المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كليّة الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة





آراء الصـــاوي فـــي العقيدة والسلوك

(عرض ونقد على ضوء منهج أهل السنة والجماعة)

" رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة "

إعداد الطالبة

أسماء بنت محمد توفيق بن بركات ملا حسين

إشـراف

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

محمود بن محمد بن محمود مزروعة

الفصل الثاني : ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من اقتفى أثرهم إلى يوم الدين.
أما بعد

فهذا ملخص الرسالة العلمية ، المقدمة بعنوان : آراء الصاوي في العقيدة والسلوك : عرض ونقد في ضوء مذهب السلف الصالح ، لنيل درجة الماجستير ؛ مقدمة من الطالبة : أسماء محمد توفيق ملاحسين ، فالرسالة تعنى بنقد آراء علم من أعلام المذهب الأشعري ومن أبرز محققيهم ، من النواحي العقدية والسلوكية ، إذ يعد الصاوي من متأخري المذهب ، وهو أزهري ، له شهرة واسعة في أرجاء العالم العربي ، له مؤلفات منتشرة ؛ مثل حاشية الجلالين ، وجوهرة التوحيد ، وشرح الصلوات الدرديرية ، والخريدة البهية .

وقد اعتمدت في نقد آرائه على طريقة الاستقراء لكافة مؤلفاته ، ومن ثم المقارنة بين مذهبه ومذهب السلف الصالح في مسائل الاعتقاد والسلوك ، وقد حرصت أن تكون مناقشتي لآرائه مناقشة علمية منهجية موصلة بالدليل والبرهان ، يتبع فيها منهج البحث العلمي السديد ، وقد توصلت من خلالها إلى تحرير مذهب الصاوي وبيان ما وافق منه مذهب السلف وما خالفه ، كما ظهر لي أهمية دراسة آراء المخالفين لما فيها من تقوية الجانب العلمي عند الطالب ، وما يرجى منها لنشر العلم النافع والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم .

وقد تمت الرسالة ، بحمد الله محتوية على إعطاء لمحة موجزة عن العصر الذي عاش فيه الصاوي ، وما يتعلق بشخصيته ومنهجه في دراسة العقيدة .

كما اشتملت على آرائه في أبواب العقيدة الرئيسة ، مؤصلة بآراء سابقيه من المتكلمين مع عرضها على منهج السلف الصالح ، وهي : المعرفة، والاستدلال، والإيمان، والأسماء والصفات ، والملائكة ، والكتب، واليوم الآخر ، والقدر ، والصحابة والإمامة .

إلى جانب اشتمالها على آرائه في باب التصوف حيث يمثل امتدادا لآرائه في التوحيد من وجهة سلوكية تربوية وجدانية .

ونتيجة لهذا البحث فقد توصلت على عدد من النتائج كان من أبرزها :

موافقة الصاوي لمذهب السلف في عدد من قضايا العقيدة كالإيمان بالملائكة والصحابة والإمامة ، وغالب مسائل النبوات واليوم الآخر.

وأيضا بيان ما وقع فيه من مخالفة وهذا في الكثير من مسائل التوحيد والصفات والإيمان والقدر ومسائل السلوك كالمقامات والأحوال .

إلى جانب إبراز التناقض الذي ظهر واضحا في منهجه ، وذلك لما عرف به من الاجتهاد ومحاولة التحرر ، في مثل قضية المعرفة ، ومسألة زيادة الإيمان ونقصانه ، وموقفه من الحكمة والتعليل ، ومحاولة تأويل آراء الصوفية الغلاة ؛ كابن عربي وابن الفارض وغيرهم .

BESM ALLAH AL RAHMAN AL RAHIM

The summary of the study

The Title of the study :

*- EL – Sway's Opinions in the Creed and Behaviors :

It's a demonstration and a criticism in the Light of virtuous predecessor's creed to have the Masters Degree. Produced , Its , From / Asma Mohammed Tawfeek Molla Husen . The study produced cares with criticism the opinions of one of the most famous distinguished personality in Al- Ash arya doctrine " from the ideology and behavior aspects .

I used the reading Technique to all of his writing criticism his opinions . And then compare his creed with the virtuous predecessors creed in the issue of belief and Behavior .

The study contains a brief survey about the age that El – sway Lived in , his character and his method in studying the creed .

It also includes his opinions in the main topics in creed and the opinions of his predecessors from the speakers .And review it with the virtuous predecessors creed and that is . the knowledge , the faith , the nouns and the adjectivers the angles , the books , the Day of Resurrection , the fate , The Companions of the Prophet and the imamate .

It also includes his opinions in the topic of Sufism as extend to his opinions in faith .from a behavioral , educational and consciences viewpoint .And as a result of this research ,
I found and get some conclusions . and they are ,

El – swyas agreement to the virtuous predecessors creed in some of the affairs of the creed such as the faith with angels , the companions of the Prophet , the Imamate , The affairs of prophecies and the Day of Resurrection .and showing the dissent which he fall in . And that in many issues of faith , qualities and fate , and the behaviors issues such as positions and conditions .

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}
{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن كان عليكم رقيبا }
{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما}

أما بعد : فإن العلم بالله تعالى ومعرفة ما ينبني عليه الإيمان به عز وجل من توحيده بأفعاله وأسمائه وصفاته وما يستحقه من أنواع العبادة الخالصة لمن أجل العلوم والمعارف التي تتسامى الآمال للاستزادة منها ؛ لذا فقد حرص أهل العلم الشرعي في القديم والحديث على الاستزادة منه ، ومعرفة أركانه وقواعده ؛ ومن ثم كتابة المصنفات المتعددة فيه ، فلا تكاد ترى عالما مبرزا إلا وله في هذه الأصول مقالات وآراء .

ولظهور الانحراف في منهج التفكير عند علماء الأمة تأثرا بالتيارات المبتدعة والأهواء المضللة ؛ تباينت تلك المصنفات والاتجاهات أشد التباين ، واختلفت المفاهيم وتغايرت حول تلك الأصول والمبادئ ، التي كان العلم بها كما فهمها السلف الصالح محل اتفاق وإجماع في العصور المباركة .

وقد تعددت مظاهر ذلك الانحراف ما بين سلوك واعتقاد وفكر وطريقة في الفهم والاستنباط، كنتيجة حتمية وثمرة لازمة لانحرافهم في مصادر التلقي ومناهج الاستدلال

فتأكد الدفاع عن الحق نتيجة لذلك ، إذ معرفته فقط لم تعد كافية ؛ حيث عمت البلوى بانتشار البدع العقدية في إرجاء البلاد الإسلامية ، وذلك تحت مسميات المذاهب المختلفة ؛ كالفرق التي استجدت في واقع الأمة المسلمة ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصبح من الواجب التصدي لهؤلاء المبتدعة بما يحصل به إظهار الحق ورد الباطل ، وذلك بالعودة إلى منابع الصدق واليقين : الكتاب والسنة ، دون تعسف أو جور وإنما بتحري العدل والإنصاف تأسيا بمنهج الكتاب والسنة وهدي علماء السلف رضي الله عنهم ، فليس الهدف هو الانتصار للنفس وما تقرر فيها ، وإنما إحقاق الحق والعدل الذي قامت به السموات والأرض ، كل ذلك مقرونا بتحري الحكمة والجدال بالتي هي أحسن ، كما أمرنا المولى تبارك وتعالى ؛ تأسيا بهدي المصطفى في دعوته ، حيث قال آمرا نبيه صلى الله عليه وسلم في محكم التنزيل : { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن}.

ولما كان البحث في هذه القضايا العقدية بهذه الأهمية حيث أنيط بتحري العدل والانتصار للحق فيه : الدفاع عن عقيدة السلف الصالح ومنهجهم في تقريرها ؛ وجدت أنه من المفيد النافع اختيار شخصية أشعرية يكون لها بروز وأثر علمي في تقرير المسائل العقدية ؛ خصوصا وقد علم ما للمذهب الأشعري من هيمنة على كثير من المؤسسات العلمية في كثير من الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر .

إذ تأتي الأشعرية ؛ كأبرز مذهب فكري ينتسب إلى الإسلام على أنه من خالص التعاليم وحقيقة الدين ، مع ما فيه من المحدثات العقدية مقننة بشبه عقلية وفلسفية ، ومع ما فيه من بدع سلوكية ، روج لها المتصوفة الذين انتسبوا إلى ذلك المذهب ، تحت مصطلحات بدعية ، وأفكار مستوحاة من أديان وضعية ومحرفة ، أثرت كثيرا في أوساط عامة المسلمين بل وحتى علمائهم ؛ مما أدى إلى ضمور دائرة الوعي العقدي عند كثير من العلماء والمحدثين والمفسرين في تلك المجتمعات .

وهنا تظهر أهمية دراسة هذه الفرقة ، للأسباب التالية :

الأول : سعة انتشارها بين أفراد الأمة المسلمة .

ثانيا : وقوع الكثير في الالتباس بحقيقة أمرها ، إذ يعتقد فيها موافقة لحقيقة الدين الموحى به من عند الله جملة وتفصيلا .

ثالثا : تأثر الكثير من العلماء بأفكارها ومناهجها من مفسرين ومحدثين ، إذ لا يكاد طالب علم ينجو من مطالعة آرائها ، وتحقيقات علمائها في كتب التفسير ، وشروح الحديث والفقه والأصول ، مما يستدعي إلماما بردود السلف على مثل تلك الشبه المقننة بمناهج مفكري ذلك المذهب .

رابعا : انتساب الكثير من أكابر الصوفية المتأخرين للمذهب الأشعري ، حتى لا تكاد تقف على علم من أعلام الصوفية المتأخرين وإلا وهو يذهب مذهب الأشاعرة في أصول الاعتقاد ، فمن الملاحظ على علماء الأشاعرة خصوصا المتأخرين منهم ارتباط مذهبهم بالاتجاه الصوفي ، حيث يمثل المنحى الأخلاقي السلوكي المنظر لأصول العقائد في واقع المريد ، ودون أن يكون هناك أي تعارض بين أفكار الصوفية المغرقين في ركام الجهل بما يجب لله تعالى من تعظيم وإجلال ، وبين ما انبنى عليه المذهب الأشعري في مسائل المعرفة والتوحيد [١] .

هذا وقد وجدت أن في اختيار آراء الشيخ الصاوي رحمه الله محلا للدراسة والنقد ما يخدم ذلك الهدف المرجو ؛ خصوصا والدراسات العقدية حول آراء

---

[١] وسيأتي الحديث مفصلا في بيان أسباب هذا التناقض .

المتأخرين من علماء الأشاعرة قليلة ولا تزال محل اهتمام الباحثين ، مع العلم بأنها تمثل الواقع العلمي لأفكار كثير من المنتسبين للمذهب الأشعري في العصر الحديث.

ولإرادة الوقوف على أقوال السلف في مهمات العقائد المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة فقد وجدت من نفسي انشراحا وإقبالا لدراسة آراء هذا العلم البارز في الفكر الأشعري على جهة الاستقصاء والتحري ، فكانت هذه الأسباب الآنفة الذكر ، يسبقها ابتغاء ما عند الله والدار الآخرة ، والنصح لدين الله ، وإنصاف هذا العالم ؛ هي ما دعاني لاختيار موضوع هذا البحث سائلة المولى عز وجل أن يتقبله في موازين الحسنات ، وأن يتجاوز عن النقص والتقصير ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة :

أما المقدمة فقد اشتملت على بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياري له.

وأما الأبواب فتفصيلها كالتالي:

أما **الباب الأول فقد خصصته للحديث عن حياة الصاوي** ، فاشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر الصاوي ، وفيه:

أولا: الحياة السياسية.

ثانيا: الحياة الاجتماعية .

رابعا: الحياة الدينية.

الفصل الثاني : حياة الصاوي،وفيه :

المبحث الأول: سيرته الشخصية.

المبحث الثاني: مكانته العلمية ومؤلفاته.

الفصل الثالث : منهجه في تحرير مسائل العقيدة.

المبحث الأول : مصادر العقيدة عند الصاوي

المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال.

أما الباب الثاني ؛ **فقد اشتمل على بيان آراء الصاوي الاعتقادية** عبر الفصول التالية:

الفصل الأول: آراؤه **في معرفة الله والاستدلال على وجوده:**

المبحث الأول: معرفة الله تعالى

المبحث الثاني: الاستدلال على وجود الله

الفصل الثاني: آراؤه في التوحيد .
المبحث الأول : تعريف التوحيد.
المبحث الثاني : أدلة التوحيد
المبحث الثالث : شهادة التوحيد ونواقضها

الفصل الثالث : الإيمان بالأسماء والصفات :
أولا : مسائل الأسماء الحسنى.
ثانيا : مسائل الصفات العلى:

الفصل الرابع : آراؤه في الإيمان بالله تعالى .
المبحث الأول : حقيقة الإيمان الشرعية.
المبحث الثاني : الفرق بين الإسلام والإيمان .
المبحث الثالث : مسائل الأسماء والأحكام .

الفصل الخامس : آراؤه في الإيمان بالملائكة
المبحث الأول : الإيمان بالملائكة البررة.
المبحث الثاني : الإيمان بالجن.

الفصل السادس : آراؤه في الإيمان بالكتب .
أولا : تعريف الوحي وطرقه.
ثانيا : الكتب السابقة وأسباب تحريفها.
ثالثا : الإيمان بالقرآن الكريم .

الفصل السابع : آراؤه في النبوات
المبحث الأول : مفهوم النبوة والرسالة .
المبحث الثاني : الإيمان بالرسل والأنبياء والسابقين .
المبحث الثالث : خاتم الأنبياء وعموم رسالته
المبحث الرابع : دلائل النبوة

الفصل الثامن : الإيمان باليوم الآخر
المبحث الأول : حقيقة الإيمان باليوم الآخر .
المبحث الثاني : الإيمان بأشراط الساعة .
المبحث الثالث : الموت وحياة البرزخ .
المبحث الرابع : حقائق يوم القيامة

الفصل التاسع : الإيمان بالقضاء والقدر
المبحث الأول : القضاء والقدر (تعريفه ومراتبه).

المبحث الثاني : الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى .
المبحث الثالث : خلق أفعال العباد.

الفصل العاشر : الصحابة والإمامة

المبحث الأول : آراؤه في الصحابة الكرام .
المبحث الثاني :آراؤه في الإمامة

أما الباب الثالث فقد ضمنته بيان آرائه في التصوف ، حيث اشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول : التصوف وآدابه .
المبحث الأول : تعريف التصوف
المبحث الثاني : آداب التصوف.

الفصل الثاني : المقامات والأحوال
المبحث الأول : أقسام المقامات.
المبحث الثاني : التأصيل للمقامات
المبحث الثالث : المقامات ووحدة الوجود
المبحث الرابع : الطريق إلى المقامات

الفصل الثالث : الولاية والكرامة
المبحث الأول : حقيقة الولاية.
المبحث الثاني : حقيقة الكرامة

وأما الخاتمة ؛ فقد اشتملت على ملخص موجز لأهم النقاط التي تناولتها في هذا البحث ، وعلى أهم التوصيات التي توصلت إليها من خلاله.
أما عن منهجي المتبع في إعداد هذه الرسالة فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١ـ قمت بجمع المادة العلمية التي تتعلق بمباحث العقيدة من مؤلفات الصاوي بعد أن توفرت لدي بحمد الله ،مستعينة بالبطاقات المخصصة لذلك.
٢ـ بعد حصري للمسائل العقدية وفقا للخطة المتبعة في البحث قمت بعرض أقوال الصاوي في كل مسألة على جهة الاستقصاء من كافة مؤلفاته ، وقد استعين بالحواشي في تنصيص المواضع التي لم يكن بالممكن عرضها مفصلة في النص استبعادا للحشو والتكرار ، وقد انتهجت منهج الشرح والبيان آرائه بعيدا عن التعليق أثناء عرضي لها حتى تتسم بالوضوح والصراحة.
٣ـ قد يستدعي الأمر تكرار كلام الصاوي في عدد من المواضع نظرا لاشتماله على عدة جوانب تتعلق بمسائل عقدية مختلفة.

٤- وحتى يصح تقييم كلام الصاوي وربطه بالمذهب الأشعري فقد اعتمدت الابتداء أولا بإعطاء فكرة موجزة عن عقيدة السلف في المسألة المقررة ، ومن ثم عرض آراء بعض منظري المذهب الأشعري ، وقد يستدعي الأمر عرض آراء منظري مذهب الاعتزال لوجود العلاقة بين المذهبين ، كما لا يخفى.
٥- اعتمدت أسلوب التعليق أو المناقشة المستقلة بعد عرض آراء الصاوي في المسألة العقدية حتى لا يختلط الأمر على القارئ.
٦- اشتملت مناقشتي لآراء الصاوي على جانبين : جانب التقرير لأهم ما يقوم عليه منهج السلف الصالح في المسائل العقدية ، وجانب الرد والتفنيد للشبه الكلامية عند وجود المخالفة في رأي الصاوي ، معتمدة في ذلك على نصوص الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، مستعينة بأقوال السلف الصالح من العلماء المجتهدين رضي الله عنهم جميعا.
٧- عند عدم وجود المخالفة في تحرير المسائل العقدية من الصاوي فإني التزم جانب التقرير فقط ، مع الاستدلال للمسائل التي لم يتم الصاوي عرضها على جهة التأصيل.
٨ - قمت بضبط الآيات القرآنية وكتابتها بخط المصحف مستعينة ببرامج الحاسب الآلي المخصصة لذلك ، وبينت مواضعها من السور ورقمها في الحاشية.
٩- قمت بعزو الأحاديث وتخريجها من كتب الحديث المعتمدة بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث إن وجد ، وإذا كان الحديث في صحيح البخاري فإني اكتفي بتخريجه منه ، ومن ثم صحيح مسلم ، يليهما الكتب الأربعة ، يليهن المسانيد والمستدركات والسنن المعتمدة ، واكتفي لبيان درجة الحديث إذا لم يتم تخريجه من الصحيحين بأقوال المحدثين المعروفين.
١٠- التزمت عند النقل والاستفادة من أي مرجع أو مصدر ذكر الكتاب والمؤلف ورقم الصفحة والجزء ، أما باقي المعلومات فيمكن معرفتها عن طريق فهرس المراجع.

١١- قمت بترجمة الأعلام المنصوص على ذكرهم في الرسالة عدا المشهورين منهم كالصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وأصحاب كتب الحديث المشهورين لاستغنائهم عن التعريف بهم. وقد اكتفيت عند ترجمة الأعلام بما يفي بالغرض بعيدا عن الإسهاب ، وذلك عند أول ذكر للعلم المترجم له.
١٢- عرفت بالفرق والملل التي عرضت لي في الرسالة بإيجاز غير مخل.
١٣- قمت بإعداد فهارس علمية تعين القارئ على الاستفادة من البحث وهي كالتالي:
١- فهرس الآيات القرآنية مرتبة على حسب السور.
٢- فهرس الأحاديث النبوية مرتبة على حسب حروف الهجاء.
٣- فهرس الآثار مرتبة على حسب حروف الهجاء.
٤- فهرس الأعلام مرتب على حسب حروف الهجاء.
٥- فهرس الفرق والملل مرتب على حسب حروف الهجاء.
٦- فهرس المصادر والمراجع مرتب على حسب حروف الهجاء.
٧- فهرس الموضوعات العلمية .

وبعد: فإني أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه فيه ؛ حيث وفقني لاختيار هذا الموضوع وأعانني وأكرمني بإتمامه ؛ فقد استفدت منه الكثير من معرفة ما لم يكن معلوما من قبل واطلعت على الكثير من نصوص الشرع وأقوال أهل العلم في فهمها ، فله الحمد أولا وآخرا .

ولما كان الاعتراف لأهل الفضل بالفضل من شكره تعالى ، فإني أتوجه بالدعاء والترحم للوالدي ، كما قال تعالى:{إن اشكر لي ولوالديك إلي المصير}
وأسأل المولى تعالى أن يجعل هذا العمل في موازين حسناتهما إنه غفور ودود.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لشيخي الفاضل الوالد الكريم المشرف على هذه الرسالة : الدكتور/ محمود مزروعة ، فقد استفدت منه الكثير حيث تشرفت وسعدت بتلقي العلم النافع عنه في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في السنة المنهجية وإعداد الرسالة ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأجزل له المثوبة ، وجعل هذا العمل في موازين حسناته ، إنه سميع قريب.

ويسرني أن أثني بخالص التقدير للمناقشين الكريمين ، الذين تشرفت بقبولهما مناقشة رسالتي وتقييمها علميا :
الأستاذ الدكتور / محمد عمر محمد حسن ، حفظه الله ورفع قدره.
الأستاذ الكتور/ عيسى عبد الله السعدي كتب سعيه وأجزل أجره.
وأسال المولى تعالى أن يجزيهما خير الجزاء ويرفع منزلتهما في عليين.

ثم إني أتوجه بجزيل الشكر لزوجي الدكتور الفاضل/ علي باروم الذي وجهني لاختيار هذا الموضوع ، وشجعني على إكمال دراستي ، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل هذا العمل في موازين حسنات ، إنه ولي حميد.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتي وأستاذاتي ومشايخي الذين استفدت منهم الكثير في تحصيل المادة العلمية لهذا البحث ، وأخص منهم بالذكر شيخنا الفاضل الدكتور/ عبد الله القرني ، الذي تشرفت بدراسة مادة العقيدة على يديه طوال السنة المنهجية ؛ فقد كان لما بذله من جهد في تعميق منهج السلف في نفوس الدارسين ، والرد على شبهات المخالفين ؛ أكبر الأثر في تحرير مسائل هذه الرسالة ، فجزاه الله خير الجزاء ، وجعل هذا العمل في موازين حسناته إنه كريم مجيب.

وبعد هذا فإني أشكر القائمين على جامعة أم القرى ؛ لما أتاحوا لي فرصة الاستزادة من العلم الشرعي .

وأسأل المولى تبارك وتعالى أن يجزي عني خير الجزاء كل من قدم لي معونة أو أسهم في إخراج هذا البحث .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول

حياة الشيخ الصاوي

ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول:عصر الصاوي

الفصل الثاني:حياة الصاوي

الفصل الثالث:منهج الصاوي

الفصل الأول

عصر الصاوي

فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الحالة السياسية

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث : الحالة العلمية و الدينية

(المبحث الأول)

الحالة السياسية

لقد كان مولد الشيخ الصاوي سنة : خمس وسبعين ومائة والألف من الهجرة النبوية١١٧٥هـ ، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف من الهجرة: ١٢٤١ هـ ،الموافق سنة ١٨٢٥م . ويعني ذلك أنه عاصر نهاية الدولة العثمانية حيث عاش في ظل حكمها نيفا وخمسين عاما ، ونحو عشرين عاما في ولاية محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر سنة : ١٨٠٥م إلى سنة : ١٨٤٩م.

ولما كان الصاوي من جملة الأفراد الذين لم يكن لهم أثر يذكر في الحياة السياسية ؛ فسأكتفي ببيان الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها فهم الأوضاع في تلك الآونة.

ففي هذه الفترة كان العالم الإسلامي ممزقاً إلى عدد من الدول ، ففي المشرق كانت تتزعمه ثلاث دول إسلامية ؛ الدولة العثمانية فى تركيا والجزيرة العربيَّة ، والدولة الصفوية في فارس ، والدولة المغولية في الهند .

وكانت الدولة العثمانية هي أضخم الولايات الإسلامية وأهمها من حيث الموقع الدولي ؛ حيث توسطت بين القارات الثلاث ، فهي المشرفة على أهم الممرات التي تصل بين أقطار العالم ، والمكانة الدينية ؛ لما نالته من شرف حماية الأماكن المقدسة ؛ مكة المكرمة ، والمدينة النبويَّة ، والقدس .

كما كانت تحتل جزأ كبيرا في شرق وجنوب شرق أوروبا ، إلى جانب ممتلكاتها في الشام وشمال إفريقيا والجزيرة العربية ، فكانت تحكم مقاطعات أوروبية مهمة كالمورة والبوسنة ومولوفا ، أي على الخريطة الحالية اليونان وبلغاريا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وبحر إيجه بالكامل ، وقد وصل حجم هذه الممتلكات إلى قرابة (٢٣٨٠٠٠) ميل مربع من الأراضي الأوروبية ، بينما يبلغ حجم رعاياها الأوروبيين ثمانية ملايين نسمة [(١)].

ولما كانت الحقبة الزمنية الأخيرة من الحكم العثماني هي محل الاهتمام والتحري في هذا البحث فسأقتصر عليها لتوضيح هذا المبحث .
لقد كان في سيطرة العثمانيين ، ومد زعامتهم على الأقطار الإسلامية توحيد لها بعد أن كانت كايانات متنافرة منذ أن سقطت الوحدة الإسلامية بسقوط الخلافة

---

(١) المواجهة المصرية الأوروبية، محمد عبد الستار بدوي: ٣٠.

العباسية ، وبصفة خاصة بعد أن تعرضت بغداد للتدمير المغولي الشامل في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي الموافق منتصف القرن السابع الهجري [١].

وهذه الوحدة الإسلامية التي حظيت بها الدول المسلمة تحت سيطرة الخلافة العثمانية كانت سببا في حمايتها من أطماع الكثير ، فقد حالت دون الصفويين الشيعة ودون السيطرة على العالم العربي ، عندما اتجهت أطماعهم لضم العراق ـ أعادها الله لحوزة الإسلام والمسلمين ـ بحجة ضم مزارات الشيعة في النجف وكربلاء.

كما استطاع العثمانيون إيقاف توغل الاستعمار البرتغالي في البحار الإسلامية من البحر الأحمر والخليج العربي بعد أن عجز المماليك وحلفاؤهم العرب من المغاربة وغيرهم من الوقوف أمام تهديدات البرتغال للأقطار المسلمة، حتى أنها أصدرت أمرا بمنع المراكب المسيحية من دخول البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة وقد كان لهذا العمل الجليل أهميته حيث حال دون الغزاة وتحقيق أطماعهم من الدولة المسلمة دهرا من الزمن ، إلى غير ذلك من الأعمال التي تمكنت بها الدولة العثمانية من فرض حمايتها على سائر الأقطار الإسلامية ، وبقي الأمر على هذا إلى أن دب الضعف في كيان الدولة [٢] .

فمنذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري صارت الدولة العثمانية رهينة للزوال والانهيار وذلك بعد أن بلغت ذروة مجدها في القرن العاشر الذي بلغت فيه أقصى فتوحاتها في دولة أوروبا ، ولكن بعد أن تمكنت منها عوامل الضعف منها ونخرت فيها مقتضيات الإنهزام حيث انهمك غالب الأمراء والأجناد في جمع الأموال والإنغماس في الشهوات وضعف التمسك بهدي الإسلام وتعاليمه الوضاءة ، طمع الأوروبيون المستعمرون بإزالتها واتفقوا على اقتسام ثرواتها ، وأطلقوا عليها مسمى : الرجل المريض [٣].

وفي تلك الأثناء وقبل أن يتحقق حلم المستعمرين استبد كثير من الولاة والأمراء وبعض الوجهاء بالحكم في مناطق نفوذهم ، وذلك نتيجة لانشغال الدولة العثمانية بالحروب التي انهكتها ضد أعدائها من الروس ، وعلى صعيد مصر ظهر **علي بك الكبير** كصاحب السلطان الأكبر ، وقد استطاع الإنفراد بالسلطة في ظل تلك الأجواء التي كانت تعيشها الدولة العثمانية ، وقد كان علي بك أحد المماليك ، ولكنه تفوق على جميع منافسيه بما أوتي من شجاعة وقوة وطموح وقسوة ، حتى تقلد عددا من الإمارات إلى أن عين أميرا للحجيج وكبيرا للماليك عام : ١١٧٧هـ .

---

(١) في تاريخ العرب الحديث ، الدكتور/ رأفت الشيخ: ٣٤.

(٢) انظر الدولة العثمانية والشرق العربي ، د. محمد أنيس:١٢٨، نقلا عن المصدر السابق.

(٣) انظر حاضر العالم الإسلامي، لوثروب :(٢٢/١).

ولما أرد علي بك أن يصطفي مصر لنفسه قتل منافسيه من الرؤساء والأقران ، وباقي الأعيان ، وفرق جمعهم في القرى والبلدان ، وتتبعهم خنقا وقتلا ، وأبادهم فرعاً وأصلاً وأفنى باقيهم بالتشريد وجلوا عن أوطانهم إلى كل مكان بعيد واستأصل كبار خشداشينة وقبيلته وأقصى صغارهم عن ساحته وسدته واخرب البيوت القديمة واخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة والرواتب التي من سالف الدهر كانت منظمة وقتل الرجال واستصفى الأموال وحارب كبار العربان والبوادي وعرب الجزيرة والهنادي وأعاظم الشجعان ومقادم البلدان وشتت شملهم وفرق جمعهم واستكثر من شراء المماليك وجمع العسكر من سائر الأجناس واستخلص بلاد الصعيد وقهر رجالها الصناديد ولم يزل يمهد لنفسه حتى خلص له ولأتباعه الإقليم من الاسكندرية إلى أسوان [١].

ولما علمت الدولة العثمانية بهذا الاستقلال أزعجها ذلك فأرسلت إلى رجالها بمصر أمرا بقتل علي بك ، إلا أن علي بك كان مترقباً لتحركات الدولة حيث علم بما تكنه من عداء لشخصه الطموح ، لذلك فقد علم بحال الرسول وما أرسل به ، فكلف رجاله بقتله ، وأعلن أمام المماليك أن الدولة تأمر بقتلهم جميعا، ولما تمتع به من فصاحة وقدرة على التأثير فقد استطاع أن يجلب المماليك لصفه ، حينها أعلن استقلال مصر عن الدولة العثمانية وكان هذا أول انفراد حكمي يحظى به حاكم في مصر. [٢]

وعاشت مصر في ذلك الوقت في شبه استقلال من سيطرة العثمانيين ،ولكن طموحات علي بك لم تتوقف عند هذا الحد ، فقد حملته أطماعه في احتلال عدد أكبر من الولايات على خوض عدد من المعارك والحروب كان لها أثر سيئ في إرهاق اقتصاد البلد ، ولدفع هذه الاحتياجات عمد إلى فرض الضرائب الباهظة على قرى مصر فوق ما كانت تنوء به من نفقات الخراج ، ولكل هذا فقد كان من الطبيعي أن تتصاعد صيحات الجماهير وتكثر شكاواها من ظلم النظام الحاكم . [٣]

وفي سبيل تحقيق أطماعه التوسعية " فقد تخابر علي بك مع قائد الدونانمة الروسية بالبحر المتوسط ليمده بالذخائر والأسلحة حتى يتم له استقلال مصر فساعده القائد الروسي رغبة في وجود الحروب الداخلية في الدولة ، وبذلك أمكن علي بك فتح مدائن غزة ونابلس وأورشليم ويافا ودمشق [٤].

ولكن تلك الأطماع لم تتوقف عند هذا القدر بل أخذ بالاستعداد للسير إلى حدود بلاد الأناضول وهناك أفل نجمه ، إذ ثار عليه أحد بيكاوات المماليك وهو محمد بيك الشهير بأبي الذهب ، فعاد علي بك إلى مصر لمحاربته فانهزم ، حيث وقع في الأسر

---

(١) عجائب الآثار : (٤٣٢/١).
(٢) انظر في تاريخ العرب الحديث : ١٦٨.
(٣) انظر موسوعة تاريخ مصر، أحمد حسين : (٨٦٠/٣).
(٤) تاريخ الدولة العلية العثمانية ، محمد فريد بك : ١٥٩.

مع أربعة من ضباط الروس ، ثم لقي حتفه إثر ما أصابه من الجراح ، وقطع رأسه وسلم مع الأربعة الضباط إلى الوالي العثماني : خليل باشا .[1]

وبعد سقوط علي بك الكبير تولى مكانه محمد أبو الدهب زمام السلطة ، وقد عم الأمن والرخاء بلاد مصر في حكمه ، وعاش الناس في هدوء واستقرار ، وذلك بالرغم من قصر مدة حكمه ، وقد بنى مسجده ومدرسته أمام الجامع الأزهر ، ورتب لها وقفا كبيراً، كما وقع اختياره على الشيخ الدردير ليكون فقيه المالكية في تلك الآونة .

وبعد وفاة محمد أبو الدهب سنة : ١١٨٩هـ صارت قبضة الحكم في مصر **لإبراهيم ومراد** بالتساوي بينهما ، وكانا من مماليك أبي الدهب ، وقد استمر حكمهما لمصر أكثر من عشرين عاما ، قاست في خلاله أشد أنواع الظلم والجهل والعدوان ، فقد كانت حياة المصريين في تلك الآونة سلسلة من مآسي الظلم والفقر والنكبات ، حيث فرضت الضرائب الفظيعة التي لم يعهد لها الناس مثيلا من قبل .

كما انعدم الأمن في البلاد ، فكان المسافر يستأجر الأعراب لحراسته كي ينقل من بلد إلى بلد ، وهاجر الفلاحون إلى القاهرة بنسائهم وأولادهم يضجون من الجوع ويأكلون قشر البطيخ وأوراق الشجر ، حتى استباحوا أكل الميتة من شدة ما حل بالناس من الفقر المدقع .[2]

ولكل هذا مع ما كان من إهمال الولاة والعثمانيين أمر الري وتوزيع المياه ، فقد وصلت الحالة الاقتصادية في مصر لأسوء ما يمكن الوصول إليه حيث أصيبت الأرض بالتلف وتعرضت الترع للجفاف ، وتعطلت من أجل ذلك الزراعة.

وقد أدى هذا التدهور في شتى مجالات الحياة إلى ضعف الناحية العسكرية ، فقد أهملوا في تحصين البلاد التي تسلموا زمامها ، واضمحلت في عهدهم الاسكندرية حتى اشرأبت إليها أعناق الطامعين من الغزاة الأورووربيين[3] .

الاضطرابات والقلاقل السياسية :

لقد شهد العصر الذي عاش فيه الصاوي عددا من الاضطرابات السياسية ، فعندما استبان الأوربيون ضعف الدولة الإسلامية وعدم قدرتها على الصمود أمام الحملات الشرسة التي كانت تشنها على عدد من أطرافها تجدد طمعهم في شن حملات صليبية ، فكانت رحلات المكتشفين إرهاصات كشفت عن تلك النوايا الخبيثة ، ومن تلك الرحلات التي أمت بلاد المسلمين : رحلة فولني الذي أرسل إليها من قبل فرنسا ، فقد مكث أربع سنوات في مصر والشام ، لاستكشاف الأوضاع هناك ثم عاد

---

(١) انظر المرجع السابق : ١٥٩.

(٢) انظر : مصر في القرن الثامن عشر : (٨٢/٢).

(٣) في تاريخ العرب الحديث :١٨٩ .

إلى وطنه مقدما لها تقارير عن حال بلاد الإسلام ، وما أصيبت به من ضعف واضطراب ، مما يؤكد عمالة هذا الرجل أنه في أثناء الحملة الفرنسية عين عضوا في المجمع الفرنسي و كان قبل ذلك أستاذا للتاريخ في مدرسة المعلمين بباريس .

انتهزت حكومة الإدارة تلك الفرصة وعجلت بتنفيذ **الحملة الفرنسية** موجهة إياها إلى مصر ، في يوليه : سنة ١٧٩٨م وقد ظننت لسوء أحوال الشعب هناك وما ذاقوه من ظلم المماليك أنهم سيقفون في صفها ويلقونها بالتهليل والترحيب إلا أنه وقع ما لم يكن بالحسبان ، فالشعب المصري المسلم لم يتقبل هذا النوع من الانقلاب العسكري لأنه كان على علم بأنه لا يخرج عن الاحتلال الصليبي الذي يأنفه المسلم الأبي ويبذل من أجل رفعه النفس والنفيس ، فكرهوا أمر هذه الحملة ومقتوها مقتا شديدا .

وفي أثناء بقاء هذه الحملة في مصر حدث في أوروبا ما أضر بفرنسا وذلك أن نابليون تسلل خفية إلى فرنسا في سنة ١٧٩٩م، وبقي الجيش الفرنسي في مصر دون أن يبلغ أطماعه بعد ، إلى أن تم انسحابه منها في نهاية المطاف بالاتفاق مع بريطانيا.[١]

ومع عدم تحقق أحلام الطامعين في الانتصار إلا أن هذه الحملة قد مثلت طورا انتقاليا في خطوط التدافع بين الدولة العثمانية والعالم الغربي ، فقد شكلت الحملة الفرنسية نقلة نوعية في مسار الصراع بين قوى الغرب الصاعد وبين دورة الاجتماع العثماني . وتتمثل الخاصية الأساسية لهذه النقلة فيما انطوت عليه هذه الحملة من إرساء لخطوط صراع جديدة تستجيب لاحتياجات أهداف استراتيجية ، الغرض منها تفكيك توازنات الدولة العثمانية [٢].

وهذا التحول في السياسة الخارجية الأوروبية قد أدى بدوره إلى انقلاب وضعي خطير تحولت به الدولة العثمانية من خط الهجوم إلى الخط الدفاع كما انتقل العالم الأوروبي إلى موقع الهجوم . وقد حدثت أثناء الدفاع تحولات كبيرة في الواقع المصري كان من أهمها :

ولاية محمد علي : فعلى أثر تلك الحملة الفرنسية التي استهدفت تقويض أمن البلاد حضرت قوة ألبانية تم تجميعها في إطار الجيش العثماني لمعاونة الجيش المقاوم ، وقد كان في مقدمتها الشاب الألباني محمد علي الذي استطاع في خلال فترة زمنية قصيرة أن يحوز على إعجاب قائده والذي قام بترقيته إلى أن صار الرجل الثاني في هذه القوة ، ولما كان يتمتع به من طموح وقوة وشجاعة ودراية فقد دخل في سلسلة من التحالفات والحروب مع العثمانيين والمماليك .

فقد أظهر محمد علي منذ بداية حضوره على مسرح السياسة في مصر قدرة عالية على استيعاب وإدارة الصراع مع كافة القوى التي تحتل خارطة السلطة ،

---

(١) انظر الشرق الإسلامي في العصر الحديث للأستاذ / حسين مؤنس :٧٣-٧٦.
(٢) دولة محمد علي و الغرب ، حسن الضيقة : ١٠٥.

مظهرا بذلك ما يمتلكه من خبرة كبيرة في استخدام أساليب وتقنيات العمل السياسي السلطوي .
ولكن هذه الميزة الأساسية في شخصية محمد علي لم تكن كافية في تمكينه من السيطرة على الحكم لولا توفر مقتضيات أساسية ساهمت مساهمة كبيرة في تمكينه من ذلك - بعد مشيئة الله - وقد تمثلت فى الكتلة الشعبية التي كان يقودها السيد عمر مكرم ، وإليها يعود الفضل - بعد الله - في توفير الشروط الأساسية التي أمنت لمحمد علي مصادر القوة السياسية والشرعية التي مكنته من التغلب على كافة القوى المناوئة له بحلول عام : ١٨٠٨م [١].

ويحكي الجبرتي[٢] قصة توليه الحكم وكيف أنه كان بتأهيل الرعية له وركب الجميع - الأهالي - وذهبوا إلى محمد علي وقالوا له : إنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا ،ولابد من عزله من الولاية ، فقال :ومن تريدونه يكون واليا ؟ قالوا له :لا نرضى إلا بك وتكون والياً بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير فامتنع أولا ثم رضي ، وأحضروا له كركاً وعليه قفطان ، وقام إليه السيد عمر ، والشيخ الشرقاوي فألبساه له ، وذلك وقت العصر ، ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة [٣] .

هذا وقد قادت تلك الحملة الفرنسية حملة أخرى من بلد أوروبي آخر ، فكانت : **الحملة الإنجليزية** على مصر في فبراير سنة :١٨٠٧ م ، فقد توجهت حملة شرسة من قبل انجلترا بقيادة الجنرال " فريزر" ، وتعود أسباب هذه الحملة إلى انتقاض المعاهدات السياسية بين انجلترا وتركيا ، فقد أستاءت أشد الاستياء لانحياز تركيا إلى جانب فرنسا ، فساءت العلاقات بين الدولتين حتى انتهت بإعلان الحرب بينهما .

وصلت مصر أنباء هذه الحملة الإنجليزية قبل مقدمها إليها ، وذلك عبر الرسائل الواردة من الأستانة ، فأخذ الشعب المصري بالاستعداد لمقاومتها ، وتولى القيام بشؤون هذه المقاومة السيد عمر مكرم ، فكان نعم الزعيم الشجاع الحازم .

ومن جهة أخرى فقد أخذ محمد علي يعد العدة للزحف على الاسكندرية وتخليصها من الانجليز ؛ حتى مقدم رسول الجنرال الانجليزي الذي حمل له رسالة من أميره يطلب فيها المفاوضة في الصلح على أن يجلو الجيش عن الاسكندرية ، وأبرمت على أثر ذلك معاهدة تقضي بخروج الجنود الانجليز عن الاسكندرية في مقابل إعادة أسراهم وجرحاهم ، وذلك بعد عدد من المعارك والحروب الضارية التي

---

(١) دولة محمد علي : ١٤٢.

(٢) هو عبد الرحمن بن الحسن بن إبراهيم بن حسين بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي الزيلعي العقيلي المصري الحنفي المؤرخ ولد بالقاهرة وتعلم بالجامع الأزهر ، كان من كتبة الديوان في عهد نابليون ، توفي مخنوقا في رمضان :١٢٣٧هـ.

(٣) عجائب الآثار : (٣/٦٣) .

دارت بين المقاتلين الانجليز وبين المصريين المجاهدين في رشيد ، وحماد . وكانت هذه نهاية الاحتلال البريطاني الذي استمرت مدته ستة أشهر. [١]

وكان لهذه المعاهدة أثر واضح في بقاء محمد علي حاكما على البلاد ، فقد حولت هذه الاتفاقية الانتباه الأوروبي والعثماني بعيدا عن مصر لفترة زمنية لا بأس بها ، وهو ما مهد الطريق أمام محمد علي لتثبيت سلطانه ، وإدارة شؤون البلاد بلا أية تدخلات عثمانية ، أو أوروبية تذكر ، فلقد غيرت المعاهدة الأبعاد الجغرافيَّة المهمَّة للعبة الأوروبية ، فوضعت مصر في أولوية متأخرة ، على عكس الحملة الفرنسية ، فبات من الواضح أن المعركة الكبرى كانت ستدور في القارة الأوروبية وليس خارجها ، وهو ما أبعد عن مصر بلاء لا يعلم مساوئه إلا الله [٢].

- **مذبحة المماليك بالقلعة** سنة ١٨١١م :

لقد عزم محمد علي على تجريد حملة لمحاربة دعاة التوحيد في نجد ؛ وذلك تلبية لأوامر الأستانة ، ولكنه خشي من انقلاب عسكري يقوم به أعداؤه من المماليك إذا غادر مصر مما قد يؤدي إلى نزع السلطة من يده ، فرأى أن السبيل الأمثل للاحتفاظ بسلطانه وإبقاء حكمه هو التخلص ممن تبقى من المماليك ، فأعد خطة لتحقيق هذه الفكرة الخطيرة ، حيث دعا وجهاء الناس لحضور مهرجان فخم بالقلعة في أول مارس ١٨١١م ، وذلك للاحتفال بإلباس ابنه طوسون خلعة قيادة الجيش المزمع بعثه إلى الأراضي الحجازية ، فحضر جميع الأمراء ، والباشوات ، والمماليك وأتباعهم .

وبعد خروج موكب الاحتفال وعلى رأسه ابنه طوسون باشا وكبار الموظفين بالدولة أقفل باب القلعة من الخارج إقفالا محكما في وجه المماليك ، وانهال الرصاص عليهم دفعة واحدة وقد استمر الفتك فيهم من ضحى ذلك النهار إلى هزيع من الليل حتى امتلأ فناء القلعة بالجثث الممزقة .

لقد أفنت تلك المذبحة أربعمائة وسبعين من المماليك وأتباعهم في يوم واحد ، وفي الوقت نفسه نهبت جنود محمد علي باشا منازلهم بالمدينة ، وقتلت من تخلف منهم عن الحضور ، ثم أرسل إلى عماله في الأقاليم بقتل جميع المماليك القاطنين خارج العاصمة ، فقتلوهم وصاروا يتنافسون في إرسال رؤوسهم إليه [٣].

---

(١) انظر عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي:٧٢.
(٢) المواجهة المصرية الأوروبية، محمد البدري : ٥٧.
(٣) تاريخ الدولة العلية، محمد فريد : ٢٠٤.

وكان لهذه المذبحة أثر سيء على حالة الشعب النفسية ، فقد أدخل الرعب على قلوبهم، وفقد الشعب بالتالي روح الشجاعة التي كان يتمتع بها ، مما أدى إلى تدهور الحياة القومية في مصر إلى أمد طويل[١].

محاربة الدعوة السلفية :

لقد قام الإمام محمد بن عبد الوهاب بدعوة إصلاحية تهدف إلى التمسك بما كان عليه سلف الأمة من إقامة الوحي بتطبيق تعاليم الكتاب والسنة ، بعيدا عن البدع والخرافات لتي عمت البلاد في تلك الآونة ؛ مما أثار ضده الكثير من المغرضين الذين لم يطب لهم مخالفة معهودهم من البدع والمخالفات التي كانوا عليها في الكثير من شؤون حياتهم وعبادتهم ، إلا أن العثمانيين لم يلتفتوا لهذه الدعوة ، ولا لمن حمل لواءها ، حتى عم خبرها أرجاء البلاد ، وتعدى إلى مصر والشام ، وذلك حين منع الأمير سعود ـ رحمه الله ـ مواكب الحجاج من إظهار بدعهم من المزامير والطبول ؛ أثناء مجيئهم لأداء مناسك الحج ، حيث قام أولئك الحجيج بدورهم بإشاعة الأكاذيب والفتن واتهموا الأمير بمنعهم من أداء الحج ، فقد أثار هذا الأمر حفيظة العثمانيين ، حيث خافوا على سمعتهم لما وجه إليهم من اتهامات بعدم قدرتهم على حماية مواكب الحجيج ، مما يؤدي بدوره إلى زعزعة الثقة بسيادتهم على الحجاز ، أضف إلى ذلك ما أدركته الدولة العثمانية من أن الدعوة الوهابية تؤذن بقيام دولة عربية تناوئ الخلافة التركية .

ولكل هذه الأسباب ؛ فقد عزمت الدولة العثمانية على محاربة هذه الدعوة بالقضاء على الحكم السعودي ، حيث انتهز السلطان العثماني فرصة الغضب الذي حل بالمسلمين ، وثورة أهل تركيا ومصر والشام والعراق ؛ بسبب تلك الشائعات المغرضة ، فوضعت الخطط ، وعبأت علماء الدين الذين هبوا بأقلامهم وألسنتهم يرمون أتباع هذه الدعوة بالزندقة والكفر والخروج عن الإسلام ؛ وذلك تمهيدا لإعلان محاربتها ، وإعداد العدة للقضاء عليها .

ولتحقيق هذه المرامي السياسية ؛ فقد عهد الخليفة العثماني إلى محمد علي بمحاربة هذه الدعوة ، ولتنفيذ هذه المهمة فقد أرسل محمد علي حملة بقيادة ابنه طوسون إلى الحجاز عام : ١٢٢٦هـ ـ ١٨١١م ، واستطاعت الجيوش العثمانية التوغل في أراضي الحجاز حتى تم لها الاستيلاء على مكة والمدينة .

وقد قامت عدد من المعارك بين الطرفين ، وكانت الحرب فيها سجالاً ، إلى أن غادر طوسون البلاد ، وقد ضم الحجاز إلى أملاك الدولة العثمانية ، وقام بالانسحاب من باقي المناطق .[٢]

---

(١) انظر عصر محمد علي لعبد الرحمن الرافعي :١١١ـ ١٢١.
(٢) انظر تاريخ الدولة العلية : ٢٠٤.

وتحكي المصادر التاريخية أنه بعد رجوعه إلى مصر أصيب بألم شديد في رأسه وحمى لم يعش بعدها إلا قليلا ، واختلفت الروايات في أسباب موته وكيفيته ومكانه ، ولكنهم اتفقوا أن موته كان شديد الوطأة على أبيه ، ولكن ذلك الحزن الذي أذهله وآلمه لم يثنه عن المضي في استكمال هذه المهمة الظالمة [١].

ولتعزيز هذه الأعمال الحربية ؛ فقد أرسل محمد علي حملة أخرى بقيادة ابنه إبراهيم ، استهدفت القضاء على الحكم السعودي في نجد ، حيث حاصر الدرعية طويلا حتى سقطت في يده ، وقبض على أميرها ، وأرسله إلى مصر ، وبقي مع من تبقى من جيشه في نجد حتى صيف : ١٧١٩م فسلم البلاد خربة إلى بعض قوات الجيش العثماني التي وصلت إلى شبه الجزيرة العربية ، وقد شهد هذا الدور نهاية الدولة السعودية الأولى وانهيارها على يد إبراهيم باشا [٢].

****

ـ القضاء على الزعامة الشعبية والدينية بنفي عمر مكرم :

على الرغم من أن الزعامة الشعبية هي التي مدت يد المساعدة لمحمد علي حتى تم له الاستقرار في الحكم ، إلا أن أول ما فكر به بعد استقلاله بالسلطة هو التخلص من تلك الجهة وذلك لطمعه بالاستبداد التام بشؤون الحكم ، بحيث يمتنع على أي أحد كائن من كان أن يتدخل في شأن من شؤونه.

ولم يكن لهذا أن يتم لولا تسبب الزعامة في ذلك ـ بعد مشيئة الله ـ ، فقد دب الحسد والبغضاء في قلوب الكثيرين منهم ؛ لما ناله السيد عمر مكرم من المنزلة العلية والرياسة ، فقد جمعت شخصية نقيب الأشراف عمر مكرم بين ثلاث محطات تاريخية هامة ، ولكل منها خصائصها المميزة ، وهي ما تمتع به من حضور سياسي إلى حد غدا فيه صاحب الموقع الأساسي في إعادة توازنات السلطة السياسية في مصر بعد رحيل المحتل .

ودور اجتماعي خطير أسهم في الخروج على السلطة القائمة ، وذلك بهدف تعديل وتقويم سياستها المتصلة بحقوق الجمهور .
ودور ديني تمثل القيام به في مواجهة الإصلاح الداخلي والخارجي فقد تمثل القدرة على الربط بين ضرورة صلاح السلطة ، كشرط أساس من شروط قيام الدولة ، وحفظ كيانها السياسي ، وبين ضرورة التصدي لغزو الخارج باعتباره ثابتة لما يترتب عليه من ضياع شروط أساسية تتعلق بحفظ كيان الدولة الحاضنة لمصالح الأمة [٣] .

---

(١) انظر تاريخ مصر الحديث ، جرجي زيدان :١٦٤.
(٢) في تاريخ العرب الحديث :٢٤٠ .
(٣) دولة محمد علي : ١٢٢.

ولكل هذه المقومات الأساسية في تكوين الشخصية الفعالة على الصعيد السياسي والاجتماعي ، والتي تم لها الاجتماع في شخصية مكرم فقد أخذ أعداؤه بالكيد ودس الدسائس له من أجل إضعاف مركزه ، وتشويه سمعته ، فأخذوا بالتزلف لمحمد علي من أجل تحقيق هذا الغرض ، وكان لهم ذلك حيث تمت لهم الوقيعة بين محمد علي وبين عمر مكرم ، ولما كان يضمره محمد علي في نفسه لهذا الرجل الذي ضاق به ذرعا وبتدخلاته الكثيرة في شؤون الدولة ؛ فقد عزم على عزله من نقابة الأشراف ، ونفيه في أغسطس سنة ١٨٠٩ إلى دمياط ؛ ليبعده عن القاهرة وأهلها الذين هم مكمن قوته ورهن إشارته .

وكان هذا عقاباً متفقاً في رأي محمد علي مع الأوضاع الشرعية المألوفة في ذلك الوقت .

وبهذه المؤامرة التي دبرت لعمر مكرم ؛ قضي على هيبة الزعامة الشعبية ، فسقطت بأيدي أصحابها ، ولم يعد لها تلك المكانة العظمى التي استقرت لها زمناً ، وكل ذلك كان بسبب داء التحاسد والتخاذل الذي دب بينهم.[1]

*****

(١) عصر محمد علي :٨٠. وانظر : دولة محمد علي ، حسن الضيقة :١٢١.

(المبحث الثاني)

الحالة الاجتماعية

إن الفصل بين الحالة السياسية والحالة الاجتماعية لعصر ما ؛ مما يعسر على الباحث تصوره ؛ وذلك لأن الحالة الاجتماعية ما هي إلا صورة تنعكس عليها آليات سياسة الحكم في تلك الآونة ، فإذا صلحت السياسة وسارت في نهج موفق في تلبية احتياجات الرعية ، وإقامة العدل بينهم ؛ فإن الحالة الاجتماعية تكون خير بينة تشهد بحسن السياسة ، ومن هنا فقد كانت للمثالب السياسية في هذه الآونة نتائج مزرية في الحياة الاجتماعية في شتى مجالاتها .

لقد خلف استبداد الحكام من قبل العثمانين المتأخرين بجمع الأموال وتحصيل الضرائب على تنوعها ثم توزيعها على وجهها المختلفة ، دون مراعاة لميزان العدل ، ودون مراقبة لما كان يصدر عن الكثير من العمال القائمين بهذه المهمة صورا من الظلم المؤلم ، أنت به الرعايا وأوجعت فالفقر والجوع والعري أحد مظاهر ذلك الظلم.

ومن صور ذلك الظلم ما كان يعانيه الفلاح الذي يرتدي الملابس الخشنة والرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتا من الطين بالاشتراك مع البهائم ، وكان يعيش على حد الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع بمجرد جمعه ودرسه تحت تصرف الصراف وشيخ البلد ، ممثلي سلطة الكاشف أو سلطة الملتزم على المنطقة ، فلم يكن في وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة التي كانت تستولي على المال الميري نقدا وعينا[١].

ولهذا مع غيره من ألوان الطغيان قاسى الناس كثيراً من ظلم الحكام وفسادهم ، خصوصاً في الأرياف حيث أخذ الناس يهربون من قراهم ويلتجئون إلى المدن فتضاءل عدد السكان الريفيين وتقهقرت الزراعة ، ورافق التدهور الاقتصادي وسوء الحكم إهمال طرق المواصلات ؛ فأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى انعدام الأمن والاستقرار[٢].

ويحكي الجبرتي المعاصر ما كانت تقوم به بعض القبائل في أحداث سنة : ١٢١٤هـ، فيقول : " ومنها وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية والبحرية والشرقية والغربية والمنوفية والدقهلية وسائر النواحي ، فمنعوا السبيل لو بالخفارة ، وقطعوا طريق السفار ، ونهبوا المارين من أبناء السبيل والتجار ، وتسلطوا على القرى والفلاحين وأهل البلاد بالعري والخطف للمتاع والمواشي من

---

(١) انظر : مصر الحديثة :جلال يحي:١٨٤.

(٢) العالم العربي ، نجلاء عز الدين : ٩٣.

البقر والغنم والجمال والحمير ، وإفساد المزارع ورعيها ؛ حتى كان أهل البلاد لا يمكنهم الخروج بمواشيهم إلى المزارع للرعي أو للسقي ، لترصد العرب لذلك "[١].

كما كان للسياسة المتجهة نحو الحفاظ على الحكم دون الالتفات إلى متطلبات الشعوب كالتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية ، التي هي من أهم دعائم الحياة الاجتماعية السليمة ؛ أثر سيئ في تلك المجالات ، فقد أدى ذلك إلى حدوث انهيار اقتصادي وفوضوي وتأخر اجتماعي ملموس .

ومن جهة أخرى فإن العناية التي وجهتها الدولة للمدن والبلدان ، التي تقع على سواحل البحار والطرق الرئيسية من أجل الحفاظ على سيادتها ؛ قد شغلتها عن الكثير من المناطق التي ليس لها تلك الأهمية ، فقد تركتها في يد رؤساء القبائل والعائلات ، يدبرون أمرها وفق ما تعودوه من وسائل الحرب ؛ مما أدى إلى ظهور نوع عنيف من التخلف الاجتماعي في تلك المناطق .

ولم تكن الأوضاع إلا إلى الأسوأ ، وذلك عند استقلال بعض البلاد عن الدولة الأم ، فقد لاقى الشعب المصري في عهد محمد علي ألوانا من الاضطهاد والظلم ما فاق العصور التي قبله ؛ فقد فرض على الفلاحين السخرة أو دفع الضريبة ، وحرم عليهم أن يأكلوا شيئا من كد أيديهم ، كما أبطل التجارة ، ورفع أسعار المعيشة أضعافا مضاعفة ، وهيمن على جميع الأنشطة الاقتصادية ، فزاول بذلك أشد أنواع الاشتراكية ضراوة وتحكما ؛ حتى يصف الجبرتي المعاصر ما آل إليه الوضع عندما كلف محمد علي سكان القاهرة بتعميرها بقوله : فاجتمع على الناس عشرة أشياء من الرذالة وهي : السخرة ، والمعونة ، وأجرة الفعلة ، والذل ، ومهنة العمل ، وتقطيع الثياب ، ودفع الدراهم ، وشماتة الأعداء من النصارى ، وتعطيل معاشهم ، وعاشرها أجرة الحمام [٢].

ولم يكن هذا الطور الإنشائي ليغفر لمحمد علي ما لاقاه الشعب في ذلك الأوان من أنواع المذلة والمهانة ؛ وذلك لأنه ما كادت تنتهي هذه المرحلة التعميرية إلا وقد فتحت مصر أبوابها للتجار الأوروبيين ، حتى صار اعتماد الطبقة الناشئة في مصر اعتمادا كليا على الأسواق الأجنبية ، إلى جانب ما واكب هذا الاتجاه الاستعماري الاقتصادي من السيطرة على الحياة الفكرية بعد أن شل دعاة الاتجاه الإسلامي ، وأوقف مناهج التعليم القائمة على الدين ؛ تنفيذا لسياسة نابليون الماسونية، وهو أمر أكده المؤرخ الانجليزي أرنولد توينبي في قوله : وكان محمد علي ديكتاتورا أمكنه تحويل الآراء النابليونية إلى حقائق فعالة في مصر [٣].

---

(١) مظهر التقديس : ٦٢.

(٢) عجائب الآثار ، للجبرتي: (٥٣٧/٢) ، وانظر في تاريخ العثمانيين ، الدكتور/ زكريا بيومي :١٨٠.

(٣) في تاريخ العثمانيين :١٨٢ .

هذا وقد أفرز البعد عن تعاليم الدين وضعف آصرته في قلوب المسلمين ظهور النزعات العصبية ؛ فقد آل الأمر بالمجتمع المسلم إلى تقسيمه بالتمايز الطبقي ، فالطبقة الحاكمة تعيش حياة استقراطية منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع ؛ بحكم وظيفتها وتقييمها لذاتيتها ، وقد أحدث هذا التمايز الطبقي آثاراً سلبية على المجتمعات ، فقد حالت دون الشعور بالولاء للطبقة الحاكمة ؛ مما أدى إلى اشتداد النقمة عليها.

ومع استماتة الحكام في الحفاظ على قبضة الحكم ضد المستعمرين الأجانب ، إلا أن في تقديم الكثير من الامتيازات الاقتصادية والثقافية والدينية للأوربيين ، أثرا بالغ الخطر ، فقد أدى بدوره في النهاية إلى تحقيق المطامع الاستعمارية الأوروبية ، عندما سنحت الفرصة بضعف الدولة العثمانية[١].

ومع ذلك فقد كان المجتمع المسلم في تلك الآونة يتمتع بنوع من الاندماج لم يحظ به منذ غياب الدولة العباسية ، فقد كانت حرية الانتقال والسفر أمامهم مكفولة ومحترمة في جميع الأوقات ، وكانت فرص العمل متاحة لهم كذلك ، وكان في مقدور العربي في دمشق أن ينتقل إلى بغداد أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو القاهرة أو القيروان أو غيرها من المدن الإسلامية ، ويعيش فيها ويمارس ألوانا من النشاط الاقتصادي أو الثقافي ، دون أن يحصل على إذن بالخروج أو إقامة [٢].

كما كان المجتمع آنذاك تشده آصرة الدين بالرغم من وجود الطبقية المخالفة لهذا المبدأ فقد كانت هذه الوشيجة من أقوى الأواصر التي ربطت الجماهير العربية بالدولة العثمانية ، حيث أخلصوا في مشاركتها الحروب والمعارك ضد الحملات الصليبية التي استهدفتها في تلك الآونة ، ولعل من أبرز الدلائل على ذلك الترابط الديني ما حدث في مصر عندما هاجمت الحملة الفرنسية أرض مصر بقيادة نابليون ، حيث أعلن السلطان العثماني الجهاد الديني ضد المعتدين الفرنسيين ، فاستجاب لهذه الدعوة بعض سكان الحجاز والشام فهبوا لنجدة إخوانهم في أرض الكنانة ، وبكل عزم وصدق استطاعوا أن يهزموا ذلك الكيد الخائن، وقد سبقت الإشارة إليه[٣].

إن ذلك التآخي الذي عاشته المجتمعات الإسلامية في تلك الآونة إنما يظهر نقاؤه إذا ما قورن بالتفتت السياسي الذي أحدثته الدول لصناعية إبان غزوها الاستعماري للدول المسلمة فقد عملت تلك الدول على تفرقة الشعوب المسلمة، حيث بقي ذلك التفرق قامعا على جثمانها إلى يومنا هذا.

هذا وقد كان لعلماء الدين دور كبير في حفظ الأمن واستقرار الحياة الاجتماعية ، ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو الشيخ الحفني ، الذي كان يعاصر علي بك

---

(١) انظر : في تاريخ العرب الحديث، رأفت الشيخ: ٤٤.
(٢) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث،الدكتور/ أسامة ياغي:٢٣٨.
(٣) انظر المبحث السابق : ١٥ .

الكبير ، حتى قيل عنه : إن الشيخ الحفني سقف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء ، وقد وصفه الجبرتي بأنه : قطب رحى الديار المصرية ، ولا يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا باطلاعه وإذنه (١).

ومن ذلك ما حكاه الجبرتي عن الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية في تأييده للثورة الشعبية التي قادها سكان القاهرة رداً على عدوان أحد المماليك من اليهود ، حين قام بالاعتداء على بيت من بيوت أكابر البلد ، فقد اجتمع لذلك جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية ، وبأيديهم نبابيت ومساوق ، وذهبوا إلى الشيخ الدردير فوافقهم وساعدهم بالكلام ، وقال لهم : إنا معكم فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه ، وطلع منهم طائفة على أعلى المنارات ، يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة ، وأغلقوا الحوانيت ، وقال لهم الشيخ الدردير: في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله عليهم ، فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ، ومحمد كتخدا أرنؤد الجلفي كتخدا إبراهيم بك ، وجلسوا في الغورية ، ثم ذهبوا إلى الشيخ الدردير ، وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ : اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ، ونأتي بها من محل ما تكون ، واتفقوا على ذلك ، وقرءوا الفاتحة وانصرفوا (٢).

*****

هذا ومن أبرز المواضيع التي يتجه إليها الحديث عند تناول الحياة الاجتماعية هي الأسرة وما يتعلق بها من أنظمة ومتطلبات ؛ فالأسرة هي نواة المجتمع ، فقد كانت الأسرة في الدولة العثمانية بطبيعة الأمر متدينة بالإسلام ، ولكن الجهل الذي عم أرجاء البلاد كان له أسوء الأثر في ظهور بعض العادات السيئة ، التي برزت في المجتمع .

فالمرأة في ذلك العهد غالباً لم تكن تحظى بأي اهتمام لتقويم سلوكها سوى ما كان يملى عليها من بعض التوجيهات التربوية ، والتي مع مرور الوقت لم تعد تملك مواجهة التحديات السافرة ؛ لأنها أضحت من جملة العادات والتقاليد ، فهي بذلك رهينة لأي تعديل يمكن أي تتعرض له إذا تهيأت له الظروف المواتية من الداخل أو الخارج ، لذا فإن المتأمل في حال المرأة التي هي من أهم العناصر الفعالة في التأثير على الأسرة ، يجد أنها كانت تعيش في حالة من الظلم الاجتماعي المؤلم - خصوصاً في المجتمعات الريفية - حيث تحيط بها الخرافات والأوهام من كل جانب وحيث

---

(١) ولا شك أن هذا غلو ، وكان من آثار التلف العقدي الذي عانت منه الأمة الإسلامية في تلك الآونة : عجائب الآثار: (٣٥٤/١). وانظر تاريخ مصر الحديث ، الدكتور/ عمر عبد العزيز عمر : ١٥٩.

(٢) عجائب الآثار : (٦١٠/١).

تتملكها الاضطرابات والقلاقل النفسية ، فلا تلبث أن تلقي بنفسها أمام ما يمليه عليها الساحر الذي حظي بجمهرة كبيرة من النساء السذج والذي كثيرا ما يلبس عليهن باسم السيد أو الولي ، لقاء ما تجود به أيديهن المرتبكة ، كما كانت زيارة القبور والتعلق بأصحابها والاستغاثة بهم من أجل حصول المراد ودفع المخاوف والبلايا مما يكثر فعله من النساء ربات البيوت.

يقول الشيخ محمد قطب في وصف حالة النساء آنذاك : إن المرأة كانت مظلومة بالفعل ، وكانت تعامل معاملة سيئة بالفعل ، وكانت تعير بأنها جاهلة ، وبأن مهمتها هي أن تحمل وتلد ولا شأن لها بشيء آخر ، وكانت هذه نظرة جاهلية تسربت إلى المجتمع المسلم حين تخلف عقديا ، وفسد كثير من مفاهيمه الإسلامية ، والجاهليات تجنح غالبا إلى تحقير المرأة وازدرائها ، إلا أن تجنح كالجاهلية الإغريقية الرومانية ووريثتها الجاهلية المعاصرة إلى تذليل المرأة وإفسادها خلقيا لتصبح مسرحا لشهوة الرجل .

وكان وضع المرأة في مصر وفي العالم الإسلامي كله في حاجة إلى تصحيح لرد الكرامة الإنسانية إليها ، ووضعها في المكانة اللائقة بها بوصفها إنسانة كرمها الله حين قرر الكرامة لكل بني آدم : {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ}(الإسراء:٧٠)، وساواها في الإنسانية بالرجل حين قرر أنه : { بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ }(آل عمران:١٩٥) " [٣].

لقد كان في غياب العمل التوعوي والتوجيه البناء أسوء الأثر في انطماس أبرز معالم المعتقد السليم على أفراد الأسرة .

****

---

(٣) واقعنا المعاصر: ٢٨٢.

(المبحث الثالث)

الحالة العلمية والدينية

إن المطلع على السجل التاريخي للأمة الإسلامية في عصورها الأخيرة ، ليرمق بعين الأسى أحداثاً جساماً نخرت في عضدها وأوهنت من قوتها ، فجعلت منها أشلاء ممزقة صارت بها عرضة للتيارات الفكرية الوافدة بالإلحاد وألوان الكفر والفساد من شرق الدنيا وغربها .

وعند البحث عن أسباب ذلك الوهن والتفتت الذي حل بالأمة يجد أن له أسباباً عديدة ؛ كان من أعظمها خطراً وأشدها ضرراً ضعف العقيدة الإسلامية في قلوب كثير من المسلمين، وقد كان لذلك الضعف مظاهر عدة ، فبروز الأضرحة ،والتوسل بالصالحين، كل ذلك كان من أهم أسباب انطماس معالم التوحيد الحق الذي جاء به الرسل والأنبياء .

ولم يكن ذلك هو المظهر الأوحد لضعف العقيدة ، فانحلال عرى الولاء والبراء مما عمت به البلوى وإن كان في حقيقته فرع استمد بقاءه من الغبش الذي سيطر على نفوس المسلمين ؛ بسبب انطماس حقيقة التوحيد في ذلك الوقت .

لقد كانت دعوة الرسل والأنبياء هي عبادة الله وحده لا شريك له بكل ما تعنيه كلمة العبادة من شمولية في المنهج المستمد من الوحي المطهر ، والذي يحمل العبد على إفراد الله تعالى بأفعال العباد ، كما يحمله على إفراده بأفعال الربوبية التي لا تنبغي إلا لجلاله وعظيم سلطانه ، فيجعل من أعماله دليلا على صدق توجهه لربه ، وعليه فأي خلل في الأفعال ينم عن اضطراب في المعتقد التوحيد يعد من ألوان الشرك التي يخرج بها العبد من الملة .

وسأعرض لكل من هذه المظاهر صورا عمت بها البلوى في تلك الآونة ، مبتدئة بتفريط الحكام في هذا الباب ، ففي عهد إبراهيم بك أحد زعماء المماليك وشيخ البلد في عصره كان أحد المسؤولين الكبار رجل نصراني يدعى إبراهيم الجوهري ، فإنه لما ترأس إبراهيم بك قلده جميع الأمور ، فكان هو المشار إليه في الكليات والجزئيات حتى دفاتر الروزنامة والميري وجميع الإيراد والمنصرف وجميع الكتبة من تحت يده .

ولا يخفى ما في هذا الفعل من إعلاء لشأن الكفرة ومخالفة لأمر الله تعالى في البراء منهم وعدم اتخاذهم بطانة من دون المؤمنين، يصدق هذا ما أحدثه هذا النصراني لبني عقيدته ، حيث : عمرت في أيامه الكنائس وديور النصارى ،

وأوقفت عليها الأوقاف الجلية والأطيان ، ورتب لها المرتبات العظيمة والأرزاق والأغلال [١].

ومن صور ذلك الولاء لمثل أولئك الكفرة ما تمتع به المعلم نقولا النصراني الأرمني ، فقد كان رئيسا لمراكب مراد بك الحربية ، وقد نال من الحفاوة والاهتمام ما مكنه من ركوب الخيل ولبس الملابس الفاخرة والمشي في الأسواق على هيئة المتبختر ، فالجنود يوسعون له الطريق ، ويحتفون به كما يحتفى بالأمراء [٢].

ومع كل هذا الاهتمام الذي ناله أولئك الكفرة من أمراء المسلمين ، إلا أنه لم يكن دافعاً لهم لحفظ عهدهم وقت محنتهم أيام الاحتلال الأجنبي ، فقد تقدم الحديث عن الحملة الفرنسية التي وجهت إلى مصر طمعاً في خيراتها ، لقد كشفت هذه الحملة عن عداء متأصل امتلأت به نفوس أولئك الكفرة ، يقول الجبرتي في ذلك عند وصفه أحداث تلك السنة : ومنها ترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والاروام واليهود وركوبهم الخيول وتقلدهم بالسيوف ؛ بسبب خدمتهم للفرنسيس ومشيهم الخيلاء وتجاهرهم بفاحش القول واستذلالهم المسلمين ، كل ذلك بما كسبت أيديهم وما ربك بظلام للعبيد والحال والمركوز في الطبع ما زال [٣].

أما في زمن سلطة محمد علي باشا ، فقد حصل لأولئك الكفرة من التمكن ما آلم الكثير من المسلمين ، لقد نالوا في عهده أرفع المناصب وأرقى الدرجات حتى تسلطوا على شرفاء المسلمين وضعافهم ، يقول الجبرتي: " واشتد في هذا التاريخ أمر المساكن بالمدينة ، وضاقت بأهلها لشمول الخراب وكثرة الأغراب ، وخصوصا المخالفين للملة فهم الآن أعيان الناس ، يتقلدون المناصب ، ويلبسون ثياب الأكابر ، ويركبون البغال والخيول المسومة ، والرهوانات وأمامهم ، وخلفهم العبيد والخدم ، وبأيديهم العصي ، يطردون الناس ، ويفرجون لهم الطرق ، ويتسرون بالجواري بيضاء وحبوشا ، ويسكنون المساكن العالية الجليلة ، يشترونها بأغلى الأثمان ، ومنهم من له دار بالمدينة ودار مطلة على البحر للنزاهة ، ومنهم من عمر له دارا وصرف عليها الوفا من الأكياس ، وكذلك أكابر الدولة لاستيلاء كل من كان في خطه على جميع دورها أخذها من أربابها بأي وجه ، وتوصلوا بتقليدهم مناصب البدع إلى إذلال المسلمين أنهم يحتاجون إلى كتبة وخدم وأعوان والتحكم في أهل الحرفة بالضرب والشتم والحبس من غير إنكار ، ويقف الشريف والعامي بين يدي الكافر ذليلا " [٤].

وقد سبق الحديث عن المذبحة التي جازى بها محمد علي المماليك في مصر ونفيه لنقيب الأشراف عمر مكرم ؛ من أجل القضاء على الزعامة الدينية والشعبية ، إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد استعان محمد علي بهؤلاء الكفرة الذين نالوا

(١) عجائب الآثار:(١٧٣/٢).
(٢) المصدر السابق:(٢٧٠/٢).
(٣) المصدر السابق:(٢٥٠/٢).وانظر مظهر التقديس ، للجبرتي:٨١.
(٤) المرجع السابق:(٦٢٣/٣).

أعلى المناصب من أجل القضاء على عموم المشيخة ، أو الاستحواذ عليها على الأقل ، حيث كان أهم عمل قام به في سبيل ضرب الاتجاه الإسلامي الممثل في الزعامة الدينية هو ضمه للأوقاف التي كانت موقوفة على الأزهر ؛ لينفق منها على التعليم والمشايخ إلى ملكية الدولة ، فقد مكنه هذا من تحقيق هدفه في تقويض دور التعليم الديني ، وإحكام السيطرة على المشايخ والقائمين على التعليم من رجال الأزهر ، بعد أن فقدوا قدرتهم على معارضته [١].

أما عن موقف الشعب من عقيدة الولاء والبراء ، فإن الحديث عن الحالة الدينية وما أصاب المسلمين من وهن عقدي ، والتفات نحو الغرب ، لا يصح عزله أبدا عن المؤثرات والعوامل التي ساعدت في اتساع زاوية الانحراف ، ذلك أن الضرر لم يقتصر على سوء تصرف الحكام فقط ، أو على أولئك النفر الذين ارتادوا أماكن الرياسة من المخالفين للملة ، لقد كان الخطر في حقيقة الأمر أشد تفاقماً من هذا كله، إن مواجهة المسلم بالعداء في الغالب يحدث رد فعل عكسي يقضي بمواجهة ذلك الظلم بكره الظالم والحنق عليه ، إن لم يكن له سبيل آخر يواجه فيه ذلك الضيم بالفعل ، ومن هنا فقد تفطن الأعداء لذلك المنزلق الخطير ، وراموا هدم بلاد المسلمين بدسائس الغزو الفكري ، فاتجهوا إلى سياسة المكر والخديعة ، مع محاولاتهم المتتالية في مد سيطرتهم بالقوة على أرجاء البلاد الإسلامية ، فلم يكن من السهل تفتيت قوة المجتمع الإسلامي ، إلا بهذا النوع من التآمر المحكم الذي كاد به أعداء الإسلام لبلاد المسلمين .

بيان ذلك أن الحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر ، والتي استهدفت القضاء على الشريعة الإسلامية واحتلال بلاد المسلمين لنهب خيراتها لصالح الكتلة الغربية ، قد صاحبها مستشرقون ومنصرون كأصرح صورة من الأطماع الأوروبية في العصر الحديث في الشرق ، حيث استعان الفرنسيون بعدد كبير من المستشرقين الذين تخصصوا في كثير من فروع العلم والمعرفة ، كالطب ، والهندسة ، والترجمة ، وذلك من أجل تحقيق أطماعهم الاستعمارية ، وليس بخفي ما تبع فتح مطبعة بولاق الشهيرة من ترجمة علوم الغرب وآدابه ، كما حرصت هذه البعثة أشد الحرص على نبش الأرض الإسلامية لاستخراج حضارات ما قبل التاريخ ؛ لذبذبة ولاء المسلمين بين الإسلام وبين تلك الحضارات ، تمهيداً لاقتلاعهم نهائيا من الولاء الإسلامي ، يؤكد هذا ما قاله أحد المسترقين الصرحاء : إننا في كل بلد إسلامي دخلناه نبشنا الأرض لنستخرج حضارات ما قبل الإسلام ، ولسنا نطمع بطبيعة الحال أن يرتد المسلم إلى عقائد ما قبل الإسلام ، ولكن يكفينا تذبذب ولائه بين الإسلام وبين تلك الحضارات [٢].

---

(١) في تاريخ العثمانيين، الدكتور/زكريا بيومي:١٧٩.

(٢) واقعنا المعاصر ، محمد قطب:٢٠٢.

إن نابليون لم يأت إلى البلاد المسلمة كاشحا عن أنيابه ، مظهرا أطماعه الاستعمارية ، لقد ظهر نابليون أمام المصريين بصورة المستشرق ، فتظاهر بالإسلام وشارك المصريين في احتفالاتهم الدينية ، وارتدى العمامة والجبة ، وزار علماء الأزهر في بيوتهم ، كما أنشأ مجمعاً علمياً ، وأصدر ثلاث صحف واحدة منها باللغة العربية ، وأنشأ متحفا وكتبة ومصنعاً ومختبراً ومسرحاً ، وفتح أبوابها أمام المصريين ؛ كل ذلك من أجل أن يخدع الناس ، ولكن سرعان ما انكشف أمره لمشايخ الأزهر ، حتى اضطر أحدهم لمواجهته بذلك قائلا : لو كنت تدعي الإسلام حقا ، فلماذا لا تطبق الشريعة في بلادك ؟ بدلا من تبديل الشريعة هنا بالقوانين الوضعية![1].

ولعل المنشور الأول الذي قام نابليون بتوزيعه إبان الحملة الفرنسية ، ليعد من أكبر الدلائل على ما يحاول الوصول إليه من تشويش العقيدة ، وضرب المبادئ والأصول الإسلامية ، وهذا نصه: " بسم الله الرحمن الرحيم لا اله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته يعرف أهالي مصر جميعهم أنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى ، واحترم نبيه والقرآن العظيم وقولوا أيضاً لهم : إن جميع الناس متساوون عند الله ، وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط" [2]

وليس بخفي ما تضمنه هذا النص من الدعوة إلى أسس المذهب الماسوني ، الذي صرح نابليون بالولاء له عندما وضع طيلسانة موشاة بعلم الثورة الفرنسية المثلث (حرية،إخاء ، مساواة) على كتف الشيخ الشرقاوي ، ولكنه ألقى بها على الأرض رافضا ارتداءها .

وقد وقع بعض المشايخ في فخاخ هذه الدعوة الملحدة ، حيث نجح الفرنسيون في ضم بعض المصريين من المشايخ والعلماء من بينهم حسن العطار إلى المحفل الماسوني الذي أسسه كليبر سنة ١٨٠٠م [3].

ومع هذه الجهود المستميتة في تدمير عقيدة الشعب ، إلا أن عقيدة الولاء والبراء مازالت قائمة في قلوب كثير من المسلمين ، فقد سجل التاريخ لجماعة مسلمة في أرض الحجاز نصرتهم لإخوانهم في مصر في أثناء تلك الحملة الصليبية ، التي شنتها فرنسا ، يقول الجبرتي : " تواتر الأخبار من ابتداء شهر رجب ، بأن رجلاً مغربياً يقال له : الشيخ الكيلاني ، كان مجاوراً بمكة والمدينة والطائف ، فلما وردت أخبار الفرنسيس إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية، انزعج أهل الحجاز ، فأخذ يدعوهم إلى الجهاد ، ويحرضهم على نصرة الحق والدين ، وقرأ بالحرم كتاباً مؤلفاً في معنى ذلك ، فاتعظ جملة من الناس وبذلوا أموالهم وأنفسهم ، واجتمع نحو

---

(١) انظر الدولة العثمانية والغزو الفكري ، الدكتور/خلف الوذيناني : ١٨٤.

(٢) عجائب الآثار : (١٨٣/١).

(٣) انظر في تاريخ العثمانيين،الدكتور/زكريا بيومي :١٦٨.

الستمائة من المجاهدين ، وركبوا البحر إلى القصير مع ما انضم إليهم من أهل ينبع وخلافه ، فورد الخبر في أواخره أنه انضم إليهم جملة من أهل الصعيد وبعض أتراك ومغاربة ممن كان خرج معهم مع غز مصر عند وقعة أنبابة ، وركب الغز معهم أيضاً وحاربوا الفرنسيس ، فلم تثبت الغز كعادتهم ، وانهزموا وتبعهم هوارة الصعيد والمتجمعة من القرى ، وثبت الحجازيون ثم انكفوا لقلتهم ، وذلك بناحية جرجا وهرب الغز والمماليك إلى ناحية آسنا " [1] .

*****

أما عن الانحرافات العقدية الأخرى ، فقد كانت الطرق الصوفية المنتشرة في ذلك الوقت من أعظم مظاهر انتشارها في البلاد الإسلامية ، وقد ساعد على ذلك ارتباط هذه الطرق بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم وفي صلاحهم ، فيقودهم ذلك إلى التوسل والاستغاثة بهم وقت الشدائد.

وهنا يحسن الحديث عن أشهر تلك الطرق وأوسعها انتشارا في البلاد الإسلامية ، أولا الطريقة القادرية :

مؤسس هذه الطريقة هو الشيخ عبد القادر الجيلاني :٤٧٠ـ٥٦١هـ المتوفي في بغداد ، صاحب قبر مشهود فيها ، يزوره الكثير من الاتباع والمريدين كل عام من سائر بلاد المسلمين ، ويعود سبب انتشار هذه الفرقة لاجتهاد أبناء الشيخ في نشر تعاليمها بين مختلف الأقطار والدول المسلمة.

ثانيا : الرفاعية ، وتنسب هذه الطريقة إلى أحمد الرفاعي ، المتوفي سنة : ٥٨٠ هـ من بني رفاعة قبيلة من العرب ، وقد اشتهر عنهم حديث الكرامات بادعاء خوارق العادات من ضرب بالسيوف والحراب إلى استخدام الأفاعي والحيات وغير ذلك ، وكان لطريقته انتشار في غرب آسيا.

ثالثا : الأحمدية : وتنسب إلى أحمد البدوي من أشهر أولياء مصر :٥٩٦ ـ ٦٣٤هـ ولد بفاس ، حج ورحل إلى العراق ، واستقر في طنطا حتى وفاته ، له ضريح مقصود فيها ، انتشر أتباعه في جميع أنحاء مصر ، حتى صارت لهم فروع متعددة ، كالبيومية والشناوية وأولاد نوح والشعبية .

رابعا : الدسوقية : تنسب إلى إبراهيم الدسوقي :٦٣٣ـ ٦٧٦هـ ، أهم ما يميزها التآلف والمحبة بين أتباعها ، كما أنها تحرم الخلوة إلا بإذن الشيخ

خامسا : الشاذلية ؛ نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي :٥٩٣ـ٦٥٦هـ من المغرب العربي ولد بقرية قرب مرسية ، وانتقل إلى تونس وحج عدة مرات ثم دخل العراق ومات أخيرا في صحراء عيذاب في طريقه إلى الحج ، انتشرت طريقته لما اتسمت به من سهولة وحبة للعلم في الكثير من أقطار الدول الإسلامية

سادسا : النقشبندية ؛ تنسب إلى بهاء الدين البخاري الملقب بشاه نقشبند :٦١٨ـ٧٩١هـ وهي طريقة سهلة كالشاذلية ، انتشرت في فارس وبلاد الهند وآسيا الغربية .

سابعا : الملامتية ؛ مؤسسها أبو صالح حمدون المعروف بالقصار :٢٧١هـ أباح بعضهم مخالفة النفس بغية جهادها ومحاربة نقائصها ، وقد ظهر الغلاة منهم في

---

[1] عجائب الآثار:(٢/٢٥٠).

تركيا وغيرها بمظهر الإباحية والاستهتار ، وفعل كل أمر دون مراعاة للأوامر والنواهي الشرعية .
ثامنا : البكداشية ؛ وهذه طريقة انتشرت بين الأتراك العثمانيين ، ولا تزال منتشرة في ألبانيا ، وهي أقرب إلى التصوف الشيعي منها إلى التصوف السني .
تاسعا : **الخلوتية** ـ وهي الطريقة التي ينتمي إليه الصاوي ـ نسبة إلى شيخها محمد الخلوتي ، حيث اشتهرت الطريقة بهذا الاسم بعده ، وهي طريقة تركية ازدهرت بمصر إبان القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري ، وقد انتشرت في مصر على يد الشيخ مصطفى كمال الدين البكري المتوفي سنة: ١١٦٢
واشتهرت الطريقة قبل الشيخ محمد الخلوتي بأسماء شتى مثل الزاهدية ، نسبة إلى الشيخ إبراهيم الزاهد الكيلاني ، والأبهرية نسبة إلى الشيخ قطب الدين الأبهري ، والسهروردية نسبة إلى الشيخ أبي النجيب السهروردي ، فالطريقة إذن قديمة قدم رجالها عبر العصور المختلفة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الخلوة من لوازم هذه الطريقة ، وهي الخلوة السرية للمنفرد بالله في الذكر بمكان طاهر ، والأفضل أن يكون مسجد الجامعة ، وأن ينوي الفرد الاعتكاف والصوم ، والأولى أن يتجرد عن كثرة الأكل والشرب .
وللطريقة الخلوتية مقدم يساعد شيخها في إقامة الأذكار وتسليك المريدين .
أما عن آداب الطريقة الخلوتية فلم تكن بمغايرة لما اشتهر من الطرق الأخرى الصوفية ، وكانت في معظمها شكلية تتعلق بمجاهدة النفس وقهر الجسد وتحديد نوع من الطعام وكمية ماء الشرب ، ثم الانقطاع عن الأهل والولد والزوجة وسائر الناس وكانت لهم طريقة في الأذكار يرددون في خلوتهم كلمة لا إله إلا الله آلاف المرات ، فلا تخرج تلك العبارة بعد كثرة الترديد إلا على شكل :هو هو هو ، وينشدون كلام السادة الصوفية ، ويرددون ذلك سويا في مجالسهم ، ويكثرون من الاستغفار والتسبيح والصلاة على النبي صلى اله عليه وسلم
وكانت لهم عادت مميزة في الخلوة ، فلا تزيد خلوة الجماعة على ثلاثة أيام ، أما الفرد الواحد فيخلو لنفسه حسبما شاء من ثلاثة أو سبعة أو خمسة عشر أو ثلاثين يوما أو سبعين يوما في العام ، أو العمر كله ، وهي الخلوة الكلية بالسر المطلق ، ويرى بعضهم أن الإنسان لا يتخلص من أحكام نفسه إلا إذا توالت مجاهدته لها وتتابعت خلوته حولا كاملا ، بحيث يسيطر على نفسه كليا ولا تعود لتستولي عليه [1] .

وبهذا الذي سبق مع غيره مما لا مجال لحصره الآن أصبحت الطرق الصوفية مرتعا نشأت فيه الأفكار الخرافية ، ومن أهم الأسباب التي ساعدت على ذلك : التخلف والجهل الذي خيم آنذاك على الناس ، ولقد استغل كثير من الدجالين والمشعوذين تلك الأوضاع لصالحهم ، بعد أ أضفوا عليها الصبغة الدينية ، واتخذوا منها وسيلة للتحايل على عقول الفلاحين (٢).

---

[1] انظر الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية ، للدكتورة : فاطمة محجوب : (١٦/٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧) ، طبعة دار الغد ـ القاهرة . وانظر الموسوعة الميسرة في الأديان : ٣٤٨

(٢) صعيد مصر ، نبيل الطوخي:٧٦.

ولم يقتصر ظهور ذلك التخلف العقدي على السذج من أهل القرى بل أصبح أمرا مألوفا تشهده أكبر الأماكن الدينية المعروفة ، وهذا الجبرتي يصف ما كان يحدث في مشهد الحسين من ألوان البدع في يوم المولد وغيره مبينا مبدأ الابتداع فيه : " وكان السبب في ذلك والأصل فيه ، أن هذا المولد ابتدعه السيد بدوي بن فتيح ، مباشر وقف المشهد ، فكان قد اعتراه مرض الحب الإفرنجي ، فنذر على نفسه هذا المولد أن شفاه الله تعالى ، فحصلت له بعض إفاقة ، فابتدأ به وأوقد في المسجد والقبة قناديل وبعض شموع ، ورتب فقهاء يقرءون القرآن بالنهار مدارسة ، وآخرون بالمسجد يقرءون بالليل دلائل الخيرات للجذولي، ثم زاد الحال وانضم إليهم كثير من أهل البدع ، كجماعة العفيفي ، والسمان ، والعربي ، والعيسوية ، فمنهم من يتحلق ويذكر الجلالة ويحرفها وينشد له المنشدون القصائد والموالات، ومنهم من يقول أبياتاً من بردة المديح للبوصيري ، ويجاوبهم آخرون مقابلون لهم بصيغة صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما والعيسوية فهم جماعة من المغاربة وما دخل فيهم من أهل الأهواء ينسبون إلى شيخ من أهل المغرب يقال له : سيدي محمد بن عيسى ، وطريقتهم أنهم يجلسون قبالة بعضهم صفين ، ويقولون كلاماً معوجاً بلغتهم بنغم وطريقة مشوا عليها ، وبين أيديهم طبول ودفوف يضربون عليها [1].

وما هذا إلا غيض من فيض تلك الصور البدعية التي عمت بها أرجاء البلاد جملة وتفصيلاً .

ويذكر أنه قد تجاوز عدد الأضرحة التي يقصدها عامة الناس على الألف من أشهرها ما يسمى بضريح السيد البدوي في طنطا ، وضريح السيدة سكينة ، وضريح السيدة نفيسة ، وضريح السيدة زينب ، وضريح الإمام الشافعي ، وكل هذه الأضرحة قد بني عليها جوامع ومساجد .

هذا وقد شهدت تلك الآونة إقبالاً كبيراً من الملوك والأمراء على عمارة تلك المشاهد والمزارات ، فقد كان الكثير منهم يسارع في القيام بهذه الأعمال لما فيه من إرضاء مشاعر الناس واكتساب مودتهم وولائهم ، حيث صار التوسل بها من آكد العقائد في قلوب الشعب، ومن هنا فإن في تشييدها ما يضفي على سيطرتهم صبغة دينية تعزز مشروعية قيامهم بأعباء الحكم والولاية ، حتى صار هذه الفعل علامة لا يكاد يشك في صدق دلالتها على صلاح وعدل فاعله .

ومع أن حماية البلاد الإسلامية من المد الشيعي كان من أبرز إيجابيات الدولة العثمانية ومواقفها المحمودة ، إلا أن ذلك لم يكن مانعاً لها من الإبقاء على مودة الشيعة بتعمير مناطق العتبات المقدسة في النجف وكربلاء في العراق ، وتيسير زيارتها أمام شيعة العراق وفارس والهند وأفغانستان [2].

---

[1] عجائب الآثار : (٢٤٢/٢). وانظر : الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، الدكتور : علي الزهراني(٢٩٨/١).

[2] انظر الدولة العثمانية في التاريخ الحديث ، الدكتور:إسماعيل ياغي : ٢٤٦.

ولم يقتصر بناء الأضرحة والمساجد على من عرف بالصلاح أو الشهرة ، بل تعدى ذلك إلى عامة الناس حتى صار من قبيل السنن المعهودة ، وقد صرح بذلك الجبرتي حين وصف ما قام به أحدهم عند وفاة قريبه ، يقول : " وبنى لأخيه ضريحاً بداخل ذلك المسجد ونقله إليه وذلك سنة " [1].

كما نجد في سجلات المحاكم الشرعية الكثير من الوثائق المتعلقة بالوقف على الأضرحة الأخرى ، مثل ضريح "جلال الدين" وضريح الشيخ إبراهيم ، كما كانت وظيفة النظر والتحدث على المساجد والأضرحة تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، كما تذكر المصادر المعاصرة [2].

أما عن الاستغاثة بأصحاب الأضرحة والتوسل بهم ، فهذا أشهر من أن تقيده النصوص التاريخية ، فلم يزل الأمر باعتقاد الضر والنفع بأولئك الموتى ؛ حتى صار التوسل بهم مما تعج به تلك المساجد ، التي أقيم صرحها فوق رفاتهم ؛ مؤكدا حقيقة التأله الذي قام في أفئدة الناس وضمائرهم نحوهم ، فلا تكاد تخلو قرية من إله صغير يقدم الناس له ولأتباعه الذبائح ، ويقسم به الأطفال ، وتقام له الموالد ، وهناك آلهة أكبر يمكن أن تعتبر آلهة مناطق ، ومقرها المدن ، وتلك يهرع لها إذا تعذر على الإله الصغير أن يحقق الآمال ، ويمضي الزمن ولا يحقق هذا ولا ذاك أملاً ، ولكن الناس في غيهم سادرون [3]

وهذا الجبرتي يحكي قصة أحد الموالد ، الذي سمح الفرنسيس بإقامته بعد انشغال الناس عنه بسبب الحملة ، يقول : " وقد تقدم ذكر بعض خبر هذا السيد وأنه كان رجلاً من البله ، وكان يمشي بالأسواق عرياناً مكشوف الرأس والسوءتين غالباً ، وله أخ صاحب دهاء ومكر ، لا يلتئم به ، واستمر على ذلك مدة سنين ، ثم بدا لأخيه في أمر لما رأى من ميل الناس لأخيه ، واعتقادهم فيه ، كما هي عادة أهل مصر في أمثاله ، فحجر عليه ومنعه من الخروج من البيت ، وألبسه ثياباً وأظهر للناس أنه أذن له بذلك ، وأنه تولى القطبانية ونحو ذلك ، فأقبلت الرجال والنساء على زيارته والتبرك به وسماع ألفاظه ، والإنصات إلى تخليطاته ، وتأويلها بما في نفوسهم ، وطفق أخوه المذكور يرغبهم ويبث لهم في كراماته ، وأنه يطلع على خطرات القلوب والمغيبات، وينطق بما في النفوس، فانهمكوا على الترداد إليه، وقلد بعضهم بعضاً، واقبلوا عليه بالهدايا والنذور والإمدادات الواسعة من كل شيء ، وخصوصاً من نساء الأمراء والأكابر، وراج حال أخيه ، واتسعت أمواله ، ونفقت سلعته ، وصادت شبكته، وسمن الشيخ من كثرة الأكل والدسومة والفراغ والراحة، حتى صار مثل البو العظيم ، فلم يزل على ذلك إلى أن مات في سنة : سبع بعد المائتين ، فدفنوه بمعرفة أخيه في قطعة حجر عليها من هذا المسجد من غير مبالاة

---

(١) عجائب الآثار : (٤٢٠/١).

(٢) سجلات محكمة منفلوط : سجل:١، وثيقة رقم :٣٢،ص ٢٥ نقلا عن صعيد مصر ، نبيل الطوخي :٧٨.

(٣) المجتمع الإسلامي ، الدكتور/ أحمد شلبي : ٢٣٨.

ولا مانع ، وعمل عليه مقصورة ومقاماً ، وواظب عنده بالمقرئين والمداحين والمنشدين بذكر كراماته وأوصافه في قصائدهم ومدحهم ، ونحو ذلك ، ويتواجدون ويتصارخون ويمرغون وجوههم على شباكه وأعتابه ، ويغرفون بأيديهم من الهواء المحيط به ويضعونه في أعبابهم ، وصار ذلك المسجد مجمعاً وموعداً". [١]

وقد تعددت مظاهر الضعف الديني في تلك الآونة ، كنوع امتداد للتحلل العقدي الذي أصيب به المسلمون ، فضعف عقيدة الولاء والبراء وغياب الدافع العقدي للقيام بالشعائر التعبدية والتي أصبحت عند الكثير بمثابة العادات والتقاليد الموروثة ؛ قد أنتج صورا مؤسفة من الخروج عن التعاليم والشعائر التعبدية كالحجاب مثلا ، وكما أشرت سابقا عن حياة المرأة في تلك الآونة ، وما كانت تعيشه من إهمال كان له أكبر الأثر في تخليها عن هذه الأحكام وسرعة انجرافها وراء تيار الغرب السافر.

يقول الجبرتي في وصف نساء المسلمين أيام الحملة الفرنسية : "لما حضر الفرنسيس إلى مصر ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفستانات والمناديل الحرير الملونة ..فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل ، فتداخلن مع الفرنسيس لخضوعهم للنساء ، وبذل الأموال لهن .. حتى كثرت الفواحش من النساء لما حل بالمسلمين من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع خيرات الدنيا في حوز الفرنسيس ، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن " حتى آل الأمر بهن أن قبلن الزواج بالفرنسيس لمجرد نطقه بالشهادتين ، وهنا يظهر التأثر بالفكر الإرجائي الذي عم البلاد ، يقول : " وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن ، رغبة في سلطانهم ونوالهم ، فيظهر حالة العقد الإسلام وينطق بالشهادتين ، لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها " [٢] .

***

وقد أفرز هذا الضعف الذي مس الحالة الدينية للبلاد ضعفا آخر ، يعد امتدادا لذلك الانحراف العقدي ، وهو التقصير في جانب العلوم النافعة ، وذلك في عدد من المجالات الحيوية المهمة ، فإن ضيق الأفق الذي أحدثه سيطرة الفكر الصوفي على البلاد الإسلامية ؛ جعل الاهتمام بإصلاح الحياة وعمارة الأرض محل إهمال من الحكام والمحكومين ، مما أدى بدوره إلى ضعف الإنتاج وتهالك القوة العسكرية التي هي حصان للأمة من أطماع المستعمرين .

إن الدين الإسلامي الذي جاء ليحقق الهدف من إيجاد الله تعالى للثقلين بتطبيق مفهوم العبادة بالمعنى الذي أنزلت له الكتب ، وبعثت من أجله الرسل ، ليدعو إلى

---

(١) عجائب الآثار : (٣٠٥/٢). وانظر الحملة الفرنسية ، محمد فؤاد شكري : ٥٦٤.

(٢) مظهر التقديس ، للجبرتي : (١٢٩/٢).

إعمال العقل ، تلك الغريزة التي ميز الله بها المكلفين عن غيرهم في كل ما هو نافع ومفيد ، يتأتى بتحصيله أسباب عمارة الداريين .

إذ المفهوم الشامل لحقيقة العبادة بكونها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال الظاهرة والباطنة ، ليقضي بأن كل علم يتعلمه الإنسان يتحصل به مرضاة الرب من نفع العباد وتكميل مصالحهم هو من العبادات التي تقصد لذاتها .

ومن هنا فإن غياب هذه الحقيقة الخالدة عن المسلمين آنذاك ، وانحصار مفهوم العبادة في الشعائر الظاهرة ، بل وانتشار مذهب الإرجاء الذي يحكم على كل من صدق بالإيمان المنجي ؛ كان سبباً أساسيا في كل أنواع التخلف الفكري والعلمي .

يقول الشيخ محمد قطب في بيان حقيقة ذلك التدهور الفكري الذي عاشته الأمة المسلمة في تلك الآونة : " لقد قاد ذلك التخلف العقدي التدريجي ، والذي حصر العبادة في الشعائر التعبدية وحدها ، وأخرج منها بقية التكاليف ، إلى حدوث ضمور تدريجي في جميع التكاليف التي كانت من قبل مرتبطة بالعقيدة ، ومرتبطة بالمعنى الشامل للعبادة ، وأصبحت أمورا كمالية إن شاء الإنسان قام بها ، وإن شاء تركها بلا ضير . وكان طلب العلم والقراءة والتفكير من بين هذه التكاليف التي خرجت من حيز العبادة فأصابها الضمور ، ثم جاء الفكر الإرجائي فربت على هذا التخلف ومنحه الشرعية القائمة على أنه لا يضر مع الإيمان شيء ، وجاءت الصوفية فحصرت عمل العقل كله في أضيق نطاق ممكن ، لتفسح المجال - في وهمها- لعمل الروح ، وساعد الاستبداد السياسي على إحداث جمود شامل في جميع المجالات "[1].

ومن جهة أخرى ، فإن الإهمال الذي لاقته الشعوب من الدولة العثمانية اتجاه النواحي التعليمية أيضا ؛ مما أسهم في تدهور الحياة العلمية في تلك الآونة ، فقد قامت السياسة العثمانية على عدم التدخل في شؤون خدمات المرافق مثل الصحة والتعليم والمواصلات ، فكانت تتركها للجهود الفردية ، والتي تمحور اهتمامها بدورها في تعليم الناس العلوم الدينية على ما آلت إليه من تفريط واضطراب في المناحي العقدية ، كما كان للاقتصار على التعليم الديني - تلك النظرة القاصرة التي أفرزها التخلف العقدي - دون التعليم الدنيوي الذي ينفع الناس في أمور معيشتهم كالطب والفيزياء والحساب ، أسوء الأثر في تخلف الحياة العلمية عن موكب الترقي الذي آل إليه الأوربيون في تلك المناحي[2].

ودون إغفال للفضل الكبير الذي أسداه الأزهر الشريف لطلاب العلم في تلك الآونة ، فقد كان الأزهر هو المعهد الوحيد الذي تدرس فيه العلوم ، ولولاه بعد فضل الله تعالى لانطفأت آخر شعلة للعلم في مصر ومن بعدها العالم العربي ...

---

(١) واقعنا المعاصر : ١٨٦.

(٢) انظر صعيد مصر ، نبيل الطوخي : ٩٠.

فقد استطاع الأزهر بفضل الأوقاف العديدة التي وقفها عليه أغنياء المسلمين خلال عصره الطويل ، وبفضل ما كان يتمتع به علماؤه من هيبة ومكانة ، أن يحمي العلوم الإسلامية والعربية بعيدة عن أن تمتد إليها يد الملوك والحكام بالتغيير والتبديل فقد كان فيه رجال يلتهبون غيرة على الإسلام ويجابهون أعداءه في الداخل والخارج بكل جرأة .[1]

إذ يرى المؤرخون أن الأزهر أسدى للعالم الإسلامي في تلك الحقبة أجل الخدمات ، إذ لولاه لانهار الفكر الإسلامي انهيارا كان يمكن أن يهدد بالخطر ، يقول أحد الباحثين مصورا فضل الأزهر في تلك الحقبة : " استطاع الأزهر في تلك الأحقاب المظلمة أن يسدي إلى اللغة العربية والعلوم الإسلامية أجل الخدمات ، وإذا كانت مصر قد لبثت خلال العصر التركي ملاذا لطالب العلوم الإسلامية واللغة العربية ، فأكبر الفضل في ذلك عائدا إلى الأزهر .

وقد استطاعت مصر لحسن الطالع بفضل أزهرها أن تحمي هذا التراث نحو ثلاثة قرون حتى انتهى العصر التركي بمحنه وظلماته ، وربما كانت هذه المهمة السامية التي ألقي زمامها إلى الجامع الأزهر في تلك الأوقات العصيبة من حياة الأمة العربية والعالم الإسلامي بأسره ، هي أعظم ما أدى الأزهر من رسالة وأعظم ما وفق لإسدائه لعلوم الدين واللغة خلال تاريخه الطويل الحافل " [2].

وعلى الرغم من تضاؤل نفوذ الأزهر والعلماء في عصر محمد علي بسبب اهتمام الحاكم والحكومة بالعلوم الحديثة التي ينشأ عنها الإصلاح والتقدم المادي في المجتمع ، وما لاقاه الأزهريون بعد سقوط زعيمهم الكبير عمر مكرم كما تقدم بيانه ،وما وجه إليه من ضربات حاقدة من المستعمر بدءً بالمحاولات الجادة في استمالة علمائه ومشايخه ؛ وانتهاء بضربه بالقنابل من القلعة واتخاذ بعض أروقته اصطبلا للخيل ؛ فقد ظل للأزهر بنوابغ رجاله دور هام في الحياة التعليمية والاجتماعية ، فقد أفادت الحكومة من الأزهر بعمل نوابغ رجاله في المدارس الحكومية ، وإرسال بعضهم في البعثات التعليمية ، وبمساهمة بعضهم في حركة الترجمة والإشراف على تصحيح المطبوعات .

والحق أن الأزهر في ذلك العصر المليء بالاضطرابات والقلاقل السياسية ظل شامخا بنوابغ أبنائه ، فكان يدرس فيه الشيخ الدردير والشيخ الأمير والشيخ علي الصعيدي وغيرهم من جهابذة علماء الأزهر الذين تتلمذ وتخرج عليهم الشيخ أحمد الصاوي وغيره من علماء المسلمين [3].

****

[1] حاضر العالم الإسلامي ، دجميل المصري:١٨٣.
[2] تاريخ الجامع الأزهر ، محمد عبد الله عنان :١٤٦ـ١٤٧.
[3] انظر عصر محمد علي ، تأليف / عبد الرحمن الرافعي :٤٢٣ـ٤٦٤ وما بعدها : ٥٧٢ـ ٦٠٦ـ٦٤٤.

الفصل الثاني

حياة الصاوي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سيرته الذاتية

المبحث الثاني : مكانته العلمية ومؤلفاته

(المبحث الأول)

سيرته الذاتية

١ـ اسمه ونشأته

اسمه :أحمد بن محمد الصاوي ، يتصل نسبه بمحمد ابن الحنفية بن الإمام علي رضي الله عنه ، وهو من قبيلة بني حنيفة ، يسكنون بذي الحليفة : الميقات المشهور ، بأرض الحجاز .

وقد انتقل جده محمد الحنفي إلى مصر ، ونزل بقرية من قرى النيل تسمى: صالحجر ، وذلك في سنة ثمانمائة وخمس من هجرته صلى الله عليه وسلم .

مولده ونشأته :

ولد الشيخ أحمد الصاوي سنة خمس وسبعين بعد المائة والألف (١١٧٥هـ) بصالحجر ، البلدة التي عاشت فيها أسرته بضعة قرون ، وهي من أقاليم المنطقة الغربية المشتهرة في مصر .

كان والده من أهل العلم والزهد ، وممن يشهد له بالمحافظة على الصلاة في المسجد مع الجماعة ، وقد توفي رحمه الله وابنه أحمد يحفظ القرآن الكريم .

واستمر الصاوي بعد وفاة أبيه في حفظه للقرآن الكريم حتى أتمه قبل أن يتم العاشرة من عمره ، وكان الشيخ ممن يحرص على تحصيل العلم أشد الحرص ، فعزم وهو في سن مبكرة على الذهاب إلى الجامع الأزهر في القاهرة حتى يتم له ما يقصده من التعلم والاستفادة ، فحال دون رغبته تلك أخوته ، حيث منعوه من ذلك إلا أنه أصر وسافر خفية عنهم ، ولكنهم عندما علموا بسفره وعزمه على تحصيل العلم بعد خوفهم الشديد عليهم بعد فقدهم إياه ، ساعدوه وأرسلوا له ما يكفيه من المؤونة والزاد طوال رحلته في سبيل العلم .

وقد التحق بالأزهر في عام (١١٨٧هـ) وأقام فيه لطلب العلم ، وسنه إذ ذاك سن المراهقة ، وبعد أن تم له ما يريد اشتغل بالتدريس والتأليف ، وبعد رحلة طويلة مع العلم والتعليم توفي سنة :١٢٤١هـ توفي بالمدينة المنورة ، وعمره (٥٤) سنة ، وذلك في رحلته إلى الحج حيث بقي فيها مريضا بضعة من الأيام ، رحمه الله تعالى.[1]

---

(1) انظر معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة:(١١١/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي :(٨٤/١)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد مخلوف :٣٦٤. والأعلام للزركلي:(٢٤٦/١). وانظر في ترجمته الرسائل المقدمة لنيل درجة الدكتوراة والصادرة من جامعة الأزهر في دراسة الحاشية على الجلالين ، وهذه الرسائل هي : الأولى : الإمام الصاوي وحاشيته على تفسير الجلالين ، دراسة وتعليق من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة المائدة لـ : الدكتور: محمد محمد السيد عوض ، الثانية : الإمام الصاوي وحاشيته على تفسير الجلالين ، دراسة وتعليق ، من أول الجزء الثامن ، يبدأ من سورة الأنعام إلى آخر سورة الإسراء عطية

٢- صفاته وأخلاقه

يصف أحد تلاميذ الصاوي شيخه ، بأنه كان على خلق رفيع ، حسن المعاملة ، عطوفاً على عباد الله ، رفيقاً بمن يربيهم من التلاميذ والأتباع ، شديد الرأفة بهم ، حتى كثر طلابه ، وعلا ذكره على سائر أقرانه

ومع هذا فقد كان مجداً في العلم والعبادة يحمل نفسه دائماً على المثابرة والاجتهاد، كما يربي تلاميذه على ذلك ، يحدث بهذا تلميذه الكتبي ، حيث يقول:" اعلم أن الذي حصل لأستاذنا من اشتهار ذكره ، وجذب القلوب إليه ، وهيبته في قلوب الخلق ، وتعلق الأتباع بأذياله ، والتئامهم في ذكر الله ، وكثرتهم ولهجهم بذكره في غيبته وحضوره ، والثناء عليه بين يديه ، لم يقع لغيره في عصره لأحد من إخوانه ، بل ولا لأشياخه الذين شاهدناهم ، مع أنه ليس له مجلس مؤانسة وحديث دنيوي مما يستدعي جذب القلوب ، بل كان في غاية الكد والطاعة ، شاهدته مرة في خلوة يقول : اللهم إن كان فيَّ بقية لغيرك ، فانزعها ، إلى آخر ما ذكر " [1].

*****

٣- شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

تتلمذ الصاوي على عدد من كبار المشايخ وعلماء الأزهر آنذاك ، فنهل منهم مختلف العلوم والفنون ، ومن أشهرهم :

١- **الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهري الشهير بالدردير** ، ولد في صعيد مصر ببني عدي ، وحفظ كامل القرآن الكريم ، دخل الجامع الأزهر حبا في العلم وطلبه ، حضر دروس العلماء ، وقد أخذ التصوف على الطريقة الخلوتية بواسطة الشيخ الحفني ، وصار من أكبر مريديه .

كما نال حظاً وفيراً من الفقه ، على يد الشيخ علي الصعيدي ، حيث تعين الدردير بعد شيخه في منصب الإفتاء على المذهب المالكي .

طه الزلمة ، والثالثة : الإمام الصاوي وحاشيته على الجلالين دراسة وتعليق على الجزء الثالث من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الزمر للدكتور: عبد النبي الشمندي عبد الله العواري .

(1) مناقب الصاوي مخطوطة :(١٢/ب) نقلا عن كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ، تحقيق الدكتور:عبد الفتاح البزم :١٥.

هذا وقد حاز عدداً من المناصب في وقته ، فقد عين ناظراً على وقف الصعايدة ، وشيخاً على طائفة الورَّاق ، حتى غدت منزلته في المشيخة عالية على سائر مشايخ وقته .
اتصف بالزهد والورع والقيام بشأن الحسبة ، فقد كان آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر .
كان مولده في عام ١١٢٧هـ ، وتوفي عام :١٧١٥هـ رحمه الله .
من مؤلفاته :

- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك .
- تحفة الأخوان في علم البيان.
- الصلوات الدرديرية .
- الخريدة البهية في العقائد التوحيدية..[١]

٢ـ الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري المصري ، المعروف بالجمل ، ولد بمنية عجيل ، إحدى قرى الغربية ، وورد مصر ولازم الشيخ الحفني ، وأخذ عنه الطريقة الخلوتية ، وتفقه عليه وعلى غيره من فقهاء العصر ، مثل الشيخ عطية الأجهوري .
اشتهر بالصلاح وعفة النفس ، ونوه الشيخ الحفني بشأنه ، وجعله إماما وخطيبا بالمسجد الملاصق لمنزله على الخليج ، ودرس بالأشرفية والمشهد الحسيني في الفقه والحديث والتفسير ، وكثرت عليه الطلبة ، وقرأ المواهب والشمائل وصحيح البخاري وتفسير الجلالين بالمشهد الحسيني، بين المغرب والعشاء ، وحضره كثير من الطلبة .
توفي سنة : ١٢٠٤ هـ .
من مؤلفاته :
- تقريرات للشيخ الجمل.
- الفتوحات الأحمدية على الهمزية.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين. [٢]

٣ـ الشيخ أبو عبد الله محمد عبادة بن بري ، قدم مصر ، وتلقى ألوان العلوم على كثير من الأعلام في ذلك الزمن ، كالطحلاوي ، والدرديري ، والصعيدي ، حتى صار من أكبر تلامذته فقد درس الكتب المهمة في الفقه وغيرها.
من مؤلفاته :ـ حاشية على جذور الذهب .
- وحاشية على مولده صلى الله عليه وسلم للغيطي ،وللهدهدي .
توفي آخر جمادى الثانية :١١٩٣هـ [٣]

---

(1) انظر ترجمته في شجرة النور الذكية :٣٥٩، ومعجم المؤلفين:(٦٧/٢).والأعلام:(٢٤٤/١).
(2) هداية العارفين للبغدادي :(٤٠٦/٥)،تاريخ الجبرتي :(١٨٣/٢).ومعجم المؤلفين:(٢٧١/٤).
(3) انظر ترجمته : شجرة النور الذكية ، للشيخ محمد مخلوف :٣٤٢.

٤- الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهري ، ولد بدسوق ، وكان رحمه الله ملما بجل العلوم وشتاتها ، حضر مصر ، وحفظ القرآن الكريم وأتقن تجويده على يد الشيخ محمد المنير ، وقد لازم أجلة العلماء في عصره كالصعيدي والدرديري ، وغيرهم .

من مؤلفاته :

- حاشية على مختصر السعد .
- حاشية على الدردير على المختصر .

اشتغل بالتدريس والإفتاء حتى وافته المنية في ربيع الثاني سنة :١٢٣٠هـ .[1]

٥ - الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنباوي الأزهري الشهير بالأمير ، وهو لقب جده الأدنى : أحمد ، وسببه أن أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد وأصلهم من المغرب ، نزلوا بمصر ثم بناحية سنبو ، فهو عالم فاضل صاحب تحقيقات واضحة ، تفقه في العلوم وحاز قصب السبق في ميادينها المختلفة ، فقد انتهت إليه الرياسة فيها .

أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، منهم الصاوي ، والدسوقي ، وصالح عبد الجبار والعقباوي وغيرهم .

مؤلفاته :

له مؤلفات غاية في الإتقان ، منها : المجموع وشرحه وحاشيته عليه ، وكان شيخه الصعيدي إذا توقف في موضع يقول : هاتوا مختصر الأمير ، وهي منقبة شريفة له.

وله حاشية على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على المختصر ، إلى غير ذلك من المؤلفات العديدة .

اتصف بالسماحة والرقة وفصاحة اللسان ، وكان ينظم الشعر ، ولد رحمه الله تعالى سنة : ١١٥٤هـ ، وتوفي في ذي القعدة سنة : ١٢٣٢هـ [2] .

٦- الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهري الشهير بالشرقاوي، ولد ببلدة تسمى الطويلة بشرقية بلبيس ، ونشأ على حفظ القرآن وبعد أن أتمه قدم إلى الجامع الأزهر ، وسمع من الملوي والجوهري والدمنهوري ، ومن الشيخ يوسف الحفني ، وغيرهم.

من ؤلفاته:

له تآليف كثيرة في مختلف العلوم، منها:

- تحفة الناظرين فيما ولي مصر من الولاة والسلاطين.

ولد سنة :١١٥٠هـ ، وتوفي سنة : ١٢٢٧هـ. [3]

---

(1) تاريخ الجبرتي:(٣٢٢/٧). وانظر شجرة النور الزكية:٣٦١..

(2) شجرة النور الزكية :٣٦٢، وانظر تاريخ الجبرتي:(٣٠٥/٤).

(3) هدية العارفين:(٤٨٨/٥).تاريخ الجبرتي:(١٧٠/٤).

٧- **الشيخ أحمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري** ، ولد بمصر ونشأ بها ، وقرأ على والده وعلى الكثير من مشايخ الوقت ، وتصدر للتدريس في حياة أبيه وبعد موته ، وصار من أعيان العلماء .

من مؤلفاته :

- بلوغ الإرب بشرح قصيدة من كلام العرب .
- الجواهر المنتظمات في عقود المقولات .
- حاشية السجاعي شرح القطر لابن هشام.[(١)]

توفي بالقاهرة سنة : ١١٩٧هـ .

****

تلاميذه :

أخذ عن الشيخ الصاوي الكثيرون من طلاب العلم ، منهم :

١- السيد أحمد الششتي المتوفي سنة : ١٢٣٥هـ ، وقد ألف كتابا في مناقب شيخه الصاوي ، ومات في حياة شيخه قبل أن يتمه ، حيث ارتحل لأداء الحج ، وكان أن توفي في المدينة ودفن في البقيع .

٢- الشيخ الهاشمي الرتبي المتوفي سنة : ١٢٤٠هـ ، أجاز له الصاوي بجميع ما له من المرويات .

٣- الشيخ يوسف بن محمد بن يحيى البطاح الأهدل الزبيدي ، توفي سنة : ١٢٤٦هـ .

٤- الشيخ أبو حامد العربي ابن محمد الدفتي الفاسي المتوفي سنة : ١٢٥٣هـ .

٥- الشيخ محمد بن علي السنوسي الخطابي المتوفي سنة : ١٢٧٦هـ .

٦- محمد بن حسين الكتبي الحنفي الذي أتم كتاب صاحبه الششتي في مناقب شيخهما الصاوي .

وكان من تلاميذه أيضاً : السيد محمد الكفراوي ، وأحمد محمد نصير ، والسيد محمد البنا الحنفي مفتي السادة الحنفية ، وسليمان أفندي البلاني ، والسيد قاسم الششتي ، والشيخ علي مطر الغرياني.[(٢)]

---

(1) هداية العارفين:(١٧٩/٥)،تاريخ الجبرتي:(٧٩/٢).

(2) انظر مناقب الصاوي نقلا عن كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد:١٥.

(المبحث الثاني)

مكانته العلمية ومؤلفاته

الشيخ أحمد الصاوي فقيه مالكي معروف ، تتلمذ على يد الشيخ أحمد الدردير ، وهو إمام المالكية في عصره ، ألف الصاوي شروحاً وحواشي على بعض الكتب الشهيرة في المذهب المالكي، والتي قرر تدريسها في الأزهر الشريف ، وكانت لها الصدارة بين كتب المالكية عند كل طلاب الشريعة في البلاد الإسلامية.

وكما تمت له الإمامة في الفقه ؛ فقد برز في مجال التفسير ، حيث أثرت في موهبته العلمية تلك الدروس التي كان يحضرها لمشايخه وعلى رئسهم شيخه الجمل ، حتى تم له وضع حاشية على تفسر الجلالين ، اتسمت بالعبارة المختصرة والتركيز في توضيح معنى الآية .

ومع تمكنه من تلك العلوم فقد كانت له مكانة معروفة في جانب العقائد ، حيث عمل بعض الحواشي والشروح على كتب المتأخرين من الأشاعرة ، كالدردير واللقاني ، وقد اعتمد فيها أصول المذهب الأشعري ، إلا أنه قد يخرج بعض الشيء عن تقارير المتكلمين تبعاً لشخصيته المتميزة في الفقه ، والتي جعلت منه مجتهداً متمكناً لا يأبه لكلام من سبقه ، إذا لم يكن له اقتناع كامل به ، ونتيجة لهذا فقد يقع في نوع من التناقض والذي كثيراً ما يحمله على عدم الترجيح البين ، وهذا ما سيتضح في المبحث الثاني ، بإذن الله .

أما عن موقفه من الحديث الشريف ، فقد كان له اهتمام واضح به ، يصدق هذا كثرة الأدلة التي يوردها في الاستدلال على المسائل الفقهية أو العقدية ، إلا أن التدقيق من جهة السند يتسم عنده بالضعف ، إذ يقتصر في الغالب على ذكر المتن ، ولا يذكر المرجع الحديثي له إلا فيما ندر ، كما أنه لا يشترط الصحة لما يستدل به ، فقد يذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ولما كان طريق التصوف باتباع الشيخ هو المسلك المعروف لترقيق القلوب في ذلك الوقت ، فقد سار الصاوي على نهج شيخه الدردير في انتهاج طريقة الصوفية ، وقد تعمق بها الصاوي حتى تم له وضع شرح على كتاب الدردير ، هو أشبه ما يكون بخلاصة مركزة لعلوم التصوف ؛ حيث وضح فيه المقامات والآداب ، وعمد إلى تأصيلها من جهة العلوم الشرعية ، وقد نقل في ذلك الكثير من أقوال أئمة التصوف ، حتى الغلاة منهم ، مما يشير إلى سعة اطلاعه في كتب القوم ، ولكنه كان ينهج منهج المتأخرين من الأشاعرة في تأويل كلام أولئك الغلاة وحمله على محمل معتدل .

ولميله الشديد نحو المتصوفة ومحبته لهم ؛ حيث يبعد ذكر واحد من كبارهم دون أن يعقبه بالترضي عنهم ، فقد يقع في نوع من الغموض والتحيير ، كما هو حال من وقع في الابتداع والخروج عن منهج السلف رضوان الله عليهم . وللحديث تتمة في المبحث القادم بإذن الله .

وكما تم له التمكن في العلوم الشرعية ، كان له ذلك أيضاً في علوم الآلة ، فقد برع في علم النحو ، وعلم البلاغة والبيان ، وتعد حاشيته على التفسير برهانا يشهد له بهذه البراعة والتمكن ، فالمتأمل لشروحاته على الآيات يلحظ هذا بوضوح ، ولعلي أنقل بعض تلك النصوص في حديثي عن هذه الحاشية مفصلة القول ، وذلك لأهميتها العلمية بين طلبة العلم .

وكان له في علم اللغة حواشي وضعها على بعض كتب الدردير .

وحتى يتم الحديث في حياة الصاوي العلمية ؛ يحسن تناول أشهر مؤلفاته العلمية، بنوع من العرض والتحليل ، كي يتسنى لنا الإحاطة الكافية لإدراك المكانة العلمية التي حازها الصاوي من جهة ما قدم من المؤلفات.

****

مؤلفاته :

تعددت مؤلفات الصاوي ، كما تعددت الفنون التي برع فيها ، فقد فاق أقرانه بسعة علمه وحدة ذكائه ، حيث ألف في التفسير و الفقه وعلم الكلام والنحو والصرف والبلاغة وغيرها.

ولما كان هذا البحث مستندا في بيان آراء الصاوي إلى الكتب التي اشتملت على المسائل العقدية دون غيرها ، فقد عمدت عند عرضي لها إلى إعطاء صورة موجزة للقارئ عن أهم ما تتميز به ويدور عليه محور مواضيعها ، مبرزة من ذلك الجانب العقدي ؛ لأهميته المتعينة.

١ـ **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين** ، وقبل أن أتحدث عن ما حوته هذه الحاشية من المعارف والعلوم المتعددة ، يحسن بي أن أعرف بهذا المؤلف العلمي ذي المكانة المتميزة بين كتب التفسير .

فتفسير الجلالين هو التفسير الذي قام بتأليفه عالمان جليلان هما : جلال الدين السيوطي [١] ، وجلال الدين المحلي[٢] ، حيث ابتدأ التفسير جلال الدين المحلي من سورة الكهف إلى آخر سورة الناس ، ثم ابتدأ بسورة الفاتحة ، فوافته المنية ولما يكمل التفسير بعد ، فقام الحافظ السيوطي بإكمال ما شرع به المحلي ، فكان تفسيره من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء .

وهذا التفسير من المؤلفات العلمية ، التي حازت شهرة واسعة في البلاد الإسلامية ، فقد تميزت عباراته بالدقة والاختصار غير المخل ، كما اشتمل على أهم العلوم التي يستعان بها في فهم كلام الله تعالى ، من أسباب النزول والإعراب ، وأيضا التنبيه على بعض القراءات المختلفة المشهورة .

ومع دقة عباراته وقوتها العلمية ؛ فقد استخدم في تأليفه الأسلوب الدمجي ، وهذا النوع من الشروح يعد في الحقيقة من أصعب المناهج المتبعة في توضيح النصوص وتفسير ما أغلق منها ، لذلك فقد حاز هذا التفسير إعجاب الكثير من أهل العلم فاشرأبت الأعناق إلى خدمته ، فقامت عليه الكثير من الحواشي العلمية ، وكان من أشهرها حاشية الشيخ الجمل وحاشية الشيخ الصاوي ، والتي نحن الآن بصدد الحديث عليها.
هذا وقد طبع الكتاب مرات عديدة ، وكان يطبع في هامش القرآن الكريم [٣].

أما عن حاشية الصاوي فتقع هذه الحاشية في أربعة مجلدات من القطع الكبير ، وقد طبعت عدداً من المرات ، وكانت هذه الحاشية اختصارا اختصره المؤلف لحاشية شيخه الجمل ، وقد ذكر سبب اختصاره لها في أول التفسير ، يقول : " لما كان علم التفسير أعظم العلوم مقداراً وأرفعها شأناً ومناراً ،إذ هو رئيس العلوم الدينية ، ورأسها ، ومبنى قواعد الشرع وأساسها ، وكان كتاب الجلالين من أجل كتب التفسير ، وقد أجمع على الاعتناء به الجم الغفير من أهل البصائر والتنوير ، جاءني الداعي الإلهي بقراءته ، فاشتغلت به على حسب عجزي ، ووضعت كتابة ملخصة من

---

(1) هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ، المسند المحقق ، ولد في رجب سنة : ٨٤٩هـ ، وتوفي والده وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر ، وأسند وصايته إلى جماعة من أهل العلم ، ختم القرآن في الثامنة من عمره ، حفظ كثيرا من المتون ، وتلقى العلم على يد علماء كثر ، كما أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، برع في الكثير من العلوم والفنون خصوصا علم الحديث ، حتى صار اعلم اهل زمانه به ، له مؤلفات كثيرة نالت شهرة كبيرة بين المسلمين في شتى البلاد ، كان عابدا ورعاً انقطع للعبادة عندما بلغ الأربعين من عمره ، توفي رحمه الله ليلة الجمعة في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة: ٩١١هـ . انظر في ترجمته : شذرات الذهب : (٥١/٨).

(2) هو جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي الشافعي ، ولد بمصر سنة: ٧٩٧هـ ، برع في الفنون : فقها وكلاما وأصولا ، ونحوا ومنطقا ، وغيرها ، أخذ عن البدر محمود الأقصرائي ، والبرهان البيجوري ، والشمس البساطي ، وغيرهم بلغ مبلغا عظيما من الصلاح والورع ، ألف كتبا كثيرة هي في غاية الدقة والاختصار وسلامة العبارة ، منها: شرح جمع الجوامع في الأصول ، وشرح المنهاج في فقه الشافعية ، وشرح الورقات في الأصول ، ومنها هذا التفسير ، توفي رحمه الله سنة :٨٦٤هـ .انظر في ترجمته : شذرات الذهب :(٧/ ٣٠٣).

(3) انظر : كشف الظنون:(٤٤٥/١)، والتفسير والمفسرون ، للذهبي:(٢٣٣/١).

حاشية شيخنا العلامة المحقق المدقق الورع الشيخ سليمان الجمل ، مع زوائد فتح بها مولانا من نور كتابه .

وإنما اقتصرت على تلخيص تلك الحاشية ؛ لكوني وجدتها ملخصة من جميع كتب التفسير التي بأيدينا ، تنسب لنحو عشرين كتاباً منها البيضاوي وحواشيه ، ومنها الخازن والخطيب والسمين وأبو السعود والكواشي والبحر والنهر والساقية والقرطبي والكشاف وبن عطية والتحبير والإتقان ، ولم أنسب العبارات لأصحابها غالباً اكتفاءً بنسبة الأصل ، والله على ما أقول وكيل ، وهو حسبي وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

وقد تلقيت هذا الكتاب من أوله إلى آخره مرتين على العلامة الصوفي سيدي الشيخ سليمان الجمل ، وعن الإمام أبي البركات العارف بالله تعالى ، أستاذنا الشيخ أحمد الدرديري ، وعن أستاذنا العلامة الشيخ الأمير ، وكل من هؤلاء الأئمة تلقاه عن تاج العارفين شمس الدين سيدي محمد بن سالم الحفناوي ، وعن الإمام أبي الحسن سيدي الشيخ علي الصعيدي العدوي"[1]

ومع كون هذا النص يوحي بأن هذه الحاشية مجرد اختصار ، لم يخرج به المؤلف عن الأصل ،إلا أن الحقيقة العلمية تكشف عن تحرر الصاوي في الكثير من المواضع ، بذكر فوائد وتعليقات تفرد بها عن شيخه الجمل .

أما عن منهجه في التفسير فقد اعتمد في الغالب منهج التفسير بالمأثور ، يؤيد هذا كثرة الأحاديث التي يستدل بها في تفسيره الآية الكريمة ، مما يدل على اهتمامه بالحديث الشريف ، كما اهتم بذكر أسباب النزول وفضائل السور ، إلا أنه لم يكن يتحرى الصحة فيها ، ولم يعتمد المنهج الصحيح في الاستدلال بها ، وذلك من حيث العزو والتوثيق ، فمثلا قد يذكر الحديث دون أن يذكر مرجعه وهذا هو الغالب ، ثم كثيرا ما يذكره بصيغة لا تفرق بينه وبين الأثر ؛ فلا يدرى القارىء من أيهما يكون ، فيقول في بدايته : كما ورد ؛ ويذكر الحديث أو الأثر .

ولي أن أورد بعض الأمثلة لإبراز هذا الجانب ، فعند قوله تعالى : {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ} (البقرة:١٦)، يقول السيوطي شارحا الآية : أي استبدلوها به ، ويعلق الصاوي على ذلك ، فيقول: " أشار بذلك إلى أن المراد بالشراء مطلق الاستبدال ، والباء داخلة على الثمن ، والمراد بالضلالة الكفر ، وبالهدى الإيمان .

---

(1) حاشية الجلالين:(٢/١).

وكلامه يقتضي أن الهدى كان موجوداً عندهم ثم دفعوه وأخذوا الضلالة ، وهو كذلك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تنتج البهيمة ، هل ترى فيها جدعاء)[1]"[2]
وهذا نموذج يدل على استدلال الصاوي بالحديث الصحيح وابتدائه بما يدل على ذلك .

ومن أمثلة استدلاله بالحديث الضعيف ، ما ذكره في فضل سورة الإخلاص ، حيث يقول:" قال صلى الله عليه وسلم : (من أراد أن ينام على فراشه فنام على يمينه ثم قرأ : سورة الصمد مائة مرة ، فإذا كان يوم القيامة يقول له الرب عز وجل : يا عبدي أدخل بيمينك الجنة)[3]"[4].

وهذا الحديث ضعيف ؛ لأن في رجاله حاتم بن ميمون الكلابي ، فقد قال عنه ابن حجر :" ضعيف ، من الثامنة "[5].

كما يكثر استدلاله بالأخبار الإسرائيلية ، والآثار الغريبة دون أن يذكر لها مرجعاً ، ومن ذلك ما ذكره في أول سورة الأنعام بيانا لفضلها ، يقول : " ورد أنها فاتحة التوراة ، وخاتمتها قبل آخر هود ، وقبل آخر الإسراء "[6].

وكان هذا الأثر من جملة الآثار الضعيفة ، فقد أخرجه الطبري في تفسيره عن كعب بن الأحبار ، وفي سنده : سفيان بن وكيع بن الجراح : ذكر علماء الجرح في ترجمته أنه كان صدوقا ، إلا أنه ابتلي بوراقة فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه .[7]

مكانتها العلمية :

إن هذه الحاشية لتعد من أضخم مؤلفات الصاوي ، وأبرزها مكانة ، وذلك لاشتمالها على عدد من العلوم والفنون ؛ مما يدل على تمكنه منها ، وذلك في الكثير من الآيات التي قام بتفسيرها.

وسأبدأ بالحديث عن مجال الفقه على اعتبار ما تميز به الصاوي من تمكن في هذا الجانب .

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المشركين ، رقم الحديث:١٣٨٥.
(2) حاشية الصاوي:(١١/١).
(3) أخرجه الترمذي : كتاب فضائل القرآن ـ باب ما جاء في سورة الإخلاص :(١٦٨/٥)، رقم الحديث:٢٨٩٨.
(4) الحاشية:(٣٤٦/٤).
(5) تقريب التهذيب:٢٠٨، ترجمة رقم:١٠٠٧.
(6) الحاشية:(٢/٢).
(7) تقريب التهذيب، لابن حجر:٣٩٥، ترجمة رقم:٢٤٦٩ وميزان الاعتدال :(٣٦٣/٢)، ترجمة رقم :٣٣٣٤.

فالصاوي مجتهد مشهود بإمامته في هذا الباب ؛ ولكنه غالبا لا يخرج عن أقوال الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المعروفة : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي حنيفة، وذلك لأنه يرى في الخروج عليهم مخالفة للجماعة ، وأضرب لذلك مثالاً ، ففي تفسير قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) (الجمعة: ١١)

يقول الصاوي : عند تفسيره لها " قال جمهور العلماء : الخطبة فريضة في صلاة الجمعة ، وقال داوود الظاهري : هي مستحبة ، ويجب أن يخطب الإمام قائماً خطبتين يفصل بينهما بجلوس.

وقال أبو حنيفة، وأحمد : لا يشترط القيام ولا القعود ، ويشترط الطهارة في الخطبة عند الشافعي في أحد القولين ، وأقل ما يقع عليه اسم الخطبة أن يحمد الله تعالى ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويوصي بتقوى الله ، وهذه الثلاث شروط في الخطبتين جميعا ، ويجب أن يقرأ في الأولى آية من القرآن ، ويدعو للمؤمنين في الثانية ، ولو ترك واحدة من هذه الخمس لم تصح خطبته ، ولا جمعته عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لو أتى بتسبيحة أو تحميدة أو تكبيرة أجزأه ، وذهب مالك إلى أن ما يقع عليه عند العرب اسم الخطبة هو كلام مسجع مشتمل على تحذير وتبشير " اهـ [1].

هذا و كثيراً ما تتوج تلك الأقوال برأي الإمام مالك ، كما هو واضح على اعتبار تمذهبه بمذهبه رضي الله عنه ، ولكن مما يؤخذ عليه في هذا الجانب ما يسلكه من مذهب التشديد في عدم الخروج عن الأئمة الأربعة ، ولو مع وجود الموجب الشرعي ، كالأدلة الصريحة من الكتاب والسنة .

وقد اعتنى الصاوي أيضاً بعلم القراءات في حاشيته على الجلالين ، فأي موضع ذكر فيه السيوطي أو المحلي قراءة ، فإنه يقوم ببيان نوعها ، سبعية أو عشرية أو شاذة ، كما يعتني بتوجيهها وذلك من حيث اللغة والإعراب ، وقد ينبه على أثر تلك القراءة في المعنى ، وإذا لم يكن قد استوعب ذكر جميع القراءات ، إلا أن اهتمامه بها واضح في حاشيته ، وقد يذكر بعض القراءات التي لم يذكرها الجمل في الأصل .

مثال ذلك : يفسر السيوطي قوله تعالى : (وَقُولُوا حِطَّةٌ) (البقرة:٥٨): أي تحط عنا خطايانا ، يقول الصاوي معلقا : " وفي قراءة شاذة بنصب حطة ، إما مفعول مطلق ، أي حط عنا الذنوب حطة ، أو مفعول لمحذوف أي نسألك حطة " [2].

---

(1) حاشية الصاوي:(١٩٦/٤).
(2) انظر حاشية الجمل:(٥٦/١)، وحاشية الصاوي:(٣٠/١).

كما تتسم حاشية الصاوي بالإكثار من المسائل اللغوية والنحوية والبلاغية ، مما يدل على تمكن صاحبها من هذه العلوم المهمة ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

ففي بيان معاني الكلمات القرآنية من جهة اللغة، يقول عند تفسير قوله تعالى : { أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا} (مريم: ٨٣).
: " أزاً : مفعول مطلق لتؤزهم ، والأز يطلق على الغليان ، وعلى الحركة الشديدة وعلى التهييج والإزعاج ، وهو المراد هنا " [1]

ويظهر اهتمامه بالمسائل البلاغية في كثير من المواضع ، يقول عند قوله تعالى : { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } (الأنعام: ١٥٣)
: " صراطي مستقيما ، أي دين لا اعوجاج فيه ، فشبه الدين القويم بالصراط بمعنى الطريق ، بجامع أن كلا يوصل للمقصود ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية " [2] .

أما عن المسائل النحوية ، فلا تكاد تخلو شروحه على أي آية منها ، وهو فيها بين اختصار لإفادة المعنى فقط ، وبين إسهاب وتفصيل يرى فيه زيادة في الوضوح والإفهام ، وأضرب لكل مثال ، يقول عند قوله تعالى : {اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} (النمل:٢٨)
: " انظر، بمعنى انتظر ؛ فماذا بمعنى الذي ، ويرجعون صلته والعائد محذوف ، ويكون ما مفعول يرجعون ، والمعنى انتظر الذي يرجعونه " [3] .
ويقول عند قوله تعالى : {قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ . مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ} (الأنعام:١٥-١٦).
: " عذاب يوم عظيم : مفعول لأخاف ، وجملة إن عصيت ربي : شرطية ، وجوابها محذوف دل عليه أخاف ، وهي معترضة بين الفعل ، وهو أخاف ومعموله وهو عذاب .
قوله : من يصرف عنه ، من : اسم شرط ، ويصرف : فعل الشرط ، ونائب الفاعل : مستتر يعود على العذاب على القراءة الأولى .
والفاعل الله على القراءة الثانية ، وعنه جار ومجرور متعلق بيصرف.
وقوله : (فقد رحمه) ، جواب الشرط ، والمفعول محذوف تقديره العذاب ، والمعنى : من يصرف الله العذاب عنه يوم القيامة فقد رحمه ، وفي ذلك تعريض بأن الكفار لا يرحمون ، لأنه لا يصرف عنهم العذاب " [4] .

---

(1) حاشية الصاوي:(٣/٤٤).
(2) حاشية الصاوي:(٢/٥٣).
(3) حاشية الجلالين:(٣/١٨٢).
(4) المرجع السابق:(٢/٦).

واهتمامه باللغة لم يقتصر على الإعراب والنحو فقط ، بل ظهر أيضاً في حديثه عن مباني الكلمات من الناحية الصرفية ، مثال ذلك في قوله تعالى : { فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً } (مريم:٢٦).

يقول المحلي في هذه الآية : " قوله ترين : حذفت منه لام الفعل وعينه ، وألقيت حركتها على الراء ، وكسرت ياء الضمير لإلتقاء الساكنين " .

يقول الصاوي موضحاً : " قوله : (حذفت منه لام الفعل) أي ، وأصله : تترأيين ، بهمزة هي عين الكلمة ، وياء مكسورة ، هي لامها ، وأخرى ساكنة ، هي ياء الضمير ، والنون علامة الرفع ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، فسقطت الهمزة ، فتحركت الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان حذفت لإلتقائهما ، ثم أكد بالنون وحرك بالكسر ، ففيه ستة إعمالات نقل الحركة ، وسكون الهمزة ، وقلب الياء ألفا ، وحذفها ، وتأكيده بالنون ، وتحريكه بالكسر ، وإن نظرت لحذف نون الرفع للجازم ، كانت سبعة ، أفاد المفسر منها خمسا ، ولم يرتبها كما يعلم بالتأمل " [1]

هذا و**المآخذ** على هذه الحاشية كثيرة ، وليس في هذا منعاً من الاعتراف بمكانتها العلمية ، من حيث اشتمالها على كثير من العلوم الشرعية ، التي هي المستند الصحيح في تفسير القرآن الكريم [2]

وإذا كنت قد تناولت في هذا البحث ـ الذي أسأل الله الكريم أن ينفع به ـ جميع المآخذ العقدية التي احتواها التفسير ، وحرصت على مناقشتها في ضوء عقيدة السلف الصالح ، فقد أردت أن أنبه هنا على بعض تلك المآخذ ؛ حتى يتكون لدى القارىء تصور سليم ، وفكرة متكاملة ، عن هذا المؤلف المهم ، قبل الشروع في الدراسة التفصيلية لهذه المآخذ ، عبر مناقشة آرائه العقدية في جميع كتبه.

فإن ما يؤخذ على الصاوي في هذه الحاشية من المآخذ العقدية له جانبان أحدهما لا ينفك عن الآخر ، جانب يتعلق بالمنهج و وجانب آخر يتعلق بالنتيجة المترتبة على سلوك هذا المنهج ،وهي المسائل الواردة فيه ، فمع أن الصاوي قد انتهج المنهج السديد في تفسير القرآن الكريم ، وهو التفسير بالمأثور في الغالب ، إلا أنه كان يخرج عنه بين الفينة والأخرى ، فنراه يعمد في بعض الأحيان إلى تفسير القرآن بالرأي المجرد متبعاً مسلك الصوفية في تفسير القرآن بالإشارة والمواجيد ، فمثلاً يفسر قوله تعالى : {وَأَلَّو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقاً} (الجن:١٦).

قائلاً:" وفي الآية معنى إشاري للصوفية ، وهو أن العباد لو حصلت منهم الاستقامة على الطريقة بالانهماك في مرضات الله تعالى لملأ الله قلوبهم بالأسرار والمعارف والمحبة الشبيهة بالماء في كونها حياة الأرواح كما أن الماء حياة الأجسام

---

(١) المرجع السابق:(٣/٣٤).

(٢) سيأتي الحديث عن هذا في مبحث القرآن الكريم بإذن الله : ٢٧٥

، فيحصل لهم بذلك الفتنة فيه بأن يسكروا ويطربوا ويدهشوا ، ويخرجوا عن الأهل والأوطان ، فالاستقامة سبب للرزق ، الظاهري والباطني " (١)

كما لا يخفى أن عقيدة الصاوي الأشعرية كانت تحمله على تفسير آيات العقيدة وفق المنهج الأشعري ، فيقع بسبب ذلك في التأويل المذموم ، خصوصاً في الآيات المتعلقة بالصفات الإلهية ، وقد عمد من أجل ذلك إلى استخدام عبارات المتكلمين المبتدعة ، والتي كان لها أثر خطير على التنظير المنهجي لتلقي العقيدة من القرآن الكريم ، كالقول بأن:" الأخذ بظواهر الكتاب والسنة كفر " (٢) ، وعبارات أسلافه التي شنع عليها أئمة السلف من قبل (٣)

كما أنه أورد بعض الاتهامات الجائرة في أئمة فضلاء ، كانوا ممن حمى حمى التوحيد دهراً ، وكان لهم الفضل في الدعوة إليه أبداً ، رضي الله عنهم وأرضاهم وذلك مثل الإمام التقي الفاضل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، حيث وصمه بأنه ضال مضل(٤)، ومثل دعاة التوحيد في أرض نجد ، والذين أطلق عليهم الاسم المعروف : بالوهابية.

هذا وقد اتهمهم بتهمة محاكاة الخوارج ، مما يوحي بانحراف منهجه عن المسلك القويم.

والحاشية مليئة بالترضي على كبار ملاحدة التصوف كابن عربي ، وابن الفارض.(٥)

ومليئة بنقل كلامهم الضال المبتدع ، ومليئة بالأوهام الصوفية المنافية للتوحيد من التشريع للتوسل بالصالحين بعد موتهم ، وغير ذلك ، ولعلي أذكر هنا طرفاً من تلك الانحرافات وسأترك مناقشتها إلى مكانها في هذا البحث ، ومن ذلك ما نقله عن ابن الفارض في معرض كلامه عن مقاصد عباد الله الصالحين ، يقول :" بل بعض العبيد من أهل المحبة في الله لا ينتظر بعمله الجنة ، بل يقول : عبدناك لذاتك لا لشيء آخر . قال العارف ابن الفارض حين كشف له عن الجنة وما أعد الله له فيها في مرض موته :

إن كان منزلتي في الحب عندكم   ما قد رأيت فقد ضيعت أيامي". (٦)

والكثير من مثل هذه الأقوال التي فيها مخالفة صريحة لمنهج الرسل عليهم السلام والسلف الصالح رضوان الله عليهم ، وقد أدى في مجموع هذه المواقف المبتدعة إلى وسم هذه الحاشية بسمة الابتداع والضلال ، ومما لا شك فيه أن تحذير النبي صلى الله عليه وسلم جاء مصرحا به في باب الابتداع ، فقد صح عنه في الحديث عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب

---

(١) حاشية الصاوي :(٢٤٢/٤).
(٢) حاشية الصاوي:(٥٣/١).
(٣) سيأتي الحديث في هذا مفصلا بإذن الله في المبحث الثاني.
(٤) حاشية الجلالين:(١٠٠/١).
(٥) حاشية الجلالين:(١٣٨/١).
(٦) المرجع السابق:(٢٣٢/١).

احمرت عيناه ، وعلا صوته ، حتى كأنه منذر جيش ، يقول : صبحكم ومساكم ، ويقول : بعثت أنا والساعة كهاتين . ويقرن بين أصبعيه : السبابة والوسطى ، ويقول : (أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة)[1]

وسيأتي الكلام عن هذا مفصلا في موضعه بإذن الله من هذا البحث .

****

الحواشي العقدية :

٢ـ **شرح جوهرة التوحيد للقاني**[٢] وجوهرة التوحيد هي منظومة شعرية ، احتوت خلاصة مذهب الأشاعرة في علم التوحيد والعقائد ،عدد أبياتها :(١٤٤) بيتاً .
ولما اتسمت به هذه المنظومة من سهولة الألفاظ والبعد عن التعقيد الفلسفي ، فقد اعتنى بها جمع من علماء الأشاعرة ؛ فعملوا عليها الحواشي والشروح ، منها هذه الحاشية التي كتبها الصاوي .
ويحكى أنه قام بقراءتها في رمضان ، وألف عليها هذه الحاشية ، وقد تميزت عن غيرها من الحواشي في موافقة النظم من حيث اختيار العبارات السهلة ومحاولة البعد عن التعقيد الفلسفي ، وقد سار فيها الصاوي على النهج الأشعري في تحرير المسائل العقدية ، فلم يخرج عنه إلا في بعض المسائل اليسيرة .
وقد طبعت هذه الحاشية عدة مرات في مصر وخرجت الطبعة الثالثة منها محققة على يد الدكتور: عبد الفتاح البزم .

٣ـ **حاشية الصاوي على الخريدة البهية** ، للشيخ أحمد الدرديري ، وهو كتاب يبين العقيدة على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ويتسم باختصار العبارة ودقة الألفاظ ، يتناسب في أسلوبه مع متن الدردير ، له شهرة واسعة ، وقد طبع عدد من المرات ، كان آخرها طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٤ـ **الأسرار الربانية والفيوضات الرحمانية على الصلوات الدرديرية** ، وهذا الكتاب يشرح فيه الصاوي مجموعة من الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم ، التي

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الجمعة ـ باب رفع الصوت عند الخطبة، رقم الحديث:٢٠٠٢.

(2) هو الشيخ إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن هارون ، الملقب ببرهان الدين اللقاني المالكي ، كان له سعة إطلاع وتبحر في علم الكلام، وعلم الحديث ،والفقه ، أخذ العلم عن عدد من المشايخ منهم الشيخ محمد البكري الصديقي ، والشيخ علي بن غانم المقدسي ، كما أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، برز في علم الكلام وألف كتابه المسمى بجوهرة التوحيد والتي صارت عمدة الأشاعرة المتأخرين في العقيدة ، وألف عليها عدد من الشروح ، ولا تزال مخطوطة ، اعتنى بهذه المنظومة عدد من علماء الأشاعرة المتأخرين فعملوا عليها شروحا وحواشي ، ومن أشهرها : تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم الباجوري ، وغيرها وقد بلغ عددها حوالي خمس عشرة حاشية ما بين كبيرة الحجم ومتوسطة وصغيرة،و كان منها حاشية الصاوي التي نحن بصدد الحديث عنها ، توفي وهو راجع من الحج ، سنة إحدى وأربعين وألف للهجرة. انظر في ترجمته:شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:٢٩١.وهداية العارفين للبغدادي:(٣٠/١)

جمعها الشيخ الدرديري ، ورتبها على حروف المعجم ، وقد قام بشرحها الصاوي وقد طبع عدة مرات في مصر.

والمتأمل في هذه الصلوات التي اعتنى بشأنها الصاوي ، يجد أنها مجموعة من الأوراد المبتدعة ؛ إذ ليس لها مستند من الشرع المطهر ، فليس ثمة صلاة منها صحيحة دل عليها الشارع الحكيم ؛ سوى الصلاة الإبراهيمية التي أوردها في بدء حديثه عنها ، ولم تقف هذه الصلوات عند حد الابتداع فقط ، فقد تجاوز الكثير منها هذه المرحلة ، ودخل في ما هو أعظم خطراً على الدين وأجل ضررا ، حيث الشرك الذي هو أعظم الذنوب وأشدها قدحا في جناب التوحيد .

ودون أن يكون كلامي في هذا المقام مجرد دعاوى تفتقر إلى الدليل ، فإني أعمد إلى إيراد بعض نصوص تلك الصلوات فأعرضه بحرفه ، حتى تتجلى الحقيقة لكل متجرد لا يلوي إلا على معرفتها ، فهذه صلاة عبد السلام بن بشيش ، التي يقول فيها :" اللهم صل على من منه انشقت الأسرار وانفلقت الأنوار، وفيه ارتقت الحقائق، وتنزلت علوم آدم ، فأعجز جميع الخلائق ، فلم يدركه منا سابق ولا لاحق ، فرياض الملكوت بزهر جماله موفقة ، وحياض الجبروت بفيض أنواره متدفقة ، ولا لشيء إلا وهو به منوط ،إذ لولا الواسطة لذهب كما قيل الموسوط ، صلاة تليق بك منك إليه كما هو أهله .

اللهم إنه سرك الجامع الدال عليك ، وحجابك الأعظم ، والقائم لك بين يديك .

اللهم ألحقني بنسبه وحققني بحسبه ، وعرفني إياه معرفة أسلم بها من موارد الجهل ، وأكرع بها من موارد الفضل ، واحملني على سبيله إلى حضرتك حملاً محفوفاً بنصرتك ، واقذف بي على الباطل فأدمغه ، وزج بي في بحار الأحدية ، وانشلني من أوحال التوحيد ، وأغرقني في عين بحر الوحدة ، حتى لا أرى ولا أسمع ولا أجد ولا أحس إلا بها "[1].

إن هذه الصلاة هي إحدى الصلوات التي امتلأ بها ذلك المؤلف الخطير ، والتي نالت حيزاً من اهتمام الصاوي فيه ، حيث قام بشرح ألفاظها كلمة كلمة .

ولعله من الواضح مخالفة هذا العبارات لحقيقة التوحيد الذي هو الغاية العظمى من خلق الثقلين وإرسال الرسل والأنبياء ، ومع ذلك فعند إرادة الحكم عليها فإنه يحسن بيان حقيقة التوحيد أولا ؛ حتى يفهم مدى مطابقة ما أراده ذلك المبتدع أم لا ، إن معنى التوحيد هو الإيمان بأن الله هو الخالق الرازق المستحق لكل صفات الكمال؛ وبالتالي فهو المستحق للعبادة دون من سواه ، ولا يمكن لهذا التصور أن يتجلى في قلب العبد ، إلا إذا استشعر الفرق بين الخالق والمخلوق ، فكلما ازداد يقين العبد بعظمة باريه وكمال صفاته ، واختلاف ذاته سبحانه تمام الاختلاف عن ذات عبده ؛ كلما تحققت عبوديته وصح توحيده ؛ فيؤمن بربوبيته المستغرقة لكل أوصاف الكمال،

---

(1) : ٣٢ .

وتتصرف إرادته له فلا يبقى في قلبه مراد للعبادة سواه ، والذي يؤكد حقيقة هذا المعنى ما كان يدعو إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان يذكر أتباعه دوما بهذه الحقيقة ، وهي أن كل ما سوى الله فهو عبد لا يخرج عن دائرة عبوديته ولا بحال ، حتى ولو كان رسولاً من أشرف الرسل وأرفعهم منزلة عند الله ، فقد قال حرصاً على صفاء عقيدة أصحابه من الزيغ والضلال : (لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله)[1].

إن هذه الكلمات التي نطقت بها رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ لترد كل هذا البغي الذي سطرته أقلام هؤلاء المبتدعة ، في عقيدة وحدة الوجود والغلو في المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ مما يخرج به عن طور البشر ، والتي أعلنتها عبارات هذه الصلاة المبتدعة .

وإذا كان من الواجب بيان حكم هذا الكلام فليست تخرج كلماته عن دائرة الكفر بحال ، أما القائل فمن غير الممكن في هذا المجال أن أحكم على شخصه .

هذا وكل ما تقدم هو في الكشف عن حقيقة هذه الصلوات المبتدعة ، والتي هي موضوع الكتاب ، أما عن تعليقات الصاوي ، فقد تجلى لي بعد الفحص والتأمل والدعاء والتوكل أنها محاولات جادة في تأويل صريح ما أتت به هذه العبارات من الكفر الصراح ، وليس هذا هو مجال التوضيح والإسهاب ، وإنما أردت أن أعطي للقارئ نوع تصور عن هذا الكتاب الذي شغل حيزاً كبيراً من هذا البحث خصوصاً في مجال التصوف.

أما عن مكانة حاشية الصاوي على تلك الصلوات في كتب التصوف ، فمن المقرر عند تلك الطائفة أن هذا المؤلف له مكانة مهمة وذلك من جهتين ، الأولى : أن هذه الحاشية مع اختصار عباراتها قد اشتملت على زبدة ما يهم أهل التصوف ، حيث بين فيها الآداب والشروط ، وأوضح فيها المقامات على جهة التفصيل ، مؤيدا ذلك بكلام كبار المذهب ، كابن عربي وابن الفارض.

أما الثانية : فلما بذله الصاوي من جهد في تأويل عبارات غلاة الصوفية ، التي تدل على صراحة على مناقضة المعتقد السليم ، مع محاولة تأصيلها بالدليل الشرعي من الكتاب أو السنة ، فاستعمل في سبيل ذلك أسلوب الإشارة ليقوم بتأويل تلك النصوص وفق ما يريد تأصيله من تلك الأقوال المبتدعة .

ولكل ما تقدم مع ما يتمتع به أسلوب المؤلف من سلاسة التعبير ووضوح العبارة مع اختصاره ؛ فقد نال هذا المؤلف مكانة معروفة بين كتب الصوفية .

٣- **شرح منظومة أسماء الله الحسنى** : وهذا الكتاب يشرح فيه الصاوي قصيدة الدردير في شرح أسماء الله الحسنى ، المكونة من ثمان وستين بيتا ، حيث قام بنظمها على صورة دعاء يدعو الله به بكل اسم من أسمائه الحسنى ، وقد طبع عدة مرات في مصر.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء - باب قوله:(واذكر في الكتاب مريم) - رقم الحديث:٣٤٤٥.

ويشاكل هذا الشرح الحاشية التي قبله من حيث الموضوع ، فكلاهما يصب في مجرى واحد وهو الكشف عن المواجيد الصوفية ، المعبر عنها بمصطلحات محددة، ذات دلالة علمية عند أهل التصوف.

كما أنه يقرب منه كثيرا من جهة الأسلوب ، وطريقة تحليله للأبيات حتى لا يكاد يفرق بينه وبين الذي قبله ، لذا كثيراً ما يقرن به ويطبع في مجلد واحد بترقيم واحد.

وهو لا يقل عن الذي قبله ؛ من حيث اشتماله على أنواع البدع والضلالات ، التي ما أنزل الله بها من سلطان ، وعلى سبيل المثال فمن تلك المغالطات البدعية الخطيرة التي عج بها هذا المؤلف ، قوله في خواص الإكثار من ذكر المولى باسمه : الله مجرداً:" من داوم على ذكره في خلوة مجردا ، بأن يقول : الله الله حتى يغلب عليه منه حال ؛ شاهد عجائب الملكوت ، ويقول بإذن الله للشيء : كن فيكون ، وهو ذكر الأكابر من المولهين وأرباب المقامات وأهل الكشف التام ، قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم :{ قُلِ اللّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ} (الأنعام:٩١)". [١]

٦- **حاشية الصاوي على الشرح الصغير لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ،** للشيخ أحمد الدرديري ، ويقع في ست مجلدات من القطع المتوسط ، ويعد من المراجع المهمة في المذهب المالكي ، وقد اعتمد تدريس هذا الكتاب في الجامع الأزهر ، وقد طبع عدة طبعات في عدد من الدول العربية .

٧- **بلغة السالك لأقرب المسالك** ، ويقع في مجلدين كبيرين ، وهو من المراجع المهمة في الفقه المالكي ، وقد طبع عدد من المرات .

٨ - **حاشية الصاوي على رسالة تحفة الإخوان في علم البيان** للشيخ الدردير ، وتقع في كتيب واحد ، وقد طبع عدد من المرات.

كما تذكر المصادر التي اعتنت بترجمته أن له تآليف أخر لعلها بقيت مخطوطة لم يكتب لها الطبع والنشر منها :

- **حاشية على مختصر البخاري .**

- **رسالة في الجهاد** ، جمع فيها كل آية في القرآن تتعلق بالجهاد على الترتيب .

- **رسالة في الرد على المعاند لوجود الأولياء وثبوت الكرامات** ، وهي من أول تآليفه ، قرأها في مجلس شيخه الدردير.

- **له شرح على دعاء سورة (يس) .**

- **حاشية على تفسير البيضاوي** [٢]

---

[١] صفحة: ١١٠. وسيأتي الرد على هذا الكلام الخطير في عدد من فصول هذا البحث بإذن الله .

[٢] انظر في مؤلفاته مصادر ترجمته السلفة الذكر : ٣٨ .

الفصل الثالث

منهجه في تحرير مسائل الاعتقاد

وفيه مبحثان :

الأول : مصادره في العقيدة

الثاني : منهجه في الاستدلال

(المبحث الأول)

مصادره في العقيدة

أولا : مكانة العقل في التلقي

الصاوي كأحد كبار متكلمي عصره ؛ المتبعين للمذهب الأشعري ، يرى موافقة الأشاعرة في أن للعقل دورا أساسيا في تلقي أصول العقيدة ، إلى جانب الكتاب والسنة ، مصدر الوحي المعصوم .

وكان ذلك بناء على التقسيم المشهور الذي عليه غالبهم ؛ حيث التمييز بين ما يدرك بالعقل عندهم ، وبين ما يمكن فيه الاعتماد على العقل والسمع ، وبين ما لا يمكن إلا بطريق السمع ، وتبقى دلالة العقل عليه بالإمكان ، فمعرفة الله تعالى والإيمان بصفاته عز وجل ، وتصديق الرسول بالمعجز مما لا يمكن إدراكه إلا بالعقل ، ويأتي النقل في ذلك تبعاً لما تقرر بدليل العقل .

أما ما يجوز فيه المسلكان ، فهو كل ما لا يتوقف التوحيد والنبوة على العلم به ، كرؤية الباري تعالى للمؤمنين ، وجواز المغفرة للمذنبين .

أمَّا ما يستقل السمع بالدلالة عليه ، فهو كل ما جوز العقل وقوعه ، كاليوم الآخر وما يقع فيه ، ومجمل مسائل الشرع ، كقضايا التكليف ؛ من الوجوب والإباحة والحظر والمنع[1].

ويستند وجوب الاستدلال العقلي عند المتكلمين في إثبات ما يجب في حق الله تعالى من الوجود ، وغيره من مسائل الإلهيات ،إلى أصلين لا يكاد يخالف فيها أحد منهم :

الأول : أن أصول الاعتقاد يتوقف على معرفتها النقل ، وما توقف عليه النقل لا يمكن إثباته بدليل النقل ، لما يلزم من الدور الباطل ، يقول الإيجي[2] عند حصره لأقسام الدليل : " الثاني : ما يتوقف عليه النقل مثل وجود الصانع و نبوة محمد ، فهذا لا يثبت إلا بالعقل إذ لو أثبت بالنقل لزم الدور ".[3]

الثاني : أن إفادة الدليل العقلي قطعية ، وإفادة الدليل السمعي ظنية ، ولا يمكن أن يستدل على الأصول بدليل ظني ، لأنه لا يمنع وجود المعارض العقلي ، الذي يستحيل معه تقديم الدليل السمعي ، لأنه الأصل الذي دل على ثبوت الشرع ، ويذكر

---

(1) انظر الإرشاد للجويني :٣٥٨.

(2) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو الفضل الإيجي ، من كبار الأشاعرة و محرري مذهبهم ، تأثر كثيراً بالفلسفة وعلم الكلام . توفي سنة: ٧٥٦ هـ . انظر : طبقات الشافعية للسبكي :(١٠٨/٦).

(3) الموقف : ٣٩. و الإرشاد للجو يني : ٣٥٨،٣٥٩ .

الرازي[1] ذلك من ضمن الشروط التي أوجب توفرها ؛ حتى تصبح إفادة الدليل يقينية ، فيقول : " وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح ، إذ ترجيح النقل على العقل ؛ يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل ؛ لافتقاره إليه ، وإذا كان المنتج ظنياً ؛ فما ظنك بالنتيجة "[2] .

فكانت القاعدة التي تأسست بناء على ما تقدم : أن الاستدلال للأصول لا يمكن إلا بطريق العقل ، لأنه أصل السمع ، فيجب استقلاله بالاستدلال عليها ، حتى ولو ترتب على ذلك لوازم فاسدة ، ونتائج يقطع الشرع ببطلانها .

****

ومتابعة لما عليه المتكلمون من اعتقاد استقلال العقل في الدلالة على توحيد الرب ، يقول الصاوي معللاً مذهبه : " لأن ما توقفت المعجزة عليه وهي الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والقدرة والإرادة والعلم والحياة وكونه قادراً عالماً وحياً دليلها عقلي ، والذي أوجبها هو الشرع ؛ بمعنى أنه إذا جاءنا رسول وقال لنا : أنا مرسل من عند الله ؛ وآية صدقي انشقاق القمر مثلاً ، يحتاج إلى استفادة هذه الصفات من العقل أولاً ، وإلا بأن استفيدت من الرسل لزم الدور ؛ لأن بهذه الصفات ثبتت المعجزة ، وبالمعجزة ثبتت هذه الصفات ، فصار كل متوقفاً على الآخر "[3].

ومقصوده من هذا أن الرسول إذا جاء بدليل ، يصدق كونه مرسلا من عند الله ، فلابد أولاً من الإيمان بوجود الرب تعالى ، والإيمان بكونه ربا خالقا قادرا أراد إرسال هذا الرسول ، أي أنه متصف بصفات الربوبية .

بمعنى أن الإيمان بصدق الرسول ؛ يستلزم الإيمان أولا بوجود الرب المرسل ، وهذا مما لا يمكن استفادته على حد رأيه من كلام الرسول ؛ لأنه يلزم أن يكون الدليل هو المدلول ، وهذا دور كما تقرر عنده .

*****

(1) هو محمد بن عمر بن الحسن البكري ، يعرف بابن الخطيب ، يلقب بفخر الدين الرازي ، من كبار الأشاعرة وقد خلط المذهب بالتقعيد للفلسفة حيث تأثر بها كثيراً توفي سنة : ٦٠٦هـ. انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠،٥٠١).

(2) المحصل للرازي : ١٤٢. وانظر المواقف : ٤٠.

(3) حاشية جوهرة التوحيد : ١٢.وسيأتي تفصيل مراده في مبحث : الاستدلال على وجود الله تعالى .

ثانيا : حجية الإلهام .

لقد كان لهذا الانحراف الخطير ، الذي استقر عليه المنهج الأشعري ، في الاعتماد على العقل والإعلاء من شأنه؛ أثر معاكس يمكن تصنيفه في جملة ردود الأفعال ، التي تنتج عن عدم الاعتدال وانتهاج التوسط ، والتزام الحجة الواضحة ، فهؤلاء المتكلمون لما أغرقوا في اعتماد العقل ، وقصروا تقييم النصوص من حيث القبول أو الرد على ما تقرر بطريقه ؛ أدى بهم ذلك إلى إحداث مصدر آخر ، يكون في مقابل العقل ، وبنفس الأهمية من حيث المرجعية في تقرير الحقائق الدينية ، دون أن تحكمه تلك القوانين أو الأصول الوضعية ، التي أعملوا دلالتها في المسلك العقلي ، فكان ذلك هو مصدر الإلهام ، الذي استلهم الصوفية تحكيمه في أجواء الهيمنة العقلية الجافة ، التي كان يعيشها المتكلمون ، ومن هنا نجد الغزالي بعد أن مر بالتجربة الصوفية ، يقول : " ولا تنكرن درجات الكشف ، فإن البصيرة الباطنة كالبصر الظاهر ، وفرق بين ما يتضح في وقت الإسفار ، وبين ما يتضح ضحوة النهار " [1].

وفي إعمال الإلهام والكشف ؛ لاستنباط أصول الاعتقاد من الأدلة الشرعية ، عند معارضتها للأصول الكلامية ، التي لا يتم التسليم بصحتها ، حيث خالفت صحيح الفطرة والشريعة ، يقول الغزالي[2] في تقرير مسألة زيادة الإيمان ونقصانه : " فإن قلت : فالإشكال قائم في أن التصديق كيف يزيد وينقص ، وهو خصلة واحدة ؟ فأقول : إذا تركنا المداهنة ، ولم نكترث بتشغيب من تشغب ، وكشفنا الغطاء ؛ ارتفع الإشكال ، .... ، فلذلك ترى علوم المكاشفة تتسلق كل ساعة على علوم المعاملة ، إلى أن تتكشف عنها بالتكليف ، فهذا وجه زيادة الإيمان بالطاعة " [3].

****

- وسيراً على هذا المنوال الذي خطه الغزالي ، في الجمع بين مصدر العقل والإلهام في فهم نصوص الكتاب والسنة ، نجد **الصاوي** يقرر أصول الاعتقاد به، ولعلي أشير هنا إلى أبرز ما يلحظ فيه التأثر في الاستدلال لقضايا العقيدة بالمنهج الصوفي :

أولاً : موقفه من معرفة الباري تعالى ، فالصاوي يرى أن معرفة الله تعالى قد تقع اضطراراً في قلب العبد ، بالإلهام أو الإشراق المعرفي ، وعليه فإنه يعد **الإلهام مصدراً من مصادر التلقي** في أصول العقائد ، وتأكيداً لهذا فإنه يرى أن حال العبد في هذه المعرفة الإلهامية الإشراقية ؛ أعظم قدراً من صاحب المعرفة العقلية المقتنة

---

(1) المقصد الأسنى:٨٧.

(2) هو محمد بن أحمد الطوسي المعروف بالغزالي ولد سنة : وقد تتلمذ على كبار أهل العلم في عصره منهم إمام الحرمين الجويني ٤٥٠فقيه أصولي متكلم صوفي، برع في هذه العلوم حتى صنف فيها عددا من المؤلفات ، من أشهرها كتاب إحياء علوم الدين ، توفي الغزالي سنة:٥٠٥.انظر وفيات الأعيان:(٢١٦/٤)، وشذرات الذهب:(١٠/٤).

(3) قواعد العقائد:٢٦٥.

بمناهج الاستدلال العقلي ، يقول : " فمعرفة العبد ربه نور من الله يقذفه في قلبه فيدرك أسرار ملكه ويشاهد غيب ملكوته ويلاحظ صفاته " [1].

ويقول : " واعلم أن المعرفة على قسمين خاصة وعامة ، فالعامة معرفة الله بالدليل ، والخاصة على ثلاثة أقسام : شهود أفعال وهي للأبرار ، وشهود أسماء وصفات ، وهي للأخيار ، وشهود ذات ، وهي لخيار الخيار [2] " [3].

ولتشدد المذهب الأشعري في قصر معرفة الله تعالى على العقل ؛ فقد حاول الصاوي التوسط بين المسلكين ، حيث حكم على من ترك الاستدلال بالعقل مع القدرة عليه بالعصيان ، يقول : " والحق الذي عليه المعول ، أنه مؤمن عاص بترك النظر ، إن كان فيه أهلية "[4] ، وقد يشعر هذا الموقف منه بالتناقض ؛ إذ كيف يعلي من شأن أهل المعرفة الإشراقية على غيرهم من أهل الدليل ، ويجعلهم من جملة الخواص ، ثم يحكم على من ترك الاستدلال بالمعصية ؟ وعلى كل فهذا هو حال كل من اعتمد العقل كمصدر يقدم على غيره من مصادر التلقي المعتبرة[5].

ثانياً : يرى الصاوي أن حجية الاستدلال بالإلهام عنده لا تقتصر على اعتماده في مثل ما تقدم مما لا جدال في أحقيته ، بل إنه لينص على صحة الاستناد إليه في تفسير النصوص الشرعية ، بعيدا عن قواعد المفسرين المعتمدة عند سلف الأمة ، ومن هنا ظهر تفسيره لبعض الآيات الكريمة بطريقة التفسير الإشاري ، ولتقرير منهجه في ذلك ، يقول في تأويل النهي الوارد بخصوص من تصدى للتفسير دون علم، حيث رأى توجيهه للعوام دون الخواص في اصطلاح الصوفية : " فالمراد بالعوام علماء الظاهر ، ليس لهم خوض في القرآن إلا بالمنطوق ، وتكلمهم بالعلوم الإشارية ، التي هي للخواص فضول منهم ؛ فالتكلم في اللطائف لغير الأولياء فضول منهم "[6].

****

المناقشة :

أولا : مصادر التلقي

وبعد هذا البيان المجمل لمصادر العقيدة عند الصاوي ؛ سأبدأ بالنقد الموجه لمسلك التلقي من العقل لتقديمه على النقل في معرفته تعالى بأسمائه وصفاته الحسنى ، إذ أساس هذا المسلك هو ما درج على الاحتجاج به المتكلمون ، من أن العقل هو

---

(١) المرجع السابق /٤١، ٤٢.،والحاشية على جوهرة التوحيد: ١٤.
(٢) انظر مناقشة آرائه في وحدة الشهود : ٥٣١ .
(٣) الحاشية على الصلوات الدرديرية : ٦٩.
(٤) حاشية جوهرة التوحيد: ١١.
(٥) انظر مبحث المعرفة : ٨٩.
(٦) انظر : مبحث آراؤه في القرآن: ٢٧٥ .

الوسيلة الأولى التي يدرك بها صدق الرسول بمعرفة المعجز، وما كان بهذه المرتبة من الحجية فلا يمكن بحال تجاهله وإغفال مكانته ، وعليه فإن أي مخالفة لما تقرر بطريقه فإنه يتعين رده بالتأويل أو التفويض .

ومن هنا فليس يقتصر الأمر عند الصاوي ومن تقدمه من المتكلمين ، على عد العقل أحد مصادر التلقي الأساسية في العقيدة ، بل إن حجية الاستدلال به تقضي بتقديمه على غيره من مسالك الاستدلال ، في المسائل التي يحجر الاستدلال به عليها.

وعليه فإن ثمة انحراف ظاهر في المذهب الأشعري؛ نتج عن هذا المعتقد الخطير ، يقطع بعدم اعتباره من المسالك الشرعية السنية ، ويوجب رد كثير مما تأكد بطريقه ؛ لكونه من البدع التي أحدثها المهتدون بغير هدي السلف الصالح ، من الصحابة والتابعين ، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين .

وفي بيان بطلان هذه الشبهة وردها ؛ تكفي الإشارة إلى كمال الدين ، وأنه كافٍ في الدلالة على أصوله وفروعه ، فإن اعتقاد عدم اشتمال الدين على أدلة هذه المسائل العظام ، يعد طعناً في كماله وتمام بيانه ، قال تعالى : {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً} (المائدة:٣).

ويرجع ذلك إلى أن الأصل في تلقي أصول الدين ، والاستدلال عليها الكتاب والسنة ، فبهما تحصل الهداية و الكفاية .

وأدلة هذا الباب عظيمة وكثيرة ، كلها تؤكد وحدة مصدر التلقي ، وأنه العمدة في الأخذ والرد ، حيث تبنى الأصول ، وتقعد القواعد بناء عليه ، ويرد النزاع الحاصل والشبه العارضة إليه ، قال تعالى : {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} (النساء: ٦٥).

وكان هذا هو هدي صحابة رسول الله صلى الله عليه ورضي عنهم فهم أصحاب الفرقة الناجية الذين" لا ينصبون مقالة و يجعلونها من أصول دينهم ، وجمل كلامهم ، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل يجعلون ما بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة هو الأصل ، الذي يعتقدونه و يعتمدونه ، وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. يردونه إلى الله و رسوله ".[(١)]

وبهذا يظهر ضلال من اعتقد أن ثمة حق ورشاد لم يرد دليله في الكتاب والسنة ؛ لأن ذلك يلزم الطعن في مصدر الوحي ، والمبلغ عنه ، وفي حملة هذا الدين من بعده ، وبطلان اللازم دليل على بطلان ملزومه .

أما عن المصدر ، فقد قال المولى عز وجل : {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ} (الحجر: ١.)

واعتقاد بيانه يعني حصول أسباب الهدى والفلاح لمن تمسك به فلا يحتاج بعده أحداً .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام :(٣/٣٤٧).

وقال عن المبلغ : { وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } (النحل:٤٤).

وبيان الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن ؛ يقتضي أن يكون كلامه دالاً على أصول الشريعة كالدلالة على فروعها ، وأن يكون مشتملاً على الأدلة العقلية التي بها يحصل برد اليقين ، فما سكت عنه لا يمكن الحاجة إليه ، ولو مع موافقته لما بين، فكيف يكون الحال مع ما يقتضي معارضة بعض ما جاء به ، بل ورده تأويلاً أو تفويضاً ، كما هو حال هؤلاء المتكلمين مع أصولهم الفاسدة ، يقول شيخ الإسلام : " والرسول صلى الله عليه وسلم بين الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم ، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة ، وأن الذين ابتدعوا أصولاً تخالف بعض ما جاء به هي أصول دينهم ، لا أصول دينه ، وهي باطلة عقلاً وسمعاً". [1]

وقال عن حملة هذا الدين : {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} (آل عمران: ١١٠).

فقد وصفهم الله تعالى بالخيرية ، وبين أنها تقتضي القيام بأشرف مهمة ميزها الله بها ، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولنا أن نتساءل هل هناك معروف يؤمر به أعظم في الدين من الأمر بأصوله ؟

فسكوت الصحابة ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ عن الأدلة التي ابتدعها هؤلاء يعني عدم الحاجة إليها فضلاً عن اعتقاد تأصيلها لمسائل الدين [2] .

ثانيا : نقض دعاويهم في تقديم العقل

أما ما ادعوه من أن العقل أصل في معرفة الشرع ؛ فلابد من تقديمه في الدلالة على ما علم بطريقه ، وأن ادعاء كفاية الشرع في الدلالة على أصوله يؤدي إلى الدور ، الذي يعني توقف معرفة الأدلة على صحة السمع بالسمع نفسه ، هو باطل لوجوه منها :

الأول : أن معرفة الله تعالى رباً مستحقاً للكمال ، أهلاً للعبادة ، أمر قد فطر الناس عليه ، وأدلته قد سبقت الإشارة إليها ، ويحصل ذلك بالفطرة كما يحصل أيضاً بالإلهام ، قال تعالى : { وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ} (المائدة: ١١١)

فينتفي بذلك القول بأن أصل السمع هو العقل .

الثاني : أن ادعاء حصول الدور ، يعني نفي اشتمال السمع على البراهين العقلية ، التي تعمل الذهن للوصول إلى الحقائق الشرعية ، بمعنى أنهم يجعلون دلالة السمع خبرية محضة ، يجب تصديقها لأن العقل دل على صدقها ، ولا يخفى ما في

---

(1) مجموع الفتاوى :(١٢٤/١٦).

(2) لمزيد من التوسع ،انظر مبحث العلاقة بين العقل والنقل في كتاب المعرفة في الإسلام ، د . عبد الله القرني:١٧٥

هذه المقولة من ضلال ؛ فإن الله تعالى قد بين اشتمال الكتاب على البرهان ، قال تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً }(النساء:١٧٤)
يقول شيخ الإسلام : " وكثير من أهل الكتاب يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط ، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين : العقليات والسمعيات ، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة .
وهذا غلط منهم ، بل القرآن دل على الأدلة العقلية ، وبينها و نبه عليها ، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه ، كما قال تعالى : { سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ } (فصلت:٥٣.) ". [١]

وبذلك يعلم الخطأ في مقابلة الدليل الشرعي بالعقلي ؛ فإن الدليل العقلي قد يكون شرعياً إذا دل عليه الشرع وأثبته أو أباحه وسكت عنه ، مع عدم وجود ما يعارضه بطريقه " وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز ، من الأمثلة المضروبة و غيرها ، الدالة على توحيده و صدق رسله ". [٢]
وبهذا يعلم أن ما قابل الدليل الشرعي هو البدعي وليس العقلي ؛ لأن في ذلك تعميما لا يصدق ، والبدعة مردها إلى الهوى ، سواء توصل إليها بالعقل أم بغيره من آفات النفس بعيداً عن الشرع " وإذا ثبت هذا ، و أن الأمر دائر بين الشرع والهوى؛ تزلزلت قاعدة حكم العقل المجرد ، فكأنه ليس للعقل في هذا الميدان مجال ، إلا من تحت نظر الهوى ، فهو إذاً اتباع الهوى بعينه ". [٣]
يقول الإمام ابن القيم :
لا يستقل العقل دون هداية   بالوحي تأصيلاً ولا تفصيلاً [٤] .
ومن أظهر الأدلة التي يتبين بها بطلان هذا المسلك ؛ ما نتج عنه من رد لنصوص الكتاب والسنة ، وذلك بطريق التأويل الذي يعني صرف اللفظ عن معناه الظاهر لقرينة ، أو التفويض الذي يعني رد المعنى الظاهر ، دون إثبات معنى مقابل له ، وسيأتي الحديث عنه.

ثالثا : التناقض لازم لهذا المسلك

لقد وقع الصاوي كغيره في عدد من التناقضات ، التي تدل صراحة على بدعية هذا المسلك ، وعدم حجيته في الاستدلال ، ومن ذلك :
يرى الصاوي أن الاستدلال على صفة السمع والبصر والكلام ، إنما يحصل بطريق السمع ، ويؤكد هذا باعتراضه على المسلك العقلي بالاستدلال لها بدليل التقابل بين العدم والملكة أو طريق الكمال [٥] ، حيث اعتقد أن في انتهاجه ما يؤدي

---

(١) الدرء :(١٧٥/١).
(٢) المرجع السابق :(١٩٨/١).
(٣) الاعتصام للشاطبي :(٦٧/١).
(٤) الصواعق المرسلة :(٩٧٨/٣).
(٥) انظر مناقشته في هذه المسألة في الصفات الذاتية [المعاني] : ١٦٨ .

إلى جواز وصف المولى بكل صفة كمال في حق المخلوق ، مع أنها قد تكون صفة نقص في حقيقتها ، كصفة الولد مثلا ، ومع ذلك فإنه يثبت هذه الصفات على حقيقتها ، ولا يعتقد أن في إثباتها ما يوجب مماثلة للحوادث .

أقول : إذا صح الاستدلال بالسمع والاكتفاء به على هذه الصفات ، فلم لا يعمم هذا على سائر الصفات التي ثبتت بطريق السمع ، دون أن يكون في إثباتها مماثلة للحوادث ؟ وهذا سؤال يرد عليه في كل ما تأوله منها ، ولازم يوجب عليه الرجوع إلى منهج واحد ، في كل ما يجب في حق الله تعالى .

- ومنها موقفه من اتصافه عز وجل بصفة الحكمة : يرى الأشاعرة تأويل جميع النصوص التي ورد فيها إثبات الحكمة لله تعالى ، بأن المراد بها الإتقان والأحكام في الخلق ، وذلك بحجة نفي الأغراض عن الله تعالى ، ويتابع الصاوي أسلافه في هذا بنفس الحجة ، ولكنه في المقابل كثيرا ما يفسر صفة الحكمة بالمعنى الصحيح ، فيقول : الحكمة هي وضع الشيء في محله ، بل ويقول سبحانك ما خلقت هذا عبثا ، وحتى يخرج من هذا التناقض ؛ فإنه يفرق بين العلة الباعثة وبين الغائية ، ويرى أن الغائية هي التي يصح وصفه تعالى بها ، أما الباعثة فهي مراد الأشاعرة ، ومعلوم ببداهة العقول أن هذا تقسيم باطل لا أساس له ؛ إذ العلة الغائية هي الباعثة ولا فرق ، ولكنه كأنموذج لما يقع فيه أهل الابتداع من الاضطراب والتناقض[1].

رابعا : حجية الإلهام

إن من أبين أنواع التناقض التي ظهرت في مسلك الاستدلال بالعقل عند الصاوي ، تقديم حجية الإلهام على حجية العقل ، كما قرر ذلك في طرق معرفة الباري تعالى ، ولا يخفى أن هذا كان منه نتيجة ؛ لمتابعة الأسلاف دون اقتناع كاف فيما تقرر لديهم ؛ لكونه مجانبا لحقيقة الإيمان الفطري ، الذي جبلت عليه النفوس .

ولا بد هنا من بيان أن اعتقاد حصول البيان التام بالشرع ، لا يمنع الاستئناس بما يدل عليه ويوافقه من طريق النظر أو الكشف ، وإنما يقع المحظور في اعتقاد أن ثمة هدى ونور ، يستقل ببيانه دليل سوى دليل الشرع .[2]

وإذا تقرر هذا الأصل العظيم في معرفة ما يأخذ بطريق الإلهام وما يرد ؛ فإنه يظهر الضلال الذي وقع فيه الصاوي ،عندما اعتمد الإلهام في الكشف عن معاني الآيات الكريمة ، دون أن يكون لذلك التفسير مستندا من الأصول التي سار عليها السلف ، في فهمهم لنصوص الكتاب الكريم ، وسيأتي في ذلك مزيد بيان بإذن الله .[3]

---

(١) انظر مبحث : الحكمة والتعليل : ٤١٧

(٢) انظر مبحث المعرفة : ٨٩ .

(٣) انظر مبحث القرآن الكريم : ٢٧٥

(المبحث الثاني)

منهجه في الاستدلال

منهجه في الاستدلال بالعقل :

لقد تابع الصاوي أسلافه من المتكلمين ، في استخدام عدد من الأوجه الاستدلالية؛ حتى يتم بها تقرير مبدئه في اعتماد العقل ،كمسلك مستقل في الدلالة على مسائل الإلهيات ، ويمكن عدها فيما يلي :

١ـ الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد.
٢ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم .
٣ ـ الاستدلال بالقياس المنطقي.(١)

أولاً : الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد

ويراد به معرفة ما غاب عن الحس ، بطريقة البناء على المشاهد (٢).

أما عن مكانته في الاستدلال ، فكثيراً ما يعول المتكلمون لتنظير أصولهم العقلية في تقرير القضايا الإلهية عليه ؛ حتى قطع شيخ الإسلام بأن هذا معتمدهم في تقرير ما ذهبوا إليه فيها ، يقول رحمه الله :" إن مبنى كلامهم في الإلهيات ، إنما هو القياس على ما وجدوه في المشهودات ، لا طريق لهم غير ذلك أصلاً ". (٣)

وقد استدل به المتكلمون لإثبات ما أثبتوه من الصفات ، كما استدلوا به أيضا في نفي ما نفوه منها ؛ فأولوه أو فوضوا معناه ، ويلزم لصحة هذا المسلك وجود الجامع العقلي ، الذي بموجبه يصح القياس ، وقد يكون علة أو شرطاً ، مثال ذلك ما أورده شارح المواقف في بيان أن العالم هو من قامت به صفة العلم ، فقد اعتمد ما عليه القدماء من الأشاعرة وهو قياس الغائب على الشاهد ؛ فإن العلة واحدة والشرط لا يختلف غائبا وشاهدا ً ولا شك أن علة كون الشيء عالماً في الشاهد هو العلم ، فكذا في الغائب، وحد العالم ههنا من قام به العلم ، فكذا حده هناك، وقس على ذلك سائر الصفات (٤) .

ويتابع الصاوي أسلافه في ذلك ، حيث استخدم هذا النوع من مسالك الاستدلال العقلي ، في إثبات صفات المعاني ، وهي الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة ،

---

(1) انظر مسالك المتكلمين في الاستدلال بالعقل كتاب : منهج إمام الحرمين ، لشيخنا الفاضل: د/أحمد آل عبد اللطيف: ١٣٩.
(2) انظر المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار:١٦٧.
(3) بيان تلبيس الجهمية:(٤٩٨/٢).
(4) المواقف للإيجي:(٦٩/٣).

فيقول على سبيل المثال في دليل صفة الحياة : " أن تقول : الله تعالى متصف بالقدرة والإرادة والعلم ؛ وكل من كان كذلك تجب له الحياة ، فينتج الله تجب له الحياة ".

كما يتابعهم في نفي ما سواها بالتأويل أو التفويض ، فيقول في صفة الحياء، منتهجاً نفس المنهج السابق : " الحياء في حق الحوادث تغيير و انكسار ، يعتري الإنسان من فعل ما يعاب ، ولازمه الترك ، فأطلق في حق الله ، وأريد لازمه وهو الترك " [1].

مناقشة :

يعترض على هذا النوع من الاستدلال ؛ بأنه لا يصح طرده في جميع الوجوه، وذلك لعدم استواء طبيعة الشاهد والغائب ، وهذا ما أنكره ابن رشد على المتكلمين في استخدامهم هذا النوع من الاستدلال ، في الحكم على جميع الأعراض بالحدوث ، يقول : " فتؤول أدلتهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس الشاهد على الغائب ، وهو دليل خطابي إلا من حيث النقلة معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد على الغائب " [2].

وقد أبطل الشيخ أبو الحسن الأشعري[3] مقولتهم في نفي اليدين ، وتأويلها بالنعمة استدلالاً بقياس الغائب على الشاهد ببيان أنه لا يصح اعتماده في صفات الله لما يؤول إليه من نفي الكثير منها بالرغم من تسليمهم باتصافه عز وجل بها ، يقول : " ويقال لهم : لم أنكرتم أن يكون الله تعالى عنى بقوله بيدي يدين ليستا نعمتين؟ فإن قالوا : لأن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة . قيل لهم : ولم قضيتم أن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة وإن رجونا إلى شاهدنا أو إلى ما نجده فيما بيننا من الخلق ، فقالوا : اليد إذا لم تكن نعمة في الشاهد لم تكن إلا جارحة .

قيل لهم : إن عملتم على الشاهد وقضيتم به على الله تعالى ، فكذلك لم نجد حياً من الخلق إلا جسماً لحماً ودماً فاقضوا بذلك على الله - تعالى عن ذلك - ، وإلا كنتم لقولكم تاركين ، و لاعتلالكم ناقضين ، وإن أثبتم حياً لا كالأحياء منا ؛ فلم أنكرتم أن تكون اليدان اللتان أخبر الله تعالى عنهما يدين ليستا نعمتين ، ولا جارحتين ، ولا كالأيدي " [4].

****

---

(1) انظر مبحث الأسماء والصفات : ١٨٤.

(2) الكشف عن مناهج الأدلة :١٠٩.

(3) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن قيس الأشعري اليماني ، تنسب إليه الطائفة الأشعرية ولد بالبصرة سنة:٢٧٠، كان على مذهب الاعتزال تتلمذ على يد أبي علي الجبائي وبعد ذلك فارقه إلى الأشعرية ومنه إلى مذهب السلف وله مؤلفا ت كثيرة رد فيها على المعتزلة والخوارج .شذرات الذهب:(٣٠٣/٢) ومعجم المؤلفين:(٧/ ٣٥).

(4) الإبانة:١٣٦.

وشيخ الإسلام رحمه الله لبيان ضلال هؤلاء المتكلمين في استدلالهم بهذا الدليل يذكر ما وقعوا فيه من تناقض واضطراب نتيجة لاتباعهم مسلك الابتداع ، يقول : " المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطر بين، كل منهم يستعمله فيما يثبته ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك ، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه ، وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم ، بل صار قبوله ورده هو بحسب القول ، لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي "[1].

وبهذا فهو يظهر أن أساس ما وقع فيه المتكلمون من الاضطراب والتناقض، حيث اتباع المذهب هو الأساس الذي يحملهم على الاستدلال به في الإثبات أو النفي لا حجة لهم في ذلك ، ، يقول رحمه الله : " فان قيل : هذه الحجة مبناها على قياس الغائب على الشاهد وهو باطل ، قيل : قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل فإن لم يتبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك "[2].

والمعلوم أن القياس المعتمد في حق الباري تعالى هو قياس الأولى الذي دل عليه الكتاب العزيز ، حيث قال المولى تعالى : {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} (النحل:٦٠).

*****

ثانياً : الاستدلال بالسبر والتقسيم

السبر في اللغة : التجربة و الاختبار ، يقال : سبر الشيء سبرا حزره وخبره ، والسبر: استخراج كنه الأمر .[3]

والتقسيم : حصر الأوصاف الممكنة للمحل.[4]

فالسبر والتقسيم في الاصطلاح : حصر الأوصاف في الأصل وإبطال ما لا يصلح ليتعين ما بقي ، وهو إيراد أوصاف الأصل أي المقيس عليه ، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية [5]

وقد استخدم هذا النوع من الاستدلال العقلي في كثير من قضايا الفقه والأصول وذلك لمعرفة العلة الصحيحة التي ترتب عليها الحكم .

---

(1) بيان تلبيس الجهمية :(٣٢٦/١).
(2) المرجع السابق:(٤٩٥/٢).
(3) لسان العرب :(١٩١٩/٤).
(4) التعاريف:(١٩٨).وانظر التعريفات :١٥٥.
(5) المرجع السابق:(١٩٨).

كما استخدمه المتكلمون أيضا في إثبات مسائل الاعتقاد ، يقول الإيجي : " وثانيها أي ثاني الأمور التي هي أشهر الطرق المثبتة للعلة المشتركة السبر ، كأن يقال مثلاً علة كون السواد مرئياً : إما وجوده، أو كونه عرضاً ، أو محدثاً ، أو لوناً، أو كونه سواداً ، والكل باطل سوى الوجود ، والله سبحانه موجود فيصح رؤيته ". [١]

وقد تتعدد الغاية من استعمال السبر والتقسيم في الحكم ، فقد يراد به إبطال جميع الأقسام الواردة ، وقد يراد به إبطال بعضها أو تصحيح الجميع[٢].

والصاوي متابعة لمنهج المتكلمين نراه يستخدم هذا النوع من الاستدلال العقلي للوصول إلى ما يرمي تقريره من المسائل العقدية ، ومن ذلك تقريره لدليل التمانع في إثبات الوحدانية ، يقول : " لو فرض إلهان وأرادا معاً إيجاد شيء والآخر إعدامه ، فإما أن يتم مرادهما معاً وهو باطل ؛ للزوم اجتماع الضدين ، أو لا يتم مرادهما معاً وهو باطل أيضا للزوم عجز من لا يتم مراده ، وعجز من يتم مراده أيضا ؛ لوجود المماثلة بينهما ، فبطل التعدد وثبتت الوحدانية .

وإذا فرض اتفاقهما فهو باطل أيضا لوجود التوارد ، وتقريره أيضا أن يقال : لو فرض إلهان ، وأرادا معا إيجاد شيء فإما أن يحصل بإرادتهما معا ، وذلك باطل لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أو يسبق إلى إيجاده فيلزم عليه عجز الآخر ، أو تحصيل الحاصل ، ويلزم عجز الأول لوجود المماثلة بينهما "[٣]

فأبطل جميع الاحتمالات الممكنة من وجود إلهين قادرين .

****

هذا وليس في استخدام هذا الضرب من الاستدلال ما يخالف الحق فقد وجد في القرآن الكريم بعض صور منه ، وذلك في قوله تعالى : {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ } (الطور:٣٥)

فقد بينت الآية الكريمة أن جميع الأقسام الممكنة من المتسبب في الخلق سوى الله تعالى باطلة ، فإما أن لا يكون ثمة خالق لهم ، وهذا باطل وإما أن يكون الخالق هو نفس المخلوق وهذا باطل ، فتعين أن يكون الخالق هو الرب تعالى ، وقد حذف هذا القسم لظهوره [٤]

وقد درج العلماء على استخدام هذا النوع من الاستدلال لتقرير الحق وهذا كثير في كلام شيخ الإسلام رحمه الله ، ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام في بيان دليل القدرة ، يقول : " والدليل على قدرته إيجاده الأشياء وهي إما بالذات وهو محال وإلا

---

(1) المواقف:١٩٣.
(2) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار:٩٩.
(3) حاشية الجلالين :(٢٩٢/٢) ، وانظر : حاشية الخريدة البهية :٦٣، وحاشية جوهرة التوحيد :٢١.
(4) أضواء البيان ، للشنقيطي:(٣٨٩/٤)

لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديماً وهو باطل فتعين أن يكون فاعلاً بالاختيار وهو المطلوب "[1].

ومع صحة الدليل إلا أن خطأ الأشاعرة هنا يتجه إلى استخدامهم الدليل ، ويتضح هذا من خلال الدليل الذي ذكره الإيجي ، فإنه جعل العلة المصححة للرؤية هي الوجود ، ولا شك أن في هذا الاختيار ضعف ، لأنه إذا صح وجب سحب الحكم بصحة الرؤية لكل موجود وهذا مما لا يسلم لهم ، إذ لأمكن رؤية الروائح والأصوات لكونها موجودة ، وقد علم بطلان هذا بالضرورة ، وكان السبب في اختيارهم هذا المصحح هو محاولة التفلت من إلزامهم بإثبات الجهة لله تعالى ، وهذا ما ألزمهم به شيخ الإسلام رحمه الله وأبان به فساد مذهبهم في نفي الجهة عن الله تعالى ، والصحيح أن الرؤية تثبت عند سلامة البصر ، وكون المرئي في جهة ، وقيامه بالنفس[2] .

ثالثاً : الاستدلال بالقياس المنطقي

" القياس قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث ، فإنه قول مركب من قضيتين ، إذا سلمنا لزم عنهما لذاتهما : العالم حادث " [3] .

ويعد هذا المسلك من المسالك العقلية الدخيلة على الفكر الإسلامي ، فلم يكن استعماله في إثبات العقائد مما ألفه الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين ، بل كان من العلوم المردودة التي كثر ذم أهل العلم لها ، ولكن مع تأثر الغزالي به وانتشار تقعيده لعلم الأصول بالأسس التي بني عليها صار له تعلق كبير بإثبات العقائد الإلهية عند المتكلمين من بعده [4] . يقول الغزالي رحمه الله : " فكل قياس لم يكن بنظم مقدمات ضرورية، أو بنظم مقدمات مستنتجة من ضرورية ، فلا حجة فيه فهذا هو القياس المعقول ، وإنما ينتظم أبداً من مقدمتين : إما مطلقة[5]، وإما تقسيمية[6]، وقد تسمى حملية وشرطية[7]، أما المطلقة ، فكقولنا : العالم حادث ، وكل حادث فله سبب، فهاتان مقدمتان : الأولى حسية [8] ، والثانية ضرورية عقلية ، ونتيجته أن لحوادث العالم إذا سبباً "[9] . ويطبق الإيجي[10] القياس المنطقي بصورته الاقترانية[11] لسيتنتج نفس القضية

---

(1) شرح العقيدة الأصفهانية:٥٤.

(2) انظر الدرء: (٢٤٧/١) ، (٢٣٩/٧) ، ومجموع الفتاوى:(٨٤/١٦) ، وانظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة :(١٣٧٨/٣).

(3) التعريفات للجرجاني:٢٣١.

(4) انظر الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام:٣٣٧.

(5) يعني بها الحملية وسميت بذلك لأن الحكم فيها أطلق بلا شرط أو قيد.

(6) يعني بها القضية الشرطية التي قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة بحسب الأداة التي تربط بين جزئيها .انظر المعجم الفلسفي :(١٩٥/٢).

(7) القضية الحملية هي المكونة من محمول وموضوع ،أو مسند ومسند إليه كقول القائل : محمد ناجح، فمحمد هنا هو الموضوع، وناجح وهو المحمول ، وتعرف بأنها: التي يحكم فيها بإثبات شيء بشيء أو نفي شيء عن شيء .أما الشرطية فهي التي تتكون من قضيتين حمليتين يربط بينهما أداة شرطية تسمى القضية الأولى: مقدم، والثانية:تالي ، كقول القائل:إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.انظر تسهيل المنطق، عبد الكريم الأثري:٣٧.

(8) المعارف الحسية هي التي يكون مسند التصديق بها أحد الحواس الخمس كالسمع أو البصر ، فالطعن بها طعن في صدق ما تمليه الحواس.

(9) فضائح الباطنية:٨٥.

فيقول : " قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض ، وقد يستدل بكل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه ، فهذه وجوه أربعة :

الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر، وهو أن العالم حادث، وكل حادث فله محدث.

الثاني : بإمكانها وهو أن العالم ممكن ، لأنه مركب وكثير ، وكل ممكن فله علة مؤثرة " .[1]

ومن هنا نجد تأثر الصاوي به واضحاً ، وذلك في تطبيقه لبعض صوره عند إثبات عدد من قضايا الإلهية ، فمثلاً إثبات وجود الله تعالى ، يرى الصاوي أن دليل الحدوث أو الإمكان الذي ابتدعه المتكلمون على طريقتهم من أهم الأدلة التي يصح بها إثبات وجود الباري تعالى ، فيقول مستدلاً به على هيئة القياس الاقتراني : " العالم ممكن ، وكل ممكن له صانع ، فالعالم له صانع .

أو العالم حادث ، وكل حادث له صانع ، فالعالم له صانع ".

ويذكر موضحاً طريقة الاستدلال للقضية الصغرى وهي العالم حادث مستخدما نفس الدليل ولكن بأكثر من مقدمتين ، فيقول : " العالم الحادث ، أما المقدمة الأولى التي ينبني عليها دليل حدوث العالم : إثبات أن العالم متغير ؛ حيث علمت بالمشاهدة .

أما المقدمة الثانية : كل متغير حادث ، فإن كان موجوداً بعد عدم فحدوثه ظاهر ، و إن كان معدوماً بعد وجود ، فكل ما جاز عليه العدم قطعاً يستحيل عليه القدم .

ثم يبين وجه التلازم بين التغير والحدوث بتقسيم العالم إلى أجرام و أعراض " فحدوث الأعراض بمشاهدة التغير و الأجرام لملازمتها لها ، و ملازمة الحادث حادث بالضرورة ".

فيصل بذلك إلى صحة المقدمة الأولى : " فينتج العالم حادث ".[2]

وأما دليل القضية الكبرى : " كل حادث له محدث " فيستند إلى وجوب إثبات المرجح الذي كان به ترجيح الوجود على العدم ، يقول : " وإلا لزم الترجيح من غير مرجح وهو محال ، فينتج العالم لابد له من محدث " .[3]

****

---

(10) عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي الشافعي ، فقيه أصولي لغوي، من مؤلفاته:الرسالة العضدية في الوضع،شرح منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، المواقف في علم الكلام ، توفي سنة:٧٥٣ انظر شذرات الذهب :(١٧٤/٦)، ومعجم المؤلفين:١١٩.

(11) القياس الإقتراني سمي بذلك لأن عناصره فيها اقتران ونتيجته في مقدمتيه بالقوة لا بالفعل ، يعني بالمادة لا بالصورة والهيئة ، يقول الجرجاني:" هو ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل ، كقولنا: الجسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث ، ينتج الجسم محدث،فليس هو ولا نقيضه مذكورا في القياس بالفعل.التعريفات: ٢٣١..

(1) المواقف للايجي:(٧/٣).

(2) حاشية الجوهرة :١٥.

(3) حاشية جوهرة التوحيد:١٥،١٦.و انظر :حاشية الخريدة البهية : ٤٨،٤٩.

المناقشة :

لقد وجه شيخ الإسلام عدداً من النقوض لمسلك الاستدلال الأرسطي كشف فيها عن الكثير من ضلالات معتقدهم في الإلهيات ، والتي بني على أساسها قواعد المنطق ونظرياته ، ولعلي أشير إلى أهمها على ما يسمح به الحال مع التأكيد أنني هنا لست بصدد مناقشة هذه القضية بذاتها لأن النقاش سيأتي بها لاحقا بإذن الله [1]، وإنما يهمني إعطاء فكرة نقدية لهذا المنهج الذي تأثر بها المتكلمون كثيراً في المسائل الأصولية.

لقد كان من أهم النقود التي وجهها شيخ الإسلام رحمه الله للمنطق الأرسطي ، ما اسندوه إلى القياس المنطقي من مصداقية في تقرير الحقائق ، حتى جزموا بأنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس ، إذ لا مستند لهم في هذا الحصر إلا ادعاء لا بينة لهم عليه ، ومع عدم موافقة المتكلمين لهم على هذا الادعاء بالكلية ، إلا أن اعتمادهم عليه في تقرير أصول الدين يعد دليلا على موافقتهم في كونه دليلا يتوصل به إلى تقرير الحقائق ، وهذا ما يرد عليهم .

بيان ذلك أن الأساس في القياس وجود القضية الكلية كقول المتكلمين كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فإن استنادهم في هذا التعميم إنما يتحقق بالاستقراء الذي لا تكون نتائجه قطعية الدلالة لتطرق الاستثناء إليها ؛ بسبب نقصانه وعدم الجزم بشموله مما يقضي بظنية تعميمه على المجموع ، ومن هنا فإن الأساس الذي أقاموا عليه برهان القياس المنطقي مهدد بالنقض من أساسه عند وجود المعارض المقتضي لذلك .

إذ الاستقراء ينقسم إلى نوعين بحسب ما يستند إليه من مرجعية الحكم ، فقد يكون استقراء تاما بحيث تصدق لفظة (كل) على جميع أفراد الموضوع : المحكوم عليه ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : (كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام)[2] ، وقد حكم عليه بأنه استقراء تام لأنه وحي معصوم ، فتصديقه من تصديق المرسل سبحانه وتعالى .

أما الاستقراء الناقص فهو كل حكم على الموضوع كان أساسه التجربة ، ومن المعلوم أن التجربة الحسية دلالة تعميمها ظنية ، إذ الحكم على الأفراد إنما يتحقق صدقه على من وقعت عليه التجربة حقا، أما ما خلا ذلك فهو قياس ذهني قد يتعرض لنقض من فرد واحد ، فقول القائل : كل نار محرقة، إنما توصل إليه بما شاهده من النيران التي جربها بحواسه، أما ما خلا ذلك فهو قياس توصل إليه بالأفراد الذين تحقق من صدق الحكم عليهم ، لذا فإن هذا الحكم قد يتطرق إليه النقصان بمخالفة فرد من أفراد النيران لهذا التعميم ، كالنار التي ألقي فيها إبراهيم عليه السلام فإنه تخلف إحراقها بأمر الله تعالى ، والذي أريد أن أتوصل إليه هنا أن كل تعميم بني على

---

(١) انظر مبحث الاستدلال على وجود الله: ١٠٤ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر ، رقم الحديث:٥١٨٩.

الاستقراء التجريبي فهو استقراء ناقص ، إذ أساس تحكيمه إعمال قياس الغائب على الشاهد وقد علم إمكان تطرق المنع إليه والذي يقضي بانتقاضه من أصله .

- ومن جهة أخرى فإذا كان العلم بصدق هذه القضية الكلية ضروريا أو كما يعبر عنه بالبدهي امتنع وجود الحاجة إليها ، ومثال ذلك قول المتكلمين كل حادث له محدث فإن هذه القضية الكبرى التي هي مقدمة البرهان يمكن الاستغناء عنها لبداهتها ، فلا يكون هناك حاجة لذكرها ويكتفى بالنتيجة لظهور هذه المقدمات وبداهتها وهي : العالم له محدث ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بيان هذا: " فما من قضية من هذه القضايا الكلية التي تجعل مقدمة في البرهان ، إلا والعلم بالنتيجة ممكن بدون توسط ذلك البرهان ، بل هو الواقع كثيراً .
فإذا علم أن كل واحد فهو نصف كل اثنين ، وأن كل اثنين نصفهم واحد فإنه يعلم أن هذا الواحد نصف هذين الاثنين ، وهلم جراً في سائر القضايا المعينة من غير استدلال على ذلك بالقضية الكلية...

وكذلك إذا قيل : هذا محدث ، فلابد له من محدث ، فتلك القضية الكلية وهي قولنا : كل محدث لابد له من محدث ، وكل ممكن لابد له من مرجح يمكن العلم بأفرادها المطلوبة بالقياس البرهاني عندهم ، بدون العلم بالقضية الكلية التي لا يتم البرهان عندهم إلا بها، فيعلم أن هذا المحدث لابد له من محدث ، وهذا الممكن لابد له من مرجح "[١].

- ثم إن ما اشترطوه لصحة القياس من وجود مقدمتين ، وإذا زاد الأمر لحاجة الاستدلال سموه مركبا وردوه مع تعدده لبيان المقدمتين ، لحصول النتيجة المطلوبة لا يصح لهم ، وذلك لأن " الدليل قد يكون مقدمة واحدة ، وقد يكون مقدمتين ، وقد يكون مقدمات بحسب حاجة الناظر المستدل ، إذ حاجة الناس تختلف ، فقد يصل المستدل إلى المطلوب بمقدمة واحدة وقد يحتاج لأكثر، إذ المقصود هنا أن وجه الدليل : العلم بلزوم المدلول له - أي العلم بوجه دلالة الدليل على ما يدل عليه -، سواء سمي استحضارا أو تفطنا أو غير ذلك ، فمتى استحضر في ذهنه لزوم المدلول له علم أنه دال عليه . وهذا اللزوم إن كان بيناً له ، وإلا فقد يحتاج في بيانه إلى مقدمة أو ثنتين أو ثلاثة أو أكثر [٢]
دل على ذلك نهج من وجب اتباعهم والتزام سبيلهم من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان ، فإنه لم يكن أحد منهم يلتزم هذا النوع من الاستدلال وإنما يكون بحسب ما يقتضيه المقام من المقال .[٣]
لذا فإن الكثير من " نظار المسلمين يعيبون طريقة أهل المنطق ، ويبينون ما فيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق . ويبينون أنها إلى إفساد المنطق

---

(1) الرد على المنطقيين:(١٢١/١).
(2) الرد على المنطقيين:(١٢٣/١).
(3) المرجع السابق:(١٩٠/١-١٩٥) بتصرف.

العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم ذلك . ولا يرضون أن يسلكوها في نظرهم ومناظراتهم ، لامع من يوالونه ولا مع من يعادونه "[1].

*****

ثالثاً : منهجه في الاستدلال بالقرآن والسنة

لقد واجه المتكلمون في تثبيت أصولهم القائمة على اعتماد العقل أساساً في العقائد الأصولية الكثير من المعارضات الشرعية ؛ إذ تقتضي حقيقة الإيمان المنجي الإقرار بها بل والتصديق بها جزماً ، فحين بنى المتكلمون أصل اعتقادهم في إثبات وجود الله تعالى على دليل الحدوث المعروف ،التزموا للإبقاء على سلامته من المعارضة عددا من الثوابت العقلية - عندهم - اعتقدوا أنها من اليقينيات ، ومع ذلك فقد كان في هذه الأصول العقلية المبتدعة ما يخالف الكثير من الأدلة الشرعية التي مبنى التصديق بها الإيمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة .

وتماديا في التمسك بهذه الأصول المبتدعة ، وإلحاحا في التأصيل لها ، فقد قام المتكلمون بالطعن في الأدلة الشرعية التي تخالف ما ظنوه قواطع عقيلة ، ولكن على هيئة يبقى بها الإيمان على ظاهره من التصديق الشامل لكل ما جاء به الكتاب والسنة ، وكان لهم في ذلك سبيلان ؛ الطعن في الثبوت والطعن في الدلالة ، أما الطعن في الثبوت فقد راموا به إبطال المعارض الشرعي الذي لم يثبت بالطريق المتواتر ، فكان حجتهم في عدم اعتماده في رد مسلماتهم العقلية كونه ظني الثبوت ، فحكموا بعدم جواز الأخذ به في العقائد .

وأما الطعن في الدلالة ، فقد اعتقدوا أن دلالة النصوص الشرعية ظنية حتى يردوا منهما بالتأويل أو التفويض ما عارض منهما مسلماتهم العقلية ؛ إذ لا سبيل لهم إلى الطعن في ثبوتهما قطعا ، وكان حجتهم في ذلك ما اعتمدوه أساسا في تقرير العقائد من القطع بدلالة العقل وتقديمه على دلالة النقل ، وإمعانا في إعمال هذا الأصل المبتدع ؛ فقد طعنوا حتى في مسالك البعض منهم حين انتهجوا مسلك الاستدلال بالشرع في تقرير بعض ما قد أقروا بوجوبه بطريق العقل من المسائل العقدية كوجوب النظر مثلا ، يقول الإيجي : " أما أصحابنا فلهم في إثبات وجوب النظر المؤدي إلى المعرفة مسلكان : الأول : الاستدلال بالظواهر من الآيات والأحاديث الدالة على وجوب النظر في المعرفة ، نحو قوله تعالى : {قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (يونس:١٠١)

وقوله تعالى : {فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} (الروم:٥٠).

فقد أمر بالنظر في دليل الصانع وصفاته والأمر للوجوب كما هو الظاهر المتبادر منه.

---

[1] المرجع السابق:(١٩٦/١) وقد أشار بذلك شيخ الإسلام إلى حال المتكلمين قبل زمن الغزالي الذي أدخل هذا الفن الدخيل في تقنين الأصول.

ولما نزل : {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ}(آل عمران:١٩٠).

قال عليه الصلاة والسلام: (ويل لمن لاكها أي مضغها بين لحييه أي جانبي فمه ولم يتفكر فيها) [١] فقد أوعد بترك التفكر في دلائل المعرفة فهو واجب، إذ لا وعيد على ترك غير الواجب ، وهذا المسلك لا يخرج عن كونه ظنيا غير قطعي الدلالة، لاحتمال الأمر غير الوجوب ، وكون الخبر المنقول من قبيل الآحاد ". [٢]

بل قد أدى بهم هذا الزعم إلى الجزم بأن جميع المسائل التي يرجع فيها إلى النقل عندهم ـ لعدم إمكان الاستدلال عليها بالعقل ـ دلالتها ظنية ، حيث يستقل النقل بالدلالة عليها دون العقل ، يقول الإيجي : " واعلم أن مسألة الأفضلية لا مطمع فيها في الجزم واليقين ؛ إذ لا دلالة للعقل بطريق الاستقلال على الأفضلية بمعنى الأكثرية في الثواب ، بل مستندها النقل ، وليست هذه المسألة مسألة يتعلق بها عمل فيكتفي فيها بالظن الذي هو كاف في الأحكام العملية ، بل هي مسألة علمية يطلب فيها اليقين، والنصوص المذكورة من الطرفين بعد تعارضها لا تفيد القطع على ما لا يخفى على منصف ، لأنها بأسرها إما آحاد ، أو ظنية الدلالة مع كونها متعارضة أيضاً ". [٣]

ومن هذا النص المتقدم يتبين أنه لا سبيل عند المتكلمين إلى اعتقاد اليقين في المسائل الشرعية إلا بما يستدل له بطريق العقل ، إما بالأصالة كمعرفة الله تعالى بصفاته ، أو بالاعتضاد كأخبار اليوم الآخر ، حيث علم بالعقل إمكانها ، أما خلا ذلك فتبقى دلالتها ظنية ؛ إذ لا سبيل إلى العقل في إثباتها أو ردها.

وببيان هذا الأصل الفاسد الذي اعتمده المتكلمون في الاستدلال بالأدلة الشرعية يمكن فهم موقفهم من الألفاظ الشرعية من حيث دلالتها على المعاني العقدية:

أولاً : الاستدلال بالنص

النص في اللغة مأخوذ من الارتفاع ، يقال : نص الحديث ينصه نصاً رفعه ، وكل ما أظهر فقد نص ، و نصت الظبية جيدها رفعته ، والمنصة ما تظهر عليه العروس لترى . [٤]

وفي الاصطلاح : ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى في المتكلم ، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى ، فهو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً ، وبالتالي : فهو مما لا يحتمل التأويل . [٥]

---

(١) أخرجه ابن حبان بنحوه في صحيحه عن عائشة ، وفيه:(ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها): كتاب الرقائق ـ باب التوبة ، رقم الحديث:٦٢٠:(٣٨٦/٢).

(٢) المواقف:(١٤٨/١).

(٣) المواقف:(٩٣٦/٣).ولإبطال ما اشتبه عليه في أمر الأفضلية انظر مبحث الإمامة : ٤٦٢ .

(٤) لسان العرب : (٤٤٤١/٧).

(٥) التعريفات : ٢٦٩، وانظر التعاريف : ٦٩٩.

كما يعرف بأنه : " ما لا يتطرق إليه احتمال يعضده دليل ، فإن تطرق إليه احتمال لا دليل عليه ؛ فلا يخرج عن كونه نصاً "[1].

ولما كان التأويل عند المتكلمين مما يعم جميع النصوص الشرعية التي تدل على مخالفة ما ذهب إليه المتكلمون في القضايا الإلهية ؛ إذ المعول عليه في تلك المسائل هو العقل وليس النقل ، فإن أيَّ آي من القرآن الكريم أو الحديث النبوي لا يستدل به على جهة القطع في الدلالة على مقتضى إعماله ؛ ما لم يدل على مقتضاه بدليل العقل.

ومن هنا فإن الصاوي كأسلافه من المتكلمين لم يعملوا الدلالة النصية للكتاب الكريم ، والحديث الشريف على الأحكام العقدية إلا في السمعيات فقط ، أو أجازوه فيه ، فليس للتفريق أساس بين الظاهر والنص من الأدلة الشرعية إلا ذلك التقسيم الآنف الذكر ، ومع ما يتشدق به المتكلمون من وجود القرائن والتي يرجعونها إلى قطعية الدلالة العقلية فإن الصحيح فيها أنها ليست بدليل يمكن بها رد النص وتقديمه عليه ، وهذا يرجع إلى ما تقدم إجمال القول فيه من العلاقة بين النص الصحيح والعقل الصريح ، ولعلي أذكر بعضاً من الأمثلة التي تدل على استدلال الأشاعرة بقطعية الدلالة عند عدم وجود المعارض العقلي على مذهبهم ، يقول الباقلاني[2] في حكم مرتكب الكبيرة في الآخر: " فإن قال : فما تقولون في مذنبي أهل ملة الإسلام ، هل يجوز العفو عنهم حتى لا يعاقب الفاسق بما كان من ظلمه لنفسه أو غيره ، قيل له : نعم . فإن قال : فما الدليل على ذلك ؟ قيل له : ما قدمناه من حسن العفو من الله ومن غيره، ومع أن الله تعالى قد بين ذلك في نص كتابه فقال : "{إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء:٤٨).

فاستثنى من المعاصي التي يجوز أن يغفرها الشرك فألحقت الأمة به ما كان بمثابته من ضروب الكفر والشرك "[3]

وكذلك سائر مسائل الاعتقاد التي يستدل لها بنصوص الكتاب أو السنة كالإيمان باليوم الآخر والجنة والنار ، وغير ذلك .

ومن هنا كانت متابعة الصاوي للمتكلمين من قبله في الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة ؛ فيما يرى صحة الاكتفاء بدلالتهما ، ومن ذلك استدلاله على عدم خلود مرتكب الكبيرة في النار بالآية السابقة كغيره من الأشاعرة ، يقول : " أما المعاصي فلا تبطل ثواب الأعمال الصالحة خلافاً للمعتزلة القائلين بأن الكبائر تحبط الأعمال كالردة ، ورد كلامهم بقوله تعالى : { وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء: ٤٨) "[4].

---

(١) روضة الناظر وجنة المناظر: (٥٦١/٢).

(٢) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المالكي الأصولي المتكلم ، صنف الباقلاني تصانيف واسعة في الرد على الفرق المختلفة توفي سنة:٤٠٣، انظر في ترجمته : وفيات الأعيان: (٢٦٩/٤). وشذرات الذهب : (١٦٨/٣).

(٣) التمهيد :٤٠٣.

(٤) وانظر مبحث الأسماء والأحكام : ٢١٨ .

ويقول مستدلاً لوزن الأعمال : " يجب الإيمان بأن العباد توزن أعمالهم خيراً كانت أو شراً ، وبالميزان أي الآلة الحسية التي يوزن بها ، قال تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} (الأنبياء:٤٧) "[1] .

وكما ظهر استدلال الصاوي جليا في هذه المسائل العقدية بنص الكتاب فقد ظهر أيضا في السنة المباركة ، إلا أن تجوزه ملحوظا في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات في قضايا العقيدة ، وهذا مما يرد عليه ، مع أن موقفه من قبول حديث الآحاد وعدم الطعن في ثبوته مما يحمد له.

ومن استدلاله بالصحيح منها الإيمان بما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، من أمور الآخرة ، يقول : " يجب علينا الإيمان بحوض نبينا صلى الله عليه وسلم ، من أنكره فسق وبدع ، وهو كبير متسع طوله شهر وزواياه سواء ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك ...)[2]

أما الاستدلال بالحديث الضعيف ، أو ما لا يعلم سنده فكثير، ومن ذلك ؛ إخباره عن تفاصيل الدابة ، ويأجوج ومأجوج وغير ذلك ، فقد استدل بأحاديث بعضها منقطع ، والبعض الآخر غير معروف السند [3]

ثانياً: الاستدلال بالظاهر:

" الظاهر هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملا للتأويل والتخصيص ، وما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام ، كقوله تعالى :{ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} (البقرة:٢٧٥)

وقوله تعالى : {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ } (النساء:٣) ". [4]

ويرى الأشاعرة بناء على ما تقدم أن كل دليل احتمل التأويل لوجود القرينة العقلية التي تقضي بمعارضة الأخذ بالظاهر عندهم وجب تأويله بما يدفع ذلك التعارض ، مع محاولة عدم الخروج عن اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم .

ويظهر هذا جليا في تأويلهم لظواهر الكتاب والسنة التي دلت على اتصاف المولى تعالى بالصفات سوى ما أثبتوه منها بدليل العقل ، وهي الصفات السبع المعروفة ، وكانت القرينة العقلية التي اعتمدوها لصرف الدليل عن ظاهره ؛ هي اعتقاد أن في الأخذ بظواهر هذه الأدلة ما يقدح في أصل تنزيه المولى تعالى عن مشابهة الحوادث .

---

[1] انظر مبحث حقائق يوم القيامة : ٣٨٠ .

[2] أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الفضائل ـ باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته ، رقم الحديث:٥٩٢٨.

[3] انظر مبحث أشراط الساعة : ٣٦٠ .

[4] التعريفات:١٨٦.

وقد أدى هذا الاعتقاد الغالي في تقديم العقل على أدلة الشرع في معرفة الحقائق على جهة القطع ؛ إلى أن حكم بعض المتكلمين على عموم أدلة الكتاب والسنة بأنها ظواهر ، وليس فيها نصوص تفيد اليقين ، كل ذلك لإمكان معارضتها بالدليل العقلي الذي اعتقدوا فيه اليقين ، يقول الآمدي[1] : " وعلى الجملة فلسنا نعتمد في هذه المسألة على غير المسلك العقلي الذى أوضحناه ، إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية ، والاستبصارات العقلية ، وهى مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين ، فلا يذكر إلا على سبيل التقريب ، واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقي " [2]

ومن هنا فقد وقف الصاوي من ظواهر نصوص الكتاب والسنة موقفا متعسفا للغاية ، حيث رمى من أخذ بظاهرهما بالكفر ؛ وكان هذا نتيجة لما تقرر عنده من إمكان وجود المعارض العقلي الذي يقضي بتقديمه على النقل في مسائل المعرفة والتوحيد ، وأن في عدم تأويل الدليل بما يدفع ذلك المعارض العقلي ما يؤدي إلى اعتقاد مماثلة الرب تعالى للحوادث .

يقول في عد أصول الكفر: " والتمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية ، والقواطع الشرعية ، فالتمسك بظاهر الكتاب والسنة أصل ضلال الحشوية ، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة ، عملا بظاهر : {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه:٥) ، {أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}(الملك:١٦)} " [3].

******

المناقشة :

وحتى يتم بيان أصل الضلال الذي حمل الصاوي وسابقيه من المتكلمين على عد الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من الكفر لابد من الكشف عن أمرين :

الأول : حكم الأخذ بظواهر الكتاب والسنة.
الثاني : متى يصار إلى التأويل.

أما عن حكم الأخذ بالظاهر فإنه مما تقرر عند علماء الأصول وجوب الأخذ به، فإنه لا يسمى بذلك إلا لكون ظاهره مما يتبادر إلى الذهن في الدلالة على المعنى المراد حتى ظهر معناه للمخاطب ، ولا يصار إلى ما يمكن أن يحتمله الدليل من المعنى المرجوح إلا لقرينة.

---

[1] هو سيف الدين أبو الحسن علي ابن أبي علي الحنبلي الشافعي المتكلم برع في الفقه وعلم الكلام والمنطق قال عنه سبط ابن الجوزي:لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام توفي سنة:٦٣١:شذرات الذهب:(١٤٤/٥).

[2] غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي:١٧٤.

[3] حاشية الجوهرة :٢٥٢.وانظر حاشية الجلالين:(١٣١/١).

يقول الإمام الشنقيطي[1] رحمه الله : " اعلموا أن المقرر في الأصول أن الكلام إن دل على معنى لا يحتمل غيره فهو المسمى نصا ، كقوله مثلا : { تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ } (البقرة:١٩٦).

فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين : إما أن يكون أظهر في أحد الاحتمالين من الآخر ، وإما أن يتساوى بينهما .

فإن كان الاحتمال يتساوى بينهما فهذا الذي يسمى في الاصطلاح المجمل ، وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلا بدليل على التفصيل .

أما إذا كان نصا صريحا فالنص يعمل به ، ولا يعدل عنه إلا بثبوت النسخ .

فإذا كان أظهر في أحد الاحتمالين فهو المسمى بالظاهر ، ومقابله يسمى محتملا مرجوحا ، والظاهر يجب الحمل عليه إلا لدليل صارف عنه . " [2]

إذاً فالأصل في حكم الأخذ بالظاهر هو الوجوب ، فأين منه هذه المقولة الظالمة التي جعلت الأصل في الأخذ به المنع الذي يقتضي الخروج من الدين بالكلية ؟ لا شك أن هذا إجحاف وضلال يطعن في أصل الإيمان بالأدلة الشرعية كتابا وسنة.

ومن العجب أن الصاوي عند بيان الآداب التي يجب التمسك بها في الأخذ عن الشيخ ؛ أوجب على التلميذ أن يحمل كلام الشيخ على ظاهره ، ولا يعمد إلى تأويله ، معللا ذلك بأنه أعلم بمراده من كلامه ، لقد كان هذا الأدب أولى مع كلام رب العالمين ، الذي وصفه المولى تبارك وتعالى بالحكمة ، والبيان ، والشفاء ، والتمام ، وأمر بتدبره ، وإقامة أمره ، وتصديق خبره قال تعالى : {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً} (الأنعام:١١٥).

وقد رد عليه الإمام الشنقيطي رحمه الله مقولته تلك مبيناً ضلاله فيها، كما نبه إلى ما نتج عنها من انحراف الكثير ممن تأثر بالصاوي ، كل ذلك بأسلوب شديد وحجة قوية رام بها هدم هذا الأصل المبتدع ، الذي مؤداه الطعن في كلام رب العالمين، الذي قال فيه: {الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ} (البقرة:١-٢).

وفيما يلي نص كلامه رحمه الله الذي شدد فيه محرجا على الصاوي مقولته تلك :" أما قوله إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر ، فهذا أيضا من أشنع الباطل وأعظمه ، وقائله من أعظم الناس انتهاكا لحرمة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، سبحانك هذا بهتان عظيم.

والتحقيق الذي لا شك فيه ، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة

---

[1] هو الإمام الفقيه المفسر الأصولي محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح المختار الجكني الشنقيطي ، من علماء موريتانيا ، ولد رحمه الله سنة: ١٣٢٥هـ في شنقيط ، انتقل إلى الحجاز ودرس في المسجد النبوي وفي الجامعة الإسلامية حتى وفاته تخرج على يديه الكثير من خيرة العلماء ، واذكر منهم: سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله ، والشيخ محمد بن صالح العثيمين ، والشيخ عطية محمد سالم ، اعتنى بالتأليف والتصنيف ومن أشهر مؤلفاته :أضواء البيان في تفسير القرآن ، وآيات الأسماء والصفات .توفي سنة: ١٣٩٣هـ انظر ترجمته كتاب خصص في ذلك للشيخ عبد الرحمن السديس ، و الأعلام:(٤٥/٦).

[2] الأسماء والصفات:٤١.

رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال من الأحوال بوجه من الوجوه ، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح .

والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر البتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يصدر عمن لا علم له بالكتاب والسنة أصلا ، لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفرا ، والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد مما ظنه أشد من بعد الشمس من اللمس" إلى آخر ما ذكر رحمه الله [1]

والصاوي لدفع هذا التعارض الذي يراه بين ظاهر النص وما يجب أن يفسر بها اتباعا للعقل فإنه يقرر مذهب التأويل أو التفويض ، فمرة يوجب تأويل النص بما يوافق مذهبه الأشعري ، ومرة يوجب التفويض بحيث يمتنع تعيين المعنى لمعارضته العقل المحكم في فهم النصوص المتعلقة بتوحيد الرب تعالى عنده . ولبيان هذا فإنه يتعين الحديث عن:

مسلك التأويل والتفويض :

وأصله المعتمد في انتهاج مسلك التأويل أو التفويض - كما سبقت الإشارة إليه - هو الوصول إلى معنى لا يعارض الأساس العقلي الذي تم به معرفة الله تعالى وهو تنزيهه عن مماثلة الحوادث الذي هو محصلة أصلهم المبتدع الذي اعتمدوه في إثبات وجود الباري تعالى وهو قولهم بأن: كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

وعليه فإنه ما من دليل من كتاب أو سنة يفيد إثبات صفة لله تعالى فيها ما يوهم - عنده - مخالفة لهذا الأصل المبتدع إلا ورام إبطالها وتنزيه المولى عنها.

يقول شارحاً قول اللقاني :

وكل نص أوهم التشبيها   أوله أو فوض ورم تنزيها

" وحاصل ما في هذا المقام أنه لما قدم - أي: اللقاني - أنه سبحانه وجبت له المخالفة للحوادث عقلاً وسمعاً، وورد في القرآن والسنة الصحيحة والحسنة ما يوهم إثبات الجهة و الجسمية ، و كان مذهب أهل الحق من السلف و الخلف تأويل الظواهر لوجوب تنزيهه تعالى عنه ، أشار إلى ذلك مقدماً طريق الخلف لأرجحيته لقول أهل الفن : طريق الخلف أعلم و أحكم ؛ لما فيه من مزيد الإيضاح و الرد على الخصوم ، وطريقة السلف ومنهم الأئمة الأربعة أسلم للسلامة من تعيين معنى يكون غير مراد له تعالى ، والخلاف إنما هو في الأولوية وإلا فارتكاب كل كاف ". [2]

---

[1] انظر الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد، محمد الأمين المختار الشنقيطي:٢٥. وانظر أضواء البيان:(٤٣٨/٧).

[2] حاشية جوهرة التوحيد : ٣١.

" فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه تعالى عن المعنى المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله جاء به رسول الله ، لكنهم اختلفوا في تعيين معنى صحيح و عدم تعيينه بناء على أن الوقف على قوله تعالى : {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} أو على قوله : {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} (آل عمران:٧)]. [١] " وهذه هي طريقة السلف ، وأما طريقة الخلف فهي أحكم ؛ فالوقف على أولي الألباب. فالراسخون معطوف على لفظ الجلالة ". [٢]

****

ومما تقدم تبين أنه جعل تنزيه المولى عن ظاهر النص مجمعا عليه بين السلف والخلف ولكن اختلفت طريقتهم في ذلك ، يقول مقرراً هذا المبدأ : " فإن العلماء ذكروا أن من أصول الكفر الأخذ بظواهر الكتاب والسنة ". [٣]
ولكنه في تحليله السابق لمنهج السلف لم يصب الحقيقة ، لأنه جعل مذهبهم - ومنهم الأئمة الأربعة - قائما على اعتقاد أن ظاهر النصوص يجب تنزيه المولى تعالى عنه لأن فيه مماثلة للحوادث - وهو ما عبر عنه بالمعنى المحال - و ما كان كذلك وجب تفويضه للسلامة من تعيين ما لا يليق به سبحانه .

وهذا الذي توصل إلى فهمه من مذهب السلف لا يسلم له ، فلم يؤثر عنهم اعتقاد كون النصوص يقتضي ظاهرها ما يخالف التمثيل الذي توهمه ، كما تقدم بيانه ؛ إذ هو مخالف لما هو معلوم من الدين بالضرورة من التسليم لدلالة النصوص و اعتقاد ظاهرها دون ميل عن التوسط والاعتدال، وهذا الأصل دل عليه قول المولى تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الشورى:١١). فهذا إثبات للظاهر المعلوم من اللفظ ، مع التحذير من التعمق الذي يؤدي إلى التكييف والتمثيل ، يقول شيخ الإسلام :" ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن كفراً وباطلاً والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر و ضلال ". [٤]
والحق أن السلف - رضوان الله تعالى عليهم - إنما كانوا يفوضون في الكيف فقط ، والعمدة في ذلك قول الإمام مالك رحمه الله :" الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة "[٥]

والتفويض في الكيف كما هو صريح في كلام الإمام مالك لا يعني تفويض المعنى ، بل المعنى مفهوم كما أقر به رضي الله عنه ، ولكن الكيف هو الذي تفوض حقيقته لله تعالى ؛ لأنه سبحانه كما أن له ذاتا لا تماثل حقيقتها الذوات كذلك له صفات لا تماثلها الصفات. [٦]

---

[١] وانظر :المرجع السابق.
[٢] حاشية الجلالين :(١٣١/١).
[٣] حاشية الجلالين : (١٣١/١).
[٤] التدمرية : ٦٩.
[٥] أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم:٦٦٤:(٣٩٨/٣)
[٦] (التدمرية : ٤٣)

وقد تطرق الصاوي أثناء عرضه للقضية إلى مسألة هامة وهي بيان السبب الذي دعا إلى اختلاف المنهج بين المتقدمين والمتأخرين وجعل محل النزاع فيها مرتبطا بالوقف في الآية الكريمة : { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}.

ومناقشته ترجع :

أولاً : إلى بيان المراد بالمتشابه المذكور في الآية الكريمة ، وهل يدخل فيه آيات الصفات كما ذكر؟
ثانياً: بيان المراد بالتأويل الذي ورد فيها ، وهل كان الوقف هو سبب لنشوء الخلاف ؟
ثالثاً: ما مدى سلامة ما توصل إليه الصاوي من أنه على القول بجواز الوقف على : {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} يصحح ما ذهب إليه المتكلمون من تعيين المعنى المراد بمثل ما ذهبوا إليه ؟

فأقول مستعينة بالله تعالى :

ـ أولاً المراد بالمتشابه
المتشابه في اللغة :" أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر ، والمعنيان مختلفان كقوله تعالى :{ وأتوا به متشابها } (البقرة/٢٥) " [١] :
للسلف الصالح أقوال في بيان المراد بالمتشابه في هذه الآية الكريمة وكلها لا تخرج عن هذين القولين :

الأول : تحديد أمور معينة مما ورد في الشرع قصر السلف وقوع التشابه عليها، لكثرة الاختلاف الواقع بين الناس في المراد بها . وضربوا لذلك أمثلة منها الحروف المقطعة في أوائل السور.[٢] وحقيقة ما أخبر الله تعالى به من أمور الغيب كالجنة والنار والميزان وما اتصف به من صفات ، يشهد لهذا قول الإمام مالك ـ رحمه الله ـ : [الكيف مجهول].
وهذا مما اتفق السلف على أنه من المتشابه.[٣]

الثاني : القول بنسبية التشابه ، بمعنى أنه قد يشتبه أمر على شخص دون آخر فكل من وقع في أمر التبس عليه فهو مشتبه بالنسبة له ، وبهذا المعنى تكون آيات القرآن كلها من المحكم و إنما يقع الناس في الاشتباه نتيجة لاختلاف قدراتهم وما وصل إليهم من بيان المعنى المراد بالآيات الكريمة، من ذلك قول المصطفى عليه

---
(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة :١٠٢.
(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير:(٤٥٠/١).
(٣) مجموع الفتاوى : (٣٧٩/١٧).

الصلاة و السلام : { الحلال بين و الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس }.[1] حيث لم يقطع بامتناع علمها لكل الناس فتحصل من ذلك أنها عدت من المتشابه لكونها مما لا يتأتى علمه لكل الناس .[2]

وبناء على ما تقدم اختلفت مواقف السلف في مكان الوقف في الآية الكريمة . فمن اعتقد أن التشابه أمر نسبي ولا يلزم من وقوعه لبعض الناس أن يعمم حكمه فلا يعلم لأحد ، قالوا بجواز الوقف على: { وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} وكان هذا قول لابن عباس و مجاهد و الربيع بن أنس رضي الله عنهم أجمعين .

ومن قال بتعيينه : أوجب الوقف على لفظ الجلالة :{الله} وقد قال به ابن عباس - في أحد قوليه - وعائشة وابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم .[3]

وعند تحليل الموقفين السابقين نصل إلى أن من أوجب الوقف على لفظ الجلالة فمنع بذلك علم المتشابه لأحد إلا الله تعالى حمل التشابه المذكور إلى المتعين على جهة بيان حقيقته كأخبار الغيب من الجنة و النار وغير ذلك .

أما من رأى الوقف على الراسخين في العلم فنسب بذلك العلم بالمتشابه إليهم ، فأنه قصد به المتشابه النسبي الذي يلتبس فهمه على بعض الناس دون البعض . وبهذا يتضح موقف حبر الأمة في كلا القولين .[4]

وبهذا يعلم أن آيات الصفات لا تدخل في المتشابه - كما اعتقد الصاوي و بنى عليه مذهبه في التأويل - إلا من حيث الكيفية والحقيقة أما من حيث المفهوم و المعنى فهي من المحكم الذي لا يلتبس فهمه على الراسخين في العلم وهذا ما قرره الإمام مالك - رحمه الله - ، حيث قال :[الاستواء معلوم] و لا يمكن بحال حمل الصفات على المتشابه المطلق الذي ذهب البعض إلى اشتمال القرآن عليه كالحروف المقطعة في أوائل السور .

يقول شيخ الإسلام مؤيداً ما سبق حاكياً :" اتفاق الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يسكت عن بيانه و تفسيره بل يبين و يفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسمائه وآياته ".[5]

دل على هذه الحقيقة أمر الله تعالى عباده بتدبر آياته حيث قال : {أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً}(النساء:٨٢)

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الإيمان - باب فضل من استبرأ لدينه ، برقم: ٥٢. ورواه مسلم - كتاب المساقاة - باب أخذ الحلال و ترك الشبهات ، برقم: ١٥٩٩.

(٢) انظر : فتاوى شيخ الإسلام : (٣٨٠/١٧).:

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري : (٣/ ١٨٥).

(٤) انظر مجموع الفتاوى :(٣٤٧/٥).

(٥) مجموع الفتاوى :(٢٩٦/١٣).

ومقتضى الأمر من الشارع الحكيم - كما هو معلوم - أن يكون الامتثال في مقدور المكلف ، وعليه فإنه لا يمكن القول بأن صفاته تعالى مما لا يفهم له معنى وهذا ما كان عليه سلف الأمة الذين فسروا القرآن كله و لم يتوقفوا عند خبر من أخباره. [1]

- ثانياً : **المراد بالتأويل** :

يرجع التأويل في اللغة إلى : التفسير والبيان ، والمرجع والمآل والحقيقة ، والسياسة والإصلاح [2]

يرجع معنى التأويل في هذه الآية الكريمة إلى ما سبق بيانه من المراد بالمتشابه، فعلى القول بأن المراد به هو التشابه النسبي يكون معنى التأويل هنا هو: التفسير والبيان .

أما على القول بأن المتشابه المذكور في الآية هو ما يرجع إليه الأمر في حقيقته و مآله فيكون المراد بالتأويل هنا : الحقيقة والمآل[3].

ومن هذا العرض المختصر لمعتقد أهل السنة و الجماعة في قضية الوقف في الآية الكريمة يتبين لنا ما هو أساس الخطأ في تصور الصاوي للقضية والذي كان دافعاً له لتبرير ما ذهب إليه سلفه من المتكلمين ، حيث أعاد اختلاف المنهج بين السلف والخلف من المتكلمين إلى مسألة الوقف ، فجعل طريقة السلف هي الوقف على لفظ الجلالة ، مع أن هذه المسألة قد اختلف فيها منذ عهد الصحابة الكرام - رضوان الله تعالى عليهم - وكان منهم من رأى العطف - كما سبق بيانه - ومع ذلك لم يحمله هذا القول على انتهاج مسلك التأويل وفقاً لما ذهب إليه المتكلمون.

ومن جهة أخرى فإنه جعل علم الراسخين منطبقا على ما ذهب إليه المتكلمون، فخالف بذلك الحقيقة الشرعية واللغوية للتأويل الذي ثبت حصوله لأهل العلم ، إذ ينحصر مفهومه - عند السلف - في معرفة معنى النصوص الشرعية ، لأنه قد أجمع - كما تقدم - على أن الحقيقة والمآل مما استأثر الله تعالى بعلمه فلا يدخل في علم الراسخين بحال .

ويكون بهذا قد حمل التأويل المذكور في الآية الكريمة على ما هو معهود عند المتأخرين وهو : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله لقرينة. [4]

ومعلوم أن هذا المفهوم مستحدث ، ليس بعمدة في المسائل المتعلقة بأصل الاعتقاد ، بل الواجب في مثل هذه المهمات هو الرجوع إلى أقوال الأئمة من السلف - رضوان الله تعالى عليهم - والاكتفاء بما ذهبوا إليه ، وذلك لاعتمادهم على ما أثر عن النبي صلى الله عليه و سلم ، وأقوال الصحابة والتابعين ، واللغة العربية ، فلا يجوز الخروج عن أقوالهم قدر أنملة في هذه المسائل ؛ لأنها مبنية على الاتباع ، فلا اجتهاد

---

(١) المرجع السابق :(٤٢٥/٧).

(٢) .انظر : تاج العروس للزبيدي :(٢١٤/٧). و المفردات للأصفهاني : ٣١.

(٣) انظر جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري :(١٨٤/٣).

(٤) انظر التعريفات للجرجاني : ٧٧.

فيها بحال ، وكل خروج عن ذلك هو في عداد البدع التي ذمها الشرع وحذر منها أيما تحذير.
هذا من حيث الجملة ، وإلا فإنه ليس في ما أوردوه من النصوص ما يدل على وجوب صرفها عن ظاهرها على القول بالمجاز [١] - لأنهم اشترطوا وجود القرينة وليس ثمة قرينة إلا ما رأوه هم مما لا أصل له في الشرع يعتمد عليه في مثل هذه المهمات.
وقد أجمل شيخ الإسلام - رحمه الله - الشروط التي يجب توفرها حتى يصح تأويل النص وفقاً لما ذهب إليه المتأول في ما يلي:
-: " بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه .
- وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ". [٢]

ولما كانت أدلة الأشاعرة لا تقوى على إثبات هذه الدعوى وتطرق إليها المنع لضعفها عن ذلك صارت مناقشتهم فيها من حيث التفصيل تتأتى من عدة اتجاهات، وهذا سيتضح عند مناقشة الصاوي فيما أورده من شبه في صفات الله تعالى [٣].
ويبقى هنا التأكيد على وجوب ملازمة النهج السوي في التمسك بالكتاب والسنة المطهرة ؛ اقتداء بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأطهار ، إذ كل خروج عن طريقهم في هذا المسلك يؤدي إلى هدم الحقائق العقلية والدينية ، لأنه إذا ثبت انتفاء المعارضة بينهما فقد تأكد وجود التلازم والارتباط ، بحيث يصير مؤدى أي طعن في الدليل الشرعي طعنا بطريق أولى في الدليل العقلي الذي سلم له القياد عند استسلام الفؤاد لرب العباد ، وفي بيان مآل المتكلمين في هذه المسالك البدعية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :" فهؤلاء يخالفون أقوال الأنبياء ، إما بالتكذيب وإما بالتحريف من التأويل وإما بالإعراض عنها وكتمانها ، فإما أن لا يذكروها أو يذكروا ألفاظها ويقولون ليس لها معنى يعرفه مخلوق...
وكذلك هم مخالفون للأدلة العقلية فالأنبياء كملوا الفطرة ، وبصروا الخلق ، ومخالفوهم يفسدون الحس والعقل كما أفسدوا الأدلة السمعية والحس والعقل الذين بهما تعرف الأدلة ، والطرق ثلاثة : الحس، والعقل، والخبر ، فمخالفوا الأنبياء أفسدوا هذا وهذا وهذا و أما إفسادهم لما جاء عن الأنبياء فظاهر ، وإما إفسادهم للحس والعقل ، فإنهم قسمان : قسم أصحاب خوارق حسية كالسحرة والكهان وضلال العباد ، وقسم أصحاب كلام واستدلال بالقياس والمعقول ، وكل منهما يفسد الحس والعقل " [٤]

---

[١] المجاز و التأويل عند المتأخرين وجهان لعملة واحدة فكل منهما إنما نشأ في أحضان الفكر الاعتزالي نتيجة لاعتقاد تعارض النقل مع العقل حيث وجدوا فيهما ما يسوغ لهم التمسك بما اعتقدوه من اليقينيات العقلية مع محاولة التخفي بستار اللغة تحت هذه المسميات المحدثة ، على الرغم من بعدها كل البعد عن صميم المبادئ و المسلمات العقدية التي صورها لنا سلف الأمة رضوان الله عليهم بتسليمهم للنصوص الشرعية و إعمالها دون محاولة إيجاد مبررات للخروج عنها بلا أصل يرتكز على أساس من الشرع الحكيم وعليه فلا يمكن بحال الاستناد إلى مثل هذه المحدثات إلا بدليل قاطع يرجع الاعتماد عليه للتسليم بكل ما ورد في الكتاب و السنة فقط.

[٢] مجموع الفتاوى : (٣٦٠/٦).

[٣] انظر مبحث الإيمان بالأسماء والصفات: ١٨٤ .

[٤] النبوات:٤٤٨.

الباب الثاني

(آراؤه في العقيدة)

ويتضمن ثمانية فصول :

الفصل الأول : معرفة الله والاستدلال على وجوده

الفصل الثاني : آراؤه قي التوحيد

الفصل الثالث: آراؤه في الأسماء ، والصفات

الفصل الرابع : آراؤه في الإيمان

الفصل الخامس : آراؤه في الملائكة ، والجن

الفصل السادس : آراؤه في الكتب

الفصل السابع : آراؤه في النبوات

الفصل الثامن : آراؤه في اليوم الآخر

الفصل التاسع : آراؤه في القضاء ، والقدر

الفصل العاشر : آراؤه في الصحابة ، والإمامة

الفصل الأول

(آراؤه في معرفة الله والاستدلال على وجوده)

وفيه مبحثان

المبحث الأول : معرفة الله

المبحث الثاني : الاستدلال على وجود الله

(المبحث الأول)

معرفة الله تعالى
(تمهيد)

لما كانت معرفة الله تعالى هي أساس الإيمان به ؛ كان من رحمته عز وجل أن فطر الناس علي تلك المعرفة وجبلهم على الإقرار بها ، ولمكانة هذا الأصل وماله من أهمية ، وجدت أدلته كثيرة ، ومتنوعة الدلالة في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفي أقوال السلف المتقدمين ، بل وفي حال الأمم السابقة واللاحقة ؛ لذلك كان معتقد أهل السنة والجماعة في المسألة مقتضى تلك الأدلة وهو الإقرار بفطرية معرفته سبحانه .

و من تلك الأدلة التي تقرر هذه الحقيقة ، قوله تعالى : {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ} (الروم:٣٠)

حيث فسرت الفطرة هنا بالإسلام و كان هذا هو قول كبار السلف من الصحابة والتابعين فقد روي عن : أبي هريرة ، ومعاذ بن جبل ، وعكرمة ، و مجاهد ، والحسن ، [(1)] وهذا " هو المعروف عند عامة السلف من أهل العلم بالتأويل " [(٢)]

ويستند تأويل الفطرة المذكورة في الآية الكريمة بالإسلام إلى وجود الأمر بالالتزام به ؛ وبيان أن الله تعالى قد فطر الناس عليه وجبلهم على التمسك به، فيصبح الأمر بالإيمان هو أمر بمقتضى تلك الخلقة التي جبلوا عليها ، فيتحقق بذلك التلازم بين الأمر بالإسلام دين الله ، وكونه فطرة قد جبل الناس على الإقرار بها، يدل على هذا حذف العامل فإنه لا يحذف في لغة العرب إلا إذا كان معلوما من سياق الكلام .

يقول الشيخ السعدي – [(٣)]– رحمه الله - :" وهذا الأمر الذي أمرناك به . هو " فطرت الله التي فطر الناس عليها} ووضع في عقولهم حسنها ، واستقباح غيرها ". [(٤)] فينتفي بذلك وجود الموانع من داخل النفس البشرية . و لكن مع ذلك إذا تمكنت الشبهات من النفس البشرية ، واستطاعت أن تحجب تلك الحقيقة لوجود الموانع الصارفة من الخارج ؛ أمكن حينئذ تدخل طرق المعرفة الأخرى من النظر أو الكشف ، فقط لتزيل ذلك الحجاب ، وتنبه النفس من تلك الغفلة التي عرضت لها.

---

(1) جامع البيان في تأويل آي القرآن:(٤٠/٢١- ٤١).

(2) التمهيد ،(٧٢/١٨).

(3) هو العلامة الورع الزاهد الفقيه الأصولي المحقق الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي علامة القصيم ، ولد سنة: ١٣٠٧وتوفي سنة: ١٣٧٦هـ رحمه الله اهتم رحمه الله بعقيدة السلف وظهر تأثره جليا بشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في تحرير المسائل كان له عدد من المؤلفات القيمة على رأسها كتاب التفسير المسمى :تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان . انظر في ترجمته : مآثر علماء نجد:(٢٣٩/١)، والأعلام:(٣٤٠/٣) ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : (١٥٠/٥) .

(4) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان :٦٩٩.

ومما يشهد لذلك حال الرسل صلوات الله و سلامه عليهم ـ الذين هم أعلم الناس بالله تعالى و ما يجب في حقه ـ في دعوتهم للأمم ، حيث افتتحوا تلك الدعوة بالأمر بالتوحيد الذي يعني في حقيقته إخلاص العبادة لله وحده، مما يدل على أن تلك الأمم كانت مقرة بربوبية الله تعالى على خلقه ، قال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} (النحل:٣٦)

ومع وضوح هذا الأصل وبعده عن الغموض و التعقيد ، إلا أن الافتراق الذي حدث للأمة المسلمة قد أثر على صفاء ذلك المعتقد ، حيث داخله خلط كبير منذ اتساع رقعة بلاد الإسلام واختلاط عدد كبير من أصحاب الديانات السابقة والنحل المختلفة بأبناء المسلمين ، ونتيجة لذلك تصدى عدد من المتكلمين للرد على شبهات المخالفين بغية الدفاع عن عقيدة المسلمين . ومع الابتعاد عن منهج السلف في تقرير العقيدة والدفاع عنها ، وتعظيم العقل والاغترار به، حدث الابتداع المنهي عنه وأدخل في الدين ما ليس منه . وبذلك احتل منهج الرد على المخالف مكان تقرير العقيدة الحقة، وأصبحت هذه المسألة من أهم مسائل علم الكلام .

والمعتزلة هم أول من عرف عنهم تزعم هذا الفكر والذب عنه ، حيث بنت معتقدها في قضية المعرفة على أساس المنهج العقلي الذي وضعته في تقرير العقائد و الذي يعتمد في أساسه على قضية التحسين والتقبيح العقليين ، وبذلك صار الإيمان بالعدل و التكليف ضرورة تقتضي عدم إمكان تحقق المعرفة بغير النظر، فنفوا بذلك إمكان تحققها بالضرورة ؛ إذ لو أمكن معرفة" الله ضرورة أو بالمشاهدة لسقط التكليف ، أو لو عرف بالطبع سقط أيضا التكليف ، فالتكليف عندهم أساس تتفرع عليه آراؤهم في مشكلة المعرفة"[1].

وانتقل هذا التصور الذي نشأ في أحضان المعتزلة للفكر الأشعري ، حيث يبرهن أبو الحسن الأشعري على نظرية المعرفة بأنه لو كانت معرفته تعالى تحصل ضرورة لما أمر بها ولما ترتب المدح و الذم عليها ، يقول:" إن معرفة الله تعالى مأمور بها ...".إلى أن يقول :" وإذا كان ذلك كذلك دل أنها اكتساب لأن الأمر لا يتعلق بنوع الضرورة ، و لا الذم على تركه ، والمدح على فعله ". [2]

ونتيجة لما تقدم ذهب الجم الغفير منهم إلى القول بأن معرفة الله تعالى نظرية فقصروا حصولها على الاستدلال العقلي فقط ، وأوجبوا بذلك النظر وجوب الوسائل المفضية إلى المقاصد ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب [3]

ومع ذلك فقد ذهب عدد منهم إلى إمكان معرفته سبحانه بمقتضى الفطرة .[4]

ونتيجة لما سبق تفرع الخلاف في هذه القضية ، حيث تدور محاوره حول المطالب التالية: أولا: طرق المعرفة.

ثانيا: حكم المقلد في باب الإيمان .[5]

---

(1) الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة : ١٥٩.د. عاطف عراقي . وانظر شرح الأصول الخمسة :(٣٩).
(2) مجرد مقالات الأشعري :(٢٤٩).
(3) انظر الإرشاد ، للجويني : ١١.
(4) انظر كلام الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام (١٢٤). تحقيق الفرد جيوم .
(5) وهذا ما سأتناول بحثه في الآتي .

طرق المعرفة

كثيراً ما يبتدئ المتكلمون الكلام في معرفة الله تعالى بالحديث عن أول واجب على المكلف ، وذلك بعرض الآراء المتعددة في المسألة ، ومن ثم ترجيح الرأي الذي يناسب معتقدهم في طريق الوصول إلى معرفة الله تعالى ، فالذين ذهبوا إلى أن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بالنظر اختلفوا في أول واجب على المكلف [١] ، فقال بعضهم : إن أول واجب هو الشك[٢] .

وهذا القول منسوب إلى أبي هاشم الجبائي المعتزلي[٣] ، وهو الذي يسمى بالشك المنهجي كما هو معروف في الفلسفة ، حيث يلتزم به من أراد الوصول إلى العلم المنافي للشك بأن يشك في ما لديه من علوم ، ثم يقوم بتفنيد الشبهات التي أدت إلى شكه حتى يصل إلى الجزم بحقيقة تلك العلوم ،[٤] وهذا بعينه الذي تحدث عنه الغزالي[٥] في كتابه : المنقذ من الضلال .[٦]

أما القول بأن أول الواجبات النظر ، أو القصد إلى النظر فهذا في حقيقته يرجع إلى اعتقاد عدم تحقق المعرفة إلا بالنظر ، وهذا رأي المعتزلة على جهة الإجماع [٧].

وقد وافق عامة الأشاعرة المعتزلة في مكانة النظر ، يقول الرازي :" المشهور في بيان وجوب النظر أن معرفة الله تعالى واجبة و لا يمكن تحصيلها إلا بالنظر وما يتوقف الواجب المطلق عليه و كان مقدورا للمكلف فهو واجب ".[٨]

ومنهم من ذهب إلى أن أول واجب هو معرفة الله تعالى .[٩]

وشيخ الإسلام يرى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة في أول واجب خلاف لفظي ؛ لأن من قال بأن أول واجب هو النظر أوجبه وجوب الوسائل ، ومن قال بأن أول واجب معرفة الله تعالى فقد أوجبه وجوب المقاصد ، يقول رحمه الله :" فإن النظر واجب وجوب الوسيلة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . والمعرفة واجبة وجوب المقاصد ، فأول واجب وجوب الوسائل هو النظر ، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة ، ومن هؤلاء من يقول : أول واجب هو القصد إلى النظر ، وهو أيضاً نزاع لفظي ، فإن العمل الاختياري مطلقاً مشروط بالإرادة" .[١٠]

---

(١) المواقف للإيجي :٣٢.

(٢) الشك هو : التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك . التعريفات للجرجاني : ١٦٨

(٣) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائي ، أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي ، المتكلم ،المعتزلي ، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتزال ،توفي سنة :٣٢١ه. انظر : وفيات الأعيان:(١٨٣/٣) ، والبداية والنهاية :(١٨٨/١١).

(٤) انظر : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة : ٦٦ .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائي ، أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي ، المتكلم ،المعتزلي ، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتزال ،توفي سنة :٣٢١ه. انظر : وفيات الأعيان:(١٨٣/٣) ، والبداية والنهاية :(١٨٨/١١) .

(٦) انظر حكاية ذلك عن نفسه في كتاب المنقذ من الضلال : (٨٤).

(٧) شرح الأصول الخمسة: ١٢٥.

(٨) المحصل : ٤٤ . وانظر : مجرد مقالات الأشعري :٢٤٨.

(٩) انظر حكاية هذه الآراء في : المحصل : ٤٧ .

(١٠) درء التعارض : (٣٥٣/٧) . وانظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٩٥.

مع ما تقدم فقد يشعر قول من يقول بأن أول واجب هو النظر، حصر إمكان الوصول إلى المعرفة إلا بطريقه ، بمعنى أنه استحق هذه المكانة لكونه الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى المعرفة ، وأما من يقول : إن المعرفة هي أول واجب ، فإنه قد لا يسلم بعدم إمكان تحققها إلا به ، حتى ولو قال بوجوبه وجوب الوسيلة المفضية إلى المقصد[1] .

ولا شك أن مناقضة المتكلمين لمسلك التلقي بالضرورة والفطرة بادعائهم وجوب النظر وقصر المعرفة بطريقه ؛ كان سببا لوقوعهم في التناقض والاضطراب ، حيث أقر بعضهم بأن جميع المعارف لا يصح الاحتجاج بها ما لم تستند إلى دعائم ضرورية تكون بمثابة الأصول والقواعد [2]

ومن هنا دخل الانحراف في الفكر الأشعري وظهر التناقض ممثلا بشخصية الغزالي الذي أغرق في الاحتجاج بالضروريات حتى عد منها ما ليس منها في الحقيقة وواقع الأمر ، وخرج عن قوانين المتكلين إلى مجاهيل الصوفية ، حيث أغرق في اعتماد الإلهام وعده مصدرا معتمدا في تلقي العقائد والأحكام بلا ضابط أو حد .[3]

و يكشف لنا الغزالي بذلك سبب ميل الصوفية إلى العلوم الإلهامية ،وإعراضهم عن تلقي العلم بطريق التحصيل و الكسب ، يقول :"اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم و تحصيل ما صنفه المصنفون،والبحث عن الأقاويل بل قالوا : الطريق تقديم المجاهدة و محو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها ،والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى....وإذا تولى الله أمر القلب، فاضت عليه الرحمة، وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر، و انكشف له سر الملكوت، وانقشع عن القلب حجاب العزة بلطف الرحمة، وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية".[4]

وهذا بعينه ما قرره وهو يحكي قصة هدايته في كتابه المنقذ من الضلال ،حيث قام بتصوير حاله أثناء تورطه بالشك الذي أوقعه فيه شبهات عرضت عليه في التسليم بالأوليات وكيف أن الهداية حصلت له لا بسبب و اجتهاد، بل بنور قذفه الله تعالى في صدره ، يقول :" ولم يكن ذلك بنظم دليل و ترتيب كلام بل بنور قذفه الله تعالى في الصدور ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف ...فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المحررة ؛ فقد ضيق رحمة الله تعالى الواسعة ".[5]

******

---

(1) ولعل هذه الملاحظة التي تبادرت إلى ذهني كانت حصيلة اطلاعي على آراء الصاوي المتعلقة بالقضية وسيأتي بيان ذلك.

(2) انظر ما ذكره شيخ الإسلام عن الرازي في درء التعارض : (٤٢١/٧).

(3) انظر : إحياء علوم الدين ، للغزالي : (٢٥٣/١).

(4) المرجع السابق : (٤٥٢/٨)

(5) المنقذ من الضلال :٢٢-٢٣.

رأي الشيخ الصاوي:

مما سبق اتضح لنا أن الصاوي عاش في عصر متأخر ، وكان قد تتلمذ على عدد كبير من مشايخ الأشاعرة في عصره ، على رأسهم شيخه : الدردير و الجمل . لذا نجد أنه غالباً ما يقرر مذهب أشياخه في المسائل التي يعرضها ، و لعلو مكانته ورسوخ قدمه في المذهب الأشعري لا يقتصر على ذلك ، بل يرجح القول الذي يراه صواباً وكثيراً ما يدعم ذلك الترجيح بأدلة واضحة الدلالة ، بأسلوب معبر ، وعبارة سلسة ، وقد يظهر عليه خلال عرضه لمسائل العقيدة تأثره بنزعته الصوفية ، فيذكر أقوال أهل التصوف إما على سبيل التقرير ، أو عرض الرأي الآخر .

وتتلخص آراؤه في معرفة الله تعالى ـ بناءً على ما تقدم ـ أن معرفة الله تعالى هي أول واجبٍ على المكلف . وبما أنها كذلك فلا بد أن يكون الدليل الموصل إليها واجباً بوجوبها ، حيث يمثل النظر عنده وسيلة للمعرفة المقصودة أو المتعمدة ، وبهذا الاعتبار كان حكمه واجباً .

يقول :" ولما كان أول الواجبات المعرفة على الأصح ، وكان النظر وسيلة لها كان واجباً" .(١)

ومع ذلك فإنه يرى أن أساس ذلك الوجوب هو الشرع . حيث إن الله تعالى لم يدع المكلفين موكولين إلى عقولهم في معرفته سبحانه ، بل أرسل الرسل، وبين أن الحجة لا تقام ، والعذاب لا ينزل بمن يستحقه ، إلا بعد إرسالهم، يقول : " فإن قلت : كيف يكون للناس حجة قبل الرسل ، مع قيام الأدلة التي تدل على معرفة الله ووحدانيته ، كما قيل :

وفي كل شيءٍ له آية تدل على أنه الواحد.

أجيب بأن الله لم يكلفنا بذلك بمجرد العقل ، بل لابد من ضميمة الرسل التي تنبه على الأدلة ، وشاهده هذه الآية : { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} (النساء: ١٦٥) وقوله: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً}(الإسراء:١٥) . فلذلك قال أهل السنة : إن معرفة الله لا تثبت إلا بالشرع . خلافاً للمعتزلة". (٢)

وتظهر نزعة التصوف جلية في هذه المسألة ، حيث يقرر الصاوي أن معرفة الله تعالى قد تحصل للعبد بلا دليل ، بل هي محض فضل و نور يقذفه الله تعالى في قلب عبده فيعرفه و يؤمن به . يقول :" فمعرفة الله تعالى تكون ضرورية لأهل الكشف و البصيرة النيرة ، و نظرية لأهل الدليل " (٣)

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد،١٥.
(2) حاشية تفسير الجلالين(2/٢٤٤)
(3) حاشية الخريدة البهية .٣٩.

وفي موضع آخر يوضح حقيقة هذه الضرورة ووجه كونها كذلك . يقول : " فمعرفة العبد ربه نور من الله يقذفه في قلبه ؛ فيدرك أسرار ملكه ويشاهد غيب ملكوته ويلاحظ صفاته " [١].

ولا يكتفي بذلك بل إنه يضفي على هذه المعرفة نوعاً من الخصوصية ، ليست لتلك التي تحصل بطريق النظر ، حيث يقول :" واعلم أن المعرفة على قسمين خاصة وعامة . فالعامة معرفة الله بالدليل ، والخاصة على ثلاثة أقسام : شهود أفعال وهي للأبرار ، وشهود أسماء وصفات ، وهي للأخيار ، وشهود ذات ، وهي لخيار الخيار " [٢].

هذا ويوافق الصاوي الحق بأن معرفة الله أمر فطري وذلك في معرض تقريره لكلام المحلى ، إلا أنه لا يذكر هذا الرأي في تحريره لمسائل الاعتقاد .

ومع ما تقدم فإنه حين يعرض أقوال العلماء في المسألة ، فإنه يرجح أهمية النظر ولا يخرجه عن كونه واجباً يَقع في العصيان من حاد عنه ، وكانت لديه أهلية النظر [٣].

*****

المناقشة :

تبين مما تقدم أن الصاوي يوافق جمهور الأشاعرة في أهمية النظر وكونه طريقاً لمعرفة الله تعالى . ولكنه يخالفهم في قصر المعرفة عليه ، وامتناع حصولها إلا بطريقه ، يقول الأشعري :" إن أول الواجبات على شرط تقدم النظر والاستدلال ،لأنه لا يصح وقوع تلك المعرفة إلا عن النظر والاستدلال ".[٤] وتظهر المخالفة جلية عند عرضه لأقوال المتصوفة على جهة التقرير ، وفي موقفه من التقليد في باب التوحيد .

- أما القول بأن أول الواجبات على المكلف : الشك وهو قول بعض المعتزلة كما سبق ، فهذا المعتقد كما قرر شيخ الإسلام مبني على أصلين : "أحدهما : أن أول الواجبات النظر المفضي إلى العلم ، والثاني :أن النظر يضاد العلم ، فإن الناظر طالب للعلم ، فلا يكون في حال النظر عالماً " .

وهو ما يسمى عند شيخ الإسلام بالنظر الطلبي ؛ لأن صاحبه يطلب الاستدلال على المبادئ التي لايمكن طلبها بدليل ، يقول شيخ الإسلام :" لكن النظر الذي يستلزم العلم غير النظر الذي يضاده . فالنظر الذي يستلزم العلم هو النظر الاستدلالي وهو

---

(1) المرجع السابق /٤١،٤٢.والحاشية على جوهرة التوحيد : ١٤.
(2) الحاشية على الصلوات الدرديرية :٦.
(3) انظر حاشية الجلالين : (١/١١) ، حاشية جوهرة التوحيد : ١٣.
(4) مجرد مقالات الأشعري :٢٥٠.

النظر في الدليل : فإذا تصور الدليل و تصور استلزامه للحكم علم الحكم ، والنظر الذي يضاد العلم هو النظر الطلبي ، وهو نظر في المطلوب حكمه ؛ هل يظفر بدليل يدله على حكمه أو لا يظفر ، كطالب الضالة و المقصود قد يجده وقد لا يجده ، وقد يعرض عنهما ، فإن الأول انتقال من المبادئ إلى المطالب ، والآخر انتقال من المطالب إلى المبادئ ".[1]

ولا شك أن الانتقال من المطالب إلى المبادئ يجعل تحصيلها بعيداً ، وهذا الذي قرره الغزالي في حكاية حاله مع الشك فبين أن الذي أدى به إلى هذا الطريق هو شكه في المبادئ المسلمة التي يستدل بها ولا يستدل لها ، يقول :" والمقصود من الحكاية أن يعلم أن كمال الجد في الطلب حتى ينتهي إلى طلب ما لا يطلب ؛ لأن الأوليات ليست مطلوبة فإنها حاضرة و الحاضر إذا طلب فقد واختفى ".[2]

لذلك سمى الغزالي ما حل به مرضاً ، وكانت الهداية التي حصلت له من الله تعالى شفاء لهذا الداء الذي أصابه [3] .

- أما القول بأن أول الواجبات هو : النظر، أو القصد إليه أو معرفة الله تعالى ، فغير صحيح ، بل الذي يراه المحققون من أهل السنة و الجماعة استنباطاً من أدلة الكتاب والسنة ، والتي هي بحق العمدة في المسائل التي تعد من أصول الدين ، أن أول واجب على المكلف هو توحيد الله تعالى ، وإفراده بالعبادة ، وإن حصل منه ذلك قبل التكليف لم يطالب بالتجديد وإنما بالاستمرار والمثابرة .

وهذا الأصل هو مقتضى التسليم بدلالة النصوص الشرعية ، التي تقرر مكانة التوحيد وإفراد الله تعالى بالعبادة ، وأنه منهج الرسل جميعاً - عليهم الصلاة والسلام - في مبدأ دعوتهم أقوامهم إلى الله ، فكل نبي يبدأ دعوته بالتوحيد قائلاً : { يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}(الأعراف:٥٩) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله[4] :" والنبي لم يدع أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءً ، ولا إلى مجرد إثبات الصانع ، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان ، وبذلك أمر أصحابه ، كما قال في الحديث المتفق على صحته لمعاذ ابن جبل - رضي الله عنه - لما بعثه إلى اليمن : إنك تأتي قوماً أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمد رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ".[5]

---

(1) الرد على المنطقين /٣٥٣،٣٥٢.
(2) المنقذ من الضلال:٢٣.
(3) انظر :المرجع السابق: ٢٣
(4) الدرء : (٨ /٦،٧).
(5) البخاري :كتاب الزكاة باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة :١٤٥٨،وباب أخذ الصدقة من الأغنياء و ترد في الفقراء :١٤٩٦.

وكان هذا معتقد الأئمة الهداة . ومن ذلك ما جمعه الإمام ابن عبد الهادي [1] في كتابه :" التمهيد في الكلام على التوحيد "، من آيات وأحاديث صحاح مؤكداً هذه الحقيقة ، حيث قال :" فإن أول واجب على العبد : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله . وابتدأ الاستشهاد بقوله تعالى : {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} (آل عمران:١٨)

وكل الأدلة التي أردفها هذه الآية الكريمة تبين أهمية التوحيد الذي أرسلت به الرسل ، وأن هذا هو أول و آخر ما يطلب تحققه من العبد ، وتكون به النجاة يوم القيامة.[2]

وهذا مما تظهر فيه سماحة الإسلام ، حيث يقع التكليف على كل فرد بما يقتضيه حاله ، فالكافر يؤمر بالشهادتين ، والمسلم يؤمر بالطهارة إن لم يكن متطهراً ، و إن كان متطهراً أمر بالصلاة ، يقول شيخ الإسلام :" وفي الجملة فينبغي أن يعلم أن ترتيب الواجبات في الشرع واحداً بعد واحد ، ليس هو أمراً يستوي فيه جميع الناس ، بل هم متنوعون في ذلك ، فكما أنه قد يجب على هذا ما لا يجب على هذا ، فكذلك قد يؤمر هذا ابتداءً بما لا يؤمر به هذا ، فكما أن الزكاة يؤمر بها بعض الناس دون بعض ، وكلهم يؤمر بالصلاة فهم مختلفون فيما يؤمر به ابتداء من واجبات الصلاة ، فمن كان يحسن الوضوء و قراءة الفاتحة و نحو ذلك من واجباتها أمر بفعل ذلك ، ومن لم يحسن ذلك أمر بتعلمه ابتداء، ولا يكون أول ما يؤمر به هذا من أمور الصلاة هو أول ما يؤمر به هذا... ".[3]

وينبني هذا الأصل عند جمهور السلف على اعتقاد فطرية معرفة الله تعالى -كما بينت سابقاً- وتظهر هذه الحقيقة ماثلة للعيان والأذهان ، حين يخبر الله تعالى ، عن حال من كذب وأعرض بأنه مكابرٌ معاند يجحد ما توقن به نفسه .- واليقين كما هو معلوم من أعلى درجات المعرفة- وذلك في قوله تعالى : {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} (النمل:١٤)

وهذا اليقين الذي داخل نفوس الخلق بحيث لو أعرض عنه الكافر كان إعراضه نتيجة للكبر الذي من تلبس به لم يفلح أبدا. أقول هذا اليقين هو من لوازم خلقتهم التي خلقهم الله تعالى عليها ، فقد أخبر تعالى أنه أخذ العهد والميثاق على بني آدم، وهم في عهد الذر بأن يقروا بربوبيته وأن لا يشركوا معه أحداً من خلقه فأقروا وشهدوا ،قال تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ .أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ} (الأعراف:١٧٢-١٧٣)

---

(1) هو أبو المحاسن ، جمال الدين ، يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي القرشي والدمشقي ، الصالحي ، من فقهاء الحنابلة ، ومن أكابر المحدثين له تصانيف كثيرة في شتى العلوم ، منها : التمهيد في الكلام على التوحيد ، رسالة في التوحيد وفضل لا إله إلا الله ،عظم المنة بنزل الجنة . توفي سنة : ٩٠٩هـ . انظر شذرات الذهب:(٤٣/٨).

(2) انظر الكتاب ،تحقيق د.محمد عبد الله السمهري .

(3) الدرء(١٦/٨).

وبذلك يكون الإيمان بالله تعالى وتوحيده أمراً فطرياً ، لا يمكن للنفس البشرية جحده ولا إنكاره إلا ظلماً وعلواً ، كما أخبر بذلك المولى سبحانه ، ولا ينبئك مثل خبير . يقول شيخ الإسلام في بيان هذه الحقيقة المشرقة :" ولهذا جميع بني آدم مقرون بهذا شاهدون به على أنفسهم . وهذا أمر ضروري لهم لا ينفك عنه مخلوق ، وهو مما خلقوا عليه وجبلوا عليه ، وجعل علماً ضرورياً لهم لا يمكن أحداً جحده".[١]

ومع ما تقدم من بيان منهج السلف ، فإن الصاوي قد وافق وجهاً من الصواب ، حيث أقر بأن معرفة الله تعالى قد تقع بغير النظر ، كوقوعها فطرة كما يوحي إقراره لكلام المحلي في ذلك ، أو اضطراراً في قلب العبد. وعبر عن ذلك بالكشف والإلهام. وبذلك خالف الأشاعرة في قصرهم الطريق إلى معرفة الله تعالى على النظر ، وكان أكثر اعتدالاً حين أوجب النظر ولو بعيداً عن التزامات المتكلمين في الاستدلال على من له أهلية مع تحقق المعرفة عنده ؛ امتثالاً لأمر الشارع الحكيم، حيث أمر في كثير من الآيات الكريمة بالتدبر والتفكر ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله :"أهل السنة و الحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم ، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية ، ولا يعرف عن أحد من الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك ، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار وغير ذلك ، ولكن وقع الاشتراك في لفظ النظر والاستدلال ، ولفظ الكلام ، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم و استدلالهم ، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال".[٢]

وللإمام الحافظ ابن حجر[٣] كلام نفيس في هذه المسألة حيث قام بعرض الأقوال المختلفة ومناقشتها، وذلك بتفنيد الأقوال الباطلة وتقرير الحقائق المستمدة من الكتاب والسنة ، فبعد أن ذكر الأقوال المتعددة حول النظر وجوباً وتحريماً ، مال رحمه الله إلى الاعتدال ـ شيمة أهل الحديث ـ ونقل كلاماً مهماً يعد من الأقوال الحاسمة للخلاف في المسألة ، يقول :" ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي : يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً ، وحصل له اليقين التام بالمطلوب ، إما بنشأته على ذلك ، أو لنور يقذفه الله في قلبه ؛ فإنه يكتفى منه بذلك . ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه ، وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه ".[٤]

---

(1) المرجع السابق :(٤٨٨/٨).
(2) نقض المنطق /٤٧،٤٨.
(3) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني الأصل المصري المولد والنشأة ولد سنة:٧٧٣، وتوفي سنة:٨٥٢، اشتغل بالفقه والعربية وصار حافظ الإسلام ، انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم ، له مؤلفات عميمة النفع من أشهرها شرحه على صحيح البخاري.انظر شذرات الذهب:(٢٧٠/٧).
(4) فتح الباري ،(٣٥٤/١٣).

وقد حكى إجماع عامة المسلمين على أن النظر لا يجب في حق من آمن إيماناً جازماً، الإمام ابن حزم[1] حيث قال : " وقال سائر أهل الإسلام : كل من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه ، و قال بلسانه: أشهد أن لا اله إلا الله ، و أن محمداً رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ، وبريء من كل دين سوى دين محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه مسلم مؤمن ، ليس عليه غير ذلك "[2].

والحق الذي عليه المعول ، أن النظر قد يجب في بعض الأحيان ، وعلى بعض الأعيان ، قال تعالى : {يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ.أوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمَّىً وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ} (الروم:٧-٨) ، وقد استدل شيخ الإسلام بهذه الآيات الكريمة على ما ذكرته ، وبين أن الشاهد من الآية هو عود الضمير في قوله: { يتفكروا} على الكفار الذين وصفهم المولى بقوله : {يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا } [3]

ولا شك أن الآيات التي تحث القلب على النظر و التدبر و التفكر كثيرة في كتاب الله تعالى ولكن المراد منها بعيد كل البعد عما يقصده المتكلمون ، فهذه أدلة القرآن الكريم تخاطب الفطرة البشرية التي شهدت بربوبية خالقها منذ أن عرفت الوجود و ذاقت طعم الحياة بالتفكر و التدبر في هذا الخلق المحكم حتى تصل بذلك إلى اليقين والاطمئنان ، فيظهر أثر ذلك عليها علماً بما يجب في حق الله تعالى ، وعملاً بما يرضي الله تعالى.

قال تعالى : {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآياتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ}(آل عمران:١٩٠) ، ثم يبين تعالى من هم أولوا الألباب:{الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} (آل عمران:١٩١)

يقول الإمام ابن كثير في تفسيره :" أي يا من خلق الخلق بالحق و العدل ، يا من هو منزه عن النقائص و العيب و العبث : قنا من عذاب النار بحولك وقوتك وقيضنا لأعمال ترضى بها عنا ، ووفقنا لعمل صالح تهدينا به إلى جنات النعيم"[4]

هذا إلى جانب التناقض الحاصل من اعتقاد وجوب النظر مع تحقق الإيمان ، و القول بأن معرفة الله لا تثبت إلا بالشرع ، كما هو قول الأشاعرة ، و كان هذا نتيجةً لاضطراب المنهج الذي سلكه هؤلاء المتكلمون في الاستدلال على المعتقد بين

---

(1) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأموي ولد بقرطبة سنة:٣٨٤هـ كان حافظا عالما مستنبطا للأحكام على المذهب الشافعي ثم انتقل إلى المذهب الظاهري أتقن علوما جمة وألف تواليف كثيرة ، منها :الإحكام في أصول الأحكام ، والفصل في الملل والأهواء والنحل وغيرها، توفي سنة:٤٥٦.انظر:وفيات الأعيان:(٣٢٥/٣)شذرات الذهب:(٢٩٩/٣).

(2) الفصل في الملل و النحل (٣٥/٣).

(3) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨/٨).

(4) تفسير القرآن العظيم:(٥٧٢/١).

الرد والتقرير ، ففي مواجهة أقوال المعتزلة يرجعون الأمر كله للشرع ، و يقولون لا واجب إلا بالشرع .[1]

يقول الإيجي :" النظر في معرفة الله واجب إجماعا ، واختلف في طريق ثبوته : عند أصحابنا السمع ، وعند المعتزلة العقل "

مع ذلك كانوا أكثر الناس تأثراً بأقوال المعتزلة ويظهر هذا التأثر جلياً في هذه المسألة ، حيث نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قول أحد كبار الأشاعرة الذين خالفوا ما عليه جمهورهم من إيجاب النظر ،يقول :" وقد وافق أبو جعفر السمناني[2] - وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا وقال : إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة ، وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه ، وأنه لا يكفي التقليد في ذلك "[3].

هذا إلى جانب الاضطراب الذي وقع فيه آحادهم من القول بوجوب الصلاة على من هو دون البلوغ مع القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر ، يقول شيخ الإسلام :" ثم القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر لا يمشي على من يقول : لا واجب إلا بالشرع كما هو قول الأشعرية ، وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم فإنه على هذا التقدير لا وجوب إلا بعد البلوغ على المشهور وعلى قول من يوجب الصلاة على ابن عشر سنين أو سبع ، لا وجوب على من لم يبلغ ذلك ، و إذا بلغ هذا السن فإنما يخاطبه الشرع بالشهادتين إن كان لم يتكلم بهما ، وإن كان تكلم بهما خاطبه بالصلاة ، وهذا هو المعنى الذي قصده من قال : أول الواجبات الطهارة والصلاة ، فإن هذا أول ما يؤمر به المسلمون إذا بلغوا أو إذا ميزوا ".[4]

*****

وإذا كانت معرفة الله تعالى متحققة بالفطرة ، التي تعني ملازمة الجبلة البشرية للإقرار بربوبية الله تعالى، وانفراده باستحقاق العبادة ، كذلك أمكن تحقق حصولها بغير هذا الطريق ، و يكون ذلك عند انطماس معالم الهداية في قلب العبد ؛ بسبب وجود الموانع الصارفة من تحقق مقتضى تلك الهداية الفطرية اللازمة للجبلة البشرية ، فكانت عناية الله بهذا الخلق الضعيف أن جعل الطرق الدالة عليه أعظم الطرق و أوسعها ، فالإلهام[5] أو الكشف [6] طريق إلى معرفة الله تعالى وهو هداية

---

(1) انظر الملل والنحل ،الشهرستاني:(٥٣/١).

(2) محمد بن أحمد السمناني و أبو جعفر ، القاضي ،الحنفي و أحد المتكلمين و لازم القاضي أبا بكر الباقلاني حتى برع بالكلام ، وكان مقدم الأشعرية في وقته ، وكان عالماً صدوقاً ، له تصانيف عدة ، توفي سنة : ٤٤٤ هـ . أنظر سير أعلام النبلاء ، والبداية والنهاية : ٦٨/١٢،٦٩.

(3) فتح الباري:(٣٤٩/١٣).

(4) درء التعارض (١٢/٨،١٣).

(5) الإلهام في اللغة : التلقين ، يقال : ألهمه الله الخير : لقنه إياه قال تعالى : [فألهمها فجورها وتقواها] (الشمس/٨). قال الراغب الأصفهاني : [إلقاء الشيء في الروع ، و يختص ذلك بما كان من جهة الله تعالى و جهة الملأ الأعلى].المفردات : ٤٥٥.
يقول الإمام ابن القيم في الإلهام أنه :[موهبة مجردة لا تنال بكسب البتة]. مدارج السالكين : (٦٩/١).

(6) الكشف داخل ضمن دائرة الإلهام ويعرف بأنه : [الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية ، والأمور الحقيقية وجوداً و عدماً] . التعريفات للجرجاني : ١٨٤.

من المولى يختص بها من يشاء من عباده ، وقد يحصل بسبب المجاهدة وترك العلائق كما يقول الصوفية - مع الاحتراز-، وقد يحصل بمحض فضل من الله عز وجل ؛ فينير قلب عبده للإيمان به و التزام هديه وهذا ما حكاه القرآن الكريم لنا ، حيث قال في محكم التنزيل : {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ} (المائدة:١١١) وتفسير الوحي المذكور في الآية بالإلهام هو قول طائفة من السلف. قال الحسن البصري :" ألهمهم الله عز وجل ذلك ". وقال السدي : " قذف في قلوبهم ذلك ".

يقول شيخ الإسلام :" وليس من الممتنع وجود العلم بثبوت الصانع وصدق رسوله إلهاماً . فدعوى المدعي امتناع ذلك يفتقر إلى دليل ، فطرق المعارف متنوعة في نفسها ، والمعرفة بالله أعظم المعارف ، وطرقها أوسع وأعظم من غيرها ، فمن حصرها في طريقٍ معين بغير دليل يوجب نفياً عاما لما سوى تلك الطريق ؛ لم يقبل منه ، فإن النافي عليه الدليل ، كما أن المثبت عليه الدليل " .

*****

أما ما يؤخذ على الصاوي في هذا الجانب ، فإنه يتلخص في تقسيمه المعرفة إلى قسمين ، بحسب الطريق الموصل إليها ، و إضفاء نوع من الخصوصية على تلك التي تحصل للعبد بطريق الكشف - كما يعبر عنه الصوفية - أو بالإلهام كما تعارف عليه أهل السنة والجماعة . وهذا في حقيقته مبني على اعتقاد شائع عند المتصوفة ، إذ يعدون الإلهام مصدراً من مصادر التلقي ، والذي يسامي منزلة الوحي عندهم .

والأصل في حجية الإلهام واعتباره من المسالك الشرعية في الدين أن يستند في دلالته إلى نصوص الكتاب والسنة وأن لا يستقل بحكم شرعي لا أصل له فيهما ، ولذلك كان الإلهام في هذا الباب قد استوفى شرط تحكيمه والعمل بمقتضاه ؛ حيث استند اعتباره لما قام عليه الدين جملة وتفصيلا فوافق أمراً فطرياً ضرورياً قد جبل الله تعالى خلقه عليه ، وأمرهم به ، وهو معرفته سبحانه ربا ، خالقاً ، رازقاً ، مدبراً ، أحداً ، ومن ثم التوجه له بالعبادة وحده .[1]

ويبين الإمام ابن القيم الضابط الذي يعتمد في هذا الباب ، حيث يقول:" والرؤيا كالكشف ، منها رحماني ، ومنها نفساني ، ومنها شيطاني..." إلى أن قال : " ورؤيا الأنبياء وحي ، فإنها معصومة من الشيطان ، وهذا باتفاق الأمة ؛ ولهذا أقدم الخليل على ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام بالرؤيا.

وأما رؤيا غيرهم فتعرض على الوحي الصريح ، فإن وافقته و إلا فلا ".[2]

وبنفس الضوابط والشروط يقرر الإمام الشاطبي هذه الحقيقة ، يقول :"...لأن الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال ، إلا أن نعرضها على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية ، فإن سوغتها عمل بمقتضاها ، وإلا وجب تركها والإعراض عنها ".[3]

---

(1) انظر مبحث الإلهام في كتاب : المعرفة في الإسلام ل د/عبد الله القرني ،٨٠،٨١.

(2) مدارج السالكين ،(٧٥/١).

(3) الاعتصام ،(٢ /٧٨).

لهذا فإن الإمام ابن القيم يرى أن الكشف الصحيح هو ما كان دليلا للعبد يعينه في معرفة الحق الذي بعث الله تعالى به رسله ،يقول :" فالكشف الصحيح : أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه معاينة لقلبه ، ويجرد إرادة القلب له فيدور معه وجوداً وعدماً ، هذا هو التحقيق الصحيح وما خالفه فغرور قبيح ". [1]

ويرجع هذا الأصل إلى اعتقاد كفاية الطرق والمسالك التي شرعها الدين للاستدلال على مسائله وأحكامه: علماً و عملاً ، جملةً وتفصيلا ، وهو مقتضى التسليم والإيمان بقوله تعالى : {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً} (المائدة:٣)

واعتقاد حصول البيان التام بالشرع ، لا يمنع الاستئناس بما يدل عليه ويوافقه من طريق النظر أو الكشف ، وإنما يقع المحظور في اعتقاد أن ثمة هدى ونور يستقل ببيانه دليل سوى دليل الشرع ، ولهذا المعنى أشار العلامة عبد الرحمن المعلمي[2] بعد عرضه للمسالك الشرعية السلفية وبيان حصول الكفاية والاستغناء بها عما سواها ، ومن ثم للمسالك الخلفية التي خلط سالكوها الحق بالباطل وبيان ما اشتملت عليه منهما ، حيث قال رحمه الله تعالى :" مهما يكن في المأخذين الخلفيين من الوهن فإننا لا نمنع أن يستند إليهما فيما ليس من الدين و لا يدفعه الدين ، بل لا ندفع أن يكون فيهما ما يوصل في كثير من ذلك إلى اليقين ، فإن الشرع لم يتكفل ببيان ما ليس من الدين .و كذلك لا نرى كبير حرج في الاستئناس بما يوافق المأخذين السلفيين بعد الاعتراف بأنهما كافيان شافيان ، إذ لا يلزم من كفايتهما أن لا يبقى في غيرهما ما يمكن أن يستدل به على الحق ، وإنما الممنوع الباطل هو زعم أنهما غير وافيين ببيان الحق في الدين ". [3]

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التفاضل في المعرفة من جهة الطريق الموصل إليها أمر يحتاج إلى دليل ؛ إذ العبرة في حقيقة هذه المعرفة وما يترتب عليها من نقاء و يقين ، يخلص صاحبها من درن الشرك والكفر والذي تعلقت النجاة بصفاء الإيمان من درنه .

قال تعالى : {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ} (الأنعام:٨٢).

وفي آية أخرى ينفي الله تعالى تحقق الإيمان لكثير من الناس إلا مع تلبسهم بالشرك ، يقول سبحانه : {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} (يوسف:١٠٦) .

وكيف أن إبليس لعنه الله ، قد عرف الله عز وجل، عظيما، قادراً عزيزاً ، حتى أقسم بعزته ، ولم تنفعه تلك المعرفة ولا ذلك الإقرار ؛ لأن العبرة بالانقياد والتسليم ، الذي يتبع تلك المعرفة، قال تعالى : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} (النساء:٦٥)

---

(1) مدارج السالكين ،(٢١٤/٣).

(2) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي ، فقيه من العلماء ولد سنة:١٣١٣هـ تولى رئاسة القضاء في عسير ولقب بشيخ الإسلام ، له تصانيف كثيرة منها:التنكيل ، والأنوار الكاشفة ، ومحاضرة في كتب الرجال وغيرها ، توفي رحمه الله:١٣٨٦هـ :الأعلام:(٣٤٢/٣).

(3) التنكيل،(٢٦٠/٢).

التقليد وحكم المقلد

من خلال عرض آراء المتكلمين السابقة في قضية المعرفة يمكن لنا تحديد مواقفهم المتباينة من قضية التقليد في العقائد ، حيث تنبني هذه القضية كسابقتها على الضرورة العقلية المتمثلة في إيجابهم للنظر ، وأنه السبيل الوحيد للمعرفة ، ومن خالفهم في هذه الحتمية لا بد أن يتحدد اتجاهه من التقليد وفق ما يقتضيه موقفه من النظر ابتداءً .

و نتيجة لما سبق يصبح موقف المعتزلة المتمثل بالرفض التام للتقليد ضرورة حتمية يقتضيها منهجهم العقلي الذي يذهب إلى أن المعارف لا تنال إلا بالنظر والاستدلال . يقول القاضي :" إن القول به - التقليد - يؤدي إلى جحد الضرورة ؛ لأن تقليد من يقول بقدم الأجسام ليس بأولى من تقليد من يقول بحدوثها ".[1] حيث يعرفه بأنه :" قبول قول الغير من غير أن يطالبه بحجة وبينة حتى يجعله كالقلادة في عنقه ، وما هذا حاله لا يجوز أن يكون طريقاً للعلم ".[٢]

ومع مخالفة الأشاعرة للمعتزلة في قضية التكفير إلا أنهم يتفقون معهم في ذم التقليد ، وكان هذا نتيجة حتمية لإيجابهم النظر كما تقدم .[٣]

ويبرهن المتكلمون على فساد التقليد وعدم جدواه في الوصول إلى المعرفة الحقة ؛ أنه يجوز على المقلد الوقوع في الخطأ والصواب دونما تميز ، وما كان حاله كذلك لا يصلح أن يكون حجة لصاحبه ، وأنه لو أمكن الاستناد إلى التقليد لما أرسل الله الرسل بالمعجزات والبراهين حتى يصل الناس إلى الإيمان بطريق التدبر والنظر في المعجزة الموجب للعلم بها ، ولعذر الناس بكفرهم ، يقول القاضي عبد الجبار :" لو كان ضروريا ، لوجب أن يكون من يعدم هذا العلم معذورا في ذلك ؛ لأن ذلك ليس بإرادته ، وهذا يوجب في الكفار أن يكونوا معذورين في تركهم معرفة الله تعالى و غير ذلك من المعارف "[٤] . وبما أن النظر و الاستدلال هو سبيل العلم الوحيد ، فإثبات العلم بغير طريقه جهل وضلال ، و التقليد لا يخرج عن كونه دعوى لا برهان لها فثبت عدم إمكان الاحتجاج به في باب العقائد .

يقول الحافظ ابن حجر في حكاية حجتهم على ذم التقليد :" واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم ، إذ لو أفاده لكان العلم حاصلا لمن قلد في قدم العالم ، و لمن قلد في حدوثه ، وهو محال لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين ".[٥]

---

(1) المغني :(١٢/١٢٣).
(2) شرح الأصول الخمسة : ٦١.
(3) غاية المرام : ٣٢٣، وانظر قواعد العقائد للغزالي : ٧٦ ، والتبصير في الدين للإسفراييني:١٨١.
(4) شرح الأصول الخمسة : (٥٢).
(5) فتح الباري : (١٣ / ٣٥٤) .

ومن هنا أطلقوا الأحكام الجائرة التي هي محض افتراء ؛ إذ لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، حيث تذهب المعتزلة إلى تكفير المقلد بينما يعتقد تفسيقه جمهور الأشاعرة[1]، فيخرقون بذلك إجماع الأمة في قبول إيمان من أعلن كلمة التوحيد والتزم شعائر الإسلام .

******

رأي الشيخ الصاوي:

بناءً على ما تقدم من عرض أقوال الشيخ الصاوي في قضية المعرفة وما لمسناه من اعتدال ظاهر فيها ؛ نجده يصحح إيمان المقلد الذي امتلأ قلبه إيماناً وعجز عن قيام الأدلة ، بل يجزم بإيمانه ؛ معللاً ذلك أنه ليس عنده ظن في حقيقة الإيمان ، وفي المقابل يرى الصاوي أن التقليد الذي يضر بصاحبه ويوقعه في المهالك هو تقليد أهل الكفر ، إذ لا عذر لهم في ذلك ، وقد قامت الحجة عليهم .

يقول في تفسير قوله تعالى : {إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً} (يونس:٣٦.)" المراد بالظن خلاف التحقيق فيشمل الشك و الوهم . وهذا الكلام في حق الكفار الذين اتبعوا غيرهم في الكفر وقلدوهم فيه ، فلا عذر لهم في التقليد دنيا ولا أخرى . وأما المؤمن الذي امتلأ قلبه بالإيمان ، حيث عجز عن قيام الأدلة على التوحيد ، وقلد العارف فيه فليس من هذا القبيل ، بل هو مؤمن جزما لأنه ليس عنده ظن بل جزم مطابق للواقع . وربما إن دام على الصدق و متابعة من يقلده يرتقي في التوحيد إلى مقام أعلى وأجل من مقام من قلده . وأما القول بأنه كافر فإنما يعرف لأبي هاشم الجبائي من المعتزلة فلا يعول عليه". [2]

ومع هذا فإنه يرى أن من ترك النظر مع القدرة عليه يكون آثما ، يقول :" وحاصل ما انحط عليه كلام الأشياخ أن من عرف الله بالدليل ولو جملياً ، ولو لم يكن باصطلاح أهل الكلام ، فهو مؤمن اتفاقاً ، ومن عرفه بلا دليل أصلاً بل بالتقليد، ففيه ستة أقوال :

- الأول لأبي هاشم الجبائي ، رئيس المعتزلة . ونقله عن أهل السنة كذب . إذ إيمانه غير صحيح في الآخرة ، وأما في الدنيا فاتفقوا على إيمانه ، لقوله تعالى: { وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً} (النساء:٩٤).

- الثاني هو صحيح ، إلا أنه عاص لترك النظر مطلقاً، كان فيه أهلية للنظر أم لا .

---

(1) تقدم كلام الصاوي في حاشية الجوهرة ، وانظر تحفة المريد للبيجوري :(١٩).

(2) الحاشية على الجلالين(٢ /١٧٦).

ـ الثالث هو صحيح إلا أنه عاص بترك النظر، إن كان فيه أهلية للنظر وكان متمكنا من المعرفة " ، إلى أن قال :" والحق الذي عليه المعول أنه مؤمن عاص بترك النظر، إن كان فيه أهلية " [١]

ويبين الصاوي مراتب العلم وما هي المرتبة التي لابد من تحققها حتى تتم المعرفة لدى المؤمن ،لينجو بها من التقليد الذي كثر الكلام في التحذير منه ، يقول:" واعلم أن العلم مراتب : الأولى العلم بالدليل ولو جملياً ، ويسمى علم يقين وهذا هو المطلوب في التوحيد الذي يخرج به المكلف من ورطة التقليد وهو الجزم من غير دليل و فيه خلاف .

الثانية : العلم مع مراقبة الله ، ويسمى عين يقين .
الثالثة : العلم مع المشاهدة ،ويسمى حق يقين "[٢] .

******

المناقشة:

لقد سلك الإمام ابن حزم مسالك عدة في دحض شبه المتكلمين حول مسألة التقليد ، وكان من أبرزها بياناً : الاستدلال بوجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم، وأن من وجبت متابعته لا يعد تقليده ذماً ، بل لا يطلق عليه مسمى التقليد ، يقول :" التقليد أخذ المرء قول من هو دون الرسول صلى الله عليه وسلم ممن لم يأمرنا باتباعه و أخذ قوله ، بل حرم علينا ذلك ، وأما أخذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله تصديقه و طاعته فليس تقليدا ، بل إيمان و تصديق ، واتباع للحق ، و طاعة الله ورسوله ......" [٣] إلى أن قال:" والقرآن إنما ذم فيه تقليد الآباء و الكبراء و السادة في خلاف ما جاءت به الرسل ، وأما اتباع الرسل فهو الذي أوجبه ، لم يذم من اتبعه أصلا ".[٤]

وأما كلامه في دحض حجتهم بأن العلم لا يتأتى إلا بطريق البرهان . والتقليد ادعاء لا دليل معه ، فإنه يرجع إلى بيان طرق تحصيل العلم ، وعدم اقتصاره على طريق النظر والبرهان حيث بين رحمه الله تعالى أن العلم هو " اعتقاد الشيء على ما هو به فقط ، وكل من اعتقد شيئا على ما هو به ولم يتخالجه فيه شك فهو عالم به ، وسواء كان عن ضرورة حس ، أو عن بديهة عقل ، أو عن برهان استدلال ، أو عن تيسير الله عز وجل له ، وخلقه لذلك المعتقد في قلبه" [٥]. فمن كان دليله على معرفة الله فطرته أو إلهام و هداية لم يطالب بالبرهان .

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد ،١٣.
(2) المرجع السابق ،(٨٥/٤).
(3) الفصل : (٣٦/٣).
(4) انظر:المرجع السابق:(٣٧/٣).
(5) المرجع السابق :(٤٠/٣).

وقد استدل - رحمه الله تعالى - بحال جمهرة المسلمين الذين لا يعرفون علم الكلام، و منهم أئمة أعلام و أصحاب حديث ، و كيف أن الله تعالى قد حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم ، حيث يرجع ذلك الميل وتلك المحبة إلى الفطرة التي جبلهم الله تعالى عليها ابتداءً، يقول :" قد سمى الله عز وجل راشدين القوم الذين زين الإيمان في قلوبهم و حببه إليهم ، وكره إليهم الكفر والمعاصي ، فضلا منه و نعمة . وهذا هو خلق الله تعالى الإيمان في قلوبهم ابتداء ، وعلى ألسنتهم ، ولم يذكر الله في ذلك استدلالاً أصلاً ، وبالله التوفيق " ويؤكد هذه الحقيقة الإيمانية التي امتزجت بها أرواحهم ،" وليس هؤلاء مقلدين لآبائهم ولا لكبرائهم ، لأن هؤلاء مقرون بألسنتهم ، محققون في قلوبهم ، أن آباءهم لو كفروا لما كفروا هم ، بل كانوا يستحلون قتل آبائهم و رؤسائهم و البراءة منهم ".[1]

ومع ذلك فإنه رحمه الله لم يغفل جانب النظر وأهميته ، بل أكد على وجوبه لمن يحتاج إلى ذلك ؛ إما بسبب شبهات عرضت له لا يمكن ردها إلا بطريق النظر ، أو لكونه من الكفار الذين خالفوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمروا بالإتيان بالبرهان وقد سبق لي عرض هذه المسألة بشيء من التفصيل ، وبذلك يتبين وهن الأساس الذي بنى عليه المتكلمون رأيهم في مسألة التقليد .

وبهذا الذي تقدم من بيان الموقف الحق تجاه التقليد في باب الإيمان تظهر مخالفة الشيخ الصاوي لعقيدة السلف في إيجابه النظر وتأثيمه من تركه والحكم عليه بالعصيان ، وقد سبق أن النظر لا يجب إلا على بعض الأعيان وفي بعض الأحيان ولكنه مع تأثيمه إياه فقد أصاب في إقراره بصحة إيمان المقلد الذي امتلأ قلبه إيماناً.

كما حاد عن الصواب حين أقر أدلة المتكلمين ، وجعلها طريقاً ثابتاً لمعرفة الله تعالى كما يجب[2] ، يقول الإمام الشوكاني :" ومن أمعن النظر في أحوال العوام وجدها صحيحاً ، فإن كثيراً منهم نجد الإيمان في صدره كالجبال الرواسي ، ونجد بعض المتعلقين بعلم الكلام ، المشتغلين به الخائضين في معقولاته ، التي يتخبط فيها أهلها لا يزال ينقص إيمانه وينقص منه عروة ، فإن أدركته الألطاف الربانية نجا ، وإلا هلك ، ولهذا تمنى كثير من الخائضين في هذه العلوم المتبحرين في أنواعها في آخر أمره أن يكون على دين العجائز ، و لهم في ذلك من الكلمات المنظومة والمنثورة ما لا يخفى على من له اطلاع على أخبار الناس".[3]

****

---

(1) الفصل :(٣٨/٣).
(2) وهذه المسألة يزيد وضوحها عند عرضها في المبحث التالي .
(3) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : ٢٦٦.

(المبحث الثاني)

الاستدلال على وجود الله تعالى

تبين مما سبق أن اعتقاد السلف في فطرية معرفة الله تعالى، هو مقتضى التسليم بنصوص الكتاب والسنة والإجماع ، وأن ذلك الاعتقاد حقيقة في النفس البشرية لا يمكن دفعها ، حيث يستند في مبدئه إلى الإذعان بالضرورة الفطرية التي تحتم التسليم بالمبادئ الأولية[1] و المسلمات اليقينية التي هي أساس التفكير البشري والاستدلال العقلي .

وتمثل هذه الحقيقة في التصور السليم ،المحور الأساس الذي تدور حوله الطرق الشرعية في الاستدلال على وجود الله تعالى ، حيث تعتمد هذه الطرق العقلية على مبدأ السببية،الذي يقوم عليه دليل الخلق والإيجاد، و دليل الإحكام والإتقان. وبذلك فقد مثل هذا المبدأ أسمى مبادئ التفكير البشري ، الذي ميز الله تعالى به الإنسان ، ليكون دليلاً هادياً إلى معرفته تعالى إذا ضلت بصاحبها الأهواء .

ويتعين الاستدلال بالعقل على وجود الله تعالى ؛ عند انطماس معالم الفطرة الكامنة في النفس البشرية ، وذلك حين تحول الموانع الصارفة دون الوصول إلى هذه الحقيقة الفطرية ، فيأتي هنا دور العقل البشري ليكون هو الهادي بإذن الله تعالى إلى معرفته ، حيث تنحصر وظيفته في إعمال المبدأ الفطري ، والركيزة اليقينية ، وهي دلالة الأسباب على مسببها .

وقد نبه القرآن الكريم العقل البشري إلى إدراك هذه الحقيقة حين خاطب المشركين، بطريق التقسيم الحاصر، حيث قال في محكم التنزيل: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} (الطور:٣٥)

فالمعنى:" أخلقوا من غير خالق خلقهم ؟ فهذا ممتنع في بدائه العقول . أم خلقوا أنفسهم ؟ فهذا أشد امتناعاً . فعلم أن لهم خالقاً خلقهم ، هو الله سبحانه. وقد ذكر سبحانه الدليل بصيغة الاستفهام الإنكاري ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية مستقرة في النفوس لا يمكن لأحدٍ إنكارها ، فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدعي وجود حادث بدون محدث أحدثه ، ولا يمكنه أن يقول : إنه أحدث نفسه ".[٢]

وقد تبين بذلك أن القرآن الكريم في خطابه للنفس البشرية، من أجل تقرير هذه الحقيقة ، يأمر بإعمال التفكير والتدبر، حتى يصل إلى تلك المبادئ الفطرية، والمسلمات اليقينية، التي لا يمكن ردها ، ولا الاستدلال عليها ، فيرتفع بذلك الغطاء الذي حال دون الشعور بها .

---

(1) المبادئ الأولية هي : التي لا تفتقر إلى شيء أصلاً بعد توجه العقل إليها، يقول الجرجاني:"هي التي لا تحتاج إلى البرهان بخلاف المسائل فإنها تثبت بالبرهان القاطع": التعريفات الجرجاني :٢٥٠.

(2) الرد على المنطقيين : ٢٥٣.

فمعرفة الله تعالى فطرية في النفس ، سواء حصل العلم بها ضرورة ، أو بالتفات النفس إلى ذلك ؛ لشعورها بطلبه والحاجة إليه ، ويمكن أن يتمثل ذلك الالتفات بصورة دليل تكون مقدماته فطرية ؛ لأن الاستدلال على وجود الله تعالى فى أصل الأمر يرتكز على مبدأ فطري لا يمكن الاستدلال له ، يقول شيخ الإسلام :" والشبهات القادحة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها بالبرهان ، لأن غاية البرهان أن ينتهي إليها ، فإذا وقع الشك فيه أنقطع طريق النظر والبحث ".(١) وهذا ما حكاه الغزالي عن نفسه حين حالت الشبهات بينه وبين هذه الأوليات الفطرية ، حيث سمى ذلك الشك في تلك المسلمات مرضاً ، وبين أن طريق اهتدائه و نجاته منه لم يكن بنظم دليل ، وإنما بنور قذفه الله تعالى في صدره .(٢)

وفي بيان فطرية الأوليات التي يقوم عليها الاستدلال على وجود الله تعالى، يقول شيخ الإسلام :" وإن كان فيها قوة تقتضي المعرفة بنفسها ، وإن لم يوجد من يعلمها أدلة المعرفة ، لزم حصول المعرفة فيها بدون ما نسمعه من أدلة المعرفة ، سواء قيل : إن المعرفة ضرورية فيها ، أو قيل : إنها تحصل بأسباب كالأدلة التي تنتظم في النفس من غير أن يسمع كلام مستدل ، فإن النفس بفطرتها قد يقوم بها من النظر والاستدلال ما لا يحتاج معه إلى كلام أحد ، فإن كل مولود يولد على هذه الفطرة ؛ لزم أن يكون المقتضي للمعرفة حاصلاً لكل مولود ، وهو المطلوب ".(٣)

وبذلك يتضح المنهج الرباني ، في الاستدلال على وجوده سبحانه ، بعيداً عن التعقيد والغموض ، صريحاً واضحاً قريباً من النفس البشرية ، حيث يخاطب فيها تلك الحقائق التي غرست بداخلها ، فما إن تتنبه لها إلا وتدرك ببديهة فطرتها ذلك الشعور الذي يدلها على الخالق سبحانه: رباً خالقاً ،لا أحد يستحق العبادة سواه .

وبسبب بعد المتكلمين عن تصور هذه الحقيقة ، ولما التزموه من أصول فاسدة فى وجوب الاستناد إلى العقل للدلالة على أصول الإيمان ، واعتقاد عدم كفاية الأدلة الشرعية فى ذلك ؛ نجد أن الطرق التي سلكوها في الاستدلال على وجود الله تعالى قد بنيت على تصورات فلسفية لا حقيقة لها ، يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد، حتى خرجت بها في كثير من الأحيان عن المقصود ، هذا إلى جانب ما انبنى عليها من أمور مبتدعة ، أثرت على صفاء المعتقد في ما يجب في حق لله تعالى ، أو يمتنع عليه فصارت عمدة المتكلمين فى هذا الباب عددا من الأدلة المبتدعة لا أساس لها من الشرع وهي كالتالي:

١ـ دليل حدوث الأجسام.

٢ـ دليل الوجوب والإمكان.

---

(1) الدرء :[٣/٣١٠].

(2) المنقذ من الضلال :٢٣.

(3) الدرء :(٤٤٦/٨،٤٤٧).

دليل حدوث الأجسام

يعد هذا الدليل عند عامة المتكلمين من الأصول اليقينية التي لا يتم إيمان المرء إلا باعتقاد دلالته على وجود الباري جل وعلا ؛ إذ لا يتمكن - عندهم - من إثبات الصانع إلا به ، وكان أول من ابتدع هذا الطريق المعتزلة ، وقد صرح بذلك شيخ الإسلام حيث قال:" والمعتزلة كانوا هم أئمة الكلام في وجوب النظر والاستدلال بطريقة الأعراض و الأجسام وما يتبع ذلك "[١] ولشيخ الإسلام كلام يرجع فيه هذا الدليل إلى الجهم بن صفوان[٢].[٣]

وقد أرجع القاضي أولية الاستدلال به لأبي الهذيل من شيوخ المعتزلة[٤]

ويقوم هذا الدليل على أربع دعائم تجتمع في اعتقاد أن الأجسام لا تخلو من الحوادث وهي : الاجتماع ، والافتراق ، والحركة، والسكون، وعدم انفصال الجسم عنها، يعني أنه حادث مثلها.[٥] وتكون كالتالي على جهة التفصيل:

١- أن في الأجسام معان هي : الاجتماع ، و الافتراق ، و الحركة والسكون ، وبيان ذلك : أن اجتماع الجسم بعد أن كان متفرقاً يحتاج إلى مخصص ؛ وما كان كذلك فهو محدث ، وأيضا يقال ذلك في السكون بعد الحركة ، ومثله يقال في الافتراق ، ودلالته أقرب ، فإن الذي نراه من الأجسام إنما يكون بعد اجتماعها ، والافتراق يكون بعد الاجتماع ، إذا فالافتراق دلالته على حدوث الأجسام من أقوى الأدلة.

٢- أن هذه المعاني محدثة و تحرير هذه الدعوى إثبات أن هذه أعراض[٦] والأعراض حادثة والدليل على حدوثها أنه يجوز عليها العدم فيمتنع عنها القدم ولا توسط في ذلك .

٣- أن أي جسم من الأجسام لا يخلو من الأعراض ، فالجسم إما متحرك وإما ساكن، والحركة والسكون أعراض ، والدليل على عرضيتها كما سبق ، أنه يجوز فناؤها، فتذهب الحركة مثلا ويحل السكون ، والعكس بالعكس ، فإثبات حلول هذه المعان في الجسم يعتمد على مبدأ الإدراك الحسي ، الذي يميز الأجسام المتحركة من الساكنة، والمجتمعة من المتفرقة .

٤- أنها إذا لم يخلو الجسم منها ، وجب حدوثه مثلها ؛ لأن حظ هذه المعاني في الوجود الحدوث ، وارتباط الجسم بها يعني عدم إمكان انفكاكه عنها ؛ لذلك وجب أن يكون حادثاً مثلها .[٧]

---

(1) الدرء :(٩٨/٨،٩٩).

(2) هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الإيمان معرفة الله فقط ، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان :الفرق بين الفرق :٢٢١.

(3) انظر :منهاج السنة النبوية :(٥/٨).

(4) شرح الأصول الخمسة :(٩٥).

(5) مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي :(٣٩٨/١).

(6) العرض :[هو الموجود في شيء غير متقوم به لا كجزء منه بل ولا يصح قوامة دون ما هو فيه]:المباحث المشرقية ،أو ما لا يقوم بنفسه وإنما يحتاج إلى جسم يقوم به ، مثل الطعومات والمشمومات والمبصرات والألوان والحركات..] الرازي: (١٣٨/١) .وانظر : المواقف للإيجي :٩٦.

(7) شرح الأصول الخمسة :٩٥،٩٧،٩٩،١٠٤،١٠٥،١٠٧،١١١.

وبهذا يرى القاضي عبد الجبار أنه تمكن من إثبات حدوث العالم ، ليثبت بذلك احتياجه لمحدث أحدثه، ويستخدم طريق السبر والتقسيم لإثبات ذلك ، فيقول :" لا يخلو : إما أن تكون قد أحدثت نفسها ، أو أحدثها غيرها "، ويبرهن على فساد الفرض الأول ، بأن الفاعل يجب أن يكون متقدماً على فعله ، فاستحال بذلك أن تحدث الأجسام نفسها ؛ لأنه يلزم من ذلك اتصافها بالقدرة حال عدمها .

بقي الفرض الثاني وهو إثبات محدث لها ، وجب أن يكون مخالفاً لها، لاستحالة إيجاد الحادث للحادث ، يقول:" فلم يبق إلا الفرض الثاني : وهو أن يكون الذي أحدثها فاعل مخالف لها ، وهو الله تعالى الذي ليس كمثله شيء ".[1]

وقد تابع الأشعرية من تقدمهم من الفرق في ابتداع هذا الأصل ، وجعله سبيلا إلى معرفة الله تعالى ، كما هو مقرر في الكثير من كتب الأشاعرة .[2]

ومع إجماعهم على أهمية الدليل وحصول المطلوب به ، إلا أن طرق عرضهم لهذا الدليل تختلف ، ولكن لا يخرجها هذا الاختلاف عن المقصود ، وحيث ينبني هذا الدليل على مقدمتين هما :

١. العالم حادث .
٢. وكل حادث له محدث .

النتيجة هذا العالم لابد له من محدث.

وتستند المقدمة الأولى في إثبات حدوث العالم ، إلى تقسيمه لجواهر[3] وأعراض ، وأن العرض حادث ، ولا يمكن انفصال الجوهر عنه ، فصار بذلك حادثا مثله .[4]

أما المقدمة الثانية فتستند إلى امتناع التسلسل في الحوادث ، وأنه لابد من رجوع إلى واجب الوجود ، يستحيل عليه العدم .[5]

وهذا الرازي يعرض الدليل كأسلافه من المعتزلة، ويقول : " والأكوان حادثة ؛ لأن كل كون فإنه يصح عليه العدم ، وكل ما صح عليه العدم امتنع عليه القدم ، وما امتنع عليه القدم فهو حادث ، فثبت أن الجسم لا يخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، إذن الجسم حادث ".[6]٢

ويصل بذلك إلى إثبات احتياج هذه الحوادث لمحدث أحدثها ، هو واجب الوجود؛ لامتناع التسلسل بين الحوادث ، فيقول :" إنه لما ثبت أن العالم ما كان موجودا ثم كان موجودا ، فحقيقة العالم قابلة للعدم و قابلة للوجود وكلما كان كذلك فرجحان وجوده على عدمه ؛ لأجل ترجيح مرجح ، فثبت أن وجود العالم محتاج إلى الموجد المؤثر ".[7]

---

(1) المرجع السبق :١١٩.
(2) انظر المواقف للإيجي :٢٤٥.
(3) الجوهر هو :[الموجود لا في موضوع بمعنى أن ماهيته إذا وجدت كانت لا في موضوع].المباحث المشرقية :(١٣٨/١).
(4) المواقف للإيجي :٢٤٥.
(5) انظر : المرجع السابق :٢٦٦. والإرشاد للجويني :٢٩،٢٨.
(6) نهاية العقول :٢٣/أ.
(7) المطالب العالية :(٢١٣/١).

رأي الشيخ الصاوي :

تتعدد عبارات الصاوي في الاستدلال بدليل الحدوث على إثبات الباري تعالى، وكلها تدور فى إطار المعاني السابقة، حيث يقول: " العالم حادث ، وكل حادث له محدث ".

ثم يقرر دليل القضيتين ، ويبدأ بالصغرى :" حدوث العالم " ، ويستدل على صحتها ببيان المقدمات التي تنبني عليها ، مع الاستدلال لكل مقدمة منها.

أما المقدمة الأولى ، التي ينبني عليها دليل حدوث العالم، إثبات أن " العالم متغير "، و دليلها يستند إلى الإدراك الحسي ، حيث علمت" بالمشاهدة".

وأما المقدمة الثانية " كل متغير حادث" ، فيقرر الاستدلال عليها بوجود التلازم بين التغير والحدوث ، حيث يقول :" فإن كان موجودا بعد عدم فحدوثه ظاهر وإن كان معدوما بعد وجود ، فكل ما جاز عليه العدم قطعا يستحيل عليه القدم " .

ثم يبين وجه التلازم بين التغير والحدوث ، بتقسيم العالم إلى أجرام وأعراض ، " فحدوث الأعراض بمشاهدة التغير ، والأجرام لملازمتها لها ، وملازم الحادث حادث بالضرورة".

فيصل بذلك إلى صحة المقدمة الأولى :" فينتج العالم حادث".(١)

وأما دليل القضية الكبرى " كل حادث له محدث" ، فيستند إلى وجوب إثبات المرجح ، الذي كان به ترجيح الوجود على العدم ، يقول : " وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ، وهو محال ، فينتج العالم لابد له من محدث ".

ولإثبات أن المحدث هو الباري تعالى ؛ يستدل بما يجب أن يتصف به القادر على الإيجاد من وجوب الوجود ؛ منعاً للتسلسل والقدرة السابقة للفعل ، وغير ذلك ، يقول :" وهذا المحدث واجب الوجود إلى آخر الصفات التي يتوقف عليها الإيجاد، وإلا لما وجد العالم ".(٢)

ويذكر عبارة أخرى في تقرير الدليل ،هي أقرب للفطرة :" أن تقول العالم جائز عليه العدم ، وكل ما جاز عليه العدم استحال عليه القدم ، أنتج : العالم استحال عليه القدم ".(٣)

*****

---

(1) المرجع السابق :١٥.
(2) حاشية جوهرة التوحيد:١٥،١٦.و انظر :حاشية الخريدة البهية : ٤٨،٤٩.
(3) المرجع السابق .

المناقشة :

يشترط في الدليل حتى يتم به الوصول إلى المطلوب، أن يكون واضحاً بيناً، حتى لا يصعب فهم مقدماته ، وبالتالي يتحقق المراد منه ، وأن لا يستند في إحدى مقدماته إلى تقارير وضعية[1] ، لا يستقيم المعنى المراد منها لعاقل ، فيرد عليها المنع - طلب الدليل - ولا قوة فيها لدفعه ، وإذا تيقن ذلك ، وعلم احتياج الدليل للوضوح والبرهان ، بان ضعف دليل الحدوث وعدم كفايته في الاستدلال على وجود الله تعالى ؛ حيث تعتمد مقدمتاه في إثبات حدوث العالم على مقدمات هي أكثر خفاء منها ، وقد عبر عنها بمصطلحات فلسفية دخيلة ، أكثرها من المجمل الذي يشمل حقاً وباطلاً ، وهذه المقدمات هي : تقسيم العالم إلى جواهر وأعراض ، وأن العرض حادث ، وهو قائم بالجوهر ، و ما قام به الحادث فهو حادث ، يقول شيخ الإسلام في بيان خفائها :" طريقة أثبتوا فيها الجلي بالخفي ، وأرادوا إيضاح الواضح ".[2]
وتفصيل القول فيها كالتالي :
- أما تقسيم العالم إلى جواهر و أعراض ، وأن الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزأ ، فهذا افتراض لم يثبت له دليل ، وقد أثبت العلم الحديث بطلانه بإمكان انقسام الذرة وهي أصغر جزء في الأجسام ، وأنها بهذا الانقسام تتحول إلى طاقة هائلة تسمى عند المتكلمين بالعرض .

وقد توصل شيخ الإسلام إلى مفهوم التحول عند التناهي قبل مئات السنين ، وإن كان في المثال الذي قام بضربه قصور ؛ أظهره العلم الحديث ، حيث علم أن تحول الماء إلى الهواء من العمليات الفيزيائية التي لا تؤثر في تركيب المادة الكيميائي وهذه العملية تسمى بالتبخر ، فالماء المكون من معادلة H_2O : ذرتان هيدروجين وذرة أكسجين ؛ لا يغيرها تغير مادته بإحدى العمليات الفيريائية المعروفة وهي ؛ التبخر ، والتكثف ، والتجمد ، والانصهار[3] ، ولكن لا يمنع ذلك من صحة ما توصل إليه به في ذلك الزمن ، يقول في معرض نقضه لهذه النظرية :" لأن الموجود إن قيل: إنه لا يقبل القسمة بالفعل لم تكن فيه أجزاء لا تتناهى ، وإن قيل : إنه يقبلها بالفعل ، فإذا صغرت أجزاؤه فإنها تستحيل وتفسد و تفنى ، كما تستحيل أجزاء الماء الصغار هواء ، وإذا استحالت عند تناهي صغرها ، لم يلزم أن تكون باقية قابلة لانقسامات لا تتناهى ، ولا يلزم وجود أجزاء لا تتناهى ".[4]

وأما كلامهم في أن الجواهر الفردة لا تخلو من الأعراض فغير مسلم ؛ لأن الجوهر الفرد لا يرى بالعين المجردة ، فثبت أنها دعوى لا برهان عليها.
والصحيح أن الأجسام لا تخلو من الأعراض وهي الحركة و السكون والاجتماع والافتراق ولكن اختلاف المتكلمين في قابلية جميع الأجسام للحركة

---

(1) أي اصطلاحية تكلفية.
(2) الدرء:(٨/١).
(3) انظر المرجع في الكيمياء ، سعيد بالبيد : ١٠.وانظر سلسلة المساعد الكيميائية ، سعيد بالبيد : ٧.
(4) الدرء :(٧٨/٩). انظر :النبوات:٨٦.

والسكون جعل الاستدلال بهما محل نظر، مع أن الاستدلال بهما بدهي ؛ لأنه لا يخلو أي جسم من سكون أو حركة ؛ لعدم إمكان اجتماعهما أو ارتفاعهما في آن واحد، فصار الاستدلال المجمع عليه ما كان مثبتاً بحصول الاجتماع والافتراق ، لكن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بإثبات أن الجسم مركب من أجزاء تنتهي بالجوهر الفرد ، فعاد نقض الدليل إلى إبطال هذه النظرية ، وقد تقدم .[١]

- وأما الحكم على الأعراض بالحدوث ، فإنهم يستدلون لذلك بالمشاهد منها ، فقد ثبت تعاقب الأعراض على الجواهر ومما يدل على حدوثها ، وينفي عنها القدم[٢] ثم يقيسون ما غاب منها على المشاهد ، حتى يصلوا إلى تعميم الحكم بحدوث الأعراض.

وقد ضعف ابن رشد[٣] هذا القياس بأنه لو صح الحكم على الغائب استدلالا بحال الشاهد ، لما احتيج إلى إثبات حدوث الأجسام بطريق الأعراض ، إذ المشاهد من الأجسام بين الحدوث ، ولكان إثبات حدوث ما غاب عنا منها بقياسه على المشاهد أصح ، ولأمكن الاستغناء عن الاستدلال بحدوث الأعراض ، والصحيح أنه لا يصح الاستناد إليه إلا عند التيقن من استواء طبيعة الشاهد بالغائب ، يقول: " فتؤول أدلتهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس الشاهد على الغائب ، وهو دليل خطابي إلا حيث النقلة معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب " [٤]

- وأما الحكم على ما لا يخلو من الحوادث بالحدوث ، فهو العمدة في إثبات حدوث العالم ، والأصل الذي اعتمد عليه أهل الكلام في ترجيح تأويلاتهم المبتدعة ، حيث نزهوا الله تعالى عن حلول الحوادث فيه ، فنفوا بذلك الكثير من الصفات المثبتة في القرآن والسنة .

وللسلف الصالح - رضوان الله تعالى عليهم - توجيهات لهذا الأصل ، حيث يعد من الأمور المشتبهة التي تشتمل على حق وباطل ، لذلك احتاج الكلام فيه إلى تفصيل و إيضاح ؛ ليستبين المراد منه فيؤخذ بذلك الحكم الذي يناسبه.

فقد يراد بما لا يخلو من الحوادث : أنه لا يخلو من حادث بعينه ، فهذا معلوم ببداهة العقول أنه حادث مثله .

وبيانه أن ما لا يخلو من الحوادث لا يمكن له سبقها ؛ لأنه إن كان سابقا لها كان خالياً منها ، ولامتنع الحكم عليه بعدم خلوه من الحوادث ، وإذا علم امتناع سبقه لها

---

(1) انظر بيان تلبيس الجهمية :(٢٨١/١).و الدرء (١٩١/٢).

(2) انظر الإرشاد للجويني:٢٤.

(3) هو محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد ، فقيه أصولي ، اشتغل بالفلسفة وحاول التلفيق بينها وبين الشريعة حتى كان ذلك سببا لتكفير العلماء له واتهامهم له بالزندقة ، له عدد من المصنفات في الفقه والأصول علم الكلام والفلسفة ، توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة:٥٢٠.انظر شذرات الذهب:(٦٢/٤)وشجرة النور الزكية:١٢٩،ومعجم المؤلفين:(٢٢٨/٧).

(4) الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد :١٠٩.وتجدر هنا الإشارة إلى أن طعن ابن رشد في منهج قياس الغائب على الشاهد في إثبات حدوث الأجسام الفلكية باطل ،لأنه قد ثبت بالبرهان استواء طبيعة سائر الأجسام في كونها حادثة ، وسيأتي تفصيل ذلك.

مع عدم خلوه منها ، بقي أن يكون وجوده مقارناً لها أو بعدها ، وحدوثه في كلا الحالتين ظاهر لا يحتاج إلى بيان .

وأما الاحتمال الثاني الذي يرد عليه : أن الذي لا يخلو من جنس الحوادث حادث - أي الحوادث المتعاقبة التي لا ابتداء لها - فهذا هو محل النزاع ، والذي لا يسلم أهل السنة و الجماعة للمتكلمين به، وعليه مدار إثبات أفعال الله الاختيارية المتعلقة بالإرادة كالكلام و الغضب والضحك غير ذلك ، يقول شيخ الإسلام :" وأما ما لا يسبق جنس الحوادث ، وهو ما قدر أنه لم يزل يقارنه حادث بعد حادث وهلم جراً ، كما أنه يقارنه حادث بعد حادث ، وفان بعد فان في الأبد ، فيقدر ليس متقدماً على جنس الحوادث ، ولا متأخراً عن جنس الحوادث والفانيات ؛ فهذا محل نزاع نازعهم فيه جمهور الناس من أهل الملل والفلاسفة القائلين بحدوث العالم ".[1]

ولما علم بطلان تعميم الحكم بالحدوث على كل ما لا تخلو منه الحوادث استناداً إلى وجود حوادث لا أول لها ، أقدم متأخروا المتكلمين على نفي إمكان حوادث لا ابتداء لها ، ووضعوا برهان التطبيق ؛ ليحتجوا به على هذه المقولة .[2]

لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ، ولم تتمكن من إثبات حوادث لا أول لها ؛ لأن ما تستند إليه من دليل التطبيق باطل ممتنع " وملخص ذلك أن ما لا يتناهى إذا فرض فيه حد كزمن الطوفان ، وفرض حد بعد ذلك كزمن الهجرة ، وقدر امتداد هذين إلى ما لا نهاية، فإن تساويا لزم أن يكون الزائد مثل الناقص ، و إن تفاضلا لزم وقوع التفاضل فيما لا يتناهى "[3]

و قد بين شيخ الإسلام امتناعه من عدة أوجه :

١. أنه لا يمكن التطبيق مع وجود التفاضل ،كما في المثال.
٢. أن التفاضل حاصل من الجهة المتناهية لا الثانية.
٣. أن التطبيق يصح في الموجود لا المعدوم.

ثم إن هذه المقدمة تلزمهم بلوازم ممتنعة مما يدل على فسادها ؛ إذ بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم ، ومن ذلك أن المقدمة الثانية " كل حادث لا بد له محدث " التي تعد من المسلمات المعلوم صدقها بالضرورة لم يسلم للمتكلمين إثباتها وفق هذا الأصل المبتدع الذي استندوا إليه في إثبات أن العالم حادث ، حيث لزمهم في إثبات هذا المحدث أن لا يكون حادثاً ولا قديماً ، أما الحادث فلا يمكن لامتناع التسلسل [4] أو الدور القبلي[5] بين الفاعلين ، وقد أقروا بذلك .

وأما القديم فلا يصح إثباتهم له ؛ لأنه إما أن يكون فعله قديما ، ويمتنع عدم فعله لأن في ذلك نقصا ينافي الكمال ، وعلى ذلك لابد أن تكون المفعولات هي أيضا

---

(1) الدرء :(٢٣٨/٨).
(2) انظر المرجع السابق :(٨/١).و(٨٧/٩).
(3) المرجع السابق:(٣٠٤/١).وانظر على سبيل المثال :لمع الأدلة للجويني : ٩٠،والمواقف للايجي:٢٤٦.
(4) والمقصود من التسلسل هنا أن يفتقر المحدث إلى محدث ويمر الأمر إلى غير نهاية .
(5) الدور القبلي هنا : أن يتوقف وجود المحدث على محدث و بالعكس ، فيكون كل منهما باعتباره علة متقدماً وباعتباره معلولاً متأخراً، فيلزم اجتماع النقيضين انظر :ابن تيمية السلفي :٧،د . محمد خليل هراس.

أزلية؛ لأن كل فعل أنتج مفعولا لا بد أن يتعلق به مفعوله ، وهذا ما يبطله مشاهدة حدوث المفعولات . فلم يبق إلا أن يكون الفعل الذي تعلقت به الحوادث حادثا ً فنتج بذلك فعل حادث عن فاعل قديم ، وهذا مالا يقرون به وفقاً لأصلهم الفاسد .

ومن جهة أخرى فإن كون الفاعل يفعل مرة دون مرة ، دل على اتصافه بصفة رجحت الفعل على الترك ، و إلا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ؛ لأن المقدر تساويهما بالنسبة للفاعل ، فترجيح إحداهما على الأخرى دل على وجود علة رجحت الحدوث على العدم ، ولا يصح نسبة هذا الترجيح للإرادة القديمة ، كما يدعي المتكلمون .

وقد كان هذا القول منهم مدعاة للفلاسفة للتبجح بمذهبهم الباطل في قدم المفعولات ؛ معللين ذلك بأن حدوثها يلزم منه حدوث فاعلها ، لاحتياجها إلى مرجح حادث يقوم به، كما أدى ذلك إلى الطعن في أصل إثبات المتكلمين القدم للمحدث ـ كما بينت ـ وإلزامهم بلوازم أصلهم الفاسد .

وقد بين شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ بطلان مذهبهم ، يقول:" وهذا قول أكثر المعتزلة والأشعرية و غيرهم ، يقرون بالصانع المحدث من غير تجدد سبب حادث . ولهذا قامت عليهم الشناعات في هذا الموضع ، وقال لهم الناس : هذا ينقض الأصل الذي أثبتم به الصانع ، وأن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ، فإذا كانت الأوقات متماثلة ، و الفاعل على حال واحدة ، لم يتجدد فيه شيء أزلاً وأبداً ثم اختص أحد الأوقات بالحدوث فيه كان ذلك ترجيحا بلا مرجح".[1]

ثم بين ـ رحمه الله ـ أن الطريق الأسلم في هذا ما كان مستمداً من الكتاب والسنة، وهو إثبات إرادة حادثة تقوم بالقديم يكون بها الترجيح ، ولا يلزم منها حدوث ما قامت به . وبذلك تنتفي حجة الفلاسفة في إبطال مسلك المتكلمين في إثبات محدث قديم مفعولاته حادثة .[2]

ـ ويبقى الرد على أولئك المعارضين من الفلاسفة[3] بأنه إذا أمكن تعاقب حوادث لا أول لها بالأفلاك مع وصفها بالقدم ؛ فلم لا يمكن قيام أفعال اختيارية بالقديم يكون بها حدوث الحوادث ، ولا تمنع وصفه بالقدم[4].

هذا إلى جانب ما يلزمهم في نفي قيام الحوادث بالقديم من إثبات حدوث كل الحوادث بلا سبب ولا ذات متصفة بصفات كمال.[5]

و بكل ما تقدم بان ضعف الدليل حيث بني على مقدمات واهية ، نتج عنها انحراف خطير التزمه المتكلمون في اعتقاد ما يجب في حق الله تعالى.

---

(1) الدرء :(١٠٧/٨).
(2) منهاج السنة النبوية :(٤٢٥/١،٤٢٦).
(3) كابن رشد وأمثاله.
(4) انظر شرح العقيدة الأصفهانية : ٧١.
(5) انظر :الدرء:(٣٧١/١).

دليل الإمكان

يستند اعتقاد الفلاسفة في وحدانية الله تعالى إلى نفي شبهة التركيب،إذ الواحد يمتنع عليه التعدد ، واعتقدوا أن في إثبات الصفات ما يخالف ذلك الأصل الذي بنو عليه توحيد الله وتنزيهه، حيث وصفوه بأنه عاقل لا يعقل إلا نفسه ، ليس له إرادة ولا قدرة ولا أي صفة سوى العقل .

وعند التساؤل عن وجود هذه المفعولات الكثيرة المشاهدة ، فإنهم يرجعون الإجابة إلى نظرية الفيض والصدور ، فأبطلوا دلالة العالم على وجود فاعله من جهة الحدوث ؛ لأن في إثبات حدوث المخلوقات استلزاما لقيام صفة حادثة بالرب ، يتعلق بها وجود الحوادث ، وهذا ما يمتنع عندهم بناء على شبهة التركيب التي ينبني عليها التفريق بين الواجب والممكن ؛ وبذلك ينتفي إمكان الاستدلال على واجب الوجود ـ عندهم ـ إلا بطريق التصور المحض للوجود [١]

ويعتمد هذا الاستدلال على تضمن الوجود المطلق للوجود الواجب والممكن ، يقول ابن سينا : " لا شك أن هناك وجودا ، وكل وجود إما واجب وإما ممكن ؛ فإن كان واجباً فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب ، وإن كان ممكنا فإنا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود " .[٢]

وتستند دلالة الوجود الممكن على الوجود الواجب إلى استحالة ترجح وجود الممكن على عدمه بلى مرجح[٣] ؛ فإن واجب الوجود هو من يرجح الوجود على العدم، وإلا لزم الدور أو التسلسل الممتنعين [٤].

وقد تأثرت المعتزلة بهذا المسلك الذي سلكه الفلاسفة والتزموا بلوازمه ؛ فقاموا بنفي الصفات موافقة لهم في اعتقاد أن إثباتها يوجب التعدد وينفي الوحدانية ؛ لأن انتفاء التركيب يعد في حق الواجب من أخص ما يميز به عن الممكن ، وأقاموا على ذلك أصلهم المبتدع في إثبات التوحيد[٥]

وانتقلت هذه الشبهة لأكابر الأشاعرة ممن تأثروا بالفلسفة ، وأصبح الاستدلال بهذا الدليل أمراً مستساغاً عندهم [٦]، بل وجد بعضهم في الدليل ما يفي بالمقصود ، بعيداً عن التكلف واصطناع المقدمات ، حيث كثرت اعتراضات المخالفين عليها ، وقام بدمجه مع دليل الحدوث ، كتطوير أو دعم لهذا الدليل ، فخالفوا بذلك مسلك

---

(1) انظر لإشارات والتنبيهات : (٣/٥٤).

(2) النجاة : ٣٨٣.

(3) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني :٩٩.

(4) انظر المواقف :٢٦٦. ولزيادة التوسع أنظر : الأصول التي بنا عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات ، ومبحث دلالة العقل على وجود الله في كتاب المعرفة في الإسلام .

(5) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام :٩٠.

(6) انظر المحصل للرازي : ٦٦.

الفلاسفة في الاستدلال به، وجعلوه مما يدل على سبق الممكنات بالعدم ، مما يقضي بإثبات حدوثها.[1]

ويشكك البعض في نسبة هذا الاستدلال إلى الفلاسفة ؛ للمخالفة الظاهرة في طريقة الاستدلال به ، حتى حكم البعض بخلافه ، وزعم أن هذا الدليل قد عرف عن الباقلاني الذي توفي قبل ابن سينا بربع قرن ،[2] ولكن لا يزال الاعتراض قائماً ؛ لأن ابن سينا لم يكن هو الذي أحدث الطريقة ، بل استفاد منها وعدل عنها إلى طريقة أحدثها ، على غرار طريقة المتكلمين في دليل الحدوث.[3]

ويمكن التوفيق بين الرأيين ، فيقال : إن الدليل قد انتقل من الإمكان الذهني الافتراضي إلى الإمكان الحقيقي على يد المتكلمين ، كالباقلاني، والجويني ؛ بمعنى: أنه انتقل من التصور المحض للوجود ، والاستدلال به على وجود الواجب والممكن إلى تعيين الممكنات ، والاستدلال على وجود واجب أبدعها ؛ لما كانت عليه من العدم ، وما آلت إليه من الوجود .

وقد اشتهر الاستدلال به عند كافة المتكلمين ؛ لما وجدوا فيه من واقعية الاستدلال، دون أن يكون التصور العقلي هو المستند الوحيد له ، إلا أن الفكرة التي يقوم عليها وهي الجواز و تساوي الممكنات " فكرة اعتزالية تسربت إلى الفلسفة ، وظهرت لدى الأشاعرة منذ الباقلاني " .[4]مما يحكم بعدم استقلاله عن الأصل الفلسفي البعيد ؛ لأنه قد سبق بيان تسرب هذه الفكرة إلى الاعتزال من الفلسفة القديمة ، كما شهد بذلك الشهرستاني والغزالي .[5]

******

رأي الشيخ الصاوي :

يتابع الشيخ أسلافه من المتكلمين بالاستدلال بدليل الإمكان من حيث ما يقتضيه من معنى الحدوث ، ودلالته على وجود الصانع ، يقول : " واعلم أنهم اختلفوا في كيفية الاستدلال بالعالم على أربعة أقوال :

الأول : من جهة الإمكان أي استواء الوجود و العدم ، ونظم الدليل أن تقول : العالم ممكن ، وكل ممكن له صانع ، فالعالم له صانع .

---

(1) انظر المواقف للايجي :٢٦٦.
(2) ابن رشد و فلسفته الدينية ،محمود قاسم:٩٢،٩٤.
(3) انظر الدرء :(٣/٣٣٤).
(4) الآمدي و آراؤه الكلامية ،د. حسن الشافعي :٤١١.
(5) نهاية الإقدام ،للشهرستاني :٩٠،والمنقذ من الضلال ،للغزالي :١٠٧.

الثاني : من جهة الحدوث ، أي الوجود بعد العدم ، ونظم الدليل عليه أن تقول : العالم حادث ، وكل حادث له صانع ، فالعالم له صانع .

الثالث : من جهتهما معاً ، ونظمه العالم ممكن حادث ، وكل ما كان كذلك فله صانع .
الرابع : من جهة الإمكان بشرط الحدوث ، ونظمه كالذي قبله وإنما الفرق بينهما أن الحدوث أخذ جزأ في الأول ، وشرطاً في الثاني ".[1]

******

المناقشة :

يستند هذا الدليل في مبدأ الاستدلال به عند الفلاسفة إلى التصور المطلق للوجود ، والذي ليس له حقيقة خارجة عن الذهن ، مما يحكم بعدم كفايته في الاستدلال على وجود الله تعالى ، فكل ما يقتضيه : تقسيم الوجود إلى واجب وممكن ، أما من حيث التعين فلا يدل عليه، وهذا ما يدحض حجيته في الاستدلال على وجود الله تعالى، ويقرر عدم كفايته فى هذا الأصل العظيم .

بيان ذلك : أن الدليل الصحيح الدال على وجود الله تعالى لا بد أن يدل على تعينه متصفاً بما لا يشاركه فيه أحد من صفات الكمال ، مع دلالته على إثبات وجوده، وإلا لأدى ذلك الاستدلال إلى نقيض المراد منه ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله:" حقيقة قول هؤلاء نفي الوجود الواجب المباين للوجود الممكن ، ونفي وجود الخالق المباين للمخلوقات ، ونفي وجود القديم المباين للمحدثات ".[2]

وهذا يرجع إلى أنه استدلال بالكلي ، الذي لا وجود له إلا فى الأذهان وهو مطلق الوجود على المتعين وهو الوجود الواجب المتحقق فى الخارج ، وهذا غير ممكن بطريقه ؛ لأن دلالة الكلي على المتعين قد تفيد إثباته فى العقل ، ولكنها تقصر عن المراد الأسمى ، وهو تعيينه بصفاته التي يحصل بها التمييز بين الواجب والممكن فى الخارج ، يقول شيخ الإسلام في بيان عدم جدواه: " فإن هذه الطريقة ، وإن كانت صحيحة بلا ريب ، لكن نتيجتها إثبات وجود واجب ، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء المعتبرين ، ولا هو من المطالب العالية ، ولا فيه إثبات الخالق ، ولا إثبات وجود واجب أبدع السموات و الأرض ".[3]

ـ وقد أعرض الفلاسفة عن الاستدلال بالحدوث ـ مع أنه يستند إلى مبدأ الإدراك الحسي إلى الاستدلال بهذا الدليل ، حتى لا يخالفوا اعتقادهم بقدم بعض الموجودات

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد :٨.
(2) الصفدية :(٢/١٩).
(3) شرح العقيدة الأصفهانية:٤٢.

كالأفلاك السماوية ، فحصروا دلالة الممكن على الواجب بافتقاره إليه افتقار العلة إلى معلولها دون سبق زمان .[1]

وهذا ما رده عليهم شيخ الإسلام رحمه الله وبين عدم صحته لمخالفته ما قد أجمع العقلاء عليه ، يقول: " أما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليه الوجود والعدم ، وأنها مع ذلك قد تكون قديمة أزلية واجبة بغيرها ، كما يقوله ابن سينا وموافقوه ، فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين ، حتى عند ابن سينا مع تناقضه ".[2]

- ومع مخالفة المتكلمين للفلاسفة في هذا ، واستدلالهم بالإمكان على الحدوث، لاقتضائه سبق الممكنات بالعدم ، كما بين الصاوي ، إلا أن شيخ الإسلام يخطئهم في استخدام مصطلح الإمكان من حيث امتناع دلالته على المراد ، ببيان أن الممكن ما كان معدوماً "أما ما وجد فقد خرج عن الإمكان إلى الوجوب بالغير ، فالمعروف في فطر الناس أن ما مضى من وجود وعدم لا يسمونه ممكناً ، و إنما يسمون بالممكن شيئا يمكن وجوده في المستقبل وعدمه في المستقبل".[3]

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن الدليل حتى يتم به المقصود لابد أن يتسم بالبيان والوضوح ، وإلا خالف المراد منه، وهذا مما انتقده شيخ الإسلام رحمه الله على المتكلمين ، حيث خالفوا السبيل المستبين إلى سبيل تتسم مقدماته بالطول والخفاء، واستخدام المصطلحات الفلسفية المبتدعة ، مما جعل فهمه متعسرا على الكثير ، يقول :" فإن العلم بأن المحدث لا بد له من محدث أبين من العلم بأن الممكن لا بدله من واجب فتكون تلك الطريق أبين وأقصر ، وهذه أخفى وأطول ". إلى أن قال :" ومن استدل على الجلي بالخفي فإنه و إن تكلم حقاً فلم يسلك طريق الاستدلال ....فإثبات الصانع بمثل هذه المقدمات لو كانت صحيحة كان الدليل باطلاً ".[4]

وبعد التنبيه على وعورة هذه المسالك ، وانقطاعها بأصحابها في الوصول للمراد الأسمى ، يجدر التنبيه إلى بيان الطرق الشرعية ، التي ذكرت في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، باعتبار كفايتهما في الاستدلال على أصول الدين جملة وتفصيلاً - كما بينت سابقاً - فإن طريقة القرآن الكريم في بيان هذا الأصل، تتفق وروح السماحة وإرادة الخير بالبشرية ، التي تعد من أبرز سماته التي خصه الله بها.

فإن حديث القرآن عن معرفة الله تعالى ، والاستدلال على وجوده ، يتسم بأنه خطاب موجه للفطرة المغروسة في النفس البشرية ، فجل ما يفيده في هذا المجال هو تنبيه العقل لإدراك هذه الحقيقة الكامنة فيه إن غفل عنها، وغابت معالمها في نفسه ، ومن ثم إلزامها بما يقتضيه هذا الإقرار من التزام بأوامر الشرع المطهر ، فدليل

---

(1) انظر :الدرء:(٣/٣٣٤) بدون إلزامات الأشاعرة في المقدمة التالية ،لأنها فطرية، وسيأتي بيانه
(2) الدرء:(٣/٣٣٧).
(3) الدرء :(٣/٣٥٠).
(4) انظر شرح العقيدة الأصفهانية :٤٣.

الخلق والإيجاد ، يعتمد على مقدمتين ، دلالة كل منهما تستند إلى اليقين ، وهما : أن ما يشاهد من الموجودات مخلوق ، وأنه لابد لكل مخلوق من خالق .
حيث ترتكز المقدمة الأولى على مبدأ الإدراك الحسي ، وذلك أن العلم بحدوث المخلوقات ، تقتضيه مشاهدة ما يطرأ عليها من وجود بعد عدم ، ومن فناء بعد وجود، وقد دل القرآن الكريم على هذه الضرورة ، بأحسن بيان وأوجزه ، قال تعالى : {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ}.
وقال : {قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ} (يونس:٣٤) .

وغيرها من آيات الذكر الحكيم ، التي نبهت إلى حقيقة الخلق في هذه الموجودات المشاهدة ، و إقرار الكافرين بها ، فاستدلت بها دون أن تستدل لها على ضرورة وجود خالق مبدع لتلك المخلوقات.

- أما المقدمة الثانية لهذا الدليل ، وهي ضرورة أن يكون لهذه المخلوقات خالقاً مبدعاً ، فتعتمد على مبدأ السببية ، الذي يعد من أسمى مبادئ التفكير البشري الهادي إلى معرفة الله تعالى ، وقد اعتمد القرآن الكريم في الاستدلال على هذا الأصل العظيم إلزام المخاطبين به ، قال تعالى : {أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ} (النمل:٦٤)
حيث تدل هذه الآية الكريمة على وجوب أن يكون لهم خالق خلقهم من غير أنفسهم ، ومن ثم إلزامهم بوجوب أن يكون هو الخالق الذي لا إله إلا هو.

وقد أتى هذا الإلزام بصيغة الاستفهام الإنكاري ليدل على فطرية هذه القضية واستقرارها في نفوسهم ، بحيث يمتنع مخالجة الشك لها .[1]

يقول العلامة الشنقيطي رحمه الله : " لا يخلو الأمر من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح و الأولى : أن يكونوا خلقوا من غير شيء ، أي بدون خالق أصلا .
والثانية : أن يكونوا خلقوا أنفسهم .
والثالثة : أن يكون خلقهم خالق غير أنفسهم .

ولا شك أن القسمين الأولين باطلان ، وبطلانهما ضروري كما ترى ، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه ، والثالث هو الحق الذي لا شك فيه ، وهو جل وعلا خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده جل وعلا ".[2]

وعلى نفس مبدأ السببية يقوم دليل آخر ، له ارتباط وثيق بدليل الخلق ، وذلك من جهة اشتمال المخلوقات على ما هي عليه من الإحكام والإتقان ، ومن ثم الاستدلال بذلك على وجود مبدع لها ، أحكم و أتقن صنعها ، يقوم هذا الدليل كسابقه

---

(1) انظر الرد على المنطقيين ؛ لابن تيمية (٢٥٣) .
(2) أضواء البيان للشنقيطي (٣٩٨/٤).

علـى مقدمتين دلالتهما يقينية : أمـا المقدمـة الأولـى : وهـي أن كل مـا هو مشـاهد من المخلوقـات قد أحكم خلقه وأتقن ، فتستند إلى الإدراك الحسي الذي يدرك هذه الحقيقة ويشاهدها دون أدنى شك .

وأمـا المقدمـة الثانية ، وهـي أن كل مـا أحكم صـنعه وأتقن فإنه يدل علـى وجود بديـع أبدعـه ، فتستند إلـى مبدأ السببية، الذي يمنـع أن يكون هذا الإحكام والإتقان قد وجد اتفاقاً بلـى مسبب لـه ، ومن ثم يلزم بوجود مسبب قادر علـى إبداع هذا الخلق وإحكامه .

والآيـات التـي تشـهد لهذا الأصـل كثيرة حتـى عدهـا بعضـهم في أكثر من ثمانين موضـعاً ، كلها تحث العقل على تدبر ما في هذا الخلق من عناية وحسن تدبير وتقدير ونظـام ، ففـي بيان العناية وحسن التدبير ، يقول الشيخ السعدي في تفسير قوله تعالى : {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا} (الشمس:٧) " فالنفس آية كبيرة من آياته التي يحق الإقسام بها ، فإنهـا فـي غايـة اللطـف و الخفـة ، سـريعة التـنقل والحـركة، والتغيـير، والـتأثر ، والانفعـالات النفسية من الهمـة والإرادة والقصد والحب والبغض ، وهي التي لولاها لكان البدن مجرد تمثال لا فائدة فيه ، وتسويتها على ما هي عليه آيـة من آيات الله العظيمة ".[1]

****

---

[1] تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن :(١٠١٢). ولمزيد من التفصيل انظر مبحث الاستدلال على وجود الله في كتاب المعرفة في الإسلام ، فضيلة الشيخ الدكتور : عبد الله القرني .

الفصل الثاني

(آراؤه في التوحيد)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف التوحيد

المبحث الثاني : أدلة التوحيد

المبحث الثالث : شهادة التوحيد ونواقضها

تمهيد

يقسم التوحيد باعتبارين : أولا : باعتبار متعلقه ؛ إلى توحيد ربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد أسماء وصفات .

الثاني ؛ باعتبار ما يجب على العبد ، إلى توحيد علمي وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات ، وتوحيد عملي وهو توحيد الألوهية .

ويعني توحيد الربوبية : توحيد الله تعالى بأفعاله من الخلق والرزق والإحياء والإماتة ، قال تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}.

أما توحيد الألوهية ؛ فهو توحيد الرب تعالى بأفعال العباد ، فهو بهذا المعنى لازم من لوازم الإيمان بربوبيته تعالى ، فهو حقيقة يقتضي الالتزام بها ذلك الإقرار الفطري ، ولهذا كان يأتي تقريره في الكتاب والسنة بطريق الإلزام بتوحيد الربوبية قال تعالى : {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ} (الزمر:٣٨)

وأما توحيد الأسماء والصفات فهو توحيده تعالى بماله من أسماء وصفات خص بها نفسه في كتابه الكريم ،وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ،يكون بإثباتها له على جهة تنتفي فيها كل موجبات النقص المنافي لتمام كماله وجلاله ،من التمثيل والتعطيل والتحريف والتكييف، قال تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الشورى:١١)

ومن أدلة التوحيد العلمي (الروبية والأسماء والصفات) : سورة الإخلاص ، قال تعالى:{ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.اللَّهُ الصَّمَدُ}، وغيرها من الآيات الكريمة ؛ فقوله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) : دلت على نفي الشريك من كل وجه ؛ في الذات وفي الصفات وفي الأفعال ، كما دلت على تفرده سبحانه بالعظمة والكمال والمجد والكبرياء .

وقوله : (اللَّهُ الصَّمَدُ) قد فسرها ابن عباس رضي الله عنهما بقوله : " السيد الذي كمل سؤدده ، والشريف الذي كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحليم الذي قد كمل في حلمه ، والغني الذي قد كمل في غناه ، والجبار الذي قد كمل في جبروته ، والعليم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله عز وجل ، هذه صفته ولا تنبغي إلا له ، ليس له كفء ، وليس كمثله شيء"[1] ، فإثبات الأحدية لله تضمن نفي المشاركة والمماثلة ، وهذا هو توحيد التنزيه ، وإثبات الصمدية بكل معانيها المتقدمة ؛ تتضمن إثبات جميع تفاصيل الأسماء الحسنى والصفات العلى ، وهذا هو توحيد الإثبات[٢] .

أما القسم الثاني من التوحيد ؛ فقد تضمنته سورة : { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}وكثير من آيات الكتاب الكريم.

---

(1) رواه ابن جرير في تفسير سورة الإخلاص بإسناده : (٣٤٦/٣٠).

(2) شرح العقيدة الواسطية، العلامة محمد خليل هراس : ٨٢.

" وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة فى القرآن : إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري ، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه ، فهو التوحيد الإرادي الطلبي"[1] .

ولما كانت العلاقة بين هذه الأقسام علاقة استلزام وتضمن ؛ فقد مثل التوحيد - بأقسامه الثلاث - المقصد الأسمى والغاية العظمى من خلق الله تعالى للثقلين ، ومن إنزاله الكتب إليهم على أيدي الرسل و الأنبياء ، قال تعالى : {ألا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} (الأعراف:٥٤) إذ هو سبحانه المنفرد بالخلق ، فلا يصح أن يعبد غيره ، وهو المنفرد بالأمر وغاية الأمر أن يعبد وحده.

وقد بين سبحانه أن الغاية من خلق الثقلين هي : إفراده وحده بالعبادة ، حيث قال : {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} (الذاريات:٥٦) بل نزه نفسه عن إرادة العبث من خلق السموات والأرض وبين أن {ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} (ص:٢٧) أما المؤمنون فحالهم ينطق ولسانهم يلهج بـ {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ} (آل عمران:١٩١)

وكما بين سبحانه الحكمة من خلقه ؛ فقد بين الحكمة من أمره في كثير من آيات الذكر الحكيم ، فقصص الأنبياء تترى وأخبارهم تروى في بيان هذه الحقيقة وتأكيد : {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} (الأعراف:٥٩)

وسار السلف الصالح - رضوان الله عليهم - على نهج الأنبياء عليهم السلام في الدعوة للتوحيد و الذب عن حماه معتقدين اعتقادا جازماً مستمداً من الهدي الكريم ، أنه لا نجاة إلا به ، هكذا دونما تفريق بين لوازمه ومعانيه، لا لغموض في فهمه ولبس ، وإنما لوضوح هذه الحقيقة و بعدها عن الكدر و الشوائب .

وظل الأمر على هذا ؛ حتى خلف من بعدهم خلف انحرفوا عن المسير فضلوا السبيل و {خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً} (التوبة:١٠٢) حيث أرادوا الدفاع عن الدين من أقوال الكفرة الباغين ، فحصروا جل اهتمامهم في الدعوة إلى بعض معانيه، فكان إثبات وجود الله تعالى والاستدلال على ربوبيته ،هو المقصد الأسمى من تلك المطالب العالية ، ونسوا أو تناسوا أنهم بذلوا الكثير في تقرير ما هو مقرر لدى الكثير ، وأعرضوا بما وهبوا من أفهام وألباب عن معرفة أن المراد غير المراد : {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} (يوسف:١٠٦) وأن الناجي يوم {تُعْرَضُونَ لا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ} (الحاقة:١٨) هو {مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ} (الشعراء:٨٩)

وقد نتج عن هذا الانحراف الذي حصل في مفهوم التوحيد عند هؤلاء المتكلمين أن حرفوا معناه إلى ما يوافق ما ابتدعوا من أصول فاسدة، فأهملوا المراد الأسمى منه وهو الدعوة إلى إفراد الله تعالى بالعبادة.

هذا مع ما امتد إليه ذلك الانحراف من اضطراب و تضليل لمقتضيات الأدلة الشرعية فى ما ينبني على معرفة حقيقة التوحيد المنجي ، فقد امتدت مخالفتهم إلى زعزعة الثوابت فى قضايا التكفير المعلومة من الضرورة بدين الإسلام ، وبهذا ظهر مفهومهم الخاص فى تحديد معنى الشهادة ونواقضها بناء على ما تأسس لديهم من فهم لحقيقة التوحيد المنجي .

---

[1] شرح العقيدة الطحاوية : ٨٩.

(المبحث الأول)

تعريف التوحيد

مع تأثر المتكلمين البين فى قضايا الإلهيات بالرد على المناهج الكفرية فى توحيد الباري تعالى ، سواء فيها عقيدة اليهود أو النصارى أو الفلاسفة الإغريق ؛ يتوجه الحديث عن حقيقة الإله فى ضوء تلك المناهج الضالة التي انحرفت عن مسالك الأنبياء والمرسلين فى الإيمان بهذه الحقيقة الفطرية.

أما عن معتقد الفلاسفة فى الذات الإلهية ، فإن تنزيه الإله عن التركيب عندهم يعد حجر أساس في تصورهم لمعنى التوحيد ، فالتوحيد هو نفي التركيب وإثباته عكسه ، [1]بمعنى أن منهجهم فى إثبات الإله إنما تحقق بناء على اعتقاد بساطة الإله ونفي الصفات عنه ؛ فإنهم لما اعتقدوا أن فى إثبات الإرادة وسائر الصفات ما يغاير تلك الوحدانية المزعومة باعتقاد اقتضائها للتركيب ؛ فقد امتنعوا عن إثباتها ، وخلصوا فى الإقرار بحدوث العالم المتغير عن ذلك الإله بالوجود الضروري الحتمي ، الذي تبلورت فكرته فى نظرية الفيض والصدور.

أما عن عقيدة اليهود والنصارى فى الذات الإلهية ، فلا يخفى ما فيها من إلحاد وخروج عن مقتضى التوحيد الذي أقرته رسالات الأنبياء ، إذ يتلخص انحرافهم فى اعتقاد الشريك فى الربوبية ، قال تعالى :{وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ }(التوبة:٣٠)

وقد بين القرآن الكريم فى كثير من الآيات بطلان تلك العقائد الكفرية ، ببيان ما تستلزمه من إلحاق النقص والخروج عن مقتضى التنزيه والتقديس الذي يستحقه الرب تعالى لتمام كماله وقيوميته ، ومن ذلك قوله عز وجل : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ} (النساء:١٧١)

ولكن المتكلمين لما حرصوا على انتهاج الأدلة العقلية فى الاستدلال للعقائد ؛ خاضوا مع أولئك اليهود والنصارى معارك ضارية ، افترض عليهم مسلكهم القائم على التحسين والتقبيح العقلي أن يتنازلوا عن الكثير من الضروريات التي اقتضاها مبدأ التسليم بالأدلة الشرعية كتابا وسنة .

ولكل ما تقدم فقد ظهر أثر تبرير النصارى لعقيدة التثليث باعتقاد أن الثالوث ما هو إلا مجموعة أقانيم ، أي صفات لذات واحدة أو أعراض لجوهر واحد فى اقتناع المعتزلة بوجوب تنزيه الباري تعالى عن الصفات ؛ حتى لا يلزمهم ما لزم النصارى من الوقوع فى الشرك الأكبر[2] .

وقد كان للرد على عقيدة الفلاسفة فى الذات الإلهية دور كبير أيضا في تحديد درجة الانحراف فى الفكر الاعتزالي اتجاه توحيد الباري تعالى ، وهذا ما أشار إليه

---

[1] انظر المبحث السابق في بيان الخطأ في تصورهم لمعنى التركيب حيث قاموا بنفي الصفات اعتمادا على هذه الحجة الباطلة ، واعتقادا أن في إثباتها ما يؤدي إلى التركيب ، حتى لم يعد هناك ما يميز إلههم عن العدم سوى تصور الوجود التصور الذهني المجرد : ١٠٦.

[2] انظر الملل والنحل للشهرستاني:(٦٤/٢).و نشأة الفكر الفلسفي فى الإسلام، سامي النشار:(٩٧/١).

الشهرستاني عند بيانه أصول معتقد شيخ الطائفة أبي الهذيل[1] : " وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته وترجع إلى السلوب أو اللوازم"

بل ويزيد في توضيح أصل معتقده جامعا بين المؤثرات المنظرة لحقيقة ما ذهب إليه ، قائلا : وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات فهي بعينها أقانيم النصارى أو أحوال أبي هاشم "[2] وهذا كثير في عرضه آراء الفرق النصرانية.

- ومن هنا كان موقف المعتزلة الجافي إزاء التوحيد حيث أقاموه على ثلاثة أصول:

الأول : بمعنى أنه لا يتجزأ و لا يتبعض .

الثاني : أنه منفرد بالقدم لا ثاني له .

الثالث : أنه منفرد بسائر ما يستحق من الصفات النفسية ، من كونه قادراً حياً[3]

ويقول القاضي عبد الجبار في تعريفه : " هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه والإقرار به ، ولا بد من اعتبار هذين الشرطين : العلم والإقرار جميعا ؛ لأنه لو علم ولم يقر، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحدا"[4]

ومع تضليل الأشاعرة للمعتزلة في مقتضى نفي التركيب عندهم لنفيهم سائر الصفات ؛ فقد انتهجوا أيضا نفس المنهج في بيان الأسس التي ينبني عليها مفهوم التوحيد ، مع نوع من المغايرة التي يوجبها منهجهم القائم على اعتماد العقل إلى جانب الالتفات إلى النصوص الشرعية ، وبيانها كالتالي :

١. أن الله تعالى واحد في ذاته ، وهذا يشمل نفي التركيب عنها ، ونفي أن يماثله فيها أحد ، يقول الجويني : " والرب سبحانه وتعالى موجود فرد متقدس عن قبول التبعيض والانقسام ، وقد يراد بتسميته واحداً أنه لا مثل له ولا نظير "[5]
٢. أن الله تعالى واحد في صفاته فلا يشابهه فيها أحد ، و لا تنوع فيها أي لا يوصف بأن له علمين أو إرادتين .[6]
٣. أن الله تعالى واحد في أفعاله ، وفيه إثبات لمعنى الربوبية والانفراد بالتصرف ، ويحكي هذه المعاني ابن فورك عن شيخه الأشعري : " الواحد والأحد بمعنى التوحد ، الذي هو التفرد النافي للاشتراك والازدواج في النفس والفعل والحكم والصفة ؛ لأنه في نفسه غير منقسم ، وفي نعته لا مثل له ، وفي تدبيره لا شريك له ، فهو واحد من هذه الوجوه ، ولا فرق بين الأحد والواحد عنده ".[7]

---

(1) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي المعروف بالعلاف المتكلم شيخ البصريين في الاعتزال ، كان كثير الجدل ، توفي سنة ٢٣٥هـ . انظر: وفيات الأعيان:(٢٦٥/٤).

(2) الملل والنحل:(٦٣/١).وانظر نشأة الفكر لفلسفي في الإسلام ، سامي النشار:(١٠٠/١).

(3) المغني في أبواب التوحيد و العدل :(٢٤١/٤).

(4) شرح الأصول الخمسة:١٢٨.

(5) الإرشاد:٥٢، و انظر المواقف للإيجي :٢٧٨.و المحصل للرازي :١٩٣.

(6) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد :٥٩.

(7) مجرد مقالات الأشعري :٥٥.

رأي الشيخ الصاوي :

يوافق الصاوي من تقدمه من الأشاعرة في معنى التوحيد ؛ حيث يقرر ما ذهبوا إليه من أن المعبود متصف بالوحدة في الذات ، والصفات ، والأفعال ،[1] و ذلك بـ : " نفي الكموم الخمسة ، وتوضيحه : أنه لا نظير له في ذاته ، أي أن ذاته ليست مركبة من أجزاء ، و ليس لأحد ذات كذاته ، ولا في صفاته ، أي ليست صفاته متعددة من جنس واحد ، بمعنى أنه ليس له علمان ولا سمعان ، وليس لأحد صفة كصفات مولانا ، فهذه أربعة كموم : متصلان في الذات والصفات ، ومنفصلان بينهما ، والخامس المنفصل في الأفعال ، بمعنى أنه ليس لأحد فعل مع الله ، وأما المتصل فهو ثابت لا ينفى ؛ لأن أفعاله على حسب شؤونه" .[٢]

ومع ما تقدم فقد يظهر عليه التأثر باعتقاد السلف ، كما هو معلوم من حال متأخري الأشاعرة أمثال الدردير و الجمل ، وذلك في مثل تفسير الآية الكريمة : {وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } (الأعراف:٨٥) حيث بين أن النبي عليه الصلاة السلام قد ابتدأ بالدعوة إلى التوحيد : عبادة الله وحده ، ثم علل توجهه إليه أولاً بأنه الأصل وما بعده فرع ، يقول : " أمرهم بالتوحيد أولاً ؛ لأنه أهم الأشياء وأصلها وغيره فرع ، فإذا صلح الأصل صلح الفرع " .[٣]

وقد يأتي في موضع آخر فيميل إلى آراء أسلافه ، فيقصر التوحيد على مفهومه العلمي دون العملي ، وذلك في تفسير قوله تعالى : {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً} (النساء:٣٦.)يقول :" الخطاب للمكلفين لأن العبادة تتوقف على معرفة المعبود و النية ، ولكن المراد ما يشمل القربة التي هي ما تتوقف على معرفة المتقرب إليه والطاعة التي لا تتوقف على شيء ".

ويرى أن تفسير العبادة بالتوحيد ، كما هو قول المحلى يجعل النهي عن الإشراك مؤكداً للأمر السابق ، وهذا خلاف الأولى ، بل الأولى ـ عنده ـ أن يكون قوله : { ولا تشركوا} هو الأساس وما بعده أمر بلازمه.[٤]

*****

(1) انظر حاشية الجلالين :(٢٨٦/٢)،(٤٦/٤)
(2) المرجع السابق :(٧٠/٣)،و انظر :(٧٠/١) و الحاشية على الخريدة البهية : ١٩.
(3) المرجع السابق :(٢١٠/٢).
(4) المرجع السابق :(٢٠٥/١).

المناقشة:

من خلال عرض أقوال الصاوي ومن قبله الأشاعرة ؛ تبين أن مفهوم التوحيد ـ عندهم ـ قد داخله انحراف خطير و ذلك من عدة أبواب :

الأول : اعتقاد الوحدانية في الذات ، و ذلك بنفي التركيب ، ونفي المثيل والنظير.

ـ أما التركيب ففيه إجمال ، حيث أرادوا به حقا و باطلا : فنفي تركيب الذات من أجزاء متعددة ، حق لا مرية فيه ؛ فالله تعالى صمد غني عما سواه . أما إذا أرادوا به نفي ما يلزم منه التركيب ـ عندهم ـ كالصفات الخبرية مثل الوجه و اليدين ؛ فهذا باطل مخالف لما هو مقرر في الكتاب و السنة، وليس في إثباته ما يلزم منه التركيب كما زعموا .[1]

ـ وأما إثبات وحدانية الذات بنفي النظير والمثل ، فهذا حق ، ولكنهم غلوا في هذا الجانب حتى زعموا أن هذا هو المراد الأسمى من التوحيد ، إلى أن قصروا الاستدلال على إثباته .

الثاني : اعتقاد الوحدانية في الأفعال : وأرادوا به إثبات ربوبية الله تعالى ووحدانيته في التصرف ، لكنهم مع ذلك أرادوا به نفي التأثير عن فعل غير الله تعالى ، وهو ما يعرف بإبطال الأسباب ، وقد أدخلهم هذا الاعتقاد في نطاق الجبر[2]

الثالث : اعتقاد الوحدانية في الصفات ؛ واشتمل هذا الاعتقاد على حق و باطل ، حيث أرادوا به تنزيه الله تعالى عن مشابهة صفات المخلوقين ؛ فوقعوا في شر مما فروا منه ، حيث عطلوه عما ورد به وصفه في الكتاب والسنة.

وهذا المعنى الذي ذهبوا إليه قد ثبت بطلانه من جهات متعددة ، منها مخالفته للغة العربية[3]ـ لغة القرآن الكريم ـ كباقي مصطلحات المتكلمين التي قال فيها شيخ الإسلام : " إن عامة ألفاظهم الاصطلاحية لا يريدون بها ما هو المعروف في اللغة من معناها ، بل معاني اختصوا بالكلام فيها نفياً وإثباتاً ؛ ولهذا قال الإمام أحمد فيهم : يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم ".[4]

فعارضوا بذلك ما ورد في الكتاب والسنة ، ومما يدل عليه أنه قد ورد لفظ الواحد و الوحيد في كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، بخلاف ما زعموا من نفي التركيب والتبعيض ، فقد روي عن الإمام أحمد أنه حاج أحد المتكلمين في ذلك المعنى ، حيث قال : " قد سمى الله رجلا كافرا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي ، فقال : {ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً}(المدثر:١١) وقد كان هذا الذي سماه الله وحيداً له عينان و أذنان و لسان و شفتان و يدان و رجلان و جوارح كثيرة ،

---

(١) سيأتي بيانه في الفصل التالي بإذن الله : ١٦٠ .
(٢) سيتم بحثه في باب القدر بإذن الله : ٤٢٨ .
(٣) جميع المعاجم اللغوية القديمة لا يوجد فيها هذا المعنى الذي ذهبوا إليه ، وإنما وجد في بعض المتأخر منها كالمفردات و لسان العرب تأثرا بآراء المتكلمين في هذا الباب .
(٤) بيان تلبيس الجهمية :(٤٧٤/١).

فقد سماه الله وحيداً بجميع صفاته ، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ هو بجميع صفاته إله واحد". [1]

ثم إن في تفسير ما ورد في القرآن من لفظ الواحد أو الأحد ، وفقاً لما ذهب إليه المتكلمون ؛ إثبات للتناقض في كتاب الله تعالى ، ويضرب شيخ الإسلام رحمه الله مثالاً لذلك بسورة الإخلاص ، التي ورد فيها نفي مكافأة أحد لله تعالى مهما كان ، فلو طبق هذا المعنى الذي ذهب إليه المتكلمون على الأحد المنفي هنا في قوله : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ}، للزم منه مكافأة جميع الأجسام لله تعالى ، وهذا محال،[2] وبطلان اللازم دليل على بطلان ملزومه .

ومما يدل على بطلان هذا المعنى ، قصوره ـ عند الصاوي ومن سبقه من المتكلمين ـ عن تحقيق المراد الأسمى من التوحيد : إفراد الله تعالى بالعبادة ، ودلالة هذا الأصل مستمدة من الكتاب والسنة ، حيث دلت نصوص القرآن الكريم على تقسيم التوحيد إلى أقسام ثلاث : توحيد الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات[3] ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في بدء الحديث عن التوحيد ، فمن تلك النصوص ما يثبت ربوبية الله تعالى على خلقه ، وذلك ببيان انفراده في التدبير والتصريف ، ومنها ما يدعو إلى إفراد الله بالعبادة وحده لا شريك له ، وهذا هو توحيد الألوهية ، ومنها ما يدل على إثبات صفات الكمال لله تعالى تعظيماً و تنزيهاً ، وهذا هو توحيد الأسماء والصفات .

وكل هذه الأقسام ترتبط ؛ لتدل على معنى التوحيد كما هو مستمد من الكتاب والسنة ، فتوحيد الألوهية يدل على الربوبية بالتضمن ؛ فما من محقق له إلا وهو محقق لتوحيد الربوبية من باب أولى ، و من ادعى خلافه فقد ادعى الجمع بين النقيضين .

أما توحيد الربوبية ؛ فإنه يدل على الألوهية بالالتزام ، بمعنى أن من أقر بأنه لا يستحق صفات الربوبية إلا الله تعالى ؛ لزم ألا يعبد أحداً سواه ، وأي مخالفة لذلك تدل على خلل في الإقرار بتوحيد الربوبية ، وقد روى الإمام ابن جرير الطبري هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، حيث قال في تفسير قوله تعالى : { فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}(البقرة:٢٢) " أي لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع و لا تضر وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره ، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول صلى الله عليه وسلم من توحيده هو الحق الذي لا شك فيه ".[4]

أما توحيد الأسماء و الصفات ؛ فإنه يدل على الربوبية بالتضمن ؛ لدلالة أسمائه الحسنى على ذلك ، وعلى الألوهية بالالتزام .[5]

---

(1) الرد على الجهمية و الزنادقة :١٣٤.

(2) انظر بيان تلبيس الجهمية :(٤٩٤/١).

(3) والذي ينبغي أن يعلم أن هذا التقسيم قد عرف منذ القدم عند السلف الصالح منهم الإمام الطحاوي حيث ذكره في متنه المشهور ، حيث قال : لا شيء مثله ، ولا شيء يعجزه ، ولا إله غيرك ، انظر أصول العقيدة الإسلامية التي قررها الأمام أبو جعفر الطحاوي : ٢٣ـ٢٦، تحقيق عبد المنعم العزي .

(4) تفسير القرآن العظيم :(١٦٤/١).

(5) انظر : تيسير العزيز الحميد ،للشيخ سليمان بن عبد الله :٣٣.و انظر :دعوة التوحيد للشيخ محمد خليل هراس :٨٣،٨٥.

وبهذا يدرك أن المراد من التقسيم الذي ذكره العلماء هو توضيح المعتقد ؛ وفقاً لما جاء في الكتاب و السنة، ومن ثم التأكيد على توحيد الألوهية الذي جحده الكثير ممن أقر بربوبية الله على خلقه ، فمعرفة الله رباً منعماً متصفاً بصفات الكمال والعظمة، مما قد فطرت النفوس على الإقرار به ، و إنما وقع الخلل فيما يجب اتجاه من وصف بذلك واستحقه ، حيث عبدت الأصنام وصرفت الصالحات لغير الله تعالى ؛ إما جهلاً أو عناداً و استكباراً، و أدلة الشرع في هذا المعنى كثيرة متضافرة ، لا يعرض عنها إلا جاهل أو صاحب هوى.

قال شيخ الإسلام :" التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية ، بأن يعبد الله وحده لا يشركون به شيئا ؛ فيكون الدين كله لله .. كما قد بين القرآن هذا التوحيد في غير موضع ، وهو قطب رحى القرآن الذي يدور عليه القرآن ". [1]

****

(4) [1]منهاج السنة النبوية :(٣/٢٩٠).

(المبحث الثاني)

دليل التوحيد

لما انحصر المراد بالتوحيد عند المتكلمين على توحيد الربوبية ؛ فقد اعتنوا بالاستدلال له عقلا ، وأجازوا ذلك بطريق النقل ، وقد استندوا في ذلك إلى عدم توقف معرفة السمع عليه ، يقول الإيجي : " والوحدة ، فهذا يمكن إثباته بالعقل ، إذ يمتنع خلافه عقلاً بالدليل الدال عليه ، و بالنقل لعدم توقفه عليه".[١]

ودليلهم الذي اعتمدوا عليه في إثبات الوحدانية هو ما يسمى بدليل التمانع. ويستند هذا الدليل في أساسه إلى مقدمتين ضروريتين ، الأولى : وجود هذا العالم بما هو عليه من انتظام و إتقان.

الثانية : أن هذا الانتظام لابد أن يكون مدبره واحداً .

والدليل على استحالة تعدد المدبرين هو امتناع تعدد الإرادات على المخلوقات ؛ إذ يلزم من تعددها إما اتفاق الآلهة أو اختلافهم ، وكلاهما باطل.

أما الاتفاق فلما يلزمه من اجتماع مؤثرين على فعل واحد ، ومحله إذا اتفقا على إيجاده في وقت واحد .

ومع حصوله مرتباً فيبطل ، لما يلزم من عجز الآخر ، أو تحصيل الحاصل .

أما الاختلاف بأن يريد أحدهما إيجاد شيء ، والآخر إعدامه ، فلا يخلو إما أن ينفذ مرادهما معاً ، فهذا باطل ؛ لاستحالة اجتماع النقيضين : الوجود والعدم .

أو لا ينفذ مراد واحد منهما فباطل أيضاً لاستحالة ارتفاع النقيضين : الوجود والعدم ، وللزوم عجزهما معاً.

فلم يبق من هذه القسمة العقلية إلا الفرض الأخير : أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر ، فثبتت بذلك الوحدانية ، وانتفى إمكان التعدد .[٢]

******

---

(1) المواقف : ٤٠.

(2) انظر الدليل :لمع الأدلة للجويني :٨٦-٨٧. و الإرشاد له :٥٣-٥٧.و المحصل للرازي :١٩٣.و الإنصاف للباقلاني :٤٩-٥٠.

رأي الشيخ الصاوي :

يتبع الصاوي رأي أسلافه في إمكان إثبات دليل الوحدانية بالعقل و النقل ، يقول : " واعلم أن الدليل على الوحدانية لله النقل والعقل ، أما النقل فآيات كثيرة جداً منها : {وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} (البقرة:١٦٣) ، {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} (البقرة:٢٥٥) ، {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} (آل عمران:٦)

وأما العقل فقد علمنا الله كيفيته بقوله تعالى : { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} (المؤمنون:٩١) وكهذه الآية يعني : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} (الأنبياء: ٢٢) ".[١]

وفي تقريره لهذا الدليل، يقول : " لو فرض إلهان ، وأرادا معاً إيجاد شيء والآخر إعدامه ، فإما أن يتم مرادهما معاً ، وهو باطل للزوم اجتماع الضدين ، أو لا يتم مرادهما معاً ، وهو باطل أيضا ؛ للزوم عجز من لا يتم مراده ، و عجز من يتم مراده أيضا ؛ لوجود المماثلة بينهما ، فبطل التعدد و ثبتت الوحدانية .

وإذا فرض اتفاقهما فهو باطل أيضاً ، لوجود التوارد .

و تقريره أيضاً أن يقال : لو فرض إلهان ، وأرادا معاً إيجاد شيء فإما أن يحصل بإرادتهما معاً ، وذلك باطل ؛ لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أو يسبق أحدهما إلى إيجاده فيلزم عليه عجز الآخر، أو تحصيل الحاصل ، ويلزم عجز الأول لوجود المماثلة بينهما".[٢]

ومما استدل به أيضاً لإثبات الوحدانية بدليل التمانع ، قوله تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً} (الإسراء:٤٢)

يقول : " المعنى : لو فرض له شريك في الملك لنازعه وقاتله واستعلى عليه لكنه لم يوجد من هو بهذه المثابة ، فبطل التعدد وثبتت الوحدانية ".[٣]
كما أنه يستدل للوحدانية بدليل النفس وما فيها من بديع الإتقان ، يقول في تفسير قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا} (الأعراف:١٨٩.) :"أي لأنه المالك المتصرف . وهذا أعظم دليل على انفراده بالوحدانية".[٤]

---

(1) حاشية الجلالين : (٣/٦٩)..
(2) المرجع السابق ، وانظر :(٢/٢٩٢) وانظر : حاشية الخريدة البهية :٦٣.
(3) حاشية الجلالين :(٢/٣٢٧).
(4) المرجع السابق :(٢/١٠٤).

المناقشة :

يعد هذا الدليل من البراهين المسلمة التي يجزم بصدقها ، بل هو مقتضى الضرورة العقلية ، إذ كل ما يمكن حدوثه من افتراض تعدد الآلهة قد علم امتناعه بما فطرت عليه النفوس ، ومن ذلك : استحالة اجتماع النقيضين ، واستحالة ارتفاعهما ، وكذلك استحالة اجتماع مؤثرين على فعل واحد ، واستحالة أن يكون الرب عاجزاً. فكل ما تقدم هو من المبادئ الأولية ، التي يستدل بها ، ولا يستدل لها.

يقول شيخ الإسلام بعد تقريره للدليل على طريقة المتكلمين : " وهذا أمر مستقر في فطر بني آدم وعقولهم ، و إن تنوعت العبارات عنه ، وإن كان قد يحتاج إذا تغيرت فطرة أحدهم باشتباه الألفاظ و المعاني إلى بسط وإيضاح "[1] ، و قد رد ـ رحمه الله ـ على من انتقد دلالته على إثبات الوحدانية من الفلاسفة ، كابن رشد وغيره[2] ، فقال : " ليس الأمر كما ظنه هؤلاء ، بل هو برهان صحيح عقلي ، كما قدره فحول النظار ".[3]

يبقى التنبيه هنا إلى أن شيخ الإسلام رحمه الله مع كونه أقر بصحة استدلال المتكلمين به إلا أنه لا يوافقهم في دلالة القرآن عليه ، وذلك لبداهة واستقراره في الفطر ولكون الخصومة الواقعة من الأمم لم تكن في أحقيته ، يقول بعد تقريره لدليل التمانع :" وبالجملة فالدلائل العقلية على هذا متعددة ، وإن كان من الناس من يزعم أن دليل ذلك هو السمع ، لكن هذا المطلوب الذي أثبتوه هو متفق عليه بين العقلاء . ومقصود القرآن توحيد الإلهية ، وهو مستلزم لما ذكروه من غير عكس"[4].

وقد ذهب إلى القول بدلالة السمع عليه الكثير من علماء السلف كما سيأتي بإذن الله ؛ وعليه فإن ما استدل به الصاوي من الآيات الكريمة ـ كغيره من المتكلمين ـ لتقرير هذا الدليل صحيح في الجملة ، فالقرآن الكريم قد اشتمل على كافة الأدلة التي ينبني عليها الاعتقاد السليم ، وقد يكون ذلك إما على سبيل التقرير، أو الرد على المخالف ، فمن المعلوم ما وقعت به النصارى من شرك في ربوبية الله تعالى ، حيث أثبتوا له الولد والصاحبة تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً ، وللقرآن الكريم أساليب متعددة كلها تبين بطلان هذا الزعم ، وما ينبني على تصوره من فساد محال ، يجزم باستحالة ذلك المعتقد ،في كثير من الآيات ، ومن تلك الأدلة قوله تعالى :{ مَا اتَّخَذَ

---

(1) الدرء:(٣٦٤/٩).

(2) وكان محل اعتراضهم أن متقدمي الأشاعرة لم يوردوا في الدليل إمكان اتفاق الآلهة ، بل اكتفوا بما يلزم من اختلافهم ، ولكن متأخري الأشاعرة فطنوا إلى هذا و أوردوا بطلان الاتفاق كما ذكر الصاوي ، انظر الصفحة السابقة ، ولشيخ الإسلام كلام أبطل فيه هذا الاعتراض بين فيه أن امتناع اختلاف الآلهة أبلغ في بيان عجزها [فإنه إذا لم يجز أن يريد أحدهما و يفعل إلا ما يريده الآخر ويفعله لزم أن لا يكون واحد منهما قادرا]. الدرء :(٣٥٦/٩) و انظر :منهاج السنة النبوية :(٣٠٦/٣ـ ٣٠٧).

(3) الدرء :(٣٥٤/٩).

(4) المرجع السابق:(٣٦٩/٩). وانظر ابن تيمية السلفي ، للشيخ محمد خليل هراس : ٨٢.

اللَّـهُ مِنْ وَلَـدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} (المؤمنون:٩١.)

فقد دلت الآية الكريمة على إبطال ما يلزم من إثبات الشركة لله تعالى ، وبطلان اللازم دليل على بطلان ملزومه .

يقول الإمام ابن كثير[١] في تفسير الآية : " لو قدر تعدد الآلهة لانفرد كل منهم بما خلق فما كان ينتظم الوجود ، و المشاهد أن الوجود منتظم متسق كل من العالم العلوي و السفلي مرتبط بعضه ببعض في غاية الكمال ثم لكان كل منهم يطلب قهر الآخر وخلافه فيعلو بعضهم على بعض ".[٢]

أما اللازم الأول وهو انفراد كل إله بما خلق ، فباطل ؛ لأنه يتنافى مع ما يجب أن يتصف به الرب الحق من القدرة التامة لخلق كافة المخلوقات ، مع القيام بشؤونها و تدبيرها ، فتكون بذلك تحت تصرفه و قهره ، أما ما خلا ذلك ، فليس برب على وجه الحقيقة .

وأما اللازم الثاني لوجود التعدد ؛ فهو علو بعض الأرباب على بعض ، بحيث يطلب كل منهما العلو على الثاني حتى تتحقق له الربوبية ؛ لأن مقتضى الربوبية لا يتحقق إلا بانفراد الرب في تصريف شؤون الخلق ، إيجاداً و تدبيراً.

يقول شيخ الإسلام : " وبيان التلازم أنه إذا كان معه إله ، امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم ، مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم".[٣]

ولما علم بطلان هذين اللازمين لما هو ملاحظ من انتظام المخلوقات ، وسيرها وفق سنن ثابتة ، بطل ملزومهما ، وهو إمكان تعدد الأرباب ، ولم يبق إلا أن يكون الرب هو الله تعالى لا شريك له[٤] ، يقول الشيخ السعدي : " واعتبر ذلك بالشمس والقمر ، والكواكب الثابتة ، والسيارة ، فإنها منذ خلقت وهي تجري على نظام واحد، و ترتيب واحد ، كلها مسخرة بالقدرة مدبرة بالحكمة لمصالح الخلق كلهم ، ليست مقصورة على أحد دون أحد ، ولن ترى فيها خللاً ولا تناقضاً ولا معارضة في أدنى تصرف ، فهل يتصور أن يكون ذلك تقدير إلهين ربين".[٥]

وبمثل هذا تفسر الآيات التي تحمل نفس المعنى من الدلالة على وحدانية الله تعالى ، كقوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} (الأنبياء:٢٢)

---

(1) هو الحافظ الكبير عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الفقيه المحدث المفسر المؤرخ انتهت إليه رياسة العلم في هذه الفنون أخذ عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية فأكثر عنه من أشهر مصنفاته : تفسير القرآن العظيم والبداية والنهاية ، وجمع المسانيد العشرة ، توفي سنة:٧٧٤ . انظر: شذرات الذهب : (٢٣١/٦).

(2) تفسير القرآن العظيم : (٣٣٨/٣).

(3) منهاج السنة النبوية : (٣١٥/٣).

(4) انظر :منهاج السنة : (٣١٥/٣).

(5) تيسير الكريم الرحمن :٦٠٢.

يقول الإمام ابن كثير : " لفسدتا ، كقوله تعالى : {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} " .[1]

ويقول الشيخ السعدي : " وبيان ذلك أن العالم العلوي و السفلي على ما يرى في أكمل ما يكون من الصلاح والانتظام ، الذي ما فيه خلل ولا عيب ولا ممانعة ولا معارضة ؛ فدل ذلك على أن مدبره واحد ، وربه واحد، وإلهه واحد ، فلو كان له مدبران و ربان أو أكثر من ذلك ؛ لاختل نظامه وتقوضت أركانه".[2]

ويبين الإمام الشوكاني[3] وجه التلازم بين التعدد والفساد ، بقوله : " ووجه الفساد أن كون مع الله إلهاً آخر يستلزم أن يكون كل واحد منهما قادراً على الاستبداد بالتصرف ، فيقع عند ذلك التنازع والاختلاف ، ويحدث بسببه الفساد" .[4]

ومما يحمل نفس المعنى ، قوله تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً} (الإسراء:٤٢)

والمقصود منها كما ذكر الصاوي نفي الشريك ؛ لأنه لو وجد لطلب العلو والمغالبة ، ومع بيان انتفاء وجود من هو بهذه المثابة ؛ انتفت الشركة ، وثبتت الوحدانية.

وقد بين الشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ " أن معنى الآية الكريمة : لو كان مع الله آلهة كما يزعم الكفار ؛ لابتغوا ، أي الآلهة المزعومة ، أي لطلبوا إلى ذي العرش سبيلا أي إلى مغالبته وإزالة ملكه ؛ لأنهم إذاً يكونون شركاءه كما يفعل الملوك بعضهم مع بعض".[5]

ومما ينبغي الإشارة إليه بعد هذا العرض العام لبيان كفاية الأدلة الشرعية في الاستدلال لما ينبني عليه الدين أن هؤلاء المتكلمين فرقوا بين أمرين بينهما تلازم بين : إثبات وجود الله تعالى ، وإثبات وحدانيته ، وأقروا بكفاية الأدلة الشرعية على الاستدلال للوحدانية دون الوجود ، مع أن هذا تفريق لا يقبله التصور السليم ، إذ تضمن الوحدانية للوجود أمر بين لا يلزمه دليل ، ولكن ما يهم هنا أن غالب المسائل الكلامية يعتريها تناقض بين ، يدل على ضعف ما استندت إليه من أصول .

---

(1) تفسير ابن كثير :(٢٣٥/٣).

(2) تيسير الكريم الرحمن :٥٥٨.

(3) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني ، الفقيه المفسر المحدث الأصولي والأديب المؤرخ ، صنف في أنواع العلوم عددا كبيرا من الكتب النافعة تصدر للإفتاء والتدريس ، كما تولى القضاء العام في مدينة صنعاء ، من مؤلفاته:فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، ونيل الأوطار شرح المنتقى الأخبار ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول .انظر ترجمته : معجم المؤلفين : (٥٣/١١) ، الأعلام للزركلي: (٢٩٨/٦). وانظر لمزيد من التوسع : منهج الإمام الشوكاني في العقيدة : عبد الله نومسوك.

(4) فتح القدير :(٥٦٩/٣).

(5) أضواء البيان :(٥٤٠/٣).

(المبحث الثالث)

شهادة التوحيد و نواقضها

لشهادة التوحيد مكانة عظيمة في دين الله تعالى، فهي أول أركان الإسلام، وأعلى شعب الإيمان ، وأول ما يؤمر العبد به ، وآخر ما يطلب منه ، وفضائلها في الدين كثيرة لا مجال لحصرها الآن ، وتعني هذه الشهادة التزاما تاما بأصول الدين وفروعه من حيث المعتقد والتطبيق ، وتسند في فضلها إلى كونها دليلا يثبت الإقرار بالتوحيد : إفراد الله تعالى بالعبادة ، فلا إله إلا الله أي لا معبود بحق إلا الله .

ولما كان اعتقاد المتكلمين في معنى التوحيد ينحصر في إثبات ربوبية الله تعالى ، قاموا بتفسير الشهادة التي يعلن بها الدخول في الإسلام بما يوافق ذلك ، حيث فسروا الإله بأنه القادر على الاختراع . وهذا ما حكاه ابن فورك والبغدادي عن الأشعري ، يقول ابن فورك : " و اختار - أي الأشعري - أن معنى وصفنا له أنه إله : أن له الإلهية ، وفسر الإلهية بأنها هي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض ، وذكر أن ذلك أحد الأقاويل المقولة في معنى الإله".[1]
وبهذا صار مفهوم التوحيد ينحصر في تقرير الاعتقاد العلمي : توحيد المعرفة والإثبات[2]، وأغفلوا الجانب الأعظم منه وهو توحيد الإرادة والطلب[3] .

وكان لهذا الاعتقاد عند المتكلمين أثر واضح في ما يتعلق بالعبادة ، وذلك أنهم حين قاموا بإبعاد العبادة عن صميم التوحيد ؛ أدى ذلك إلى وجود فراغ كبير عمد أهل التصوف إلى شغله بالكلام عن الإرادة و السلوك ، بما هو خارج عن هدي الكتاب والسنة ، فكل ما عندهم في هذا المجال خلط بين ، يظهر فيه تأثر واضح بمفاهيم دخيلة تتحدث بلغة غير مفهومة [4].

و أصبحت بذلك كتب العقائد عند المتأخرين لا تكاد تخلو من الحديث في التصوف باعتباره متمماً للكلام عن المعتقد لا داخلا في حقيقته ، ومن جراء ذلك الخلط الذي سببه إغفال المراد الأسمى من التوحيد ؛ حصل اضطراب كبير في المفاهيم حول قضية التكفير، حيث انحصرت نواقض التوحيد في الجانب الاعتقادي دون العملي ، مما هيأ لأصحاب التصوف والسلوك منفذاً واسعاً يلجون منه باسم الدين ، يبررون به ما ابتدعوا من أمور ما أنزل الله بها من سلطان ، كالتوسل بالصالحين وشد الرحال إلى قبورهم ، ودعاء النبي والاستغاثة به ، ولم يكتفوا بذلك بل وجهوا سهامهم إلى صميم المعتقد ؛ فذهبوا إلى تفسير التوحيد بما يخدم أغراضهم في تمييع المبادئ حول المعتقد ، حيث فسروه بما يسمى بوحدة الشهود ، التي أرادوا

---

(١) مجرد مقالات الأشعري :٤٧. وانظر كلام البغدادي بنفس المعنى في :أصول الدين :١٢٣.

(٢) توحيد الله تعالى بأفعاله كالخلق والرزق و الإحياء و الإماتة .

(٣) إفراد الله تعالى بالعبادة.

(٤) وهذا ما سنعرفه في الحديث عن نشأة التصوف : ٤٧٢ .

بها الخلط بين مفهوم الربوبية وعقيدة الجبر ؛ حتى يبرروا كل ما اشتهروا به من مخالفة للشرع والمعتقد والتي صارت بدورها مدخلا لأهل الحلول يستندون إليه في ما يسمى بوحدة الوجود ، كل هذا لا يعارض انتسابهم إلى المذهب الأشعري ، حتى عد الكثير من الصوفية ضمن من انتسبوا إلى الأشعري وأخذوا عنه كأمثال : القشيري[1] و الغزالي . وصار معهوداً أن يكون ممن ينتسب إلى الأشعرية صوفي بل من كبار الصوفية وعلى طريقة من أشهر طرقهم .

******

رأي الشيخ الصاوي :

يذهب الصاوي إلى ما ذهب إليه المتكلمون في معنى الشهادة ، حيث يفسر الإله بما يفهم منه إثبات الربوبية ، يقول في تفسير قوله تعالى : { اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} (آل عمران:٢) :" والمقصود من ذلك التشنيع والرد عليهم في دعواهم التثليث ؛ لأن حقيقة الإله هو المستغني عما سواه ، المفتقر إليه كل ما عداه ".[2] ومرة يفسره بأنه " الخالق لكل شيء".[3]

ويؤكد ذلك المعنى حين يفسر الشهادة على جهة الإجمال ، يقول : " لا إله إلا الله : أي فالمراد بها الوصف بالوحدانية ولوازمها من كل كمال ، والتنزيه عن كل نقص ".[4] وهذا ما فسر به قوله تعالى : {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}(محمد:١٩) يقول : " هذا مرتب على ما قبله ، كأنه قال : إذا علمت أنه لا ينفع التذكر إذا حضرت الساعة فدم على ما أنت عليه من العلم بالوحدانية ؛ فإنه النافع يوم القيامة".[5]

ومع ما تقدم نجده في بعض المواضع يفسر الشهادة بإثبات العبودية لله تعالى ، فيوافق السلف بذلك ، يقول :" لا إله إلا الله تفيد ثبوت الألوهية لله أي : العبودية بحق .... فمعنى لا إله إلا الله المطابقي : لا معبود بحق إلا الله ، ومعناها الالتزامي لا مستغن عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله ، فأولها تخلية، وآخرها تحلية ، والمنفي هو المعبود بحق غير الله في ذهن المؤمن وفي نفس الأمر ، لا في ذهن الكافر"[6] .

لكن هذا المفهوم المطابقي لمعنى الشهادة لا يخرج عن كونه اعتقادا علميا يتعلق بإثبات العبادة لله تعالى على جهة الإجمال ؛ إذ ينقصه الامتداد الشامل لكل أنواع العبادة ، يقرب هذا موقفه من نواقض التوحيد ، حيث يحصر إمكان وقوعها في الجانب الاعتقادي دون العملي إلا في بعض المواطن ؛ لهذا نجده يمنع وقوع الشرك

---

(1) هو أبو القاسم :عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الشافعي الصوفي صاحب الرسالة في التصوف ، توفي سنة :٤٦٥هـ انظر : سير أعلام النبلاء :(٢٢٧/١٨).

(2) حاشية الجلالين :(٢٨٠/١).

(3) المرجع السابق :(٣٤/٢).

(4) المرجع السابق :(٢٣٢/١).

(5) المرجع السابق : (٨٥/٤). وانظر : (٢٣٢/١).

(6) حاشية الجوهرة :٤٤. وانظر : حاشية الخريدة البهية:١٢٤.وانظر : حاشية الجلالين :(٢٣٢/١).

المضاد للتوحيد إلا ممن اعتقد إثبات الشريك مع الله تعالى في ربوبيته ، أو استحقاقه للعبادة [1] ، مؤصلا بذلك لمذهبه الأشعري و نزعته الصوفية ، يقول : " وهذه الصفة أي الوحدانية أهم الصفات ؛ و لذا سمي علم التوحيد بها ، ولم يكفر بضدها إلا بعض الإنس ، وأما الجن برمتهم فلا يعتقدون الشرك لله سبحانه ، وإنما الكافر منهم بغير الشرك" .[2]

وبهذا يعتقد الصاوي أن الشرك المخرج من الملة هو ما يكون متعلقاً بجانب الاعتقاد في الربوبية ، بحيث تنسب أفعال الربوبية على جهة الإطلاق لغير الله تعالى ، فإذا فعل ذلك العبد استحق وصفه بالإشراك أما ما خلا ذلك فلا ، ويظهر ذلك جلياً في تقريره لما يعتقده الصوفية من الغلو بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فحين يستغرق في وصفه صلى الله عليه وسلم نجده يخرج بتلك الأوصاف والمنزلة عن رتبة البشر ، حيث يرى أن النبي قد خلق من نور الذات العلية هكذا بلا واسطة مادة ، يقول : " اعلم أن الله كان في أزله لم يعرف لعدم وجود من يعرفه فأحب أن يعرف ، فقبض قبضة من نوره أي بذاته و المراد أبرزه من غير واسطة مادة ، وهذا المقبوض هو المسمى بالنور المحمدي وبروح الأرواح .. إلى آخر الأوصاف".[3]

كما يثبت له منزلة الوساطة العظمى بين الله وخلقه ، يقول : " فهو حجاب بين الله و بين خلقه فلا يمكن أحدا الوصول لله إلا بواسطته أو مانع المضار الدنيوية والأخروية عن أمته ، ووصفه بالأعظم لأن الأنبياء حجب أيضا لأممهم ؛ فهو أعظمهم ، وكذا الشيخ حجاب لتلميذه فتلك حجب خاصة ، والمصطفى هو الحجاب الكلي و يسمى بالبرزخ الكلي لكونه حجابا و برزخا بين الخلق و ربهم".[4]

ومن الخصائص التي يضفيها على النبي عليه الصلاة والسلام علم ليس لأحد من البشر سواه ، يقول : " الملقن كل العلوم الغيبية التي نشأت عن ذي القدم سبحانه وتعالى ، ومحل نبع علوم الأولين والآخرين ".[5]

ومما يصف به النبي أنه أصل كل خير ، يقول :" وما من نعمة لله علينا سابقة ولاحقة من نعمة الإيجاد والإمداد في الدنيا والآخرة إلا وهو السبب في وصولها إلينا وإجرائها علينا "[6] ، ويقول : " فجميع خيرات الدنيا والآخرة تغترف من النبي كما يغترف من البحر ".[7] إلى أن يصف ذات النبي عليه الصلاة و السلام بالأحدية : " أي العديمة المثيل والنظير والشبيه في الذات والصفات من سائر المخلوقين " [8]

---

(1) انظر الحاشية على الجلالين :(٨٨/٢).
(2) حاشية الخريدة :٦٢.
(3) حاشية الصلوات الدرديرية :٣١.
(4) المرجع السابق :٣٥.
(5) المرجع السابق : ٢٧.
(6) المرجع السابق : ٢٣.
(7) المرجع السابق : ٨٩.
(8) المرجع السابق : ٣٩ .

أما عن الصالحين ؛ فهو يرى مشروعية التوسل بهم أحياءً وأمواتاً إما بطريق الدعاء والاستغاثة بهم ، أو بزيارتهم للتبرك بذواتهم وآثارهم وفعل الطاعات عندهم ، شريطة أن لا يعتقد في أحدهم إمكان التصرف على جهة الاستقلال ، وأن ما يحصل من النفع عند وصلهم كان نتيجة لإدامتهم فعل الطاعات والذكر ، فيرتقوا في المقامات حتى يصلوا إلى رتبة التصريف الكوني بأمر الله فيقول أحدهم للشيء : كن فيكون[١] ، و بذلك يبرر ما يفعله الصوفية اتجاه الأولياء لنيل البركة و قضاء الحوائج ، يقول : " وأما الالتجاء إلى المخلوق من حيث إنه مهبط الرحمات كمواصلة آل البيت والأولياء والصالحين فهو مطلوب وهو في الحقيقة التجاء للخالق ، يقرب ذلك أن الله أمرنا بالجلوس في المساجد والطواف بالبيت وقيام ليلة القدر ونحوها ، وما ذاك إلا للتعرض للرحمة النازلة في تلك الأماكن والأزمان فلا فرق بين الأشخاص وغيرهم ، فهم مهبط الرحمات لا منشؤها".[٢]

ومع إقراره بمكانة الدعاء من العبادة ، حيث يقول : " الدعاء جزء من أجزاء العبادة ، وسميت العبادة دعاء لأنه أعظم أجزائها كما في الحديث : (الدعاء مخ العبادة) [٣] "[٤] ، إلا أنه لا يرى بأساً من دعاء الصالحين والاستغاثة بهم [٥] عند الحاجة ؛ بحجة أنهم مهبط للرحمات ، كما تقدم .

وفي المقابل نجده يحرج كثيراً على من اعتقد في الأولياء الضر أو النفع على جهة الاستقلال ، يقول في تفسير قوله تعالى : {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ} (آل عمران:٦٤)

" هذه الآية وإن كانت خطاباً لليهود والنصارى ، إلا أنها تجر بذيلها على من يشرك بالله غيره من المسلمين ، كضعفاء الإيمان الذين يعتقدون في الأولياء أنهم يضرون و ينفعون بذواتهم و يحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، ومع ذلك يحدثون بدعاً عظيمة ما أنزل الله بها من سلطان ، ويجعلون تلك البدع طرقاً لهؤلاء الأولياء ، ويزعمون أنها منجية وإن كانت مخالفة للشرع ، ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون ".[٦]

****

(1) انظر المرجع السابق : ١١٠.
(2) حاشية الجلالين : (٣/٩٠) . وانظر : (٣/٢٢٢).
(3) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات ـ باب ما جاء في فضل الدعاء ، ورقمه :٣٣٧١: قال الترمذي : غريب ، لا نعرفه إلا من طريق ابن لهيعة:(٥/٣٣٧١) وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع : (٣/١٥٨) ورقمه : ٣٠٠٣. وله شواهد صحيحة.
(4) المرجع السابق :(١/٢٣١).
(5) انظر المرجع السابق :٦٤.
(6) المرجع السابق :(١/١٥٠).

المناقشة :

لاشك أن في تفسير المتكلمين للشهادة على النحو الذي ذهبوا إليه مخالفة جلية لحقيقة التوحيد الذي دعا إليه الرسل بقولهم : {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} ، إذ يلزم من كون الشهادة مفتاح الدين ، وأساسه المتين أن تدل على المعتقد الذي تكون النجاة به بالمطابقة ، وهو : إفراد الله تعالى بالعبادة ، لذلك كان تفسير الشهادة الصحيح هو : لا معبود بحق إلا الله . ويستند هذا التفسير إلى دلالة اللغة العربية التي نزل بها القرآن ، فإن كلمة إله مأخوذة من التأله ، والتأله في لغة العرب معناه : التنسك والتعبد.[1] يشهد له قراءة ابن عباس رضي الله عنهما :{ويذرك وإلهتك}(الأعراف:١٢٧) ، قال: "وعبادتك" .[2]

كما أن هذا المعنى يسنده فهم المشركين لهذه الكلمة الذين أنزل القرآن بلغتهم فإنهم حين أمروا بالإقرار بها لم يفعلوا ، ولو كان معناها : لا خالق و رازق إلا الله - كما يعتقد المتكلمون - لما توانى المشركون عن التزامها، فإنهم حين ألزموا بها قالوا : {أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ }(ص:٥.)[3] كل هذا يؤكد صحة ما ذهب إليه السلف في معنى شهادة التوحيد.

وكان هذا ما ذهب إليه الصاوي في حاشيته على الجوهرة وإن كان قد خالفه في الكثير من مؤلفاته خصوصا حاشيته على الجلالين .

ولا شك أن في مخالفته التي تعددت منه متابعة للمتكلمين ما يلزم منه معارضة نصوص الكتاب والسنة والتي تدل صراحة على أهمية إفراد الله تعالى بالعبادة ، وأنه المقصد الأسمى من التوحيد .

وإذا علم هذا بقي معرفة ما ينبني على ذلك التصور من فساد يهدد المعتقد ؛ إذ يؤدي إلى تضييق دائرة الشرك - ضد التوحيد - كما هو ظاهر من كلام الصاوي ، حيث حكم على كافة الجن بأن كفرهم لم يكن بالشرك ، و أن من وقع بالشرك من الإنس هم القليل ، فخالف بذلك صريح النص من القرآن الكريم ، قال تعالى :{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}.

ويستند هذا التصور لحقيقة الشرك واتساع دائرته - كما هو واضح في الأدلة الشرعية - إلى مكانة العبادة ومنزلتها من الدين ، فإذا كانت العبادة مما يدخل في صميم التوحيد باعتبارها قسم من أقسامه ؛ فلابد أن يمثل صرفها لغير الله تعالى شركا أكبر ينافي التوحيد .

---

(1) انظر لسان العرب :٤٦٩/١٣.
(2) أخرجه ابن جرير في جامع البيان :(٥٤/١).
(3) انظر : تيسير العزيز الحميد :٧٦.

هذا و من أعظم دواعي الشرك ، الغلو في الأنبياء والصالحين ؛ فالغلو هو السبب في أول شرك ظهر على وجه الأرض ، روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن وداً و سواعاً و يغوث و يعوق و نسراً أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا ، وسموها بأسمائهم ففعلوا فلم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك و تنسخ العلم عبدت .[1]

لهذا كان تحذير النبي عليه الصلاة والسلام شديداً من مجاوزة الحد في مدحه ، حيث قال : { لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبده، فقولوا : عبد الله ورسوله}[2].

ومن ذلك ما ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه : (لعن الله اليهود و النصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد } قالت : لولا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشي أو خشي أن يتخذ مسجداً) .[3]

وللغلو المنهي عنه مظهران عند الصاوي ، الأول : الغلو في النبي ، ويتمثل بما يصفه به من أوصاف تخرج به عن حدود البشر .

الثاني : غلو في الصالحين ، ويتمثل بما يشرعه في حقهم من التبرك بذواتهم ، وإباحة التعلق بأذيالهم والاستغاثة بهم .

أما ما يتعلق في حق النبي عليه الصلاة والسلام من حكاية قصة خلقه من نور الذات العلية بلا واسطة ـ تعالى الله عن ذلك ـ كما هو مشهور من أقوال المتصوفة [4] فبطلانها أظهر من أن يستدل له ؛ إذ فيه مخالفة صريحة لما هو معلوم عن قصة خلق الإنسان الأول : آدم عليه السلام كما وردت في كثير من الآيات الكريمة ، قال تعالى : {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ} (الحجر:٢٧)

هذا إلى جانب ما يلمس في حكاية القصة من تأثر بأقوال النصارى في المسيح عليه السلام ، ولا عجب ؛ فالدارس لأدوار التصوف الأخيرة يلحظ بتمام تأثرا واضحا بالأديان المحرفة والفلسفات القديمة ، يقول أحد الباحثين فى علم التصوف[5] :" والواقع أن الحقيقة المحمدية أسطورة من الأساطير وهي في رأينا مأخوذة من النظرية النصرانية كما أن النظرية النصرانية مأخوذة من الفلسفة اليونانية...خصوصا إذا علمنا أن ابن عربي وهو من القائلين بهذه النظرية ، يقول

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير ـ باب قوله تعالى:(ودا ولا سواعا..)، رقم الحديث:٤٩٢٠.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأنبياء ـ باب قوله تعالى:(واذكر في الكتاب مريم)، رقم الحديث: ٣٤٤٥.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم و أبي بكر و عمر رضي الله عنهما ،برقم : ١٣٩٠.

(4) انظر : مجموع الأوراد و الأدعية و الاستغاثات للبكري .

(5) زكي مبارك دكتور فى الفلسفة.

إنه هضم ما درس من الفلسفة اليونانية ومن أصول الديانة اليهودية و الديانة النصرانية والديانة الإسلامية ، ثم أحال ذلك كله إلى مزاج من الفكر الفلسفي الدقيق يعز على من رامه ويطول"[1]

كما أن اعتقاد الأصل النوري للنبي عليه الصلاة والسلام ، وأنه يعلم الغيب ، وأنه واسطة بين الخلق والرب ، وأنه لولاه لما وجدت الدنيا والآخرة، كل هذا مما يجزم بدخوله على المعتقد الصحيح ؛ إذ فيه مناقضة صريحة لكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، بل فيه إقرار لما ذهب إليه المشركون من استحالة إرسال البشر ، وكم من الآيات تلك التي ترد على زعم أولئك الكفرة ، قال تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ} (الفرقان:٢٠) وحين كانت قريش تطلب منه المعجزات لإثبات نبوته أمر أن يقول : { قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً} (الإسراء:٩٣)

كل هذا يؤكد بطلان تلك المزاعم وعلى رأسها ادعاء علم الغيب للنبي عليه الصلاة و السلام ؛ إذ يعد علم الغيب من أخص ما يوصف به الرب سبحانه ولا ينبغي لأحد سواه ، وقد ثبت هذا في كثير من آي الذكر الحكيم ، قال تعالى : {قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} (النمل:٦٥)

وقال آمراً سيد الأنام أن يقول : {قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (الأعراف:١٨٨)
وبهذا يعلم أن في تقرير الصوفية لما يسمى بالحقيقة المحمدية خروجا على مبادئ التصور السليم لحقيقة الأنبياء المرسلين ، كما بينها القرآن والسنة المطهرة : من كونهم بشر قد خصهم الله تعالى بكلامه ، قدراتهم محدودة ، ليس لهم من الأمر من شيء ، لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً إلا بإذن الله . هذا والمتأمل لآيات الذكر الحكيم يجدها تبدي وتعيد في تقرير هذه الحقيقة ؛ حتى لا يخرج الناس عن هذا التصور السليم إلى الشرك بالله ، كما وقع ذلك من اليهود والنصارى لعنهم الله . و قد سبق بيان تحذير النبي عليه الصلاة و السلام من فعلهم .

أما عن التوسل بالصالحين ، فلا بد من بيان الوجه المشروع ، حيث دلت النصوص الشرعية أنه يحصل الانتفاع بالاقتداء بهم ومحبتهم ، قال عليه الصلاة والسلام : (المرء مع من أحب)[2].
كما يحصل من دعائهم ومجالس علمهم ، فقد روى الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة و السلام أنه قال : (إن لله تبارك و تعالى

---

(1) التصوف الإسلامي في الأدب و الأخلاق : (٢٠١/١).
(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأدب - باب علامة حب الله عز وجل ، رقم الحديث: ٦١٦٨، وصحيح مسلم : كتاب البر و الصلة و الآداب - باب المرء مع من أحب .

ملائكة سيارة فضلاً ، يتبعون مجالس الذكر ، فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر قعدوا معهم ، وحف بعضهم بعضاً بأجنحتهم ، حتى يملؤا ما بينهم وبين السماء الدنيا ، فإذا تفرقوا عرجوا و صعدوا إلى السماء ، قال : فيسألهم الله عز وجل وهو أعلم بهم : من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عباد لك في الأرض ، يسبحونك و يكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك ، قال : وماذا يسألوني ؟ قالوا : يسألونك جنتك ، قال : وهل رأوا جنتي ؟ قالوا لا يا رب ، قال : فكيف لو رأوا جنتي ؟ قالوا : ويستجيرونك ، قال : وممّ يستجيرونني ؟ قالوا : من نارك يا رب ، قال : وهل رأوا ناري ؟ قالوا : لا ، قال : فكيف لو رأوا ناري ؟ قالوا : ويستغفرونك ، قال : فيقول : قد غفرت لهم ، فأعطيتهم ما سألوا ، وأجرتهم مما استجاروا ، قال : فيقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء ، إنما مر فجلس معهم ، قال : فيقول : وله غفرت ، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم) .[(١)]

وهذا هو محل الشاهد من الحديث ، قال الإمام الشوكاني رحمه الله : " جعل جليس أولئك القوم مثلهم مع أنه ليس منهم ، و إنما عادت عليه بركتهم فصار كواحد منهم " .[(٢)]

وكل ما خرج عن هذا المعنى للتوسل المشروع ؛ فإما أن يدخل بصاحبه في دائرة الشرك ، أو في الابتداع المنهي عنه .

إذ التوسل بذوات الصالحين يريد لاعتقاد قدرتهم على التصرف بدفع الضر أو جلب النفع ؛ لذلك حذر العلماء من ذلك ببيان ما يؤدي إليه من مفاسد جسيمة ـ كما أقر بذلك الصاوي في إنكاره لحال الكثير من المتصوفة ـ وليس بمخرج لهم اعتقاد أنهم عبيد ليس لهم استقلال في التصرف ؛ فقد بينت النصوص الشرعية أن هذه هي حجة المشركين الذين أقروا بربوبية الله تعالى ، وأرادوا التوسل إليه بعبادة الأصنام ، قال تعالى : {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ} (الزخرف:٨٧)

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : " فهؤلاء المشركون يشهدون أن الله هو الخالق وحده لا شريك له ، وأن لا يرزق إلا هو ، ولا يحيي ولا يميت إلا هو ، ولا يدبر الأمر إلا هو ، وأن جميع السموات السبع ومن فيهن ، والأرضين السبع ومن فيهن ، كلهم عبيده وتحت تصرفه.. وأن أوثانهم لا تدبر شيئاً ، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة".[(٣)]

قال تعالى : {أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ} (الزمر:٣)

وقد أبطل سبحانه حجة المشركين في التوسل بهم ، حيث قال : {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلا تَحْوِيلاً.أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ

---

(1) أخرجه مسلم في كتاب الذكر ـ باب فضل مجالس الذكر:(١٧ /١٤). .
(2) تحفة الذاكرين :٤٤.
(3) كشف الشبهات :٧١.

إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً} (الإسراء:٥٦-٥٧)

وبهذا يعلم أن من توسل بالصالحين فصرف شيئاً من العبادة التي لا يستحقها أحد إلا الله لأحدهم ؛ بحجة أن له جاه عنده سبحانه ، فقد أتى بما هو من جنس فعل المشركين الذين قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا التوسل بالدعاء الذي أقر الصاوي أنه جزء من أهم أجزاء العبادة ،كما في الحديث الصحيح الذي رواه النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله يخطب ويقول : (إن الدعاء هو العبادة)[1] أو بأي نوع آخر منها.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن الإقرار بأن من يلتجئ لأحد عند الشدة لا يعتقد فيه القدرة على التصرف ، بل لوضوح هذه الحقيقة استدل بها القرآن على استحقاق الله تعالى للعبادة ؛ إذ هو الملاذ عند اشتداد الكرب بإقرار المشركين أنفسهم ، قال تعالى : {وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً} (الإسراء:٦٧)
وللخروج من هذا الإلزام يتشبث الكثير منهم بوجوب إرجاع تلك القدرة الكونية إلى الله تعالى ، ولكن هذا ليس بمخرج لهم ؛ إذ يلزمهم إحضار البرهان ، و أنى لهم ذلك ، والبرهان يحكم ضدهم ، فإذا كان سيد الخلق يؤمر بالجهر في تقرير بشريته ، و أنه عبد وليس للعبد أن يتعدى حدود البشر : {قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ} (الأنعام:٥٠)فما حال أولئك الأولياء الذين يعتقد فيهم القدرة على التصريف الكوني الذي اختص الله تعالى به ، كما في قوله : {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (النحل:٤٠)، فكيف يصح نسبة هذه المقدرة - التي اختص الله بها نفسه و أكد على ذلك بأداة الحصر إنما- لأحد سواه مع أنها من أخص ما يوصف به الرب سبحانه لتمام اتصافه تعالى بأوصاف الربوبية التي لا تنبغي لأحد سواه.[2]

ومن العجب أن يشبه الصاوي حال الذاهبين إلى أولئك الأولياء أحياءً وأمواتاً للتبرك بهم والتعلق بأذيالهم لنيل الرحمة والبركة بحال الذاهب إلى البيت العتيق للطواف بالكعبة المشرفة ؛ فهذا قياس باطل، وذلك من عدة وجوه :

الأول : أن الطواف حول الكعبة والذهاب إلى المساجد أمر قد تعبدنا الله تعالى به بنص الكتاب والسنة، فلا ينبغي الخروج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الله تعالى أمرنا باتباعه ، حيث قال : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب التفسير - باب ومن سورة المؤمن ، رقم الحديث:٣٢٤٧ و قال الترمذي: حديث حسن صحيح :(٣٤٩/٥)، و قال الحافظ ابن حجر إسناده جيد :الفتح(٤٩/١).و صححه الألباني في صحيح الترمذي ، برقم:٢٥٩٠:(١٠١/٣).

(٢) يشم من هذا الكلام رائحة الاعتقاد بوحدة الوجود والتي سيتم حثها على جهة الاستفاضة في مبحث وحدة الوجود ، بإذن الله : ٥٣١ .

اللَّـهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّـهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}(آل عمران:٣١) وهذا الأصل يرجع إلى كمال الدين المنزل من عند الله تعالى ، فأي ابتداع فيه دل على اتهام الشارع بالتقصير وعدم البيان ، لذلك حذر النبي عليه الصلاة والسلام منه أيما تحذير ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) [١] ،" ولهذا قال الفقهاء : العبادات مبناها على التوقف ، كما في الصحيحين عن عمر بن الخطاب أنه قبل الحجر الأسود ، و قال : (والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله يقبلك لما قبلتك) [٢] " [٣]

الثاني : أن هذا قياس باطل ؛ لأنه قد بني على غير أصل ، وهذا حال جميع البدع " فإن جميع البدع إنما هي رأي على غير أصل ، و لذلك وصف بوصف الضلال "[٤] ، قال الإمام ابن عبد البر : "هذا هو القياس على غير أصل ، والكلام في الدين بالتخرص والظن"[٥]

الثالث : أنه ورد النص الصريح بالنهي عن تخصيص بعض الأماكن بالعبادة ومنها القبور ، حيث قال عليه الصلاة و السلام : (اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)[٦] وعلة النهي وردت هنا صريحة ؛ حيث ابتدأ النبي النهي بدعاء الله تعالى أن لا يجعل قبره وثناً يعبد، فدل ذلك على علة تحريم اتخاذ القبور مساجد ، يقول شيخ الإسلام :" فهذه المفسدة ـ التي هي مفسدة الشرك ، كبيره و صغيره ـ هي التي حسم النبي صلى الله عليه ويسلم مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً"[٧] . وقال : (لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا عليها)[٨] كل هذا مخافة الفتنة على الناس ، وحماية لجناب التوحيد ، قال الإمام الشافعي :" وأكره أن يعظم مخلوق ؛ حتى يجعل قبره مسجداً" [٩]

الرابع : أن اعتقاد حلول البركة والرحمة في مكان أو زمان لا يكون إلى بدليل يدل عليه ، فالله تعالى هو وحده المتصرف في الخلق يخص بعضه بما شاء من البركة واليمن ، قال تعالى : {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ}(القصص:٦٨) ؛ فليس لأحد أن يملك هذا الاختيار بل هو إلى الخالق جل شأنه : {ألا يَعْلَمُ

---

(1) أخرجه البخاري :كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ، برقم :٢٦٩٧. و مسلم ،٣٠ـ كتاب الأقضية ، حديث :١٧.

(2) أخرجه البخاري : كتاب الحج ٦٠ـ باب تقبيل الحجر ، حديث :١٦١٠ولفظه:(لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك) . و مسلم :١٥ ـ الحج ٤١ـ باب استحباب تقبيل الحجر :٢٤٨.

(3) قاعدة جليلة في التوسل و الوسيلة :٢٧٠.

(4) الاعتصام للشاطبي :(١٦٦/١)

(5) جامع بيان العلم وأهله :(١٠٣٩/٢).

(6) أخرجه الإمام مالك الحديث مرسلاً في الموطأ ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الصلاة :٨٥: (١٧٢) ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم رقمه:٧٣٥٢، وقال أحمد شاكر:إسناده صحيح:(١٧٣/٧).

(7) اقتضاء الصراط المستقيم :(٨٠/٢).

(8) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ـ باب النهي عن الجلوس على القبر و الصلاة عليه ::(٣٨/٧).

(9) كتاب الأم :(٢٧٨/١).

مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} (الملك:١٤) ، يقول الإمام ابن القيم : " فذوات ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتملة على صفات وأمور قائمة ليست لغيرها ، ولأجلها اصطفاها الله ، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفات ، وخصها بالاختيار ، فهذا خلقه وهذا اختياره".[1]

وكما وردت الأدلة ببيان بركة المسجد الحرام ؛ فقد وردت ببيان تعديها إلى غيره. و ذلك بالثواب المضاعف والدعاء المستجاب والأمن من المكروه وغير ذلك مما ورد في بيان فضله ، قال عليه الصلاة و السلام :(صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام)[2] يقول الإمام القرطبي : " جعله مباركاً لتضاعف العمل فيه ، فالبركة كثرة الخير " .[3]

وإذا علم هذا تبين أن الأمر تعبدي محض ، لا مجال لقياس أمر خارج عنه بلا دليل .

أما الاستغاثة بالصالحين والتوجه إليهم عند الشدائد فهذا مما لا يحل ؛ إذ الدعاء من أخص ما يجب صرفه لله تعالى ، وقد تنوعت أساليب القرآن الكريم في الأمر بالإخلاص لله تعالى فيه ، والتحذير من صرفه لغيره ، فمرة يتجه الخطاب إلى النبي في التحذير من ذلك ، قال تعالى : {وَلا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ} (يونس:١٠٦)، ومرة يتجه الخطاب في ذلك إلى كافة الثقلين كما في قوله : {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَداً} (الجن:١٨)

إلى غيرها من الآيات التي تقرر مكانة الدعاء ، ولزوم صرفه لله تعالى ، ودحض جميع الشبه التي يستند إليها المشركون في صرفهم الدعاء لغيره سبحانه ، قال تعالى : {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ وَلا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ} (سبأ:٢٢-٢٣)

فهاتان الآيتان الكريمتان تدلان على النفي التام لكل ما يسوغ دعاء غير الله تعالى ، حيث نفى عنهم : الملك والشركة والشفاعة والمعونة ، فأي عقل بعد ذلك يسمح بالالتجاء إلى من هذه صفته ، يقول الإمام ابن القيم[4] معلقاً على هذه الآية

---

(1) زاد المعاد :(٥٣/١).

(2) أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة و المدينة ، رقم الحديث:١١٩٠، وأخرجه مسلم في كتاب الحج - باب فضل الصلاة في مسجد مكة و المدينة .

(3) الجامع لأحكام القرآن:(١٣٩/٤).

(4) هو الإمام الهمام العالم الرباني أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية ، ولد رحمه الله سنة:٦٩١هـ تفقه في المذهب الحنبلي وبرع فيه وأفتى كما برع في شتى العلوم الإسلامية من التفسير والحديث والفقه والعقيدة، كان من أشد تلامذة شيخ الإسلام ملازمة له وأخذا عنه ، كان عالما بمذاهب أهل التصوف وإشاراتهم ومواردهم ، صنف في جميع ما برع فيه من العلوم ، توفي رحمه الله سنة:٧٥١هـ . انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر:(٢١/٤)، شذرات الذهب:(١٦٨/٦).

الكريمة : " فكفى بهذه الآية نوراً و برهاناً و نجاة و تجريداً و قطعاً لأصول الشرك ومواده لمن عقلها " .[١]

وقد دلت السنة المطهرة على أهمية الدعاء وحذرت أيما تحذير من مغبة صرفه لغير الله تعالى ، قال عليه الصلاة و السلام : (من مات وهو يدعو من دون الله ندا دخل النار)[٢].

و قال في حديث ابن مسعود عندما سئل أي الذنب أكبر عند الله ؟ : (أن تدعو لله ندا وهو خلقك)[٣] كما حذر من الاستغاثة بغيره سبحانه فقال : (إنه لا يستغاث بي ، إنما يستغاث بالله تعالى) [٤] .

وكان عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم يربي أصحابه - رضوان الله تعالى عليهم - على التوجه إلى الله تعالى في كل شأن ، ومن ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال : كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ، فقال : (يا غلام احفظ الله يحفظك . احفظ الله تجده تجاهك . إذا سألت فسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله . واعلم : أن الأمة إذا اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام ، وجفت الصحف).[٥]

بل" كل هذا من الشرك الذي حرم الله ورسوله ، وتحريمه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام" [٦] والحق أن كلام الصاوي نفسه قد دل على هذا ، حيث أقر بأن الكثير ممن ينتمون إلى الطرق الصوفية قد استحوذ عليهم الشيطان ، فصيرهم إلى اعتقاد حصول النفع والضر من أولئك الأولياء على جهة الاستقلال ، فصار شركهم أعظم ممن اعتقد التوسل بها كحال مشركي قريش ، يقول شيخ الإسلام :" وهؤلاء المستغيثون بالغائبين والميتين عند قبورهم وغير قبورهم ، لما كانوا من جنس عباد الأوثان ؛ صار الشيطان يضلهم ويغويهم ، كما يضل عباد الأصنام ويغويهم ، فتتصور الشياطين في صورة ذلك المستغاث به ، وتخاطبهم بأشياء على سبيل المكاشفة ، كما تخاطب الشياطين الكهان ".[٧]

---

(1) مدارج السالكين :(٣٥١/١).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير - باب قوله تعالى:{ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا}. برقم : ٤٤٩٧.ومسلم برقم : ٩٢.

(3) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الديات - باب قول الله تعالى:{ومن يقتل مؤمنا متعمدا } برقم :٦٨٦١ ، ومسلم برقم :٨٦.

(4) قال الهيثمي:[رواه الطبراني و رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة و هو حسن الحديث] مجمع الزوائد :(١٠/١٥٩).

(5) رواه الترمذي:كتاب صفة القيامة والرقائق، برقم:٢٥١٦، و قال :حديث حسن صحيح :(٥٧٥/٤) ، و أحمد :(٢٩٣/١،٣٠٣،٣٠٧).و صححه الألباني ،انظر : صحيح سنن الترمذي برقم:٢٠٤٣:(٣٠٩/٢)، وظلال الجنة : ٣١٦-٣١٨.

(6) قاعدة جليلة في التوسل و الوسيلة :٣٠٠.

(7) المرجع السابق .

الفصل الثالث

(آراؤه في الأسماء والصفات)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى

المبحث الثاني : المسائل المتعلقة بالصفات العلا

تمهيد

يعد الإيمان بأسماء الله تعالى و صفاته الحسنى ، كما وردت في الكتاب و السنة ، من غير تمثيل، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا تكييف، من أهم الأصول التي ينبني عليها معتقد أهل السنة والجماعة، فيما يجب في حق الله عز و جل.

فالإيمان بها يقتضي الإثبات ، وهذا الإثبات لا بد فيه من التزام عدم الخروج عن مراد الرب تعالى في ما أثبته لنفسه من الصفات الحسنى ، كما أنه يقتضي التنزيه الواجب في حق الباري تعالى الذي عز عن المثيل والنظير ، يقول الإمام الشنقيطي رحمه الله في بيان أسس الإيمان بأسماء المولى جل وعلا : " أحد هذه الأسس :

- هو تنزيه الله جل وعلا على أن يشبه بشيء من صفاته شيئا من صفات المخلوقين ، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}(الشورى:١١).....

- الثاني من هذه الأسس هو الإيمان بما وصف الله به نفسه ؛ لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله :{أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ } (البقرة:١٤٠)

والإيمان بما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال في حقه : {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى.إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } (النجم:٣-٤)

فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله تعالى به نفسه ، أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينزه ربه تعالى عن أن تشبه صفته صفة المخلوقين " [1]

ومن هنا فإنه يجدر بيان كل ما يقدح بأصلي الإثبات والتنزيه الذين يقتضيهما الإيمان بأسمائه وصفاته : فالذي يقدح في التنزيه هو التمثيل والتكييف ، والذي يقدح في الإثبات هو التعطيل والتحريف ، وبيانها كالتالي :

- **أما التمثيل** الذي يقدح في التنزيه ؛ فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين.

وهذا الاعتقاد مما تبطله دلالة السمع والفطرة والعقل :

أما السمع فقد أتى بما يدل على امتناع التمثيل ضرورة ، قال تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}(الشورى:١١)

أما الفطرة فلما استقر فيها من إثبات الكمال لله تعالى على جهة ينتفي منها كل ما يدل على النقص ، إما من جهة التضمن أو الاستلزام ، وقد علم تطرق النقص المضاد للكمال في كل صفات المخلوقين ، إما لطرو الأعراض المضادة للصفة المحمودة ، أو لما تستلزمه من أنواع النقص ، كما هو مشاهد ومعلوم ببداهة العقول.

أما العقل فلأنه قد علم بالضرورة بدلالة المخلوقات على وجود من أبدعها، مخالفة ذات الباري تعالى لذوات الخلق ، فاقتضى ذلك الاختلاف في الذات أن يكون أيضا فيما تتصف فيه الذات من الصفات ، فالقول في الصفات ، كالقول في الذات.

---

[1] وكان الأولى أن يوصف بالضلال لأن المجنون قد رفع عنه القلم فلا يتعلق به تكليف يقتضي المنع أو الجواز : الأسماء والصفات:٧.

- أما التكييف ، الذي يقدح في أصل التنزيه فهو أن يقيد إثبات الصفة بمعرفة الكيف ، فلا يثبت شيئا من الصفات إلا بتكييفها ، ومن هنا فإن الفرق بينه وبين التمثيل أن يقيد المثبت الممثل كيفية الصفة بمائل ، أما التكييف فلا يشترط فيه ذلك .

وبطلان هذا الاعتقاد مما يعلم بالضرورة من دين الإسلام كسابقه ، فقد دل العقل والشرع على امتناعه .
أما دلالة السمع ؛ فلقوله تعالى : {لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} (الأنعام:١٠٣) ، وقوله : {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} (طه:١١٠)
أما العقل فلما سبق بيانه من وجود التلازم بين الذات وصفاتها في الأحكام ، فكل ما جاز على الذات جاز على ما اتصفت به ، والعكس بالعكس ، ومن هنا فإنه لما امتنع معرفة كيفية الذات امتنع معرفة كيفية ما تتصف به من الصفات.
وهذا أصل عظيم يعلم به ضلال كل من منع أو أثبت بلا دليل من الكتاب والسنة ، وهذا اصل امتناع الإمام مالك عن ذكر الكيفية ، حيث قال : (الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)[١].
- أ ما التعطيل فهو أن يثبت الصفة من جهة اللفظ مع نفي المعنى .
- وأما التحريف فهو أن ينفي المثبت للصفة المعنى الحق ويثبت آخر باطلا ، ليس له أساس يعتمد عليه فى ذلك الإثبات بعد النفي [٢] .

وكان الإيمان بالأسماء والصفات الحسنى بعيدا عن هذه الانحرافات أمرا مستقراً في نفوس سلف هذه الأمة ،ثابتاً في المبادئ والقيم ، دون أن تؤثر في صفائه البدع ، مستمداً ذلك الثبات من مقتضى الإيمان الذي اطمأنت قلوب أصحابه به.

وتستند أهمية الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته الحسنى، إلى كونها من صميم الإيمان به سبحانه ، لذا كان التوسل بها من أعظم ما شرعه الله تعالى و تعبدنا به ، قال تعالى :{وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } (الأعراف:١٨٠)

كما أن معرفة الله تعالى بأسمائه الحسنى ، وصفاته العلى ، هي أساس ما يقوم بقلب العبد من عبودية لله تعالى ، تقتضي إفراده سبحانه بالعبادة ، ولعل هذا من أسرار ختم غالب آيات الكتاب الحكيم بذكر أسمائه جل شأنه.

فإن العبد عند توجه الخطاب له بالتكليف ، فالذي يحمله على الامتثال لمقتضى الخطاب من الترك إذا كان نهيا ، أو الفعل إذا كان أمرا إنما يتحصل منه لما استقر فى فطرته من كونه تعالى عالما محصيا سميعا بصيرا بكل ما يصدر منه من صغير أو كبير ، ومن هنا كانت أهمية الإيمان بهذه الأسماء وترتب الثواب الجزيل على إحصائها بدخول الجنة .

---

(١) الأثر سبق تخريجه: ٨٠ وانظر التدمرية لشيخ الإسلام : ٤٣، والقواعد المثلى ، للشيخ العثيمين : ٣٦.
(٢) الصواعق المرسلة : (٢٩٦/١) وانظر : القواعد المثلى، للشيخ العثيمين : ٣٦.

وبقي الأمر على ما كان عليه ، إلى أن ظهرت البدع ، فخرج ممن ينتسب إلى الإسلام بما يخالف منهج السلف في ذلك الاعتقاد، وكان هذا على يد الجعد بن درهم ، الذي تأثر كثيراً بأقوال الكفرة من الفلاسفة [1] وغيرهم ، حتى قام بتعطيل الرب عن الصفات الثبوتية ، وزعم أن فيها ما ينافي عقيدة التوحيد. [2] وقام تلميذه الجهم بن صفوان بنشر هذه البدع ، حتى كان سببا في ضلال كثير من الخلق ، وسمي أتباعه بالجهمية ، وصارت بذلك أصلاً لكل انحراف في ما يجب في حق الله تعالى ، أو يمتنع عنه . [3]

وقد انتقل هذا الانحراف العقدي الخطير إلى المعتزلة ، حيث منع مؤسسها : واصل بن عطاء من وصف الله تعالى بصفات قديمة ؛ بحجة أن في اعتقادها إثباتا لتعدد القدماء[4] ، وقد تأثروا في هذه المقولة بردهم على ما ادعته النصارى في التثليث ، حيث زعمت أن معتقدها فيه يقوم على إثبات ثلاث أقانيم لواحد قديم[5] ، ولا شك أن هذه الدعوى باطلة شرعاً وعقلاً ، ولا مجال لإفحامهم هنا ، ولكن المقصود أن هذا ليس بملزم لهؤلاء المعتزلة أن يقوموا بنفي الصفات للرد على أولئك الكفرة ، بل جل ما هنالك أنهم انحرفوا عن منهج السلف في بيان الحق والرد على المخالف ، وتأثروا بما وصل إليهم من كتب الفلاسفة .[6] وقد تقدم أن مادة هذا الفكر مستقاة من شبهة الفلاسفة في التركيب ، حيث اعتمدوا في إثبات التوحيد على نفيه.

وتحصل بهذا أن اعتقاد المعتزلة في باب الصفات يستند إلى أمرين ؛ اعتقاد التوحيد بنفي التركيب ، الثاني : وجوب مخالفته سبحانه لباقي الحوادث بحجة تنزيهه عن مشابهتها.[7]

فصارت هاتان الشبهتان أساسا لنفيهم الصفات الثبوتية عن الله تعالى، حيث قاموا بإثبات الأسماء الحسنى على أساس أنها أعلام محضة ،لا دلالة لها في نفسها على معنى معين ، فأرجعوها إلى ذات الله تعالى ؛ تنزيهاً له - عندهم - عن مشابهة الخلق، واكتفوا في هذا الباب بسلب النقائص ،حيث وصفوه بالسلوب .[8]

وقد تأثرت الأشاعرة على جهة العموم بذلك الانحراف، الذي نتج عن الابتعاد عن منهج السلف رضوان الله عليهم في تلقيهم لأسس اعتقاد ما يجب في حق الله تعالى ويمتنع عنه، ويظهر ذلك الانحراف جلياً في عدد من المسائل التي تتعلق بصفات الله تعالى ، أما ما يتعلق بمسائل الأسماء فلا يظهر فيها خلاف إلا في بعض التفرعات المتعلقة بمسائل الصفات ، وسيأتي الحديث عنها مفصلا بإذن الله .

---

(1) سبقت الإشارة إلى بيان معتقدهم في الأساس الذي بني عليه معتقدهم في التوحيد : ١٢٢.

(2) انظر : بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام(٢٧٧/١) ، مجموع الفتاوى :(٢٢/٥).

(3) انظر الفتاوى :(٥٢٤/١٢). و انظر مقالات الإسلاميين :(١٨١/١)، و الفرق بين الفرق للبغدادي :٢١٣.

(4) انظر : الملل و النحل للشهرستاني :(٤٥/١).

(5) قد سبقت الإشارة على هذا التأثر عند الكلام في معتقد المتكلمين في التوحيد. ١٢٠.

(6) انظر مقالات الإسلاميين : ١٥٦. الملل و النحل للشهرستاني :(٥٠/١).

(7) انظر مقالات الإسلاميين :١٥٦.

(8) انظر الملل والنحل :(٦٥/١).

(المبحث الأول)

المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى[1]

يرتكز مذهب الأشاعرة في أسماء الله تعالى على عدة قواعد من أهمها ما يلي:

أسماء الله تعالى كلها حسنى :

يقر الأشاعرة بأن أسماء الله تعالى بالغة في الحسن أعلى مراتبه ، ويستند هذا الإقرار إلى دلالتها على معاني الكمال والجمال ،[2] لكن هذا الإقرار منهم إنما هو على جهة العموم والإجمال ، حيث يعدون بعضها أعلاماً محضة بحجة إيهامها للتشبيه ، فيبطلون دلالتها على المعنى إما تأويلاً أو تفويضا ، ويظهر هنا التأثر بأقوال المعتزلة واضحاً جلياً.

أسماء الله تعالى توقيفية:

إذ يجمع جمهورهم على اعتقاد وجوب تلقيها عن الشارع الحكيم ؛ فلا مجال لتسمية المولى بغير ما ورد في الكتاب والسنة ، منعا للوقوع في المحظور .[3]

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد:

فهم لا يعتقدون أن العدد في الحديث دليل على الحصر ؛ استدلالا بما ورد في الحديث الذي ورد فيه:(أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك)[4]

وفي الجمع بين ما وردت به الأحاديث : الحديث الصحيح : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدة من أحصاها دخل الجنة)[5] والحديث السابق ؛ يرجح الغزالي أن كان هذا في معرض الترغيب للجماهير في الإحصاء ، لا لدلالة الحصر "[6]

---

(1) الاسم في اللغة : مشتق من السمو ، حذفت لامه و ألحقت همزة الوصل بدلاً منها ، يقول الزجاج :[معنى قولنا اسم : هو مشتق من السمو وهو الرفعة ، و الأصل فيه سمو مثل: قنو و أقناء] ، لسان العرب ، لابن منظور :(٢١٠٩/٤) : مادة : (سما). وهذا هو الراجح في التعريف كما أن شيخ الإسلام قد وافق هذا الترجيح . انظر : مجموع الفتاوى : (٢٠٨/٦). ولمعرفة باقي الأقوال و أدلتها يرجع إلى : اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي : ٢٥٦، ولسان العرب لابن منظور: (٢١٠٧/٤)، وقد عرفه الجرجاني بأنه : [ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة] . التعريفات : ٤٦.

(2) انظر شرح أسماء الله الحسنى للرازي : ٣٥٨.

(3) انظر المواقف في علم الكلام ، للإيجي : ٣٣٣.

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود ، برقم:٣٧١٢، وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح :(٥٥٨/٣).وأخرجه ابن حبان في صحيحه:كتاب الرقائق ـ باب الأدعية ، رقم الحديث:٩٧٢:(٢٥٣/٣).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه:كتاب الشروط ـ باب ما يجوز في الاشتراط، رقم الحديث:٢٧٣٦.

(6) المقصد الأسنى:١٣٦ـ١٣٧ وانظر : شرح المقاصد ، للتفتازاني :(٣٤٨/٤).

٤- أسماء الله تعالى غير مخلوقة

وهذا محل إجماع عندهم ، يقول اللقاني في جوهرة التوحيد :

و عندنا أسماؤه العظيمة كذا صفات ذاته قديمة

ومن جملة ما تعلق بهذه القواعد : المراد بالإحصاء الذي ذكر في الحديث ، فالأشاعرة يؤكدون على وجوب تدبر تلك الأسماء وفهم معانيها والتعبد بمقتضاها ، وإن وجد اختلاف بينهم وبين السلف في مقتضى ذلك الفهم ، حيث يوجبون تأويل بعضها لما تقرر عندهم من أن المعول عليه في ما يجب الإيمان به من الصفات هو ما دل عليه الدليل العقلي ، أو انعدم فيه المعارض من جهته [١]

ومع هذا التوجه الذي يحصر حصول اليقين في إعمال مسلك العقل يجد التصوف لنفسه منفذا واسعا في المذهب الأشعري يلج فيه باسم الكشف والذوق ، فيفسر النصوص بعيدا عن كل تلك القواعد التي غلا المتكلمون في إعمالها ، ولما كان التدرج في طريق التصوف يعتمد كثيرا على التجارب الوجدانية التي ترتكز على مبدأ التأمل والإشارة تأثرا بالمذاهب الإشراقية ؛ صار لأهل التصوف من الأشاعرة مفهوما خاصا لمعنى الإحصاء الوارد في الحديث ، يرجع إلى اعتقاد الصوفية بما اشتهر عندهم من وجوب التخلق بأخلاق الله "[٢]

*****

رأي الشيخ الصاوي

يعرف الصاوي الأسماء بأنها : " جمع اسم ، وهو اللفظ الدال على ذات المسمى ".[٣]

كما أنه يتابع أسلافه في الإقرار بحسنها على جهة العموم ، يقول : " ومعلوم أنها كلها حسنى ، و يشهد له قوله تعالى : {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}].

وفي تعليل وصفها بالحسن ، يقول : " وحسن أسمائه تعالى لدلالتها على معان شريفة هي أحسن المعاني"[٤] ومن ذلك : " أن الدال يشرف بشرف مدلوله ".[٥] وهذا التعميم لا يمنع عنده - كاعتقاد عامة الأشاعرة - من وجود أسماء يجب تأويلها ؛ لأن ظاهرها موهم للتشبيه .[٦]

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في مبحث الصفات : ١٨٤ .

(٢) المقصد الأسنى:١٥٠-١٥١.ولم أعثر على تخريج لهذا الحديث وإنما اطلعت على بعض أقوال العلم في كونه مختلقا لا أصل له .

(٣) شرح منظومة أسماء الله الحسنى :١١٣، و انظر حاشية الجلالين:(١٥٧/٤).

(٤) شرح منظومة أسماء الله الحسنى :١١٣.

(٥) حاشية الجلالين :(١٠٢/٢).

(٦) انظر :٣٠.

وفي حديثه عن اعتقاد التوقف فيها والاقتصار على ما ورد في الشرع ، يقول : " أسماء الله توقيفية ، أي : تعليمية ، بمعنى أنه لا يجوز لنا أن نسميه باسم غير وارد لنا[1] "، " فيجوز أن يقال : يا جواد ، ولا يجوز أن يقال : يا سخي ، ويقال : يا عالم دون عاقل ، وحكيم دون طبيب".[2]
لذا كان الانحراف في التسمية بما لم يرد به النص مما فسر به الإلحاد الذي نهى الله تعالى.[3]
أما ما يتعلق بالعدد الذي ذكر في حديث المصطفى صلى الله عليه و سلم فهو يرى أنه ليس للحصر ، يقول :" والإخبار بأنها تسع و تسعون ليس حصراً وإنما ذلك إخباراً عن دخول الجنة بإحصائها واستجابة الدعاء بها "[4] و إلا فـ" أسماؤه تعالى كثيرة ، قيل : ثلاثمائة ، و قيل : ألف ...وقيل : ليس لها حد ، ولا نهاية لها ".[5]

ويفسر الإحصاء المأمور به في الحديث بأنه " معرفة ألفاظها و معانيها " .

ويظهر هنا تصوفه حيث يجعل للإحصاء معنىً آخر للخواص ، حيث يقول : وأما معناه " عند أهل الله فهو الاتصاف بها ، والظهور بحقائقها ، والوقوف على مدارك نتائجها ، وأسرارها ، أي نتائج علومها الغيبية ، التي يخص الله بها من يشاء ومنها سر القدر.." ويمثل لذلك بمقام المصنف " أي الدردير " يقول : " فإنه ما ترجم لنا في هذا الكتاب إلا بأوصافه " .[6]
كما أنه يرى أن الاسم الأعظم الجامع لمعاني الأسماء والصفات هو لفظ الجلالة :" لأن حقائق المؤمنين ممزوجة به".[7]
وفي بيان عظمة هذه الأسماء وأنها قديمة ، يقول : " إنه يجب على الإنسان أن يعتقد أن أسماء الله عظيمة قديمة " ؛ فإنه " كما يجب تعظيم الذات و تنزيهها عن النقائص ، كذلك يجب تعظيم الاسم و تنزيهه عن النقائص ، ولذا قال الفقهاء : من وجد اسم الله تعالى مكتوباً في ورقة وموضوعاً في قذر وتركه فقد كفر ، وذلك لأن التهاون بأسماء الله كالتهاون بذاته ؛ لأن الاسم دال على المسمى".[8]

ويقسم الصاوي الأسماء على حسب علاقتها بالمسمى ، فيقول : " وهي إما ذاتية : كالله و الرحمن ، أو صفاتية : كالحي والعليم ، أو أفعالية : كالمحي والمميت .
والصفاتية على أقسام : أسماء صفات جمال : كالرحيم والكريم، وأسماء صفات جلال : كالكبير والعظيم ، وأسماء صفات كمال : كالسميع والبصير ".[9]

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد :٣٠.
(2) حاشية الجلالين :(١٠٢/٢).
(3) المرجع السابق .
(4) حاشية الجلالين :(١٠٢/٢)
(5) شرح المنظومة :١١٣.
(6) المرجع السابق :١١٣،١١٤.
(7) حاشية جوهرة التوحيد : ٣٠.
(8) حاشية الجلالين :(١٥٧/٤).
(9) شرح المنظومة :١١٣.وانظر : حاشية جوهرة التوحيد:٣٠، حاشية الجلالين :(١٠٢/٢).

المناقشة :

لا شك أن هذه القواعد المستنبطة من كلام الأشاعرة في الأسماء الحسنى ،هي معتقد أهل السنة والجماعة. ولا ينفي ذلك وجود الخلاف في بعض الفروع المتعلقة بدلالة الأسماء على الصفات ، حيث أوجبوا تأويل بعضها بما لم يرد فيه نص يعول عليه في مثل هذه المهمات ، وهذا ما رده سلف الأمة، ودللوا على بطلانه بمخالفته صريح الكتاب والسنة ، ولما كان عليه الصحابة والتابعين من التسليم والإذعان لكل ما ورد فيهما.

وكان للسلف الصالح إلى جانب ما تقدم مزيد بيان في المسائل المتعلقة بأسمائه تعالى ، كلها تؤكد خطأ ما اعتقده الصاوي في أن منها ما يقتضي ظاهره مخالفة للكمال فلا بد إذاً من تأويله ، وهذا ما تقتضيه حقيقة وصفه تعالى لأسمائه بأنها حسنى ، حيث يرجع هذا الوصف إلى عدة مسائل من أهمها:

دلالة أسماء الله تعالى على الصفة و العلمية ، يوضحه أن كل اسم منها علم يدل على الذات ، قال تعالى : {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} (الإسراء/١١٠)يقول الإمام الدارمي[١] : " فهذه كلها أسماء لم تزل له كما لم يزل ، بأيها دعوت فإنما تدعو الله نفسه ".[٢]

ومع دلالتها العلمية على الذات ، فإن كل واحد منها يدل على صفة كمال لله تعالى ، دل عليها اتصافها بالحسن على جهة التفضيل المطلق، إذ يقتضي ذلك كمال ما تضمنته من معان ، و هذا من جهتين :

الأولى : دلالتها على كل معنى يليق بجلال الله تعالى ، وعظيم سلطانه .
الثانية : تنوع تلك المعاني الكاملة و تعددها ، فالغفور يدل على معنى مغاير للسميع ، وما يدل عليه العظيم ليس هو ما يدل عليه البصير .[٣]
كل هذا يؤكده اشتقاق الأسماء من معان ، إذ موجب الاشتقاق وجود ما اشتق منه ، وإلا كان ذلك الاشتقاق محال ، قال في المراقي :

وعند فقد الوصف لا يشتق   و أعوز المعتزلي الحق .[٤]

ومما يقتضيه وصف الله تعالى لأسمائه بأنها حسنى ، أن تكون هذه الأسماء حقيقة في الخالق ـ جل في علاه ـ فلا يشاركه في معانيها أحد ، فإن الصفة إذا أضيفت للمولى تعالى علم تنزهها عن المماثلة بصفات غيره ، فإن القدر المشترك من صفة

---

(١) هو الإمام العلامة الحافظ أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني ، له مسند كبير وجهود في دحض شبه المبتدعة ، توفي سنة : ٢٨٠هـ ، انظر: شذرات الذهب:(١٧٦/٢)، وتذكرة الحفاظ:(٦٢٢/٢)
(٢) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي:(١٨٣/١).
(٣) انظر الدرء :(٥٣،٥٢/٥).
(٤) مراقي السعود : (١١٠/١).

السمع مثلا ليس له وجود إلا في الذهن إما في الحقيقة فإنه لا يكون إلا مضافا ومتعلقا بموصوفه وحينها يأخذ حكمه من حيث وجود المماثل أو عدمه ، ولما كانت ذاته تعالى ليس لها مثيل ولا نظير وقد أقر بذلك كافة أهل التنزيه كانت صفاته لها نفس الحكم ، فالقول في الذات كالقول في الصفات.

وهذا ما يقتضيه وصفها بالحسن ، إذ يعني تنزيهها عن خصائص البشر ، وبهذا يعلم خطأ الصاوي الذي أوقعه فيه ما كان عليه من تصوف ، حيث جعل الإحصاء في حق أهل الله هو : الاتصاف بها ، والظهور بحقائقها... إلى آخر ما ذكر.

فإن أسماء الله تعالى وصفاته لا تنبغي لأحد سواه، ولم يأمر أحد من خلقه أن يقتدي به في ذلك ، وإنما جعل الاقتداء في ما اتصف به النبي صلى الله عليه وسلم من صفات حميدة بلغ بها ذروة الكمال البشري ، حتى امتدحه الله تعالى بقوله : {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} (القلم:٤)لذا أمر المولى تعالى عباده بالاقتداء به ، حيث قال: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً} (الأحزاب:٢٤)

يوضح هذا أن الواجب في أسماء الله تعالى و صفاته إنما يستفاد من جهة الشارع الحكيم ، فالله تعالى أعلم بما يجب في حقه، و نبيه أعلم بمراد ربه، ولم يرد نص من كتاب ولا سنة تفيد ما ذهب إليه الصاوي من أن الإحصاء في حق الخواص هو الظهور بحقائق الأسماء و التجلي بها ، بل كل ما ورد في معنى إحصائها - غير الحفظ - من أقوال السلف فإنه يرجع إلى حقيقة التعبد المأمور به .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : " وهذه طريقة الكمل من السائرين إلى الله . وهي طريقة مشتقة من قلب القرآن، قال الله تعالى : {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}. والدعاء بها يتناول دعاء المسألة ، ودعاء الثناء ، ودعاء التعبد ، وهو سبحانه يدعو عباده إلى أن يعرفوه بأسمائه وصفاته ، ويثنوا عليه بها ، ويأخذوا بحظهم من عبوديتها ".[1]

والله تعالى يحب أن يتصف العباد ببعض موجب أسمائه وصفاته ، فهو حيي يحب الحياء ، ستير يحب الستر ، كريم يحب الكرم ، جميل يحب الجمال ، و لكن عند اتصاف العبد بهذه الصفة فإنها تصبح حقيقة فيه يختص بها لا علاقة لها بما اتصف به الرب ، يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - : فـ " العبد كلما ازداد تحقيقاً لهذا الفرق ، ازدادت محبته لله وعبوديته له و طاعته له ، وإعراضه عن عبادة غيره ومحبة غيره وطاعة غيره ".[2]

وبهذا يعلم أن ما فسر الصاوي به الإحصاء المندوب إليه قد خرج عن الوجه الشرعي إلى ما يسمى عند أهل التصوف بالفناء عن شهود السوى ، فيتدرج في هذا المقام إلى أن يصل إلى درجة البقاء ، فلا يشهد سوى الذات متصفة بالصفات ، وهذه هي بوابة القول بالحلول والاتحاد ، فمنهم من وقف عند هذا الحد ، ومنهم من شطحت

---

(١) مدارج السالكين :(٤٢٠/١،٤٢١).

(٢) العبودية : ١٥٥.

به هذه المعاني إلى أن وصل إلى درجة الفناء عن وجود السوى[١] ، فبات لا يرى فارقاً بينه وبين الرب.[٢] " فليعط اللبيب هذا الموضع حقه من التأمل ؛ فإنه مزلة أقدام ، ومضلة أفهام".[٣]

والأمر على كل حال يعد من الإلحاد الذي حذر منه المولى سبحانه ، فبعد أن بين تعالى الوجه المشروع تجاه أسمائه وصفاته الحسنى وهو دعاءه بها وفق ما أخبر سبحانه ، نهى سبحانه عن كل انحراف يخرج عن هذه الدائرة ، وسمى ذلك الانحراف إلحاداً[٤] وتوعد من وقع به بالجزاء التام وفق ما عمل : { وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}.

وبهذا يعلم أن الأسماء المتواطئة حقيقة في الخالق والمخلوق ، فعند الإطلاق تدل على القدر المشترك وهو حكم كلي لا وجود له إلا في الذهن ، أما عند التقييد فإنها تدل على ما يناسب موصوفها من الكمال أو النقص .
هذا من جهة الاسم المتواطيء ، كالسميع والعليم ، فإنه عند إضافته للمولى تعالى علم اختصاصه به فلا يشاركه فيه أحد لكمال موصوفه وتنزهه عن مقتضيات النقص .

أما ما ثبت انفراد تسمية المولى به عند إطلاقه بما عرف تقييده به : كالله والرحمن ، فهذا مما لا ينبغي لأحد سواه .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " جميع أسماء الله و صفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ، ومنها ما دل عليه بالإضافة والتخصيص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه".[٥]

وإذا تحققت دلالة الأسماء الحسنى على الذات العلية والصفة، كما يليق بجلال الله تعالى وعظيم سلطانه ، بقي معرفة طرق دلالتها على ما سبق ، إذ دلالة الاسم على الذات تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام ، ومثاله : اسم (الخالق) فإنه يدل على الذات وعلى صفة الخلق بالمطابقة ، وهذه دلالة على تمام المعنى .

أما دلالتها على ذات الرب وحده أو على صفة الخلق وحدها ، فتكون بالتضمن وهي دلالة على جزء المعنى .
وتكون دلالتها على صفة العلم والحياة والقدرة بالالتزام ؛ لأن هذه الصفات لابد من توفرها فيمن له القدرة على الخلق ، وهذه تسمى : دلالة اللفظ على معنى خارج عنه .[٦]

---

(١) كحال ابن عربي و أمثاله .
(٢) انظر : المرجع السابق ١٥٧،١٥٨. وهذا ما سيزاد إيضاحه في باب التصوف إن شاء الله : ٥٠٥ .
(٣) مدارج السالكين :(٤٢١/١).
(٤) الإلحاد : هو الميل بأسمائه و صفاته عما يجب في حقها.
(٥) الرسالة التدمرية : ٢٢.
(٦) انظر : الفتاوى :(٢٥٤/١٠). و انظر : مدارج السالكين :(٤١٨/١)

وفي تقسيم الصاوي للأسماء على الوجه الذي ذكر مخالفة لدلالة الأسماء على الذات مع الصفات ، كما تبين سابقاً ؛ إذ تنقصه الدقة المطلوبة في التقسيم الصحيح ، حيث قام بالفصل بين ما هو دال على الذات ، وما هو دال على الصفة ، وما هو دال على الفعل ، والصحيح في التقسيم أن" كل اسم من أسمائه سبحانه له صفة خاصة ؛ فإن أسماءه أوصاف مدح وكمال ، وكل صفة لها مقتضى و فعل إما لازم ، وإما متعد" [١] واللازم لا تعلق له بغير الذات ، أما المتعدي فتعلقه يتعدى إلى غير الذات من المخلوقات ، إما على جهة الشمول ، أو خصوص ما يناسب ذلك الاسم من معنى ، ومثال الاسم الذي يتضمن وصفاً لازماً :(الحي) حيث دل على ذات موصوفة بالحياة فلا تعلق لها بغير الذات.

أما مثال ما يتضمن وصفاً متعدياً له تعلق كلي : (العليم) ، فإنه يدل على ذات موصوفة بالعلم متعدية لكل شيء ، فالعلم يتحقق بكل شيء ممكن الوجود ، وقد يدل الاسم على وصف له تعلق بما يناسبه كاسم (السميع) الذي يتعلق بالمسموعات [٢]

وكل هذه من المسائل التي لها تعلق وثيق بالصفات ، لذا سيتضح الكثير منها أثناء الحديث عن الصفات على ضوء منهج السلف الكرام.

****

بقي بعد بيان ما وقع فيه الصاوي من خطأ أن نبرهن على صحة ما ذهب إليه من أن أسماء الله تعالى توقيفية وأنها لا تحد بعدد .

- أما عن كونها توقيفية ، فذلك لما ورد من النهي والتشديد في القول على الله بغير علم ، قال تعالى : {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ} (الأعراف:٣٣)

ولا بد هنا من بيان الفرق بين تسمية المولى تعالى ، والإخبار عنه ، إذ يمنع من تسميته بغير ما ورد على جهة التحريم ، أما عن الإخبار فيتوسع فيه بقدر الحاجة شريطة أن لا يخرج عن المعنى الصحيح الذي ورد به نص الكتاب والسنة

" ويفرق بين دعائه والإخبار عنه فلا؛ يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيء لكن قد يكون باسم حسن أو باسم ليس بسيئ وان لم يحكم بحسنه مثل اسم شيء وذات وموجود إذا أريد به الثابت ، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد ؛ فهو من الأسماء الحسنى ، وكذلك المريد والمتكلم ؛ فإن

---

(١) مدارج السالكين :(٤١٨/١).
(٢) انظر : الفتاوى :(٤٩٤/٥).

الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم ، فليس ذلك من الأسماء الحسنى بخلاف الحكيم والرحيم والصادق ونحو ذلك ، فإن ذلك لا يكون إلا محمودا ". [1]

- أما عن كونها لا تحد بعدد، فقد ذكر جمع من العلماء على ما ذهب إليه الصاوي من أن العدد المذكور في الحديث ليس للحصر ؛ استدلالاً بحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله أنه قال : (أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك).

يقول الإمام النووي[2] : " مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها ، لا الإخبار بحصر الأسماء ، ولهذا جاء في الحديث الآخر : (أسألك بكل اسم سميت به نفسك أو استأثرت به في علم الغيب عندك) " [3] .

****

---

(1) انظر : الفتاوى :(١٤٢/٦).

(2) الإمام الحافظ القدوة شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني الشافعي ولد سنة:٦٣١هـ برع في علوم الشريعة واللغة وبرز في الحديث والفقه ، ومن أعظم تصانيفه شرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين والأذكار وغيرها ، توفي سنة:٦٧٦هـ انظر : تذكرة الحفاظ :(١٤٧٠/٤)وشذرات الذهب:(٣٥٤/٥).

(3) سبق تخريجه: ١٤٩. وقد استدل أيضاً بهذا الحديث على ما سبق شيخ الإسلام : الدرء : (٣/ ٣٣٣).

(المبحث الثاني)

المسائل المتعلقة بصفات الله تعالى

يعد هذا المبحث عند المتكلمين من أعمق المباحث الإلهية و أطولها ، ومع ذلك يمكن تحديد الخطوط العريضة التي لا يكاد يوجد خلاف فيها بينهم ، حيث يجمع الأشاعرة على إثبات سبع صفات [(1)]من الصفات الوجودية ، وهي ما تسمى بالمعاني ، وبيانها كالتالي : العلم والإرادة والقدرة والحياة والكلام والسمع والبصر.

أما في باب النفي فيثبتون خمس صفات سلبية يتم بها تنزيه المولى ـ عندهم ـ عن كل نقص ، وهي إثبات : القدم والبقاء والوحدانية ومخالفة الحوادث والقيام بالنفس [(٢)]

وهناك صفة نفسية ، يعنون بها الوجود مع اختلاف وقع بينهم في تسمية المراد منها بذلك الاسم ، يقول الجويني :" والوجه المرضي أن لا يعد الوجود من الصفات ، فإن الوجود نفس الذات " [(٣)].

ولكن هذا التقسيم إنما تم بيانه على يد متأخري الأشاعرة ، كاللقاني والدردير .

وما خلا ذلك من الصفات ، فإنهم يرجعونه إلى الأفعال والاختيارات ، فلا يعتقدون فيها إثبات صفة على جهة الحقيقة ؛ لذا يعمد أكثرهم إلى تأويلها بما يعتقدون فيه تنزيه المولى عن صفات الحوادث [(٤)].

وقد فصل الغزالي حجتهم في نفي ما عدا هذه الصفات السبع بإرجاع ما أثبت فيه حقه تعالى إليها، فقال:" لعلك تقول: هذه أسماء كثيرة ، وقد منعت الترادف فيها وأوجبت أن يتضمن كل واحد معنى آخر ، فكيف يرجع جميعها إلى سبع صفات؟ فاعلم أن الصفات إن كانت سبعاً ، فالأفعال كثيرة ، والإضافات كثيرة ، والسلوب كثيرة ، ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر ، ثم يمكن التركيب من مجموع صفتين أو صفة وإضافة أو صفة وسلب أو سلب وإضافة ،ويوضع بإزائه اسم ، فتكثر الأسامي بذلك ، وكان مجموعها يرجع إلى ما يدل منها على الذات، أو على الذات مع سلب ، أو على الذات مع إضافة ، أو على الذات مع سلب وإضافة ، أو على واحد من الصفات السبع ، أو على صفة وسلب ، أو على صفة وإضافة ، أو على صفة فعل ، أو على صفة فعل وإضافة أو سلب ، فهذه عشرة أقسام "[(٥)] إلى آخر ما ذكر.

---

(١) الصفة في اللغة تعني [الحالة التي عليها الشيء من حليته و نعته] : المفردات للأصفهاني :٥٢٥.وعرفها الجرجاني بأنها :[الصفة : هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، و ذلك نحو طويل و قصير .. وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها]، التعريفات :١٧٣.

(٢) الإرشاد للجويني :٣١-٣٣-٣٤-٥٢.

(٣) المرجع السابق :٣١.

(٤) انظر : شرح المقاصد للتفتازاني :(٦٩/٤).

(٥) المقصد الأسنى:١٥٧.

وقد يقسم بعضهم الصفات المثبتة إلى صفات ذاتية وصفات فعلية ، فتكون الصفات الذاتية هنا هي الصفات السبع ، وما أرجعوه بالتأويل إليها كالرحمة والغضب ، أما الصفات الفعلية فهي التي يرجعون متعلقها إلى الصفات الذاتية.
ويفرق بين متقدمي الأشاعرة وبين متأخريهم في إثبات الصفات الخبرية ، فالمتقدمون منهم يثبتون الصفات الذاتية الخبرية دون الفعلية ، ويردون الفعلية إلى الصفات السبع ، يقول الباقلاني وهو من متقدمي الأشاعرة في بيان ذلك : " فإن قال قائل: ففصلوا لي صفات ذاته ، من صفات أفعاله ؛ لأعرف ذلك.

قيل له : صفات ذاته : هي التي لم يزل ولا يزال موصوفا بها ، كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان واليدان والغضب والرضى وهما الإرادة على ما وصفناه وهي الرحمة والسخط والولاية والعداوة والحب والإيثار والمشيئة وإدراكه تعالى لكل جنس يدركه الخلق .

وصفات فعله : هي الخلق والرزق والعدل، ..،وكل صفة كان موجوداً قبل فعله لها "[1]

أما المتأخرون فلا يثبتون شيئا من صفات الأخبار لا الذاتية ولا الفعلية على الحقيقة ويردونها إلى الصفات السبع التي قام دليلهم العقلي على إثباتها ورد ما عداها ، يقول الآمدي في بيان هذا الأصل المعتمد عندهم في الرد والإثبات مقننا بالشبه العقلية :" وأما ما قيل بثبوته من باقي الصفات ؛ فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول دون قضيات العقول ، ....، واعلم أن هذه الظواهر وإن وقع الاغترار بها ، بحيث يقال بمدلولاتها ، ظاهر من جهة الوضع اللغوى ، والعرف الاصطلاحي ، فذلك لا محالة انخراط في سلك نظام التجسيم ، ودخول في طرف دائرة التشبيه ، وسنبين ما في ذلك من الضلال وفي طيه من المحال إن شاء الله بل الواجب أن يقال : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ }.

فإن قيل بأن ما دلت عليه هذه الظواهر من المدلولات وأثبتناه بها من الصفات ليست على نحو صفاتنا ، ولا على ما نتخيل من أحوال ذواتنا، بل مخالفة لصفاتنا كما أن ذاته مخالفة لذواتنا ، وهذا مما لا يقود إلى التشبيه ولا يسوق إلى التجسيم ، فهذا وإن كان في نفسه جائزا ، لكن القول بإثباته من جملة الصفات يستدعي دليلا قطعيا ، وهذه الظواهر وإن أمكن حملها على مثل هذه المدلولات فقد أمكن حملها على غيرها أيضا ، ومع تعارض الاحتمالات وتعدد المدلولات فلا قطع ، وما لا قطع عليه من الصفات ، لا يصح إثباته للذات "[2]

فهذا النص يبين منهجهم في سبيل إرجاع جميع الصفات الخبرية إلى ما تقدم من الصفات الذاتية ، ولهم في ذلك حجج سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن منهج الصاوي في مسائل الاعتقاد ولعلي أشير إلى أهمها هنا ؛ لمحل التلازم بين المنهج والنتيجة، حيث اعتقدوا في أن في إثباتها اعتقاد التمثيل الذي قام الدليل العقلي على منعه ، فاعتمدوا منهج التأويل ، أو التفويض لدفع إثبات ما تقتضيه النصوص الشرعية التي تضمنت تلك الصفات .

---

(١) التمهيد:٢٩٩.
(٢) غاية المرام:١٣٦-١٣٧-١٣٨.

رأي الشيخ الصاوي :

لقد فصل الصاوي القول في باب الصفات محررا للمذهب الأشعري فبدأ بتعريف الصفة أولاً :
فالصفة هي : " ما يحكم به عليه سواء كان عين الحقيقة أو قائماً بها أو خارجاً عنها ".

وفي بيان أقسامها ، يقول : فـ" الصفات إما عين الذات وهي النفسية .

أو غير الذات وهي السلبية ؛ لكون مدلولها عدمياً ، والفعلية لحدوثها.

أو لا عين الذات ولا غيرها ، وهي وجودية ، و تسمى المعاني .

أو لا عين الذات ولا غيرها ، وهي اعتبارية ، وتسمى معنوية .

أو صفات جامعة ؛ وهي العزة ، والجلال ، والجمال ، والغنى ".[1]

ولم يقصد بنفيه التغاير مطلق المغايرة ، و إنما قصد نفي الانفكاك.

و أما نفيه للعينية فقد قصد به أن يفهم مغايرة الذات للصفات وفي هذا رد على المعتزلة الذين أرجعوا الصفات للذات وأرادوا بذلك نفي الصفات .[2]

ولتشعب المسائل المتعلقة بهذا المبحث وعمق مادتها العلمية عند الصاوي ؛ سأقوم بتفصيل القول فيها وذلك تحت عدد من المطالب ، مثبتة لما تقرر عنده بكلام الأشاعرة المتقدمين ، مبتدئة بالصفات السلبية التي يعني بها تنزيهه تعالى عن كل نقص :

*****

---

(1) حاشية جوهرة التوحيد : ٢٧. وانظر حاشية الخريدة البهية : ٨٥.
(2) انظر : حاشية جوهرة التوحيد : ٢٧.

أولاً : الصفات السلبية

يقصد بالصفات السلبية عند المتكلمين : كل صفة يعتقد في إثباتها سلب نقص عن الذات العلية، وتكون ملازمة لها بحيث لا يتصور انفكاك موصوفها عنها [١]: وهي القدم و البقاء ومخالفة و الحوادث و القيام بالنفس و الوحدانية.

إذاً فأساس وصفها بالسلب يرجع إلى أمرين :

الأول : لما تضمنته من سلب النقص عن الذات .

الثاني : عدم إثبات معنى قائم بالذات يكون زائداً عنها، فيصح به أن يكون وصفا وجوديا.
يقول الآمدي في بيان الأمر الأول : " وليس يلزم من تعدد مفهوم اسم القدم تكثر في مدلول اسم الباري تعالى إلا أن يقدر نعتاً وجودياً ووصفاً حقيقياً وليس كذلك بل حاصله إنما يرجع إلى سلب الأولية لا غير ".[٢]

ويقول الإيجي في بيان الأمر الثاني وهو امتناع كون هذه الصفات زائدة على الذات : " البقاء هو نفس الوجود ـ أي الذات ـ لوجهين :

الأول : لو كان زائدا لكان له بقاء ، ويتسلسل.
الثاني : لو احتاج إلى الذات لزم الدور ، وإلا لكان الذات محتاجا إليه وكان هو مستغنيا عن الذات، فكان هو الواجب دون الذات " [٣].

ويقول الغزالي في نفس المعنى : " ولقد أبعد من قال البقاء صفة زائدة على ذات الباقي وأبعد منه من قال القدم وصف زائد على ذات القديم وناهيك برهانا على فساده ما لزمه من الخبط في بقاء البقاء وبقاء الصفات وقدم القدم وقدم الصفات " [٤].
أما عن المراد بهذه الصفات فمما يعلم من الوضع الاصطلاحي عن المتكلمين ، إذ القدم يعني نفي الأولية ، والبقاء نفي الآخرية ، والوحدانية إثبات كونه تعالى واحدا في صفات الربوبية فلا رب سواه ، والقيام بالنفس نفي الحاجة إلى الغير ، ومخالفة الحوادث نفي كل ما اعتقد في إثباته قيام الحوادث به كالعرضية والجرمية[٥] .

---

(١) المواقف:٣٣٢.
(٢) غاية المرام:٤٤.مع تصرف يسير
(٣) المواقف:٢٩٧.
(٤) المقصد الأسنى:١٤٨.
(٥) انظر : المواقف للإيجي:٢٩٧ـ الإرشاد للجويني:٣١ـ٣٣ـ٣٤

رأي الشيخ الصاوي :

الصفات السلبية عند الصاوي متابعة لما عليه متأخرو الأشاعرة ، هي : القدم ، والبقاء ، ومخالفة الحوادث ، والقيام بالنفس ، والوحدانية.

ويفسر الصاوي المراد بتسمية هذه الصفات بالسلبية ، فيقول : " ليس المراد بكونها سلبية أنها مسلوبة عن الله ، و منفية عنه ؛ وإلا لزم أن يثبت له الحدوث والمماثلة للحوادث ، بل المراد بكونها - سلبية - أن كل واحدة منها سلبت أمراً لا يليق به ".[1]

ثم يشرع في بداية الحديث عنها ببيان أهميتها ، حيث يسميها بمهمات الأمهات ، معللاً ذلك بـ " أنه يلزم من نفي ضد هذه الخمسة ، تنزيهه تعالى عن جميع النقائص".

وحين يقوم بتعدادها فإنه يوضح المراد من كل واحدة على جهة التحديد مع بيان الدليل عليها ، ويبدأ بصفة القدم ، يقول : إن" معنى القدم في حقه تعالى عدم الأولية ، أو عدم افتتاح الوجود ، فالقديم هو الذي لا أول له ، أو الذي لا افتتاح لوجوده".

ثم يذكر الدليل عليها، يقول : فـ" لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث ، و لو افتقر إلى محدث لافتقر محدثه إلى محدث ، وهكذا فيلزم إما الدور أو التسلسل ".[2]

- وتليها صفة البقاء التي تعني " في حقه تعالى عدم الآخرية أو عدم افتتاح الوجود " .
والدليل عليها : " أنه لو جاز عليه طرو العدم ؛لاستحال عليه القدم ؛ لأن من جاز عدمه استحال قدمه ".

- ثم يذكر الصفة الثالثة من صفات السلوب وهي : " مخالفته تعالى لكل حادث"
والمخالفة عنده : " عبارة عن سلب الجرمية والعرضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى لما ثبت لها من الحدوث واستحالة القدم عليها ".

وفي تقريره للدليل عليها ، يقول : " الله تعالى مخالف للحوادث ؛ إذ لو لم يكن مخالفاً لها لكان مماثلاً لها ؛ لعدم الواسطة ، لكن مماثلته للحوادث باطلة ؛ إذ لو ماثل شيئا منها لكان حادثاً مثلها ، لكن كونه حادثاً باطل ؛ إذ لو كان حادثاً لافتقر إلى محدث لكن افتقاره باطل...".

---

(١) حاشية الخريدة البهية : ٧٣.
(٢) المرجع السابق .وقد تقدم بيان المراد منهما في مبحث الاستدلال على وجود الله تعالى : ١٠٦ .

- أما عن الصفة الرابعة وهي القيام بالنفس ، فيرى أن المراد منها " أنه تعالى مستغن في نفسه ليس باعتبار شيء آخر ، وعنى باستغنائه المذكور عدم افتقاره إلى محل ، أي: ذات يقوم بها ، وإلى مخصص أي : مؤثر ".

ويتابع الاستدلال ببيان استغنائه عن المحل ، يقول : فإنه " لو احتاج إلى محل لكان صفة ولو كان صفة لم يكن متصفاً بصفات المعاني والمعنوية ، والفرض أنه متصف بهما ؛ وإلا لما وجد العالم ، فبطل كونه صفة وثبت كونه ذاتا" .

ثم يذكر الدليل على استغنائه عن المخصص بأنه " لو احتاج إلى مخصص لكان حادثاً ؛ ولو كان حدثاً لافتقر إلى محدث ، كيف و قد سبق وجوب و جوده و قدمه وبقائه ومخالفته للحوادث ".

- وينتهي في حديثه عن الصفات السلبية إلى ذكر الصفة الخامسة والأخيرة ، وهي : الوحدانية . وقد سبق بيان مراده منها في مبحث التوحيد ، وما يهمنا منها هنا هو بيان الاستدلال بنفي التركيب لإثباتها ، حيث يرجع نفيه للتركيب إلى وجوب مخالفته للحوادث .[1]

ومن كل ما سبق نجد أن الصفة التي يرجع إليها أدلته في التنزيه هي : المخالفة للحوادث فعليها مدار تعظيم المولى وتنزيهه عند الأشاعرة .

*****

المناقشة :

إن أساس ما اعتمده في عد هذه الصفات من الصفات السلبية لا يسلم له ، وذلك لوجوه ترجع إلى ما يجب للمولى تعالى من الكمال في صفاته وأسمائه:

الأول : امتناع قصر نفي النقائص عن الله تعالى بإثبات هذه الصفات دون غيرها ، إذ جميع ما يوصف به المولى تعالى من الصفات إلى جانب إثباته للصفة الوجودية من الكمال فإنه ينفي عنه صفة نقص لا تليق به ، فصفة العلم تنفي عنه الجهل ، والحياة تنفي عنه الموت ، والسمع والبصر إلى آخر ما اتصف به المولى تبارك وتعالى .

ثانيا : أن أي صفة نفي سلبت عن الباري تعالى أمرا لا يليق به ، فإنها في المقابل تثبت له صفة كمال ؛ فالمولى تبارك وتعالى أحد أي ليس له مثيل أو شريك ، فهذه الصفة وإن كانت في الأصل لنفي المماثل والشريك ، فإنها أثبتت في المقابل اتصافه تعالى بكل صفات الكمال والجلال التي لا تليق إلا لجلاله.

---

(١) المرجع السابق :٢٠،٢١. وانظر حاشية الخريدة البهية : ٥٩.

ثالثا : أن هذه الصفات على جهة الخصوص فيها من إثبات أفراد الكمال لله تعالى ما لا ينكره ذو فطرة سليمة ، فالقديم مع التجاوز في التسليم لهم بهذا الاسم يقابل الأول ، وليس يغيب ما في إثبات أوليته من معاني العظمة والكمال ؛ إذ كل ما في هذا الوجود إنما هو مفتقر في وجوده وبقائه إليه سبحانه وتعالى ، وهكذا يقال في باقي الصفات.

هذا ومما يلاحظ عند عرض أقوال الصاوي في قضية التنزيه ، أو سلب النقائص عن الله عز وجل عددا من الأمور منها :

أولاً : استناده إلى طريقة التفصيل في النفي ، معتمداً في ذلك على ما يراه العقل قبيحاً في حق الله تعالى ، وهذا ما يخالف مقتضى تعظيم الله تعالى و إجلاله ، كما دل عليه الكتاب و السنة؛ إذ يعتمد تنزيه الله تعالى وتعظيمه فيهما على النفي المجمل ، الذي يستوعب جميع أفراد النقص التي ينزه المولى عن الاتصاف بها ، ومع ذلك يتعدى إلى إثبات ما يقابل هذه الصفات من كمال ؛ إذ السلب المحض لا يعد كمالاً في حق من وصف به إلا أن يؤدي إلى إثبات ما يقابله من كمال[1]، وهذه هي طريقة القرآن الكريم التي نبه إليها وأمر بها في كثير من الآيات ، قال تعالى : { هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً } (مريم:٦٥) ، وقال : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ}.

ثانياً : مما استند إليه الصاوي في قضية التنزيه ، استخدام المصطلحات الكلامية في نفي ما اعتقد أن في إثباته ما يوهم مماثلة الحوادث ، حتى جعل هذه المصطلحات : كالجرم ، والعرض ، والجهة، والمحل ، مقياساً ومرجعاً في كل ما يجب أن يمتنع المولى سبحانه من الاتصاف به ؛ فكل معنى يستلزم وصفه تعالى بإحدى هذه المصطلحات وجب نفيه وإبطاله ، فإن كان مما ورد به نص الكتاب والسنة عطل بطريق التأويل أو التفويض .

ومن ذلك أنه حين التزم نفي الجرم والعرض عن الله تعالى ، قام بتعطيل الباري تعالى عن بعض صفات الذات الخبرية ، كالوجه والساق واليد، وكذلك صفات الأفعال الخبرية كالنزول والاستواء ، إلى غير ذلك حيث اعتقد أن في إثباتها ما ينفي مخالفته للحوادث .

ولا شك أن في ذلك انحرافا عن منهج التلقي الذي يعتمد في كل ما يجب أن يتصف به المولى على ما ورد به نص الكتاب والسنة ، فالله تعالى أعلم بما يجب أن يتصف به ، أو يمتنع عنه ، وكذا نبيه عليه الصلاة والسلام الذي أتم في ذلك البيان .

وقد وقع الصاوي بهذا المسلك في الابتداع المنهي عنه ، حيث اعتمد في مثل هذه المهمات على ما اصطلح عليه المتكلمون ؛ دون وقوف عند حدود ما أنزل الله على رسوله،هذا إلى جانب أن هذه المصطلحات لما كانت من البدع ؛ لم تكن حجة في الرد على شبه المخالفين ، وهذا ما أوقع المتكلمين في الاضطراب بين جانب النفي والإثبات ؛ مما جعل للمخالفين من المعتزلة وغيرهم سبيلا للتطاول عليهم في ما أثبتوه من الصفات [2]

---

(١) انظر : التدمرية ، لشيخ الإسلام : ٥٧.

(٢) انظر : التدمرية : ١٣٣

ثالثاً : قد سبقت الإشارة إلى أن التنزيه عند المتكلمين يقوم على أساس مخالفة الله تعالى للحوادث ، فكل واحدة من الصفات السلبية عندهم ترجع إلى هذا المعنى ، وقد أوضح الصاوي المراد من ذلك حين أتى إلى هذه الصفة ، وبين أنها تعني سلب الجرمية و العرضية ، فإنه حين أثبت حدوثهما عند استدلاله على حدوث العالم ، جعل أساس ما يقوم عليه التنزيه هو نفي هذه المعاني عن الله ، و نفي كل وصف يستلزم اتصافه تعالى بها .

فالعرضية التي تعني إثبات الأعراض وهي الصفات الاختيارية المتجددة يوجب الصاوي نفيها عن الله تعالى ، وسيأتي بيان موقفه من هذه الصفات مفصلة ،فقد نفى الإرادة الحادثة المتعلقة بالإرادة القديمة ، والتي ثبت اتصافه تعالى بها عقلا [1] وشرعا ، كقوله تعالى:{إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون } ، ونفى جميع الصفات الفعلية المتجددة التي تتعلق بها ، وأرجع إثباتها إلى محض الاعتبار ، الذي يجعلها تتأرجح بين الوجود والعدم ، فتشبه بذلك الأحوال عند المعتزلة ، والصاوي لنفس الشبهة مع غيرها من الشبه التي سيأتي بيانها في موضعها المحدد بإذن الله ؛ يؤول الكلام المستقبلي لله تعالى ، الذي أخبرت به النصوص ويرجعه إلى الكلام النفسي القديم المعبر عنه بلفظ حادث مخلوق ، وكذلك الغضب والرحمة والنزول والضحك والمجيء وكل صفة اعتقد في إثباتها على ظاهرها ما يوهم إثبات الأعراض للذات العلية

وفي نقض هذا الأساس الذي اعتمد عليه الصاوي في التنزيه نرجع إلى ما سبق بيانه من أن هذا مسلكاً باطلاً ، وليس فيه ما يثبت الحدوث ، فليس كل ما لم يخل من الحوادث حادثا ؛ لوجود الفرق بين ما لا يخلو من جنس الحوادث ، أو ما لا يخلو من بعضها ـ كما بينت سابقاً [2] .

هذا إلى جانب أن هذه الصفات التي نفوها لأنها من الأعراض والحوادث هي من صفات الكمال التي يعد نفيها نقصا ينزه المولى تعالى عنه ، يقول شيخ الإسلام : " وبكل حال فمجرد هذا الاصطلاح ، وتسمية هذه ـ أي الصفات الاختيارية ـ أعراضاً وحوادث لا يخرجها عن أنها من الكمال الذي يكون المتصف به أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف بها ، أو يمكنه ذلك ولا يتصف بها ".[3]

وبهذا يكون الاستدلال على نفي الصفة عن الله تعالى ؛ اعتماداً على أنها توجب اتصافه تعالى بما هو من خصائص الحوادث ، كالعرضية ، باطلا ليس له أصل من نقل ولا عقل ولا لغة ، وكل ما لم يثبت له أصل ، بطل الاعتماد عليه في أصول العقائد .

---

(1) وقد بينت هذا في مبحث الاستدلال على وجود الله ، فقدمت أن في نفي هذه الصفة عن الله تعالى ما يلزم منه متع إثبات حدوث المخلوقات وقدم خالقها ، كما هو معتقد الأشاعرة النافين لهذه الصفات الاختيارية انظر : ١١١.

(2) انظر مبحث الاستدلال على وجود الله تعالى : ١٠٦.

(3) مجموع الفتاوى :(٩٤/٦). وسيأتي النقد مفصلا في كل صفة بعينها بإذن الله.

- ومن جملة ما اعتمد الصاوي رده تأويلاً أو تعطيلاً بناء على شبهة الحدوث كل صفة توهم **الجرمية** كإثبات المحل والجهة ، والصفات الخبرية الفعلية؛ كالاستواء والنزول ، والصفات الخبرية الذاتية؛ كاليد والوجه والقدم .

ولا شك أن ردهم لهذه الصفات خوفا من إيهام الجرمية والتجسيم ، لا يصح ؛ لأنه تعالى أثبتها لنفسه وأثبتها له نبيه ؛ فهو أعلم بما يتصف به ، ونبيه أعلم بمراد ربه ، ولو كان في إثبات هذه الصفات على ظاهرها ما يخل بمقتضى التعظيم والتنزيه الواجب لله تعالى لكان النبي صلى الله عليه وسلم هو أول من بين لنا هذا ، ولما علم انتفاء ذلك البيان؛ دل ذلك على انتفاء ملزومه من التنزيه عن إثباتها على ظاهرها ، ولهذا السبب فصل علماء الأمة في نفي الجسم وإثباته ، فامتنعوا عن نفيه بالمعنى الذي فهمه المتكلمون ، والذي حملهم على رد الكثير من نصوص الكتاب وسنة لأجله.

كما امتنعوا عن إثباته مطلقا لعدم الدليل المقتضي لإثباته ، فصاروا على ذلك التفصيل في كل ما أحدثه المتكلمون في نفي الصفات وإثباتها ، يقول الإمام ابن القيم في رد شبهتهم بنفي الجهة منعا للتجسيم :" والشبهة التي قادت نفاة الجهة إلى نفيها هي أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية ونحن نقول إن إثبات هذا كله غير لازم فإن الجهة غير المكان وذلك أن الجهة هي إما سطوح الجسم نفسه المحيطة به وهي ستة وبهذا نقول إن للحيوان فوقا وأسفل ويمينا وشمالا وأماما وخلفا وإما سطوح جسم آخر يحيط بالجسم ذي الجهات الست فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكان للجسم نفسه أصلا وأما سطوح الأجسام المحيطة به فهي له مكان مثل سطوح الهواء المحيط بالإنسان وسطوح الفلك المحيط بسطوح الهواء هي أيضا مكان للهواء" [1]

وقال رحمه الله في نفي اليدين والوجه بحجة التجسيم:" وسموا الموصوف بالصفات جسما ، وسموا من له وجه ويدان جسما ، ثم نفوا الجسم عن الصانع ، وأوهموا أنهم ينفون معناه لغة وقصدهم نفي معناه اصطلاحا ؛ فسموه بخلاف اسمه في اللغة ، ونفوا به ما أثبته الرب لنفسه من صفات الكمال ، وكذلك سموا صفاته أعراضا ؛ ثم نفوا عنه الأعراض بالمعنى الذي اصطلحوا عليه ،لا بالمعنى الذي وضعت له ألفاظ الأعراض في اللغة ، وكذلك سموا أفعاله حوادث ثم نفوها عنه بالمعنى الذي اصطلحوا عليه لا بمعناه في اللغة " [2]

- وهذا ما يقال في **الكلية والجزئية** ، فالمراد بها عند المتكلمين كل ما يوهم التقسيم والتجزيء عندهم من الصفات، فقد بين الصاوي قيام التنزيه على نفيها ، وهذا ما لا يسلم لهم مطلقا ، فالصحيح أنه لا يلزم من إثباتها ما ذكروه من التقسيم والتجزيء .

وقد بين ضلالهم في هذه الشبهة التي اعتمدوا في إعمالها لرد هذه الصفات قياس الغائب على الشاهد ، شيخ الإسلام رحمه الله ؛ فنبه إلى أن هذه الصفات لا يمكن

---

(١) الصواعق المرسلة:(٤٠٧/٢). وانظر منهاج السنة لشيخ الإسلام :(٦١٤/٢).
(٢) الصواعق المرسلة:(٦٧٣/٢).

ردها لإيهام التجزيء والتركيب فإن هذا إنما يصح في حق المخلوقات المكونة من الجواهر والأجرام ، ومع ذلك فلا يصح تأويلهم لها لتدل على الذات كالوجه مثلا ، وذلك لدلالة اللغة التي خاطبنا القرآن بها ، فقد علم ضرورة أن هذه التسميات يراد بها صفة مخصوصة تكون دالة عليها ، يقول رحمه الله :" قالوا إذا حملتم الأمر على هذا الظاهر ، وبطل أن يراد بها إلا الوجه الذي هو صفة يستحقها الحي ؛ فالوجه الذي يستحقه الحي وجه هو عضو وجارحة ، يشتمل على كمية تدل على الجزئية ، وصورة تثبت الكيفية ، فإن كان ظاهر الأوصاف عندكم إثبات صفة تفارق في الماهية ، وتقارب فيما يستحق بمثله الاشتراك في الوصف، فهذا هو التشبيه بعينه ، وقد ثبت بالدليل الجلي إبطال قول المجسمة والمشبهة ، وما يؤدي إلى مثل قولهم فهو باطل .

قلنا : الظاهر ما كان متلقى في اللفظ على طريق المقتضى ، وذلك مما يتداوله أهل الخطاب بينهم حتى ينصرف مطلقه عند الخطاب إلى ذلك عند من له أدنى ذوق ومعرفة بالخطاب العربي واللغة العربية وهذا كما نقول في ألفاظ الجموع وأمثالهم إن ظاهر اللفظ يقتضي العموم والاستغراق وكما نقوله في الأمر إن ظاهره الاستدعاء من الأعلى للأدنى يقتضي الوجوب إلى أمثال ذلك مما يرجع فيه إلى الظاهر في المتعارف فإذا ثبت هذا فلا شك ولا مرية على ما بينا أن الظاهر في إثبات صفة هو إذا أضيف إلى مكان أريد به الحقيقة أو أريد بها المجاز **فإنه لا ينصرف إلى وهم السامع أن المراد بها جميع الذات التي هي مقولة عليها** وهذا مما لا نزاع فيه والمقصود بهذا إبطال التأويل الذي يدعيه الخصم فإذا ثبت هذا **وجب أن يكون صفة خاصة بمعنى لا يجوز أن يعبر بها عن الذات ولا وضعت لها إلا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز** فأما قولهم إذا ثبت أنها صفة إذا نسبت إلى الحي ولم يعبر بها عن الذات وجب أن تكون عضوا وجارحة ذات كمية وكيفية فهذا لا يلزم من جهة أن ما ذكروه ثبت بالإضافة إلى الذات في حق الحيوان المحدث لا من خصيصة صفة الوجه ولكن من جهة نسبة الوجوه إلى جملة الذات فيما يثبت للذات من الماهية المركبة بكمياتها وكيفياتها وصورها وذلك أمر أدركناه بالحس من جملة الذات فكانت الصفة مساوية للذات في موضعها بطريق أنها منها ومنتسبة إليها نسبة الجزء إلى الكل فأما الوجه المضاف إلى الباري تعالى فإنا ننسبه إليه في نفسه نسبة الذات إليه وقد ثبت أن الذات في حق الباري لا توصف بأنها جسم مركب من جملة الكمية وتتسلط عليه الكيفية ولا يعلم له ماهية فالظاهر في صفته التي هي الوجه أنها كذلك لا يوصل لها إلى ماهية ولا يوقف لها على كيفية ولا تدخلها التجزئة المأخوذة من الكمية لأن هذه إنما هي صفات الجواهر المركبة أجساما والله يتنزه عن ذلك ولو جاز لقائل أن يقول ذلك في السمع والوجه والبصر وأمثال ذلك في صفات الذات لينتقل بذلك عن ظاهر الصفة منها إلى ما سواها بمثل هذه الأحوال الثابتة في المشاهدات لكان في الحياة والعلم والقدرة أيضا كذلك فإن العلم في الشاهد عرض قائم يقدر نفيه بطريق ضرورة أو اكتساب وذلك غير لازم مثله في حق الباري لأنه مخالف للشاهد

في الذاتية غير مشارك في إثبات ماهية ولا مشارك لها في كمية ولا كيفية وهذا الكلام واضح جلي "[1]

وهذا ما بينه الإمام ابن القيم رحمه الله على جهة الإجمال حيث يقول : فاعتقد نظار المتكلمين على تعدد شبههم بأن من وصف بهذه الصفات الخبرية " لم يكن إلها واحدا ، وكان هناك آلهة متعددة ، وقدماء متغايرة ، وأعراضا ، وأبعاضا ، وحدودا ، وجهات، وتكثر ، وتغير ، وتحدد ،وتجرد ،وتجسم ، وتشبيه ، وتركيب ،وأكثر الناس إذا سمعوا هذه الألفاظ نفرت عقولهم من مسماها ، ونبت أسماعهم عنها ، وقد علم المؤمنون المصدقون للرسول العارفون بالله وصفاته وأسمائه أنكم توسلتم بها إلى نفي صفاته وأفعاله وحقائق أسمائه ؛ فلم ترفعوا بها رأسا ، ولم تروا لها حرمة ، ولم ترقبوا فيها ذمة ، وغرت ضعاف العقول الجاهلين بحقائق الإيمان فضلوا بها وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل .

فلفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتا ؛ فتكون له حرمة الإثبات ، ولا نفيا ؛ فيكون له إلغاء النفي ، فمن أطلقه نفيا أو إثباتا سئل عما أراد به ، فإن قال أردت الجسم معناه في لغة العرب ، وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه ولا يقال للهواء جسم لغة ولا للنار ولا للماء ، فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا فهذا المعنى منفي عن الله عقلا وسمعا ، وإن أردتم به المركب من المادة والصورة أو المركب من الجواهر الفردة ؛ فهذا منفي عن الله قطعا ، والصواب نفيه عن الممكنات أيضا فليس الجسم المخلوق مركبا من هذا ولا من هذا .

وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ، ويرى بالأبصار ، ويتكلم ويكلم، ويسمع ويبصر، ويرضى ويغضب ؛ فهذه المعاني ثابتة للرب تعالى ، وهو موصوف بها ، فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسما ؛ كما أنا لا نسب الصحابة لأجل تسمية الروافض لمن يحبهم ويواليهم نواصب ، ولا ننفي قدر الرب ونكذب به لأجل تسمية القدرية لمن أثبته جبريا ، ولا نرد ما أخبر به الصادق عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله لتسمية أعداء الحديث لنا حشوية ، ولا نجحد صفات خالقنا وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه ؛ لتسمية الفرعونية المعطلة لمن أثبت ذلك مجسما مشبها ، فإن كان تجسيما ثبوت استوائه على عرشه إني إذا لمجسم ، وإن كان تشبيها ثبوت صفاته فمن ذلك التشبيه لا أتكتم ، وإن كان تنزيها جحود استوائه وأوصافه ، أو كونه يتكلم ؛ فعن ذلك التنزيه نزهت ربنا بتوفيقه ، والله أعلى وأعلم". [2]

ولا شك أن هذا هو حال ما أدخل في الدين من البدع والمحدثات ؛ لأنها كما سبق و أن ذكرت لا تشتمل على البرهان الذي يتم به العلم اليقيني ، فغالب ما عليه أهل البدع ألفاظ مجملة ، لا يجزم فيها بقول على جهة التحقيق ؛ لذا نبه علماء السلف على وجوب الحذر منها وتفصيل القول فيها ؛ حتى لا يرد حق و يقبل باطل بسببها .

---

(1) بيان تلبيس الجهمية : ٣٧ـ ٣٨.

(2) الصواعق المرسلة:(٩٣٩/٣ـ٩٣٤).وسيأتي نقد كل تأويل لهذه الصفات مفصلا بحول الله تعالى في المباحث التالية.

ثانياً: صفات المعاني

سبقت الإشارة إلى بيان مذهب الأشاعرة في ما أثبوته من الصفات التي أطلقوا عليها صفات المعاني ، حيث اعتقدوا فيها إثبات معنى قائم بالذات على خلاف غيرها من الصفات .

وفي تحقيق قيامها بالباري تعالى على جهة يصح إثبات اتصافه بها ، يقول الباقلاني : " فإن قال قائل : ولم قلتم إن للقديم تعالى حياة وعلما وقدرة وسمعاً وبصراً وكلاماً وإرادة ؟

قيل له : من قبل أن الحي العالم القادر منا إنما كان حياً عالماً قادراً متكلماً مريداً ؛ من أجل أن له حياة وعلماً وقدرةً وكلاماً وسمعاً وبصراً وإرادة ، وأن هذا فائدة وصفه بأنه حي عالم قادر مريد.

يدل على ذلك أن الحي منا لا يجوز أن يكون حياً عالماً قادراً مريداً ، مع عدم الحياة والعلم والقدرة ، ولا توجد به هذه الصفات إلا وجب بوجودها به أن يكون حياً عالماً قادراً ، فوجب أنها علة في كونه كذلك ، كما وجب أن تكون علة كون الفاعل فاعلاً ، والمريد مريداً : وجود فعله وإرادته ، التي يجب كونه فاعلاً مريداً لوجودها ، وغير فاعل مريد بعدمها ، فوجب أن يكون الباري سبحانه ذا حياة وعلم وقدرة وإرادة وكلام وسمع وبصر ، وأنه لو لم يكن له شيء من هذه الصفات ، لم يكن حياً ولا عالما ولا قادراً ولا مريداً ولا متكلماً ولا سميعاً ولا بصيراً يتعالى عن ذلك "[1].

وفي بيان ذلك ، يقول الشهرستاني مقرراً ما قام عليه مذهب الأشعري : " قال أبو الحسن : الباري تعالى عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حي بحياة ، مريد بإرادة ، متكلم بكلام ، سميع يسمع ، بصير يبصر ، وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى ، لا يقال :هي هو ،ولا هي غيره، ولا هو، ولا غيره.

وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات :المستحيل ، والجائز، والواجب ، والموجود، والمعدوم ، وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات ، وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص.

وكلامه واحد هو أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار ، ووعد ، ووعيد، وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه لا إلى عدد في نفس الكلام ، والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام : دلالات على الكلام الأزلي والدلالة مخلوقة محدثة ، والمدلول قديم أزلي.

والكلام عند الأشعري : معنى قائم بالنفس سوى العبارة والعبارة دلالة عليه من الإنسان فالمتكلم عنده من قام به الكلام ، وإرادته واحدة قديمة أزلية متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة وأفعال عباده من حيث إنها مخلوقة له لا من حيث إنها مكتسبة لهم ، وأن السمع والبصر للباري تعالى صفتان أزليتان هما إدراكان وراء العلم يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود "[2]

---

(١) التمهيد:٢٢٧.

(٢) الملل والنحل:٩٦-١٠١ بتصرف يسير

رأي الشيخ الصاوي:

يبدأ الصاوي أولاً ببيان ما تسمى به هذه الصفات ، يقول : " صفات المعاني تسمى : الصفات الذاتية ؛ لأنها لا تنفك عن الذات .
والصفات الوجودية ؛ لأنها متحققة باعتبار نفسها ".
و في بيان المراد بها ، يرى أن معناها " في اللغة : ما قابل الذات فشمل النفسية و السلبية ".
أما في الاصطلاح ،فهي : " كل صفة قائمة بموصوف ، زائدة على الذات ، موجبة له حكماً ".

ويسير على نفس المنوال الذي سار عليه في الصفات السلبية ، حيث يفصل القول في كل صفة على حده ، مبتدئاً ببيان المراد منها ، متمماً بالاستدلال لها ، منتهياً بذكر تعلقاتها ، ويعتمد في الاستدلال لصفة القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة على العقل ؛ بحجة أن العالم لا بد لوجوده منها ، وإلا لما وجد العالم ، أما الكلام والسمع والبصر ، فإنه يرى أن دليلها سمعي ؛ إذ لا يتوقف على إثباتها وجود العالم ، ومع ذلك فإنه يذكر طريق من أثبتها بالعقل بناءً على قضية التقابل بين العدم والملكة ؛ فلو لم يتصف بها لاتصف بضدها ، والنقص عليه محال ، إلا أنه يشكك في صحة هذا الطريق لأنه مبني عنده على قياس القديم على الحادث ، فـ"كل كمال في حق الحادث لا يلزم أن يكون كمالاً في حق الله ؛ ألا ترى الزوجة و الولد فإنها كمال في حق الحادث لا القديم".[1]

ويبدأ الحديث أولاً عن صفة : القدرة ، فيقول : " معناها في اللغة : ما قابل الذات فشمل النفسية والسلبية " .
اصطلاحاً : " صفة أزلية قائمة بذاته ، زائدة عليها ، يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه و فق الإرادة " .
ثم يستدل لها بالعقل ، فيقول : " الله صانع قديم ، له مصنوع حادث ، و كل ما كان كذلك لابد له من قدرة يوجد بها الأشياء ويعدمها ، فينتج الله لابد له من قدرة ".

فتعلق الإرادة عنده مقصور على الممكن ؛ إذ الواجب والمستحيل مما لا تعلق للقدرة بهما " لأنها إن تعلقت بالواجب فإما أن تعدمه وهو محال ، وإما أن توجده وهو تحصيل الحاصل ، وإن تعلقت بالمستحيل إما أن تتعلق بإعدامه وهو تحصيل الحاصل ، أو بإيجاده و هو محال ، فتخلف قدرة الله عن تعلقها بالواجب والمستحيل ليس بعجز ".

*****

ثانياً : الإرادة : وهي " لغة : القصد ، اصطلاحا : صفة أزلية زائدة قائمة بذاته تعالى شأنها التخصيص للممكن ببعض ما يجوز عليه ".

---

[1] حاشية جوهرة التوحيد: ٢٥. وانظر حاشية الخريدة البهية : ٧٩.

ثم يبين أقسام الممكن بهذه الأبيات :

الممكنات المتقابلات	وجودنا و العدم و الصفات
أزمنة أمكنة جهات	كذا المقادير روى الثقاة.

وفي الاستدلال لها ، يقول : " الله صانع للعالم بالاختيار ، وكل ما كان كذلك يجب له الإرادة ، فينتج الله تجب له الإرادة".

****

ثالثاً: العلم ، يقول في بيانها : " هي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ، تتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق إحاطة وانكشاف ".

والدليل : " أن تقول الله صانع للعالم صنعاً متقناً بالإرادة والاختيار وكل ما كان كذلك يجب له العلم ، فينتج الله يجب له العلم " .

****

رابعاً : الحياة ، " وهي صفة أزلية قائمة بذاته تقتضي صحة العلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر " و هذه هي الصفة الوحيدة التي لا يرى لها متعلقا ؛ إذ لا يقتضي الاتصاف بها " أمراً زائداً على قيامها بمحلها ".

دليلها : " أن تقول : الله تعالى متصف بالقدرة والإرادة والعلم ، وكل من كان كذلك تجب له الحياة ، فينتج الله تجب له الحياة " [1].

****

خامساً : الكلام ، وهذه هي الصفة الخامسة من صفات المعاني ، وهي "صفة أزلية قائمة بذاته ليست بحرف ولا صوت ، منافية للسكوت والآفة ، تتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق دلالة " .

ويستند في نفي الصوت والحرف إلى أن هذا يقتضي إنشاءه تعالى للكلام في ذلك الوقت ؛ مما يؤدي إلى تجويز السكوت عليه قبل إنشائه له ، وقيام الحوادث به ومعلوم أن هذا عنده من المحال ، كما أنه حتى يقرر ما عليه مذهب الأشاعرة من أن الكلام معنى واحدا ؛ يقول في وصف سماع موسى عليه السلام لكلامه تعالى : أي" أزال الحجاب عنه حتى سمع كلامه بجميع أجزائه من جميع جهاته لا أن الله أنشأ له الكلام ؛ لأن الله سبحانه وتعالى دائماً متكلم يستحيل عليه السكوت والآفة ".[2]

---

(١) حاشية الجوهرة : ٢٥.وحاشية الخريدة:٨٥.
(٢) حاشية الجلالين :(٨٩/٢).

ولإزالة ما يحصل بالنفس من استبعاد لمثل هذا السماع الذي يحصل بلا صوت ولا حرف على حد قوله ، فإنه يرجع الأمر لقدرة الله تعالى فـ" كما يكون لنا في الآخرة عند رؤية ذاته جل شأنه بلا كيف ولا انحصار " جاز سماعه عليه السلام له بهذه الكيفية .(١)

ثم لما تعارف الناس على أن هذا القرآن هو كلام الله تعالى مع أنه بحرف كما هو معلوم بين أن هذا من حيث المجاز لا الحقيقة الشرعية ، يقول : " واعلم أن كلام الله يطلق بالاشتراك على الحسي وعلى النفسي ، الذي هو الصفة القديمة ، فهو حقيقة عرفية في كل ، فالحسي ما كان بحرف وصوت مدلوله بعض مدلول الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى ، والنفسي ما ليس بحرف ولا يوصف بتقديم ولا تأخير ولا تقسيم ولا بداية ولا نهاية " .(٢)

ودليله في ذلك بيت الأخطل المشهور عند الأشاعرة :

إن الكلام لفي الفؤاد و إنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلاً (٣)."(٤)

وهو مع هذا ينسب لفظه ومعناه إلى الله تعالى، فالمعنى هو كلامه النفسي القديم ، ولفظه هو الذي أوجده فتلقه عنه جبريل ومن ثم محمد صلى الله عليه وسلم:"والحاصل أنه ينسب لله من حيث إيجاده ولجبريل من حيث تلقيه عن الله ، ولمحمد من حيث تلقيه عن جبريل"(٥).

****

سادساً : السمع و البصر ، وكل واحدة منهما " صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بجميع الموجودات تعلق إحاطة وانكشاف" ، " فيسمع الأصوات ولو خفية جدا كدبيب النملة السوداء في الليل المظلم ، ويبصر الأشياء ولو دقيقة ، ولكن سمع الله ليس بصماخ وآذان ، وبصره ليس بحدقة وأجفان ، ليس كمثله شيء ".

ثم يجمل الاستدلال على هذه الثلاث ، بالنقل والإجماع واللغة ، يقول :" ودليل هذه الصفات الثلاثة نقلي من الكتاب والسنة والإجماع والتواتر ، قال تعالى : {وَكَلَّمَ اللَّـهُ مُوسَى تَكْلِيماً}(النساء:١٦٤) ، {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ، وأجمع أهل الأديان والعقلاء على أنه سميع بصير متكلم ، والمشتق يدل على المشتق منه خلافاً للمعتزلة النافيين للمعاني ، حيث قالوا : سميع بلا سمع بل بذاته " .(٦)

---

(١) المرجع السابق :(٣/٢٠٣).

(٢) حاشية جوهرة التوحيد : ٢٥.

(٣) البيت لا يوجد في ديوان الأخطل المطبوع : انظر ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي .

(٤) حاشية الخريدة البهية : ٨٥.

(٥) حاشية الجلالين:(٤/٢٣٢).

(٦) حاشية جوهرة التوحيد : ٢٦. و حاشية الخريدة البهية : ٧٩.وانظر في صفة الكلام حاشية الجلالين :(٣/ ١٥٨-٢٠ ٣-٢٤٣).

والصاوي يثبت ما أثبته شيخه الدردير من وجود صفات حادثة لله تعالى عبر عنها بالتعلق التنجيزي الحادث لصفات المعاني ، يقول :" اعلم أن صفات الله كلها عظيمة قديمة إلا صفات الأفعال ؛ فإنها وإن كانت عظيمة إلا أنها ليست قديمة ".[1]

و لكنه مع ذلك لا يثبتها على جهة الحقيقة تخلصاً من إلزامه بتجويز قيام الحوادث في ذات الرب تعالى ، بل يرجعها إلى أمور اعتبارية لا تخرجها عن العدم، يقول :" ولا يلزم قيام الحوادث بذاته إلا إذا كانت تلك الصفات الحادثة المتصف بها وجودية كالبياض و السواد و نحوهما ، و أما إذا كانت الصفات الحادثة المتصف بها اعتبارية لا وجود لها في الخارج ولا ثبوت ، فلا يلزم قيام الحوادث بذاته لأن الأمر العدمي الاعتباري لا يقوم بشيء ".[2]

******

المناقشة :

مما يلحظ أن في تقسيم الصاوي للصفات الذاتية من حيث الدليل إلى عقلية وسمعية ، وأن العقلية هي ما يتوقف العالم على وجودها ، والسمعية هي التي لا توقف لوجود العالم عليها ، تقديم لمنزلة الدليل العقلي على السمعي ، وقد سبقت الإشارة إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى اعتقاد المتكلمين في أنه لا يمكن إثبات وجود الله تعالى متصفا بالصفات التي يمكن بها وجود العالم إلا بالعقل ، فنفى غالبهم إمكان معرفته سبحانه بغير ذلك ، ولما كان الدليل السمعي لا يخرج عن الدلالة الخبرية المحضة ـ عندهم ـ استحال أن يستدل به على جهة الاستقلال في مثل هذه المهمات.

وقد تقدم الرد عليهم ، ويمكن إجماله هنا للأهمية بأن معرفة الله تعالى متصفاً بصفات الكمال مما قد فطرت النفوس عليه ، فدليلها معلوم ببداهة الفطرة ، ولا اقتصار على دلالة العقل هنا ، ثم إن دليل السمع الصادق دليل يشتمل على البراهين العقلية التي تجزم بصدق دلالتها على كل ما أمر الشرع بالإيمان به استناداً إلى تمام الدين و كماله ، قال تعالى : {وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} (الفرقان:٣٣) .

كما أن ما احتج به الصاوي على عدم صحة الاستدلال بالقياس لباقي صفات المعاني غير صحيح ؛ حيث اعتمد في تضعيفه لهذا المسلك بأنه يجعل من الحادث مقياساً للكمال الذي يجب أن يتصف به القديم ، والحال الذي يقطع به المشاهد أنه ليس كل ما كان كمال في حق الحادث صح أن يتصف به الرب تعالى .

ولبيان وجه الصواب هنا لابد أولاً من معرفة القياس الذي يصح استعماله في حق المولى تعالى ، وذلك أنه قد دلت آيات القرآن الكريم على أن الذي يصح في حقه تعالى هو قياس الأولى ، قال تعالى : {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} (النحل:٦٠) ، وعليه فإن كل

---

[1] المرجع السابق و انظر: حاشية الجلالين :(١٨/١).
[2] حاشية الخريدة البهية : ٨٩.

كمال في حق المخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه هو كمال في حق الخالق تعالى ، وبهذا تنتفي الشبهة التي ذكرها ؛ إذ الولد في حق المخلوق يستلزم من أنواع النقص ما يجزم بامتناع اتصاف المولى به سبحانه و تعالى .[1]
كما أن في منعه للقياس بشتى صوره ، مناقضة للأصل الذي بنى عليه ما أثبته من الصفات بالعقل ؛ فإنه حين استدل على وجوب اتصافه تعالى بالعلم والإرادة والقدرة والحياة استند في ذلك على القياس ، وأخص منه قياس الغائب على الشاهد .

والذي نخلص إليه هنا أن صفات الله تعالى مع كون الأصل الذي يدلنا عليها هو الكتاب والسنة ، إلا أنه يمكن الاستدلال لها بالعقل بناء على أنها من الكمال الذي يجب في حق الله تعالى ؛ فلو لم يتصف بها لاتصف بضدها والنقص عليه محال .

ولكفاية الطرق الشرعية في الدلالة على مسائلها ؛ فإن هذا الأصل يرجع إلى قوله تعالى : {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} ، أي " الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية ، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان أعلى من غيره"[2]
هذا من حيث الاستدلال ، أما على جهة التفصيل ، فإن إثباته للصفات بالطريقة التي ذكرها ، مع تفسيره للتعلق بأنه أمر اعتباري يرجع إلى العدم ، لا حقيقة له في الذهن فراراً من إثبات حوادث يتصف بها المولى على جهة الحقيقة ، فإن مناقشته في هذه تتأتى من جهتين :

الأولى : إذا كان الأمر بهذه الصورة فما معنى إثبات أفعال اختيارية حادثة لله تعالى ، فمن غير المستساغ عقلاً و لا لغة إثبات أمر لا حقيقة له ، يرجع مفهومه إلى العدم ؛ "لأن العقل الصحيح حاكم حكماً لا يتطرقه شك بأنه لا واسطة بين النقيضين ألبتة ، فالعقلاء كافة مطبقون على أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا واسطة بينهما ألبتة ، فكل ما هو غير موجود فإنه معدوم قطعاً ، وكل ما هو غير معدوم فإنه موجود قطعاً ".[3]
أما من الجهة الثانية : فإن هذا المفهوم لحقيقة التعلق كما صرح به الصاوي يؤدي إلى إثبات صفات ذاتية قديمة ، تعلقها بما تتعدى إليه على جهة الحدوث والتجدد لا حقيقة له ، " لأن حدوث النسب بدون حدوث ما يوجبها ممتنع ، فلا تكون نسبة وإضافة إلا تابعة لصفة ثبوتية : كالأبوة والبنوة والفوقية والتحتية والتيامن والتياسر ؛ فإنها لابد أن تستلزم أمورا ثبوتية ".[4]

****

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام :(٨٧/٦).
(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم :(١٠٣١/٣) ، و انظر شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام : ١٥١.
(٣) أضواء البيان للشيخ الشنقيطي :(٢٧٧/٢).
(٤) جامع الرسائل لشيخ الإسلام :(١٨/٢).

- وبالتالي فإن حقيقة ما يؤول إليه إثباته لصفة الإرادة على هذا الوجه الذي ذكروا أمر محدث مخالف للأدلة الشرعية والعقلية، ومن ذلك قول الله تعالى : {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (يس:٨٢) ، فإن كلمة إذا " ظرف لما يستقبل من الزمان . فقوله : {إذا أراد} ونحو ذلك يقتضي حصول إرادة مستقبلة ومشيئة مستقبلة". [١]

فإن اعتقاد قدم الباري تعالى وحدوث كل هذه الموجودات على جهة الاختيار والإرادة ؛ ملزم باعتقاد اتصافه تعالى بإرادة حادثة ، ينتج عنها فعل حادث مخصص لحدوث هذه المخلوقات وقت خروجها من العدم إلى الوجود ، وهذا لا ينافي اتصافه تعالى بإرادة قديمة " فإن إرادته للمستقبلات هي مسبوقة بإرادته للماضي " [٢]

واعتقاد خلافه يلزمه أحد أمرين : إما حدوث المخلوقات بلا سبب يخصص أحد الأوقات وهذا مما لا يقبله العقل ، وإما أن يمتنع القول بحدوث الموجودات ويحكم لها بالقدم مماثلة لقول الفلاسفة الملحدين ، ولما علم أن هذا ليس هو اعتقاد المتكلمين من الأشاعرة حيث كانوا من أشد الناس عداء لهم ، لزم عليهم اعتقاد الأول ، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا القول من الأشاعرة كان سببا لهجوم عنيف شنه عليهم المخالفون في حدوث العالم ، وهذا ما كان من ابن رشد الذي تحدث على لسان الفلاسفة حيث ألزم المتكلمين بلوازم مذهبهم الباطل ، وبين أن هذا الاعتقاد لا يسلم لهم القضية الكبرى التي لا ينازع فيها أحد ، و هي اعتقاد أن كل حادث له محدث .

- أما عن صفة الكلام فقد أثبت الصاوي لله تعالى كلاماً قائماً بالنفس ، ليس بحرف ولا صوت ، لا تعلق له بالإرادة ، على معنى واحد لا يوصف بتقديم ولا تأخير ولا بداية ولا نهاية.

وكل هذا مخالف لما عليه سلف الأمة ، ويقطع ببطلانه ما ثبت باللغة والعقل والشرع .

أما اللغة فمن المسلم أن الأبكم الذي لا يستطيع الكلام ، مع ما يجول في نفسه من معان قد يعبر عنها بالإشارة لا يعد متكلماً عند أحد من الناس ، فإنه قد اصطلح على أن المراد بالكلام : " النطق المفهم" ما لم توجد قرينة تدل على تعيين أحد الأمرين.[٣]

أما عن بيت الأخطل الذي اعتمده المتكلمون في هذه المسألة ، فقد ثبت بطلان الاستدلال به من عدة وجوه :

أولاً : يقال لهم : ثبت العرش ثم انقش . فأين ما يثبت أن هذا من شعر الأخطل أصالة ؟ و قد تبين للكثير أنه لا دليل لهم في ذلك .[٤]

---

(١) المرجع السابق :(١٤/٢).
(٢) انظر جامع الرسائل : (٣٩/٢).
(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس :(١٣١/٥).
(٤) انظر العلو للذهبي : ١٩٤.

ثانياً : من المعلوم أن هذا الشاعر نصراني المعتقد ، فمن العجب أن يحتج بكلامه ويكون العمدة في مثل هذه المهمات ، ثم ترد دلالة الأحاديث والآيات لاعتقاد أنها مما يوهم التشبيه بالحادثات [1]

ويكفي هذا لإبطال احتجاجهم به على فرض صحة النقل ، فقد اعترض شيخ الإسلام على استدلالهم به و بين أنهم قد حرفوه عن الأصل وهو :

إن البيان لفي الفؤاد و إنما

ومعلوم الفرق بين اللفظين .

و مما يثبت مخالفتهم للغة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال : (إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به).[2]

يقول الإمام ابن أبي العز: " ففرق بين حديث النفس والكلام ، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به ، والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء ، فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة ؛ لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب ".[3]

وقد استدل الإمام البخاري[4] على أن كلام الباري تعالى بحرف وصوت بحديث النبي عليه الصلاة و السلام : (إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان ، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قال: الحق وهو العلي الكبير) .[5]
وعود الضمير في اللغة يكون إلى أقرب مذكور وهو[قوله]. فعلم من هذا أن حقيقة الكلام ما كان من حرف وصوت كما دل عليه النقل والعقل، وليس هو مما تعارف الناس عليه كما ذكر الصاوي .

وقد تحصل من عرض أدلته التي ذكرها أنه يستند في منعه أن يكون الكلام بصوت و حرف إلى أنه يلزم منه إنشاء الكلام حال الإسماع، وفي ذلك تجويز السكوت عليه قبله ، و هذا ما ينافي اتصافه تعالى بالكلام على جهة الأزل. و أصل هذه الشبهة تعود عنده إلى اعتقاد استحالة اتصاف الله تعالى بالحوادث ، و أن في إثبات حدوث الآحاد حدوث الأصل ، فلا تكون صفة الكلام فيه قديمة كالصفات السبعة الأخرى .

---

(1) انظر الإيمان لشيخ الإسلام : ١٣٢.
(2) متفق عليه ، صحيح البخاري ـ كتاب العتق ـ باب الخطأ و النسيان في العتاقة و الطلاق ـ رقمه : ٢٥٢٨.
واللفظ لمسلم : كتاب الأيمان ـ باب تجاوز الله تعالى عن حديث النفس و الخواطر بالقلب إذا لم تستقر :(١٤٧/٢)
(3) شرح الطحاوية : ١٨٥.
(4) انظر : خلق أفعال العباد : ١٣٧.
(5) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير ـ باب قوله:(إلا من استرق السمع)، رقم الحديث:٤٧٠١.

ويكفي في إبطال هذه الشبهة ما عليه مذهب السلف رضوان الله تعالى عليهم حيث أثبتوا اتصافه تعالى بالصفات الاختيارية ، و أنه لا تعارض بين إثبات آحاد الصفة والصفة نفسها. فأصل الصفة قديمة قد اتصف الله تعالى بها ، فهي ملازمة لذاته سبحانه جل وعلا أما آحادها فهي حادثة ، لها ارتباط بمشيئته تعالى ، فمتى شاء تكلم بما شاء سبحانه من الكلام الدال على عظمته ، فلا معقب لحكمه ولا راد لقضائه، دل على ذلك الكثير من أدلة الكتاب والسنة ومنها قوله تعالى : { وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (البقرة:١١٧)

وليس في اعتقاد أنه تعالى يتكلم متى شاء بما شاء ما يلزم منه اتصافه بالسكوت في وقت ما أو نفيه عنه ، فإن النافي عليه الدليل كما أن المثبت عليه الدليل ، والحق أنه يجب في مثل هذه الألفاظ التوقف فيها لعدم ورود الدليل الذي يقطع بتعيين الحكم . هذا وقد استدل بعض العلماء بحديث المصطفى صلى الله عليه و سلم : (ما أحل الله في كتابه فهو حلال و ما حرم فهو حرام و ما سكت عنه فهو عفو).[1] ولكن ليس في هذا الحديث ما يثبت صفة السكوت مطلقا ، وإنما هو من باب السكوت المضاف ، وهذا مما عهد في لغة العرب ؛ فقد يكون الإنسان متكلماً بحديث يتعلق بأمر ما و لم يستوعب في ذلك الحديث جميع ما يتعلق بالأمر الذي تكلم به ، حينها يمكن أن يوصف بالسكوت عن ذلك المعنى الذي أعرض عنه وهو ما زال في حال كلامه فلا يعني أن كان متصفاً بالسكوت في ذلك الوقت .
ولهذا الذي ذكرت شواهد مما وصف به الرب تعالى فالحياء صفة للرحمن تعالى وهي لازمة له من جملة صفات الكمال التي اتصف بها كما دلت على ذلك الأحاديث الشريفة[2] ، ومع ذلك فقد ورد في سورة البقرة أنه تعالى لا يستحيي من ضرب الأمثال ، قال تعالى : { إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا} (البقرة:٢٦)
وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوقف على قوله : {يَسْتَحْيِي} ؛ لأن هذا من الأوصاف النسبية كالمكر والخداع والاستهزاء ،فلا يوصف به تعالى إلا مقيداً بمن يستحقها ، وكذلك يكون الحديث عن السكوت ؛ فلم يرد نص من كتاب ولا سنة تقيد وصفه تعالى بالسكوت على جهة الإطلاق ، أما الحديث الشريف فكلمة [عنه] قيدت الحكم بالأمر المذكور ، فلا يتعدى إلى غيره ولا يلزم منه وصفه تعالى بالسكوت على جهة الحقيقة ، إلا بدليل صريح الدلالة ؛ إذ الحديث لم يرد في بيان ما

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه : كتاب اللباس ـ باب ما جاء في لبس الفراء ، رقم الحديث : ١٧٢٦: وقال الترمذي حديث غريب :(١٩٢/٤) ولخرجه أبو داود في سننه : كتاب الأطعمة ـ باب ما يذكر تحريمه ، رقم الحديث:٣٧٩٤:(٢٩٨/٤)، والحاكم في المستدرك:كتاب التفسير ـ باب سورة مريم ، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي على صحته :(٣٧٥/٢) . وقد روي من طرق لخرى كلها ضعيفة لا تقوى أن تكون شاهدة لهذا الحديث الحسن قد ضعفها الإمام ابن رجب في جامع العلوم و الحكم :٢٦١، وتعقبه الإمام النووي و بين أسباب ضعفه .

[2] قال صلى الله عليه وسلم :{ إن ربكم كريم يستحيي من عبده إذا رفع إليه يده يدعوه أن يردهما إليه صفراً} . أخرجه أبو داود : باب الدعاء ، برقم:١٤٨٣:(٢٨٢/٢)، والترمذي : كتاب الدعوات ،وقال:حسن غريب:(٥/ ٥٢٠) ، وقد حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح : (١٤٣/١١). و له شواهد حسنة متعددة .

يتصف به الرب تعالى ، وإنما في بيان أقسام الحكم التكليفي فلا أرى فيه لكل ما سبق دلالة واضحة على وصفه تعالى بالسكوت ،.
ومن جهة أخرى ؛ فإن السكوت المطلق نفي ، والنفي المطلق عدم محض ، والله تعالى منزه عنه ، إذ هو موصوف بالكمال الثابت في كل ما أثبته لنفسه أو نفاه عنها . فما من نفي لصفة ما إلا وهو يثبت كمالا مقابلا لذلك النفي ، وهذا من عظمة الله تعالى وتمام كماله وصمديته ، هذا والله تعالى أعلم .

فكلماته تعالى لا انقضاء لها ، ولا تعد ولا تحصى.

قال تعالى : {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً} (الكهف:١٠٩)

وقال : {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} (لقمان:٢٧)

ثم إن ما ذهب إليه الصاوي في بيان كيفية سماع موسى عليه السلام للكلام بلا صوت ولا حرف غير معقول ؛ حيث فسره برفع الحجاب فعارض بذلك صريح النص في قوله تعالى : { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً} ومعلوم أنه أتى بالمفعول المطلق هنا تأكيداً لهذه الحقيقة فلا محيد له عنها بمثل هذا التأويل.

وليس في قياسه للكلام على الرؤية ما يدفع حقيقة الإسماع المعلومة بل كان من الأفضل أن يؤيد بذلك هذه الحقيقة ، فكما جازت رؤية الحادث للقديم بلا تمثيل ولا تكييف ؛ جاز سماع كلامه أيضاً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، بلا تمثيل ولا تكييف.[1]

ولما زعمه بأن الكلام يطلق مجازاً على القرآن وليس على جهة الحقيقة ؛ فهو يرجع إلى اعتقاد أن معناه من الكلام القديم أما لفظه فحادث مخلوق ، أنزل من عند الله إعجازاً . وهذا فيه مجانبة للحقيقة ؛ لأن القرآن الكريم كلام الله تعالى لفظاً ومعنىً ، قال تعالى : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ} (التوبة:٦) وفي هذا دليل بين " على أن ما نتلوه و نسمعه هو حقيقة كلام الله تعالى ، وليس بعبارة عنه ".[2]

وإن كان الصاوي لم يلتزم ما التزمه بعض الأشاعرة من نسبة الألفاظ للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو لجبريل عليه السلام ابتداء ؛ حيث أقر بأن قولهما به إنما كان على جهة التبليغ لا الإنشاء والابتداء ،[3] إلا أن التصريح بإيجاده يوافق قول المعتزلة بخلقه من جهة اللفظ ، فالقرآن لفظ ومعنى ، ولابد لمن تابع السلف في منع القول بخلقه أن يعمم هذا على لفظه ومعناه ، وقد أنكر الإمام أحمد على من قال بهذه المقولة ، وحكم عليه بالابتداع واتباع المعطلة الجهمية ، وكثيرا ما كان يستدل بهذه الآية الكريمة في هذا الصدد .[4]

---

(١) لمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى كتاب: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، د / عبد الرحمن المحمود : (/١٢٥٣-١٣٠٧).وكتاب : منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة ل د / خالد بن محمد نور :(٢/٥٢٤-٥٣).

(٢) الحجة في بيان المحجة ، لأبي القاسم التيمي : ٢٦٨.

(٣) انظر مجموع الفتاوى : (٢/٥٠).

(٤) السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد : ٣٦.

وهنا يجدر التنبيه إلى الأصل الذي حمله على اعتقاد أن الله متكلم بكلام **معناه واحد** ، فإن هذا من جملة ما ابتدع في الدين ولم يسبق إليه أحد قبل الأشاعرة ، وقد استندوا في مذهبهم هذا إلى أربعة أصول متتالية :

الأول : أن الله متكلم ؛ وذلك لاستحالة السكوت أو الخرس عليه ، فالكلام صفة كمال بدليل المقابلة ويمتنع نفيه ؛ لأن نفيه يثبت ما يناقضه من النقص ، فعلم وجوب اتصافه به .

الثاني : أن الله متكلم حقيقة، ولا يثبت كونه متكلما إلا إذا قام الكلام بنفسه ؛ لأن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم حتى يصح نسبته إليه ، وهذا هو الأصل الذي أثبتوه ردا على المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، فقد بينوا أن القول بخلافه يؤدي إلى منع نسبته لله تعالى على جهة الكلام ، إذ يلزم منه لوازم باطلة قد علم بطلانها بالضرورة ، فإن القول بخلقه مع إثبات كونه كلاما لله تعالى يتناقض تماما للأمور التالية: فإما أن يخلقه في محل ، وحينئذ يكون كلاما لذلك المحل .

وإما لا يخلقه في محل ، وحينها يلزم أن تقوم الصفة والعرض بنفسها ، وهذا محال وإما أن يخلقه في نفسه ، وهذا باطل ؛ لأن يلزم منه أن تكون نفسه محلا للمخلوقات ، وقد علم امتناعه بالضرورة الشرعية والعقلية .

الثالث : أن كلام الله قديم ، وأنه تعالى متكلم منذ الأزل ، حيث منعوا قيام الحوادث به تعالى ، فقد اعتقدوا أن في إثبات قيام الحوادث به سبحانه مخالفة لأصل إثباتهم وجود الباري تعالى بدليل الحدوث ، فإن أصلهم في إثبات حدوث العالم قام على ركائز متتالية كلها تدعم الركيزة الرابعة وهي أصلهم المعتمد المشهور في إثبات الحدوث بأن كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

ولأجل ذلك منعوا إثبات الكلام الحادث لله تعالى ، واعتقدوا في إثباته قيام الحوادث به ، وهذا ما قام دليلهم على خلافه ، وقد سبقت الإشارة إلى وهن هذا الدليل ومخالفته لصريح المنقول والمعقول .

الرابع: أن كلامه بلا صوت وحرف ، وهو يرجع إلى الأصل الثالث ، فلحرصهم على نفي الحدوث منعوا أن يكون كلام الله بصوت ، لأن قدم الصوت ممتنع عندهم ، إذ علم بالضرورة أن الصوت لا يبقى زمانين ، فثبت بهذا حدوثه ، وهذا ما لا يمكن عندهم قيامه بالله تعالى .

ولكل ما تقدم من هذه الأصول ، والتي ترجع إلى وجوب قيام الكلام بالله تعالى واستحالة حدوثه ، تعين عندهم أن يكون الكلام معنى ، ليس بصوت ولا حرف.

أما كونه واحدا فـ " لأنه لو زاد على واحد ؛ لم يكن له حد محدود ، ويمتنع وجود معان لا نهاية لها " [1] .

وفي نقض مقولتهم بأنه معنى واحدا ، يتوجب بيان فساد اعتقادهم في أمرين:

الأول : منعهم أن يكون كلامه تعالى بألفاظ لها صوت وحرف ، لإيهام الحدوث الممتنع عندهم .

---

(1) منهاج السنة:(٣٥٦/٣).

الثاني : كونه معنى واحدا.
أما الأول ؛ فيكون بنقض أساس حجتهم في منع الكلام بصوت وحرف، وذلك بإثبات صحة قيام جنس الحوادث به تعالى ، وهي الصفات الاختيارية ، وأنه ليس في ذلك ما يمتنع معه قدم نوع الصفة ، فالله تعالى متكلم منذ الأزل ، ولا يزال متكلما بما شاء كما شاء ، ويسند هذا إلى الكثير من أدلة الكتاب والسنة" فكيف يكون أزليا أبديا ما زال ولا يزال ، وكيف يكون لم يزل ولا يزال قائلا :(يا نوح اهبط بسلام منا) (هود: ٤٨).

(يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي) (آل عمران:٥٥).

(يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا) (المزمل:٢١) " [١]

ومن هنا امتنع وصف القرآن بالقدم ، فالصحيح أن يقال فيه كما أثر عن السلف أنه كلام الله غير مخلوق .

أما كونه معنى واحدا فـ" مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول ، فإنا نعلم بالاضطرار أن معنى آية الكرسي ؛ ليس هو معنى آية الدين ، ولا معنى قل هو الله أحد ، هو معنى تبت يدا أبي لهب ، وقد عرب الناس التوراة فوجودا فيها معاني ليست هي المعاني التي في القرآن ، ونحن نعلم قطعا أن المعاني التي أخبر الله بها في القرآن في قصة بدر وأحد والخندق ونحو ذلك لم ينزلها الله على موسى ابن عمران كما لم ينزل على محمد تحريم السبت ، ولا الأمر بقتال عباد العجل فكيف يكون كل كلام الله معنى واحدا ، ونحن نعلم بالاضطرار أن الكلام معانيه وحروفه تنقسم إلى خبر وإنشاء ، والإنشاء منه الطلب ، والطلب ينقسم إلى أمر ونهي ، وحقيقة الطلب غير حقيقة الخبر ، فكيف لا تكون هذه أقسام الكلام وأنواعه بل هو موصوف بها كلها" [٢]

كما أن " اشتراكها من حيث النوع لا يعني انتفاء المغايرة بينها ، كما هو مشاهد في الموجودات التي تقع تحت نوع واحد ، وقد ألزمهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بلازم مذهبهم في باقي الصفات ، فقال : " هلا جعلتم هذه الصفات حقيقة واحدة ، وهذه الخصائص عوارض نسبة لها ؟ "[٣]وبطلان اللازم دليل بطلان ملزومه.

ومما يدل على مناقضة هذا الأصل المبتدع للمعقول والمنقول ، ما يستلزمه من لوازم ؛ إما مناقضة لأصلهم ، أو فاسدة معلوم فسادها بالضرورة من دين الله ، فقد أورد شيخ الإسلام رحمه الله رد السلف في إفحامهم شبه المتكلمين هنا ، وذلك بسماع موسى لكلام الله ، فإنه على القول بأنه معنى واحد سيكون ما فهمه موسى مطابقا لكل ما يعلمه الله ، وهذا بين البطلان ، ومن العجب أن يصرح الصاوي به ويلزم نفسه بلازمه .

وإن قالوا ببعضه امتنع عليهم أصل حجتهم وثبت مناقضتها لبداهة المعقول [٤] حتى سمع كلامه بجميع أجزائه من جميع جهاته .

---

(١) منهاج السنة : (٤١٨/٥).
(٢) المرجع السابق.وانظر النبوات: ١٤٦.
(٣) التسعينية :٧٠٦.
(٤) انظر منهاج السنة :(٤١٩/٥).

ثالثاً: الصفة النفسية

يراد بالصفة النفسية عند المتكلمين : "كل صفة إثبات للنفس ، لازمة ما بقيت النفس ، غير معللة بعلل قائمة بالموصوف ".

مثال ذلك :أن كون الجوهر متحيزا هو : صفة إثبات لازمة للجوهر ما استمرت نفسه، وهي غير معللة بزائد على الجوهر ، فكانت من صفات النفس .
إذا فالصفة النفسية هي التي لا تقدر الذات موجودة إلا بها بحيث يمتنع تصورها بدون اعتبارها.
وقد أراد المتكلمون بهذه الصفة صفة الوجود لله تعالى ، ولكن على اختلاف بينهم في عدها من الصفات ، يقول الجويني : " والوجه المرضي أن لا يعد الوجود من الصفات فإن الوجود نفس الذات. "[١].

وللمتكلمين في منع كونها من الصفات أدلة عقلية منها ما ذكره الجويني في أن عدها من الصفات يؤدي إلى التسلسل الممتنع ، يقول : " قيام الصفة الثبوتية بالشيء فرع وجوده في نفسه ضرورة ، فلو كان الوجود صفة قائمة بالماهية ؛ لزم أن يكون قبل الوجود لها وجود ، ويلزم تقدم الشيء على نفسه ، ويعود في ذلك الوجود ويتسلسل "[٢].

*****

رأي الشيخ الصاوي:

يرى الصاوي أن الصفة النفسية من الصفات الثبوتية ؛ لأنها تعني اتصافه تعالى بالوجود، ولكنها مع ذلك "أمر اعتباري يعتبره الشخص ذهناً فقط " فهي لا تثبت معنى خارجاً عن الذات ، بل كل ما تثبته معنى في الذهن واللفظ فقط ؛ إذ لا يمكن تقدير ذات إلا وهي متصفة بالوجود ، ولا دلالة لها على غير ذلك.[٣]
وهو بذلك يزيل إشكالاً قد يتبادر إلى الذهن ، إذ كيف يطلق على هذا المعنى صفة مع كونه لا يثبت وصفاً قائماً بالذات ؟ يقول : " ليس المراد بالصفة المعنى القائم بالشيء ، بل ما يحكم به عليه " فعاد إلى ما سبق أن عرف به الصفة .[٤]

المناقشة:

إن الأساس الذي اعتمده الصاوي في التفريق بين الصفة النفسية و صفات المعاني يرجع إلى أمر اعتباري لا حقيقة له في نفس الأمر ؛ لأنه حاول التفريق بين

---

(١) الإرشاد:٣١.
(٢) المواقف للجويني:٤٨.
(٣) انظر حاشية الخريدة البهية : ٥٨-٥٩.وحاشية جوهرة التوحيد :١٨.
(٤) المرجع السابق :١٩.

الصفات الثبوتية [النفسية و المعاني] بتقدير ذات فما استحال تقديرها بدونه من الصفات سماه نفسياً ، وما أمكن التقدير بدونه سماه معاني ومعنوية ؛ لذلك جعل النفسية مما يثبت معنى في الذهن واللفظ على عكس المعاني ؛ إذ يرى أنها تثبت معنى في اللفظ والذهن والخارج .

والحق أن هذا تقسيم لا يصح " لأن جميع صفات الرب اللازمة له هي صفات نفسية ذاتية ، فهو عالم بنفسه و ذاته ، وهو عالم بالعلم ، وهو قادر بنفسه و ذاته وهو قادر بالقدرة ، فله علم لازم لنفسه و قدرة لازمة لنفسه".(1)

كما أن هذه التسمية لوجود الله تعالى مما لم يرد به الشرع ؛ لذا وجب الإعراض عنها ، و يرى الشيخ الشنقيطي - صاحب أضواء البيان رحمه الله - أن فيها إضافة لما سبق سوء أدب مع الله تعالى ؛ لأن الصفة النفسية لا تكون إلا جنساً أو فصلاً ، وهذا مما لا يجوز في حق المولى تبارك وتعالى ؛ لأنه تعالى لا يدخل في عداد الكليات إذ لا شريك له ولا ند ولا نظير حتى يميز بالفصل أو الجنس ؛ " لأن الجنس قدر مشترك بين حقائق مختلفة ، والفصل هو الذي يفصل بعض تلك الحقائق المشتركة في الجنس عن بعض . سبحان رب السموات والأرض وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً".(2)

****

(1) الدرء لشيخ الإسلام :(٢١/٣).
(2) تفسير أضواء البيان :(٢٧٤/٢).

رابعاً : الصفات المعنوية

الكثير من محققي الأشاعرة يرجع المعنوية إلى المعاني ؛ فلا يرى ثمة فرقا بينهما ، فمعنى [قادر] - عندهم - من قامت به القدرة ، فيكون بذلك أمراً اعتبارياً متحققا بذاته.[1]

يقول الإيجي في بيان مذاهب المتكلمين في إثبات الصفات المعنوية :" المعنوية ما يصح توهم ارتفاعه عن الذات مع بقائها.

وهؤلاء قد قسموا الصفة المعنوية إلى : معللة كالعالمية والقادرية ونحوهما ، وإلى غير معللة كالعلم والقدرة وشبههما ، ومن أنكر الأحوال منا أنكر الصفات المعللة ، وقال : لا معنى لكونه عالما قادرا سوى قيام العلم والقدرة بذاته ".[2]

*****

رأي الشيخ الصاوي:

يرى الصاوي أن المراد بالمعنوية ، كون الله تعالى قادراً عالماً حياً سميعاً بصيرا.[3]

وهو في هذه المسألة يذكر رأي من قال بها على هذه الصورة السابقة ، ويذكر في المقابل رأي من أثبتها معتقداً مباينتها للمعاني من مثبتي الأحوال ، يقول : " فكونه - تعالى - قادراً صفة قائمة بالذات ، لازمة للقدرة ، ثابتة في الخارج ولا ترى، وعلى كلام الأشعري صفة اعتبارية ، لها ثبوت في الذهن فقط ".

وعده لها عند بيانه لأقسام الصفات ؛ يدل على أنه من مثبتي الأحوال[4] وهذا واضح ، حيث لم يرجح رأي الأشعري على غيره .

وهو يؤكد مع ما تقدم على وجوب عدها من الصفات ، معتقدا " أن تركها ربما يوقع العوام في نفي نسبتها إلى الله تعالى ، وهو كفر ".

ومع ذلك فإنه لا يرى لهذه الصفات تعلقاً - ولو على إثبات الأحوال - كالمعاني " لأن التعلق حال ؛ وحينئذ يلزم وصف الحال بالحال ".[5]

---

(1) انظر الإرشاد للجويني:٦٣. وقد ذكر الباجوري في حاشيته على جوهرة التوحيد أقسام الأمور الاعتبارية بأنها تنقسم إلى :أمور اعتبارية انتزاعية كقيام زيد وأمور اعتبارية من اختراع الشخص لا حقيقة لها في الواقع كبحر من زئبق : ٤٨..

(2) المواقف:٤٧٨.

(3) حاشية الخريدة : ٨٠وجوهرة التوحيد : ٢٦.

(4) وهذا ما ذكره الباجوري في حاشيته معلقاً على اللقاني الذي قال : حي ، و لم يقل : حال كونه حياً :[لأن عد الصفات المعنوية إنما يتمشى على قول مثبت الأحوال].فكان عده لها على أنها من الأسماء :٤٨.

(5) المرجع السابق :٨١.

المناقشة :

الصفات المعنوية عند متأخري الأشاعرة في الحقيقة فرع عن إثبات الأحوال ، لذا كان الدردير ممن لم يعتقدوا صحة إثباتها ؛ موافقة لأبي الحسن الأشعري ؛ إذ لا واسطة بين الوجود والعدم ، ولكن الصاوي رأى إمكان عدها من الصفات ، التي تثبت معنى في الخارج والذهن معاً ، وبين أن عدم إمكان رؤيتها ووجود متعلقاً لها ، لا يعني عدم وجودها على جهة الحقيقة .

وهذا ما احتج به مثبتوا الأحوال ، حيث نفوا أن يكون عدم إمكان رؤيتها مخرجاً لها من الوجود ، ولكن هذا مما يرد عليهم قولهم ؛ إذ عدم رؤيتها أيضاً لا يخرجها من العدم ، فتصبح بهذا في حال متأرجح بين الوجود والعدم .

ولا شك أن في إثباتها على النهج الذي سلكه الصاوي تكلفا واضحا ؛ إذ اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما مما يحيله العقل ، والوجود و العدم من المتناقضات ، فلا يمكن إثبات وصف في الخارج يجمع بينهما .

يقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله : " ثم نذهب إلى الصفات السبع التي يسمونها المعنوية ، والتحقيق أن عدد الصفات السبع المعنوية ، التي هي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما ، أنها في الحقيقة إنما هي كيفية الاتصاف بالمعاني السبع التي ذكرنا ، ومن عدها من المتكلمين عدها بناء على ثبوت ما يسمونه الحال المعنوية ، التي يزعمون أنها واسطة ثبوتية لا معدومة ولا موجودة، والتحقيق أن هذه خرافة وخيال ، وأن العقل الصحيح لا يجعل بين الشيء ونقيضه واسطة البتة ؛ فكل ما ليس بموجود فهو معدوم قطعا ، وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعا ، ولا واسطة البتة ، كما هو معروف عند العقلاء "[1].

أما عن كلامه في وجوب نسبتها لله تعالى ، فإن هذا حق لا مرية فيه ، ولكن ليس على النهج الذي سلكه مثبتو الأحوال ، وإنما تثبت لكونها من الأسماء الحسنى التي تسمى بها المولى سبحانه ، وقد علم أن أسماءه تعالى أعلام وأوصاف ، فهي بهذا تدل على الذات العلية ، وعلى الوصف الذي اشتقت منه ، فثبت اتصاف المولى تعالى بها على جهة الحقيقة ؛ لكونها من الأسماء الحسنى [2]التي تدل على صفاته بطريق المطابقة . وعليه فإن جحد أي اسم من الأسماء الحسنى ، واعتقاد عدم نسبتها إلى الله تعالى ؛ مع ورد النص القاطع بذلك ، هو كفر مخرج من الملة .

****

---

(١) الأسماء والصفات:١٧.

(٢) باستثناء صفة الكلام والإرادة لأنه وإن ثبت له الاتصاف بهما تعالى إلا أنه لم ترد تسميته بهما لأن الأسماء مبناها على السماع كما سبقت الإشارة إليه .انظر العقيدة الأصفهانية:٢٨.

خامسا: موقفه من الصفات الأخرى

يرجع الأشاعرة جميع الصفات الأخرى ، التي ثبتت بالدليل القطعي من الكتاب والسنة إلى الصفات السبع المجمع على اعتمادها ، وفي سبيل إرجاع تلك الصفات كاليد والوجه والاستواء والنزول إلى ما تقدم من صفات المعاني ، فإنهم يعمدون إلى التأويل ؛ حتى يتم لهم مرادهم في ذلك ، ولهم في منع إثباتها على الحقيقة شبه ، لعلي أشير إلى أهمها هنا ؛ لمحل التلازم بين المنهج والنتيجة :

- انعدام الدليل العقلي - عندهم - الذي يحصل به اليقين في اعتماد إثباتها ، وقد اتفقوا على أن أصول الاعتقاد مما يستقل العقل بالدلالة عليه.

- قيام الدليل العقلي - عندهم - على اعتقاد أن في اعتماد النصوص التي دلت عليها على ظاهرها ما يقدح في الأصل الذي قام عليه إثبات وجود الباري تعالى ، وهو تنزيه المولى عن مماثلة المخلوقين.

ولكل ما تقدم فقد اعتمدوا منهج التأويل أو التفويض ؛ لدفع إثبات ما تقتضيه النصوص الشرعية ، التي تضمنت تلك الصفات .

يقول الآمدي في بيان هذه الحجج ، وذلك بعد أن أورد الأدلة القرآنية التي تضمنت إثبات هذه الصفات : " واعلم أن هذه الظواهر وإن وقع الاغترار بها ، بحيث يقال بمدلولاتها ، ظاهر من جهة الوضع اللغوى ، والعرف الاصطلاحى ، فذلك لا محالة انخراط في سلك نظام التجسيم ، ودخول في طرف دائرة التشبيه ، وسنبين ما في ذلك من الضلال وفي طيه من المحال إن شاء الله بل الواجب أن يقال : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.

فإن قيل بأن ما دلت عليه هذه الظواهر من المدلولات وأثبتناه بها من الصفات ليست على نحو صفاتنا ، ولا على ما نتخيل من أحوال ذواتنا ، بل مخالفة لصفاتنا كما أن ذاته مخالفة لذواتنا ، وهذا مما لا يقود إلى التشبيه ولا يسوق إلى التجسيم ، فهذا وإن كان في نفسه جائزا ، لكن القول بإثباته من جملة الصفات يستدعى دليلا قطعيا ، وهذه الظواهر وإن أمكن حملها على مثل هذه المدلولات ، فقد أمكن حملها على غيرها أيضاً ، ومع تعارض الاحتمالات وتعدد المدلولات فلا قطع ، وما لا قطع عليه من الصفات ، لا يصح إثباته للذات " [1].

******

---

(1) غاية المرام : ١٣٨.

رأي الشيخ الصاوي:

يرى الصاوي أن الصفات الأخرى التي وصف الله تعالى بها نفسه ، إنما ترجع في الحقيقة إلى تلك الصفات السابقة ، لذا فهو لا يرى تقريرها في كتب العقائد التي قام بالتعليق عليها ، وهذا ما صرح به في تعليقه على كلام الدردير حول هذا المعنى ، حيث قال : فـ " سائر أسمائه و صفاته الواردة ، نتائج تلك الصفات ".[1]

ولاعتماده على الأصل الذي ذكره في ما يجب في حق الله تعالى ، وهو تنزيهه تعالى عن مماثلة الحوادث ؛ فإنه ما من نص من كتاب ولا سنة يفيد إثبات صفة لله تعالى فيها ما يوهم ـ عنده ـ مخالفة لهذا الأصل المبتدع ، إلا ورام إبطالها وتنزيه المولى عنها ، وله في ذلك مسلكان : مسلك التأويل ، ومسلك التفويض .
يقول شارحاً قول اللقاني:

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

وعليه فأن موقفه من التأويل يختلف بحسب الصفة ، فما اعتقد أن في ظاهرها مماثلة للحوادث ، وكان لها تعلق بالإرادة ، أرجعها إليها أو فسرها بلازمها[2]، ويذكر لذلك قاعدة تمثل منهجه في إثباتها ، يقول : " كل ما استحال على الله باعتبار مبدئه وورد ، يطلق و يراد لازمه وغايته "[3]
وأذكر هنا مجموعة من تأويلاته لبعض الصفات ؛ تمثل تطبيقاً لهذه القاعدة :

- المحبة: فسرها بالإثابة ، يقول : " فسر المحبة في حق الله بالإثابة ؛ لأن حقيقتها وهي ميل القلب للمحبوب مستحيلة في حق الله تعالى ، والإثابة لازمة لذلك ".[4]
- الرحمة و الرضا : فسرها بإرادة الإنعام أو الإنعام : " ارحمنا أي أنعم علينا ".[5]
- الحياء : فسره بالترك ، يقول : " الحياء في حق الحوادث تغيير وانكسار يعتري الإنسان من فعل ما يعاب. ولازمه الترك ، فأطلق في حق الله وأريد لازمه وهو الترك ".[6]
- المقت والغضب : فسرهما بلازمهما وهو الانتقام .[7]

---

(١) حاشية الخريدة البهية : ٤٢.
(٢) حاشية الخريدة : ٧٠.
(٣) حاشية الجلالين :(١/١٤٠).
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق:(١/١٢٩).وانظر : شرح المنظومة : ١١٥ـ١٢٥.
(٦) حاشية الجلالين :(١/١٦).
(٧) المرجع السابق : (٤/٥).

ويستمر في هذا المسلك مع كل صفة اعتقد فيها مماثلة للحوادث .
- فصفة العلو لله تعالى التي وردت في كثير من النصوص ، يرى أنها من صفات السلوب ، والذي تفيده هو ارتفاع رتبة المولى تعالى ، فينزه بذلك عن مماثلة المخلوقين ، وليست مما يثبت صفة العلو الذاتي لله تعالى على الخلق ؛ كل هذا فراراً من إثبات الجهة التي يعتقد أنها من الصفات الملازمة للأجسام .(1)

أما الصفات التي ترجع دلالتها إلى السمع فقط ، وهي : " الخبرية الذاتية والفعلية " والتي يعتقد فيها مماثلة للحوادث من حيث الاتصاف بالجرمية أو العرضية ، فله مسالك عدة في إبطال دلالة النصوص عليها ، كلها ترجع إلى التأويل أو التفويض :

وهاك جملة من أقواله فيها :

- الاستواء : يذكر طريق السلف والخلف فيها ، حيث علق على تفسير السيوطي : بأنه استواء يليق به ، فقال : " هذه إشارة لطريق السلف الذين يؤمنون بالمتشابه ويفوضون علمه لله تعالى وهو أسلم ولذا سلكه المفسر ، وطريقة الخلف يؤولون الاستواء بالاستيلاء ؛ إذ هو أحد معنى الاستواء . ومنه قول الشاعر :
قد استوى بشر على العراق   من غير سيف و دم مهراق."(2)

- الإتيان و المجيء و النزول : كل هذه الصفات يرى أنها مما لا يمكن إثباتها على ظاهرها بحال ؛ لأن فيها وصف له تعالى بالانتقال ، وهذا عنده من صفات الحوادث التي لا تجوز للقديم أبداً ؛ لذا فهو يؤولها بمجيء أمره أو نزول رحمته تعالى على حسب الأحوال التي وردت فيها هذه الصفات .(3)

- الوجه : فسره بالرضا عند قوله تعالى : {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} (البقرة:115)
" فليس المراد بوجهه ذاته ، بل المراد أينما تولوا وجوهكم في جهة أمركم الله بها تجدوا جهة رضاه ".(5)

أما في قوله تعالى : {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} (الرحمن:27). فهو يقر تفسير الجلالين بأن المراد منه الذات ، ويظهر ذلك من امتناع تعليقه على كلامه .(6)

---

(1) انظر : المرجع السابق :(113/1) ،(292/2)،(217/4) ، و انظر: شرح المنظومة : 123.
(2) حاشية الجلالين :(46/3-245).
(3) المرجع السابق :(89/1)،(54/2) ، وانظر حاشية جوهرة التوحيد : 31.
(5) حاشية الجلالين :(51/1).
(6) انظر : حاشية الجلالين :(147/4).

ـ اليد : يفصل القول في طريق إثباتها ، فيقول : " طريقة السلف أن اليد صفة من صفاته أزلية كالسمع والبصر، ينشأ عنها الخير لا الشر، فهي أخص من القدرة ؛ لأن القدرة ينشأ عنها جميع الممكنات إيجاداً وإعداماً ، خيراً أو شراً، ولا يعلمها إلا هو ، ويشهد لما قلناه قوله تعالى : {قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ}(ص:٧٥)
أي : اصطفيته ولم يقل بقدرتي .

وطريقة الخلف أن اليد تطلق بمعنى الجارحة وهي مستحيلة على الله ، وتطلق على القدرة والنعمة والملك ، ويصح إرادة كل منهما في حق الله " وفي الإجابة عن اعتراض التثنية ، يقول :" التثنية بحسب الجنس ؛ لأن النعم جنسان مثل نعمة الدنيا ونعمة الدين ...وما قلناه عقائد المؤمنين ".[1]

ـ القدم : يقول : " السلف ينزهونه عن الجارحة ويفوضون علمه إلى الله تعالى ، والخلف لهم فيها تأويل منها أن المراد بالقدم والرجل قوم من أهل النار في علم الله ؛ لأن القدم والرجل يطلقان في اللغة على العدد الكثير من الناس ، فكأنه قال : حتى يضع رب العزة فيها العدد الكثير من الناس المودعين فيها ".[2]

ـ الساق : يقول في معنى قوله تعالى : { يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}(القلم:٤٢) : " كناية عن الشدة"، واستدل بقول ابن عباس رضي الله عنهما بأن الساق هنا هو الشدة ، وفي الإجابة عن الإشكال الذي يورده الاستدلال بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي يمتنع فيه إرادة المجاز ، ويتحتم القول بالحقيقة ، يرى أنه يؤول بالكشف عن الحجاب ، فيرون الله تعالى ، فيكون الساق عائدا إلى الذات العلية .[3]

****

المناقشة :

قبل المناقشة التفصيلة لما تناوله الصاوي من الصفات بالتأويل ، لابد أولا من وقفة يسيرة لبيان ضلال منهجه في اتباع التأويل ، فمع تقدم الحديث عن هذه القضية بما فيه الكفاية ؛ إلا أنه لمحل التلازم تجدر الإشارة إلى بعض ما يترتب على ذلك المسلك البدعي من لوازم فاسدة ؛ تقضي بفساد ملزومها ، وأدع الكلام في هذا للعلامة الشنقيطي رحمه الله : " واعلموا أن هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم ، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولا سيما في العقائد ، ولو مشينا على فرضهم الباطل أن ظاهر آيات الصفات الكفر ؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول الاستواء بالاستيلاء ولم

---

[1] حاشية الجلالين :(٢٧٦/١).
[2] المرجع السابق :(١١٤/٤ـ ٢٢٥).
[3] حاشية الجلالين :(٢٢٤/٤).

يؤول شيئا من هذه التأويلات ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيانها ؛ لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فالحاصل أنه يجب على كل مسلم أن يعتقد هذا الاعتقاد ، الذي يحل جميع الشبه ، ويجيب عن جميع الأسئلة ، وهو أن الإنسان إذا سمع وصفا وصف به خالق السموات والأرض نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، فليملأ صدره من التعظيم ، ويجزم بأن ذلك الوصف بالغ من غايات الكمال والجلال والشرف والعلو ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين ، فيكون القلب منزها معظما له جل وعلا ، غير متنجس بأقذار التشبيه ، فتكون أرض قلبه قابلة للإيمان والتصديق بصفات الله التي تمدح بها". [1]

- أولا: صفة الرحمة و الغضب و المحبة :

يرى الصاوي كما تقدم ، أن هذه الصفات مما يوهم ظاهرها مماثلة الحوادث ، لذا التزم بصرفها عن ظاهرها و تأويلها بما يمنع تلك المماثلة ، ولما كان لها تعلق بالإرادة فسرها بها أو بما يلزم منها، فالرحمة إرادة الإنعام أو الإنعام وهكذا..

و حجته في ذلك تنزيه الله تعالى عن مماثلة الحوادث .

ولنقض هذه الشبهة التي كانت سبباً لتحريف الكثير من نصوص الصفات ، أقول : ليس في إثبات صفة الرحمة والمحبة والغضب ما يوجب مماثلته تعالى لخلقه ، فقد أجمعت الأشاعرة ومنهم الصاوي على إثبات صفة الإرادة إلى غيرها من صفات المعاني ، ولم يحملهم هذا الإثبات على اعتقاد مماثلتها لصفات المخلوقين ، فكما تأتى لهم إثباتها على هذا الوجه ، كان لازما لهم إثبات كل ما ثبت من صفات الله تبارك وتعالى دون تمثيل ولا تعطيل ؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في الآخر . [2]

وتتضح المسألة أكثر عند بيان الأساس الذي بنى عليه الصاوي وجود المماثلة في هذه الصفات ، فإن الشبهة التي اعتمدها الصاوي ، وهي مماثلة الحوادث ، قد استندت في الأساس إلى قياس القديم على الحادث ، وهذا مما لا يجوز تعميم أحكامه في حق الباري تعالى [3]، لما يترتب عليه من نتائج باطلة ، وذلك أنه حين أخذ يفصل طريقته في التأويل ابتدأ أولا بالمراد من الصفة ، فقال مثلاً : المحبة ميل القلب للمحبوب ، وهذا مستحيل في حق المولى تعالى .

---

(١) الأسماء والصفات : ٣٨.

(٢) انظر التدمرية : ٣٢.

(٣) وهذا في الحقيقة يرجع إلى قياس الشمول [المعروف عند المناطقة بأنه الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي . فهذا القياس مبني على استواء الأفراد المندرجة تحت هذا الكلي و لذلك يحكم على كل منهما بما حكم به عليه و معلوم أنه لا مساواة بين الله عز و جل و بين خلقه]. شرح العقيدة الواسطية ، الشيخ / محمد خليل هراس :٧٤

وقال عن الحياء : هو انكسار و تغير ، يعتري صاحبه مما يستحيى منه ، والله تعالى منزه عن ذلك .

فكانت طريقته مبنية على بيان حال العبد المتصف بهذه الصفة ، وما يلحقه حال اتصافه بها ، مما يدل على نقصه و حاجته، ومن ثم تنزيه المولى تعالى عنها .

ولاشك أن هذا مما لا أساس له من الصحة يسنده ، فلا يجوز تمثيل صفة المولى تعالى بصفات المخلوقين ، ثم الاستدلال على وجوب تأويلها بما يعتري المخلوق حال اتصافه بها ؛ لأنه تبارك و تعالى{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ، وعقيدة أهل السنة والجماعة تقوم على إثبات ما أثبته تعالى لنفسه من غير تمثيل ، دل على هذا الأصل قوله تعالى :{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.فما أوقع المتكلمين في هذا الاضطراب ؛ إلا بعدهم عن المنهج الرباني الذي أمرنا المولى باتباعه في كتابه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فالصفة يفهم معناها ؛ لأن الله تعالى إنما خاطبنا بلسان نفهمه ، وأمرنا بتدبر آياته ومعانيه، ولكنه مع ذلك نبهنا إلى أمر مهم ، وهو أنه تبارك وتعالى ليس كمثله شيء، ولا في شأن من شؤونه.[1]

وبهذا تكون صفة الرحمة والمحبة والحياء والغضب والانتقام ، كلها مما يثبت لله تعالى على جهة الحقيقة ، كما هو عليه مذهب أهل السنة و الجماعة ، فتثبت النصوص الدالة عليها بلا أدنى تحريف يحيل معناها.

وكما استند هذا المعتقد في الأصل إلى الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة التي تقرر إثبات هذه الصفات ، فإنه أيضاً يستدل لها بالدليل العقلي المستمد من الأدلة الشرعية ، وهو دليل الكمال الذي يحتم إثبات كل صفة هي من الكمال المطلق لله تعالى ، كما أشرت إلى هذا من قبل .

وتأتي تبعاً لهذه الصفات التي تأولها ، والتي تعد عند المتكلمين من الصفات الخبرية المحضة التي لا يتأتى الاستدلال عليها إلا بالعقل :

- صفة العلو ، حيث عمد الصاوي كغيره من المتكلمين إلى إثبات هذه الصفة على الوجه الذي اعتقد فيه تنزيه المولى تعالى ، فتأولها ولم يثبتها على جهة الحقيقة ، بالرغم من تضافر الأدلة : عقلية ، وسمعية ، وفطرية على إثباتها وفق ما يقتضيه ظاهر اللفظ.
وكانت حجته ، كحاله في كل ما تأوله من الصفات : مماثلة الحوادث ، ويحدد وجه المماثلة بأن في إثباتها على الحقيقة ما يستلزم اتصافه تعالى بالجسمية والتحيز ؛ لأن العلو جهة ، ولا يوصف أحد أنه في جهة ؛ إلا إذا كان جسماً يمكن له التحيز .

---

(1) انظر : إبطال التأويلات :(٤١٣/٢).

وقد تصدى علماء الأمة من السلف الكرام لدحض مثل هذه الشبه ، فقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - أن في هذه الألفاظ التي يطلقها المتكلمون من أنواع المحدثات في الدين ، والواجب على من عرضت له أن يفصل القول فيها ؛ لأنها من الأمور المجملة التي يشمل ردها أو إثباتها على حق وباطل ، لذا تحتم تفصيل القول فيها.

وقد سبق لي عرض هذه المسالة بشيء من الإيجاز ، ولي أن أعرض الآن كلام شيخ الإسلام الذي تناول فيه الرد على هذه الشبهة بموضوعية لا يردها إلا صاحب هوى ، قال - رحمه الله - : " يقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم بائن من المخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال : إن الله في جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟. فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثاني فهو باطل ".[1]

ونصل من هذا إلى أن وصف الله تعالى بأنه فوق العالم مباين للمخلوقات ، مما قد استقر في العقول والفطر ، وليس في إثباته ما يلزم منه مماثلته تعالى للحوادث . وهذا مما لا يدلخله شك في قلب كل من سلمت فطرته من مثل هذه الشبه التي أثارها المتكلمون ، ولم تكن لتقوى على دفع هذه الحقيقة المستقرة في النفوس.[2] فالموحدون أجمعون من العرب والعجم، إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة ، رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى ، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم".[3]

ولما كان الاستناد إلى النصوص الشرعية ، هو الأصل الذي اعتمده أهل السنة والجماعة في إثبات صفاته تعالى ؛ اهتم علماء السلف - رحمهم الله - بإبراز الأدلة الشرعية مع بيان وجه دلالتها على إثبات هذه الصفة ، كما ينبغي لجلال الله تعالى وعظمته. ومع صعوبة حصرها إلا أنه يمكن الإشارة إلى أبرزها دلالة : فوصفه تعالى بالعلو ، والاستواء ، وعروج الملائكة ، وعروج العمل الصالح إليه ، وأنه تعالى ينزل في الثلث الأخير من الليل ؛ لإجابة الدعاء ، وكشف البلاء ، وأنه سبحانه في السماء، كل ذلك مما يؤكد حقيقة اتصافه تعالى بهذه الصفة ، التي تدل على كمال من اتصف بها، وعظمته ، وسلطانه .

---

(١) التدمرية : ٦٦.

(٢) انظر : درء التعارض :(١٣٢/٧)، و مجموع الفتاوى :(٤٠٧/١٦).

(٣) التمهيد للإمام ابن عبد البر :(١٣٤/٧).

فتحصل من كل ما سبق أنه لا يمكن حصر الصفة على معنى التنزيه ، أي : " إثبات العلو المعنوي " فقط ، بل لا بد من الإيمان بأنها تثبت صفة العلو الذاتي أيضاً ، كما ينبغي لجلاله سبحانه وتعالى :

الأحد الفرد القدير الأزلي الصمد البر المهيمن العلي
علو قهر وعلو شان جل عن الأضاد والأعوان
كذا له العلو و الفوقية على عباده بلا كيفية[1]

****

والآن مع الصفات التي يتأتى إثباتها من جهة الخبر فقط، فلا يمكن الاستدلال عليها بغيره من الأدلة العقلية أو الفطرية:

أولاً: **الصفات الخبرية الفعلية :**

❖ **الاستواء :**

يعرض الصاوي في هذه الصفة، كمنهجه في بعض الصفات الخبرية، طريقة السلف و الخلف في معناها، ويرى أن معتقد السلف فيها هو التفويض ، وينعته بالسلامة ؛ لعدم تعيين معنى مراد ، أما الطريقة التي اعتقد فيها الحكمة، فهي التأويل الذي يعني تحديد معنى معين ، ورأى أن الاستيلاء هو أحد معاني الاستواء الذي يقتضي تنزيه المولى تعالى من تلك المعاني التي يحتملها لفظ الاستواء .

وقد سبق لي بيان خطأ الصاوي في فهمه لمنهج السلف - رضوان الله تعالى عليهم - إذ حقيقة التفويض فيه إنما ينحصر في معرفة الكيفية ، وهذا ما دل عليه الإمام مالك رحمه الله ، حيث قال : " الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ".[2]

وعليه فإن معنى الاستواء مفهوم ؛ إذ القرآن إنما أتى ليخاطب الناس بما فهموه من لغة العرب ، فلا تفويض في المعنى ، يقول الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - :" الاستواء الاستقرار في العلو ، و بهذا خاطبنا الله عز وجل حيث قال :{ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ} (الزخرف:١٣) ".[3]

---

(١) منظومة سلم الوصول للحافظ الحكمي رحمه الله من مختصر معارج القبول للقحطاني : ٦٢.
(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد :(٣٩٨/٣). رقمه :٦٤٤. والبغوي في: شرح السنة : (١٧١/١).
(٣) التمهيد : (١٣١/٧). وانظر كلام الإمام ابن خزيمة في نفس المعنى : كتاب التوحيد :(٢٣٣/١)

وعلى هذا المعنى الذي فهمه السلف من الاستواء ، لا مكان لما ادعاه الصاوي من حصول المماثلة للحوادث ، بل المعنى الذي رأى أن في حمل الاستواء عليه ما يخرج به من هذا اللازم عنده ، ما هو ملزم لما فر منه. وذلك أنه لا يكون الاستيلاء إلا إذا وجد المنازع ، فهل يجوز وصف الرب تعالى المنفرد بالربوبية والإلهية بهذا المعنى الذي يلزم منه وجود منازع له تعالى ؟ وهذا ما أنكره ابن الأعرابي - أحد أئمة اللغة من السلف بالكوفة[1] - حين اعترض عليه لتفسيره لمعنى الاستواء ، وفق ما ورد ، فقال :"هو على عرشه كما أخبر ، فقيل : - أي السائل - يا أبا عبد الله : ليس هذا معناه ، إنما معناه : استولى ، فقال : أسكت ما أنت وهذا؟ لا يقال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد ، فإذا غلب أحدهما قيل : استولى".[2]

وبهذا يعلم أن طريقة السلف هي الأعلم والأحكم ، لأنها موافقة لمقتضى الإيمان والتسليم بما ورد في الكتاب والسنة ، وليس فيها ما يلزم منه معارضتهما و لو بوجه من الوجوه ، وفي وصفها بالسلامة دون الحكمة جمع بين النقيضين ، يقول الشيخ العثيمين[3] - رحمه الله - : إن مما يلزم وصفهم لطريقة السلف بالسلامة أن تكون الحكمة ثابتة لها " إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة : العلم بأسباب السلامة ، والحكمة في سلوك تلك الأسباب ".[4]

❖ **صفة النزول ، والمجيء ، والإتيان :**

كانت هذه الصفات أيضاً مما اعتقد الصاوي وجوب تنزيه المولى تعالى عن ظاهرها ؛ لذا قام بتأويلها وفقاً لهذا الأصل الذي اعتمده في سائر الصفات الخبرية ، حيث أول النزول الذي وصف به المولى تعالى بنزول أمره أو رحمته ، وكذلك الآيات الكريمة التي أخبرت عن مجيء الله تبارك وتعالى إلى الحساب ، فحمل النصوص أمراً لم ترد بإثباته ، وخرج بذلك عن المسلك السديد فيها .

أما تأويل النزول - الذي ورد في الحديث الشريف الذي قال فيه المصطفى صلى الله عليه و سلم : (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير ، يقول : من يدعوني فاستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟).[5] - بنزول الرحمة ، فهذا مما يعارضه نص الحديث ، وذلك

---

(1) هو محمد بن زياد أبو عبد الله ابن راويه ، المعروف بابن الأعرابي . صاحب اللغة كان إليه المنتهى في معرفة لسان العرب توفي سنة:٢٣١.انظر ترجمته في : شذرات الذهب: (٧٠/٢).

(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي:(٣٩٩/٢). وانظر مختصر العلو للذهبي في مناقشة هذه الشبهة : ٢٨.

(3) هو العلامة الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي ولد عام :١٣٤٧هـ في عنيزة إحدى مدن القصيم طلب العلم على كبار مشايخ عصره منهم:الشيخ عبد الرحمن السعدي ، والشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، عم نفعه بلاد الحرمين فاستقى من علمه الكثير من طلبة العلم ، صنف الكثير من المؤلفات العلمية منها:شرح العقيدة الواسطية، والقول المفيد في شرح كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب ،والقواعد المثلى في الأسماء والصفات وغير ذلك ، توفي رحمه الله رحمة واسعة سنة: انظر في ترجمته مقدمة كتابه شرح العقيدة الواسطية بقلم تلميذه:وليد بن أحمد الحسين الزبيري :١٥.

(4) فتح رب البرية بتلخيص الحموية : ١٩.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التهجد - باب الدعاء و الصلاة من آخر الليل ، رقمه : ١١٤٥، و أخرجه الإمام مسلم في : كتاب صلاة المسافرين و قصرها - باب الترغيب في الدعاء و الذكر في آخر الليل .

لأن رحمة الله تعالى لم يرد تخصيص إنزالها في وقت دون وقت[١]، بل قد دلت النصوص الشرعية على أن الرحمة مما يتوالى نزوله على العباد ، فنزول المطر الذي لا يخصص نزوله بوقت هو من رحمة الله تعالى ، قال تعالى : { فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا } (الروم:٥٠).

كما أن في تأويل النزول بالرحمة مناقضة لأصل منعه صفة العلو الذاتي لله تبارك وتعالى ، فإثبات إنزاله تعالى للرحمة دليل واضح على كونه تعالى في علو.

ثم كيف يصح نسبة الكلام إلى صفة من صفات الذات العلية ، فإن طلب الدعاء الوارد في الحديث الشريف مما يؤكد وجوب نسبة النزول للرب تعالى ، كما يليق بجلاله لا إلى صفة هي من آحاد صفاته الذاتية .

هذا مع أن الرحمة مما لا يتوقف نزوله إلى السماء الدنيا ، بل هي مما ينزل إلى الأرض ويعم من فيها في كل وقت بإذن الله[٢] ، قال تعالى : { وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ } (الأعراف:١٥٦)

هذا والإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ يشنع كثيراً على من اعتقد في إثبات النزول للمولى تعالى ما يوهم مماثلته لنزول المخلوقين ، وقد استدل على ذلك بالحديث السابق والتصريح فيه بنسبة النزول إلى الرب تعالى ، مما يدل على إرادة الحقيقة ، ويدفع توهم المجاز بحال ، هذا و في كثرة رواته من الصحابة الذين بلغ عددهم قرابة الثلاثين دليلٌ أيضاً على تكرر ذلك من المصطفى في كل مكان ، دون أن يكون ثمة حرج وقع منه أو منهم في الإخبار عن الرب بذلك ، كل هذا يؤكد المصداقية التي التزمها السلف في فهم مثل هذه النصوص ، التي تدل على مدى التسليم بكل ما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم.[٣]

ـ وكذلك تأويل المجيء والإتيان لله تعالى ، كما ينبغي له سبحانه بمجيء الأمر ، مما لا تؤيده تلك النصوص التي ورد فيها ، بل كل ذلك هو من قبيل التأويل الذي لا يستند إلى قرينة لا من داخل النص ولا من خارجه ؛ فكله في الحقيقة إنما يرجع إلى تحكم محض ، لا تقبله قواعد اللغة العربية التي بها نزل القرآن الكريم ، قال تعالى :{قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} (الزمر:٢٨)

فالنصوص الشرعية إنما تدل حقيقة على مجيء المولى للفصل يوم القيامة ، وبهذا فسر أئمة السلف هذه الصفات ، بلا تكييف ولا تحريف.[٤]

ثم إن في قوله تعالى : { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ..} (الأنعام:١٥٨)، ما يؤكد هذا ويدل عليه ، يقول الإمام ابن القيم

---

(١) انظر : شرح حديث النزول لشيخ الإسلام :٢٣٣.
(٢) انظر إبطال التأويلات لأبي يعلى: (١/٢٦٤).
(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة : ٤٢٤.
(٤) انظر جامع البيان في تأويل أي القرآن : (٣٠/١٨٥).

: " ففرق بين إتيان الملائكة وإتيان الرب وإتيان بعض آيات ربك ، فقسم ونوع ، ومع هذا التقسيم يمتنع أن يكون القسمان واحداً فتأمله".[1]

****

- ثانياً الصفات الخبرية الذاتية :

❖ صفة الوجه :

يلتزم الصاوي حيال هذه الصفة منهج التأويل ، ولكن على ما يراه مناسبا ً فهو يؤولها بحسب النص الذي وردت فيه ، فتارة يرى أنها تأول برضاه ، وفي حين يمتنع عليه مثل هذا التأويل ، كما هو في قوله تعالى : {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} (الرحمن:٢٧) يتوقف فلا يعلق بشيء ، مما يشعر بإقراره تفسير الجلالين من قبله ، حيث فسر الوجه بالذات ، كما هو عند عامة المتكلمين .

وفي كلتا الحالتين هو مجانب للصواب ؛ لأنه خالف ما عليه السلف من وجوب الإيمان بها ، كما دلت على ذلك النصوص الشرعية ، بلا تكيف ولا تمثيل. وهذا ما حكى الإجماع عليه الإمام ابن خزيمة[2] حيث قال : " فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر ، مذهبنا أن نثبت لله تعالى ما أثبته الله لنفسه ، نقر بذلك بألسنتنا ، ونصدق ذلك بقلوبنا ".[3]

❖ صفة اليد :

هنا يذكر الصاوي على جهة التفصيل مذهب السلف والخلف من المتكلمين، ولكنه يميل إلى رأي المتكلمين في المسألة ، يوضح هذا رده على من احتج من السلف بدلالة التثنية على إرادة الحقيقة ؛ بأن هذه التثنية قد يراد بها الجنس مثل نعمة الدنيا والآخرة .

والحق أنه قد أصاب عند عرضه لرأي السلف في هذه الصفة ولكنه أخطأ عند إقراره لما عليه المتكلمون . نعم هناك نصوص فسرت فيها اليد بالذات كقوله تعالى : {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ} (يس:٧١). وقوله تعالى : {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} (الذاريات:٤٧). أيضاً فسرت هنا اليد بالقوة ، كما هو عليه عامة المفسرين ، وهذا التأويل مما يقتضيه السياق ، وتحدده القرينة ، فلا تحكم فيه بمجرد الرأي .[4]

فاليد هنا أتت بصيغة الجمع ، وقد علم من لغة العرب أن اليد إذا جمعت قد يراد بها الذات أو القدرة أو القوة أو الكرم ، ومن جهة أخرى فإن اليد في قوله تعالى :

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٣٣٩.

(٢) هو الحافظ المحدث المسند الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري ولد سنة:٢٢٣هـ ،قال عنه الدارقطني:كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير، توفي سنة: ٣١١هـ ،انظر تذكرة الحفاظ :(٢/٧٢٠).

(٣) كتاب التوحيد :(١/٢٥).

(٤) انظر : نقض الإمام الدارمي على المريسي : (١/٢٨٩).

{مما عملت أيدينا} أضافة للعمل إليها ، دون تعدية بالباء ،وفي هذا دلالة صريحة على أن المراد بها هو ما يفهم من قوله خلقنا وعملنا ، كقوله تعالى:{بما كسبت أيديكم}

وكذلك اليد في قوله تعالى :{ بنيناها بأيد } ، فإنها أتت بصيغة الجمع مع عدم إضافتها له تعالى ، وهذا ما يحمل المراد بها على القوة أو القدرة. [(١)]

أما الآية الكريمة التي بين الله تعالى فيها امتنانه على آدم عليه السلام بخلقه له بيديه الكريمتين ، فلا يمكن بحال أن تؤول بالقدرة ؛ لأنه يمتنع ذلك التأويل من عدة وجوه :

- التثنية في قوله تعالى :{ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }(ص:٧٥) : فإرادة التثنية في اللغة مانعة من احتمال المجاز ، وبهذا يكون التأويل الذي ذكره الصاوي لا يستقيم له في نقض حجة السلف ؛ لأن ما خرج به تأويل اليدين بالنعمتين ليس من لغة العرب ، ولا هو معهود من كلامهم ، وهذا ما روي عن الإمام أحمد في إنكاره على من قال بذلك، حيث قال :" من زعم أن يداه نعمتاه كيف يصنع بقوله : {خَلَقْتُ بِيَدَيّ}مشددة " [(٢)]

- دخول الباء التي تفيد تعديت الفعل إليها

- أنه تعالى إنما قال ذلك بصيغة الامتنان على آدم موبخاً بذلك إبليس الذي امتنع عن السجود له ، يقول الشيخ السعدي : " أي شرفته وكرمته واختصصته بهذه الخصيصة ، التي اختص بها عن سائر الخلق "[(٣)]

وعلى القول بتأويل اليد بالقدرة أو النعمة ، امتنع هذا الاختصاص الذي كان لآدم عليه السلام ، والذي يقتضي عدم إعراض إبليس عن السجود له عند الأمر به ، فثبت بهذا امتناع التأويل وإرادة الحقيقة ، وهي اليدين ، كما ينبغي لجلال الله تعالى وعظيم سلطانه.

- تضافر الأدلة التي تؤكد اتصاف المولى تعالى بهذه الصفة ، فإلى جانب الآيات والأحاديث التي نصت على اتصاف المولى تعالى باليد ، هناك أدلة أو صفات تؤكد ذلك ، كاتصافه تعالى باليمين والكف والإصبع والقبضة ، مما لا يدع مجالاً للشك في نسبة هذه الصفة للمولى تعالى ، كما يليق بجلاله وعلو شانه، وإرادة تأويل كل هذه النصوص للخروج من هذا الإلزام ، فيه تعنت واضح ، لا تسنده دلالة النصوص السابقة ، وإعمالها على ظاهرها هو ما كان عليه أئمة السلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. [(٤)]

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة:٢٦٩.
(٢) إبطال التأويلات لأبي يعلى :(١٦٩/١).
(٣) تيسير الكريم الرحمن :٧٨٢. و انظر : شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين : (٢٩١/١).
(٤) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام : (٣٧٢/٦).

❖ صفة القدم :

يجمل الصاوي رأي السلف هنا بإرادة التفويض ، وتنزيه المولى عن المعنى الظاهر ، كما قد عهد منه ؛ استناداً إلى أن في ذلك إثبات الجارحة لله تعالى - كما يرى - ثم يرجح تأويل القدم بالقوم الكثر من أهل النار ، الذين يوضعون فيها فتقول قط قط . ولكن هذا الذي ذهب إليه لا يقره الحديث الذي وردت فيه هذه الصفة ، وذلك أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : (إن جهنم لن تمتلئ حتى يضع الجبار قدمه فيها فتقول : قط قط). [1] يمنع من إرادة المجاز ، فنسبة القدم للرب تعالى صراحة [2] ، مع عدم وجود القرينة الصارفة ، تدل على استحالة ما ذكره الصاوي من أن القدم هنا هي القوم الكافرين من أهل النار ؛ إذ لا سند له في ذلك ، بل القرائن تحف إرادة الحقيقة ، وذلك أنه يستحيل إضافة الكفار إلى الله تعالى هكذا مباشرة ؛ لأن"إضافة الشيء إلى الله تكريم وتشريف ". [3]

هذا وقد علم أن طلب النار للمزيد يكون بعد أن يلقى فيها جميع أهلها من الكفار ، فكيف يقال بأن القدم هنا هم قوم من الكفار ؟ [4]

فيتحتم بعد العلم بامتناع ما ذهبوا إليه أن تجرى هذه الصفة " مجرى بقية الصفات ، فتثبت لله على الوجه اللائق بعظمته سبحانه ". [5]

❖ الساق :

هذه الصفة الكريمة وردت في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}، وفي السنة المطهرة في الحديث الشريف ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - قال:[سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن و مؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رئاء و سمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً...الخ). [6]

ولكن بعض المفسرين من السلف ذهب إلى تفسير الساق في الآية الكريمة بمعنى الشدة ، وهذا المعنى مما عهد عند العرب ومما أثر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما. [7] وقد أيد الصاوي هذا التأويل ؛ مستدلاً بتأويل حبر الأمة ، ولكنه لوقوفه على الحديث الشريف حيث رواه مطولاً في التفسير ، رأى أنه لا يمكن تأويل الساق بشدة الموقف ، وذلك لتصريح الخبر بنسبة الساق إلى الرب تعالى [8] ، فاختار أن يكون الكشف هنا عن الحجاب ، ولكن هذا التأويل لا تسنده لغة العرب ، وليس هو

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير - باب :{ وتقول هل من مزيد } برقمه : ٤٨٤٨.
(2) انظر إبطال التأويلات :(١٩٩/١).
(3) شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين :(٣٣/٢).
(4) انظر : نقض الإمام الدارمي على المريسي :(٤٠١/١).
(5) شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس : ١٧٢.
(6) أخرج البخاري في صحيحه بنحوه : كتاب التفسير - باب يوم يكشف عن ساق ، رقمه : ٤٩١٩.
(7) انظر : تفسير ابن جرير الطبري :(٣٩/٢٩).
(8) انظر : إبطال التأويلات لأبي يعلى :(١٥٩/١).

مما عهد عنهم ، وإنما كان محاولة من الصاوي للخروج من الإلزام الذي وجد نفسه لا يستطيع التخلص منه بتأويل الساق في الحديث بالشدة ، كما فسرت الآية الكريمة من بعض العلماء .

والحق أن الساق في الآية الكريمة إنما هو صفة من صفات الرحمن ، كما ورد بذلك الحديث الصحيح ، فيحمل المتشابه على المحكم ؛ لأن الحديث قد أوضح المراد على جهة لا تدع لإرادة المجاز سبيلا إلى النص.

وذلك أنه مما قد تقرر في الأصول أن السنة المطهرة هي المرتبة الثانية من مراتب التشريع بعد القرآن الكريم ، فهي مفسرة لما أبهم ، مبينة لما أجمل ؛ لهذا فإن الكثير من السلف قد فسر الساق في الآية الكريمة بإثبات الصفة للمولى تعالى بما يليق بجلاله وعظمته ؛ استدلالاً بالحديث الشريف ، ولا بد من بيان أمر مهم نبه إليه الإمام ابن القيم رحمه الله ، أنه لم يحدث النزاع بين الصحابة على إثبات الصفة نفسها ، وإنما في دلالة الآية القرآنية على إثباتها ، أما من بلغه الحديث من الصحابة الكرام - رضوان الله تعالى عليهم - فلم يثبت عن أحد منهم أنه أراد حمله على غير ظاهره ، هذا وقد حكى الإمام حجة من أثبت الصفة من الآية الكريمة من لغة العرب أنفسهم ورد قول من فسرها بكشف الشدة ، فقال : [فإن لغة القوم أن يقال : كشفت الشدة عن القوم لا كشفت عنها ، كقوله تعالى : { فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ }(الزخرف:٥٠) " [1]

******

[1] مختصر الصواعق المرسلة :(٣٨/١).

الفصل الرابع

(آراؤه فى الإيمان)

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الإيمان الشرعية.

المبحث الثاني: الفرق بين الإسلام والإيمان

المبحث الثالث: مسائل الأسماء والأحكام

تمهيد

من أهم ما اختص به منهج السلف - رضوان الله تعالى عليهم - عن مناهج غيرهم من أهل الأهواء و البدع : [الوسطية] ، ذلكم المعلم البارز الذي يمثل أقوى الدعائم التي يرتكز عليها مذهب السلف الصالح ، ولعل القضايا المتعلقة بالأيمان جملة و تفصيلاً ، تعد من أهم المسائل التي تظهر فيها شيمة الاعتدال والوسطية ، فالإيمان عند السلف : قول باللسان ، واعتقاد بالجنان ، وعمل بالأركان ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالعصيان .

فبإدخالهم العمل في مسمى الإيمان ؛ خالفوا أهل التفريط من المرجئة الذين أخرجوا العمل من الإيمان ، وباعتقادهم حصول الزيادة والنقصان فيه دون إزالته بالكلية إذا لم يؤد النقص إلى القدح في أصل الإيمان ؛ خالفوا أهل الغلو من الخوارج الذين قاموا بتكفير مرتكب الكبيرة ، وكل هذه الحقائق المتعلقة بمفهوم الإيمان الشرعي إنما استقاها السلف الصالح من معين الكتاب و السنة ، ذلكم أنه قد استقر في أفئدتهم و عقولهم التلقي منهما و الرد إليهما في كل أصل وفرع ، وعليه فإن جميع المسائل التي تندرج في قضايا الإيمان إنما يعلم حقيقة رأي السلف فيها من خلال تعريفهم للإيمان ، حقيقة مستوحاة من الهدي النبوي الكريم .

ولمكانة هذا الأصل: [الإيمان] حيث تقوم عليه ركائز الدين ، وتبنى عليه أحكام الدنيا والآخرة [1]، ظهر النزاع فيه مع أول افتراق حدث في الأمة الإسلامية فالخوارج إنما تفرع خروجهم وانشقاقهم عن الفهم السقيم لهذا الأصل ، حيث اعتقدوا أن الإيمان قول و عمل ، وأنه لا يزيد ولا ينقص ؛ لأن نقصانه يعني زواله بالكلية ، فإنهم لما أقروا بدخول العمل في مسمى الإيمان ، وظنوا أن العمل بمنزلة واحدة فسووا بين العمل الذي لا يصح إيمان المرء إلا به بسائر أنواع العمل من الفروض والواجبات ، وشددوا في هذا الأمر ؛ حملهم هذا الغلو على اعتقاد تكفير مرتكب الكبيرة ، واعتقاد تخليده في النار .

وفي مقابل هذه الفرقة ، وكرد فعل لها ظهر الإرجاء ، كفكر أخذ يغزو معتقد المسلمين ، منددا بمعتقد الخوارج ، مضللاً إياهم ، تتبناه طائفة [المرجئة] تعلن بصراحة موقفها المغاير لما التزمه الخوارج من تكفير مرتكب الكبيرة ، دون معارضة لها في كون الإيمان حقيقة واحدة ، لا يزيد ولا ينقص ، وأن نقصانه يعني زواله بالكلية ، وإنما من جهة تعريفه ، وما يقتضيه ذلك المفهوم الجديد للإيمان ، الذي ظهر في معتقد هؤلاء ، حيث قصروا حقيقة الإيمان على خلاف بينهم في الإقرار أو التصديق ، فأخرجوا بذلك العمل من مسمى الإيمان وغايروا المعنى الصحيح له ، والذي عليه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم .

---

[1] انظر : الفتاوى :(٧/٣٩٥).

فالإيمان عندهم لا يمكن أن يدخل فيه العمل ؛ لأنه لو دخل لأدى ذلك إلى نقصانه بحجة عدم إمكان الإتيان بكافة أفراد العمل ، وحتى لا يحكم بكفر مرتكب الكبيرة.

ولما كان نقصان الإيمان ممتنع ، لأنه يعني - عندهم - زوال الإيمان بالكلية ، التزموا لذلك إخراج العمل عن حقيقة الإيمان ، واعتقاد وجوب قصره على الإقرار أو التصديق دون العمل.

وقد أدت هذه المفاهيم الدخيلة إلى الخروج عن الحقيقة الشرعية في المسائل المتعلقة بالكفر ، ذلكم أن الذين اعتقدوا حصر الإيمان في الاعتقاد قصروا ما يضاده من الكفر أيضاً على الاعتقاد دون العمل ، وخالفوا بذلك صريح النص في وقوع الكفر لبعض أنواع المخالفات التي قد ترتكب بالجوارح ، تماما كوقوعه عند مناقضة أصل الإيمان بالتكذيب أو الشك.

وهذا ما سيتضح أكثر في مناقشة المسائل المتعلقة بالإيمان والكفر عند الأشاعرة ، على ضوء الكتاب والسنة بمشيئة الله تعالى .

وقبل البدء بذكر التفاصيل ، لابد من إدراك أمر مهم هنا ، وهو أنه لم يتبلور هذا الاتجاه وتتحدد معالمه دفعة واحدة ؛ لأنه - كما سبق - إنما ظهر في بداية الأمر على شكل ردود أفعال ، ومر بمراحل عدة حتى صار معلماً بارزاً للفكر الأشعري المنتشر في جهات العالم الإسلامي .

وفيما يلي مناقشة تفصيلة لمعتقدات طائفة: المرجئة ، وذلك ضمن مناقشتي لآراء الصاوي ، تلك الشخصية التي يعد مذهبها في الحقيقة امتداد لهذه الطائفة ، فالصاوي كما هو واضح أشعري المذهب لا يكاد يخالف سلفه إلا في النزر القليل ، ومن خلال المناقشة سيتم بيان ضلال معتقد الخوارج في الإيمان ، وبعده كل البعد عن الحقيقة التي كان عليها سلف هذه الأمة ، والتي تنبع من مصدر الهدى والنور: الكتاب والسنة .

هذا ويتمحور النقاش في المسائل المتعلقة بالإيمان حول القضايا العقدية التالية :

- حقيقة الإيمان الشرعية .

- الفرق بين الإسلام والإيمان .

- مسائل الأسماء والأحكام.

******

(المبحث الأول)

حقيقة الإيمان

يمثل المذهب الأشعري في القضايا المتعلقة بالإيمان امتداداً لفكر الإرجاء الذي ظهر في المجتمع المسلم ؛ كرد فعل لما ذهب إليه الخوارج في مرتكب الكبيرة [1]، ولشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ تقسيم يبين فيه أصناف المرجئة ، وهم كالتالي:

١ـ طائفة تزعم أن الإيمان مجرد ما في القلب ، فمنهم من يدخل فيه أعمال القلوب ، ومنهم من لا يدخلها كالأشاعرة والجهمية .
٢ـ و طائفة تقول هو مجرد النطق باللسان ، وهم الكرامية .
٣ـ وأخرى تعتقد أن الإيمان هو تصديق القلب واللسان ، وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء[2]

ومن خلال هذا العرض الموجز لمعتقد طوائف المرجئة في الإيمان ، يمكن لنا تحديد الصنف الذين يندرج تحته الأشاعرة ، وذلك أنه مما اشتهر عنهم حتى لا يكاد يخالف فيه أحد منهم أن الإيمان هو التصديق ، وبالتالي فإنهم يدخلون في الصنف الأول: القائلين بأن الإيمان مجرد ما في القلب.

وعند تتبع المراحل التي مر بها الإرجاء عبر التاريخ ، نجد أن إرجاء الفقهاء كان سابقاً لإرجاء الأشاعرة أو الجهمية ، فقد كان في بداية الأمر محاولات فردية ظهرت للرد على الخوارج ، وبالتالي لم تحمل طابع التأصيل والتنظير لذلك المعتقد ، وهذا ما حمل شيخ الإسلام على التفريق بين إرجاء الفقهاء وغيرهم ، فعد الأول من قبيل الخلافات اللفظية التي لا يترتب عليها بدع تتعلق بالاعتقاد ، على العكس من موقفه اتجاه الأشاعرة و غيرهم ، فقد شدد في أمرهم وبين مكمن الخطورة التي تتأتى من تقعيد المبدأ والتنظير له ، حتى كتبت المؤلفات و فندت أقوال المخالفين كل ذلك في سبيل التأصيل لهذه البدعة التي عمت أرجاء الأمة المسلمة .
وقد اختلف في أول من عرف عنه الإرجاء من الفقهاء ، فقيل إن أول من تحدث به : حماد بن أبي سليمان[3] شيخ أبي حنيفة رضي الله عنهم.[4]

هذا والتعريف الذي يجمع عليه أهل الفقه من المرجئة هو أن الإيمان :ما وقر في القلب من التصديق ، وأقر به اللسان .[5]

---

(١) انظر كتاب ظاهرة الإرجاء للشيخ سفر الحوالي :(٢/٣٧١).
(٢) انظر الفتاوى :(٧/١٩٥).وانظر : المواقف للإيجي : ٣٨٤ـ٣٨٥.
(٣) هو حماد بن مسلم مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري الكوفي الفقيه ، فقيه محدث وثقه ابن حبان وقال عنه الذهبي:ثقة إمام مجتهد كريم جواد ، مات سنة:١٢٠.انظر الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي:(١/٣٥١).والثقات لابن حبان:(٤/١٥٩).
(٤) انظر : سير أعلام النبلاء :(٥/٢٣٥).
(٥) انظر شرح الطحاوية للإمام ابن أبي العز : ٣٣٣. و انظر : الإيمان : ١٨٣ـ ٣٧٧.

وقبل البدء بعرض أقوال الأشاعرة في تعريف الإيمان ، لا بد من الوقوف على الداعي الذي حدى بهم إلى مثل هذا القول ، وذلك أنه مما تفاقم شره في بلاد الإسلام إبان ترجمة كتب اليونان التأثر الواضح بأقوال الفلاسفة في تعريف الأشياء وفهمها ، وقد كان مقرر لديهم أنه لا تنال التصورات الغير بدهية إلا بالحد ، وتبعهم بذلك طوائف أهل الإسلام ، فرأوا أن يضعوا حداً يميز لهم.الإيمان على طريقة أولئك القوم ، بعيداً عن أقوال الخوارج المتعصبين .

ولما كان الحد هو ما تكون من الذاتيات المشتركة والمخصصة ، أي: الجنس والفصل ، وجدوا أن التصديق هو خير من يقوم بهذه المهمة ؛ إذ العمل لا يمكن أن يكون من الذاتيات ـ عندهم ـ لتفاوت أهل الإيمان في الاتصاف به ، فأجمعوا على أن يكون التصديق هو الحد الذي يميز الإيمان ويعرفه ، يقول إمام الحرمين الجويني : " المرضي عندنا أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى فالمؤمن بالله من صدقه ".[1]

ولما كانت الشهادة من الدين بمنزلة لا يمكن بحال تجاهل أهميتها وكونها أساسا لدخول المرء في الإسلام ، وتحريم دمه وماله ، ذهب أهل التحقيق من الأشاعرة ـ كما حكى التفتزاني ذلك عنهم ـ إلى أن الشهادة شرط ليس في حقيقة الإيمان ، وإنما لإجراء الأحكام الدنيوية ، وخالفوا بذلك ما عليه فقهاء المرجئة من كونها شطر وليست بشرط .[2]

ولبيان السبب الذي حملهم على هذا التصور ، فقد أشرت منذ البدء إلى أن الفهم الخاطئ الذي حمله فكر الخوارج إلى المجتمع المسلم ، والذي تمثل في اعتقاد أن الإيمان حقيقة واحدة لا يمكن أن تتجزأ ، وأن زوال البعض مؤذن بزوال الكل[3] ، دعا المرجئة إلى أن قصروا الإيمان على التصديق ؛ حتى لا يؤثر ارتكاب الكبائر والتقصير في الواجبات على مسمى الإيمان ، وبالتالي يخرج صاحبها عن دائرته ، كما فعل الخوارج ، إذاً الارتباط واضح بين تعريفهم للإيمان بأنه التصديق ؛ وأنه حقيقة واحدة تزول بزوال بعضها .[4]فمنعوا بذلك إمكان الزيادة والنقصان .[5]

ويحكي الرازي شبهة الأشاعرة ، قائلاً : " الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص ؛ لأنه لما كان اسماً لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيؤه به ، وهذا لا يقبل التفاوت ؛ فكان مسمى الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان".[6]

و بعد حكايته لأقوال الخوارج والسلف في الإيمان رأى أن التوفيق ممكن بجعل العمل ثمرة من ثمرات التصديق ، وخلص بذلك إلى أن " كل ما دل على أن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفا إلى أصل الإيمان ، وما دل على أنه قابل لهما فهو مصروف إلى الإيمان الكامل ".

---

[1] الإرشاد : ٣٩٧.و انظر : الإنصاف للباقلاني : ٥٥.
[2] انظر : شرح النسفية للتفتزاني : ٤٢٨. و انظر تحفة المريد : ٢٨.
[3] انظر الفتاوى :(٤٨/١٣).
[4] المرجع السابق :(٤٠٤/٧-٥١١)، و شرح العقيدة الأصفهانية : ١٤٣.
[5] انظر ما قاله الطوسي موضحا هذه القضية في تلخيصه لمحصل الرازي : ٢٣٩.
[6] المحصل : ٢٣٩.وانظر الإنصاف للباقلاني : ٥٧.

رأي الشيخ الصاوي :

يعرف الصاوي الإيمان ، لغة بأنه : [التصديق].
أما في الاصطلاح ، فيرى أنه : [تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به مما علم من الدين بالضرورة ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج].[1]

ثم يعرض - كما هو ديدنه في كثير من القضايا المهمة أهم الأقوال التي ذكرت في تعريف الإيمان بين مؤيد ومفند:

- فتعريف الإيمان بأنه المعرفة - كما يقول الجهمية - يرى أنه تعريف مجانب للصواب ، حيث اعترض عليه بحال كثير من الكفار الذين " يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، فلو كانت المعرفة تستلزم الإيمان ؛ لكان كل من عرف أن الله واحد ومحمدا رسوله مؤمناً ".

- ويذكر بعد ذلك التعريف الذي عليه الأشاعرة و"هو حديث النفس التابع للمعرفة ، أي قول النفس : آمنت وصدقت بعد المعرفة التي هي الجزم المطابق للحق عن دليل " ، ويعقب هذا التعريف ببيان أنه الإيمان الكامل حتى لا يظن عدم إيمان المقلد .[2]

- ثم يعقب تلك الأقوال بذكر رأي من ذهب إلى أن الإيمان" مركب من تصديق ونطق وعمل "، ويرى أن هذا هو مذهب المعتزلة الذي حملهم على اعتقاد أن من ترك واجباً كالصلاة ، أو فعل حراماً كالزنا فهو كافر".

ولما كان اعتقاد دخول النطق بالشهادة في مفهوم الإيمان ، مما أجمع عليه عند المرجئة الأوائل ؛ تحتم على الصاوي أن يعرض الأقوال فيها ، بدءً بما استقر عليه مذهب المحققين من الأشاعرة .

وقبل البدء بذكر الأقوال في المسألة ، نراه يعمد إلى تحرير محل النزاع فيها ، وذلك وفق مذهبه الأشعري ، حيث يرى أن الخلاف " مقيد بالكافر الأصلي ، أما أولاد المسلمين فمسلمون ، ولو لم ينطقوا طول عمرهم ، غير أنهم خالفوا في الواجب الفرعي ، فالكافر الأصلي القادر على النطق وتركه كافر في الداريين ، وإن تركه لعذر كخرس أو مات فوراً وقامت قرائن على دخوله في الإسلام بغير النطق كإشارة مفهمة ، فمسلم عندنا وعند الله . وإلا فهو مؤمن عند الله فقط " .

---

(١) حاشية الجوهرة : ١٦.
(٢) المرجع السابق : ١٣.

- وبعد ذلك يقرر ما عليه مذهب الأشاعرة من أن " النطق بالشهادة شرط لإجراء الأحكام الدنيوية " مؤيداً ذلك بأدلة نقلية من الكتاب ، منها:

❖ قوله تعالى : {أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ }(المجادلة: من الآية٢٢)

وبناء على ما سبق فإنه يخرج إلى أن من ترك العمل على غير جهة الاستحلال أو العناد أو الشك ، فهو مؤمن و لكنه فوت على نفسه كمال الإيمان.[١]

فالعمل الصالح - عنده - ثمرة للإيمان الكامل[٢] ، لذا نجده يعرف الإيمان الكامل بأنه : "التصديق بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان".[٣]

- ثم يذكر القول الثاني في مكانة الإقرار من الإيمان ، والذي عليه مرجئة الفقهاء وهو أن الإقرار شطر " أي جزء من الإيمان ، فالإيمان عندهم اسم لعملي القلب واللسان جميعاً وهذا في غير المعذور ، وإلا فيكفي التصديق للمعذور اتفاقا"[٤]

وعند تتبع أقوال الصاوي في تفسير الإيمان الذي ورد في الآيات الكريمة ، نجد أنه يتردد ما بين هذين القولين ، فتارة يعرف المؤمن بأنه : " من صدق بقلبه ، ونطق بلسانه ".[٦]وتارة يقصر المراد من الإيمان على التصديق فقط ، و ذلك في كثير من المواضع .[٧]
- أما عن مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، فإنه يرى صحة نسبتهما للإيمان ، وأن الزيادة تحصل بالعمل و النقص بتركه ، وقد استدل لهذا بالأدلة العقلية و النقلية.[٨]

أما النقلية:
- فمن الكتاب قوله تعالى : {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً} (الأنفال:٢)

- كما يستدل أيضاً بإجماع الجمهور، كالإمام مالك و الشافعي وأحمد [وجمهور الأشاعرة].
وأما العقلية : فقد استدل بالمشاهد من حال المكثر من الأعمال الصالحة وما يشهده من رقة و نور.

---

(١) حاشية الجلالين :(٢/١٦٧ـ٢٥٥).
(٢) حاشية الجوهرة : ١٣.
(٣) حاشية الجلالين : (٤/١٠٤).
(٤) حاشية الجوهرة : ١٧. و انظر حاشية الخريدة : ٧٣.
(٦) حاشية الجلالين : (١/ ٧٤ـ١٤٦).
(٧) المرجع السابق :(١/١٦٤ـ١٨٥)،(٢/١٦٧).
(٨) حاشية الجوهرة:١٧.

ـ كما استدل على فساد هذا القول بفساد لازمه ، إذ القول بعدم الزيادة و النقصان يجوز أن يكون إيمان الأنبياء كإيمان الفساق من الأمة .[١]

والصاوي هنا يذهب في مفهوم الزيادة و النقصان مذهب السلف الصالح ، مخالفاً للكثير من الأشاعرة [٢]، حيث يستدل بالنصوص الواردة في إثبات زيادة الإيمان على زيادته وأن ما قبل الزيادة كان قابلاً للنقص ، هذا و مفهوم الزيادة عنده هي ما عبر عنها بحصول النور والرقة لمن أكثر من ذكر الله تعالى ، ولا يكتفي ، بل يصرح بحصول الزيادة لأصل الإيمان ، ويرد بذلك على من منع حصولها في التصديق ، يقول :" فالأوجه قول الجماعة أن الزيادة و النقص للتصديق نفسه لوجود هذه الأدلة العقلية و النقلية ، وغير ذلك تأويل لا يحتاج له ".[٣]

****

المناقشة :

عند سبر أبعاد قضية الإيمان ، والأقوال المتعددة فيها ، نجد أن الاضطراب الذي حصل في المفهومات ، والذي أوقع الخوارج في قضية تكفير مرتكب الكبيرة كان له أسوء الأثر على الوسط الإسلامي ، فإنه لما انعدم الفهم الصحيح للسبب الرئيس الذي حمل الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة ، ظن المرجئة أن فهم الخوارج لحقيقة الإيمان خاطئ من حيث إدخالهم العمل في مسمى الإيمان ، واعتقدوا أن مخالفتهم في هذا تكفي في رد حجتهم وإبطالها ، فراموا إبطال بدعتهم بأخرى لا تقل عنها سوءً وبعداً عن الحقيقة ، ولم يفطنوا إلى أن مكمن الضلال إنما تحصل من التصور السقيم للإيمان ؛ حيث اعتقد الخوارج أنه جملة واحدة وأن ذهاب البعض يؤذن بذهاب الكل.

هنا ولهذه الحقيقة التي استرعت انتباه كثير من الباحثين من سلف هذه الأمة ، صار محور النقاش في المسألة يدور حول أمرين ، لا انفكاك لأحدهما عن الآخر :

١ـ حقيقة الإيمان الشرعية التي نطقت بها آيات الكتاب الكريم وسنة المصطفى صلى الله عليه و سلم من أنه قول وعمل .

٢ـ أن الإيمان شعب ، ثم إنه يزيد بزيادة شعبه و ينقص بنقصانها ، وليست هذه الشعب بمنزلة واحدة ، فمنها ما لا يصح الإيمان إلا به ، ومنها ما هو فرض أو واجب أو سنة . وزوال ما هو في الرتبة العليا ليس كزوال ما هو دونها .

---

(١) حاشية الجلالين : (٢٣٦/١) ،(١٠٩/٢) . وانظر حاشية الجوهرة : ١٨
(٢) انظر شرح العقائد النسفية للتفتزاني : ١٢٥.
(٣) حاشية الجوهرة : ١٨. و انظر : حاشية الخريدة :١٢٢.

وأدلة هذين الأصلين في الكتاب والسنة كثيرة تجل عن الحصر ، منها قوله تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً} (الأنفال:٢) .

وقوله تعالى :{الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل} (آل عمران:١٧٣)..

وقد أجمع السلف لدلالة هذه النصوص القطعية على فهمهم لحقيقة الإيمان بأنه قول و عمل ، حيث قال : " اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من أهل السنة على أن الأعمال من الإيمان لقوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) : فجعل الأعمال كلها إيماناً " . [1]

ـ ومن السنة المطهرة حديث المصطفى صلى الله عليه و سلم : (الإيمان بضع وسبعون ، أو بضع و ستون شعبة فأفضلها : قول لا إله إلا الله و أدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان). [2]

" فجعل الإيمان شعباً : بعضها باللسان ، والشفتين ، وبعضها بالقلب ، وبعضها بسائر الجوارح ". [3]

وهذا الذي ذكرته إنما هو بعض ما و رد في الكتاب والسنة و أقوال السلف ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ و بهذا يعلم أن ما ذهب إليه الصاوي في تعريف الإيمان موافقة للأشعرية غير صحيح ؛ إذ الإيمان كغيره من المصطلحات الشرعية التي صار لها حقيقة شرعية مقيدة لأصلها اللغوي كالصلاة والصيام والزكاة وغيرها ، [4] لذا كان الواجب على كل من أراد أن يعرف معنى الألفاظ القرآنية أن يرجع إلى تفسيرها عند النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضوان الله عليهم .

وفي بيان هذا يقول شيخ الإسلام : " مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي صلى الله عليه و سلم لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ، ....إلى أن قال : واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كله ، فالنبي صلى الله عليه وسلم قد بين المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق ، وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك ، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء

---

(١) شرح السنة :(٧٨/١).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الإيمان ـ باب أمور الإيمان ، حديث رقم :٩.
(٣) الإيمان لابن مندة : (٣٣٢/١).
(٤) الإيمان لشيخ الإسلام :٢٨٣.

إلى بيان الله و رسوله ، فإنه شاف كاف ، بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة و العامة ".[1]

كما أنه رحمه الله أشار إلى قضية مهمة تتعلق بكل ما خاطب الشارع به العباد وهي المسألة التي تعرف في الأصول بـ هل يجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب إلى وقت الحاجة ، وخلص إلى أن هذا غير واقع في الشريعة أصلاً ، وأن الإيمان من أبين الألفاظ التي عرف مقصود الشارع منها .[2]

وبهذا تعلم حقيقة الإيمان الذي ورد مطلقاً في القرآن الكريم " فقد بين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمناً إلا بالعمل مع التصديق ".[3]

***

وبناء على ما تقدم ، فإنه من الخطأ البين أن تعد الأعمال الصالحة ثمرة للإيمان ، بل هي ركنه الذي لا يكون إلا به . فأصل الإيمان في القلب ، والعمل الصالح لازم له، إذا وجد دل على ما في القلب وإذا انتفى دل على انتفائه.[4]

قال تعالى : {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا } (النور:٥١)

أما ما ذهب إليه الصاوي من أن الأعمال إنما تدخل في مسمى الإيمان الكامل فليس بصحيح على جهة الإطلاق ، إذ الأعمال الواجبة المفروضة من الأصول والفروع إنما تدخل في الإيمان الواجب ، أما المستحبات التي لا يعد تاركها آثماً فهذه التي تدخل في ما أطلق عليه بالإيمان الكامل .[5]

كما أن في القول بأن العمل يدخل في مسمى الإيمان الكامل مناقضة لأصل مذهبه في تعريف الإيمان بأنه التصديق فقط .وهذا معلوم من حال أهل الابتداع حيث يظهر التناقض كثيرا في تقريرهم لمسائل الاعتقاد.

ومن خلال اعتراض الصاوي على تعريف الخوارج للإيمان بأنه مركب من قول وعمل ، نخلص إلى الشبهة التي اعتمدها ـ كغيره من الأشاعرة ـ في قصر الإيمان على التصديق دون العمل ؛ فإنه جعل دمج المعتزلة العمل في مسمى الإيمان سببا لاعتقادهم تكفير مرتكب الكبيرة .

---

(١) المرجع السابق : ٢٧١.
(٢) فتاوى شيخ الإسلام : (١٠٤/٧).
(٣) المرجع السابق : ١٢٢.
(٤) المرجع السابق : ١٨٦.
(٥) المرجع السابق.

والحقيقة أن هذه الشبهة التي اعتمدها في رده لإدخال العمل في صميم الإيمان لا تسلم له ؛ بل الذي حمل الخوارج ومنهم المعتزلة على تكفير مرتكب الكبيرة هو اعتقاد كون الإيمان حقيقة واحدة ، وأصل واحد ، وأن شعبه بمنزلة واحدة ،لا يزيد ولا ينقص ، و أن نقصان أي شعبة منه يعني زواله بالكلية ، فلم يفرقوا بين ما هو أصل منها بحيث ينتفي الإيمان بانتفائه ، كالصلاة مثلا ، وما هو من عداد الفروض والواجبات التي لا تقدح في أصل الإيمان ، وإنما في كماله الواجب كالجهاد مثلاً .
وهذا ما يمنع الفصل في فهم السلف لحقيقة الإيمان الشرعية ، فهو: قول وعمل يزيد و ينقص فلا يذهب بالكلية .

يقول الإمام الطبري :"الصواب فيه - أي الإيمان - قول من قال :هو قول وعمل يزيد وينقص ، وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وعليه مضى أهل الدين والفضل".[1]

إيماننا قول و قصد و عمل   تزيده التقوى و ينقص بالزلل[2]

*****

ولكن الصاوي في هذه المسألة قد خالف قول الأشاعرة في منع الزيادة والنقصان ، واتفق مع السلف في هذه القضية المهمة ، وقد كان حري بمثله أن يوافق السلف في أصل تعريفهم للإيمان واعتقاد كونه قول وعمل ، وأن لا يحمله تكفير الخوارج لمرتكب الكبيرة ؛ على اعتقاد أن سبب ذلك هو إدخالهم العمل في مسمى الإيمان، وكان عليه أن يدرك أساس ضلالهم ، وأنه يرجع في الحقيقة إلى منعهم الزيادة والنقصان في الإيمان .

ولهذا فإن مناقشته في هذه القضية ، تعود إلى بيان مكانة العمل ومنزلته من الدين ، وما ورد في بيان أهمية إقامة شعائر الإسلام وعلى رأسها الصلاة [3]، وأنه مع موافقته السلف في إمكان الزيادة و النقص إلا أنه يخالفهم في اعتقاد صحة إيمان من تخلى عن العمل بالكلية ، وأن ذلك لا يترتب عليه شيء سوى ضعف للإيمان دون زواله بالكلية ، وهذا ما يمتنع ؛ استدلالاً بما ورد في الكتاب والسنة من بيان مكانة العمل [4].

---

(١) صريح السنة :٢٥.
(٢) القصيدة للإمام : محمد بن أحمد السفاريني ، تحقيق : أشرف بن عبد المقصود : ٦٨.
(٣) وهذا ما سيتضح في مبحث التكفير الأسماء والأحكام : ٢١٨ .
(٤) انظر الإيمان لشيخ الإسلام : ٣٤٧.

و تجدر الإشارة إلى أن الأدلة التي استدل بها الصاوي على زيادة الإيمان ونقصانه هي نفسها أدلة السلف على ذلك. [1] هذا والأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف في تقرير هذه الحقيقة. أذكر منها زيادة على ما تقدم :

ـ قوله تعالى : (وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) (التوبة:١٢٤) .

ـ ومن السنة في إثبات النقص ، ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما رأيت من ناقصات عقل ولا دين أغلب لذي لب منكن . قالت : وما نقصان العقل و الدين ؟ قال : أما نقصان العقل فشهادة امرأتين شهادة رجل ، و أما نقصان الدين : فإن إحداكن تفطر رمضان ، وتقيم أياماً لا تصلي). [2]

و قد حكى إجماع السلف على ما تقدم الإمام ابن عبد البر ، يقول : " أما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر فقالوا : الإيمان قول وعمل : قول باللسان والإقرار ، واعتقاد بالقلب ، وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة ، قالوا : وكل ما يطاع الله عز وجل به من فريضة و نافلة فهو من الإيمان ، والإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي ". [3]

****

---

(1) انظر : كتاب الإيمان لشيخ الإسلام : ٢١٩ـ٢٢٤.
(2) أخرجه البخاري : كتاب الحيض ـ باب ترك الحائض الصوم ، رقم الحديث:٣٠٤.
(3) التمهيد : (٢٤٨/٩).

(المبحث الثاني)

العلاقة بين الإسلام و الإيمان

يعرف الإسلام بأنه: الاستسلام لله تعالى ، والانقياد له بالطاعة ، والخلوص من الشرك ، والبراءة من أهله [1].

أما الإيمان فقد سبق بيان معناه عند السلف من كونه مركبا في حقيقته من قول و عمل و اعتقاد [2].

ومن خلال هذين التعريفين لهذين المصطلحين يمكن لنا الوقوف على أقوال العلماء في تحديد العلاقة بينهما ، فمن رأى أن بينهما ترادفا فذلك لدلالة كل منهما على الدين الذي ارتضاه تعالى لعباده ، والذي امتدح من اتصف به .
ويرى الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - أن هذا هو مذهب الكثير من أهل العلم ، يقول:" وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين ، وهو قول داود و أصحابه وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر". [3]

ومن ذهب إلى اختلافهما استمد ذلك المفهوم من إشارة كل منهما على معنى يظهر منه خصوصيته في الدلالة عليه ، دون غيره من الأسماء ، فيكون معنى الإسلام : الانقياد الناشئ عن الإذعان والاستسلام ، كما هو ظاهر من التعريف ، والإيمان : التصديق القلبي الذي يلزم الإتيان بفعل الطاعات وترك المحظورات .
وقد قال بهذا بعض كبار السلف كابن عباس رضي الله عنه ، والحسن البصري، وابن سيرين [4] رحمهما الله . [5]

هذا وقد توسطت طائفة من العلماء في تحديد العلاقة بينهما ؛ نظراً لوجود التلازم الواضح ، كما يظهر ذلك من خلال تعريفهما ، فذهبت إلى أن العلاقة بينهما تتمحور في إمكان ترادفهما حين الافتراق ، وتغايرهما عند الاجتماع ؛ لدلالة كل منهما على خصوصية معنى ليست في الآخر .

*****

---

(1) شرح كتاب التوحيد: سليمان بن عبد الوهاب : ١١٠ .
(2) الإيمان:٧٤.
(3) التمهيد :(٢٤٧/١).
(4) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري ، كان أبوه عبدا لأنس بن مالك رضي الله عنه ، وكانت أمه صفية مولاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أحد الفقهاء من أهل البصرة عرف بالورع والتقوى في وقته ، توفي سنة:١١٠هـ انظر وفيات الأعيان:(١٨٢/٤).
(5) انظر : الإيمان لابن منده :٣١١و شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي:(٨١٢/٤).

أما عن :
رأي المتكلمين :
لقد اختلفت عبارات المتكلمين في بيان الفرق بين الإسلام والإيمان ، فيرى الباقلاني أن الإيمان هو التصديق ، والإسلام الانقياد ، وعليه فكل مؤمن مسلم وليس العكس ، ويبرهن على ذلك بأنه من المستحيل على المؤمن تركه للانقياد ، أما المسلم فقد يكون منه انقياد بلا إيمان .[1]

ولا يخفى ما في هذا من مناقضة لأصلهم في جعلهم العمل ثمرة للإيمان ، وليس بلازم له .
هذا وتذهب غالبيتهم إلى عدم التفريق بينهما ؛ حتى لا يعارض الأصل المجمع عليه عندهم من أن تارك العمل لا يكفر ؛ مع وجود التصديق بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فحقيقة مذهبهم أن :" الإيمان والإسلام واحد ؛ لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد ، بمعنى قبول الأحكام والإذعان ، وذلك حقيقة التصديق ".[2]

ويمتد هذا المفهوم حتى لا يفرق بين المسلم والمؤمن فـ:" الإيمان هو تصديق الله تعالى فيما أخبر من أوامره ونواهيه ، والإسلام هو الانقياد والخضوع لألوهيته ، وهذا لا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي ، فالإيمان لا ينفك عن الإسلام حكما ، فلا يتغايران ".[3]

****

وعند سبر أقوال المتأخرين منهم نجد أنه في الغالب لا تخرج عن هذا المعنى وإن خالف بعضهم وفسر الإسلام بالانقياد الظاهري .
يقول السنوسي في مكانة شهادة التوحيد :" جعلها الشارع ترجمة على ما في القلب من الإسلام ".
و يعلق على ذلك الدسوقي ، فيقول : " واعلم أن الإيمان والإسلام، قيل : إنهما مترادفان معناهما واحد، وهو التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة . وعليه مشى المصنف.
وقيل : وهو المعتمد أنهما متغايران ، فالإيمان هو التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه و سلم ، والإسلام هو الامتثال الظاهري ".[4]
وعلى هذا فالمسألة محل اختلاف بين المتقدمين والمتأخرين وإن كان الغالب في كلام الأشاعرة عدم المغايرة بينهما ؛ لاتفاقهم على عدم إدخال العمل في صميم المعتقد [5] ، ومن خالف منهم فقد وقع في التناقض .
و ستتم مناقشة هذه الأقوال والترجيح بينها عند عرض كلام الصاوي ومناقشته في ضوء منهج السلف الكرام.

---

[1] انظر : الإنصاف : ٥٩.
[2] العقائد النسفية : ١٥٩.
[3] المرجع السابق : ١٦١.
[4] حاشية أم البراهين: ٢٢٢.
[5] انظر : تحفة المريد للباجوري : ٧٤.

رأي الشيخ الصاوي

يفرق الصاوي بين تعريف الإسلام والإيمان ، فيرى أن الإسلام في اللغة : هو" مطلق الانقياد. يقال : أسلمت الدابة واستسلمت يعني انقادت ".[1]

وفي الاصطلاح :" الانقياد إلى ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ؛ مما علم ضرورة ".

وحتى لا يناقض نفسه في قضية الإيمان ، وأن العمل شرط كمال وليس داخلاً في حقيقته ، يفسر المراد بقول اللقاني :" والإسلام اشرحن بالعمل ":

يقول :" أي وضحه بالعمل الصالح ، وهو امتثال المأمورات واجتناب المنهيات، والمراد : الإذعان لتلك الأحكام ، وعدم ردها سواء عملها أم لا ".

أما عن موقفه من الشهادتين بالنسبة للإسلام ، فيرى أنه " لا بد منهما في ثبوت الإسلام ، والحاصل أن النطق بالشهادتين من الإسلام ".[2]

أما الإيمان فقد سبق بيان معناه عنده من أنه:" تصديق النبي فيما جاء به مما علم من الدين بالضرورة ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج ".

وفي تحديد العلاقة بينهما يرى " أنهما مختلفان مفهوماً ، متحدان ما صدق ، متلازمان شرعاً"[3] فـ" الإسلام انقياد ظاهري ناشئ عن تصديق باطني ، والإيمان تصديق باطني ينشأ عنه انقياد ظاهري " .

وحتى لا يظن أن التغاير في المفهوم الذي دل عليه العطف في قوله تعالى : {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} (الأحزاب:٣٥) ، يقضي بتغاير الذات ، يؤكد على قضية التلازم بين الإسلام والإيمان ، يقول :" لأن تغاير مفهوم المسلم والمؤمن كاف في العطف ، فلا يلزم منه مغايرة ذات المؤمن لذات المسلم".

ومن ثم فهو يحدد وجه المغايرة التي اقتضت العطف ، يقول : " الإسلام التلفظ بالشهادتين بشرط تصديق القلب بما جاء به النبي صلى الله عليه و سلم ، والإيمان الإذعان القلبي بشرط النطق باللسان ، ويكفي في العطف أدنى تغاير ".[4]

ومع ذلك ؛ هو لا يقر بوجود التلازم في جميع الأحوال ، بل يرى أن محله إذا اجتمع التصديق والانقياد الظاهري في المكلف ،" وإلا فلا تلازم بينهما ، بل قد يكون مؤمناً وليس بمسلم إن كان معه تصديق ، و لم يثبت منه نطق .

وقد يكون مسلماً وليس بمؤمن إن كان معه انقياد ظاهري دون تصديق.

---

(١) انظر :حاشية الجلالين : (١٥٧/١).
(٢) حاشية الخريدة البهية : ١٧.
(٣) حاشية الخريدة البهية : ١٢٤.
(٤) حاشية الجلالين :(٢٦٠/٣).

وهو معنى قوله تعالى : {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}(الحجرات:١٤) ".[١]

ولإزالة إشكال قد يرد من تغاير موقف الصاوي إزاء التلازم الذي أكد على وجوده بين الإسلام والإيمان ؛ حتى حكم باتحادهما ما صدق ، يبين أن الإسلام الذي ورد في الآية إنما هو المعني باللغة و إلا فـ" الإسلام والإيمان الشرعيان المعتبران هما متحدان ما صدق ، وإن كان مفهومهما مختلفا : إذ الإيمان هو التصديق القلبي بشرط النطق بالشهادتين والإسلام الانقياد الظاهري الناشئ عن التصديق القلبي".[٢]

ولكن الإشكال لا يزال قائماً في حالة وجود التصديق القلبي مع انتفاء الإقرار ، فإنه مما سبق يرى أن الشهادتين أصل في ثبوت الإسلام ، ولا يصح الحكم على أحد بالإسلام إلا عند إقراره بهما ، ومع ذلك فهو يقر شرعية مثل هذا التصديق ، وأنه كاف في الحكم على صاحبه بالإيمان الشرعي الذي يخرجه من عداد الكافرين ، حتى حكم على من صدق بلى إقرار بأنه مؤمن وليس بمسلم ، كما هو واضح من كلامه السابق ، ومع المناقشة سيزداد الأمر وضوحا .

****

المناقشة :

إن تفريق الصاوي بين الإيمان والإسلام مطلقا من حيث المفهوم لا يسلم له في جميع الأحوال ، وإنما فقط في حالة اجتماعهما معا، وأنه في حالة الانفراد فإن العلاقة بينهما هي الترادف ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة ، منها حديث المصطفى صلى الله عليه و سلم لوفد عبد قيس ، حيث فسر الإيمان بأعمال الظاهر ، فقال في معناه: {شهادة أن لا إله إلا الله ، و إقام الصلاة وإيتاء الزكاة و صوم رمضان، و تعطوا الخمس من المغنم }.[٣]

وهذا التفصيل في بيان علاقة الإسلام بالإيمان يستند إلى الأمور التالية:

- **أولاً:** التسليم بوجود مطلق التغاير بين الإيمان والإسلام ؛ لعموم الأدلة التالية:

قوله تعالى : {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}(الأحزاب:٣٥) .

وقوله تعالى : {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ } (الأحزاب:١٤)

وقوله عز من قائل : { فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}(الذاريات:٣٥)

وكذلك ما ورد في حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أنه قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً وأنا جالس فيهم ، فترك رسول الله

---

(١) حاشية الجوهرة : ١٦-١٧.

(٢) حاشية الجلالين :(١٠٨/٤).

(٣) أخرجه البخاري في : كتاب العلم - باب تحريض النبي وفد عبد قيس على أن يحفظوا الإيمان و العلم ، رقمه : ٨٧ .

صلى الله عليه و سلم منهم رجلاً لم يعطه - وهو أعجبهم إلي - فقمت إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم - فساررته فقلت : مالك عن فلان ؟ والله إني لأراه مؤمناً ، قال : (أو مسلماً) .

قال : فسكت قليلاً ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله مالك عن فلان ؟ والله إني لأراه مؤمناً . قال: (أو مسلماً...).إلى آخر الرواية .(١)

وقد روي عن عبد الله بن الإمام أحمد أنه قال : [سئل أبي عن الإسلام والإيمان ، فقال: الإسلام غير الإيمان](٢)

كما دل على ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن). (٣)

قال: [يخرج من الإيمان إلى الإسلام ، فالإيمان مقصور في الإسلام ، فإذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام](٤).

- **ثانياً:** أن التغاير لا يكون إلا في حالة ما إذا ذكر الإسلام والإيمان في موضع واحد.

- أن هذا التغاير مع التسليم بوجوده في حالات معينة ؛ إلا أنه لا يمنع وجود تلازم بينهما ، بحيث:

- **ثالثاً** : أنه في حالة انفراد أحدهما عن الآخر يكون مرادفاً له للأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول ؛ من دلالة كل منهما على الدين الذي ارتضاه الله تعالى لعباده . وذلك لعدة اعتبارات:

- دلالة كل منهما على مسمى الدين ، وذلك من حديث جبريل عليه السلام ، حيث نبه المصطفى صلى الله عليه و سلم أصحابه الكرام - رضوان الله عليهم - بعد ذهاب جبريل إلى أن اختلاف تفسير الإيمان عن الإسلام لا يقضي بالتغاير ، بل كل هذا من الدين الذي أتى جبريل عليه السلام من أجل بيانه و تعليمه إياه لكم . و كان هذا هو استنباط الإمام البخاري رحمه الله ، حيث قال : [فجعل ذلك كله ديناً]. (٥)

- مما تقرر عند السلف أنه لا إيمان إلا بالعمل و كذلك لا إسلام إلا بالتصديق ؛ فقد دلت نصوص الشرع على أن المؤمن ، أو المسلم هو من استكمل فعل ما افترضه الله تعالى عليه . (٦)

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الزكاة - باب قول الله تعالى :{ لا يسألون الناس إلحافا } حديث رقم :١٤٧٨.

(٢) رواه أبو بكر بن الخلال في السنة : ٦٠٤.

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الأشربة - باب قول الله تعالى :{إنما الخمر و الميسر و الأنصاب} محديث رقم : ٥٥٧٨.

(٤) رواه أبو بكر الخلال في السنة :٦٠٣. و الإمام ابن مندة في الإيمان لابن مندة:(٣١١/١). انظر: المسائل و الرسائل للإمام أحمد :(١١٠/١).

(٥) انظر : صحيح البخاري مع الفتح : كتاب الإيمان - باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه و سلم عن الإيمان و الإسلام و الإحسان و علم الساعة و بيان النبي، رقم الحديث:٣٧ ، و انظر تعليق الإمام ابن حجر على كلام البخاري في نفس المعنى :(١١٥/١).

(٦) انظر فتاوى شيخ الإسلام : (٣٥٩/٧).

- اجتماع كل منهما في الدلالة على الدين الذي ارتضاه الله تعالى لعباده و امتدح من اتصف به ، ورتب السعادة في الداريين على الالتزام به.[1]

مما يدل على ذلك قوله تعالى : { وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً } (المائدة:٣) .

و قال : {فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلامِ} (الأنعام:١٢٥) .

وفي بيان وجه الاستدلال يقول شيخ الإسلام :" فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان ، وجعله اسم ثناء و تزكية ".[2]

وفيما يلي كلام للإمام ابن رجب يوضح فيه بجلاء تام معنى قولهم : إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا ، يقول :"من الأسماء ما يكون شاملاً لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه ، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات ، والاسم المقرون به دالاً على باقيها ، وهذا كاسم الفقير والمسكين ، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج ، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات والآخر على باقيها ". [3]

****

أما عن تطابق (الماصدق) عليهما ، أي : أن المسلم هو المؤمن والمؤمن هو المسلم ، فهذا أيضاً مما يلزم فيه التفصيل ، فقد اتفق العلماء على أن كل مؤمن مسلم ، أما الثانية وهي : أن كل مسلم مؤمن ، فمحل اختلاف ، فإن كل مسلم مؤمن من حيث وجود مطلق الإيمان معه ، لا الإيمان المطلق ، الذي يستوجب المدح ؛ كما دل على ذلك قوله تعالى : { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا } ، فإن الإيمان قد يطلق ويراد به المدح ، وقد يطلق ويراد به فعل لازمه ، فهؤلاء الذين منعوا من إطلاق الإيمان عليهم ؛ كان ذلك لوجود المانع من إطلاق مسمى المدح ، والذي لا يتأتى إلا عند فعل الواجبات وترك المحرمات .

أما مطلق الإيمان فإنه لا يزول عنهم لارتكابهم بعض المخالفات التي تعد من المعاصي ؛ فإن " نفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين"، كما في قوله تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} (الأنفال:٢)

فكل من قصر في شيء مما ذكر ؛ بحيث لا يخرجه فعله عن أصل الإيمان ، لا يعد " منافقاً من أهل الدرك الأسفل من النار ، بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب ". [4]

أما مطلق الإيمان فثابت له ، و لكنه غير مستحق للاسم لوقوعه في مخالفة ما يقتضيه الإيمان الكامل الموجب للمدح .

---

[1] انظر : تعظيم قدر الصلاة للإمام المروزي : (٣٤٥/١) . والمرجع السابق : (٣٦٤/٧).

[2] مجموع الفتاوى :(٣٦٤/٧).

[3] جامع العلوم و الحكم : ١٠٩.

[4] الكلام على حقيقة الإسلام و الإيمان :٢٥٤-٢٥٧.

ويستدل شيخ الإسلام رحمه الله لثبوت مطلق الإيمان لكل مسلم ؛ بدخول كل من [المطيع والعاصي] من آحاد المسلمين في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ} (المائدة:٦)
كما يستدل على نفي المسمى الإيمان الموجب للمدح بقوله صلى الله عليه و سلم : (أو مسلماً...) ، كما ذكرت ذلك سابقا .[1]

******

وقد أشرت من خلال عرضي لرأي الشيخ الصاوي أنه في علاقة المسلم بالمؤمن قد وقع في نوع من التناقض ؛ حيث أثبت وجود التلازم بين الإيمان والإسلام الشرعيان - وهذا التلازم في الأصل مسلم له - و لكنه مع ذلك أقر بإيمان من حصل منه التصديق ولم يتبعه بإقرار مع قدرته على الإتيان به ، وخالف بذلك ما أوجبه في ثبوت الإسلام ، وبإقراره لمثل هذا الإيمان جوز أمراً قد أجمع السلف على بطلانه ، وهو إثبات الإيمان للمعين مع انتفاء الإسلام عنه ، فيكون بذلك مؤمنا غير مسلم . فإنه مع تفسيره للإسلام بالإذعان القلبي ، إلا أنه حكم بفرضية الإقرار لثبوت الإسلام للمذعن فلا يكون مسلماً - عنده - إلا من ثبت عنه الإقرار ، بخلاف باقي الأركان الخمس.
هذا مع أن القاعدة المجمع عليها ، تقول : كل مؤمن مسلم ، وإنما وقع الخلاف في العكس .
يقول شيخ الإسلام في بيان هذه الحقيقة : "وهذا الذي ذكروه مع بطلانه ومخالفته للكتاب والسنة هو تناقض ....أما الجهمية فيجعلونه تصديق القلب ، فلا تكون الشهادتان ولا الصلاة ولا الزكاة ولا غيرهن من الإيمان ، وقد تقدم ما بينه الله ورسوله من أن الإسلام داخل في الإيمان ، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون مسلماً ؛ كما أن الإيمان داخل في الإحسان ، فلا يكون محسناً حتى يكون مؤمناً".[2]

وقال رحمه الله أيضا في معرض تفنيده لمثل هذه الأقوال التي تعارض ما هو معلوم من الدين بالضرورة :" ثم قولكم كل مؤمن مسلم، إن كنتم تريدون بالإيمان تصديق القلب فقط ؛ فيلزم أن يكون الرجل مسلما ولو لم يتكلم بالشهادتين وما أتى بشيء من الأعمال المأمور بها ، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام".

ثم بين رحمه الله تعالى بعد تمحيصه لحقيقة الفرق بين كلام السلف والمرجئة في العلاقة بين الإسلام والإيمان ، مدى بعد ما أرادوا بقولهم كل مؤمن مسلم عن مراد السلف رحمهم الله تعالى ، حتى قال:" فقولهم في غاية المباينة لقول السلف ، ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه".[3]

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الزكاة - باب قول الله تعالى :{ لا يسألون الناس إلحافا } حديث رقم :١٤٧٨.
(٢) الإيمان : ١٤٨.
(٣) الإيمان : ١٥١.

وحقيقة كلام المرجئة الجهمية مردود بكل حال ؛ إذ التلازم بين الإيمان والإسلام يحتم أن يتبع التصديق العمل ، وأن لا يحكم بإيمان من امتنع عن الإتيان به ما دام قادراً على ذلك ؛ لأن القاعدة تقول : الإرادة الجازمة مع القدرة التامة تنتج العمل[1] ، فمادام أنه قد صدق ؛ فالواجب أن يظهر عليه لازم ذلك التصديق من العمل الواجب ؛ وإلا امتنع الحكم عليه بالإيمان .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ما ذهب إليه الصاوي في تفسير آية الأعراب بأن المراد من الإسلام فيها هو المعنى اللغوي وهو مطلق الانقياد ، مؤكداً بذلك على قضية التلازم بينهما هو أحد الأقوال فيها ، والراجح أن المراد به ـ كما ذهب إلى ذلك جمع من أهل العلم ـ هو الإسلام الشرعي وأن ذلك لا يؤدي إلى منع التلازم بينهما بل يرجع إلى ما سبق بيانه من منع التسمية الموجبة للمدح ، مع الإقرار بأصل الإيمان عندهم ، وإلا لخرجوا من دائرة الإسلام بالكلية ، وهذا ما يخالف معتقد أهل السنة والجماعة .

****

---

(1) انظر الفتاوى : (٧/٥٢٥).

(المبحث الثالث)

الأسماء و الأحكام

من أهم القضايا التي تستند في مبدئها إلى إدراك حقيقة الإيمان والإسلام مسائل الأسماء والأحكام ، والتي تعني ثبوت وصف الإيمان والإسلام أو الكفر للمعين وما يترتب على ذلك من أحكام الوعد أو الوعيد.

فإن موقف الخوارج من مرتكب الكبيرة ونعته بالكفر ، ومن ثم الحكم عليه بالخلود في النار ؛ كان في الحقيقة ناتجا عن فهمهم لحقيقة الإيمان الشرعية ، فمع موافقتهم للسلف الصالح رضوان الله عنهم في كونه مركبا من قول وعمل ، إلا أنهم بمنعهم للزيادة والنقصان فيه ؛ حكموا على كل من قصر بالعمل الواجب بالكفر، والخلود في النار.

هذا وقد تبعتهم المعتزلة في تعريف الإيمان الشرعي ، وما يتبع ذلك من الحكم بالخلود في النار لمرتكب الكبائر[1]، إلا أنها امتنعت عن نعته بالكفر أو الإيمان لعدم توفر ما يقتضي التسمية بأحدهما من جهة الشرع ، فعدلت عنهما إلى وصفه بالفسق في الدنيا [2]وحكمت عليه بالخلود في النار لتحقق موجبه عندهم من الذم واللعن ، الذي إذا اجتمع مقتضيه من العصيان مع الطاعة لغلب عليه ؛إذ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .[3]

ولغلوهم في مكانة العمل من الإيمان ، واعتقادهم أن الواجب منه بجميع أنواعه بمرتبة الأصل منه، لم يدركوا حقيقة الفرق بين الإسلام والإيمان ؛ فظنوا أنهما بمنزلة واحدة من الدين ، بحيث لا يمكن الانتقال من مسمى الإيمان إلا إلى الكفر الصراح .[4] ، وخالفوا بهذا صريح ما ثبت من النصوص الدالة على انتفاء الوصف بالإيمان لمرتكب الكبائر مع ثبوت الإسلام له ، وأنه لا يخرج من كليهما إلا الكفر بالله تعالى .[5]

و لما استقر هذا الأمر في اعتقادهم وتمكنت هذه الشبهة العقلية حتى غدت أصلا من أصولهم ؛ بنوا على أساسها فهمهم لنصوص الشارع الحكيم ، فأخذوا بعمومات الوعيد وأغرقوا في إعمالها على ظاهرها ، وقصروا في الجهة المقابلة بما يتعلق بنصوص الوعد وأعملوا فيها بالتأويل والرد ، ولهم في ذلك شبه ، كلها ترجع إلى ما سبق بيانه من تغليب جانب الوعيد على الوعد.

هذا وقد أشرت سابقاً إلى الفرقة التي تبنت التيار المواجه لفكر الخوارج من أجل دحض ما خالفوا به إجماع الأمة ، والثابت من النصوص الشرعية من عدم تكفير

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار :٧٠٧.

(٢) انظر : المرجع السابق : ٦٩٧ـ ٧٠١ـ٧٠٢ـ والفرق بين الفرق ، للبغدادي : ١١٥، والنبوات لابن تيمية : ١٣٤.

(٣) انظر :الحق الدامغ ، للخليلي : ٢٠٧وشرح الأصول الخمسة :٦٠٦ـ ٧٠٧.

(٤) انظر شرح الأصول الخمسة : ٧٠٥.

(٥) الشرح والإبانة على أصول الديانة ، للإمام : ابن بطة العكبري : ٢٠١.

مرتكب الكبيرة ، فقد حملهم هذا التوجه المندفع إلى عدم الفهم الصحيح لحقيقة النزاع أو ما يسمى بتحرير محل النزاع ، فقاموا بشن هجوم عنيف على الحقيقة التي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة من كون الإيمان قول وعمل ، ولم يدركوا أن السبب في ضلال أولئك هو القول بعدم الزيادة والنقصان ، فأرادوا أن يدرؤوا باطلاً بآخر ؛ فقصروا الإيمان على التصديق ، ومنعوا إدخال العمل في مسماه حتى لا يؤدي التقصير فيه إلى ذهابه بالكلية[1]

******

وقد التزمت الأشاعرة نفس الأصل المعتمد لدى الخوارج في منعهم من اعتقاد تشعب الإيمان لإمكان حصول التناقض باجتماع النقيضين عند زوال بعض الشعب دون بعضها ، فإنه بزوال بعضه يجتمع مع نقيضه الكفر وهذا محال[2] ومن أجل التخلص من هذا الذي ظنته لازماً لاعتقاد تشعب الإيمان ، جعلته أصلاً واحداً وهو التصديق، ومنعت زواله إلا بما يعرضه مباشرة من أنواع الكفر[3] : كالتكذيب ، والشك والنفاق ، فأخرجت بذلك العمل بشتى أنواعه من حقيقة الإيمان ، ولم يعد للتقصير في جانبه أثر في نقض الإيمان وهذا بحد ذاته تفريط مخالف في مقابل إفراط الخوارج وغلوهم.[4]

وقصروا في المقابل بقضايا الأسماء والأحكام . فنعتوا من استقر في قلبه التصديق بالإيمان ، ولو فرط بالتقصير في الأركان ، وحكموا له برضى الرحمن ؛ فخالفوا بذلك المنزل من القرآن على من وصف بالبيان صلى الله عليه و سلم تسليماً كثيراً .

فمن أهم ما نتج عن هذا الفهم السقيم لحقيقة الإيمان بإبعاد العمل عن مسماه ، ما ذهب إليه المرجئة في تفسير الإسلام ، حيث فسروه بما يوافق معتقدهم في إبعاد العمل حتى لا يكفر تاركه عندهم ، فقالوا حقيقة الإسلام هي : الإذعان ، سواء أتبع ذلك بالعمل أم لا ، وخالفوا بهذا ما هو معلوم من الدين بالضرورة.[5]

وبناء على ما تأصل اعتقاده عند الأشاعرة من الجزم بإنفاذ الوعد لكل من أتى منه التصديق ، فقد اعتمدوا منهج الأخذ بعموم نصوص الوعد التي وجدوا في ظاهرها ما يؤيد مذهبهم وتقديمها على نصوص الوعيد في ذلك ؛ وكثيرا ما يكون إعمال هذا الأساس لتدعيم الشبه العقلية بالدليل الشرعي .

ولا يخفى ما في هذا الفهم من تفريط قابل أفراط الخوارج بأقبح منه ، فلم يعد لديهم ضابط للتكفير سوى الإقرار بما يخالف التصديق من الشك أو التكذيب ، وصارت حقيقة التوحيد مقصورة على من أتى بالتصديق ، ولو أتى بما علم مناقضته للدين بالضرورة.[6]

---

(١) انظر الكلام على حقيقة الإسلام و الإيمان ، لشيخ الإسلام : ٢٤٢. وقد سبق مناقشتهم في مبحث حقيقة الإيمان الشرعية.

(٢) انظر الإرشاد للجويني : ٣٩٩. انظر : الإيمان لشيخ الإسلام : ٣٨٧

(٣) انظر الإنصاف للباقلاني : ٥٧.

(٤) انظر فتاوى شيخ الإسلام : (٥١٠/٧).

(٥) انظر : شرح لعقائد النسفية : ١٥٩. والمبحث السابق في علاقة الإسلام بالإيمان .

(٦) المواقف :٣٨٨. و انظر العقائد النسفية : ١٤٢. و انظر مبحث التوحيد ونواقضه : ١٣٣ .

رأي الشيخ الصاوي

يمكن تحديد موقف الصاوي من هذه القضية باتجاهين ، كلاهما يدور في محور واحد ، ولتقرير مبدأ واحد . أما الاتجاه الأول: فهو التأكيد على حقيقة الإيمان عند المرجئة ، وأنه لا يخرج منه إلى دائرة الشرك إلا عند فساد أصل التصديق.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في إبطال حجة الخوارج وأتباعهم من المعتزلة في تكفير مرتكب الكبيرة ، والحكم عليه بالخلود في النار، مع تقرير المنهج المتبع عند الأشاعرة في هذه القضية ، ومن ثم التشنيع على كل من حكم بالكفر على تارك العمل أو التقصير فيه وعده في جملتهم .

وكثيراً ما يعالج هذه القضايا المتشعبة دون فصل بينها ؛ مؤكداً على الهدف الرئيس منها وهو تقرير مذهبه في الإيمان ، مع بيان ما يدعم ذلك من موقفه من نواقض الإيمان وحقيقة الكفر .

و فيما يلي عرض لأهم ما قرره وذهب إليه ، أشرت إليه تحت خطوط عريضة؛ حتى يتمكن من خلالها فهم ما توصل إليه في هذا الباب، ومن ثم عرضه على مذهب السلف الكرام .

أولاً : حقيقة الإيمان، و بيان ما يناقضه :

يؤكد الصاوي - كما بينت سابقاً - على حقيقة الإيمان في كثير من المواضع مقرراً ما ذهب إليه الأشاعرة من قصره على التصديق دون العمل ، مع بيان أن السبب الرئيس الذي حمل الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة ؛ عد العمل داخلاً في صميم الإيمان .[1]

وعند تتبع أقوال الصاوي في نواقض الإيمان نجد أنه يقرر ما يؤكد به القضية السالفة ، و ذلك بحصرها في الاتجاه المعاكس للتصديق ، أو ما يمثل الجانب الاعتقادي دون العملي .

فالإنكار والاستحلال والنفاق هي أسس الكفر ، والمعول عليه في استحقاق الخلود في النار ؛ لأنها تعني مناقضة الإيمان بالتكذيب :

- يقول في بيان حقيقة الكفر الذي استحق لأجله من تلبس به الخلود في النار :" إنما كان جزاء الكفار الخلود في النار ؛ لأن الكفر إنكار لكمالات الله ، وهي لا تتناهى ، فكان جزاؤه عذاباً لا يتناهى ، وذلك يتحقق بالخلود بخلاف معصية المؤمن ".[2]

---

[1] انظر : المبحث السابق في معنى الإيمان : ٢٠١ .

[2] حاشية الجلالين :(١٦٢/١).

- أما عن الشرك ؛ فيرى أن نسبة الشريك لله تعالى في ربوبيته كما فعل كفار مكة و النصارى كفر ، وذلك لأن "نسبة الشريك له - تعالى - يلزم منها التكذيب بآيات الله تعالى" .[١]

وقد سبقت الإشارة إلى أنه يرى قلة من كان كفره بسبب الشرك وأن غالب الكفر الواقع بسبب نواقض الإيمان التالية من الجحود والإنكار والنفاق والشك.[٢]

- و كذلك الاستحلال ، فيرى أن كل ما علم تحريمه بالكتاب والسنة والإجماع فاعتقاد حله كفر مخرج من الملة.[٣]

- كما أنه يقسم النفاق إلى قسمين: "عملي واعتقادي ، فالعملي أشار إليه صلى الله عليه و سلم بقوله : {آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان}.[٤]

والاعتقادي هو إظهار الإسلام ، وإخفاء الكفر ".[٥]

- وكل ما يتضمن التكذيب ، كالشك ، والعناد ، والإنكار ، كفر مخرج من الملة ، يقول : " المختار عند أهل السنة أن الأعمال الصالحة شرط كمال ، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمن فوت على نفسه كمال الإيمان ".[٦]

ويعرف الشك بأنه : التردد بين شيئين على حد سواء ،" فإن العبد إذا تشكك في عقائده كفر ".[٧]

ويقول في حكم من جحد شيئا من الأحكام : كل من جحد حكماً علم من الدين بالضرورة ، بمعنى أنه اشترك في معرفته الخاص والعام ، فهو كافر ، كجحد وجوب الصلاة أو شيء من أركانها المجمع عليها ، كالسجود ، وحرمة الزنا ، والخمر ونحوهما".[٨]

- أما عن الأعمال فلم أجد نصاً عنده على تكفير شيء منها لمرتكبها سوى السجود لغير الله تعالى ، أو سب أي من الملائكة أو الكتب أو الرسل ، والذبح بإقران

---

(١) المرجع السابق : (٦٧/٢).و انظر : حاشية الصلوات الدرديرية : ٢٢.

(٢) انظر حاشية الخريدة : ٦٢، وحاشية الجوهرة :

(٣) المرجع السابق :(١٢٢/١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة في كتاب الإيمان - باب علامة المنافق ، حديث رقم : ٣٣. و في كتاب : الشهادات - باب من أمر بإنجاز الوعد و فعله الحسن ..، حديث رقم: ٢٥٣٦. و في كتاب : الوصايا - باب قول الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين)، حديث رقم : ٢٥٩٨.

(٥) حاشية الجلالين :(٢٣٧/١).و انظر حاشية الصلوات الدرديرية : ٩٣.

(٦) حاشية الجوهرة : ١٧.

(٧) حاشية الصلوات الدرديرية : ٩٣.

(٨) حاشية الجوهرة :٦٧.

اسم الله تعالى مع غيره ، لما في الإتيان بها من علامة على التكذيب والجحود ، يقول :" السجود لغير الله كفر ، محله إن كان من هوى النفس لا بأمر الله - يعني سجود الملائكة لآدم عليه السلام ".[1]

ويقول في الإنكار والسب :"من أنكر صفة من صفات الله ، أو سب ملائكته أو أنكر الكتب السماوية أو سب رسله أو أنكر رسالتهم ، فالكفر بواحد من هذه المذكورات كاف في استحقاق الوعيد ؛ لأن الإيمان بكل واحد أصل من أصول الدين".[2]

أما عن الذبح المذكور فسياق الكلام يوضح أن المراد مصاحبة ذلك الذبح اعتقاد الإشراك في استحقاق المقرون ذكره العبادة مع الله تعالى ، يقول :" وأما المسلم إن جمع بينهما على وجه التشريك في العبودية فهو مرتد لا تؤكل ذبيحته".[3]

ثانياً : تحقق الوعد مع وجود مسببه من الإيمان :

يقول : " المتقون هم الذين اتقوا الشرك وهم المؤمنون ولو عصاه ؛ لأن المتقي هو الآتي بالتقوى و لو مرة واحدة ......

والذي يجب الإيمان به أن الجنة تملك بالموت على كلمة التوحيد ، ولو صحبها أمثال الجبال من المعاصي . غير أن أهل الجنة مراتب ".[4]

ثالثا : تحقق الوعيد مع وجود المقتضي من الكفر :

يؤكد الصاوي على وجوب أن ينال الكافر ما يستحقه من العذاب المؤبد ؛ استدلالاً بنصوص الكتاب والسنة الدالة على هذا الأصل ، وقد يعلل ذلك الجزاء العادل من الله تعالى بوجود مقتضيه من الكفر والشرك ، الدال على الوقوع في أقبح الظلم وأشنعه : { إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} (لقمان:١٣).

هذا ويجمع إلى ما تقدم الاستدلال بالدليل العقلي المستنبط من تلك الأدلة الشرعية على القطع بمقتضى السمع بإنفاذ الوعد في أهل الإيمان والوعيد في أهل الكفر ، يقول :" فتحصل أن وعد الله للطائفتين لا يتخلف جزماً لتعلق علم الله به ، والدليل السمعي.

---

(١) حاشية الجلالين :(٢/٦٠-٢٧٥).
(٢) المرجع السابق :(١/٢٣٦).
(٣) المرجع السابق :(٢/٤٠).
(٤) المرجع السابق :(٢/٢٧٦).و انظر : (١/٢١٠).

فلو جاز تخلفه لانقلب علم الله جهلاً ، و للزم الكذب في خبره تعالى ، وكذا وعيده للكفار .

أما وعيده للعصاة فتحت المشيئة ".[1]

ولبيان هذا الأصل يتأتى الكلام في القضايا التالية :

ثالثاً : موانع إنفاذ الوعيد لأصحاب الكبائر من المسلمين:

يعتقد الصاوي وجود مكفرات للذنوب سوى التوبة ، وقد يذكر ذلك إما على سبيل إبطال حجة الخصم أو على سبيل تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في هذه القضية ، ويمكن تحديدها وفق هذا الحصر التالي من حواشيه المتعددة :

١ـ التوبة ، يقول : " فالصدقات لا تكفر جميع السيئات بخلاف التوبة فتكفر جميعها".[2]

٢ـ الأعمال الصالحة ، فالنص السابق يدل مفهومه على أن الصدقة تكفر الذنوب .

٣ـ المصائب ، يقول في حال من مات من المسلمين متلبساً بذنب بلا توبة :" الغالب المغفرة ؛لأن فضل الله واسع ، ورحمته تغلب غضبه ، وكل ذلك ما لم يمت هديماً أو غريقاً أو مقتولاً ظلماً مثلاً ، وإلا فيقوم ما ذكر مقام التوبة ".[3]

٤ـ الحدود ، يقول :" وأما حدود المسلمين فالمعتمد أنها جوابر ".[4]" فمتى قتل ولو من غير توبة فقد سقطت الحقوق كلها ؛ لأن السيف يجب ما قبله ".[5]

٥ـ الشفاعة ، يقول : فـ" العاصي إذا مات مصراً على المعاصي تحت المشيئة إن شاء عذبه مدة ثم يعفو عنه ؛ بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن شاء لم يعذبه ، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ".[6]

٦ـ العفو ، كما دل عليه النص السابق .

رابعاً: الرد على شبه الوعيدية :

يقول في الرد على كل من جزم بإنفاذ الوعيد لأهل الكبائر على جهة المكث الأبدي :"

وقال أبو هاشم الجبائي وجمهور المعتزلة : إن المتقين هم الذين اتقوا جميع المعاصي ، فلا يثبت دخول الجنة إلا لمن ترك جميع المعاصي ، وهذا مذهب باطل ؛ لمخالفته النصوص القرآنية والأحاديث النبوية".[7]

---

(١) حاشية الجوهرة : ٣٥.

(٢) المرجع السابق : (١٢١/١).

(٣) المرجع السابق : (٢١٠/١).

(٤) المرجع السابق :(٢٦٥/١).

(٥) المرجع السابق :(٢٦٩/١).

(٦) المرجع السابق : (٢٧٦/٢).

(٧) المرجع السابق :(٢:٢٧٦).

وفي معرض آخر يصرح بالأدلة التي يبطل بها مذهبهم من النصوص الشرعية ، يقول :" أما المعاصي فلا تبطل ثواب الأعمال الصالحة خلافاً للمعتزلة القائلين بأن الكبائر تحبط الأعمال كالردة ، ورد كلامهم بقوله تعالى : { وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء:٤٨) ".[1]

وكان هذا رداً منه بالدليل الشرعي الذي يقطع ببطلان مذهبهم القائم على وجوب إنفاذ الوعيد للعصاة ، حيث دل على أن الأمر راجع إلى مشيئته سبحانه ، فقد يجازي بالعقاب المتوعد به ، وقد يعفو فلا معقب لحكمه سبحانه .

وهذا من حيث الأصل في إنفاذ الوعيد لأهل الكبائر ، أما في وقوعه على جهة التأبيد لهم ، كما يعتمدونه في جانب الذم الموجب لمماثلة حكم أهل الكفر ويستدلون له بالشبه العقلية والنقلية ، فللرد عليهم في هذا الباب يوجه أجوبة متعددة ، كلها من القوة بمكان ، مصوباً بها أقوى الأدلة النقلية التي يستندون إليها في دعم مذهبهم ، قال تعالى : {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً} (النساء:٩٣)

فأجاب أولا بـ:

- سبب نزول هذه الآية ، فبعد أن أورد القصة التي اشتهرت في سبب النزول وهي أن من قام بالقتل رجع إلى الكفر ؛ معلنا بذلك ارتداده عن دين الإسلام ، وأن الوعيد في الآية قد توجه إليه بناء على ما آل إليه فعله ، قال:" فعلى هذا الخلود في الآية على ظاهره" أي أنه استحق ذلك لأنه ارتد عن دينه بعد وقوع القتل منه .

ثانياً:

في الرد على من اعترض بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، قال إنه يجاب عن ذلك بعدة أجوبة :

- " أنه محمول على المستحل لذلك .

- أن هذا جزاؤه إن جوزي، أي أن عامله الله بعدله جازاه بذلك ، وإن عامله بفضله فجائز أن لا يدخله النار "

هنا يورد ما قد يضعف الاحتجاج به ، فيقول:" ولكن في هذا الجواب شيئا؛ لأن فيه تسليما أنه إذا جوزي يخلد في النار، وهو غير سديد للقواطع الدالة على أنه لا يخلد في النار إلا من مات على الكفر .

- أنه يحمل الخلود على طول المكث ".[2]

---

(1) المرجع السابق : (٨٩/٤).

(2) المرجع السابق :(٢٢٤/١).

خامساً : موقفه من مخالفيه (دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله) :

مما سبق تبين كيف أن الصاوي رد كلام الخوارج والمعتزلة في تكفير مرتكب الكبيرة ، وقارعهم في سبيل ذلك بالحجة والبرهان ، ولكنه في المقابل لم يكن على استبصار بحقيقة ما حملهم على التكفير ، فكل ما قام به في تحليل موقفهم والداعي لما ذهبوا إليه هو تفسيرهم الإيمان بالعمل والطاعة.

أقول : إن هذا التصور الخاطئ لحقيقة مذهب الخوارج ، حمله على تعميم الحكم في كل من جعل العمل داخلاً في حقيقة الإيمان ، وكفر لأجل ذلك من أخل بأصول الإيمان منه ، إما بترك الإتيان به كتارك الصلاة بالكلية مثلاً ، أو بالتوجه به لغير الله تعالى على جهة الإشراك في توحيد الإرادة والقصد ، كما سبق و أن أشرت إلى هذه القضية في مبحث نواقض التوحيد.

ولما كانت الحركة الإصلاحية بقيادة الإمام محمد بن عبد الوهاب هي من تتزعم هذه القضايا- في ذلك الوقت[1] - مستضيئة بهدي الكتاب والسنة ، وقد انتشر صيتها بين البلاد ، وذاع خبرها في الدعوة إلى ما كان عليه سلف الأمة من تعظيم جانب العمل والإخلاص في التوجه به لله تعالى، بعيداً كل البعد عن معتقد الخوارج الذي حدى بهم إلى تكفير مرتكب الكبيرة ، كثر مناوؤها من مختلف البقاع الإسلامية و قاموا بتشويه معالمها، وتحريف بعض ما أتت به من خالص الحق والبيان ، فاستجاب لهم الكثير إما تعصباً وحمية ؛ لما كان عليه آباؤهم وكبار علمائهم من تعظيم القبور والتوجه لساكنيها بالدعاء والاستغاثة إلى غير ذلك .

وإما جهلاً بحقيقة الدعوة والأسس التي تقوم عليها ، كل هذا كان له أسوء الأثر في تحديد موقف الصاوي من هذه الدعوة المباركة، التي كانت قد اشتهرت بالوهابية، نسبة إلى مؤسسها الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، وفيما يلي نص يصرح فيه بذلك ، يقول في تفسير الآية الكريمة : {أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ} (فاطر:٨)

وقيل: هذه الآية نزلت في الخوارج الذين يحرفون تأويل الكتاب والسنة ويستحلون بذلك دماء المسلمين وأموالهم ، كما هو مشاهد الآن في نظائرهم ، وهم فرقة بأرض الحجاز يقال لهم : الوهابية ، ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون - نسأل الله الكريم أن يقطع دابرهم ".[2]

---

[1] انظر مبحث:الحالة السياسية في عصر الصاوي : ١١ .

[2] المرجع السابق : (٢٨٨/٣).هذا و إني لأعجب من بعض طلبة العلم من حملة الشهادات العالية كيف يتأتى لهم نقل مثل هذه النصوص على جهة القبول و الرضى لما جاء فيها ، دون أدنى تبصر و طلب للحقيقة ، مع تيسر هذا في العصر الذي نعيشه !.

المناقشة :

الخلاف مع الأشاعرة في حقيقة الإيمان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخلاف معهم في حقيقة الكفر ، فلا يمكن بحال الفصل بينهما في تقرير منهج السلف الكرام في هذه القضية .

ومع سبر أقوال الصاوي في مسائل الأسماء والأحكام يمكن الخلوص إلى النقاط الرئيسة التي يجب أن يدور حول محورها النقاش التفصيلي الموصل للحقيقة المستهدفة ، وهي كالتالي:

أولاً :الإيمان وحقيقة الكفر:

مع ما سبق من بيان مكانة العمل من الإيمان عند السلف ، إلا أن التأكيد على هذا الأصل متحتم في هذه القضية على جهة الخصوص ، إذ الفرق الشاسع بين معتقد المرجئة في العمل من أنه ثمرة للإيمان ومعتقد السلف من أنه لازم له لا يتصور انتفاؤه مع وجود ملزومه ؛ جعل هذا أساس في كل اختلاف تفرع عنه من مسائل الأسماء والأحكام ، فالتكفير بترك العمل بالكلية ولو مع غير استحلال وإنكار أصل في المعتقد الصحيح المستمد من نصوص الكتاب والسنة ، فكما أن التوحيد منه ما هو عملي ، وهو توحيد الإرادة والقصد ، ومن أخل به وقع في الشرك المناقض لأصل التوحيد المنجي ، كذلك الإيمان منه ما هو عمل والعمل منه ما هو أصل فيه ، بحيث لو أخل المكلف بالإتيان به وقع في الكفر المناقض للإيمان .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الإيمان الشرعي يدخل فيه التوحيد بإقرار الأشاعرة أنفسهم ، كما سبق بيانه ولكن الخلاف معهم في نوع هذا التوحيد ، وما هو المنجي منه ، فهم يقرون بإن من صدق بالله تعالى واعتقد مشاركاً له في ربوبيته لم ينجه ذلك الإيمان ، لأنه خالف الإيمان الشرعي الذي يحكم لمن أتى به بالنجاة في الداريين ، يؤكد هذا عدهم الإشراك في توحيد الربوبية من نواقض الإيمان الكفرية ، إذ الكفر أنواع والشرك واحد منها ، كما هو واضح من كلام الصاوي ، وإن اعتقد بقلة من كفر من الثقلين بسببه [1]

فهذا الأصل المجمع عليه بين الأشاعرة والسلف يعد نقطة مهمة في تحديد محور الخلاف ، الذي به يمكن التوصل إلى نتيجة تقنع المتجرد لمعرفة الحقيقة ، فإذا ثبت أن توحيد الإرادة والقصد والذي يعني إفراده تعالى بأنواع العبادة الفعلية والاعتقادية من صميم التوحيد الذي يحصل به النجاة ؛ ثبت في المقابل أن الإيمان المنجي ما كان مشتملاً على الأركان الأساسية من العمل ، كالإقرار والصلاة والتحاكم لشرع الله تعالى في كل صغيرة وكبيرة مع الإتيان بشرط قبوله من الإخلاص والمتابعة ؛ لأنه لا يقبل منه إلا ما تحقق فيه ركني توحيد الإرادة و القصد.

---

[1] انظر مبحث نواقض التوحيد : ١٣٣.

وإذا تبين مدى الارتباط الوثيق بين مكانة العمل من الإيمان بحقيقة التوحيد المنجي في المعتقد الصحيح النابع من مقتضى التسليم بنصوص الوحي المنزل من عند الله تعالى ؛ ثبت أنه لا انفكاك في الاعتقاد الجازم بأن الإخلال بأي منهما هو من الكفر المخرج من الملة بالكلية.

وفي ما يلي نصوص من الكتاب والسنة ، تثبت هذه الحقيقة المجمع عليها عند السلف :

- قال تعالى : {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ} (البينة :٥)

روى الخلال عن الإمام أحمد ما نصه :" قال الحميدي : وأخبرت أن قوماً يقولون : إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت فهو مؤمن ؛ ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه إذا كان يقر الفروض و استقبال القبلة ، فقلت : هذا الكفر بالله الصراح ، وخلاف كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم و فعل المؤمنين ، قال الله عز وجل : { حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}.

قال حنبل : قال أبو عبد الله : من قال هذا فقد كفر بالله ، و رد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به ".[1]

- وقال تعالى :{ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (التوبة :٥)

- وقال عز من قائل :{فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} (التوبة:١١).

فهذا نص على أن النجاة المناطة بدخول الدين المرتضى من عند الله سبحانه لا تكون إلا بالإتيان بهذه الفروض المذكورة ، ومن المعلوم أن الدين مراتب : إسلام فإيمان فإحسان ، كما دل على ذلك حديث جبريل عليه السلام ، فتعليق حصول الأخوة الدينية على شرط الإتيان بالعمل دليل على انتفاء موجبها من التدين عمن لم يتأتى منه ذلك العمل .

يقول الصحابي الجليل أنس رضي الله تعالى عنه: "هو دين الله الذي جاءت به الرسل وبلغوه عن ربهم، قبل هرج الأحاديث، واختلاف الأهواء، وتصديق ذلك في كتاب الله في آخر ما أنزل الله ، قال الله: { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم } ، قال: توبتهم: خلع الأوثان ، وعبادة ربهم ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، ثم قال في آية أخرى: {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين}"[2]

---

(١) السنة : ٥٨٦-٥٨٧.
(٢) (٣١٩/٦).

- وقال تعالى : {وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ} (النور:٤٧)

ففي هذه الآية دليل بين على أن ترك الانقياد والإعراض عن الطاعة لازم لانتفاء الإيمان بالله تعالى من قلب العبد، يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى :" ففي القرآن و السنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة ، كما نفى فيها الإيمان عن المنافق "[1]

وقد استدل رحمه الله بهذه الآية الكريمة ، وبغيرها من الأدلة الكافية في بيان هذا الأصل المجمع عليه عند السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

ومن كل ما سبق نصل إلى أن حقيقة الكفر ، كما دلت عليها نصوص الكتاب والسنة إنما تكون بمناقضة الإيمان الشرعي المركب من الاعتقاد والقول والعمل ، فكل ما ناقض هذه الأصول هو كفر صراح مخرج من الملة بالكلية.

فأنواع الكفر الأكبر المنافي للإيمان إضافة إلى ما ذكره الصاوي ، كما بينها العلماء هي :

- كفر الشرك :

فقد تقدم أنه لا يتحقق التصديق بالله تعالى إلا بتوحيده عن مماثلة الغير ذاتاً وأفعالاً وصفاتاً، كما أنه لا يتحقق لازم التصديق من العمل إلا بتوفر شرطي القبول : الإخلاص و المتابعة، ركني توحيد الإرادة والقصد .

فالارتباط إذاً واضح ، بين حقيقة الإيمان المنجي، والتوحيد المعتمد الذي يجعل تحقق كل واحد منهما لازما لوجود الآخر، وانتفاء أحدهما دليلا على انتفاء الثاني ، فالتصديق الذي هو أصل الإيمان مرادف للإقرار بربوبيته تعالى ، ولازمه من العمل الصالح مرادف لتوحيد الألوهية .

وعليه ، فأي إخلال يقدح في التوحيد من ناحية الاعتقاد أو العمل يعد كفراً مناقضاً للإيمان مخرجاً لصاحبه من الملة .

والأدلة على هذا الأصل كثيرة متضافرة:

قال تعالى : {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} (الأنعام:١)

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في بيان هذا الشرك الذي صدق على أصحابه وصفهم بالكفر :" وهذه التسوية إنما كانت في الحب والتأليه واتباع ما شرعوا ، لا في الخلق والقدرة والربوبية ، وهي العدل الذي أخبر به عن الكفار.

---

[1] الإيمان :١٣٧.

وأصح القولين أن المعنى : {ثم الذين كفروا بربهم يعدلون} ، فيجعلون له عدلاً يحبونه و يقدسونه و يعبدونه ، كما يعبدون الله ".[1]

.-كفر الإعراض و التولي :

قال تعالى : {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} (آل عمران:٣٢)

وقال تعالى : {وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى} (طه:١٢٤)

وقال : { إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى} (طه:٤٨).

والنصوص الثابتة من جهة الشرع في الدلالة على أن الإعراض بالقلب أو العمل عن مقتضى الإيمان من الانقياد بالقلب و اللسان لما يرضي الرحمن كثيرة ومتضافرة، وقد أشرت إلى هذا عند بدء الحديث عن حقيقة الكفر المناقض للإيمان .

ولي أن أقف مع عمل من الأعمال الظاهرة ، قد استفاضت الأدلة الشرعية في بيان مكانته من الإيمان ، بحيث لو انتفى الإتيان به كان دالاً على وجود موجبه من الكفر المخرج من الملة : الصلاة ، ذلكم المعلم البارز الدال على حقيقة التدين ، حتى استحق أن يكون الحد والمانع بين النقيضين : الكفر والإيمان .

فمن تلك الأدلة قول المصطفى صلى الله عليه و سلم : { العهد الذي بيننا و بينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر }.[2]

ولا شك أن في مجيء الكفر معرفاً في الحديث ؛ دليلا على تحديده بالكفر المعهود الذي صار علماً على مناقضة الإيمان بالكلية.

يوضح هذا المعنى شيخ الإسلام رحمه الله حين قارن بين الكفر المتعلق ببعض الكبائر، الذي وردت به الأحاديث منكراً ، وبين هذا الكفر الذي أتى معرفاً في سياق ما ورد في بيان مكانة الصلاة و التحذير من التهاون فيها ، يقول : " ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر ، يصير بها كافراً الكفر المطلق ، حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير بها مؤمناً ، حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته .

---

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم : (١٣٢/٢).

(٢) أخرجه الترمذي : كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة ، رقم الحديث : ٢٦٢١. و قال : حديث حسن صحيح غريب :(١٥/٥).وصححه الألباني في صحيح الترمذي، برقم:٢١١٣:(٣٢٩/٢). و أخرجه ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها - باب ما جاء فيمن ترك الصلاة ، رقم الحديث : ١٠٧٩:(٣٤٢/١).

وفرق بين الكفر المعرف باللام ، كما في قوله صلى الله عليه و سلم : (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة).[1]
وبين كفر منكر في الإثبات .[2]
وقد أجمع الصحابة على ذلك فـ : " لم يكن أصحاب النبي يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ".[3]
وقال أبو عيسى (الترمذي) : سمعت أبا مصعب المدني ، يقول : من قال : الإيمان قول يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه .[4]
ومع التوصل إلى محل النزاع بين الفرق المختلفة في هذه الحقيقة الكبرى ، أعني الإيمان والكفر ، كان كل اختلاف بعدها في مسائل الأسماء والأحكام من الوعد والوعيد يعد تفرعاً عن هذا الأساس .

و بفهم حقيقة الخلاف فيه تتجلي كل التصورات الفاسدة في ما انبنى عليه من المسائل التالية :

****

ثانياً : تحقق الوعد مع وجود مقتضيه من الإيمان:

وهنا سيدور النقاش مع الصاوي في هذه القضية حول بعدين من أبعادها :

أولاً : تسمية من أتى بالتصديق المجرد عن العمل ، أو من أتى بالتصديق مقترناً بالإقرار بالمؤمن .
- وإطلاق التقوى على كل من وحد الله تعالى التوحيد المعتبر عند الأشاعرة ، أو من أتى بالتقوى ولو مرة واحدة في عمره!

ثانياً : الحكم على من صدق و لو مع انعدام العمل باستحقاق الجنة.
وهذا في الحقيقة مناقض للصريح من النصوص الشرعية كما بين ذلك العلماء .
أذكر منها : حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم لوفد عبد القيس حين عرف الإيمان بالأعمال الظاهرة ، فقد دل هذا الحديث على أنه لا يحكم لأحد بالإيمان حتى يكون منه العمل الصالح ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله :" لا إيمان باطن إلا بإسلام ظاهر، ولا إسلام ظاهر علانية إلا بإيمان سر ، وأن الإيمان والعمل قرينان لا ينفع أحدهما بدون صاحبه ".[5]

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان - باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة:(٧٠/٢).
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم : ١٠٨.
(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة ، حديث رقم :٢٦٢٢.(١٥/٥) . وأخرجه المروزي في الصلاة : رقمه : ٩٤٨.وصححه الألباني ، في صحيح الترمذي برقم : ٢١١٤:(٣٢٩/٢).
(٤) المرجع السابق.
(٥) الإيمان : ٣١٩

أما الأحاديث التي وردت في بيان فضل كلمة التوحيد ، وأنها مفتاح الجنة فصحيحة ، ولكن لا دليل فيها على ما يذهب إليه المرجئة من استحقاق الجنة بالتلفظ بها دون تصديقها بالعمل ، فقد اتفق العلماء على أن هذه الكلمة تمثل الميثاق والعهد الذي أنيط به الالتزام بكافة الأحكام الشرعية ، وهذه بدورها منها ما هو أصل في قبولها ، بحيث يعد التخلي عن الالتزام به ناقضاً من نواقض كلمة التوحيد ، لذا فقد عد العلماء لهذه الكلمة سبعة شروط ، انتفاء أي واحد منها يعد ناقضاً لها :

العلم و اليقين و القبول   و الانقياد فادر ما أقول
والصدق والإخلاص والمحبة   وفقك الله لما أحـــبه [1]

وهذا الذي ذكره العلماء في بيان شروط كلمة التوحيد إنما هو حصيلة الجمع بين نصوص الكتاب والسنة ، والذي يحتمه التسليم والرضى بكافة ما ورد فيهما دون تغليب لجانب على آخر ، فلا إفراط ولا تفريط .

وإذا ثبت هذا الأصل ، علم أساس الضلال في ما انبنى على مسائل الإيمان والكفر من أحكام الوعد والوعيد عند الفرق المختلفة ، فعلاوة على ما سبق بيانه من الأسس التي انبنى عليها فهم كل منهم لهذه المسائل العظام التي ترتكز عليها أحكام الدنيا والآخرة ، فإن ذلك الفهم القاصر لحقيقة ما جاء به الدين المنزل من عند الله تعالى ؛ حمل كل فرقة منهم على تغليب جانب منه على الجانب الآخر ، مما يدل على ضعف البصيرة التي امتدح الله تعالى عباده المتصفين بها .

فالخوارج غلبوا جانب الوعيد على الوعد ، والمرجئة في المقابل غلبوا جانب الوعد على الوعيد ؛ فضلت الفئتان عن سلوك الصراط المستقيم الموجب للإيمان بـ {كل من عند ربنا} وكان السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم هم من مثل منهج التوسط في هذا الباب كما أسلفت سابقاً.

فالارتباط بين الظاهر والباطن، حقيقة لا ينكرها إلا جاحد معاند ، فإن من اطمأن قلبه بالإيمان والتسليم لا بد أن يظهر أثر ذلك على ظاهره بالامتثال للمأمور والترك للمحظور ، والعكس بالعكس فإن من انطوى على خبث نية حتى مع إظهار ما يخالفها لابد أن يتبين حقيقة ما أسره ولو من فلتات لسانه.

فمن غير المعقول أن يمتنع المكلف عن الامتثال مع توفر المقتضي من الإيمان والتصديق ، وقد أشار إلى هذه الحقيقة الإمام ابن القيم رحمه الله ، حيث قال :"مبدأ كل علم نظري ، وعمل اختياري هو الخواطر والأفكار ، فإنها توجب التصورات والتصورات تدعو إلى الإرادات ، والإرادات تقتضي وقوع الفعل ، وكثرة تكراره تعطي العادة ".[2]

---

(١) للحافظ الحكمي من معارج القبول.
(٢) الفوائد : ١٧٣.

دل على هذا الأصل حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : (إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، و إذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب).[1]

يقول الإمام ابن رجب [2]:" فيه إشارة إلى أن صلاح حركات العبد بجوارحه واجتنابه للمحرمات واتقاءه للشبهات بحسب صلاح حركة قلبه:

فإن كان قلبه سليماً ليس فيه إلا محبة الله تعالى ، ومحبة ما يحبه ..صلحت حركات الجوارح كلها ..

وإن كان القلب فاسداً قد استولى عليه اتباع هواه ..فسدت حركات الجوارح كلها".[3]

وهذا لازم لمن نطق بكلمة التوحيد على جهة الإخلاص والتسليم ، فإن لهذه الكلمة العظيمة نوراً تتفاوت درجات قائليها بقدر قوته وضعفه .

فكلما عظم نورها أحرق ما صادفه من الشهوات والشبهات ، وقد يضعف فلا يحول بين قائلها وبين الوقوع في المحرمات. [4]

وأما في حال انتفائه، فهذا هو النفاق الذي كان عليه المنافقون ، فإنه لشدة ضعف نورها في قلوبهم مع ذهاب موجبها من التصديق التام ، ينطفئ فيحصل لهم التيه في ظلمات الكفر والضلال ، كما قال تعالى: { كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا } (البقرة:٢٠).

وبعد هذا التفصيل في حقيقة الإيمان الموجب للفوز وتحقق الوعد بالنجاة ، تتحتم المناقشة في قضية مهمة سبقت الإشارة إليها ، وهي : تعريف التقوى بأنها الإقرار بالتوحيد ـ كما فهمه الأشاعرة ـ وأن هذا كاف في نيل ما وعد به المتقون من الأمن التام ، وتحقق السعادة في الداريين .

إن حقيقة ما ذهب إليه الصاوي في هذا الجانب غلو في باب الوعد لا يقره مستبصر بأقوال السلف و فهمهم لحقيقة التقوى التي استفاضت الأدلة بالأمر بالتمسك بها وتعليق النجاة على تحقيقها.

قال عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل رضي الله عنه في معنى التقوى : " أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، وأن يشكر فلا يكفر ".[5]

وقال الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز : " تقوى الله : ترك ما حرم الله ، وأداء ما افترض الله ، فمن رزق بعد ذلك خيراً ، فهو خير إلى خير "

---

(١) أخرجه البخاري في : كتاب الإيمان ـ باب فضل من استبرأ لدينه ، حديث رقم :٥٢ .

(٢) هو الحافظ المحدث زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن البغدادي الدمشقي الحنبلي الشهير بابن رجب اشتغل بالحديث والسماع والوعظ له مؤلفات عميمة النفع منها :شرح جامع أبي عيسى الترمذي ، وشرح الأربعين النووية توفي سنة:٧٩٥.انظر شذرات الذهب:(٣٣٧/٦).

(٣) جامع العلوم و الحكم :٢١٠.

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية:٣٣٤.

(٥) أخرجه الحاكم في مستدركه : كتاب التفسير ـ باب تفسير سورة آل عمران،وقال حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي: (٢٩٤/٢).

وقال الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه : المتقون هم قوم اتقوا الشرك وعبادة الأوثان ، وأخلصوا لله بالعبادة. [١]

وقد أفاض الإمام ابن رجب في عرضه لأقوال السلف في تعريفها ، وبيان المراد منها ، وبناء على ما اشتملت عليه تلك الأقوال من نكت مهمة ومعان عظيمة يمكن الخلوص إلى ما مفاده : أن التقوى منها الكاملة ، ومنها الواجبة ، ومنها ما هو أصل في الدين فلا يتأتى القبول إلا بتحققه .
فالكاملة هي التي تعني بلوغ مرتبة الإحسان ، فاجتناب المعاصي والمكروهات وفعل الواجبات والمستحبات هو السبيل إلى الاتصاف بها ، وهذا كتفسير ابن مسعود وتفسير علي رضي الله عنهما لها وغيرهما من كبار الصحابة والتابعين وهذه هي التي يتحقق الفوز الكامل والنجاة في الداريين على الإتيان بها ، وبها تنال ولاية الله تعالى التامة التي تستوجب تمام رضاه عن العبد فينتفي عنه الخوف و الحزن في الداريين ، قال تعالى: {أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ} (يونس:٦٢)
قال الإمام الثوري رحمه الله : إنما سموا متقين ؛ لأنهم اتقوا ما لا يتقى .
وكلما قل الالتزام بالتقوى ؛ قل ما أنيط بها من حصول الأمن وانتفاء الحزن.

أما التقوى الواجبة فهي التي أرادها الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، وهي التي تحمل صاحبها على فعل المأمور و ترك المحظور، وكم من الآيات التي تأمر المؤمنين بالتمسك بها، ومن المعلوم أن الأمر مقتضاه الوجوب، كما هو معلوم في أصول الفقه على القول الراجح في المسألة ؛ لذلك قال الإمام ابن رجب :" وقد يغلب استعمال التقوى على اجتناب المحرمات ، كما قال أبو هريرة وسئل عن التقوى ، فقال : هل أخذت طريقاً ذا شوك ؟ قال : نعم ، قال : فكيف صنعت ؟ قال : إذا رأيت الشوك عدلت عنه ، أو جاوزته ، أو قصرت عنه ، قال : ذاك التقوى " [٢]

وأصل التقوى هو ما ذكره الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه من أنها : نبذ الشرك وإخلاص العبادة لله تعالى . فالمراد إذا تحقيق توحيد الألوهية الذي يعني الإتيان بركني القبول ، فالمقصود: أن تكون من العبد عبادة ، ولا يسمى العمل عبادة لله إلا إذا كان مما تعبدنا الله تعالى به على لسان نبيه ، وأن يراد بها وجه الله تعالى .
وهذا ما فسر به قوله سبحانه : {إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ} (المائدة:٢٧)
يقول شيخ الإسلام رحمه الله :" المراد من اتقى الله في ذلك العمل ، كما قال الفضيل ابن عياض في قوله تعالى: { لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً} (هود:٧) ، قال : أخلصه وأصوبه "[٣].

---

(١) جامع العلوم و الحكم لابن رجب : (٤٠٠/١).
(٢) المرجع السابق :(٤٠٢/١).
(٣) الفتاوى :(٤٩٥/٧).

وعليه فإن ما ذهب إليه الصاوي في أن المتقي هو من أتى بالتقوى ولو مرة واحدة ، مخالف للتقسيم السابق الذي دل عليه فهم علماء الأمة لحقيقة التقوى المأمور بها ، حتى صارت علماً عند الكثير على ترك المعاصي والحذر منها ؛ خوفا من عقاب الله تعالى ، وحذراً من عذابه .

فالتقي هو من أخذ بأسباب السلامة من موجبات الغضب والعقاب ؛ فاستحق بذلك خالص الثناء الدال على عظيم الجزاء والثواب ، أما قبول العمل الذي اشترط بالتقوى فهو الذي بينه شيخ الإسلام بأن يكون ذلك العمل قد اتقي الله تعالى فيه ، كما دلت على ذلك الآيات والأحاديث.

وهذا ما التبس على الصاوي حيث لم يفرق بين التسمية التي تضافرت الأدلة على أنها لا تكون إلا لمن اتصف بالامتثال للمأمور واجتناب المحظور ،حتى صارت علماً على ذلك ، كما هو ظاهر من أقوال السلف ، وبين أصل التقوى التي هي شرط في قبول العمل ، و عليه فإن المفرط لا يستحق هذا الوصف على جهة التسمية ، كما فرق بين وصف الإيمان المطلق الموجب للفوز والنجاة من العذاب ، وبين مطلق الإيمان المانع من الخلود في النار.

ففرق بين التقوى المناطة بقبول آحاد العمل، و بين التقوى المطلقة المقتضية لنيل الدرجات العلى : {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ.فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ}(القمر:٤٤-٥٥).

ثالثاً : القطع بإنفاذ الوعيد مع تحقق المقتضي ، وانتفاء المانع :

فالصاوي يقطع بإنفاذ الوعيد لكل من استحقه بوقوعه في الكفر المناقض للإيمان بأنواعه المعتبرة عند الأشاعرة ؛ كالإشراك في الربوبية ، والتكذيب ، والشك ، والنفاق ، ومناقشته في هذه القضية ترجع إلى بيان حقيقة الكفر المعتبر شرعاً ، والذي عليه يترتب الوعيد بالخلود في النار ، وقد تقدم ذلك .

أما عن موانع إنفاذ الوعيد التي أوردها في حق من آمن ووحد، فلا خلاف في أحقيتها مع تحقق الإيمان الشرعي الذي دلت عليه النصوص الشرعية التي قضت باعتباره لثبوت حكم الإيمان للمعين .

هذا و قد بين شيخ الإسلام رحمه الله - إضافة إلى ما ذكر - أن من الموانع :

- دعاء المؤمنين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :{ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه}. [(١)]

- و يدخل فيه كل ما يصل إلى الميت من بر وصلة ، كما دل عليه حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم :(إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية . وعلم ينتفع به . وولد صالح يدعو له).[(٢)]

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في : كتاب الجنائز- باب : من صلى عليه و أربعون شفعوا فيه :(١٨/٧).

(٢) رواه الترمذي في : كتاب الأحكام - باب في الوقف برقم الحديث :١٣٧٦، وقال :حديث حسن صحيح:(٣/ ٦٦٠).

- وكل ما يلقاه المسلم بعد موته من ضمة القبر أو عذابه وأهوال يوم القيامة، فهو من المكفرات إذ لا تخرج عن جملة البلايا المكفرة للذنوب. [1]

وفي رده على الشبه النقلية للوعيدية ، نجده قد وافق الحق الذي عليه سلف الأمة ، ومع ذلك لا يخلو الأمر من بعض التوجيهات في هذه القضية الشائكة والتي قام بعرض أقوال السلف فيها دون ترجيح لراجح منها ، بحيث لا يرد عليه اعتراض من صاحب هوى ، وذلك أن القول الأول الذي أورده كجواب على المعترض باعتبار السبب دون عموم اللفظ وهو الاستحلال ، لا يقوى في الرد على شبههم ، لأنه من الثابت في أصول الفقه أن ترتب الحكم على الوصف المناسب يدل على كونه علة له ، وهو ما يسمى بدوران الحكم مع العلة وجوداً وعدماً [2] ، كما أن منشأ استحقاق الوعيد هو قتل العمد لا الكفر لأنه ليس بعد الكفر ذنب ، فدل على أن ارتكاب جريمة القتل في حق المؤمن هو المراد بالوعيد الوارد في الآية .

أما الجواب الثاني وهو : هذا جزاؤه إن جازاه ، فقد أجاد في بيان عدم كفايته، ولكن الأقوى أن يقال : إن هذا القول يفضي إلى اعتقاد أن كلامه سبحانه منه ما هو محض خبر ، لأنه إما أن يتحقق وقوعه أو لا يتحقق:
فالفرض الأول : وهو إمكان وقوعه لبعض أهل الكبائر يقضي بخلودهم في النار، وهذا مخالف لصريح النصوص الشرعية الحاكمة بعدم خلودهم فيها.
أما الفرض الثاني : وهو القطع بعدم تحققه ، فإنه يفضي إلى ما سبق بيانه من اعتقاد أن كلامه سبحانه منه ما هو محض أخبار لا يلزم من الإخبار بها أن تتحقق ، وهذا باطل. وقد يفتح باباً للتأويل الغير معتبر شرعاً ، المبني على غير أساس من الصحة.
وكان جوابه الثالث الذي أورده وهو تأويل الخلود في حق مرتكبي الكبائر بطول المكث موافقا للكثير من أهل السنة وقد احتجوا باستعماله في اللغة ، وذلك أن استعمال الخلود لطول المكث مما عهد في لغة العرب ، قال الشاعر :

فوقفت أسألها و كيف سؤالنا صماً خوالد ما يبين كلامها[3]

يقول الإمام ابن كثير رحمه الله :" وبتقدير دخول القاتل في النار إما على قول ابن عباس ومن وافقه أنه لا توبة له ، أو على قول الجمهور حيث لا عمل له صالحا ينجو به فليس بمخلد بها أبدا ، بل الخلود هو المكث الطويل"[4]
وقد اعترض عليه بأنه يفتح باب التأويل لجميع النصوص التي ورد فيها الخلود بأنه المكث الطويل بما في ذلك الخلود في الجنة للمؤمنين والخلود في النار للكافرين [5].

---

(١) انظر :الفتاوى:(٤٨٧/٧، ٥٠١).
(٢) انظر روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي:(٢٤٥/١).
(٣) ديوان لبيد بن ربيعة ضمن شرح المعلقات العشر ، أحمد الأمين الشنقيطي : ٧٥
(٤) تفسير القرآن العظيم:(١ /٧٠٢).
(٥) انظر الوعد الأخروي ، د/ عيسى السعدي :(٥٦٨/٢).

يقول الحافظ ابن حجر:"وقيل : المراد بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول : يخلد مدة معينة ، وهذا أبعدها"[1]

والقول الفصل في الجمع بين نصوص الوعد التي قضت بخلوص المؤمنين إما على سبيل النجاة الكاملة أو مع وقوع العذاب واندفاعه بعد ذلك لتحقق موجب الوعد من الإيمان ، وبين نصوص الوعيد التي دلت على استحقاق مرتكبي الكبائر للخلود في النار هو ما ذكره الإمام ابن القيم رحمه الله حيث بين أن هذه النصوص كل الذي دلت عليه هو"المقتضي للعقوبة " بمعنى السبب الموجب لترتب الحكم عليه.

و هذا المقتضي في الحقيقة الشرعية لا يلزم من وجوده وجود ما يقتضيه من أحكام العقوبة على الإطلاق ، لأنه سبب و السبب حتى يعمل لا بد مع وجود مقتضيه أن تنتفي موانع إنفاذه ، وقد ثبت أن لإنفاذ الوعيد موانع تحول دون وقوعه على من أتى بها، وعلى رأس تلك الموانع : التوحيد ، الذي دلت النصوص القاطعة على اعتباره مانعاً من وقوع الوعيد إما قطعاً، أو على جهة التأبيد ، فقد ثبت عن المصطفى صلى الله عله و سلم أنه قال: {أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة. قلت : وإن سرق وإن زنى؟ قال : وإن سرق وإن زنى}[2]

والحسنات الماحية ، والمصائب المكفرة ، والشفاعة وغير ذلك مما تقدم ، كلها تؤكد هذه الحقيقة .

" ومن هنا قامت الموازنة بين الحسنات والسيئات ؛ اعتباراً بمقتضى العقاب ومانعه ، وإعمالاً لأرجحها"[3]

وهذا هو مقتضى قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} حيث " جعل ما دون ذلك الشرك معلقا بمشيئته "[4] وقد أحسن الصاوي في استدلاله بهذه الآية لبيان بطلان مذهب الوعيدية في هذا الباب .

وتبقى مناقشته في حقيقة هذا الشرك الذي توعد الله تعالى من وقع فيه بعدم المغفرة الموجبة للقطع بالخلود في النار.

****

---

(1) الفتح :(٢٢٨/٣).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التوحيد - باب كلام الرب مع جبريل، رقم الحديث : ٧٤٨٧.

(3) مدارج السالكين :(٤٠٠/١).

(4) فتاوى شيخ الإسلام :(٤٨٤/٧). ولمزيد من التوسع في هذا الباب يوصى بالرجوع إلى كتاب الوعد الأخروي ، للشيخ الدكتور/عيسى السعدي.

رابعاً: موقفه من دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

ومن هنا نصل إلى أساس الخطأ الذي حمل الصاوي وأمثاله على مناوأة الدعوة السلفية بقيادة الإمام محمد بن عبد الوهاب ، فقد كانت القضايا المتعلقة بإخلاص التوحيد لله تعالى علماً وعملاً ، مع إقامة شرائع الدين ، كما دلت عليها نصوص الوحي ، هي الدعائم التي تمثل الركيزة الأولى التي قامت على أساسها هذه الدعوة المباركة .

ومع عدم وضوح الحق للبعض ، التبس على الكثير الأمر ، فظنوا أنها ذنب من أذناب الخوارج المكفرين بغير سلطان أتاهم . وشتان بين من كان على بينة من ربه و يتلوه شاهد منه ، وبين من كان في حمأة الضلال يرجع الرد والأخذ إلى هواه ، فلا هو مستنير بهدي الكتاب ، ولا سنة المصطفى صلى الله عليه و سلم ، وقد كان فيهما الهدى والكتاب المنير لمن أراد الحق والرشاد .

والنزاع الحاصل في الحقيقة يرجع إلى القضايا التالية:

- ارتكاب ما ينافي حقيقة الإيمان من النواقض المكفرة .
- مسألة تكفير المعين .

ولي وقفة مع كل واحدة منها أبين فيها كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب حتى يظهر لطالب الحق البون الشاسع بين مذهب الخوارج ، وحقيقة ما دعا إليه الإمام عليه رحمة الله تعالى .

وقد سبق لي بيان حقيقة الإيمان الشرعي ، وما يناقضه من أنواع الكفر المخرج من الملة. وهنا فقط التزم بعرض أقوال للإمام التي صرح فيها ببيان أهمية الحفاظ على سلامة العقيدة من النواقض السالفة الذكر ، والتأكيد على مكانة التوحيد وأنه الركن الذي عليه المعول في قبول العمل ، وكيف أنه حرص أشد الحرص رحمه الله على أن يعيد لكلمة التوحيد حقيقتها المستمدة من الوحي .

فقد دلت نصوص الوحي على أن كلمة التوحيد تمثل التزاماً تكليفياً فعلياً من القائل يتوجب عليه بمجرد التلفظ بها القيام بحقوقها وحمايتها من فعل ما يناقض حقيقة الإقرار والتسليم لمقتضاها.

فمع انتشار الجهل ، وعموم البلوى بظهور ضعاف العلم ؛ وقع الكثير في اعتقاد أن التلفظ بها كاف في الحماية من الكفر بأنواعه . هنا أتت كلماته الصادقة - رحمه الله - تلفت الانتباه وتوقظ الغافلين من سبات الجهل والضلال إلى " أن مراد النبي صلى الله عليه و سلم بهذه الكلمة هو إفراد الله تعالى بالتعلق ، والكفر بما يعبد من دونه والبراءة منه "[1].

---

[1] مجموعة التوحيد :١٠٢.

وحرصاً منه رحمه الله على جلاء هذه الحقيقة التي شوهت معالمها عند الكثير، عمل جاهداً على إبراز معالم الدين المنزل من عند الله تعالى على الرسول صلى الله عليه و سلم ، وحقيقة ما كان يدعو إليه من الدعوة إلى توحيد الألوهية ومحاربة ألوان الشرك التي أفرزها البعد عن هدي الرسل والأنبياء صلى الله عليهم وسلم ، وقد استدعى هذا أن يبين حقيقة الشرك الذي وقع فيه كفار قريش وكيف أنه لم يكن الداعي إليه اعتقاد مصرف غيره في الكون وإنما أتي القوم من قبل أنفسهم باعتقاد أن ثمة ما يقربهم إليه سبحانه بأنواع الوسائط والشفاعات الشركية ، التي تقدح في حقيقة ما دعا إليه الرسل بقولهم : {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}، كما بين ذلك القرآن الكريم ، ودل عليه صراحة .

كل هذا كان محل أولى اهتمامات الشيخ رحمه الله في دعوته الناس في سائر الأقطار ، فقد أهاله أن تقال هذه الكلمة ، ثم لا يكون ذلك رادعاً من الوقوع فيما يناقضها رأساً، بأن تنتهك حرمات هذا الدين من قبل الدجالين تحت شعارات زائفة باسم الولاية والكرامة إلى غير ذلك. [1]

فأتت دعوته المباركة واضحة المقصد نبيلة الغاية ، ترنو إلى إعادة التصور السليم لحقيقة التوحيد ، كما أنزل به القرآن غضاً طرياً على محمد صلى الله عليه وسلم .

يقول: " أعلم رحمك الله : أن التوحيد هو إفراد الله سبحانه بالعبادة ، وهو دين الرسل الذين أرسلهم الله به إلى عباده.

فأولهم نوح عيه السلام ، أرسله الله إلى قومه لما غلو في الصالحين : ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر .

وآخر الرسل محمد صلى الله عليه و سلم ، وهو الذي كسر صور هؤلاء الصالحين ، أرسله الله إلى أناس يتعبدون ، ويحجون ويتصدقون ويذكرون الله كثيراً، ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله ، يقولون : نريد منهم التقرب إلى الله ، و نريد شفاعتهم عنده ، مثل الملائكة ، وعيسى ، ومريم ، وأناس غيرهم من الصالحين ، بعث الله إليهم محمداً صلى الله عليه و سلم يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم عليه السلام و يخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق الله ، لا يصلح منه شيء لا لملك مقرب ولا نبي مرسل ، فضلاً عن غيرهما "[2]

وبناء على هذا العرض المجمل لأهم ما دعا إليه الإمام رحمه الله ، يتبين ضلال من قام باتهام الشيخ بأنه مكفر للمسلمين مضلل لهم بغير سلطان ولا بينة ، ومع هذا فقد كان الشيخ رحمه الله رجل علم وصاحب حق على ورع وتقوى متبع لمنهج لسلف

---

[1] وسيأتي الحديث عنها بمشيئة الله تعالى في باب التصوف مع بيان حقيقتها الشرعية وما داخلها من أكاذيب وافتراءات : ٥٥٩ .

[2] مجموعة التوحيد :٩٩.

الكرام في هذه المسائل العظام قد فرق بين كفر المعاند الضال ، وبين الجاهل من عامة المسلمين.

وبهذا يكون الإمام قد فارق الخوارج من كل جانب ، أولها : أنه لم يكفر أحداً لارتكاب الكبيرة ، كما فعل الخوارج من قبل ، بل الكافر شرعاً ـ عنده ـ هو من أتى بناقض من نواقض الإيمان القولية أو الفعلية أو الاعتقادية ، كما اتضح سابقاً عند عرض منهج السلف الكرام في هذه القضية.

يقول رحمه الله :" ولا أكفر أحداً من المسلمين بذنب ، ولا أخرجه عن دائرة الإسلام "[1]

ويوضح الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب حقيقة هذه الدعوة المباركة وبعدها كل البعد عن معتقد الخوارج ، يقول : " فإنا نعتقد أن من فعل أنواعا من الكبائر كقتل المسلم بغير حق ، والزنا ، والربا ، وشرب الخمر ، وتكرر منه ذلك ، أنه لا يخرج بفعله من دائرة الإسلام ، ولا يخلد به في دار الانتقام إذا مات موحداً بجميع أنواع العبادة "[2]

أما الجانب الثاني : فهو أنه رحمه الله تعالى لم يكفر أحداً من المسلمين قد ارتكب ناقضاً من نواقض التوحيد المعهودة شرعاً ، إلا عند تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

ومن هنا أتى تفنيد الشيخ رحمه الله تعالى لكل الأباطيل التي افتريت عليه من قبل من لم يفهم حقيقة ما دعا إليه ، يقول :" وأما القول بإنا نكفر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء الذين يصدون به عن هذا الدين ، و نقول : سبحانك هذا بهتان عظيم".

ويبين الشيخ منهجه في الحكم بالكفر على المعين ، يقول : " إنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته بعد ما نبين له الحجة على بطلان الشرك ، وكذلك نكفر من حسنه للناس أو أقام الشبه الباطلة على إباحته ، وكذلك من قام بسيفه دون هذه المشاهد التي يشرك بالله عندها ،وقاتل من أنكرها، وسعى في إزالتها ".[3]

وبهذا يبطل كل ما افتري عليه بغير ذلك ، يقول :" وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن والموالاة ، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة ، فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله ".[4]

ويبقى بعد هذا العرض المجمل للقضية أن أسأل الله تعالى الهداية لكل من التبس عليه الأمر في حقيقة هذه الدعوة المباركة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ :(١١/٥).

(٢) الهدية السنية :٤٠.

(٣) المرجع السابق :(٦٠/٥).

(٤) المرجع السابق :(٢٥/٥). و لمزيد من التوسع في هذا الباب يوصى بالرجوع إلى : دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، عبد العزيز علي العبد اللطيف. و ضوابط التكفير عند أهل السنة و الجماعة ، لفضيلة شيخنا الدكتور /عبد الله القرني .

الفصل الخامس

(آراؤه فى الإيمان بالملائكة)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإيمان بالملائكة الأطهار

المبحث الثاني : عالم الجن ، والشياطين

(المبحث الأول)

الإيمان بالملائكة الأطهار

تعريف الملائكة :

الملائكة جمع ملاك ، وملك ، ولفظه بدون همز أشهر في لغة العرب ، وقد يهمز فيقال : ملأك ، فعلى هذا يكون أصل الاشتقاق من الألوكة ؛ وهي الرسالة ، فيكون سبب التسمية ما أنيط بهم من مهام الإرسال ، وقد سماهم المولى بذلك فقال :{وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ} (هود:٧٧)
وقيل : أصله من الملك وهو الأخذ بقوة ، وقيل : مخفف من مالك ، لتوليهم ما أمرهم الله به من شؤون الناس ، كما يسمى من تولى أمر الناس ملكا.

والقول الأول أقرب وأصح من جهة المعنى ، واللغة .
والتاء في ملائكة تأكيدا لتأنيث الجمع ، ومثله الصلادمة ؛ الخيل الشداد .[١]
وقيل : هي للمبالغة ، كعلامة ونسابة ، والأول أصح .[٢]
- ويعرف الملك في الاصطلاح ؛ " بأنه جسم لطيف نوراني يتشكل بأشكال مختلفة "[٣]
- وحقيقة الملائكة ، كما دلت على ذلك النصوص الشرعية : خلق من خلق الله تبارك وتعالى ، عقلاء ، نورانيون ، أحياء ، ناطقون ، أولو أجنحة مثنى وثلاث ورباع ، منزهزن عن الشهوات الحسية ، لا تدركهم الحواس المجردة، إلا لمن أراد الله له رؤيتهم كالأنبياء مثلا .
قال المصطفى صلى الله عليه وسلم في بيان أصل خلقهم : (خلقت الملائكة من نور ، وخلق الجان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم)[٤] .
وقال تعالى في بيان ما جبلوا عليه من صفات حميدة :{وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ *لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ *وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ} (الأنبياء:٢٦-٢٧-٢٨)

والإيمان بالملائكة الأطهار من الحقائق الغيبية ، التي نوه القرآن الكريم بشأن من حقق التصديق بها ، وقال : {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ} (البقرة:١٧٧)
ولم يكتف الشارع الحكيم بأن أوجب الإيمان بها، بل جعل هذا الإيمان مقتضياً لمحبتها وموالاتها ، والاقتداء بها ، والمهابة منها.

---

(١) انظر اللسان:(٤٢٦٩/٧)، والقاموس : (٣٢٠/٣).
(٢) انظر فتح الباري:(٣٠٦/٦).
(٣) التعريفات للجرجاني : ٢٨٤ ، والتعاريف للمناوي : ٦٧٥.
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق - باب في أحاديث متفرقة : (١٢٣/١٨).

أما عن محبتها وموالاتها ، فقد جعل معاداة ملك من الملائكة سبيلاً لمعاداته تعالى ، قال تعالى في شأن اليهود : { قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدىً وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ} (البقرة:٩٧)

ثم أتبع ذلك ببيان أن من عادى ملائكة الله تعالى ، فقد استحق الوصم بالكفر الموجب لغضب الله ولعنته : {مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ} (البقرة:٩٨)

أما عن الاقتداء بها، فقد نوه المولى تعالى بعظيم عبادتها لله وحسن إخباتها لربها وإدامتها لأنواع العبادة والذكر بما يجعلها أسوة للعابدين الذاكرين ، قال تعالى :{ واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تكن من الغافلين . إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون} (الأعراف:٢٠٥-٢٠٦) .

أما عن مهابتها ، فقد بين المولى تعالى ما جبل عليه ملائكته الموكلين بالعذاب من عظم الهيئة والغلظة وتمام الطاعة لأمر ربهم ، فقال :{ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون}

- هذا والحديث عن ثمار الإيمان بهم ، وما يستلزمه حقيقة التصديق بما ورد في حقهم حديث عظيم ، فإن العبد إذا استشعر معية الملائكة له في حال عبادته لربه ، كالذكر والدعاء والصلاة والعلم والجهاد ، فإنه لا يخفى ما يضفيه ذلك الشعور النابع من حقيقة التسليم على ممارسته لتلك العبادات من جد واجتهاد، وزيادة في الإخلاص ، وكلما كان إيمانه بهذه الحقائق الغيبية أقوى ، كلما ازداد أثرها ، وآتت ثمرها بإذن ربها .

ثم إن في استشعار معيتها ، وما تقوم به من أنواع التكاليف المتعلقة بإثابة العبد المؤمن ، كالحفظ والاستغفار وحضور مجالس الذكر وإنزال السكينة ، ما يعينه على الثبات في الطاعة ، ويملأ عليه أجواء تلك العبادة بالأنس والطمأنينة ، يقول الشيخ محمد قطب : " ويزيد أنس الإنسان بالملائكة حين يعلم أنهم قريبون منه وأن بعضهم يسير معه حيث سار، وبعضهم يتنزلون عليه بالسكينة والطمأنينة ؛ كلما أقبل على الله وتوجه إليه.

قال تعالى :{إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ . نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ} (فصلت:٣١) " [1] .

إلى جانب ما يضفيه التصديق بهيئتها ، وما جبلت عليه من عظيم القدرة على القيام بعظيم المهام ، من استشعار قدرة الله تعالى المعجزة ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في وصف أحدهم : (أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش ، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام) [2] .

---

(١) ركائز الإيمان:١٨١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه:كتاب السنة-باب في الجهمية، رقم الحديث:٤٦٩٤:(٥/٢٣٨).وصححه الألباني في صحيح أبي داود، برقم:٣٩٥٣:(٣/٨٩٥)، وفي السلسلة الصحيحة:١٥١.

رأي الشيخ الصاوي

أولاً : عالم الملائكة

يعرف الصاوي الملائكة من جهة اللغة ، فيقول :" التاء في ملائكة لتأنيث الجمع ، وإذا حذفت امتنع صرفه لصيغة منتهى الجموع ، جمع ملك وأصله ملأك ، ووزنه فعأل فالهمزة زائدة ، ومادته تدل على الملك ، والقوة ، والسلطنة ، وقيل : وزنه مفعل فالميم زائدة ، وقيل : هو مقلوب وأصله مألك من الألوكة ، وهي الرسالة ، قلب قلبا مكانيا فصار ملاك ، وفي وزنه القولان المتقدمان ، وعلى كل فيقال : سقطت الهمزة فصار ملك "[1].

- أما من جهة الشرع ، فيقول في تعريفهم : " الملائكة أجسام نورانية قادرة على التشكلات بالصور الغير الحسية ، ولا تحكم عليهم الصورة "[2].

يوضح الصاوي كيفية الإيمان بالملائكة ، فيقول : " يجب الإيمان إجمالاً بجميع الملائكة ، وتفصيلاً بمن اشتهر منهم ، وهم جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، وعزرائيل ، ورقيب ، وعتيد ، ورضوان ، ومالك .

وأما منكر ، ونكير ، فلا يكفر منكرهما ؛ لأنه اختلف في أصل سؤال القبر "[3]

وهذه الشهرة لا تعني عنده أنهم بمنزلة واحدة ، بل الصحيح أن " رؤساءهم أربعة : جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، وعزرائيل " .

ثم يفصل القول في بيان مهام هؤلاء الرؤساء من الملائكة : " فجبريل موكل بالوحي ، وميكائيل موكل بالأرزاق ، وإسرافيل موكل بالصور ، وعزرائيل موكل بالأرواح "[4].

وهذا الإيمان لا يكون إلا وفق ما أتت به الأخبار الصادقة عن صفاتهم ، مقرونا بالاحترام والإكرام ، يقول : " يجب الإيمان بالملائكة ، أي بأنهم عباد مكرمون ، يسبحون الليل والنهار لا يفترون ، لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة " .

---

(1) حاشية الجلالين :(٣٢١/٤) ، وشرح المنظومة : ١٤٢.
(2) حاشية الجوهرة : ٤٦، وانظر شرح المنظومة .
(3) حاشية الجوهرة : ٤٦.
(4) شرح المنظومة:١٤٢. حاشية الجلالين : (٢٤٥/٣).

وتأكيدا لهذا المعنى ، وإبعادا لكل ما يناقضه فإنه يحكم على " من نقص واحد منهم بالكفر ، ومن التنقيص قول بعض العامة في حق أعوان الظلمة : إنهم كزبانية جهنم ، وقولهم في حق رجل عبوس : إنه كعزرائيل "[1]

ولما كانت الملائكة ، كما أتت بذلك الآيات والأحاديث ، على هيئة مغايرة للمعهود من المخلوقات ، فإنه ينبه إلى بعض ما يمتازون به عن البشر ؛ استنباطا من تلك الآيات والأحاديث الصحيحة ، يقول : " ومن خصائصهم أن لهم قدرة على الأفعال العظيمة ، كقلع الجبل مثلاً ، ولا يموتون إلا بين النفختين ، يسكنون العالم العلوي ، وينزلون الأرض لتدبير العالم على حسب مناصبهم ، وهم أكثر المخلوقات عدداً ، فعوالم البر والبحر بالنسبة لهم ، كشعرة بيضاء في ثور أسود ، وما يعلم جنود ربك إلا هو "[2]

ولكل ما تقدم فلم يكن من مقدور البشر رؤيتهم على صورتهم الحقيقية ، فإنه " لم ير الملك على صورته الأصلية أحد من البشر إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرة في الأرض عند غار حراء ، ومرة في السماء عند سدرة المنتهى ليلة الإسراء " [3].

ويتعرض الصاوي لوصف بعض طوائف الملائكة ، وذلك عند تفسيره للآيات الواردة فيها ، يقول في صفة حملة العرش : " اعلم أن حملة العرش أعلى طبقات الملائكة ، وأولهم وجوداً وهم في الدنيا أربعة ، وفي يوم القيامة ثمانية " .

ويسترسل في وصفهم على ما يراه ثابتاً فيهم ، يقول : " ورد أن لكل ملك منهم وجه رجل ووجه أسد ووجه ثور ووجه نسر ، وكل وجه من الأربعة يسأل الله الرزق لذلك الجنس ، ولكل واحد منهم أربعة أجنحة ، جناحان على وجهه مخافة أن ينظر إلى العرش فيتصدع ، وجناحان يصفق بهما في الهواء ، يروى أن أقدامهم في تخوم الأرض السفلى ، والأرضون والسموات إلى حجزهم ، ورؤوسهم خرقت العرش ، وهم خشوع لا يرفعون أطرافهم ، وهم أشد خوفاً من أهل السابعة ، وأهلها أشد خوفا من أهل السادسة وهكذا "[4]

وفي تفسير قوله تعالى : { لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ} (الرعد:١١) ، يقول : هي" ملائكة تحصي الأعمال لما ورد : إن كل إنسان له ملكان ملك عن يمينه وملك عن شماله ، فإذا عمل حسنة كتبها صاحب اليمين حالا وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال: اصبر لعله يتوب منها ، فإن لم يتب منها كتبها صاحب الشمال .

---

(١) حاشية الجوهرة:٤٦.
(٢) حاشية الصلوات:٤١. وانظر حاشية الجلالين:(٣١٤/٢).
(٣) حاشية الجلالين : (٥/٢).
(٤) المرجع السابق : (٣/٤).

وقيل المراد بالحفظة : الملائكة الموكلون بحفظ ذوات العبيد من الحوادث والآفات ، وهم عشرة بالليل وعشرة بالنهار ، وقيل المراد ما هو أعم ، وهو الأتم ".

ويبين بعد ذلك جواب ما قد يرد من استفسار حول الحكمة من تواجد مثل هذه الأنواع من الملائكة ، يقول : فـ" إن قلت إن الله هو الحافظ فلم وكلت الملائكة بحفظ الشخص ، أجيب بأن ذلك تكرمة لبني آدم وإظهار لفضلهم ، والحكمة في كون الملائكة تكتب على الشخص ما صدر منه ؛ أنه إذا علم ذلك ربما كان ذلك داعيا للخوف والإنزجار عن فعل القبائح والمعاصي "[1].

ويفصل القول في بعض المهام التي أنيطت بالملائكة ، كقتالها مثلاً ، يقول : " اعلم أن قتال الملائكة من خصائص هذه الأمة ، وليس مخصوصاً بواقعة بدر ، بل ورد أن جبريل وميكائيل قاتلا مع النبي في أحد ، حين فرت أصحابه " [2].

ومع هذا الإقرار منه بعدم تخصيص قتال الملائكة في بدر ، فإنه يذهب إلى ما يناقضه في موضع آخر، يقول:" ورد أن جبريل نزل بخمسمائة وقاتل بها في يمين العسكر، ونزل ميكائيل بخمسمائة وقاتل بها في يسار الجيش ، ولم يثبت أن الملائكة قاتلت في وقعة إلا في بدر ، وأما في غيرها فكانت تنزل لتكثير عدد المسلمين ولا تقاتل"[3]

****

تعليق :

يستند تعريف الملائكة بأنهم أجسام نورانية إلى ما ورد في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (خلقت الملائكة من نور ، وخلق الجان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم)[4] .

وهذا النور الذي خلق منه الملائكة من مخلوقات الله تعالى ، فقد ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : (أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : خلق الله ، عز وجل التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم ، عليه السلام ، بعد العصر من يوم الجمعة ، في آخر الخلق ، في آخر ساعة من ساعات الجمعة ، فيما بين العصر إلى الليل)[5] .

---

(1) المرجع السابق:(١٩/٢).
(2) المرجع السابق:(١٦٧/١).
(3) المرجع السابق:(١١٠/٢).
(4) تقدم تخريجه : ٢٤١
(5) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب:ابتداء الخلق :(١٣٣/١٧).

- أما عن مكانة الإيمان بهما ، فقد تقدم فرضيتها ، وتكفير من أنكر واحد منها ، إلا أن ما ذهب إليه الصاوي من استثناء إنكار منكر ونكير من موجبات الكفر ، وتعليله ذلك بالاختلاف الواقع في أصل سؤال القبر مما لا سند له ، بل الحق أنه :" قد تواترت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلا ، وسؤال الملكين ، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به "[1].

وليس في وجود من اعتقد خلاف ذلك ما يمنع من سحب مسمى الكفر عليه على جهة الإجمال ؛ لأن إنكار أو رد أي أمر من الأمور التي تواتر الإخبار بها مما يلحق الكفر بصاحبه ، ومع ذلك فقد وضع العلماء شروطا مفصلة لتكفير المعين ، وقد سبق الكلام في هذه المسألة .[2]

ولعله قصد بالخلاف في هذه المسألة ما كان من بعض طوائف المعتزلة والخوارج ، الذين حكى مذهبهم في ذلك ابن حزم رحمه الله ، قائلا : " ذهب ضرار بن عمرو الغطفاني أحد شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر ، وهو قول من لقينا من الخوارج ، وذهب أهل السنة وسائر المعتزلة إلى القول به " [3].

وعلى أي حال فإن مثل هذا الخلاف من هؤلاء الطوائف لا يعتد به لمعارضته ما تواتر خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما ذكره من أعمال كبار الملائكة فصحيح مشهور ، وقبل بيان مستنده في ذلك يحسن الإشارة إلى الأصول التي يقوم عليها الإيمان بما اتصفت به الملائكة من أعمال:

أما الأصل الأول ، فهو الإيمان المجمل بأنه تعالى قد كلفهم بمهام عظيمة وكثيرة ، وأنهم قد قاموا بها على أتم ما يكون به الامتثال ، قال تعالى : {لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} (التحريم:٦) كقوله : { لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ} .

أما الثاني : فالإيمان بما ورد على جهة التفصيل من أعمالهم ، كالعبادة والتسبيح وتبليغ الوحي ، وكتابة الأعمال ، وحفظ الناس ، وقبض الأرواح ، وإنزال القطر ، وخزانة الجنة والنار، إلى غير ذلك من الأعمال التي نص الكتاب والسنة بقيامهم بها، وأعظمها على الإطلاق ما يتعلق بتسبيح الله تعالى تنزيهه ، قال تعالى: {وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ . يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ} (الأنبياء:١٩-٢٠) .

---

(١) شرح الطحاوية:٣٩٩.

(٢) راجع مبحث الأسماء والأحكام في فصل :آراؤه في الإيمان : ٢١٨ .

(٣) الفصل:(٤/٦٦).

وقال : {فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ} (فصلت:٣٨) .

يليها ما يتعلق بإرسال الرسل من تبليغ الوحي ، فمن المعلوم أن جبريل عليه السلام ، أعظم الملائكة مكانة عند الله تعالى : {وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} (الشعراء:١٩٢ـ١٩٥)

أما ما يلي ذلك من الأعمال ، فقد نص الشارع على الكثير منها ، ومن ذلك كتابة الأعمال ، قال تعالى : {وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَاماً كَاتِبِينَ} (الانفطار:١٠ـ١١)

ومنها قبض الأرواح ، قال تعالى : {قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ} (السجدة:١١) .

ومنها النفخ في الصور : {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ} (الزمر:٦٨) .

ومنها تعذيب الكفار ، والترحيب بالمؤمنين ، قال تعالى : {وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَاناً وَلا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ} (القمر:٣١) .

وفي ترحيبهم بالمؤمنين: {وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} (الزمر:٧٣)

ومنها قتال الكافرين : {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ . إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلاثَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُنْزَلِينَ . بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُسَوِّمِينَ . وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ} (آل عمران:١٢٣ـ١٢٦)

ومنها أعمال لم يرد تفصيل قيامهم بها في القرآن ، كقوله تعالى : {وَالصَّافَّاتِ صَفّاً . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً}.

والأدلة في هذا الباب كثيرة عظيمة :

- وينطبق ذلك التفصيل في الإيمان بأسمائهم وأعيانهم ، فنحن نؤمن بمن ورد تسميتم أو صفتهم في الكتاب والسنة ، كجبريل وميكال ومالك على جهة التفصيل ،

ونؤمن بكل الملائكة سواء عرفنا أعيانهم بالأسماء أم لا ، وذلك على جهة الإجمال ، قال تعالى : {وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ} (المدثر:٣١) .

****

أما من أورد الصاوي أعمالهم على جهة التفصيل مقرونا بأسمائهم ، فيفصل القول فيه ، فجبريل عليه السلام وكل بالوحي ، وهذا مما تثبته نصوص الكتاب والسنة ، وقد ورد ذكره صريحا في القرآن الكريم ، قال تعالى : {قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدىً وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ} ، وهذا مستفيض معلوم بأدلة الكتاب والسنة.

وكذلك ميكائيل عليه السلام فهو من وكل بالقطر كما ذكر ، حيث وردت الأحاديث ببيان ذلك ، فقد روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل جبريل : (على أي شيء ميكائيل ؟) ، فقال : على النبات والقطر"[1]

أما إسرافيل عليه السلام ، فقد ثبتت تسميته بهذا الاسم في الأحاديث الصحيحة ، فقد كان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل : (اللهم ! رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) .[2]

ولكن إضافة النفخ إليه مما لم يثبت فيه دليل معتمد إذ لا تخلو أسانيدها من مقال ، منها ما ذكره الطبري في التفسير دون ذكر السند ، حيث قال :"والصواب عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال :(إن إسرافيل قد التقم الصور وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر بالنفخ)[3]

---

(1) رواه الطبراني في المعجم الكبير ، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، رقم الحديث:١٢٠٦١:(١١/ ٣٧٩) ولأخرج بنحوه الإمام لأحمد في مسنده عن ابن عباس، برقم:٢٤٨٣، وقال الشيخ لأحمد شاكر:إسناده صحيح:(١٢٨/٣).

(2) لأخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب :باب الدعاء في صلاة الليل ، رقم الحديث :١٨٠٨ : (٦:٢٩٨).

(3) : (٢٤١/٧) ، ومنها ما أخرجه البيهقي في شعب الايمان وحكم بضعفه ، فقال :" رويناً في حديث آخر بإسناد ضعيف عن ابن عباس في صفة القيامة فذكر فيه صفة الصور و عظمه و عظم إسرافيل ثم قال : فإذا بلغ الوقت الذي يريد الله أمر إسرافيل فينفخ في الصور النفخة الأولى ، فتهبط النفخة من الصور إلى السموات فيصعق سكان السموات بحذافيرها ، و سكان البحر بحذافيرها ثم تهبط النفخة إلى الأرض ، فيصعق سكان الأرض بحذافيرها ، و جميع عالم الله و بريته فيهن من الجن و الإنس و الهوام و الأنعام . قال و في الصور من الكوى بعدد من يذوق الموت من جميع الخلائق فإذا صعقوا جميعاً ، كتاب :الثامن من شعب الإيمان - باب في حشر الناس بعد ما يبعثون من قبورهم إلى الموقف الذي بين لهم من الأرض ، رقم الحديث :٣٥٣ :(٣١٢/١).
ومنها ما أخرجه الطبراني الأوسط عن عائشة ، وعندها كعب الحبر فذكر إسرافيل ، فقالت عائشة : يا كعب أخبرني عن إسرافيل ، فقال كعب : عندكم العلم ؟ فقالت : لأجل فأخبرني قال : له أربعة أجنحة ، جناحان في الهواء ، وجناح قد تسربل به ، وجناح على كاهله ، والعرش على كاهله ، والقلم على أذنه ، فإذا نزل الوحي كتب القلم ، ثم درست الملائكة وملك الصور ، جاث على إحدى ركبتيه وقد نصب الأخرى فالتقم الصور محني ظهره ، شاخص بصره ، قد أمر إذا رأى إسرافيل قد ضم جناحه أن ينفخ في الصور ، فقالت عائشة : هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "رقم الحديث :٩٢٨٣ :(٢١٠/٩) وقد حسنه الهيثمي ، فقال : "رواه

فقد ضعف الإمام ابن حجر رحمه الله جميع الروايات التي ورد فيها نسبة النفخ إليه [1].

وإن كان القول به مما اشتهر عند أهل العلم حتى ذكر القرطبي رحمه الله إجماع الأمة عليه[2]، وكذلك نقل عن الحليمي كما ذكر الحافظ في الفتح[3]

أما عن ملك الموت فقد كانت تسميته بعزرائيل ، مما لم يرد فيه أي دليل من الكتاب أو السنة الصحيحة ، ولكنه مما اشتهر بين العلماء ، يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى :{قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ} (السجدة:١١):" وقد سمي في بعض الآثار بعزرائيل وهو المشهور "[4]

ولكن لم يثبت من هذه الآثار حديثا مرفوعا ، فكل ما ورد في ذلك من الموقوف وهذا ما ذكره السيوطي في عدد من مؤلفاته ، فقال : وأخرج ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ في العظمة عن أشعث بن أسلم[5]، قال سأل إبراهيم عليه السلام ملك الموت واسمه عزرائيل وله عينان في وجهه وعين في قفاه ، فقال : (يا ملك الموت ما تصنع إذا كانت نفس بالمشرق ونفس بالمغرب ، ووضع الوباء بأرض والتقى الزحفان ، كيف تصنع؟ قال : أدعو الأرواح بإذن فتكون بين أصبعي هاتين) "[6]

وقد نص رحمه الله في شرحه على النسائي بعدم وجود ما يحكم برفعه للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " لم يرد تسميته في حديث مرفوع ، وورد عن وهب

الطبراني بإسناد حسن : الترغيب والترهيب :(٣٨١/٤) ، ولكن العيني في العمدة قدح في صحته لضعف أحد الرواة ويدعى : زيد بن جدعان :(٩٩/٢٣).

ومنها ما أورده السيوطي في تفسيره ، عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إسرافيل صاحب الصور ، وجبريل عن يمينه ، وميكائيل عن يساره " في الدر المنثور وعزاه لسعيد وأحمد وابن أبي داود وابن أبي داود في المصاحف:(٩٤/١) ، وانظر : الحبائك في أخبار الملائك : ٣٣.

(١) يقول:" اشتهر أن صاحب الصور إسرافيل عليه السلام . ونقل فيه الحليمي الأجماع ، ووقع التصريح به في حديث وهب بن منبه المذكور وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه وكذا في حديث الصور الطويل الذي أخرجه عبد بن حميد والطبري وأبو يعلى في الكبير والطبراني في الطوالات وعلي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية والبيهقي في البعث من حديث أبي هريرة ، ومداره على إسماعيل بن رافع ، واضطرب في سنده مع ضعفه فرواه عن محمد بن كعب القرظي تارة بلا واسطة وتارة بواسطة رجل من الأنصار مبهم أيضاً ، وأخرجه إسماعيل بن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء أيضاً في تفسيره عن محمد بن عجلان عن محمد بن كعب القرظي ، واعترض مغلطاوي على عبد الحق في تضعيفه الحديث باسماعيل بن رافع وخفي عليه أن الشامي أضعف منه ولعله سرقه منه فألصقه بابن عجلان ، وقد قال الدارقطني : إنه متروك يضع الحديث ، وقال الخليلي : شيخ ضعيف شحن تفسيره بما لا يتابع عليه . وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في حديث الصور : جمعه إسماعيل بن رافع من عدة آثار وأصله عنده أبي هريرة ، فساقه كله مساقاً واحداً . وقد صحح الحديث من طريق إسماعيل بن رافع القاضي أبو بكر بن العربي في سراجه وتبعه القرطبي في التذكرة ، وقول عبد الحق في تضعيفه أولى وضعفه قبله البيهقي فوقع في هذا الحديث عند علي بن معبد " إن الله خلق الصور فأعطاه إسرافيل فهو واضعه على فيه شاخص ببصره إلى العرش " الحديث ، وقد ذكرت ما جاء عن وهب بن منبه في ذلك قلعله أصله ":(٣٦٨/١١) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : (٢٠/٧) .

(٣) الفتح:(٣٦٨/١١).

(٤) تفسير القرآن العظيم :(٥٩٩/٣) . أضواء البيان:(٥٠٤/٦).

(٥) أشعث بن أسلم العجلى البصرى يروى عن أبيه عن أبي موسى روى عنه سعيد بن أبى عروبة : ثقات لابن حبان : (٦٣/٦).

(٦) الدر المنثور : (١٨٨/٥) .والحبائك في أخبار الملائك : ٤٢.

بن منبه[1] أن اسمه عزرائيل ، رواه أبو الشيخ في العظمة " ووافقه السندي في حاشيته على النسائي ، فنقل كلامه بنصه .[2]

وقد علم أن وهب بن منبه أحد خيار التابعين إلا أنه كان يكثر من رواية أخبار أهل الكتاب حتى عد أحد أكبر أسباب انتشارها في كتب التفسير ، لذا صح التوقف فيما يخبر به خصوصا مع عدم وجود الخبر الثابت عن المعصوم صلى الله عليه وسلم [3].

- وفي حديثه عن حملة العرش ، وصفهم بعدد من الأوصاف ، فقد تناول بيان عددهم فاختار أنهم أربع ويوم القيامة ، يزيدون فيصير عددهم ثمانية ، وكانت حجة من ذهب إلى هذا حديث رواه الطبري ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (يحمله اليوم أربعة ويوم القيامة ثمانية)[4]، وغيره مما يفيد نفس المعنى إلا أن الاحتجاج بها لا يصح لضعفها الشديد[5].

والأصح في هذا التوقف بالنسبة لحال الدنيا ؛ لعدم المستند الصحيح في ذلك ، أما في الآخرة فإن الآية الكريمة نص في إثبات العدد ، أما الكيف فلا يعلم حقيقته إلا الله ، قال تعالى : {وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ} (الحاقة: ١٧) .

أما ما ذكره من وصف أولئك الأربعة ، فهذا ما روي عن ابن عباس[6] رضي الله عنهما ، ولكن الاحتجاج به لا يسلم لضعف إسناده .

والصحيح المسألة ما روي عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش ، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام)[7] .

- وكان موقف الصاوي من جهاد الملائكة موقفاً يظهر فيه الاضطراب والتناقض ، ولكن الصحيح فيما ذهب إليه أولاً من أن الملائكة لا يختص جهادها مع المؤمنين في غزوة بدر ، ويسند هذا القول الكثير من الأحاديث وأقوال الصحابة ، بل والأخبار والقصص عن المجاهدين الصادقين ، ومن ذلك الحديث الصحيح ، فعن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله لما رجع يوم الخندق ، ووضع السلاح واغتسل ، فأتاه جبريل وقد عصب رأسه الغبار ، فقال : (وضعت السلاح ، فوالله ما وضعته، فقال رسول الله : (فأين). قال : هاهنا ، وأومأ إلى بني قريظة. قالت : فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم)[8]

---

(١) وهب بن منبه بن حزن الأنصارى من أهل المدينة يروى عن عبدالله بن أنيس وله صحبة روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار : الثقات لابن حبان (٤٨٨/٥).

(٢) شرح السيوطي ، مع حاشية السندي :(٤٢٤/٤-٤٢٥).

(٣) الإسرائيليات والموضوعات ، للشيخ أبو شهبة : ١٠٥ .

(٤) رواه الطبري وإسناده منقطع:(٥٩/٢٩).

(٥) منها حديث قال فيه رسول الله صدق يقصد به بيتا لأمية بن أبي الصلت ،انظر تضعيف الألباني له في السنة : (٢٥٦) .

(٦) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة :٣٥.وانظر الدر المنثور وعزاه السيوطي لأبي الشيخ عن مكحول رضي الله عنه :(٣٤٦/٥).

(٧) سبق تخريجه : ٢٤٢ .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد والسير - باب الغسل بعد الحرب والغبار ، رقم الحديث:٢٨١٣ ولمزيد من التوسع في ما صح من أخبار الملائكة ، يوصى بالرجوع إلى كتاب الملائكة المقربين ، للدكتور / محمد العقيل.

(المبحث الثاني)

عالم الجن والشياطين

الإيمان بالجن :

ولم يكن عالم الملائكة هو العالم الغيبي الوحيد من ذوات الأرواح ؛ فقد ورد أيضا حديث آخر عن عالم الجن والشياطين ، يفترق في الكثير من خصائصه عن عالم الملائكة ، وإن كان يجتمع معه من حيث الخفاء والغيبية ، كما يقرب كثيراً من عالمنا ، وذلك من حيث التكليف والمخاطبة بالأمر والنهي . وحتى يتم التمييز بينهما؛ فلابد من إلقاء الضوء على أهم ما يصح به إدراك الفرق بين هذين العالمين.

- وعند التعريف بهم فإنه يقال : الجن اسم جنس جمعي ، مفرده جني ، وهو مأخوذ من الاجتنان ، وهو التستر والاستخفاء عن الأبصار ، وسبب تسميتهم بذلك ؛ اجتنانهم عن الناس فلا يرون ، ومنه سمي الجنين جنينا لاستتاره فى بطن أمه ، قال تعالى :{وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ} (النجم:٣٢)

- وقد عرفهم ابن حزم بأنهم : " أجسام رقاق صافية هوائية ، لا ألوان لهم ، وعنصرهم النار كما أن عنصرنا التراب ، قال تعالى : {وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ} (الحجر:٢٧)

والنار والهواء عنصران لا ألوان لهما ، ولو كانت لهم ألوان لرأيناهم بحاسة البصر ، ولو لم يكونوا أجساما صافية رقاقا هوائية ؛ لأدركناهم بحاسة اللمس " [١]

هذا وحقيقة الجن فى ضوء النصوص الشرعية ، يمكن إجمالها بأنهم خلق من خلق الله تبارك وتعالى ، خلقوا من نار ، قد حجبوا عن الأعين فلا يرون إلا فى النادر، لا يدرك كنههم إلا خالقهم ، عقلاء مكلفون ، لهم أهواء وشهوات ، منهم المؤمن ومنهم الكافر ، قال تعالى فى بيان خلقهم ، قال تعالى : {وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ} (الرحمن:١٥) .

وفي تفسير مادة خلقهم بالسموم قال ابن عباس رضي الله عنهما : إنها الريح الحارة التي تقتل ، وقال أيضا : إنها نارا لا دخان لها[٢]

وقال الإمام الطبري فى تفسير المارج : " أنه ما اختلط بعضه ببعض ، بين أحمر وأصفر وأخضر ، وهو كلهب النار ولسانه "[٣]

ومما يدل على كونهم مكلفين ؛ ما ورد بشأن الجزاء المعد لمطيعهم وعاصيهم، قال تعالى : {يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي

---

(١) الفصل : (١٣/٥)
(٢) القرطبي : (٢٣/١٠).
(٣) الطبري : (١٢٥/٢٧).

وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ} (الأنعام:١٣٠)
وقوله تعالى : {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ} (الأعراف:١٧٩)

أما الآيات في دخول عموم النعيم المعد للطائعين فكثيرة ، منها ما ورد في سورة الرحمن ، حيث عم الخطاب سائر الثقلين ، ومنها قوله تعالى : {وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا} (الأنعام:١٣٢)
أما عن أهمية الإيمان بهم ، فقد تحدث القرآن الكريم عن الجن في عدد من المواضع ، وكذلك السنة الصحيحة، مما يلزم المؤمن بالإيمان به ، ويدرجه تحت الغيب الذي امتدح الله تعالى المصدقين به .

وقد سميت سورة في القرآن باسمهم ، أتى في مطلعها قوله تعالى : {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً} (الجن:١)

وعليه فإن كل من جحد الإقرار بوجودهم ، أو تأوله تأويلا فاسدا يخرجهم عن الحقيقة الواردة بشأنهم ؛ فإنه لا اعتداد بمذهبه ذلك ، بل هو مردود عليه ؛ لدلالة النصوص الصريحة على وجودهم ، يقول ابن حزم : " فمن أنكر الجن ، أو تأول فيهم تأويلا يخرجهم عن ظاهرهم ، فهو كافر مشرك حلال الدم والمال"[١] .

وغاية ما يحتج به من أنكر حقيقة الجن ، كونهم من عالم الغيب ، حيث انعدم الشاهد من الحس ، بمعنى أنه انتفى البرهان الحسي على إثباتهم، والذي اعتمدوه في قبول الحقائق أو ردها ، ولا شك أن هذا مبدأ باطل لأن التسليم بالنصوص الشرعية ؛ يقضي بالإيمان على جهة التفصيل لكل ما أتت به ، هذا إذا أردت إبطال شبه المسلمين ، كالمعتزلة ومن نحا نحوهم من المحدثين العقلانيين .

أما من خالف أهل الملة من الفلاسفة والمشركين ، فإنه يقال في الرد عليهم : إن انعدام الدليل الحسي على وجود ذلك العالم عندهم ، لا يعنى انعدامه ؛ لأن انتفاء العلم ليس دليلا على انعدامه.
ومن هنا فإن الرد على كل من أنكر ذلك العالم الغيبي ، يكون بحسب حاله ، فإن كان ممن أقر بصدق الدليل الشرعي ، يبين له أهمية التسليم لكل ما جاء به الشرع ، وأن أي رد لما علم منه بالضرورة ؛ فإنه يعد من ألوان الكفر المخرج من الملة ، كما صرح بذلك ابن حزم.
أما إن كان ممن لم يسلم بدلالة الشرع ، فيكفي في الرد عليه منع أن يكون العلم مقصورا على الحس والعقل ، فكل ما أتى به الوحي لا بد من التسليم له ، ولو انعدم الدليل الحسي على وجوده ؛ لأن عدم العلم ليس علما بالعدم .[٢]

---

(١) الفصل : (١٢/٥) ، وانظر مجموع الفتاوى : (١٠/١٩) .
(٢) انظر المرجع السابق.

رأي الشيخ الصاوي

أما عن رأيه في الحقيقة الغيبية الأخرى ، وهي عالم الجن ، فإنه يعرف الجن في اللغة ، فيقول : " الجن اسم جنس جمعي ، يفرق بينه وبين واحده بالياء ، فيقال : جن وجني ، كزنج وزنجي ، وغالبا يفرق بالتاء ، كتمر وتمرة .
وزيدت التاء في الجنة لتأنيث الجماعة ، سموا بذلك لاجتنانهم : أي استتارهم عن العيون "[1].
وفي الشرع فيرى أنهم :" أجسام نارية هوائية ، لها قدرة على التشكلات بالصور الشريفة والخسيسة ، وتحكم عليهم الصورة ".

يقول منبهاً" وبهذا ظهر الفرق بينهم وبين الملائكة لأن الملائكة أجسام نورانية لها قدرة على التشكلات بالصور غير الخسيسة ولا تحكم عليهم الصورة "[2].

ولهذا فإنه يوجه الاستثناء الوارد في قوله تعالى : { فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيس}(البقرة: ٣٤)ببيان نوعه ، حيث يرجح كونه استثناء منقطعا ، يقول : " وعليه فالجن نوع آخر غير الملائكة ، فالجن من نار والملائكة من نور "[3]

وفي تفسير قوله تعالى : {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ}(الأنعام:١١) ؛ يذكر ما قيل فيها دون ترجيح ، يقول : " قيل : المراد بهم الشياطين ، وقيل : المراد بهم نوع من الملائكة ، كانوا يعبدونهم ؛ لاعتقادهم أنهم بنات الله"[4]

أما عن علاقة الشياطين بالجن ؛ فيذكر ما قيل فيها من آراء عند تعريفه إبليس، يقول : " إبليس هو أبو الجن وهذا أحد قولين ، وقيل: هو أبو الشياطين : فرقة من الجن لم يؤمن منهم أحد ، والجان هو أبو الجن ، وعلى هذا تكون الأصول ثلاثة : آدم وهو أبو البشر ، وإبليس وهو أبو الشياطين ، والجان وهو أبو الجن "[5]

وفي موضع آخر ، يشير إلى هذه الأقوال مع الترجيح ، يقول : " اختلف في الجن : فقيل : هم ذرية إبليس ، غير أن المتمرد منهم يسمى شيطانا ، كما أن الإنس أولاد آدم ، وقيل : إن الجن ولد الجان ، والشياطين ولد إبليس ، يموتمون مع إبليس عند النفخة . والراجح الأول " [6]

---

(١) حاشية الجلالين : (٣٥١/٤).
(٢) المرجع السابق:(٢٤٠/٤).(٣٣/٢)
(٣) حاشية الجلالين : (١٦/٣).
(٤) حاشية الجلالين : (٣٣/٢).
(٥) المرجع السابق:(٢٧٥/٢).
(٦) المرجع السابق:(٢٤٠/٤).

وفي إضافة الشياطين إلى الإنس في قوله تعالى : {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ}(الأنعام:١١٢) قولان يرى أنهما في الصحة سواء ، يقول : الشياطين " جمع مارد وهو المتمرد المستعد للشر ، وقدم شياطين الإنس ؛ لأنهم أقوى في الإيذاء ، فإن شيطان الإنس أشد على شيطان الجن ، وذلك إذا تعوذت بالله ذهب عني شيطان الجن ، وشيطان الإنس يجيئني فيجرني إلى المعاصي .

وقيل : إن الشياطين كلهم من إبليس ، وذلك أنه فرق أولاده فرقتين توسوس للأنس ؛ وتسمى شياطين الإنس ، وفرقة توسوس لصلحاء الجن ؛ وتسمى شياطين الجن ، وكل صحيح "[1]

******

تعليق :

لا شك في صحة ما ذهب إليه الصاوي عند تعريفه للجن ، ومن ثم التفريق بينهم وبين الملائكة الأبرار ، ولكن أوجه المفارقة بينهم وبين الملائكة لا تقتصر على ما أورده الصاوي ، بل هناك العديد من الفروق التي دلت عليها الكتاب والسنة ، فالملائكة علاوة على أنهم خلق من النور ، وأنهم لا تحكمهم الصورة التي يتشكلون بها ، فهم خلق طاهر كريم خلقوا للعبادة ليس لهم شهوات و لا أهواء ، أما الجن فلهم أهواء وشهوات ، ومنهم الكافر ومنهم المؤمن ، كما أنهم مكلفون بالطاعة والاتباع وما يترتب عليه الوعد والوعيد فهم في الأحكام يقربون من عالم الإنس ، ولكن من جهة الغيبية والخفاء يقربون من عالم الملائكة ، واستقصاء الفروق مما يطول الحديث فيه ، ولكن حاولت التنبيه إلى أهمها ؛ استنادا لما ورد في حديث الكتاب والسنة عنهم .

واذكر بعض ما ورد في ذلك :

- قال تعالى في بيان أصل الخلقة : {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ} (الحجر:٢٧)

- وقال حكاية عن النفر الذين استمعوا القرآن ، فولوا إلى أهلهم منذرين ، مبينا تفاوتهم من حيث الكفر والإيمان : {وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً}(الجن:١١) .

- وقد بينت السنة أنهم خلق لهم شهوات يأكلون ويشربون ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه : أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم إداوة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال عليه الصلاة والسلام : (من هذا) . فقال : أنا أبو هريرة ،

---

[1] حاشية الجلالين : (٣٧/٢).

فقال: (ابغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا بروثة) . فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي ، حتى وضعت إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت، فقلت : ما بال العظم والروثة؟ قال : (هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين ، ونعم الجن، فسألوني الزاد ، فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعماً).[1]

والأحاديث الصحيحة في القطع بذلك كثيرة .

- أما ما ذكره الصاوي من أن الجن تحكمهم الصورة على عكس الملائكة ، فبيانه يرجع إلى أمرين ، الأول ما حباه الله تعالى للجن من القدرة على التشكل .

الثاني ما ثبت من الأدلة في كون الصورة تحكمهم ، فقد ورد من السنة ما يدل عليه ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن بالمدينة نفرا من الجن قد أسلموا ، فمن رأى من هذه العوامر فليؤذنه ثلاثا ، فإن بدا له بعد فليقتله ، فإنه شيطان)[2] .

وقد تناول الصاوي في حديثه عن الجن بيان أصلهم الذي يرجعون إليه ، والذي يظهر - والله أعلم - أن إبليس واحد منهم ، وليس بأصل لهم ، كما رجح الصاوي ، لقوله تعالى : {إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ} (الكهف: ٥٠)

أما ما أورده الصاوي من أقوال أخرى ، ككونه من قبيلة يقال لها الجن من جنس الملائكة ، فهذا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه[3] وعن غيره من التابعين ، ولكنه في الحقيقة مما لم يدل عليه دليل ، بل الأدلة تدل على أن الجن جنس آخر، يختلف اختلافا جذرياً عن الملائكة ، وقد سبق وأن أوردت الحديث الشريف الذي يبين أصل الاختلاف في الخلقة ، بأن الملائكة خلقت من النور وأن الجن خلقوا من النار.

أما عن قوله بأن المارد منهم يسمى شيطانا ، فالصحيح في ذلك أن الجن أنواع ، يفترقون بحسب الخلقة والامتثال ، فالخارجون عن الطاعة يسمون بالشياطين ، قال تعالى : {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً} (الأنعام:١١٢).

وعن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا أبا ذر تعوذ بالله من شر شياطين الجن والإنس، قال : يا نبي الله وهل للإنس شياطين ؟ قال : نعم، شياطين الجن والإنس يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول)[4]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب مناقب الأنصار- باب ذكر الجن ، رقم الحديث: ٣٨٦٠.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب قتل الحيات ونحوها - باب استحباب قتل الوزغ :(٢٣٦/١٤)..
(٣) ابن جرير الطبري:(٢٥٩/١٥).ومن المعلوم أن ابن عباس رضي الله عنه حبر هذه الأمة كان ممن يروي الإسرائيليات ويحدث بها بعد أن أذن المصطفى عليه الصلاة والسلام بذلك فلعل هذه الرواية منها والله أعلم.
(٤) أخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي ذر ، رقمه:٢١٤٣٧:(١٧/١٦).وقال الهيثمي:"رواه أحمد والبزار في الأوسط وعند النسائي طرف منه وفيه المسعودي وهو ثقة ، ولكنه اختلط ":(١٦٠/١).

ومنهم من يوصف بالمارد ، والمريد، أما المارد فكقوله تعالى :{إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ . وحفظا من كل شيطان مريد } (الصافات:٦) والمارد : العاتي الشديد من الجن والشياطين .

أما المريد ، فكقوله تعالى :{ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَاناً مَرِيداً} (النساء:١١٧)

وغير ذلك من الأوصاف التي تدل على اختلافهم وتباينهم، مع اتحادهم في أصل الخلقة ، فليس لأحد أن ينكر نسبة الشياطين إلى الجن و إبليس لهم ، فقد ورد في الآية الكريمة حديث أحدهم بأنه قال : {وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطاً}(الجن:٤)

- وبناء على ما تقدم فإن علاقة الشيطان بالجن علاقة واضحة حيث يسمى الكافر من الجن شيطانا وهذا يظهر من الحديث الصحيح الذي أوردته آنفا ، والذي ورد فيه النهي عن قتل الحيات ، والشاهد منه أنه عليه الصلاة والسلام سمى الحية العامرة التي تستأذن بالشيطان .

وهذا المعنى بين واضح في قوله تعالى : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً }(الأنعام:١١١).

- بقيت مسألة تتعلق بمفهوم هذه الآية الكريمة ، وهي هل هناك شياطين من جنس الإنس كما هو ظاهر الآية ؟ أم أن الشياطين هي مردة الجن ، وإنما أضيفت إلى الإنس باعتبار مهمة الوسوسة ، كما تقدم بيانه من آراء الصاوي؟

أولاً : لا بد من العلم بأن القول بكلا المعنيين مما أثر عن السلف رضوان الله عليهم ، وقد روى الإمام ابن جرير الطبري هذه الأقوال في تفسيره ، إلا أنه بعد عرضها ونسبتها إلى القائلين بها رجح رحمه الله أن القول الأول هو الراجح منها ، يقول : " وليس لهذا التأويل وجه مفهوم - يعني به المعنى الثاني - ، لأن الله جعل إبليس وولده أعداء ابن آدم ، فكل ولده لكل ولده عدو ، وقد حصر الله في هذه الآية الخبر عن الأنبياء أنه جعل لهم من الشياطين أعداءً ، فلو كان معنياً بذلك الشياطين الذين ذكرهم السدي ، الذين هم ولد إبليس ، لم يكن لخصوص الأنبياء بالخبر عنهم ، وبنحو الذي قلنا في ذلك جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا ذر، هل تعوذت بالله من شر شياطين الإنس والجن ؟ قال : قلت : يا رسول الله ، هل للإنس من شياطين؟ قال : نعم "[1].

وعليه فإن الشيطان هو المارد الكافر ، سواء كان من الجن أم الأنس ؛ لذا فإنه يبعد ما استحسنه الصاوي عند تفسيره لهذه الآية ، حيث صح القول بكلا المعنيين في تفسير الآية الكريمة.

******

---

[1] جامع البيان:(٤/٨)، وأخرجه النسائي في المجتبى: كتاب الاستعاذة - رقم الحديث:٥٥٢٢:(٦٦٩/٨). وضعفه الألباني ، في ضعيف النسائي، برقم:٤٢٤:(٢٤٢) .

الفصل السادس

(آراؤه فى الإيمان بالكتب)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الوحي وطرقه

المبحث الثاني : الإيمان بالكتب السابقة

المبحث الثالث : الإيمان بالقرآن الكريم

تمهيد

الإيمان بالكتب المنزلة على الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام حقيقة دعا إليها الدين الحنيف معظما شأنها قد أناط بتحقيقها ثبوت الإيمان الشرعي ، فلا يتأتى لمعرض عنها نجاة من الكفر الموجب للخلود في النار، ويأتي الأمر بالإيمان بها تبعاً للإيمان بالمرسلين عليهم الصلات والسلام ، وهذا ما تشير إليه الآية الكريمة في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ} (النساء:١٣٦) .

يقول الشيخ السعدي رحمه الله منبها إلى هذه الحقيقة : " ويدخل في الإيمان بالرسل الإيمان بالكتب ، فالإيمان بمحمد يقتضي الإيمان بكل ما جاء به من الكتاب والسنة ألفاظها ومعانيها ، فلا يتم الإيمان إلا بذلك "[١]

والأدلة في وجوب الإيمان بالكتب المنزلة على الأنبياء جميعا كثيرة كلها تؤكد وجوب عدم التفريق في الإيمان بما أنزل على المصطفى صلى الله عليه وسلم وما أنزل على الأنبياء ، قال تعالى : {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ} (البقرة:١٣٦)

ومع وجوب التزام هذا الأصل الإيماني العظيم في حق الكتب المنزلة على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، إلا أنه يتفاوت من حيث ما يقتضيه ذلك الالتزام ، فليس الإيمان بالكتب المنزلة على الأنبياء السابقين مماثلا للإيمان بما أنزل على المصطفى صلى الله عليه وسلم ، إذ يكفي في الإيمان بها الإيمان الجملي الذي يقضي بتصديق كونها من عند الله تعالى على جهة الإجمال لا التفاصيل ، وذلك لأسباب سيأتي بيانها ، أما الإيمان بالكتاب المنزل على نبينا صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه يوجب الإيمان بكل ما ورد فيه حتى أنه من أنكر حرفا منه قد أجمع عليه فقد كفر.

ومن هنا شرع التفصيل في كيفية الإيمان بالكتب بتقسيمه على نوعين : الإيمان المجمل ، و الإيمان المفصل .

أما الإيمان المجمل ؛ فهو الإيمان الذي يتعلق بالكتب السابقة ، وحقيقته ؛ أنه إيمان يقوم على التصديق بأن هذه الكتب بأسمائها قد أنزلها المولى تبارك وتعالى على أنبياء معينين بأسمائهم ، وأنها قد احتوت على أصول الإيمان المعروفة ، كالإيمان بالله ، وأسمائه وصفاته ، وتوحيده ، والإيمان بالرسل ، والملائكة ، و أن كل ما فيها فهو خير ، أنزله المولى تعالى رحمة وهداية للمرسل إليهم .

وفي الدلالة على ما احتوته تلك الكتب من توحيد الله تعالى من أصول الإيمان ، ثبوت ذلك بالدليل القطعي من القرآن والسنة ، قال : {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا

---

[١] الفتاوى السعدية:١٥.

تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ} (الشورى :١٣) .

وعليه فإن أي أمر لم يثبت وجوده في الكتب السابقة بطريق الوحي المعصوم فلا يلزم الإيمان به ؛ ولو مع عدم مخالفته لما تقرر من الشريعة المحفوظة ، دل على ذلك الحديث الصحيح ، فعن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا : { آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم }) [1] .

وأساس ذلك التفريق في كيفية الإيمان بتلك الكتب ما دلت عليه النصوص الشرعية في إثبات حصول التحريف لتلك الكتب ، حيث داخلها الكثير من النصوص البشرية الصادرة عن أيد مغرضة ، تبغي الحياة الدنيا بالآخرة ، فكان هذا الإجمال حتى لا يداخل المعتقد ما ليس بحق .

قال تعالى في بيان ما أصيبت به الكتب السابقة من تحريف : {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ} (المائدة: ٤١) .

أما الإيمان المفصل ؛ فهو الذي يتعلق بالقرآن الكريم لفظاً ومعنى ، فقد تعبدنا المولى تبارك وتعالى بالإيمان بكل حرف في هذا القرآن ، قال تعالى : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (الحجر:٨٩) .

فالحديث عن القرآن ، حديث عظيم يتصل بالحديث عن عظمة المولى تبارك وتعالى ، إذ حقيقة الإيمان به نابعة من التصديق بصفة من صفاته عز وجل ؛ وهي صفة الكلام ،مع تكفل المولى بحفظه من مشوبات التغيير والتحريف كما دلت على ذلك الآية الكريمة .

ولكل هذا فإنه مما عُلم من الدين بالضرورة أن من أنكر حرفاً من القرآن العظيم فقد كفر .

وليس يقف الأمر عند التصديق بألفاظه ومبانيه ؛ بل لابد من إتمام مقتضيات الإيمان به على جهة التفصيل ، فيتحتم التسليم لكل ما أتى به من الأخبار والأحكام، وفقاً لما فهمه الصحابة الكرام، إذ الأخذ عنهم لا يتوقف على اللفظ فقط ،وإنما ينسحب حكمه أيضاً على كل ما يتعلق به من الفهم والاستنباط حتى تبقى حقيقة الحفظ التي أخبر عنها المولى تبارك وتعالى حية يعمل بها كل مؤمن يعلم صدق ما أخبر به عز وجل.

وعلى هذه الحقائق الإيمانية المتعلقة بالكتاب العظيم دلت السنة المطهرة مؤكدة مفسرة مبينة ، مفصلة ما أجمل ، مصدقة بما أخبر ، تقضي بوجوب العمل به والإنكار على من تأوله بالباطل قولاً أو عملاً .

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالسنة. باب قول النبي : (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء)، رقم الحديث :٧٣٦٢.

(المبحث الأول)

تعريف الوحي

يطلق الوحي في اللغة فيراد به أحد المعاني التالية : الإلهام ، والكتابة ، والرسالة ، والإشارة ، والكلام الخفي ، وكل ما ألقيته لغيرك .

وفي لسان العرب : " أوحى إليه ألهمه وفي التنزيل العزيز : {وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ} (النحل:٦٨) .

كما قال تعالى : {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي} قال بعضهم : ألهمتهم ، كما قال عز وجل : { وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ} وقال بعضهم : أوحيت إلى الحواريين أمرتهم .

ووحى في البيت بمعنى كتب .

ووحى إليه وأوحى كلمه بكلام يخفيه من غيره ، قال الله عز وجل : {يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ } ، معناه : يسر بعضهم إلى بعض .

ووحى إليه ، و أوحى ؛ أومأ ، وفي التنزيل العزيز : {فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيّاً} " (مريم:١١)

وكلها ترجع إلى معنى الإعلام الخفي السريع مهما تعددت أسبابه[1]

وهذا هو الوحي بمعناه العام الذي يشترك في إمكان حصوله الأنبياء وغيرهم ، يقول شيخ الإسلام : " وليس كل ما أوحي إليه الوحي العام يكون نبيا ، فإنه قد يوحي إلى غير الناس ، قال تعالى : {وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ}.

وقال تعالى : {وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا}(فصلت:١٢)

وقال تعالى عن يوسف وهو صغير : {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ} (يوسف:١٥) .

وقوله : {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً} (الشورى:٥١) ، يتناول وحي الأنبياء وغيرهم كالمحدثين الملهمين [2]

أما الوحي بمعناه الخاص ، أو بمعناه الشرعي فهو ما يتعلق بالأنبياء عليهم السلام لإيصال الشرع إليهم ، فلا يشاركهم أحد في هذه الخصيصة ، قال تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ}(يوسف:١٠٩) .

فهذا الوحي يراد به ؛ إعلام الله تعالى من اصطفاه من عباده بالأحكام الشرعية.

هذا وقد بين العلماء الهيئة التي كان يأتي بها الوحي ؛ استنادا لقوله تعالى : {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ}

يقول السيوطي رحمه الله : " قد ذكر العلماء للوحي كيفيات :

---

(١) فتح الباري : ٩/١.

(٢) النبوات : ١٧٨.

أحدها : أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس كما في الصحيح [1].

قال الخطابي : والمراد أنه صوت متدارك يسمعه و لا يثبته أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد .

وقيل : هو صوت خفق أجنحة الملك ، والحكمة في تقدمه أن يفرغ سمعه للوحي فلا يبقى فيه مكانا لغيره .

الثانية : أن ينفث في روعه الكلام نفثاً ، كما قال صلى الله عليه وسلم : (إن روح القدس نفث في روعي ، وأخبرني أنها لا تموت نفس حتى تستوفي أقصى رزقها ، وإن أبطأ عنها ، فيا أيها الناس ! اتقوا الله وأجملوا في الطلب ، ولا يحملن أحدكم استبطاء رزقه أن يخرج إلى ما حرم الله عليه ، فإنه لا يدرك ما عند الله إلا بطاعته)[2] .

الثالثة : أن يأتيه في صورة الرجل فيكلمه [3].

الرابعة : أن يأتيه الملك في النوم .

الخامسة : أن يكلمه الله إما في اليقظة ، كما في ليلة الإسراء ، أو في النوم ، كما في الحديث : (أتاني ربي ، فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى)[4] الحديث ، وليس في القرآن من هذا النوع شيء فيما أعلم "[5].

****

رأي الشيخ الصاوي

عند تفسير قوله تعالى : { وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ} (الشورى:٥١).

ويبين معنى الوحي في اللغة ، فيقول :

" الوحي : الإشارة ، والرسالة ، والكتابة ، وكل ما ألقيته إلى غيرك ليعلمه ، ثم غلب استعماله فيما يلقى إلى الأنبياء"[6]

ـ ويعرفه في الاصطلاح بأنه : " الإرسال من الله لعبده بالأحكام ".

ثم يذكر أقسامه بعد ذلك ، قائلاً : " وهو أقسام : فيكون تارة بواسطة ملك ، كجبريل عليه السلام .

---

(١) فقد أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها ،أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم : كيف يأتيك الوحي؟ قال : (كل ذاك يأتي الملك أحيانا في مثل صلصلة الجرس ، فيفصم عني وقد وعيت ما قال ، وهو أشده عليه ، ويتمثل لي الملك أحيانا رجلا فيكلمني فأعي ما يقول): كتاب بدء الخلق ـ باب ذكر الملائكة ، رقم الحديث:٣٢١٥.

(٢) مصنف عبد الرزاق : كتاب الجامع ـ باب القدر، رقم الحديث:٢٠١٠٠: (١٢٥/١١).

(٣) كما في الحديث المشار إليه في الصفحة السابقة.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه : كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ـ من سورة ص، رقم الحديث:٣٢٣٥: وقال الترمذي : حديث حسن صحيح : (٣٤٣/٥).

(٥) الإتقان في علوم القرآن، بتصرف يسير:(٥٩/١ـ٦٠).

(٦) حاشية الجلالين:(٤٢/٤). وانظر في تعريف الوحي بهذا المعنى المذكور من كتب اللغة : لسان العرب ، لابن منظور : (٣٧٩/١٥ـ٣٨٠). وكتاب الصحاح للجوهري : (٢٥١٦/٦).

وتارة من الله تعالى بغير واسطة ، كما وقع لموسى عليه السلام .
وتارة بإلهام يقع في القلب.
وتارة بالمنام ".[1]

ويفصل القول في النوعين الأخيرين ، فيضرب مثالاً لما يقع للأنبياء من الوحي عن طريق المنام مؤيداً ذلك بما ورد ، يقول : " فـ (رؤيا الأنبياء وحي) [2] ، وذلك لما وقع للخليل حين أمر بذبح ولده في المنام [3] ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأى أنه يدخل مكة فصدق الله رؤياه[4] ".

أما الإلهام ، فيعرفه بأنه " الإلقاء في القلوب، لا بواسطة ملك ".

وفي بيان مجالاته بالنسبة للمكلفين ، يرى أنه مما لا يختص بالرسل ، فـ" قد يقع الإلهام ـ أيضاً ـ لغير الأنبياء ، كالأولياء ".

وهذا التعميم لا يعني ـ عنده ـ أنه من جنس واحد ، بل إلهام الأنبياء مغاير لإلهام الأولياء ، يقول : " غير أن إلهام الأولياء لا مانع من اختلاط الشيطان به ؛ لأنهم غير معصومين بخلاف الأنبياء ، فإلهامهم محفوظ منه "[5]

******

تعليق :

إن هذه الآية الكريمة لتعد نصاً جامعاً لكل أقسام الوحي الذي يتعلق بالبشر ، حيث بينت أن من الوحي ما يكون بلا واسطة ملك ومن وراء حجاب .

ومنه ما يكون بالإلهام ، فيكون الوحي هنا مستعملاً بمعناه اللغوي .

ومنه ما يكون بواسطة ملك يبلغ الكلام إلى المرسل إليه، فلا يخرج عن هذه الأقسام نوع من الوحي[6]

وعليه فإن هذه الآية الكريمة شملت حتى غير الأنبياء ممن أوحي إليهم وحي إلهام ، كأم موسى عليهما السلام[7] ، والحواريين ، وغيرهم من أهل الصلاح ، فتكون بذلك مبينة لأقسام الوحي المتعلق بالبشر بمعناه الكلي العام وقد أشار الإمام ابن تيمية لهذا كما تقدم .

أما المعنى الخاص أو ما يسمى بالمعنى الشرعي ، وهو الذي يغلب استعمال الوحي فيه فهو ما يلقى إلى الأنبياء خاصة ، وقد عرفه الصاوي بأنه : الإرسال من الله لعبده بالأحكام .

---

(1) حاشية الخريدة : ٢٠.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما : كتاب الوضوء-باب التخفيف من الوضوء، رقم الحديث : ١٣٨

(3) وذلك في قوله تعالى حاكياً مقولة إبراهيم عليه السلام:{إني أرى في المنام أني أذبحك}

(4) وذلك في قوله تعالى :{لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا}

(5) حاشية الجلالين:(٤٢/٤).

(6) انظر ما نقله الإمام ابن تيمية عن الإمام الزهري في الفتاوى : (٣٩٧/١٢).

(7) هذا على القول الراجح ، وانظر مبحث العلاقة بين الرسول والنبي : ٢٨٩

ومن أجمع ماعرف الوحي به في الاصطلاح تعريف الإمام ابن حجر رحمه الله والذي قاربه فيه الصاوي ، حيث قال : " الوحي شرعاً : الإعلام بالشرع ، وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه ؛ أي الموحي ، وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم "[1]

فكانت كلمة الشرع قيدا، خرج بها ما يلقى لغير الأنبياء بطريق الإلهام ، لأنه لا تشريع فيه ولا أحكام .

ومع إمكان اشتمال الإلهام على الحكم التشريعي[2] إلا أنه لا يصح استقلاله بالدلالة عليه ، بمعنى : أن لا يكون أصلاً له من حيث التشريع والحجية ، ويجوز أن يكون موافقاً لما ورد مسبقاً من الأحكام التشريعية في الكتاب والسنة ، فيفيد بذلك التأكيد والثبات ، دون التأصيل والاستقلال .

يقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله مبيناً هذا الأصل في حجية الإلهام من غير الأنبياء : " المقرر في الأصول أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء لعدم العصمة ، وعدم الدليل على الاستدلال به ، بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به ".

وبهذا يتبين الفرق بين الإلهام الذي يكون للأنبياء ، وبين ما يمكن أن يقع لغيرهم ، حيث بين الصاوي أن إلهام الأنبياء معصوم فلا يمكن أن يداخله وهم أو وسوسة ، أما إلهام غيرهم فليس له عصمة من ذلك بل يجوز عليه تلك الأحوال .

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله : " هذه الأمور لا يصح أن تراعى وتعتبر إلا بشرط ألا تخرم حكماً شرعياً ليس بحق في نفسه ، بل هو إما خيال ووهم ، وإما من إلقاء الشيطان "[3]

وذلك لأن المولى تعالى إنما تعبدنا بكلام النبي المرسل ، وجعل لذلك المعجزات والأدلة النيرات ، وحماه بالعصمة من المضلات ، فلو احتج بالإلهام لانفتح باب ليس له مرصاد ، ولخالف ما تعبدنا به المولى من اتباع النبي والتأسي به في كل حال، وتحريم التقديم بين يديه .

فكانت هذه الشروط التي استفيدت من أدلة الكتاب والسنة حتى تتحقق حقيقة الحفظ للدين المنزل ، والتي نص عليها الكتاب العزيز بقوله تعالى : {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } .

---

(1) فتح الباري:(٩/١).

(2) وذلك في مثل ما وقع للصحابة الكرام رضوان الله عليهم من سماع الأذان في المنام قبل تشريعه ، فقد أخرج أبو داود في سننه عن أبي عبد الله بن زيد أن رسول الله قد أمره بالضرب في الناقوس للإعلام بالصلاة فرأى في المنام من يعلمه كلمات الأذان مرشدا إياه أن هذا خير مما كان يفعل ليؤذن الناس بالصلاة ، فذهب ذلك الصحابي إلى رسول الله ليعلمه بالرؤيا فسمعه عمر بن الخطاب وأخبر بحصول ذلك له فأقر المصطفى صلى الله عليه وسلم ما كان في رؤيتهما وشرع الأذان لإعلان الناس بوقت الصلاة ،أنظر : كتاب الصلاة - باب كيف الأذان ، رقم الحديث:٥٠٠:(٣٨٧/١).صححه الألباني في صحيح ابي داود وقال: حسن صحيح،برقم:٤٦٩:(١/ ٩٨) وغيرها من الأحداث ولكن لم يكن لذلك المنام أن يستفاد منه حكما شرعيا لولا إقرار النبي له وإعلامه إياهم أنها رؤيا صالحة .

(3) الموافقات ، للشاطبي:(٢٦٦/٢).وقد قدمت الحديث عن هذه المسألة في مبحث المعرفة فليطالع ، كما أنصح بالرجوع إلى كتاب المعرفة في الإسلام لشيخنا الفاضل :عبد الله القرني :٧٢.

(المبحث لثاني)

الإيمان بالكتب السابقة

لقد سبق الحديث عما يجب أن يقوم عليه الإيمان بالكتب المنزلة على الأنبياء عليهم السلام ، إلا أن الحديث هنا يتوجه إلى الكتب السابقة على وجه الخصوص ، فمع وجوب الإيمان بإنزالها على الأنبياء والتصديق بأنها من عند الله تعالى ، وأنها قد اشتملت على أصول الإيمان كما تقدم بيانه إلا أن ما أصيبت به من التحريف والتغيير على أيدي من أنيط بهم القيام بحفظها ، قصر الإيمان على التسليم بما جاء فيها على جهة الإجمال دون ما ورد فيها من تفاصيل الأحكام ، فهي بهذا منسوخة التشريع لا يؤخذ بما ورد فيها من تشريعات لم يرد الدلالة عليها في الإسلام ، قال تعالى : {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ}.

ولبيان هذا الأصل القائم على التفصيل بين الإيمان المطلق الممنوع في حقها ؛ والذي يعني التسليم بكل ما وجدناه في تلك الكتب ، ومطلق الإيمان المساوي للإيمان الجملي ، والذي أنيط بتحقيقه مقتضى الأمر للإيمان بها ، يتجه الحديث إلى أنواع التحريف الذي أصيبت به تلك الكتب ، فعند تتبع الآيات والأحاديث التي ورد فيها تبديل أهل الكتاب لما أنزل إليهم من ربهم وجدنا أنها تشير إلى ثلاث أنواع من التحريف :

١ـ تحريف المعنى مع بقاء اللفظ على ما هو عليه .
٢ـ التحريف بالتغيير والتبديل.
٣ـ التحريف بالكتمان .

ـ ومن أمثلة النوع الأول ؛ والذي يعني التحريف بلازم الحكم وما يقتضيه إثبات اللفظ المنزل ، تأويل النواهي التي في التوراة بكونها مخصصة في حق اليهود من بعضهم البعض دون غيرهم ، فقد ورد في الإصحاح الثالث والعشرون ، من سفر الخروج :" لا تقبل خبرا كاذبا ، ولا تضع يدك مع المنافق لتكون شاهد ظلم ، لا تتبع الكثيرين إلى فعل الشر ،... ،لا تقتل البريء والبار ، لأني لا أبرر المذنب . ولا تأخذ رشوة . لأن الرشوة تعمي المبصرين " إلى غير ذلك من الأحكام التي أطلقت ولم تقيد ، وهذا ما شهده عليهم كتابنا العزيز ، قال تعالى : {ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل} (آل عمران:)

أما التحريف بالتغيير سواء بالزيادة أو النقصان أو التبديل ، فالأمثلة في الدلالة عليه كثيرة ، ومن ذلك قصة الذبيح إسماعيل عليه السلام ، فإن أهل الكتاب حرفوا القصة ونسبوها إلى إسحاق من ولد إبراهيم عليه السلام ، وهذا مما علم مناقضته بالضرورة للحقيقة التي نزل بها القرآن الكريم من أن الذبيح هو إسماعيل ، ومع ذلك فإن في نفس التوراة ما يدل على هذا التحريف بالتبديل ، فقد ورد في الإصحاح

الثاني والعشرين ما نصه:"وحدث بعد هذه الأمور أن الله امتحن إبراهيم . فقال له : يا إبراهيم . فقال ها أنذا . فقال خذ ابنك ووحيدك الذي تحبه إسحاق واذهب إلى أرض المريا وأصعده هناك محرقة على أحد الجبال الذي أقول لك"الإصحاح الثاني والعشرون من سفر التكوين. إلى آخر القصة التي نعرفها من أمره بذبح ابنه ومن ثم فديته بالكبش .

والشاهد من النص أنه يقول له خذ ابن ووحيدك ، وقد كرر هذا الوصف في نفس القصة إذ ورد فيها بعد افتدائه بالكبش :" ونادى ملاك الرب إبراهيم ثانية من السماء . وقال بذاتي أقسمت يقول الرب . إني من أجل أنك فعلت هذا الأمر ولم تمسك ابنك وحيدك أباركك مباركة"

ومعلوم أن إسماعيل هو الابن الأكبر ، فقد ولد له وكان عمره : ستا وثمانين سنة ، بنص التوراة : في الإصحاح السادس عشر من سفر التكوين .

أما إسحاق فقد ولد له وهو ابن مائة سنة : الإصحاح الحادي والعشرون ، من سفر التكوين .

وهذا يفيد أن الابن الذي كان وحيدا لإبراهيم مدة أربعة عشر عاما كان إسماعيل ولم يكن إسحاق بنص التوراة المحرفة .

ومن أعظم التحريف بالزيادة والتبديل ، ما أحدثه النصارى في عيسى عليه السلام حيث ادعوا أنه ابن الله تعالى الله عن قولهم، فقد ورد في إنجيل لوقا في الإصحاح الأول ما نصه:"الروح القدس يحل عليك وقوة العلي تظللك فلذلك أيضا القدوس المولود منك يدعى ابن الله . وهوذا إليصابات نسيبتك - أراد بها زوجة زكريا عليها السلام - هي أيضا حبلى بابن في شيخوختها وهذا هو الشهر السادس لتلك المدعوة عاقرا . لأنه ليس شيء غير ممكن لدى الله"

فالنص مع أنه ظاهر التحريف لأن هذه المقولة مناقضة لعقيدة التوحيد التي بعث بها الأنبياء من لدن آدم عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، إلا أن في النص ذاته ما يبين كذبهم وافتراءهم بالقول ببنوة عيسى لكونه أتى من غير أب ، فقد نبهها الملك عند تعجبها وخوفها بمقارنة حالها بحال المرأة التي عرفت بالعاقر ، وذكرها بأن كل ذلك يرجع إلى قدرة الله التي لا يعجزها شيء ، فأي افتراء وكذب في دعوى النصارى بالبنوة .

وقد رد المولى دعواهم وأبطلها وبين مناقضتها للحق الذي قامت به السموات والأرض :{ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا . أن دعوا للرحمن ولدا . وما ينبغي للرحمن أن يتخذا ولدا . إن كل من في السموات والأرض إلا أتي الرحمن عبدا } (مريم:٨٨-٩٢)

أما التحريف بالكتمان فقد أخبرنا القرآن الكريم عن بعض صوره ، حيث كتم أهل الكتاب تصديق بعثة النبي صلى الله عليه وسلم فعصوا أمر الله بذلك ، قال تعالى : { الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ } (البقرة:١٤٦) .

رأي الشيخ الصاوي

يقول الصاوي مؤكداً على أهمية الإيمان بالكتب دون تحريف وتغيير ، مبيناً جرم من أعرض عن هذا الالتزام ، وذلك في تفسير قوله تعالى : {وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً} (النساء:١٣٦) ما نصه : " المعنى داوموا على الإيمان بفعل الطاعات لأن فعلها يزيد في الإيمان ولا تكونوا ممن بدل وغير ، فإنه {مَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ } ؛ أي بشيء من ذلك بأن أنكر صفة من صفات الله ، أو سب ملائكته ، أو أنكر الكتب السماوية ، أو سب رسله ، أو أنكر رسالتهم ، أو لم يصدق باليوم الآخر ، فالكفر بواحد من هذه المذكورات كاف في استحقاق الوعيد ، لأن الإيمان بكل واحد أصل من أصول الدين " [1]

- وقد تناول في تفسيره عدداً من الكتب السماوية ؛ وذلك لبيان ما اشتملت عليه من النور والهدى ، وما لاقته من صنوف التحريف والتغيير على أيدي الكافرين من أهلها .

كلامه في التوراة :

يقول مبيناً عظمة هذا الكتاب المنزل على موسى عليه السلام وما احتواه من أنواع الهداية عند تفسير قوله تعالى :{إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}(المائدة:٤٤) :

" قوله : إنا أنزلنا التوراة : كلام مستأنف مسوق لبيان فضل التوراة ، وأنها كتاب عظيم كله هدى ونور.

وقوله : فيها هدى : أي لمن أراد الله هدايته ، وأما من أراد الله شقوته فلا تنفعه التوراة ولا غيرها .

قوله ونور : في الكلام استعارة مصرحة حيث شبهت الأحكام بالنور بجامع الاهتداء في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه ، وحيث أريد بالنور الأحكام ، فالمراد بالهدى التوحيد فالعطف مغاير .

---

[1] حاشية الجلالين:(٢٣٦/١).

قوله : يحكم بها النبيون : كلام مستأنف لبيان المنتفع بالتوراة وهم الأنبياء والعلماء ، والمراد بالأنبياء ما يشمل المرسلين ، فحكم المرسلين ظاهر ، وحكم الأنبياء بالقضاء بها لا على أنها شرع لهم[1] .

قوله : الذين أسلموا : أي كمل إسلامهم ، وهو وصف كاشف ؛ لأن كل نبي منقاد لله ، وحكمة الوصف بذلك التعريض باليهود حيث افتخروا بأصولهم ولم يسلموا ، بل حرفوا التوراة وبدلوها ".

كلامه في الإنجيل :

- يقول في وصف ما احتواه هذا الكتاب العظيم الذي أنزل على عيسى عليه السلام من الهدى والنور عند تفسير قوله تعالى : { وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ} (المائدة:٤٦) : " وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور : المراد بالهدى التوحيد وبالنور الأحكام فالعطف مغاير .

قوله مصدقاً لما بين يديه : أي معترفاً بأنها من عند الله وإن نسخت أحكامها ؛ لأن الله سبحانه وتعالى كلف كل عصر بأحكام تناسبها ، فالنسخ في الأحكام الفرعية لا الأصول كالتوحيد فلا نسخ فيه ، بل ما كان عليه آدم من التوحيد هو ما عليه باقي الأنبياء .

قوله وموعظة : أي أحكاماً يتعظون بها ، والحكمة في زيادة الموعظة في الإنجيل دون التوراة ، لأن التوراة فيها الأحكام الشرعية فقط ، وإنما المواعظ كانت في الألواح وقد تكسرت ، وأما الإنجيل فهو مشتمل على الأحكام والمواعظ "[2]

كلامه في الزبور :

يقول في وصفه الزبور : " اسم للكتاب المؤتى - لداود عليه السلام - وهو مائة وخمسون سورة ، ليس فيها حكم و لا حلال ولا حرام، بل هو تسبيح وتقديس وتحميد وثناء ومواعظ ".

ثم يشرع في بيان كيفية تلاوة داود لهذا الكتاب العظيم، يقول : " وكان داود عليه السلام يخرج إلى البرية فيقوم ويقرأ الزبور ، وتقوم علماء بني إسرائيل خلفه ، ويقوم الناس خلف العلماء ، وتقوم الجن خلف الناس ،والشياطين خلف الجن ، وتجيء الدواب التي في الجبال ، فيقمن بين يديه ، وترفرف الطيور على رؤوس الناس وهم يستمعون لقراءة داود ويتعجبون منها ، لأن الله أعطاه صوتاً حسناً " [3].

---

(١) قد تقدم بيان الحق في هذه المسألة ، بأن النبي مأمور بالشرع ظاهرا وباطنا كما أنه مأمور بتبليغه ، انظر: مبحث العلاقة بين النبي والرسول : ٢٨٩.

(٢) حاشية الجلالين:(٢٦٩/١)

(٣) حاشية الجلالين: (٢٤٣/١)

ويستدل لوصف تلاوة داود عليه السلام للزبور بالحسن الذي يأخذ بالأسماع ، يقول : " وقد ورد أن أبا موسى كان يقرأ القرآن ليلاً بصوت حسن ، فلما أصبح قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قد أعجبتني قراءتك الليلة كأنك أعطيت مزماراً من مزامير داود)[١] ، فقال أبو موسى : لو علمت بك لحبرته لك تحبيراً "[٢]

*****

وكان حديثه عن التحريف والتبديل الذي وقع في الكتب السابقة متفرقاً ؛ بحسب الآيات التي اشتملت على ذكر الأفعال الشنيعة الصادرة من كفرة أهل الكتاب في تحريفهم ما أنزل إليهم من ربهم ، وكان ذلك التغيير والتحريف منهم على ضربين ، فمرة يحرفونها بالتأويل الباطل فلا يقيمون حدودها ، ومرة يحرفونها بالنص فيعبثون بآياتها طمساً ، وتزويراً ، وإضافة .

وأما الضرب الأول فقد أشار إليهم عند تفسير قوله تعالى : { وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} ، يقول : " (نزلت في قريظة وبني النضير فكان الواحد من بني النضير إذا قتل واحداً من قريظة أدى إليهم نصف الدية وإذا قتل الواحد من قريظة واحداً من بني النضير أدى إليهم الدية كاملة)[٣] فغيروا حكم الله الذي أنزل في التوراة وكل آية وردت في الكفار تجر بذيلها على عصاة المؤمنين[٤].

- وأما الضرب الثاني ، فهو التحريف النصي لما هو مكتوب عندهم ، يقول عند تفسير قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (آل عمران:٧١) " الحق أي نعت محمد وأصحابه المذكور في التوراة والإنجيل ، لبس الحق بالباطل : " أي التغير لتلك النعوت، والكذب في تلك الصفات "[٥]

ويفصل القول في هذا التحريف والتزوير وذلك بضرب الأمثلة من واقع أفعالهم الشنيعة ، يقول عند تفسير قوله تعالى : {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}(النساء:٤٦) : " الكلم أي الكلام ، من نعت محمد أي من كونه أبيض مشرباً بحمرة ،ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير مثلاً ، فقد حرفوه وقالوا : أسود اللون طويل جداً ؛ حرصاً على الرياسة وعلى ما يأخذونه من سفلتهم ، ومن جملة ما

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب فضائل القرآن - باب :حسن الصوت بالقراءة للقرآن ، رقم الحديث: ٥٠٤٨ ،ولفظه : (لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود)، وأخرجه مسلم في صحيحه : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب : استحباب تحسين الصوت بالقرآن ،وليس في أحد من روايات الحديث قوله : (قد أعجبتني قراءتك) ولعله قد روى الحديث بما معناه.

(٢) المرجع السابق : (٢٤٣/١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما : كتاب الأقضية - باب الحكم بين أهل الذمة ، رقم الحديث :٣٥٨٦ : (٢١٣/٤) . وصححه الألباني في صحيح ابن داود ، برقم:٣٠٦١: (٦٨٥/٢).

(٤) حاشية الجلالين : (٢٦٨/١).

(٥) المرجع السابق : (١٥٢/١).

غيروه آية الرجم بالجلد[1] ، ومن ذلك أنه في كتبهم من خالف محمداً خلد في النار فغيروه ، وقالوا : لن تمسنا النار إلا أربعين يوماً مدة عبادة العجل "[2]

ومن تلك المقولات التي داخلها التحريف على فرض تحققها ما ورد في الآية الكريمة على لسان اليهود : { إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (آل عمران:١٨٣) فقد " قيل : إن تلك المقالة لم تقع أصلاً ، فهي كذب محض .

وقيل : إنها موجودة في التوراة ، إلا في حق المسيح ومحمد ، وأما هما فمعجزاتهما غير ذلك فهم قد كذبوا على التوراة في كل حال "[3]

ـ هذا وقد كان لذلك التحريف والتبديل أسباباً عدة ، أشار إلى أهمها عند تفسير قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}(التوبة:٣٤) ، يقول : " الباطل هو تخفيف الشرائع والتساهل فيها لسفلتهم .

وقيل : هو تغيير صفات المصطفى صلى الله عليه وسلم الكائنة في التوراة والإنجيل .

وقيل : ما هو أعم ، وهو الأحسن .

والباعث لهم على ذلك : حب الرياسة ، وأخذ الأموال "[4]

****

مناقشة :

يلحظ على الصاوي اعتماده على بعض الإسرائيليات في بيان ما اشتملت عليه الكتب المنزلة وكذلك في طريقة تلاوة الزبور ، ومن المعلوم أن مثل هذه الإسرائيليات ليست مستندا صحيحا في العلم بهذه الغيبيات ، تفصيل ذلك أن الصاوي قد ذهب إلى أن زيادة الموعظة في الإنجيل كانت بسبب خلو التوراة منها لما تعرضت له الألواح من الكسر

وحتى يتبين الحق في المسألة لابد من الوقوف على قوله تعالى :{ وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة وتفصيلا لكل شيء فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها سأوريكم دار الفاسقين} (الأعراف:١٤٤)

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه هذه القصة في عدد من الأبواب ، وفيها كما يروي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :"أن نفرا من اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكروا له أن رجلا منهم و امرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله :(ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟) فقالوا : نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام:كذبتم إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام:ارفع يدك ، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد ،فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله فرجما":كتاب المناقب ـ باب قول الله تعالى :(يعرفونه كما يعرفون أبناءهم}، رقم الحديث:٣٦٣.

(٢) المرجع السابق:(٢٠٩/١).

(٣) المرجع السابق:(١٨٢/١).

(٤) المرجع السابق:(١٣٦/٢).

وقوله تعالى :{ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال بئسما خلفتموني من بعدي أعجلتم أمر ربكم وألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه} (الأعراف:١٥٠) لمعرفة مدى صحة ما توصل إليه الصاوي في حكمه بخلو التوراة من الموعظة

فقد تعددت الروايات في بيان صفة الألواح وعلاقتها بالتوراة وما تعرضت له حين ألقاها موسى عليه السلام غضبان أسفا مما ارتكبه قومه .
أما عن علاقة التوراة بالألواح والتي دل كلام الصاوي على أنهما شيء واحد ؛ فإنه لم يرد دليل يستند إليه في الجزم بذلك ، فهناك من المفسرين من ذهب إلى أن التوراة هي بعينها الألواح ، ومنهم من ذهب إلى أن الألواح مغايرة لها ، ومنهم من ذهب إلى أن الألواح مشتملة على التوراة مع زيادة عليها ، ولكنه لما انعدم ما يستند إليه في القطع بأحد هذه الأقوال حسن التوقف وعدم الجزم بأحدها والإيمان بأن الألواح التي اشتملت على الموعظة والبيان قد أوتيت لموسى عليه السلام كما هو ظاهر الآية الكريمة ، وهذا ما دل عليه كلام الإمام ابن كثير رحمه الله ، إذ يقول:" قيل : كانت الألواح من جوهر وإن الله تعالى كتب له فيها مواعظ وأحكاما مفصلة مبينة للحلال والحرام ، وكانت هذه الألواح مشتملة على التوراة التي قال الله تعالى فيها :{ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى بصائر للناس}(القصص: ٤٣) .

وقيل الألواح أعطيها موسى قبل التوراة والله أعلم ، وعلى كل تقدير فكانت كالتعويض له عما سأل من الرؤية ومنع منها والله أعلم "[١]
وهذا ما يتوجه أيضا لما ورد في ما أصيبت به الألواح من الإلقاء ، فقد أخرج الطبري روايتين[٢] لا تخلو أسانيدها من مقال فلا يصح اعتمادها في مثل هذه الأمور الغيبية ؛ الأولى عن ابن عباس ، وفيها حجاج بن محمد ثقة ولكنه اختلط عند نزوله بغداد[٣] ، ومفادها أن موسى عليه السلام ألقى الألواح فتكسرت ، فرفعت إلا سدسها .
أما الرواية الثانية التي أخرجها الطبري عن مجاهد فتفيد أن الألواح لما تكسرت بقي الهدى والرحمة ، وذهب التفصيل ، وهي ضعيفة أيضا لضعف خصيف بن عبد الرحمن فهو صدوق سيئ الحفظ[٤] .

ومن هنا يتبين بطلان ما ذهب ما ذهب إليه الصاوي ؛ فإنه لم يثبت أصلا تكسر الألواح لما ألقاها موسى عليه السلام ، بل إنه على فرض رواية المصيصي لها قبل اختلاطه ليس فيها ما يدل على أنها عين التوراة ولا على أن الموعظة هي التي رفعت بسبب تكسرها .

---

(١) تفسير القرآن العظيم:(٣٢٩/٢).
(٢) جامع البيان :(٦٦/٩).
(٣) حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته من التاسعة مات ببغداد سنة ست ومائتين : تقريب التهذيب : ١٥٣.
(٤) خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون مولى بني أمية، عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعنه سفيان ، و ابن فضيل ، صدوق، سيئ الحفظ، ضعفه، أحمد ، توفي سنة ١٣٦، الكاشف للذهبي :٢٨٠.

ومن العجيب أن الروايات التي ذكرت ما ذهب من الألواح بسبب الكسر على فرضه دلت صراحة على أن الموعظة هي التي بقيت وأن التبيان والتفصيل هو الذي رفع.

وعلى كل فليس هناك ما يستند إليه في مثل هذه الحقائق الغيبية ؛ بل إن الآيات الكريمة نفسها لتدل على نفي التغيير عنها لأنها أتت معرفة بأل العهدية ،وهي ما سبق لمصحوبها ذكر في الكلام ، فتدل على أنه بعينه المراد ، ما لم تدل قرينة على خلاف الظاهر فتصرفه وقد علم انتفاؤها لما تقدم[1] ، قال تعالى :{ ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون} (الأعراف:١٥٤) .

ولو كان الأمر خلاف ذلك فإن الآية تنفي تماما زوال الموعظة منها ، يقول الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية ذاكرا ما قيل فيها:" يقول كثير من المفسرين إنها لما ألقاها تكسرت ثم جمعها بعد ذلك ، ولهذا قال بعض السلف فوجد فيها هدى ورحمة ، وأما التفصيل فذهب ، وزعموا أن رضاضها لم يزل موجودا في خزائن الملوك لبني إسرائيل إلى الدولة الإسلامية ، والله أعلم بصحة هذا "[2].

والذي نخلص إليه هنا أنه لم يرد ما يدل من أقوال المعصوم على أي أمر خارج عن دلالة الآيات الكريمة نفسها ، لا في حقيقة الألواح ولا في علاقتها بالتوراة ولا في ما أصابها بعد إلقائه لها ، يقول الشيخ أبو شهبة رحمه الله :" فكل هذه الروايات المتضاربة التي يرد بعضها بعضا مما نحيل أن يكون مرجعها المعصوم صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي من إسرائيليات بني إسرائيل حملها عنهم بعض الصحابة والتابعين بحسن نية ، وليس تفسير الآية متوقفا على كل هذا الذي رووه ، والذي يجب أن نؤمن به أن الله أنزل الألواح على موسى ،...،أما هذه الألواح مم صنعت؟ وما طولها وما عرضها؟ وكيف كتبت ؟ فهذا لا يجب علينا الإيمان به "[3].

أما وقد انتفت حجة قوله بانتفاء الموعظة من الألواح بعد إلقاء موسى لها ، فإنه يحسن الاستدلال بالآية الكريمة التي بينت ما اشتملت عليه التوراة من أنواع الهداية ، قال تعالى :{إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور} ، فقد وصفها المولى تعالى بالهدى والنور ، وفيه ما يدل على احتوائها كل ما يحصل به الاهتداء والنجاة ، يقول البقاعي رحمه الله في معنى الهدى :" أي كلام يهدي بما يدعو إليه إلى طريق الجنة ، ونور أي بيان لا يدع لبسا "[4]

ويقول الشيخ سيد قطب رحمه الله :"فالتوراة كما أنزلها الله ـ كتاب الله الذي جاء لهداية بني إسرائيل ، وإنارة طريقهم إلى الله وطريقهم في الحياة وقد جاءت تحمل عقيدة التوحيد ، وتحمل شعائر تعبدية شتى ، وتحمل كذلك شريعة : "يحكم بها

---

(١) جامع الدروس العربية ، للغلاييني : ١٤٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم:(٣٣٢/٢).

(٣) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير : ٢٠٢.

(٤) نظم الدرر :(١٤٤/٦) .

النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء "[1].

وقد علم بالضرورة أن مقومات الهداية الدلالية هي البيان والتذكير والإرشاد والوعظ ، فلا يمكن أن تتحقق الهداية إلا بهذه الأصول ، وهذا معلوم من دعوة الأنبياء عليهم السلام لأممهم ، فالإنذار والتبشير بالحكمة والموعظة الحسنة هي مهمة الأنبياء الأولى في دعوة الأمم إلى توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة .

*****

أما عن الهيئة التي أوردها في استماع المخلوقات لقراءة داود عليه السلام ؛ فإن المعتمد أن لا تثبت صفة بعينها لقراءته الزبور وإنصات المخلوقات له لعدم وجود ما يدعم هذه الهيئة، وكان الثابت في هذه المسألة ما دلت عليه الآيات الكريمة من استماع المخلوقات لتسبيح داود عليه السلام وترجيعها معه امتثالا لأمر ربها تبارك وتعالى ، قال تعالى :{ إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق} (ص:١٨) .

وقال :{ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبي معه والطير وألنا له الحديد}(سبأ:١٠)

يقول الإمام ابن جرير رحمه الله في بيان معنى التأويب للجبال والطير :" يقول تعالى ذكره: ولقد أعطينا داود منا فضلاً، وقلنا للجبال " أوبي معه ": سبحي معه إذا سبح " وقد عزا هذا التفسير لكثير من أئمة السلف كابن عباس ، ومجاهد وقتادة والضحاك "[2] .

وكان حديثه عن التحريف مستندا إلى نصوص الكتاب والسنة كما هو ظاهر ، فقد شاء الله تعالى لحكمته أن تتعرض هذه الكتب التي أنزلت على الرسل السابقين للتحريف والتزوير ، وكان لذلك حكمة قدرها في كل ما يقضيه من أمر ، وقد تجلت في إرادته تعالى البقاء والهيمنة والرفعة للقرآن الكريم ، دستور الإسلام، وكتابه العظيم .

هذا وأسباب ذلك التحريف والتزوير في تلك الكتب كثيرة أشير إلى أهمها في النقاط التالية :

- أولاً : أن الله تعالى أوكل حفظها إلى القدرات البشرية مع علمه سبحانه بضعفها ومحدوديتها ، يقول تعالى : {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ}(المائدة:٤٤) بينما نجد أن حفظ القرآن قد أوكله تعالى إلى نفسه ، حيث قال : {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} .

ثانياً : ما لحق ببني إسرائيل من الاضطهادات المتعددة والمتلاحقة ، فقد كان لهذا أثر بالغ في ضياع كتبهم ، سيما وأنهم لم يؤمروا باستظهارها غيباً ؛ مما أدى إلى وقوع الاضطراب بسبب انقطاع السند .

---

(١) في ظلال القرآن :(٨٩٦/٢).
(٢) جامع البيان:(٦٥/٢٢).

يقول الإمام ابن القيم في ذلك : " ولم يكن حفظ التوراة فرضاً عليهم ولا سنة، بل كان كل واحد منهم يحفظ فصلاً من التوراة ، فلما رأى عزرا أن القوم قد أحرق هيكلهم وزالت دولتهم وتفرق جمعهم ورفع كتابهم جمع من محفوظاته ، ومن الفصول التي يحفظها الكهنة ، ما اجتمعت منه هذه التوراة التي بأيديهم . ولذلك بالغوا في تعظيم عزرا هذا غاية المبالغة ، فزعموا أن النور الآن يظهر على قبره وهو عند بطائح العراق لأنه جمع لهم ما يحفظ دينهم "[1]

وإلى هذا المعنى يشير ابن تيمية في حديثه عن تحريف الأناجيل ، وانقطاع سندها ، يقول : " وأما الإنجيل الذي بأيديهم فإنهم معترفون بأنه لم يكتبه المسيح عليه السلام ولا أملاه على من كتبه ، وإنما أملاه بعد رفع المسيح : متى ويوحنا وكانا قد صحبا المسيح ، ولم يحفظه خلق كثير يبلغون عدد التواتر "[2].

ثالثاً : صفات علمائهم الذميمة ، فإن آيات الكتاب الكريم كثيراً ما تتحدث عن أخلاقهم السيئة فتسمهم بأشنع الصفات وأبغضها ، فمحبة الدنيا والتفاني في اكتسابها وجمع حطامها من أبرز الصفات التي تخلقوا بها ، قال تعالى : {لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ} (البقرة:٩٦) .

ويصور تحريفهم وتحريهم الكذب والإصرار عليه ، يقول عز من قائل :{وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (آل عمران: ٧٨).

وقال : {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ} (البقرة:١٧٤) .

وقد قادهم تعلقهم بالفانية إلى البخل والحسد ، يقول شيخ الإسلام : " ذم الله اليهود على ما حسدوا المؤمنين على الهدى والعلم ..

فوصفهم بالبخل الذي هو البخل بالعلم، والبخل بالمال ..

وكذلك وصفهم بكتمان العلم في غير آية، قال تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ} (البقرة:١٥٩)

وقال : {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ}

وقال : {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلا تَعْقِلُونَ} (البقرة:٧٦)

---

[1] إغاثة اللهفان : (٣٥٩/٢). مع تصرف يسير

[2] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح:(٣٥٦/١).

فكانت هذه الصفات الذميمة هي حقيقة الدافع لهم إلى تزوير الحق ورده ، يقول ـ رحمه الله ـ متمماً كلامه : " فوصف المغضوب عليهم بأنهم يكتمون العلم : تارة بخلاً به ، وتارة اعتياضاً عن إظهاره بالدنيا ، وتارة خوفاً أن يحتج عليهم بما أظهروه منه " [(١)]

ولكن قد يتبادر إلى الذهن سؤال ؛ وهو إذا كان التحريف حقيقة لا شك في وجودها ، فلا يمكن بحال تنزيه تلك لكتب عنها ، فلماذا أتى الأمر بإقامتها وإعمال ما فيها ؟ وليس ذلك فحسب بل قد أنيطت النجاة بهذا التمسك ، كما أتى ذلك صريحاً في غير ما آية ، قال تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ} المائدة:٦٦).

إن الإجابة عن هذا السؤال تكون ببيان حقيقتين لهما علاقة وثيقة بحقيقة والتحريف :

الأولى : أن التحريف لم يكن على ضرب واحد وقد أشرت إلى ذلك مسبقاً عند عرضي لأقوال الصاوي في هذا المجال ، فلم تكن جميع ألفاظ الوحي قد حرفت ، بل هناك حقائق غيبية كثيرة لا تزال في تلك الكتب كالتوراة والإنجيل ولكن البخل والحسد الذي أعمل في قلوب كثير من أهل الكتاب حملهم على تحريف النصوص بالتأويل الباطل ، فلا يصرحون إلا بما يوافق نفوسهم المريضة ، وأي أمر خالفها كالأمر باتباع الرسول فإنهم يقومون بإخفائها أو طمسه أو تأويله التأويل الباطل ، كما أشار إلى ذلك الصاوي في عدد من المواضع ، كحادثة الرجم وغيرها مما هو من شأن أهل الكفر والإلحاد في كل زمان ووقت .

أما الحقيقة الثانية ؛ فقد نبهت إليها وهي أن جل الحكمة من الأمر بإقامة التوراة والإنجيل والعمل بمقتضى أخبارها هو الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم وطاعته والدخول في دينه ، فقد نبه القرآن الكريم إلى وضوح معالم شخصية النبي المنتظر وانطباقها تماماً على شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم في كتبهم حتى قال عز من قائل : {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (البقرة:١٤٦) .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله مبينا حقيقة الأمر بإقامة الكتاب : " فإن إقامة الكتاب : العمل بما أمر الله به في الكتاب ، من التصديق بما أخبر به على لسان الرسول.

وما كتبه الذين نسخوه من بعد وفاة الرسول ومقدار عمره ونحو ذلك ليس هو مما أنزله الله على الرسول ولا مما أمر به ولا أخبر به وقد يقع مثل هذا في الكتب المصنفة، يصنف الشخص كتاباً فيذكر ناسخه في آخره : عمر المصنف ، ونسبه ، وسنه، ونحو ذلك مما ليس هو من كلام المصنف ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن ، وأن لا يكتب في المصحف غير القرآن، فلا يكتب أسماء السور ولا التخميس ."[(٢)]

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم:(١/٧١ـ ٧٢ـ٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى :(١٠٥/١٣).

(المبحث الثالث)

الإيمان بالقرآن الكريم

يرجع معنى القرآن في اللغة إلى القرء وهو الجمع ، فقد سمي قرآنا لأنه يجمع السور فيضم بعضها إلى بعض ، قال تعالى : {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} (القيامة:١٧).

وجاء في لسان العرب ؛ " الأصل في هذه اللفظة الجمع ، وكل شيء جمعته فقد قرأته ، وسمي القرآن لأنه جمع القصص ، والأمر ، والنهي ، والوعد ، والوعيد ، والآيات والسور بعضها إلى بعض ؛ وهو مصدر كالغفران ، والكفران " [١]

والقرآن هو الكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم للتحدي ، المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته.
والقرآن مكتوب ، ومسموع ، ومحفوظ هو كلام الله ، قال : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ}
وقال : {بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ} (العنكبوت:٤٩).

قد أنزله المولى تبارك وتعالى على قلب النبي بواسطة الملك جبريل : {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ} (الشعراء:١٩٣-١٩٤).

أما عن كيفية ذلك النزول فقد ورد أنه أنزل جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء ، وهذا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، حيث قال : (فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة في السماء الدنيا فجعل جبريل عليه السلام ينزله على النبي صلى الله عليه و سلم و يرتله ترتيلا)[٢]
وكان وقت نزوله جملة في رمضان ليلة القدر، قال تعالى : {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ} (البقرة:١٨٥) ، وقال : {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} . [٣]
وعند نزوله على قلب النبي فقد كان ينزل منجما بحسب ما تقتضيه حكمة المولى ، قال تعالى : {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً} (الإسراء:١٠٦).
وقد بين الشارع جانبا من حكمة ذلك التنجيم ، حيث قال : {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً} (الفرقان:٣٢).

---

(١) لسان العرب:(١/١٢٨).
(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه : كتاب التفسير ، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي:(٢/ ٢٢٣).وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، برقم:١٢٣٨١:(١٢/٣٢). وقال الهيثمي:"رواه الطبراني والبزار باختصار ورجال البزار رجال الصحيح ، وفي إسناد الطبراني عمرو بن عبد الغفار وهو ضعيف :(٧/١٤٠) ..وذكره السيوطي في كيفية النزول :التحبير في علم التفسير:١١٦.
(٣) ذكره السيوطي في : كيفية النزول :من كتاب التحرير من علم التفسير:١١٦.

ـ ولعظمة هذا الكتاب واشتماله على أنواع الهداية التي احتوتها كل الكتب السابقة ، فقد تمت له الهيمنة عليها ، فكان خاتمها والباقي إلى يوم القيامة ، فعلاقته بها علاقة تصديق وهيمنة ، ولبيان هذه العلاقة فإن شيخ الإسلام رحمه الله يعقد مقارنة بين الكتب المنزلة ، وذلك في ضوء الآيات المتتالية في سورة المائدة من قوله تعالى : {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ}إلى قوله : {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ } (المائدة:٤٨)

وقوله تعالى : {نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ} (آل عمران:٣) ، يقول : " فهذا وما أشبهه مما فيه اقتران التوراة بالقرآن وتخصيصها بالذكر، يبين ما ذكروه من أن التوراة هي الأصل والإنجيل تبع لها في كثير من الأحكام وإن كان مغايراً لبعضها، فلهذا يذكر الإنجيل مع التوراة والقرآن، في مثل قوله : {وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ}(التوبة:١١١) ، فيذكر الثلاثة تارة ، ويذكر القرآن مع التوراة وحدها تارة لسر ، وهو أن الإنجيل من وجه أصل ، ومن وجه تبع ، بخلاف القرآن مع التوراة ، فإنه أصل من كل وجه ، بل هو مهيمن على ما بين يديه من الكتاب ، وإن كان موافقاً للتوراة في أصول الدين "[1]

فقد بين رحمه الله أن وجه المغايرة بينهما هو اختلاف الأحكام الشرعية على جهة التفصيل ، كما أشار إلى أن مكمن الاتفاق بينهما هو اتحادهما في الدلالة على أصول الدين .

وهذا الاعتقاد مبني في حقيقته على أن النسخ في الأخبار ممنوع تماما في حق المولى تعالى ؛ لأنه خبر ، والخبر : إما صدق وإما كذب ، والله عز وجل منزه عن الكذب بأي صورة منه ، بل وموصوف بأتم صفات الصدق وأكملها ، قال تعالى : {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }(الأنعام: ١١٥) ، قال المفسرون : " صدقا في الأخبار وعدلا في الأحكام ".

أما نسخ الأحكام ، فجائز لما يقتضيه كمال عدله سبحانه ، قال تعالى : { لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً}(المائدة:٤٨).

****

رأي الشيخ الصاوي

يعرف الصاوي القرآن الكريم ، فيقول : " القرآن لغة من القرء وهو الجمع "

أما في الاصطلاح فإن : " المراد به : اللفظ المنزل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المقرون بدعوى التحدي ".[2]

ويقول واصفاً هذا الكتاب العظيم مفصحا عن حقيقته عند قوله تعالى : {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} (الزخرف:٣) : " أي صيرناه مقروءاً، أي مجموعاً سوراً موصوفة بكونها عربية ، رحمة منا وتنزلاً لعبادنا لعجزهم عن شهود الوصف القائم بنا.

---

(١) مجموع الفتوى : (٤٥/١٦).

(٢) حاشية الجلالين : (٣٠٥ـ٢٩/٢) ، وجوهرة التوحيد : ٤٧ .

فحدوثه من حيث قيامه بالمخلوقات ، وقدمه من حيث وصف الله به ، وقد تنزه وصفه عن الحروف ، والأصوات ، والجمع والتفرق ، فتدبر ".

فكان هذا التحرير منه دفعاً لما قد يورده المعتزلة من شبه للاستدلال على خلق القرآن بهذه الآية الكريمة ، يقول : " ودفع بذلك ما قيل : إن ظاهر الآية يدل على حدوث القرآن من وجوه ثلاثة :

الأول : أنها تدل على أن القرآن مجعول ، والمجعول هو المصنوع والمخلوق .
والثاني : أنه وصفه بكونه قرآناً ، والمجموع بعضه لبعض مصنوع .
والثالث : وصفه بكونه عربياً ، والعربي ما كان بلغة العرب ، وذلك يدل على أنه مجعول" .

ومع إجابته المسبقة لهذه الشبه ؛ فإنه يعتضد بما أجاب به أسلافه من الأشاعرة على هذا الاشتباه ، يقول : " وأجاب الرازي أيضاً عن ذلك أن هذا الذي ذكرتموه حق ؛ لأنكم استدللتم بهذه الوجوه على كون الحروف المتواليات والكلمات المتعاقبات محدثة ، وذلك معلوم بالضرورة وليس لكم منازع فيه "[1]

وفي بيان صفة نزوله يقول : " وأجيب بأن القرآن نزل جملة في بيت العزة في سماء الدنيا ، وصار ينزل بعد ذلك مفرقاً فحين نزول هذه كأن الله تعالى يقول : "لا تنتظروا بعد ذلك حكماً فقد أتممت لكم ما قدرته لكم وادخرته عندي "[2]

وقد تحدث عن عظمة القرآن الكريم واشتماله على أنواع الهداية والحق ، وذلك عند قوله تعالى : {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا} (الشورى:٥٢)، يقول : " فشبه القرآن بالروح من حيث إن كلاً به الحياة ، فالقرآن به حياة الأرواح ، والروح بها حياة الأشباح "[3]

وفي بيان أوجه الإعجاز في هذا الكتاب العظيم ، يقول : " ووجه إعجازه أن كلماته مائة ألف كلمة وأربعة وعشرون ألف كلمة ، وكل كلمة لها مطلع وغاية وظهر وبطن ، فتكون علومه أربعمائة ألف وستة وتسعين ألف علم وعلم يخلف الآخر ، وأن ألفاظه في أعلى طبقات البلاغة والفصاحة التي لا يصل إليه أحد "[4]

ويسترسل في الحديث عن أوجه عظمة هذا الكتاب المبين ، يقول عند قوله تعالى : {كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} (فصلت:٣) " أي ميزت لفظاً ومعنى :

فاللفظ في أعلى طبقات البلاغة ، معجز لجميع الخلق .

---

(١) حاشية الجلالين : (٤٤/٤) . وانظر : (٦٦/٣).
(٢) حاشية الجلالين : (٢٥١/١).
(٣) المرجع السابق : (٤٣/٤).
(٤) حاشية الجوهرة : ٤٧-٤٨.

والمعنى : كالوعد والوعيد ، والقصص والأحكام ، وغير ذلك من المعاني المختلفة.

فإذا تأملت القرآن تجد بعض آياته متعلقاً بذات الله وصفاته ، وبعضها متعلقاً بعجائب خلقه من السموات والأرض وما فيهما ، وبعضها متعلقاً بالمواعظ والنصائح وغير ذلك ، قال البوصيري :

فلا تعد ولا تحصى عجائبها ولا تسام على الإكثار بالسأم[١] " [٢]

وقد اشتمل حديثه عن عظمة هذا الكتاب على بيان مكانة القرآن الكريم بين الكتب المنزلة ، وذلك عند قوله تعالى : {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ} (المائدة:٤٨) ، يقول : " أل في الكتاب للجنس فيشمل جميع الكتب السماوية ، المهيمن : معناه الحاضر الرقيب ، فالقرآن شاهد على سائر الكتب وعلى من آمن من أصحابها وكفر "[٣]

ولتأثره الملموس في كثير من مسائل الاعتقاد بآراء الصوفية نجد أنه يفرق بين الظاهر والباطن في التفسير من حيث الجواز والمنع على مختلف طبقات أهل العلم ، يقول : " فالمراد بالعوام علماء الظاهر ، ليس لهم خوض في القرآن إلا بالمنطوق ، وتكلمهم بالعلوم الإشارية التي هي للخواص فضول منهم فالتكلم في اللطائف لغير الأولياء فضول منهم ، ويدخلون في الوعيد الوارد : (من فسر القرآن برأيه فليتبوء مقعده من النار) ، ما لم يمن الله عليه بعلم لدني فحاله لا ينكر " [٤]

****

المناقشة :

لقد تقدم الحديث عن القرآن العظيم من حيث إنه كلام الباري تعالى منه خرج وإليه يعود ، وأنه غير مخلوق وأنه بلفظه منزل من عند الله تعالى ، مسموع الحروف والأصوات ، وكيف أن الأشاعرة قد ضلوا في معتقدهم بالكلام النفسي ، والذي زعموا فيه أن الحروف والأصوات من سمات المخلوقين ؛ التي لا يجوز نسبتها إلى الباري تعالى على جهة الوصف .

وهنا في هذا المبحث نجد كيف أن ذلك المعتقد كان ذريعة للوقوع في وصف القرآن بالخلق من جهة حروفه وأصواته ، فكان هذا من الأشاعرة جهلاً بحقيقته المنزلة ، ومتابعة لشبه المعتزلة في اعتقاد خلق القرآن .

---

(١) ديوان البوصيري : ١٧٠.
(٢) حاشية الجلالين : (١٧/٤).
(٣) المرجع السابق : (٢٧٠/١).
(٤) الحديث أخرجه الترمذي بنحوه ؛ ف كتاب تفسير القران ، باب ما جاء في الذي يُفسِّر القران برأيه (٢٩٥٠) ، وقال : حديث حسن صحيح : (٥ / ١٨٣) ، وانظر حاشية الصلوات : ٦٣ .

والعجيب في هذا أن الصاوي يظن بتحريره المسبق في تفصيل القول في حقيقة القرآن وتقسيمه من حيث الحدوث والقدم ؛ بأن القدم من جهة كونه معنى قائما بذات الله تعالى ، وأن الحدوث من جهة كونه حروفا وكلمات ، قد رد على ما اعتقده المعتزلة في خلق القرآن الكريم ، وأنه مع الرازي قد أصاب الهدف في دحض الشبهة

والصحيح في المسألة كما هو معتقد أهل السنة والجماعة أن القرآن الكريم غير مخلوق ، وأن اعتقاد كونه مكونا من الحروف والكلمات لا يطعن في حقيقة اتصاف الله تعالى به على جهة الكلام ، وذلك للأمور التالية :

أولا : أن الله عز وجل كلم موسى عليه السلام بصوت مسموع : { فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى } .

وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يحشر الله العباد عراة غرلاً ، بهما ، قلنا: ما بهما ؟

قال: ليس معهم شيء ، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان) .[1]

وفي هذا دلالة صريحة على أن كلامه تعالى بحرف ، لأنه لا يكون بصوت مسموع إلا لكونه من حروف ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في اعتماد هذا المعتقد عند سائر السلف من الصحابة ومن تبعهم بإحسان : " واستفاضت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة السنة ؛ أنه سبحانه ينادي بصوت ، نادى موسى ، وينادي عباده يوم القيامة بصوت ، ويتكلم بالوحي بصوت ، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال : إن الله يتكلم بلا صوت ، أو بلا حرف ، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت ، أو بحرف "[2].

وكان ما ذكر الرازي الإجماع عليه من كون الحروف والكلمات مخلوقة غير صحيح ، وعدم علمه بالمخالف لا يعني عدمه ، بل الصحيح أنه نقل عن الأئمة التوقف في هذا لعدم ورود النص الذي يقطع بكونها مخلوقة ، أو غير مخلوقة ؛ وذلك لأن في القطع بأحدها لوازم باطلة ، تدل على بطلان ملزومها ، فالقول : بأنها مخلوقة يجر إلى القول بخلق القرآن ، والقول : بأنها غير مخلوقة يجر إلى اعتقاد أن كلام الناس بشتى أنواعه مبني على ما هو غير مخلوق ، ولا يخفى ما في هذا من البطلان الذي يتشدق به أهل الحلول والاتحاد[3] .

والذي يظهر لي أن القول الفصل في المسألة هو ما توصل إليه الدكتور الجديع ، حيث قال : " إن الحرف المجرد الذي هو جزء من اللفظ ، مثل : (ز) من كلمة :

---

(1) ذكره البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أنيس : كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى:{ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له} : (٤٥٣/١٣). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ، من حديث عبد الله بن أنيس :(٥٥١/٤). حديث حسن :انظر تخريج الدكتور عبد الله الجديع له في رسالته : العقيدة السلفية في كلام رب البرية:١١١.

(2) مجموع الفتاوى:(٣٠٤/١٢).

(3) ومن ذلك قول ابن عربي الطائي : وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

(زيد)لا يقال فيه مخلوق ، ولا غير مخلوق ؛ لأن الحرف المجرد ليس كلاماً ، وإنما يقع الكلام فيما ألف من الحروف فأفاد معنى ، ككلمة (زيد)اسم علم معروف.
والكلام المؤلف من الحروف الذي يفيد معنى يفصل فيه : فإن كان كلاماً لله تعالى ، كان غير مخلوق .
وإن كان كلاماً للعبد ينشئه من تلقاء نفسه ، ولا يريد به قراءة كلام الله فهو مخلوق ، فقوله تعالى: { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً }غير مخلوق ، وقولك : (جاءني زيد فأكرمته) مخلوق ، لأن الأول كلام الله تعالى نظمه وحروفه ، والثاني كلامك نظمه وحروفه "[1]

******

- هذا والحديث في عظمة القرآن وأنواع الإعجاز فيه حديث ذو شجون ، ويمكن إيجاز القول فيه بأن الإعجاز في القرآن الكريم - كما ذكر الصاوي - على ضربين ، فقد أعجز لفظاً ومعنى ، ولكن الكلام في ما اشتمل عليه ذلك اللفظ والمعنى من أنواع الإعجاز، فقد أحار الأولين والآخرين في الإحاطة به ، وقد تناول الزركشي أقوال العلماء في بيان أنواعه : حيث البلاغة من جهة تفاوتها واستمرارها في كل ألفاظه ، وعدم إمكان التعبير عنه بنفس المراد مهما بذل من جهد ، ومن جهة نظمه وتأليفه ،ومن جهة سلامته مع غرابة أسلوبه ، ومن جهة ما تضمنه من أخبار الأولين والآخرين ، ومن جهة حديثه عن الغيب ، وغير ذلك مما يعجز المقام عن التفصيل فيما أشار إليه رحمه الله حتى قال في الوجه الثاني عشر : " قول أهل التحقيق : إن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال[2] ، لا بكل واحد على انفراده ، فإنه جميع ذلك كله ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق ، فمنها الروعة التي في قلوب السامعين وأسماعهم .

ومنها أنه لم يزل ولا يزال غضا طريا في أسماع السامعين ، وعلى ألسنة القارئين .
ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة ، وهما كالمتضادين لا يجتمعان غالبا في كلام البشر "[3] ، إلى غير ذلك من المعاني التي استرسل في بيانها رحمه الله .

هذا وقد جد في العصر الحاضر حديث آخر عن أوجه إعجاز هذا الكتاب العظيم ، ألا وهو الإعجاز العلمي ، فقد أقيمت الكثير من الأبحاث والدراسات لتكشف عن شيء من عظمة إعجازه في هذه الجوانب الحسية التجريبية ، وهذا كله فيه مصداق لقول الحق جل في علاه : { سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }(فصلت:٥٣).

- وكان من ضمن حديث الصاوي عن الإعجاز ذكر عدد كلمات القرآن الكريم ، واعتقاد أن لها ظهرا وبطنا ، أما عددها فقد ذكر أنها : مائة ألف وأربع وعشرون

(١) العقيدة السلفية من كلام رب البرية:١٧١-١٧٢.
(٢) سيأتي كلامه فيها.
(٣) البرهان في علوم القرآن:(١٠٦/٢).

ألف كلمة ، والحقيقة أن هذا من المسائل المختلف في ضبطها ، وقد أورد السيوطي أقوال العلماء المتعددة في ذلك ، وقد أرجع الاختلاف الواقع في عدها إلى أن كل كلمة لها حقيقة ومجاز ، ولفظ ورسم ، واعتبار كل منها جائز ، وكل من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

ثم عقب كلامه في هذه المسألة ؛ حيث قال :ـ" لا أعلم لعدد الكلمات ، والحروف من فائدة ؛ لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان ، والقرآن لا يمكن فيه ذلك "[1]

****

ومن جملة ما تناول الصاوي من المسائل المتعلقة بالقرآن : تفسيره وبيانه ، وقد فرق في هذه المسألة بين نوعين من التفسير: التفسير بالظاهر ، والتفسير الإشاري ، وأشار في خلال حديثه عنه إلى بعض القواعد المعتمدة عند المتصوفة فيه ، حيث قصر استعماله على طائفة معينة يطلق عليها عند الصوفية بالخواص ، ومنع مع ذلك أهل العلم بالظاهر - ويعني بهم أهل العلم بالشريعة - من التفسير بهذا النوع من التفاسير الصوفية ، وقد استند الصاوي فيما ذهب إليه إلى عدد من الأمور المعتبرة عند هذه الطائفة :

أولها : اعتقاد أن للقرآن الكريم ظاهرا وباطنا ، وأنه لا دلالة واضحة من ظاهره لباطنه ؛ بل قد يخالفه تماما ، بحيث يتأتى للمقتصر على فهم القرآن بظاهر ألفاظه الوقوع في الخطأ المبين إذا أراد أن يستوحي باطن اللفظ كما يعتقد الصاوي ، فيقع في الإثم المبين .

ثانيها : تقسيم العلم إلى علم مكتسب وعلم لدني ، وأن من كان علمه مكتسباً لا يتصور منه استنباط الإشارات الباطنية ، لأنها لا تتأتى بطريق الاكتساب ، بل هي محض فضل من الله تعالى ، قد ينال بنوع اجتهاد ، ولكنه لا يرجع إلى نحو الأسباب التي يتأتى بها العلم المكتسب .

ثالثها : تفريقه بين العوام والخواص ، وجعل طبقة علماء الظاهر من جملة العوام الذين ليس لهم اجتهاد في فهم الإشارات اللدنية ، وإرجاع فهم الحقائق إلى أهل الولاية وهم من يسميهم بالخواص .

ـ أما المسألة الأولى ؛ وهي اعتقاد أن للقرآن ظاهرا وباطنا ، فهذا ما عليه غالب أهل التصوف ، وقد نشأ من هذا الاعتقاد ما يسمى بالتفسير الإشاري عند الصوفية ، حيث يتوسط في مكانته بين التفسير بالمأثور وبين التفسير الباطني المعتمد

---

[1] الإتقان في علوم القرآن :(٩٣/١). وقد عزاه للإمام السخاوي.

عند أهل الباطن ، فنجد هذا النوع من التفسير عند بعض المتصوفة يأخذ طابع العمق حتى يخرج به عن التفسير المعهود .

وقد يقع في التأويل الباطني المنحرف بأقصى درجات الانحراف ، وقد ينحو به نحو الاعتدال ، وهذا ما عليه الغالب ، إلا أنه قد يقع في كثير من التخليط فيبعد عن النص بتأويلات بعيدة ، لا يدل عليها من قريب ، أو بعيد.

وقد يقرب ببعضهم حتى لا يكاد يبعد عن تفسير أهل السنة المعتاد[1].

ولعل هذا هو سبب ولاء الصاوي لابن عربي الطائي ، فكثيرا ما يطلق عليه مسمى : (سيدي)؟[2] ، وقد كان هذا الاعتقاد منه مدعاة إلى التوقف عن الاستدلال بالظاهر على العقائد ، حيث اشتهر بالمقولة الباطلة : " الأخذ بظاهر القرآن كفر "[3].

والحق في هذه المسألة أن التفريق بين الظاهر والباطن من محدثات الأهواء والبدع ، فإن علاقة الباطن بالظاهر علاقة ملازمة ، لا يمكن بحال الفصل بينهما ، فلا يستدل بالنص على أمر لا يدل ظاهره عليه مفهوما أو منطوقا ، ولعلي أشير إلى بعض المعاني التي قد تكون صحيحة في نفس الأمر إلا أن علاقتها بالنص تكاد توسم بالبتر ، حيث يضرب الإمام الشاطبي مثلاً لذلك الانحراف في الفهم .

فيقول :" لو فسر قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ} (النساء:٤٣) : " بأن السكر هو سكر الغفلة والشهوة وحب الدنيا المانع من قبول العبادة في اعتبار التقوى ، كما منع سكر الشراب من الجواز في صلب الفقه ، وأن الجنابة المراد بها التضمخ بدنس الذنوب ، والاغتسال هو التوبة ، لكان هذا التفسير غير معتبر ، لأن العرب لم تستعمل مثله في مثل هذا الموضع ، ولا عهد لها به ، لأنها لا تفهم من الجنابة ، والاغتسال إلا الحقيقة ".

كما يشير إلى ضرب آخر لا حقيقة له في الأصل ولا علاقة له بالنص على الإطلاق ، فصلته بالمعنى المراد مبتورة تماما " ومثله قول من زعم أن النعلين في قوله تعالى : {فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ} (طه:١٢) إشارة إلى خلع الكونين ، فهذا على ظاهره لا تعرفه العرب لا في حقائقها المستعملة ولا في مجازاتها ".

ثم يبين وجه القطع بعدم إرادة مثل هذه المعاني ، يقول : " فلا يصح استعمال الأدلة الشرعية في مثله ، وأول قاطع فيه أن القرآن أنزل عربيا وبلسان العرب ، وكذلك السنة إنما جاءت على ما هو معهود لهم ، وهذا الاستعمال خرج عنه "[4]

---

(١) انظر : التفسير والمفسرون للذهبي ، مبحث : أهم كتب التفسير الإشاري:٣٧٩

(٢) سيأتي الحديث عنه بإذن الله في باب التصوف .

(٣) راجع مبحث الأسماء والصفات : ١٨٤.

(٤) الموافقات:(٢٥٠/٣).لمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى كتاب: قواعد التفسير، للدكتور:خالد عثمان السبت ، وبحوث في أصول التفسير ، للدكتور:محمد لطفي الصباغ.

إذاً حقيقة الفصل بين الظاهر والباطن وهم لا أساس له ، بل هو أساس لكل باطل من التفسير بالرأي الذي يحرم اعتماده في حق من تصدى لتفسير القرآن الكريم .

وهنا تجدر الإشارة إلى الطريقة المثلى التي سار عليها أئمة السلف في تفسير القرآن الكريم ، إذ الأصل المعتمد الذي تقوم عليه الطريقة الصحيحة هو : التفسير إما بنقل ثابت ، أو رأي صائب ، وما سواهما فباطل.

ويرجع هذا الأصل من حيث المستند إلى ما تواتر من دلائل الكتاب والسنة وأقوال السلف .

هذا ويندرج تحت ذلك الأصل عدد من القواعد المتعلقة بأنواع النقل وترتيبها حسب الأهمية ، فلا تصح مجاوزة قول النبي إلى قول غيره مع التيقن من صحته ، كما لا يعدل عن القول الصحابي إلى من هو دونه مع وجوده ، وإذا اختلف في المسألة على قولين ينظر في أدلة كل منهما وثبوتها من حيث السند ، إلى غير ذلك .

ومع عدم وجود تفسير للنص من الأحاديث والأخبار والآثار ؛ فإنه يرجع إلى تفسير القرآن باللغة التي نزل بها ، ومن هنا يكون مدخل الرأي الصائب ؛ حيث يعمل دلالة اللغة إلى أقرب معنى ، وأصحه ، وأفصحه من معاني اللغة العربية في ضوء ما يرتبط به من نصوص فسرت بالنقل الصحيح . فلا يخرج عن معهود الشارع في مراده من النصوص في الغالب .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في وجوب إعمال الأصل السابق ، وذلك في حديثه عن حقيقة الرأي الصائب : " أن يكون ـ أي الرأي المحمود ـ بعد طلب علم الواقعة من القرآن ، فإن لم يجدها في القرآن ، ففي السنة ، فإن لم يجدها في السنة ، فبما قضى به الخلفاء الراشدون ، أو اثنان منهم ، أو واحد ، فإن لم يجده ، فبما قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم فإن لم يجده ، اجتهد رأيه ونظر إلى أقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأقضية أصحابه ، فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة ، واستعملوه ، وأقر بعضهم بعضاً عليه "[١]

إذاً فالرأي المذموم الذي أتى فيه الوعيد ؛ هو " رأي مجرد لا دليل عليه ، بل هو خرص وتخمين " .

أما الرأي المحمود ، والذي لا مندوحة عنه للمفسر العالم في كثير من الأحيان ؛ فهو الذي يستند " إلى استدلال ، واستنباط من النص وحده ، أو من نص آخر معه "[٢]

---

[١] إعلام الموقعين:(٨٥/١).
[٢] المرجع السابق:(٨٣/١).

ومن هنا نعلم حقيقة ما أثر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في التوقف عن التقول في كتاب الله برأيه ، فإنه رضي الله عنه سئل عن معنى : {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا} ، فقال : (أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله برأي)[1] .

فالدافع إلى توقفه رضي الله عنه ؛ هو عدم علمه بما يستند إليه في تفسيره لهذه الكلمة .

- وإذا تبين هذا ، وعلم أن الرأي لا يكون صائباً إلا إذا استند إلى حقائق شرعية لغوية ، وأنه قد أثر توقف كبار الصحابة عن تفسير القرآن بالرأي المحض ؛ علم ضلال القائل باختصاص أهل الولاية في فهم المعاني الإشارية دون غيرهم من أهل العلم بالشريعة التي يطلق عليه الصوفية "علم الظاهر".

وعلم أيضاً ضلال من قدم أهل الولاية كما يسمون عند المتصوفة على أهل العلم بالحقائق الشرعية المكتسبة من الطرق اليقينية.

وعلم أيضاً ضلال من خرج عن هدي الصحابة الكرام في توقفهم عن تفسير كتاب الله بغير مستند شرعي ؛ مع ثبوت الرفعة لمكانتهم عند الله ، وخيريتهم على سائر القرون .

بل وعلم ضلال الصوفية أيضاً في تقديم خواصهم على ما أثر عن الصحابة لمعرفة ما يسمى بعلم الإشارات ، الذي كثيراً ما يخرج بصاحبه إلى التقول على الله بغير علم ، وإلى الابتداع المنهي عنه ، وقد يقع به أيضا في الكفر والعياذ بالله .

ونقل عن ابن الصلاح[2] أنه قال في فتاويه عن تفاسير هؤلاء : " الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئا من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيرا ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن ، فإن النظير يذكر بالنظير ، فمن ذلك قول بعضهم فى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً}(التوبة:١٢٣): إن المراد النفس ، فأمرنا بقتال من يلينا ، ،لأنها أقرب شيء إلينا

وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه.

فكأنه قال : أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار، ومع ذلك فياليتهم لم يتساهلوا في مثل ذلك ، لما فيه من الإبهام والالتباس .انتهى من كلامه رحمه الله .[3]

فهل بعد هذا التقول على كتاب الله بغير علم من ضلال ؟

---

[1] الجامع لشعب الإيمان: فصل في ترك التفسير بالظن، رقم الحديث:٢٠٨٢:(٢٢٨/٥)..وانظر إعلام الموقعين:(٥٤/١).

[2] هو أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، الفيه الشافعي ، برز في في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، وكانت له مشاركات في فنون عديدة ، صنف في علوم الحديث كتابا نافعا ، وكذلك في مناسك الحج ، وجمعت له فتاوى في مؤلف ، وغير ذلك من المصنفات توفي رحمه الله سنة :٦٤٣هـ بدمشق . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان:(٢٤٣/٣) ، وطبقات السبكي :(٣٢٧/٨)

[3] البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، بتصرف يسير : (١٧٠/٢).

- وعليه فإن تقسيمه السابق للعلوم من حيث طرق تحصيلها إلى مكتسب ولدني، وأن معرفة الإشارات لا تتأتى لأحد من أهل العلم المكتسب، لا حقيقة له ، بل هو محض وهم .

ومبنى هذا التصور أن الإلهام مصدر من مصادر التلقي التي يستند إليها في فهم الكتاب العظيم ، وقد تقدم بطلان هذا وبيان أن الإلهامات لا يستند إليها فيما يتعلق بفهم نصوص الشرع، إذ ليس لأهل الولاية عصمة من وساوس الشيطان وتضليله ، وإنما ترجع في حجيتها إلى موافقتها لمصدر التلقي اليقيني : الكتاب والسنة ، فما وافقهما قبل ، وإلا فلا اعتداد به البتة في أي استنباط لا استناد له إلى قواعد التفسير المسبقة .

ومن العجب أن يخالف الصاوي نفسه في هذا الباب ويدخل في ضرب من التناقض المخل ، حيث يفرق عند حديثه عن الوحي بين إلهام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وغيرهم من الأولياء : بأنه لا عصمة لهؤلاء بخلاف أولئك الذين عصمهم الله من وساوس الشيطان وغيرها .

وليس في هذا ما يناقض اعتقاد أن للتوفيق والهداية والولاية دور كبير في فهم القرآن الكريم والوقوف على معانيه وإدراك مغازيه ، في ضوء التزام القواعد المسبقة ، فـ " إن هذا الكتاب هدى للمؤمنين وشفاء ، فقلوب المؤمنين هي التي تدرك طبيعته وحقيقته ، فتهتدي به وتشتفي .

فأما الذين لا يؤمنون فقلوبهم مطموسة ، لا تخالطها بشاشة هذا الكتاب ، فهو وقر في آذانهم ، وعمى في قلوبهم ، وهم لا يتبينون شيئا لأنهم بعيدون جدا عن طبيعة هذا الكتاب وهواتفه {قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمىً أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ} (فصلت:٤٤).

ويجد الإنسان مصداق هذا القول في كل زمان وفي كل بيئة .
فناس يثقل هذا القرآن على آذانهم وعلى قلوبهم ، ولا يزيدها إلا صمماً وعمى ، وما تغير القرآن ، ولكن تغيرت القلوب وصدق الله العظيم"[1]

****

---

[1] في ظلال القرآن : (٣١٢٨/٥).

الفصل السابع

(آراؤه فى الإيمان بالنبوات)

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : مفهوم النبوة والرسالة

المبحث الثاني : الإيمان بالرسل والأنبياء

المبحث الثالث : خاتم الأنبياء وعموم رسالته

المبحث الرابع : دلائل النبوة

تمهيد

اقتضت حكمة المولى تعالى وعظيم منته ؛ أن يختص بفضله من يشاء من عباده؛ ليتم بذلك أداء رسالة التبليغ ، والتي بها يخرج الناس من ظلمات الجهل والكفر إلى نور اليقين والإيمان ، فالرسالة نعمة سابغة بها يتأتى الرضى بالله ربا وبشرعه دينا ، قال تعالى : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (آل عمران:٣١) ومن هنا علمت الضرورة الملحة إلى إرسال الرسل ، والاقتداء بهديهم ، فـ" بمتابعتهم يتميز أهل الهدى من الضلال ، فالضرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه ، والعين إلى نورها ، والروح إلى حياتها ".[١]

وقال: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} النحل: ٣٦) ، يقول الإمام السعدي رحمه الله : " يخبر تعالى أن حجته قامت على جميع الأمم، وأنه ما من أمة متقدمة أو متأخرة ، إلا وبعث الله فيها رسولا ، وكلهم متفقون على دعوة واحدة ، ودين واحد ، وهو عبادة الله وحده لا شريك له "[٢]

وقال : {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ} (الحديد:٢٥) ، يقول الإمام ابن كثير رحمه الله : " أي بالحق والعدل ، وهو اتباع الرسل فيما أخبروا به ، وطاعتهم فيما أمروا به ، فإن الذي جاءوا به هو الحق ، كما قال تعالى : {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} (الأنعام:١١٥) ، أي صدقاً في الأخبار ، وعدلاً في الأوامر والنواهي ، ولهذا يقول المؤمنون إذا تبوأوا غرف الجنات ،: { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ} (الأعراف:٤٣) "[٣]

ولما كانت للرسالة هذه المنزلة العظيمة ؛ بحيث تعلق بها المقصد الأسمى والغاية العظمى من إيجاد الثقلين الجن والأنس ، وأنيط بها تحقيق العدل الذي قامت به السموات والأرض ؛ تولى المولى تعالى اختيار من هو أهل للقيام بأداء واجباتها من البشر ، قد اصطفاهم ربنا تعالى لعلمه الذي وسع كل شيء ، قال تعالى : {وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} (ص:٤٧)

ولكل ما تقدم صار الإيمان بهم ركنا عظيما من أركان الإيمان ؛ لا يقبل الله تعالى بدونه من أحد صرفاً ولا عدلاً ، وأتى الأمر بذلك مؤكداً موثقاً بعدم التفريق في الإيمان بين أحد منهم ، قال تعالى : {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} (البقرة:٢٨٥)

---

[١] زاد المعاد ،لابن القيم :(٦٩/١).
[٢] تيسير الكريم الرحمن:٤٦٨.
[٣] تفسير القرآن العظيم بتصرف يسير :(٤٠١/٤).

هذا وقد وقف أتباع الأنبياء عليهم الصلات والسلام أمام ذلك الصرح الإيماني العظيم ، موقفاً يتغاير بين الإفراط والتفريط ، بين الغلو والتقصير ، والقليل هم الذين التزموا منهج الوسطية ، الذي يمثل صورة الاعتدال المأمور بها في الإيمان بهم ، صلوات ربي وسلامه عليهم أجمعين ، فالإيمان بأنهم رسل من عند الله تعالى ، قد اصطفاهم المولى تبارك وتعالى ، وخصهم بالعصمة ، وما انبنى عليها من وجوب الاتباع التام ، حمل البعض من ضعاف البصيرة على الغلو في شأنهم ؛ حتى رفعوهم عن مرتبة البشر ، ولعل النصارى ومن شابههم من غلاة الصوفية ، هم من مثلوا هذا الاتجاه المنحرف ، والذي دفعهم إلى الوقوع في الشرك عند نهاية المطاف ، قال تعالى مخبراً عن هذه الحقيقة : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً} (النساء:١٧١)

أما الذين مثلوا صورة التقصير المخل فهم اليهود لعائن الله عليهم ، حيث كذبوا الرسل صلوات ربي وسلامه عليهم ، حتى حملهم ذلك التكذيب والعداء على أن قاموا بقتلهم أو رميهم بأنواع التهم والقبائح والفواحش التي يترفع عنها أوساط الناس وأشرافهم [(١)]، وهذا ما حدثتنا به آيات الكتاب العظيم ، قال تعالى : {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً } (النساء:١٥٥).

ولكل ما تقدم صار إيمان كثير ممن اتبعوا الأنبياء مشوبا بالنواقض القادحة في أصله ، وفي هذا يقول الإمام الشوكاني عند تفسير قوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ) : " الغلو : هو التجاوز في الحد ، ومنه غلا السعر يغلو غلاءً ، وغلا الرجل في الأمر غلواً ، وغلا بالجارية لحمها وعظمها إذا أسرعت الشباب فجاوزت لداتها ، والمراد بالآية نهيهم عن الإفراط تارة ، والتفريط أخرى ، فمن الإفراط غلو النصارى في عيسى ؛ حتى جعلوه رباً ، ومن التفريط غلو اليهود فيه عليه السلام ؛ حتى جعلوه لغير رشدة "[(٢)].

لذا أتى نهي النبي شديدا عن الاقتداء بأهل الكتاب ؛ فقد قال عليه الصلاة والسلام : (لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله) [(٣)]

فكان منهج التوسط والاعتدال هو خير الأمور ، فالإيمان بهم وطاعتهم لا يخرج بالعبد عن اعتقاد بشريتهم ، وأنهم رسل من عند الله ؛ طاعتهم لطاعة الله ، ومحبتهم لمحبته ، كما قال تعالى : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}

وسيأتي مزيد بيان في المباحث التالية بإذن الله .

---

(١) انظر على سبيل المثال : العهد القديم : صموئيل الثاني ، الإصحاح الثالث عشر في كلامهم عن سيدنا داود عليه السلام في التوراة المحرفة .

(٢) فتح القدير : (٨٠٧/١)بتصرف يسير

(٣) تقدم تخريجه : ٥٤.

(المبحث الأول)

مفهوم النبوة والرسالة

تعددت أقوال العلماء في تعريف النبوة والرسالة والتفريق بينهما ، وكان هذا المبحث مما شاع الحديث عنه بين العلماء ، وهاك ما نقلته من كلام الصاوي ، معلقة عليه بكلام السلف الصالح رضوان الله عليهم :

تعرف النبوة في اللغة بأنها مشتقة من النبأ ؛ فيكون معناها الإخبار ، قال تعالى : {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ. عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ} (عم:١-٢)
كما تشتق من النبوة بمعنى الارتفاع ؛ فيكون معناها العلو والمكانة الرفيعة[(١)]
وكل هذه المعاني مما يصح إرادتها في حق النبي ؛ فالنبي مخبر من المولى تبارك وتعالى ، وهو ذو مكانة ورفعة ، ويحصل بطريقته الاهتداء لأمر الله تعالى.

أما الرسول لغة فمشتق من الإرسال ، ويقصد به التوجيه والبعث [(٢)] ، قال تعالى في قصة ملكة سبأ : {وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} (النمل:٣٥).

وقد أطلق هذا المسمى على الرسل ؛ لأنهم موجهون من عند الله تعالى لهداية الناس ، ودلالتهم على مسالك الخير .
أما في تحديد المصطلح الشرعي لكل منهما ، فللعلماء في ذلك أقوال متعددة ، يرجع بيانها إلى تحديد العلاقة بين الرسول والنبي ، فهناك من نفى وجود أي فارق بين النبي والرسول، وبالتالي فقد جعل التعدد في المسمى إما بالنبي أو الرسول ليس من قبيل تغاير الذوات ، وإنما من قبيل تعدد الأوصاف التي تقضي بتعدد الأسماء الدالة عليها ، وبالتالي فتكون العلاقة بينهما هي التغاير في المفهوم ، والاتحاد فيما صدق ، فالنبي هو وصف من اصطفاه المولى للقيام بمهمة الرسالة بما يؤهله لها ، حيث نبئ بالوحي ؛ فهو مأمور بإبلاغه لذلك .
أما الرسول فهو وصف لذلك المصطفى بمقتضى المهمة التي كلف بها ، وهي القيام بشؤون الإبلاغ وتكاليف الرسالة .

وعليه فإن العطف الذي ورد في قوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ} (الحج:٥٢)ليس فيه دلالة على التباين بين المعطوف والمعطوف عليه ، لأن التغاير مع التسليم بثبوته عند العطف لا يقضي بانتفاء العلاقة بينهما ، فقد ينصرف إلى تغاير الصفات دون الذوات ، فيفرق بين مطلق المغايرة والمغايرة المطلقة ؛ لأن لفظ التغاير إذا أطلق يحتمل كلا المعنيين ، وهذا معروف في أدلة الشرع ، كقوله

---

(١) انظر لسان العرب ،لابن منظور : مادة نبأ :(٤٣١٥/٧).
(٢) المرجع السابق : مادة رسل (١٦٤٣/٣). وانظر الشفا للقاضي عياض في معنى النبي والرسول في اللغة : (٧٢٨-٧٢٦/٢).

تعالى : {أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ} (المائدة:١٩)، فإنه ليس لأحد أن يحتج لمخالفة شخص النذير للبشير ؛ بوجود العطف الذي يقضي بالتغاير ؛ لأن التغاير كما سبق وأن أشرت لفظ مجمل يصدق فيه أدنى تغاير ، ولو من جهة الأوصاف.[١]

وهذا القول الذي يقرر ترادفهما ، مما ذكره القاضي عياض[٢] عند عرضه للأقوال في هذه المسألة ، وحكم بضعفه لمخالفته ما عليه عامة أهل العلم من وجود الفرق بينهما.

وهناك من جعل العلاقة بينهما عموما وخصوصا مطلقا ؛ فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولا ؛ فكان بذلك عدد الأنبياء أكثر من الرسول ، وقد استدلوا لهذا بالحديث الشريف الذي أخبر فيه النبي أن عدة : (مائة ألف وأربعمائة وعشرون ألفا ، والرسل من ذلك ثلاث مائة وخمسة عشر ، جما غفيرا) [٣]

وكذلك استدلوا بالعطف الذي يدل على التغاير الوارد في قوله تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ }.

وفي مفهوم هذا التغاير الذي ميز الرسول عن النبي فقلت له أعداد الرسل تعددت أقوال هذه الطائفة من العلماء :

- فمنهم من ذهب إلى أن الرسول هو من أرسل بشرع جديد ، أما النبي فهو الذي أرسل بشرع من قبله، وقد اعترض عليه بأن بعضا من الرسل كانوا على شريعة من قبلهم كـ داود وسليمان ؛ فقد كانا على شريعة التوراة ، وكذلك يوسف فقد كان على شريعة إبراهيم عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، قال تعالى : {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً}(النساء:١٦٣)

- ومنهم من ذهب إلى أن الرسول هو من أمر بالتبليغ ، حيث وصف بالإرسال، الذي يدل على هذا المعنى، أما النبي فهو من لم يؤمر بالتبليغ ؛ حيث انتفى عنه التكليف لانعدام الوصف بالإرسال[٤]

وهذا المذهب لم يسلم من اعتراضات أوردها العلماء عليه ؛ وذلك لمخالفته صريح النص الدال على أن النبي والرسول كلاهما قد توجه إليه الإرسال ، الذي يقضي بالتبليغ ، قال تعالى :{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ} (الحج:٥٢) [٥]

*****

(١) انظر كتاب الإيمان لشيخ الإسلام في بيان التغاير الذي وردت به ألفاظ الكتاب والسنة: ١٦٣.

(٢) هو القاضي العلامة عياض بن موسى اليحصبي السبتي ، ولد بسبته سنة: ٤٧٦هـ قال عنه ابن بشكوال: هو من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم استقضى بسبة مدى طويلة ، له كتاب الشفاء في شرف المصطفى ، وكتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك ، وغير ذلك ، توفي سنة:٥٤٤هـ .انظر وفيات الأعيان:(١٣٠٤/٤).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ، من حديث أبي أمامة الباهلي، رقم الحديث:٢١٧٨٥:(٣٥٥/٦).

(٤) وانظر في هذه الأقوال المتعددة كتاب شرح الشفا للقاضي عياض:(٧٢٩/٢ـ٧٣١).

(٥) سيأتي مزيد بيان في مناقشة هذا المذهب.

رأي الشيخ الصاوي

يعرف الصاوي النبي لغة بأنه: " المرتفع أو الرافع " .[1]

أما الرسول في الاصطلاح فهو " إنسان ذكر حر أوحي إليه بشرع ، وأمر بتبليغه ، فإن لم يؤمر به فنبي فقط " [2]

ويحدد العلاقة بينهما مفصلاً ، مع ذكر الأقوال في ذلك ، فيقول : " النبي أعم من الرسول ؛ فيلزم من كونه رسولا أن يكون نبيا ولا عكس ، ولا يلزم أن يكون له كتاب وهذا هو المشهور.

وقيل : النبي والرسول مترادفان ، وقيل : الرسول من كان له شرع جديد وكتاب ".

ثم يورد اعتراض من اعترض على حصر الرسالة في البشر ، فيقول : " فإن قلت : قوله تعالى : {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} (الحج:٧٥) يفيد أن الرسل يكونون من الملائكة أيضاً ، وهو خلاف التعريف .

أجيب بأن الرسول المعرف هنا هو الذي يبلغ الأمم وأما رسل الملائكة فهم لتبليغ بعضهم بعضا ولتبليغ رسل البشر ، فالموضوع مختلف "[3]

كما أنه يرد على من قال بنبوة النساء ؛ استدلالاً بقوله تعالى : {وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى} ، فيقول : " المراد الإلهام لا وحي النبوة " وكل من اعتقد فيها ذلك من النساء الصالحات " فوليَّة على المعتمد "[4]

أما الحرية ، فيؤكد على وجوب توفرها في الرسول ، ويرد على من منع اشتراطها ؛ استدلالاً بنبوة لقمان عليه السلام ، حيث يرى الصاوي تضعيف القول بعبوديته ، ويرد حكاية ذلك إلى ما اتصف به من سمار اللون فشابه العبيد بذلك ، دون أن يكون منهم .

وكل ما قيد به التعريف زيادة على ما ذكر ، كاشتراط البلوغ ، فمحل اختلاف، يقول : " واختلف في البلوغ ، فقيل بعدم اشتراطه ؛ ودليل ذلك آية عيسى ويحيى ، وقيل باشتراطه ، ويؤول ما ورد في حق عيسى ويحيى ؛ بأنه إخبار بما سيحصل لتحقيق الوقوع كـ (أتى أمر الله) "[5]

---

(١) حاشية الخريدة:٢١.
(٢) شرح المنظومة:١٤٣.
(٣) حاشية الخريدة:٢١.
(٤) حاشية الجوهرة:٤٥.
(٥) المرجع السابق.

ويظهر من خلال أقواله المتعددة في أحوال الرسل والأنبياء أن ثمة فرقا آخر يراه بين الرسول والنبي ، قد يمثل نوع امتداد لما ذكره من حصر مهمة التبليغ في الرسل دون الأنبياء ، أو كنتيجة لهذا التعريف ، يقول في دحض شبه من احتج بمخالفة الخضر والأسباط ـ عليهم السلام ـ للظاهر المعمول به : " أجيب بأنهم لو كانوا أنبياء إلا أنهم ليسوا برسل مشرعيين ، فللنبي أن يفعل بمقتضى الحقيقة وباطن الأمر ، كما في خرق السفينة وقتل الغلام الواقع من الخضر ـ عليه السلام ـ ، فهو بحسب الظاهر حرام ، وبحسب الباطن مصلحة "[1]

ومما تقدم يتبين أن حقيقة النبوة كما يؤكد على ذلك الصاوي اجتباء واصطفاء ، لا تنال بالاكتساب ، يقول : " النبوة ليست مكتسبة لأحد "[2] ويستدل لذلك بقوله تعالى : { اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} (الأنعام:١٢٤). ويرى أن القول باكتسابها مردود وذلك " بطرد إبليس مع كونه أكثر الخلق عبادة " [3]

*****

تعليق :

إن ما ذكره الصاوي بصيغة الترجيح على أن الرسول هو من أوحي إليه بشرع جديد وأمر بتبليغه ، وأن النبي من لم يؤمر بتبليغه ، فدلالة النصوص صريحة في رده، وذلك أن منها ما يدل صراحة على أن الأنبياء كانت لهم مشاركة واسعة في ميادين التبليغ ، وعلى رأسها الجهاد في سبيل الله تعالى ، قال تعالى : {أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (البقرة:٢٤٦). وغيره من ميادين التبليغ ، كالحكم وإعمال شريعة الله تعالى بين الناس ، يقول في كتابه الكريم : {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ} (المائدة:٤٤)

وكذلك قول المصطفى صلى الله عليه وسلم : (عرضت علي الأمم ، فجعل يمر النبي معه الرجل ، والنبي معه الرجلان ، والنبي معه الرهط ، والنبي ليس معه أحد)[4] ففي هذا الحديث دلالة صريحة على أنه كان من الأنبياء تبليغ لأقوامهم ، أشار إليه الإتباع الوارد في الحديث .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالتبليغ الذي حقيقته الدعوة إلى الله تعالى أمر قد أنيطت به الخيرية الموجبة لفلاح المؤمنين ، وتقديمهم على سائر الأمم ، قال تعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ} (آل عمران:١١٠)

---

(١) حاشية الخريدة:٩٨.

(٢) حاشية الجلالين:(٢١٤/٣).

(٣) حاشية الجوهرة:٤٥ وانظر حاشية الجلالين:(١٤٠/١).

(٤) أخرجه البخاري في : كتاب الطب ـ باب من لم يرق ، رقم الحديث :٥٧٥٢.

حتى أن تخلي بني إسرائيل عن هذه المسؤولية العظيمة ؛ أدى إلى نزع التفضيل عنهم ، ورفع الاصطفاء منهم ، قال تعالى في بيان سبب استحقاقهم للعن والإبعاد عن رحمة الله : { لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُون.كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} (المائدة:٧٥-٧٦).

وكان ما ذهب إليه في بيان الفرق بينهما مدعاة له - كما ذكرت من أقواله - إلى الاعتذار عن ما فعله الأسباط والخضر عليه السلام من مخالفة ظاهرة لما هو مأمور أو معهود في الظاهر من الشرع ؛ بكونهم أنبياء لم يؤمروا بالتبليغ ، فجاز لهم العمل بمقتضى الحقيقة ، والحقيقة أن تخريج فعلهم على نحو ما ذهب إليه ، من التفريق بين الرسول والنبي في شأن التبليغ المقتضي للإتباع بعيد ولا يصح ؛ إذ ليس عليه دليل من كتاب ولا سنة ، بل الأدلة السابقة كلها تحكم بضعفه وعدم حجيته ، والجواب على ما ذكر من مخالفتهم الظاهر يصح من وجوه أخرى ؛ تستند إلى نصوص الكتاب والسنة بعيدا عن مثل هذه الآراء التقريرية التي مال إليها ، فالصواب أن الخضر نبي كما عليه غالب أهل العلم[1] ، وليس في الآيات التي في سورة الكهف ما يدل على مخالفته الشرع في حقيقة الأمر ، فكل ما هنالك أن الله تعالى أطلعه على أمور لم يظهرها لموسى عليه السلام ، ولو ظهرت له لعمل عمله فيها ، فالقاعدة الفقهية تقول : إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما[2] ، وهذا ما كان من الخضر عليه السلام ؛ فخرقه للسفينة كان لدفع مفسدة أعظم مما قام بفعله ، ولا شك أن هذا سائغ شرعاً كما تقدم ، وتسند هذه القاعدة إلى الأصل القائم على دفع المضار [لا ضرر ولا ضرار] ، ودليلها من الكتاب قوله تعالى : { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ} (البقرة:٢١٧)

أما إصلاحه الجدار من أجل اليتيمين فمشروعيته من البيان بمحل ؛ إذ الوصية بالأيتام ورعاية مصالحهم مما قد اتفقت الشرائع على الأمر بالتحلي به ، ويزداد الأمر خصوصية في حال الصالحين وذوي الفضل ، وكان ما علمه الخضر من شأنهم وحي أوحاه الله إليه ، وأخفاه على موسى عليه السلام ، ولو علمه لما توانى عن فعله.

وأما قصة قتل الغلام ، فالراجح فيها أن الخضر إنما حصل منه القتل بعد تحقق موجبه من كفر الغلام ، دل على ذلك قراءة ابن عباس رضي الله عنه : " قال سعيد بن جبير : فكان ابن عباس يقرأ : وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غضباً . وكان يقرأ : [وأما الغلام فكان كافراً وكان أبواه مؤمنين] "[3].

---

(١) انظر : فتح الباري:(٦/٤٣٤).

(٢) انظر الأشباه والنظائر ،لابن نجيم :٨٩.وانظر شرح صحيح مسلم للنووي في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد:(٣/١٩١). وانظر كتاب : القواعد الفقهية الكبرى لـ د / صالح بن غانم السدلان.

(٣) أخرجه البخاري : كتاب التفسير - باب {وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين..}، رقم الحديث:٤٧٢٥.

ففي هذه القراءة دلالة صريحة على تحقق الكفر منه ؛ حتى استحق إطلاق مسماه عليه فعلا وقت قتل الخضر له ، وبهذا جزم قتادة رحمه الله ، فقد روي عنه أنه قال : " لعمري ما قتله إلا على كفر "[1]

والكفر الواقع من الغلام لم يكن موسى عليه السلام على علم به ، فجهله به هو الذي حمله على استنكار ما فعله الخضر ، وعليه فإن ما علمه الخضر بوحي من الله كما نص عليه حديث البخاري كان من الغيب المقيد النسبي ، دليله ما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم : [يا موسى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت ، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه][2] .

بقي اعتراض من اعترض على عدم مشروعية قتله بالظاهر من الشريعة لكونه ما زال في سن الأحداث ؛ حتى وصف بأنه غلام ، ويجيب شيخ الإسلام على هذا بكون : " الغلام الذي قتله الخضر إما أن يكون كافرا بالغا كفر بعد البلوغ ؛ فيجوز قتله، وإما أن يكون كافرا قبل البلوغ ؛ وجاز قتله في تلك الشريعة ، وقتل لئلا يفتن أبويه عن دينهما ، كما يقتل الصبي الكافر في ديننا ؛ إذا لم يندفع ضرره عن المسلمين إلا بالقتل... وقد يقال : بل في السنة ما يدل عليه ، ومنه قول ابن عباس لنجدة الحروري لما سأله عن قتل الغلمان : [إن علمت منهم ما علمه الخضر من ذلك الغلام فاقتله وإلا فلا] [3] " . [4]

أما عن الأسباط ؛ فالصحيح أن هذه تسمية أطلقت على القبائل الكبيرة من نسل يعقوب عليه السلام ، وكان منهم أنبياء ، يقول ابن جرير : " وأما (الأسباط) الذين ذكرهم، فهم اثنا عشر رجلاً من ولد يعقوب بن إسحق بن إبراهيم . ولد كل رجل منهم أمة من الناس، فسموا أسباطاً ، كما: حدثنا بشر بن معاذ ، قال : حدثنا يزيد ، قال : حدثنا سعيد ، عن قتادة ، قال : الأسباط : يوسف واخوته ، بنو يعقوب ، ولد اثني عشر رجلاً ، فولد كل رجل منهم أمة من الناس ، فسموا : أسباطا "[5]

وعليه فلا حجة فيه للتفريق بين ما يفعله الأنبياء والرسل ؛ فكلهم محكوم فعله بالشرع ، وهم في ذلك قدوة تقتفى آثارهم .

*****

---

(1) التمهيد ،لابن عبد البر :(١٠٨/١٨).
(2) الحديث السابق.
(3) أخرجه مسلم في صحيحه :كتاب الجهاد والسير :باب النساء الغازيات والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب:(١٩٤/١٢).
(4) درء التعارض:(٤٢٨/٨)
(5) تفسير ابن جرير :(٥٦٨/١).

فإذا ثبت ضعف هذا القول واستبعاده عن جهة الصواب ، فإن الراجح في المسألة هو ما نبه إليه شيخ الإسلام من أن ثمة زيادة في التكليف والإبلاغ يختص بها الرسول ، وهو ما عبر عنه بالإرسال إلى القوم المخالفين ، يقول رحمه الله : " النبي هو الذي ينبئه الله ، وهو ينبئ بما أنبأ الله به ، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول ، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول " (١)

فدائرة النبوة أكبر من دائرة الرسالة ، وذلك من جهة أهلها ، إذ يمكن تحديد العلاقة بينهما بالعموم والخصوص المطلق ، فـ " الرسول أخص من النبي ، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول ، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها ، فالنبوة جزء من الرسالة ، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها ، بخلاف الرسل ، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم ، فالرسالة أعم من جهة نفسها ، وأخص من جهة أهلها " (٢)

*****

وما أورده الصاوي من قيود أخرى في التعريف ، كالبشرية والذكورة والحرية فصحيحة ؛ قد دل على اعتبارها الكتاب والسنة .

- فبشرية الرسل كانت لحكمة عظيمة قدرها المولى تعالى ، حيث يتأتى الإتساء بهم ، وتسهل بذلك معاشرتهم ، وتلقي التكاليف البشرية عنهم ، هذا إلى جانب أنه من نوع الابتلاء بهم .

ففي الحديث القدسي فيما يخبر صلى الله عليه وسلم عن ربه أنه قال : (إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك)(٣)

قال تعالى : {وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَراً رَسُولاً . قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَسُولاً} (الإسراء:٩٤-٩٥).

ويندرج تحت مفهوم البشرية مفاهيم عدة ، فالبشرية تعني العبودية وتعني الافتقار ؛ وتعني انتفاء الألوهية بشتى معالمها ، وكثيرا ما يستدل القرآن الكريم على عبودية الرسل ؛ لإبطال المعتقدات الفاسدة المتعلقة بهم ؛ ببيان بشريتهم ، وما تقتضيه من ضعف ، وحاجة ، وجهل بأمور الغيب ، مما يبعد تلك المعتقدات عن التصور السليم غاية البعد ، ويصحح المقاييس ، ويضع كل شيء في محله ، فالرسول بشر وعمله هداية البشر وإخراجهم من ظلمات الكفر ، ومعجزاتهم ما هي إلا دليل على صدق ما أتوا به .

---

(١) كتاب النبوات:٢٥٥.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية:١٥٨.

(٣) أخرجه مسلم في : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار :(١٧/١٩٨) .

قال تعالى : {مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ . كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ}(المائدة:٧٥).

******

- أما القيد الثاني في التعريف وهو ما عبر عنه بالذكورة ؛ فهذا ما دل عليه قوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ}(يوسف:١٠٩)

واختصاص النبوة بجنس الرجال هو مقتضى القيومية التي خصهم الله تعالى بها دون النساء ، ولا يخفى أن الرجل أقدر على أداء هذه المهمة العظيمة ، وأجدر بالقيام بواجباتها وحقوقها من الجهاد والرئاسة والحكم ، وغير ذلك كما لا يخفى .[١]

وكانت هذه المسألة مما تعددت فيها الأقوال ، فالذين ذهبوا إلى نبوة النساء قالوا : لا حجة في الآية على منع النبوة ، وإنما هي خاصة بالرسالة فقط .

هذا ويستند القائلون بنبوة النساء ، كما يقرر ذلك الإمام ابن حزم رحمه الله إلى ما ورد في حق مريم عليها السلام من إرسال الملك ، وإعلامها بما سيكون من ولدها، وأمرها بالصلاة والإكثار من القربات ، وكذلك ما ورد في حق أم موسى حتى بادرت بإلقاء ولدها في اليم لما أوحي لها بذلك ، يقول : " فأما أم موسى وأم عيسى وأم إسحاق فالقرآن قد جاء بمخاطبة الملائكة لبعضهن بالوحي ، وإلى بعض منهن عن الله عز وجل بالإنباء بما يكون قبل أن يكون ، وهذه النبوة نفسها التي لا نبوة غيرها ؛ فصحت نبوتهن بنص القرآن "[٢]

وكان هذا قول البعض من أهل العلم عد منهم الحافظ ابن حجر رحمه الله : الأشعري والقرطبي [٣] إلى جانب ابن حزم رحمهم الله ، وقد ذكر أدلة أخرى استدل بها القائلون بجواز نبوة النساء ، منها ما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم من حصول الكمال للبعض منهن ، وما ورد في القرآن الكريم من اصطفاء مريم عليها السلام على نساء العالمين[٤]

يقول القرطبي رحمه الله في الاستدلال بالكمال على ثبوت النبوة : " الكمال المطلق إنما هو لله تعالى خاصة ، ولا شك أن أكمل نوع الإنسان الأنبياء ، ثم يليهم الأولياء من الصديقين والشهداء والصالحين ، وإذا تقرر هذا فقد قيل : إن الكمال المذكور في الحديث يعنى به النبوة ؛ فيلزم عليه أن تكون مريم عليها السلام وآسية

---

(١) انظر: لوامع الأنوار للسفاريني : (٢٦٦/٢).
(٢) الفصل في الملل : (١١/٤).
(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي ، من كبار المفسرين ، صالح متعبد من أهل قرطبة ،من كتبه الجامع في أحكام القرآن ، والأسنى في أسماء الله الحسنى ، والتذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة ، توفي سنة:٦٧١هـ :شذرات الذهب : (٣٣٥/٥) ، والأعلام : (٣٢٢/٥).
(٤) انظر فتح الباري : (٤٤٧/٦-٤٤٨-٤٧٠-٤٧١).

نبيتين ، وقد قيل بذلك ، والصحيح أن مريم نبية ؛ لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك ، كما أوحى إلى سائر النبيين حسب ما تقدم ، ويأتي بيانه أيضاً في مريم ، وأما آسية فلم يرد ما يدل على نبوتها دلالة واضحة بل على صديقيتها وفضلها "[١]

والصحيح في المسألة أن الوحي قد يستعمل بمعناه العام ؛ فلا يكون الاحتجاج به كافياً في إثبات النبوة ، فالوحي ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ يعني : " الإشارة والرسالة والإلهام والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك "[٢] ، وجاء في تهذيب اللغة أن أصل الوحي في اللغة : إعلام في خفاء ومنه سمي الإلهام وحيا ". كما في قوله تعالى : {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي } (المائدة:١١١) وما ورد في سورة النحل أيضا : {وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ..} (النحل:٦٨).

يقول شيخ الإسلام رحمه الله مبيناً حقيقة الوحي : " الوحي هو الإعلام السريع الخفي ، إما في اليقظة وإما في المنام ، فإن رؤيا الأنبياء وحي ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح.

وقال عبادة بن الصامت رضي الله عنه ويروي مرفوعا : (رؤيا المؤمن كلام يكلم به الرب عبده في المنام) وكذلك في اليقظة ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي فعمر)[٣] "[٤]

وبهذا المعنى فسر الإيحاء في حق أم موسى عليه السلام ، والذي ورد ذكره في قوله تعالى : {وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى} (القصص:٧) ، ذكر تفسيره به الإمام ابن جرير عن قتادة ، حيث قال : " وحياً جاءها من الله فقذف في قلبها ، وليس بوحي نبوة "[٥]

لذا فإن شيخ الإسلام قد ضعف القول بنبوة أم عيسى وموسى ؛ مستنداً إلى أن الوحي لا يكفي في الدلالة على النبوة ، يقول : " وليس كل من أوحي إليه الوحي العام يكون نبياً ؛ فإنه قد يوحى إلى غير الناس ، قال تعالى :{ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ.. } ، وقال : {وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ} (القصص:٧) "[٦] .

وكل ما استدل به القائلون بنبوة النساء ليس فيه مستند قوي يعتمد عليه في إثبات ذلك ، فتكليف أم موسى بإلقاء ولدها عليه السلام في اليم ليس بكاف في إثبات نبوتها

---

(١) تفسير القرطبي :(٨٣/٤).
(٢) لسان العرب لابن منظور:(٤٧٨٧/٨).
(٣) أخرجه البخاري : كتاب فضائل الصحابة ـ مناقب عمر بن الخطاب ، حديث رقم:٣٦٨٩. وأخرجه مسلم في : كتاب فضائل الصحابة .
(٤) مجموع الفتاوى:(٣٩٨/١٢).
(٥) تفسير الطبري :(٢٩/٢٠).
(٦) النبوات:٢٧٢.

؛ لأن حقيقة النبوة إرسال من الله يقتضي التكليف بالإبلاغ ، كما سبق بيانه، فمن تمعن في حقيقة الإرسال الذي يعم الأنبياء والرسل وجده محصورا في الرجال فقط ؛ لقوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ} (يوسف:١٠٩) وهذا كما هو معلوم على القول الراجح في أن الإرسال المقتضي للتبليغ يعم الأنبياء والرسل أجمعين .

أما وصف بعض النساء بالكمال والاصطفاء فليس فيه ما يثبت لهن النبوة ؛ لأن الله تعالى أثبت الاصطفاء لبعض خلقه دون أن يكون في ذلك دلالة على إثبات النبوة ، كما في قوله تعالى : {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ} (فاطر:٣٢).

أما عن الكمال المثبت لمن ورد ذكرهن في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : (كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم ابنة عمران ، و خديجة بنت خويلد) [(١)] . فإن الحافظ ابن حجر يورد اعتراضا يمنع الاستدلال به في حق من رأى نبوة النساء اعتمادا عليه ، حاصله أنه قد يراد بالكمال كمال غير الأنبياء ، يقول " فلا يتم الدليل على ذلك لأجل ذلك " .

" وقد ذكر النووي في الأذكار عن إمام الحرمين أنه نقل الإجماع على أن مريم ليست نبية ، ونسبه في شرح المهذب لجماعة ، وجاء عن الحسن البصري ليس في النساء نبية ولا في الجن "[(٢)]

ولكل ما تقدم ؛ فإن شيخ الإسلام رحمه الله يرى شدة ضعف هذا القول حتى نعته بالشذوذ .[(٣)]
ويكون الصاوي في هذه المسألة قد وافق القول المعتمد ، كما ذكر.

****

وكان ما ذهب إليه من أن النبوة محض اصطفاء من الله هو المعتمد عند سلف الأمة ، خلافا لمن ادعى غير ذلك من الفلاسفة وغيرهم ، يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : " النبوة نعمة يمن الله بها على من يشاء ، ولا يبلغها أحد بعلمه ولا كشفه، ولا يستحقها باستعداد ولايته ، ومعناها الحقيقي شرعا : من حصلت له النبوة . وليست راجعة إلى جسم النبي ولا إلى عرض من أعراضه ، بل ولا إلى علمه يكون نبيا ، بل المرجع إلى إعلام الله له بأني نبأتك ، أو جعلتك نبيا ".[(٤)]

---

(١) أخرجه البخاري في:كتاب فضائل الصحابة ،باب فضل عائشة رضي الله عنها رقم الحديث:٣٧٦٩، ومسلم في فضائل الصحابة .
(٢) فتح الباري:(٤٧٠/٦).
(٣) انظر الفتاوى :(٣٩٦/٤).
(٤) فتح الباري:(٣٦١/٦).

وهذا الاصطفاء إنما يتأتى وفق حكمة الله تعالى وعلمه بخلقه .

يقول شيخ الإسلام في بيان هذا الأصل عند أهل السنة : " وإذا عرفت حكمة الرب وعدله ؛ تبين أنه إنما يرسل من اصطفاه لرسالته واختاره له ، كما قال تعالى : { اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ } (الحج :٧٥) " [1]

وقال : { لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} (آل عمران:١٦٤).

وكان هذا الاعتقاد مبني على تعظيم الأنبياء والنبوة ؛ فالقول بخلافه يقلل من شأنهم ، ويطعن في تمام منزلتهم ، وما يترتب على ذلك من الاتباع المأمور به نحوهم ، وكان هذا المعلم البارز في حقيقة النبوة من أهم ما يميزها عن باقي الأحوال البشرية التي يحصل بها خوارق العادات ، يقول شيخ الإسلام : " فالنبوة لا تنال بكسب العبيد ولا آياتها تحصل بكسب العباد ، وهذا من الفروق بين آيات الأنبياء وبين السحر والكهانة "[2]

******

(١) النبوات :٣٨٧.

(٢) النبوات:٤٣٩.

(المبحث الثاني)

الإيمان بالرسل والأنبياء

إنه مما يجب الإيمان به الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام ، وقد ذكرت في بدء الحديث عددا من الأدلة التي يرتكز عليها هذا الأصل الإيماني العظيم ، ومع ذلك فإنه يفصل في كيفية الإيمان بهم ؛ تماما كصفة الإيمان بالكتب والملائكة ، فثبوت مبدأ الإيمان في حقهم جميعا يقضي بعدم التفريق بينهم ، لأن الكفر بواحد منهم يعني الكفر بالجميع ؛ فالكل رسل من عند المولى تعالى ، قد ثبتت أدلة نبوتهم بالدليل القاطع الذي لا يمكن رده أو تأويله .

أما ما يقتضيه الإيمان بهم أو ما يستلزمه هو ما يصح فيه التفصيل والبيان ، فليس الإيمان بالرسل السابقين كالإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لأن الله تبارك وتعالى إنما تعبدنا بالاقتداء به في مباني العبادات دون غيره من الرسل ؛ حيث كانت شريعته ناسخة لما قبلها من الشرائع المنزلة على الأنبياء من قبل.

ومن جهة أخرى ، فإنه لا بد من التزام عدد من القواعد التي دلت عليها أدلة الكتاب والسنة ، فإنه يجب اعتقاد حصول التفاضل بينهم ، فليس اتفاقهم في الرسالة يعني تساويهم في الرتبة من حيث الأفضلية ، فلابد من اعتقاد أن محمدا صلى الله عليه وسلم هو خير الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم ، ويليه أولو العزم من الرسل ، وفي مقدمتهم الخليل إبراهيم عليه السلام ، وبعد ذلك سائر الرسل والأنبياء صلى الله عليهم وسلم :

قال تعالى : {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} البقرة:٢٥٣)

هذا ويقوم الإيمان بهم جميعا على أسس وقواعد لا يصح الإيمان إلا بتحققها في معتقد العبد ، ومن تلك القواعد التي قام عليها الإيمان بهم : اعتقاد أن نبوتهم هي محض فضل من الله تبارك وتعالى واصطفاء .

كما أن معرفتهم بما اتصفوا به من جميل الفعال ، وكريم الخلال ، في إطار المقدور البشري ، وما اختصوا به من مهام الدعوة كالبشارة والنذارة والتبليغ ، وما يقتضيه ذلك من اتصافهم بالعصمة في التشريع ، لتندرج في ضمن تلك الأسس التي يجب العلم بها ، وحديث القرآن في هذا الباب واسع ، والأدلة على هذا كثيرة :

ففي اعتقاد قيامهم بشؤون الدعوة من النذارة والبشارة ، قوله تعالى : {رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}(النساء:١٦٥).

وقوله تعالى : {الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ} (الأحزاب:٣٩).

وقوله : {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ} النحل: ٣٦)

أما عن الأدلة التي تضمنت بيان ما اتصفوا به فهي على نوعين ، منها ما يبين صفاتهم البشرية التي لا تخرجهم عن كونهم من جنس البشر ؛ حتى لا يؤدي الانبهار بعظيم ما اختصوا به إلى اعتقاد مغايرتهم لجنس البشر ، ومنها ما يظهر تميزهم عن سائر البشر ، دون أن يؤثر في أصل انتمائهم إليهم [1] ، وهذا مما يقتضيه قيامهم بشؤون الرسالة .

ففي تقرير بشريتهم ، قوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ . وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ} (الأنبياء:٧-٨) .

وقوله تعالى : {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً وَذُرِّيَّةً} (الرعد:٣٨)

أما الأدلة في بيان عظيم ما اتصفوا من الصدق والأمانة والصبر والحلم فكثيرة جدا ، وغالبا ما تأتي في بيان ما اتصف به آحادهم ، كإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم أجمعين ، منها قوله تعالى : {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَبِيّاً} (مريم:٥٤)

وقوله تعالى في وصف موسى عليه السلام : { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ} (القصص:٢٦).

وكل ذلك مما تضافرت النصوص الشرعية في الدلالة عليه ، يقول العلامة السعدي مجملا تلك الأسس العظيمة : " وهذا الأصل - أي الإيمان بالأنبياء عليهم السلام - مبناه على أن يعترف ويعتقد بأن جميع الأنبياء قد اختصهم الله بوحيه وإرساله ، وجعلهم وسائط بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه ودينه ، وأن الله أيدهم بالبراهين الدالة على صدقهم وصحة ما جاءوا به ، وأنهم أكمل الخلق علماً وعملاً ، وأصدقهم وأبرهم ، وأكملهم أخلاقاً وأعمالاً ، وأن الله خصهم بخصائص ، وفضلهم بفضائل لا يلحقهم فيها أحد .

وأن الله برأهم من كل خلق دنيء ، وأنهم معصومون في كل ما يبلغونه عن الله ، وأنه لا يستقر في خبرهم وتبليغهم إلا الحق والصواب ، وأنه يجب الإيمان بهم وبكل ما أتوه من الله ، ومحبتهم وتعظيمهم " [2]

ولكل ما تقدم فالكلام في هذا المبحث سيدور في بيان صفاتهم ووظائفهم وما يجب في حقهم ، و الآن مع :

*****

---

[1] وهذا ما يسمى بالمقسم في علم المنطق، يعني أنه يفيد إظهار قسم من أقسام الأفراد الذين يندرجون تحت نوع واحد ببيان ما اختصوا به من صفات.

[2] الفتاوى السعدية:١٤.

رأي الشيخ الصاوي

يقسم الصاوي ما يجب في حق الأنبياء من الإيمان على جهة بيان الكيفية ، يقول : " يجب الإيمان بالنبيين عموماً : إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التفصيلي"

ويفصل القول في ذلك " فيجب الإيمان تفصيلاً بخمسة وعشرين نبياً : ثمانية عشر في سورة الأنعام ، ومحمد وآدم وهود وصالح وشعيب وإدريس وذا الكفل ".

ومن ثم فهو يؤكد على هذه الحقيقة الإيمانية بالحكم على من جحد واحدا منهم بالكفر الصراح : " ومن أنكر أي واحد منهم بعد علمه فقد كفر ".

أما الجانب الإجمالي في الإيمان بالرسل فيتعلق " بما عدا هؤلاء ، ولا يعلم عدتهم إلى الله " [(١)].

ومع هذا فهو يفرق بين من أجمع على نبوته ، ومن هو بخلاف ذلك ممن ورد ذكره في القرآن الكريم: كلقمان ، وذي القرنيين ، وعزير ، فهؤلاء الحكم فيهم أن " من أنكر وجودهم كفر ، ومن أنكر نبوتهم لا يكفر " [(٢)].

والإيمان بهم جميعاً مرتبط بحقيقة أخرى وهي اعتقاد تفاضلهم ، كما دل على ذلك قوله تعالى : {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} (البقرة:٢٥٣)، يقول في بيان ذلك :" تحقيق هذه الطريقة أن تقول : نبينا أفضل الخلق على الإطلاق ، ثم إبراهيم ، ثم موسى ، ثم عيسى ، ثم نوح ، ثم بقية الرسل ، ثم الأنبياء غير الرسل ، وهم متفاضلون فيما بينهم ، لكن لا يعلم تفضيلهم إلا الله تعالى، ثم جبريل ، ثم إسرافيل ، ثم ميكائيل ، ثم عزرائيل ، ثم عامة البشر ، ثم عامة الملائكة "[(٣)]

وفي بيان صفاتهم وعظيم خلالهم يفصل الصاوي القول ، فيذكر الصفة معرفاً إياها أولاً ، مفنداً ما يعرض من الشبه في نقضها ، مستدلاً لها بالدليل السمعي ، متمماً لذلك بما يوافقه من الدليل العقلي :

أولاً : صفة الأمانة : يعرف الصاوي الأمانة بما يساوي مفهوم العصمة للأنبياء، يقول : " هي حفظ ظواهرهم وبواطنهم في حالة الصغر والكبر ، قبل النبوة وبعدها عن التلبيس بمنهي عنه ، ولو خلاف الأولى ".

---

(١) حاشية الجلالين:(١٥٧/١). وانظر حاشية الجوهرة:١٦. وانظر شرح الصلوات الدرديرية:٢٧.
(٢) حاشية الجلالين:(٢٧/٢).
(٣) حاشية الجوهرة:٤٦.وحاشية الخريدة:١١١.

وفي رد ما يحاك حولها من شبه ، يقول : " وقد يقع منهم المكروه وخلاف الأولى لا على وجهها ، بل على وجه التشريع ، كالبول من قيام والشرب ، أما المحرمات فلم تقع منهم إجماعا[1] ".[2]

كما يبطل من احتج على خلاف ما تقدم في إثبات عصمة الأنبياء ؛ بما وقع لآدم عليه السلام من وسوسة الشيطان ، المنافية لمقتضى العصمة الربانية. كما يرى - يقول : " إن قلت : إن الأنبياء معصومون من وسوسة الشيطان وظاهر الآية - يعني قوله تعالى : {فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ}(الأعراف:٢٠) يقتضي أن الشيطان وسوس لآدم . أجيب ؛ بأنه لم يباشر آدم بالوسوسة ، وإنما باشر حواء وهي باشرت آدم بذلك "[3]

ويستدل لذلك بالدليل العقلي إذ " لو كان خائناً بفعل منهي عنه ؛ لكان ذلك المنهي عنه طاعة وهو محال ؛ لأن الله لا يأمر بالفحشاء والحال أنه أمرنا بالاقتداء بهم "[4]

ثانياً : الصدق : ويعني به : " مطابقة خبرهم للواقع ولو في حال المزح ".

وفي ما يعرض عليه من الشبه ، يقول : " ويؤول ما ظاهره الكذب في حق الأنبياء ، كما في واقعة إبراهيم الخليل مع الأصنام ، فإنه خارج مخرج التقريع والتهديد والتبكيت ".

ودليل ذلك من العقل الصريح ، أنه " لو كان كاذباً للزم الكذب في خبره تعالى ؛ لتصديقه لهم بالمعجزات ، وتصديق الكاذب كذب ، والكذب عليه محال "[5]

ثالثاً : " الفطانة : وهي ذكاوة العقل ، ومعرفة طرق الدعاوى الباطلة من الصحيحة".

رابعا : الأخلاق الحميدة بمفهومها الواسع ، وأضرب مثالاً لذلك بصفة الحلم فهو يؤكد على اتصاف الرسل بالحلم على جهة الكمال ، كما يرد على من طعن في حلم موسى عليه السلام ، فيقول : " وما قيل : إن موسى لما كان قليل الحلم أمره الله بالإلانة الكلام لفرعون ، حيث قال له : {فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}(طه:٤٤)ومحمد عليه السلام لما كان كامل الحلم أمره الله بالإغلاظ على الكفار ، حيث قال :{ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ } (التوبة:٧٣)فهو باطل لا أصل له ، وإنما الذي يقال إن كُلا كامل في الحلم وكُلا مأمور بالإلانة أولا ، فإذا تقرر الدين وثبت وأمروا بالجهاد ، أمروا بالإغلاظ "

---

(1) وانظر في منع ارتكابهم المحرمات صغيرة وكبيرة:(١٤٣/١-١٤٩-١٧٧).
(2) حاشية الجوهرة:١٢.
(3) حاشية الجلالين:(٦٢/٢).
(4) حاشية الجوهرة:١٢ والخريدة البهية :٩٧. انظر شرح الصلوات الدرديرية:٩٧.
(5) حاشية الجوهرة: ١٢.

ولا يكتفي بإثبات الحلم لكافة الأنبياء على جهة الكمال ، بل يشدد في هذا ويحكم على المخالف بالكفر ، يقول : " ومن نفى عن أحد منهم الحلم فقد كفر " [1].

****

- وكل ما تقدم لا يخالف ما تقتضيه بشريتهم من حصول بعض " **الأعراض البشرية** التي لا تؤدي إلى نقص مراتبهم العلية ، كالنوم ونحوه ، ولكن أكلهم ونومهم لا عن شهوة بل للتقوى ".

وهذا القيد الذي أثبته في حقيقة الأعراض البشرية - وهو امتناع النقص منهم - قد أخرج به كل : " الأعراض المنفرة ، كالجنون والجذام والبرص والعمى والفقر وسوء الخلق وخسة الأصل ؛ فإنها محالة في حقهم ".

وبعد ذلك يعرض بالتفنيد لكل ما روي في حقهم صلوات ربي عليهم مما يخالف بلوغهم للكمال البشري ، فإنه " لم يثبت أن شعيباً كان ضريراً ، وما كان بيعقوب فهو حجاب على العين من تواصل الدموع ، فلذلك لما جاء البشير ارتد بصيراً لانقطاع دمع العين ، وما كان بأيوب من البلاء وإن كان عظيماً فالحق أنه كان بين الجلد والعظم فلم يكن منفراً ، وما اشتهر في القصة من الحكايات المنفرة فهي باطلة "

أما ما عدى ذلك من الأعراض التي لا تقدح في كمالهم فتجوز عليهم ، ويفصل القول في المحتمل منها كالسهو ، حيث يقوم بالتفريق بين السهو في الأقوال والأفعال " فالسهو ممتنع عليهم في الأخبار البلاغية ، مثل عذاب القبر ونعيمه وغيرهما ".

ويجيب على من اعترض بما حصل للنبي من رجوعه عن الأمر بترك التلقيح ، واعترافه بصواب من فعله ، أن هذا ليس من قبيل الخبر المعرض للصدق والكذب " وإنما هو من باب الرأي والاستشارة في أمر دنيوي لا أمر ديني".

ثم يأتي إلى القسم الثاني من سنته صلى الله عليه وسلم وهي السنة الفعلية، فيجوز وقوع السهو فيها ؛ وأن ذلك لحكمة يريدها الرب سبحانه ، يقول :" وأما في الأفعال البلاغية وغيرها فيجوز كالسهو في الصلاة للتشريع ".

وتفصيله السابق فيما يتعلق بالسهو في الأفعال والأقوال محله إذا كان قد سبق وأن قام بتبليغها ، وأما قبل التبليغ فلا يجوز السهو والنسيان عليه ألبتة يقول : " وأما النسيان فممتنع في البلاغيات قبل تبليغها ، قولية كانت أو فعلية ، وأما بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذكر عليهم ؛ لحفظه بعد التبليغ ووجوب ضبطه على المكلف ليعمل به ، ويصحح عليهم نسيان المنسوخ لفظاً ومعنى قبل التبليغ وبعده " [2].

---

(١) حاشية الجلالين:(٩٣/٢).
(٢) المرجع السابق:٤٣.

وفي بيان وظائفهم يبدأ بـ:

- **التبليغ** لما جاءوا به من عند الله " ثم يفصل القول في أنواع المبلغ، يقول: " والحاصل أن ما جاءوا به أقسام ثلاثة: قسم أمروا بتبليغه، فلم يكتموا منه حرف، وقسم خيروا بين كتمانه وتبليغه، فبلغوا البعض وكتموا البعض ".

ثم يبين الدليل على انتفاء كتمان المأمور بتبليغه للنبي صلى الله عليه وسلم، إذ" لو جاز على الأنبياء الكتمان؛ لكتم نبينا صلى الله عليه وسلم قوله تعالى: {وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ} (الأحزاب:٣٧)، وقوله تعالى: {عَبَسَ وَتَوَلَّى} "[1]

وحقيقة التبليغ المأمور به الدلالة إلى طريق الحق، أما هداية الناس " بمعنى إيصال الخير للقلب، فلم يكلف به أحد؛ قال تعالى: {إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} (القصص:٥٦) " [2]

- **التبشير والإنذار**، يقول في تفسير قوله تعالى: {وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ} (الأنعام:٤٨): " هذا بيان لوظائف المرسلين، والمعنى أن المرسلين منصبهم البشارة لمن آمن، والنذارة لمن كفر " ويؤكد بهذا عبوديتهم لله تعالى فهم: " ليسوا قادرين على إيجاد نفع أو ضر إنما جعلهم الله سبباً لذلك " [3]

****

التعليق:

من خلال عرض كلام الصاوي في الإيمان بالرسل؛ نجد أنه قد تناول عددا من المسائل المهمة، والتي تتعلق بالإيمان بهم، وسأتناول البعض منها بمزيد من التوضيح أو المناقشة، وسأبدأ بالحديث عن:

أولاً: المفاضلة بين البشر والملائكة

تعد هذه من المسائل المختلف فيها، والتي لم يجزم فيها بقول قاطع؛ لعدم وجود مستند للجزم به من أدلة الكتاب والسنة، ولكن ما ذكره الصاوي من أن البشر أفضل من الملائكة دون أن يقيد ذلك بالصالحين منهم بعيد كل البعد عن الصواب، ولم يقل به أحد من طوائف المسلمين، ولعلها زلة قلم، فيبعد عن مثله تعني ذلك والله أعلم.
وذلك لأن أصل الاختلاف الواقع في المفاضلة، إنما ينحصر بين الملائكة وصالحي البشر، وإلا فجنس البشر لا يمكن بحال تفضيله على جنس الملائكة؛ لأن

---

(١) المرجع السابق.
(٢) حاشية الجلالين:(١٢١/١).
(٣) حاشية الجلالين:(١٥/٢).

البشر قد وقع منهم الكفر والجحود ، أما الملائكة فقد عصمهم الله تعالى عن ذلك ، واستحقوا بتمام امتثالهم الثناء من الله ، قال تعالى عنهم : {بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ} (الأنبياء:٢٦) ، وقال : {لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ } (التحريم:٦)

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في بيان فضلهم .

أما جنس البشر فقد وردت الآيات بذمه قال تعالى عن الأمانة : {وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً } (الأحزاب:٧٢) ، وقال : {وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} واستثنى بعد ذلك أهل الطاعة منهم والحقيقة إن هذا مما لم يقل به أحد من أهل العلم ، أما عن المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر ؛ فالصحيح في المسألة هو التوقف والتزام المأمور به نصا ، فإنه " ليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل ؛ فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصا ، وقد قال تعالى :{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} (المائدة:٣) .

ولا يقال إن هذه المسألة نظير غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسنة ؛ لأن الأدلة هنا متكافئة " [١]

****

ـ ثانياً : عصمة الأنبياء

لاشك أن الأنبياء قد بلغوا ذروة الكمال البشري من حيث امتثالهم لأوامر الله تعالى ، وإعمالهم للوحي المنزل عليهم ، وأنهم موصوفون بالعصمة التي تقضي بالتزامهم أوامر الله تعالى والابتعاد عن مناهيه ، ولكن هذا لا يمنع من وقوعهم في بعض الصغائر التي تدل على بشريتهم ، وليس فيه ما ينقص من كمالهم الواجب لهم، فالعصمة في حقهم تكون ملازمة لهم على جهة الكمال فيما يتعلق بتبليغ الوحي والرسالة ، أما ما خلا ذلك فلا يمتنع عنهم الوقوع في بعض الصغائر ، التي يظهر لهم مخالفتها ؛ فيرجعون عنها على جهة الفور ، وبهذا تنتفي حجة الصاوي في كون جواز وقوعهم في الذنب تشريعاً له ، والله تعالى لا يأمر بالفحشاء ، فقد جاءت الأدلة على استغفارهم من الذنب بعد ارتكابهم إياه ، كما حصل لآدم عليه السلام ، قال تعالى : {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى}(طه:١٢١).

وموسى عليه السلام حين وكز الرجل القبطي ؛ نصرة للذي من شيعته فوقع ميتاً :{ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ.قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}(القصص:١٥-١٦)

---

[١] شرح الطحاوية ، لابن أبي العز:٣٠٢، تحقيق الشيخ الألباني .

وكذلك ما كان من نوح عليه السلام حين سأل الله تعالى وعده بنجاة أهله بعد غرق ولده : {قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ}(هود:٤٧)وغيره مما لا مجال لحصره الآن .

ومن كل ما سبق علم أن الخطأ ولو حصل وقوعه منهم فإنه يبين ولا يقر عليه بحال ، ومن المعلوم أن الإتباع يكون فيما حصل عليه الإقرار ، أو تأتى له الثبات دون المنسوخ أو المبين خطؤه بالاستغفار منه ، وعليه فإن العصمة التي تكون للأنبياء في حال تبليغهم عن الله تعالى تقتضي أن لا يقر أحدهم على خطأ مهما كان ، لا أن يمتنع عن أحدهم الخطأ ؛ لأن هذا مما لا يمكن في أحوال البشر ،" فإن من جوز الصغائر ومن نفاها عن نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم مجمعون على أنه لا يقر على منكر من قول أو فعل " [(١)]

يقول شيخ الإسلام في هذا الجانب : " والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة ، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين " [(٢)]

فإن " اليقين التام وانتفاء الوساوس هو الغالب على أنبياء الله سبحانه ، وحصوله موهبة من الله تعالى ، ويندر خلاف ذلك منهم ؛ لحكمة الله تعالى ، لو لم يكن إلا لتأسي المؤمنين بهم ، وعدم انكسار نفوسهم "[(٣)]

أما امتناع مواقعة الكبائر في حقهم ؛ فهذا مما أجمعت عليه طوائف المسلمين ، يقول في ذلك شيخ الإسلام : " هذا والقول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف ، حتى أنه قول أكثر أهل العلم وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء ، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول " [(٤)]

******

---

(١) الشفا للقاضي عياض : (٢٤١/٤).

(٢) مجموع الفتاوى:(٢٩٠/١٠).

(٣) العواصم والقواصم ، لابن الوزير:(٢١٣/١).بتصرف يسير

(٤) مجموع الفتاوى : (٣١٩/٤). وانظر : الشفا للقاضي عياض:(٢٣٠/٤).

ثالثا : ما يتعلق بالأحوال البشرية

إن ما ذكره الصاوي في هذه المسألة يعد من أمثل الأقوال التي ذكرت فيها ، فقد وافق قول الجمهور في جواز النسيان والسهو على الرسل وأنه ليس في ذلك ما يلزم منه النقص المحال في حقهم ، بل قد يراد لحكمة تشريعية ، كـ" إفادة علم وتقرير شرع " [١] ، كما قال عليه الصلاة والسلام : (إني لأنسى أو أنسى لأسن).[٢]

وذلك كالسهو الذي حصل له عليه الصلاة والسلام في الصلاة حيث صلى ركعتين في رباعية ، فقد كان ذلك النسيان منه عليه أفضل الصلاة والتسليم سبباً لمشروعية سجود السهو ، كما وردت بذلك الروايات الصحيحة المتفق عليها[٣].

وفي أحد ما روي عنه إقرار منه عليه الصلاة والسلام بجواز السهو عليه ، قال عليه الصلاة والسلام : (إنما أنا بشر مثلكم ، أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته ، فليتحر الصواب فليتم عليه ، ثم ليسلم ، ثم يسجد سجدتين)[٤] .

وكان ما ذهب إليه في التفريق بين الأقوال والأفعال التبليغية بمنع النسيان في الأقوال دون الأفعال مسددا موافقاً للصواب ؛ فقد نقل الإجماع على ذلك الإمام النووي في شرحه لمسلم كما نقله القاضي عياض ، يقول : " وذهب الأكثر من الفقهاء والمتكلمين إلى أن المخالفة في الأفعال البلاغية والأحكام الشرعية سهواً وعن غير قصد جائز عليه كما تقرر في أحاديث السهو في الصلاة ، وفرقوا بين ذلك وبين الأقوال البلاغية ؛ لقيام المعجزة على الصدق في القول ومخالفة ذلك تناقضها ، وأما السهو في الأفعال فغير مناقض لها ولا قادح في النبوة " [٥] .

وأما حصره لوقوع السهو بما بعد التبليغ ، فقد يسلم له ولكن لا يمتنع مع هذا وقوعه قبله ؛ لأن من قال بجوازه فإنه يشترطون أن الرسل لا تقر على السهو والغلط بل ينبهون عليه ويعرفون حكمه بالفور " [٦] ؛ وذلك لوجوب اتصافهم بالعصمة ، كما تقدم ، وأنها تتأكد عند ذلك على جهة الكمال .

*****

---

(١) الشفا للقاضي عياض:(٢٦٣/٤)وانظر فتاوى شيخ الإسلام :(١٠١/٣٥).

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ : كتاب السهو - باب العمل في السهو، وقال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي مسنداً ولا مقطوعا من غير هذا الوجه، ومعناه صحيح في الأصول:(١٠٠/١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ، رقم الحديث:٧١٤..

(٤) أخرجه البخاري في : كتاب الصلاة - باب التوجه نحو القبلة ، رقم الحديث :٤٠١.

(٥) الشفا للقاضي عياض:(٢٦٣/٤).

(٦) المرجع السابق:(٢٦٥/٤).

(المبحث الثالث)

خاتم الأنبياء وعموم رسالته

الإيمان بالمصطفى صلى الله عليه وسلم أصل عظيم من أصول الإيمان ، فقد قرنت الشهادة بنبوته بشهادة توحيد الباري تعالى ، فلا يعبد الرب تعالى إلا بما جاء به ، وفي ذلك إشارة إلى أن الإيمان بالله تعالى لا يتوجه له القبول الشرعي إلا إذا اقترن باتباعه صلى الله عليه و سلم ، وقد جاء هذا الأصل مبينا في الإرشاد إلى الطريق الموصل لنيل محبة الله تعالى : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (آل عمران:٣١)

وحقيقة هذا الاتباع الذي أنيط به تحقيق المقصد الأسمى من رضا الله ومغفرة الذنوب قد بين في الآية التي تليه : {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ} (آل عمران:٣٢)

فطاعته صلى الله عليه وسلم بما جاء به هي اتباعه المأمور به ، يقول الشيخ السعدي : " فمن فعل ذلك ـ أي اتباعه عليه الصلاة و السلام ـ أحبه الله وجازاه جزاء المحبين وغفر له ذنوبه وستر عليه عيوبه ، فكأنه قيل : ومع ذلك فما حقيقة اتباع الرسول وصفتها ؟ فأجاب بقوله : { قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ} بامتثال الأمر ، واجتناب النهي ، وتصديق الخبر "[1]

والأدلة في هذا كثيرة ، قال تعالى : {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} (النساء:٦٥)

يقول الإمام ابن كثير رحمه الله في بيان دلالة هذه الآية على وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم : " يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الأمور ، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً ؛ ولهذا قال : { ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} أي إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به ، وينقادون له في الظاهر والباطن ، فيسلمون لذلك تسليماً كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة " [2]

ومنها قوله تعالى : { فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ ا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً} (الأحزاب:٣٦)

فقد دلت الآية على أن الأمر بطاعة الله تعالى وطاعة النبي صلى الله عليه يقتضي وجوب الالتزام ؛ وذلك لأمرين :

---

(١) تيسير الكريم الرحمن:١١٨.

(٢) تفسير القرآن العظيم ، لابن كير:(٦٨٠/١).

الأول : نفي التخيير المعارض لمقتضى الأمر .
ثانيا : ترتب الضلال المبين على معارضة الامتثال بالمعصية.

يقول الإمام القرطبي في معنى ذلك : " توعد تعالى وأخبر أن من يعص الله ورسوله فقد ضل ، وهذا أدل دليل على ما ذهب إليه الجمهور من فقهائنا ، وفقهاء أصحاب الإمام الشافعي وبعض الأصوليين ، من أن صيغة أفعل للوجوب في أصل وضعها ؛ لأن الله تبارك وتعالى نفى خيرة المكلف عند سماع أمره وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم أطلق على من بقيت له خيرة عند صدور الأمر اسم المعصية ، ثم علق على المعصية بذلك الضلال ، فلزم حمل الأمر على الوجوب".[1]

وعليه فإن هذا الأصل العظيم يعتمد على أربع أركان ، لا يتم له القيام إلا بحصولها منه وهي :" طاعته فيما أمر ، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر ، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع " [2] ، وتمثل هذه الأركان البراهين التي بها يتم اعتماد صدق الإيمان به عليه الصلاة والسلام.

****

هذا واعتقاد أفضليته وحصوله على درجة الكمال البشري التي لم تتأت لأحد من الخلق سواه ، وما تحلى به عليه الصلاة والسلام من جميل الأخلاق الخلقية والخلقية ، كل ذلك مما يزيد في تأكيد هذه الحقيقة الإيمانية ، وتوثيقها في قلب العبد المؤمن ، فمعرفته حق المعرفة تستوجب من تمام الإيمان به والثبات عليه والزيادة منه ؛ ما يؤكد على أهمية تقصي أسبابها ، وذلك بالنهل من كل ما يقرب العبد من معرفة نبيه صلى الله عليه وسلم ، لذا كانت معرفته عليه الصلاة والسلام المعرفة المقتضية لتمام اتباعه وتصديقه من الأصول التي يقوم عليها الدين.

أما عن حقيقة هذه المعرفة الموجبة لتحقيق الهدف من بعثة الرسول وهي الاتباع والطاعة ، فهي معرفته صلى الله عليه وسلم بما يحصل به تمام العلم بنبوته ورسالته الموجبة لاتباعه والسير على خطاه ، وهذه بدورها تقوم على ثلاثة ركائز :

أولا : التأمل في دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم ، وعلى رأسها القرآن الكريم .

ثانيا : مطالعة سيرته وأحواله بين صحبه عليه الصلاة والسلام ، فإنها وإن كانت مما يمكن إدراجه تحت الركيزة الأولى ، إلا أن في تخصيصها للإشادة بها

---
(١) الجامع لأحكام القرآن:(١٤/١٨٧).
(٢) شرح ثلاثة أصول للإمام محمد بن عبد الوهاب لفضيلة الشيخ محمد العثيمين رحمه الله :٧١.

زيادة في إرادة معنى التوسع والتفصيل في كل صغيرة وكبيرة من شؤون حياته ، حيث أنيط تحقق المبتغى من رضوان الله تعالى في الاقتداء به والتأسي ، قال تعالى : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا } (الأحزاب:٢١) .

ثالثا : معرفة ما ورد من نصوص الشرع كتابا وسنة ؛ إذ مصدر العلم بهما إنما تحصل بطريقه عليه الصلاة والسلام ، فإن من أعظم ما توجبه معرفته معرفة ما أتى به المعرفة التي يتحقق مقتضاها من الالتزام التام والرضى والقبول .

ومع ظهور الإرجاء في المجتمع المسلم ، وتفشيه في الأوساط المختلفة ، وانحلال عرى التمسك بدين الله تعالى ، والبحث عن الحد الأدنى لإثبات وصف الإسلام على الفرد ، تغيرت المفاهيم المرتبطة بهذه الحقيقة الإيمانية ، وصار دليل محبة الرسول عليه الصلاة والإيمان به هو التغني بصفاته وأخلاقه عليه الصلاة والسلام ، والإشادة بفضائله عن طريف اجتماعات معروفة تعقد في يوم ولادته ، وليتها تتوقف على ذلك بل ويصاحبها الكثير من مظاهر الغلو المنهي عنها شرعا ، والتي قد تتعدى في كثير من الأحيان لتعبر عن شرك صريح ومبالغة ممقوتة ، قد عظم تحذير النبي صلى الله عليه وسلم منها.

وقد أصبحت محبته بهذه الصورة هي الحقيقة المزعومة التي يبرهن بها ضعاف العزيمة على الإيمان به وإجلاله وتعظيمه ، وبالتالي فكل من يظهر خلاف ذلك يرمى بأقبح التهم كباغض الرسول وشانمه ، إلى غير ذلك من ألوان التعدي ظلما وعدوانا بلا أدنى دليل وبرهان .

وهذا التيار المخالف لهدي السلف في الواجب نحو الرسول عليه الصلاة والسلام وما ينبغي لتحقيق الإيمان به ، كان منشؤه منذ المبدأ الأوساط الصوفية التي حادت بما ظهر فيها من بدع ، وتوجه منحرف في مصادر التلقي عن التصور السليم لحقيقة الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فظنوا أن محبته لا تتأتى إلا عن طريق هذه المبتدعات في القول والاعتقاد والسلوك ، وظهر هذا في الكثير من أقوالهم وأشعارهم ، وما زالت هذه الأفكار في رواج مع ما يصب فيها من روافد فاسدة لأديان سابقة ، حتى تبلورت أخيرا بما يعرف بالحقيقة المحمدية[1] والتي صارت علما يدل على مدى الانحراف الخطير الذي داخل تيار التصوف في الفكر الإسلامي، ولكل ما تقدم نجد أن هذا الاتجاه الغالي قد أخذ طريقا وعرا في آراء الصاوي ، فمع علمه بالكتاب والسنة وتأصيله للفكر الأشعري ، إلا أن ذلك لم يكن مانعا له من الخوض في مثل هذه الأمور المخالفة لصريح ما أنزل الله على رسوله ، والتحدث على لسان القوم بمثل حديثهم ، وفي هذا المبحث سأتناول الخطوط العريضة لعقيدته في نبوة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ومناقشة ما يستوجب منها ذلك .

---

[1] وقد سبق لي الحديث عنها بصورة موجزة في مبحث التوحيد ، فليراجع :١٢٠

رأي الشيخ الصاوي

حقيقة الإيمان به صلى الله عليه وسلم :

- إن الإيمان برسالة النبي عليه الصلاة والسلام من أعظم العقود التي أمر الله تعالى عباده بالوفاء بها ، لذا فإن الصاوي يؤكد على وجوب تحقيق الوفاء بهذا العهد من العبد بالتزام ما يقتضيه من الإيمان والانقياد والطاعة ، يقول:" فيجب على الإنسان الوفاء به ويصدق ما جاء به ، ويعظمه ويحترمه ولا يخالف ما أمره به أصلاً " [(١)].

ويستند في وجوب طاعته والتزام أمره إلى كون" جميع أحواله عليه الصلاة والسلام بالوحي حتى اجتهاده ، فالكل مأمور به من حضرة الغيب ، ولذا كانت أحواله دائرة بين الواجب والمندوب " [(٢)].

****

أسماؤه الشريفة :

- أما عن أسمائه التي ورد تسميته بها ، فيقول فيه **صلى الله عليه وسلم** : " محمد هو أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم وله أسماء كثيرة فقد ورد أن له ألف اسم كما أن الله له ألف اسم ، ولكن هذا الاسم أشرفها وأعلاها لاقترانه مع اسم الله في كلمة التوحيد ، ولما ورد أنه خلق النور المحمدي وسماه محمداً ، أو لأنه مكتوب على أوراق أشجار الجنة وعلى دائرة العرش ، ولا يدخل أحد الجنة إلا بذكره ولو من الأمم السابقة ".

وقد وردت تسميته " بالخاتم الذي أتى ختاماً لرسل الله وأنبيائه ، وفي الحديث : (أنا العاقب) [(٣)] " [(٤)].

ومع هذا فإنه يرى التوقف في أسمائه عليه الصلاة والسلام وذلك على جهة الاتفاق ، فلا يجوز تسميته بما لم يرد ولو كان متضمناً تعظيماً ، ويعلل ذلك بقوله : " النبي بشر يتطرق إليه النقص بخلافه سبحانه ؛ ولئلا يطرونه كما أطرت النصارى عيسى " [(٥)].

*****

مكانته بين الرسل :

وفي بيان مكانته بين الرسل فإنه يحكي الإجماع بتفضيله على سائر الخلق ويذكر مع ذلك حجة من خرق هذا الإجماع والرد المناسب لها ، يقول : " وهذا

---

(١) حاشية الجلالين:(٢٤٨/١).

(٢) حاشية الصلوات الدرديرية:٩٧.

(٣) أخرجه البخاري في : كتاب المناقب - باب ما جاء في أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث :٣٥٣٢.

(٤) حاشية الجوهرة:٧.

(٥) المرجع السابق:٣٠.

التفضيل بإجماع المسلمين سنيين ومعتزلة ، إلا البعض ممن خرق الإجماع ، وقال بتفضيل جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم ؛ مستدلا بما في سورة التكوير من قوله تعالى : {إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} (الحاقة:٤٠) حيث وصف جبريل بأنه رسول كريم إلى قوله : {وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ} (التكوير:٢٢)

فرد عليه بأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة ، وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فإن كلام الكفار كان في الواسطة الذي كان يأخذ عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قالوا : {إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ} (النحل:١٠٣) وقالوا : إن به جنة ، أي يأخذ عن الجن ، فرد المولى عليهم بمدح الواسطة وبرأ المصطفى مما يقولون ، فإنه كان معروفا بينهم بالصادق الأمين " [١]

ويزيد في بيان عدم إرادة تفضيل جبريل على الرسول عليه الصلاة والسلام بأن العكس هو المقصود ، حيث يقول : " بل إذا أمعنت النظر ؛ وجدت إجراء تلك الصفات على جبريل في هذا المقام دالا على بلوغ الغاية في تعظيم محمد ، حيث جعل السفير بينه وبين الله هذا الملك الموصوف بتلك الصفات ، وفضل المصطفى مصرح به في هذا الكتاب ، وفي سائر الكتب السماوية كالشمس في رابعة النهار "[٢]

****

وفي الإجابة على الإشكال الذي قد يرد من نهي المصطفى عليه الصلاة والسلام في قوله : (لا تخيروني على موسى)[٣] وقوله : (ولا تفضلوا بين الأنبياء)[٤] فمعناه لا تخيروني تخييراً يقتضي نقص موسى عن مرتبته ، كأن تقولوا مثلا : محمد نبي ورسول وحبيب وخليل دون موسى .

أما قوله : (لا تفضلوني على يونس بن متى)[٥] ، فقيل معناه : لا تعتقدوا أني أقرب إلى الله في الحس منه ، حيث ناجيت ربي فوق السموات السبع ، وناجى ربه في بطن الحوت " [٦]

ويعضد قوله بأفضلية المصطفى صلى الله عليه وسلم على سائر الخلق ، بذكر صفاته الجامعة لمكارم أخلاق الأنبياء عليهم جميعا عليهم الصلاة والسلام ، وذلك عند قوله تعالى : {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ} (الأنعام:٩٠) ، يقول موجهاً هذا الاستدلال : " وبيانه أن جميع خصال الكمال وصفات الشرف كانت متفرقة فيهم ، فكان نوح صاحب احتمال أذى على قومه ، وإبراهيم صاحب كرم وبذل ومجاهدة في سبيل الله عز وجل ، واسحق ويعقوب وأيوب أصحاب صبر على البلاء والمحن،

---

(١) حاشية الجوهرة:٤٥

(٢) حاشية الجلالين:(٢٨٠/٤).

(٣) أخرجه البخاري في : كتاب الخصومات ـ باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهود ، رقم الحديث:٢٤١١.

(٤) أخرجه البخاري في : كتاب الأنبياء ـ باب قول الله تعالى :(وأن يونس لمن المرسلين)، رقم الحديث:٣٤١٤

(٥) و نص الحديث هو :(ولا أقول : إن أحدا أفضل من يونس بن متى عليه السلام) أخرجه البخاري : كتاب الأنبياء ـ باب قول الله تعالى:(وإن يونس لمن المرسلين)، رقم الحديث:٣٤١٦..

(٦) حاشية الجوهرة:٤٥.

وداود وسليمان أصحاب شكر على النعم ، ويوسف جمع بين الصبر والشكر ، وموسى صاحب الشريعة الظاهرة والمعجزات الباهرة ، وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس من أصحاب الزهد في الدنيا ، وإسماعيل صاحب صدق لوعد ، ويونس صاحب تضرع وإخبات ، ثم إن الله أمر نبيه أن يقتدي بهم في جميع تلك الخصال المحمودة المتفرقة فيهم ، فثبت بهذا أنه أفضل الأنبياء لما اجتمع فيه من هذه الخصال والله أعلم " (١) .

****

خصائصه صلى الله عليه وسلم :

ويتبع بيان فضله بذكر ما اختص به عليه الصلاة والسلام على سائر الرسل والأنبياء من قبله :

- عموم الرسالة له صلى الله عليه وسلم ، يقول في قوله تعالى : {قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ} (الأنعام:٩٠): " ففي الآية دليل على عموم رسالته للعالمين إلى يوم القيامة ، وقد احتج بهذه الآية على أن رسول الله أفضل من جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام " (٢)

وفي توضيح حقيقة هذا العموم ، يقول في تفسير قوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} (الأنبياء:١٠٧) فـ" إرساله للإنس والجن إرسال تكليف ، وللملائكة قيل إرسال تكليف ، وقيل تشريف ، وللحيوانات غير العاقلة والجمادات إرسال تشريف " (٣)

- أيضاً ومن جملة ما اختص به عليه الصلاة والسلام وسطية أمته وتفضيلها على سائر الأمم ، يقول : " وبالجملة فهو صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق على الإطلاق ، وأمته أفضل الأمم على الإطلاق " (٤) .

مظاهر الغلو فيه صلى الله عليه وسلم :

- هذا ويكثر الصاوي من ذكر الخصائص والمزايا ،حتى مع عدم وجود مستند شرعي لما يذكر ، ومن ذلك اعتقاد أنه عليه الصلاة والسلام واسطة في كل نعمة من الدنيا والآخرة ، يقول عند حكايته لقصة خلق حواء من ضلع آدم عليه السلام وكيف أنه حين أراد أن يتزوج بها منع من ذلك حتى يقوم بأداء مهرها ، فلما سأل عنه قيل له بأنه عدد من الصلوات على الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويعلق على هذه القصة التي لا مستند لها بقوله : فـ" من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم أن يزوج بلا مهر أصلاً ، فلما كان هو الواسطة في ذلك عد كأنه العاقد لهما ، وإنما كان

---

(١) حاشية الجلالين:(٢٨/٢).
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق:(٣/١٤١-٢٨١). وحاشية الخريدة :١٠٠.
(٤) المرجع السابق:(١٦٢/١).

خصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى في كل نعمة وصلت لكل أحد حتى أبيه آدم " [1].

- وقد سبق لي وأن أشرت إلى ظاهرة الغلو الملحوظة في أراء الصاوي حول الإيمان بالرسول[2] ، ولكن لي هنا أن أنبه مع بعض الاختصار إلى أهم المعالم البارزة لهذه الظاهرة ؛ حتى تبدو أكثر وضوحا لمناقشتها فيما بعد.

- فإن من أهم تلك المعالم البارزة لظاهرة الغلو **نسبة علم الغيب له** عليه الصلاة والسلام ، يقول : " والذي يجب الإيمان به أن رسول الله لم ينتقل من الدنيا حتى أعلمه الله بجميع المغيبات التي تحصل في الدنيا والآخرة،ومن جملتها علم الساعة [3] فهو يعلمها كما هي عين يقين ، لما ورد : رفعت لي الدنيا فأنا أنظر فيها كما أنظر إلى كفي هذه و [قوله ولو كنت أعلم الغيب] إن قلت إن هذا يشكل على ما تقدم لنا أنه اطلع على جميع مغيبات الدنيا والآخرة ، والجواب أنه قال ذلك تواضعاً أو أن علمه بالغيب كلا علم من حيث إنه لا قدرة له على تغيير ما قدر الله وقوعه ، فيكون المعنى لو كان لي علم حقيقي بأن أقدر على ما أريد وقوعه لاستكثرت ".[4]

وحتى الروح كان علمها مما لا يخفى - عند الصاوي - على رسول الله ، يقول : " الروح واختلف فيها على ثلاثمائة قول ، والحق لا يعلمها غير الله ورسوله : قال تعالى : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً }(الإسراء:٨٥) " [5]

- ولشكره على توسطه عليه الصلاة والسلام في كل نعمة تصل إلينا- كما يعتقد الصاوي - **تتوجب ملاحظته في كل عمل نقوم به** ، يقول في تفسير قوله تعالى : {قربات عند الله وصلوات الرسول} صلوات الرسول : " أي دعواته لأنه الواسطة العظمى في كل نعمة فتجب ملاحظته في كل عمل ؛ لأن الله تعبدنا بالتوسل به ، قال تعالى : {إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم} فمن زعم أنه يصل إلى رضا الله بدون اتخاذه صلى الله عليه وسلم واسطة ووسيلة بينه وبين الله تعالى ضل سعيه وخاب رأيه ، فهو باب الله الأعظم والوصول إليه وصول إلى الله لأن الحضرتين واحدة ، ومن فرق لم يذق للمعرفة طعماً " [6]

---

(١) المرجع السابق:(٦٢/٢). وانظر : حاشية الخريدة:١٩.

(٢) انظر مبحث التوحيد : ١٣٣.

(٣) حاشية الجلالين:(٢٧/٤).

(٤) المرجع السابق:(١٠٤/٢). وانظر حاشية الصلوات الدرديرية عند شرحه لقول البوصيري : ومن علومك علم اللوح والقلم : ٢٧.

(٥) حاشية الصلوات الدرديرية:١٠٢.

(٦) المرجع السابق:(١٥٤/٢) ، وانظر : حاشية الصلوات :٧٣.

- ولكل ما تقدم فقد ذهب إلى مشروعية التوسل بالرسول ، يقول: " وقد ورد أنه لا يجوز القسم على الله تعالى إلا بأسمائه العلية أو بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، كما في الحديث الشريف (من كان له حاجة عند الله فليقل : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بحبيبك المصطفى عندك يا سيدنا يا محمد أتوسل بك إلى ربي في قضاء حاجتي هذه لتقضى لي) [1] " [2]

- وكانت الحقيقة النورانية المحمدية مما طال كلامه في تقريرها ، يقول محمد النور الذاتي : أي نور ذات الله ، أي الذي خلقه الله بلا مادة لأنه مفتاح الوجود ، ومادة لكل موجود .فهو ممد لجميع ذوات الخلق وصفاتهم دنيا وأخرى بواسطة أنه مهبط التجلي لأسماء الله تعالى وصفاته " [3]

- هذا والصاوي يطيل النفس كثيراً في ذكر ما اختص به من صفات عليه الصلاة والسلام بين خلقية ، وخلقية حتى يصل إلى درجة الغلو البين .
يقول : " إنه صلى الله عليه وسلم احتوى على صفات جمالية ظاهرية وباطنية لا تدخل تحت حصر ، وصفات جلالية كذلك ، وقد كبر في ذلك العارفون قديماً وحديثاً ، كحسان بن ثابت وكعب من الصحابة - رضي الله عنهم - والبوصيري[4] وغيره ، ولم يقفوا على حد .
وبالجملة فيكفينا في جماله وجلاله قول الله عز وجل :{وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}(القلم:٤)وقوله أيضا : { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ}(الأنبياء:١٠٧) " [5]

ولو اكتفى بهذا لكان حسن ولكنه جعل التغني بهذه الصفات والتأمل فيها ليس فقط على وجهها الحقيقي ولكن مع ما أسبل عليها من مظاهر الغلو السابقة هو المقصد الأسمى من الإيمان بالرسول وأعظم الطرق التي ينال بها القرب من المولى تعالى ، يقول : " ومعلوم أن من ذاق لذة وصال المصطفى ذاق لذة وصال ربه ،لأن الحضرة واحدة ، ومن بلغ الوسيلة شهد المقصد ومن فرق بين الوصالين لم يذق للمعرفة طعماً ، وإنما العارفون تنافسوا في محبة الله ورسوله ، فمنهم من طلب الوصال بالتغزل في الوسيلة كالبوصيري ، ومنهم من طلبه بالتغزل في المقصد كابن الفارض وأمثاله ، ولما كان من أعظم أسباب الوصل التعلق بصفات الحبيب وبكثرة

---

(١) أخرجه الترمذي في : كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث :٣٥٧٨وقال حديث صحيح حسن غريب :(٥/٥٣١). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه : كتاب الصلاة - باب صلاة الترغيب والترهيب ، رقم الحديث: ١٢١٩(٢/٢٢٥). وفي سنن ابن ملجه يباب ما جاء في صلاة الحاجة، برقم:١٣٨٤:(١/ ٤٤٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه برقم:١١٣٧:(١/٢٣٢).

(٢) حاشية الصلوات الدرديرية:٩٤.

(٣) المرجع السابق:٤٧.

(٤) هو محمد بن سعيد بن حماد بن محسن الصنهاجي ، ولد في بهشيم من أعمال البهنساوية من أعلام التصوف كان صاحب علم وأدب ولكن حاد به ميله إلى التصوف عن جادة الصواب له ديوان يسمى البردة في مدح الرسول خرج به تصوفه في الكثير منه عن جادة الاعتدال توفي سنة :٦٩٦في الإسكندرية.انظر ترجمته في : شذرات الذهب :(٥/٤٣٢) والأعلام للزركلي : (٦/١٣٩).

(٥) حاشية الصلوات الدرديرية:٤٩.

الصلاة عليه حتى يصير خياله بين عينيه أينما كان وضع صاحب دلائل الخيرات صورة الروضة الشريفة لينظر فيها عند صلاته على الحبيب ، فينتقل مما فيها إلى تصور ما فيها ، فإذا كرر ذلك مع كثرة الصلاة صار المخيل محسوساً ".

- وكان من جملة ما حمله عليه غلوه أن جعل إرادة الثواب من الصلاة عليه ليست هي مطلوب العارفين ، يقول : " وليس مقصود العارفين بكثرة الصلاة على النبي حصول الثواب لهم أو نفعه بذلك ، وإن كان حاصلاً في نفس الأمر " ويستشهد بما قاله ابن الفارض في مثل هذا المعنى ، يقول : " وقال سيدي عمر بن الفارض نفعنا الله به حين كشف له عن الجنة وما أعد له فيها :

إن كان منزلتي في الحب عندكم ما قد رأيت فقد ضيعت أيامي " .[1]

*****

المناقشة :

أولا : أسماؤه الشريفة

إن ما قرره الصاوي في أمر **أسمائه صلى الله عليه وسلم** لمما يظهر فيه التناقض البين إذ كيف يلزم المسلم بعدم تسميته عليه الصلاة والسلام إلا بما ورد حتى يصفها لتأكيد ذلك بالتوقيفية ، ثم يذكر أن عدد أسمائه يقارب الألف ؟ ومن المعلوم أن أسماءه عليه الصلاة والسلام لا تصل إطلاقا إلى ما ذكر ، وقد وردت عدة روايات في الصحيح تضمنت ما سمى به نفسه عليه الصلاة والسلام (لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب) .[2]

فصلى الله عليه وسلم ما أعظم تواضعه ووقوفه عند حدود ما أنزل الله ، فلم يسم نفسه إلا بما هو متصف به حقيقة ، وقد ورد في القرآن تسميته بالرؤوف الرحيم وكان معروف بالصادق الأمين قبل البعثة إلى غير هذه الأسماء التي وردت ، وإن كانت الحجة التي أوردها في وجوب التوقف في الأسماء وهي خشية الغلو والوقوع في ما نهى عنه النبي من التكلف في الإطراء والمدح صحيحة معتمدة ، ولكن عدم التزامه بها في الكثير مما قرره في شأن المصطفى عليه الصلاة والسلام ؛ ليحكم بوقوعه في الاضطراب ، وعدم الثبات على المبدأ .

---

(١) المرجع السابق : ٥١.

(٢) سبق تخريجه : ٣١٢ .

وهذا الذي كان منه في أمر الأسماء إنما يصح أن يكون صورة واحدة من الصور المتعددة التي يظهر فيها خروجه عن التزام ذلك المبدأ ، وهو التوقف في كل ما يعد من شؤونه عليه الصلاة والسلام ، خشية الوقوع في الغلو المذموم .

ثانيا : قضية التفضيل

ومن القضايا المهمة التي تتعلق بشأن نبوة المصطفى عليه الصلاة والسلام قضية التفضيل و قد أشار الصاوي إلى بعض ما قيل في الجمع بين ما تواترت الأخبار في تفضيله على سائر الرسل ، وبين ما ورد من نهيه عليه الصلاة والسلام وتحذيره من تفضيله على موسى عليه السلام ، أو تفضيل أحد على يونس بن متى [١] وإن كان ما ذكره من أن النهي يقصد به ما أدى إلى التنقيص من شأن موسى ويونس عليهما السلام يعد من أقوى الأقوال في الجمع بين تلك النصوص .

ومما قيل في الجمع بينهما أن النهي عن المفاضلة كان قبل أن يوحى إليه عليه الصلاة والسلام بالتفضيل أما وقد أوحي إليه فلا يبعد أن يكون النهي في باب المنسوخ من الأحكام ومن المعلوم أن النسخ جائز فيها.

ويرى الإمام ابن قتيبة أن هذا النهي الوارد منه عليه الصلاة والسلام كان من باب التواضع مع علمه السابق بتفضيله على سائر الأنبياء ، كما ورد في الحديث : (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة) [٢] .
يقول ابن قتيبة في ذلك : " وإنما أراد أنه سيد ولد آدم يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ ، والشهيد ، وله لواء الحمد والحوض ، وهو أول من تنشق عنه الأرض ، وأراد بقوله : (لا تفضلوني على يونس) من طريق التواضع ".[٢]

وكان لبعضهم توجيها آخر للنهي الوارد وذلك ما ذكره الإمام القرطبي في التفسير ، يقول بعد عرضه الأقوال السابقة الذكر " قلت : وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات ، وأما النبوة في نفسها فلا تتفاضل وإنما تتفاضل بأمور أخر زائدة عليها ولذلك منهم رسل وأولو عزم ، ومنهم من اتخذ خليلاً ، ومنهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ، قال الله تعالى : {وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً} (الإسراء:٥٥) ، وقال : {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ} (البقرة:٢٥٣).

---

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث : ٣١٣.
(٢) أخرجه مسلم في : كتاب الفضائل - باب تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم : (٣٧/١٥).
(٢) تأويل مختلف الحديث :١٣٢.

وفي المسألة أقوال متعددة أوردها الحافظ ابن حجر في كتابه وفي كل منها ما له وجه يقتضي إمكان إرادته وكان من أفضلها في اعتقادي ما ذكره الصاوي لأن النهي مراد لعدم التنقص والوقوع في المنهي عنه من قلة احترام الأنبياء والتقليل من شأنهم فكان الواجب التزام الأدب في تعظيمهم وهذا لا يمنع ـ كما ذكر أهل العلم ـ من اعتقاد تفضيل الرسول عليه الصلاة والسلام، كما لا يخفى من الأدلة الصحيحة. [(1)]

وكان استدلال الصاوي على هذه الأفضلية بما اختص به عليه الصلاة والسلام من مزايا كعموم رسالته لا مراء فيه وقد ذكر الاحتجاج به دون أن يعزو ذلك والصحيح أن هذا كان مستند ابن عباس رضي الله عنهما في تفضيله عليه الصلاة والسلام على غيره من الأنبياء، فقد روي عن ابن عباس أنه قال: " إن الله فضل محمداً صلى الله عليه وسلم على الأنبياء وعلى أهل السماء. فقالوا: يا ابن عباس، بم فضل على أهل السماء؟ قال: إن الله قال لأهل السماء: {وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ} (الأنبياء:٢٩).
وقال الله لمحمد صلى الله عليه وسلم: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً} (الفتح:١-٢)

قالوا: فما فضله على الأنبياء؟ قال: قال الله عز وجل: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ} (إبراهيم:٤)
وقال الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ} (سبأ:٢٨) فأرسله إلى الجن والإنس) [(2)]
يقول القاضي عياض: " قال أهل التفسير أراد بقوله ـ تعالى ـ: {وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} (البقرة:٢٥٣) محمداً صلى الله عليه وسلم، لأنه بعث إلى الأحمر والأسود وأحلت له الغنائم وظهرت على يديه المعجزات وليس أحد من الأنبياء أعطي فضيلة أو كرامة إلا وقد أعطي محمد صلى الله عليه وسلم مثلها ....." [(3)]

قال صلى الله عليه وسلم: (فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون) [(4)]
وخصائصه عليه الصلاة والسلام كثيرة عظيمة وكلها " تدل على علو مرتبته، إذ لا معنى للتفضيل إلا التخصيص بالمناقب والمراتب " [(5)].

---

(1) التفسير:(٢٤٩/٣).وانظر ما ذكره الحافظ من هذه الأقوال في الفتح:(٥١٤/٦). وانظر كتاب الشفا للقاضي عياض في ذكر هذه الأقوال :(٦١٨/٢)

(2) أخرجه الدارمي في مسنده بباب ما أعطي النبي من الفضل، رقمه:٤٦:(٢٣/١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد:"رواه الطبراني ورجاله رجال الثقات غير الحكم بن أبان وهو ثقة :(٢٥٥/٨).

(3) الشفا للقاضي عياض:(٢٦٤/١).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب المساجد ومواضع الصلاة :(٥/٥).

(5) بداية السول في تفضيل الرسول للعلامة العز بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: العلامة محمد ناصر الدين الألباني:٣٥. وانظر في بيان خصائصه على جهة التوسع: غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن، تحقيق: عبد الله بحر الدين.

ثالثا:الغلو فيه صلى الله عليه وسلم

لقد كان الرجوع بما ورد في فضله عليه الصلاة والسلام إلى الكتاب والسنة كاف في بيان عظيم ما حباه الله تعالى من منزلة علية ورفيعة على جميع بني آدم ، ولما تأتت الحاجة إلى مثل هذه الروايات الواهية التي أكثر من الاستشهاد بها الصاوي على ما ذكر من خصائص لا أساس لها صحيح من كتاب ولا سنة ، بل جل ما تحمله غلو صريح نهى عنه المصطفى وحذر منه أمته أيما تحذير .

وقد سبق لي في مبحث متقدم أن أشرت إلى الكثير مما وقع به الصاوي في مسألة الغلو مع تقديم الأدلة والبراهين على انحراف مسلكه في تقرير ذلك عن المنهج الصحيح القويم . ولي مع هذا أن أضيف بعض التعليقات الهادفة هنا وذلك من خلال إبراز مواطن الغلو في تقرير نبوة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، والعمل على مناقشتها مناقشة علمية هادفة ؛ حتى تتم الفائدة من عقد هذا المبحث، وهي بيان حقيقة الإيمان بنبوة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وما يقتضيه ذلك الإيمان وفق ما شرع الله على لسان رسوله، ورد الشبهات القادحة في هذه الحقيقة الإيمانية إفراطاً وتفريطاً.

أولا : علم الغيب له عليه الصلاة والسلام ونسبة ذلك إليه دون استثناء حتى للأمور الخمسة التي اختص الله تعالى بعلمها دون خلقه ، قال تعالى : {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (لقمان:٣٤).
وقد ذكر هذا القول السيوطي بصيغة التمريض[(١)] وأتى تعليق العلامة الهراس عليه شديدا فقال : " ولا دليل لهذا البعض - أي الذين ذهبوا إلى القول بعلم النبي لها - وهو مكذوب بصريح القرآن ، نعوذ بالله من الغلو الذي يخرج من الإيمان".[(٢)]

ثانيا : وكان من جملة ما خرج به الصاوي عن المسلك الصحيح في تعظيم النبي عليه الصلاة والسلام **تجويز القسم به والتوسل بمنزلته بعد وفاته** واستخدام بعض الألفاظ الموهمة مما لا أصل لها في الشرع لتوجيه مثل هذه الآراء البعيدة، كقوله باتحاد الحضرة في عدة مواضع من كتبه .

والصواب هنا أن استخدام مثل هذه الألفاظ يعد من ذرائع الشرك بالله تعالى لأنها :
أولاً : من البدع المحدثة التي حذر منها النبي أمته حيث كان يقول في الخطبة : (شر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة)[(٣)]

---

(١) انظر كلامه في ذلك في كتاب الخصائص الكبرى:(٢/٣٣٥)، وأنموذج اللبيب في خصائص الحبيب:٢٣.
(٢) الخصائص الكبرى للسيوطي:تعليق الشيخ الهراس نقلا عن مقدمة الألباني في تحقيقه لكتاب بداية السول:
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الجمعة - باب رفع الصوت في الخطبة.

ثانياً: هذه الألفاظ تعد من الغلو المنهي عنه قال عليه الصلاة والسلام : (لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم)[1]

فحقيقة الإطراء المنهي عنه، كما بين ذلك أهل العلم هو الخروج عما شرع الله تعالى في حقه من الإجلال والأدب ،إلى ما هو من خصائص الربوبية التي لا تكون إلا لله تعالى ، يقول الإمام البغوي : " الإطراء مجاوزة الحد في المدح ، والكذب فيه ، وذلك أن النصارى أفرطوا في مدح عيسى وإطرائه بالباطل وجعلوه ولدا ، فمنعهم النبي صلى الله عليه وسلم من أن يطروه بالباطل " [2]

مع ما فيها من مقاربة لألفاظ الشرك المحرمة فهذا النبي عليه أفضل الصلاة والسلام ينهى بعض أصحابه وبشدة فحين قيل له ما شاء الله وشئت رد تلك المقولة وأظهر بهتانها وقال : (أجعلتني والله عدلا ؟ ما شاء الله وحده) [3]

- أما عن القسم به عليه الصلاة والسلام فقد وردت الأحاديث الصحيحة ببيان أن القسم حق لله تعالى فلا يجوز أن يتعداه العبد إلى غيره وأن من فعل ذلك فقد أشرك ، قال عليه الصلاة والسلام : (من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك) [4]

هذا وتعد قضية التوسل بذاته الشريفة من أهم مباحث هذا الباب لوقوع الكثير في اللبس والخلط فالحديث الذي ذكره الصاوي مستدلاً به على مشروعية التوسل به صلى الله عليه وسلم ودعاء الله بمنزلته كان في حياته، إذ من المسلم مشروعية التوسل به عليه الصلاة والسلام ، فقد أثر عن الشيخ العز بن عبد السلام أنه علق على الحديث الذي أورده الصاوي بقوله : " فإن صح فينبغي أن يكون مخصوصاً به فإنه سيد ولد آدم " [5]
أما بعد مماته عليه صلوات ربي فلم يثبت عن أحد من الصحابة الكرام أنه قام بهذا الفعل بل صح الخبر عن عمر رضي الله عنه أنه دعا الناس في عهده حين أقحطوا إلى التوسل بالعباس فكان يقول : (اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا) ، وكان يتم لهم ذلك بفضل الله كما في تمام الرواية : (قال : فيسقون) [6] .

---

(١) سبق تخريجه : ٥٤.
(٢) شرح السنة :(٢٤٦/١٣).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسند ابن عباس رضي الله عنهما : رقم الحديث : ١٩٦٤، وصححه أحمد شاكر :(٤٦٥/٢)، ورواه ابن ماجة في سننه : كتاب الكفارات - باب النهي أن يقال ما شاء الله وشئت ، رقم الحديث: ٢١١٧ ، وصححه الألباني في السلسلة :١٣٩.
(٤) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الأيمان والنذور - باب في كراهية الحلف بالآباء ، رقم الحديث:٣٢٤٦:(٤/ ٧٦).وصححه الألباني في صحيح ابن داود برقم:٢٧٨٧:(٦٢٧/٢).وأخرجه الترمذي : كتاب النذور والأيمان - باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله ، رقم الحديث:١٥٣٥، وقال الترمذي: حديث حسن:(٩٣/٤).
(٥) غاية السول في خصائص الرسول ، لإمام ابن الملقن :٢٩٧.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الاستسقاء باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ، رقم الحديث :١٠١٠.

وهذا الحديث فيه دلالة قطعية على توقف الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - عن التوسل بالرسول بعد موته ، كما هو ظاهر من كلام عمر رضي الله عنه وفيه أيضا مشروعية التوسل بدعاء الصالحين عند اشتداد الكرب .

يقول الإمام الشوكاني بعد تفصيل القول في التفريق بين التوسل المشروع والتوسل المنهي عنه : " والحاصل أن طلب الحوائج من الأحياء جائز إذا كانوا يقدرون عليها ، ومن ذلك الدعاء ، فإنه يجوز استمداده من كل مسلم ، بل يحسن ذلك ..ولكن ينبغي أن يعلم أن دعاء من يدعو له لا ينفع إلا بإذن الله وإرادته ومشيئته ، كما ورد بذلك القرآن العظيم ، فهذه تقييد للمطلق لا ينبغي عنه العدول بحال "[1] .

ثالثا : وما ذكره الصاوي من أنه يجب ملاحظة الرسول عليه الصلاة والسلام في كل عمل لأن الله تعالى قال : { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي..} (آل عمران:٣١) حقيقته من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقا وباطلا ، فإن كان يقصد بالملاحظة التوجه إليه عليه الصلاة والسلام بالقلب فهذا مما لا يجوز قطعاً ودلالته على الشرك واضحة ، لأن توحيد الإرادة والقصد قد أنيط به قبول الأعمال فلا يصح شيء من العبد مع الإخلال به، حتى أن العبد إذا وفق للإخلاص وإرادة الله في جميع أعماله ووقع عنده خلل في عمل واحد أحبط ذلك العمل، كما قال تعالى في الحديث القدسي : (أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه)[2] .

وإن كان يقصد بالملاحظة المتابعة ، فلا يعبد الله تعالى إلا وفق ما شرع لنا على يد المصطفى عليه الصلاة والسلام فهذا حق لا مراء فيه بل هو عين ما يقتضيه الإيمان برسالة الرسول عليه الصلاة والسلام ، والشهادة العظمى على محبة الله ورسوله .

وبهذا المعنى يصح التعبير عن الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه واسطة ووسيلة أما بما سبق بيانه من اعتقاد نفعه ، أو ضره بغير اتباعه ، أو التوجه إليه بالدعاء بعد مماته فلا ، وهذا هو عين الإفراط الذي حذر منه المصطفى صلى الله عليه وسلم أمته.

رابعاً : وكان من جملة الخلط الذي وقع فيه الصاوي أن عطف شعر اللاحقين من أهل الغلو في مدحه عليه الصلاة والسلام بشعر الصحابة الكرام الذين فاض قريظهم فيه عذوبة وطهارة، فلم يحيدوا عما أخبر الله تعالى عنه قيد أنملة، وكان جمعه بينهم محض وهم وضلال ، فالبوصيري الذي نطقت قصيدته بالغلو في كثير من أبياتها ، لتحكم بعظيم البون وبعد المسافة ، فمن نسبة علم الغيب له إلى تفريج الكرب إلى غير ذلك ،مما يطول بي المقام في استقصاء ما أتى بها من غلو بصريح العبارة ، كل هذا

---

[1] الرسائل السلفية :١٧٠.
[2] أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الزهد والرقائق - باب من أشرك في عمله غير الله .

مما لا يدع مجالاً للشك في تغاير المفاهيم ، وتباعد الحقائق المعتقدة حول ما تقتضيه محبة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وهاك بعض ما نقله الصاوي عنه من بردته :

يا أكرم الرسل ما لي من ألوذ بـه   سواك عند حلول الحادث العمم
فإن من جودك الدنيا وضرتهـــا   ومن علومك علم اللوح والقلم[1]

فعلى ضوء ما سبق بيانه يبدو الغلو صريحاً واضحاً ، فإن كل بيت من الأبيات السابقة ينطق بلون من ألوان الغلو المنهي عنه ، يقول الشوكاني بعد أن بين حقيقة ما يقتضيه الإيمان برسالته عليه الصلاة والسلام : " فانظر رحمك الله تعالى ما وقع من كثير من هذه الأمة من الغلو المنهي عنه ، المخالف لما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، كما يقول صاحب البردة رحمه الله تعالى - وذكر الأبيات السابقة- فانظر كيف نفى كل ملاذ ما عدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وغفل عن ذكر ربه ورب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا لله وإنا إليه راجعو " [2]

ومن العجيب أن يجمع هذا مع مخالفته لصريح ما أنزل الله على رسوله إلى شعر حسان رضي الله عنه الذي دعا له الرسول بتأييد جبريل عليه السلام ، يقول رضي الله عنه :

أغـــر عليه للنبوة خاتـــم   من الله مشهود يلوح ويشـــهد
وضم الإله اسم النبي إلى اسمه   إذا قال في الخمس المؤذن أشـــهد
وشق له من اسمه ليجلـــه   فذو العرش محمود وهذا محمـــد
نبي أتانا بعد يأس وفـــترة   من الرسل والأوثان في الأرض تعبد
فأمسى سراجا مستنيرا وهاديا   يلوح كما لاح الصقيل المـــهند
وأنذرنا نارا وبشر جنـــة   وعلمنا الإسلام فالله نحـــمد
وأنت إله الخلق ربي وخالقي   بذلك ما عمرت في الناس أشـــهد
تعاليت إله الناس عن قول من دعا   سواك إلها أنت أعلى وأمـــجد
لك الخلق والنعماء والأمر كله   فإياك نستهدي وإياك نـــعبد[3]

****

خامسا : كما أنه لا يخفى ما وقع فيه من انحراف بين عندما عبر عن المولى تعالى بالمقصد وعن بالنبي بالوسيلة ، ثم وحد بينهما وجعل أعظم الطرق الموصلة إلى هذه الحضرة على - حد تعبيره - هي المحبة التي عبر عنها بالغزل ، فمن أين له أن التغزل هو أعظم طرق الوصل ؟ ومن أين له أن التغني بالأوصاف والتعلق بها هو من أعظم دلائل المحبة ؟

---

(١) استشهد الصاوي بها في أماكن متعددة في حاشيته على الصلوات الدرديرية : انظر ديوان البوصيري : ١٦٦-١٧٠، تحقيق لحمد بسج .
(٢) الرسائل السلفية: كتاب الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد : ١٧١.
(٣) ديون حسان بن ثابت رضي الله عنه :٤٧.

- ثم إن في تعبيره عن المحبة الصادقة بالغزل ما يخل بمقتضى التعظيم والإجلال الواجبين في حق الله تعالى وحق رسوله عليه الصلاة والسلام ، فالطريق إلى الله تعالى واحد لا سبيل إليه سواه ، وهو عبادته بإخلاص ومتابعة ، قال عز وجل : {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} (الذاريات:٥٦) وإنما عرف تعالى عباده بأسمائه وصفاته حتى يعرفوه فيعبدوه حق عبادته .

قال تعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (الأعراف:١٨٠) وإلا فإن معرفة الله تعالى بماله من الكمال المطلق مما فطر العباد عليه وإنما أتي العبد من جانب ما تقتضيه هذه المعرفة .[١]

وكذلك الطريق إلى محبة المصطفى صلى الله عليه وسلم لا تسلك إلا بصدق المتابعة والتقرب إلى الله تعالى ، قال الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود : (لا يسأل أحد عن نفسه إلا القرآن فإن كان يحب القرآن فهو يحب الله ورسوله) فإن " من أحب شيئا آثره وآثر موافقته ، وإلا لم يكن صادقا في حبه وكان مدعيا ، فالصادق في حب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من تظهر علامة ذلك عليه ، وأولها : الاقتداء به، واستعمال سنته ، واتباع أقواله وأفعاله ، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، والتأدب بآدابه، وشاهد هذا قوله تعالى : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ }" [٢]

ويقول الإمام ابن القيم في بيان حقيقة محبته عليه الصلاة والسلام : " إن تعظيم الرسول وإجلاله ومحبته تابع لتعظيم مرسله سبحانه وإجلاله ومحبته وطاعته ، فمحال أن تثبت المحبة والطاعة والتعظيم والإجلال للرسول صلى الله عليه وسلم دون مرسله ، بل إنما يثبت ذلك له تبعاً لمحبة الله وتعظيمه وإجلاله ، ولهذا كانت طاعة الرسول طاعة الله ، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومحبته محبة لله .." [٣]

كما أن تقديم العمل بسنته على هوى النفس وآراء الرجال من براهين صدق مدعي محبته عليه الصلاة والسلام ، لذا علق المولى تعالى صدق الإيمان بالتحاكم لشرعه : {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} (الأحزاب:٣٦)

فإن صدق الاتباع أعدل الشهود، وأقواهم بينة على محبة من اتصف به ، وقد كان القرآن الكريم يتعهد دوماً من تربى في مدرسة النبوة بغرس فضيلة الأدب معه عليه الصلاة والسلام ، فمرة يوجههم إلى وجوب اتباعه ، ومرة يخصص من هذا الاتباع أولوية التحاكم لشرعه المطهر ، والتسليم لما يقضي به بينهم ، ومرة يحذرهم من مغبة الالتفات عن أمره ، كما قال : { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } (النور:٦٣)

---

(١) انظر المبحث المتعلق بالتوحيد : ١٢٠.
(٢) الشفا للقاضي عياض:(٥٦١/٢).
(٣) جلاء الأفهام :٣٠٤.

إن النداء الرباني لأهل الإيمان حقيقة باقية تهيب بكل من دخل في عموم هذا الجمع بأن يحسنوا اتباعهم له ، وأن لا يقدموا شيئا على سنته مهما حسنته العقول والأهواء أو ارتأت أولويته .

وقد كان حال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مع عظيم محبتهم له عليه الصلاة والسلام، لأعظم شاهد يشهد بمخالفة ما ذكر الصاوي ، فهذا الصحابي الجليل الذي يطلب مصاحبة الرسول في الجنة ، يحثه عليه الصلاة والسلام على كثرة السجود ، ففي الحديث الصحيح أن ربيعة بن كعب الأسلمي ، قال : كنت أبيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فآتيه بوضوئه وحاجته ، فقال لي : سل . فقلت : أسألك مرافقتك في الجنة ، قال : أو غير ذلك ؟ قلت : هو ذاك . قال : فأعني على نفسك بكثرة السجود)[1]

وكانت الصلاة عليه من جملة الأعمال الموجبة لنيل القرب منه عليه الصلاة والسلام ، فقد ورد في الحديث الشريف أنه قال : (أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي الصلاة)[2]

ـ وما ذكره من أن الكمل هم الذين لا يبتغون بصلاتهم عليه صلى الله عليه وسلم الأجر والمثوبة ، فحقيقته متابعة للصوفية في ادعاءاتهم الباطلة ، وتظهر مخالفته للمعلوم من كلام الله ورسوله من عدة وجوه ؛ كان منها ما دل عليه حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام الذي أخبر فيه عن شكره لله تعالى بأداء السجود على ما جعل من ثواب الصلاة عليه ، فعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعته حتى دخل نخلا فسجد فأطال السجود حتى خفت أو خشيت أن يكون الله قد توفاه أو قبضه قال : فجئت أنظر فرفع رأسه فقال : مالك يا عبد الرحمن ؟ قال فذكرت ذلك له . قال : فقال : (إن جبريل قال لي ألا أبشرك ؟ إن الله عز وجل يقول : من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه) .[3]

ومنها أنه كان عليه الصلاة والسلام كثيراً ما يحض أصحابه على الإكثار من الصلاة عليه بمالهم من الأجر ، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة .[4][2]

ـ ثم إن في استشهاده ببيت الفارض على عدم إرادة الثواب في حق العارفين محض وهم وضلال ؛ فما هذا هدي الأنبياء وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ، بل رجاء ما عند الله تعالى والخوف من عقابه هو ديدن الرسل وأتباعهم .

قال تعالى بعد حكاية فضله على أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام : {إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ} (الأنبياء:٩٠)

---

(١) أخرجه مسلم في : كتاب الصلاة ـ باب فضل السجود والحث عليه :(٢٠٦/٤).

(٢) أخرجه الترمذي في : كتاب الوتر ـ باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث:٤٨٤وقال :حديث حسن غريب:(٣٥٤/٢).

(٣) أخرجه أحمد في المسند من حديث عبد الرحمن بن عوف، رقمه:١٦٦٢.وقال أحمد شاكر:إسناده صحيح :(٢٠٨/٢).

(٤) منها ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرا) : كتاب الصلاة ـ باب استحباب القول مثل قول المؤذن:(٨٥/٤)

(المبحث الرابع)

دلائل النبوة

تبين مما سبق أن من أعظم أهداف الرسالة السعي إلى تحقيق الغاية من خلق الثقلين ، ألا وهي عبادة الله وحده لا شريك له ، فإنه لا يمكن أن يعرف طريقها المرضي إلا عن طريق ما جاءت به الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ، الذين قاموا بأداء الرسالة إلى البشرية ، فحملوا على عاتقهم مهمة التبليغ بالنذارة والبشارة إلى الصراط المستقيم.

ومع وضوح هذه الحقيقة الربانية المتمثلة باصطفاء الرسل و التي قد اختارها المولى تعالى طريقا لهداية العباد والتي تتجلى في الكثير مما يرتبط بها ارتباطا وثيقا كتحقيق الأهداف ووضوح المبادئ وثبات النتائج ، إلا أن حكمة المولى عز وجل اقتضت أن يؤيد رسله بالبينات والأدلة والبراهين التي لا يملك من أوتي سلامة الأدوات إلا الإقرار برسالة من هيئت له تصديقاً و تأييداً.

ولم تكن هذه الآيات بمعزل عن الغاية التي هيئت لها ، وإنما كانت تتفق مع حقيقة الرسالة قلبا وقالبا ، كمعلم من أبرز معالم الهداية إلى الإيمان بالرسالة ومرسلها ، ومن هنا تبدو المعجزة كأعظم دلائل النبوة دون أن تكون هي المنفردة بهذه المهمة ، وهذا هو المعتمد في عقيدة أهل السنة والجماعة حول أهمية المعجزة ومكانتها من الدلالة على صدق الرسالة .

ومع نشوء الخلاف بين الفرق الإسلامية ؛ تعددت الآراء حول هذه القضية وكان المعتمد عند غالب المتكلمين أن المعجزة هي البرهان الأوحد على صدق الرسول ، وحجتهم في ذلك أن ما سواها غير متعذر معارضته ، والمعتزلة هم أول من تبنى هذا المعتقد ووصفوا المعجز بأنه الدليل الأوحد على صدق النبوة ، يعرف القاضي عبد الجبار المعجز بأنه : " الفعل الذي يدل على صدق المدعي للنبوة "[1].

وامتدادا لذلك الفكر فقد صار الاستدلال بالمعجز على صدق الرسول هو المسلك المعتمد عند غالب الأشاعرة ، يقول الإيجي في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم:

: "المسلك الأول - وهو العمدة - أنه ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده"[2].

وهذا أمام الحرمين الجويني يعقد فصلاً في تقرير أنه لا دليل على صدق النبي غير المعجزة ، ويبرهن لذلك بأنه الدليل الوحيد الذي يتحقق فيه الإعجاز والتحدي وما سواه فقد " يستوي فيه البر والفاجر ، فيستحيل لذلك كونه دليلاً "[3].

---

(١) شرح الأصول الخمسة :٥٦٨.
(٢) المواقف:٣٤٩.
(٣) الإرشاد:٣٣١.

وكذلك الآمدي المتكلم المعروف يسير على خطا سابقيه في تقرير الدليل ، يقول: " والذي يدل على كونه رسولا من عند الله تعالى أن نقول : إن محمدا كان موجودا ، وأنه ادعى الرسالة عن الله عز وجل ، وأنه ظهرت المعجزات على يده ، وأنه تحدى بها ولم يوجد لها معارض ؛ فكان رسولا "[١].

ولم يكن هذا القول مع الصدارة الفكرية التي كانت له في المذهب الأشعري محل إجماع ، بل خالف فيه بعض كبار منظري المذهب الأشعري كالغزالي والرازي ؛ إتباعاً للمنهج القويم المستمد من الكتاب والسنة ، فهذا الغزالي يطيل النفس في تقرير دليل النبوة بعيدا عن منهج المتكلمين ، يقول :" ومن نظر في أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ورد من الأخبار في اهتمامه بإرشاد الخلق وتلطفه في حق الناس بأنواع اللين واللطف إلى تحسين الأخلاق وإصلاح ذات البين ، وبالجملة إلى ما يصلح به دينهم ودنياهم ؛ حصل له علم ضروري بأن شفقته على أمته أعظم من شفقة الوالد على ولده ، وإذا نظر إلى عجائب ما ظهر عليه من الأفعال وإلى عجائب الغيب التي أخبر عنها في القرآن على لسانه وفي الأخبار وإلى ما ذكره في آخر الزمان وظهر ذلك كما ذكره ؛ علم علما ضروريا أنه بلغ الطور الذي وراء العقل وانفتحت له العين التي ينكشف منها الغيب ، والخواص والأمور التي لا يدركها العقل ، وهذا هو منهاج يحصل به العلم الضروري بصدق النبي صلى الله عليه وسلم "[٢].

وممن تأثر بما ذهب إليه الغزالي الرازي ، فعند الاستدلال على نبوة المصطفى عليه الصلاة والسلام يذكر إلى جانب الاستدلال بالمعجز :" إثبات نبوته عليه السلام بالاستدلال بأخلاقه وأفعاله وأحكامه وسيره ، فإن كل واحد منها وإن كان لا يدل على النبوة لكن مجموعها مما يعلم قطعا أنه لا يحصل إلا للأنبياء "[٣].

*****

رأي الشيخ الصاوي

يقف الصاوي موقفا مغايرا لما هو معهود من كلام الأشاعرة في الاستدلال على نبوة الرسل ويظهر بذلك تأثره بموقف الغزالي من قبل.

فهو أولا يوضح المراد بدلائل النبوة بقوله :" أي ـ الأدلة ـ الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم"

ويرى أن دلائل صدق الرسول عليه الصلاة والسلام" ثلاثة أمور:

أحدها : المعجزات الظاهرات .

ثانيها : القرآن العظيم .

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين:(٦٨/٤).

(٢) الأصفهانية:١٩٩.

(٣) المحصل :٢٠٨.

ثالثها : كون دينه الذي أمر باتباعه وهو دين الإسلام ليس فيه شيء سوى تعظيم الله والانقياد لأمره ونهيه والتبري من كل معبود سواه ، فهذه أمور نيرة واضحة في صحة نبوته صلى الله عليه وسلم "[1]

وتأكيداً لهذا المعنى السابق فإنه في تفسيره للآيات التي تنكر على المشركين إعراضهم عن الانقياد لدعوة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، يرجع ما حصل منهم إلى عدم إدراك ما يتحصل به اليقين بصدق الرسول عليه الصلاة والسلام .

ففي بيان معنى قوله تعالى : {أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ . أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ} (المؤمنون:٦٨-٦٩)

يقول: " وهذا شروع في بيان أن إقدامهم على هذه الضلالات لابد أن يكون لأحد أمور أربعة :

أحدها : أن لا يتأملوا في دليل نبوته وهو القرآن المعجز.

ثانيها : أن يعتقدوا أن بعثة الرسول أمر غريب لم تسمع ولم ترد عن الأمم السابقة .

ثالثها : أن لا يكونوا عالمين بأمانته وصدقه قبل ادعاء النبوة .

رابعها : أن يعتقدوا فيه الجنون ."[2]

وفي كل مرة يوضح أنه ليس هذا هو سبب إعراضهم بل الكبر عن قبول الحق والانقياد له.

أما عن المراد بالمعجزة فيعرف الصاوي أصلها في اللغة ، بقوله : " المعجزة في الأصل مشتقة من الإعجاز وهو إثبات العجز في الغير ثم استعمل في لازمه وهو إظهاره ، ثم نقلت للأمر الخارق "[3]

أما تعريفها كما هو عليه كلام الأشاعرة ، فيقول في الخارق:" هو الأمر الخارق للعادة ، الواقع على يد مدعي النبوة المقرون بالتحدي[4] مع عدم المعارضة "[5]

ثم يشرع بعد ذلك ببيان مفردات التعريف واحدة واحدة ، يقول: " وقد اشتمل التعريف على سبعة أمور :

أولاً : أن تكون فعلاً لله أو تركاً ، فالأول : كنبع الماء من بين الأصابع.

والثاني : كعدم الإحراق لإبراهيم عليه السلام .

---

(١) حاشية الجلالين:(١٣٦/٢).

(٢) المرجع السابق:(١١٤/٣).

(٣) حاشية الخريدة :٩٩.

(٤) حاشية الخريدة :٤. وحاشية الصلوات :٥٥.

(٥) حاشية الجوهرة:٤٦.

ثانياً : أن يكون خارقاً للعادة لا أن يكون معتاداً.

ثالثاً : أن يكون على يد مدعي النبوة ؛ لأنها إن كانت على يد غيره فلا تسمى معجزة".

ويبدأ بتفصيل ما يسمى به الخارق على يد غير مدعي النبوة فـ"إما أن تسمى إرهاصاً وهو الخارق للعادة على يد نبي قبل ادعائها .

أو كرامة : وهي الخارق للعادة على يد ظاهر الصلاح .

أو معونة : وهي ما كان على يد مستور الحال .

أو استدراجاً : وهو ما كان على يد فاسق على طبق مراده

أو إهانة وهو ما كان على غير مراده ".

رابعاً : أن تكون مقارنة للدعوى حقيقة أو حكماً .

خامساً : أن تكون موافقة للدعوى ، فالمخالفة كفلق الجبل عند قول مدعي النبوة : آيتي فلق البحر ، فلا تعد معجزة .

سادساً : أن لا تكون مكذبة إن كان ممن يعتبر تكذيبه ، كقوله : آيتي نطق الجماد فنطق بأنه كذاب ، فلا تعد معجزة ، وإما إن كان مما لا يعتبر تكذيبه ، كما إذا قال : آيتي إحياء هذا الميت مثلا ، فأحيي ونطق بأنه كذاب فإحياؤه كاف في المعجزة ولا يلتفت لتكذيبه لاتهامه بعد ذلك بالأغراض.

سابعاً : أن تتعذر معارضته إلا من نبي مثله ، فالسحر ونحوه لا يعد معجزة.

ثامناً : أن لا يكون الخارق في زمن خرق العادات ، كقرب الساعة ".[1]

وفي بيان الحكمة من اختيار نوع المعجزة لكل نبي فإنه يوضح مدى العلاقة الوثيقة بين نوعها وبين ما برع في أهل زمان ذلك النبي ؛ حتى يتحقق الإعجاز ويظهر كأقوى ما يكون ، فيعلل الصاوي ما أيد به عيسى عليه السلام من إحياء الموتى وإبراء المرضي بقوله :" فإن معجزة كل نبي على شكل أهل زمانه ، كموسى عليه السلام فإنه بعث في زمن كثرت فيه السحرة ؛ فأعياهم بالعصا واليد البيضاء ، وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإنه بعث في زمن العرب البلغاء ؛ فأعياهم بالقرآن"[2]

ويشرع في بيان معجزاته عليه الصلاة والسلام : " مما يجب علينا اعتقاده أن الله أعطى نبيه صلى الله عليه وسلم معجزات أي خوارق للعادات كثيرة لا نهاية لها ،

---

(١) المرجع السابق .

(٢) حاشية الجلالين:(١٤٦/١).

قيل : أعطاه الله مائة ألف وسبعين ألف معجزة منها مائة ألف في القرآن ، والسبعون في غيره "[١]

ويرى أن حادثة الإسراء والمعراج من جملة معجزاته ، يقول :" ومن جملة معجزاته صلى الله عليه وسلم أنه أسري به ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى على ظهر البراق ، وجبريل على يمينه ، وميكائيل عن يساره.

ومن تلك المعجزات " انشقاق القمر فلقتين في السماء متباعدتين ، بحيث كانت كل واحدة فوق جبل .

ومنها تسبيح الجماد في كفه صلى الله عليه وسلم ؛ لما ورد أنه قبض على حصيات في كفه فسبحن حتى سمع لهن حنيناً كحنين النحل ، ثم ناولهن أبا بكر فسبحن ثم ناولهن عثمان فسبحن ، ثم وضعهن على الأرض فخرسن ، ففي ذلك كرامة للصحابة أيضا[٢]

ومنها نطق الحيوانات كالضب والظبية والبعير "[٣].

ويؤكد على أهمية الإيمان بآحاد المعجزات الواردة ، حيث يقول :" فمن أنكر الإسراء كفر لتكذيبه القرآن ". [٤]

****

تعليق:

لا ريب في أن كلام الصاوي المتعلق بالاستدلال على النبوة قد وافق الصحيح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة ، ولي أن أضيف بعض ما يحسن إضافته إلى ما ذكر مع شيء من التفصيل وذلك ضمن النقاط التالية :

أولاً : طريق الاستدلال بالمعجزات والبراهين :

لا شك أن هذا الطريق فيه تمام الكفاية على إثبات صدق الرسول في دعوته ، فإن في سنة الله تعالى الجارية بتأييده لأنبيائه ورسله بالمعجزات ؛ لأكبر شاهد على أهمية المعجزة وكونها من أوضح البراهين الهادية للإيمان بالرسل.

وتحقيق هذا أن المعجزة خرق للعادات الجارية بالسنن الكونية بما يحصل التحدي به بحيث يخرج موجبها المقتضي لتحققها عن مقدور البشر فتصبح بذلك آية

---

(١) حاشية الجوهرة:٤٧.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط - باب تسبيح الحصى : مجمع البحرين في زوائد المعجمين للهيثمي ، برقم: ٣٥٢٠-٣٥٢١:(١٥٢/٦) ، وذكره في المجمع وقال : رواه البزار بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات ، وفي بعضهم ضعف ، وسكت عن رواية الطبراني :(٢٩٩/٨).

(٣) حاشية الصلوات:٥٥.

(٤) المرجع السابق :٤٨.

واضحة تستند في وضوحها إلى المسلمات الفطرية من وسائل الإدراك الحسية التي لا يمكن بحال التردد في مصداقية ما نتوصل إليه من نتائج دالة على كونها مرادة لتأييد من أجريت على يديه .

يقول ابن الوزير[1] في هذه الحقيقة :" فالنظر في المعجزات الواضحات والخوارق الباهرات كان به إيمان عامة أهل الإسلام في زمن الرسول عليه السلام ، وبه كان إيمان السحرة في زمن موسى عليه السلام "[2].

وهذا الأصل في إثبات الرسالة لا يمكن التشكيك في أهميته ، ومع هذا فالغلو في حصر الدلالة به غير مسلم ، فأمر الرسالة من العظم بمكان ؛ بحيث لا يمكن أن يكون طريق العلم بها محصورا في دليل بعينه ، وهذا ما نبه إليه شيخ الإسلام في كثير من مؤلفاته القيمة .

ثانياً: الاستدلال بحال الرسول عليه الصلاة والسلام فيما اتصف به من صدق ورجاحة عقل وعدالة مشهود لها في قومه، وتقوم هذه الدلالة على استقراء مجموع أحواله قبل البعثة وبعدها مما يصل بالمستبين إلى درجة اليقين من استحالة كذب من استقامت أحواله بالصدق التام والعقل الراجح والخلق العظيم ، فالصدق وهو أعظم ما يبحث عنه من أحوال مدعي النبوة تتأتى طرق معرفته من جهات متعددة بحيث يسهل التمييز في شأن من ادعاه كذبا وزورا ممن قامت أحواله به حتى استحق الاتصاف به على جهة العلمية كما كان شأن المصطفى عليه الصلاة والسلام.

هذا والقرآن الكريم في كثير من المواضع يلفت أنظار الممترين إلى كثير من الحقائق المعهودة في أحوال الرسل والتي امتزجت بها شخصيته عليه الصلاة والسلام ، مما لا يدع لهم مجالاً للشك والتمادي في طرق الغواية بعيداً عن الاعتراف بهذه الحقيقة الإيمانية ، وفي ذلك كان قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

لو لم تكن فيه آيات مبينة   كانت بديهته تأتيك بالخبر[3]

ثم إن في صفات الرسول الأخرى ، كالخلق الرفيع والأمانة والنزاهة وإرادة الخير والبعد عن مواقع الريبة ما يجزم بصدقه فيما ادعاه ، وبهذا استدلت السيدة خديجة رضي الله عنها على نبوته عليه الصلاة والسلام وردت عنه ما خالجه من ريبة في أمره ، حيث قالت : " فقالت خديجة : كلا والله ما يخزيك الله أبدا ، إنك

---

(1) هو الإمام العلامة محمد بن إبراهيم بن علي المرتضي الحسني القاسمي ، من أعيان اليمن قال عنه الحافظ ابن حجر :كان مقبلا على الاشتغال بالحديث شديد الميل إلى السنة ، له مصنفات نفيسة منها:العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، وتنقيح الأنظار في علوم الآثار ، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، توفي سنة:٨٤٠هـ :الأعلام للزركلي :(٣٠٠/٥). ومقدمة كتاب العواصم:(٥/١).

(2) العواصم والقواصم:(٢٠٦/١).

(3) ديوان حسان بن ثابت:٤٨٢/١.

واضحة تستند في وضوحها إلى المسلمات الفطرية من وسائل الإدراك الحسية التي لا يمكن بحال التردد في مصداقية ما تتوصل إليه من نتائج دالة على كونها مرادة لتأييد من أجريت على يديه .

يقول ابن الوزير[1] في هذه الحقيقة :" فالنظر في المعجزات الواضحات والخوارق الباهرات كان به إيمان عامة أهل الإسلام في زمن الرسول عليه السلام ، وبه كان إيمان السحرة في زمن موسى عليه السلام "[2].

وهذا الأصل في إثبات الرسالة لا يمكن التشكيك في أهميته ، ومع هذا فالغلو في حصر الدلالة به غير مسلم ، فأمر الرسالة من العظم بمكان ؛ بحيث لا يمكن أن يكون طريق العلم بها محصورا في دليل بعينه ، وهذا ما نبه إليه شيخ الإسلام في كثير من مؤلفاته القيمة .

ثانياً: الاستدلال بحال الرسول عليه الصلاة والسلام فيما اتصف به من صدق ورجاحة عقل وعدالة مشهود لها في قومه، وتقوم هذه الدلالة على استقراء مجموع أحواله قبل البعثة وبعدها مما يصل بالمستبين إلى درجة اليقين من استحالة كذب من استقامت أحواله بالصدق التام والعقل الراجح والخلق العظيم ، فالصدق وهو أعظم ما يبحث عنه من أحوال مدعي النبوة تتأتى طرق معرفته من جهات متعددة بحيث يسهل التمييز في شأن من ادعاه كذبا وزورا ممن قامت أحواله به حتى استحق الاتصاف به على جهة العلمية كما كان شأن المصطفى عليه الصلاة والسلام.

هذا والقرآن الكريم في كثير من المواضع يلفت أنظار الممترين إلى كثير من الحقائق المعهودة في أحوال الرسل والتي امتزجت بها شخصيته عليه الصلاة والسلام ، مما لا يدع لهم مجالاً للشك والتمادي في طرق الغواية بعيداً عن الاعتراف بهذه الحقيقة الإيمانية ، وفي ذلك كان قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

لو لم تكن فيه آيات مبينة   كانت بديهته تأتيك بالخبر[3]

ثم إن في صفات الرسول الأخرى ، كالخلق الرفيع والأمانة والنزاهة وإرادة الخير والبعد عن مواقع الريبة ما يجزم بصدقه فيما ادعاه ، وبهذا استدلت السيدة خديجة رضي الله عنها على نبوته عليه الصلاة والسلام وردت عنه ما خالجه من ريبة في أمره ، حيث قالت : " فقالت خديجة : كلا والله ما يخزيك الله أبدا ، إنك

---

(١) هو الإمام العلامة محمد بن إبراهيم بن علي المرتضي الحسني القاسمي ، من أعيان اليمن قال عنه الحافظ ابن حجر :كان مقبلا على الاشتغال بالحديث شديد الميل إلى السنة ، له مصنفات نفيسة منها:العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، وتنقيح الأنظار في علوم الآثار ، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، توفي سنة:٨٤٠هـ :الأعلام للزركلي :(٣٠٠/٥). ومقدمة كتاب العواصم:(٥/١).

(٢) العواصم والقواصم:(٢٠٦/١).

(٣) ديوان حسان بن ثابت:٤٨٢/١.

لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق "[1]

يقول شيخ الإسلام في تعليقه على هذه المقولة العظيمة : " وقد علم من سنة الله أن من جبله الله على الأخلاق المحمودة ، ونزهه عن الأخلاق المذمومة فإنه لا يخزيه ، وأيضاً فالنبوة في الآدميين هي من عهد آدم عليه السلام فإنه كان نبياً وكان بنوه يعلمون نبوته وأحواله بالاضطرار ، وقد علم جنس ما يدعو إليه الرسل وجنس أحوالهم ، فالمدعي للرسالة في زمن الإمكان إذا أتى بما ظهر به مخالفته للرسل علم أنه ليس منهم ، وإذا أتى بما هو من خصائص الرسل علم أنه منهم لاسيما إذا علم أنه لابد من رسول منتظر ، وعلم أن لذلك الرسول صفات متعددة تميزه عمن سواه ، فهذا قد يبلغ بصاحبه إلى العلم الضروري بأن هذا هو الرسول المنتظر ، ولهذا قال تعالى : {الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهو يعلمون} (البقرة:١٤٦) "[2]

وهذا هو مصداق قوله تعالى : {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} (الأنعام:١٢٤) فإنه عز وجل قد هيأ لأمر الرسالة من علت أحوالهم البشرية حتى وصلوا إلى ذروة الكمال الممكن لها ؛ وذلك بما اتصفوا به من عظيم الخلق وجمال الخلق ، وقد قال تعالى في معرض امتنانه على أشرف خلقه : {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ} (آل عمران:١٥٩).

ومعلوم أن في انفضاض الناس عن المرسل ما يقضي بانتفاء الغاية التي من أجلها كانت الرسالة ؛ إذا فانتفاء هذا الحال عنه فيه إشارة إلى أن أحوال الرسل محض عناية من الله تعالى ، إذ يتوقف عليها القيام بأمر الرسالة من حيث التحمل والأداء ، وعليه فإن انتظام هذه المقامات العالية في شخص ما مع ادعائه للنبوة في وقت إمكانها ليقضي بصدقه فيما ادعاه كما تقرر ذلك من دلائل نبوته عليه الصلاة والسلام[3]

ولا شك أن في انضمام هذا المسلك إلى المسلك الذي قبله ما يصل بالمتأمل فيهما إلى درجة اليقين ، يقول الإمام ابن الوزير :" إن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة أوصافه ، وقرائن أحواله لتفيد العلم الضروري العادي وحدها ، فإذا انضمت إلى المعجز محت الوسواس وأطفأته ، كما يطفئ الماء النار "[4]

ثالثاً : الاستدلال بحال الدعوة نفسها وهو في الحقيقة استدلال بالركائز التي يقوم عليها أمر الدعوة وما يترتب عليها من نتائج فعالة على الفرد والمجتمع ، فإنه مما علم ضرورة من حال الأنبياء في دعوتهم الأمم العناية بأمر التوحيد ونبذ الشرك وأهله ، وأيضاً الاهتمام بمصالح الأفراد وذلك بالحث على التمسك بفضائل الأعمال والأقوال ، وكان هذا المسلك في تقرير النبوة هو حقيقة ما استند إليه النجاشي في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب بدأ الوحي - باب كيف كان بدأ الوحي، رقم الحديث:٣.

(٢) الأصفهانية: ١٦٢.

(٣) انظر : منهاج السنة :(٤١٩/٢-٤٢٠).

(٤) العواصم والقواصم ، لابن الوزير :(٢٠٧/١).

التصديق برسالة النبي صلى الله عليه وسلم ،حيث قال : [إن هذا والله والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة].[1]

وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام " وقد علم جنس ما جاءت به الأنبياء والمرسلون وما كانوا يدعون إليه ويأمرون به ، ولم تزل آثار المرسلين في الأرض ولم يزل عند الناس من آثار الرسل ما يعرفون به جنس ما جاءت به الرسل ويفرقون به بين الرسل وغير الرسل "[2]

وإن مما يتعلق بشأن الدعوة ما يترتب عليها من نتائج تظهر محكمة في حال المدعويين ، فإنه من أصدق ما يستدل به على صدق مدعي الرسالة استمرار شأنها بعلو أتباعها ونصرتهم وخذلان أعدائها وضعتهم ، قال تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ} (يوسف:١٠٩)

يقول شيخ الإسلام رحمه الله ؛ استدلالا بهذه الآية الكريمة على هذا المسلك:" ومثل هذا في القرآن متعدد ، ففي غير موضع يذكر الله تعالى قصص رسله ومن آمن بهم وما حصل لهم من النصر والسعادة وحسن العاقبة ، وقصص من كفر بهم وكذبهم وما حصل لهم من البلاء والعذاب وسوء العاقبة ، وهذا من أعظم الأدلة والبراهين على صدق الرسل وبرهم ، وكذب من خالفهم وفجوره ..كمن شاهد أصحاب الفيل وما أحاط بهم ومن شاهد آثارهم بأرض الشام واليمن والحجاز وغير ذلك"[3]

وقد جمع الاستدلال بهذين المسلكين : حال المرسل والمرسل به هرقل ملك الروم ، وذلك حين أرسل إليه رسول الله عليه الصلاة والسلام يدعوه إلى الإسلام وأبو سفيان في بعض أسفاره في الشام مع بعض أصحابه فاستدعاه هرقل وسأله عن بعض ما يمكنه من معرفة مدى صدق الرسول فيما دعاه إليه ، فجعل يسأله وأمر من معه أن يصدقوه أو يكذبوه فيما يجيب به سؤاله ،قال أبو سفيان حاكياً قصة الحوار الذي دار بينهما :" ثم كان أول ما سألني عنه أن قال : كيف نسبه فيكم ؟ قلت : هو فينا ذو نسب .

قال : فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ قلت : لا .
قال : فهل كان من آبائه من ملك ؟ قلت : لا .
قال : فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم ؟ فقلت : بل ضعفاؤهم .
قال : أيزيدون أم ينقصون ؟ قلت : بل يزيدون .
قال : فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ قلت : لا .
قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا .

---

(١) رواه أحمد في المسند من حديث جعفر بن أبي طالب، رقمه :١٧٤٠، وقال عنه الشيخ أحمد شاكر:" إسناده صحيح":(٣٥٤/٢).
(٢) الأصفهانية:١٥٩.
(٣) الأصفهانية:١٧٦. وانظر النبوات:٣٧.

قال : فهل يغدر ؟ قلت : لا ، ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها ، قال : ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئا غير هذا الكلمة .
قال : فهل قاتلتموه ؟ قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ قلت : الحرب بيننا وبينه سجال ، ينال منا وننال منه .
قال : ماذا يأمركم ؟ قلت : يقول : اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئا، واتركوا ما يقول آباؤكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة.

فقال للترجمان : قل له : سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب ، فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها .
وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول ، فذكرت أن لا ، فقلت لو كان أحد قال هذا القول قبله ، لقلت رجل يأتسي بقول قيل قبله .
وسألتك هل كان من آبائه من ملك ، فذكرت أن لا ، قلت : فلو كان من آبائه من ملك ، قلت : رجل يطلب ملك أبيه .
وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ، فذكرت أن لا ، فقد أعرف عنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله .
وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ، فذكرت أن ضعفاؤهم اتبعوه ، وهم أتباع الرسل .
وسألتك أيزيدون أم ينقصون ، فذكرت أنهم يزيدون ، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم .
وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه ، فذكرت أن لا ، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب .
وسألتك هل يغدر ، فذكرت أن لا ، وكذلك الرسل لا تغدر .
وسألتك بما يأمركم ، فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وينهاكم عن عبادة الأوثان ، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف ، فإن كان ما تقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين ، وقد كنت أعلم أنه خارج ، لم أكن أظن أنه منكم ، فلو أني أعلم أني أخلص إليه ، لتجشمت لقاءه ، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه"[1].

هذا وقد أفرد الصاوي القرآن الكريم بالذكر ، كدليل صادق في إثبات نبوة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، والحق أن مسلك الاستدلال بالقرآن يرجع إلى الجمع بين الاستدلال بالمعجز وبين الاستدلال بحال الدعوة ، أي بما تضمنه من أخبار وعلوم حوت مبادئ الدين الذي أنزل ليكون دستورا له حافظا لمقومات بقائه من الأصول والمباني التي لا قوام له إلا بها ، مع كونه قد حصل به الإعجاز التام وذلك من عدة جهات، أولها النظم فقد تحدى المولى به على أقصر سورة منه ،قال تعالى : {قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً} (الإسراء:٨٨)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب بدء الوحي - كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث :٧.

كما أن القرآن العظيم يحوي من الأخبار والعلوم الشاهدة والغائبة ما يحيل إمكان نسبته لبشر مهما بلغ من العلم والعقل، وقد شهد بهذا أعتى من استنكف عن الاستسلام لمقتضى الإقرار بإعجازه ودلالته على صدق من أتى على يده ، ويحكي لنا القرآن في ذلك موقف الوليد وكيف أنه تبين له الحق ولكن كفره وبغيه حال دون الإيمان برسالة المصطفى عليه السلام .

ومن هذا المنطلق في الفهم لحقيقة الاستدلال بالقرآن العظيم على نبوة المصطفى صلى الله عليه وسلم يتبين لنا أن الإعجاز الحاصل بطريقه حاله ليس كحال باقي المعجزات الحاصلة على أيدي الرسل عليهم الصلاة والسلام ، إذ أن اتحاد عدد من الأدلة في دليل واحد يقضي بقوته واستعلائه على غيره .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن استقلال المدعو له بالدلالة على صدقه ليقضي باستحقاقه الكافي في الاستغناء عما سواه ؛ مما يشهد بصدقه كدليل خارج عنه، فدلالته عندئذ تكون مرتبطة به بحيث لا يمكن بحال الفصل بين حقيقة الدليل والمستدل له ، مما يحمل على الجزم بتصديقه دون أدنى ارتياب في أمره، فـ" القرآن هو بنفسه الوحي المدعى ، وهو الخارق المعجز ، فشاهده في عينه ، ولا يفتقر إلى دليل مغاير له كسائر المعجزات مع الوحي ، فهو أوضح دلالة لاتحاد الدليل والمدلول فيه ". [1]

وهذا ما وصفه به الرب تعالى إذ قال في محكم التنزيل : { ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ} .

والحديث في أوجه إعجاز القرآن الكريم حديث متصل العظمة ، مستجمع أقطاب الكمال ، إذ تقصي مكامن علوه وهيمنته ليعد في حقيقة الأمر ضرباً من المحال ، ويكفي في الإشارة إلى ذلك بيان حقيقة القرآن من حيث إنه كلام الله تعالى خرج منه وإليه يعود ، ففضل كلامه تعالى على كلام خلقه كفضله هو سبحانه على سائر خلقه ، ومن هنا أتى معجز الألفاظ ، تقاصرت عن محاكاته همم البلغاء من أهل الفصاحة والبيان ، فالتحدي به باق إلى قيام الساعة .

حقيقة المعجزة :

أما ما ذهب إليه الصاوي في بيان حقيقة المعجزة بأنها الخارق للعادة وجعل هذا القيد في التعريف قدر مشترك بينها وبين غيرها ، كالسحر والكرامة فلا يحصل - عنده - به التمييز إلا بإضافة قيود أخرى تمنع من دخول غير أفراد المعرف فيه ، فهذا غير صحيح ؛ لأنه يقضي باتحاد الماهية وأعني بها الجنس الذي يشمل المعرف وغيره لاتفاقه معه من جهة الذاتيات المشتركة ، ولو مع إثبات تغايرهما من جهة الذاتيات المميزة ، كما ذكر الصاوي في القيود الأخرى للتعريف .

---

[1] مقدمة ابن خلدون : ٩٥، ولمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى : مبحث الأدلة العقلية للنبوة ، من رسالة: المعرفة في الإسلام ، لفضيلة الشيخ د/عبد الله القرني :١٢٠.

وذلك لأنه لا يمكن بحال الجمع بين هذه الحقائق المختلفة تحت جنس واحد؛ لوجود المغايرة التامة في جميع أجزاء الماهية .

يقرب هذا أن حقيقة الخرق للعادة في كل ما ذكر مما سوى المعجز عند التحقق لا يعد خارقاً في الأصل من كل الجهات ، فالسحر والكهانة وهما أشد ما يكون غرابة ومخالفة للمعهود عند عامة الناس" أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعاداتهم ، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن تبعهم "كما أن "الكهانة والسحر يناله الإنسان بتعلمه وسعيه واكتسابه ، وهذا مجرب عند الناس ، بخلاف النبوة ؛ فإنه لا ينالها أحد باكتسابه"[١]

" أما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء ، ولكن ليست من آياتهم الكبرى ولا يتوقف إثبات النبوة عليها ، وليست خارقة لعادة الصالحين ، بل هي معتادة في الصالحين من أهل الملل في أهل الكتاب والمسلمين "[٢]

كما أنها مما يتأتى بطرق الاكتساب الشرعية فليست في معنى المعجزة من حيث إنها محض فضل من الله يؤيد به من أرسلهم هداية للعالمين .

ومن كل ما سبق يتبين أن خرق العادة حقيقة لا تكون إلا للمعجزة ، أما غيرها وإن شوهد مخالفته للمعهود إلا أن هذه المخالفة لا تخرج عن كونها نسبية إضافية لا تستحق إطلاق لفظ الخارق عليها، والذي يوحي بمجانسته لجنس المعجزات من هذا الوجه وهذا المعنى هو مصداق قوله تعالى : {قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً} (الإسراء:٨٨).

وكان ما ذكره الصاوي من قيود أخرى في التعريف تفرق بين المعجز وغيره صحيحة لا جدال فيها وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله في معرض بيان ما يفرق به بين السحر والمعجزة إلى كثير من الفروق الأخرى المهمة والتي تمثل في الحقيقة أسس الاختلاف بينهما ، فكان الاستدلال بحال الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يدعون إليه أكبر ما يفرق به بين ما يدعيه أولئك الدجاجلة وبين ما يؤيد الله تعالى به رسله من المعجزات ، وكان ما ذكرته في حقيقة المعجزة من عدم إمكان اكتسابها ومن كونها خارجة عن مقدور جميع الجن والإنس هو الفارق الجوهري الذي يخرج المعجزة عن ما يمكن أن يلتبس بها على بعض ضعاف العقول .[٣]

---

(١) النبوات ، لشيخ الإسلام:٢١٥.
(٢) المرجع السابق:٤٤٣.
(٣) انظر النبوات :٤٣٩.

وما ذكره عن كثرة معجزات الرسول عليه الصلاة والسلام فصحيح ومع هذا فلم يرد دليل يعتمد عليه في حدها بعدد معين [1] وكان ما أشار إليه من أعظم معجزاته: كحادثة انشقاق القمر ، ففي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما في قوله تعالى : {اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ} قال : (قد كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،انشق القمر فلقتين ، فلقة من دون الجبل وفلقة من خلف الجبل ، فقال رسول الله :(اللهم اشهد)"[2]

كذلك حادثة الإسراء والمعراج فقد نطق الكتاب العزيز بهذا كما تواترت به الأحاديث بما لا يشك فيه وعليه فلا ينكر هذا إلا زنديق لا يعول على كلامه.

وكانت حادثة نبع الماء من بين أصابعه عليه الصلاة والسلام من معجزاته ، فقد ورد في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بإناء من ماء ، فأتي بقدح رحراح ، فيه شيء من ماء ، فوضع أصابعه فيه ، قال أنس : فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه ، قال أنس : فحزرت من توضأ ، ما بين السبعين إلى الثمانين)[3]

ومعجزاته كما وردت في الصحاح كثيرة لا مجال لحصرها هنا ويكفي العلم بأن الله تعالى قد خص نبينا بالكثير من المعجزات الدالة على تأييد الله تعالى له وكان أعظمها المعجزة الخالدة معجزة القرآن العظيم التي تحدى الله تعالى بها الأمم إلى قيام الساعة .

******

---

[1] انظر في هذا الباب كتاب : دلائل النبوة للإمام إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني ، تحقيق:مساعد الراشد الحميد .

[2] أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار- باب انشقاق القمر:(١٤٤/١٧)..

[3] أخرجه البخاري في كتاب الوضوء - باب الوضوء من التور ، رقم الحديث :٢٠٠

الفصل الثامن

(آراؤه فى الإيمان باليوم الآخر)

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : اليوم الآخر

المبحث الثاني : الإيمان بأشراط الساعة

المبحث الثالث : حياة البرزخ

المبحث الرابع : حقائق الساعة

تمهيد

إن الإيمان باليوم الآخر أحد الركائز الأساسية ، التي يقوم عليها الإيمان بالغيب ، إذ يمثل الإيمان به حقيقة الإقرار بالجزاء الموعود به من الله تعالى ، والذي يحمل صاحبه على الامتثال لكل ما يأمر به الرب عز وجل ؛ فتتحقق بذلك الغاية التي من أجلها كان الخلق والأمر، وهي عبادة الله وحده بكل ما تعنيه هذه الكلمة من شمولية المنهج تنظيرا وتطبيقا .

لذا كان الإيمان باليوم الآخر حقيقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالإيمان بالله تعالى ، فهذا المجازي وذلك هو الجزاء ، ولعل هذا أحد ما يترجح به تفسير الاقتران الذي كثيرا ما يتكرر بين هذين الركنين من الإيمان في القرآن الكريم ؛ الإيمان بالله تعالى ، والإيمان باليوم الآخر.

يقول تعالى في بيان حال المنتفع بأوامر الله تعالى و نواهيه : { ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} (البقرة:٢٣٢).

وقد وصف الله تعالى عباده المؤمنين بالإيمان به في كثير من المواضع ، يقول عز من قائل : {وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} (البقرة:٤)

أما عن منزلته من أركان الإيمان ؛ فهو الركن السادس منها ، والأدلة على ركنيته كثيرة ، منها قوله تعالى : {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ}.

وهذا ما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل المشهور ، قال عليه الصلاة والسلام في بيان معنى الإيمان بذكر ما يقوم عليه من أركان : {أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأن تؤمن بالقدر خيره وشره}.[1]

والقرآن في تقرير البراهين على تحققه ؛ يؤكد على أن ذلك هو ما يقتضيه عدل الله تعالى ، وحكمته البالغة ؛ لهذا أتى الوعيد شديدا في حق من أنكره وتجرأ على الله تعالى بنفي إمكانه ، قال تعالى : { أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ * فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ } المؤمنون:١١٥-١١٦)

وقال : {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ * أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) (ص:٢٧-٢٨).

---

[1] تقدم تخريجه .

وقال : {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} (الجاثية:٢١).

وقال : {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ} (القلم:٣٥)

ولمكانة هذا الأصل وماله من عظيم الثمرة والنفع ، في إصلاح الفرد والمجتمع؛ فقد توالت الآيات الكريمة واستفاضت الأحاديث النبوية في ذكر تفاصيله وحكاية ما سيكون فيه من أحداث ومهام ، وما سينتهي به من خلود في الجنة أو النار، مع وصف كامل لتلك المراحل الأخروية ، واستفاضة في بيان مآل المؤمنين والكافرين .

هذا والحديث في بيان ثمرة الإيمان باليوم الآخر ؛ حديث عظيم ذو شجون ، ولا يخفى للمتفكر في ما يجنيه التفصيل الآنف من تأكيد للإيمان بذلك اليوم ، ومن ثم الاستعداد المنبغي له بفعل الخيرات ، والبعد عن المعاصي الموبقات.

يقول الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ موجهاً الأنظار إلى هذه الفوائد العظام : " إن الإيمان باليوم الآخر أحد أركان الإيمان الستة ، التي لا يصح الإيمان بدونها ، وكلما ازدادت معرفته بتفاصيله ؛ ازداد إيمان العبد به ، ثم إن في " معرفة ذلك حقيقة المعرفة ما يفتح للإنسان باب الخوف والرجاء ، اللذين إن خلا القلب منهما خرب كل الخراب ، وإن عمر بهما أوجب له الخوف والانكفاف عن المعاصي ، والرجاء تيسير الطاعة وتسهيلها ، ولا يتم ذلك إلا بمعرفة تفاصيل الأمور التي يخاف منها وتحذر ، كأهوال القبر وشدته ، وأهوال الموقف ، وصفات النار المفظعة ، وبمعرفة تفاصيل الجنة وما فيها من النعيم المقيم والحبرة والسرور ، ونعيم القلب والروح والبدن ، فيحدث بسبب ذلك الاشتياق الداعي للاجتهاد في السعي للمحبوب المطلوب بكل ما يقدر عليه " [(١)]

ويقول رحمه الله : " إن الإيمان بالبعث والجزاء أصل صلاح القلوب ، وأصل الرغبة في الخير ، والرهبة من الشر ، اللذين هما أساس الخيرات ".

ولكل ما تقدم ؛ فإني سأعرض في هذا الفصل بحول الله تعالى للأمور التالية بالبيان والتفصيل :

- أولا : تعريف اليوم الآخر وبيان أدلته.
- ثانيا : الإيمان بأشراط الساعة .
- ثالثا: الموت والقبر عذابه ونعيمه .
- رابعا : حقائق الساعة وما ورد فيها .

---

(١) تيسير الكريم الرحمن : (١/٢٨ـ٢٩).

(المبحث الأول)

تعريف اليوم الآخر ، وأدلته

إن حقيقة الإيمان باليوم الآخر ؛ هي التصديق الجازم بأن الله تعالي سيعيد العباد مرة أخرى إلى الحياة بعد موتهم ؛ وذلك لمحاسبتهم ، وإقامة العدل في شأنهم ، وهذا يستلزم الإيمان بكل تفاصيل الإعادة والجزاء ، التي أخبر بها المولى تعالى في كتابه، والتي دلت عليها السنة المطهرة ، كالحساب والصحف والميزان والصراط والجنة والنار وغير ذلك .

ولا بد لمعرفة هذا الأصل العظيم من أصول الدين ؛ أن نقف على أهم الأسس التي ينبني عليها الإيمان الحق به ، وذلك أن وقوع اليوم الآخر كما أخبر به المولى تعالى هو الحقيقة التي يقتضيها ما يتصف به عز وجل من صفات الكمال والعظمة ، حيث يعتمد في حجية تحققه كما سبقت الإشارة إليه على الحكمة الثابتة في كل ما يكون منه سبحانه ، قال تعالى : { أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ.فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ}(المؤمنون:١١٥-١١٦).

فقد أناط المولى تعالى في هذه الآية الكريمة إرادته للبعث وإرجاع الناس إليه يوم القيامة ؛ بنفي إرادة العبث منه سبحانه ، وتعليقه هذا يقضي بأن تصرفه في جميع مخلوقاته إنما يتأتى من جهة إرادته لتمام الحكمة ، الدائرة بين العدل والفضل .

وإذا تقرر هذا الأصل وهو الإيمان بحكمة الله تعالى ، المقتضية لإحقاق الجزاء العادل منه سبحانه في اليوم الآخر ، فلا بد من معرفة أن تحقق الجزاء في الآخرة متوقف لإثباته على حقيقة أخرى ، تمثل في مكانتها الوسيلة التي يرتكز عليها إثبات ذلك الأصل ، وهذه الحقيقة هي التي كثر إنكار الجاحدين لها من أهل الكفر والمراء ؛ إذ في إنكارهم لها هدف لجحد ما يترتب عليها من إثبات الجزاء العادل المرتبط بحقيقة الحكمة ، فلا يمكن بحال انفصالها عنه ، تلكم هي حقيقة البعث بعد الموت، وإعادة الحياة إلى الأجساد بعد مفارقتها لها ، والتي تستند في إثباتها إلى اتصاف الله تعالى بالقدرة التامة المتعلقة بكل ما هو من شأنه الإمكان .

وإلى هذا المعنى يشير قول المولى تعالى : {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} (التغابن:٧)

وقد كانت العناية بشأن هذه الحقيقة تأصيلاً ودفاعاً ؛ بإبطال شبه المنكرين لها ظاهرة في كتاب الله تعالى ، هذا وقد تنوعت دلالته في إثباته لها ؛ فمرة يتجه في تأصيلها إلى تنبيه وازع الإيمان ، الذي يقضي بالتسليم لكل ما أخبر به المولى تعالى من أمور الغيب ، ومرة يتجه إلى الغريزة الفطرية بما هو مغروس فيها من مبادئ

أولية مسلمة ، لا يمكن بحال أن يقف المتجرد أمامها موقف الإنكار ، فتحمله بما غرس فيه على التسليم لها ، والإذعان التام بوجوب تحققها[1].

ومع وضوح هذا المراد في كتاب الله تعالى ، إلا أن الكثير من المتكلمين وقف أمامه موقف المنكر ، وأحال أن يكون مستند إثبات البعث والجزاء الاستدلال العقلي النابع من التسليم للمسلمات الفطرية ، وأرجعه على جهة الجزم إلى مقتضى التسليم بالغيب الموحى به من الله تعالى ، والذي يسنده في كل ما أخبر به من حقائق محجوبة عدم خروجه عن الممكنات ، التي تعلقت بها قدرة الباري تعالى .
يقول الإيجي في ذلك : " وهي جائزة عندنا ، خلافا للفلاسفة ، والتناسخية، لـ" أنه لا يمتنع وجوده الثاني لذاته ولا للوازمه ، وإلا لم يوجد ابتداءً " [2].

ويذكر هذا القسم من أصول العقائد الجويني فيما لا يدرك إلا بالسمع ، يقول : " وأما ما لا يدرك إلا سمعاً ؛ فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه ، ولا يجب أن يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلا بالسمع " [3].

وحقيقة هذا التصور لأصول ما يجب اعتقاده هو ما ذكرته آنفا ؛ من أنهم جعلوا السمع مجرد خبر يجب تصديقه ، لا يحتوي على براهين عقلية تحمل بدورها الذهن على التفكر والتدبر ، ضمن دائرة الخبر الموحى به من عند الله تعالى .
وإذا اتضح موقف المتكلمين من قضية الإيمان باليوم الآخر ، بقي معرفة مدى صحة مسلكهم في الاستدلال عليه ، وذلك من خلال عرض أقوال الصاوي في هذه القضية .

****

رأي الشيخ الصاوي :

أولاً : يقرر الصاوي وجوب الإيمان باليوم الآخر ، بقوله : " مما يجب اعتقاده أن الله يبعث العباد ، ويحييهم بجميع أجزائهم ، ويسوقهم إلى المحشر لفصل القضاء ، ومن نفخت فيه الروح بعث ولو نزل ميتاً " .
وفي بيان حقيقة الإيمان باليوم الآخر ، يقول عند تفسير قوله تعالى : { يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ } (آل عمران:١١٤): " أي يصدقون بأن الله متصف بكل كمال مستحيل عليه كل نقص وقوله **واليوم الآخر** أي وما فيه من النعيم والعقاب فيصدقون بأنه حق "[4]

ثانياً : أما عن أسماء اليوم الآخر ، فيذكر منها ، قائلاً : " ومما يجب اعتقاده وإنكاره كفر ؛ اليوم الآخر ، ويسمى يوم الدين ، ويوم الجزاء ، ويوم القيامة " .

---

(١) وسيأتي الحديث عنه مع مناقشة آراء الصاوي في هذا الباب إن شاء الله .
(٢) المواقف:٣٧١.
(٣) الإرشاد للجويني:٣٥٨-٣٧١.
(٤) حاشية الجلالين:(١٦٤/١).

ثم يعلل تسميته باليوم الآخر قائلا: " وسمي بذلك لأنه آخر الأيام فلا ليل بعد ، بل إما نور محض على من آمن ، أو ظلام محض على من طغى وكفر ، وأوله من قيام الناس من القبور ، ولا نهاية لآخره ، وقيل : استقرار أهل الدارين فيها ".

ثالثاً : وفي حديثه عن حجية الإيمان باليوم الآخر ؛ فإنه يتابع المتكلمين قبله في إرجاع ذلك إلى النقل ، يقول : " ويجب الإيمان به لوروده كتاباً وسنة وإجماعاً ، قال تعالى : { إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً} (الإنسان:١٠) ".[١]

رابعاً : وإذا كان الصاوي في مجال تقرير أصول العقائد ، كما هو شأنه في جوهرة التوحيد والخريدة البهية يعتمد في الغالب كلام أهل الفن ، فإنه لا يلتزم ذلك على جهة التأصيل في تفسره للقرآن الكريم ، إذ نجده يقرر أدلة أخرى على وجوب الإيمان باليوم الآخر ، سالكاً لها مسلك الاستدلال الشرعي العقلي ، الذي أرشد إليه المولى تعالى في رد شبه المنكرين للبعث .

وذلك في قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ} (الحج:٥)

يقول : " مناسبة هذه الآية لما قبلها ؛ أنه لما ذكر من يجادل في قدرة الله بغير علم ، وكان جدالهم في البعث ، ذكر دليلين على ذلك : الأول في نفس الإنسان وابتداء خلقه .

الثاني : في الأرض وما يخرج منها ، فإذا تأمل الإنسان فيهما ثبت عنده البعث وأنه واقع لا محالة " .[٢]

كما انتهج نفس المسلك السابق في تفسير قوله تعالى : " {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ} (الأنعام:٢).

يقول : " هذا بحسب العادة الجارية بأن القادر على الابتداء قادر على الإعادة بالأولى ؛ وإلا فالكل في قبضة قدرته سواء ، لا مزية للإعادة على الابتداء ؛لأنه إذا أراد شيئا قال له كن فيكون " [٣]

وأيضاً في تفسير قوله تعالى : {فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لازِبٍ} (الصافات:١١).

---

(١) حاشية الجوهرة:٦٠ـ٦١.
(٢) حاشية الجلالين:(٣/٨٨).
(٣) المرجع السابق:(٢/٣).

يقول : " المقصود من هذا الكلام الرد على منكري البعث ؛ حيث ادعو أنه مستحيل.

وحاصل الرد أن يقال لهم : إن استحالته التي تدعونها ؛ إما لعدم مادة وهو مردود بأن غاية الأمر تصير الأجزاء تراباً ، وهو قادر على أن ينزل عليه ماء فيصير طيناً ؛ وقد خلق أباهم آدم من طين .

أو لعدم القدرة ؛ وهو مردود بأن القادر على هذه الأشياء العظام من السموات والأرض وغيرهما ؛ قادر على إعادتهم ثانياً ، وقدرته ذاتية لا تتغير ، فهذه الآية نظير قوله تعالى : {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا} (النازعات:٢٧) " [١]

خامساً : ولا يغفل الصاوي ـ كما هو معهود منه ؛ وهو الفقيه المجتهد ـ جانب بيان الحكمة من إرادة الله تعالى لذلك اليوم[٢] ، ففي تفسير قوله تعالى : { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ } (الأنبياء:١٦)

يقول : " هذا دليل على صحة الحشر ووقوعه ، وذلك أن الله تعالى خلق النوع الإنساني ، وخلق له ما في الأرض جميعاً ، وكلفه الإيمان والطاعة ؛ فآمن البعض وكفر البعض ، وختم الله في سابق أزله أن النعيم للمؤمن ، والعقاب للكافر ، وذلك لا يكون في الدنيا لعدم الاعتداد بها ؛ فحينئذ لابد منه لتجزى كل نفس بما كسبت ".[٣]

" وهذا كله لإظهار العدل ؛ فحيث لم يترك غير العقلاء ، فكيف بالعقلاء ؟ فلا بد من الحشر والحساب والجزاء ، إما بالعدل وإما بالفضل " [٤]

****

تعليق :

إن ما انتهجه الأشاعرة في الاستدلال للمعاد ؛ ليعد من المناهج غير البرهانية ، وبالتالي فكل ما يتوصل إليه من نتائج ، فإنه لا يحمل طابع الحجية المقنعة .

وذلك لأن الاستدلال بالإمكان الذهني ، حقيقته أن الذهن لا يمنع حصول ما يراه ممكنا ؛ فتصبح الحقيقة المبنية عليه مجرد توقعات ذاتية لا مستند لها من أرض الواقع ، وهذا ما نقضه عليهم شيخ الإسلام رحمه الله ، يقول : إن " الإمكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع ، وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي، بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع ، ولا معلوم الإمكان الخارجي " [٥]

---

(١) المرجع السابق:(٣١٣/٣).

(٢) وسيأتي بيان موقفه من الحكمة وأن غالب آرائه فيه تدل على تأرجحه بين النفي والإثبات مع ميل ملحوظ إلى إثباتها : ٤١٧ .

(٣) حاشية الجلالين:(٦١/٤).

(٤) المرجع السابق:(١٣/٢).

(٥) الفتاوى:(٢٩٨/٣).

وحاصل ما نكر أن الأمر يصبح مجرد دعوى ، تفتقر إلى دليل يعضد ما يقوم بالذهن من احتمالات ، لا يجد ما يدفع إمكان وجودها ، ومن هذه الحيثية فإن هذا المسلك يفقد طابع البرهانية ؛ ويبقي في جملة الدعاوى التقريرية ، التي يضعف الاستدلال بها ، ولو توقفوا عن القول به وتابعوا الصاوي في حصر حجيته بطريق النقل والإجماع لكان أفضل .

ومع ذلك فإن في غياب هذا الأصل ـ وهو إثبات حجية البعث بالمسلك العقلي ـ مخالفة لصريح ما أنزل الله تعالى في كتابه ، فقد أتى به التصريح في كثير من الآيات الكريمة على إمكان الاستدلال للمعاد استدلالاً ذهنياً برهانياً ؛ يستند في حجيته إلى القياس ، بحيث يخرج الاستدلال له عن دائرة الإمكان الذهني إلى دائرة الإمكان الخارجي ، والذي يجعل من الوقائع المشاهدة على أرض الواقع مسلكاً يصل منها إلى إمكان حصوله مرة أخرى .

وكل ما نكره الصاوي من طرق في الاستنباط العقلي ؛ لا تخرج في حقيقتها عن مسلك القياس المنكور أعلاه ، وعند تحقيق الأمر في هذه المهمة نجد أن طرق القياس التي دار حولها حديث القرآن الكريم لإثبات قضية المعاد ، لا تخرج عن أحد مسلكين اثنين : هما قياس الشاهد على الغائب ، وقياس الأولى .

ـ أما قياس الأولى ؛ فقد ورد الاستدلال به كثيرا في كتاب الله تعالى ، وهو كما قال الصاوي : خطاب للفطرة بما استقر فيها أن من قدر على إيجاد الشيء ابتداء ؛ قدر على إعادته من باب أولى ، فحقيقة المعاد إعادة للخلق الأول الذي كانت نسبة إيجاده للباري تعالى من الحقائق الفطرية التي يعدم الشك إليها سبيلاً ، مع سلامة الفطرة وبعدها عن شبهات الهوى ، وهذا مصداق قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ .....}.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في الاستدلال بهذه الآية على ما سبق بيانه : " فلستم ترتابون في أنكم مخلوقون ، ولستم ترتابون في مبدأ خلقكم من حال إلى حال إلى حين الموت والبعث ، الذي وعدتم به نظير النشأة الأولى ، فهما نظيران في الإمكان والوقوع ؛ فإعادتكم بعد الموت خلقا جديدا ، كالنشأة الأولى التي لا ترتابون فيها ، فكيف تنكرون إحدى النشأتين مع مشاهدتكم لنظيرها " [1].

وكذلك قوله تعالى رداً على منكري البعث : {وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً وَرُفَاتاً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً . قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً * أَوْ خَلْقاً مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً} (الإسراء:٤٩-٥١)

---

(1) إعلام الموقعين ، لابن القيم:(١/١٤٠).

وكان استفسارهم عن موعد البعث بعد إقامة الحجة عليهم في إمكان وجوده؛ دليلا على إقرارهم بإمكانه ، وإن لم يصرحوا بذلك ؛ نتيجة لما أعمل في قلوبهم من أدواء الكبر والبغي بغير الحق ، وإنما أعرضوا عن الإذعان لهذه الحقيقة ، كما أعرضوا عن الإيمان بصدق المصطفى عليه الصلاة والسلام مع كونهم قد أطبقوا على أحقية ذلك في قرارة أنفسهم .

ومن هنا تتجلى واحدة من أهم أسباب الجمع بين ذكر الإيمان بالله تعالى والإيمان باليوم الآخر في كثير من آيات الكتاب العزيز ؛ فإن حقيقة التكذيب باليوم الآخر تكذيب بربوبية الله تعالى ، وقدح في كمال قدرته ، وتمام عدله في تصرفه ، وقد جاء هذا المعنى في الحديث القدسي : (كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له ذلك ، أما تكذيبه إياي فقوله : لن يعيدني كما بدأني ، وليس أول الخلق بأهون علي من أعادته . وأما شتمه إياي فقوله : اتخذ الله ولداً ، وأنا الأحد الصمد ، لم ألد ولم أولد ، ولم يكن لي كفوًا أحد)[1]

وكانت هذه الحقيقة وهي فطرية الإيمان بربوبية الله تعالى ، وتسليمهم لها في قرارة أنفسهم ؛ مستند الاحتجاج عليهم في إنكارهم مبدأ البعث ، ومن ذلك قوله تعالى : {فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (الواقعة:٨٦-٨٧) .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله موضحا المراد من هذا التحدي وانهزامهم السافر في المقابل ، كل ذلك من أجل إقامة الحجة عليهم بوجود البعث والجزاء : " أي هلا تردون الروح إلى مكانها إن كنتم غير مدبورين ولا مقهورين ولا مجزيين ، وهذه الآية تحتاج إلى تفسير ؛ فإنها سيقت للاحتجاج عليهم في إنكارهم البعث والحساب ، ووجه الاستدلال أنهم إذا أنكروا البعث والجزاء ؛ فقد كفروا بربهم وأنكروا قدرته وربوبيته وحكمته ، فإما أن يقروا بان لهم ربا قاهرا متصرفا فيهم ، يميتهم إذا شاء ، ويحييهم إذا شاء ، ويأمرهم وينهاهم ، ويثيب محسنهم ، ويعاقب مسيئهم ، وإما أن لا يقروا برب هذا شأنه ، فان أقروا آمنوا بالبعث والنشور ، والدين الأمري والجزائي ، وإن أنكروه وكفروا به فقد زعموا أنهم غير مربوبين ، ولا محكوم عليه ، ولا لهم رب يتصرف فيهم كما أراد ، ...... ، وهذه غاية التعجيز لهم ؛ إذا تبين عجزهم عن رد نفس واحدة إلى مكانها ولو اجتمع على ذلك الثقلان ، فيالها من آية دالة على وحدانيته وربوبيته سبحانه ، وتصرفه في عباده ، ونفوذ أحكامه فيهم ، وجريانها عليهم ، والدين دينان ؛ دين شرعي أمري ، ودين حسابي جزائي ، وكلاهما لله وحده " [2]

وكان من جملة مسالك قياس الأولى : الاستدلال بخلق السموات والأرض على إمكان البعث ، ومستند هذه الدلالة كما تقدم هو الاستدلال على العظيم الممكن بوجود

---

(١) أخرجه البخاري في : كتاب التفسير - باب قوله تعالى : (قل هو الله أحد)، رقم الحديث:٤٩٧٤.

(٢) الجواب الكافي ، لابن القيم:(١٤٦/١).

ما هو أعظم منه ؛ مع تحقق وجوده على أرض الواقع ، وهذا الاستدلال كما ذكر الصاوي استدلال بعين قدرة الباري تعالى ، والتي ينسب إليها الإبداع ، فإذا دخل ما هو أعظم مما يجحده الكافرون في إمكانها مع إقرارهم بذلك ؛ فمن باب أولى أن تدخل إعادتهم يوم البعث في مقدورها ، مع وجود المقتضي لذلك من إحقاق الجزاء العادل الذي توجبه حكمة المولى تعالى ، وانتفاء الموانع لتمام قدرة الرب تبارك وتعالى كما تقدم.

ومما ورد في ذلك ، قوله تعالى : {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُوراً} (الإسراء:٩٩).

وكذلك قوله تعالى : {أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ} (يس:٨١)

وقوله تعالى : {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (الأحقاف:٣٣)

يقول شيخ الإسلام مبينا أهمية هذا المسلك لتحقق البعث : " فإنه من المعلوم ببداهة العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم والقدرة عليه أبلغ ، وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك " [١].

- أما قياس الغائب على الشاهد في الاستدلال على البعث فهو على ضربين : إما بقياس ما غاب عنا من البعث العام على المشاهد من البعث الخاص ، فهو استدلال بحصول المثيل المشاهد على حصول مثيله الغائب .

وإما استدلال بما غاب عنا من البعث على المشاهد في حصول نظيره .

وكلا هذين الضربين ورد الاستدلال بهما في كتاب الله العزيز في عدد من المواضع .

وترجع حجية هذا الضرب من القياس في الاستدلال للبعث ؛ لوجود القاسم المشترك ، وهو ما يسمى بجامع الحقيقة عند المتكلمين[٢] والذي أرشد إليه ابن رشد وأوقف عليه حجية الاستدلال بهذا الضرب من القياس : " التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب "[٣]

فإن حقيقة ما غاب عنا من بعث الأجساد يتفق في طبيعته مع ما يشاهد من بدء الخلق ، أو ما يماثله مما وقع للأمم قبلنا ، أو نظيره من إحياء موات الأرض بعد فنائها.

وترجع أهمية قياس ما غاب عنا من البعث بالمشاهد منه ؛ إلى كونه مما يحيل العقل امتناعه بعد وجوده على أرض الواقع ؛ إذ يصبح لمن شاهده أمرا محسوسا ، القدح فيه قدح بالمسلمات الضرورية التي لا يمكن بحال الشك فيها أو ردها .

أما من غابت هذه الوقائع عنه ، فيكون مستند هذه الدلالة حينئذ هو الوحي الصادق ؛ حيث أخبر عن بعثة جمع من الأموات : آحاد ومتفرقين ، كما يرجع إلى

---

(١) مجموع الفتاوى : (٣/٢٩٩).
(٢) انظر الإرشاد للجويني :١٥٤.
(٣) الكشف عن مناهج الأدلة :١٠٩.

الخبر المقطوع به من جهة تواتر مقتضاه ، فقد كانت هذه القصص مما تواتر سماعها في جهات الأرض ، وكان لأهل الكتاب في هذا المضمار حكايات معروفة ، يقصونها على العرب قبل البعثة ؛ حتى حمل بعضهم التعنت وطلب التعجيز على سؤال النبي عليه الصلاة والسلام عن قصة أصحاب الكهف ، كما هو معلوم في كتب التفسير المشهورة .[1]

ومن ذلك قصة الرجل الذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها : أي خربة قد تهدمت ، فلم يبق من معالمها سوى أسقف منازلها ، التي عبر عنها بالعروش ؛ فاستبعد حين رأى ذلك المنظر الموحي بالفناء والزوال أن تعود الحياة لها مرة أخرى ، فأتته الإجابة على استبعاده بما لا يملك له ردا ، حيث توفاه الله مائة عام ثم بعثه ، قال تعالى في حكاية ذلك : { أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (البقرة:٢٥٩).

وكان أيضا مما ورد في الاستدلال على البعث بوقوعه في هذه الدنيا ما ورد في حكاية خبر إبراهيم عليه السلام عند سؤاله المولى عز وجل مشاهدة بعث الأموات ؛ فأراه الله ذلك بأن أمره أن يقطع أربعة من الطير قطعاً متفرقة ، ثم يضع كل مجموعة منها على رأس جبل ، ثم يعلن نداءه لهن فيجبن لذلك النداء بأمر الباري تعالى ، وكان هذا المشهد الحسي لإبراهيم عليه السلام نقلة ابتغاها من علم اليقين الذي لا شك في بوجه من الوجوه ، إلى عين اليقين بحيث يصبح مستند الدلالة إيمانا بالشهادة مع الإيمان بالغيب .

- أما الاستدلال على البعث بوجود نظيره فتتجلى صورته في إحياء موات الأرض بإنزال الغيث من السماء بإذن الله ، فإن مقتضى إعادة الحياة إلى ما اندثرت فيه معالمها كما هو الحال في إحياء الأرض بعد موتها أن ينسحب حكم الإمكان على كل ما يماثلها من هذه الحيثية ، وهذا ما دل عليه قول المولى تعالى : {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (فصلت:٣٩)

والحديث في استقصاء ما ورد في ذلك من القرآن والسنة يطول ، ومستند هذه الدلالة كما تقدم الإشارة إليه أن " حكم الشيء حكم نظيره ، وأنه سبحانه إذا كان قادرا على شيء ؛ فكيف تعجز قدرته عن نظيره ومثله ".

وورود هذا المسلك كثيراً في الآيات الكريمة ، مما يدل على " إثبات القياس في أدلة التوحيد والمعاد " [2]

---

[1] انظر تفسير البغوي :(١٤٦/٥ـ ١٤٧).

[2] مدارج السالكين ، لابن القيم :(٦٨١/٣)بتصرف بسيط. ولمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى رسالة المعرفة في الإسلام لشيخنا الفاضل الدكتور : عبد الله القرني ، مبحث :دلالة العقل على البعث والجزاء.

والصاوي في هذا المبحث يظهر اعترافه جليا بحكمة الباري تعالى وإرادته العدل بين العباد ، كما هو واضح من خلال كلامه المنصوص عليه سابقاً وكان هذا منه بمثابة الاعتراف بصحة مذهب السلف رضوان الله تعالى عليهم في إثباتهم الحكمة ، وأن نفيها عنه يقضي بنسبة الظلم له تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً .

ولعل هذا من جملة ما وقع فيه من تناقض ؛ نتيجة لموقفه المتميز في تحرير المذهب الأشعري بالجملة .

وعلى كل فإن الارتباط بين واضح بين إرادة البعث ؛ وبين إثبات حكمة المولى تعالى ، التي تتجلى في إلحاق الجزاء العادل بكل المكلفين ، فقد أشرت سابقا إلى أن إرادة المولى تعالى للبعث إنما تأكدت لأن به يكون إحقاق الحق ، الذي قامت به السموات والأرض ، وهذا مقتضى اتصاف الباري تعالى بالكمال المطلق ، ثم إن دلالة الكتاب والسنة في إثبات ذلك ظاهرة صرحت بها الآيات في عدد من المواضع، قال تعالى : { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ } (ص:٢٧)

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن في تكذيب الكافرين لحقيقة البعث دلالة أخرى على هذا الارتباط ؛ ذلك أن الكافرين ما أنكروا البعث حقيقة لشكهم في قدرة الباري تعالى على ذلك مع إقرارهم بأنه خالق السموات والأرض وخالق أنفسهم ، وإنما كان منهم ذلك لعلمهم بالتلازم الذي بين البعث ، وبين الجزاء العادل ، الذي تقتضيه حكمة الباري تعالى ، أو بعبارة أخرى لعلمهم بأن ذلك البعث لم يكن إلا لمجازاتهم على ما قدموه في الحياة الدنيا ، وإلى هذا المعنى دل قوله تعالى آمراً نبيه عليه الصلاة والسلام أن يتحدى اليهود على محبتهم الآخرة بتمني الموت ؛ فإنهم لما أيقنوا بالبعث ضرورة يعلمها أهل الكتب السماوية ؛ علموا أنهم مجازون على أعمالهم الشريرة ، والتي من أعظمها جرماً عداء المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وتكذيبهم إياه ، بل ومحاولة قتله صلوات ربي وسلامه عليه ، فكرهوا من أجل ذلك الموت ، وكانوا أحرص الناس على حياة ، قال تعالى : { قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ.وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ.وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ } (البقرة:٩٤-٩٥-٩٦) .

بل وأظهر من هذا دلالة ما ذكرته سابقا ، من إبطال الباري تعالى لزعم الذين كفروا ، بقوله : { زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} (التغابن:٧)

وكذلك قوله : { فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ.تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}

******

(المبحث الثاني)

الإيمان بأشراط الساعة

لقد كانت حكمة المولى تعالى في إخفاء وقت الساعة جلية واضحة ؛ إذ الجهل بذلك مدعاة للعمل والأخذ بأسباب السلامة قبل أن يحل موعدها ، وكان السؤال عن وقتها مما استكثر به الكافرون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودوما كان يأتي الرد من المولى تعالى بأنه ليس في مقدور أحد الإحاطة بعلمها ، وأن ذلك مما يختص بعلمه سبحانه ، ولكن مع ذلك فقد دلت الأحاديث والآيات الكريمة على أن لها وقتا محددا ، ويمكن معرفة اقترابه بتحقق بعض الدلائل ، والتي تسمى بالأشراط [1] ، فبها يعرف أن زمن قيام الساعة قد اقترب .

وهذه الأشراط تتفاوت في ما بينها ؛ من حيث دلالتها على قرب قيام الساعة، فمنها ما يدل على دنو الموعد دون الوقوع ، ويكون ذلك قبل مدة زمنية ، وهي التي تسمى بأشراط الساعة الصغرى .

ومنها ما يدل على أنه قد حان وقت قيامها ، حتى لا يكون هناك فاصل زمني يذكر ، وهذه التي تسمى بأشراط الساعة الكبرى ، ولما كانت هذه المسائل من عظيم مسائل الإيمان ؛ اعتنى السلف بذكرها ، وجمعوا لذلك الأدلة من الكتاب والسنة، كما قاموا بتمييز الصحيح الذي ورد فيها من الضعيف ، ولا يخفى مدى النفع الذي تحقق بمعرفتها ، لذا تم إخبار المولى تعالى بها نبيه عليه الصلاة والسلام ، بل وأمر جبريل عليه السلام أن يسأل عنها حتى يعم العلم بها كل من سمع ذلك الحديث المشهور .

وحتى يتم النفع ؛ سأتناول كل واحدة من هذه الأشراط بالتفصيل والتبيان بإذن المولى تعالى ، وذلك من خلال عرض آراء الصاوي في هذا المبحث :

******

رأي الشيخ الصاوي :

يقول الصاوي في تفسير قوله تعالى : {فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ}(محمد:١٨) : " ورد عن حذيفة والبراء بن عازب (كنا نتذاكر الساعة إذ أشرف علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال: ما تتذاكرون ؟ قلنا : نتذاكر الساعة . قال : إنها لا تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات الدخان ودابة الأرض وخسفا بالمشرق وخسفا بالمغرب وخسفا بجزيرة العرب ، والدجال وطلوع الشمس من مغربها ، ويأجوج ومأجوج ، ونزول عيسى ،

---

(١) الأشراط هي العلامات ، والواحده تدعى: شرط ، والمراد بها العلامات التي يعقبها قيام الساعة ، انظر: لسان العرب لابن منظور:مادة :شرط:(٣٢٩/٧)وانظر كلام ابن رجب في جامع العلوم والحكم ، حيث قال :"علاماتها - أي - التي تدل على اقترابها:١٣٦.

ونار تخرج من عدن) [١] .

وإن من علاماتها الصغرى بعثة النبي صلى الله عليه وسلم " [٢].

وعن ترتيب هذه الآيات من حيث الظهور ، يقول : " وروي أن أول الآيات ظهور الدجال ، ثم نزول عيسى ، ثم خروج يأجوج ومأجوج ، ثم خروج الدابة ، ثم طلوع الشمس من مغربها ، وهو أول الآيات العظام المؤذنة بتغير أحوال العالم العلوي ، وذلك أن الكفار يسلمون في زمن عيسى ، فإذا قبض ومن معه من المسلمين رجع أكثرهم إلى الكفر فعند ذلك تطلع الشمس من مغربها " [٣].

****

وفي تفسير آيات سورة الكهف يصف **يأجوج ومأجوج** ، فيقول : " روي أن كلا من الجيلين اشتمل على أربعة آلاف ، لا يموت الواحد منهم حتى ينظر ألف ذكر من صلبه كلهم قد حمل السلاح ، وهم أصناف منهم طوله عشرون ومائة ذراع في السماء ، وصنف منهم طوله وعرضه سواء عشرون ومائة ذراع ، وصنف منهم يفترش أحدهم إحدى أذنيه ويلتحف بالأخرى ، لا يمرون بفيل ولا وحش ولا خنزير إلا أكلوه ، ومن مات منهم أكلوه ، والجميع كفار دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء فلم يجيبوا " [٤] .

*****

أما عن **نزول المسيح عليه السلام** ، فإنه يرى إمكان تفسير قوله تعالى : {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً } (النساء:١٥٩) بنزول عيسى وإيمان الناس به أو بفتنة آحاد أهل الكتاب به عند الموت ، يقول : " روي أن اليهودي إذا حضره الموت ضربت الملائكة وجهه ودبره وقالوا له : يا عدو الله أتاك عيسى نبيا فكذبت به ، فيقول : آمنت بأنه عبد الله ورسوله ، ويقال للنصراني : أتاك عيسى نبيا فزعمت أنه الله وابن الله ، فيقول : آمنت بأنه عبد الله ، فأهل الكتاب يؤمنون به ولكن لا ينفعهم إيمانهم ؛ لحصوله وقت معاينة العذاب .

أما التفسير الثاني ؛ فيقول وهناك " تفسير آخر وهو صحيح المعنى أن عيسى حين ينزل إلى الأرض ما من أحد يكون من اليهود أو النصارى أو ممن يعبد غير الله إلا آمن بعيسى حتى تصير الملة كلها إسلامية "[٥]

وكان تفسيره لقوله تعالى : { أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ } (الأنعام:١٥٨) بأن المراد بها **طلوع الشمس من مغربها** هو الصحيح الذي عليه غالب أهل العلم .

يقول : " ورد أن رسول الله قال يوما : (أتدرون أين تذهب هذه الشمس إذا غربت ، قالوا الله ورسوله أعلم ، قال : إنها تذهب إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة ،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه :كتاب الفتن وأشراط الساعة :(٢٧/١٨).

(٢) حاشية الجلالين:(٨٥/٤).

(٣) المرجع السابق:(٥٥/٢).

(٤) حاشية الجلالين:(٢٥/٣).

(٥) المرجع السابق:(٢٤٢/١).

فلا تزال كذلك حتى يقال لها : ارتفعي فارجعي من حيث شئت ، فتصبح طالعة من مطلعها ، وهكذا كل يوم ، فإذا أراد الله أن يطلعها من مغربها حبسها ، فتقول : يا رب إن مسيري بعيد ، فيقول لها : اطلعي من حيث غربت ، فقال الناس : هل لذلك من آية ، فقال : آية تلك الليلة أن تطول قدر ثلاث ليال ، فيستيقظ الذين يخشون ربهم فيصلون ثم يقضون صلاتهم والليل مكانه لم ينقص ، ثم يأتون مضاجعهم حتى إذا استيقظوا والليل مكانه ؛ خافوا أن يكون ذلك بين يدي أمر عظيم ، فإذا أصبحوا طال عليهم طلوع الشمس فبيناهم ينتظرونها إذ طلعت عليهم من قبل المغرب " [1].

*****

وفي حديثه عن وصف **الدابة** الوارد ذكرها في سورة النمل نجده يروي الكثير من الأخبار في بيان صفتها ، يقول : هي الجساسة ، ورد في الحديث : " أن طولها ستون ذراعاً بذراع آدم عليه السلام لا يدركها طالب لا يفوتها هارب ، وروي : أن لها أربع قوائم ولها زغب وريش وجناحان .

وأن لها : " رأس ثور ، وعين خنزير، وأذن فيل ، وقرن إيل ، وعنق نعامة، وصدر أسد ، ولون نمر ، وخاصرة هرة ، وذنب كبش ، وخف بعير ، وما بين المفصلين اثنا عشر ذراعا بذراع آدم علي السلام .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : فيها كل لون ما بين قرنيها فرسخ للراكب .

وفي تحدد مكان خروجها وكيفيته ينكر عددا من الروايات ، يقول : " وعن علي رضي الله عنه : أنها تخرج بعد ثلاثة أيام ، ينظرون فلا يخرج كل يوم إلا ثلثها، وعن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه سئل من أين تخرج الدابة ؟ فقال : من أعظم المساجد حرمة على الله تعالى .

وروي : أنها تخرج ثلاث خرجات : تخرج بأقصى اليمن ثم تكمن ، ثم تخرج بالبادية ثم تكمن دهراً طويلاً ، فبينما الناس في أعظم المساجد حرمة على الله تعالى وأكرمها فما يهولهم إلا خروجها من بين الركن ، حذاء دار بني مخزوم عن يمين الخارج من المسجد " .

وقيل : تخرج من الصفا لما روي : بينما عيسى عليه السلام يطوف بالبيت ومعه المسلمون ؛ إذ تضطرب الأرض تحتهم حتى تتحرك تحرك القنديل ، وتنشق الصفا مما يلي المسعى ؛ فتخرج الدابة من الصفا ومعها عصا موسى ، وخاتم سليمان عليهما الصلاة والسلام ، فتضرب المؤمن في مسجده بالعصا فتنكت نكتة بيضاء فتفشو حتى يضيء بها ، وجهه وتكتب بين عينيه مؤمن ، وتنكت الكافر بالخاتم في أنفه ، فتفشو النكتة حتى يسود بها وجهه وتكتب بين عينيه كافر ، ثم تقول لهم : أنت يا فلان من أهل الجنة ، وأنت يا فلان من أهل النار " .

---

[1] المرجع السابق : (٥٤/٢).

ويزيد في تحديد هويتها ، حيث يقول : " واختلف في تعيين هذه الدابة ، فقيل : هي فصيل ناقة صالح وهو أصح الأقوال ، فإنه لما عقرت أمه هرب فانفتح له حجر فدخل في جوفه ثم انطبق عليه الحجر فهو فيه حتى يخرج بإذن الله عز وجل " [١] .

وكان **اجتماع الناس على الكفر** كأحد علامات الساعة الكبرى مما تطرق له الصاوي بالبيان ، يقول في تفسير قوله تعالى : { وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ} (الزخرف: ٣٣) : " لا يبعد أن يكون ما صار إليه الفسقة والجبابرة من زخرفة الأبنية ، وتذهيب السقوف وغيرها من مبادئ الفتنة بأن يكون الناس أمة واحدة في الكفر قرب الساعة ؛ حتى لا تقوم الساعة على من يقول الله ، أو في زمن الدجال لأن من يبقى إذ ذاك على الحق في غاية القلة بحيث أنه لا عداد له في جانب الكفرة " [٢]

******

تعليق :

من الملاحظ أن الصاوي لم يقف من هذا المبحث موقف المستقصي والمفصل ؛ بل يعد كلامه في هذه الجزئية من مسائل اليوم الآخر مما يظهر فيه الاختصار الشديد ، ولي أن أفصل القول فيما أجمل ؛ حتى لا تبقى هناك ثغرة في هذا الفصل بحول الله تعالى ، وذلك كما قدمت الحديث عن علامات الساعة أن منها الصغرى ومنها الكبرى ، فالصغرى هي التي أشار إليها النبي عليه الصلاة والسلام في حديث جبريل عليه السلام المشهور ، حيث قال : (أن تلد الأمة ربتها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاة الشاة يتطاولون في البنيان) [٣]

يقول الإمام ابن رجب في الحقيقة التي أخبر عنها الحديث من أشراط الساعة : " ومضمون ما ذكر من أشراط الساعة في هذا الحديث يرجع إلى أن الأمور توسد إلى غير أهلها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الساعة : (إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة) [٤]

والأحاديث في بيانها كثيرة ، منها : حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان ، يكون بينهما مقتلة عظيمة ، دعوتهما واحدة ، وحتى يبعث دجالون كذابون ، قريب من ثلاثين ، كلهم يزعم أنه رسول الله ، وحتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ، ويتقارب الزمان ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج ، وهو القتل ، وحتى يكثر فيكم المال ، فيفيض حتى يهم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يعرضه ، فيقول الذي يعرضه

---

(١) المرجع السابق:(١٩٢/٣)
(٢) المرجع السابق:(٤٩/٤).
(٣) تقدم تخريجه فيما سبق : ٣٣٩
(٤) أخرجه البخاري في : كتاب العلم ـ باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه ، رقم الحديث :٥٩.

عليه : لا أرب لي به . وحتى يتطاول الناس في البنيان . وحتى يمر الرجل بقبر الرجل ، فيقول : يا ليتني مكانه ، وحتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس - يعني - آمنوا أجمعون ، فذلك حين : { لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً } (الأنعام:١٥٨) " [(١)]

فكل ما ورد في الحديث يعد من أشراط الساعة الصغرى ، إلا طلوع الشمس من مغربها ، فقد عدها العلماء من الأشراط الكبرى التي تؤذن بقيام الساعة ، وكان ما ذكره الصاوي من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم صحيحا ؛ إذ يستند إلى إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقد ورد في الحديث الصحيح عن سهل رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بعثت أنا والساعة كهاتين) . ويشير بإصبعيه فيمدهما " [(٢)]

وكانت حادثة انشقاق القمر في عهده صلى الله عليه وسلم من العلامات على اقتراب الساعة منذ بعثته عليه الصلاة والسلام فقد قال تعالى : { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ }.

*****

أما أشراط الساعة الكبرى فهي كالتالي :

١- **المهدي** : مما ثبت في الصحاح أن خليفة من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي أمر هذه الأمة ، فيملأ الأرض عدلاً ، كما ملئت جوراً ، قال صلى الله عليه وسلم : (لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض ظلماً وجوراً وعدواناً ، ثم يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً)[(٣)]
والأحاديث في بيان صفته كثيرة منها الصحيح ومنها الضعيف، وفي الصحيح منها ما يكفي ثبوت هذا الأمر العظيم .

٢- **المسيح الدجال** :وقد ورد ذكره في حديث حذيفة الذي استدل به الصاوي آنفا ، هذا والكلام في استقصاء ما ورد حوله مما يصعب لضيق المقام ، فقد ثبت في الصحاح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان كثيرا ما يحذر أصحابه منه ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء، كما يعلمهم السورة من القرآن، يقول : قولوا : (اللهم ! إنا نعوذ بك من عذاب جهنم،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الفتن - باب خروج النار ، رقم الحديث:٧١٢١
(٢) أخرجه البخاري في : كتاب الرقاق - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم :(بعثت أنا والساعة كهاتين)، رقم الحديث :٦٥٠٣.
(٣) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب المهدي - رقمه: ٤٢٨١ :(٣٠/٥)، وأخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة، برقم:٧٧٣:(٥٠٠/١)وأخرج بنحوه الترمذي في سننه : كتاب الفتن عن رسول الله - باب ما جاء في المهدي - رقم الحديث:٢٢٣٠، وقال :حديث حسن صحيح:(٤٣٨/٤).. وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة :(٣٩/١-٤٠).

وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات) [(١)].

وقد يحمله نصحه لأمته وشفقته العظيمة عليهم أن يصفه لهم خشية أن يفتنوا به ، قال عليه الصلاة والسلام : (إني لأنذركموه ، وما من نبي إلا وقد أنذر قومه ، ولكني سأقول لكم فيه قولا لم يقله نبي لقومه ، إنه أعور ، وإن الله ليس بأعور) [(٢)].

وقد وردت الأحاديث الصحاح بقيام خوارق العادات على يديه مما يلبس به كثيراً على أصحاب القلوب الضعيفة ، ومن أعظم ذلك أنه يأتي ومعه جنة ونار ، فعن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الدجال : (إن معه ماءً وناراً ، فناره ماء بارد ، وماؤه نار) [(٣)]

٣ ـ **نزول عيسى عليه السلام** : إن من أعظم أمارات الساعة نزول عيسى عليه السلام ، حيث يقوم بنصرة الحق ؛ فيقتل الدجال ، ويكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويحكم في الأرض بالعدل ، ويؤمن أهل الكتاب ؛ فيدخلون في دين الله أفواجا ، قال تعالى : {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً} (النساء:١٥٩)

وقد ورد في ذلك الكثير من الأحاديث ، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده ، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد) [(٤)]

٤ـ **خروج يأجوج ومأجوج** : وكذلك من علامات الساعة الكبرى خروج يأجوج ومأجوج ، وقد ورد خبرهم في القرآن الكريم ، قال تعالى : { حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ } (الأنبياء :٩٦-٩٧).

وفي قصة إهلاكهم وهلاكهم يروي أبو عمرو الداني عن عبد الله بن مسعود أنه قال : (يخرج يأجوج ومأجوج يمرحون في الأرض فيفسدون فيها ، ثم قرأ عبد الله :{ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ } ، ثم يبعث الله عز وجل عليهم دابة مثل النغف ، فتلج أسماعهم ومناخرهم فيموتون منها ، قال : فتنتن الأرض منهم ؛ فتجأر إلى الله تعالى ، فيرسل الله عز وجل ماء ، فيطهر الأرض منهم) [(٥)].

أما عن الرواية التي أوردها الصاوي في بيان صفاتهم ، فلم يصح منها شيء ، فقد أخرجها ابن الجوزي في الموضوعات بسنده عن محمد بن اسحاق عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة ، ..... ، ثم قال : " هذا حديث موضوع ، كما قال ابن عدي ،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب التعوذ من عذاب القبر:(٥/٨٧).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الفتن ـ باب ذكر الدجال ، رقم الحديث :٧١٢٧.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الفتن ـ باب ذكر الدجال ، رقم الحديث:٧١٣٠.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب البيوع ـ باب قتل الخنزير ، رقم الحديث :٢٢٢٢.
(٥) السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني:(١٢٠٧/٦-١٢) تحقيق: المباركفوري

ومحمد ابن اسحاق العكاشي[1] ، قال عنه يحيى بن معين : كذاب ، وقال الدارقطني : يضع الحديث " [2] .

والصحيح في هذا الباب : " أنه قد اختلف في عددهم وصفاتهم ، ولم يصح في ذلك شيء " [3] .

وكان ما حكاه الصاوي من دعوته عليه الصلاة والسلام لهم في ليلة الإسراء والمعراج وردهم ذلك بالكفر مما يرد سنده ، فقد ضعفه السيوطي في الدر المنثور ، حيث قال عن سند روايته : " واه " [4] .

٤ـ **الخسوفات الثلاث** : اختلف العلماء في أمر هذه الخسوفات ، التي أخبر عنها حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ فقال البعض إنها وقعت ، وقال البعض إنها لم تقع بعد ، وأن أمرها من العظم بمكان ؛ حتى يكون وقوعها دلالة على قرب قيام الساعة ، يقول الإمام ابن حجر : " وقد وجد الخسف في مواضع ، ولكن يحتمل أن يكون المراد بالخسوف الثلاثة قدراً زائداً على ما وجد ، كأن يكون أعظم منه مكاناً أو قدراً " [5] .

٥ـ **طلوع الشمس من مغربها** : أحد العلامات العظام الدالة على اقتراب قيام الساعة ، وقد ورد ذكرها في عدد من الأحاديث الصحيحة .

وهذه هي الساعة التي يقفل فيها باب التوبة ، قال تعالى : { يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً} (الأنعام:١٥٨)

ويستند تفسير بعض الآيات الواردة في الآية بطلوع الشمس من مغربها إلى ما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : (لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، وذلك حين : { لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا}[6] .

يقول الإمام البغوي ـ رحمه الله ـ عند تفسيره لهذه الآية : " أو يأتي بعض آيات ربك " : يعني طلوع الشمس من مغربها ، عليه أكثر المفسرين ورواه أبو سعيد الخدري مرفوعاً [7] . " [8]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي :(٦/١٦٧ـ١٦٩) . ترجمة محمد بن اسحاق العكاشي .
(٢) الموضوعات ، لابن الجوزي :(١/٢٠٦ـ٢٠٧)
(٣) روح المعاني للألوسي:(١٦/٤٤).
(٤) الدر المنثور للسيوطي :(٤/٢٧٥).
(٥) فتح الباري:(١٣/٨٤).
(٦) أخرجه البخاري في : كتاب التفسير ـ باب : لا ينفع نفسا إيمانها ، رقم الحديث :٤٦٣٦.
(٧) أخرجه الترمذي في سننه عن أبي سعيد الخدر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى:(أو يأتي بعض آيات ربك)قال:(طلوع الشمس من مغربها): كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ـ باب ومن سورة الأنعام ، رقم الحديث: ٣٠٧١، وقال الترمذي: حسن غريب :(٥/٢٤٧).
(٨) معالم التنزيل، للبغوي :(٣/٢٠٧).

٦- **خروج الدابة** : ومما يدل على قرب قيام الساعة ؛ خروج الدابة في آخر الزمان تثبيتا للمؤمن وتبكيتا للكافر ، حيث تكثر الشرور والآثام ، وقد ثبت هذا الخبر بالكتاب والسنة ، قال تعالى : {وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ} (النمل:٨٢)

ومما ورد في صفتها حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أورده الصاوي حيث قال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (تخرج الدابة معها خاتم سليمان وعصا موسى ، فتجلو وجه المؤمن ، وتختم أنف الكافر بالخاتم ، حتى إن أهل الخوان ليجتمعون فيقول : هاها يا مؤمن ، ويقال هاها يا كافر ، ويقول : هذا يا كافر وهذا يا مؤمن) [١]

- أما قوله في تحديد ماهيتها بأنها الجساسة أولاً ، و فصيل ناقة صالح ثانياً ، ثم اعتماده القول الثاني ، فمحل نظر .

حيث أوقف الإمام النووي خبر تفسير الدابة بالجساسة على عبد الرحمن بن عمرو بن العاص[٢] ، وهذا الصحابي الجليل كان يحدث عن أهل الكتاب وذلك بعد أن أصاب زاملتين يوم اليرموك ، فلا يبعد أن تكونا مصدر ذلك القول ، فلا يعول عليه عندئذ ، أو يكون مما اجتهد فيه برأيه استنباطا من حديث الجساسة المعروف في صحيح مسلم وما كان كذلك مع عدم الموافق له من الصحابة الكرام وعدم ما يسنده من صحيح المنقول ، فلا يعطى له حكم المرفوع ؛ لأن ما قاله فيه مدخل للرأي .

أما القول الذي اعتمده الصاوي من أن الدابة هي فصيل الناقة ، فليس له مستند من الأخبار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكره القرطبي[٣] معتمدا إياه من رواية لا يصح الاستدلال بها سندا ولا متنا ، أما من جهة المتن فحاصلها أنه قد ذكر فيها وصف الدابة بالرغاء الذي هو صوت الأبل [٤]، واعتقد القرطبي أن هذا فيه دلالة على كونها فصيل الناقة ، مع أن حقيقة النص ليس فيها ما يدعم هذا الفهم للمتأمل .

أما من جهة السند ؛ فقد ذكر هذه الرواية الهيثمي في مجمع الزوائد ، وقال : " هذا الحديث رواه الطبراني ، وفيه طلحة بن عمرو: متروك "[٥]

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير في سورة النمل ،برقمه :٣١٨٧، وقال :حديث حسن غريب :(٣١٧/٥)

(٢) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي :(٧٨/١٨).

(٣) انظر تفسير القرطبي :(٢٣٥/١٣).

(٤) الرواية رواها أبو داود الطيالسي في مسنده ،عن طلحة بن عمرو قال : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدابة ، فقال : لها ثلاث خرجات من الدهر فتخرج في أقصى البادية ، ولا يدخل ذكرها القرية ، يعني : مكة ، ثم تكمن زمانا طويلا ، ثم تخرج خرجة أخرى دون ذلك ، فيعلو ذكرها في أهل البادية ، ويدخل ذكرها القرية ، يعني : مكة ،قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :ثم بينما الناس في أعظم المساجد حرمة ، خيرها وأكرمها المسجد الحرام ، لم يرعهم إلا وهي ترغو بين الركن والمقام ، تنفض عن رأسها التراب ...إلى آخر الرواية: باب خروج الدابة والخسف الذي يكون في آخر الزمان، برقم:٢٧٨٩:(٢٢٠/٢).

(٥) كتاب الفتن - باب خروج الدابة :(٧/٨)

ورواها الحاكم في مستدركه ، وقال: " صحيح الإسناد ، وهو أبين حديث في ذكر الدابة ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي ، فقال : طلحة يعني : ابن عمرو الحضرمي ضعفوه وتركه أحمد "[1]

أما ما حكاه بشأن بيان صفتها ، فمما لم يرد فيه حديث عن المعصوم صلى الله عليه وسلم[2]، لذا كان الحق في هذه القضية ما ذكره الشيخ السعدي رحمه الله في أمر هذه الدابة العجيبة ، يقول : " وهذه الدابة هي الدابة المشهورة التي تخرج في آخر الزمان وتكون من أشراط الساعة ، كما تكاثرت بذلك الأحاديث ، لم يذكر الله ورسوله كيفية هذه الدابة ، وإنما أثرها والمقصود منها وأنها من آيات الله ، تكلم الناس كلاما خارقا للعادة ، حين يقع القول على الناس ، وحين يمترون بآيات الله ، فتكون حجة وبرهانا للمؤمنين ، وحجة على المعاندين "[3]

٧ ـ **اندراس الإسلام ، واجتماع الناس على الكفر** : فقد دلت الأحاديث الثابتة أن الإسلام في آخر الزمان يدرس ، فعن حذيفة رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ، و لا صلاة ، و لا نسك ، و لا صدقة ، و ليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة لا يبقى في الأرض منه آية ، و تبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير و العجوز يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها) ، فقال له صلة : ما تغني عنهم لا إله إلا الله ؛ وهم لا يدرون ما صلاة ، ولا صيام ، ولا نسك ، ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة ، ثم ردها عليه ثلاثاً ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة ، فقال : يا صلة ، تنجيهم من النار ثلاثاً " .[4]

وقد دلت بعض الأحاديث على أنه لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق ، وذلك بعد أن يرسل الله ريحا طيبة ، تقبض أرواح المؤمنين ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله يبعث ريحاً من اليمن ، ألين من الحرير ، فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته)[5]

وفي الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال : (يذهب الصالحون ، الأول فالأول ، ويبقى حفالة كحفالة الشعير ، أو التمر، لا يباليهم الله بالة) . قال عبد الله : يقال : حفالة وحثالة .[6]

---

(١) انظر : تهذيب التهذيب:(٢٣/٥)ترجمة :٣٨.وقد استفدت مطالعة هذه الأقوال من عدد من الدراسات المتعلقة بأشراط الساعة ، منها : اتحاف الجماعة بما جاء في الفتن وأشراط الساعة ، للشيخ : حمود التويجري.

(٢) انظر تفسير ابن كثير:(٤٩٦/٣).

(٣) تيسير الكريم الرحمن:٦٦٢.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه :كتاب الفتن ـ باب ذهاب القرآن والعلم ، رقم الحديث :٤٠٤٩:(٢ /١٣٤٤).وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة، برقم:٣٢٧٣:(٣٧٨/٢).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان ـ باب الريح التي تكون قرب القيامة :(١٣٢/٢).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق ـ باب ذهاب الصالحين ، رقم الحديث :٦٤٣٤ ، قال الحافظ ابن حجر : " والحفالة بالمهملة والفاء بمعنى الحثالة بالمثلثة ، والفاء قد تقع موضع الثاء، والمراد بها الرديء من

وعند ذلك يتحقق اجتماع الناس على الكفر ؛ كما في الحديث الصحيح : (فيبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع ، لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكرا ، فيتمثل لهم الشيطان فيقول : ألا تستجيبون ؟ فيقولون : فما تأمرنا ؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان ، وهم في ذلك دار رزقهم ، حسن عيشهم ، ثم ينفخ في الصور ، فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتا ورفع ليتا ، قال : وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله ، قال : فيصعق ، ويصعق الناس ...) .[1]

٨ـ خروج نار تحشر الناس إلى محشرهم : آخر الآيات الكبرى الدالة على قيام الساعة ؛ هي ما أخبر عنها المصطفى صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي ذكره الصاوي في حاشيته على التفسير ، فقد بين الحديث بمجموع رواياته أن النار تخرج من اليمن ، وتحديدا من منطقة عدن ، تحيط بالناس موجهة إياهم إلى أرض الشام ، حيث المحشر .

أما عن بيان كيفية الحشر ؛ فيخبرنا به النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : (يحشر الناس على ثلاث طرائق : راغبين وراهبين ، واثنان على بعير ، وثلاثة على بعير ، وأربعة على بعير ، وعشرة عل بعير ، ويحشر بقيتهم النار ، تقيل معهم حيث قالوا : وتبيت معهم حيث باتوا ، وتصبح معهم حيث أصبحوا ، وتمسي معهم حيث أمسوا)[2] .

وفي تحديد أرض المحشر ببلاد الشام وردت الأحاديث الصحيحة ، منها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ستخرج نار من حضرموت أو من نحو حضرموت قبل يوم القيامة تحشر الناس ، قالوا : يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال : عليكم بالشام)[3] .

وروى الإمام أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (هاهنا تحشرون هاهنا تحشرون - ثلاثا - ركبانا و مشاة و على وجوهكم ، توفون يوم القيامة سبعين أمة أنتم آخر الأمم وأكرمها على الله تبارك وتعالى .. قال : ابن أبي بكير فأشار بيده إلى الشام ، فقال : إلى هاهنا تحشرون)[4].

******

كل شيء ، وقال الخطابي : أي لا يرفع لهم قدرا ولا يقيم لهم وزنا، يقال باليت بفلان وما باليت به مبالاة وبالية وبالة " . انظر ؛ فتح الباري : (١١/ ٢٥٢) .

[1] أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ باب ذكر الدجال: وقال النووي في معنى الليت "والليت بكسر اللام وآخره مثناة فوق ، وهي صفحة العنق وهي جانبه " (٧٦/١٨)..

[2] أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق ـ باب كيف الحشر ، رقم الحديث :٦٥٢٢.

[3] أخرجه الترمذي في سننه : كتاب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ باب ما جاء : لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من قبل الحجاز ، رقم الحديث:٢٢١٧.وقال الترمذي : حديث حسن غريب صحيح :(٤٣١/٤).

[4] رواه أحمد في مسنده من حديث حكيم بن معاوية البهزي ، رقم الحديث:١٩٨٩٦:(٩٩/١٥)، وقال الإمام ابن حجر عن هذه الرواية والتي قبلها :أخرجه الترمذي والنسائي وسنده قوي : فتح الباري:(١١/)

(المبحث الثالث)

الموت ، وحياة البرزخ

لقد تقدم الحديث عن أهمية الإيمان باليوم الآخر في حياة المسلم ، وكيف أن التصديق به يقتضي الاستعداد له ، فيتحقق بذلك الدافع الموجب لأداء ما افترض عليه ، حيث الجزاء المعد لكل موفق ومقصر أو معرض بالكلية .

هذا والحديث عن اليوم الآخر ، وما يتحقق فيه من مقتضى قيومية الله تعالى على خلقه واتصافه بالحكمة التامة ، حيث الحساب العادل ، والجزاء المستحق لكل بحسب ما قدم من عمل ، يبتدىء على التحقيق بأول منزل من منازله وهي القبر أو البرزخ ، كما أتت تسميته بذلك في القرآن الكريم ، وإلى هذه الحقيقة الإيمانية الجزائية دلت الآيات والأحاديث الصحيحة المتظاهرة ، فمن الكتاب قوله تعالى : { حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ } (المؤمنون :٩٩-١٠٠)

وقال عز من قائل : { وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ} (الأنعام:٩٣) يقول الشيخ السعدي عليه رحمة الله : " وفي هذا دليل على عذاب البرزخ ونعيمه ؛ فإن هذا الخطاب والعذاب الموجه إليهم إنما هو عند الاحتضار وقبيل الموت وبعده " [١]
وقال تعالى : { وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ.النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ}(غافر:٤٥-٤٦) يقول الإمام الشوكاني :" وذهب الجمهور أن هذا العرض هو في البرزخ ، وقيل هو في الآخرة ، ولا ملجئ إلى هذا التكلف فإن قوله : {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} ؛ يدل دلالة واضحة على أن ذلك العرض هو في البرزخ " .[٢]

وأدلة السنة في هذا الباب كثيرة ، منها حديث عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله قال : (أنكم تفتنون في قبوركم كفتنة المسيح الدجال) [٣]
وحديث عائشة رضي الله عنها : (أن يهودية دخلت عليها ، فذكرت عذاب القبر ، فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال : (نعم ، عذاب القبر حق) ، قالت عائشة رضي الله عنها : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر) [٤] .

---

(١) تيسير الكريم الرحمن : ٢٦٤.
(٢) فتح القدير للشوكاني : (٦٩٤/٤).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب العلم - باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ، رقم الحديث:٨٦.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجنائز- باب ما جاء في عذاب القبر ، رقم الحديث:١٣٧٢.

الروح والموت

أولا : الروح

. يعرف الصاوي الأرواح بأنها : " أجسام لطيفة ، تبقى بعد فناء جسدها ، وتذهب وتجئ ، فإما في عليين ، وإما في سجين " .[١]

ما نكره هو " قول جمهور المتكلمين " ويرى أنه " هو الأصح " في ما قيل في تعريفها ، ولا يكتفي بهذا بل يعرض الآراء المتعددة فيها ، فيقول : " وقيل : إن الروح عرض وهي الحياة التي صار الجسم بها حيا ، وقيل : إنها ليست بجسم ولا عرض ، بل هي جوهر مجرد قائم بنفسه له تعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه ، وهو قول الفلاسفة " [٢]

" وقال السادة الشافعية : إنها جسم لطيف شفاف ، حي لذاته ، مشتبك بالأجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الأخضر على هيئة جسد صاحبها ، واحتجوا لهذا بوصفها بالهبوط ، والعروج ، والتردد في البرزخ " [٣] .

وقال العز بن عبد السلام [٤] : إن في كل جسد روحين :

أحدهما : روح الحياة ؛ التي أجرى الله العادة بأنها إذا كانت في الجسد كان حيا ، فإذا فارقته مات ، فإذا رجعت إليه حيي ، ولا يعلم مقرها إلا من أطلعه الله على ذلك .

والأخرى روح اليقظة ؛ التي أجرى الله العادة بأنها إذا كانت في الجسد كان الإنسان متيقظا ، فإذا خرجت منه نام الإنسان ، ورأت الروح المنامات " [٥] .

" ويشهد له آية الزمر ، قال تعالى :{ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا} (الزمر:٤٢) ، ويقرب هذا أحوال الأولياء لأن لهم حالة تسرح فيها أرواحهم وترى العجائب كالنائم ".

والمشهور أنها روح واحدة ، ويكون معنى يتوفاكم ؛ يذهب شعوركم ، لأنهم عرفوا النوم ؛ بأنه فترة طبيعية تهجم على الشخص قهرا عليه ، تمنع حواسه الحركة ، وعقله الإدراك " [٦] .

---

(١) حاشية الخريدة: ٣٥.

(٢) حاشية الجلالين:(٣/٣٤٠).

(٣) المرجع السابق:(٢/٣٣٨)

(٤) هو عز الدين شيخ الإسلام وسلطان العلماء أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن الحسن الدمشقي المصري الشافعي ، ولد سنة:٥٧٨هـ تفقه على ابن عساكر وقرأ الأصول على الآمدي وبرع في هذين العلمين كما جمع بين علم التفسير والحديث ، حتى بلغ رتبة الاجتهاد وقصده طلاب العلم من أقطار البلاد ، صنف كتبا عديدة في مختلف الفنون ، منها : الإلمام بأدلة الأحكام ، وقواعد الشريعة ، وبداية السول في تفضيل الرسول ، توفي رحمه الله سنة: ٦٦٠هـ ، انظر شذرات الذهب:(٥/٣٠١) ، وطبقات الشافعية لابن الصلاح :(١/٥٤٩). والأعلام:(٤/٢١)

(٥) حاشية الجوهرة:٥٨.

(٦) حاشية الجلالين:(٢/١٩).

وهو بهذا يرجح عدم تقسيم الروح ، فيقول في موضع آخر " والروح شيء واحد على التحقيق ، وذلك القبض ظاهراً بحيث ينعدم التمييز والإحساس ، وباطناً بحيث تنعدم الحياة والنفس والحركة " [1].

وفي بيان حقيقتها نراه يتوقف مستدلا بما ورد في القرآن الكريم ، يقول : " اعلم أنه اختلف في الروح ، فقال قوم : إنها سر من أسرار الله تعالى لم يطلع عليها أحدا ، قال تعالى : {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا} (الإسراء:٨٥) وهذا القول هو الحق ، فيكره الخوض في الروح " [2]

وعند تفسير هذه الآية الكريمة ، يقول : " أي مما استأثر الله بعلمه وهذا هو الصحيح ، وقيل : الروح هي الدم ، وقيل : النفس ، ونقل عن بعض أصحاب مالك أنها صورة كجسد صاحبها ، وفي الآية اقتصار على وصف الروح كما اقتصر موسى في جواب قول فرعون : وما رب العالمين؟ على ذكر صفاته ، فإن إدراكه بالكنه على ما هو عليه لا يعلمه إلا الله "[3]

وإذا كان الراجح لديه كما هو واضح من أقواله رد علمها حقيقة إلى الله تعالى في الأصل ، فإنه يرى أن ذلك مما يدخل أيضاً في علم رسوله عليه الصلاة والسلام ، يقول : " واختلف فيها على ثلاثمائة قول ، والحق لا يعلمها غير الله ورسوله " [4]

أما عن مكانها في الجسم فقد يوافق ما قيل : في أن " مقرها القلب ، وشعاعها مقوم للجسد كالشمعة الكائنة وسط آنية من زجاج ، فأصلها في وسطه ، ونورها سار في جميع أجزائه " [5]

وكان قبض الروح من المسائل التي اعتنى بها الصاوي ، فيبين معنى القبض ومن المتكفل بهذا ، فيقول : " ويقبض الروح أي يخرجها عزرائيل عليه السلام ، ومعناه : عبد الجبار [6] ، ملك عظيم هائل المنظر ، مفزع جداً ، رأسه في السماء العليا، ورجلاه في تخوم الأرض السفلي " .[7]

---

(1) حاشية الجلالين:(٣٥١/٣).

(2) المرجع السابق:(٣٥١/٣).

(3) حاشية الجلالين:(٣٣٨/٢).

(4) حاشية الصلوات:٦٠.

(5) المرجع السابق:(٣٥١/٣).

(6) هذه الأسماء التي ورد تسمية الملائكة بها أعجمية في الأصل ، وقد فسرها بعض العلماء بأنها تعني العبودية لله تعالى ، ولكنهم اختلفوا في تعيين المعنى ، وكان تفسير عزرائيل بعبد الجبار أحد الأقوال التي ذكرت في معنى أسمائهم ، ذكر ذلك العيني في العمدة وعزاه لبعض الكتب ولم يسمها : (٧٢/١).

(7) حاشية الجوهرة:٥٦) ، قد سبق التنبيه في مبحث الملائكة على عدم ورود ما يقطع بتسمية ملك الموت بعزرائيل ووصفه بهذه الأوصاف ، بل الغالب فيها أنها من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب ، أما بالنسبة لوصف ملك الموت بهذه الصفة فهذا مما ورد بشأن إسرافيل وليس عزرائيل على فرض تسميته به ، فقد ورد به الخبر عن ابن عباس رضي الله عنه ، فعن شهر عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه فقال : ما جمعكم ؟ فقالوا : اجتمعنا نذكر ربنا ونتفكر في عظمته ، فقال : ألا أخبركم ببعض عظمته ؟ قلنا بلى يا رسول الله ، قال : إن ملكا من حملة العرش يقال له إسرافيل زاوية من زوايا العرش على كاهله ، قد مرقت

أما عن المقر الذي تستقر فيه الروح بعد مفارقتها الجسد فيذكر ما ورد في ذلك ، يقول : " وورد أن ملك الموت يقبض الروح من الجسد ، ويسلمها إلى ملائكة الرحمة إن كان مؤمناً ، أو إلى ملائكة العذاب إن كان كافراً ، ويقال : معه سبعة من ملائكة الرحمة وسبعة من ملائكة العذاب ، فإذا قبض نفساً مؤمنة دفعها إلى ملائكة الرحمة ، فيبشرونها بالثواب ويصعدون بها إلى السماء .

وإذا قبض نفساً كافرة دفعها إلى ملائكة العذاب ، فيبشرونها بالعذاب ويفزعونها ، ثم يصعدون بها إلى السماء ثم ترد إلى سجين ، وروح المؤمن إلى عليين " [1].

يقول في تفسير قوله تعالى : {لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ} (الأعراف:٤٠) : " كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبض روح الكافر : (ويخرج معها ريح كأنتن جيفة وجدت على وجه الأرض فيصعدون بها فلا يمرون على ملأ من الملائكة إلا قالوا ما هذه الروح الخبيثة ؟ فيقولون : فلان بن فلان بأقبح أسمائه التي يسمى بها في الدنيا إليه ، حتى ينتهوا بها إلى السماء الدنيا فيستفتحون فلا يفتح لهم ، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : {لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ}) ".[2]

ويقول في موضع آخر: " أما بعد الموت فأرواح الأنبياء في الجنة ، وأرواح الشهداء في حواصل طيور خضر في الجنة ، وأرواح المطيعين غير الشهداء بأفنية القبور في البرزخ ، وحده من أفنية القبور إلى باب الجنة ، وأرواح الكفار ببئر برهوت بحضرموت " [3]

وفي بيان علاقة الروح في الجسد بعد مفارقتها إياه ، يقول : " وأما أجسادهم فمحلها القبور ، غير أن الأرواح لها تعلق بها ، فلذلك لا يحصل لأجسادهم بلاء ، فأرواحهم لها جولان عظيم من البرزخ إلى أعلى السموات إلى داخل الجنان والطيور الخضر لها كالهوادج مع كونها متصلة بجسم صاحبها وما وصل للروح من النعيم يحصل للجسم أيضاً ، وذلك نظير النائم ، فإن النائم يرى أن روحه في المشرق أو في المغرب مع كونها متصلة بجسمه ، وكالأولياء الذين أعطاهم الله التصريف ، فإن الواحد منهم يكون جالسا في مكان ، وروحه تسرح في أمكنة متعددة ، وربك على كل شيء قدير " [4]

*****

قدماه في الأرض السفلى ومرق رأسه من السماء السابعة العليا : حلية الأولياء ، أبو نعيم :(٦٦/٦). وانظر كنز العمال :(١٣٧/٦). .

(١) حاشية الجلالين:(٢٠/٢).

(٢) المرجع السابق:(٦٩/٢).

(٣) حاشية الجوهرة:٥٨.

(٤) حاشية الجلالين:(١٧٩/١). وقد تقدم بيان بطلان هذا الذي وصف به أرواح األولياء من حيث التصريف في مبحث التوحيد ، انظر : ١٣٣، كما أن سيأتي القول فيه أيضا في مبحث الولاية بإذن الله : ٥٥٩.

ثانيا : الموت

كان قبض الروح ومفارقتها الجسد هو حقيقة الموت الذي أخبر المولى تعالى عنه بالخلق ، لذا فإن الصاوي يفصل القول في بيان معناه ، ففي تفسير قوله تعالى : {الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ} (الملك:٢) يعرض الصاوي ما قيل في تعريفه على جهة التحقيق ، يقول : " اختلف في الموت والحياة ، فحكى عن ابن عباس ، والكلبي ، ومقاتل أن الموت والحياة جسمان ، فالموت على هيئة كبش أملح لا يمر بشيء ولا يجد ريحه إلا مات ، وخلق الحياة على صورة فرس أنثى بلقاء ، وهي التي كان جبريل عليه السلام والأنبياء عليهم السلام يركبونها ، خطوتها مد البصر فوق الحمار ودون البغل، لا تمر بشيء ولا يجد ريحها إلا حيي ، وهي التي أخذ السامري من أثرها ترابا فألقاه على العجل فحيي ، فعلى هذا الحياة والموت أمران وجوديان وتقابلهما من تقابل الضدين ، وقيل : الموت عدم الحياة ، فتقابلهما من تقابل العدم والملكة "[١].

وكان هذا منه عند سبر ما قيل فيه من أقوال ، أما عند تعريفه فيرى أن الموت : " عرض يضاد الحياة ليس بعدم محض، وإنما هو انتقال من دار إلى دار ، فكل من مات فقد انتقل من عالم الدنيا إلى عالم البرزخ" [٢] .

ولما كان الحديث عن الموت من جملة ما ورد خبره في الكتاب المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، يقرر الصاوي أن " التصديق بالموت واجب " مستدلاً بقوله تعالى : " {إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ} (الزمر:٣٠)
وقوله : { كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} (آل عمران:١٨٥) " [٣]

ويبقى معرفة مكانه وما يقع عليه ، فإذا تقرر وجوب حكمه فعلى أي الأجزاء يقع ؟ أعلى الروح ؟ أم الجسم ؟ وللإجابة على هذا السؤال المتبادر إلى الأفهام ، يقول " { كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} المعنى كل روح ذائقة الموت لجسمها ، وإلا فالروح لا تموت ، وعموم الآية يشمل حتى الشهداء والأنبياء والملائكة ".

وتأكيداً لما سبق بيانه فإنه يورد اعتراضاً مع الإجابة عليه ، قد يفهم من نفي حكم الموت على من مات شهيداً ، كما صرحت بذلك الآيات الكريمة ، يقول : " وأما قوله تعالى : {وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} (آل عمران:١٦٩) فمعناه ترد بعد خروجها لهم وكذلك الأنبياء والملائكة ، وأما ما عداهم فلا ترد لهم إلا عند النفخة الثانية " [٤]

---

(١) المرجع السابق:(٢١٤/٤).
(٢) حاشية الجوهرة:٥٦.
(٣) المرجع السابق:٥٦.
(٤) حاشية الجلالين:(١٨٢/١).

ولكن في تعميمه هذا نظر ؛ حيث يرى أن الخضر عليه السلام حي ولا يزال حياً إلى يوم القيامة ، يقول في ذلك : " والجمهور على أنه حي إلى يوم القيامة ـ لشربه من ماء الحياة ـ يجتمع به خواص الأولياء ويأخذون عنه " [١]

وعوداً إلى ما سبق بيانه من تأكيد الحياة البرزخية وإحقاقها لكل نفس ، يقول : وإذا ثبت عود الروح إلى الجسد بعد مفارقتها إياه فإن " الأموات لا تعود أجسامهم في الدنيا بأرواحهم كما كانوا أبداً ، وإنما يبعثون يوم القيامة لا فرق بين الأنبياء وغيرهم ، وما ورد عن بعض الصالحين من أنهم يجتمعون بالنبي صلى الله عليه وسلم يقظة ، فالمراد أن روحه الشريفة تشكلت بصورة جسده الشريف ، وكذا يقال في الأولياء والشهداء ،لأن أرواح المطيعين مطلقة غير محبوسة ، وأما الكفار فأرواحهم محبوسة لا تسعى في الملكوت " [٢]

ويذكر حال الكافر عند نزع روحه ، فيقول في تفسير قوله تعالى : { وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ} (التوبة:٥٥) إشارة إلى أنهم يعلمون كفرهم قبل موتهم ويشاهدون الأماكن التي أعدت لهم في نظيره ، فمن حيث تلك المشاهدة تزهق أرواحهم وهو كافرون كارهون ، بخلاف المؤمن فإنه يشاهد مقعده من الجنة، ولا تخرج روحه إلا وهو كاره للدنيا محب للآخرة " [٣]

****

تعليق :

أولاً : حقيقة الروح

لقد كانت معرفة الروح معرفة حقيقية تجلو ما يحيط حول حقيقتها من استفسار، مما قد استأثر الله تعالى بعلمه، وهذا ما دل عليه قوله تعالى :{وَيَسْأَلونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً} ، يقول الإمام ابن كثير رحمه الله في معنى الآية الكريمة : " أي من شأنه ومما استأثر بعلمه دونكم، ولهذا قال : { وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً} ؛ أي وما أطلعكم من علمه إلا على القليل ، فإنه لا يحيط أحد بشيء من علمه إلا بما شاء تبارك وتعالى ، والمعنى أن علمكم في علم الله قليل ، وهذا الذي تسألون عنه أمر الروح مما استأثر به تعالى ولم يطلعكم عليه ، كما أنه لم يطلعكم إلا على القليل من علمه تعالى " [٤].

وهذا الاستئثار الذي تكلم عنه الإمام ابن كثير يعني أن علمها مما انفرد الله تعالى به ، فليس باستطاعة أحد من البشر الإحاطة به ، وعليه فلا يصح بحال نسبة هذا العلم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وليس في هذا ما يخل بمنزلته ، بل هو

---

(١) المرجع السابق : (١٩/٣).
(٢) المرجع السابق : (١١٧/٣).
(٣) حاشية الجلالين : (١٥١/٢).
(٤) تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير : (٨٥/٣).

وقوف عند حدود الشرع ، وإعمال لنهي المصطفى عليه الصلاة والسلام عن الغلو الإطراء المنهي عنه .

وحقيقة ذلك أن ما أخفاه المولى تعالى من العلوم التي انفرد بها تختلف علة ذلك الإخفاء ، إذ من المعلوم أن كل ما يقدره المولى فهو لحكمة بالغة ، وكانت الروح من جملة ما أخفاه المولى لحكمة يعلمها، قد تكون لانعدام المستقبل لإدراكها في المقدور البشري ، ويلفت الانتباه شيخ الإسلام رحمه الله إلى هذه الحقيقة ، وذلك في تعليقه على سبب نزولها [١] ، يقول رحمه الله :" فبين بذلك أن ملك الرب عظيم ، وجنوده وصفة ذلك وقدرته أعظم من أن يحيط به الآدميون ، وهم لم يؤتوا من العلم إلا قليلا، فلا يظن من يدعي العلم أنه يمكنه أن يعلم كلما سئل عنه ، ولا كل ما في الوجود ، فما يعلم جنود ربك إلا هو" [٢] .

ومع كل ما تقدم ، فليس الخبر معناه أن كل ما يتعلق بالروح مما لا يمكن إدراكه ، ولكن الخبر هنا متجه إلى ما أخفاه الشارع الحكيم ، أما ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة فحقيق أن يفهم ما أتت به في معرفة حقيقة الروح ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " وليس في الكتاب والسنة أن المسلمين نهوا أن يتكلموا في الروح بما دل عليه الكتاب والسنة ، لا في ذاتها ولا في صفاتها ، وأما الكلام بغير علم فذلك محرم في كل شيء" [٣].

وبناء على ما تقدم ، فيصح تعريف الروح بما ورد فيها من الأخبار الصحيحة .

يقول الإمام ابن القيم في كتابه الروح بعد عرض أبرز ما قيل في تعريفها :
" إنها جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس ، وهو جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك ، ينفذ في جوهر الأعضاء ويسري فيها سريان الماء في الورد ، وسريان الدهن في الزيتون ، والنار في الفحم ، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكا لهذه الأعضاء ، وأفادها هذه الآثار من الحس ، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها ، وخرجت عن قبول تلك الآثار فارق الروح البدن ، وانفصل إلى عالم الأرواح ، وهذا القول هو الصواب في المسألة ، وهو الذي لا يصح غيره ، وكل الأقوال سواه باطلة وعليه دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة " [٤].

وكان هذا من جملة ما ذكره الصاوي من الأقوال وعزاه لأئمة الشافعية.

---

(١) وذلك أنه كما ورد في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام مر بنفر من اليهود فسألوه عن الروح فنزلت عليه هذه الآية . انظر: الحديث في صحيح البخاري : كتاب العلم - باب قول الله تعالى :{وما أوتيتم من العلم إلا قليلا}، رقم الحديث:١٢٥.

(٢) مجموع الفتاوى:(٢٣١/٤).

(٣) المرجع السابق.

(٤) الروح لابن القيم:(١٧٩/٢).

أما ما أورده من بقية الأقوال في معنى الروح ، فغاية ما هنالك أنه جمع لآراء متعددة بل ومتباينة ، دون نقد أو توجيه كاف لها ، فقد أورد كلام الفلاسفة في أن الروح جوهر قائم بنفسه ، وحقيقة هذا القول أن الروح قديمة وليست بمربوبة ، وهذا ما رده عليهم أهل الإسلام قاطبة .
يقول شيخ الإسلام رحمه الله حين سئل عن الروح : " الحمد لله رب العالمين روح الآدمي مخلوقة مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة ، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين " [1].

أما عن تسمية الروح بالنفس ، فالحق في هذا ما بينه شيخ الإسلام بوجود نوع اشتراك بينهما ؛ يؤيده إطلاق النفس على الروح في عدد من المواضع التي وردت في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ، " ودلائل هذا الأصل ، وبيان مسمى الروح ، والنفس ، وما فيه من الاشتراك كثير " [2] في القرآن والسنة ، وقد أوضح هذه المسألة الإمام ابن كثير ؛ من أنها " ذات لطيفة كالهواء ، سارية في الجسد كسريان الماء في عروق الشجر ، وقرر أن الروح التي ينفخها الملك في الجنين هي النفس بشرط اتصالها بالبدن واكتسابها بسببه صفات مدح أو ذم ، فهي إما نفس مطمئنة أو أمارة بالسوء ، كما أن الماء هو حياة الشجر ثم يكسب بسبب اختلاطه معها اسماً خاصاً ، فإذا اتصل بالعنبة وعصر منها صار إما مصطاراً أو خمراً، ولا يقال له ماء حينئذ إلا على سبيل المجاز ، وكذا لا يقال للنفس روح إلا على هذا النحو، وكذا لا يقال للروح نفس إلا باعتبار ما تؤول إليه ، فحاصل ما نقول : إن الروح هي أصل النفس ومادتها، والنفس مركبة منها ومن اتصالها بالبدن، فهي هي من وجه لا من كل وجه وهذا معنى حسن ، والله أعلم " [3].

أما عن علاقة الروح بالجسد بعد الموت ، فالعلماء على أن لها اتصالا به بعد مفارقتها إياه ؛ فالنعيم والعذاب يقع على الروح مع الجسد بيان ذلك " أن الله سبحانه جعل الدور ثلاثا : دار الدنيا ، ودار البرزخ ، ودار القرار ، وجعل لكل دار أحكاما تختص بها ، وركب هذا الإنسان من بدن ونفس ، وجعل أحكام دار الدنيا على الأبدان ، والأرواح تبعا لها ، ولهذا جعل أحكامه الشرعية مرتبة على ما يظهر من حركات اللسان والجوارح ؛ وإن أضمرت النفوس خلافه ، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبعا لها ؛ فكما تبعت الأرواح الأبدان في أحكام الدنيا ؛ فتألمت بألمها والتذت براحتها ، وكانت هى التي باشرت أسباب النعيم والعذاب ، تبعت الأبدان الأرواح في نعيمها وعذابها ، والأرواح حينئذ هى التي تباشر العذاب والنعيم ، فالأبدان هنا ظاهرة ، والأرواح خفية ، والأبدان كالقبور لها ، والأرواح هناك ظاهرة ، والأبدان خفية في قبورها تجرى أحكام البرزخ على الأرواح ، فتسرى إلى

---

(١) المرجع السابق : (٢١٦/٤).
(٢) مجموع الفتاوى : (٢٣٠/٤).
(٣) عزاه ابن كثير إلى السهلي ، انظر : تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير : (٨٥/٣).

أبدانها نعيما أو عذابا ؛ كما تجرى أحكام الدنيا على الأبدان ، فتسرى إلى أرواحها نعيما أو عذابا"

فالصاوي هنا يوافق القول الراجح في المسألة ، وقد ضرب لذلك الاتصال الغيبي مثالا باتصال مشاهد حسي ، " فقد أرانا الله سبحانه بلطفه ورحمته وهدايته من ذلك أنموذجا في الدنيا من حال النائم ؛ فإن ما ينعم به أو يعذب في نومه يجرى على روحه أصلا والبدن تبع له ، وقد يقوى حتى يؤثر الروح على البدن تأثيرا مشاهدا؛ فيرى النائم في نومه أنه ضرب ؛ فيصبح وأثر الضرب في جسمه ، ويرى أنه قد أكل أو شرب ؛ فيستيقظ وهو يجد أثر الطعام والشراب في فيه ، ويذهب عنه الجوع والظمأ .

وأعجب من ذلك أنك ترى النائم يقوم في نومه ويضرب ويبطش ويدافع كأنه يقظان وهو نائم لا شعور له بشيء من ذلك ، وذلك أن الحكم لما جرى على الروح استعانت بالبدن من خارجه، ولو دخلت فيه لاستيقظ وأحس؛ فإذا كانت الروح تتألم وتنعم ويصل ذلك إلى بدنها بطريق الاستتباع ، فهكذا في البرزخ بل أعظم فإن تجرد الروح هنالك أكمل وأقوى ، وهى متعلقة ببدنها لم تنقطع عنه كل الانقطاع". [1]

ومع ذلك فقد وقع الصاوي في خطأ جسيم ؛ حين مثل لتلك العلاقة أيضا بحال الولي الذي يكون في مكان فتجوب روحه في الكون تصريفا وتدبيرا ، فإن هذا محض وهم لا حقيقة له أفرزه غلو المتصوفة في مشايخهم ، وهو أساس انحرافهم في مقتضيات الولاية ، حيث بنوا على مثل هذه الأوهام صرف أنواع من العبادة التي لا تجوز إلا لله تعالى كالتوسل والدعاء والملاحظة ، وقد أسلفت الحديث في مبحث التوحيد ، وللأهمية هنا ؛ فإنه يحسن التأكيد على ما سبق من أن اعتقاد التصريف لغير الله تعالى فيه قدح في الإيمان بربوبية الله تعالى ، فالله عز وجل وحده الذي يدبر أمر العباد ويصرف شؤونهم لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه فهو الرب القيوم ، "القيوم بنفسه القيم لغيره ؛ فجميع الموجودات مفتقرة إليه وهو غني عنها ولا قوام لها إلا به ولا قوام لها بدون أمره ، كما قال تعالى : {ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره} وهو القائم على كل شيء والقائم بجميع أمور عباده والقائم على كل نفس بما كسبت "[2].

ولو اعترض على هذا بأنه قد أرجع تصريفهم لأمر الله تعالى وإذنه ، فحينها يطالب بالدليل على هذا الأذن ، ومن أين له أن الله تعالى أوكل تصريف بعض شؤون العباد لبعضهم من الأولياء في حالة يعلم بالضرورة أنه من غير المقدور الكوني للبشر أن يكون لهم أثر في حقيقة الأمر ، ولا شك أن هذه الأوهام مماثلة لأوهام المشركين من قبل في آلهتهم التي اعتقدوا أنها تنفع وتضر فتشفع بما لها من منزلة أعطاها الله إياها .

---

(1) الروح : ٦٣ـ٦٤.

(2) معارج القبول :(٢٠٨/١).

فيقال هنا أن كل أمر لم يثبت في نفعه أو ضره أو تصريفه كما ذكر الصاوي هنا سبب كوني أو شرعي يعد اعتقاد نفعه وضره واتخاذه سببا شركا بالله تعالى ، يقول الشيخ العثيمين رحمه الله في قوله تعالى : { قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره } : " الشاهد من هذه الآية : أن هذه الأصنام لا تنفع أصحابها لا بجلب نفع ولا بدفع ضر ، فليست أسبابا لذلك ، فيقاس عليها كل ما ليس بسبب شرعي أو قدري ، فيعتبر اتخاذه سببا إشراكا بالله " [(١)].

****

ثانيا : مستقر الروح

لقد فصل الصاوي القول في هذه القضية بما لا مزيد عليه ، ولكن كان ينقصه الاستدلال الكافي بما ورد من الأحاديث الشريفة في هذا الباب ، ومع وجود بعض الملاحظات على ما ذكر كان يظهر فيها تأثره بنزعته الصوفية ، التي كانت تخرج به في بعض الأحيان عن حد الاعتدال .

أما عن مستقر أرواح المؤمنين ، فقد ورد في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الشهداء : (أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى تلك القناديل) [(٢)] .

كما ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجع إلى جسده يوم يبعث) [(٣)] .

وما أخبر به من أن أرواح الكفار ببئر برهوت بحضرموت ؛ فهذا ما ورد به الخبر عن عبد الله بن عمرو ، حيث قال : " أرواح المؤمنين تجمع بالجابيتين ، وأرواح الكفار تجمع ببرهوت : سبخة بحضر موت " [(٤)] .

والكلام في هذه الجزئية من مسائل الروح لا يخرج عن وصف مستقر روح المؤمن بالثواب والنعيم ، ومستقر روح الكافر بالعذاب والجحيم ، أما على جهة التفصيل فـ" الأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم تفاوت ، فمنها أرواح في أعلى عليين في الملأ الأعلى ، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وهم متفاوتون في منازلهم ، كما رآهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء .

---

(١) القول المفيد :(١٦٦/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإمارة ـ باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة:(٣١/١٣)..

(٣) سنن ابن ماجه : كتاب الزهد ـ باب ذكر القبر والبلى ، رقم الحديث:٤٢٧١:(١٤٢٨/٢).وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة برقم:٣٤٤٦:(٤٢٣/٢).

(٤) صحيح ابن حبان : كتاب الجنائز ـ فصل في الموت وما يتعلق به ، رقم الحديث:٣٠١٣:(٢٨٣/٧). وصححه الألباني في السلسلة ، برقم:٩٩٥:(٧٢٩/٢).

ومنها أرواح في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ، وهي أرواح بعض الشهداء لا جميعهم ، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لدين عليه ، أو غيره ، كما في الحديث الشريف أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله : مالي إن قتلت في سبيل الله ؟ قال : (الجنة فلما ولى، قال : إلا الدين ! سارني به جبريل آنفا)[1]

ومنهم من يكون محبوساً على باب الجنة ؛ كما في الحديث الآخر رأيت صاحبكم محبوسا على باب الجنة .

ومنهم من يكون محبوساً في قبره ، كحديث صاحب الشملة التي غلها ثم استشهد ، فقال الناس: هنيئا له الجنة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده إن الشملة التي غلها لتشتعل عليه ناراً في قبره .[2]

والنفس التي لم تكتسب في الدنيا معرفة ربها ومحبته وذكره والأنس به والتقرب إليه ، بل هي أرضية سفلية ، لا تكون بعد المفارقة لبدنها إلا هناك " [3]

****

الموت :

لقد تناول الصاوي في تحريره للمسائل المتعلقة بالموت مسألتين هما :

الأولى حقيقة الموت :

فالكلام عن حقيقة الموت مما كثر الحديث فيه. والصحيح فيه كما ذكر الصاوي أنه أمر وجودي لدلالة الحديث الصحيح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح ، فينادي مناد : يا أهل الجنة ، فيشرئبون وينظرون ، فيقول :هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، هذا الموت ، وكلهم قد رآه . ثم ينادي : يا أهل النار ، فيشرئبون وينظرون ، فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، هذا الموت ، وكلهم قد رآه ، فيذبح . ثم يقول : يا أهل الجنة خلود فلا موت ، ويا أهل النار خلود فلا موت . ثم قرأ : وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة - وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا - وهم لا يؤمنون)[4] .

---

(1) أخرجه النسائي في المجتبى :كتاب الجهاد - باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين، رقم الحديث: ٣١٥٥:(٣٣/٦).وصححه الألباني في صحيح النسائي برقم:٢٩٥٧،وقال:حسن صحيح:(٦٦٣/٢). .

(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب المغازي - باب غزوة خيبر ، رقم الحديث:٤٢٣٤.

(3) الروح :لابن القيم : ١١٥.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير - باب وأنذرهم يوم الحسرة، رقم الحديث:٤٧٣٠.

ولا يمنع من كونه عرضا كما عرفه الصاوي متابعة لأسلافه من المتكلمين أن يصير له وجوداً مجسدا يوم القيامة[1]، كما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن البقرة ، وآل عمران يجيئان يوم القيامة كأنهما غمامتان .[2]

وشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ عند عرضه لحقيقة العلاقة بين الموت والحياة لم يرجح أحد القولين على الآخر ؛ في كون الموت وجوديا ، أو عدميا ، واكتفى بإثبات أنه مقابل للحياة ، حيث أرجع النزاع الوارد إلى نوع من النزاع اللفظي الذي لا ثمرة له حقيقية ، وذلك لأنه يمكن القول بأن الموت أمر وجودي لتعلق صفة الخلق به ، ويمكن أن يكون أمراً عدمياً فيكون خلقه بمعنى خلق الأعراض المضادة للحياة ، يقول : " فإنا نعلم بالحس أن الحركة أمر وجودي ، كما نعلم أن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر أمر وجودي ، وأما كون ما يقابل ذلك هو ضد ما ينافيها أو عدمها من محلها فهذا فيه نظر، ولهذا تنازع العقلاء في هذا دون الأول ، وكثير من النزاع في ذلك يكون لفظياً ، فإنه قد يكون عدم الشيء مستلزماً لأمر وجودي ، مثل الحياة مثلاً ، فإن عدم حياة البدن مثلاً مستلزماً لأعراض وجودية.
والناس تنازعوا في الموت : هل هو عدمي أو وجودي؟ ومن قال : إنه وجودي ، احتج بقوله تعالى : { خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ }(الملك:٢) فأخبر أنه خلق الموت ، كما خلق الحياة ، ومنازعه يقول : العدم الطارئ يخلق كما يخلق الوجود ، أو يقول : الموت المخلوق هو الأمور الوجودية اللازمة لعدم الحياة ، وحينئذ فالنزاع لفظي" [3]

****

الثانية : حكم الموت

فقد أفاد تقريره بوجوب الإيمان بالموت أنه لا يستثنى من عمومه أحد، حتى الأنبياء والمرسلين ، ولكنه عند حكايته لقصة موسى مع الخضر عليهما السلام خالف ما ذهب إليه آنفا ، وحكى إجماع الجمهور على بقاء الخضر حياً ، بل واجتماع الأولياء معه ، وقد اعتمد في سبب خلوده أنه شرب من ماء الحياة ، والصحيح في هذه المسألة أنه لم يثبت في شربه خبرا صحيحا يسلم له [4] .

أما عن اجتماعه بالأولياء فهذا من ترهات الصوفية وقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله عن ذلك فقال لا يبعد أن يكون شيطانا ، وسيأتي بيانه

---

(١) انظر شرح الحديث السابق لابن حجر في فتح الباري :(٤٢١/١١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة : (٩٠/٦).

(٣) درء التعارض:(٤١١/١).

(٤) انظر ما أورده الحافظ ابن حجر ، وعزاه إلى خيثمة بن سليمان من طريق جعفر الصادق عن أبيه ، وقد عرف بانقطاعه : (٤٣٤/٦).

وعليه فلا حجة للقائلين ببقائه ، بل هناك نصوص كثيرة تناقض ما ذهبوا إليه ، منها ما أورده البخاري في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال : (أرأيتكم ليلتكم هذه ، فإن رأس مائة ، لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد) [1]

وعند شرح الحافظ ابن حجر رحمه الله للحديث ، أورد كلام من احتج به ، وشبهة المخالف لذلك ، حيث قال : " قال النووي وغيره : احتج البخاري ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر ، والجمهور على خلافه ، وأجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكني البحر ، فلم يدخل في الحديث " [2]

وهذه الشبهة التي يستند إليها من ذهب إلى بقائه لا أصل لها من عقل ولا نقل ، إذ البحر كما هو معلوم لا يخرج عن كونه فوق ظهر الأرض لذا فإن " الذي عليه أهل التحقيق أن الخضر قد مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأدلة كثيرة معروفة في محلها ، ولو كان حيا في حياة نبينا لدخل في هذا الحديث ، وكان ممن أتى عليه الموت قبل رأس المائة "[3]

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله ، حيث قال : " الذي عليه أكثر الناس أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة وحتى عزرائيل ملك الموت " [4]

أما عن اجتماع الخضر بالأولياء ؛ فهذا مما لا شيء يسنده سوى ترهات الصوفية ، وإن كان مما اشتهر عنه الحديث بين العوام وكثير من العباد[5] وقد قال الإمام أحمد رحمه الله حين سئل : " عن تعمير الخضر والياس وأنهما باقيان يريان ويروى عنهما : من أحال على غائب لم ينصف منه ، وما ألقى هذا إلا شيطان" [6]

وهذا ما رده أيضا ابن حزم رحمه الله وبين مخالفته للثابت من نصوص الكتاب والسنة ، يقول وسلك هذا السبيل بعض الصوفية فزعموا أن الخضر وإلياس عليهما السلام حيان إلي اليوم ، وادعى بعضهم أنه يلقى إلياس في الفلوات والخضر في المروج والرياض ، وأنه متى ذكر حضر على ذكراه .
قال أبو محمد فان ذكر في شرق الأرض وغربها وشمالها وجنوبها وفي ألف موضع في دقيقة واحدة كيف يصنع ؟

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة - باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ، رقم الحديث:٦٠١.
(2) فتح الباري :(٧٥/٢).
(3) المرجع السابق تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز على الحديث في فتح الباري.
(4) مجموع الفتاوى (٢٥٩/٤).وانظر الجواب الصحيح :(٣٣٥/٢). وانظر منهاج السنة :(٦٤/٤).
(5) انظر ما رواه اللالكائي في كرامات الأولياء ، حيث ذكر في : " سياق ما روي في كرامات أبي حفص عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رؤيته للخضر عليه السلام ، يقول : عن رياح بن عبيدة قال رأيت رجلا ماشي عمر بن عبد العزيز معتمدا على يديه فقلت في نفسي إن هذا الرجل جاف قال فلما انصرف من الصلاة قلت من الرجل الذي كان معتمدا على يدك آنفا قال فهل رأيته يا رياح قلت نعم قال ما أحسبك إلا رجلا صالحا ذاك أخي الخضر بشرني أني سألي وأعدل": ١٦٨-١٦٩.
(6) مجموع الفتاوى : (٣٣٧/٤) .

ولقد لقينا من يذهب إلى هذا خلقا وكلمناهم منهم المعروف بابن شق الليل المحدث بطلبيره وهو مع ذلك من أهل العناية وسعة الرواية ومنهم محمد بن عبد الله الكاتب وأخبرني أنه جالس الخضر وكلمه مرارا ، أو غيره كثير .

هذا مع سماعهم قول الله تعالى :{ولكن رسول الله وخاتم النبيين}(الأحزاب:٤٠) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:{ لا نبي بعدي}[(١)] فكيف يستجيزه مسلم أن يثبت بعده عليه السلام نبيا في الأرض حاشا ما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الآثار المسندة الثابتة في نزول عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان [(٢)] .

وعليه فلا احتجاج بما روي في حقهما من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ؛ لأنه ثبت ما يعارضها من أدلة الكتاب والسنة الصحيحة :

فقد سئل البخاري عن الخضر وإلياس هل هما في الأحياء ؟ فقال : كيف يكون هذا ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على وجه الأرض أحد)[(٣)]

وقال أبو الفرج ابن الجوزي قوله تعالى : {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ} (الأنبياء:٣٤) ، وليس هما في الأحياء والله اعلم".[(٤)]

وكما يقول شيخ الإسلام رحمه الله :" القول الفصل في الخضر عليه السلام والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت وأنه لم يدرك الإسلام ولو كان موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوجب عليه أن يؤمن به ويجاهد معه كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره ولكان يكون في مكة والمدينة ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفينتهم ولم يكن مختفيا عن خير أمة أخرجت للناس وهو قد كان بين المشركين ولم يحتجب عنهم ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم ولا في دنياهم فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي صلى الله عليه"[(٥)]

****

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، رقم الحديث : ٣٢٦٨.

(٢) الفصل في الملل :(١٣٨/٤).

(٣) أخرجه البخاري : كتاب العلم ـ باب السمر في العلم ، رقم الحديث : ١١٦ .

(٤) مجموع الفتاوى:(٣٣٧/٤).

(٥) زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور : ٧٠.

حياة البرزخ

يعرف الصاوي البرزخ المذكور في قوله تعالى :{وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}(المؤمنون:١٠٠)بقوله : " البرزخ في اللغة : الحاجز بين الشيئين .
وعرفاً : الحاجز بين الدنيا والآخرة ".

ويزيد في بيان حده فيقول : " وله زمان ومآل ومكان ، فزمانه : من الموت إلى يوم القيامة . ومآله : الأرواح ، ومكانه : من القبر إلى الجنة لأرواح السعداء ، وإلى النار لأرواح الأشقياء "[(١)]

كما " يطلق البرزخ على حالة الشخص بعد موته إلى يوم القيامة ، فيقال : في البرزخ ؛ أي في العالم المتوسط بين الدنيا والآخرة " [(٢)]

وهذه الحالة التي تمر بكل المكلفين تكون على مراحل ، ويحدث في كل مرحلة منها ما يؤدي إلى التي تليها ، فإنه " مما يجب اعتقاده سؤال منكر ونكير لنا ، فهو مختص بهذه الأمة ، أي أمة الدعوة : المؤمنين والمنافقين والكافرين ، ومحله بعد تمام الدفن وانصراف الناس ، فيعيد الله الروح إلى الميت والحواس ، فيترفقان بالمؤمن وينهران الكافر والمنافق ، ويسأل كل إنسان بلغته يجمع من تفرقت أجزاؤه أو أكلته السباع ، والسؤال مخصوص بمن كان مكلفاً ولو جنياً لا ملكاً ، ويستثنى من المكلفين الأنبياء والصديقون والمرابطون والشهداء " [(٣)]

ويفصل القول في كيفية سؤالهما، وإجابة المكلف لهما بذكر ما ورد في ذلك ، يقول : " حين يحيي الله الميت حتى يسمع قرع نعال من كان ماشياً في جنازته ، يقعدانه ويقولان له : ما ربك وما دينك وما نبيك ؟ ، فأما المؤمن فيقول : ربي الله ، وديني الإسلام ، ونبيي محمد صلى الله عليه وسلم ، فيقولان له : نم نومة العروس ، قد علمنا أن كنت لموقنا ، وأما الكافر والمنافق ، فيقول : لا أدري كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فقلت مثل ما يقولون ، فيضربانه بمطارق من نار ، فيصيح صيحة يسمعه من في الأرض غير الثقلين ، ويقولان له : لا دريت ولا تليت[(٤)]" [(٥)]

ولما كان نعيم القبر وعذابه مما ورد الخبر به كتاباً وسنة ، يرى الصاوي أنه : " مما يجب الإيمان به التصديق بعذاب القبر ، ونعيمه للمكلفين بحسبهم " .

---

(١) حاشية الخريدة:١٠٥.وانظر حاشية الجلالين:(١١٧/٣).
(٢) حاشية الصلوات:٧٣.
(٣) حاشية الجوهرة:٥٨.
(٤) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه بلفظ متقارب: أول كتاب السنة ـ باب المسألة في القبر وعذاب القبر ، رقم الحديث:٤٧٢٨:(٤٧١٨/٥)صححه الألباني في صحيح أبي داود برقم:٣٩٧٧:(٩٠٠/٣).وأخرجه بلفظ متقارب البخاري في صحيحه : كتاب الجنائز ـ باب الميت يسمع خفق النعال ، رقم الحديث:١٢٧٣:(٤٤٨/١).
(٥) حاشية الجلالين:(٢٦٥/٢)

وفي تأكيد هذه الحقيقة الإيمانية يوضح أن كل من فارق الحياة فهو مقبور ولو لم تحصل له المواراة، كالغريق مثلاً ، منبهاً إلى أن " المراد بالقبر" على جهة الحقيقة : " البرزخ " .

مؤكداً ذلك بقوله : " وإنما أضيف إلى القبر لأنه الغالب ، وإلا فكل ميت أراد الله تعذيبه عذب قبر أو لم يقبر" [1].

وفي بيان ما يقع عليه الجزاء الموعود ، يرى أن : " محله الروح والبدن على المعتمد " .

وعن كيفية العذاب المتوعد به من حيث الدوام ، يقول : " ويدوم على الكفار والمنافقين وبعض العصاة ، وينقطع عمن خفت ذنوبهم ، ومن لم يسأل فيه لا يعذب "

ويسترسل في الحديث عما ورد في وعيده ، فيقول : " ومن جملة عذابه ضغطته وهي التقاء حافتيه .

ومن جملته أيضاً ما في الحديث : يسلط الله على الكافر في قبره تسعة وتسعين تنيناً تنهشه وتلدغه حتى تقوم الساعة ، ولو أن تنيناً منها نفخ على الأرض ما أنبتت خضراء .

ومنها تشكل عمله بصورة قرد ، أو خنزير يضاجعه في قبره ، وفتح طاقة فيه من جهنم ، ويسمع صياحه من العذاب ما عدا الثقلين " [2]

وفي تفسير قوله تعالى : {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً}(غافر:٤٦) ، يقول : " والمعنى تعرض أرواحهم من حين موتهم إلى قيام الساعة على النار لما روي : (إن أرواح الكافر في جوف طير سود تغدو على جهنم وتروح كل يوم مرتين فذلك عرضها) [3].

أما الشق الثاني من الجزاء وهو النعيم فيبين أولاً كيفيته ، فيقول : " أي وصول النعيم للمؤمنين في القبور".

ولما كان النعيم محض فضل المولى تعالى ، وكان فضله تعالى سابغاً فليس يقتصر على المكلفين ، كالعذاب ، فإن الصحيح فيه كما يرى الصاوي أنه ؛ " لا يختص بهذه الأمة ولا بالمكلفين ".

والحديث في بيان هيئته يطول ، لذا فإنه تكفي الإشارة إلى بعض صوره فـ"من جملته : توسيعه ، وفتح طاقة فيه من الجنة ، وجعله روضة من رياضها ، وتصوير عمله بصورة حسنة تؤانسه " [4]

ولعظيم ما يراه المؤمن والكافر كليهما في حياة البرزخ " فإن من مات على الإيمان تمنى عدم العود إلى الدنيا ، لأن عالم البرزخ في اتساعه بالنسبة للدنيا ،كالدنيا بالنسبة لبطن الأم .

وأما إن مات على الكفر والعياذ بالله ، تمنى العود إلى الدنيا، لما يرى من ضيق برزخه وعذابه " [1].

---

(١) حاشية الجوهرة:٥٨.
(٢) حاشية الجوهرة:٥٨-٥٩.
(٣) حاشية الجلالين:(١٠/٤).
(٤) حاشية الجوهرة:٥٩.

تعليق :

تقدم الحديث عن مكانة الإيمان بالبرزخ في عقيدة المؤمن ، أما ما يتبع ذلك من التفاصيل ، فقد كان كلام الصاوي في هذا المجال مستوعباً لأهم ما يجب الحديث فيه من المسائل المتعلقة بالبرزخ ، وما فيه من نعيم وعذاب ، ومع فهذا فقد كان ينقصه الاستدلال على بعض ما ذكر، والعزو لما يستدل به من الأخبار في البعض الآخر.
وسأتناول أهم النقاط في ذلك:

أولا : الإيمان بفتنة القبر وسؤال الملكين ، فقد دلت عليه أحاديث كثيرة صحيحة وقد أوردت بعضها فيما سبق ، ولكن تسمية الملكين الذين ورد ذكرهما في الحديث بمنكر ونكير ، لم تثبت في جميع الروايات ، وإنما وردت في بعضها ، فقد روى الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما : المنكر ، والآخر النكير . فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول ما كان يقول : هو عبد الله ورسوله . أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله . فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول هذا ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين . ثم ينور له فيه . ثم يقال له : نم . فيقول : ارجع إلى أهلي فأخبرهم ؟ فيقولان : نم كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه ، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك . وإن كان منافقا قال : سمعت الناس يقولون فقلت مثله . لا أدري . فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول ذلك . فيقال للأرض : التئمي عليه . فتلتئم عليه . فتختلف فيها أضلاعه . فلا يزال فيها معذبا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك) .[٢]
ـ وقد تقدم أن هذه الفتنة مما يعم حكمه على كل المكلفين بعد موتهم ، ومع ذلك فقد وردت الأحاديث في استثناء بعض أولئك المكلفين من أهل الإيمان ، ذكر منهم الصاوي المرابط والشهيد .
فمما ورد في استثناء المرابط من فتنة القبر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث قال : (كل ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله ، فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة ويأمن فتنة القبر) [٣]
أما الشهيد فقد روى النسائي في سننه أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا رسول الله ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد ؟ قال : (كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة) [٤]

---

[١] حاشية الجوهرة:٥٦.
[٢] كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في عذاب القبر ، رقم الحديث:١٠٧١: قال الترمذي:حديث حسن غريب:(٣/ ٣٨٣) .وابن حبان في صحيحه :كتاب الجنائز ـ فصل في أحوال الميت في قبره، رقم الحديث:٣١١٧:(٣٨٦/٧). وصححه الألباني في تخريج المشكاة :(١٣١/١).
[٣] أخرجه الترمذي في سننه : كتاب فضائل الجهاد ـ باب ما جاء في فضل من مات مرابطا ، رقم الحديث: ١٦٢١وقال الترمذي:حسن صحيح:(١٤٢/٤) ورواه ابن حبان في صحيحه : كتاب السير ـ باب فضل الجهاد ، رقم الحديث:٤٦٢٤:(٤٨٤/١٠).
[٤] كتاب الجنائز ـ باب الشهيد ، رقم الحديث:٢٠٥٣:(٩٩/٤).وصححه الألباني في صحيح النسائي ،برقم: ١٩٤٠:(٤٤١/٢)..

وقد ورد ـ زيادة على ما ذكر ـ أن من يموت يوم الجمعة فإنه يأمن الفتنة ، فعن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر) [١]

ـ أما ما أورده من ألوان العذاب الحاصل في القبر ، فكله مقتبس من حديث رواه الترمذي قد يصل إلى مرتبة الحسن ، فعن أبي سعيد قال : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مصلاه فرأى ناساً كأنهم يكتشرون قال : (إما إنكم لو أكثرتم ذكر هادم اللذات لشغلكم عما أرى الموت ، فأكثروا من ذكر هادم اللذات الموت ، فإنه لم يأت على القبر يوم إلا تكلم فيه فيقول : أنا بيت الغربة وأنا بيت الوحدة ، وأنا بيت التراب ، وأنا بيت الدود ، فإن دفن العبد المؤمن قال له القبر : مرحباً وأهلاً ، أما إن كنت لأحب من يمشي على ظهري إلي ، فإذ وليتك اليوم وصرت إلي فسترى صنيعي بك ،قال : فيتسع له مد بصره ، ويفتح له باب إلى الجنة.

وإذا دفن العبد الفاجر أو الكافر ، قال له القبر : لا مرحباً ولا أهلاً ، أما إن كنت لأبغض من يمشي على ظهري إلي ، فإذا وليتك اليوم وصرت إلي فسترى صنيعي بك ، قال : فيلتئم عليه حتى تلتقي عليه وتختلف أضلاعه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بأصابعه ، فأدخل بعضها في جوف بعض قال : ويقيض الله له سبعين تنيناً لو أن واحداً منها نفخ في الأرض ما أنبتت شيئاً ما بقيت الدنيا ، فينهشنه ويخدشنه حتى يفضي به الحساب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) [٢]

أما عن تشكل العمل بحسبه إن فعلى صورة رجل حسن وإن شرا على صورة رجل قبيح في القبر مصاحبا المقبور إلى يوم القيامة ، فهذا مما وردت به الأحاديث الصحيحة [٣]

ولكن تحديد الهيئة بالقرد والخنزير مما لم أعثر فيه على وفي هذا القدر كفاية ، وإلى المبحث التالي بعون الله .

---

[١] أخرجه الترمذي في سننه : كتاب الجنائز ـ باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة ، رقم الحديث:١٠٧٤وقال الترمذي:حديث غريب:(٣٨٦/٣).وصححه الألباني في صحيح النرمذي وقال :حسن، رقمه:٨٥٨:(٣١٢/١).

[٢] كتاب صفة القيامة ، رقم الحديث:٢٤٦٠، وقال الترمذي :حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه :(٤/ ٥٥١). وبنحو منه أخرج ابن حبان في صحيحه : كتاب الجنائز ـ فصل في أحوال الميت في قبره، رقم الحديث: ٣١٢١:(٣٩١/٧).وقال الهيثمي:"رواه "أحمد وأبو يعلى موقوفا وفيه دراج وفيه كلام وقد وثق":(٥٥/٣).

[٣] انظر ما رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه في حديث طويل منه في وصف حال المؤمن بعد سؤال الملكين:"ويأتيه رجل حسن الوجه حسن الثياب طيب الريح ، فيقول أبشر بالذي يسرك هذا يومك الذي توعد ، فيقول له من أنت ؟ فوجهك الوجه يجيء بالخير ، فيقول : أنا عملك الصالح ...إلى أن يصف حال الكافر بعد سؤال الملكين له ، فيقول:"ويأتيه رجل قبيح الوجه قبيح الثياب منتن الريح ، فيقول : أبشر بالذي يسوءك هذا يومك الذي كنت توعد ، فيقول : من أنت ؟ فوجهك الوجه يجيء بالشر ، فيقول : أنا عملك الخبيث" : قال الشيخ حمزة أحمد الزين : إسناده صحيح (٢٠٢/١٤) ، وصححه الحاكم في مستدركه : (١/ ٩٣) .

(المبحث الرابع)

حقائق يوم القيامة

حين يأذن الله تعالى لتلك الأرواح أن تعود لأجسادها بعد انقضاء فترة البرزخ ، تتحقق أهوال يوم القيامة ، وتبدل الأرض غير الأرض ، وينفخ في الصور ، فتجمع الأشتات ، ويخلق الله منها البشر تارة أخرى ، فيجتمعون لفصل القضاء ، وتكون تلك بداية النهاية ، حيث توزن الأعمال ، وتحل الشفاعة ، ويرضى الرب على من شاء من عباده ، ويسخط على من استحق السخط منهم ، ثم يساق المؤمنون إلى منازلهم في الجنان ، حيث الدرجات العلى والنعيم المقيم ، ويكب الكافرون على وجوههم في جهنم ، ويطهر عصاة المؤمنين بالنار ، ممن لم تحملهم أعمالهم على سلوك الصراط دونما انكباب ، وكانت لهذه الأحداث الجسام المتتالية أدلة كثيرة عظيمة من الكتاب والسنة :

قال تعالى : { وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً} (الكهف:٤٧).

يقول الشيخ السعدي في تفسير هذه : " يحشر الله جميع الخلق على تلك الأرض فلا يغادر منهم أحدا بل يجمع الأولين والآخرين من بطون الفلوات ، وفغور البحار ويجمعهم بعد ما تفرقوا ويعيدهم بعد ما تمزقوا خلقا جديدا.

فيعرضون عليه صفا ليستعرضهم ، وينظر في أعمالهم ويحكم فيهم بحكمه العدل الذي لا جور فيه ولا ظلم ، ويقول لهم : { وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ} (الأنعام:٩٤)
أي بلا مال ولا أهل ولا عشيرة ، ما معهم إلا الأعمال والمكاسب في الخير والشر التي كسبوها} " [١] .

وقال تعالى : { يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعاً ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ } (ق:٤٤).

ولي في هذا المبحث المتشعب الأطراف أن ألقي الضوء على آراء الصاوي مع شيء من التوجيه والتعليق ، مبتدئة بالحديث عن المحشر وعرصات يوم القيامة ، متممة بالكلام عن الجنة والنار .

****

---

[١] تيسير الكريم الرحمن:٥١٠.

(المطلب الأول)

المحشر وعرصات يوم القيامة

تظهر عبارات المتكلمين في هذه المسائل الغيبية موافقة لما عليه السلف رضوان الله عليهم ، حيث يقتصر مستند دلالتها عندهم على الوحي الصادق ، ومع ذلك فقد تظهر بعض المخالفات التي تسربت إلى المعتقد ؛ بسبب التصدي للرد على الفلاسفة ؛ واعتمادهم في ذلك على المنهج العقلي ، الذي قد يحيد بهم أحياناً عن معين الوحي ، وكانت مسألة الإعادة و كيفيتها مما يظهر فيه اتباعهم ذلك المنهج ؛ حيث تصدوا للرد على منكري البعث من الفلاسفة ، كما أن لهذه القضية ارتباطا وثيقا بمسألة الحدوث ، وإن صح التعبير هي الوجه الثاني لها ، وقد اشتهرت مخالفتهم فيها للمنهج الصحيح ، وعند سبر أقوالهم فيها نجد أنها لا تخرج عن أحد قولين ؛ يقول الرازي : " أما القائلون بالمعاد البدني ؛ منهم من زعم أن الله تعالى يعدم البدن ثم يعيده ، ومنهم من زعم أنه يفرق الأجزاء ثم يجمعها " [1].

وكان لكلا الفريقين جمع من الأدلة ، التي استند إليها في تقرير دعواه ، والآن مع عرض أقوال الصاوي في هذه المسائل المتتالية .

*****

رأي الشيخ الصاوي :

لقد تناول الصاوي في بيان حقائق الساعة في تفسيره ، أو في حواشيه العقدية عددا من المواضيع المرتبطة بها ، وتظهر إرادته الترتيب جلية في عرضه لها ، ويمكن ترتيبها كالتالي :

أولا : ما يتعلق بالنفخ

لقد كان النفخ أول ما تناول بحثه من تلك المواضيع المتعددة ، فعند تعريفه للصور المعد للنفخ فيه ، يقول : هو " القرن المستطيل " .

ويعرض ما ورد في بيانه عن السلف ، يقول : " قال مجاهد : الصور كهيئة البوق وفيه جميع الأرواح ، وفيه ثقب بعددها ، فإذا نفخ خرجت كل روح من ثقبة ووصلت لجسدها فتحله الحياة " .

ثم يوضح حقيقة الإحياء الحاصل عند النفخ ، يقول : " فالإحياء يحصل بإيجاد الله عند النفخ لا بالنفخ فهو سبب عادي " [2].

---

(1) المحصل، للرازي:٢٢٣.

(2) سيأتي الحديث عن الأسباب وموقف السلف منها فليراجع في فصل آراؤه في القدر : ٤٢٨ .

ولما كانت النفخات متعددة في ذلك اليوم المهيب ؛ نبه إلى أن هذه هي النفخة الثانية ، و" أما الأولى ؛ فعندها يموت كل ذي روح ، قال تعالى : { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ} (الزمر:٦٨) " [١]

أما عن متولي النفخ فيرى أن " النافخ هو إسرافيل[٢] - حيث - يضع الصور على فيه ، ويقف على صخرة بيت المقدس ، ويقول : يا أيتها العظام البالية ، والأوصال المتقطعة ، واللحوم المتمزقة ، إن الله يأمركن أن تجتمعن لفصل القضاء ، فيقبلون عليه.
وقيل : المنادي جبريل ، والنافخ إسرافيل "[٣]

ثانيا : كيفية البعث

وفي حديثه عن كيفية هذا البعث ، يقول : " ومما يجب اعتقاده أن الجسم يعاد بعينه عن عدم ؛ فيصير الجسم معدوماً بالكلية كما كان قبل وجوده ، قال تعالى : {كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} (الأعراف:٢٩) " .

ويعرض مع ذلك رأي المخالف مرجحا : " وقيل عن تفريق محضين ؛ أي فلا يبقى جوهر مع جوهر أصلاً ، والأول هو الحق ".

ولكنه يرى استثناء بعض من لا يجوز عليهم الإعادة من العدم ؛ لورود الأدلة الثابتة بذلك ، يقول في موضع آخر عن مفهوم الإعادة : " يصير الجسم معدوما بالكلية ، كما كان قبل وجوده ، قال تعالى :{ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ}.

وهذا القول هو المعتمد " أما من لا تأكل الأرض أجسامهم ؛ فيصح فيهم اجتماع المتفرق :

لا تأكل الأرض جسما للنبي ولا لعالم وشهيد قتل معترك [٤]

ولا يعني - عنده - أن الخلق من العدم يتحصل به المغايرة في الأجساد أو الأرواح ؛ لأن قوله تعالى : { كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} يؤكد عدم اختلاف الماهية مع الإعادة ، يقول في تفسير الآية : " يعيدكم أحياء بالأرواح والأجساد بعينها " [٥] .

---

(١) حاشية الجلالين:(٢٣/٢).

(٢) تقدم بحث تسمية الملك النافخ للصور بإسرافيل في فصل الملائكة والذي يظهر والله أعلم أنه لم يثبت في ذلك دليل يستند إليه : ٢٤٨ .

(٣) حاشية الجلالين:(٦٠/٣)(٣٠٧/٣) وهناك خبر طويل ذكر ضعفه الإمام البيهقي ورد فيه نداءه بهذه الكلمات التي ذكرها الصاوي ، انظر شعب الإيمان : الثامن من شعب الإيمان وهو باب في حشر الناس ، رقم الحديث : ٣٥٣:(٣١٢/١). ، ولم أقف على خبر يفيد مكان النفخ لإسرافيل عليه ،

(٤) حاشية الجوهرة:٦٠.حاشية الخريدة:١٠٥.وانظر حاشية الجلالين:(٨٥/٣).

(٥) حاشية الجلالين:(٦٦/٢).

ثالثا : هيئات الناس عند البعث

ومع مسواة الناس في تحقق الوعد عليهم بالحشر ، إلا أنهم يختلفون في صفته أشد الاختلاف ، يقول في تفسير : {يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْداً}(مريم:٨٥): " ورد أن المؤمن إذا خرج من قبره استقبله أحسن شيء صورة وأطيبه ريحاً ، فيقول هل تعرفني ؟ فيقول : لا ، فيقول : أنا عملك الصالح ، فاركبني ؛ فقد طالما ركبتك في الدنيا ، فذلك قوله تعالى : {يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْداً} يعني ركبانا ، وأما الكافر ، فيستقبله أقبح شيء صورة وأنتنه ريحا ، فيقول : هل تعرفني ؟ فيقول : لا ، فيقول : أنا عملك الخبيث ، طالما ركبتني في الدنيا ؛ فأنا أركبك ، فذلك قوله تعالى : {وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ} (الأنعام:٣١) " (١) .

وتكون هيئة الناس عند حشرهم " حفاة عراة وذلك عند الحساب ".

ويعرف هذه الألفاظ التي أتت بها الأحاديث(٢) ، فيقول : " غرلاً : جمع أغرل كحمر جمع أحمر ، أي غير مقطوعين القلفة " (٣)

******

رابعا : ما يتعلق بالحساب

ثم يشرع ببيان الحساب وما يتعلق به ، يقول : " الحساب ثابت بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ فمن أنكره كفر ، ودليله من القرآن :{ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ }(البقرة:٢٠٢) ، وأجمع المسلمون عليه " .(٤)

وعن مدة الحساب ، يقول : " ورد أنه يحاسب الخلق في نصف يوم من أيام الدنيا " (٥) ، وفي رواية أنه تعالى يحاسب الكل في مقدار حلب شاة " (٦)

ـ ويتناول بعد ذلك مجمل ما يحدث في يوم الحساب ، يقول : " مما يجب اعتقاده ومن أنكره أوشك فيه فقد كفر ؛ لوروده كتاباً وسنة وإجماعاً : تناول العباد الصحف أي الكتب التي كتب الملائكة فيها ما فعلوه في الدنيا ، وكل العباد يأخذون

---

(١) حاشية الجلالين:(١٠/٢).

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :(تحشرون حفاة عراة غرلا) أخرجه البخاري في صحيحه في عدد من المواضع منها : كتاب الأنبياء ـ باب قول الله :(واتخذ الله ابراهيم خليلا) ، رقم الحديث:٣٣٤٩.

(٣) حاشية الجلالين:(٣٠/٢).

(٤) حاشية الجوهرة:٦٤.

(٥) حاشية الجلالين:(١٢٧/١).

(٦) حاشية الجلالين:(٢٠/٢).

صحائفهم إلا الأنبياء والسبعين ألفاً ، الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، ومقدمهم ورئيسهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه " [(١)] .

- كما " يجب الإيمان بأن العباد توزن أعمالهم خيراً كانت أو شراً ، وبالميزان أي الآلة الحسية التي يوزن بها ، قال تعالى : {وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقّ} (الأعراف:٨) ، {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} (الأنبياء:٤٧).

وهذا الوزن " لا يكون في حق كل أحد ، لما ورد يا محمد أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن " .

موضحا العلة في ذلك : " فهو- الوزن - فرع الحساب ، فكل من حوسب وزنت أعماله " [(٢)] .

ويؤقت للوزن زماناً ، فيقول : " الوزن بعد أخذ الصحف والحساب ، ثم بعد الوزن يكون المرور على الصراط ، وهو مختلف باختلاف أحوال العباد ".

أما عن كيفية الوزن وماهية الموزون ، فيقول : " والوزن يكون إما للأعمال أو لصحائفها ، فعلى الأول تصور الأعمال الصالحة بصورة نيرة حسنة ، وتوضع في كفة الحسنات ، وتصور الأعمال السيئة بصورة مظلمة قبيحة ، وتوضع في كفة السيئات " [(٣)] .

" وبقي قول ثالث وهو ؛ أن الوزن للذوات لما في الحديث : " إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة ، لا يزن عند الله جناح بعوضة " [(٤)]

ويبعد عن الذهن استحالة هيئات الوزن ، يقول : " لا يقال أن فيه قلباً للحقائق ، لأنه مثال ولأن قدرته تعالى صالحة لذلك ؛ فإنه من جملة الممكنات " [(٥)]

وعند تفسير قوله تعالى : { فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ } يفصل القول في حال الناس مع الميزان ، يقول : " أعلم أن الناس في القيامة ثلاث فرق ؛ متقون لا كبائر لهم ، ومخلطون ، وكفار ؛ فأما المتقون ؛ فإن حسناتهم توضع في الكفة النيرة ، وصغائرهم إن كانت لهم في الكفة الأخرى ، فلا يجعل الله لتلك الصغائر وزناً ، وتكفر صغائرهم باجتنابهم الكبائر ، ويؤمر بهم إلى الجنة ، وينعم كل حسب أعماله .

وأما الكفار ؛ فإنه يوضع كفرهم في الكفة المظلمة ، ولا توجد لهم حسنة توضع في الكفة الأخرى ، فتبقى فارغة فيأمر الله بهم إلى النار .

---

(١) حاشية الجوهرة:٦٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق. وانظر حاشية الخريدة:١٠٦.
(٤) حاشية الجلالين : (٥٩/٢).
(٥) حاشية الخريدة:١٠٧.

وهذان الصنفان هما المذكوران في القرآن صراحة في آيات الوزن .

وأما الذين خلطوا ، فقد ثبت في السنة أن حسناتهم توضع في الكفة النيرة ، وسيئاتهم في الكفة المظلمة ، فإن كانت الحسنات أثقل ولو بأقل قليل ، أو ساوت أدخلوا الجنة .
وإن كانت السيئات أثقل ولو بأقل قليل أدخلوا النار إلا أن يعفو الله ، هذا إن كانت كبائرهم فيما بينهم وبين الله ، وأما إن كانت عليهم تبعات وكانت لهم حسنات كثيرة ، فإنه يؤخذ من حسناتهم فيرد على المظلوم ، وإن لم يكن لهم حسنات أخذ من سيئات المظلوم ؛ فتحمل على الظالم من أوزار من ظلمه ، ثم يعذب إلا أن يرضى الله عنه خصماءه " [1] .

****

خامسا : الحوض

ومن جملة ما أخبرت به الشريعة من أمور الغيب الحوض ، يقول : " يجب علينا الإيمان بحوض نبينا صلى الله عليه وسلم ، من أنكره فسق وبدع ، وهو كبير متسع طوله شهر وعرضه كذلك ، وزواياه سواء ، ففي الحديث : (حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء ماؤه أبيض من الورق وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبداً) [2] " .

وعن زمان الشرب منه ، يقول : " واختلف هل هو قبل الصراط أو بعده " .
وفي بيان هيئته ، يقول : " وقيل له حوضان ".
وكل هذا في رأيه لا يؤثر جهله في الاعتقاد ، يقول : " وفي الحقيقة الواجب علينا اعتقاد ثبوته وجهل تقدمه على الصراط ، أو تأخره لا يضر في الاعتقاد ".

أما عن رواده ، فيقول : " ويشرب منه من آمن وصدق باليوم الآخر ، واتبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك ، ولم يغير ولم يبدل ، ولم يتخذ عقيدة غير ما عليه النبي وأصحابه ، ويطرد عنه من غير وبدل في عقيدته ، فالكافر بعقيدته لا يشرب منه ، والمبتدع يشرب منه بعد الرد ". [3]

---

(١) حاشية الجلالين:(٥٩/٢).
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الفضائل - باب حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته:(٥٥/١٥).
(٣) حاشية الجوهرة:٦٤.

خامسا : الشفاعة

وكان الحديث عن الشفاعة من أهم ما تناوله من المسائل المتعلقة بأخبار يوم القيامة ، يقول : " مما يجب اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم شافع مشفع " .

ويعرف الشفاعة بأنها " لغة : الوسيلة و الطلب ، وشرعاً : سؤال الخير الغير "

وعن مكانة الرسول بين الشافعين ، يقول : " ومما يجب اعتقاده أن النبي مع كونه شافعاً ومقبول الشفاعة ، مقدم على غيره من الأنبياء و المرسلين و الملائكة المقربين ".

ويستطرد في الحديث عن أنواع شفاعته عليه الصلاة والسلام ، وما يختص به منها ، يقول : " وله شفاعات أعظمها الشفاعة في فصل القضاء ، وهي مختصة به قطعاً ؛ لأن الناس في ذلك الوقت يذهبون إلى الرسل من آدم إلى عيسى فردا فردا ؛ فيسألونهم الشفاعة في الانصراف من ذلك الموقف ، فكل يبدي حجة إلى أن يذهبوا إليه صلى الله عليه وسلم يسألونه الشفاعة ، فيقول : أنا لها أنا لها ، فيسجد تحت العرش ، فيقول الله له : ارفع رأسك واشفع تشفع ، فيرفع رأسه وهذا هو المقام المحمود ؛ لأنه من حينها يكثر حمد الناس له ، فينصب له لواء له ثلاث زاويات ، زاوية بالمشرق ، وأخرى بالمغرب ، وأخرى بالوسط ، والأنبياء ومن دونهم تحت ذلك اللواء [1] .

وثاني الشفاعات في إدخال قوم الجنة بغير حساب ، وهي مختصة به أيضاً [2]

ثالثها : فيمن استحق دخول النار ؛ أن لا يدخلها ، وليست مختصة به صلى الله عليه وسلم [3] .

رابعها : في إخراج الموحدين من النار وليست مختصة به أيضا [4] .

خامسها : في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها [5] .

---

(1) وقد صح هذا الخبر بروايات عدة في كتب الصحاح منه ما أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى :{إنا أرسلنا نوحا إلى قومه }: برقم : ٣١٦٢:(٣/ ١٢١٥).

(2) وهذا ما دلت عليه الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد أخرج البخاري في صحيحه ما ورد فيه : (يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة ، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب) : كتاب التفسير - باب ذرية من حملنا مع نوح ، رقم الحديث : ٤٤٣٥.

(3) وهذا مما يندرج في شفاعته لأهل الكبائر من أمته ، أخرج البخاري في صحيحه أنه عليه الصلاة والسلام قال : (أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة ، من قال لا إله إلا الله ، خالصا من قلبه ، أو نفسه) : كتاب العلم - باب الحرص على الحديث ، رقم الحديث :٩٩

وقد صرحت أحاديث بشفاعته لمن استحق النار أن لا يدخلها ولكنها لم تثبت من حيث الإسناد ، انظر الشفاعة ، لأبي عبد الرحمن مقبل الوادعي : ١١٠. وقد صرح الإمام ابن القيم رحمه الله بالتوقف فيها ، فقال في حاشيته على سنن أبي داود ما نصه :" ويبقى نوعان يذكرهما كثير من الناس : أحدهما : في قوم استوجبوا النار فيشفع فيهم أن لا يدخلوها ، وهذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه ، وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار ، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول ، فلا يدخلون ، فلم أظفر فيه بنص" أنتهى كلامه ، ولعله أراد بعدم الوقف على نص صحيح يعتمد إليه في مثل هذه المسائل العظيمة :(٧٨/١٣).

(4) وهذا ما ورد في عدد من الأحاديث الصحيحة ، أخرج البخاري في صحيحه : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (يخرج قوم من النار بشفاعة محمد - صلى الله عليه وسلم - فيدخلون الجنة ، يسمون الجهنميين) : كتاب الرقاق - باب صفة الجنة والنار ، رقم الحديث :٦١٩٨

سادسها : في جماعة من صلحاء أمته ؛ ليتجاوز عنهم في تقصيرهم في الطاعات [1].

سابعها : فيمن خلد في النار من الكفار ؛ أن يخفف عنهم العذاب في أوقات مخصوصة [2].

ثامنها : في أطفال المشركين أن لا يعذبوا [3].

وبالجملة فالمختص به قطعاً الشفاعة العظمى ، وأما ما عداها ففيه خلاف ويشفع غيره ، كالأنبياء ، والملائكة ، والصحابة ، والشهداء ، والأولياء ، والأطفال ، والمولى يشفع فيمن قال لا إله إلا الله ، ولم يعمل خيرا قط " [4] .

******

تعليق :

أولا : حقيقة البعث

من جملة المسائل المهمة ، التي تطرق الصاوي للحديث فيها : مسألة كيفية البعث وإعادة الحياة إلى أصحاب القبور ، فإن ما ذكره فيها من أقوال لتعد زبدة أقوال المتكلمين في كيفية البعث ، فجمع المتفرق ، والإعادة من العدم ، هما ما أجمع عليه أهل الفن من الأشاعرة .

والحقيقة المستمدة من معين الوحي المطهر أن الإعادة من العدم المحض ، كما يعتقد الأشاعرة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، بل قد دلت الأحاديث النبوية على أن جزء من الإنسان حتى غير ما ذكر من الذين لا تبلى أجسادهم يبقى وهو عجب الذنب، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما بين النفختين أربعون) . قال : أربعون يوماً ؟ قال : أبيت ، قال : أربعون شهراً ؟ قال : أبيت ، قال : أربعون سنة ؟ قال : أبيت ، قال : (ثم ينزل الله من السماء ماءً ، فينبتون كما ينبت البقل ، ليس من الإنسان شيء إلا يبلى ، إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب ، ومنه يركب الخلق يوم القيامة) [5] .

---

(٥) ومما يدل على ذلك دعاءه صلى الله عليه وسلم لأحد الصحابة برفعة الدرجات فقد أخرج البخاري في حديث مطول أنه صلى الله عليه وسلم قال يدعو لصحابي جليل يدعى أبي عامر :{ : (اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس) : كتاب المغازي - باب :باب غزوة أوطاس ، رقم الحديث :٤٠٦٨.

(١) وهذه مما يندرج في التي قبلها.

(٢) وذلك كشفاعة النبي في عمه أبي طالب ، أخرج البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن سأله قائلا: ما أغنيت عن عمك ، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ : (هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار) : كتاب فضائل الصحابة - باب :باب قصة أبي طالب ، رقم الحديث :٣٦٧٠

(٣) المعلوم أن أولاد المشركين وكل من مات على الفطرة مع إبراهيم عليه السلام كما هو معلوم من حديث البخاري الذي حكى فيه النبي صلى الله عليه وسلم رؤية رآه ففيه أن إبراهيم عليه السلام في أصل الشجرة والصبيان حوله : كتاب الجنائز - باب ما قيل في أولاد المشركين ، رقم الحديث : ١٣٢٠.

(٤) حاشية الجوهرة:٦٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير - باب :(يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا) ، رقم الحيث : ٤٦٥١.

قال الحافظ رحمه الله ؛ في بيان معنى العجب : " هو عظم لطيف في أصل الصلب ، وهو رأس العصعص ، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع " [1].

وليس في استدلاله بقوله تعالى : { كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} دليل على ما ذهب إليه من الإعادة من العدم ؛ لأن الله تعالى إنما خلق الإنسان مما ذكر في قوله : { إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً } (الإنسان:٢) .

بل الإنسان الأول ؛ وهو آدم عليه السلام ، قد ذكر الباري تعالى لنا قصة خلقه في عدد من مواضع كتابه العزيز ، وكيف أنه تعالى خلقه من : { صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ}

يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " والإنسان إذا مات وصار ترابا ؛ فني وعدم ، وكذلك سائر ما على الأرض ، كما قال: { كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ}(الرحمن:٢٦) ثم يعيده من التراب كما خلقه ابتداء من التراب ، ويخلقه خلقا جديدا . ولكن للنشأة الثانية أحكاما وصفات ليست للأولى ، والمشهود المعلوم للناس إنما هو إحداثه لما يحدثه من غيره ، لا إحداثا من غير مادة .

ولهذا قال تعالى : {وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً} (مريم:٩) ، ولم يقل خلقتك لا من شيء ، وقال تعالى : {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ}(النور:٤٥) ، ولم يقل خلق كل دابة لا من شيء ، وقال تعالى : {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ}(الأنبياء:٣٠) ، وهذا هو القدرة التي تبهر العقول ، وهو أن يقلب حقائق الموجودات ، فيحيل الأول ويفنيه ويلاشيه ، ويحدث شيئا آخر ، كما قال تعالى : {فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ}(الأنعام:٩٥) " [2] .

وقد أطال الإمام ابن القيم رحمه الله النفس في دحض هذا المعتقد ، الذي أثار افتراءات الفلاسفة المنكرين للبعث الجسدي [3] ، يقول : " فإن القرآن والسنة إنما دلا على تغيير العالم وتحويله وتبديله ، لا جعله عدما محضا وإعدامه بالكلية ، فدل على تبديل الأرض غير الأرض والسموات ، وعلى تشقق السماء وانفطارها ، وتكوير الشمس وانتثار الكواكب ، وسجر البحار ، وإنزال المطر على أجزاء بني آدم المختلطة بالتراب ؛ فينبتون كما ينبت النبات ، وترد تلك الأرواح بعينها إلى تلك الأجساد ، التي أحيلت ثم أنشئت نشأة أخرى " إلى أن يقول : فهذا الذي أخبر به القرآن والسنة ، ولا سبيل لأحد من الملاحدة الفلاسفة وغيرهم إلى الاعتراض على هذا المعاد ، الذي جاءت به الرسل بحرف واحد ، وإنما اعتراضهم على المعاد الذي

---

(١) فتح الباري : (٥٥٢/٨).
(٢) النبوات : ١٠٨-١٠٩.
(٣) انظر تهافت الفلاسفة للغزالي : ٣٠٢.

عليه طائفة من المتكلمين ؛ أن الرسل جاءوا به وهو أن الله يعدم أجزاء العالم العلوي والسفلي كلها ، فيجعلها عدماً محضاً ، ثم يعيد ذلك العدم وجوداً " [١] .

أما الذي عليه المتكلمون في إدراك حقيقة البعث بأنه الجمع للمتفرق ؛ إنما تحصل نتيجة لموقفهم من الخلق ابتداءً ، " فإن معرفة المعاد مبنية على معرفة المبدأ ، والبعث مبني على الخلق " [٢] .

فإنهم لما أرادوا أن يستدلوا لحدوث الخلق في مقابل اعتقاد الفلاسفة بقدمه قسموا العالم إلى جواهر وأعراض ، وعرفوا الجوهر بأنه القائم بنفسه ، والعرض ما ما قام بغيره ، ثم أثبتوا حدوث الأعراض لملازمة التغيير لها ، وحتى يصلوا إلى إثبات حدوث الجواهر قالوا بأصلهم الفاسد كل ما لا يخلو من الأعراض فهو حادث ، فإن حقيقة اعتقادهم بالخلق المتجدد يؤول إلى إحداث الأعراض وإزالتها ، أما الجواهر فهي باقية لم يحدث فيها إيجاد وإعدام بعد خلقه لها أول مرة من العدم ، كما هو معلوم من اعتقادهم بامتناع حوادث لا أول لها ، وهذا أصل قولهم بأن المعاد :هو تفريق تلك الأجزاء ثم جمعها ، وهي باقية بأعيانها .

أما من قال بالإعادة من العدم فإنه يقول : " بل يعدمها ويعدم الأعراض القائمة بها ثم يعيدها ".

وقد بين شيخ الإسلام رحمه فساد كلا القولين ، فأبطل أصل معتقدهم ببقاء الجواهر ، وأظهر ما فيه من سوء اعتقاد وقلة علم بما يجب لله تعالى من تعظيم وإجلال وقدرة على الخلق والإيجاد ، يقول رحمه الله :" وهؤلاء - يريد المتكلمين - يريدون بالمادة جوهرا باق وهو محل للصورة الجوهرية ، فلم يخلق عندهم الإنسان من مادة ، بل المادة باقية ، وأحدث صورته فيها ؛ كما أن الصور الصناعية كصورة الخاتم والسرير والثياب والبيوت وغير ذلك ، إنما أحدث الصانع صورته العرضية في مادة لم تزل موجودة لم تفسد ، لكن حولت من صفة إلى صفة ، فهكذا تقول الجهمية المتكلمة المبتدعة أن الله أحدث صورة عرضية في مادة باقية لم تفسد ، فيجعلون خلق الإنسان بمنزلة عمل الخاتم والسرير والثوب،......،وهم لا يشهدون للرحمن إحداثا ولا إفناء ، بل إنما يحدث عندهم الأعراض ، وهي تفنى بأنفسها لا بإفنائه ، وهي تفنى عقب إحداثها " [٣] .

و يفصل القول في مناقضة قولهم لما هو معلوم بالضرورة والبرهان ، فيقول:"الإنسان إذا أكله حيوان آخر ، فإن أعيدت تلك الجواهر من الأول نقصت من الثاني وبالعكس .

أما على قول من يقول أنها تفرق ، ثم تجمع فقيل له : تلك الجواهر إن جمعت للآكل نقصت من المأكول ، وإن أعيدت للمأكول نقصت من الآكل". [٤]

---

(١) مفتاح دار السعادة : (٣٥/٢) . وانظر شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي : ٤٦٤.
(٢) النبوات:١٠٤.
(٣) النبوات : ١٠٦-١٠٧.
(٤) النبوات:١٠٤.

ـ أما عن استثناء من لا يجوز عليهم العدم والفناء ؛ كالأنبياء عليهم السلام ، فقد أشار الصاوي إلى عدد منهم ، حيث ورد في الحديث الشريف أن رسول الله قال : (إن الله قد حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء)[1]

" أما الشهداء فقد شوهد منهم بعد مدد من دفنه كما هو لم يتغير ، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم محشره ، ويحتمل أنه يبلى مع طول المدة " .
وأما العلماء فقد يكون مستنده في القول بمنع العدم عليهم أيضا هو المشاهدة بالعادة ، فقد شوهد إلى هذا اليوم من تفتح قبورهم من العلماء ولم تتغير أجسادهم ؛ كالشهيد تماما .
وقد استند الإمام ابن عبد البر في استثناء الشهيد تبعا للأنبياء إلى ما وقع للصحابة الكرام وشوهد حين نقلت أجسادهم بعد ست وأربعين سنة ، فاعتبر أن تعميم الحكم الوارد في حديث عجب الذنب مما يد خله الخصوص ، بدلالة خروج الأنبياء من عمومه ، ومن جهة أخرى فإنه استدل لذلك بدليل الإمكان العقلي فإنه إذا جاز أن يمتنع على الأرض أكل العجب كان الشهداء في ذلك من باب أولى لما شوهد من خبرهم ، يقول :"وظاهر هذا الحديث وعمومه يوجب أن يكون بنو آدم كلهم في ذلك سواء ، إلا أنه قد روي في أجساد الأنبياء والشهداء أن الأرض لا تأكلهم ، وحسبك ما جاء في شهداء أحد وغيرهم ، وهذا يدل على أن هذا لفظ عموم ، ويدخله الخصوص من الوجوه التي ذكرنا ، وفكأنه قال : كل من تأكله الأرض فإنه لا تأكل منه عجب الذنب وإذا جاز أن لا تأكل الأرض عجب الذنب ، جاز أن لا تأكل الشهداء ، وذلك كله حكم الله وحكمته "[2] انتهى كلامه رحمه الله .
وبناء على ما ذهب إليه رحمه الله من جواز التخصيص بطريق المشاهدة " فقد زاد غيره الصديقين والعلماء العاملين والمؤذن المحتسب وحامل القرآن العامل به والمرابط والميت بالطاعون صابرا محتسبا والمكثر من ذكر الله والمحبين لله فتلك عشرة كاملة "[3]. والله تعالى أعلم .

ثانيا : النفخ في الصور

صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عرف الصور عندما سأله الأعرابي عنه بأنه : (قرن ينفخ فيه)[4]وكان تعريف الصاوي له مقاربا لهذا الحديث

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الوتر ـ باب في الاستغفار، رقم الحديث : ١٥٢٦:(٢/٢٩٩). وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم:١٣٥٥:(١/٢٨٥).
(٢) التمهيد :(١٨/١٧٨).
(٣) شرح الزرقاني على الموطأ :(٢/٨٤). وانظر عمدة القاري :(١٩/١٤٦).
(٤) أخرجه أبو داود في سننه :كتاب السنة ـ باب في ذكر البعث والصور ، رقم الحديث:٤٧٠٩:(٥/٢٤٥)وصححه الألباني في صحيح أبي داود، برقم:٣٩٦٨:(٣/٨٩٨)..وأخرجه الترمذي : كتاب صفة القيامة والرقائق ـ باب ما جاء في شأن الصور، رقم الحديث:٢٤٣٠، وقال الترمذي : حديث حسن :(٤/٥٣٦).

أما عن متولي النفخ فيه ؛ فقد حكى الحافظ ابن حجر رحمه الله الإجماع على أن النافخ في الصور هو إسرافيل عليه السلام ، ومع ذلك فقد ضعف جميع الروايات التي ذكر فيها تسميته. [١]

وهذا ما رجحه الإمام الطبري عند عرضه ما قيل فيه من أقوال ؛ وكان مستنده في ذلك الحديث السابق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . [٢]

وقد بينت الأحاديث الشريفة هيئة ذلك الملك الكريم ، في تأهبه التام لتلقي الأمر بالنفخ فيه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف أنعم ؛ وقد التقم صاحب القرن القرن ، وحنى جبهته ، وأصغى سمعه ينتظر أن يؤمر أن ينفخ فينفخ ! قال المسلمون : فكيف نقول يا رسول الله ؟ قال : قولوا حسبنا الله ونعم الوكيل توكلنا على الله ربنا) [٣] .

أما عن عدد النفخات ، فالواضح من كلام الصاوي اعتقاد أنها نفختان ، لا ثالث لهما : نفخة الصعق ، ونفخة البعث والنشور .
وقد اختلف العلماء في عددها على وجه التحقيق ؛ فالقائلون بأنها ثلاث فرقوا بين الفزع والصعق ، وفسروا قوله تعالى : {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} (النمل:٨٧) ؛ بأنها نفخة الفزع التي تليها نفخة الصعق ، أما من ذهب إلى أنها نفختان ؛ جعلوا الصعق والفزع واحدة وبعدها نفخة البعث والنشور .
ولعل القول بأنها نفختان آكد دلالة لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : (ثم ينفخ في الصور ، فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتا ورفع ليتا ، قال : وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله ، قال : فيصعق ، ويصعق الناس ، ثم يرسل الله ، أو قال ينزل الله مطرا كأنه الطل أو الظل ، فتنبت منه أجساد الناس ، { ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ }(الزمر:٦٨)) [٤] .

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما بين النفختين أربعون) . قال : أربعون يوماً ؟ قال : أبيت ، قال : أربعون شهرا؟ قال : أبيت ، قال : أربعون سنة ؟ قال : أبيت ، قال : (ثم ينزل الله من السماء ماءً ، فينبتون كما ينبت البقل ، ليس من الإنسان شيء إلا يبلى ، إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب ، ومنه يركب الخلق يوم القيامة) [٥]

---

(١) انظر فتح الباري:(٣٦٨/١١). وانظر ما تقدم من مبحث الملائكة : ٢٤٨.
(٢) انظر:جامع البيان:(٢٤١/٧).
(٣) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب التفسير من سورة الزمر ، برقم:٣٢٤٣ وقال : حديث حسن :(٣٧٤/٥). وصححه الألباني في صحيح الترمذي برقم:٢٥٨٥:(١٠٠/٣).
(٤) أخرجه مسلم : كتاب الفتن ـ باب خروج الدجال ، رقم الحديث: ٣٨٩.
(٥) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ـ باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا ، رقم الحديث:٤٩٣٥.

والذي يظهر من أقوال المفسرين والعلماء أن سبب الاختلاف في عدد النفخات يرجع إلى اختلاف الأفهام ، في استنباط الفوائد من الأدلة المتعددة ، ولتوقف الصاوي عن الخوض فيها ، ولأني لم أجد من الخوض فيها كبير نفع ؛ أدع للقارئ مرجعاً يستفيد منه فهم تلك الأقوال [١] .

الحساب :

لقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن الله تعالى يحاسب عباده حسابا سريعا ، يسيرا عليه سبحانه وتعالى .

أما عن تحديد مدة ذلك الحساب فقد اختلف العلماء في ذلك حيث ظهرت أقوال عدة للمفسرين من السلف الصالح عند بيان قوله تعالى : {في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة } فذهب البعض إلى أن مدة الحساب : خمسين ألف سنة على المسلم والكافر ، وهذا قول الحسن .

دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (ما من صاحب ذهب ولا فضة، لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضي بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة وإما إلى النار) [٢]

وقال ابن عباس يكون كذلك على الكافرين فقط دون المؤمنين ، بينما ذهب البعض إلى أن شعور المؤمن به يختلف عن الكافر حيث يخفف على المؤمنين ، فلا يشعرون بطوله ، وهذا ما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم:{يقوم الناس لرب العالمين مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة يهون ذلك على المؤمنين ، كتدلي الشمس للغروب إلى أن تغرب} [٣]

والبعض ذهب إلى أن العدد غير مراد لذاته ، وإنما لبيان عظيم قدرة الله وتصريفه لشؤون عباده بحيث : " لو ولي محاسبة العباد في ذلك اليوم غير الله لم يفرغ منه خمسين ألف سنة ".

لذا ورد عن بعض السلف منهم عطاء عن ابن عباس ومقاتل أن الله يفرغ منه في مقدار نصف يوم من أيام الدنيا .

وقد روى ما يؤيده عن محمد بن الفضل عن الكلبي قال : " يقول - أي المولى تعالى - لو وليت حساب ذلك اليوم الملائكة والجن والإنس وطوقتهم محاسبتهم لم يفرغوا منه إلا بعد خمسين ألف سنة ، وأنا أفرغ منها في ساعة واحدة من النهار" [٤]

---

(١) لمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى كتاب الحياة الآخرة لـ د/غالب عواجي :(١/١٨٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة ، رقم الحديث : ٢٢٨٧.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه : باب إخباره صلى الله عليه وسلم عن البعث وأحوال الناس في تلك اليوم ، برقم : ٧٣٣٣. وصححه شعيب الأرنؤوط وقال : إسناده صحيح على شرط البخاري : (١٦/٣٢٨).

(٤) تفسير البغوي : (٨/٢٢١).

وهذا ما ذهب إليه الصاوي هنا ، أما عن تحديد المدة بمقدار حلب شاة فهذا ما ذكرته بعض كتب التفسير وترجع من حيث المفهوم إلا ما ذكرته من أن المدة غير محددة وإنما أريد سرعة الحساب المعجزة ، يقول القرطبي :"قال الحسن : حسابه أسرع من لمح البصر ، وفي الخبر : إن الله يحاسب في قدر حلب شاة، وقيل : هو أنه إذا حاسب واحدا فقد حاسب جميع الخلق ، وقيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : كيف يحاسب الله العباد في اليوم ؟ قال : كما يرزقهم في يوم "[1].

أما عن تفاصيل الحساب ، فقد بينت آيات الكتاب الكريم الهيئات ، التي يتأتى بها تناول العباد لصحفهم ، فمنهم من يعطى كتابه بيمينه ، وهؤلاء هم أهل السعادة ، قال تعلى : { فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ} (الحاقة : ١٩) .

ومنهم من يؤتى كتابه من وراء ظهره أو بشماله ، قال تعالى : {وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ}(الحاقة:٢٥) ، وهؤلاء هم أهل الشقاء والتعاسة أعاذنا الله من حالهم .

وكان ما ذهب إليه الصاوي من استثناء السبعين ألفا من تناول الصحف ، الذين ورد ذكرهم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه : (ليدخلن من أمتي سبعون ألفاً ، أو سبعمائة ألف ، لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم ، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر)[2]فرعا لنفي الحساب عنهم ، وكأن الذي ذهب إليه في ذلك فهما استنبطه من قوله تعالى : {اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً} (الإسراء:١٤) ، ومن قوله : {فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ.إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ} (الحاقة:١٩-٢٠) .

وبناء على ما ثبت " في عدة أخبار عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم ما كر الليل على النهار: أن طائفة من هذه الأمة بلا ارتياب يدخلون الجنة بغير حساب، فيدخلون جنات النعيم قبل وضع الموازين ، وأخذ الصحف بالشمال واليمين " [3].

وأما الحساب ؛ ففي استثناء الأنبياء منه مع هؤلاء السبعين ألفا خلاف بين العلماء ، فالذين ذهبوا إلى أن الحساب لا يستثنى منه أحد ؛ احتجوا بقوله تعالى : { فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ }(الأعراف:٦) ؛ على عموم الحساب في حق كل أحد ، والحق أنه مع ثبوت السؤال ، فليس فيه ما يثبت الحساب ؛ لأنه تعالى إنما يسألهم ليحق الحق ، ويظهر تمام براءة الرسل ، وعظيم جرم الكافرين ، يقول الرازي : " فإن قيل : ما الفائدة في سؤال الرسل مع العلم بأنه لم يصدر عنهم تقصير ألبتة ؟ ، قلنا : لأنهم إذا أثبتوا أنه لم يصدر عنهم تقصير ألبتة ، التحق التقصير بكليته

---

[1] الجامع لأحكام القرآن :(٤٣٥/٢).وهذا الخبر مما لم يذكر المفسرين سنده ، وقد وجدته في عدد منها بلا سند كتفسير النسفي والبضاوي وإبي السعود ، وفي موسوعة أطراف الحديث النبوي ، عزاه السعيد زغلول لتفسير القرطبي كما هو مثبت أعلاه :(٢١٤/٣).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب بدء الخلق - باب ما جاء في صفة الجنة ، رقم الحديث : ٣٢٤٧.

[3] لوامع الأنوار : ١٧٦.

بالأمة ، فيتضاعف إكرام الله في حق الرسل ؛ لظهور براءتهم عن جميع موجبات التقصير ، ويتضاعف أسباب الخزي والإهانة في حق الكفار ؛ لما ثبت أن كل التقصير كان منهم " [1] .

وفي توجيه رأي من ذهب إلى عدم استثناء أحد من المسألة بموجب هذه الآية الكريمة ؛ يكون الحساب المنفي عن الأنبياء ما كان على هيئته المعلومة ، حيث يكون جهة المناقشة والتقريع " .

لأن " الأنبياء لا حساب عليهم ، وكذلك أطفال المؤمنين ، وكذلك العشرة المبشرون بالجنة " [2] .

ـ ومما يتفرع عن الحساب الوزن وزمانه ، ويرى الصاوي أنه يكون بعد الحساب ، يقول القرطبي : " قال العلماء إذا انقضى الحساب كان بعده الوزن ؛ لأن الوزن للجزاء فينبغي أن يكون بعد المحاسبة ، فإن المحاسبة لتقدير الأعمال ، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها " [3] .

هذا " وإثبات ميزان الآخرة مذهب الفرقة الناجية القاهرة ، ومن خالفهم رمي بمخالفة الشريعة ، ونبز بالبدعة الشنيعة " [4] .

أما عن حقيقة الميزان ؛ فقد وردت أقوال عدة في بيان ماهيته ، فالراجح عند السلف أنه ميزان حقيقي حسي توزن به الأعمال ، والبعض من أهل العلم فسره بالعدل ، وقال : هو كناية عن إرادته ، وقد عزا القرطبي هذا القول إلى مجاهد ، والضحاك ، والأعمش ، والصحيح ما عليه الجمهور ، كما أشار إلى ذلك القرطبي ، وقد استدل شيخ الإسلام رحمه الله على أنه ميزان حقيقي حسي بالأخبار التي وردت في وزنه الأعمال ، يقول : " الميزان هو ما يوزن به الأعمال ، وهو غير العدل كما دل على ذلك الكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى : { فمن ثقلت موازينه}،{ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ } وقوله : { وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ } .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم " : {كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله العظيم ،سبحان الله وبحمده)[5] ، وقال عن ساقي عبد الله بن مسعود : (لهما في الميزان أثقل من أحد) ، وهذا وأمثاله مما يبين أن الأعمال توزن بموازين ؛ تبين بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس ، فهو ما به تبين العدل ، والمقصود بالوزن العدل ، كموازين الدنيا "

---

[1] التفسير الكبير:(٢٣/١٤).
[2] لوامع الأنوار:(١٧٥/٢).
[3] التذكرة:(١٠/٢).
[4] منهاج السلامة في ميزان القيامة، للحافظ محمد بن أبي بكر القيسي :١٣٠
[5] أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الدعوات ـ باب فضل التسبيح، رقم الحديث:٦٠٤٦.

وبعد ذلك بين رحمه الله أن كيفية وزن الأعمال به مما لا علم بحقيقته ، يقول : " أما كيفية تلك الموازين فهو بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب " [١] .

وهذا البيان منه رحمه الله كاف في الإجابة على اعتراض من اعترض باستحالة وزن الأعراض ، إلى غير ذلك مما ذكره الصاوي ؛ نقلا عن القرطبي في كتابه التذكرة [٢] .

أما ما ذكره الصاوي متابعا القرطبي في كون كفة الحسنات من نور والأخرى من ظلام ؛ فلم أقف على عزو هذه الأقوال ، والله أعلم .

الحوض والصراط :

وردت أدلة كثيرة عن الرسول عليه الصلاة والسلام في بيان صفة الحوض[٣] منها ما أورده الصاوي ، وكلها تفيد أنه من نعم الله الجليلة على نبيه صلى الله عليه وسلم ، وعلى أمته من بعده قد اختصت به ، وأنه لا يشرب منه من خرج على اتباع المصطفى ، وانساق وراء الأهواء والشبه ، و قد أورد الصاوي في تقرير ما ورد فيه مسألتين ، وهما : زمن وروده للشرب منه ، الثانية : حال رواده .

فقد ذكر الصاوي اختلاف العلماء في زمن الشرب من الحوض ، ورأى أن ذلك مما لا يضر الجهل به وهذا صحيح ، وقد أورد القرطبي وابن حجر أقوال العلماء في ذلك [٤] والذي يظهر أن ما ذهب إليه القرطبي أصح ما قيل في ذلك ، فقد ذهب رحمه الله إلى أن الحوض يكون قبل الصراط ، واستدل بحديث البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (بينما أنا قائم على الحوض إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم ، فقال : هلم ، فقلت : أين ؟ قال : إلى النار والله ، قلت : وما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى ، ثم إذا زمرة ، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم ، فقال : هلم ، قلت أين ؟ قال : إلى النار والله ، قلت : ما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى ، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم)[٥] يقول في وجه الاستدلال به : " فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط ؛ لأن الصراط إنما هو جسر على جهنم ممدود يجاز عليه ، فمن جازه سلم من النار " [٦]

بقيت مسألة مهمة ؛ وهي حال الناس مع الحوض في ورودهم إياه ؛ فقد وردت أدلة كثيرة تفيد أن الحوض ترده أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه يرد عنه أهل الابتداع منهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إني فرطكم على الحوض، من مر علي شرب ، ومن شرب لم يظمأ أبداً ، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفونني ، ثم

---

(١) مجموع الفتاوى:(٣٠٢/٤).
(٢) (١٦/٢).
(٣) انظر مرويات الصحابة رضي الله عنهم في الحوض والكوثر ، جمع عبد القادر بن محمد عطا صوفي .
(٤) انظر التذكرة:(٤٥٧/١).وفتح الباري:(٤٦٦/١١).
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق - باب في الحوض ، رقم الحديث:٦٥٨٧.
(٦) التذكرة:(٤٥٨/١).

يحال بيني وبينهم ، فأقول : إنهم مني ، فيقال : لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول : سحقاً سحقاً لمن غير بعدي) [١]

أما ما ذهب إليه الصاوي في أثبات الرد لأهل الابتداع في الدين بعد ذودهم عنه فقد قارب فيه كلام الحافظ ابن حجر في بعض توجيهاته للحديث ، حيث قال :" وقيل هم أصحاب الكبائر والبدع الذين ماتوا على الإسلام ، وعلى هذا فلا يقطع بدخول هؤلاء النار لجواز أن يذادوا عن الحوض أولا عقوبة لهم ثم يرحموا"[٢]

ولكن الدليل السابق صريح في ذهابهم إلى النار، ، وعلى كل فليس لرجوعهم مرة أخرى إلى الحوض بعد ذودهم عنه دليل ولا حتى من كلام الحافظ لأنه لم ينص على رجوعهم وإنما على إمكان حلول رحمة الله بهم فلا يصار بهم إلى النار.

وفيه بيان ما للمبتدع من الوعيد الشديد .

ـ أما عن الصراط فهو : " جسر ممدود على متن جهنم ، يرده الأولون والآخرون ، فهو قنطرة بين الجنة والنار " [٣] .

وفي بيان صفته يقول أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : (بلغني أن الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف) [٤] .

ويروي في ذلك حديث آخر مطول فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم) . قلنا : يا رسول الله ، وما الجسر ؟ قال : (مدحضة مزلة ، عليه خطاطيف ، وكلاليب ، وحسكة مفلطحة ؛ لها شوكة عقيفة تكون بنجد ، يقال له : السعدان ، المؤمن عليها كالطرف وكالبرق وكالريح ، وكأجاويد الخيل والركاب ، فناج مسلم وناج مخدوش ، ومكدوس في نار جهنم ، حتى يمر آخرهم يسحب سحباً) [٥]

******

مسألة الشفاعة :

كانت هذه القضية من أعظم ما تطرق إليه الصاوي في حديثه عن حقائق يوم القيامة ، وقد فصلت القول في أنواع شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم الثابتة في الصحاح ، ومع ذلك فكلامه في هذه المسألة ينقصه بيان أنواع الشفاعة من حيث الاعتقاد ، فالتسليم بأن شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعا ؛ لا يعني أن يعتقد إمكانها على كل حال ، وفي حق كل أحد ، كما يظن البعض ، فقد يتوهم بعض الغلاة أنه إذا طلب الشفاعة من الرسول أو من بعض الصالحين فإن ما يرجوه من النجاة والفوز متحقق على جهة التأكيد ، والحق الذي لا مراء فيه أن الشفاعة المثبتة التي أتت الآيات والأحاديث بإثباتها لا تكون إلا بتحقق شرطين وهما : الإذن من المولى تعالى ، ورضاه سبحانه عن المشفوع له ، فإذا وجدت هذه الشروط حلت

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق ـ باب في الحوض ، رقم الحديث:٦٥٨٣ـ٦٥٨٤.

(٢) فتح الباري :(٣٨٦/١١).

(٣) لوامع الأنوار، للسفاريني :(١٨٩/٢).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان ـ باب رؤية الله سبحانه في الآخرة:(٣٤/٣).

(٥) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى:(وجوه يومئذ ناضرة)، رقم الحديث:٧٤٣٩.وانظر البدور السافرة في أخبار الآخرة ، للسيوطي:باب ما ورد في الصراط:٣٣٠.

الشفاعة وأذن للشافع ، قال تعالى : { وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى } (النجم:٢٦).

وإذنه تعالى مرتبط بتحقق رضاه ، بمعنى أنه ثمرة له ، ورضاه تعالى عن المشفوع له إنما يتحصل إذا كان من أهل الإخلاص والتوحيد ، لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : (أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة ، من قال لا إله إلا الله ، خالصا من قلبه)[1] .

إذاً فاعتقاد قبول شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافي ما تقدم ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لا يشفع إلا عند تحقق هذين الشرطين .

وهذه الشفاعة المثبتة التي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة ؛ تعني أن الأمر كله لله وحده ، فهي إذا مستمدة من حقيقة التوحيد ، الذي دعا الرسل إلى التمسك به، ومن المعلوم أن المشركين حين اعتقدوا استقلال آلهتهم في القيام بالشفاعة ؛ صرفوا أنواع التقرب إليها من دون الله ، فوقعوا في الشرك المخرج من التوحيد ، وهذا ما نفسر به نفي الشفاعة في بعض الآيات ، كقوله تعالى : { وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ } (البقرة:٤٨) [2]

وهذه هي المسماة بالشفاعة المنفية الشركية ، التي ليس لها حقيقة إلا في أذهان معتقديها ؛ كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة [3]

والأدلة على ثبوت الشفاعة للنبي صلى الله عليه وسلم كثيرة مستفيضة ، سبق وأن أوردت بعضها، وقد بلغت حد التواتر المعنوي ، فإن :" شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم نوع من السمعيات ، وردت بها الآثار حتى بلغت مبلغ التواتر المعنوي ، وانعقد عليها إجماع أهل الحق من السلف الصالح " .

وأعظم أنواعها الشفاعة لفصل القضاء كما بين الصاوي ، فإن هذه الشفاعة " مجمع عليها لم ينكرها أحد ممن يقول بالحشر ، إذ هي للإراحة من طول الوقوف حين يتمنون الانصراف من موقفهم ذلك ولو إلى النار " [4]

وقد ثبتت الشفاعة أيضاً للأنبياء الآخرين ، وكذلك للملائكة وللشهداء والصالحين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث مطول ذكر فيه بعض ما يكون من أهوال يوم القيامة : (فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون ، فيقول الجبار : بقيت شفاعتي ، فيقبض قبضة من النار ، فيخرج أقواماً قد امتحشوا ، فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال له : ماء الحياة ، فينبتون في حافته كما تنبت الحبة في حميل السيل) .[5]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب العلم ـ باب الحرص على الحديث ، رقم الحديث:٩٩.
(٢) تقدم الحديث عن حقيقة التوحيد الذي أتى به الرسل عليهم السلام في مبحث التوحيد : ١٢٠.
(٣) انظر : تيسير العزيز الحميد:٢٨٨.
(٤) لوامع الأنوار:(٢٠٨/٢).ولمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى كتاب الشفاعة للشيخ / مقبل الوادعي.
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التوحيد ـ باب قول الله عز وجل:(وجوه يومئذ ناضرة)، رقم الحديث: ٧٤٣٩.

أراد الله بحكمته وتمام عدله أن يجزى كل إنسان بما قدم من عمل ؛ إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، وحتى تقام الحجة على الخلق ؛ فلا يداني هذه الحقيقة الكونية الشرعية شك وارتياب أرسل الله الرسل ، وأنزل الكتب هداية وإرشادا تبشيرا وإنذارا ، وكانت جميع الرسالات تأتي يصدق بعضها بعضا في الدعوة للتصديق بهذه الحقيقة ؛ حتى أنيطت النجاة بالإيمان بها.

والمتأمل في آيات الكتاب الكريم ، يجد أن تقرير هذا الأصل العظيم من أصول الإيمان ؛ قد عني بشأنه عناية عظيمة ، ولا شك أن في ذلك دلالة واضحة على بروز أهميته من بين مسائل العقيدة ، إذ يحقق بدوره مدعاة عظيمة لاتباع الأمر واجتناب النهي ، حتى لا يكاد يغيب عن المكلف المتأمل كتاب ربه ذلك المصير الجزائي العظيم .

هذا ولم يقتصر الحديث عنهما على الكتاب فقط ، بل تناولت السنة المطهرة الكثير من المسائل المتعلقة بهما ، إما من حيث التأصيل أو من حيث البناء ، أما ما ورد منها في تأصيل المعتقد ، فمثل قوله صلى الله عليه وسلم : (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، والجنة حق ، والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل) [(١)].

وأما ما ورد من جهة البناء وزيادة البيان فكثير جدا ، فمنها ما يصف نعيم الجنة وما أعد الله تعالى للمتقين من ألوان النعيم المقيم ، ومنها ما يبين أسباب دخولها والأعمال الموجبة لها إلى غير ذلك [(٢)] .

******

رأي الشيخ الصاوي :

المراد بالجنة :

يعرف الصاوي الجنة لغة بأنها : " البستان " ، ويعبر عن معناها الشرعي بقوله : " والمراد منها دار الثواب " .

وعن عدد أبوابها ، يقول : " أبوابها الكبار ثمانية[(١)] ، باب الشهادتين ، وباب الصلاة ، وباب الصيام ، وباب الزكاة ، وباب الحج ، وباب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وباب الصلة ، وباب الجهاد في سبيل الله " .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه:كتاب الأنبياء ـ باب قوله :(يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم)، رقم الحديث: ٣٤٣٥.

(٢) انظر كتاب حادي الأرواح للإمام ابن القيم في ذلك.

ويصف داخل الجنة ، بقوله : " ومن داخلها عشرة أبواب صغار ، وهي سبع جنات متجاورة أوسطها وأفضلها الفردوس ، وسقف الجميع عرش الرحمن ، ويليها جنة المأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الجلال ، وقيل : أربع ، وقيل : واحدة ؛ وإنما التعدد في الاسم لشرفها ، ولتحقق معاني تلك الأسماء فيها ، ترابها المسك والزعفران ، وفي كل قصر منها فرع من شجرة طوبى ، وأصلها في بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، تطرح ما تشتهيه الأنفس ، وبالجملة ففيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر " .

أما مكان الجنة فيرى أنه " فوق السموات السبع " [٢] .

المراد بالنار :

ـ وعند حديثه عن النار ؛ يبدأ ببيان منزلة الإيمان بها ، يقول : " يجب الإيمان بها كغيرها في وجوب التصديق بوجودها شرعاً " .

ويعرف النار شرعاً بأنها : " دار العذاب بجميع طبقاتها السبع ".

ويسترسل في الحديث عن هيئتها المريعة ، فيقول : " أرضها من رصاص وسقفها من نحاس وحيطانها من كبريت وقودها الناس والحجارة " .
ويذكر من شدة ما ورد في وصفها " الحديث : (أن نار الدنيا أوقد عليها ألف سنة حتى ابيضت ، ثم ألف سنة حتى احمرت ، ثم ألف سنة حتى اسودت ؛ فهي سوداء مظلمة)[٣] "[٤] .

كما يرى تقسيم النار إلى طبقات ، فـ" أعلاها جهنم وهي لعصاة المؤمنين .
وتحتها لظى وهي لليهود ، قال تعالى : { كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى } المعارج:١٥ـ١٦)

---

(١) ورد ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:(في الجنة ثمانية أبواب ، فيها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون) ، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق ـ باب صفة أبواب الجنة ، رقم الحديث:٣٢٥٧. أما أسماء الأبواب فقد وردت في حديث آخر فيه أن رسول الله قال :(من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير ، فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة) : أخرجه البخاري في : كتاب الصوم ـ باب الريان للصائمين ، رقم الحديث:١٨٩٧.

(٢) حاشية الجوهرة:٦٣، وحاشية الخريدة:١٠٩.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب صفة جهنم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث : ٢٥٩١، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة في هذا موقوف أصح ، ولا أعلم أحدا رفعه غير يحيى بن أبي بكر عن شريك:(٦١٢/٤).

(٤) حاشية الخريدة:١٠٩.

ثم الحطمة قال تعالى : {وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ} الهمزة:٦) ؛ وهي للنصارى .

ثم السعير قال تعالى : {فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ} (الملك:١١) وهي للصابئين فرقة من اليهود ، ازدادوا ضلالا لعبادتهم العجل .

ثم سقر وهي للمجوس عباد النار ، قال تعالى : {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} (المدثر:٢٦) .

ثم الجحيم وهي لعبدة الأصنام ، قال تعالى : {خُذُوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ} الحاقة:٣٠-٣١)

ثم الهاوية وهي للمنافقين ، وكل من اشتد كفره كفرعون وهامان وقارون " .

ويعلل تقسيمه السابق ؛ بقوله : هكذا ذكر الأشياخ تبعاً لبعض الأحاديث في النار " .

و مع ذلك فهو يستدرك ذلك التقسيم ؛ لوجود ما يعارضه بنص الكتاب ، يقول : " ولكن آيات القرآن شاهدة بأن كل اسم من تلك الأسماء يطلق على ما يعم الجميع ؛ لأنه يذكر صفات الكفار بأي وجه ، ويعبر عن وعيدهم بأي اسم من هذه الأسماء ".

أما عن مكان النار فيرى أنه " لم يصح في محل النار خبر "[1] .[2]

خلود الجنة والنار :

لقد كان من أهم ما تناوله في الحديث عن الجنة والنار مسألة الخلود ، فيرى أنهما " يبقيان بإبقاء الله ، خلافاً للجهمية القائلين بفنائهما وفناء أهليهما " .

ولما كان رأيه في هذه المسألة قد يظن أنه معارض للاستثناء الوارد في قوله تعالى : {إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ} (هود:١٠٧) فسره بأنه " مدة البرزخ والموقف " .[3]

وعند تفسيره لهذه الآية الكريمة أجمل ما ورد فيها من أقوال تبين عدم حجية القول بفناء النار أو الجنة استدلالاً بها ، فقد استند القائلون بفنائهما إلى تعليق الخلود على دوام السموات والأرض ، وكان من المعلوم أنهما إلى فناء وزوال ، كما استندوا إلى الاستثناء الوارد ، الذي يعلق الخلود على مشيئة الرب تعالى ، وكل هذا مما يمكن رده بدلالة الآيات الكريمة نفسها ، يقول مفنداً كل هذه الاستدلالات : إنه قد ذكر لها " نحو عشرين وجهاً في التفسير :

---

(١) انظر البدور السافرة في أمور الآخرة حيث ذكر السيوطي عددا من الأخبار في ذلك :٤٠٢.
(٢) المرجع السابق:٦٣.وانظر حاشية الخريدة:١٠٩.
(٣) المرجع السابق.

- منها أن المراد بالسموات والأرض سقف الجنة والنار وأرضهما .

- ويحتمل الاستثناء في جانب أهل الشقاوة على عصاة الأمة ؛ فيكون المعنى خالدين فيها أبداً إلا عصاة المؤمنين ، الذين نفذ فيهم الوعيد ، فلا يخلدون أبداً ، بل يخرجون بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم .

والاستثناء حينئذ ؛ إما منقطع لعدم دخول هؤلاء في الأشقياء ، أو متصل بجعل هؤلاء أشقياء باعتبار ، وسعداء باعتبار آخر .

وفي جانب أهل السعادة على عصاة المؤمنين أيضاً لكن باعتبار تعذيبهم أولاً فيتأخرون في الدخول مع السابقين ، فتحصل أن الاستثناء في كل محمول على العصاة ، لكن في جانب أهل الشقاوة مستثنون من الخلود ، وفي جانب أهل السعادة مستثنون من المبدأ ، كأنه قال : فأما الذين سعدوا ففي الجنة من أول الأمر إلا ما شاء ربك من العصاة ، فليسوا في الجنة من أول الأمر ، بل هم في النار يعذبون ثم يخرجون .

- ومنها أن المراد بالذين شقوا الكفار ، وبالذين سعدوا المؤمنون ، والاستثناء باعتبار أن بعض الكفار قد ينقل من النار إلى غيرها ، كالزمهرير .
وبعض المؤمنين قد ينقل من النعيم فيما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين إلى أعلى منه ، وهو رؤية وجه الله الكريم ومخاطبته .

- ومنها أن الاستثناء راجع لمدة تأخرهم عن دخول الجنة والنار ؛ كمدة الدنيا والبرزخ ؛ لأنهم لم يدخلوهما حين خلقوا سعداء وأشقياء " وكان هذا موافقاً لما ذكر في حاشية الخريدة .
" ومنها غير ذلك " .

ثم يتبع هذه التأويلات بتقرير خلودهما ، وإبطال كل ما يخالف ذلك ، يقول : " وما تقدم من أن نعيم الجنان وعذاب النار دائم ، هو ما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ووراء ذلك أقوال يجب تأويلها ، والأخذ بظاهرها كفر " [1].

****

تعليق :

يقوم مذهب السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم فيما يختص بدار الجزاء على اعتقاد أن الجنة والنار كليهما مخلوقتان لا يفنيان ، باقيتان بإبقاء الله تعالى لهما ،

---

(1) حاشية الجلالين:(٢/٢١٤).

قال الطحاوي في العقيدة السلفية : " والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدا ولا تبيدان ، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق ، وخلق لهما أهلا ، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلا منه ، ومن شاء منهم إلى النار عدلا منه ، وكل يعمل لما قد فرغ له ، وصائر إلى ما خلق له ، والخير والشر مقدران على العباد " [١]

ويستند هذا الاعتقاد الصحيح إلى ما ورد من النصوص الشرعية الدالة على ذلك الأصل ، فهناك آيات كثيرة وأحاديث صحيحة تدل دلالة صريحة إلى ما تقدم من كون الجنة والنار قد تم لهما الوجود ، فهما موجودتان باقيتان بإذن الله ، قال تعالى : {وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ} (آل عمران:١٣٣) ، وقال : {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى} (النجم:١٣-١٥).

وفي الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن أحدكم إذا مات ، عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة) [٢]

وفي الصحيح أيضاً عن أنس رضي الله عنه ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه ، فقال : أيها الناس ! إني إمامكم ، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ، ولا بالقيام ولا بالانصراف ، فإني أراكم أمامي ومن خلفي ، ثم قال : والذي نفس محمد بيده ! لو رأيتم ما رأيت لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً . قالوا : وما رأيت يا رسول الله ؟ قال : رأيت الجنة والنار) [٣] .

والأدلة في ذلك كثيرة ، وكلها كما تقدم تفيد يقينا وجود الجنة والنار .

أما عن خلودهما بحيث لا يتعرضان للفناء بإذن الله ، فهذا مما أجمع عليه سلف الأمة ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية ؛ كالجنة والنار والعرش وغير ذلك ، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين ، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم ، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها " [٤]

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية:٤٢٠.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجنائز - باب الميت يعرض عليه بالغداة والعشي، رقم الحديث: ١٣٧٩.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما:(١٥١/٤).
(٤) مجموع الفتاوى:(٣٠٧/١٨).

وهذا ما ذكره ابن حزم رحمه الله في الفصل ، حيث يقول : " اتفقت فرق الأمة كلها على أن لا فناء للجنة ولا لنعيمها ، ولا للنار ولا لعذابها ، إلا الجهم بن صفوان " [١]

وقد ناقش رحمه الله أدلة الجهم فيما ذهب إليه ، يقول : " وأما جهم بن صفوان فإنه احتج بقول الله تعالى : { وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً } (الجن:٢٨) ، وبقوله تعالى : { كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ } (القصص:٨٨) .

وقال : كما لا يجوز أن يوجد شيء لم يزل غير الله تعالى ، فكذلك لا يجوز أن يوجد شيء لا يزال غير الله تعالى " .

ثم شرع رحمه الله في الرد عليه قائلا : " ما نعلم له حجة غير هذا أصلا ، وكل هذا لا حجة له فيه ، أما قوله تعالى : { كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} فإنما عنى تعالى الاستحالة من شيء إلى شيء ومن حال إلى حال ، وهذا عام لجميع المخلوقات دون الله تعالى ، وكذلك مدد النعيم في الجنة والعذاب في النار ، كلما فنيت مدة أحدث الله عز وجل أخرى ، وهكذا أبدا بلا نهاية ...

وأما قوله تعالى : { وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً }فإن اسم الشيء لا يقع إلا على موجود ، والإحصاء لا يقع على ما ذكرنا إلا على ما خرج إلى الفعل ووجد بعد ، وإذا لم يخرج من الفعل فهو لا شيء بعد ، ولا يجوز أن يعد لا شيء ، وكل ما خرج إلى الفعل من مدة بقاء الجنة والنار وأهلهما فمحصي بلا شك ، ثم يحدث الله تعالى لهم مددا آخر ، وهكذا أبدا بلا نهاية ولا آخر " [٢]

والأدلة على هذا كثيرة واضحة الدلالة ، وقد استدل الإمام القرطبي على خلودهما بحديث ذبح الموت ، وذلك أنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح ، فينادي مناد : يا أهل الجنة ، فيشرئبون وينظرون ، فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، هذا الموت ، وكلهم قد رآه . ثم ينادي : يا أهل النار ، فيشرئبون وينظرون ، فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، هذا الموت ، وكلهم قد رآه ، فيذبح . ثم يقول : يا أهل الجنة خلود فلا موت ، ويا أهل النار خلود فلا موت . ثم قرأ : {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ}(مريم:٣٩)) [٣].

وبعد أن ذكره مستدلاً به ، قال : " هذه الأحاديث ـ يعني أحاديث ذبح الموت ـ مع صحتها نص في خلود أهل النار فيها ، لا إلى غاية ولا إلى أمد ، مقيمين على الدوام والسرمد من غير موت ولا حياة ولا راحة ولا نجاة ، بل كما قال في كتابه

---

(١) الفصل:(٨٣/٤).

(٢) المرجع السابق.

(٣) أخرجه البخاري : كتاب التفسير ـ باب :(وأنذرهم يوم الحسرة)، رقم الحديث:٤٧٣٠.

الكريم وأوضح فيه عن عذاب الكافرين : { وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ} (فاطر:٣٦).

وقال : { كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ} (النساء:٥٦).
وقال : { فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُوسِهِمُ الْحَمِيمُ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ * وَلَهُمْ مَقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ * كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ } (الحج:١٩-٢٢) " [١]

وقد يستند من شكك في بقائهما إلى الاستثناء الوارد في الآيات من سورة الزمر، وقد أجاب الصاوي على هذا الاشتباه بعدد من الأجوبة التي أجاب بها السلف على ذلك الاشتباه وقد أوردها الإمام ابن أبي العز[٢] في بيان إجماع أهل العلم على أبدية الجنة ، فقال : " واختلف السلف في هذا الاستثناء ، فقيل :
- معناه إلا مدة مكثهم في النار ، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار ثم أخرج منها.
- وقيل : إلا مدة مقامهم في الموقف.
- وقيل : إلا مدة مقامهم في القبور والموقف .
- وقيل : هو استثناء الرب ولا يفعله ، كما تقول : والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك ، وأنت لا تراه ، بل تجزم بضربه .. إلى آخر ما ذكر من أقوال ، ثم قال : " وعلى كل تقدير ، فهذا الاستثناء من المتشابه ، وقوله : {عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ}(هود:١٠٨)محكم ، وكذلك قوله تعالى : { إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ} (ص:٥٤)وقوله : {أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} (الرعد:٣٥)وقوله : { وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ} (الحجر:٤٨) " [٣]

وكان هذا التوجيه منه رحمه الله من أحسن ما قيل في تفسير الاستثناء ، حيث كان الإعراض عن الخوض في المتشابه ، والرد إلى المحكم ؛ مما امتدح الله تعالى عباده به ؛ لأنه سيمة التسليم والإذعان ، الذي يقتضيه الإيمان بالله تعالى والرضى بدينه.

ومع أن هذا القول هو المجمع عليه عند أهل العلم ، إلا أن هناك من خالف ذلك الإجماع فيما يتعلق بخلود النار ، مستندا إلى عدد من الأدلة السمعية والعقلية ، وقد أورد الإمام ابن القيم رحمه الله [٤] أدلة القائلين بذلك ، مع ميله الواضح إلى ترجيح ما ذهبوا إليه ، ولم يكن هذا هو قوله الوحيد ، بل له قول آخر انتصر له في عدد من مؤلفاته وهو القول بالتوقف ، حيث استند في ذلك إلى الاستثناء الوارد في الآية ، إذ

---

(١) التذكرة:(٢١١/٢).
(٢) هو الشيخ صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الصالحي ، اشتغل بالعلوم وكان ماهرا في دروسه متقنا تعليمها ولي قضاء دمشق ، ثم رحل إلى مصر وولي قضاءها ثم عاد إلى دمشق توفي رحمه الله سنة: ٧٩٢هـ انظر: شذرات الذهب:(٣٢٦/٦)
(٣) شرح العقيدة الطحاوية:٤٢٦.
(٤) (كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب الروضة الشريفة صلى الله عليه وسلم) كما قال الإمام مالك رضي الله عنه(كشف الخفاء،للعجلوني:١٧٣/٢) ، وكفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه.

إرجاع الأمر إلى مشيئة الله وحده يقضي بعدم التقديم بين يديه بغير دليل ، ولكن الصحيح في المسألة أن الأدلة على بقاء النار من المحكم البين ، الذي لا يرد عليه أدنى اعتراض ، وليس في الجزم به ما يعارض أدب التلقي بالقبول عن الله ورسوله ، بل القول به هو حقيقة ثمرة الرد إليهما [١] .

- أما عن تكفير من خالف في اعتقاد فناء النار فلا يجوز ؛ لأن من قال به مجتهدا وسعه في الفهم واستنباط الحكم فلا وزر عليه ، قال عليه الصلاة والسلام : (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)[٢] .

" فالخلاف المذموم حقا إنما هو من أولئك المقلدين ، الذين يصرون على التدين بالتقليد ، والإعراض عن الاهتداء بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة ، والإخلاص له في اتباعه وحده دون سواه الذي هو من لوازم الشهادة بأنه رسول الله ، وقد أمرنا بطاعته استقلالا ، لا يشاركه في ذلك أحد من البشر في غير آية من آيات الله تبارك وتعالى ، فأي خلاف شر من هذا الذي عليه المقلد هذا الذي يظل :{يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} (الجاثية:٨) " [٣]

أما عن قوله بأن الأخذ بظاهر القرآن كفر ، فقد سبقت الإشارة إلى إبطاله وعده من كلام أهل البدع المحرم في دين الله ، والذي لم يثبت القول به عن أحد من السلف الكرام [٤] .

****

---

[١] لمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى الرسالة المذكورة أعلاه بتحقيق فضيلة الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني عليه رحمة الله .

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم الحديث: ٧٣٥٢.

[٣] مقدمة الشيخ الألباني لكتاب : رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ، للصنعاني.

[٤] راجع مبحث منهجه في الاستدلال : ٦٥.

الفصل التاسع

(آراؤه فى الإيمان بالقضاء والقدر)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : القضاء والقدر

المبحث الثاني : الحكمة والتعليل

المبحث الثالث : خلق أفعال العباد

(المبحث الأول)

القضاء والقدر

(تعريفه ومراتبه)

أصل معنى القضاء في اللغة هو : إحكام الشيء وإتقانه، وإلى هذا أشار ابن فارس[1] حيث قال : " القاف و الضاد و الحرف المعتل أصل صحيح ، يدل على إحكام أمر و إتقانه وإنفاذه لجهته " .[2]

أما القدر فله معان متعددة ؛ كلها ترجع إلى مبلغ الشيء وكنهه و نهايته ، يقول ابن فارس : " القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته" [3]

وفي الاصطلاح فإن معنى القضاء والقدر هو تعلق علم الله تعالى بالكائنات ، وإرادته لها أزلاً قبل وجودها ، فلا حادث إلا وقد قدره ، أي سبق علمه به،وتعلقت به إرادته .[4]

أما عن مكانة الإيمان بقضاء الله وقدره : خيره و شره ، فإنه ركن من أركان الإيمان ، حيث إن حقيقة الإيمان به هي الإيمان بالله تعالى، فإن الباعث الحق على الإيمان بهما هو الموجب لذلك من الرضى بربوبيته تعالى متصفاً بأسمائه وصفاته الحسنى [5]

ـ والأصل في عد الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان ، لا يقبل الله تعالى إيمان عبد إلا بتحققه منه : الأدلة التي وردت في الكتاب والسنة، منها قوله تعالى :{إنا كل شيء خلقناه بقدر} (القمر:٤٨)؛ فهذا نص من المولى تعالى على أن جميع المخلوقات إنما تحقق وجودها وفقا لما قدره تعالى بشأنها [6]

أما الأدلة من السنة فأعظمها دلالة حديث جبريل عليه السلام المشهور الذي قال فيه المصطفى صلى الله عليه و سلم حين سئل عن الإيمان : {أن تؤمن بالله و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر و تؤمن بالقدر خيره و شره}.[7]

وقبل التطرق بالحديث عن الفرق التي ظهر عندها الانحراف في معتقد القدر داخل المجتمع المسلم ؛ أود أن ألقي الضوء على بعض الحوادث ، التي قد لا تكون بداية لخط الانحراف الذي داخل عقيدة المجتمع الإسلامي آنذاك ، وإنما هي بمثابة

---

[1] هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني الشافعي المالكي ،ولد سنة:٣٢٩هـ، لغوي من مصنفاته :المجمل في اللغة ، مقاييس اللغة ، جامع التأويل في تفسير القرآن ، توفي سنة:٣٩٥هـ انظر معجم المؤلفين:(٤٠/٢).

[2] معجم مقاييس اللغة :(٩٩/٥). وانظر لسان العرب:(٣٦٦٥/٦).و للتوسع يوصى بالرجوع إلى : القضاء والقدر ل د / عبد الرحمن المحمود

[3] معجم مقاييس اللغة : (٦٢/٥).

[4] انظر شرح العقيدة الواسطية ، للشيخ صالح الفوزان : ١٦٢.وانظر القضاء والقدر د/عبد الرحمن المحمود.

[5] انظر مدارج السالكين :(١٨١/٢).

[6] انظر تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير : (٣٣٩/٤).

[7] والحديث أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان ـ باب الإيمان والإسلام والإحسان :(١٥٧/١).

الإرهاصات ، أو بوادر الفتنة ، التي ألمت بالمسلمين تجاه عقيدة القدر ، وقد تعبر بشكل أو آخر عن شفافية هذا الموضوع ، وارتباطه الوثيق بحقيقة الإيمان ، الذي يعني التسليم التام لكل ما جاء به الشرع .

فقد وقعت أحداث متعددة ، تمثل صوراً أو حالات فردية، لم تتبلور بعد من الانحراف العقدي في القدر ، منها ما وقع في عهد عمر رضي الله عنه : فيحكى أن رجلاً سرق فقال له عمر لم سرقت ، فقال : سرقت بقضاء الله وقدره ، فأجابه عمر رضي الله عنه بما يقطع عليه هذه الحجة ، ويحسم مادة استشرائها في الأمة قائلا : ونحن نقطع يدك بقضاء الله وقدره[1].

وإذا كانت الحادثة السابقة تمثل صورة من صور الغلو في الإيمان بالقدر ، فهناك ما يمثل الجانب الآخر من الجفاء والتفريط في هذا الأصل الإيماني ، فعن أبي يحيى مولى ابن عفراء ، قال : أتيت ابن عباس ومعي رجلان من الذين ينكرون القدر أو ينكرونه ، فقلت : يا ابن عباس ، ما تقول في القدر، لو أن هؤلاء أتوك يسألونك ، وقال مرة يسألونك عن القدر ، إن زنا وإن سرق أو شرب ؟ فحسر عن قميصه حتى أخرج منكبيه ، وقال : يا أبا يحيى لعلك من الذين ينكرون القدر ويكذبون به ، والله لو أعلم أنك منهم ، أو هذين معك لجاهدتهم ، إن زنا فبقدر ، وإن سرق فبقدر ، وإن شرب الخمر فبقدر " [2].

- أما عن أرباب الفتنة ، ومن قام بوضع بذورها واحتوائها ؛ فيحكي المؤرخون [3] أن غيلان الدمشقي[4] ومعبد الجهني[5] هما أول من عرف عنه الخوض في القدر، وذلك في عهد المتأخرين من الصحابة الكرام ، وقد أخذ عن معبدٍ الجعد بن درهم الذي تولى كبر نشر هذه الفتنة بين المسلمين ، وكان أن تصدى لهم جمع من الصحب الكرام يعلنون التبرؤ منهم ، وتحذير الناس من ضلال ما أتوا به ، حتى روي أن ذلك هو السبب في إخبار الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بحديث جبريل عليه السلام.[6]

هذا وتتقسم القدرية ؛ بحسب موقفهم من القدر إلى : قدرية غلاة ، وأخرى متوسطة :

- أما الغلاة منهم ، فهم الذين أنكروا علم الله تعالى و كتابته و مشيئته و خلقه لأفعال العباد :"حتى قال فيهم الأئمة ، كمالك و الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم : إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون " [7]

---

(1) انظر منهاج السنة:(٢٣٤/٣).

(2) رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة :(٤٢٥/٢).

(3) انظر : الفرق بين الفرق للبغدادي : ٣٩ و الملل و النحل للشهرستاني :(٣٠/١) .

(4) هو : غيلان بن مسلم ، أبو مروان ، أخذ القول عن معبد الجهني كما دلت على ذلك بعض النصوص التاريخية قتل صلبا بفتوى من الإمام الأوزاعي على باب دمشق في عهد الخليفة الأموي : عبد الملك بن مروان انظر الملل و النحل للشهرستاني :(٣٠/١)، و الأعلام للزركلي :(١٢٤/٥).

(5) هو معبد بن خالد الجهني البصري أول من أظهر خبث المقالة في القدر ، قال أبو حاتم :" قدم المدينة فأفسد فيها ناساً " يقال أنه أخذ مذهبه عن رجل نصراني يدعى سوسن أسلم ثم عاد إلى الكفر مرة أخرى ، قيل في موته أن الحجاج قتله بعد خروجه عليه مع ابن الأشعث سنة : ٨٠ هـ. انظر : تهذيب التهذيب :(٢٢٥/١٠)، و الأعلام :(١٧٧/٨). و شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي :(٨٢٧/٤).

(6) انظر جامع العلوم و الحكم لابن رجب : (٩٤/١).

(7) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : (٤٥٠/٨). وانظر في حكاية تكفيرهم .

أما القدرية المتوسطة فهم الذين أنكروا المشيئة والخلق المتعلق بأفعال العباد ، ولهم في ذلك شبه سيأتي بيانها ومناقشتها في المباحث التالية إن شاء الله تعالى ، وتتزعم المعتزلة هذا الاتجاه ويظهر كمعتقد يتضمنه أصل من أصولها الخمسالتي لا يعد معتزلياً إلا من بنى معتقده على أساسها.[1]

وفي مقابل هذا الاتجاه الغالي لنفي القدر ظهر الجبر كمعتقد يتزعمه الجهم بن صفوان مردداً أقوال الكفرة الذين نزل بشأنهم : { وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ } (النحل:٣٥)، ولما كان الغلو في هذا الاتجاه بارزاً المعالم ، مناقضا للكثير مما هو معلوم بالضرورة من الدين، وكان قد لقي رواجاً في أوساط بعض المسلمين ؛ لما فيه من مناقضة لمذهب القدرية ، الذين شاع تكفير الأئمة لهم ، ظهر له امتداد على يد الأشاعرة ، ولكن دونه من ناحية الغلو .

يقول شيخ لإسلام : " فقابل هؤلاء قوم من العلماء والعباد وأهل الكلام والتصوف ؛ فأثبتوا القدر ، وآمنوا بأن الله رب كل شيء و مليكه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خالق كل شيء ومليكه ، وهذا حسن وصواب لكنهم قصروا في الأمر والنهي والوعد والوعيد ، وأفرطوا حتى خرج غلاتهم إلى الإلحاد ، فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا : { لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ } (الأنعام:١٤٨)"[2]

****

رأي الشيخ الصاوي

أولا : تعريف القدر

يذكر الصاوي آراء من سبقه في تعريف القدر ، فيقول : " قالت الأشاعرة : هو إيجاد الله الأشياء على طبق ما سبق به علمه و إرادته .

فعليه هو صفة فعل ؛ وهي حادثة .

وقالت الماتريدية : هو تحديده أزلاً كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح غير ذلك فهو تعلق العلم و الإرادة ، وعليه فهو قديم ، وقد يقال الخلاف لفظي ، فمن نظر لمظهر الإيجاد قال : هو حادث ، و من نظر لتعلق العلم والإرادة التنجيزي الأزلي ، قال : هو قديم .

و للجمع بينهما ، يعرفه بأنه " إيجاد الله للأشياء على طبق العلم و الإرادة .

ثانيا : تعريف القضاء

عرفه في اللغة بأنه : " الحكم " [3]

أما في الاصطلاح فذكر أيضاً أقوال الماتريدية ، والأشعرية ، فعند الماتريدية يعرف بأنه " : الفعل بزيادة أحكام فعلية ، فهو حادث "

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٢٩٩. ومجموع الفتاوى :(٨/٤٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى : (٨/٩٨).

(٣) حاشية الجلالين :(٢/٣١٦).

ويذكر تعريفا آخر لهم، هو : " العلم المتعلق بالأشياء أزلا " [1]

أما تعريفه عند الأشاعرة فهو : " إرادة الله المتعلقة بالأشياء أزلاً "
" فالقضاء قديم على كليهما "[2]

والذي يبدو أن هذا هو الراجح لديه ، لذكره إياه في تفسير قوله تعالى : { بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (البقرة :١١٧)

وينقل عن البعض أنه قال : القضاء والقدر هو شيء واحد ، وهو إيجاد الله للأشياء على طبق العلم و القدرة .

ثم يعلق على هذه التعاريف المتعددة بقوله : " وفي الحقيقة الأشاعرة والماتريدية تعاكسا فما قالت الأشاعرة : إنه قضاء ؛ قالت الماتريدية : إنه قدر ، وبالعكس " . [3]

- و في بيان العلاقة بينهما يقول : " فالتصرف الذي يظهر في الخلق من حيث وجوده على طبق العلم والإرادة قدر ، ومن حيث تعلق علم الله وإرادته به قضاء ، فكل شيء بقضاء وقدر "[4]

ولتحديد هذه العلاقة ؛ نجده يعلق على تفسير السيوطي عند اقتصاره على تعريف القدر بقوله : " إما لأن بينهما تلازماً أو لترادفهما " . [5]

وبهذا التعليق يخرج الصاوي من تلك الأقوال المتعددة ، و ليس له تعريف جامع لهما .

ثالثا : مراتب القدر

أما عن مراتب القدر ، فكلامه فيها كلام المؤمنين بالقدر المثبتين له على مراتبه الأربعة ، وهذا لا ينفي ما وقوع فيه من المخالفات المتعلقة بأفعال العباد ؛ كما هو عليه مذهب الأشاعرة [6]

---

(1) حاشية الخريدة :١٣٨.
(2) المرجع السابق .
(3) حاشية جوهرة التوحيد : ٣٨.وانظر أيضاً جمعه لهذه الأقوال في :حاشية الجلالين :(١٤٤/٤).
(4) حاشية الجلالين :(٢٤٥/٣).
(5) المرجع السابق :(١٤٤/٤).
(6) سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله .

مرتبة العلم :

قد سبق لي بيان مذهبه في الصفات السبعة المثبتة ، وكانت صفة العلم واحدة من تلك الصفات ، فالصاوي يرى أن العلم التام الكامل المحيط بكل ما هو موجود لا يكون إلا لله تعالى ، وبهذا يحرج كثيرا على من اعتقد أن علم الرسول صلى الله عليه و سلم أو علم أحد من الأنبياء كعلمه تعالى ، يقول : " وأما من قال إن نبينا أو غيره أحاط بالمغيبات علما كما أحاط علم الله بها فقد كفر ".

ولكن هذا لا يمنعه من اعتقاد أن رسول الله لم يخرج من الدنيا : " حتى أعلمه الله بجميع المغيبات التي تحصل في الدنيا والآخرة ؛ فهو يعلمها كما هي عين يقين ، ولكن أمر بكتمان البعض .

وفي تخريج ما قد يعارض به هذا الاعتقاد من إقراره صلى الله عليه و سلم بأنه لا يعلم الغيب يرى الصاوي : " أنه قال ذلك تواضعا ، أو أن علمه بالمغيب كَلا علم ؛ من حيث إنه لا قدرة له على تغيير ما قدر الله وقوعه .

فيكون معنى قوله تعالى : { قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (الأعراف:١٨٨) : " لو كان لي علم حقيقي بأن أقدر على ما أريد وقوعه لاستكثرت .. ".[١]

وتأسيسا لمكانة العلم فإنه يقول : " من سبق في علم الله خسرانه فلا يتأتى له الإيمان في الدنيا ".[٢]

مرتبة الكتابة :

في تفسير قوله تعالى : {نْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ} يذكر الصاوي على جهة التدليل لمرتبة الكتابة حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم : {أول ما خلق الله القلم ثم قال له : اكتب ، قال : ما أكتب ، قال : اكتب ما كان ، و ما يكون إلى يوم القيامة}.[٣]

وفي بيان مراتب الكتابة ينقل كلام القرطبي في ذلك ، فيقول : " الأقلام ثلاثة في الأصل :

القلم الأول : الذي خلقه الله تعالى بيده و أمره أن يكتب في اللوح المحفوظ .
والثاني : قلم الملائكة الذين يكتبون به المقادير ، و الكوائن من اللوح المحفوظ.
والثالث: أقلام الناس يكتبون بها كلامهم ، و يصلون بها إلى مآربهم "[٤]

---

(١) المرجع السابق:(١٠٤/٢).
(٢) المرجع السابق:(٨/٢).
(٣) المرجع السابق:(٢٢٠/٤).
(٤) المرجع السابق:(٣١٧/٤).

ومما يتعلق بهذه المرتبة : مسألة المحو ، فقد دل قوله تعالى : {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} (الرعد:٣٩) على أن بعض ما يقدره الله تعالى كتابة قد يرفع فلا يتحقق له الوقوع كما كتب أولاً ، وهذا المعنى مما ثبت به الخبر عن المصطفى صلى الله عليه و سلم حيث قال : (تعوذوا بالله من جهد البلاء، ودرك الشقاء ، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء) .[١]

والصاوي عند تفسير هذه الآية الكريمة يعرض ما ورد فيها من أقوال ، فقد ذهب البعض إلى أن المحو قد يقع في اللوح المحفوظ ، وفي الصحف معاً ، وبهذا المعنى يكون المرد بأم الكتاب ؛ علم الله تعالى المتعلق بالأشياء أزلاً.

أما القول الثاني في ما يقع فيه التغير أن المحو والإثبات يقعان في صحف الملائكة فقط .

وعلى هذا يكون المراد بأم الكتاب ؛ اللوح المحفوظ ، وهو لا يقبل التغيير ، ولا التبديل .

وبهذا العرض المجمل يصل الصاوي إلى الفائدة المستخلصة من جملة الآراء ، فيقول : " والحاصل أن ما في علم الله لا يقبل التغيير جزماً ، والخلاف في اللوح المحفوظ ، والآية محتملة "[٢]

- وفي بيان الفرق بين العلم والكتابة ؛ فإنه يقوم بعقد مقارنة بينهما ؛ يبين فيها أن العلم دائرته أوسع من اللوح ، ودليله في ذلك أن " ذات الله وصفاته أحاط بها العلم لا اللوح و الكائنات ، وما يتعلق بها أحاط بها اللوح والعلم ".[٣]

مرتبة المشيئة :

يعرف الصاوي المشيئة بالإرادة ، فلا يرى ثمة فرقا بينهما ، ويبين بعد ذلك ما تتعلق به الإرادة ؛ حيث يقصر تعلقها على الممكن دون المستحيل ، أو الواجب كما سبق بيانه .

فالأسماء و الصفات الحسنى لا تعلق للمشيئة بها ، والمستحيل كذلك .[٤]

يؤكد هذا أنه في تفسيره لقوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} (النساء:٢٦) ؛ أول الإرادة بالمحبة ، يقول : " وليست الإرادة على حقيقتها ؛ لأنه يقتضي أن إرادة الله متعلقة بتوبة كل عاص ، مع أنه ليس كذلك فالمعنى ؛ الله يحب توبة العبد فيتوب عليه ".[٥]

ومع عدم تفريقه بين المشيئة والإرادة ؛ إلا أنه يرى ثمة تغايرا بين الإرادة والأمر، يقول : " القسمة رباعية ، لأنه :

---

(١) أخرجه البخاري في : كتاب القدر - باب من تعوذ بالله ، رقم الحديث : ٧٣٠٧.
(٢) حاشية الجلالين:(٢٥٨/٢).
(٣) المرجع السابق:(١٨/٢).
(٤) وقد سبق تعليله لما ذهب إليه ، فليراجع في مبحث الأسماء والصفات : ١٦٨.
(٥) المرجع السابق:(٢٠٢/١).

- إما أن يأمر و يريد ؛ كإيمان المؤمنين والأنبياء : أمرهم به ، وأراده منهم ، بدليل وقوعه.
- وإما أن لا يأمر ولا يريد ؛ ككفر من ذكر ، لم يأمرهم به ، و لم يرده منهم ؛ إذ لو أراده لوقع .
- وإما أن يأمر ولا يريد ؛ كإيمان أبي جهل وإبليس وأضرابهم ، أمرهم بالإيمان ، ولم يرده منهم ؛ إذ لو أراده لوقع .
- و إما أن يريد ولا يأمر ، ككفر من ذكر أراده منهم ؛ بدليل وقوعه منهم .

فبين الأمر والإرادة عموم و خصوص من وجه ؛ يجتمعان في إيمان المؤمنين ؛ وينفرد الأمر دون الإرادة في إيمان الكافر ، وتتفرد الإرادة دون الأمر في كفرهم ".

أما عن علاقة الأمر بالرضا ، فيقول : " وبين الأمر والرضا تلازم ؛ لأنه لا يأمر إلا بما يرضاه " [١]

مرتبة الخلق :

يعتقد الصاوي بأن الله تعالى هو المنفرد بالخلق والإيجاد ، ولكنه لتقرير هذا يمنع فعل العباد على الحقيقة فيبطل الأثر و يرد السبب ، و له في ذلك كلام طويل ، وشبه عديدة ، وردود على غيره ممن خالفه في ذلك ، وسأرجئ الكلام فيها لمبحث خاص ؛ حتى يتم بحول الله تعالى الوقوف على كل النقاط ، ومن ثم مناقشتها في ضوء منهج السلف الكرام .

****

المناقشة :

لما كان التفريق بين القضاء و القدر مما لم يرد فيه قول ثابت بنص الكتاب والسنة ؛ فقد اختلف العلماء في تحديد ذلك على أقوال عدة ؛ فالأول: أنه لا فرق بينهما حيث صح إطلاق أحدهما على الآخر ، مما يدل على عدم وجود مسوغ للتفريق .

الثاني : القول بالتوقف حيث امتنع التفريق بصريح الأدلة من الكتاب والسنة وعليهما المعول في ما شأنه التوقف [٢].

الثالث : أنه يفرق بينهما ، ولهم في توجيه ذلك الفرق عدد من الأقوال :

١ - منها ما أورده الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله : " القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل ، والقدر جزيئات ذلك الحكم وتفاصيله " [٣].

٢ - ومنها ما ذكره بعض العلماء ؛ من أن القضاء هو ما يتحقق وقوعه ، أما القدر فهو مما يمكن توقف إنفاذه ، فيكون القدر بمثابة العلم الأزلي ، والقضاء المشيئة

---

(١) حاشية الجوهرة:٢٤.وحاشية الجلالين:(٣/٢٤٤).

(٢) انظر فتح الباري : (١١/٤٧٧).

(٣) فتح الباري : (١١/٤٧٧).

النافذة [1] ، وهذا التفريق تبطله الأدلة التي دلت على أن كلا الأمرين قد يتغير فلا يقع ، فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لا يغني حذر من قدر و الدعاء ينفع مما نزل و مما لم ينزل و إن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة) [2] .

وكما ورد ما يفيد رفع القدر وتغييره فقد ورد أيضا في القضاء فعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (تعوذوا بالله من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء ، وشماتة الأعداء)[3].

٣ـ وقد ذهب الأشاعرة إلى توجيه آخر لذلك الفرق ، يقول الإيجي : " واعلم أن قضاء الله عند الأشاعرة هو إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال .

وقدره : إيجاده إياها على قدر مخصوص ، وتقدير معين في ذواتها وأحوالها "[4].

٤ـ أما الماتريدية ؛ فيعرف القضاء على مذهبهم ؛ بأنه انقطاع الشيء وتمامه ، وعليه فإن الطاعات والمعاصي كلها بقضاء الله ، أي بخلقه وتكوينه .

وأما القدر ؛ فهو عندهم على وجهين :

أحدهما : الحد الذي يخرج عليه الشيء ، وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر، من حسن أو قبح ، من حكمة أو سفه.

والثاني : بيان ما يقع عليه كل شيء من زمان ومكان ، وماله من الثواب والعقاب " [5].

ومع كل ما تقدم من آراء الصاوي وغيره من العلماء يمكن الخلوص إلى الجادة الوسط ، وهي أن العلاقة بينهما شبيهة بالعلاقة بين الإسلام والإيمان ، وهذا ما ذكره الصاوي على غير جهة الجزم .

وعليه فلا انفكاك لأحدهما عن الآخر ، حتى إذا أفرد أحدهما بالذكر دخل فيه الثاني على جهة التضمن أو التلازم ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

لذا فإن " جماع القول في هذا الباب ؛ أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر ، لأن أحدهما بمنزلة الأساس ، والآخر بمنزلة البناء ، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء و نقضه " [6]

****

---

(١) انظر مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني :٤٠٧.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه : كتاب الدعاء، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه : (٤٩٢/١).

(٣) أخرجه البخاري : كتاب القدر ـ باب من تعوذ بالله من درك الشقاء ، رقم الحديث :٦٦١٦.

(٤) المواقف : (٢٦١/٣).

(٥) تبصرة الأدلة ، أبو المعين النسفي : (٧١٦/٢).

(٦) معالم السنن للخطابي :(٧٧/٥).

مراتب القدر :

أما عن مراتب القدر فمن الملاحظ عند تتبعي لآرائه في هذا الباب أنه لم يتعمد جمعها ولا الترتيب فيها ؛ إذ كل ما نقلته عنه إنما هي أقوال متناثرة جمعتها ورتبتها وفق المنهج المتبع عند السلف الكرام ، وهذا ما يدعوني للوقوف عليها مرة أخرى ومن ثم تدارك ما فاته منها ، ومناقشته في بعض القضايا المتعلقة بها :

أولا : مرتبة العلم ، فالله تعالى قد وسع علمه كل شيء ، قال تعالى : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ } (الأنعام :٥٩)

وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه و سلم سئل عن أولاد المشركين ، فقال : { الله أعلم بما كانوا عاملين } .(١)

ومن ذلك ما ورد عن علي رضي الله عنه ، حيث قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم جالساً وفي يده عود ينكث به ، فرفع رأسه فقال : (ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار) ، قالوا : يا رسول الله ؛ فلم نعمل ؟ أفلا نتكل ؟ قال : (لا، اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له) ، ثم قرأ : { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى } إلى قوله : { فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى } (٢)

فإنه ممالا شك أن هذا أصل عظيم من أصول الإيمان بالقدر، حتى كان المعول عليه في إبطال حجج الخصم من القدرية النافين .

ولا ريب في أن الصاوي كان موافقاً للحق حين أقر بأن العلم التام المحيط بكل شيء لا يعلمه إلا الله تعالى ، وأن من اعتقد مماثلة علم النبي صلى الله عليه وسلم لعلم الله تعالى فقد كفر ، ولكن هذا الاعتقاد ليس بكاف في إخراجه من دائرة الغلو الذي أوقعه فيه ميله إلى التصوف ؛ إذ الآية صريحة في أن هذه الأمور مما اختص الله تعالى بعلمها وأنه عليه الصلاة و السلام لا يعلم منها إلا ما كشف له ، ومع هذا فلا يعد عالما بها على جهة التمام ، فمن اعتقد أن النبي يعلم وقت الساعة فقد كفر، ومن اعتقد أنه عليه الصلاة و السلام يعلم ما تكسب كل نفس فقد كفر لأنه خالف ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، قال تعالى آمرا نبيه : { قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يوحي إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلا تَتَفَكَّرُونَ} (الأنعام:٥٠)

وبهذا يعلم أن ما ذكره الصاوي من كونه صلى الله عليه و سلم لم يخرج من الدنيا حتى علم مغيبات الدنيا والآخرة ؛ مما لا مستند له في الشرع ؛ بل الأدلة تضافرت على إثبات خلافه ، أما ما خرج به قوله صلى الله عليه وسلم : { لا أعلم الغيب} ؛ بأنه على سبيل التواضع ، أو العلم الذي لا أثر له في القدر ؛ فغير مسلم ، لأن الآية قد اشتملت على أمر متضمن لخبر ، و الخبر لا يصح فيه النسخ ، هذا من

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب القدر - باب الله أعلم بما كانوا عاملين ، رقم الحديث:

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه:كتاب القدر- باب كيفية خلق الآدمي:(١٩٧/١٦).

جهة ، و من جهة أخرى فقد دل قوله تعالى : "{ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ} (النمل:٦٥) ؛ على أن غيب الدنيا و الآخرة مما اختص المولى تعالى بالإحاطة به ، فلا يكون لغيره أبداً ، فكيف يصح نسبته لمن أمر بتبليغ هذا الخبر إلى الناس كافة ؟ .

والذي نخلص إليه أن كل هذه التخريجات ؛هي من قبيل المغالطات التي لا أساس لها من الصحة ، لذا فإن اعتقاد ما قصد بها يعد قدحاً في جناب التوحيد ؛ لأن فيها نسبة الكمال الذي لا ينبغي إلا لله تعالى لأحد من البشر .

ثانيا : مرتبة الكتابة ؛ وتعني أن الله تعالى قد كتب مقادير المخلوقات ، وأصل الكتابة ما كتب في اللوح المحفوظ ، قال تعالى : { مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ} (الأنعام:٣٨).

ومن السنة قول المصطفى صلى الله عليه و سلم : (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات و الأرض بخمسين ألف سنة ، قال: وعرشه على الماء).[١]

ويحسن بي من باب إتمام الكلام فيها أن أذكر ما يتعلق بها من مراتب مع مرتبة العلم ، استناداً لما ورد في ذلك من أدلة ثابتة :

ـ التقدير الأول : هو ما كان سابق لخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ؛ استناداً للحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم .

ـ التقدير الثاني : عند أخذ الميثاق من بني آدم عليه السلام وهم في عهد الذر ، قال تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى } (الأعراف:١٧٢).

ـ التقدير الثالث : وهو التقدير العمري للإنسان[٢] ويكون عند حمل أمه به ، بعد مضي أربع أشهر ؛ على الراجح من أقوال العلماء ، وهذا ما دل عليه حديث المصطفى صلى الله عليه و سلم ، حيث قال : (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ، .... ، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع : برزقه ، وأجله ، وشقي ، أو سعيد...) .[٣]

ـ التقدير الرابع : وهو الحولي ، و يكون في ليلة القدر ، قال تعالى : { فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ } (الدخان: ٤).

ـ التقدير الخامس : وهو التقدير اليومي الذي دل عليه قوله تعالى : { كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ } (الرحمن:٢٩) ، وقال صلى الله عليه و سلم : (من شأنه أن يغفر ذنباً و يفرج كرباً و يرفع قوماً و يخفض آخرين) .[٤]

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب القدر ـ باب حجاج آدم موسى:(٢٠٣/١٦).

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية : ٢٦٨..

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب القدر ـ باب في القدر ، رقم الحديث:٦٥٩٤.

(٤) رواه ا و بن ماجه: في تعظيم حديث رسول الله و التغليظ على من عارضه ـ باب فيما أنكرت الجهمية ، رقم الحديث:٢٠٢:(١١٦/١). و صححه الألباني في ظلال الجنة تخريج السنة لابن أبي عاصم ، رقم الحديث : ٣٠١، و انظر: كتاب القضاء و القدر للشيخ عبد الرحمن المحمود.

ثالثا : مرتبة المشيئة ؛ وتعني الإيمان الجازم بأن كل ما يجري في هذا الكون فهو بمشيئة الله تعالى ، فما شاء الله كان ، و ما لم يشأ لم يكن .
قال تعالى : { وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً.إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَداً } (الكهف:٢٣،٢٤).
ومن السنة المطهرة قول النبي صلى الله عليه و سلم للرجل الذي قال له : ما شاء الله وشئت : (أ جعلتني والله عدلاً ، بل ما شاء الله و حده) .[١]

فهذا الحديث واضح في الاستدلال لهذه المرتبة ، و حجة قاطعة في إثبات أن الأمر كله راجع لمشيئته تعالى ، فلا معقب لحكمه ، ولا راد لقضائه .

ويقوم مذهب السلف في الإيمان بهذه المرتبة على أساس التفريق بين الإرادة الكونية و الإرادة الشرعية ، فليس كل ما أراده الله تعالى شرعاً يتحقق له النفاذ القدري ، و ليس كل ما أراده قدراً يكون مرادا له في الشرع .
وبهذا يصح تقسيم الإرادة إلى : كونية وأخرى شرعية.
فالكونية في مثل قوله تعالى : {وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} (البقرة:٢٥٣).
والشرعية في مثل قوله تعالى : { يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}(البقرة:١٨٥).
وبذلك تكون الإرادة الكونية هي المرادفة للمشيئة القدرية النافذة المتحققة الوقوع ، ولا يشترط فيها أن تكون مرادة لله تعالى شرعاً أي محبوبة مرضية له تعالى [٢] ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد علاقة الإرادة بالمشيئة بأن بينهما العموم والخصوص المطلق ، فكل مشيئة إرادة ، و ليست كل إرادة مشيئة ؛ لأن منها ما هو شرعي وليس بقدري ، كما سبق بيانه.
وعليه يكون كلام الصاوي السابق في العلاقة بين الإرادة والأمر مخرجا على هذا النحو ؛ لأن في هذا التقسيم إعمالا للنصوص الشرعية الدالة على أن الإرادة قد تطلق على ما هو مراد لله تعالى شرعاً لا قدراً، كالآية التي ذكرتها من قبل :{ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم } ، ولا داعي لما ذهب إليه من إخراج الإرادة هنا عن حقيقتها ، ويكون الصواب فيها أن تبقى على ظاهرها ، ويراد بها الإرادة الشرعية المقدرة وقوعاً في المؤمن دون الكافر [٣]
وهذا ما يلزمه أيضاً في الأمر ، فالذي يكون بينه و بين الرضا تلازم ؛ هو الأمر الشرعي لا الكوني القدري ، فقد قسم العلماء الأمر على ضوء الآيات التي ورد فيها ؛ إلى أمر شرعي : وهو المحبوب المراد لله تعالى شرعاً ، وإلى أمر قدري : وهو ما نفذ منه دون اشتراط الرضا فيه.
والقدري في مثل قوله تعالى : { إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (يس:٨٢).

---

(١) سبق تخريجه : ٣٢١
(٢) انظر:الفتاوى لشيخ الإسلام:(١٨٨/٨).
(٣) المرجع السابق:(٣٤١/٨) ، والتسعينية لشيخ الإسلام أيضا:(٦٣٢/٢).

وقوله تعالى : { وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً }(الإسراء:١٦).
أما الشرعي ففي مثل قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ } (النحل:٩٠).
و هذا ما يرد أيضاً في القضاء ، " فإن القضاء يكون كونيا وشرعيا ، وكذلك الإرادة ، والأمر ، والإذن ، والكتاب ، والحكم ، والتحريم ، والكلمات ونحو ذلك "[١] بدليل الكتاب والسنة.

رابعا : مرتبة الخلق ؛ وهي الاعتقاد الجازم بأنه ما من موجود بعد الواحد الأحد ، إلا وهو خلق من خلق الله تعالى ، ويدخل في ذلك أفعال العباد، فهي مخلوقة له سبحانه وتعالى [٢].
قال تعالى : { قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }(الرعد:١٦).
وقال تعالى : { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ } (الصافات:٩٦)
ووجه الاستدلال بهذه الآية هو التقسيم الوارد في معنى (ما) : فإما أن تكون ما هنا مصدرية فيصير المعنى : والله خلقكم وعملكم ، أو موصولة فيكون المعنى : والله خلقكم والذي تعملونه من أصنام ، وكلا المعنيين بينهما تلازم ، إذ يلزم من كونه تعالى خالقا للصنعة ؛ أن يكون خالقا للفعل الذي أنتجها ، وكذلك إذا كان خالقا للعمل ؛ أن يكون ما ينتج عنه مخلوقاً له . [٣]

ومن السنة أقوال المصطفى صلى الله عليه و سلم ، والتي تدل على إرجاع الأمر لله وحده ، و أن كل خير منه ، وأنه لا حول ولا قوة إلا به ، قال عليه الصلاة والسلام لأبي موسى الأشعري : (يا عبد الله بن قيس ألا أعلمك كلمة من كنوز الجنة : لا حول ولا قوة إلا بالله) [٤] ؛ فلا تحول للعبد من حال إلى حال إلا بحول الله وقوته .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول عند حفر الخندق : (لولا أنت ما اهتدينا ، ولا تصدقنا ولا صلينا ، فأنزلن السكينة علينا ، وثبت الأقدام إن لاقينا ، إن الأولى قد بغوا علينا ، إذا أرادوا فتنة أبينا) [٥] ؛ فنسب التوفيق لفعل الخير إلى الله ، فلولا توفيقه ، وتقديره الخير لنا لما اهتدينا ، ولا تصدقنا ، ولا صلينا.

وثبت أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : (إن الله يصنع كل صانع ، وصنعته) . وقال الإمام البخاري في خلق أفعال العباد : " فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة " [٦]
وقد أفردت الحديث عنها لعظيم ما تعلق بها من مسائل الشرع والتوحيد

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي :٤٤٧.
(٢) سيأتي الحديث عنها مفصلا في مبحث مستقل .
(٣) انظر: تفسير ابن كثير:(١٩/٤).
(٤) أخرجه البخاري في : كتاب القدر ـ باب لا حول و لا قوة إلا بالله ، رقم الحديث :٦٦١٠.
(٥) أخرجه البخاري في: كتاب الجهاد ـ باب حفر الخندق ، رقم الحديث:٢٨٣٧.
(٦) خلق أفعال العباد : ٢٥ .

(المبحث الثاني)

الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى

ينبني الإيمان بقضاء الله تعالى و قدره في مذهب السلف الصالح على أسس ، لا يصح الإيمان إلا بها :

أولاً : التسليم المقتضي للرضى بكل ما قدره الله تعالى ، وذلك من حيث المؤثر في وجوده من صفاته تعالى ، لا من حيث متعلقه من أفعال العباد وغيرها ، مما لا يصح الرضى به لعدم تحقق الإرادة الشرعية له من عند الله تعالى .
ثانياً : اعتقاد أن الله تعالى حكيم في فعله وخلقه وأمره ، إذ كل ما يقضيه سبحانه ويقدره فهو دائر بين العدل والفضل ، صادر عن إرادته الحكمة البالغة في كل ما يكون منه تعالى ،كما في الآية الكريمة : { بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }(آل عمران:٢٦).
ومما يدل على أن كل ما هو منه تعالى فلحكمة يراها سبحانه، قوله تعالى : {قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} (الأنعام:١٤٩) إذ الخير منه تعالى و إليه ، والشر ليس إليه ، فقد ثبت في الحديث الشريف أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه :(لبيك وسعديك ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك)[1]
أما كون أفعاله تعالى دائرة بين العدل والفضل ؛ فهذا مما تواترت الأدلة على إثباته ، قال تعالى : { إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } (يونس: ٤٤). وحتى يرتبط مفهوم الإيمان بالقدر ، وأن كل شيء متعلق بقدرته تعالى مع مفهوم الحكمة و العدل ؛ توجَّه المعنى المراد بالظلم المنفي عن الله تعالى ؛ بأنه وضع الشيء في غير محله ؛ فكان تفسير الظلم بهذا مرتبطا ارتباطا وثيقا بإثبات الحكمة له ، وأنه سبحانه عدل مريد لكل ما هو محمود ، وأسماؤه الحسنى تعالى كلها دالة على هذه الحقيقة ، قال تعالى : { وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }(النحل:٦٠).

وكثيراً ما تأتي التكاليف الشرعية متوجة ببيان الحكمة منها ، فيصبح الدافع للعمل من الإيمان مصحوباً بمعرفة مكمن الخير والنفع المراد منه ، ومع هذا فقد تخفى ، بل و يكون في خفائها منفعة أخرى أعظم يراها سبحانه ، فيكون الدافع للامتثال حينئذ هو الإيمان و التسليم ، كما قال في محكم التنزيل : { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ } (الأحزاب:٣٦).
فكل ما هو من عند الله تعالى لحكمة يعلمها ، وانتفاء العلم بها لا يعني انعدامها ، كما يقال : عدم العلم ليس علماً بالعدم ، وعلى هذا درج اعتقاد السلف من الأئمة

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل:(٥٩/٦).

والفقهاء في هذه المسألة التي تعد " من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر ، بالشرع والقدر ".(١)

ولما كانت المسألة بهذه الأهمية البالغة من حيث ما تعلقت به من عظيم مسائل الشرع والقدر ، اختلفت مذاهب الناس فيها اختلافاً كبيراً ، وانبنى على ذلك أساس التباين في موقفهم من القدر ، خصوصاً ما تعلق منه بأفعال العباد .

فقد ذهبت الأشاعرة إلى القول بعدم جواز تعليل أفعال الله تعالى بشيء من الأغراض والعلل الغائية ، وكان هذا قول" كثير ممن يثبت القدر ، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم ، وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وهو قول الأشعري وأصحابه ، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية".(٢)

وحجتهم في ذلك أن الغاية والحكمة تعني الغرض ، والغرض لا يجوز على الله تعالى تنزيهاً له - عندهم ، لاعتقادهم أن من يفعل لغرض فقد استكمل به ، " والمستكمل بغيره ناقص لذاته " .(٣)

ولما انتفى مفهوم الحكمة عند الأشاعرة لهذه الحجة ظهر امتداد له في قضية الظلم المنفي عن الله فإنهم لما غلو في نفي تعليل أفعال الله تعالى ؛ جعلوا الظلم أمرا لا يمكن تصوره بالعقل لانتفائه في الإمكان الذهني ، يقول الآمدي : وأما " قولهم : يلزم منه الظلم ، فإنما يتصور أن لو كان قابلا لاتصافه بالظلم وليس كذلك ، فإن الظلم إنما يتصور في حق من تصرفه في ملك غيره من غير حق ، أو بمخالفة من المتصرف فيما هو داخل تحت أمره وحكمه ، وذلك كله مما لايمكن في حق الله تعالى " .(٤)

أما المعتزلة فقد ذهبت إلى النقيض من ذلك حيث غلت في تعليل أفعال الله تعالى بالغايات والعلل الحميدة ، فلا يصدر عنه إلا ما تقتضيه تلك الحكمة من فعل وخلق وأمر ، ولكن الخلاف معهم يدور حول مفهوم تلك الحكمة ، فقد قاسوا أفعاله تعالى على أفعال العباد وبالتالي نفوا أن يكون مريدا وخالقا لأي فعل ظاهره الشر ، وكان أن التزموا لتقرير هذا الأصل تعريف بأنه " كل ضرر لا نفع فيه ، ولا دفع ضرر ، ولا استحقاق ".(٥)

فكان هذا أصل في اعتقادهم تنزيه الله تعالى عن الظلم ؛ ومنع نسبة أفعال العباد له على جهة الخلق والإيجاد(٦) ، والغلو في تعليل أفعال الله تعالى إثباتا للحكمة بالمقياس البشري :

ومع كل ما تقدم ، فلا يرجعون حكمها إلى الله تعالى ؛ إذ يمتنعون عن وصفه بها ، كما يوصف بصفة القدم مثلا .(٧)

---

(١) مفتاح دار السعادة ،لابن القيم:(٤٢/٢).وانظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام:(٨١/٨).
(٢) الفتاوى:(٨٣/٨).
(٣) المحصل للرازي:٢٠٥.و انظر: المواقف ، للإيجي:٣٣٢.
(٤) أبكار الأفكار في أصول الدين:(١٦٦/٢).
(٥) شرح الأصول الخمسة :٣٤٥، وما يليها .
(٦) شرح الأصول الخمسة:٣٠٢. المحيط بالتكليف:٢٦٠.تحقيق د/الأهواني المغني في أبواب العدل و التوحيد :(٤٨/٦)، تحقيق د/الأهواني .
(٧) انظر فتاوى شيخ الإسلام:(٢١١/٨).

رأي الشيخ الصاوي :

يسير الصاوي على نفس نهج أشياخه في منع تعليل أفعال الله تعالى ، ويحتج لذلك بنفس الشبهة التي احتج بها من قبله ، وهي شبهة الاستكمال بالغير ، ومع ذلك فهو يقر بوجود الحكمة الغائية في الفعل والتي يشهد بوجودها الإتقان والإحكام في كل ما خلقه تعالى في هذا الوجود ، يقول في تفسير قوله تعالى : {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} الأنعام: ١٢٣).

" ليمكروا فيها : اللام إما لام العاقبة و الصيرورة ، نظير : {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً} (القصص:٨) ، أو لام العلة بمعنى الحكمة .

و أما قولهم : تنزه الله عن العلة ، فمعناه : العلة الباعثة على الفعل ليتكمل به ، وأما الحكم فلا تخلو أفعال الله عنها ، سبحانك ما خلقت هذا عبثاً![1]

ويقول في تفسير قوله تعالى :{لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ}(الفتح:٢) : " اللام للعلة الغائية ؛ وهي المترتبة على آخر الفعل ، وليست علة باعثة ؛ لاستحالة الأغراض على الله تعالى في الأفعال ، و الأحكام ".[2]

وعلى هذا الأساس يفسر الحكمة ، كصفة في حق المولى تعالى ، يقول :

- " ذو الحكمة : أي : الإتقان ، فالحكيم ذو الصنع المتقن ".[3]
- " ذو الحكمة ، أي : العلم التام ، فالحكيم بمعنى العالم ".[4]

ولكن له تفسير آخر لهذه الصفة العظيمة يناقض مذهبه في إثبات الحكمة بمعنى العلة الغائية دون الباعثة ـ على فرض التفريق بينهما ـ ، يقول : " ذو حكمة ، وهي وضع الشيء في محله ".[5]

وتأكيدا لما ذهب إليه أولا ؛ فإنه يرى أن في نفي الحكمة مخرجاً من إيهام التناقض بين الشرع والقدر ، فقد سبق وأن ذكرت تفريقه بين ما يريده تعالى ، وما يأمر به ، وكيف أنه أثبت لله تعالى إرادته لبعض ما قضى به دون أن يكون ذلك مرضياً له ، يقول في تفسير قوله تعالى : { سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ } (الأنعام:١٤٨) " إن الإرادة لا تستلزم الرضا ، بل قد يريد شيئاً ، ولا يرضى به لتنزهه عن الأغراض في الأحكام ، و الأفعال ، فلا تقاس أفعال الله على أفعال العباد ؛ وذلك لأن ما يغضب الله لا يصل له منه ضرر ، وما يرضيه لا يصل له منه نفع ، بل معنى ذلك ؛ أنه يعاقب على ما يغضبه ، ويثيب

---

(١) المرجع السابق:(٤١/٢).
(٢) المرجع السابق:(٩١/٤).
(٣) حاشية الجلالين:(١٠١-٢٠/١)، شرح المنظومة:١٢٦.
(٤) المرجع السابق.
(٥) حاشية الجلالين:(٢٤٤-١٣٠/١)

على ما يرضيه ، بخلاف العباد ؛ فرضاهم لازم لإرادتهم ؛ لأن ما يرضيهم يحصل لهم به النفع ، فهو واقع منهم بإرادتهم ، وما يغضبهم يحصل لهم به الضرر ، فهو غير واقع بإرادتهم .
والكفار قد سووا بين الخالق والمخلوق ، فقالوا ما قالوا ، والمقصود من الشبهة إبطال إرسال الرسل وجعله عبثاً تعالى الله عن ذلك ".[1]

موقفه من الظلم :
وكان هذا أصل اعتمده في فهمه لمعنى الظلم تنزيهاً للمولى عنه ، فقد أوّل الظلم المنفي عن الله تعالى بالمراد الشرعي دون العقلي ، يقول في تفسير قوله تعالى :
{ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ}(هود:١١٧) ؛ " سمى الأخذ من غير ذنب ظلماً تكرماً منه ، وإلا فحقيقة الظلم التصرف في ملك الغير من غير إذنه ، ولا ملك لأحد معه ، وهو بهذا المعنى مستحيل عقلاً على الله ، و أما أخذه بغير ذنب ؛ فهو وإن كان جائزاً عقلاً فمستحيل شرعاً ؛ لأنه سماه ظلماً تفضلاً منه ، و نزه نفسه سبحانه عنه ، كما ألزم نفسه بالرحمة تفضلاً منه ".[2]
ويرد بذلك على المعتزلة ، ويرى أن اعتقادهم وجود التلازم بين الإرادة والأمر هي التي أدت بهم إلى ما ذهبوا إليه في القدر ؛ " خلافاً للمعتزلة ؛ القائلين بالتلازم بين الرضا والإرادة ، وبنوا على ذلك أمور فاسدة .
وحكي أن رجلاً من المعتزلة تناظر مع رجل من أهل السنة ، فقال المعتزلي : سبحان من تنزه عن الفحشاء ، فقال السني : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء .
فقال المعتزلي : أيريد ربك أن يعصى ؟
فقال السني : أيعصى ربنا قهراً.
فقال المعتزلي : أرأيت إن منعني الهدى ، أ أحسن إليَّ ، أم أساء ؟
فقال : إن منعك ما هو لك فقد أساء ، وإن منعك ما هو له فالمالك يفعل في ملكه كيف يشاء ، فبهت المعتزلي ".[3]

****

المناقشة :

إن تعليل أفعال الله تعالى بالغايات المطلوبة ، والحكم الحميدة ، أمر يقتضيه إثبات " كمال الرب تعالى ، وجلاله ، وحكمته ، وعدله ، ورحمته ، وقدرته وإحسانه ، وحمده ، ومجده ، وحقائق أسمائه الحسنى " [4]
لذا كان هذا هو اعتقاد " أكثر الناس من المسلمين ، وغير المسلمين ، وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد وغيرهم ، وقول أكثر أهل الحديث ، والتصوف ، وأهل التفسير "[5]

---
(١) المرجع السابق:(٢٨٩/٢).
(٢) المرجع السابق:(١٢١/٢،٢١٦)(٢٧/٤).
(٣) المرجع السابق:(٣٤٤/٣).
(٤) شفاء العليل ،لابن القيم :٣٤٣.
(٥) مجموع الفتاوى:(٨٩/٨).

أما عن الشبهة التي ذكرها الأشاعرة في منع التعليل : بأن من يفعل لغاية مقصودة فقد استكمل بغيره ، والمستكمل بغيره ناقص ، وهذا محال في حق الباري تعالى ، فإن أساس ما قامت عليه اعتقاد بطلان الفروض الممكنة على فرض تحقق الحكمة في أفعال الله تعالى ، يقول شيخ الإسلام في إيضاح حجة القوم : " فإنه :

- إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء .
- أو يكون وجودها أولى به.

فإن كان الأول امتنع أن يفعل لأجلها .

وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به ، فيكون مستكملاً بها ، فيكون قبلها ناقصاً ".[1]

وقد أطال الإمام ابن القيم رحمه الله الكلام في إبطال شبه القوم وذلك من جانبين :

الأول : جانب تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الحكمة ، حيث أورد ما يقارب اثنين وعشرين نوعاً من الأدلة مأصَّلة بالعديد من النصوص الشرعية الثابتة ، مع حسن الاستدلال بها ، والذب عنها بإبطال ما وجه إليها من الشبه المبتدعة باسم اللغة ، والشرع . [2]

الثاني : جانب الرد ، وفيه أورد حجج النافين للتعليل ، وقام بتفنيدها على جهة السلب ، والإيجاب .

أما السلبي ؛ فقد طالب الخصم بالدليل من العقل ، أو الشرع ، أو الإجماع ، ولا دليل .

وأما الإيجابي ؛ فقد أورد الحجج في إبطال شبههم التي ليس لها أساس تعتمده سوى مجرد افتراضات ذهنية ، لا تتمالك أمام ما قدم ـ رحمه الله ـ من براهين وثوابت ، شرعية وفطرية ، يتعين على كل متجرد للحق التسليم لها .

ولكثرة الأدلة التي أوردها في هذا المقام ، سأتخير منها ما يفي بالمقصود بإذن الله تعالى :

أولاً : إبطال حجتهم المعتمدة في نفي الحكمة ، وهي أن كل من فعل لغرض فهو ناقص بذاته ، ومستكمل بغيره .

أما الشق الأول من هذه الشبهة وهو قولهم : " ناقص بذاته " ؛ فعند البحث عن الفروض المحتمل إرادتها بهذا النقص المشار إليه يمكن إرجاعها إلى أحد المعاني التالية:

---

(١) المرجع السابق:(٨٣/٨).

(٢) شفاء العليل:٣١٩ـ٣٤٥.

- الأول : أن النقص هنا ؛ هو انعدام الكمال الغير واجب حصوله قبل حدوث المطلوب .
- والثاني : أن النقص هنا ؛ يعني انعدام ما ليس كمالاً قبل وجوده .

والذي يتحصل عند سبر هذه الفروض ؛ أنها ساقطة ، وغير كافية في إثبات النقص الذاتي بحال :

فالفرض الأول ؛ دعوى باطلة ، فإنه قد ثبت أن ما كان في حيز العدم مع كون حصوله ليس بكمال في ذلك الوقت ، فإنه يمتنع وصفه بالكمال قبل حصوله في الوقت المراد .

أما الفرض الثاني ؛ فظاهر السقوط ، فما ليس بكمال قبل وجوده لا يعد انعدامه نقصاً ، والمعنى الأول يرجع إلى الثاني .

وعليه " فما كان قبل وجوده عدمُه أولى من وجوده ، وبعد وجوده وجودُه أولى من عدمه ،لم يكن عدمه قبل وجوده نقصاً، ولا وجوده بعد عدمه نقصاً ، بل الكمال عدمه قبل وقت وجوده ، ووجوده وقت وجوده .

وإذا كان كذلك فالحكم المطلوبة والغايات من هذا النوع وجودها وقت وجودها هو الكمال ، وعدمها حينئذ نقص ، وعدمها وقت عدمها كمال ، ووجودها حينئذ نقص .

وعلى هذا فالنافي ؛ هو الذي نسب النقص إلى الله - تعالى - لا المثبت ".

أما الشطر الثاني من الشبهة ؛ والتي تلي ما تقدم في الحكم ، وهو قولهم :" بأن من فعل لأجل غاية فقد استكمل بغيره " ؛ فإن إبطال هذه الشبهة يكون ؛ ببيان المراد بذلك الغير الذي حصل به الكمال ، فيقال : إما أن يكون المراد بالغير شيئا خارجا عنه قد استفاد منه تلك الحكمة .

أو أن يراد به مغايرة الحكمة له ، واستكماله بها ، عند اتصافه بها .

أما المراد الأول فممتنع ؛ لأنه " لا رب غيره ، ولا خالق سواه ، ولم يستفد سبحانه من غيره كمالاً بوجه من الوجوه ".

وكذلك الثاني ؛ فإنه لا يسلم مراده ؛ لأن " الحكمة صفته سبحانه ، وصفاته ليست غيراً له ".

فكما أنه تعالى متصف بالعلم ، والقدرة ، والإرادة مع كونها قائمة به ، ليست مغايرة له ، فكذلك الحكمة فهي صفته تعالى ، ولا يقال في وصفه بها : إنه مستكمل بغيره .[١]

ثم إن منعهم التعليل بحجة الاستكمال " منقوض بنفس ما يفعله - تعالى - من المفعولات "[٢] ، فإذا ثبت أنه تعالى يفعل المفعولات ، كما يقر بذلك الأشاعرة دون أن يلزمه الاستكمال بها ؛ فكذلك ما يفعله تعالى لعلة محمودة .

---

(١) المرجع السابق : ٣٤٨. ومجموع الفتاوى : (١٤٦/٨).
(٢) مجموع الفتاوى : (١٤٦/٨).

- وإذا ثبت بطلان أصلهم في منع تعليل أفعال الرب تعالى ، بقي أن أبين من جانب التقرير المستند إلى دلالة العقل في فهم نصوص الشرع ما يكفي في إثبات تعليل أفعاله تعالى بالحكمة .

فمن الأمور المستقرة في الفطر والألباب اتصافه تعالى بكل كمال ، كما أن أسماءه الحسنى دالة على هذا الأصل العظيم في العلم بما يجب في حقه تعالى ، ولما كان في إثبات الحكمة كمال ؛ لأن النقل الصحيح والعقل الصريح يقضيان ؛ بأن من يفعل الفعل لغاية محمودة أكمل ممن يخلو مراده عن ذلك ، و في نفيها عنه - تعالى - نقص ، " والأمة مجمعة على انتفاء النقص عن الله ، بل العلم بانتفائه عن الله تعالى من أعلى العلوم الضرورية المستقرة في فطر الخلق "[1] ؛ وجب إثباتها لله تعالى .

وإثبات الحكمة على هذا الوجه الذي دل عليه المنطوق الصحيح والمعقول الصريح ؛ " به يثبت أن الله حكيم ؛ فإنه من لم يفعل شيئاً لحكمة لم يكن حكيماً "[2]

******

أما ما ذهب إليه الأشاعرة من أن المراد بصفة الحكمة ؛ الإحكام ، والإتقان في الصنعة ، وأن معنى **الحكيم** من اتصف بذلك ، فيكون من باب التفسير بجزء المعنى فقط ، ولا كفاية فيه لدلالة على المراد من هذه الصفة العظيمة ، ثم إن في تفسير الحكمة بالإحكام إلزام لهم بإثبات الحكمة له تعالى في كل أفعاله و خلقه وأمره ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة ،إذ لا مفهوم للإحكام إلا أن يكون لكل جزء في المخلوق من حيث تركيبه على هيئة معينة ، ووفق سنة ربانية معهودة غايةً محمودة ؛ لأجلها تم إحداثه ، و إناطة الوظيفة به على الصورة التي ركب عليها. والأدلة الشرعية نقلية وعقلية تفيد هذا ، وتدل عليه بأوضح حجة ، وأكمل برهان .

والحق أن الصاوي في هذا الباب قد وقع في التناقض ؛ إذ كيف ينفي عن أفعال الله تعالى تعليلها بالعلل والأغراض ، ويذكر حجة الأشاعرة في ذلك ، ثم يفسر الحكيم على أحد أقواله ؛ بأنه واضع الشيء في محله ! ، مع أنه يدرك ببداهة العقل أن من كانت هذه صفته وجب اتصافه بالحكمة على مراد السلف منها .

بل ويثبت الحكمة في أفعاله ، ويستنكر على من نفى هذا بقوله " سبحانك ما خلقت هذا عبثا " !

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ؛ كيف يثبت الحكمة في أفعاله بمعنى العلة الغائية، ويرى في ذلك مخرجاً من إلزامات الأشاعرة السابقة ! ، ثم يفرق بينها وبين

---

(1) المرجع السابق:٣٤٩. ومجموع الفتاوى : (١٤٧/٨).
(2) الفتاوى لشيخ الإسلام : (٣٧٨/٨).

العلة الباعثة ؟ ، مع أنه عند التحقيق لا فرق بينهما ألبته ؛ وذلك أن الغاية ما لم تكن باعثة لا تسمى غاية ، إذ الغاية هي التي يتغيها الإنسان بمعنى أنه يقصد فعله لأجل تحقيقها ، وبالتالي تكون هي الباعثة له على فعله ؛ ولذا صح تسميتها بالغاية ، فأي تفريق بينهما لا اعتداد به لمخالفته صريح العقل و الفطرة .

وهذا ما رد به شيخ الإسلام على الفلاسفة النافين للحكمة ، حيث ألزمهم بالإقرار بها لإثباتهم العلة الغائية ، يقول : " إما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة ، وإما أن لا تثبتوا ، فإن لم تثبتوا بطل قولكم بإثبات العلة الغائية ، وبطل ما تذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان ، وغير ذلك من المخلوقات "[1] إلى آخر كلامه رحمه الله في إثبات الحكمة على الوجه المراد منها .

ويكون الصاوي بإثباته وجود اللام الغائية في القرآن ؛ قد خالف أصل المذهب في هذه القضية ، يقول شيخ الإسلام : " وأما نفاة الحكمة كالأشعري وأتباعه ، كالقاضي أبي بكر ، وأبي يعلى وغيرهم ، فهؤلاء أصلهم أن الله لا يخلق شيئاً لشيء ، فلم يخلق أحداً لعبادة ، ولا لغيرها ، وعندهم ليس في القرآن لام كي ، لكن قد يقولون : في القرآن لام العاقبة ".[2]

ولكن تفريقه بين العلة الغائية وبين العلة الباعثة يعد انتكاساً ، ورجوعاً إلى مذهب الأشاعرة ، كما أنه ليس بخفي ما وقع فيه من تناقض بسبب هذه الآراء المتعددة ، فقد حاول التوسط بين قولين ، كل منهما على نقيض الآخر ، وهذا من المحال ، فيعود بذلك إلى مذهب نفاة الحكمة والتعليل .

ومما يؤكد هذا أنه وجد في نفي الحكمة والغرض بغيته في الرد على المخالفين في القدر من المعتزلة ، أو الجبرية الغلاة ، فإنه حين منع التلازم بين الرضا والإرادة ؛ برر بنفي التعليل ، والغرض ما قدر له الوقوع من الكفر الذي انتفى عنه الرضا.

وكان هذا الاعتقاد حاملاً له على تفسير الظلم ؛ بأنه التصرف في ملك الغير حتى ينزه أفعاله تعالى التي اعتقد فيها الخلو من العلل و الأغراض عن الظلم .
والذي عليه مذهب أهل السنة والجماعة في هذه القضية ؛ أنه مع صحة التفريق الذي ذكره الصاوي بين ما يرضاه تعالى وما يريده ، أو كما يعبر عنه باللغة المطابقة لما ورد بلسان الشرع ؛ بين ما يريده شرعياً ، وما يريده كوناً ؛ إلا أن ذلك ليس فيه ما يعني نفي الحكمة عن مراداته تعالى ، فالخير منه وإليه ، و الشر ليس إليه ، يوضحه أن المراد قد يكون مراداً لذاته ، أو مراداً لغيره ، والأول كإيمان المؤمنين وتعريضهم للثواب والأجر ، وأما الثاني فكإيجاده لإبليس ، " فإن في خلق إبليس من

---

(١) الفتاوى : (٨٨/٨).
(٢) الفتاوى : (٤٤/٨).

الحكم والمصالح والخيرات التي ترتبت على وجوده ما لا يعلمه إلا الله ، فالله سبحانه لم يخلقه عبثاً ، ولا قصد بخلقه إضرار عباده وهلاكهم " [1]

فالشر في حقيقته نوعان : شر محض ، وشر نسبي ، والأول لا مكان له في الوجود ، لأنه تعالى لا يخلق شيئاً عبثاً ، وأما الشر النسبي الذي قد يكون في حقيقته شراً مؤكداً ولكنه بالإضافة إلى ما يترتب عليه من المصالح العميمة يصبح شره نسبياً بحيث يراد للخير الذي يتأتى بسببه ؛ فهذا ما يتوجه له القول في خلق إبليس ، فقد كان وجوده سبباً لظهور حقائق الإيمان من القلوب ، قال تعالى : { مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ } (آل عمران:١٧٩).

وهذا هو الحال في الكثير مما يريده تعالى من الأمور التي ظاهرها الشر ، كسائر المصائب والابتلاءات ؛ فإنه بالنظر إلى حقيقتها من حيث هي ، فلا يشك في كونها شر ، ولكنها بالنسبة لما يترتب عليها من أنواع العبادات القلبية والبدنية ؛ كالصبر ، والرضا ، واليقين ، والإنابة إلى الله تعالى ، تكون مرادة محمودة ، فكل" مخلوق باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها خير وحكمة ، وإن كان فيه شر من جهة أخرى ، فذلك أمر عارضي جزئي ليس شراً محضاً ".[2]
فأفعال المولى تعالى كلها دائرة بين العدل ، والفضل ، والحكمة ، والمصلحة لا محيد فيها عن ذلك .

وأما ما يلزم الصاوي لمنعه التعليل من ؛ أنه تعالى " يخلق الشر الذي لا خير فيه ، ولا منفعة لأحد ، ولا له فيه حكمة ، ولا رحمة ، ويعذب الناس بلا ذنب لم يكن مدحاً له بل العكس ؛ والحق أن هذا هو مذهب الجهم بن صفوان الذي يقول فيه : " إن الله خلق الشر المحض الذي لاخير فيه لأحد ؛ لا لحكمة ولا لرحمة "[3]
و" الكتاب ، والسنة ، والاعتبار يبطل هذا "[4]

ولابد في بيان هذا الأصل من التنبيه إلى أن عدم العلم بالحكمة لا يعني انتفاءها ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " ما من ذرة في السموات والأرض ولا معنى من المعاني ؛ إلا وهو شاهد لله تعالى بتمام العلم والرحمة ، وكمال القدرة والحكمة ، وما خلق الخلق باطلاً ، ولا فعل شيئاً عبثاً ، بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله سبحانه وتعالى ، ثم إن من حكمته ما أطلع بعض خلقه عليها ، ومنها ما استأثر سبحانه بعلمه "[5]

---

(١) شفاء العليل : ٣١٠.
(٢) مجموع الفتاوى : (٨/٥١٢).
(٣) شفاء العليل : ٣٠١.
(٤) الفتاوى : (٨/٢٠٧).
(٥) المرجع السابق:(٨/١٩٧).

لهذا كان الجواب بقوله تعالى : { إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ } كافياً في الإجابة على سؤال الملائكة القائلين :{ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ} (البقرة:٣٠).

فإنه ليس من مقدور البشر الإحاطة بحكمة الرب تعالى في فعله وخلقه وأمره ، فالأصل أن حكمته تعالى " صادرة من علمه ، وحكمته ، وقدرته "[١] وما يعلمه لا يقدر على الإحاطة به إلا هو ؛ لذا قرن الملائكة بين هذين الوصفين عند ما أمروا بذكر أسماء المسميات ؛ فـ{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} (البقرة:٣٢).

حقيقة الظلم :

وبناء على ما تقدم يعلم بطلان تعريف الظلم ؛ بأنه التصرف في ملك الغير ، ومن ثم تنزيه المولى تعالى عنه - كما ذكر الصاوي - ، بل حقيقة الظلم التي يجب نفيها عن المولى تعالى كما بينها السلف ؛ هي وضع الشيء في غير محله[٢] .

وعليه فوضعه تعالى للأشياء في محلها هو عين الحكمة ، وتمام العدل والرحمة .

وكان هذا مما فسر به الصاوي (**الحكيم**) على أحد قوليه ، ولو تفطن لما يقتضيه هذا الوصف ؛ لأثبت به عدل الله تعالى وحكمته ، وبذلك ينتفى عنه الظلم .

وعليه فإن تفسير الظلم - الذي تواترت الأخبار بتنزيهه تعالى عنه - بإنه التصرف في ملك الغير ؛ هو عين الجهل ؛ إذ لا مستند له من اللغة ، أو الشرع ، تقول العرب :(من شابه أباه فما ظلم) ، كما يقال : (هو أظلم من حية) ؛ لأنها تدخل حفرا لم تحفرها ، فهذا المعنى للظلم مما هو معروف في اللغة ، والأمثلة على ذلك كثيرة .[٣]

أما في الشرع ؛ فمن مقتضى استحقاق المولى تعالى للحمد والثناء تركه تعالى للظلم مع قدرته على فعله ، " ومعلوم أن المحال الذي لا يمكن ، ولا يكون مقدورا أصلا لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته ولا فعله ، ولا يحمد على ذلك ، وإنما يكون المدح بترك الأفعال لمن هو قادر عليها ، وأن يتنزه عنها لكماله ، وغناه ، وحمده ".[٤]

هذا ويستدل الإمام ابن القيم على بطلان ما ذهب إليه الأشاعرة في تفسيرهم للظلم ، بقوله تعالى : { وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ} (الزخرف:٧٦)، يقول : " فنفى أن يكون تعذيبه لهم ظلما، ثم أخبر أنهم هم الظالمون بكفرهم ، ولو كان الظلم المنفي هو المحال ، لم يحسن مقابلة قوله : { وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ } ، بقوله : { وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ}، بل يقتضي الكلام أن يقال : ما ظلمناهم ؛ ولكن تصرفنا في ملكنا

---

[١] المرجع السابق:(٤٦٥/٨).وانظر(٣٩٨/٨).
[٢] انظر جامع الرسائل:١٢٤.
[٣] انظر :لسان العرب ـمادة ظلم :(٢٧٥٦/٥)، وانظر: تأويل مشكل القرآن ،لابن قتيبة:٤٦٧ ،تحقيق :أحمد صقر.
[٤] مفتاح دار السعادة:(١٠٨/٢).

وعبيدنا ، فلما نفى الظلم عن نفسه ، وأثبته لهم ؛ دل على أن الظلم المنفي ؛ أن يعذبهم بغير جرم ، وأنه إنما عذبهم بجرمهم وظلمهم ".[1]

مع ما يلزمهم من نسبة القبيح لفعله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.[2]

أما ما اعتقده الصاوي من أن نفي التعليل والغرض فيه رد على المعتزلة ؛ فهذا باطل لا يصح ؛ لأن شبهتهم في تلازم الأمر والإرادة لا تبطل بمثل هذا التقرير المباعد للحقيقة الشرعية الفطرية في إثبات الغرض المحمود في أفعاله تعالى ، بل الرد عليها يكون بما تقدم من أن حكمته تعالى قد تخفى في ظاهر المراد مع وجودها ؛ لتعلق حكمته ، وعدله ، ورحمته بكل ما يكون منه ، وما يتصرف فيه من خلق وأمر.

كما يكون أيضاً بالتأكيد على قضية التلازم بين الرضا ؛ والمراد شرعاً ، لا قدراً ، وذلك ببيان الأدلة الثابتة الدالة على أنه تعالى لا يرضى لعباده الكفر ، مع تمام ملكه وقدرته ، وأنه لا يكون إلا ما يشاء سبحانه ، كما قال : { وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } (التكوير:٢٩)

ثم إن الأساس الذي قام عليه مذهبهم في تنزيه المولى تعالى عن الظلم ؛ هو إثبات الحكمة على المعنى المشاهد عند البشر، وذلك بقياس الشاهد على الغائب ، فما وجدوه قبحا وظلما من أفعال العباد نزهوا الله عن إرادته ، وحكموا بنسبته لفعل العبد على جهة الاستقلال ، وقد سبق بيان فساد هذا المسلك في الاستدلال على صفات الله تعالى ؛ لأنه لا يستقيم الاستدلال به إلا مع التيقن من استواء طبيعة الشاهد والغائب ، أمَا وقد دل برهان الفطرة والشرع على أنه تعالى ليس كمثله شيء ؛ فلا اعتداد بمثل هذه الأقيسة الدخيلة على المعتقد ، ويبقى الاستغناء بما دل عليه الشرع ؛ من أنه تعالى لا يظلم ، بمعنى أنه لا يعذب أهل طاعته ، ومن استحق بوعده الثواب والأجر.

والحق أن مكمن الضلال الذي وقع فيه هؤلاء ؛ هو عدم التمييز بين الفعل وبين الخلق ، فالله تعالى خالق أفعال العباد وليس بفاعل لها ، فالفاعل ؛ هو من يقوم به الفعل ، ويوصف به ، وترجع إليه أحكامه أما الخالق تعالى فلا يوصف بتلك الأفعال ، ولا ترجع أحكامها إليه إطلاقاً .

فهو خالق أفعال العباد بما فيها الصلاة والصيام ، ومع ذلك لا يوصف بأنه مصل ، أو صائم ، وكذا ما في أفعالهم من جور وظلم ، يقول شيخ الإسلام في رده عليهم : " فكونكم أخذتم في حد الظالم ؛ أنه من فعل الظلم ، وعنيتم بذلك من فعله في غيره ، فهذا تلبيس ، وإفساد للشرع ، والعقل ، واللغة ؛ .... ".[3]

---

(١) مفتاح دار السعادة:(١٠٧/٢).

(٢) انظر الفتاوى:(٥٠٩/٨).

(٣) مجموع الفتاوى:(١٥٣/١٨) ، وسأفصّل ما يتعلق بأفعال العباد التالي إن شاء الله تعالى .

(المبحث الثالث)

أفعال العباد

تمثل هذه القضية محور النزاع في المسائل المتعلقة بالقدر ، بين الفرق الإسلامية على اختلاف مذاهبها ؛ فكل اختلاف وقع في مسائل القدر كانت قضية أفعال العباد هي أساسه من حيث المبدأ ، ونتيجة له من حيث تنظير المقدمات ، وتقعيد الأصول .

وحقيقة الخلاف في كل ذلك ؛ ترجع إلى اعتقاد التناقض بين الشرع والقدر ، وإلى هذه المهمة يلفت شيخ الإسلام أنظار الباحثين عن الحق ، يقول رحمه الله :" ومسألة القدر يحتاج فيها إلى الإيمان بقدر الله ، وإلى الإيمان بشرع الله ، فطائفة غلب عليهم التصديق بالأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، فظنوا أن هذا لا يتم إلا بالتكذيب بالقدر ؛ فأخطئوا في التكذيب به ، وطائفة ظنت أن الإيمان بالقدر لا يتم إلا بأن يقول : إن الرب تعالى يخلق ويأمر لا لحكمة ولا لرحمة " [1] .

فالمعتزلة كما هو واضح من النص ، غلبت جانب الشرع على القدر ، وغلت في الإيمان بالتكليف ؛ حتى طعنت في القدر ، وأنه تعالى خالق لكل شيء ، ومن ذلك أفعال العباد ، وقدمت لهذه النتيجة مقدمات متعددة من تعليل أفعال الله تعالى بالحكمة، واستحالة الظلم عليه ، وتحسين الأشياء وتقبيحها بالعقل ، كل ذلك كان بمثابة الأدلة التي أرادت بها أن تدعم موقفها من نفي هذه المرتبة من مراتب القدر المتعلقة بأفعال العباد ، وقد سبق بيان مكمن ضلالها في تلك المسائل ، وأنها بإرجاعها كل شيء للعقل ؛ ابتعدت عن هدي الإيمان الذي يقضي بالتسليم التام لقضاء الله تعالى وقدره كما في الحديث الشريف : (وأن تؤمن بالقدر خيره وشره)[2].

ولا شك أن المسلك الخاطئ الذي التزمته في الاستدلال على ما يجب في حق الله تعالى وما يمتنع عنه ؛ كان له أكبر الأثر فيما وقعت فيه من مخالفة النهج القويم المستمد من الكتاب والسنة ، فقياس الشاهد على الغائب حملها على رد كل ما استقبحته من الأفعال المشاهدة من العباد وقاست عليها أفعال الرب تعالى دون أدنى تفريق أو إعمال لداعي الفطرة الذي يهتف بأنه الرب سبحانه ليس كمثله أحد ، وبهذا طعنت في أعظم حقيقة عرفها الوجود وهي انفراد الرب تعالى بالخلق والتدبير .

وفي مقابل هذه الفئة ظهرت الجبرية معظمة لجانب القدر ، ملتزمة للإقرار بربوبية الله تعالى ، ولكنها أجحفت في الجانب الآخر : جانب الشرع ، فالجبرية الغلاة أتباع الجهم ذهبوا إلى نفي الاختيار تماما عن العبد ، وعدم التفريق بين ما يضطر إليه من الأفعال وما يريده ، ونفت بذلك قدرة العبد تماماً ، وردت الشرع ،

---

(١) درأ التعارض:(٤٠٥/٨).

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الإيمان ـ باب سؤال جبريل عليه السلام .

وجوزت على الله تعالى أن يعذب من قضى ساعات عمره في طاعة الله تعالى ، وليس هذا هو مجال عرض أثر هذا المعتقد الضال عليها ، وكان ممن تأثر بمنهجها فرقة الأشاعرة ؛ حيث عدلت فيه بعض التعديلات ؛ نتيجة اعتبارها للتكليف وجانب الشرع ، فأثبتت قدرة العبد الحادثة ، ونسبت له الكسب ؛ حتى يصح تكليفه بذلك ، ولكن مفهوم الكسب عندها داخله اضطراب كبير ، لم يعد يملك نتيجة له أحقية مفارقة مذهب الجبر ، مع اختلاف في أثر المعتقد على الإيمان بالشرع ، وسيأتي الحديث عنه فيما يلي إن شاء الله .

وقد توسط السلف الصالح بين هذين التيارين المتعاكسين ، فلم يغلبوا جانبا على آخر ، وعليه فإن معتقدهم فيما يتعلق بأفعال العباد يقوم على أصلين :

الأول : أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، فالمعتقد الصحيح في كل ما هو موجود يستند إلى مبدأ الثنائية ، تلك الحقيقة التي أشارت إليها الفاتحة في قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، فأثبتت الرب الواحد ، والمربوب وهو العالم بأسره ، ولا تخرج أفعال العباد عن أن تكون مربوبة لله تعالى ؛ لعموم ربوبيته ، وتدبيره لشؤون خلقه ، وهذا ما دل عليه صراحة قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) ، ثم إن أفعال العباد متعلقة بقدرة الله تعالى النافذة في كل ما هو ممكن ، قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

الثاني : الإيمان التام بحقيقة الشرع الذي أثبته المولى تعالى لنفسه في محكم التنزيل ، والإيمان بما يقتضيه الإقرار به من التكليف ، وما يستلزمه من صحة نسبة القدرة على الفعل للعبد ، بل وتأثيرها فيه على جهة الحقيقة ، وذلك ضمن دائرة السببية ، قال تعالى : { إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا }(الإنسان :٢) .

أدلة القدرية والجبرية :

وتجدر الإشارة إلى أن الشبهة التي اعتمدها كلا الفريقين : القدرية والجبرية واحدة ، وهي عدم إمكان وجود فعل بقدرتين ، فالتزمته المعتزلة ، وأرجعت الفعل إلى قدرة العبد على جهة الاستقلال ؛ استنادا إلى الضرورة العقلية التي تشهد بأن الفعل صادر عن إرادة الإنسان ، يقول القاضي عبد الجبار : " إن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا ، ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصارفنا مع سلامة الأحوال إما محققاً وإما مقدراً ، فلولا أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا وإلا لما وجب ذلك فيها ؛ لأن هذه الطريقة تثبت احتياج الشيء إلى غيره ، كما يعلم احتياج المتحرك إلى الحركة والساكن إلى السكون ، وهذه هي الدلالة المعتمدة "[1] .

---

(١) شرح الأصول الخمسة:٣٣٧. وانظر المحيط بالتكليف : ٣٤٠.

وهذا كما هو صريح من جانب الرد التقعيدي الإيجابي ، أما من جهة السلب أو الإلزام ؛ كما يعبر عنه ، فيعتقد أن في نسبة الفعل إلى الرب تعالى ما ينسب إليه القبيح من الظلم المنافي لإرادة الحكمة والعدل[1] .

ويعتقد إلى جانب هذا أن في القول بخلق الأفعال طعنا في جانب التكليف ، المتمثل بإرسال الرسل ، وإنزال الكتب بما فيها من أوامر ونواه ؛ حتى يؤدي ذلك إلى نسبة العبث المنافي لتمام الحكمة والعدل للرب تعالى .[2]

وكذلك الأشعرية التزمت نفس الشبهة في منع صدور الفعل بقدرتين وقادرين ، ولكن مع اختلاف في النتيجة ؛ حيث أثبتت وجود القدرة الحادثة في العبد ، ولكن دون أن يكون لها أدنى أثر في إحداث الفعل ، فالفعل فعل الله تعالى ، وقدرة العبد ما هي إلا سبب اقتراني يوجد الفعل عنده لا به ، وكان هذا هو مذهب الأشعري وعليه بنى النظرية المعروفة بالكسب .
هذا والمذهب الأشعري الممثل بكبار منظريه ؛ قد حصل فيه اضطراب في حقيقة الكسب ، وذلك أن القاعدة التي أسسها الأشعري لتصور علاقة الإنسان بأفعاله لم تكن مستساغة لدى جميع من سار على نهجه .[3]

وعلى الرغم من هذه المحاولات العديدة من الأشاعرة في رفض الجبر عقيدة ومذهبا ، وإضفاء نوع من الواقعية لفكرة الكسب ؛ حتى تبعده عن مذهب الجبر ، إلا أن الرازي وهو العالم بخفايا المذهب ، الواقف على أغوار مراميه ، يتفطن إلى أن المراد بالكسب تقرير مذهب الجبر ، ويدعم موقفه هذا بالأدلة التي يرى فيها تأييدا لما ذهب إليه ؛ فيستدل على أمرين ليصل بنتيجتيهما إلى ما يريد من تقرير الجبر : خلق أفعال العباد بدليل الإمكان ؛ إذ لا تخرج عن كونها إما ممكنة ، أو واجبة . ولما استحال وجوبها ؛ إذ لا يرجح وجودها على عدمه إلا بمرجح ، لم يبق إلا كونها ممكنة ؛ بمعنى مخلوقة " .[4]

وقد يعارض موقف الرازي من حقيقة الكسب بموقف آخر لواحد من كبار منظري المذهب الأشعري ، ذلكم هو الإمام الجويني ؛ حيث رد على من نفى التأثير مطلقا من جهة العبد ، وأرجع حقيقة الكسب إلى السببية ؛ فأثبت بهذا لقدرة العبد أثرا في الفعل على جهة السببية ، ودون الاستقلال.[5]

****

---

(1) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٣٤٥. وقد سبق مناقشة قضية الظلم فلتراجع : ٤١٧.
(2) مذاهب الإسلاميين ، عبد الرحمن بدوي : ٣٣٤. وانظر المحيط بالتكليف : ٣٤٨.
(3) الإنصاف للباقلاني : ٤٦.
(4) المباحث المشرقية للرازي : (٥٤٤/٢).
(5) شفاء العليل : ٢١٢.

رأي الشيخ الصاوي

يلتزم الصاوي مسلك سابقيه فى تقرير نظرية الكسب ، مع ميل واضح إلى تقرير عقيدة الجبر ؛ متأثرا بذلك بالفكر الصوفي ، الذي يجعل من القدر حقيقة مرادة ، ولو عارضت الشرع فى الظاهر ، وعند سبر أقواله فى هذا المجال ؛ يمكن إرجاعها إلى عدة نقاط كلها تهدف إلى ما سبق بيانه :

أولا : أفعال العباد وحقيقتها القدرية

يرجع الصاوي الأمر كله لله تعالى ؛ فهو الخالق وهو الفاعل ، ولا يثبت للعبد إلا ميلا يحدثه حال اختياره ، يقول : " إن الله خالق لعبيده ، وما عملوه من خير أو شر اختيارا أو اضطرارا ، وليس للعبد إلا مجرد الميل حالة الاختيار ؛ ولذا طولب بالتوبة والإقلاع والندم ، واستحق التعزير والحدود والثواب والعقاب " [١].

كما يلحظ منه تصريح بالجبر ، ولا يرى في ذلك بأسا ، يقول فى تفسير قوله تعالى : (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً) (الإنسان:٣٠): " (وما تشاءون) ؛ رجوع للحقيقة ، وإعلام بأن العبد مختار فى الظاهر ، مجبور فى الباطن على ما يريده الله منه " . [٢]

ويقول فى تفسير قوله تعالى : (ألا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) (الأعراف:٥٤) : " المراد بالخلق ؛ الإيجاد ، وبالأمر ؛ التصرف ، فهو منفرد بالإيجاد والتصرف فلا شريك له فيهما ، وتصرف الحادث إنما هو بتصرف الله له ، وليس لمخلوق استقلال بتصرف أبدا ، وإنما العبيد مظاهر التصريف ". [٣]

وحتى يخرج نفسه من دائرة الجبر المحض ؛ يقرر معتقد الأشاعرة فى الكسب ، سالكا مذهب الأشعري فى ذلك ، يقول فى تفسير قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) (النحل:٩٠) : " الإنصاف فى التوحيد ؛ اعتقاد أن الله متصف بكل كمال ، منزه عن كل نقص ، والإنصاف فى الاعتقاد ؛ نسبة الأفعال كلها لله ، ونسبة الكسب للعبيد ؛ خلافا للجبرية والمعتزلة ، فالفرقة الأولى نفت الكسب أصلا ، وقالوا : العبد كالخيط المعلق فى الهواء ، لا فعل له أصلا ، وتعذيب الله له ظلم ، وهؤلاء كفار ، والفرقة الثانية ، قالوا : العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، وهؤلاء فساق ، وكلا المذهبين جور ، والإنصاف نسبة الأفعال كلها لله خيرها وشرها ، ظاهرها وباطنها ، ولكن من الأفعال ما هو جبري ، وهذه لا كسب للعبد فيها ، ولذا لا يثاب عليها ولا يعاقب ، ومنها ما هو اختياري ، وهذه للعبد فيها نوع كسب ولذا يثاب عليه إن كان خيرا ويعاقب عليه إن كان شرا " . [٤]

---

(١) حاشية الجوهرة:٣٤.
(٢) حاشية الجلالين:(٢٩١/٤).
(٣) حاشية الجلالين:(٧٣/٢).
(٤) حاشية الجلالين:(٣٠١/٢).

أما عن المراد بالكسب ؛ فيوضح ذلك بقوله : " الكسب هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل ، فإذا تعلقت قدرة العبد وإرادته بالفعل ؛ فمن عظيم قدرة الله تعالى إيجاد الفعل عند قدرة العبد لا بقدرته وإرادته " ويضرب لذلك مثالا : " كقطع السكين مثلا ؛ فإن القطع عند مرور السكين لا بالسكين ؛ فإنه يمكن تخلفه ، فمقارنة قدرة العبد وإرادته لإيجاد الله هو المسمى بالكسب ". (١)

وهذا ما يدعو إلى معرفة رأيه في :

ثانيا : الأسباب ، وموقف الناس منها .

يجمل الصاوي رأيه فى موقف الناس من الأسباب ، فيقول : " من قال : إن الأسباب العادية تؤثر بذاتها من غير جعل من الله تعالى ؛ كفر بالإجماع ، ومن قال : بقوة خلقها الله فيها فمبتدع ، ومن قال : إنها تؤثر بإذن الله لكون بينها وبين ما قارنها ملازمة عقلية ؛ فلا يصح التخلف ، فهو جاهل واعتقاده يؤول به إلى الكفر " . (٢)

ويستدل على صحة مذهبه فى أن الأسباب لا تؤثر إطلاقا ؛ بحادثة الفداء كما فى قصة إبراهيم مع ولده إسماعيل عليهما السلام ، يقول : " استدل أهل السنة على أن الأمور العادية لا تؤثر شيئا لا بنفسها ولا بقوة أودعها الله فيها ، وإنما المؤثر هو الله تعالى ، ولو لم يكن ذلك كذلك لما تخلف القطع فى ولد إبراهيم ، وتخلف الإحراق فى إبراهيم " . (٣)
ومع هذا فهو لا ينكر الأخذ بالأسباب ، بل يسم من تركها بالضلال والخسران ، أما عن علاقة حصول الأمر بالسبب ؛ فهو يرجع ذلك إلى مجرد الاقتران ؛ متبعا مذهب الأشعري فى الأسباب ، يقول : " فينبغي للإنسان أن يفوض أمر الرزق له تعالى ، ولا ينافي هذا أخذه فى الأسباب ؛ لأن الله تعالى أوجد الأشياء عند أسبابها لا بها ، فالأسباب لا تنكر ومن أنكرها فقد ضل وخسر ". (٤)

ثالثا : أدلة رجح بها مذهبه الأشعري ، ورد بها على مخالفيه .

يستدل الصاوي لموقفه من أفعال العباد بعدد من الأدلة بين سمعية ، وأخرى عقلية:
الأدلة السمعية :
- قال تعالى : (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة:٢٨٤)
- وقال : (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً) (الفرقان:٢)
- وقال : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)

---
(١) حاشية الجوهرة:٣٥.
(٢) حاشية الخريدة:٦٨.وانظر حاشية الجلالين:(١٥٢/٣).
(٣) حاشية الجلالين:(٣٢١/٣).
(٤) المرجع السابق:(٢٢٦/٣).

يقول : " استدلال على انفراده تعالى بالإيجاد سواء كانت ما مصدرية ، أو موصولة بمعنى الذي ، فالآية حجة لنا على انفراده تعالى بالإيجاد ، ورد على المعتزلة القائلين : أن يخلق أفعال نفسه الاختيارية "[1]

الأدلة العقلية :

يبرهن الصاوي على أن أفعال العباد مخلوقة بطريق السبر والتقسيم ، فيقول : " لا يخلو إما أن يكون حصول هذا الفعل بقدرة الله تعالى وقدرة العبد ، فإن قالوا : نعم ، قلنا : لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وإن قالوا بقدرة العبد فقط ؛ لزم وقوع شيء فى الكون قهرا عن الله سبحانه وتعالى ، ولزم أن لا يكون سبحانه وتعالى واحد فى الأفعال وهو كفر " .

فلم يبق من هذه الأقسام إلا فرض واحد ؛ وهو أن تكون الأفعال بقدرة الله تعالى ، كما يستدل بجهل الإنسان على عجزه وعدم إمكان نسبة الأفعال إليه ، يقول : " لو كان الفعل له لكان عالما بحركات نفسه وسكناتها مدى الأيام ، فجهله بها دليل عجزه "[2]

****

رابعاً: حقيقة القدر في الفكر الصوفي .

يستخدم الصاوي عبارات الصوفية في المفارقة بين الشرع والقدر ، وإطلاق مسمى الحقيقة على القدر الحاصل بما فيه من خير وشر ؛ ويقع في التجاوزات نتيجة لذلك ، فيورد كلام كبار الصوفية في عذر الخلق عند النظر إلى الحقيقة ، ولا شك أن فيه مناقضة لتشديده على الجبرية ، ونعتهم بالكفر ، ولكن هذا مما أوقعه فيه ميله إلى التصوف ، يقول : " من نظر للخلق بعين الحقيقة عذرهم ، ومن نظر لهم بعين الشريعة مقتهم ، فعذرهم بالنظر لخلق الله الضلال والهدى في قلوبهم ، فالخالق للضلال والهدى والأفعال جميعها هو الله وحده ؛ فمن نظر لذلك لم يستقبح فعل أحد ؛ لأنه فعل الله في الحقيقة ، قال الشاعر :

إذا ما رأيت الله في الكل فاعلا	رأيت جميع الكائنات ملاحاً
وإن لم تر إلا مظاهر صنعه	حجبت فصيرت الحسان قباحاً " [3]

****

---

(١) حاشية الخريدة:٦٤.
(٢) حاشية الجوهرة:٣٤ـ وحاشية الخريدة:٦٧.
(٣) حاشية الجلالين:(١/١٢١)،(١/١٥٦).

المناقشة :

سبق وأن أشرت إلى أن أساس الضلال الحاصل في المسائل المتعلقة بالقدر؛ اعتقاد ثمة تناقض بين الشرع والقدر ، وعليه فالواجب أولا بيان انتفاء التناقض بينهما ، وأنه لا يلزم لإثبات القدر القدح في الشرع ؛ كما فعلت الجبرية ، ولا يلزم لإثبات الشرع القدح في القدر ؛ كما فعلت القدرية ، وأن التسليم بكليهما يقتضي عدم الميل بأحدهما عما يجب فيه ، لذا كان المنهج الصحيح هو التوسط وعدم ضرب نصوص الشرع بعضها ببعض ، بل الإيمان بأن : كلا من عند ربنا ، " فأدلة الجبرية متضافرة صحيحة على من نفى قدرة الرب على شيء من الأعيان والأفعال ، وعموم مشيئته وخلقه لكل موجود ، وأثبت في الوجود شيئا بدون مشيئته وخلقه.

وأدلة القدرية متضافرة صحيحة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره ، وقال: إنه ليس بفاعل شيئاً ، والله يعاقبه على ما لم يفعله ، ولا له قدرة عليه بل هو مضطر إليه مجبور عليه "[1]

والحقيقة أن الخروج عن نهج الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح أساس لكل ضلال و بلاء ، فالتسليم بالقدر دون جدال ومراء من أعظم أسس الإيمان بهذا الركن العظيم من أركان الإيمان ذلكم أنه قد نهي عن الجدال في القدر والخوض فيه بلا علم فالله تعالى لم يأمر عباده ولم يتعبدهم بكيفية القدر ؛ ولكن تعبدهم بالتسليم له ، مع عدم ضرب نصوص الدين بعضها ببعض ، يقول الإمام الطحاوي[2] :
" وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه لم يطلع على ذلك ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان ، وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة ، فإن الله طوى علم القدر عن الأنام ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى في كتابه : { لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ } (الأنبياء:٢٣) ، فمن سأل : لم فعل فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين " [3]

وعند سبر أقوال المخالفين لمنهج السلف ؛ نجد أن الانحراف داخلهم من رد نصوص بعض الكتاب ، أو استخدام بعض الألفاظ التي لم ترد في الشرع ، فهؤلاء القدرية ردوا صريح الكتاب بأن الله تعالى خالق لكل شيء ، وأنه لا أحد يملك الخروج عن مشيئته ؛ كما قال : { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ }(يونس:٩٩) ، فدلالة هذه النصوص على إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد صريحة صحيحة ، لا يجادل فيها إلا مكابر ، قد قدم هواه على الشرع الحكيم ، وليس في ذلك ما يبطل الشرع وحكمة المولى تعالى ؛ كما فعل غلاة الجبرية ، ومتوسطوهم ، فالله حكيم يضع كل شيء في محله ، وقد تقدم

---

(١) شفاء العليل:٩٤.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم الأزدي الطحاوي الحنفي ولد سنة:٢٣٧هـ ، قال عنه الشيرازي : انتهت إلى أبي جعفر رياسة أصحاب أبي حنيفة بمصر ، صنف في اختلاف العلماء وفي الشروط وفي أحكام القرآن العظيم ومعاني الآثار ، توفي سنة:٣٢١.انظر: تذكرة الحفاظ:(٨٠٨/٣).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية:٢٤٩.

هذا كما أنه عز وجل لا يجبر أحدا على فعله ، فالجبر مما لم يرد لأفعال العباد ؛ فلا يقال جبر وإنما خلق وجبل ، فالله تعالى أعظم من أن يجبر أحدا على شيء ، وإنما يخلق ويجبل عبده على ما يريد ؛ حتى يجعل العبد مريدا لأفعاله عن اختيار ومشيئة .[1]

لذا كان هذا من الألفاظ التي كرهها الإمام أحمد رحمه الله ، فقد رد على من قال : إن الله جبر العباد ، فقال : هكذا لا تقول وأنكر هذا وقال : يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وفي رواية أخرى أنه في رده قال : بئس ما قال ، ولم يقل شيئا غير هذا .[2]

وجماع هذين الأمرين، أعني : إثبات مشيئة العبد وإرجاعها أولاً وأخيراً إلى مشيئة الرب تعالى ، قوله عز من قائل : { وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }(التكوير:٢٩) ، يقول شيخ الإسلام : " وهذه الآية رد على الطائفتين : المجبرة الجهمية ، والمعتزلة القدرية ، فإنه تعالى قال : { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ } (التكوير:٢٨) فأثبت للعبد مشيئة وفعلا ،ثم قال :{ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} ، فبين أن مشيئة العبد معلقة بمشيئة الله ، والأولى رد على الجبرية ، وهذه رد على القدرية الذين يقولون : قد يشاء العبد ما لا يشاؤه الله ".[3]

وكل ما يستدل به الجبرية على مناقضة هذا الأصل ، وهو إثبات فعل العبد على الحقيقة وإرجاعه إلى جملة الأسباب ، التي أوجدها الله تعالى ورتب على وجودها ما أراد سبحانه ، فيه ما يثبت بطلان قولهم ، فقد استدل الصاوي بهذه الآية الكريمة على الجبر ولا مستند له فيما ذهب إليه كما تقدم ويستدل غيره أيضا من أهل الجبر بمثل قوله تعالى : { وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى } (الأنفال:١٧) ، فأثبت المولى تعالى رمي العبد ولكنه نفى عنه الاستقلال بالرمي وهذه هي حقيقة الأسباب التي أثبتها أهل السنة وأرجعوا إليها فعل العبد وقدرته على إنجاز ما يريد ، ومن هنا نأتي إلى مناقشة نظرية الكشف في الفكر الأشعري .

نظرية الكسب في الفكر الأشعري :

من خلال عرض أقوال طائفة من كبار منظري المذهب الأشعري تبين وبوضوح أن نظرية الكسب كانت محل اختلاف واضطراب عند أصحاب المذهب وأن هذا الاضطراب كان نتيجة لعدم اقتناع بحقيقة الكسب ، يقول عبد الرحمن البدوي : " يظهر أن موقف أبي الحسن الأشعري لا يمكن قبوله ولا بد من تعديله : فعدله الباقلاني ؛ بأن أثبت للقدرة الإنسانية تأثيراً ، هو حال به يتصف صاحب القدرة بكسبه لهذا الفعل ، وجعل هذه الحال هي التي ينالها العقاب والثواب ، لكن الجويني رأى أن هذا غير معقول ، ويساوي نفي التأثير الذي قال به الأشعري ، ولهذا خطا

---

(١) انظر: الفتاوى لشيخ الإسلام:(٨/٤٦١).
(٢) المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد:(١/١٥٨).
(٣) المرجع السابق:(٨/٤٨٨).

خطوة أبعد فأقر قيام نسبة حقيقية بين فعل العبد وبين قدرته ، لكن في غير أمور الإحداث والخلق ، وهذه النسبة تطرد من فعل إلى سببه ، باستمرار حتى نصل إلى مسبب الأسباب ؛ أي الله تعالى " .[1]

ومما سبق يظهر وجه الاستحالة في نظرية الكسب ؛ لأنها محاولة في التوسط بين الاختيار والجبر ، والحقيقة أنه لا توسط بينهما ، ولا بد من القول بأحدهما في نهاية المطاف ، وهذه هي حقيقة الكسب ؛ تنظير للجبر بقالب الاختيار ؛ فإن نزع التأثير من فعل العبد تماماً وإرجاع حصول الفعل عند قدرته إلى مجرد الاقتران ينفي تماما صورة الاختيار عن فعل العبد ، ويقضي بالجبر الذي كثيرا ما صرح به الصاوي في حواشيه ، ومن العجب أن يحكم الصاوي على من قال بالجبر بالكفر المخرج من الملة ، ثم يعلن بصراحة أن العبد مجبور في قالب مختار ، فأي مفهوم للجبر إن لم يكن هذا هو المراد منه !

ثم إن في جعله من العباد مظاهر للتصريف الإلهي ، وفي نسبته أفعال العباد له تعالى ليس فقط على جهة الخلق كما هو الصحيح ، بل حتى على جهة الفعل حيث يصف الله تعالى بأنه فاعل لأفعال العباد ، وفي تقسيمه أيضا للحقيقة والشريعة وذكر أقوال كبار مذهب التصوف في حكاية العذر عن أهل الكفر والقبائح ، مناقضة صريحة لمهاجمته مذهب الجبرية ، والحكم عليه بما حاول الفرار منه ، وصريح كلام الشهرستاني وهو أحد كبار منظري المذهب الأشعري في نسبة الجبر لمن نفى التأثير تماما عن فعل العبد بالجبر ، ومع ذلك فإن العدل يقضي ببيان وجه مخالفة الأشعرية لمذهب جهم ؛ وذلك أن الصاوي متبعاً رأي الأشعري يفرق ـ كما هو ظاهر من كلامه ـ بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية ، كما أنه ينسب للعبد قدرة حادثة وهذا ما لا يقول به جهم وأتباعه[2].

وعليه فمناقشته في هذه القضية ترجع إلى أمرين :

أولاً : إثبات أن لقدرة العبد الحادثة أثرا في وجود الفعل على جهة السببية لا الإحداث والخلق .

ثانياً : أن الله عز وجل لا يوصف بأنه فاعل لأفعال العباد ؛ بل خالق لها.

وحقيقة ما تقدم في إثبات الأثر أنه لا يمكن بحال التفريق بين أفعال العبد الاختيارية و الاضطرارية ؛ إلا مع إثبات تأثير لقدرة العبد في وجود الفعل ، وهذا ما عليه مذهب أهل السنة والجماعة ، ومع ذلك فإن هذا التأثير ليس على جهة الخلق والإيجاد ، التي تقضي بالاستقلال في وجود الفعل وإخراجه من حيز العدم ، وإنما على جهة السببية التي ترجع إلى مسبب الأسباب وحده جل في علاه ، وليس في هذا أي تناقض كما يتصور الأشاعرة ، بل المناقضة في مخالفة ذلك ، يقربه أنه كما أثبتم للعبد قدرة حادثة ليس في إثباتها منازعة للقدرة القديمة ؛ فليس بممتنع أن يثبت لهذه القدرة تأثيرا حادثا في وجود الفعل ، ليس له استقلال في ذلك ، أما نفي التأثير عن

---

[1] مذاهب الإسلاميين:٥٦١.

[2] انظر درء التعارض لشيخ الإسلام:(١٦٧/٩).

القدرة فهو حكم بعدمها ، فالمعقول من القدرة معنى به يفعل الفاعل ، ولا تثبت قدرة لغير فاعل ، ولا قدرة يكون وجودها وعدمها بالنسبة إلى الفاعل سواء ".[1]

وأساس هذا إثبات السببية على جهة الحقيقة ، وأن في الأسباب قوة أوجدها الله تعالى فيها ؛ تستمد منها وجودها وفاعليتها ، والمذهب الأشعري في نفيه للأسباب يغالط مبدأ من أسمى مبادئ التفكير الإنساني ، الذي وهبه الله تعالى للعقل البشري، والذي يعد الدليل الأول ، والمقدمة الأولى ، التي لا نزاع في التسليم لها ؛ للاستدلال على وجوده سبحانه.

وهذا ما قدمته سابقا في الحديث عن أدلة إثبات وجود الله تعالى ؛ لذا كان التشكيك في هذه المسلمة ؛ من أهم ما يرمي إليه أعداء الدين من الملاحدة ، وحتى لا يخرج بي الكلام عن المقام ؛ أقول أن الطعن في هذا الأساس والركيزة الفطرية المسلمة ليس له أساس من الصحة يعتمد عليه ، وكل ما هنالك أن هذا التصرف من الشيخ الأشعري عليه رحمة الله تعالى ؛ كان من قبيل ردود الأفعال ضد الغلاة في مطالعة الأسباب من القدرية أو الفلاسفة المنتسبين ؛ حتى أدى بهم ذلك إلى أن أثبتوا لها الإحداث على جهة الاستقلال ، وهذا ما لا يقول به السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم ، وكثيرا ما يؤكد الإمام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم على حقيقة السبب في المنظور الشرعي ، وأنه غير كاف في ترتب مقتضاه على وجوده حتى تتحقق له الشروط وتنتفي الموانع ، وكل ذلك لا يكون إلا بإرادة المولى ومشيئته النافذة .

وهذا ما يفسر به الأئمة ما حدث عند إلقاء الخليل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم في النار ؛ فإن النار سبب للإحراق ، ولكن لما أن أراد المولى تعالى إبطال السبب لعدم توفر شرط إعماله من مشيئة الله تعالى النافذة ، كان ما كان من تحول النار برداً وسلاماً على إبراهيم عليه السلام ، وهذا ما يقال أيضاً في قصة الخليل مع ابنه إسماعيل عليه السلام ، ولا داعي لمعارضة الأحكام الكونية بمثل هذه التأويلات المخالفة للعقل والشرع .

وبذلك تنتفي حجة الأشاعرة في نفي التأثير عن قدرة العبد ؛ فمع الأخذ بمفهوم السببية كما قرره السلف رضوان الله عليهم ، وما يترتب عليه من نسبة التأثير على جهة الحقيقة الحادثة لا على جهة الخلق والإحداث ؛ لم يعد للأشعرية حجة في نفي السبب عقلا ولا شرعاً.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله مفصلاً منهج السلف الكرام في قضية السبب : " الذي عليه السلف وأتباعهم ، وأئمة أهل السنة وجمهور الإسلام المثبتون للقدر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب ، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها ، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات ، والأسباب ليست مستقلة بالمسببات ، بل لا بد لها من أسباب أخر تعاونها ، ولها مع ذلك أضداد تمانعها

---

[1] الفتاوى : (٨٤٦٨).

، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه ، ويدفع عنه أضداده المعارضة له ، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته ، كما يخلق سائر المخلوقات ، فقدرة العبد سبب من الأسباب ، وفعل العبد لا يكون بها وحدها ، بل لابد من الإرادة الجازمة مع القدرة .."[1]

أما المحور الثاني في مناقشتهم ؛ وهو عدم تفريقهم بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول ؛ فهذا أيضا مما لبس عليهم فيه ، وخلطوا نتيجة لذلك بين حق وباطل ، فالله تعالى خالق لأفعال العباد ، موجد لها من العدم ؛ فتنسب إلى أفعاله من جهة الخلق كباقي المخلوقات ، ولا تنسب إلى أفعاله من حيث قيام الوصف به .

ولذا كان الصحيح في المسألة ما ذكره شيخ الإسلام في التفريق بين الفعل والمفعول ، فالفعل للعبد وهو الانفعال في المراد ، والمفعول بمعنى المخلوق هو لله تعالى ، يقول : " وأما الجمهور الذين يفرقون بين هذا وهذا ، فيقولون هذه مخلوقة لله مفعولة لله ليست هي نفس فعله ، وأما العبد فهي فعله القائم به ، وهي أيضا مفعولة له إذا أريد بالفعل المفعول " [2] وهذا " إجماع من أهل السنة حكاه الحسين بن مسعود البغوي [3] وغيره ، فالعبد فعله حقيقة ، والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته " [4].

وبهذا يتضح معنى الكسب المذكور في قوله تعالى : { لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ }(البقرة:٢٨٦)ويكون المعنى الذي أراده الأشعرية للكسب من جملة المستحيلات ،لأنه " لا يعقل فرق بين الفعل الذي نفاه والكسب الذي أثبته " لذا قال الناس : " عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظام ، وأحوال أبي هاشم ، وكسب الأشعري " [2].

وكان هذا الضلال الذي وقع في الأشعرية نتيجة لهذا الخلط المشين بين فعل الله تعالى وفعل العبد أساسا اعتمده المتصوفة في التفريق بين الحقيقة والشريعة ، والذي سوغ لغلاتهم التشدق بمذهب الجبر دون تورع ووجل ، ويظهر من خلال ما ذكرت من كلام الصاوي في نقله لعباراتهم شناعة ما توصلوا إليه نتيجة لذلك : فنسبة القبيح إلى الله تعالى واستحسانه لذلك ، والجهر بعذر الخلق طائعهم وفاجرهم ؛ لأنهم مظاهر لأفعال الله ، كل هذا كان محصلة تلك الأهواء الفاسدة في نفي الفعل عن العبد حقيقة .

ومهما تستروا بستار الكسب ؛ فإن ألفاظهم تدل صراحة على اعتناق الجبر ، والمتأمل لكلام الرازي يجد صراحة الإقرار بهذا ، وعليه فلا سبيل بين الجبر والاختيار ، فمن أثبت الاختيار بحال لا يمكن أن يقر بمذهب الجبر إطلاقا والعكس

---

(1) مجموع الفتاوى:(٤٨٧/٨).
(2) مجموع الفتاوى:(١٢٢/٨)..
(3) هو الإمام الهمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد ابن الفراء البغوي الفقيه الشافعي المحدث المفسر ، صنف في التفسير وروى الحديث وأبان المشكلات ومن كتبه: معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم، وشرح السنة وغيرهما ، توفي سنة:٥١٠هـ .انظر:وفيات الأعيان:(١٣٦/٢)، وسير أعلام النبلاء:(٤٣٩/١٩).
(4) شفاء العليل:٢٢٣.
(2) النبوات لشيخ الإسلام:١٩٩.

صحيح ، ومن رام خلافه وقع في التناقض ؛ كما هو واضح في موقف الصاوي من التشديد في الحكم على الجبرية ، ثم حكاية كلام المتصوفة الصريح في اعتناق مذهب الجبر .

وحقيقة ما تكلم فيه هؤلاء المتصوفة من عذر الخلق بفعل الرب ، والتفريق بين الشريعة والحقيقة ؛ هو الاحتجاج بالقدر على معصيته تعالى ، وقد بين شيخ الإسلام رحمه ضلالهم ، فقال : " وهؤلاء الذين يشهدون الحقيقة الكونية وهي ربوبيته تعالى لكل شيء ، ويجعلون ذلك مانعاً من اتباع أمره الديني الشرعي على مراتب في الضلال .

فغلاتهم يجعلون ذلك مطلقا عاما ؛ فيحتجون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة ، وقول هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى ، وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا : { لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ } (الأنعام:١٤٨)

وهؤلاء من أعظم أهل الأرض تناقضاً ، بل كل من احتج بالقدر فإنه متناقض ، فإنه لا يمكن أن يقر كل آدمي على ما فعل " إلى أن قال :" فيقال له إن كان القدر حجة ؛ فدع كل أحد يفعل ما يشاء بك وبغيرك ، وإن لم يكن حجة بطل أصل قولك حجة.

ومنهم صنف يدعون التحقيق والمعرفة ؛ فيزعمون أن الأمر والنهي لازم لمن شهد لنفسه فعلا ، وأثبت له صنعا ، أما من شهد أن أفعاله مخلوقة ، أو أنه مجبور على ذلك ، وأن الله متصرف فيه كما تحرك سائر المتحركات ، فإنه يرتفع عنه الأمر والنهي والوعد والوعيد ...." إلى أن قال رحمه الله : " وهذه المقالات هي محادة لله ورسوله ، ومعاداة له ، وصد عن سبيله ، ومشاقة له ، وتكذيب لرسله ، ومضادة له في حكمه " [1].

ومن خلال النص السابق يظهر أن أقوى دليل في إبطال الاحتجاج بالقدر هو ما لا يمكن دفعه من إرادة العبد وقدرته على الاختيار ، وهذا ما يقتضيه التكليف الشرعي ، فالله تعالى قد كلف عباده ما في وسعهم وتحت تصرفهم ، وفي ذلك مقولة أهل العلم : إذا سلب ما وهب ؛ أسقط ما أوجب ، وعليه فلا تناقض بين الشرع والقدر حتى يحتج هؤلاء على معارضة الشرع بالقدر ، فأساس ما يبطل به الاحتجاج بالقدر على المعصية إثبات التكليف ، وقد علم أن المكلف لا تقام عليه الحجة بالتكليف حتى تقام عليه الحجة من إرسال الرسل وإبلاغه بذلك ، وتحقق الشروط فيه من البلوغ والعقل ، وانتفاء الموانع ؛ فأي عذر بعد هذا للمحتج بالقدر على معصية الله تعالى !

ومن كل ما سبق ؛ نرجع إلى التأكيد على الحقيقة السابقة الذكر ، من أن أساس الضلال في كل المسائل المتعلقة بالقدر ، ومن جملتها مسألة الاحتجاج به ، هو اعتقاد التناقض بين الشرع والقدر ، وكانت هذه الألفاظ كـ لفظ الحقيقة والشريعة والظاهر والباطن من المتصوفة تعبيرا ناطقاً عن هذا التناقض ، الذي لا أساس له صحيح من عقل ولا نقل .

---

[1] الفتاوى : (١٠/١٦٦).

الفصل العاشر

(آراؤه في الصحابة والإمامة)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الصحابة الكرام

المبحث الثاني : مسائل الإمامة

تمهيد

سبق وأن أشرت إلى عظم مكانة القرآن الكريم من بين الكتب المنزلة ، وكيف أن المولى تعالى قد اجتباه واختاره ليكون المهيمن عليها ، والحافظ لأصول الإيمان فيها ، حتى أوكل المولى تعالى حفظه إليه ؛ لتبقى له هذه المكانة ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ولما اقتضت حكمة العزيز أن كل ما في هذا الكون إنما يسير وفق سنن مطردة ثابتة ، فليس ثمة أمر يقع من مقدور الله إلا وقد هيأ المولى له أسبابا ؛ يتأتى بها وقوعه وفق مشيئته سبحانه ، وأن هذه السنن لا تخرق إلا لأمر عظيم ، يرشد به المولى عباده لصدق نبيه ، أما ما سوى ذلك ، فلا يخرج عن هذه السنن ، التي يكمن بتسخيرها المطرد عظمة الخالق عز وجل ، وإحكامه في خلقه ، ومن ذلك حفظه لهذا الدين القويم ، بحفظ دستوره العظيم ، وهو القرآن الكريم .

فإن المولى تعالى لما قدر له البقاء والاستمرار ، واختاره ليكون خاتم الدين المنزل ، والمهيمن عليه ، وفق لحفظه أسباباً ؛ هي محض كرمه تعالى وتوفيقه ، يرفع بها من يشاء من عباده ، فسخر له رجالاً كان لهم الفضل والسابقة في حفظه وتبليغه ، بل والتفاني في الدفاع عنه ، حتى اشتمل ذلك الاحتفاء البالغ به على فهم تفسيره بحفظ السنة المطهرة ـ المصدر الثاني من مصادر التشريع ـ ، فبذلوا في سبيل القيام بهذه الأمور العظيمة النفس والنفيس ، فكان لهم شرف الهجرة والجهاد ؛ إعلاءً لراية الدين عقيدة ومنهاجاً ، حتى وجب لهم بذلك الحق الأرفع في توليهم ، وتعظيمهم ، وإظهار مكانتهم ، والاعتراف بجميل فضلهم ، والدعاء لهم بالترضي والاستغفار ، وحفظ أعراضهم والذب عنهم ، إلى غير ذلك مما يمليه واجب شكرهم ، كما أتى الأمر بذلك في صريح الكتاب ؛ قال تعالى : { وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }(التوبة:١٠٠)

وقال تعالى:{ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْأِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ }(الحشر:١٠)

كما جاءت الأحاديث عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ تنوه بشرفهم وسابقتهم ، ووجوب أداء حقهم ، وتتوعد كل من حاد عن ولائهم وتلبس بعدائهم ، وسيأتي بيانها بإذن الله عند عرض أقوال الشيخ الصاوي .

ومع ظهور الفتن في المجتمع المسلم إبان الخلافة الراشدة ، تغير موقف الكثير من أهل الأغراض الفاسدة حيال ما ينبغي أن يكون من محبتهم وحفظ أعراضهم ، فخاض من خاض فيها ؛ إما جهلا وإما عداء وحنقا على الإسلام وأهله ، حتى تصدى

بعضهم إلى إظهار ذلك ، وجعله من الدين الذي لا ينعقد الاعتقاد إلا به ، وتظهر الرافضة كأكبر فرقة تتزعم هذا المعتقد الخطير ، وتحاول بشتى الطرق والوسائل أن تجعل لما تعتقده من عداء بعض الصحابة ، بل وشتمهم بأقبح الشتائم ، والذي يصل بهم في الكثير من الأحيان إلى تكفيرهم ؛ مبررا سوغ لها مثل هذه الشناعات في حقهم

ولست الآن بصدد استقصاء الأسباب التي أدت بهم إلى هذا الانحراف العقدي الخطير، والذي حمل الكثير من أهل العلم على تكفيرهم وتضليلهم ، ولكن الذي أود أن أبينه هنا بطلان ما ذهبوا إليه فيما ادعوه بصورة مجملة ، ترتكز على ما ورد في شأن الصحابة الكرام من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة .

هذا ولم يكن من الأشاعرة مخالفة للمعتقد الصحيح في حق الصحابة الكرام ، بل كان لهم في ذلك شأن في ادحاض شبه الخصوم ومفترياتهم ، وعليه فلا حاجة في تقديم آرائهم على رأي الشيخ الصاوي ؛ لعدم وجود المعارض في هذا الباب .

ولما كان أساس الخلاف الواقع في حق الصحابة منذ البداية قد نشأ في أجواء الخلاف في أحقية الإمامة ، حيث احتدم الصراع بين أهل السنة والجماعة والرافضة في شرعية إمامة الصديق رضي الله عنه ، وخالف في ذلك الرافضة ، بل وشنوا حرباً على العقيدة والأخلاق في سبيل الانتصار لمذهبهم ، كما استمرأ الباغون من الخوارج الخروج على الإمام علي رضي الله عنه ؛ لوجود ما يسوغ لهم ذلك في معتقدهم الباغي ، كان للحديث عن الإمامة ومعتقد أهل السنة والجماعة فيها ارتباط وثيق بالحديث عن الصحابة الكرم رضوان الله عليهم ، وبيان ما يجب في حقهم ، لذا فقد ارتأيت الجمع في حديثي عن هذين المبحثين تحت فصل واحد ، مبتدئة ببيان رأي الصاوي في كل منهما ، متممة بذكر أهم ما يقوم عليه الاعتقاد الصحيح فيهما :

******

(المبحث الأول)

الصحابة الكرام

لقد تناول الصاوي عدداً من المسائل المتعلقة بالصحابة الكرام ، كلها تدور في محور واحد ، وهو بيان فضل الصحابة وواجب المسلم نحوهم ، ويمكن توضيح ذلك بإبراز آرائه الموجزة في هذا المبحث تحت عناوين موضحة للفكرة التي يريد عرضها في كلامه ، ومن ثم التعليق عليها وفق ما ذهب إلى تقريره فيها ، وهي كالتالي :

أولا : تعريف الصحابة

- يضع الصاوي حداً في تمييز الصحابة الكرام عن غيرهم ، فيقول في تعريف الصحابي : " هو كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمناً ، ولو لم تطل صحبته ، ولو كان غير مميز - فشمل الصبيان الذين حنكهم النبي صلى الله عليه وسلم - ومات على ذلك ".

وبهذا يصل إلى أنه لا اختصاص لجنس بعينه في هذا المسمى ، يقول : " ولو من الجن والملائكة والأنبياء في حال الحياة ، فعيسى والخضر وإلياس والملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض صحابة باقون " [1].

- وفي تحديد زمن الصحابة يقول : " وقرن الصحابة مائة وعشرون سنة ، مبدؤها البعثة " .

وعليه فإن " أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم عددهم إلا الله تعالى " [2].

****

ثانيا : فضائل الصحابة

يوضح الصاوي ما يجب أن يكون عليه المعتقد الصحيح في حقهم ؛ حيث يقول : " مما يجب اعتقاده:أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الخلق بعد الأنبياء ، ورؤساء الملائكة [3] " [4].

- ويستدل لهذا الفضل بما ورد في شأنهم من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)[5].

---

(١) حاشية الجوهرة:٤٧-٤٩.

(٢) شرح المنظومة:١٤٣.

(٣) تقدم الحديث عن مسألة المفاضلة في مبحث الإيمان بالأنبياء عليهم السلام : ٣٠٩.

(٤) حاشية الجوهرة:٤٩.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب فضائل الصحابة - باب قول النبي : لو كنت متخذا خليلا ، رقم الحديث:٣٦٧٣.

وقال : (الله الله في أصحابي ، الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضاً بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه) [1].[2]

- ومع وجوب اعتقاد أفضليتهم على سائر قرون الأمة ؛ إلا أنهم في ذلك الفضل على درجات متفاوتة ، يقول : " ولا يخفى ترجيح رتبة من لازمه وقاتل تحت رايته على من لم يكن كذلك .

- ثم يفصل القول في هذا التفضيل ، مبيناً : أن " أفضل الصحابة من تولى الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم ، فأفضلهم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ".

وعليه فإنه " ينبغي حبهم ، والتوسل بهم على هذا الترتيب " .

فـ " الذين بشروا بالجنة يلوون علياً في الفضل ، وأهل بدر رتبتهم تلي رتبة الستة من العشرة .

وأهل أحد رتبتهم تلي رتبة بقية أهل بدر الذين لم يحضروا أحد ، وأهل بيعة الرضوان تلي رتبتهم رتبة أهل أحد.[3]

- وقد كان هذا الاصطفاء والتفضيل من الله تعالى ؛ جزاء لما قدموه من جليل العمل للإسلام وأهله ، فقد " كانوا يحبون الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر من أنفسهم وأولادهم وأموالهم ، ولذلك قتلوا من أجله آباءهم وأبناءهم وعشيرتهم ، وكان الواحد منهم يعذبه الأعداء بأنواع العذاب ؛ لأجل سبة يسبها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيختار العذاب ، كما وقع لبلال وغيره .[4]

فـ " هم الملازمون للنبي صلى الله عليه وسلم في أشغاله ، وحروبه ، وهجرته، وصلاته للقبلتين ، وقد عاشروه الزمن الطويل ، ومازوا بخطاب القرآن لهم مشافهة، وحلول جبريل - عليه السلام - بينهم في غالب الأوقات " [5]

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث:٣٨٦٢:وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه:(٦٥٣/٥) .وأخرجه ابن حبان في صحيحه: كتاب مناقب الصحابة - فضل الصحابة ، رقم الحديث:٧٢٥٦:وقال شعيب الأرنؤوط:إسناده ضعيف لوجود عبد الرحمن بن زياد فلم يؤثر عنه جرحا ولا تعديلا:(٢٤٤/١٦).

(2) حاشية الجوهرة : ٤٩.

(3) حاشية الجوهرة : ٥٠.

(4) حاشية الصلوات : ٨٦.

(5) حاشية الجوهرة : ٧.

وعند تفسير قوله تعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ } (آل عمران:١١٠) يبين أن الصحابة الكرام هم أصحاب السبق في ميدان الخيرية والتفضيل ؛ لاكتمال صفات المدح فيهم، يقول : " هذا مدح عظيم وتفضيل من الله لهذه الأمة المحمدية وفيه أعلام بتثبيتهم على تلك الأوصاف العظيمة ، واعلم أن المخاطب مشافهة الصحابة، وثبتت لهم هذه الأوصاف المرضية فمدحهم الله على ذلك ، ومن تمسك بأوصافهم وأخلاقهم كان ممدوحاً مثلهم ، وهذا المدح يدل على أن أوصافهم مرضية لله ، فشرفهم الله بشرف نبيهم ، قال صاحب البردة :

لما دعا الله داعينا لطاعته — بأشرف الرسل كنا أكرم الأمم[1]

ـ وقد استحقوا لعظيم ما تخلقوا به من مقتضيات الإيمان الأجر العظيم ، قال تعالى : { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ } (الأنفال:٧٤) ، يقول عند تفسيرها : " يؤخذ من هذه الآية أن جميع المهاجرين والأنصار مبشرون بالجنة من غير سابقة عذاب ، وأما ما ورد من أن المبشرين بالجنة عشرة فلأنهم جمعوا في حديث واحد " .[2]

ـ ويفصل القول في مزايا المهاجرين والأنصار منهم على جهة الخصوص ، وذلك عند تفسير قوله تعالى : { لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ } (الحشر:٨) ، يقول : " الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : اعجبوا ؛ أي تعجبوا من حال المهاجرين حيث تنزهوا عن الديار والأموال ، وتركوا ذلك ابتغاء وجه الله تعالى ، وعبر فيه بالخروج ؛ لأن المال لما كان يستر صاحبه ، كان كأنه ظرف له " .

وهم في ذلك : " طالبين الرزق من الله لإعراضهم عن أملاكهم الدنيوية ، ومرضاة الله تعالى في الآخرة " .

والذي حملهم على ذلك ما وصفهم به المولى ، حيث قال : (أولئك هم الصادقون) : " أي الخالصون في إيمانهم ، حيث اختاروا الإسلام ، وخرجوا عن الديار والأموال والعشائر ، حتى روي أن الرجل كان يعصب الحجر على بطنه ليقيم به صلبه من الجوع ، وكان الرجل يتخذ الحفيرة في الشتاء ماله من دثار غيرها " .

ويذكر ما ورد في شأن المهاجرين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول : وفي الحديث : " أن فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً "[3]

ثم يشرع في بيان ما للأنصار من منزلة علية في ضوء هذه الآية الكريمة ، يقول : " والذين تبوءوا الدار ، أي ؛ اتخذوها منزلاً بإسلامهم من قبل قدوم النبي

---

[1] حاشية الجلالين:(١٦٢/١).

[2] حاشية الجلالين:(١٢٧/٢).

[3] أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص : كتاب الزهد : (١١٠/١٨).

صلى الله عليه وسلم بسنتين ، فعصموها ، وحفظوها بالإسلام ، فكأنهم استحدثوا بناءها ، والمعنى : لزموا الدار والإيمان ، أو شبه تمكنهم في الإيمان باتخاذهم منزلاً فيه ، جمع بين الحقيقة والمجاز .
ولا يجدون في ذلك كله : " حسداً ولا مناً ولا غيظاً ولا حزازةً " .

ومن جميل ما اتصفوا به أنهم " يؤثرون على أنفسهم في كل شيء من أسباب المعاش ؛ حتى إن من كان عنده امرأتان كان ينزل عن إحداهما ، ويزوجها واحدا من المهاجرين " . [1]
هذا وحقيقة الإيثار التي اتصفوا بها : " تقديم الغير على النفس وحظوظها الدنيوية ، رغبة في الحظوظ الدينية .

وذلك ينشأ عن قوة اليقين ، وغاية المحبة ، والصبر على المشقة " .
ثم يختم حديثه ببيان أن " هذا الوصف لا يخص الأنصار دون غيرهم من الصحابة ، فقد روي عن ابن عمر أنه قال : (أهدي لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأس شاة ، فقال : أخي فلاناً وعياله أحوج إلى هذا منا فبعثه إليهم ، فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى تداولها سبعة أبيات ثم عادت إلى الأول ؛ فنزلت هذه الآية) [2] .
وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ أربعمائة دينار فجعلها في صرة ، ثم قال للغلام : اذهب بها إلى عبيدة بن الجراح ، ثم امكث عنده في البيت حتى ننظر ما يصنع بها فذهب بها الغلام إليه وقال له : يقول لك أمير المؤمنين : اجعل هذه في بعض حاجاتك ، فقال : وصله الله ورحمه ، ثم قال : تعالي يا جارية ، اذهبي بهذه السبعة إلى فلان وبهذه الخمسة إلى فلان ، حتى فقدها ، فرجع الغلام إلى عمر فأخبره ووجده قد ربط مثلها لمعاذ بن جبل ، فقال : اذهب بها إليه ، وامكث في البيت ساعة حتى ننظر ما يصنع فذهب بها إليه وقال له : يقول لك أمير المؤمنين : اجعل هذه في بعض حاجاتك ، فقال : رحمه الله ووصله ، وقال يا جارية : جارية اذهبي إلى بيت فلان بكذا ، واذهبي إلى بيت فلان بكذا ، فاطلعت امرأة معاذ فقالت : نحن والله مساكين فأعطنا ، ولم يبق في الخرقة إلا ديناران ، فدحا بهما إليهما ، ورجع الغلام إلي عمر فأخبره ، وسر بذلك وقال : انهم اخوة "[3]

- وفي التنويه بما اختص به أبو بكر الصديق رضي الله عنه من الفضائل والمزايا ، يقول في حديثه عن الردة والمرتدين : " فكفى الله أمرهم على يد أبي بكر

---

(1) أخرج البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه ما حكاه من قصة مقدم عبد الرحمن بن عوف الصحابي الجليل ومآخاة رسول الله له مع سعد بن الربيع وكيف أنه عرض عليه الاقتسام في أهله وماله ولكن عبد الرحمن رضي الله عن الجميع رفض ودعا له بالبركة ثم توجه إلى السوق ففتح الله عليه من خير الدنيا الكثير:كتاب البيوع - باب ما جاء في قول الله تعالى :(فإذا قضيت الصلاة ، رقم الحديث:٢٠٤٩.

(2) أخرجه الحاكم في مستدركه : كتاب التفسير -باب تفسير سورة الحشر ، وقال الحاكم: هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه (٤٨٤/٢).

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير :معاذ بن جبل رضي الله عنه ، رقم الحديث:٤٦:(٣٣/٢٠).وقال الهيثمي:"رواه الطبراني في الكبير وعمرو بن حيان لم أعرفه":(١٢٥/٣).

الصديق حين خرج لقتالهم ، حيث منعوا الزكاة ، فكره ذلك الصحابة وقالوا : هم أهل القبلة فكيف نقاتلهم ، فتقلد أبو بكر بسيفه ، وخرج وحده ، فلم يجدوا بداً من الخروج على أثره ، فقال ابن مسعود : كرهنا ذلك في الابتداء وحمدناه في الانتهاء ، وقال بعض الصحابة : ما ولد بعد النبيين أفضل من أبي بكر لقد قام مقام نبي من الأنبياء في قتال أهل الردة " [١]

******

ثالثا : الدفاع عن الصحابة

- يقول موضحاً ما يجب على المسلم اعتقاده في الخلاف الذي وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم : " أصرف التخاصم عن ظاهره وجوباً الذي ورد عنهم بالسند المتصل ، متواتراً كان أو مشهوراً كان أولاً ، حين كان سنده صحيحاً ، وإلا فهو مردود لذاته ، لا يحتاج إلى تأويل " .

ثم يبين مراده بالصرف عن الظاهر ، فيقول : " المراد أن تصرفه إلى محمل حسن حيث كان ممكناً، فإن لم يمكن تأويله وقفنا ، لاعتقادنا حفظهم مما يوجب الفسق ، لأنهم مجتهدون ، وقد قال العلماء : المصيب بأجرين والمخطي بأجر ".

ويبرهن على حجية هذا الموقف بشهادة الله تعالى لهم بالعدالة ، يقول : فـ " قد شهد الله ورسوله لهم بالعدالة ".
هذا من جهة ومن جهة أخرى :" لأن التفتيش عما جرى بينهم ليس من العقائد الدينية ، ولا مما ينتفع به في الدين ، بل ربما ضر في اليقين " .

وبهذا الطرح المسبق يصل إلى بيان حكم الخوض في ما وقع بين الصحابة الكرام من الخلاف ، يقول مفصلاً رأيه : وعليه فإنه ؛ " لا يباح الخوض فيه إلا للتعليم ، أو الرد على المتعصبين .
أما العوام ؛ فلا يجوز لهم الخوض فيه ؛ لفرط جهلهم وعدم معرفتهم للتأويل " .

ومع الإقرار بجواز الخوض فيه في بعض الحالات ؛ كما تقتضيه الضرورة ، إلا أنه يلفت الانتباه إلى وجوب التمسك بالأدب في الحديث عنهم ، كما يقتضيه الاعتراف بفضلهم ، يقول : " ويجب عليك حال خوضك فيما شجر بينهم لأمر مما تقدم أن تتجنب الحسد حال خوضك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (الله الله في أصحابي ، الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضاً بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه) [٢] . [٣]

---

(١) المرجع السابق:(٢٧٢/١).
(٢) سبق تخريجه : ٤٤٤.
(٣) المرجع السابق:٥١.وحاشية الخريدة:١١٢.وانظر حاشية الجلالين:(١٦٩/١).

التعليق :

أولا : تعريف الصحابة

جاء في لسان العرب : " صحبه يصحبه صحبة صحبة بالضم ، و صحابة بالفتح ، وصاحبه عاشره ، والصحب جمع الصاحب ، مثل راكب وركب ، والأصحاب جماعة الصحب ، مثل : فرخ وأفراخ ، والصاحب المعاشر " [1]

وقال شيخ الإسلام رحمه الله : " الأصحاب جمع صاحب ، والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه ، وذلك يقع على قليل الصحبة وكثيرها "[2]

أما تعريف الصحابة في الاصطلاح الشرعي ، فقد تعددت أقوال العلماء في وضع حد له ، يكون جامعاً لأفراده ، مانعاً من دخول غيره فيه ، من هؤلاء الإمام البخاري رحمه الله ، فقد قال في تعريفهم : (من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ، أو رآه من المسلمين ، فهو من أصحابه)[3]

وأدق ما قيل في هذا الباب وأضبطه ما قرره الحافظ ابن حجر رحمه الله ، حيث قال : " الصحابي من لقي النبي مؤمنا ومات على الإسلام " [4]

وكان تعريف الصاوي للصحابة موافقاً لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر ، وإن صحت العبارة يكاد يكون شارحا له ، مفسرا لمفرداته ، وذلك لأن جميع الألفاظ التي زادها في ما ذكر إنما تدخل في القيود التي اشتمل عليها تعريف ابن حجر المذكور .

- فاشتراطه لزمن الرؤية أن يكون بعد البعثة ، داخل في مفهوم كلمة " مؤمناً به " ؛ لأنه قد علم بالضرورة عدم التكليف بالإيمان به قبل البعثة .

- ثم إن عدم اشتراط التمييز ، الذي قيد به الصاوي تعريفه أيضاً مما يندرج في تعريف الحافظ ، وذلك لأن الأطفال الغير مميزين لهم حكم البالغين من جهة ثبوت وصف الإسلام لهم ، وهذا على القول المعتمد في تفسير الفطرة .

ومع وجود المخالف في هذه المسألة من العلماء [1] ، حيث قيد بعضهم التعريف باشتراط التمييز والإدراك ، إلا أنه لا اعتداد بقوله هنا ، وذلك لرجحان الأدلة في تعريف الفطرة التي ذكرت في الأدلة الشرعية بالإسلام [2] .

---

(١) لسان العرب : (٤/٢٤٠٠).
(٢) الصارم المسلول : ٥٧٥.
(٣) ذكره البخاري في صحيحه : كتاب فضائل الصحابة : (٣/٧).
(٤) الإصابة في تمييز الصحابة : (١/١٠). وانظر : نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : ١٤٩.

- وأما ما ذهب إليه الصاوي من عدم اشتراط الجنس لثبوت حكم الصحبة ، فإنه مما لا يسلم له على جهة التعميم ، وذلك لأنه قد علم توجه الأمر بالإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم للمخاطب بالتكاليف الشرعية ، ممن يتأتى منهم القبول أو الرفض، وهم الثقلين : الإنس والجن .

وقد أشار إلى هذا المعنى الحافظ ابن حجر حين شرح مفردات التعريف ، حيث قال : " ويدخل في قولنا مؤمناً به كل مكلف من الجن والإنس " [٣].

أما الملائكة ، فلا يصح إدخالهم في هذا ، لأن المولى عز وجل قد جبلهم على الإيمان به وعلى طاعته فلا تعمهم أحكام المكلفين من الثقلين .

- وكان في إدخاله عيسى والخضر - على القول بنبوته - وإلياس عليهم السلام في حكم الصحبة ، مما لا يصح ، وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يثبت أنه التقى بهم في حياته إلا ليلة الإسراء ، وهم في حال البرزخ ، وقد علم أن حياة البرزخ مما لا ينسحب عليها أحكام الحياة الدنيا ، ومع ثبوت الخبر كتاباً وسنةً بأن عيسى عليه السلام سينزل إلى الأرض ، وسيحكم بشريعة الإسلام ، إلا أنه ليس في ذلك دلالة على ثبوت الصحبة له .

أما ما ذهب إليه من إثبات وصف الصحبة للخضر وإلياس عليه السلام ، فإنه مبني على أمرين ، لا انفكاك لأحدهما عن الآخر :

أولاً : اعتقاد أن الخضر وإلياس أحياء على الدوام ، وأنه لم ولن يتعرضا للموت أبداً .

ثانياً : أن الخضر وإلياس قد ثبتت لهما رؤية النبي عليه الصلاة والسلام والاجتماع به .

والحقيقة أن كلا الأمرين مما لا مستند له من الصحة .

وتفصيل ذلك : أن اعتقاد دوام حياة الخضر وإلياس ؛ مما تنقضه أدلة الكتاب والسنة ، وذلك لأنها نصت على أنه لا نجاة لأحد من الموت أبداً ، منها قوله تعالى : { كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ } .

كما أنه لا يوجد دليل معتمد يستثني الخضر وإلياس من هذا الحكم الكلي ، الذي لم ينج منه أحد، ولا حتى أشرف الثقلين : محمد صلى الله عليه وسلم.

---

(١) انظر أسد الغابة لابن الأثير حيث أورد اشتراط الإدراك والفهم في ثبوت الصحبة نقلا عن الواقدي الذي عزى القول بهذا إلى بعض أهل العلم دون ذكر أسمائهم: (١٩/١).كما صرح بهذا ابن حزم رحمه الله فقد اشترط الوعي حال الصحبة .انظر:الإحكام في أصول الأحكام : (٨٩/٥).

(٢) راجع مبحث آراؤه في معرفة الله : ٨٩.

(٣) الإصابة : (١٢/١).

ولعل الصاوي في نفس حديثه عن الفاصل الزمني الذي يمكن أن ينتسب إليه الصحابة ما يكفي في إبطال ما ادعاه من بقائهما ، فقد ورد في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة سنة منها ، لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد) [١] .

أما حكاية التقائه عليه الصلاة والسلام بالخضر وإلياس عليهما السلام ، فهذا مما ترويه المسانيد الواهية ، التي يجمع على تلقيها بالقبول كافة المتصوفة ، وكثير من العوام وقد تلتبس على بعض أهل العلم [٢].

وقد تصدى الحافظ رحمه الله لبيان شدة ضعف هذه الروايات ، التي تدل على بقاء الخضر ، ومن ثم التقائه بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في عدد من مواضع الفتح[٣] ، كما أورد حجج أهل العلم في دحض هذه الادعاءات ضمن شرحه للأحاديث التي استندوا إلى دلالتها ، كحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه : (يرحم الله موسى ، لو كان صبر يقص علينا من أمرهما) [٤] .

يقول الحافظ حاكيا حجتهم " فلو كان الخضر موجودا لما حسن هذا التمني ، ولأحضره بين يديه وأراه العجائب ، وكان أدعى لإيمان الكفرة ، لا سيما أهل الكتاب " [٥] .

هذا وقد أفرد الحافظ في توضيح ذلك مصنفاً اسماه : (الزهر النضر في نبأ الخضر) [٦] ، جزم فيه بضعف جميع ما روي في هذا المعنى .

أما عن تعمير إلياس عليه السلام ، وحكاية اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا مما وضع على النبي خبره ، فقد روى الحاكم في مستدركه [٧] حديث يطول في هذا المعنى ، ولكن الحافظ الذهبي بين بطلانه عند ترجمة يزيد البلوي [٨]

كما نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله كلاماً للذهبي من كتابه : (تلخيص المستدرك) حكم فيه على الحديث بالوضع ورد على الحاكم تصحيحه لهذا الخبر . [٩]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب العلم - باب السمر في العلم ، رقم الحديث:١١٦. وقد سبق تفصيل ذلك في الحياة البرزخية.

(٢) حكى ذلك الحافظ في الفتح : (٤٣٤/٦).

(٣) انظر : (٤٣٤/٦-٤٣٥)

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأنبياء - باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، رقم الحديث: ٣٤٠١.

(٥) الفتح : (٤٣٤/٦).

(٦) انظر : ١١٤.

(٧) كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ، رقم الحديث:٤٢٣١ : (٦٧٤/٢).

(٨) انظر ميزان الاعتدال ، للذهبي : (٤٤١/٤).

(٩) لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر: (٢٩٦/٦) وانظر الفتح: (٣٧٥/٦).. ولمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى كتاب : منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري : (١٢٣٨/٣-١٢٥٠).

- أما ما ذكره الصاوي من عدم معرفة عدد الصحابة رضي الله عنهم ؛ فصحيح دل عليه حديث كعب بن مالك في غزوة تبوك ، حيث قال فيه : (والمسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ، ولا يجمعهم كتاب حافظ)[١]

فالذي يفهم من الحديث أنه لم يقيد عددهم بحد معين ، وذلك لكثرتهم ، وقد علم أن هناك الكثير أيضا ممن تخلف من أصحاب العذر رجالا ونساء وأطفالا ، وعليه فكل من قيدهم بعدد احتاج ضبطه لمستند صحيح ، وقد علم عدمه ، أما من ذكر عددا مقاربا فلا بأس بذلك ، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : " وللحاكم في الإكليل من حديث معاذ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك زيادة على الثلاثين ألفا ، وبهذه العدة جزم ابن اسحاق ، وأورده الواقدي بسند آخر موصول وزاد أنه كان معهم عشرة آلاف فرس "[٢]

****

فضل الصحابة :

إن الأدلة في استحقاق الصحابة الفضل على سائر الأمة مما استفاضت به الأدلة قال عليه الصلاة والسلام : { خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم }[٣]

وكما تقدم من كلام الصاوي لم يكن استحقاقهم لهذا الفضل العظيم مجردا عن الحكمة ، وإنما كان ذلك جزاء لما اتصفوا به من عظيم الأخلاق ، ولما قدموه للإسلام وللمسلمين .

هذا والحديث عن فضل الصحابة ؛ مما يطول المقام في استقصائه ، ولعلي أشير إلى الآية التي استدل بها الصاوي على خيرية الصحابة وعدالتهم ، وهي آية آل عمران ، يقول السفاريني رحمه الله : " معتمد القول عند أئمة السنة أن الصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول بالكتاب والسنة وإجماع أهل الحق المعتبرين ، قال تعالى : { كنتم خير أمة أخرجت للناس } ، قيل : اتفق المفسرون على أن ذلك في الصحابة ، لكن الخلاف في التفاسير مشهور ، ورجح كثير عمومها في أمة محمد صلى الله عليه وسلم " [٤]

وقد أجاد القول الإمام ابن كثير رحمه الله في توجيه ما قيل فيها من أقوال ، يقول : " والصحيح أن هذه الآية عامة في جميع الأمة كل قرن بحسبه ، وخير

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب المغازي ، باب حديث كعب بن مالك ، رقم الحديث:٤٤١٨.

(٢) الفتح :(١١٨-١١٧/٨).ولمزيد من التوسع يوصى بالرجوع إلى : عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، للدكتور.ناصر الشيخ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق - باب ما يحذر من زهرة الدنيا، رقم الحديث:٦٤٢٩.

(٤) لوامع الأنوار:(٣٧٧/٢).

قرونهم الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، كما قال في الآية الأخرى : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً } (البقرة:١٤٣) " [١]

ولكن ما يؤخذ على الصاوي هنا استدلاله بالأحاديث الضعيفة على ما يجب في حقهم مع وجود الصحيح الثابت الذي يحصل به الكفاية واليقين .

- كما أن استدلاله بما يثبت فضلهم ويقطع بالنعيم المعد لهم لإثبات تساويهم في دخول الجنة بلا سابقة عذاب مما لا يسلم له بإطلاقه ، فإنه قد ثبت في السنة المطهرة تفاوت الصحابة في مسائل الحساب والمغفرة ، مما يدل على ذلك حديث الصحيحين الذي بشر فيه النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بدخول طائفة من أمته الجنة بلا حساب أو عقاب ، فعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث عرض الأمم عليه: (فإذا سواد عظيم . فقيل لي : هذه أمتك ، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب .

ثم نهض فدخل منزله ، فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب فقال بعضهم : فلعلهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بعضهم : فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله . وذكروا أشياء . فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما الذي تخوضون فيه ؟ فأخبروه . فقال : هم الذين لا يرقون ، ولا يسترقون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون فقام عكاشة بن محصن . فقال : ادع الله أن يجعلني منهم . فقال : أنت منهم ثم قام رجل آخر فقال : ادع الله أن يجعلني منهم فقال : سبقك بها عكاشة)

فدلالة الحديث على تفاوت الصحابة في هذه المسائل واضحة جلية من جهتين الأولى ، أنه سمع اجتهادهم في معرفة هذه الطائفة ؛ وقد كان من جملة ما ظهر لهم ، أنهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك لم يقرهم على شيء مما ظنوه ، وبين عليه الصلاة والسلام الصفات التي أكرمهم بها المولى تعالى وجازاهم لاتصافهم بها دخول الجنة بلا حساب أو عقاب "[٢] فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الوصف الذي يستحق به هؤلاء دخول الجنة بغير حساب هو تحقيق التوحيد وتجريده فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون والطيرة نوع من الشرك ويتوكلون على الله وحده لا على غيره"[٣]

أما الثانية ؛ فقد شهد النبي عليه الصلاة والسلام لعكاشة بكونه منهم مع أنه توقف فيمن طلب أن يدعو له بذلك[٤] .

---

(١) تفسير القرآن العظيم:(٥١٠/١).

(٢) صحيح البخاري كتاب :كتاب الطب : باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو ، رقم الحديث : ٥٣٧٨ . ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب ، رقم الحديث : ٥٢٦ واللفظ لمسلم .

(٣) حادي الأرواح ، لابن القيم :٨٩.

(٤) وقد كان للعلماء في سبب توقفه عليه الصلاة والسلام عدا من الأجوبة ، منها أن السائل كان أحد المنافقين ، أو أنه سأله ولم يكن صادقا بقلبه ، أو أنه لم يوح إلى النبي عليه الصلاة والسلام إلا بشأن عكاشة ، أو أنها كانت

والذي يظهر تفاوت الصحابة في هذه المسائل لتوقف النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة لأحد سوى من أوحي إليه أنه توفرت فيه ما ذكر من الصفات.

ويحسن هنا بعد بيان المسألة إجمالا أن ينبه إلى أنه قد يكون ممن يحاسب ويبقى مدة بعد دخول هؤلاء الجنة في عرصات القيامة من هو خيرا منهم وأن هذا التفضيل لهذه الخصلة وليس تفضيلا شاملا عاما ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله :" فالفقراء متقدمون في دخول الجنة لخفة الحساب عليهم ، والأغنياء مؤخرون لأجل الحساب ، ثم إذا حوسب أحدهم فإن كانت حسناته أعظم من حسنات الفقير كانت درجته في الجنة فوقه ، وإن تأخر في الدخول .

كما أن السبعين ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ومنهم عكاشة بن محصن ، وقد يدخل الجنة بحساب من يكون أفضل منهم ".

ومما تقدم يتبين أن نفي العذاب عن أجمعهم مطلقا مما يحتاج لدليل ، لأن في إثبات أصل الحساب ودخولهم في عمومه ما ينافي ذلك ، فالحساب على درجات وقد ثبت من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :(من نوقش الحساب عذب)[1] وهذا من حيث الإجمال ، أما وقد ثبت بالأدلة الصحيحة استحقاق العذاب على بعضهم ممن ثبتت له عموم الصحبة ممن هو دون المشهورين أصحاب الفضل والسابقة ؛ فلا حجة إذا لمن منعه مطلقا عن كل من أطلق عليه مسمى صحابي ، فعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليردن علي ناس من أصيحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي؟ فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك).

وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، فأقول : يارب أصحابي ..الحديث[2]،

وعن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (ليردن على الحوض رجال ممن صحبني ورآني ، حتى إذا رفعوا إلي ورأيتهم اختلجوا دوني ، فلأقولن : رب ، أصحابي أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك).[3]

وكان للعلماء عددا من التوجيهات التي فسروا بها الصحبة المثبتة هنا لهؤلاء المذادين ذكرها الحافظ رحمه الله . منها أن المقصود بهؤلاء" الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتهلم أبو بكر ، يعني حتى قتلوا وماتوا على الكفر .."

ساعة إجابة وانتهت بدعائه عليه الصلاة والسلام له ، أو أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بذلك حسم المادة حتى لا يطلبها من ليس أهلا لها .

وقد ضعف الحافظ ابن حجر القول بأنه كان أحد المنافقين ؛ " لوجهين : أحدهما أن الأصل في الصحابة عدم النفاق فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقل صحيح .

الثاني : أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصد صحيح ويقين بتصديق الرسول ، وكيف يصدر ذلك من منافق : فتح الباري :(١١/٤١٢-٤١٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق ـ باب من نوقش الحساب عذب ، رقم الحديث : ٦١٧١.

(٢) صحيح البخاري : كتاب :كتاب الرقاق ـ :باب في الحوض ، رقم الحديث : ٦٥٧٦ـ ٦٥٨٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث بكرة :(٦/٣٣) ، و حسنه الحافظ في الفتح :(١١/٣٨٥).

وهذا إنما يتوجه لغير المشهورين من الصحابة فإنه " لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدن ، وذلك لا يوجب قدحا في الصحابة المشهورين ".

وقال بعضهم : يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكبي الكبائر ، كمالا يمتنع دخول أصحاب البدع في ذلك ، ولكن رد وصمهم بالابتداع لأن البدع إنما حدثت من غير القرن الذين صحبوا رسول الله .

وبهذا يكون المراد هنا الصحبة العامة التي تثبت بالرؤية والدخول في الإسلام وهذا ما أثبته سابقا ، فليس المراد المشهورين من الصحابة ولا من كانت له سابقة في الإسلام ، يقول الحافظ :"وأجيب بحمل الصحابة على المعنى الأعم "

كما أن في رواية إصيحابي بالتصغير ، ما يدل "على قلة عددهم"[(١)]

ومع أنه ليس في هذه الأحاديث ما يقطع بدخولهم في النار إلا أن مجرد ذبهم عن الحوض فيه معنى العقوبة ، ويدخل في عموم العذاب ، يقول الإمام النووي:"لا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار بل يجوز أم يذادوا عقوبة لهم ثم يرحمهم الله سبحانه فيدخلهم الجنة بغير عذاب"[(٢)]

وبهذا يتبين أن الآية التي استدل بها الصاوي وهي قوله تعالى{ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }(الأنفال:٧٤) ، تفيد قاعدة كلية وحكما عاما ، قد يستثنى منه البعض لوجود مانع أو انتفاء شرط ، وهذا كصاحب الغلة التي غلها في غزوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال افتتحنا خيبر ، ولم نغنم ذهباً ولا فضة ، إنما غنمنا البقر والإبل والمتاع والحوائط ، ثم انصرفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وادي القرى ، ومعه عبد له يقال له مدعم أهداه له أحد بني الضباب [(٣)]، فبينما هو يحط رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه سهم عائر ، حتى أصاب ذلك العبد ، فقال الناس : هنيئاً له الشهادة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بل ، والذي نفسي بيده ، إن الشملة التي أصابها يوم خيبر من المغانم ، لم تصبها المقاسم ، لتشتعل عليه ناراً)[(٤)] .

كما أنه مما اشتهر أن الجنة لا يشهد لأحد بدخولها إلا من ورد تبشيره بها على جهة التعيين ، فمع صحة ما ذهب إليه الصاوي من أن حديث العشرة لا يفيد حصر البشارة على هؤلاء ، فإنه لا يسلم له أن تعم كل أحد حتى مع عدم ورود الدليل على تعيينه بالبشارة ، والصحيح أن الحديث لا يفيد الحصر ولا ينفي الزيادة المثبتة بالأحاديث الأخرى المتفرقة ، يقول العيني في تعليقه على حديث النبي صلى الله عليه

---

(١) فتح الباري:(١١/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) شرح مسلم:(١٣٧/٣).

(٣) أهداه رفاعة بن زيد الجذامي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعتقه رسول الله ، وقيل لم يعتقه : أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير : (١٣١/٥).

(٤) أخرج البخاري في صحيحه :. فجاء رجل حين سمع تلك من النبي صلى الله عليه وسلم بشراك أو بشراكين ، فقال : هذا شيء كنت أصبته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (شراك - أو شراكان - من نار) كتاب المغازي- باب : غزوة خيبر ، رقم الحديث :٣٩٩٣.

وسلم الذي فيه : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا :" فإن قيل المبشرون بالجنة معدودون بالعشرة ، وبهذا يزاد عليهم ، لأنه صلى الله عليه وسلم نص عليه أنه من أهل الجنة وأجيب بأن التنصيص على العدد لا ينافي الزيادة ، وقد ورد أيضا في حق كثير مثل ذلك ، كما قال صلى الله عليه وسلم في الحسن والحسين وأزواجه "[1]وأهل بدر وأهل بيعة الرضوان وغيرهم .

****

ـ أما تفاوت الصحابة في درجات ذلك الفضل فقد تقدمت الإشارة إليه في كلام الصاوي ، ويستند هذا التفاوت إلى الكثير من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك منها قوله تعالى :{لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } الحديد:١٠)

يقول الإمام ابن جرير في معنى الآية الكريمة : " يقول تعالى ذكره : هؤلاء الذين أنفقوا في سبيل الله من قبل فتح الحديبية ، وقاتلوا المشركين أعظم درجة في الجنة عند الله من الذين أنفقوا من بعد ذلك وقاتلوا " . [2]

وقال عليه الصلاة والسلام ناهياً خالد بن الوليد رضي الله عنه في سبة سبها عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : (لا تسبوا أصحابي ، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ، ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه) [3] .

فعلم منه تقدم السابقين في الإسلام والهجرة على من بعدهم .

وقال عليه الصلاة والسلام في فضل الخلفاء الراشدين : (فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين،عضوا عليها بالنواجذ) [4] .

وقال عليه الصلاة والسلام في فضل أهل بدر من حديث حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه : { وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم } . [5]

وقال أيضاً في حديث آخر ، عندما جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : (ما تعدون أهل بدر فيكم ؟ ، قال : من أفضل المسلمين ، فقال جبريل : وكذلك من شهد بدراً من الملائكة) [6] .

إلى غير ذلك من الأحاديث ، التي دلت على تفاوتهم رضي الله عنهم في الرتبة والفضل ، وقد كانت هذه المسألة مما استرعى اهتمام العلماء ، حتى قاموا بتصنيف

---

(١) عمدة القاري :(٢٤٢/٨).

(٢) جامع البيان :(٢٢١/٢٧).

(٣) سبق تخريجه .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ باب ما جاء في الأخذ بالسنة ، رقم الحديث:٢٦٧٦، وقال الترمذي عنه:حديث صحيح : (٤٣/٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد والسير ـ باب الجاسوس ، رقم الحديث :٣٠٠٧.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي ـ باب شهود الملائكة بدر ، رقم الحديث:٣٩٩٢.

الصحابة إلى درجات استنادا للأدلة المستفيضة في ذلك ، ولكنهم اختلفوا في وضع عدد ثابت لها ، واشهر التقسيم الذي عليه أهل العلم ، كالتالي :

" الأولى : قدماء السابقين الذين أسلموا بمكة كالخلفاء الأربعة .
الثانية : أصحاب دار الندوة.
الثالثة : مهاجرة الحبشة.
الرابعة : أصحاب العقبة الأولى.
الخامسة : أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.
السادسة : أول المهاجرين الذين وصلوا إليه إلى قباء قبل أن يدخل المدينة.
السابعة : أهل بدر.
الثامنة : الذين هاجروا بين بدر والحديبية.
التاسعة : أهل بيعة الرضوان.
العاشرة : من هاجر بين الحديبية وفتح مكة.
الحادية عشر : مسلمة الفتح.
الثانية عشر : صبيان وأطفال رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع " (١) .

هذا وقد تعرض الصاوي إلى مسألة مهمة بعد بيان تدرجهم رضي الله تعالى عليهم بالفضل ، وهي قضية التوسل بهم ، حيث بنى على ذلك التدرج أن التوسل بهم أيضا يكون وفق ذلك الترتيب .

والحقيقة أن هذه المسألة من مهام المسائل العقدية ، لوقوع الكثير في الضلال بسبب اختلاط التوسل المذموم عليهم بالممدوح منه .

فمع التسليم بمشروعية التوسل بهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، إلا أن الصاوي لم يوضح مراده من ذلك التوسل ،و لا كيفيته المشروعة ، فالتوسل المشروع في حقهم هو التوسل إلى بمحبتهم وإجلالهم ، والاقتداء بهم ، وحفظ أعراضهم ، أوبطلب الدعاء منهم في حياتهم ، كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه مع عم النبي صلى الله عليه وسلم : العباس رضي الله تعالى عنه (٢).
وما خلا ذلك من التوجه لهم بالدعاء واعتقاد حصول الضر أو النفع من جهتهم فلا صحة له ، بل هو عين الشرك الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم أمته منه .

****

---

(١) العواصم والقواصم لابن الوزير:(٤١٢/١).وانظر :أحكام القرآن لابن العربي:(١٠٠٢/٢).
(٢) قد سبق توضيح هذا على جهة التفصيل والاستدلال في مبحث التوحيد ونواقضه : ١٣٣.

الدفاع عن الصحابة :

تقدم الحديث عن فضل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، واستفاضة الأدلة في ذلك ، مما يعني أنه لا يجوز بحال القدح أو الطعن فيهم ، مهما كان السبب ، لأنه كما قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد ذكر الأحاديث الواردة في فضلهم : " هذه الأحاديث مستفيضة بل متواترة في فضائل الصحابة والثناء عليهم ، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون ، والقدح فيهم قدح في القرآن والسنة " [1] .

وقد تفطن أهل الافتراق والأهواء لهذه الحقيقة التي لا مراء فيها ، فاتجهوا إلى ذلك المعين الصافي ، وراموا بغياً تكدير صفوه ، وأنى لهم ، فطعن الشيعة في حفظ القرآن الكريم ، وزعموا تحريفه بأنواع الأكاذيب ، كما أعرضت الخوارج عن تحكيم السنة فأخذت تعمل رأيها في قبول ما تشاء ورد ما تريد ، وهكذا حتى خرج زعماء هذه الفرق على جماعة المسلمين بتكفير كبار الصحابة ممن شهد لهم رسول الله بالجنة ، فعلم من ذلك أن الطعن في الصحابة هو ديدن الخارجين عن منهج الكتاب والسنة ، فالرد عليهم إذاً يكون أولاً : ببيان مكانة التلقي عنهما ، وأنه لا نجاة بغير الإهتداء بهديهما .

وعليه فإن الطعن في عدالة الصحابة الكرام بما يوجب الفسق أو الكفر بحجة ما وقع بينهم من خصام ليس له مسوغ شرعي مهما كانت حجة الخصم ، لأنه قد ثبتت عدالتهم بما يوجب لهم الترضي ودخول الجنة بالخبر اليقيني المتواتر كتابا وسنة .

هذا والحديث في بيان حقيقة الخصام الذي حدث في صفوف الصحابة رضي الله عنهم، مما امتلأت بمروياته كتب التاريخ ، فقد جمعت بين دفتيها عدداً ضخماً منها ، ولكنه مع الأسف كان غالبه مما وضعه أصحاب الأهواء والبدع المارقين من جماعة المسلمين ، لذا كان تنبيه الصاوي السابق من هذه المرويات ، متبعاً بذلك منهج أكابر العلماء .

فتحري الصحيح منها ، ونبذ ما خالف ذلك ، مما لا مستند له من الصحة سنداً أو متناً مما يدل على التمسك بمنهج الكتاب والسنة في اعتقاد عدالة الصحابة وحفظهم عن موجبات الفسق وما شاكله .

وقبل الحديث في الاستدلال لهذا الموقف السديد من الصاوي ، أتوجه بالبيان :

أولاً : لما حدث بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، لعلي أعطي للقارئ فكرة موجزة عن حقيقة التخاصم الذي حدث من جهة أسبابه ودوافعه ، أقول : لقد كان لأعداء المسلمين من اليهود ، دور كبير في غرس بذور الفتنة ، ومن ثم تعهد نموها

---

[1] مجموع الفتاوى:(٤/٤٣٠).

واشتدادها ، فقد رصد التاريخ بما لا يدع مجالاً للشك ، تحركات ابن سبأ اليهودي ، الذي تظاهر بالإسلام في أثناء خلافة عثمان رضي الله عنه ، حيث قام بإيغار قلوب عماله عليه ، وذلك بمساعدة أتباعه الذين أطلق عليهم مسمى السبئية ، حتى تمخض عن ذلك الحشد النفسي على الخليفة الراشد حشداً حقيقياً مجنداً ، أدى إلى مقتله على حين غرة ، غدراً في منزله رضي الله تعالى عنه وأرضاه .

أقول لقد كان لهذا الحادث الأليم أثر بالغ ، بل هو الدافع الأول لحدوث التخاصم بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، حيث اختلفت الآراء وتباينت في كيفية معالجة الوضع الراهن .

فقد طالب الصحابة الخليفة الرابع : علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه ، بأخذ القود لعثمان رضي الله عنه ، المقتول ظلماً وغدراً .

ولكن على رضي الله عنه ، وهو الفطن الحكيم ، تريث في الأمر وطلب المهلة ريثما تحين الفرصة المناسبة فيتمكن من القبض على هذه العصابة الآثمة دون إحداث أمر يؤدي بدوره إلى بث الفرقة ، خصوصا والخلافة لم تحكم قبضتها بعد على أطراف الدولة المترامية [١].

ومع هذا الموقف المتأني منه رضي الله عنه ، لم يطق بعض الصحابة الصبر لما حدث للخليفة المقتول غدرا رضي الله ، فامتنعوا عن المبايعة حتى يتم الأخذ بالثأر خوفاً من أن يهدر دمه ويصعب معرفة قاتليه [٢].

وهكذا أخذ الخلاف بالتبلور متجهاً نحو الشدة والسيطرة ، حتى استقر الأمر على انشقاق الصف إلى فرقتين : واحدة يتزعمها الصحابي الجليل علي ، وواحدة يتزعمها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ، واستمر الخلاف إلى أن نشبت بين صفوف هاتين الفئتين حروباً عظيمة ، قيل : إن عدد الذين قتلوا فيها فاق عدد شهداء معارك الفتوح الإسلامية بأسرها إبان الخلافة الراشدة .

ومن خلال تلك الأحداث الجسام ، التي فتت في عضد الأمة الإسلامية سنح للمغرضين فرص كثيرة ، يدسون فيها الأقاويل الكاذبة ، والافتراءات المحضة على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأظهروهم في كثير من المواقف الحرجة بمظهر لا يليق بهم ، وهم الذين اصطفاهم المولى تعالى ؛ ليكونوا أصحاب رسوله صلى الله عليه وسلم ، ورافعي لواء الإسلام من بعده .

ودون خوض في آحاد تلك الحوادث الجسام ، التي هتكت أمن الأمة الإسلامية دهراً من الزمن ، يمكن التخلص إلى أن حقيقة الخلاف إنما نشأ عن اجتهاد وإعمال

---

(١) البداية والنهاية ، لابن كثير :(٧/٢٤٨-٢٤٩).
(٢) تاريخ الطبري:(٤/٤٤٤).وانظر البداية والنهاية :(٧/٢٨٣).

الرأي ، وعليه فلا تثريب على أحد من الفئتين ، لأنه كما قال الصاوي مستدلاً بالحديث الشريف : ليس على المجتهد المخطئ ذنب ، فقد قال المصطفى صلى الله عليه وسلم (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) [١] .

وكان هذا المبدأ هو أحد الأصول التي قام عليها معتقد السنة والجماعة في تعظيم الصحابة وإجلالهم وعدم الوقوع في أعراضهم ؛ بسبب ذلك التخاصم الذي حدث بينهم، وليس لأحد أن يعترض ، فيقول أن أمر الدماء ليس كغيرها ، فإن المولى تعالى لم ينزع عن الفئتين المتقاتلتين وصف الإيمان بل أمر بالإصلاح بينهما ، قال تعالى : { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا }(الحجرات:٩) .

وهذا ما شهد به الخليفة الراشد علي رضي الله عنه للقتلى من الفريقين ، حيث قال حين سئل عن قتلى معركة صفين : " قتلانا وقتلاهم في الجنة " [٢] .

وعليه فإن إعمال الأصل الأول في الحكم على الصحابة وهو اعتقاد فضلهم وما ترتب على ذلك من شهادة المولى تعالى لهم بالرضوان الموجب لدخول الجنة ،هو أهم المبادئ التي يستند إليها في التغاضي عما بدر منهم في عهد الفتن .

كما أن الأحاديث التي وردت في تحريم الوقوع في أعراضهم ، والنهي عن كل ما ينقص من قدرهم ؛ لتدل دلالة صريحة لا يمكن معها إلا التوقف والإمساك عن الخوض في التخاصم ، الذي حدث بين الصحابة رضوان الله عليهم ، هذا وقد جاء الأمر بالإمساك مصرحاً به في الحديث الشريف ، قال صلى الله عليه وسلم : (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا ، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا ، وإذا ذكر القدر فأمسكوا) [٣]

ومن هنا شرع الإمساك عن الخوض في ما حدث بين الصحابة الكرام ، والتورع عن تتبع تفاصيل الخصام بينهم ، ويعد هذا الموقف معلماً بارزاً من أهم المعالم ، التي يتميز بها معتقد الفرقة الناجية ، فقد سئل الحسن البصري رحمه الله تعالى عن قتال الصحابة فيما بينهم ، فقال : " قتال شهده أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وغبنا ، وعلموا وجهلنا ، واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقفنا " [٤] .

وأجاب بنحو ذلك عمر بن عبد العزيز رحمه الله ، حيث قال : " تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أطهر لساني ، مثل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل العيون ، ودواء العيون ترك مسها " [٥] .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الاعتصام بالسنة ـ باب أجر الحاكم إذا اجتهد..، رقم الحديث:٧٣٥٢

(٢) سير أعلام النبلاء:(١٤٤/٣).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير عن عبد الله بن مسعود ، برقم:١٠٤٤٨:(٢٤٣/١٠)وقال الهيثمي:"رواه الطبراني وفيه مسهر بن عبد الملك وثقه ابن حبان وغيره ، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح (٢٠٢/٧)": وصححه الألباني في السلسلة ، رقم:٣٤.

(٤) ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن:(٣٢٢/١٦).

(٥) المرجع السابق.

وقد فصل القول في ذلك شيخ الإسلام رحمه الله مبينا أن الكثير مما روي في التخاصم الذي حصل : مكذوب عليهم ، وإنما أريد به تشويه سمعتهم والطعن فيهم ، يقول حاكيا موقف السنة والجماعة في ذلك : " ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم .

وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل .

ويمسكون عما شجر بين الصحابة ، ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص ، وغير عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون : إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون.
وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة.

ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم " [١] .

وقد أشار الإمام الذهبي [٢] في معرض حديثه عن موقف أهل السنة والجماعة من الخصام الذي حدث بين الصحابة رضوان الله عليهم إلى الشروط التي يجب أن يلتزمها من أراد أن يطالع تلك الروايات التي تحدثت عن ذلك التخاصم ، موضحا الهدف من إعمالها وضبط النفس عليها ؛ حيث قال : " تقرر الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين ، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف ، وبعضه كذب .

وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا ، فينبغي طيه وإخفاؤه ، بل إعدامه لتصفوا القلوب ، وتتوافر على حب الصحابة والترضي عنهم ، وكتمان ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء ، وقد يرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العري من الهوى ، بشرط أن يستغفر لهم ، كما علمنا الله تعالى ، حيث يقول : {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا } " [٣] .

ومع إجماع أهل العلم على هذا الذي بينه الإمام الذهبي من وجوب الإمساك عن التخاصم الذي حدث بينهم ، إلا أنه قد يستحب على المتمكن المنصف العالم دراسة

---

(١) العقيدة الواسطية بشرح العلامة :محمد خليل هراس:٢٤٩.وانظر الفتاوى:(٤٣٤/٤).
(٢) هو الإمام العلامة الحافظ المؤرخ شيخ المحدثين أبو عبد الله بن أحمد بن عثمان التركماني المعروف بالذهبي ولد سنة:٦٧٣هـ له مصنفات عظيمة منها: ميزان الاعتدال في نقد الرجال وسير أعلام النبلاء وغيرها ، توفي سنة:٧٤٨هـ انظر ذيل تذكرة الحفاظ:(٣٤/٥)
(٣) سير أعلام النبلاء:(٩٢/١٠).

تلك الروايات ، ومعرفة أغوارها ، وتنقيتها من الكثير مما داخلها من الأغلوطات الوهمية ، التي سجلتها كتب التاريخ ، كل ذلك بقصد الذب عنهم ، وإجلاء حقيقة ما أثير ضدهم رضي الله عنهم أجمعين ، فلا يشك حينئذ من موافقة هذا العمل للمقاصد الشرعية المعتبرة عند أهل العلم .

فإنه لا يخفى على المتبصر بأمر هذه الدين الحنيف ما للصحابة الكرام من الفضل في حفظه ، وفي نشر تعاليمه ، وهداية الناس له ، إذاً فحقيقة الدفاع عنهم رضوان الله عليهم ، دفاع عن الدين نفسه ، كما أن الطعن فيهم طعن في الدين ، ليس من جهة اشتماله على مدحهم والأمر بحفظ أعراضهم والترضي عنهم فحسب ، بل من جهة كونهم القاعدة الرصينة التي أرسي عليها دعائم الإسلام ، ولا يخفى على المتأمل ما تحمله كلمات الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يناجي ربه في أول غزوة في الإسلام ، في معركة بدر :

تلك المعركة التي احتدم فيها الصراع بين النور والظلام مؤذناً بغلبة النور واستعلائه ، حيث قال عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم : (اللهم ! إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض) [1] .

وأما إذا خلت المطالعة من اقتضاء هذه المصلحة المعتبرة ، فمن المسلم عدم اعتبار شرعيته ، وأن الأولى والأصوب هو التوقف عن مثل هذا العمل الذي لا نفع فيه ، بل قد يلحق بصاحبه من المضار ما لا طاقة له بدفعه ، فيتأثر بتلك الروايات والأكاذيب مما يؤدي به في نهاية المطاف إلى الطعن فيهم ، والقدح في أعراضهم ، فيخرج بذلك عن المنهج الذي خطه الشارع الحكيم لأتباع هذا الدين ، حيال حملة أمانته ، وحفظة كتابه وسنته ؛ الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم أجمعين ، وجمعنا بهم في مستقر رحمته ، آمين .

ومصداقا لهذا المعنى يقول العالم الجليل : العوام بن حوشب [2] : " أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة ، بعضهم يقول لبعض : اذكروا محاسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأتلف عليه القلوب ، ولا تذكروا ما شجر بينهم ، فتحرشوا الناس عليهم " [3] .

****

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الجهاد والسير ـ باب الإمداد بالملائكة :(٨٤/١٢).
(٢) عوام بن حوشب بن يزيد الشيباني أبو عيسى الواسطي ثقة ثبت فاضل مات سنة ١٤٨ :(٢٦٧/١).
(٣) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، للإمام ابن بطة الحنبلي:(١٨١).

(المبحث الثاني)

الإمامة

لقد تناول الصاوي في حديثه عن الإمامة عدداً من المسائل المهمة المتعلقة بهذا الموضوع ، ولكنه اتسم في طريقة تحريرها بالإيجاز والاختصار الشديدين ، ولعل لهذا الموقف منه أسباباً ودوافع اجتماعية ،حدت به عن التفصيل والاستيعاب .

أولاً : يبين الصاوي حكم تنصيب الإمام بالشروط المعتبرة شرعاً ، فيقول : " يجب على الأمة وجوباً كفائياً إقامة خليفة عدل ، لا يميل به الهوى فيجور في الحكم .

والمراد به عدل الشهادة ، وهو من استكمل شروطا ستة : الإسلام ، والبلوغ والعقل ، والحرية ، والذكورة ، وعدم الفسق بجارحة ؛ أو اعتقاد .

- وليتم إعمال هذه الشروط عند اكتمالها وتوظيفها فيمن تأتى له الاتصاف بها لا بد من الإقرار بمشروعية إمامته من الجهات المسؤولة ، وعلى الترتيب المعتبر شرعاً ، يقول: " وليس كل من يصلح للإمامة يصير إماماً، بل لا بد من النص على إمامته إما من الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه سلم أو من السابق أو إجماع الأمة "

ثم ينبه على أن البحث عن توفر هذه الشروط إنما يكون منذ البدء لا في نهاية المطاف ، يقول : " وهذه شروط في حالة الابتداء والاختيار ولذلك يعزل إن أزيل وصفه أو تغلب علينا في الابتداء وهو معدوم الأوصاف ".

أما عن أهمية تنصيب الإمام ، فيرى أنه مما يقدم على غيره من الواجبات الشرعية المعتبرة التي يمكن تأجيلها ، وذلك لما يترتب عليه من انتظام الأمور وإحكام الأمن ، يقول : " وجوب نصبه حكم شرعي فهو أهم الواجبات ولذا اشتغل الصحابة بذلك عن دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأخر دفنه يومين ، لأنه ورد أنه توفي يوم الاثنين ودفن ليلة الأربعاء " .

وحتى ينتظم أمر الأمة ويتحقق المطلوب من الإمامة ، يرى أنه : لا يجوز تعدد الخليفة ".

وعليه فإن الواجب تجاه كل من سولت له نفسه الخروج على الإمام هو القتال ، يقول : " ومن خرج وجب قتاله ".

ويستثني من هذا الحكم وجود الحاجة لتعدد الإمام،كاتساع الأقطار ، مثلاً ، يقول : " إلا إذا اتسعت الأقطار ، وبعدت جداً فيجوز التعدد ، لوجوب طاعته على سائر

الرعايا ظاهراً وباطناً ، لقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } (النساء:٥٩)

ولقوله صلى الله عليه وسلم : (من أطاع أميري ؛ فقد أطاعني ، ومن عصى أميري ؛ فقد عصاني) .

ومع تقريريه لوجوب طاعة وامتثال أمر الوالي إلا أنه يرى عدم إطلاق الحكم بذلك عند وجود الموانع ، يقول : " إلا إذا وقع منه الكفر ، وأمر به فلا تجوز طاعته " .

وبهذا يرى أنه " إذا ولي مستكملا للشروط فزال وصف العدالة منه بأن طرأ عليه الفسق ؛ فلا يعزل ، وأما طروء الكفر ؛ فيعزل ". [١]

*****

تعليق :

أولا : حكم تنصيب الوالي

بين الصاوي أن حكم تنصيب الإمام واجب على الأمة وجوباً كفائياً بالشرع، وقد وافق بذلك ما أجمع عليه أهل العلم ، ومستند هذا الوجوب المجمع عليه من جهة الشرع ما يترتب على تنصيبه من مصالح عميمة ، يستقر بها أمر الأمة في الدين والدنيا ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في هذا المعنى : " اعلم أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب ، بل جعلوه أهم الواجبات ، حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ووجه ذلك الوجوب أنه أمر بإقامة الحدود ، وسد الثغور ، وتجهيز الجيوش للجهاد ، وحفظ بيضة الإسلام ، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به إن كان مقدورا فهو واجب ، ولأن في نصبه جلب منافع لا تحصى ، ودفع مضار لا تستقصى ، وكل ما كان كذلك يكون واجباً " [٢]

أما انعقاد البيعة باستخلاف الخليفة السابق ، أو بجعله الأمر شورى بين أهل الحل والعقد ، أو بالقوة والغلبة ، فقد حكى الحافظ ابن حجر رحمه الله عن الإمام النووي وغيره إجماع أهل العلم على انعقاد الخلافة بمثل هذه الأمور " [٣]

*****

---

(١) حاشية الجوهرة:٦٨.

(٢) الصواعق المحرقة:(٢٥/١).وانظر مقدمة ابن خلدون في نفس المعنى:٣٠٣.

(٣) انظر فتح الباري:(٢٠٨/١٣).

ثانيا : ما تنعقد به البيعة

أما حديثه عما تنعقد به الإمامة ، فقد كان القول بالنص : أي الدليل الشرعي من الكتاب أو السنة محل اختلاف بين العلماء ، وقد اشتهر القول به عند الشيعة ، حتى ادعى أحدهم أنه لم يقل أحد بالتنصيص على خلافة أحد من الصحابة بعد رسول الله، إلا علي رضي الله عنه ، وقد أبطل شيخ الإسلام حجته في ذلك ببيان أن من الصحابة والسلف وأهل العلم، من ذهب إلى التنصيص على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه [1] .

وإلى هذا المعنى يشير الإمام ابن القيم ، مستدلاً بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : " لقد أمر النبي أبا بكر أن يصلي بالناس ، وإني لشاهد وما أنا غائب ، وما بي مرض ، فرضينا لدنيانا ما رضيه النبي لديننا ".

" ووجه ما تقرر من أن الأمر بتقديمه للصلاة ؛ كما ذكر فيه الإشارة أو التصريح بأحقيته بالخلافة إذ القصد الذاتي من نصب الإمام العالم إقامة الشعائر " [2]

ولكن هل يعد هذا من قبيل القياس والإشارة ـ كما تقدم من كلام ابن القيم ـ ، أم هو من قبيل النص الصريح ؟ كان هذا مجال اجتهاد بين العلماء .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله مفصلاً القول في هذه المسألة : " ذهبت طوائف من أهل السنة إلى أن إمامة أبي بكر ثبتت بالنص ، والنزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره من الأئمة.

وقد وردت روايتين عن الإمام أحمد في ذلك :
أحدهما : أنها ثبتت بالاختيار ، وبهذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية .

الثانية : أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة ، وبهذا قال الحسن البصري ، وجماعة من أهل الحديث " [3].

وأخذ بإيراد الأدلة التي استند إليها القائلون بالنص ، حيث أورد كلام ابن حزم الصريح في اعتقاد ذلك ، مما يطول المقام باستقصائه ولكنه في الجملة لا يخرج عن مثل ما روي عن علي رضي الله عنه .

---

(1) انظر منهاج السنة : (٤٤٣/٦).
(2) الصواعق المحرقة : (٦١/١)،
(3) منهاج السنة : (٤٨٦/١).

صفات الوالي :

- وما ذكره الصاوي من الشروط التي يتم بها اختيار الخليفة فصحيحة مع القدرة على ذلك ، يقول شيخ الإسلام : " أهل السنة يقولون : ينبغي أن يولى الأصلح للولاية إذا أمكن : إما وجوباً عند أكثرهم ، وإما استحباباً عند بعضهم ، وأن من عدل عن الأصلح مع قدرته لهواه فهو ظالم ، ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلح مع محبته لذلك فهو معذور " [1].

وينبني القول بوجوب تقديم الفاضل بالخلافة على الاستنان بما سنه لنا أصحاب رسول الله ، وهم من هم في الصدق الورع ، فلا ريب في أن اختيار الصحابة لأبي بكر وعمر من بعده ثم عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين وتقديمهم على غيرهم إنما كان لاستحقاقهم الإمامة باكتمال الشروط التي يحبها الله ورسوله فيهم رضي الله عنهم أجمعين ، والأدلة في ذلك كثيرة متضافرة [2].

كما يستند التقديم بالأولية في الفضل إلى أن مهمة الإمام الأولى هي الحكم بشريعة الله ورسوله ، والقيام برعاية مصالح المسلمين ، فلما انعدم المماثل للرسول صلى الله عليه وسلم في حكمه بشريعة الله كان ؛ " أحق الناس بخلافة نبوته أقربهم إلى الأمر بما يأمر به ، والنهي عما نهى عنه " [3].

*****

تعدد الولاة :

- ومن المسائل المتعلقة بالإمامة والتي أشار إليها الصاوي مبيناً رأيه : قضية تعدد الإمام ، حيث حكم بتحريم تعدد الإمام ما لم تكن هناك مصلحة متحققة من تعدده ، كاتساع الدولة الإسلامية وتعدد أقطارها مثلاً .

وكان هذا الذي ذهب إليه الصاوي مما حكي الإجماع عليه من أهل العلم ، يقول ابن حزم رحمه الله : " اتفق من ذكرنا ممن يرى فرض الإمامة على أنه لا يجوز كون إمامين في وقت واحد في العالم ، ولا يجوز إلا إمام واحد " .

---

(١) منهاج السنة:(٥٥١/١).
(٢) المرجع السابق:(٥٣٠/١).
(٣) المرجع السابق:(٨٤/١).

وقد استدل لهذا بعدد من الأدلة : نقلية ، وأخرى عقلية مستنبطة من النقلية ، إذ لا تعارض بين الصحيح منهما ، يقول : " قال تعالى : { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } (آل عمران:١٠٥).

وقال : { وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ } (الأنفال:٤٦).
فحرم الله عز وجل التفرق والتنازع ، وإذا كان إمامان فقد حصل التفرق المحرم ؛ فوجد التنازع ، ووقعت المعصية لله تعالى ، وقلنا ما لا يحل لنا.

وأما من طريق النظر والمصلحة ، فلو جاز أن يكون في العالم إمامان لجاز أن يكون فيه ثلاثة وأربعة وأكثر ، فإن منع من ذلك مانع كان متحكما بلا برهان ومدعيا بلا دليل .
وإن جاز ذلك زاد الأمر حتى يكون في كل عالم إمام ، وفي كل مدينة إمام ، أو في كل قرية إمام ، أو يكون كل أحد إماما وخليفة في منزله ، وهذا هو الفساد المحض ، وهلاك الدين والدنيا " [١] .

*****

حق الإمام :

الواجب عند انعقاد البيعة : السمع والطاعة في غير معصية ، وقد عد الإمام البيهقي[٢] طاعة ولي الأمر من شعب الإيمان مستدلا بالآية الكريمة : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } (النساء:٥٩) [٣]

وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة عن رسول الله كلها تأمر بالامتثال لأمر الإمام ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي ، كأن رأسه زبيبة) [٤] .
ومع ذلك فليست طاعة الإمام طاعة مطلقة ، إذ الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله ولرسوله ، أما طاعة الإمام فهي مقيدة بطاعته في ما يرضي الله تعالى ، أما في معصيته فلا يجوز ذلك في حق أحد كائنا من كان ، قال صلى الله عليه وسلم : (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ، ويحبونكم ، ويصلون عليكم ، وتصلون عليهم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ، ويبغضونكم ، وتلعنونهم ، ويلعنونكم . قيل : يا رسول الله ! أفلا ننابذهم بالسيف ؟ ، فقال : لا ؛ ما أقاموا فيكم الصلاة ، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه ؛ فاكرهوا عمله ، ولا تنزعوا يداً من طاعة) [٥] .

---

(١) الفصل:(٤/٨٨).
(٢) هو العلامة الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ولد سنة:٣٨٤هـ عمل كتبا لم يسبق إلى تحرير مثلها ، منها:الأسماء والصفات ، والسنن الكبير ، والسنن والآثار ، وشعب الإيمان ودلائل النبوة ، توفي سنة:٤٥٨هـ .تذكرة الحفاظ:(٣/١١٣٢).
(٣) مختصر شعب الإيمان، للشيخ أبي جعفر القزيني:١٧٣.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأحكام ـ باب السمع والطاعة للإمام ، رقم الحديث:٧١٤٢
(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإمارة ـ باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع :(١٢/ ٢٤٤).

وعليه فلا يجوز الخروج على الإمام ؛ بحجة عدم استكمال الشروط فيه ؛ لظهور ما يحكم عليه بالفسق مثلاً ، كالأمر بما يغضب الله تعالى من المعاصي ، بعد انعقاد الإمامة له ، وذلك لدلالة النصوص الشرعية صراحة بوجوب السمع والطاعة في غير معصية ، وتحريم الخروج عليه مع عدم الدافع من الأمر بالكفر الصريح .

إذاً يفرق بين طاعة الإمام المسلم الطاعة التي تستلزم امتثال أمره مهما كان ، وبين طاعته التي تعني عدم الخروج عليه :
أما الأولى ؛ فقد دلت الأحاديث على تقييدها بالمعروف ؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وأما الثانية ؛ فقد جاءت الأحاديث بإطلاقها ، فحرمت الخروج عليه ، بل وشددت في ذلك ، مادام الإمام على التزام بإقامة شعائر الإسلام ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ستكون أمراء ؛ فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برئ ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضي وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ ، قال : لا ، ما صلوا) [1] .
يقول شيخ الإسلام في تعليقه على الحديث السابق : " وهذا يبين أن الأئمة هم الأمراء وولاة الأمور ، وأنه يكره وينكر ما يأتونه من معصية الله ، ولا تنزع اليد من طاعتهم ، بل يطاعون في طاعة الله ، وأن منهم خياراً وشراراً " [2]

وهذا إنما يلتزم به في حال عدم خروج الإمام عن التزام شعائر الإسلام وتحقيقها في الرعية ، ولو بالحد الأدنى منها ، كما بين ذلك المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث علق أحقية الوالي في الإمامة بإقامة الصلاة في رعيته .
فإنه مع وجود ما يقتضي خروج الإمام من دائرة الإسلام إلى الكفر الصريح ؛ فلا أحقية له حينئذ في الخلافة الشرعية ، دل على ذلك الحديث الصحيح ، فقد روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال : (دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا : أن بايعنا على السمع والطاعة ، في منشطنا ، ومكرهنا ، وعسرنا ، ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن ترو كفراً بواحاً ، عندكم من الله فيه برهان) [3] .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإمارة ـ باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع :(١٢/ ٢٤٣).

(٢) منهاج السنة:(١١٧/١).وانظر مجموع الفتاوى:(٢٤٩/٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الفتن ـ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم:(سترون بعدي أمورا تنكرونها)، رقم الحديث:٧٠٥٦.
قال الحافظ : " البواح " بموحدة ومهملة ، معنى قوله : (بواحا) ؛ يريد ظاهراً بادياً ، من قولهم : باح بالشيء ؛ يبوح به ؛ بوحاً ، وبواحاً ؛ إذا أذاعه وأظهره ، وفي رواية " براحاً " بالراء ؛ وهو قريب من هذا المعنى ، وأصل البراح الأرض القفراء التي لا أنيس فيها ولا بناء ، وقيل : البراح البيان ؛ يقال ؛ برح الخفاء إذا ظهر . الفتح (١٣ / ٨) .

الباب الثالث

(آراؤه في باب السلوك)

ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول : التصوف وآدابه

الفصل الثاني : الأحوال والمقامات

الفصل الثالث : الولاية والكرامة

الفصل الأول

(التصوف وآدابه)

فيه مبحثان

المبحث الأول : التعريف بالتصوف

المبحث الثاني : آداب التصوف

تمهيد

إن تعريف التصوف تعريفاً جامعاً مانعاً دالاً على ما يعالجه من مسائل وقضايا لمما يتعذر الوقوف عليه في كتب أهله العارفين به ، فإذا أراد الباحث معرفة معنى التصوف كمصطلح له دلالته ، يجد نفسه أمام كم كبير من العبارات المتعددة، بل والمتباينة ، وهذه العبارات تتعدد اتجاهاتها بالنسبة للدلالة على هوية هذا العلم ، فمنها ما يتجه إلى توضيح الثمرة والهدف ، ومنها ما ينصب على كشف الوسيلة التي يكون بها تلقي هذا العلم .

وهكذا يجد الباحث نفسه أمام عبارات كثيرة متعددة الاتجاهات ، أقرب ما تكون إلى التقريب والوصف دون إصابة الهدف ، وهاك بعضاً مما قيل في تعريفه :

- وقال ابن خلدون[1] : التصوف هو " العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها ، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه ، والانفراد في الخلوة للعبادة " [2]

- وقال الشعراني[3] : " ليس علم التصوف إلا معرفة طريق الوصول إلى العمل بالإخلاص لا غير "[4]

وقال الجنيد : تصفية القلب عن موافقة البرية ، ومفارقة الأخلاق الطبيعية ، وإخماد صفات البشرية ، ومجانبة الدعاوى النفسانية ، ومنازلة الصفات الروحانية ، والتعلق بعلوم الحقيقة ، واستعمال ما هو أولى على السرمدية ، والنصح لجميع الأمة ، والوفاء لله تعالى على الحقيقة ، واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشريعة

وقال دلف الشبلي:التصوف الجلوس مع الله تعالى بلا هم "[5]

وعرفه ابن عربي بأنه " : الوقوف مع الآداب الشرعية ظاهرا وباطنا وهي الخلق الإلهية ، وقد يقال بإزاء إتيان مكارم الأخلاق ، وتجنب سفاسفها "[6]

ويقول الكاشاني[7] : " التصوف هو التخلق بالأخلاق الإلهية "[8]

---

(1) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الأشبيلي ، المالكي، المعروف بابن خلدون ، عالم فقيه أديب مؤرخ لجتماعي ولد سنة:٧٣٢هـ تولى القضاء على المذهب المالكي بالقاهرة مرارا ، تقدم في الفنون ومهر في الكتابة ، من مؤلفاته:العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر . توفي سنة: ٨٠٨هـ . انظر شذرات الذهب:(٧/ ٧٦).ومعجم المؤلفين:(١٨٨/٥).

(2) مقدمة ابن خلدون:٣٣٣.

(3) هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي نسبة إلى محمد ابن الحنفية الشعراني ، من علماء المتصوفين ، ولد في قلقشندة بمصر سنة:٨٩٨هـ لها عدد من التصانيف في العلوم والمعارف التي تمثل الاتجاه الصوفي المتأخر ، منها :الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية . والطبقات الكبرى والقواعد الكشفية في الصفات الإلهية وغيرها كثير ، توفي سنة:٩٧٣هـ . شذرات الذهب:(٣٧٢/٨) ، والأعلام :(١٨٠/٤).

(4) الأنوار القدسية في بيان قواعد الصوفية ، للشعراني:٢٦٠.

(5) الرسالة القشيرية: ٢٨٢. والتعريفات للجرجاني:٨٨.

(6) رسائل ابن عربي:٥٤١.

(7) هو عبد الرزاق الكاشاني بن أحمد بن الكاشاني اشتغل بالتصوف وألف فيه عددا من المصنفات ، من أشهرها: شرح منازل السائرين للهروي ، شرح فصوص الحكم لابن عربي ، شرح تائية ابن الفارض ، الإفهام في اصطلاحات الصوفية ، مات سنة :٧٣٠ هـ . معجم المؤلفين : (٢١٥/٥).

(8) اصطلاحات الصوفية : ١٦٤ .

ولعل في اختلاف وجهات النظر حول التعريف ، ما يكشف عن حقيقة هذا العلم ، فالغموض والمعاني الوجدانية من الأمور التي لا يكاد يفارق الباحث ملاحظتها في الكثير من المسائل التي تمحور اهتمام التصوف حولها ، وقد يرجع هذا لأسباب عدة ، من أهمها :

- **أولاً : مراحل التصوف** ، ويدخل في هذا نشأته والعوامل المؤثرة فيه ، فقد مر التصوف بمراحل مختلفة ومتعددة ، ففي بداية نشأته كان يتسم بالبساطة والبعد عن التعقيد الفلسفي ، ينحو في معظم اهتماماته إلى تقويم الجانب السلوكي ، فالزهد والعزوف عن الدنيا هو الطابع الذي يميزه في هذه المرحلة .

أما في المراحل المتأخرة منه ، وذلك حين أخذت الروافد الغريبة المتأثرة بالفلسفات والأديان القديمة تؤثر على مجرى الفكر ، أصبحت قضاياه الأساسية المنصبة على الاتجاه النظري التقعيدي الفلسفي أساساً للترقي بالسلوك نحو الهدف ، وهو التخلق بالخلق الإلهي ، كما هو ملاحظ من تعريف ابن عربي : الفيلسوف الصوفي .

ثانياً : مع تبلور الفكر الصوفي كانت النزعة الوجدانية ذات صبغة عالية التأثير على المفاهيم والأسس ، ولهذا أسباب سيرد ذكرها فيما بعد بإذن الله تعالى ، فأصبح مصدر التلقي المعتمد هو الوجدان أو التجربة الشعورية ، فليس ثمة معيار ثابت ذي قيم مستقيمة ، ينبني على أساسه استيعاب المصطلحات الصوفية ، أو التعبير عنها، بدأ من مصطلح التصوف[1]

ويمعن بعضهم في تقرير هذا السلوك لتلقي المعارف عندهم ،ومن ذلك ما حكاه الشعراني في ترجمة علي ولده[2] ، حيث قال عنه : " الضروريات والبديهيات إنما هي أمور وجدانيات وهي أصول النظريات ، فالوجد أصل أصول هذا الباب فافهم ، وإنما احتيج إلى الحجج والأدلة لتوقع المطالب في النفس موقع الوجدان أو ما يقاربه ، ومتى وجدت المطلوب لم تحتج إلى شيء من ذلك ، فيا واجد الحق تحقيقا أو تصديقا حسبك وجدك ،...: { قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وَشِفَاءٌ } (فصلت:٤٤)، { أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ } (المجادلة:٢٢) فالأمر عندهم وجداني فافهم { الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ } (الأعراف:١٥٧)" [3]

- وقد التزم أهل التصوف في سيرهم على هذا المنهج المتضطرب العجيب آداباً يتمسكون بها أشد التمسك ، وكان في مقدمتها تعظيم الشيخ والتلقي عنه بلا أدنى جدال أو اعتراض ، حتى غدا هذا الضرب من الالتزام الأخلاقي سبباً كبيراً وأساساً صلباً لاتساع دائرة التصوف ودخول عدد كبير من الناس فيه ، حيث عمل على سد باب الاعتراض الذي يفرضه التضارب الحاصل في الفكر الصوفي ، والذي يعمل جاهدا في محاولة الانتماء إلى الإسلام وعدم الخروج عنه ، ولو ظاهراً .

---

(١) انظر الرسالة القشيرية : ٢٧٩.

(٢) هو الصوفي المتعمق علي ولده ولد ليلة الأحد حادي عشر محرم سنة إحدى وستين وسبعمائة ، وتوفي عام أحد وثمانمائة ، له عدد من المؤلفات في فنون التصوف . انظر الطبقات الكبرى للشعراني:٣٩٤).

(٣) المرجع السابق: ٤٣١.

(المبحث الأول)

مفهوم التصوف

- يعرف الصاوي التصوف ، كما هو في اصطلاح الصوفية بأنه " علم بأصول ، يعرف به إصلاح القلب وسائر الحواس ، فبذلك تصلح الأعضاء لما في الحديث (ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب) [1]" .

وفي بيان أصله اللغوي ، يقول : " والتصوف مأخوذ من الصفا ، أي خلص باطنه من الشهوات ، وصفاه ، فعومل بالصفا ، فمن أجل ذلك سمي الصوفي "[2].

هذا ويعضد الصاوي ما تقرر لديه من كون التصوف علم : بذكر المبادئ التي يقوم عليها ، كأي علم آخر معتد به ، يقول : "

وغاية هذا العلم : صلاح القلب .

وموضوعه : الأخلاق المحمدية ، وهي أوامر القرآن ونواهيه ، لما ورد عن عائشة أنها حين سئلت عن أخلاقه صلى الله عليه وسلم ، قالت : { كان خلقه القرآن }.

واضعه : هم العارفون الآخذون عن النبي بالسند المتصل .

نسبته : أنه فرع علم التوحيد .

استمداده : من الكتاب والسنة .

اسمه : علم التصوف .

حكمه : الوجوب .

مسائله : قضاياه التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية : كالفناء والبقاء والمراقبة والمشاهدة والجلال والجمال " [3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان - باب فضل من استبرأ لدينه، رقم الحديث:٥٢.
(٢) حاشية الجوهرة:٦٩.
(٣) حاشية الخريدة:٧٦.

ـ وبناء على ما سبق فإنه يعرف الصوفية : بأنهم " هم أهل الباطن الذين اشتغلوا بعلم السر والتصوف " .

ويضرب لذلك مثالاً ، فيقول : " كاشتغال الجنيد[١] وأضرابه بعلم السر والتصوف ، ومعرفة شروطه و آدابه ".

ويسند مشروعيته إلى التأسي بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ـ كما هو واضح في بيانه لمبادئ هذا العلم ـ ، فيقول : " لأنه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم علم الظاهر والباطن ". [٢]

****

المناقشة:

أولا حقيقة التعريف :

من الملاحظ في تعريف الصاوي للتصوف أنه يحكم عليه بكونه علم من العلوم المستمدة من الكتاب والسنة ، ويؤكد ذلك بتأصيله من مصادر الإسلام الأساسية ، حيث يستند في تقرير مشروعية الالتزام بآداب التصوف وعلومه إلى كونها طريق يتحقق بسلوكه صلاح القلب ، ومعلوم أن إرادة صلاحه من الأسس المعتبرة التي جاء الإسلام لتحقيقها ، إذ فيها صلاح الفرد وهو لبنة صلاح المجتمع بأسره، فيورد لذلك حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : {ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله} .

ومع التسليم له بأن هذا من مرادات الشارع الحكيم الكبرى، والتي أناط بها النجاة يوم القيامة ، حيث قال عز من قال : { يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ. إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ }(الشعراء:٨٨-٨٩) ، إلا أنه لا يمكن أن نسلم له بأن التصوف هو السبيل إلى تحقيق هذه الأهداف السامية ، ولعل في الحديث عن أصل التصوف والمراحل التي مر بها ما يكشف ولو يسيرا عن هذه الحقائق التي يحاول التملص منها كل من نسب التصوف إلى نفسه .

فقد تناول الصاوي عند بدء حديثه عن التصوف بيان اشتقاقه وأصله اللغوي، ولا شك أن معرفة هذه المسألة أصل يستدل به على حقيقة التصوف من حيث النشأة،

---

(١) هو الشيخ الحافظ إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد ، السامراني البغدادي ، ولد عام:١٩٥،أخذ العلم عن يحي بن معين ، قال الحافظ الذهبي : له سؤالات نافعة عنه ، ثقة زاهد ورع اشتهر بالرقائق وتهذيب النفس ، وجد عليه بعض المآخذات إلا أن شيخ الإسلام رحمه الله كان كثيرا ما ينفي نسبتها له يعتذر له ويترضى عنه ، وذلك مثل ما نقله عنه الكلاباذي حيث روى عنه أنه قال للشبلي :نحن حبرنا هذا العلم تحبيرا ثن خبأناه في السراديب فجئت أنت فأظهرته على رؤوس الملأ:الترف:١٤٥.،وانظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء:(٦٣١/١٢)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى:٧٥

(٢) حاشية الجوهرة:٩.

وهذا ما يتأكد عند سبر الأقوال المختلفة في أصل هذه الكلمة ، فقد اختلف الباحثون في ذلك تبعاً لبيان **حقيقة التصوف ومنشئه الأصلي** على عدة مذاهب :

المذهب الأول :

نرى الكلاباذي[1] صاحب كتاب التعرف يجمع الأقوال التي ترجع في نهاية الأمر إلى التأكيد على أن الصوفية إنما نشأت في تعاليم الإسلام ، ويستمد للاستدلال لذلك بحياة الصحابة ، بل وهدي الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً ما يؤكد به ما ذهب إليه ، حيث يرجع الأقوال في حقيقة نسبة التصوف إلى ثلاثة أقوال لا يرى ثمة تعارض بينها البتة ، يقول مفصلاً القول في ذلك :

" قال قوم : إنما سموا صوفية لقرب أوصافهم من أوصاف أهل الصفة، الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قوم : إنما سموا صوفية لأنهم في الصف الأول بين يدي الله جل وعز بارتفاع هممهم إليه ، وإقبالهم بقلوبهم عليه، ووقوفهم بسرائرهم بين يديه .

وقالت طائفة : إنما سميت الصوفية صوفية لصفاء أسرارها ونقاء آثارها ، قال بشر بن الحارث الصوفي : من صفا قلبه لله ، وقال بعضهم : الصوفي من صفت لله معاملته ، فصفت له من الله عز وجل كرامته.

وقال قوم إنما سموا صوفية للبسهم الصوف.

وللجمع بين هذه الأقوال يرى الكلاباذي أن جميعها مستنبط من حال أهل الصفة ، يقول : " ثم هذه كلها أحوال أهل الصفة الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنهم كانوا غرباء فقراء مهاجرين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ووصفهم أبو هريرة وفضالة بن عبيد، فقالا يخرون من الجوع حتى تحسبهم الأعراب مجانين، وكان لباسهم الصوف حتى إن كان بعضهم يعرق فيه فيوجد منه ريح الضأن إذا أصابه المطر .

وقال الحسن البصري : كان عيسى عليه السلام يلبس الشعر ويأكل من الشجرة ويبيت حيث أمسى .

وقال أبو موسى : كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس الصوف ، ويركب لحمار ويأتي مدعاة الضعيف.

وقال الحسن البصري : لقد أدركت سبعين بدرياً ما كان لباسهم إلا الصوف .

ثم الصوف لباس الأنبياء وزي الأولياء "[2]

---

(١) هو محمد بن إبراهيم الكلاباذي البخاري أبو بكر ، من المحدثين ، له عدد من المصنفات منها:التعرف لمذهب أهل التصوف ، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخيار ، توفي سنة:٣٨٠هـ :معجم المؤلفين:(٨/٢١٢).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف:٢١-٢٣،بتصرف.

- المذهب الثاني :

ويتلخص هذا الاتجاه في بيان أصل التصوف بأن مبدأه إنما يرجع في الحقيقة إلى تاريخ العرب الجاهليين ؛ حيث تنتسب كلمة صوفي إلى رجل يقال له صوفة، واسمه الغوث بن مر ، فانتسب إليه الصوفية لمشابهتهم إياه في الانقطاع إلى الله سبحانه وتعالى .

وهذا ما رجحه ابن الجوزي رحمه الله ، ولم يكتف بذلك بل رد الأقوال الأخرى حيث نقض القول بنسبتهم إلى الصفة لمخالفة الاشتقاق اللغوي ، يقول : " ونسبة الصوفي إلى أهل الصفة غلط ، لأنه لو كان كذلك ، لقيل : صفي " .[1]

ويتبين من هذا الموقف لابن الجوزي أن أصل التصوف يرجع إلى الجاهلية وأنه ليس له ما يستند إليه في عصر الرسول والصحابة من حيث النسبة والنشأة ، مما يؤكد به غرابته وابتداعه وبالتالي خروجه عن نهج النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعه ، يقول :

" كانت النسبة في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الإيمان والإسلام ، فيقال : مسلم ، ومؤمن ، ثم حدث اسم زاهد وعابد ، ثم نشأ أقوام تعلقوا بالزهد والتعبد ، فتخلوا عن الدنيا ، وانقطعوا إلى العباد ، واتخذوا في ذلك طريقة تفردوا بها ، وأخلاقا تخلقوا بها ، ورأوا أن أول من افرد بخدمة الله سبحانه وتعالى عند بيته الحرام رجل ، يقال له : صوفة ".[2]

المذهب الثالث :

أما هذا المذهب فيبعد كل البعد عن هذه الأقوال المتقدمة ، حيث جعل أصل التصوف مشتقا من سوفيا وتعني الحكمة ، وهذا ما رجحه البيروني مؤكداً ذلك بتوثيق الصلة بين الصوفية وحكماء الهند ؛ حيث التشابه الكبير بين الفكر الصوفي والفكر الهندوسي الفلسفي ، وبهذا فهو يبعد تماماً فكرة التأصيل الإسلامي له [4].

المذهب الرابع :

تبقى الإشارة إلى أن هناك من مال إلى القول بعدم الاشتقاق وأن هذا الاسم كاللقب اشتهرت به طائفة معينة ليس له أصل اشتق منه ، وكان القشيري هو من اشتهر عنه هذا الرأي ، وتأكيدا على ذلك فإنه يبين بطلان جميع الاشتقاقات التي قال بها غيره ، يقول : " وليس يشهد لهذا الاسم من حيث العربية قياس ولا اشتقاق ، وإلا

---

(١) تلبيس إبليس :٢٠٨.

(٢) المرجع السابق.

(٤) انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، للدكتور : علي النشار:(٤٢/٣).

ظهر فيه أنه كاللقب ، فأما قول من قال : إنه من الصوف ، وتصوف إذا لبس الصوف ، فذلك وجه ، ولكن القوم لم يختصوا بلبس الصوف .
ومن قال : إنهم منسوبون إلى صفة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنسبة إلى الصفة لا تجيء على نحو الصوفي .
ومن قال : إنه من الصفاء ـ كقول الصاوي ـ فاشتقاق الصوفي من الصفاء بعيد عن مقتضى اللغة .
وكذلك النسبة إلى الصف فإن اللغة لا تقتضي هذه النسبة " [١].

وعليه فإن هذا القول ليس فيه تمييز واضح لبيان نشأة التصوف .

المذهب الراجح :

من كل هذه الأقوال يمكن معرفة نسبة التصوف ببيان أنها مشتقة من لباس الصوف ، ولكن ليس على جهة تجعل في لبسه اقتداء بالنبي وأصحابه الكرام مما يضفي على نشأته صورة مستمدة من خالص التعاليم الشرعية ، بل على جهة تبين الاشتقاق الصحيح لهذه الكلمة وتدع لتأصيلها الديني مجالا تكثر فيه الأقوال بل وتتضارب ، وهذا ما رجحه شيخ الإسلام رحمه الله ، حيث يقول بعد بيانه مناقضة الأقوال السابقة لأصل الكلمة من حيث اللغة: " وقيل وهو المعروف إنه نسبة إلى لبس الصوف ، فإنه أول ما ظهرت الصوفية من البصرة ، وأول من بنى دويرة الصوفية بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد ، وعبد الواحد من أصحاب الحسن .

وقد كان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك ما لم يكن في سائر الأمصار ، ولهذا كان يقال : فقه كوفي ، وعبادة بصرية ، وقد روي عن محمد بن سيرين : أنه بلغه أن قوماً يفضلون لباس الصوف ، فقال : إن قوماً يتخيرون الصوف ، يقولون : إنهم متشبهون بالمسيح ابن مريم ، وهدي نبينا أحب إلينا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس القطن وغيره ". [٢]

والذي يظهر من كلام الشيخ أن في لباس الصوف اقتداء بالنصارى دون النبي صلى الله عليه وسلم مما يدل على النقيض من كلام الكاشاني السابق ، وهذا ابن الجوزي يحكم على جميع الأحاديث التي ورد فيه نسبة لبس الصوف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم على جهة التفضيل والتحسين بالوضع ، فيقول : " ومن الصوفية من يلبس الصوف ويحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لبس الصوف .

فأما لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم الصوف ، فقد كان يلبسه في بعض الأوقات ، لم يكن لبسه شهرة عند العرب .

---

(١) الرسالة القشيرية:٢٧٩.
(٢) مجموع الفتاوى:(٥/١١).بتصرف.

وأما ما يروى في فضل لبسه ، فمن الموضوعات التي لا يثبت منها شيء "[١].

وقد أورد رحمه الله من الروايات ما يثبت بها مخالفة هذا المعتقد، وأن جذور هذا اللباس مستمدة من أصول ديانة سابقة ، وهي المسيحية كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ، فيروي بسنده أثرا مفاده أن رجلا يدعى عبد الكريم جاء إلى أبي العالية وعليه ثياب صوف ، فقال له أبو العالية : (إنما هذه ثياب الرهبان إن كان المسلمون إذا تزاوروا تجملوا)[٢].

وقد روي أن : " عيسى عليه السلام كان يلبس الصوف ، ويأكل من الشجرة ويبيت حيث أمسى " [٣].

- وشيخ الإسلام إذ يقرر هذا ، فإنه لا يرى صحة نسبة الصوفية أيضاً إلى ذلك الرجل الجاهلي المسمى بصوفة ، مع صحة الاشتقاق من حيث اللغة ، ويرجع ذلك لعدم اشتهار تلك القبيلة من جهة ، ومن جهة أخرى لأن الصوفية الأوائل كانوا من التدين والتمسك بمكان لا يقبلون فيه النسبة لأمر لا صلة له بالإسلام البتة .

ولعل في هذا ما يكفي لإبطال القول بنسبة الصوفية إلى سوفيا من حيث الأصل ، لأن هذا بعيد من جهة اللغة والواقع الذي عرفت فيه الصوفية .

*****

مراحل التصوف :

من ذلك البيان المسبق يمكن القول بأن التصوف ظهر في بيئة محافظة ، عرفت بالعبادة والزهد ، ولكن هذا لا يعني صحة ما ذهب إليه الصاوي من الحكم على التصوف بأنه فرع علم التوحيد ، وأن استمداده من الكتاب والسنة ، وأن واضعه هو النبي وأصحابه الكرام ، بل يعد هذا في الحقيقة من قبيل التقارير الذاتية ، التي لا تستند إلى الموضوعية البتة ، وذلك لأن الحديث عن نشأة التصوف يعد حديثا عن المرحلة الأولى من مراحل التصوف ، الذي كان يميل في تلك الآونة إلى معالجة السلوك وتهذيبه بأنواع التبتل والانقطاع عن الدنيا ، وذلك نتيجة لإقبال الناس على الدنيا والتفاخر بها ، فكان هذا منهم كردة فعل اتجاه ذلك الانحراف الخلقي الذي ساد المجتمع في القرن آنذاك .

ومع وجود بعض المخالفات من أولئك الصوفية والتي حملت بعض الصحابة الكرام على إنكار تلك الأحوال إذ خرجت في مجملها على ما كان عليه النبي صلى

---

(١) تلبيس إبليس:٢٥٤.

(٢) تلبيس إبليس :٢٥٧،أخرجه البخاري في الأدب المفرد:كتاب من زار قوما فطعم عندهم ، رقم الحديث: ٣٤٨ (٤٤١/١).وصححه الألباني في صحيح الأدب : ١٤٠.

(٣) عوارف المعارف:٥٩.

الله عليه وسلم وأصحابه الكرام رضوان الله عليهم ، إلا أنه لا يمكن أن يقال : إن التصوف بقي على تلك الحالة التي كان عليها أولئك الزهاد والعباد ، بل يعد هذا القول من الصاوي محاولة متعذرة النجاح في الجمع بين فترات متباينة مختلفة أشد الاختلاف ، ومن ثم الحكم عليها بحكم واحد دون تمييز ، أو تنبيه .

والصواب في هذا أن التصوف قد مر بمرحلة بعد هذه المرحلة خرج فيها التصوف عن شعار الزهد والانقطاع إلى الدنيا ، فقد تحول التصوف من الجانب العملي إلى جانب التنظير والتقعيد ، حيث ألفت التآليف وخرج القوم بأفعال خالفوا فيها السنة بوضوح ، فبدلاً من المحبة استحدثت كلمة العشق كتعبير عنها ، وصار الحب الإلهي هو عنوان السائرين إلى الله ، فليس للخوف أو الرجاء مكاناً علياً عندهم، وظهرت المصطلحات الغامضة كالفناء والبقاء والجمع ، لتضيف نوعاً من التميز والخصوصية لأهل التصوف ، ومع أنها في بادئ الأمر لم تصل إلى القدح في المعتقد ، إلا أنه قد ردها الكثير من العلماء ، وتكلموا في بيان ما تحمله من الاشتباه المخل بصفاء الإيمان وبرد اليقين[1].

ولكل ما تقدم فقد توسعت في هذه المرحلة دائرة الابتداع ، فلم يعد التكلف مقصوراً على السلوك فقط ، بل تعداه إلى الاعتقاد ، وهذا ما كان سببا لظهور ألوان أخرى من البدع فتحت بابا كبيراً من الشر ، حتى داخل الاعتقاد من أنواع الكفر والإلحاد ما الله به عليم ، وكل ذلك كان خلف ستار مصطلح التصوف .

وكان مالك بن دينار[2] ، ورابعة العدوية[3]، من كبار رواد التصوف في هذه المرحلة .[4]

وهذا ما نبه إليه الكثير ممن اعتنوا بدراسة التصوف والمراحل التي تطور بها ، ففي كتاب الحياة الروحية في الإسلام ، ذكر أن أول من نقل الزهد إلى التصوف بمعناه الخاص هي رابعة العدوية[5] .

---

(١) وسيأتي الحديث عنها فيما بعد بإذن الله : ٥٠٥ .

(٢) هو أبو يحيى مالك بن دينار البصري، كان من الزهاد وعباد الصوفية الذين ظهر منهم بعض البدع ، فقد ذكر في ترجمته أنه كان يأخذ الوعظ من التوراة وهذا مما لا ينبغي ع وجود الهدي المعصوم . توفي سنة:١٣١ هـ.انظر:وفيات الأعيان:(١٣٩/٤).

(٣) هي رابعة بنت إسماعيل العدوية البصرية ولدت عام : ٩٥،وعاشت ثمانين سنة ، كانت زاهدة عابدة، إلا أنها أول من خرجت ببدعة العشق الإلهي في الإسلام ، فقد نقل عنها أنه كانت تقول:

أحبك حبين :حب الهوى وحبا لأنك أهل لـــــــذاك
فأما الذي هو حب الهوى فذكر شغلت بع عن ســـواك
وأما الذي هو أنت أهل له فكشفك لي الحجب حتى أراك

ولا يخفى ما هذه الأبيات من سوء استعمال الألفاظ في مناجاة المولى تبارك وتعالى وكانت دائما تقول أنها لا تعبد الله خوفا من ناره و لا طمعا في جنته بل فقط من أجل حبه ، وهذا كله مما ترده الآيات والسنن وأحوال الرسل قبل عامة الناس ، قال تعالى في حال صفوة رسله وأنبيائه :{ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين }.انظر في ترجمتها في وفيات الأعيان:(٢٨٥/٢)،سير أعلام النبلاء:(٢٤١/٨).

(٤) انظر الصوفية نشأتها وتطورها، لـ الشيخ : محمد العبدة وآخرون:١٩

(٥) رابعة العدوية :١٠٥.

ولعل المتأمل لكلام ابن الجوزي السابق يلحظ هذا بوضوح ، فالتدرج في الألفاظ على فترات متتالية يوحي إلى هذا التطور الذي حصل للتصوف .

وكما سبق وأن أشرت كانت هذه المرحلة المتوسطة بوابة للمراحل الخطيرة والتي دخلت فيها النظريات الفلسفية التي تناقض الإسلام تماما بل وتعارض أسس العقيدة فيه من الأصل ، وكان من أقطاب هذه المرحة : الفيلسوف ابن عربي الطائي ، وابن الفارض .

فقد تأثر الاتجاه الفكري في المجتمع المسلم بالمترجمات الفلسفية على مختلف أنواعها ، فإذا كان علم الكلام مع ما فيه من المصطلحات الفلسفية كالجوهر والعرض وغيرها نتاجا لاحتدام الصراع بين الفلسفة والمتأثرين بها من المسلمين ، كان في المقابل علم التصوف وجها آخر ظهر فيه أثر ذلك الانحراف الفكري الناتج عن التأثر بالفلسفة ، ولكن خطورته فاقت جميع صور التأثر الفلسفي بأجمعها ، حيث خرج التصوف في هذه المرحلة بأفكار كفرية ترتدي ثوب الإسلام لتقتلع جذور العقيدة الصحيحة المستمدة من الكتاب والسنة من قلوب بعض المسلمين ، ولعل تفسير ابن عربي لكلمة التصوف يعد أكبر دليل على ذلك حيث عرفه بأنه : الوقوف مع الآداب الشرعية ظاهراً وباطناً وهي الخلق الإلهية ، فهذا التعريف في الحقيقة مستمد من معنى الفلسفة التي عرفت بأنها : التشبه بالإله على قدر الطاقة .

ومن هنا نشأت العقيدة الضالة وهي القول بوحدة الوجود ، والتي ترمي إلى عدم التفريق بين الخالق والمخلوق ، وتدعي أن عين الوجود واحدة ، وتأتي كتب ابن عربي الضال في الدرجة الأولى لتأصيل هذا الفكر المنحرف البعيد ، المستمد من بطون كتب الفلسفة الإشراقية على الخصوص .

ولم تكن الفلسفة هي المؤثر الوحيد في الفكر الصوفي ، فقد تأثر بروافد غريبة أخرى لا تقل خطرا عن الفلسفة من حيث ما نتج عنها من انحراف خطير لا يمت إلى الإسلام بصلة : " منها نزعة الزهد عند فقراء الهندوس[1] ، وغنوصية [2] مصر والشام ، وبحوث الأفلاطونية الجديدة[3] عند اليونان المتأخرين ، وتأثير الرهبان المسيحيين المنتشرين في جميع بلاد المسلمين ...

---

(1) الهندوسية ديانة الهنود الوثنية يعتنقها معظم أهل الهند ، وقد تشكلت عبر مسيرة طويلة من القرن الخامس عشر قبل الميلاد إلى وقتنا الحاضر ، وتقوم هذه الديانة على معقد التثليث الذي يعد من أبرز سمات المعتقدات الوثنية ، فبراهما وفشنو وسيفا آلهة ثلاثة في إله ولحد ، ومع ذلك فليس يمنع حصر الألوهية عندهم في تلك الآلهة الثلاثة من امتداد ذلك المفهوم ليعم جميع رجال الدين الهندوس الذين يعتقد فيهم القداسة لكونهم خلقوا من رأس براهما الإله الأب، ومع إخلاص الهندوسي في التأله والعبادة والتأمل، فإن الأمل يبقى في إمكان تخلصه من رسوم البشرية ليحيى في عالم الإلهية بعد الموت ، وبهذا تجد عقيدة وحدة الوجود عند الهندوس منزلة ثابتة تحمل الهندوس على تحريم قتل الحيوانات ذات الأرواح مهما كانت أنواعها . انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة:٥٣١، وانظر المعجم الموسوعي للديانات والعقائد:(٩١٢/٣).

(2) الغنوصية مذهب قائم على أن المعرفة هي الطريق إلى الخلاص ، حيث أن الأرواح لابد لها حتى تعود إلى عالمها الخير النوراني أن تتخلص من عالم الظلمة والحس بتلقي المعارف الإشراقية من مخلص يكون له القدرة على تلقيها من عالم الخير . انظر المعجم الموسوعي:(٦٢٠/٢).

(3) نسخة من الفلسفة الأفلاطونية التي تقوم على أساس اعتقاد أن كل هذه الموجودات ما هي إلا ظل خادع لحقائقها الثابتة في عالم المثل ، وأنه حتى تتمكن الروح من الصعود إلى النموذج الأصلي لابد لها من الحب

وقد ازدهرت حركة التصوف في بلاد الفرس بنوع خاص ، ولعل سبب ازدهارها فيها قربها من بلاد الهند ، كما ازدهرت في جنديسابور بتأثير الديانة المسيحية ، وتقاليد الأفلاطونية الجديدة التي وضعها فلاسفة اليونان بعد أن فروا من أثينة إلى فارس عام ٥٢٩م " [١]

وقد ساق الباحثون في هذه المجال عدداً من الشواهد والأدلة ، التي تؤكد حقيقة هذا التأثر ، فبالنسبة للتأثر بالمسيحية ، يعد استعمال الصوف الذي كان سبباً في نسبة الصوفية إليه أحد تلك الدلائل ، ولعل في استعمال الخرقة كدلالة على التمسك بالطريقة ، والتسبيح بالمسابح وما تخلق به الصوفية من العزوف عن الزواج والانقطاع في الخلوات ما يوثق القول بذلك التأثر .

أما عن التأثر بأديان الهند : الهندوسية والبونية[٢] ، فأظهر ما يمكن أن يكون دليلا صادقا على ذلك : المقامات في الفكر الصوفي خصوصا ما يتعلق منها بمعرفة الله إن صح التعبير كالفناء والبقاء حيث يجتهد الهندوسي من أجل الخلاص من كل ما يمكن أن يعيق تحرره للوصول إلى النرفانا .

وتعني النرفانا تصفية النفس من كل متعلقاتها الشهوانية حتى تصل إلى مرتبة الاتحاد ، فلا تعود مرة أخرى بعد الموت ملبسة بعقاب التناسخ الذي يحكم عليها بالحياة مرة أخرى في قيود الأجسام والشهوات[٣] ، وقد لا تتفق تماما حقيقة المعتقد ، إلا أن التشابه واضح جداً في جعل اشباع الحاجات البشرية من الطعام والشهوات ولو بصورة مباحة عائقا من الخلاص ، كما أن الغاية التي يرنو إليها الصوفي ـ الغالي ـ وهي الوصول إلى الفناء الوجودي ، كبيرة الشبه بأمنية الهندوسي في الاتحاد .

وكان التأثر بالفكر اليوناني الأفلاطوني أحد العوامل التي لعبت دوراً خطيراً في التنظير لفكرة الفيض والإشراق ، والتي تبلورت عند السهروردي المقتول وابن عربي الطائي .[٤]

ومهما قيل عن التأثير الفارسي في مذهب الإشراق ، إلا أن رواسب الفكر الأفلاطوني في ذلك المذهب لتؤكد وبطريقة حاسمة أن هذا المذهب هو استمرار للفلسفة اليونانية بالصورة الأفلاطونية المتأثرة بتيارات الفكر الفلسفي التلفيقي ، الذي راجت تعاليمه عند السريان ، وانتقلت على هذه الصورة إلى المسلمين في عصر الترجمة .

المطهر الذي يكون بالتخلي عن جميع الشهوات الصارفة ، انظر المعجم الموسوعي ، الدكتور سهيل زكار:(١/١٠١).

(١) قصة الحضارة ، ول ديورانت، ترجمة : محمد بدران:(٢١٤/١٣).

(٢) ديانة ظهرت في الهند بعد الديانة البرهمية في القرن الخامس قبل الميلاد ، تقوم على اعتقاد أن بوذا هو ابن الله وأنه هو المخلص للبشرية من كل مآسيها وأتعابها ، فقد نظر بوذا إلى الحياة نظرة متشائمة وازدرى كل ما فيها من الملذات لأنها فانية ومشوبة بالكدر واعتقد أن الخلاص الحقيقي يكون بتطير الذات من إرادة الملذات الدنيوية ، وإذا تم له ذلك فإنه يستحق الخلاص ، وحتى يتم له ذلك فإنه يدعو إلى الخير والبذل والتسامح والقناعة والتأمل .انظر الموسوعة الميسرة:١٠٧.

(٣) انظر : أديان الهند ، محمد ضياء الرحمن الأعظمي : ١٢٤.

(٤) انظر : تاريخ التصوف الإسلامي، عبد الرحمن بدوي:٤٢.

يؤكد هذا أن " نظرية المتصوفين في الكشف والشهود إنما هي أفلاطونية حديثة في صميمها ، وكذلك نظريتهم في المعرفة التي هي ترجمة لكلمة غنوص اليونانية ، وفي النفس وهبوطها إلى هذا العالم ، وفي العقل الأول والنفس الكلية ، بل إن الفيوضات كلها مستمدة من مصادر أفلاطونية حديثة مع قليل أو كثير من التحوير " ولتوثيق هذه الحقائق تجدر الإشارة إلى أهم المؤلفات الأفلاطونية التي تم لها الترجمة فعرفها المسلمون في أواخر القرن الثالث الهجري ، وكانت ملأى بهذه الأوهام الفلسفية ، وهي : كتاب أثولوجيا أرسطاطاليس بمعنى : قول في الربوبية. وكتاب الإيضاح في الخير المحض ، وكتب أحد القساوسة الذين تنصروا على يد بولس بعنوان : الله المقدس[١]

ولما انحرف مصدر التلقي عند الصوفية ، وصار سبيل المعرفة عندهم هو ما يتوصل إليه بالوجد والذوق والكشوف ، اضطربت لديهم المفاهيم حول أصول العقيدة وقد" تجلى ذلك واضحاً في تفسير الولاية والنبوة والوحي ومعجزات الأنبياء وكرامات الأولياء " حتى لا يكاد " يختلف في ذلك الصوفية المسمون بصوفية أهل السنة عن الصوفية الإشراقيين ، أو ممن سموا بالصوفية المتفلسفين " [٢]

ولعلي أفصل الحديث في هذه المهمات فيما بعد ، ويكفيني هنا أن أشرت إلى **بطلان القول بأن ما انتهى إليه التصوف مستمد من الكتاب والسنة** ، كما قرر ذلك الصاوي .

فإذا اتضح هذا فإنه من العجب أن يدعي الصاوي نقل علم الباطن والذي يقصد به التصوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأي باطن هذا الذي نقل عنه ، وإذا كان حقا ما يقول فلماذا لم يظهر أثره على الصحابة الكرام ، مع ما عرف عنهم من شدة المحبة له عليه الصلاة والسلام والتمسك بسنته واقتفاء أثره ، حتى روي عن بعضهم أنه كان يقلده في مشيه وأكله وجلسته ، كل ذلك رجاء الثواب الموعود به في مثل قوله تعالى : { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ } .

وهذا ما يقال أيضا في الوجه الآخر من محاولته تأصيل علم التصوف من جانب الشرع ، حيث ادعى أن واضعوه هم الآخذون عن النبي بالسند المتصل ، فأي سند هذا الذي نقل لنا ما اعتمده المتصوفة من بدعهم المحدثة التي ما أنزل الله بها من سلطان ، وهذا في الحقيقة يرجع إلى اعتقاده استمداده من الكتاب والسنة الصحيحة .

ولمخالفة كلام الصاوي في هذا صريح المأثور عن النبي فإنه يحاول أن يستخرج من معاني القرآن والحديث ، ما يؤيد به موقفه التأصيلي للتصوف ، فنراه يستخدم الإشارة والتأويل المنافي للتفسير بالمأثور من أجل تقرير تلك المعتقدات الصوفية ، وسيأتي بيانها تبعا للمباحث المتعلقة بآرائه السلوكية ، فالطريقة وميثاق الشيخ مع المريد ، كلها مما حاول تأصيله بهذا السبيل المبتدع .

---

(١) انظر:أضواء على التصوف، لطلعت غنام:١٠٤.
(٢) التصوف الإسلامي ، إبراهيم هلال:٣٣.

(المبحث الثاني)

آداب التصوف

إن تحقيق كمال التعلم إنما يكمن بحسن التلقي ، إذ الحاجة إلى الاقتداء في تحصيل العلم من الضروريات المتفق عليها ، ولهذا كان اتباع النبي صلى الله عليه وسلم بالتأسي به من أعظم مقتضيات الإيمان برسالته ، قال تعالى: { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً } (الأحزاب:٢١)

وقد شرع ذلك التأسي ؛ لأن الغاية من البعثة وهي تحقيق العبودية بالتزام مراضي الرب ، واجتناب مساخطه ، يصعب إمكان تحققها دون وجود الأسوة ، التي تقوم بترجمة هذه الشرائع الربانية إلى واقع حي ، يمثل الأنموذج الصادق الذي يتطلع إليه بعين الاقتداء والاتباع .

ومن هنا أنيط صدق الرجاء في نيل الثواب ؛ بحسن اتباع النبي صلى الله عليه وسلم ، والتأسي به في جميع الأقوال والأفعال ، وكان هذا الأصل في الدين أحد الدعائم التي قامت عليها الشريعة جملة وتفصيلاً .

فصار اتباعه عليه الصلاة والسلام ، هو دليل محبة الله تعالى ، التي هي أساس العبودية وخالص لبها ، قال تعالى : { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ } .

ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم هو المتكفل بالتبليغ عن الله تعالى بتلقيه الوحي ، وكان قد تكفل الله تعالى له بالعصمة ، فما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، كان عليه الصلاة والسلام هو المنفرد بتمام الاقتداء ، وكمال الاتباع وليست هذه المنزلة في الإتباع إلا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وحقيقة هذا طاعة لله تعالى والتزام مراضيه ، حتى أناط الحق تعالى حقيقة الإيمان به بالتزام شرعة نبيه صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : { فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً } (النساء:٦٥) .

وهذه الحقيقة باقية ببقاء الدين وحفظه ، ومع الحاجة للأسوة في تلقي علوم الشريعة والتأدب بآدابها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن القيام بهذه المهمة هو من دأب ورثته ، وهم العلماء العاملون ، ربانيوا هذه الأمة ، وكلما تحقق صدق الاتباع منهم للنبي في أقواله وأفعاله ؛ كلما تأكد قيامهم بهذه المهمة ، ومن ثم وجبت لهم حقوق التأدب من آحاد المسلمين .

وتوضيحه أن مشيئة المولى تبارك وتعالى قد قضت أن بقاء هذا الدين منوط بحفظ أتباعه له ، حيث كان الحفظ في الصدور هو المصدر المعول عليه في تلقي علوم الشريعة بدأ بالقرآن الكريم ، وانتهاء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع كتابة الصحابة للقرآن في وقت متقدم ، إلا أن الحاجة لتلقيه بطريق المشافهة ما زالت قائمة إلى يومنا هذا .

ومن جهة أخرى ، فإن من أهم مقومات التربية السليمة توفر المربي المحافظ الملتزم أمر نبيه ؛ مما يؤدي إلى تحقيق مبادئ الإسلام وقيمه ، وذلك بغرسها في نفوس المؤمنين، وقد فطن أوائل المسلمين إلى أهمية هذا الأصل فاجتهدوا في تحري المشايخ للتلقي عنهم ، ومن ثم القيام بحقوقهم من التأدب والاحترام ، وحكاية ذلك من أخبارهم مما يطول المقام باستقصائها .

ومن ذلك ما حكي عن ابن عباس رضي الله عنه من اجتهاد في تحصيل العلم واحترام أهله ، فقد : " أمسك ابن عباس رضي الله عنهما بركاب زيد بن ثابت رضي الله عنه ، فقال : تمسك ركابي وأنت ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ، قال : إنا هكذا نصنع بالعلماء " [١].

ولم يكن يحملهم تيقنهم بأهمية الشيخ ، وارتباط تلقي العلم بشخصه ؛ على الوقوع في الغلو المنهي عنه ، بل كانوا على يقين بأن العصمة لا تكون لأحد بعد الأنبياء والرسل ، فالعلاقة إذا وثيقة بين محبة الشيخ وتعظيمه ، وبين الاعتراف ببشريته ومحدودية قدراته ، ولهذا فلم يؤثر عنهم هذه المزاعم التي يدعيها الصوفية.

فعند مطالعة أقوال الصوفية في آداب تلقي العلم ؛ نجد البون شاسعا بين ما كان عليه السلف الصالح ، وما وصل إليه غلاتهم ، ومرجع هذا الانحراف هو المنهج الخاطئ في التلقي ، حيث اعتقدوا في مشايخهم الكمال فأخذوا عنهم دون رد إلى النصوص ، فأدى بهم ذلك إلى الوقوع في الاضطراب ، ويحتج البعض لمشروعية التأسي بهم بما كان عليه الصحابة الكرام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمام المتابعة، فلا يرون فرقا بين مقام النبي ومقام الشيخ .[٢]

ولعلي أذكر طرفاً من أقوالهم، حتى يتبين مجمل أصول اعتقادهم في هذا الباب :

١ـ **حصر التلقي** : يرى الصوفية أن الطالب إذا عقد عهدا مع شيخ رأى فيه ما يطلبه من العلوم والآداب ؛ أن ذلك العهد يقضي بوجوب التزامه ، ومن أهم ما يستلزمه الاكتفاء به في التلقي ، فيمتنع عليه أن يجالس غير شيخه[٣] ، يقول ابن عربي: " اعلم أنه لا يجوز لمريد أن يتخذ له شيخا إلا واحدا ، فكما أنه لم يكن وجود العالم بين إلهين ، ولا المكلف بين رسولين ،...، فكذلك المريد لا يكون بين شيخين " [٤]

٢ـ **الطاعة التامة** : من أهم آداب التصوف المتعلقة بالطالب ، وأبرزها مكانة : طاعة الشيخ ، والتزام أمره التزاماً تاماً ، بحيث يقبح من الطالب الاعتراض ولو بسؤال الكيف ، يحكي المناوي في طبقاته عن أحد كبارهم ؛ أنه عرف التصوف بهذا الأدب ، فقال : " التصوف الإعراض عن الاعتراض ، فمن قال لشيخه : لم ؟ لم يفلح أبدا " [٥]

---

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي :٤٦.

(٢) انظر مقدمة تحقيق كتاب الآداب المرضية لسالك الصوفية ، للشيخ البوزيدي : ١٧.

(٣) انظر الأنوار القدسية في القواعد الصوفية:٩٣.

(٤) المرجع السابق .

(٥) الكوكب الدرية : (٥٨٩/١).

ويحذر الشعراني كل من سولت له نفسه الاعتراض على الشيخ من الوعيد الذي ينتظره في الدنيا قبل الآخرة ، فيقول : " من أضر شيء على المريد الصادق اعتراضه على أحوال الرجال ، ومن ابتلاه الله تعالى بذلك فلا بد أن يموت قبل أجله ثلاث موتات : موت بالذل ، وموت بالفقر ، وموت بالحاجة إلى الناس ، ثم لا يجد من يرحمه منهم " [(١)] .

ومبالغة في تأصيل هذا الالتزام ، فإنهم يرون في البيعة المنعقدة بين الطالب والشيخ ما يحمل على اتحاد متعلق إرادته بإرادة شيخه ، فـ " من شرط المريد أن لا تكون له إرادة ، بل يكون مع الشيخ على ما يريده الشيخ ، فهو مريد لما يريده الشيخ وتارك لإرادة ما سواه " [(٢)] .

وفي الاستدلال لهذا الرضوخ والانطراح بين يدي الشيخ ، يقول الغزالي في أدب المتعلم : " ومهما أشار عليه المعلم بطريق في التعلم فليقلده وليدع رأيه ، فإن خطأ مرشده أنفع له من صوابه في نفسه ..

وقد نبه الله تعالى بقصة الخضر وموسى عليهما السلام ، حيث قال : { قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً } (الكهف:٦٧) ، فشرط عليه السكوت والتسليم ، حيث فقال : { فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْراً } (الكهف:٧٠) " [(٣)] .

فـ " المريد مع الشيخ كالميت مع الغاسل ، وكذلك كان الصحابة رضي الله عنهم مع النبي صلى الله عليه وسلم " [(٤)] .

٣ـ **المبالغة في تعظيم الشيخ وإجلاله** ؛ وهذا كثير في كلام الصوفية ، فمن الآداب التي يجب على الطالب التزامها ألا يكثر الجلوس مع الشيخ ، وأن لا يكثر الضحك معه ، وأن لا يكثر النظر في وجهه، وأن لا يجلس في موضع الشيخ ، وبالجملة فإن لهم في هذا المقام من التفاصيل ما يصعب استقصاؤه ، ومرد هذا إلى غلوهم في اعتقاد كمال الشيخ ، حتى قام كثير منهم بإضفاء هالة من القداسة عليه وذلك باعتقاد أنه الواسطة بين العبد وبين الرب، فلا يمكن للعبد الوصول إلى الله إلا بطريق شيخه ورضاه عنه .

فالشيخ عند السالك من الصوفية : " واسطة بينه وبين الله ، ولا يصير واسطة حتى يكون ظاهره عبودية محضة ، وباطنه حرية يقابل العبيد بظاهره ، ويمدهم بباطنه ، فيأخذهم ، ولولا ظاهره ما عرف باطنه ، ولولا باطنه ما عرف ظاهره ، ولكان مثل عامة الناس " [(٥)] .

وتتنوع ألفاظ الصوفية في التعبير عن هذه المسلمات ، وقد يميل بعضها إلى الغلو المصرح به كما هو في النص السابق ، وقد يلمس فيه نوع من الاعتدال ولكن دون أن يخرج عن هذه الأسس .

******

---

(١) الأنوار القدسية:١٧٥.
(٢) السمط المجيد في شأن البيعة والذكر ، للشيخ أحمد الأنصاري القشاشي:٤٤.
(٣) إحياء علوم الدين:(٥١٣/١) . وانظر الرسالة القشيرية : ٣٣٣.
(٤) الآداب المرضية : ٢٧٩.
(٥) المرجع السابق : ٢٨٢.

رأي الشيخ الصاوي :

يعرض الصاوي لبيان آداب التصوف ، متبعا بذلك ما تعارف عليه أصحاب هذا المسلك من وجوب الالتزام بآداب وتعاليم معينة ،لا يمكن بدونها للسالك أن ينخرط في مسلك التصوف ، إذ يعد الإخلال بها خروج عن مقتضى الانضمام إلى أصحاب هذه الطريقة ، بل ومما يقدح في العدالة على أقل درجات العقوبة.

أهمية اختيار الشيخ :

لما كان من المقرر المعهود عند الصوفية أن هذا العلم لا يتأتى تعلمه والتحلي به إلا بطريق الشيخ ؛ بين الصاوي العلاقة بين موضوع هذا العلم وهو الأخلاق والسلوك ؛ وبين المتلقي عنهم من مشايخ الصوفية ، وذلك من حيث كونهم القدوة الحية التي يحسن بها الوصول إلى ثمرة العلم ، وهي صلاح الأعمال والسلوك ، يقول : " ولا يدل على الأخلاق المحمدية إلا الأشياخ العارفون بربهم ، فمن أراد السلوك والوصول ، فليلزم عارفاً كاملاً على الكتاب والسنة ، فيوزنه قبل الأخذ عنه ، فإن وجده كاملاً على القدم المحمدي فليطلب رضى الله في رضاه ، ويعتقد أنه أكمل أهل عصره ، ولذلك قال العارفون : حال رجل في ألف رجل ، أنفع من وعظ ألف رجل في رجل .

ومن هنا تأكدت أهمية اختيار الشيخ ، وفقاً لما يتأتى به الاتساء بالأخلاق المحمدية .

صفات الشيخ :

ويعرض بعد ذلك أهم ما يجب أن يتصف به الشيخ من الجانب السلوكي ، حيث يعلل وجوب اتصافه بالحلم ، كصفة من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها المربي ، قائلاً : " لأنه جامع لأوصاف الخير "، وذلك حتى يكون منه " التحمل لمشاق عباد الله ، والصبر على آذاهم ، فلا يستفزه الغضب مع التكثير بالإخوان ، إلا فيما يغضب الله " .

ومع تحقق اتصاف الشيخ بهذا الخلق الفاضل ؛ فإنه يرى وجوب التزامه بالسير على منهج صحيح ، يتفق مع ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول : ويجب مع هذا أن يكون : " تابعاً للحق : أي للدين القويم ، مستمسكاً بأوامره ، مجتنباً لنواهيه ، قال تعالى : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } (الحشر:٧)[1] " .

أما عند انعدام من يستحق الاتباع والاقتداء ؛ فإن الصاوي يوصي بالإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول بعد بيان قضايا التصوف الأساسية : " هذا الذي أبديته لك لا يؤخذ إلا عن سالك الطريق ، البالغ الكمال ، الآخذ عن الرجال

---

(1) حاشية الجوهرة:٦٩.

، بالجد والاجتهاد ، فإن لم تجد كاملاً ، فالزم الصلاة على الحبيب المصطفى ، فإنها شيخ من لا شيخ له ". [١]

آداب السلوك :

عند انخراط الطالب في سلك التصوف على يد شيخ معتمد ؛ فإنه يؤكد على وجوب التزامه بآداب معينة ، اشتهر كلام الصوفية فيها ، يقول : أما الآداب " فهي كثيرة جداً فنقتصر منها على المهمات :

بعضها يتعلق بحق الشيخ ، وبعضها يتعلق بحق الإخوان الذين معه في الطريق ، وبعضها يتعلق بحق العامة ، وبعضها يتعلق بحق نفسه ".

- وهو إذ يؤكد على وجوب الالتزام بهذه الآداب ؛ فإنه يرجع حقيقة استمدادها إلى آيات الكتاب الحكيم ، مستنداً إلى التفسير الإشاري ، يقول في تفسير قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } (الحجرات:١):" هذه السورة جمعت آداباً ظاهرية وباطنية ، وأوامر ونواهي ظاهرية وباطنية عامة وخاصة ، فهي متضمنة لطريقة الصوفية التي من تمسك بها وصل " [٢]

أولا : ما يتعلق بآداب اختيار العلم

يرى الصاوي وجوب مراعاة الأولوية في طلب العلوم ، حيث يعتقد أن هذا العلم مما يتحلى به ، فلا يصح قصده إلا بعد الإلمام بالعلوم الأساسية من الدين الإسلامي ، يقول في ذلك : وهذا العلم " لا يكون إلا بعد معرفة الأحكام الفقهية التي بها تصح عبادته ، ولذا قيل : من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق ، ومن تصوف وتفقه فقد تحقق ".

ثانيا : الآداب المتعلقة بحق الشيخ

١- تعظيمه وتوقيره ظاهراً وباطناً ، وعدم الاعتراض عليه في شيء فعله ، ولو كان ظاهره أنه حرام ، و يؤول ما أتبهم عليه .

ويؤصل لهذه الركيزة في المعتقد الصوفي من أدلة الكتاب والسنة ، حيث يستخدم في ذلك طريقة التفسير الإشاري للوصول إلى تحقيق هذه المعاني المرادة عند الصوفية ، يقول عند تفسير قوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ) (البقرة:٨٣) عهد الله هو : الامتثال بالمأمورات واجتناب المنهيات ، والدال على ذلك

---

(١) حاشية الصلوات:٨٦.
(٢) المرجع السابق : (١٠١/٤).

تجب مطاوعته ، فالشيخ المتمسك بشرع رسول الله القائم بحقوق الله وحقوق عباده إذا أخذ العهد بذلك على إنسان وجب عليه اتباعه ، ونقض عهده إما كفر ، إذا قصد نقض ما هو عليه من التوحيد وغيره ، أو ضلال مبين إذا قصد عدم الالتزام بأوراده ".

وقد يقع في نوع من التناقض حين يرى أن في مخالفة الشرع ما يوجب نقض عهده ، يقول : " وأما من خالف الشرع واتبع هوى نفسه فالواجب نقض عهده ، لأن من لا عهد له مع الله لا عهد له مع خالقه ، قال تعالى : { فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى} (البقرة:٢٥٦) "[١]

وقد أشار إلى هذا المعنى أيضاً عند تفسير قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } (الفتح:١٠) ، يقول : " وهذه الآية وإن كان سبب نزولها بيعة الرضوان ، إلا أن العبرة بعموم اللفظ ، فيشمل مبايعة الإمام على الطاعة والوفاء بالعهد ، ومبايعة الشيخ العارف على محبة الله ورسوله والتزام شروطه وآدابه ، ومن هنا استعمل مشايخ الصوفية هذه الآية عند أخذ العهد على المريد " [٢]

٢- ولا يلتجئ لغيره من الصالحين .

٣- ولا يزور صالحاً إلا بإذنه .

٤- ولا يحضر مجلس غيره .

٥- ولا يستمع ممن سواه حتى يتم سقيه من ماء سر شيخه.

٦- ولا يقعد وشيخه واقف.

٧-ولا ينام بحضرته، إلا بإذنه في محل الضرورات .

٨- ولا يكثر للكلام بحضرته ، ولو باسطه .

٩- ولا يجلس على سجادته، و لا يسبح بسبحته ، ولا يجلس في المكان المعد له .

١٠- ولا يفعل فعلاً من الأمور المهمة، إلا بإذنه .

١١- ولا يمسك يده للسلام وهي مشغولة بشيء ، بل يسلم عليه بلسانه ، ولا يمشي أمامه، ولا يساويه ، في مشيه ، إلا بليل مظلم ، ليكون مشيه أمامه صوناً له .

١٣- وأن لا يذكره عند أعدائه .

١٤- وأن يحفظه في غيبته كحفظه في حضوره ، وأن يلاحظه بقلبه في جميع أحواله ،" إن ملاحظته ترد الشيطان عنه ".

١٥- ويرى كل نعمة وصلت إليه من بركته .

١٦- وأن لا يعاشر من كان الشيخ يكرهه.

١٧- وأن يصبر على جفوته وإعراضه عنه .

١٨- وأن يحمل كلامه على ظاهره ؛ فيمتثله إلا بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر .

١٩- وأن يلازم الورد الذي رتبه ، فإن مدد الشيخ في ورده ؛ فمن تخلف عنه حرم المدد .

---

(١) حاشية الجلالين:(٢٥٦/١).
(٢) المرجع السابق:(٩٣/٤).

٢٠- وأن يقدم محبته على محبة غيره، ما عدا الله ورسوله ، فإنها مقصودة بالذات ، ومحبة الشيخ وسيلة "[١].

الآداب المتعلقة بجماعة الطلاب :

١- فأن يكون محباً لهم .
٢- ولا يخص نفسه بشيء دونهم ، ويحب لهم ما يحب لنفسه .
٣- ويعودهم إذا مرضوا ، ويسأل عنهم إذا غابوا .
٤- ويبتدرهم بالسلام وطلاقة الوجه .
٥- وأن يراهم خيراً منه ، ويطلب منهم الرضى .
٦- ولا يزاحمهم في أمر دنيوي ، بل يبذل لهم ما فتح عليه به ، وأن يوقر كبيرهم ، ويرحم صغيرهم ، ويتعاون معهم على حب الله ، وليجعل رأس ماله مسامحة إخوانه ، يخدمهم ولو بتقديم النعال لهم .

وأما الآداب التي تتعلق بالعامة :

فالتواضع ، وبذل الطعام ، وإفشاء السلام ، والصدق معهم في جميع الأحوال .

وأما الآداب التي تتعلق بالطالب :

١- أن يكون مشغولاً بالله ، زاهداً فيما سواه .
٢- غاضاً عن المحارم ، ليس للدنيا عنده قيمة ، تاركاً لفضول الحلال ، كالتوسعة في المأكل والمشرب والملبس والمنكح والمركب ، مقتصراً على قدر الكفاية .
٣- مديماً الطهارة ، لا ينام على جنابة.
٤- ولا يفضي بيده إلى عورته، إلا في ضرورته ، ولا يكشف عورته ولو بخلوة .
٥- ولا يطمع فيما في أيدي الناس .
٦- يحاسب نفسه على الدوام .
٧- لا يأكل إلا حلالاً وهو ما جهل أصله .
٨ - يكابد نفسه عن النظر إلى الصور الجميلة : من النساء والأحداث ، فإن تلك قواطع عن الله تسد باب الفتح أجارنا الله من ارتكابه.
٩- ويطالع كتب القوم : ككتب سيدي عبد الوهاب الشعراني فإنها تعلم الآداب ". [٢]

- أما عن نتيجة التزام هذه الآداب ، والحرص على الإتيان بمقتضاها ؛ فإنه يرى أن الآية الكريمة ، وهي قوله تعالى : { وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقاً } (الجن:١٦) تفيد " معنى إشاري للصوفية ، وهو : أن العباد لو حصلت منهم استقامة على الطريقة ، بالانهماك في مرضات الله تعالى ، لملأ الله قلوبهم بالإسرار والمعارف والمحبة الشبيهة بالماء ، في كونها حياة الأرواح ، كما أن الماء حياة الأجسام ، فيحصل لهم بسبب ذلك الفتنة فيه بأن يسكروا ويطربوا ويدهشوا ، ويخرجوا عن الأهل والأوطان ، فالاستقامة سبب للرزق الظاهري والباطني "[٣]

---

[١] حاشية الخريدة:٧٦.
[٢] حاشية الخريدة:٧٦-٧٧
[٣] حاشية الجلالين:(٢٤٢/٤).

المناقشة :

أولا : مكانة علم التصوف بين العلوم

لقد حاول الصاوي التوسط في مكانة التحلي بالآداب الصوفية ، حيث أكد على أهمية تعلم العلوم الشرعية قبل الآداب ، ولكنه وقع في نوع من التحكم حين جزم بأن من تفقه ولم يتصوف فقد تفسق ، وذلك لأن مؤدى هذا طعن في السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم وكبار الأئمة والعلماء ، الذين لم يكن لهم علاقة بالصوفية من قريب أو بعيد.

وإذا كان قد سبق بيان ما جزم به من أن التصوف هو علم أحوال القلوب ، وأن واضعه هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا عجب إذاً من هذا الذي ذهب إليه هنا ، وتبقى مناقشته في حقيقة هذا الادعاء ؛ هل التصوف حقا مما دل عليه الكتاب والسنة ، أم لا ؟ . وقد تقدم تفصيل هذا في المبحث السابق ، ويكفي هنا أن أؤكد على أن وجود الانحراف الخطير في الفكر الصوفي خصوصاً عند المتأخرين منهم ، يقطع بتأثره بل واندماجه في كثير من علومه بالفلسفات الخارجة ، وبقايا الديانات المنحرفة ، ومن كل هذا فلا سبيل أبداً إلى موافقته على تلك المقولة ، بل الحق أحق أن يتبع ، وما دام أن المولى تبارك وتعالى قد حفظ لنا الدين ، وأتم علينا النعمة ، وجعل الخير معقوداً في ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلسنا بحاجة لهذه العلوم الدخيلة التي تحمل من الضرر ما يربوا على المصلحة منها.

ومن جهة أخرى فما حقيقة هذا العلم الذي إذا أخذ قبل التعمق في الدين كان مؤداه إلى الزندقة ، إن هذا إقرار من الصاوي على خطورة هذا العلم الذي قد يصل بصاحبه إلى مدارج الكفر ، ولعل في هذا ما يجزم ببطلان دعوى استمداده من الكتاب والسنة ، كيف والمولى تعالى يقول: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ } (النحل :٩٠)

فليس في القرآن الكريم والسنة المطهرة ما يفضي بأي وجه إلى ما يخالف شرائعه المطهرة ، قال تعالى : { وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ } ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : " فهو سبحانه على صراط مستقيم في قوله وفعله ، فهو يقول الحق ويأمر بالعدل : { وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً } " [١].

وعليه فإن في هذه المقولة من التناقض ما لا يخفى ، وكفى بها بيان للاضطراب الذي وقع فيه فقهاء الصوفية .

****

---

[١] مدارج السالكين:(٣/٤٢٥).

ثانيا : صفات الشيخ

هذا وقد أكد الصاوي على وجوب اختيار الشيخ الكامل ، وعمدته في استحقاق وصف الكمال اتباعه لمنهج الكتاب والسنة ، واقتفاؤه أثر النبي صلى الله عليه وسلم ولا شك أن هذا أصل عظيم في صحة التلقي والتربية الصحيحة ، فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالاقتداء به ، وحذر أيما تحذير من مخالفة أمره ، فعن العرباض بن سارية قال : " وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً بعد صلاة الغداة ؛ موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال رجل : إن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا يا رسول الله ؟ قال : (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وإن عبد حبشي ، فإنه من يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً ، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة ؛ فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ)[1]

وفي حديث ثوبان رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين)[2] ، والضلال مخالفة ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم اتباعا للهوى .

ويقول الإمام النووي في وجوب استواء حال الشيخ في دينه وتقواه : " ولا يتعلم إلا ممن تكملت أهليته ، وظهرت ديانته وتحققت معرفته ، واشتهرت صيانته ، فقد قال محمد بن سيرين ، ومالك بن أنس وغيرهما من السلف : هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم "[3]

كما أكد الصاوي أيضاً على وجوب تخلق الشيخ بالخلق الفاضل من الحلم والرفق ، وهذا أيضاً من عظيم أصول التعليم ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيماً رؤوفاً ، قال فيه من أدبه فأحسن تأديبه : { وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ } وقال في معرض امتنانه عليه : { وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ } (آل عمرن:١٥٩) .

وقد تابع الصحابة رضوان الله عليهم نهج نبيهم في حسن تربية أتباعهم بالصبر والرفق واللين فـ "عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : أكرم الناس على جليسي الذي يتخطى الناس حتى يجلس إلي ، لو استطعت أن لا يقع الذباب على وجهه لفعلت ، وفي رواية : إن الذباب ليقع عليه فيؤذيني "[4] .

فعن أبي سعيد الخدري أنه كان يقول لمن يأتيه طالبا العلم : " مرحباً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إن الناس لكم

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب العلم عن رسول الله ـ باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم الحديث:٢٦٧٦. وقال الترمذي : هذا حديث صحيح :(٤٣/٥). وصححه الألباني في صحيح الترمذي برقم:٢١٥٧ :(٣٤٢/٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب الفتن عن رسول الله ـ باب ما جاء في الأئمة المضلين ، رقم الحديث : ٢٢٢٩. وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح:(٤٣٧/٤). وصححه الألباني في صحيح الترمذي ، برقم ١٨١٧:(٢٤٦/٢) .

(٣) آداب حملة القرآن:٣٧.

(٤) آداب حملة القرآن :٣٢.

تبع وإن رجالا يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين ، فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيرا) [1] " .

وقد تمثل أهل العلم العاملين به بهذا الخلق الكريم ، فقد روى الخطيب البغدادي عن الربيع بن سليمان ، أنه قال : " كتب إلي أبو يعقوب البويطي أن اصبر نفسك للغرباء ، وأحسن خلقك لأهل حلقتك ، فإني لم أزل أسمع الشافعي رحمه الله يكثر أن يتمثل بهذا البيت :

أهين لهم نفسي لكي يكرموها ولن تكرم النفس التي لا تهينها[2] "[3].

****

آداب التلقي :

أما عن حديثه في بيان الآداب على جهة التفصيل ، فقد ذكر عدداً من الآداب الصحيحة ، التي درج على اعتمادها أهل العلم منذ القرون المفضلة ، فاحترام الشيخ وتعظيمه والتأدب معه من الأمور التي دلت عليها الآيات والأحاديث ، قال تعالى: { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } (المجادلة:١١) .

ويقول الإمام النووي في بيان آداب المتعلم مع شيخه : " وينبغي أن يتواضع لمعلمه ويتأدب معه ، ولن كان أصغر منه سناً ، وأقل شهرة ونسباً وصلاحاً ، وغير ذلك ، ويتواضع للعلم فبتواضعه يدركه وقد قالوا نظماً :

العلم حرب للفتى والمتعالي كالسيل حرب للمكان العالي

وينبغي أن ينقاد لمعلمه ويشاوره في أموره ويقبل قوله كالمريض العاقل يقبل قول الطبيب الناصح الحاذق . وهذا أولى "[4]

" وعليه أن ينظر معلمه بعين الاحترام ، ويعتقد كمال أهليته ورجحانه على طبقته، فإنه أقرب إلى انتفاعه به ، وكان بعض المتقدمين إذا ذهب إلى معلمه تصدق بشيء وقال : اللهم استر عيب معلمي عني ولا تذهب بركة علمه مني .

وروينا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : من حق المعلم عليك أن تسلم على الناس عامة وتخصه دونهم بتحية ، وأن تجلس أمامه ، ولا تشيرن عنده بيدك ولا تغمزن بعينيك ، ولا تقولن : قال فلان خلاف ما تقول ، ولا

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم ـ باب ما جاء في الاستيصاء بمن يطلب العلم ، رقم الحديث:٢٦٥٠:(٥/ ٣٠). وأخرجه ابن ماجه في صحيحه : كتاب تعظيم حديث رسول الله ـ باب الوصاة بطلبة العلم ، رقم الحديث: ٢٤٩:(٩١/١). وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة ، برقم:٢٠١:(٤٧/١).

(٢) ديوان الشافعي : ١١٨ بتحقيق يوسف البقاعي.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع :(٣٤٩/١).

(٤) آداب حملة القرآن:٣٧.

تغتابن عنده أحداً ، ولا تشاور جليسك في مجلسه ، ولا تأخذ بثوبه إذا قام ، ولا تلح عليه إذا كسل ، ولا تعرض أي تشبع من طول صحبته ، وينبغي أن يتأدب بهذه الخصال التي أرشد إليها علي كرم الله وجهه ، وأن يرد غيبة شيخه إن قدر فإن تعذر عليه ردها فارق ذلك المجلس "[1]

وقال الحسين بن علي رضي الله عنهما ، لابنه : " يا بني إذا جالست العلماء فكن على أن تسمع أحرص منك على أن تقول ، وتعلم حسن الاستماع كما تتعلم حسن الصمت ، ولا تقطع على أحد حديثا وإن طال حتى يمسك "[2]

وكان هذا هو ديدن أهل العلم في العصور المفضلة ، يروي الخطيب البغدادي عن أحد الذين حضروا مجالس الإمام مالك رضي الله عنه ، حيث يقول : " رأيت مالك بن أنس غير مرة ، وكان بأصحابه من الإعظام له والتوقير له . وإذا رفع أحد صوته صاحوا به . وكان إلى الأدمة ما هو " [3]

****

أما آداب الأخوان فقد وردت فيها نصوص شرعية كثيرة ، كلها تفيد الحث على التآخي ، ونبذ أسباب الفرقة والخلاف ، والقيام بحق الإخوان باطناً وظاهراً ، ولهذه الحقوق أشكال متعددة ، فمنها ما يستند إلى الكف عن الأذى ؛ كترك الحسد والحقد والظلم ، ومنها ما يستند إلى بذل المعروف ، كالإحسان إليهم بتقديم العون ، وتفريج الكربة ، وطلاقة الوجه إلى غير ذلك مما لا مجال لحصره الآن .

وقد أمر المولى باستشعار نعمة الأخوة والحفاظ عليها من كل ما يقتضي الإخلال بحقوقها ، قال تعالى : { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً } (آل عمران: ١٠٣).

يقول الإمام الشوكاني في معنى الآية : " أمرهم سبحانه بأن يجتمعوا على التمسك بدين الإسلام أو بالقرآن ، ونهاهم عن التفرق الناشئ عن الاختلاف في الدين "[4]

والآيات في هذا المعنى كثيرة .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا، عباد الله! إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى هاهنا) ، ويشير إلى صدره ثلاث

---

(١) آداب حملة القرآن:٣٧-٣٨.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر:(٥٢١/١).وانظر كتاب الفقيه والمتفقه ، للخطيب البغدادي:١٠٠.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:(١٨٢/١).
(٤) فتح القدير:(٥٤٧/١).

مرات : (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه).[1]

ويتأكد هذا الخلق في حق من تآخوا في تلقي العلم ؛ فعليهم أن يحذروا من الحسد والتشاحن والتباغض والعجب المؤدي إلى احتقار الغير ، يقول الإمام النووي :" ومما يجب عليه ويتأكد الوصية به أن لا يحسد أحداً من رفقته أو غيرهم على فضيلة رزقه الله إياها ، وأن لا يعجب بنفسه بما خصه الله .

وطريقه في نفي العجب أن يذكر نفسه أنه لم يحصل ما حصله بحوله وقوته ، وإنما هو فضل من الله ، ولا ينبغي أن يعجب بشيء لم يخترعه بل أودعه الله تعالى فيه .

وطريقه في نفي الحسد أن يعلم أن حكمة الله تعالى اقتضت جعل هذه الفضيلة في هذا ، فينبغي أن لا يعترض عليها ، ولا يكره حكمة أرادها الله تعالى "[2]

هذا والنصوص الدالة على حق الأخوة في الدين كثيرة ، منها قوله صلى الله عليه وسلم : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم ، مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد، بالسهر والحمى)[3]

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) [4]

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (حق المسلم على المسلم ست. قيل ما هن ؟ يا رسول الله ! قال : إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فأنصح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه)[5]

****

احترازات في التلقي :

ولمتابعة الصاوي نهج أسلافه من الصوفية ؛ فقد وقع في عدد من المخالفات فيما يتعلق بالآداب المتعينة في حق الشيخ ، ومناقشتها على النحو التالي :

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب البر - باب تحريم ظلم المسلم :(١٢١/١٨).

(٢) آداب حملة القرآن:٤٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأدب - باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم:(١٤٠/١٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الإيمان - باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، رقم الحديث:١٣.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب السلام - باب من حق المسلم للمسلم رد السلام :(١٤٣/١٤).

فمع سلامة مبدئه في اختيار الشيخ ، وذلك وفقا لعرضه على منهج الكتاب والسنة ، إلا أن في بعض ما ذكره الصاوي من الآداب المتعلقة به يكاد يكون على النقيض من هذا الذي ذهب إليه أولاً ، وبيانه كالتالي :

أولا : طاعة الشيخ

إن أول ما يحسن مناقشة الصاوي فيه ، هو محاولة استدلاله على الآداب المتعلقة بحق الشيخ على الطريقة الصوفية من الكتاب والسنة . والحق أن آيات الكتاب ليس فيها دلالة إلا للطريقة النبوية السنية ،وما خلا ذلك فيقبل منه ما وافق المنهج، ويرد ما خالفه ، ففي الاستناد إلى قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} (الحجرات:١). استدلالا لآداب الصوفية خصوصاً صوفية المتأخرين مخالفة صريحة لكثير من الأسس الصحيحة .

ولعل في هذا متابعة لما درج عليه الكثير من الصوفية ، حيث اعتمدوا حال الصحابة رضوان الله عليهم مع نبيهم صلى الله عليه وسلم في الاستدلال لما يجب أن يكون عليه حال الطالب مع الشيخ ، ولا شك أن هذا اشتباه وإجمال يؤخذ منه ويرد ، فعقد مقارنة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين آحاد المسلمين مما لا دليل عليه يسنده في كل الأحوال ، وذلك لأن المولى تعالى لم يتعبدنا باتباع أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم متابعة كاملة ، يشير إلى هذا المعنى قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ }

يقول الإمام الشوكاني في تفسير الآية : " لما أمر سبحانه القضاة والولاة إذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالحق ؛ أمر الناس بطاعتهم هاهنا ، وطاعة الله عز وجل هي امتثال أوامره ونواهيه ، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم هي فيما أمر به ونهى عنه. وأولي الأمر : هم الأئمة والسلاطين والقضاة وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية ، والمراد طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه ما لم تكن معصية ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الله ، كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : إن أولي الأمر : (هم أهل القرآن والعلم) ، وبه قال مالك والضحاك . وروي عن مجاهد أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . وقال ابن كيسان هم أهل العقل والرأي ، والراجح القول الأول "[١].

وبناء على ما تقدم فإن اعتماد هذه الآية في تحريم الاعتراض على الشيخ ، والتزام عهده وميثاقه مهما كان ، من الباطل الذي ترده الآيات والأحاديث ، وما يقوله الصوفية من أن العلماء هم ورثة الأنبياء ، وأن العالم هو المبلغ عن النبي ليس بحجة في الاقتداء الكامل التام إذا ورد منه ما يخالف هدي النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) فتح القدير:(١/٧٢٠).

فإن الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله ورسوله مبلغا عن ربه ، أما الشيخ فطاعته تكون مقيدة بما يوافق أصل الطاعة المطلقة لله ولرسوله ، لذا كانت طاعته الطاعة المطلقة حتى فيما خالف أمر الله وأمر رسوله نوعا من أنواع الشرك الأكبر ، وهو شرك الطاعة ، ومما يدل على هذا الأصل الإيماني العظيم في وجوب صرف الطاعة المطلقة لله تعالى توحيدا وتجريدا ، قوله تعالى :{ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون}، ففي هذه الآية دليل على أن من أحل شيئا مما حرم الله ، أو حرم ما أحل الله فهو مشرك[1].

وهذا ما فسر به قوله تعالى :{اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم } ، يقول الإمام ابن كثير :" إنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرموا ، وقال لسدي : استنصحوا الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ، ولهذا قال تعالى :{وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا}أي الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام ، وما حلله فهو الحلال ، وما شرعه اتبع وما حكم به نفذ " [2] .

"ومن اتخاذ الأحبار والرهبان أربابا ؛ طاعة علماء الضلال فيما أحدثوه في دين الله من البدع والخرافات والضلالات ؛ كإحياء أعياد الوالد والطرق الصوفية والتوسل بالأموات ودعائهم من دون الله " [3]وغير ذلك مما يناقض أصل الانقياد للشارع الحكيم في كل صغيرة وكبيرة كما يقتضيه حقيقة الإذعان والتسليم بنبوته صلى الله عليه وسلم.

ولاشك أن مناقضة هذا الأصل بصرف الطاعة لغير الله من أعظم ما يفسد معيشة الناس في الدنيا والآخرة ، يقول الإمام ابن القيم في قوله تعالى :{ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها }(الأعراف:٥٦) : قال أكثر المفسرين : لا تفسدوا فيها بالمعاصي والدعاء إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله إياها ؛ ببعث الرسل ، وبيان الشريعة، والدعاء إلى طاعة الله ، فإن عبادة غير الله ، والدعوة إلى غيره ، والشرك به ؛ هو أعظم فساد في الأرض ، بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو بالشرك به ، ومخالفة أمره ....

وبالجملة فالشرك والدعوة إلى غير الله وإقامة معبود غيره ومطاع متبع غير رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أعظم الفساد في الأرض ولا صلاح لها ولا لأهلها إلا أن يكون الله وحده هو المعبود والدعوة له لا لغيره والطاعة والاتباع لرسوله ليس إلا وغيره إنما تجب طاعته إذا أمر بطاعة الرسول فإذا أمر بمعصيته وخلاف شريعته فلا سمع له ولا طاعة فإن الله أصلح الأرض برسوله ودينه وبالأمر بتوحيده ونهي عن إفسادها بالشرك به وبمخالفة رسوله " [4]

---

(١) تفسير البغوي : (١٨٤/٣). وانظر تفسير القرطبي : (٧٧/٧).
(٢) تفسير ابن كثير :(٤٥٩/٢).
(٣) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ، د/ صالح الفوزان:٧١.
(٤) بدائع الفوائد :(٥٢٥/٣).

ومن هنا علم أن تحريم الصاوي التقدم على الشيخ وتصريحه بمنع الاعتراض عليه ؛ ولو ظهر منه ما هو حرام في الشرع ، فيه مخالفة صريحة جريئة للحق الذي دلت عليه شرائع الدين ، ومناقضة لما ذهب إليه أولا من وجب التزام الشيخ بأوامر الشريعة ، كما أن فيه إجحافا بحق الشيخ ، لأن النصح له المأمور به في حق كل مسلم، يقتضي نهيه عن المنكر إذا بدر منه ، قال صلى الله عليه وسلم قال : (الدين النصيحة) قلنا : لمن ؟ قال : (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) [1] .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في معنى النصيحة : " النصيحة كلمة تتضمن قيام الناصح للمنصوح له بوجوه الخير إرادة وفعلاً ".

والنصح للعالم ليس يقتصر نفعه عليه فقط كآحاد المسلمين ، بل هو من حقيقة النصح لله تعالى وكتابه ورسوله، فـ " رد الأهواء المضلّة بالكتاب والسنة على مواردها ، وبيان دلالتهما على ما يخاف الأهواء كلها ، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء ، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها " [2] من أوجب أنواع النصح لهذا الدين.

ثم إن التقصير في واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبب لحلول اللعنة وغضب الرب ، قال تعالى : { لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ }(المائدة:٧٨-٧٩).

يقول الإمام السعدي رحمه الله في السكوت عن المنكر ، وذلك في تفسيره لهذه الآية الكريمة : " فلو كان لديهم تعظيم لربهم لغاروا لمحارمه ، ولغضبوا لغضبه ، وإنما كان السكوت عن المنكر مع القدرة موجباً للعقوبة ، لما فيه من المفاسد العظيمة :

منها : أن مجرد السكوت ، فعل معصية وإن لم يباشرها الساكت ، فإنه كما يجب اجتناب المعصية ، فإنه يجب الإنكار على من فعل المعصية .

ومنها : أنه يدل على التهاون بالمعاصي ، وقلة الاكتراث بها .

ومنها: أن ذلك يجرئ العصاة والفسقة ، على الإكثار من المعاصي .

ومنها : أنه بترك الإنكار للمنكر يندرس العلم ويكثر الجهل ، فإن المعصية مع تكررها وصدورها من كثير من الأشخاص ، وعدم إنكار أهل الدين والعلم لها ، يظن أنها ليست بمعصية ، وربما ظنها الجاهل أنها عبادة مستحسنة ، وأي مفسدة أعظم من اعتقاد ما حرم الله حلالاً وانقلاب الحقائق في نفوس الناس .

ومنها : أن بالسكوت على معصية العاصيين ، ربما تزينت المعصية في صدور الناس ، واقتدى بعضهم ببعض ، فالإنسان مولع بالاقتداء .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان - باب بيان أن الدين النصيحة :(٣٧/٢).

(٢) جامع العلوم والحكم:١٢٩.

فلما كان السكوت على الإنكار بهذه المثابة ، نص الله تعالى أن بني إسرائيل الكفار منهم ، لعنهم بمعاصيهم واعتدائهم ، وخص من ذلك هذا المنكر العظيم "[١].

وعليه فإن منهجه في الاستدلال على وجوب التزام عهد الشيخ بالآيات الكريمة مما لا يسلم له ، ومع أنه قد سبقت الإشارة إلى بيان عدم مشروعية هذا الضرب من التفسير[٢]، وذلك لعدم استناده إلى الأسس الصحيحة التي يجب على المفسر اعتمادها في تفسير كلام المولى تعالى ، إلا أن المقام هنا يستوجب مزيداً من المقال ، فإذا كان كلامه في الجملة في هذا الباب باطلا ، لأنه من التقول على الله تعالى بغير علم ، فإنه يتأكد بطلانه عند وصفه لمن عارض الشيخ في ترديد أوراده بالضلال المبين ، وذلك عند تفسير قوله تعالى : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ } ، فمن المعلوم أن أوراد مشايخ الصوفية يغلب عليها في الجملة الابتداع إن لم يكن مما يعمها من جهة الحكم ، وهذا في حالة خلوها من الشرك ، أما مع احتوائها عليه ، فإن اتباع الشيخ عندئذ ليس من الضلال فقط ، بل هو في الحقيقة من الكفر المخرج من الملة .

ولعل للاختلاف الواقع بين السلف الصالح وبين الأشاعرة في فهم حقيقة التوحيد أثرا كبيرا في استساغة مثل هذه البدع الشركية ، التي تحوي على الاستغاثات والابتهالات المحرمة ، ويؤكد هذا أنه لم ير في هذه الأوراد ما ينافي ذلك القيد الذي اشترطه في اتباع الشيخ ، وهو التزامه بالمنهج الصحيح المستمد من الكتاب والسنة .

هذا ولم يكن حكمي على تلك الأوراد بالابتداع وعلى كثير منها بالشرك محض افتراء وتوهم ، بل هذه حقيقة يشهد بها كل متجرد يتأمل تلك الأوراد ، ولعل حاشيته على الصلوات الدرديرية أكبر شاهد على هذا ، وسأنقل منها بعض الأوراد لكبار الصوفية حتى يزداد الأمر وضوحاً ، فهذه إحدى الصلوات الدرديرية ، يقول فيها الدردير ؛ ناقلاً صلاة إبراهيم الدسوقي : " اللهم صل على الذات المحمدية اللطيفة الأحدية ، شمس سماء الأسرار ، ومظهر الأنوار ، ومركز مدار الجلال ، وقطب فلك الجلال ، بسره لديك ، وبسيره إليك ، آمن خوفي وأقل عثرتي " .

فهذه الصلاة تشتمل على أنواع الضلالات من الغلو بالنبي إلى درجة تقدح في اعتقاد عبوديته ، وكذلك التوسل به بعد مماته وغير ذلك مما يجزم ببدعيتها ، بل واعتبارها من الصلوات الشركية المحرمة ، وسأكتفي بهذا القدر لضيق المقام ، ولأن ما ذكرته فيه الكفاية للدلالة على المراد .

فهل بعد الذي بينته من المحاذير ، التي تحملها مثل هذه الأوراد ، يمكن القول : بأن الآية الكريمة التي نزلت في تنبيه بني إسرائيل على القيام بالعهد المأخوذ عليهم بطاعة الله ، والإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم فيها إشارة إلى التمسك بمثل هذه الأوراد ، وأن من خالف شيخه فيها يعد من أهل الضلال ؟ إن هذا الذي ذهب إليه

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان:٢٣٧.
(٢) انظر آراؤه في القرآن : ٢٧٥.

بعيد كل البعد عن الصواب ، بل يعد في الحقيقة هو ضرب من الضلال المذموم ، والذي يحمل صاحبه على التقول في كتاب الله بغير علم .

ثانيا : التبرك بالشيخ

- ومن جملة ما يناقش فيه الصاوي ما أمر به المريد من اعتقاد أن حصول النعم إنما هي ببركة الشيخ ، وإذا كان هذا الحديث مما سبقت مناقشته إلا أنه يتوجب هنا مزيد بيان ، ، وذلك لأن لفظ التبرك من الألفاظ المجملة التي تشتمل على معنى حق وآخر باطل ، " فأما الصحيح فأن يراد به أنه هدانا وعلمنا وأمرنا بالمعروف ونهانا عن المنكر ، فببركة اتباعه وطاعته حصل لنا من الخير ما حصل " [1] .

وعليه فإن مرد النعمة هنا إلى الله تعالى ، كما قال سبحانه : { وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ } (النحل:٥٣) ، يقول الإمام ابن جرير في هذه الآية : " وتأويل الكلام : ما يكن بكم في أبدانكم أيها الناس من عافية وصحة وسلامة ، وفي أموالكم من نماء ، فالله المنعم عليكم بذلك لا غيره ؛ لأن ذلك إليه وبيده " [2]

كذلك إذا اعتقد حصول البركة بدعائه لاستقامته وصلاحه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (هل تنصرون إلا بضعفائكم). [3]

أما المعنى الباطل وهو اعتقاد حصول البركة بذاته ، ففيه تفصيل ، فإذا اعتقد أن ذاته مباركة بمعنى أن الله خلق فيها البركة ، وهو يرجع حصولها منه فشرك أصغر ، لأنه من أنواع التوسل الشركي المحرم ؛ إذ فيه اعتقاد حصول الخير ، أو دفع الضر ، بلا سبب شرعي أو كوني ، فيؤدي إلى اعتقاد الوساطة البدعية، ولا شك أن هذا الاعتقاد بريد للوقوع في الشرك الأكبر ؛ فإنه أحد أصول عقائد مشركي قريش ، التي استندوا إليها في صرف أنواع العبادة من التوسل والدعاء والاستغاثة بغير الله تعالى .

أما إذا اعتقد أن ذاته تحدث البركة لمن حوله استقلالا عن فعل الله ؛ فهذا شرك أكبر في الخلق .
وهذا مما يعلم بضرورة التعبد لأسماء الله تعالى وصفاته ، إذ " أن البركة كلها له تعالى ومنه ؛ فهو المبارك ، ومن ألقى عليه بركته فهو المبارك ، ولهذا كان كتابه مباركا ، وبيته مباركا ، والأزمنة والأمكنة التي شرفها واختصها عن غيرها مباركة ، فليلة القدر مباركة ، وما حول الأقصى مبارك ، وأرض الشام وصفها

---

[1] مجموع الفتاوى : (١١٤/١١).
[2] جامع البيان : (٥٩٦/٧).
[3] أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد والسير، باب:من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، رقم الحديث:٢٨٩٧.

بالبركة في أربعة مواضع من كتابه أو خمسة ، وتدبر قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ثوبان الذي رواه مسلم في صحيحه عند انصرافه من الصلاة : (اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام)[١]

فتأمل هذه الألفاظ الكريمة كيف جمعت نوعي الثناء ؛ أعني ثناء التنزيه والتسبيح ، وثناء الحمد والتمجيد، بأبلغ لفظ وأوجزه وأتمه معنى ، فأخبر أنه السلام ومنه السلام ؛ فالسلام له وصفا وملكا ، وقد تقدم بيان هذا في وصفه تعالى بالسلام، وأن صفات كماله ونعوت جلاله وأفعاله وأسمائه كلها سلام ، وكذا الحمد كله له وصفا وملكا ؛ فهو المحمود في ذاته ، وهو الذي يجعل من يشاء من عباده محمودا فيهبه حمدا من عنده ، وكذلك العزة كلها له وصفا وملكا ، وهو العزيز الذي لا شيء أعز منه، ومن عز من عباده فبإعزازه له .

وكذلك الرحمة كلها له وصفا وملكا.

وكذلك البركة ؛ فهو المتبارك في ذاته ، الذي يبارك فيمن شاء من خلقه وعليه، فيصير بذلك مباركا ، فـ(تبارك الله رب العالمين) (الأعراف:٥٤) " [٢]

ومن هذا يعلم أن البركة أمر توقيفي لا يصح نسبتها لشيء لم يرد فيه دليل شرعي ، عقلي أو خبري ، إذ مرد البركة لله تعالى أمرا وكونا ، فأسباب البركة والخير تعلم إما بالضرورة العقلية الشرعية مما أراده تعالى كونا وخلقا ، أو الخبرية الشرعية التي أتى الرسل الكرام ببيانها تبليغا ودعوة وإرشادا من المولى تبارك وتعالى ، وبهذا المعنى يكون الرسل مباركين لأنهم ينفعون من يرسلون إليه بما علمهم الله وأوحى إليهم ، وكذلك يكون أتباعهم بتبليغهم دعوة الرسل ونشرها بين الناس ، قال تعالى مخبرا عن المسيح :{ وجعلني مباركا أينما كنت } (مريم ٣١)

" قال غير واحد من السلف معلما للخير أينما كنت وهذا جزء المسمى فالمبارك كثير الخير في نفسه الذي يحصله لغيره تعليما وإقدارا ونصحا وإرادة واجتهادا ولهذا يكون العبد مباركا لأن الله بارك فيه وجعله كذلك والله تعالى متبارك لأن البركة كلها منه فعبده مبارك وهو المتبارك :{تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً} (الفرقان :١) " [٣]

ولعل ما ذهب إليه من مشروعية الاستغاثة بالأولياء يدني اعتقاده في التبرك من المعنى الممنوع ؛ لأن فيه ذريعة لاعتقاد حصول النفع أو الضر منهم .

---

(١) كتاب :كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب :باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ، رقم الحديث :١٣٣٣:(٥/٩٢).

(٢) بدائع الفوائد : (٤١٢/٢)

(٣) جلاء الأفهام ، لابن القيم : ١٦٨.

ثالثاً : ملاحظة الشيخ

ومن جملة الغلو الذي قرره الصاوي في الآداب المتعلقة بالشيخ : وجوب ملاحظته في كل الأوقات ، وأن في هذا العمل القلبي ما يدفع به شر الشيطان الرجيم ، ولعل في هذا ما يؤكد انحرافه في قضية التبرك بالشيخ ، حيث بنى على اعتقاد حلول البركة فيه بالمفهوم الصوفي وجوب صرف عبادة قلبية لا تجوز إلا لله تعالى، فليس لأحد أن يستغرق تمام الاستحضار القلبي إلا المولى تعالى .

بل إن مداومة العبد على ملاحظة المولى تعالى في كل الأحوال طريقه إلى بلوغ مقام الإحسان الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام : (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)[١]

يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله في بيان هذا المعنى : " يشير إلى أن العبد يعبد الله تعالى على هذه الصفة ، وهو استحضار قربه ، وأنه بين يديه كأنه يراه ، وذلك يوجب الخشية والخوف والهيبة والتعظيم ...

وقوله صلى الله عليه وسلم : (فإن لم تكن تراه فإنه يراك) قيل : إنه تعليل للأول ، فإن العبد إذا أمر بمراقبة الله تعالى في العبادة واستحضار قربه من عبده حتى كأن العبد يراه فإنه قد يشق ذلك عليه فيستعين على ذلك بإيمانه بأن الله يراه ويطلع على سره وعلانيته وباطنه وظاهره ، ولا يخفى عليه شيء من أمره ، فإذا تحقق هذا المقام ، سهل عليه الانتقال إلى المقام الثاني ، وهو دوام التحقيق بالبصيرة إلى قرب الله من عبده ومعيته حتى كأنه يراه "[٢]

وعليه فكيف يوصى الطالب بإحلال عبد في مقام هو أعلى مراتب الدين ! كما دل الحديث السابق عليه .

ثم إن طرد الشيطان لا يكون إلا بذكر المولى تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ } (الأعراف:٢٠١) .

وقال تعالى : { وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }(الأعراف:٢٠٠)

فهذا هو السبيل الأوحد لإبعاد الشيطان ، وقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً من الأوراد التي يتقى بها كيده : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . في يوم مائة مرة ، كانت له عدل عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل أكثر منه)[٣].

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب الإيمان - باب سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام .

(٢) جامع العلوم والحكم:٧٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الدعوات - باب فضل التهليل ، رقم الحديث: ٦٤٠٣.

رابعا : الاستغناء بالشيخ

- أما ما قرره من وجوب التلقي عن شيخ واحد ؛ بحيث يمتنع على الطالب حضور مجلس غيره ، أو الاستفادة منه ، فليس من الآداب المستحبة في شيء ، بل هو مما حذر منه أهل العلم ، وقد عقد الإمام النووي فصلا في بيان ضرره على العالم والمتعلم ، وسأنقله بنصه لتتم به الفائدة وليعلم ضلال الصوفية في هذا المسلك :

" (فصل) وليحذر كل الحذر من قصده التكثر بكثرة المشتغلين عليه والمختلفين إليه ، وليحذر من كراهته قراءة أصحابه على غيره ممن ينتفع به ، وهذه مصيبة يبتلى بها بعض المعلمين الجاهلين ، وهي دلالة بينة من صاحبها على سوء نيته وفساد طويته ، بل هي حجة قاطعة على عدم إرادته بتعليمه وجه الله تعالى الكريم ، فإنه لو أراد الله بتعليمه لما كره ذلك ، بل قال لنفسه : أنا أردت الطاعة بتعليمه ، وقد حصلت ، وقد قصد بقراءته على غيري زيادة علم ، فلا عتب عليه .

وقد روينا في مسند الإمام المجمع على إمامته وحفظه وأمانته أبي محمد الدارمي رحمة الله عليه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : يا حملة القرآن أو قال : (يا حملة العلم اعملوا به ؛ فإنما العالم من عمل بما علم ، ووافق علمه عمله ، وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم ، يخالف عملهم علمهم ، وتخالف سريرتهم علانيتهم ، يجلسون حلقاً يباهي بعضهم بعضاً، حتى أن الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ويدعه ، أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله تعالى) [١] " [٢]

وقد صح عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال : وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلي حرف منه " [٣]

وهذه التوجيه والتفصيل والتصحيح إنما يصح عند حمل كلامه على أحسن المحامل ، ومعاملته بظاهرية مطلقة ، أما وقد عرفنا حقيقة التصوف وما خالطه من ألوان الشرك وما تسرب إليه من أنواع المعتقدات المارقة ، فإن هذه الشروط تؤول جملة إلى تأليه الشيخ وعبادته من دون الله ، وهذا هو واقع الصوفية المشاهد ، فإنهم من أكثر الناس شركا في الألوهية ، حيث التوجه إلى القبور والتعلق بأذيال ساكنيها والتوسل بهم ودعائهم الاستعانة والاستغاثة بهم وقت الشدائد وقد صرح بذلك الصاوي كما بينت ذلك في مبحث التوحيد وكما سيأتي في الحديث عن الولاية .

---

(١) كتاب العلم - باب التوبيخ لمن يطلب العلم لغير الله ، رقم الحديث : ٤٠٢ : (١٣٦/٣).

(٢) آداب حملة القرآن : ٢٨.

(٣) تذكرة السامع والمتكلم ، ابن جماعة الكناني : ٤٨.

الفصل الثاني

(المقامات والأحوال)

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : التعريف بالمقامات

المبحث الثاني : التأصيل للمقامات

المبحث الثالث : وحدة الوجود ووحدة الشهود

المبحث الرابع : الترقي في المقامات

تمهيد

تعريف المقام :

المقامات جمع مقام ، وإما أن يراد به أمر حسي أو أمر معنوي، والحسي كقوله تعالى : { وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى } (البقرة:١٢٥) إذ " المقام في اللغة : موضع القيام " [١] ، فقد يكون بمعنى الإقامة ، وقد يكون بمعنى موضع القيام " [٢] .

أما استعماله في الأمر المعنوي ، فقد ورد في قوله تعالى :{ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً } (الإسراء:٧٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما: (المقام المحمود : مقام الشفاعة) [٣].

ومما يصح حمله على كلا الوجهين المقام في قوله عز وجل : { وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ }(الصافات:١٦٤) ، يقول البغوي : " يقول جبرائيل للنبي صلى الله عليه وسلم : وما منا معشر الملائكة إلا له مقام معلوم يعبد الله فيه[٤] ".

ومما قيل في معناه : " (إلا له مقام معلوم) : في القربة والمشاهدة " [٥]

وللصوفية في تعريف المقام أقوال، ويرجع هذا إلى عدم انضباط معارفهم ، حيث تستند إلى الذوق والوجدان ؛ مما يؤدي بدوره إلى صعوبة تحديد مصطلحاتهم ، ويمكن القول بأن المقامات - عندهم - هي مدارج العبودية التي يترقى في سلوكها العبد ، يقول أبو نصر السراج فيه : " مقام العبد بين يدي الله عز وجل فيما يقام فيه من العبادات .. قال تعالى : { ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ } (إبراهيم : ١٤) " [٦]

ويعرف الجرجاني ، فيقول : " المقام في اصطلاح أهل الحقيقة ، عبارة عما يتوصل إليه بنوع تصرف ، ويتحقق به بضرب تطلب ومقاساة وتكلف " [٧]

أما عن كيفية الترقي من مقام إلى مقام ؛ فإن القشيري يشترط لصحة الانتقال استيفاء أحكام المقام السابق ، فإن من لا قناعة له لا يصح له التوكل" [٨]

وتأكيدا على أنه لا يمكن للعبد أن يكون من أهل الترقي في المقامات ؛ حتى يستوفي لكل مقام ما ينبني عليه في الأصل من القيام ببعض المهمات السلوكية على المنهج الصوفي ؛ نرى ابن عربي يفسر المقام ليس فقط بالطريق المؤدي إليه ، كما فعل الجرجاني ، وإنما بالتأكيد على وجوب استيفاء تلك التكاليف السلوكية ، يقول : " المقام : عبارة عن استيفاء حقوق المراسم على التمام "[٩]

---

(١) فتح القدير : (٢٠٥/١).

(٢) مختار الصحاح : (٢٥٦).

(٣) : جامع البيان : (١٤٤/١٥).

(٤) أخرج الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أطت السماء، وحق لها أن تئط ، والذي نفسي بيده ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته لله ساجدا) : كتاب الزهد - باب في قول النبي:(لو تعلمون ما أعلم) ، رقم الحديث:٢٣١٢، وقال حديث حسن : (٤٨١/٤). وصححه الألباني في صحيح الترمذي برقم : ١٨٨٢: (٢٦٨/٢).

(٥) تفسير البغوي : (٦٣/٧).

(٦) اللمع : ٦٥. وانظر : موقف الإمام ابن تيمية من التصوف ، لشيخنا الدكتور الفاضل : أحمد بناني:١٠٨

(٧) التعريفات:٢٨٢.

(٨) الرسالة القشيرية:٥٦.

(٩) رسائل ابن عربي:٥٣٠.

وحتى لا يكون هذا الشرط لحصول الترقي مانعا منه ، فقد ذهب بعض محققيهم إلى أن للمريد أن يحقق الترقي ؛ إذا كان منه الاستيفاء الجملي ، فليس يشترط فيه التقصي، وإنما يكتفى منه بالقدر الذي يفيده معنى الرسوخ والثبات[1]

تعريف الحال :

يعرف الصوفية الحال بأنه :" ما يرد على القلب بمحض الموهبة ، من غير تعمل ولا اجتلاب ، كحزن أو خوف أو بسط أو قبض أو شوق أو ذوق ، ويزول بظهور صفات النفس " [2]

وبناء على ما سبق ؛ يتحدد الفرق مجملا بينهما، إلا أنه من الممكن عندهم أن ينقلب الحال مقاماً ، إذا اكتسب صفة الديمومة والبقاء .

ومع ذلك فقد يتجاوز بعضهم فيعبر عن المقام بالحال أوالعكس، يقول القشيري : " وأشار قوم إلى بقاء الأحوال ودوامها ، فقالوا : إنها إذا لم تتوال فهي لوائح وبواده ، ولا يصل صاحبها إلى الأحوال ، فإذا دامت تلك الصفة فعند ذلك تسمى حالاً " [3].

والسبب: " وجود الاشتباه لمكان تشابههما في نفسهما ، وتداخلهما ، فتراءى للبعض الشيء حالا وتراءى للبعض مقاما " [4].

ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن الأحوال تبقى في هذه المنزلة ولا تنتقل منها إلى درجة المقام إلا عند الثبات عليها ، فإن وجود التداخل بينهما ؛ قد يصح معه أن يكون نفس الأمر عند البعض حالا والبعض مقاما [5].

أما عن حقيقة هذه المقامات، فإنه قد سبق الحديث عن المراحل التي مر بها التصوف، وذلك عندما تبلورت مواضيع التصوف وفق المذاهب والفلسفات التي تأثرت بها ، فلم يكن التصوف ثمرة لاتجاه معين ؛ بل هو فكر متعدد المصادر ، فإن الحكم على المقامات في الحقيقة يتبع الحكم على التصوف نفسه ؛ إذ هي المحور الذي تدور حوله موضوعات التصوف ، فليس حديث المتقدمين عن المقامات ، التي هي عندهم عدد من العبادات المشروعة ؛ كالرضا والطمأنينة - وإن وجد فيها نوع من الغلو ؛ كالحديث عن المقامات التي استقر عليها خط الانحراف.

فإن من أظهر " أوجه الشبه الموجودة بين البوذية ، وبين طرق التصوف : مسألة المقامات ، التي يرتقي فيها السالك بالترتيب والتدريج من مقام إلى آخر ؛ حتى يصل إلى مقام الفناء "، فوجهة الفناء الأخلاقية هي : " إخماد كل الميول والأهواء ، ومحو الصفات الذميمة ؛ بممارسة الأخلاق الفاضلة ، والنيرفانا هي : كبح جماح النفس ، التي هي تلك الناحية الحيوانية المثيرة للمعاصي ، الموجودة في جبلة البشر ؛ بحكم عملنا لإرادة الحياة ، وهي تجعل الإنسان قعيداً لا يأتي بشيء . " [6]

---

(١) انظر مصطلحات الصوفية ، للكاشاني : ١٠٣.
(٢) التعريفات:١١٤.
(٣) الرسالة القشيرية:٥٧.
(٤) عوارف المعارف:٣٢٦.
(٥) انظر مقدمة ابن خلدون : ٤٦٨.
(٦) تاريخ التصوف في الإسلام، للدكتور / قاسم غني:٢٣١-٢٣٦.

(المبحث الأول)

أقسام المقامات
(عند الصوفية)

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحديث عن المقامات والأحوال في الفكر الصوفي؛ حديث عن أهم الموضوعات التي يدور محور اهتمامه حولها ، فالتوبة ، والشكر ، والرضا ، والإخلاص ، ومن ثم الفناء والبقاء والصحو والفرق والجمع ،هي أهم ما يعتني الصوفية للحديث عنه ، واتجاهات القوم في تقرير هذه المقامات تختلف تبعاً لموقفهم من مصادر التصوف المختلفة ، فحديث أوائل الصوفية في المقامات يختلف عن حديث المتأخرين، ولعل كتاب (مدارج السالكين) أقرب ما يكون في بيان حقيقة المقامات عند المتقدمين ، ومع التسليم بوجود بعض المخالفات في تحرير مدارج العبودية ؛ من حيث التعمق الغير معهود ، أو استخدام عبارات لم يكن لها وجود عند السلف ، إلا أنها تخالف ما عليه متأخرو الصوفية ، حيث شابهوا العقائد الوثنية عند الهنود والفلاسفة ؛ فظهرت مخالفتهم جلية في حقائق التوحيد .

وكما وقع الاختلاف في تعريف المقام بين محققي الصوفية ، فقد وقع في تعداد المقامات وبيانها ، فنجد أن الطوسي قد قسم المقامات إلى سبعة : التوبة ، والورع، والزهد، والفقر، والصبر، والتوكل، والرضا ، ومع ذلك فلم يصدر حكماً باقتصار المقامات عليها ، قائلاً : (وغير ذلك) [(١)]، أما في عوارف المعارف ؛ فقد عدت بعشر: التوبة ، والورع ، والزهد، والصبر، والفقر ، والشكر ، والخوف ، والرجاء ، والتوكل ، والرضا.[(٢)]

هذا وقد عد بعض الصوفية الفناء والبقاء ، والجمع والفرق من الأحوال ، وعدها البعض من المقامات ، والبعض جوز كليهما ، فيكون الفناء في مبدأ الأمر حالاً ؛ فإذا استقر العبد عليه صار مقاماً ، فحين يعرض الكلاباذي لأقوالهم في الفناء يكشف عن هذا الاضطراب، وذلك في مسألة دوام الفناء للعبد ، حيث يذهب البعض إلى أن " حالة الفناء لا تكون على الدوام ، لأن دوامها يوجب تعطيل الجوارح عن أداء المفروضات وعن حركتها في أمور معيشتها " .

بينما يذهب البعض الآخر ؛ كالجنيد ، والخراز إلى أنه لا يمكن رد الفاني إلى البقاء ، وحجتهم " أن مقام الفناء لا يدرك بالاكتساب فيجوز أن يكتسب ضده " [(٣)].

وقد يرى البعض عدم التمييز ؛ فيجعلها حالاً واحدة ، [(٤)]

ولا عجب ؛ إذا علم أن مستند القوم في كل ما ذهبوا إليه هو الذوق والتجربة الشعورية ، فكل منهم يعبر ويحكم بحسب ما وقع له ، لذا كان من الصعب الوصول إلى حكم يصح طرده في ما آل إليه المقام والحال، وهذا يرجع إلى انعدام الأسس العلمية عندهم . والآن مع عرض أقوال المتصوفة في هذه المقامات :

---

(١) اللمع:٦٥.

(٢) عوارف المعارف ، للسهروردي : ٢٣٨.

(٣) التعرف : ١٢٨.

(٤) انظر التعرف لمذهب أهل التصوف ، الكلاباذي : ١٢٧.

الفناء والبقاء :

يقول الجرجاني معرفاً الفناء بأنه " سقوط الأوصاف المذمومة ، كما أن البقاء : وجود الأوصاف المحمودة ، والفناء فناءان ، **أحدهما** ما ذكر ، وهو بكثرة الرياضة **والثاني** ؛ عدم الإحساس بعالم الملك والملكوت ، وهو بالاستغراق في عظمة الباري ومشاهدة الحق[1] .

ويقول الكلاباذي : " الفناء هو أن يفنى عنه الحظوظ ؛ فلا يكون له في شيء من ذلك حظ ، ويسقط عنه التمييز فناء عن الأشياء كلها وشغلا بما فني به .

والبقاء الذي يعقبه هو أن يفنى عما له ويبقى بما لله ".

وهو إذ يعرف الفناء بما يوهم استواء الأمور لدى الفاني حتى يسقط عنه التمييز ، فإنه يبين أن من محترزات التعريف :" أن تصير المخالفات له موافقات - بل - أن لا يجري عليه إلا ما أمر به وما يرضاه الله تعالى دون ما يكرهه " [2]

ويقول ابن عربي الغالي: " الفناء : رؤية العبد للعلة بقيام الله على ذلك والبقاء : رؤية العبد قيام الله على كل شيء ".[3]

ولمقام الفناء أحوال ، حيث يكون الصوفي فيه عرضة للشطح ، ويعرف الشطح بأنه : " عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى " [4]

والصوفية إزاء هذه الشطحات على صنفين ، فصنف لا يرى موافقة قائلها، ويقوم بتبرير فعله ، حيث سلب منه الشعور ، ونطق به لسان حاله ؛ فلا يمكن الوقوف على كنه ما ينطق به ، إلا بالترقي إلى ما وصل إليه [5]

وصنف آخر ؛ يرون أنها عين الحقيقة ، فلا يجدون فيها ما يشين ، وهم في التصريح بهذا على درجات، فقد يقرون بها ولكن مع تأويل لظاهرها ، بحيث يخفف من حدة خروجها على الشرع .

هذا والعناصر الضرورية لوجود ظاهرة الشطح ؛ كالتالي : " شدة الوجد ، أن تكون التجربة تجربة اتحاد ، أن يكون الصوفي في حال سكر ، أن يتم هذا كله والصوفي في حال من عدم الشعور " .[6]

الجمع والفرق :

أما عن بقية المقامات ، كالجمع والفرق وجمع الجمع ، والفرق الثاني فقد تتداخل معانيها مع مقام الفناء والبقاء ؛ إلا أنه قد يعبر عنها بصورة أكثر عمقاً، يقول الكاشاني في معنى الجمع : " شهود الحق بلا خلق .

وجمع الجمع : شهود الخلق قائما بالحق ، ويسمى الفرق بعد الجمع " [7] .

---

(١) التعريفات:٢١٧.

(٢) التعرف: ١٢٥.

(٣) رسائل ابن عربي:٥٣٢.

(٤) رسائل ابن عربي:٥٣٠.

(٥) انظر الرسالة القشيرية: ٧١.

(٦) شطحات الصوفية، عبد الرحمن بدوي:١١).

(٧) اصطلاحات الصوفية:٦٢.

و يقول ابن عربي في الجمع : هو الاستهلاك بالكلية في الله .

أما الفرق الأول : فهو الاحتجاب بالخلق عن الحق ، وبقاء الرسوم الخلقية بحالها ، ويقول ابن عربي : هو إشارة إلى خلق بلا حق ، وقيل مشاهدة العبودية .[1]
الفرق الثاني : " هو شهود قيام الخلق بالحق ، ورؤية الوحدة في الكثرة ، والكثرة في الوحدة من غير احتجاب صاحبه بأحدهما عن الآخر [2]
وهو بهذا المعنى يصرح بوحدة الوجود ، التي تبلورت فكرتها على يده .

ويعرف المناوي هذه المقامات ، فيقول : الجمع" إشارة إلى حق بلا خلق ، وقيل : لمشاهدة العبودية ، وقيل : الفرق ما نسب لك والجمع ما سلب عنك ....
- وجمع الجمع : مقام أتم وأعلى من الجمع ، فالجمع شهود الأشياء بالله ، والتبري من الحول والقوة ، وجمع الجمع : الاستهلاك بالكلية والفناء عما سوى الله ، وهو المرتبة الأحدية " [3]
وفي بيان هذه المرتبة ، يقول الجرجاني : " الأحدية إذا أخذت حقيقة الوجود بشرط ألا يكون معها شيء ، فهي المرتبة المستهلكة جميع الأسماء والصفات ، فهي تسمى جمع الجمع " [4]
ومن هنا فإن غاية هذه المقامات المتتالية ؛ الوصول إلى مرتبة الفناء التام ، بحيث لا تبقى حقيقة إلا حقيقة الوجود ، وهذا تصريح بأن غاية الفكر الصوفي: وحدة الوجود ، والصوفية في تحقيق هذه الرتبة على اختلاف ؛ فمنهم من يرجعها إلى ما فسرها به ابن عربي، ومنهم من يرى التخفيف ، فيبقى الشهود أقصى ما يراد .
ويأتي التعبير عن بلوغ السالك أقصى هذه المقامات بالوصل ، أو وصل الوصل ، فـ: " الواصل - عندهم - من اتصل بمحبوبه دون كل شيء سواه ، وغاب عن كل شيء سواه " [5]
وكأنه أعمق ما يراد من معاني الفناء ، الذي به تتحقق الولاية عندهم .
ويرى الصوفية أن السالك قد يتعرض في مقامه لأنواع من الأحوال ، منها السكر والصحو وغير ذلك ، ومع إمكان التجوز ، إلا أن غالب الصوفية على عدها من الأحوال ، يقول القشيري : " الصحو : رجوع إلى الإحساس بعد الغيبة ،والسكر غيبة بوارد قوي " ويرى الفرق بينهما في أن صاحب السكر قد يكون فيه نوع من الإحساس ؛ بخلاف الغيبة ، وذلك في حال عدم استيفاء الوارد ، وقد يفوق حال صاحب السكر الغيبة مع قوة الوارد .
وأن السكر لا يكون إلا لأصحاب المواجيد ، فعندما يكاشف العبد يحصل له السكر والطرب .[6]

---

(1) رسائل ابن عربي:٥٣٢.
(2) اصطلاحات الصوفية:١٤٦.
(3) التعاريف: ٢٥٢.
(4) التعريفات:١٠٩-١١٠.
(5) انظر طبقات الصوفية للسلمي :٤٦٢.
(6) انظر الرسالة القشيرية : ٧١.

رأي الشيخ الصاوي :

عند تتبع أقوال الصاوي في مسألة المقامات من خلال مؤلفاته المتعددة ؛ يجد الباحث إعراضا عن كثير من المقامات ، التي كانت محل اهتمام الصوفية بل وإجماعهم ، فالصاوي عند بيانه لأقسام المقامات لم يذكر التوبة والشكر والرضا والصبر وغير ذلك ، وقد اقتصر في حديثه عنها على ما يتعلق بمعرفة الله وتوحيده بالمفهوم الصوفي ، فالفناء والبقاء والجمع والفرق ونحو ذلك كان محل اهتمامه ، حيث اعتمدها مفصلاً ما يتعلق بها من أحكام بالشرح والتوضيح ، ولعل لهذا المسلك من الصاوي أسباباً نبه إليها في بدء حديثه عن التصوف ، وذلك لأنه عند ذكر مبادىء هذا العلم عمد إلى القول بأن نسبته فرع علم التوحيد ، وقد سبقت الإشارة إلى أن مفهوم التوحيد عند الأشاعرة والصوفية يعني ؛ معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته.

ومن هنا كان اهتمامه جلياً في تفصيل هذه المقامات ، وتوضيحها للمريد ، بل والذب عنها ، والتأصيل لها ، وسيأتي تفصيل كلٍ في ما خصص له .

وإذا كانت الإشارة قد سبقت إلى أن المصطلحات الصوفية بعامة ؛ تستند في التعبير عنها إلى مفاهيم ذوقية ، تبعد كل البعد عن المقاييس والاعتبارات العلمية ، لذا فهي تميل إلى وصف حالة شعورية أكثر من أن تحدد ماهيتها أو تفصح عن حقيقتها ، فإن هذا ما يؤكده الصاوي ، حيث يقول : " البقاء بالله ، والفناء في الله ، أخلاق ذوقية ، لا تعلم إلا بالذوق ، والعبارة عنهما لا تفيد شيئاً ".

ومع هذا فإننا نجد عبارات كثيرة من الصاوي ؛ تحاول تقريب هذه المصطلحات إلى ذهن القارىء ، ولعل كتابه المسمى بشرح الصلوات الدرديرية هو الذي نعتمده في هذا المقام ، حيث التفصيل والتوضيح للكثير من هذه المصطلحات ولكن دون أن يشير إلى الفرق بين المقام والحال ، وهو بهذا قد يتجوز في العبارة ؛ فيتكلم عن المقام بلفظ الحال أو العكس .

يقول مفصلاً القول في عدد المقامات والمراد من كل واحد منها ؛ حسب الفهم الصوفي ، وذلك في شرحه لواحدة من الصلوات المبتدعة :

" **المقامات ثلاث :**

- مقام المحجوبين السائرين إلى الله ، المستدلين بالصنعة على الصانع .
- مقام أهل الفناء المحض ، الذين غرقوا في توحيد الأحدية ، فلم يشهدوا سوى ذات الله تعالى .

ولما كان هذا المقام مقام سكر ، وخروج عن طور البشرية ، وعن حدة التكليف، قال - في صلاته - : وانشلني من أوحال التوحيد .

- " مقام أهل البقاء بعد الفناء : وهم الذين يشهدون الصنعة بوجود الصانع؛ لكونهم شهدوا قبل كل شيء ذات مولاهم وصفاته وأسمائه " .

ويسمي هذه المرتبة بالوحدة ، ويرى أن من بلغها فقد بلغ منابع الصدق مع الله في عبادته ، يقول : " فالعارف يرى الله قبل الآثار ، ويستدل بالله على ثبوت الآثار ، والمحجوب يرى الآثار قبل شهود الله ؛ فيستدل بالآثار على الله .

وقد علمت أن من غرق في عين بحر الوحدة ؛ يكون باقياً بالله ولا بد ، لا بنفسه ولا بشيء سوى الله ، لأنه يرى الأكوان كظل الشخص " [١] .

وبهذا المعنى الذي فسر به المقام المسمى بالبقاء ، والذي عبر عنه بشهود الذات متصفة بالأسماء والصفات ؛ فإنه يفسر المعتقد الصوفي الفلسفي المسمى بوحدة الوجود :

يقول : " وهذا المقام يسمى : بوحدة الوجود ، ولا يدركه الشخص إلا بعد الفناء في الأحدية ، ووحدة الوجود هذه يسمى صاحبها : في مقام البقاء ، ويسمى غرقان في بحر الوحدة ، التي هي شهود المولى من حيث قيام الأسماء والصفات به [٢] .

وكان لهذا المقام تسمية خاصة عند الصوفية ، تكشف عن حقيقة الأحكام المتعلقة بهذه المرتبة ، هي : حضرة الإطلاق ، فليس بمخفي ما تنطوي عليه هذه التسمية من إباحة الخروج عن كل القيود ، يقول في شرح إحدى الصيغ المبتدعة : [وصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد صلاة تدخلنا بها حضرة الإطلاق] : " أي حضرة هي الإطلاق ، أي من قيد الأقفاص ، أي من الطبائع الجسمانية ؛ بأن يخرج العبد من أسر الطبيعة ، ومن سائر الحجب الظلمانية والنورانية ؛ فيصير حراً لخروجه عن شوائب الرقية ، وهذا معنى قول صاحب السحر : " اللهم إنك فتحت أقفال قلوب أهل الاختصاص ، وخلصتهم من قيد الأقفاص ، فخلص سرائرنا من التعلق بملاحظة سواك ، وافننا عن شهود أنفسنا ؛ حتى لا نشهد إلا إياك] ، لأن مراده بالأقفاص الأجسام ، وقيدها طبائعها ، وهي الحجب النفسانية : ظلمانية أو نورانية .

وقد أشار لهذا المعنى محمد بن وفا[٣] ، بقوله :

وبعد الفنا في الله كن كيفما تشا فعلمك لا جهل وفعلك لا وزر " .

فصاحب هذا الوصف يقال له في اصطلاح القوم : في " حضرة الإطلاق " ويقال له : من الأحرار ؛ " لكونه طلوقا من طبائعه ، ومن كل ما سوى مولاه ، باق بربه لا يشهد إلا علاه " [٤] .

---

(١) المرجع السابق:٦٧.

(٢) المرجع السابق:٦٧.وسيأتي تفصيل موقفه من هذا المعتقد في مبحث مستقل : ٥٣١.

(٣) هو محمد وفا ، أحد كبار الصوفية نقل عنه كلام إن صح عزوه له فهو في غاية التجني وسوء الأدب مع الله تعالى ، له كتاب العروس وكتاب الشعائر ، من مواليد القرن الثامن :طبقات الشعراني:(٣١٤/٢).

(٤) حاشية الصلوات:٩١.

ومرة أخرى يعرض لبيان هذه المقامات ؛ ولكن في حالة خاصة ، وهي حالة الاستغراق مع الذكر ، يقول : " الله الله الله كرره ثلاثاً ، إشارة إلى أن المراتب ثلاثة : توحيد الأفعال ، والصفات ، والذات ، فإذا قال : الله ، شاهد أفعاله في خلقه ، وإذا قالها ثانياً: شاهد الصفات ، فيشاهد أن الله متصف بكل كمال ، وإذا قالها ثلاثاً : ارتقى لمشاهدة الذات ، فيشهدها بدون الصفات ، وهي مرتبة أهل الفناء ، أو مع الصفات والأفعال ، وهذه مرتبة أهل البقاء " [١] .

ويقول في حال الاستغراق مع الذكر الصوفي المعروف (الله) : " إن من داوم على ذكره في خلوة مجرداً ، بأن يقول : الله الله ؛ حتى يغلب عليه منه حال ، شاهد عجائب الملكوت ، ويقول بإذن الله للشيء كن فيكون ، وهو ذكر الأكابر من المولهين وأرباب المقامات ، وأهل الكشف التام " [٢].

****

ولم تكن هذه المقامات الثلاث ؛ هي منتهى المقامات المعروفة عند الصوفية ، وهذا ما فصل الصاوي القول به عند شرحه لبيت الدردير في منظومته :

وجد لي بجمع الجمع فضلا ومنة وداوي بوصل الوصل روحي من الضنا.

يقول معرباً القول في معاني هذه الكلمات ، التي سألها الدردير في دعائه :
" اعلم أن لهم مقاماً يقال له : الفناء .
ومقاماً يقال له : البقاء ، والجمع والفرق .
ومقاماً يقال له : جمع الجمع .
ومقاماً يقال له : الفرق الثاني .
ومقاماً يقال له : الوصل .
ومقاما يقال له وصل الوصل " .

وبعد هذا التقسيم المجمل يشرع في بيان حقيقة هذه المقامات بما يماثل ما تقدم من أقواله ، وذلك في المقامين الأولين ، ولكنه يزيد في إيضاح سبب تسمية مقام البقاء **بالجمع والفرق** ، فيقول : " ومشاهد الوحدة مشاهد للذات متصفة بالأسماء والصفات مثبتاً للآثار ، جامعاً بين الحق والخلق ، وهذا هو الكمال بعينه ، فلذلك قالوا : لا بد لكل فناء من بقاء ، ومقام البقاء هذا هو المسمى بالجمع والفرق ، فجمعه شهود لربه ، وفرقه شهود لصنعه .

أما عن المقامات التالية لهذا المقام ؛ فكلامه في توضيحها وبيان ما يختص بها من أحكام هو التالي :

---

(١) المرجع السابق:٣٨.
(٢) المرجع السابق:١١٠.

" أما **الجمع** : فهو مقام أعلى من البقاء ، وهو أن يأخذه الحق بعد بقائه ، فيسكره في شهود ذاته تعالى ، فيصير مستهلكاً بالكلية عما سوى الله تعالى ، فمنهم من يبقى بهذه السكرة إلى الموت كالسيد البدوي[1] ، ولذلك قال العارفون : إنه جذب جذبة استغرقه إلى الأبد ، ومنهم من يرد إلى الصحو عند أوقات الفرائض ، والقيام بأمور الخلق ، كالسيد الدسوقي[2] وأضرابه والمؤلف ؛ فيكون رجوعاً لله بالله ، لا للعبد بالعبد " .

ومن هذا الرجوع يأتي بيان المقام الذي يليه وهو **الفرق الثاني** ، يقول : " وهذا الرجوع يسمى بالفرق الثاني .

وأما **الوصل** ؛ فهو تلذذ القلب بشهود الحق بعد زوال الحجب الظلمانية والنورانية .

فإن دام له الشهود يقال له : **وصل الوصل** ، أي الوصل الكامل ، كقولهم : سر السر ، وعين العين ، مبالغة في كمال الشيء " . [3]

******

المناقشة :

إن معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته الحسنى ، وبكماله المنزه عن المثيل والشريك ؛ حقيقة فطرية أقامها المولى في قلب كل العباد ، يوم أخذ الميثاق عليهم ، قال تعالى : { وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى } .

فالفطرة السليمة لا تدل على مجرد معرفة الله تعالى ، أو الإقرار بوجوده ؛ بل إن ذلك الإقرار ليتضمن من الإيمان بحقائق الكمال ما يعجز المنصف عن إنكاره ؛ إذ حقيقة الإقرار بوجود الله تعالى تعني الإيمان بربوبيته ، والربوبية هي اعتقاد تفرد الرب تعالى بكل صفات الغنى والقوة والكمال والإحاطة والصمدية ، وكل ما يقتضي قيامه تعالى بأفعال الربوبية ، ولم تكن هذه الحقيقة بمكان ينازع فيه العقلاء ؛ حتى أن

---

(1) هو أبو العباس أحمد البدوي ولد بمدينة فاس بالمغرب ، انتقلت أسرته إلى مكة المكرمة وعاش فيها زمننا ثم انتقل إلى العراق ومصر واستقر في طنطا، نسب إلي الصوفية الكثير من الغرائب والعجائب ، حكي عنه أنه أصيب بحالة وله فاضطربت لذلك أحواله ولم يستقر له أمر حتى مات سنة ستمائة للهجرة وقبره من أكبر المزارات التي يقصدها الكثير من الناس بأنواع البدع والشركيات ، انظر طبقات الشعراني:(١/٣١٠).

(2) هو إبراهيم الدسوقي القرشي ،أحد كبار الصوفية وصاحب طريقة معروفة ، نسب إليه الكثير من أوهام الصوفية وخرافاتهم، قيل عنه أنه كان يدعي التحكم في أبواب الجنة والنار بأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،كما نسبت له أبيات في غاية الخطورة لما تحمله من معاني الفناء والبقاء الوجودي ، منها:

أنا ذلك القطب المبارك أمره	فإن مدار الكل من حول ذروتي
أنا شمس إشراق العقول ولم أفل	ولا غبت إلا عن قلوب عمية
بذاتي تقوم الذات في كل ذروة	أجدد فيها حلة بعد حلة

توفي سنة: ٦٧٦هـ. انظر: طبقات الشعراني:(١/٣٠٨).

(3) شرح المنظومة:١٤١.

كفار قريش عندما أنكر عليهم الباري عبادتهم غير الله بالسؤال عن خالقهم ؛ لم يملكوا سوى الإقرار بربوبيته تعالى .

كما أن الالتجاء إلى الله تعالى في البأساء والضراء مما غرس إرادته في النفس البشرية ، حتى إذا خلصت من الأهواء والشهوات لمكان نزول الضر ، الذي استقر في صميمها أن دفعه لا يكون إلا من جهة الرب ، سكنت بكليتها لهذا النداء الفطري ، واتجهت برفع الأيدي ؛ لتترجم مقتضى هذه الفطرة ، بكلمات تضم صراحة أعلى درجات الإيمان بالله تعالى ، والإقرار بكمال ربوبيته وجلاله وعظمته ، ولهذا أشار الحق بقوله : { وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً } (الإسراء:٦٧) .

ومن هنا كان الاستدلال بالخلق على الخالق تعالى ؛هو من قبيل الكشف عن هذه الحقيقة الفطرية المغروسة في النفس البشرية ، ومن ثم تنبيهها إذا أصابتها الغفلة أو علاها النسيان ، ولهذا امتدح المولى تعالى عباده الذين يتفكرون في عظيم مخلوقاته؛ إذ يتحقق بذلك استشعار عظمة الله تعالى ، ومن ثم إخلاص العبادة له على وجه يتم به تحقيق مقتضى الإيمان من التسليم لمراضي الرب تعالى ، وعلى هذا فليس الاستدلال بالخلق على الحق سبحانه هو مقام المحجوبين ؛ كما يدعى الصاوي ، بل حقيقة هذا الاستدلال أن صح إطلاق ذلك المسمى عليه ؛ ترتيب مقدمات ضرورية فطرية ، تسلم أيضا إلى نتيجة فطرية ، فكون هذه الموجودات مخلوقة ؛ فمن الأمور الفطرية ، التي لم يماري فيها من لم تتنسه أوهام الفلسفات ، وكونها مخلوقة لله تعالى فهي أيضا من الأمور الفطرية ، قال تعالى : { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ }(لقمان:٢٥) .

****

ـ وقبل الخوض في مسألة المقامات التي اعتمدها الصاوي ، لا بد أولاً من توجيه الألباب إلى أن كل هذه المصطلحات من البدع الحادثة ، التي لم تصل إلينا بطريق معتمد ، يتحقق به التشريع والتعبد ، ولكن لما اشتهر الحديث عنها بين الصوفية على طبقاتهم المختلفة ؛ فكان منهم أهل تقوى وورع وعلم ، وكان منهم من هو بخلاف ذلك ، ممن تستر بهذه التسمية ليدخل على الإسلام والمسلمين أشد أنواع الفتن في الدين ، عمد أهل التحقيق بدافع الورع والإنصاف إلى تحليل هذه المفاهيم الذوقية ، وعرضها على منهج السلف الكرام ، فقبلوا ما كان موافقاً لذلك منها ، وردوا ما خالف وخرج عن النهج القويم ، تماماً كما اجتهدوا في النصح لدين الله تعالى في مواجهة ما أحدثه المتكلمون من استخدام ألفاظ مبتدعة ، كالجوهر والعرض والتحيز والجهة ، إلى غير ذلك مما أقاموا عليه صرح مواقفهم الكلامية في بناء العقيدة على أسس ليس لها من الإسلام مستمد ، فكانوا كمن رفع بنيانه على شفا جرف هار لم يتمالك أمام معاول النصح الصادق لدين الله تعالى ، فانهار على أم رأسه ، وبقي الحق موقوفاً على ما جاءت به نصوص الكتاب والسنة .

ومن هنا قام أهل العلم ؛ بدافع الإنصاف والتحقيق إلى سبر أغوار هذه المصطلحات ، وعرضها على النهج القويم ، فقبلوا منها ما استقام معناه وردوا ما أجحف وضل وغاب عن الحق ، ليس من باب التسليم بصحة ما ذهب إليه أولئك، وإنما من باب إقامة الحجة ، ورد الباطل ، والدفاع عن العقيدة الصحيحة ، مع الالتزام بآداب الجدال الصحيح ، الذي تقوم أركانه على الاعتدال والتوسط مع رد المتشابه إلى المحكم ؛ تمسكا بحقيقة الحكمة التي أنيط بتحقيقها صدق الدعوة إلى الله تعالى .

فالفناء والبقاء والجمع والفرق والصحو والمحو والسكر والوجد ، كلها مصطلحات غريبة المبنى والمعنى ، لا يمكن أن تعتمد في بناء العقيدة ؛ وهي معرفة الله تعالى وتوحيده والإيمان به ، ويتضح هذا إذا علم على جهة اليقين بأن أعظم رسالة للأنبياء والرسل كانت في بناء هذه العقيدة في قلوب الناس ، فكيف يغفل خيرة خلق الله تعالى وأبرهم قلوباً وأصدقهم إيماناً، أولئك الذين اختارهم الله ليكونوا ترجماناً حياً لما أوحاه الله إليهم يصدق بكل ما جاؤوا به من عند الله تعالى ، كيف يغفل أولئك الأخيار عن هداية الناس لمثل هذه المقامات ، التي أناط الصوفية بتحقيقها نيل درجة الولاية : أسمى أماني العبد ، الذي يريد أن يكون من أهل هذه البشرى :
{ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } (يونس:٦٢) .

ولكل الذي تقدم ؛ فإن كل ما سيأتي بيانه وتفصيله في ثنايا دراسة هذه المقامات تحليلاً وعرضاً ونقداً ، فإنما يستمد من طريقة أولئك العلماء ؛ نصحاً لدين الله تعالى ، واستجابة لداعي الانصاف والعدل .

*****

أولا : تعريف الفناء

لما كان الفناء هو أول المقامات الآنفة الذكر ، وكان بمثابة البوابة التي دخل منها أهل التصوف إلى درجات الترقي في سلم الوصول إلى الولاية ؛ كما اعتقدوا بغير سلطان آتاهم ، صح أن أبدأ الحديث به .

فإن ما ادعاه الصاوي من أن مقام الكمل في التوحيد هو مقام الفناء ، حيث لا يشهد العبد سوى ذات الله تعالى ، فليس بمسلم له ، فإن تفصيل القول فيه كما يلي : أن للفناء أقسام بعضه مقبول ، بل عليه مدار التوحيد ، وهو الفناء عن عبادة السوى .

وبعضه مردود ؛ باعتبار ما فيه من الابتداع ، الذي قد يؤدي بصاحبه إلى بوابة الإلحاد ، وهو الفناء عن شهود السوى ، وغايته تعمق في توحيد الربوبية ، وشهود للقدر .

وبعضه كفر بواح ، مناقض للدين بالكلية ، وهو الفناء عن وجود السوى ، فليس ثمة موجود إلا الله ، وهذا ما حكاه ابن عربي وأمثاله من الملاحدة .

ولكن لما كانت هذه المصطلحات ؛ كما هو واضح من التقسيم السابق ، محل اشتباه وإيهام ؛ فقد حذر من الاغترار بها العلماء ، " فإن الفناء والبقاء من ترهات الصوفية ، دخل من بابه كل إلحادي وكل زنديق ، وأراد قدماء الصوفية بالفناء نسيان المخلوقات ، وفناء النفس عن التشاغل بما سوى الله ، ولا يسلم إليهم هذا أيضا ، بل أمرنا الله ورسوله بالتشاغل بالمخلوقات ، ورؤيتها والإقبال عليها ، وتعظيم خالقها " [1].

وأدع تفصيل القول فيما يقبل منه وما يرد ـ أنصافاً وتحقيقاً ـ لشيخ الإسلام رحمه الله ؛ فقد أتم بيان ذلك ، حيث يقول : " الفناء ثلاثة أقسام : فناء عن وجود " السوى " ، وفناء عن شهود السوى ، وفناء عن عبادة " السوى " :

فالأول ؛ هو فناء أهل الوحدة الملاحدة ؛ كما فسروا به كلام الحلاج ، وهو أن يجعل الوجود وجوداً واحداً.

وأما الثاني ؛ وهو الفناء عن شهود السوى ، فهذا هو الذى يعرض لكثير من السالكين ؛ كما يحكى عن أبى يزيد وأمثاله ، وهو مقام الاصطلام ، وهو أن يغيب بموجوده عن وجوده ، وبمعبوده عن عبادته ، وبمشهوده عن شهادته ، وبمذكوره عن ذكره ، فيفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، وهذا كما يحكى أن رجلاً كان يحب آخر فألقى المحبوب نفسه في الماء ؛ فألقى المحب نفسه خلفه ، فقال : أنا وقعت فلم وقعت أنت ؟ ، فقال : غبت بك عنى ، فظننت أنك أنى ، فهذا حال من عجز عن شهود شيء من المخلوقات ؛ إذا شهد قلبه وجود الخالق ، وهو أمر يعرض لطائفة من السالكين ، ومن الناس من يجعل هذا من السلوك ، ومنهم من يجعله غاية السلوك ، حتى يجعلوا الغاية هو الفناء في توحيد الربوبية ، فلا يفرقون بين المأمور والمحظور ، والمحبوب والمكروه ، وهذا غلط عظيم ، غلطوا فيه بشهود القدر وأحكام الربوبية عن شهود الشرع والأمر والنهى وعبادة الله وحده وطاعة رسوله ، فمن طلب رفع بهذا الاعتبار لم يكن محمودا على هذا ، ولكن قد يكون معذوراً .

وأما النوع الثالث ؛ وهو الفناء عن عبادة السوى ، فهذا حال النبيين وأتباعهم وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه ، وبحبه عن حب ما سواه ، وبخشيته عن خشية ما سواه ، وطاعته عن طاعة ما سواه ، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه ، فهذا تحقيق توحيد الله وحده لا شريك له وهو الحنيفية ملة إبراهيم ، ويدخل في هذا أن يفنى عن اتباع هواه بطاعة الله فلا يحب إلا لله ، ولا يبغض إلا لله ، ولا يعطى إلا لله ، ولا يمنع إلا لله فهذا هو الفناء الديني الشرعي ، الذى بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه " [2]

وعليه فإن كل ما أتى الصوفية به في مقام الفناء عن شهود السوى ؛ إنما هو من قبيل تقرير المسلمات ، والاستدلال لليقينيات ، وجعل غاية الطلب في تقرير أمر قد سلمله الكثير من المشركين ، والكفرة المارقين ، " وهذا الموضع وقع فيه من

---

(١) سير أعلام النبلاء:(٣٩٣/١٥).
(٢) مجموع الفتوى:(٣١٣/٢-٣١٤).

الشيوخ الكبار من شاء الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وهؤلاء غاية توحيدهم هو توحيد المشركين ، الذين كانوا يعبدون الأصنام ، الذين قال الله عنهم : { قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ . قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ . قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ } (المؤمنون:٨٤-٨٩) " [١]

أحكام الفناء :

أما عن الأحوال التي قد تعتري صاحب هذا المقام من الذهول والخروج عن طور التكليف ؛ كما بين الصاوي ، حتى سوغ لصاحبه هذا المقال الشنيع، وهو قوله : انشلني من أوحال التوحيد ، الذي صار ذكر أكابر المولهين من أصحاب الطرق الصوفية المتأخرة ، لمن الأمور التي يعلم بطلانها بالضرورة من دين الإسلام ، وهذه المقولة وأمثالها من شطحات الصوفية قد فصل العلماء في بيان حكم قائلها بما يقطع عدم إرادتها من جهة الشرع ، فليس يخرج قائلها عن قولها : إما بعمد ، أو غلبة حال.

فإن كان الأول ؛ فهو كافر مارق ، وهذا من ألفاظ الردة ؛ لأن فيها استهزاء بالدين ، ووصفا للب الدين ، وحقيقة العبودية ؛ بما يستقذر منه .

وأما إن قالها عن غلبة حال ؛ فهو معذور لزوال عقله ، ومن هنا فليس حاله حال كمال ، بل هو حال نقص ، لأن زوال العقل مما لا مدح فيه .

وإن كان زوال عقله بقصد وتعمد فهو آثم ؛ لأنه سلك غير سبيل المؤمنين ، التي كان عليها الصحابة رضوان الله عليهم في طلب القرب من المولى تعالى ، وإن كان قد وصل إلى ما وصل بلى تعمد ؛ كحال بعض المجانين ، الذين عظم شأنهم الصوفية فهؤلاء معذورون ، والإثم يلحق بمن عظم كلامهم حال اصطلامهم ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " فمثل هذه الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد ، وبين المأمور والمحظور ، ليست علما ولا حقا ، بل غايته أنه نقص عقله ، الذي يفرق به بين هذا وهذا ، وغايته أن يعذر ، لا أن يكون قوله تحقيقاً " [٢]

ولا شك أن هذا كله من كيد الشيطان ، يقول الإمام ابن القيم في بيان ما لبس عليهم من وحيه وكذبه : " ومن كيده : ما ألقاه إلى جهال المتصوفة من الشطح والطامات ، وأبرزه لهم في قالب الكشف من الخيالات ، فأوقعهم في أنواع الأباطيل والترهات ، وفتح لهم أبواب الدعاوي الهائلات ، وأوحى إليهم : أن وراء العلم طريقاً إن سلكوه أفضى بهم إلى كشف العيان ، وأغناهم عن التقيد بالسنة والقرآن ، فحسن لهم رياضة النفوس وتهذيبها ، وتصفية الأخلاق ، والتجافي عما عليه أهل الدنيا وأهل الرياسة والفقهاء وأرباب العلوم ، والعمل على تفريغ القلب وخلوه من كل شيء ، حتى ينتقش فيه الحق بلا واسطة تعلم ، فلما خلا من صورة العلم الذي جاء به الرسول ؛ نقش فيه الشيطان بحسب ما هو مستعد له ، فلغير الله لا له سبحانه ما يفتحه عليهم الشيطان من الخيالات والشطحات " [٣]

---

(١) مجموع الفتاوى:(١٠١/٨).
(٢) المرجع السابق:(٣١٣/٨).
(٣) إغاثة اللهفان:١١٩.

ثانيا : تعريف البقاء

أما عن حقيقة البقاء الشرعية ، فإذا كان الفناء عن إرادة السوى هو حقيقة التوحيد ، وغاية الإخلاص لله تعالى ، وهو المراد من أنواع الفناء ، الذي اجتهد في تحصيلها العباد ؛ فما هو البقاء الشرعي المقابل لذلك الفناء ، الذي يدعيه أهل البدع والضلالات ، أن البقاء المحمود ؛ كما يقول شيخ الإسلام رحمه الله ، هو ما كان عليه سلف الأمة ، وهو البقاء في مراضي الرب تعالى ، كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي : (كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ورجله التي يمشي عليها ، ويده التي يبطش بها) [١]

وهذا البقاء لا ينافي الفناء الشرعي ، حيث يصير العبد فانياً" عن تأله ما سوى الله ؛ بتأله الله تحقيقاً لقوله : (لا إله إلا الله) ، فينفي ويفنى من قلبه تأله ما سواه ، ويثبت ويبقى في قلبه تأله الله وحده " [٢]

وكل معنى للبقاء سوى هذا ؛ فهو مردود : إما أن يدخل صاحبه في دائرة الابتداع ، أو دائرة الكفر بالقول بوحدة الوجود .

أحكام البقاء :

يرى الصاوي أن للبقاء أحكاما تكون علما على بلوغ هذه المرتبة للسالك ، فالاستدلال بالصنعة على الصانع عنده هو طريق السالكين الذين لما يصلوا بعد ، أما الاستدلال بالله على خلقه فهذا هو صفة الواصلين من أهل البقاء ، وغاية ما فيه استغراق في توحيد الربوبية ، ولكنه غير كاف في بلوغ منازل الكمل من الناجين " فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية ، الذي يقر به النظار ، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف ، ويجعلونه غاية السالكين ،...، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ، ويتبرأ من عبادة ما سواه ، كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين " [٣] .

ومع ذلك فإنه لا يسلم له أن طريق الاستدلال بالخلق على الخالق طريق السائرين الذين لم يصلوا بعد ، بل قد أمر المولى تعالى عباده به ، ووصف من انتهجه منهم بالعقل والفكر ، قال تعالى {إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب } ، وسيأتي تفصيله في المبحث التالي بإذن الله .

أما ادعاه الصاوي من أن البقاء الذي يتبع الفناء ، يطلق العبد من التكاليف، فتخرج أفعاله عن مقتضى الحساب من العقوبة والذنب ، فهذا عين التقول الباطل ، فقد اعتقد أن العبد إذا استغرق في مقام الفناء ؛ فإنه يصل إلى البقاء بربه ، حتى يتمكن من شهود ذاته تعالى متصفة بالأسماء والصفات ، وبالتالي فإن أفعاله تصير مرادة للحق تعالى مهما كانت على اعتبار موافقتها لأفعال الله القدرية ، حيث شهد ذاته تعالى متصفة بصفات الربوبية ، فهذا نوع من التعمق في شهود القدر بما لم

---

(١) سيأتي مزيد بيان عن هذا في المبحث التالي بعون الله تعالى: ٥٢١.
(٢) مجموع الفتاوى:(٣٧٠/٨).
(٣) شرح الطحاوية: ٣٦.

يشرع ، بل هو عين مخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، كما أن فيه مماثلة لأفعال المشركين الذين احتجوا بالقدر ، وليس لهم حجة في ذلك ؛ لقيام الحجة عليهم بالتكليف وإرسال الرسل ، وقد سماهم شيخ الإسلام بالإبليسية ؛ لموافقتهم إبليس في فعله ، والذي يترجح عندي أن هذا الحال مخالف للشطحات التي قد تصدر من الفاني بلا إرادة ، لأن البيت الذي استدل به على ما قدم من أحكام وهو : " وبعد الفنا في الله كن كيفما تشا " ، فيه إثبات لمشيئة المريد ، فليست تخرج أفعاله عن مقتضى إرادته . وهذا هو حقيقة وصفه بالبقاء ، ومن ثم فلا حجة له في زوال التمييز ؛ لأنه في حالة صحو كما هو ظاهر ، وهذا ما يسمى بإسقاط التكاليف .

وعليه فإن في هذا الكلام من إبطال الشرائع ، وهدم العقائد ما لا يخفى خطره ، ومن ثم فليس يحتاج لهدمه كبير معول ، وتكفي الإشارة إلى ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو أكمل العابدين ، وأيضاً ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم من التمسك بشرائع الدين حتى لقوا الله على ذلك ، ولا شك أن هذا من الأوهام الصوفية المتأثرة بغثاء الأمم الكافرة من الفلسفة والبوذية وغيرها .

ومن جملة ما ادعاه الصاوي لهذه المرتبة من الأحكام أن يقول صاحب المقام المستغرق في الذكر للشيء كن فيكون بإذن الله ، فإن هذا في حقيقة الأمر من أوهام الصوفية التي لا تستند إلى شرع أو عقل ، وقد تقدم الحديث عنها في مبحث شهادة التوحيد ونواقضها ؛ فإن هذه الكلمة هي مما اختص الله تعالى به لتمام ربوبيته وقيوميته واستغنائه عن كل ما سواه ، وقد أتت بما يفيد الحصر ، فلا مثيل له ولا رب سواه :{إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون} (النحل : ٤٠)

يقول الإمام ابن جرير في تفسير الآية :" يقول تعالى ذكره : إنا إذا أردنا أن نبعث من يموت فلا تعب علينا ولا نصب في إحيائنا لهم ، ولا في غير ذلك مما نخلق ونكون ونحدث ، لأنا إذا أردنا خلقه وإنشاءه ، فإنما نقول له : كن فيكون ، لا معاناة فيه ، ولا كلفة علينا.

واختلفت القراء في قراءة قوله : يكون ، فقرأه أكثر قراء الحجاز والعراق على الابتداء ، وعلى أن قوله : "إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن" كلام تام مكتف بنفسه عما بعده ، ثم يبتدأ فيقال : فيكون ، كما قال الشاعر : يريد أن يعربه فيعجبه " [1] .

ولا شك أن هذا لا يكون إلا لله تعالى ، واعتقاد أنه يحصل لغيره من خلقه بإذنه يحتاج إلى دليل يدل عليه ، فإن عيسى عليه السلام وهو رسول أيده الله بالمعجزات إثباتا لنبوته وتأييدا له فأعجز قومه بإذن الله في إبراء الأكمه والأبرص وخلق الطيور من الطين والنفخ فيها ، إلى غير ذلك لم يثبت أنه كان ينطق بهذه الكلمة :(كن فيكون) عند فعل هذه الأمور وإنما الذي ثبت أنه كان يدعو الله فيرقى المرضى فيشفيهم الله بحوله وقوته ، وهي معجزة قد ثبتت حتى لنبينا صلى الله عليه وسلم .

---

(١) جامع البيان:(١٤/١٠٦).

ومن جهة أخرى فإن حقيقة المعجزات أفعال الله تعالى أيد بها عباده المرسلين ؛ فلا تصح لأحد غيرهم .
فلما انعدم الدليل المؤيد لهذه المقولة واستبان خواؤها وبعدها عن الحجج البرهانية علم أنها من أوهام الصوفية ، والتي تعد من وسائل الشرك الصريح ، فإن اعتقاد الإذن لا يكفي في نسبة هذه الأمور التي علم بالضرورة اختصاص المولى بها لغير الله ؛ ما لم يدل دليل صريح على إمكانها وحصولها ، بل إن هذه المقولات وما يشابهها هي عين ما كان يشتبه على كفار قريش في آلهتهم التي كانوا يعتقدون عبوديتها لله ولكنهم ظنوا أن لها قدرة بإذن ربها على التصريف والعطاء والمنع لمكانتها عنده ، فصرفوا لها الآلهة ، وكانوا يقولون ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى زلفى.

وهذه المرتبة أشد نكارة من التي قبلها ؛ لأن فيها من معاني وحدة الوجود الشيء الكثير ، ومع أن الصاوي قد أقر بأن هذا مراد الصوفية من وحدة الوجود إلا أن هذا مما لا يسلم له بإطلاق ، لأن وحدة الوجود بالمعنى الصوفي الفلسفي تعني أن عين وجود المخلوقات هو عين وجود الخالق تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .
ولأهمية هذه القضية فسيأتي تفصيلها في مبحث مستقل بإذن الله تعالى .

*****

وقد كان حديثه في باقي المقامات من الجمع والفرق ، وجمع الجمع وغير ذلك مما كثر فيه خوض أرباب السلوك والأحوال ، من الأمور التي لا يسلم إرادتها من جهة الشرع ، وذلك لأنها من البدع المحدثة ، التي لم ترد ألفاظها في الكتاب أو السنة ، وعليه فمن غير المسلم أن تكون نهاية إرب أهل التوحيد وأولي الاستقامة ، وقد قال تعالى : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً }.

ثم إن ما تحويه هذه المصطلحات من ألفاظ غريبة ، يصعب فهمها ، ومعرفة معانيها لكثير من الناس ، لمما يقطع بعدم اعتمادها في هذه المرادات العظيمة ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله بعد أن سبر أغوار مذهبهم ومحصه على ضوء الهدي النبوي : " فلا تجد هذا التكلف الشديد ، والتعقيد في الألفاظ والمعاني عند الصحابة أصلاً ، وإنما يوجد عند من عدل عن طريقهم ، وإذا تأمله العارف وجده كلحم جمل غث ، على رأس جبل وعر ، لا سهل فيرتقى ، ولا سمين فينتقل ، فيطول عليك الطريق ، ويوسع لك العبارة ، ويأتي بكل لفظ غريب ، ومعنى أغرب من اللفظ ، فإذا وصلت لم تجد معك حاصلاً طائلاً ، ولكن تسمع جعجعة ولا ترى طحناً " [1].

---

[1] مدارج السالكين:(٣/٤٠٥).

ومن جهة أخرى ؛ فإنه لا يخفى ما في هذه الألفاظ والمعاني من التنطع الذي أتى بذمه الكتاب والسنة ، وكما يقول ابن القيم رحمه الله : " فإن لم تكن هذه الألفاظ والمعاني التي نجدها في كثير من كلام هؤلاء تنطعاً ؛ فليس للتنطع حقيقة " [١] .

والذي أدى بهم إلى هذا المسلك الضال ؛ ما اعتمدوه من إعمال الرأي في دين الله ، فضلوا عن المنهج النبوي إلى مثل هذه المحدثات ، التي كانت مدخلاً للكثير من أوهام الملحدين والزنادقة المارقين : أمثال ابن عربي وغيره.

ولما كانت هذه الاصطلاحات المبتدعة من الألفاظ المجملة ، التي هي محل اشتباه في مرادها من حيث المعنى ، فقد فصل الأئمة في الكلام عنها ؛ كما فصلوا في مقام الفناء والبقاء ؛ ببيان الوجه المراد منهما ، وبيانه كالتالي :

مقام الجمع :

إن حقيقة الجمع في اصطلاح القوم : " شخوص البصيرة إلى من كانت منه المتفرقات كلها "بمعنى أن يقبل العبد بكليته إلى مولاه ؛ فلا يبقى لأحد منه التفات، فحقيقته امتداد لمقام الفناء مع زيادة في المعنى ، ولهذا الجمع أنواع : فمنه جمع الوجود ، ومنه جمع الشهود ، ومنه جمع الإرادة والقصد :

فأما جمع الوجود ؛ فهذا هو المعنى الباطل ، الذي عليه أهل الاتحاد والزندقة ، كما عرفه ابن عربي : هو الاستهلاك بالكلية في الله .

وأما جمع الشهود ، فهو كما عبر عنه الصاوي بقوله : أن يسكره في شهود ذاته تعالى ، فيصير مستهلكاً بالكلية عما سوى الله تعالى ، ومع أنه قد يقرب من المراد إلا أن ما وقع فيه أربابه من مقاربة لأوهام الملاحدة ؛ جعل القول به خطراً محدقاً يكاد أن يكون بوابة لجمع الوجود ، يصدق هذا استدلاله بحال البدوي ، الذي نسب إليه الكثير من أوهام الصوفية في معرفة الغيوب والتصرف في الكون ؛ حتى صار قبره وثنا يعبد من دون الله ، حيث تشد الرحال إليه لطلب الحاجات ورفع البلايا النازلات .
وكان جمع القصود مرادفاً لمعنى الفناء عن عبادة السوى ، وهذا هو " الجمع الصحيح الذي عليه الاستقامة ، وهو جمع توحيد الربوبية والإلهية ، فيشهد صاحبه قيومية الرب تعالى فوق عرشه ، يدبر أمر عباده وحده .

وأما جمع توحيد الإلهية ، فهو أن يجمع قلبه وهمه وعزمه على الله ، وإرادته، وحركاته على أداء حق الله تعالى ، والقيام بعبوديته سبحانه ، فتجتمع شؤون إرادته على مراده الديني الشرعي " [٢] .

---

(١) المرجع السابق: (٤٠٧/٣).
(٢) مدارج السالكين:(٤٧١/٣).

مقام الفرق :

وأما مقام الفرق ؛ فهو أيضاً في مقابل مقام البقاء بعد الفناء ، لذلك يسمى بالفرق الثاني ، حيث يصير العبد في حال من الصحو يتمكن بها من التميز ومشاهدة الفروق ، وقد قسم الإمام ابن القيم الفرق إلى ثلاثة أنواع : فرق حيواني ، وفرق إسلامي ، وفرق إيماني ، وجعل الفرق الحيواني ما يحصل بمجرد الطبع والميل ، حيث يكون موجب تفريقه ومعياره ما يمليه عليه طبعه وهواه ، وهذا فرق المشركين وغيرهم من أهل الأهواء .

أما الفرق الإسلامي ؛ فهو تفريق العبد بين ما شرعه الله وأمر به وأحبه ورضيه ، وبين ما نهى عنه وكرهه ومقته ، وكل من فقد التفريق بين هذه الأمور المتضادة ؛ فقد خرج عن دائرة الإسلام .

وأما الفرق الإيماني ؛ فهو ما يتوصل إليه بتحقيق مقتضى الإيمان بصفات الله تعالى ؛ فيحصل للعبد بذلك التفريق بين أفعال الله تعالى وبين أفعال العباد ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " وأما إبراهيم وآل إبراهيم الحنفاء من الأنبياء والمؤمنين بهم ، فهم يعلمون أنه لا بد من الفرق بين الخالق والمخلوق ، ولا بد من الفرق بين الطاعة والمعصية ، وأن العبد كلما ازداد تحقيقا لهذا الفرق ، ازدادت محبته لله وعبوديته له وطاعته له ، وإعراضه عن عبادة غيره ومحبة غيره وطاعة غيره " [(١)]

.

" وذلك تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، فإنها تنفي عن قلبه ألوهية ما سوى الله ، وتثبت في قلبه ألوهية الحق ، فيكون نافياً لألوهية كل شيء من المخلوقات ، مثبتاً لألوهية رب العالمين ، ورب الأرض والسماوات ، وذلك يتضمن اجتماع القلب على الله ، وعلى مفارقة ما سواه ، فيكون مفرقاً في علمه وقصده ، في شهادته وإرادته ، في معرفته ومحبته : بين الخالق والمخلوق ، بحيث يكون عالماً بالله تعالى، ذاكراً له ، عارفاً به ، وهو مع ذلك عالم بمباينته لخلقه ، وانفراده عنهم ، وتوحيده دونهم " [(٢)]
وكان فرق الصاوي مغايراً لهذه الحقيقة الإيمانية ، يكشف هذا أنه استدل بحال الدسوقي في تحقيق هذا المقام مع ما حكي عنه من أقوال تخرج بقائلها عن دائرة الإسلام ، والذي يظهر أن ما اعتمده الصاوي من حاله حتى حكم عليه أنه من أهل هذا الضرب من المقامات ؛ تمسكه بأحكام الشريعة الظاهرة من الصلاة والصيام وغيرها مع ما ادعاه من اطلاع على الغيب وتحكم في المخلوقات ، وغير ذلك من ترهات الصوفية وخرافاتهم .

أما عن مقام الوصل ؛ فهو أحد المواجيد التي يعبر بها عن مقام الفناء التام عندهم ، لذا فإنه يقال فيه ما يقال في مقام الفناء من حيث التفصيل ، والله تعالى أعلم .

---

(١) العبودية:١٥٥.
(٢) المرجع السابق: ١٦٥.

(المبحث الثاني)

منهج الصوفية
في
التأصيل للمقامات

لقد اجتهد أهل التصوف في التأصيل لمذهبهم من الكتاب والسنة ؛ إمعاناً منهم في التبرير لكل ما أتوا به من أمور لم يكن لها مستند من الشرع ، وحتى يتم لهم المراد ؛ اعتمدوا التأويل كوسيلة أساسية يتمكنون بها من لي أعناق النصوص ؛ وفقاً لما أملته عليهم أهواءهم ، بعيدا عن حقائق الدين والعقل ، فقد " استطاع الصوفية متبعين في ذلك الشيعة - أن يبرهنوا بطريقة تأويل نصوص الكتاب والسنة تأويلا يلائم أغراضهم ، على أن كل آية ، بل كل كلمة في القرآن ، تخفي وراءها معنى باطنا لا يكشفه الله إلا للخاصة من عباده" [1]

وكانت المقامات والأحوال ؛ هي أهم ما يجتهد الصوفي المربي من تأصيلها ؛ ومن هذا المبدأ ظهر التفسير الإشاري ؛ كأبرز معلم يدل على تبني هذا الفكر وتبلوره عندهم ، حتى غدى هذا النوع من التفاسير مشتهرا بين العامة ، لا يكاد يفطن للخلط الذي حواه إلا أولو العلم المحققون .

ولم تقتصر جهود أولئك المبتدعة على تحريف آيات الكتاب الكريم لتقرير مبادئهم وأصولهم ، بل تعدى فعلهم ذلك إلى السنة المطهرة على صاحبها أتم الصلاة وأزكى التسليم ، فأخذوا يحرفون الكلم ؛ ليا بألسنتهم وطعنا في الدين ، فامتدت أيديهم إلى عدد من الأحاديث ، على مختلف درجاتها من الصحة إلى الضعف ، وراموا هدم حقائقها الإيمانية بمعاول التأويل ؛ فضلوا وأضلوا ، ولكن أنا لهم ؛ وقد قام العلماء المحققون ، الذين نالوا شرف النصح لدين الله ، للذود عن حماه المقدسة من أيدي العابثين، فبينوا فساد أقوال أولئك المبتدعة في تحميل النصوص ما لم تحمله من تلك الأوهام ، وكانت لهم شروحات وتفاسير جليلة ، عمدوا فيها إلى تمييز ما قيل في معناها ، ووضعوا لذلك قواعد في فهمها؛ تبعاً لاستقراء النصوص ، وفهم أقوال الصحابة ، وإعمالاً للغة الدين : { وكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ ولِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المُجْرِمِينَ } (الأنعام:٥٥).

وغالب ما اعتمده الصوفية من النصوص لتقرير مقاماتهم المتشابه منها ، حيث قاموا بالتلبيس على العامة من أتباعهم ، وهذا هو الغالب فيهم ، وإن كانت قد سبقت الإشارة إلى أنواع من التأويل الصوفي في تأصيل بعض مبادئ التصوف كالعهد والبيعة والطريقة ، فسأكتفي هنا بعرض نماذج من تأويلاتهم الباطلة في ما يتعلق بالفناء والبقاء ؛ الموضوع الذي دار حوله البحث في هذا الفصل .

وقد تتفق بعض تأويلاتهم مع المعنى المراد ؛ وذلك عند حملها على الفناء ، أو البقاء المشروع كما مر سابقا ، أما عند توجيهها إلى تقرير البدع ؛ فهنا يكون ردها مما يستلزمه حقيقة النصح لدين الله تعالى .

---

[1] تاريخ التصوف ، لنيكلسون :٧٦.

ومما يستند إليه الصوفية في تقرير الفناء باعتباره سبيلاً لتحقيق التوحيد قوله تعالى : { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }، ومرادهم بهذا أنه لا يصل السالك إلى تحقيق التوحيد إلا إذا انتفت عنه الأغيار؛ فيشهد التوحيد بهذه الصورة ، حيث لا تكون شهادته نطقا باللسان ، وإنما عن تجربة يشاهد ربه فيها بالذوق والوجدان ، يقول أبو سعيد الخراز : " أول مقام لمن وجد علم التوحيد وحقق بذلك فناء ذكر الأشياء عن قلبه وانفراده بالله عز وجل " [١].

وقد يغرق بعضهم فيرى أنه :" ليس في التوحيد حلق [٢] وما وحد الله غير الله ، والتوحيد للحق من الخلق طفيلي " [٣].

وفيما يلي نص من كلام أحد المتأخرين في عرض صورة الفناء: " إن فناء الصوفي ليس فناء جسد في جسد ، ولا فناء روح في روح ، إنه فناء إرادة في إرادة ، وفناء أخلاق في أخلاق ، أو كما يقول الصوفية فانياً عن أوصافه ؛ باقياً بأوصاف الحق ، .... ، وهذا الفناء هو الذي عبر عنه الحديث النبوي : (تخلقوا بأخلاق الله) ، والحديث القدسي (فإذا أحببته : كنت سمعه الذي يسمع بي ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه) [٤].

وقد كان الحديث الأول بلفظ تخلقوا بأخلاق الله مما لا أصل له ، وقد بنى عليه الصوفية الكثير من أوهامهم ، وهذا الغزالي يعقد فصلا يبين فيه أهمية التخلق بالأخلاق الإلهية بأنه لا سعادة للعبد ما لم يكن له نصيب من ذلك [٥] .

أما الحديث الثاني فهو المعول عليه عندهم في مقام الفناء والبقاء، يقول الكاشاني في تعريف المحو: " هو إزالة العلل والآفات ، ويقابله إثبات المواصلات ، وذلك برفع أوصاف العبد ، ورسوم أخلاقه وأفعاله بتجليات صفات الحق وأفعاله ، كما قال : { كنت سمعه الذي يسمع به } " [٦]

يوضح هذا المعنى العطار [٧] ، فيقول : " إن معنى كنت سمعه..الخ أن ذلك الكون الشهودي ـ الفناء عن الشهود ـ مرتب على ذلك الشرط الذي هو حصول المحبة ، فمن حيث الترتيب الشهودي جاء الحدوث المشار إليه بقوله : كنت سمعه ، لا من حيث التقرير الوجودي " .[٨] ولكن الكثير من الصوفية من يستدل به على الكون الوجودي كحال ابن عربي وغيره.

---

(١) اللمع : ٥٢.

(٢) أراد به التحليق بالإصبع للدلالة على التوحيد ، والله أعلم .

(٣) اللمع :٥٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق ـ باب التواضع، رقم الحديث:٦٥٠٢: انظر التعرف لمذهب التصوف : ٥.

(٥) انظر المقصد الأسنى : ٤٥.

(٦) اصطلاحات الصوفية للكاشاني: ٩٥.

(٧) هو حسن بن محمد بن محمود العطار من علماء مصر ، أصله من المغرب ، ولد سنة :١١٩٠هـ تولى إنشاء جريدة الوقائع المصرية في بدء صدورها ، ثم مشيخة الأزهر ، له ديوان شعر وعدد من الحواشي في العربية والمنطق والأصول ، توفي سنة:١٢٥٠هـ .انظر :الأعلام:(٢/٢٢٠).

(٨) حاشية العطار على جمع الجوامع : (٥١٣/٢).

رأي الشيخ الصاوي :

لما كان بلوغ هذه المقامات من أسمى مقاصد الصوفية في تحقيق التوحيد، وكان الصاوي من تابعوا التأصيل لهذه المراتب من جهة الشرع ، أخذ في الاستدلال لتلك المقامات بالحديث القدسي المعروف، يقول : " فأشار في الحديث إلى مقام السائرين بقوله : { ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل }.

وإلى مقام الفناء المحض بقوله : (حتى أحبه).

وإلى مقام البقاء بقوله : (فإذا أحببته كنت سمعه) ، ومعناه كنت مشهوداً قبل سمعه ومسموعه ، وبصره ومبصره ، ويده وبطشها ، ورجله ومشيها ، لكونه يشهدني قبل كل شيء ، وهذه آثاري لا ترى له إلا بعد شهودي ، وهو معنى قول بعض العارفين :

تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

ويسترسل في توضيح هذه المفاهيم من هذا البيت ، فيقول : " فقوله : تلك آثارنا ، أمرنا بالسير لمن يستدل بالصنعة على الصانع .

وقوله : فانظروا بعدنا ، أي ؛ بعد الفناء فينا بسيركم إلينا إلى الآثار ، أي ؛ فاشهدوا آثارنا بعد شهودنا ، وهذا مقام البقاء " [(١)]

وهو مع استناده إلى الأحاديث في التأصيل لهذه المقامات ؛ فإنه أيضاً يستمد لتشريعها من حياة الأبرار بدءاً بسيدهم محمد صلى الله عليه وسلم ، والأنبياء صلى الله عليهم وسلم تسليماً كثيراً ، وصحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ، يقول : " وتارة تضاف حضرة الإطلاق إلى الله تعالى ، يقال : حضرة الله حضرة الإطلاق ، معناه الفناء المطلق ، والكمال المطلق ، والتعزز المطلق ، وهذا أيضاً يشهده العارفون ، فإذا شهده العارف ذاب من خشية الله ، وخاف حتى من أعماله الصالحة ، وهو الذي قال فيه صاحب ورد السحر : إلهي إني أخاف أن تعذبني بأفضل أعمالي ، فكيف لا أخاف من عقابك بأسوأ أعمالي .

وقال عمر بن الخطاب : ليت أم عمر لم تلد عمر ، ليتني كبشاً فسمنني أهلي وأكلوني[(٢)].

ومن شهودها : جثو الأنبياء على الركب يوم القيامة ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : شيبتني هود وأخواتها [(٣)] " [(٤)].

كما يستدل لمقام الفناء والبقاء بحال إبراهيم عليه السلام على جهة الخصوص ، فيقول عن قوله تعالى : { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ

---

(١) حاشية الصلوات:٣٦-٣٧.

(٢) أخرج بنحوه ابن أبي شيبة في مصنفه: كلام عمر رضي الله عنه ،رقم الحديث:٤٠:(١٥٣/٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة الواقعة، رقم الحديث:٣٢٩٧، وقال حديث حسن:(٣٧٥/٥).وصححه الألباني في صحيح الترمذي، برقم:٢٦٢٧:(١١٣/٣).

(٤) المرجع السابق:٩١.

الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } (البقرة:١٢٦): " قول إبراهيم رب اجعل هذا البلد الخ يقتضي أن دأبه الدعاء ، وما ورد من قوله حين ألقي في النار : حسبي من سؤالي علمه بحالي ، يقتضي أنه لم يكن دأبه الدعاء ، فما السر في ذلك ؟.

أجيب ؛ بأنه كان في زمن إلقائه في النار في مقام الفناء والسكر ، وهو الغيبة عن شهود الخلق بشهود الحق ، فلا يشهد أثراً ، وفي زمن دعائه في مقام البقاء وجمع الجمع وهو البقاء بالله بمعنى شهود الآثار بعد شهود مؤثرها ، فمقامه في حال دعائه أعلى وأجل من مقامه في حال تركه له ، و لا يقاس بمقامات الأنبياء مقام ، بل بدايتهم أعلى وأجل من نهاية غيرهم ، فالأولياء وإن عظموا لا يصلون لأدنى رتب الأنبياء ، وأما قول أبي الحسن الشاذلي : واقرب مني بقدرتك قرباً تمحق به عني كل حجاب محقته عن إبراهيم خليلك ، فمعناه قرباً يليق بي ؛ لا كقرب الخليل ، فقد طلب من الله أن يذيقه قطرة من بحار تجلياته ، التي تجلى بها على الخليل فأسكره ، فلم يشهد شيئاً سواه " [١]

****

المناقشة :

إن ما اعتمده الصاوي في تحرير المقامات ؛ كما فهمها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم متابعاً بذلك أسلافه من الصوفية لا يسلم له ، وذلك لعدم دلالته على ما ذهب إليه ، فإنه أول الحديث إلى حيث يستدل به على مقامات الصوفية في الفناء والبقاء ، فجعل التقرب إلى الله تعالى بالنوافل ، هو سبيل السائرين المستدلين بالصنعة على الصانع .

وجعل مقام الفناء في استحقاق المحبة ، وذلك من قوله : حتى أحبه .

ومقام البقاء في قوله : كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، كما عبر عنه بأن العبد في هذه المرحلة يشهد الله قبل سمعه و مسموعه .... .

وحتى يتم التنبيه إلى المراد لا بد من بيان معنى هذه الحديث العظيم ، الذي دندن حوله الكثير من المتصوفة في الاستدلال ؛ لما أتوا به من محدثات لا تمت إلى الدين بصلة .

وبادئ ذي بدء ؛ فإنه قد سبقت الإشارة إلى أن الله تعالى قد ابتلى عباده بالإيمان بالمتشابه من الأدلة الشرعية ، وبين أن الإيمان بها يقتضي التسليم ، وعدم اعتقاد التضارب والتناقض في دين الله تعالى ، حيث قال في محكم التنزيل على لسان المؤمنين : { كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا } ، ومن هنا قرر العلماء حتى يتحقق التسليم الموجب لدفع التناقض ؛ وجوب رد المتشابه إلى المحكم ، الذي لا يختلف في معرفة المراد منه ، وكان هذا الحديث أحد نصوص المتشابه ، الذي يتعين رده إلى ما أحكم من النصوص ؛ حتى يتبين المراد منه ، دون وقوع فيما نهى المولى تعالى عنه .

---

[١] حاشية الجلالين:(٢/٢٧٦).

وكما بينت سابقاً فقد يقع التشابه في النصوص ؛ تبعا للاختلاف في فهم النص على العامة ، بحيث يغلب عدم إدراك المراد منه على الظاهر ؛ مما يؤدي إلى وقوع البعض في اللبس ، مع أن الحقيقة المقررة من قبل أهل العلم ، تؤكد أن التشابه التام لا يكون إلا فيما يتعلق بالأمور الغيبية ، من حيث إدراك الكنه ، أما ما يتعلق بفهم النصوص والإيمان بها ؛ فقد بين المولى تعالى أنه أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، لهذا جاء أمره بتدبر القرآن ، حتى قال : { أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ } ، ويقال هذا أيضا في السنة المطهرة التي وصفها بالبيان ، حيث قال : { لِتُبَيِّنَ لَهُمْ } ، وإنما كان الأمر برد المتشابه لعلمه سبحانه باختلاف أفهام الناس ، وأن منهم من ليست له أهلية كافية في فهم النصوص ، فعليه إذا لم يتمكن من إدراك معناها أن يردها إلى المحكم ، الذي لا يلتبس معناه على أحد ، هذا في حال تمكنه من الاستنباط ، أما مع عدم ذلك فيكون الرد لمن أتاه الله علماً وفهماً : { فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ } (النحل:٤٣)

فالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله قال : من عادى لي ولياً فقد آذنته بحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه ، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته : كنت سمعه الذي يسمع بي، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، وإن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن ، يكره الموت وأنا أكره مساءته) . بيان لمراتب القرب من المولى تعالى بحسب ما يتقرب به العبد من المولى تعالى ، فقد نص الحديث على أن الفرائض هي أحب ما يتقرب به إليه ، وإذا تابعها العبد بمزيد من النوافل والطاعات ؛ كان ذلك زيادة في معنى القرب ، وهذا القرب هو قرب الرحمة ، والكلاءة ، والمعونة ، والمحبة ، لذلك رتب المولى تعالى تحقق ما يطلبه العبد من السؤال ، والاستعاذة على ذلك .

وأما قوله : { كنت سمعه الذي يسمع ..الخ } ؛ فمراده تحقق مرتبة الولاية بموافقة مرادات الرب تعالى ، فلا يعمل إلا في محابه ، ومرضاته .

فهذا الحديث الذي قيل فيه : " إنه أشرف حديث في ذكر الأولياء " [١] ، نص في بيان السبيل المؤدي إلى تحقق العبد من مرتبة الولاية ، فليس ثمة طريق إلى مرضاة الله تعالى إلا بما شرعه من القربات والطاعات ، بدأ بالفرائض التي أوجب المولى تعالى القيام بها على عباده المؤمنين ، وأناط النجاة بها ، كما في الحديث الذي فيه أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن الإسلام فذكر له ما افترض عليه وكان في كل مرة يقول له : هل علي غيرها ؟
فيقول له النبي : (لا ، إلا أن تطوع) ، فأدبر الرجل ؛ وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ، ولا أنقص ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أفلح إن صدق) [٢]

---

(١) جامع العلوم والحكم ، لابن رجب:٥١٨.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الإيمان ـ باب الزكاة من الإسلام ، رقم الحديث:٤٦.

فدل ذلك على أن أصل القرب ، وهو حقيقة الولاء ؛ ينال بالقيام بما افترضه المولى تعالى ، أما تمامه وكماله ؛ فمتعلق بزيادة التقرب بالنوافل والطاعات .

وهنا يأتي الحديث عن أثر الحسنات ، الذي به يدرك مراد المصطفى بإذن الله ، فإن للطاعة بركة وثمرة تتأتى للعبد من جهتين ، الأولى : أنها تفتح له باب الزيادة والاسترسال مع مراضي الرب تعالى ، وقد قال العلماء : إن دليل قبول العمل الصالح إتباعه بمثله ، فالحسنة تجر الحسنة ، وهكذا.. حتى يصير العبد منهمكا في مراضي الرب تعالى ؛ فيتحقق مقتضى الولاية من تمام الموافقة في المرادات الشرعية ؛ فلا يمشي ولا يسمع ولا يبصر إلا فيما هو مراد الله تعالى .

ومن جهة أخرى فإن الطاعة محبوبة لله تعالى ؛ فإذا استرسل العبد في التقرب إلى المحبوب بما يحبه ، واستأثر مراضيه عند غلبة الهوى ؛ جازاه المولى تعالى بمحبته له ، فالله يحب التوابين ويحب المتطهرين ، ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيانا مرصوص ، وإذا نال العبد محبة الله تعالى حفظه واصطنعه لنفسه ، فما يزال سبحانه في كلاءته لعبده ، وحفظه له من أنواع المعاصي والذنوب ، حتى يصح وصفه بأنه لا يسمع إلا بالله ، ولا يبصر إلا به ، ولا يمشي إلا به .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في معنى الحديث : " والمراد به حصر أسباب محبته في أمرين : أداء فرائضه ، والتقرب إليه بالنوافل .

وأن المحب لا يزال يكثر من النوافل ؛ حتى يصير محبوباً لله ؛ فإذا صار محبوباً لله أوجبت محبة الله له محبة منه أخرى ، فوق المحبة الأولى ، فشغلت هذه المحبة قلبه عن الفكرة والاهتمام بغير محبوبه ، وملكت عليه روحه ، ولم يبق فيه سعة لغير محبوبه ألبتة ، فصار ذكر محبوبه وحبه مثله الأعلى ، مالكاً لزمام قلبه ، مستولياً على روحه استيلاء المحبوب على محبه الصادق في محبته ، التي قد اجتمعت قوى حبه كلها له ، ولا ريب أن هذا المحب إن سمع سمع لمحبوبه ، وإن أبصر أبصر به ، وإن بطش بطش به، وإن مشي مشي به ، فهو في قلبه ومعه ومؤنسه وصاحبه ، فالباء هاهنا باء المصاحبة، وهى مصاحبة لا نظير لها ، ولا تدرك أنزل الإخبار عنها والعلم بها ، فالمسألة حالية لا علمية محضة ، وإذا كان المخلوق يجد هذا في محبة المخلوق ، التي لم يخلق لها ، ولم يفطر عليها، كما قال بعض المحبين :

خيالك في عيني وذكرك في فمي   ومثواك في قلبي فأين تغيب

وقال الآخر :

وتطلبهم عيني وهم في سوادها ويشتاقهم قلبي وهم بين أضلعي
ومن عجب أني أحن إليهم فأسأل عنهم من لقيت وهم معي " [1].

وعليه فلا حجة في هذا الحديث لمن استدل به على مقام الفناء والبقاء بالمعنى المنحرف ، فقد ذهب غلاة الصوفية إلى أن المراد من قوله : كنت سمعه الذي يسمع به ، اتحاد العبد بربه ؛ حتى يصير هذا عين هذا ؛ كما قال بذلك ابن عربي وغيره ، وهذا يبطله النص ذاته قبل أن يستدل على بطلانه بغيره من النصوص ، التي تعلم بالضرورة من دين الإسلام ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بيان ذلك : فـ " قد بين في هذا الحديث أن المتقرب ليس هو المتقرب إليه بل هو غيره ، وأنه ما تقرب إليه بمثل أداء المفروض ، وأنه لا يزال بعد ذلك يتقرب بالنوافل ؛ حتى يصير محبوباً لله ، فيسمع به و يبصر به و يبطش به و يمشي به ، ثم قال : (و لئن سألني لأعطينه و لئن استعاذني لأعيذنه) ، ففرق بين السائل و المسؤول ، والمستعيذ والمستعاذ به وجعل العبد سائلاً لربه مستعيذاً به " [2].

****

وإذا استحال إرادة ذلك المعنى الباطل من الحديث ، فإنه يرد كل معنى لا يدل عليه ، ومن ذلك ما ذكره الصاوي في هذا الشأن ، فقد أغرب حين استدل به على ما ذكر من المقامات وأبعد ، وحقيقة كلامه أنه جعل المتقربين إلى مرضاة الله تعالى، الراجين بذلك عفوه ، الراغبين في ثوابه بالنوافل ، هم في مقام السائرين ، ولما يصلوا بعد إلى مقام الكمل ، وأما الذين فنوا في نيل مبتغاهم من أهل محبته ، فهم في مقام الفناء .

ويأتي في المرتبة التالية لهم من غرقوا في هذه الحقيقة ، حتى صارت معرفتهم بكل شيء سوى الله تالية لمعرفتهم به .

ومع تقدم بيان بطلان أن يكون هذا مقام الكاملين ؛ لأن غايته فناء في توحيد الربوبية ، الذي لم يكن محل نزاع بين الرسل وأقوامهم ، فمعرفة الله تعالى فطرية لم يمار فيها إلا القليل ؛ ممن انتكست فطرتهم ، وغابوا عما جبلت عليه قلوبهم ؛ بما أصابها من رين الشهوات والشبهات ، إلا أن المقام هنا يستدعي مزيدا من البيان ؛ لعدم دلالة الحديث على ما ذهب إليه فيها .

فليس مقام السائرين إلى الله تعالى بالقيام بأنواع النوافل مقام العوام ، كما تقدم من كلامه ، بل هو مقام الكمل من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، قال تعالى : { إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ } ، يقول الشيخ السعدي رحمه الله : " أي يبادرون إليها ويفعلونها في أوقاتها الفاضلة ، ويكملونها على الوجه اللائق الذي ينبغي ، ولا

---

(١) الجواب الكافي لمن سأل الدواء الشافي:(١٣٠/١).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام:(١٣٤/١٧).

يتركون فضيلة يقدرون عليها ، إلا انتهزوا الفرصة فيها " [1]. وهم في كل ذلك راغبين راهبين خاشعين .

فإن محبة الله تعالى لم تكمل لأحد كما كملت للأنبياء ، وعلى جهة الخصوص : إبراهيم ومحمد عليهم جميعاً أفضل الصلاة والتسليم ، ومع ذلك كانوا على أتم ما يكون من طلب مرضاة الله تعالى بالنوافل ؛ خوفاً ورجاء ومحبةً وخشوعاً .

وعليه فلا مفارقة بين بلوغ المحبة ، وبين السير إلى الله تعالى بأنواع القربات ؛إذ العلاقة بينهما علاقة تلازم واقتضاء ، فكلما ازداد العبد في طلب القرب من الله تعالى ؛ كلما ازدادت محبة المولى تعالى له ، والعكس بالعكس ، حتى يتم له الثبات على الاسترسال في مراضي المولى ؛ بتوفيق منه سبحانه ، فلا يسمع إلا بالله ، ولا يبصر إلا بالله وهكذا ، كما قال تعالى : { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ }.

****

أما ما ذكره من مقام حضرة الله حضرة الإطلاق ، فإن هذا المصطلح لم يرد عن أحد من السلف أو ممن تبعهم بإحسان ، كما أن فيه من الغموض ما لا يخفى ، ولعله أراد بهذا التسمية أن تفنى إرادة العبد عن كل ما يلحظ سوى الله ؛ فيصبح طليقا من المرادات الأخرى ، ويفنى في مرادات الله ، وتعظيمه ، وإجلاله ؛ فيتملكه الخوف حتى لا يبقى في إرادته ما يتمكن به من ملاحظة أعماله الصالحة .

وعند إرادة هذا المعنى ، فإنه يبقى التأكيد على أن الطريق إلى الله عز وجل لا يكون إلا بثلاثة مسالك ، من انقطع به السير في أحدها لا يمكن له البلوغ ، وهي الخوف والرجاء والمحبة[2] ، كما كان عليه حال الأولين السابقين ، ومن الأنبياء والمرسلين .

وأما ما اعتمده الصاوي لنسبة الفناء إلى إبراهيم عليه السلام مما اشتهر عند الصوفية من إعراض إبراهيم عليه السلام عن الدعاء عند إرادة إحراقه بالنار فغير مسلم ، بل هو من الأقاويل المختلقة ، والصحيح في هذا ما رواه حبر الأمر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، حيث قال : (كان آخر قول إبراهيم حين ألقي في النار : حسبي الله ونعم الوكيل) [3] .

ومن المعلوم أن الدعاء ينقسم إلى قسمين : دعاء مسألة ودعاء عبادة ، وكل منهما متضمن للآخر ، قال تعالى :{ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ }(الأعراف:٥٥-٥٦) .

---

(١) تيسير الكريم الرحمن:٥٦٩.

(٢) سيأتي الحديث عنها مفصلا : ٥٤٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير - باب إن الناس قد جمعوا لكم، رقم الحديث:٤٥٦٤.

يقول الإمام ابن القيم في بيان هذا التقسيم : " هاتان الآيتان مشتملتان على آداب نوعي الدعاء : دعاء العبادة ، ودعاء المسألة ، فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة وهذا تارة ، ويراد به مجموعهما ، وهما متلازمان ؛ فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي ، وطلب كشف ما يضره أو دفعه، وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود حقاً ، والمعبود لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضرر ، ولهذا أنكر الله تعالى على من عبد من دونه مالا يملك ضراً ولا نفعاً

وذلك كثير في القرآن ، كقوله تعالى : { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ } ؛ فنفى سبحانه عن هؤلاء المعبودين من دونه النفع والضر القاصر والمتعدي ، فلا يملكونه لأنفسهم ولا لعابديهم ، بيد أن المعبود لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضر ؛ فهو يدعى للنفع والضر دعاء المسألة ، ويدعي خوفاً ورجاءً دعاء العبادة ؛ فعلم أن النوعين متلازمان ، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة ، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة " [1]

وعليه فكل عبادة لله تعالى باللسان أو القلب أو الجوارح ؛ فهي دعاء لله تعالى ؛ ولهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء بالعبادة ، ففي الحديث الصحيح أن النبي قال : (الدعاء هو العبادة) ، ثم قرأ : { وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ } (غافر:٦٠))[2] .

وإذا تبين هذا علم أن التوكل دعاء ، والاستعانة دعاء ، والرجاء دعاء ، والذكر دعاء ، ومع هذا فلا يصح ترك الأخذ بالأسباب اعتمادا على هذه العبادات في تحصيل النفع ، أو دفع الضر الدنيوي ، لذلك ورد أن النبي صلى الله عليه و سلم قضى بين رجلين ، فقال المقضي عليه لما أدبر : (حسبي الله و نعم الوكيل) ، فقال النبي صلى الله عليه و سلم : (إن الله تعالى يلوم على العجز ، و لكن عليك بالكيس ، فإذا غلبك أمر فقل : حسبي الله و نعم الوكيل) [3]

" فلو فعل الأسباب التي يكون بها كيساً ، ثم غلب فقال : حسبي الله ونعم الوكيل ؛ لكانت الكلمة قد وقعت موقعها ، كما أن إبراهيم الخليل لما فعل الأسباب المأمور بها ولم يعجز بتركها، ولا بترك شيء منها ، ثم غلبه عدوه ، وألقوه في النار ، قال في تلك الحال : (حسبي الله ونعم الوكيل) ، فوقعت الكلمة موقعها ، واستقرت في مظانها ؛ فأثرت أثرها ، وترتب عليها مقتضاها ، وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم أحد ، لما قيل لهم بعد انصرافهم من أحد : إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فتجهزوا وخرجوا للقاء عدوهم أعطوهم الكيس من نفوسهم ، ثم قالوا : { حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ } (آل عمران:١٧٣) "[4]

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم:(٣/١٥٣ـ١٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب تفسير القرآن ـ باب من سورة المؤمن، رقم الحديث:٣٢٤٧، قال الترمذي : حسن صحيح:(٥/٣٤٩). وصححه الألباني في صحيح الترمذي ، برقم : ٢٥٩٠:(٣/١٠١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الأقضية ـ باب الرجل يحلف على حقه، رقم الحديث:٣٦٢٢:(٤/٢٣٠).

(٤) زاد المعاد:(٢/٣٦٢).

ومن هنا نجزم بأن إبراهيم عليه السلام لم يدع الدعاء وقت إلقائه في النار ، بل كان في حاله تلك متوسلاً إلى الله تعالى بالتوكل إليه ، وتفويض الأمر له ، وهذا من أعلى درجات العبادة ، لذلك أتى معطوفاً عليها من باب عطف الخاص على العام لبيان أهميته : { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } .

وعليه فكل ما بني على هذه الحكايات الباطلة ؛ فلا اعتداد به ، كما أن نسبة السكر والغياب إلى الأنبياء مما لا يجوز في حقهم ، لأنه حال نقص ، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام أحوالهم في عبادة الله في أعلى المقامات الكاملة التامة وليس بمخلص له ما ذكره من أن أحوالهم أكمل من أحوال غيرهم من الأولياء ، وإن كان هذا مما يحمد له ويذكر فقد خالف ما عليه الكثير من المتصوفة في تفضيل الأولياء على الأنبياء ، بل يجب اعتقاد كمال عبادتهم لله تعالى حتى صح تعليق كمال الاهتداء بمتابعتهم ؛ فأمر النبي عليه الصلاة والسلام باقتفاء هديهم صلى الله عليهم وسلم تسليماً كثيراً، قال تعالى :
{ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ } .

هذا وقد نسب الصاوي مقام البقاء إلى إبراهيم عليه السلام عند سؤاله المولى عز وجل ، ويكون حقاً إذا أريد بالبقاء المعنى الذي ليس فيه ما ينافي الفناء الصحيح ، وهو حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب وأول المقامات وآخرها ذلك هو " تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، فيفنى من قلب العبد التأله لغير الله ويبقى في قلبه تأله الله وحده ، قال تعالى : { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ } (الزخرف:٢٦-٢٧) ، " وقد جعله الله لنا ومن معه أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر " [١] .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " والقرآن كله مملوء من تحقيق هذا التوحيد والدعوة إليه وتعليق النجاة والفلاح واقتضاء السعادة في الآخرة به ، ومعلوم أن الناس متفاضلون في تحقيقه ، وحقيقته إخلاص الدين كله لله ، والفناء في هذا التوحيد مقرون بالبقاء ، وهو أن تثبت إلهية الحق في قلبك ، وتنفي إلهية ما سواه ، فتجمع بين النفي والإثبات ، فتقول : لا إله إلا الله ، فالنفي هو الفناء ، والإثبات هو البقاء ، وحقيقته أن تفنى بعبادته عما سواه ، وبمحبته عن محبة ما سواه ، وبخشيته عن خشية ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه ، وبموالاته عن موالاة ما سواه ، وبسؤاله عن سؤال ما سواه ، وبالاستعاذة به عن الاستعاذة بما سواه " [٢]

****

---

(١) مجموع الفتاوى:(٢٠٠/١٣).
(٢) منهاج السنة:(٣٤٧/٥).

(المبحث الثالث)

وحدة الوجود ووحدة الشهود

أولا : وحدة الوجود :

عند تتبع خط الانحراف الذي داخل الفكر الصوفي نجد أنه يصل إلى نقطة الهاوية عند وحدة الوجود ، ذلك الفكر الذي يترجم عن انطماس معالم العقيدة الإسلامية في فكر مؤيديه ، فوحدة الوجود تعني أنه ليس في الوجود كله إلا الله ـ سبحانه وتعالى ـ وأن الوجود كله عبارة عن ذات واحدة هي ذات الله تعالى ، أما عن كيفية تفسير هذه الكثرة المشاهدة مع هذه الوحدة المزعومة فيذهب هؤلاء إلى أن كل هذه الموجودات الكثيرة ما هي إلا تجليات ليست تغاير حقيقة الذات الإلهية .

فهي إذا تقوم على الأحدية بمعنى نفي الإثنينية ، فلا مغايرة بين الموجودات من حيث هي حقيقة واحدة تمثل الذات الإلهية وتعبر عنها.

وليس بخفي ما يحمل هذا الفكر من هدم لأصول الاعتقاد، ولكن الغريب حقا أن يختلط الأمر على بعض من ينتسب إلى الإسلام ويحاول التأصيل لهذه العقيدة الضالة من الكتاب والسنة .

وقبل الخوض في هذه العقيدة الضالة أود الكشف بصورة أوضح عن بعض المعتقدات الفاسدة التي قد تتحد مع معتقد وحدة الوجود من حيث المبدأ ، كما أنها يمكن أن تعد من قبيل البوادر التي مهدت للقول بهذه العقيدة الفاجرة ، كالحلول ، والاتحاد[1] الذي اشتهر على لسان الحلاج ، وابن الفارض ، وفي شطحات أبي يزيد البسطامي[2] ، وذلك أن الحلول يعني أن تحل الذات الإلهية تعالى الله عن قولهم في بعض مخلوقاته ، أو فيها كلها.

فإن لهذا الحلول نوعين، النوع الأول : أن تحل الذات العلية ـ تعالى الله عن قولهم ـ في الإنسان ، ولكن دون أن يحصل بينهما امتزاج .

أما الصورة الثانية فهي أن تحل الذات بالذات حلولاً اتحادياً سريانياً بحيث تنتفي المغايرة بينهما ، فيصبحان شيئاً واحداً ، فتكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر.[3] وهذا هو الاتحاد الذي يكون بمعنى" جعل الشيئين واحداً"[4][2]

ومن هنا اتضح عين المبدأ الذي تقوم عليه عقيدة وحدة الوجود ، مع شيء من التوسع ، بحيث يندرج في هذا الاتحاد جميع من يوصف بالوجود دون تميز لبعض الموجودات عن البعض الآخر

---

(1) الحلول في اللغة : النزول ، مصدر حل يحل :إذا نزل بالمكان ،و الاتحاد في اللغة :أن يصير المتعدد واحدا ، يقال: اتحد الشيئان ،أي صارت شيئا واحدا.انظر القاموس المحيط :(٣٤٣/١).

(2) فقد نقل عنه أنه كان يقول:" سبحاني ما أعظم شاني، وكان يفتح جبته مشيراً إلى نفسه ، قائلاً: ما في الجبة إلا الله " : طبقات المناوي :(١/ ٤٤٢).

(3) انظر التعاريف، للمناوي:(٢٩٥/١).والتعريفات للجرجاني:(١٢٦/١).

(4) التعاريف:(٣١/١).

وهذه بعض النقول عن القائلين بالاتحاد والحلول تفسر حقيقة مذهبهم ، وما ينبني عليه من أحكام تهدم المعتقد :

- يقول ابن الفارض : لها صلواتي بالمقام أقيمها   وأشهد فيها أنها لي صلت

ويقول في التنظير لوحدة الأديان الذي انبنى على كل هذه الانحرافات :

وإن عبد النار المجوس وما انطفت   كما جاء في الأخبار في ألف حجة

فما قصدوا غيري وإن كان قصدهم   سواي وإن لم يظهروا عقدية. [1]

أما عن وحدة الوجود بالمفهوم الذي تقرر عرضه في بدء الحديث فإن ظهورها كفر منظر مقعد إنما تم على يد الضال ابن عربي ، يقول في بيت الشاعر: "

وفي كل شيء له آية   تدل على أنه واحد

وهذه الآية التي في كل شيء التي تدل على وحدانية الله هي وحدانية الشيء لا لأمر آخر ..فإذن المعبود بكل لسان وفي كل حال وزمان إنما هو الواحد ، والعابد من كل عابد إنما هو الواحد ، فما ثم إلا الواحد ، والاثنان إنما هو واحد وكذلك الثلاثة والأربعة والعشرة والمائة .."[2]

ولبيان مصادر هذا الانحراف الخطير في الفكر الصوفي فإن الحديث يرجع بنا إلى الكلام عن مصادر التصوف ومشاربه المتعددة ، فقد سبقت الإشارة إلى أن الفكر اليوناني المتمثل بمذهبه الأفلاطوني الإشراقي هو أبرز العناصر التي أثرت في الفكر الصوفي عبر مراحله المتأخرة التي سادت فيها النزعة الفلسفية حتى وصلت إلى قمة الإغراق في الاتجاه الغالي نحو الفلسفة عند ابن عربي[3]

ثانيا : وحدة الشهود :

وبعد هذا التوضيح المجمل لمعتقد وحدة الوجود بقي أن نعرف ما المراد بوحدة الشهود التي كثر حديث الصوفية عنها؟ وهل هي كما يظن بعضهم أنها عين وحدة الوجود؟ وما العلاقة بينهما مع وجود الفرق ؟

إن وحدة الشهود بالمفهوم الصوفي تغاير في حقيقتها المعتقد السابق ، فهي عندهم عبارة عن حالة نفسية وجدانية يصل فيها العبد بالمجاهدة إلى القرب من الرب تعالى حتى يتم له الاتصال به - سبحانه - فيتمكن الصوفي من رؤية ربه ، ومشاهدته مشاهدة قلبية ، على إثر فنائه عن مشاهدة الأغيار ، وقد يصل الأمر بالصوفي إلى حال يفقد فيه القدرة على التمييز بينه وبين الرب ، فكأن الصوفي هو الله ، والله هو الصوفي - تعالى الله عن قولهم - ، فوحدة الشهود إذاً " تعني اتحاد العبد مع الله اتحاد عيان ومكاشفة ، لا اتحاد جواهر وأعيان "[4]

---

(١) التائية الكبرى ، لابن الفارض ، انظر : الفلسفة الدينية والصوفية ، عبد القادر محمود:١٦٣.

(٢) رسائل ابن عربي، كتاب الأحدية : ٤٨.

(٣) انظر الجانب الإلهي في التفكير الفلسفي، محمد البهي:٣٣٧. وانظر الفلسفة اليونانية ، ليوسف كرم:٢٩٠ وانظر الفلسفة العربية عبر التاريخ، رمزي نجار: ٥٨ والفتوحات:(٢٣٢/١) ، وانظر أضواء على التصوف ، لطلعت غنام :٢٦٨. ونظرات في معتقدات ابن عربي للدكتور/ كمال عيسى: ٧٥.

(٤) نشأة الفلسفة الصوفية وتطورها، عرفان عبد الحميد:١٦٠.

بيان ذلك أنه قد سبقت الإشارة إلى أن للحلول نوعين أحدهما الحلول الثنائي الذي يمتاز فيه الحال عن المحل ، حيث تظل ذات الله - سبحانه - متميزة عن ذات الإنسان ولا تمتزج به ، فيكون شخص الإنسان محلاً للذاتين معاً : ذات الله - تعالى عن قولهم - وذات الإنسان مع تمايز كل ذات عن الأخرى . فهذا هو المراد بالشهود عندهم[1]

وهذا هو حقيقة توحيد الخواص عندهم ، فمن لم تتسام نفسه لتقف على حقيقة التوحيد مجرداً فليس له نصيب من التوحيد الذي شهد به الحق تعالى لنفسه ، ولتأصيل هذا المعتقد يلجأ الجنيد - بحسب ما نقل عنه - إلى الاستدلال بقوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا} ، قائلاً : " فمن أين كان ، وكيف كان قبل أن يكون؟ وهل أجابت إلا الأرواح الطاهرة بإقامة القدرة وإنفاذ المشيئة ؟ فهو الآن في الحقيقة كما كان قبل أن يكون ، وهذا غاية حقيقة التوحيد للواحد : أن يكون العبد كما لم يكن ، ويبقى الله تعالى كما لم يزل "[2]

ويقول الشبلي : " ما شم رائحة التوحيد من تصور عنده التوحيد" [3]

ويقول الهروي :" وأما التوحيد الثالث : فهو توحيد اختصه الحق لنفسه ، واستحقه لقدره ، وألاح منه لائحاً إلى أسرار طائفة من صفوته ، وأخرسهم عن نعته وأعجزهم عن بثه "[4]

وكما بينت سابقاً أن هذه الحالة أو المقام قد تحمل صاحبها على النطق بالشطحات المعروفة والتي كان مصدرها ذهول الصوفي وعجزه عن التمييز،كما يدعون [5]

ولم يقف الأمر عند حد الشطحات بل تعداه إلى ادعاء سقوط التكاليف في حال المشاهدة لمحل السكر والاصطلام ، فيستوي المحظور والمأمور عند السالك ، حيث تفنى إرادته عن مشاهدة الإرادة الشرعية ،وتبقى الإرادة الكونية ماثلة لتأملاته الوجدانية، ليربط بمشاهدتها تخليه عن الامتثال للأحكام الشرعية . [6]

ومن هنا فإن وحدة الشهود تعني أن يقف الصوفي على عين التوحيد بتجربة نفسية تخضع لعدد من المجاهدات والشروط ، فيفقد فيها نتيجة لما يصاب به من السكر القدرة على التمييز ، قد تكون متعمدة وقد تكون طارئة لشدة ما يجده من قوة الوارد ، يؤكد ذلك أقوال بعضهم في حقيقة التوحيد المعتبر ،يقول أبو سعيد الخراز:" أول مقام لمن وجد علم التوحيد وتحقق بذلك فناء ذكر الأشياء عن قلبه وانفراده بالله عز وجل " [7]

---

(١) انظر : التيارات الوافدة ، لشيخنا الفاضل الدكتور/ محمود مزروعة.

(٢) اللمع لأبي نصر الطوسي: ٥٠.

(٣) الرسالة القشيرية: ٣٠٢.

(٤) مدارج السالكين : (٣/٤٧٢- ٤٧٧).

(٥) انظر تلبيس إبليس : ٤١٧.

(٦) انظر التعرف ، للكلاباذي : ١٢٧ ، وانظر الرسالة القشيرية : ١٢٨.

(٧) المرجع السابق: ٣٠٢.

فمن هذا النص يتبين أنه لا يمكن لتحقيق هذه الوحدة إلا بسلوك طريق المجاهدة ومحو الأغيار ، فهي إذا حالة لا تنفك عن الوجدان الذي هو من أخص سمات المنهج الصوفي ، بخلاف وحدة الوجود التي ليس لها اتصال بالتجربة النفسية إلا بالقدر الذي يتبناه أهل الاتحاد من وحدة الشهود ، وإنما هي نظرية فلسفية بحتة النشأة ، يشترك فيها الصوفي وغيره.

وبهذا الذي تقدم يمكن تحديد الفرق بين وحدة الشهود ووحدة الوجود وذلك بالتأكيد على أن الشهود يقوم على الإثنينية، بمعنى أنه لا يتأتى الشهود إلا بشاهد ومشهود ، وإن حصل اللبس على الصوفي الغارق فإنه لا ينتهي به إلى الاتحاد الذي يتحدث عنه أصحاب الوحدة ، ومع وجود بعض الألفاظ في ثنايا التقارير الصوفية التي توحي بخلاف ذلك، ، كقول القشيري: " وتوهم قوم أن المشاهدة تشير إلى طرف التفرقة ، لأن باب المفاعلة إنما يحدث بين اثنين ، وهذا تخيل من صاحبه ، فإن في ظهور الحق سبحانه إهلاك الخلق "[1]،إلا أنها لا تصل إلى تقرير معتقد وحدة الوجود القائم على أساس الأحدية الذي يحكم بأن جميع الموجودات إنما هي مظاهر وتجليات للذات الإلهية، إذ تبقى حقيقة المشاهدة قائمة على أساس من الثنوية التي لا ينكرها واحد منهم [2].

أما الشطح وأحكامه فقد سبق الحديث عنه في أقسام المقامات.

ويصرح بعضهم تأكيداً لهذا الفارق بنفي الاتحاد ، يقول الطوسي :" فإن صح عن أحد أنه قال هذه المقالة - يعني الاتحاد - وظن أن التوحيد أبدى له صفحته بما أشار إليه ، فقد غلط في ذلك ، وذهب عليه أن الشيء مجانس للشيء الذي حل فيه ، والله تعالى بائن من الأشياء ، والأشياء بائنة منه بصفاتها ، والذي أظهر في الأشياء : فذلك آثار صنعته ودليل ربوبيته .. فمن صح عنه شيء من هذه المقالات فهو ضال بإجماع الأمة ، كافر يلزمه الكفر فيما أشار إليه "[3].

وعليه فإني أخالف بعض الباحثين فيما ذهبوا إليه من اتحاد مفهوم وحدة الوجود بالشهود. ويجدر بي التنبيه إلى أن ما ذكرته لا يعني أن وحدة الشهود ليس فيها ما قد يصل بصاحبها إلى ما يناقض التوحيد ، لأنها كما مر من تعريفها باب لمزلة عظيمة قد تهوي بالمستهلك الغارق إلى دائرة العدم فيسقط الفرائض ويدعي الاتحاد مع الله [4] ، ولكن هو من باب ذكر الفروق حتى يتم تمييز هذه المصطلحات وما ينبني عليها من أحكام .

وفي مقابل هذا التفسير لوحدة الشهود بأنها مماثلة لوحدة الوجود فقد ذهب بعض الصوفية إلى العكس من ذلك، حيث فسروا بما يلزم وحدة الوجود من الاتحاد بوحدة الشهود ، يقول الجرجاني في تعريف الاتحاد:" وهو شهود الوجود الحق الواحد المطلق ، الذي الكل موجود بالحق، فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجوداً به ، معدوماً بنفسه ولا من حيث إن له وجوداً خاصاً اتحد به فإنه محال "[5]

---

(١) الرسالة:٧٦.
(٢) انظر نشأة الفلسفة الصوفية: ١٦١.
(٣) اللمع للطوسي:٥٤١.
(٤) انظر نشأة الفلسفة:١٦٣.
(٥) التعريفات:٢٩.

رأي الشيخ الصاوي

يمنع الصاوي وهو الأشعري المتمسك بأشعريته من اعتقاد الحلول أثناء الترقي في هذه المقامات ؛ لما في ذلك من مناقضة أصل معرفة الله تعالى مما هو معلوم من أدلة المتكلمين ، يقول في أقسام الناس الذين عرفوا الله بالمعرفة الخاصة ، كما هي عليه في عرف الصوفية :" المعرفة الخاصة: شهود أفعال : وهي للأبرار ، وشهود أسماء وصفات : وهي للأخيار ، وشهود ذات : وهي لخيار الخيار ، والمراد شهود الذات من غير وقوف على كنه ؛ إذ الكنه لا يدرك حتى للمصطفى ، لأن الحادث لا يحيط بالقديم ، وقال شيخنا المؤلف : اختلف ، هل تجلي الذات يكون لغير الأنبياء؟ أو لا يكون إلا للأنبياء ؟
والصحيح أنه يكون لغير الأنبياء أيضاً لكن لا كتجلي الأنبياء ، وكذلك شهود الأنبياء يتفاوت ، فشهود نبينا أعلى لا يساويه شهود أحد "[١].

وتأكيدا لهذا المعنى يقول في تفسير قوله تعالى : {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ} (البقرة:١٨٦):" فإني قريب :أي بعلمي وسمعي وبصري وقدرتي وإرادتي ، ولم يقل بذاته وإن كانت الصفات لا تفارق الذات ؛ لأنه ربما يتوهم للقاصر الحلول فيقع في الحيرة ، وأما من فني عن وجوده فلم يشهد إلا الله فقد زال عنه الحجاب فلا حيرة عنده ، إذ لم يشهد غيره وإنما خص المفسر العلم بذلك لأنه من صفات الإحاطة ". [٢]

- ولكن هناك ما يدعو إلى الشعور بالتناقض وعدم الانضباط ، حيث يثبت معتقد وحدة الوجود ولكنه مع ذلك يحاول تخريج القول به دون اعتقاد الحلول ، التأصيل وهذا المقام يسمى : بوحدة "لاعتقاد وحدة الوجود من آيات الكتاب الكريم :" يقول: الوجود ، ولا يدركه الشخص إلا بعد الفناء في الأحدية ، وحدة الوجود هذه يسمى صاحبها: في مقام البقاء ، ويسمى غرقان في بحر الوحدة التي هي شهود المولى من حيث قيام الأسماء والصفات به" [٤]

ويقول مؤصلاً لها مبينا المراد منها عنده :" شاع على ألسنة العوام :الله موجود في كل الوجود ، وهو كلام صحيح في نفسه ،لأن مفاده وحدة الوجود ، لكنه غير لائق منهم لإيهام الحلول ،وتأويله أن تقول:معناه أنه مع كل موجود ،أي لا يغيب عنه موجود أصلاً ، ومعيته معه معناها تصرفه فيه ، وتدبيره له معية معنوية لا يعلمها إلا هو ، كما أن ذاته لا يعلمها إلا هو ،لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، ومن كلام ابن وفا أن من أعظم إشارات وحدة الوجود : قوله تعالى:{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ} (فصلت:٥٣)"[٤]

---

(١) المرجع السابق:٦٩.
(٢) حاشية الجلالين:(٧٩/١).
(٤) حاشية الصلوات:٦٧.
(٤) : حاشية الجوهرة:١٩

وتأكيداً لكونه لا يرى اعتقاد الحلول أو وحدة الوجود على ما عناه الغلاة من الصوفية ، يقول في تفسيره:"وأشار للحقيقة بقوله:وهدى ورحمة للمؤمنين ،لأن بالحقيقة التحلي بالأنوار الساطعة في القلوب ،التي يرى بها الأشياء، على ما هي عليه عياناً ، فعند ذلك يرى الله في كل شيء، وأقرب إليه من كل شيء ، علماً ذوقياً لا علماً يقينياً "[١].

وهو لا يكتفي بهذا بل ينزه الله عن هذا الفهم ، يقول في وصف التاج الذي يضعه أصحاب الطريقة الخلوتية :"مما يسمى بالتاج بين الصوفية الذي يوضع على الرأس وقرصه صوف أبيض وهو الخرقة المشهورة للسادة الخلواتية التي هي شعارهم ، وفيه إشارة ،كما قال أستاذنا المؤلف إلى سلوك طريق التصوف وبياض القلب ، وهو مضرب على وجه مخصوص محيط به أربع جلالات أي من كل جهة اثنا عشر ضلعاً ، عدة حروف لا إله إلا الله إشارة إلى شهود إحاطة الرب به من جميع جهاته إحاطة قيومية لا حسية تنزه الله عن ذلك ، وبعضهم يجعل وسطه زارا إشارة للوحدة ، وبعضهم يجعله خالياً إشارة للفناء ، وبعضهم يجعل في وسطه هاء هكذا إشارة إلى الهوية الدائرة بالعلم، دوران علم وقدرة وقيومية لا دوران حس "[٢].

وهو بهذا المعنى الذي يفسر فيه مراد الصوفية من وحدة الوجود نجده أيضا يؤول فيه كلام كبار الصوفية القائلين صراحة بهذه الوحدة ، يقول في شرحه لإحدى الصلوات :[وصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وأدخلنا حظيرة القدس]:"تطلق على مكان عن يمين العرش من نور ، يقال فيه: حظيرة، من الحظر ، وهو المنع ،لمنعه من غير الخواص ، وهو مكان في أعلى الجنة يشاهد المقربون فيه ربهم ، كما يقتضي ذلك .

وتطلق على عالم الجبروت وهو عالم الأسرار وشهود الواحد القهار ، وهذا لا يناله إلا من تخلى عن الشهوات النفسانية وخرج من الطبائع الحيوانية ، حتى يمزق السبعين حجاباً الظلمانية التي حجبت بها النفس الأمارة بالسوء ، وبمعنى هذا قول السيد البكري في ورد السحر :اجعل أرواحنا سابحات في عالم الجبروت أي عالم الأسرار كما علمت ، واكشف لنا عن حضائر اللاهوت أي عن الحضرة الإلهية ، فيشهدون سر المعية التي في قوله تعالى:{ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ }(الحديد:٤)، ومن التحقيق بهذا المقام قول ابن الفارض:

ومتى غبت ظاهراً عن عياني ألقه نحو باطني ألقاك " [٣]

---

(١) حاشية الجلالين:(٢:١٢١).

(٢) حاشية الصلوات:٧١.ولا شك أن هذا من البدع الحادثة التي ذكر المحققون أنها من تأثر الصوفية بالنصارى ، وإنما الهدف من هذا النص بيان معتقد الصاوي في وحدة الوجود.

(٣) المرجع السابق:٦٤.

المناقشة:

ظهر تماما من خلال عرضي لرأي الصاوي أنه لا يريد بوحدة الوجود التي صرح بها ما يريده الملاحدة منها ، وأنه إنما عبر بها عن وحدة الشهود ، لذا فإن مناقشتي هنا ستدور حول محورين ، أولهما أبين به حقيقة وحدة الوجود الكفرية التي عرفت عن غلاة الصوفية والفلاسفة ونقضها وبيان بطلانها وعدم إمكان إرادتها من جهة الشرع ، لأصل إلى أنه لا يمكن حملها على ما أراده الصاوي بها وفسر بها ألفاظ الغلاة من الصوفية الكفرية الصريحة .

أما الثاني : فهو بيان حقيقة وحدة الشهود وما يحويه هذا المصلح المبتدع من موافقة ومخالفة ، في ضوء أقوال السلف وفهمهم لهذه البدع الحادثة .

أولا : نقض وحدة الوجود :

إن نظرية وحدة الوجود التي تسربت إلى أوساط المسلمين من حطام العقائد الهندية واليونانية مما لا يخفى معارضته لأصول الدين الإسلامي ، فكفر القائلين بها مما يعلم بالضرورة من الدين الإسلامي ، إذ فيها مناقضة لحقيقة الإيمان بوجود الله تعالى ربا متصفا بصفات العظمة والكمال ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن بين بطلان ما يقوم عليه معتقد الفلاسفة في إثبات وجود الرب تعالى :"وهكذا أقوال من نسج على منوالهم وأخذ معانيهم فأخرجها في قالب المكاشفة والمشاهدة والتحقيق والعرفان كابن عربي وأمثاله ..فإن هؤلاء حقيقة قولهم تعطيل الصانع ، وأنه ليس وراء الأفلاك شيء ،فلو عدمت السموات والأرض لم يكن شيء موجود ، ولهذا كان يصرح بذلك التلمساني[1] ، وهو كان أعرفهم بقولهم وأكملهم تحقيقا له ، ولهذا خرج إلى الإباحة والفجور ، وكان لا يحرم الفواحش ولا المنكرات"[2].

بيان ذلك أن الإيمان بالله تعالى يقوم على ثلاثة أسس وهي توحيده بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وذلك الاعتقاد الضال وهو القول بوحدة الوجود ينقض هذا الأصل العظيم من أصول العقيدة الحقة ،فالتوحيد بأقسامه الثلاث و الذي يعني اعتقاد تفرد الرب تعالى بكل صفات الربوبية و العظمة والكمال ومن ثم صرف العبادة لمن قامت به هذه الصفات وحده لا شريك له ليس له مكانة عند القائلين بهذه الوحدة ، إذ مؤدى هذه العقيدة الباطلة مساواة الرب تعالى بجميع خلقه في الاتصاف بهذه الصفات بمعنى تعطيله تعالى عن أي صفة لا يشاركه فيها الموجودات فلو عدمت السموات والأرض لم يكن ثمة موجود وراءها[3] ، وهذا المراد بأحادية الوجود، فيبطل بالتالي حقيقة الإيمان بربوبية المولى القائم على اعتقاد الإثنينية في

---

(1) هو سليمان بن علي العفيف التلمساني ،(٦١٠- ٦٩٠هـ) كان أحد كبار غلاة الصوفية فقد امتلأت مؤلفاته النثرية والشعرية بالتنظير لهذا المعتقد المارق ، انظر في ترجمته: البداية والنهاية:(٣٢٦/١٣)، والأعلام:(٣/ ١٣٠).

(2) الرسالة الصفدية: ٢٤٦.

(3) انظر الرسالة الصفدية : لشيخ الإسلام:٢٤٦.

الوجود : وجود الأول الآخر الظاهر الباطن، ووجود المخلوقات الفانية الحادثة من العدم والآيلة إلى عدم ، وجميع رسالات الأنبياء إنما أتت لتدل على هذه الحقيقة إذ عبادة الله وحده لا شريك له تتضمن إفراده تعالى بما هو أهل له ، وما من دليل يستدل به على وجوب توحيده تعالى بالعبادة إلا وهو يدل بالتضمن على هذا الأصل العظيم ، ولكونه من الأمور المقررة في الفطرة السليمة فقد استدل به ولم يستدل له ، قال تعالى :{أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} ، فإنه لبداهة امتناع القضيتين سكت عن بيان جوابهما.

وآيات الكتاب الحكيم في للدلالة عل هذا كثيرة ، وسورة الفاتحة التي تضمنت أصول الاعتقاد الذي تعبد الله تعالى به الخلق لتدل صراحة على نقض هذا المعتقد وإبطاله ، قال تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في بيان رد هذه الآية على القائلين بهذا المعتقد الباطل : " العالم كل ما سواه فثبت أن كل ما سواه مربوب مخلوق بالضرورة ، وكل مخلوق حادث بعد أن لم يكن ، فإذا ربوبيته تعالى لكل ما سواه : تستلزم تقدمه عليه ، وحدوث المربوب ، ولا يتصور أن يكون العالم قديماً وهو مربوب أبداً ، فإن القديم مستغن بأزليته عن فاعل له ، وكل مربوب فهو فقير بالذات فلا شيء من المربوب بغني ولا قديم "[1].

****

ولما كانت هذه العقيدة مناقضة للأصل الذي قام عليه توحيد الألوهية : وهو إفراد الله تعالى بأفعال الربوبية، فقد أدت إلى معارضة حقائق العبودية وهدم مسلماتها ، فقد اقتضى هذا الاعتقاد المارق كثيرا من أسس الإلحاد في ألوهية المولى تعالى ، والتي كان له قدم السبق في إرسائها عند من عمي عليهم فلم يعرفوا الحق من الباطل ، فوحدة الأديان التي لا تفرق بين كافر ومسلم كانت إحدى المسلمات التي تمخضت عنها هذه العقيدة المارقة، يقول ابن عربي :

لقد صار قلبي قابلا كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لأوثان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنى توجهت ركائبه فالحب ديني وإيماني "[2]

وكذلك إسقاط التكاليف ، فليس ثمة فرق بين الرب والعبد حتى يجهد العبد نفسه بالتزام الأوامر والنواهي مع ذلك الاتحاد الموهوم، يقول ابن عربي:

يقول ابن عربي:

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف "[3].

---

(1) مدارج السالكين:(٩٢/١).
(2) ذخائر الأعلاق شرح ترجمان الأسواق ، لابن عربي. نقلا عن كتاب وحدة الوجود الخفية : ٤١٩.
(3) الفتوحات المكية : (١٥/١).

وإذا تبين ما في هذا المعتقد من نقض لأصول الإيمان وحقائق التوحيد فإن فيه أيضاً مناقضة لصريح المعقول ولا غرابة إذ لا معارضة بين النص الصحيح والعقل الصريح. وذلك لأن الوجود من الكليات التي ليس لها واقع إلا في جزئياتها المتحققة في الخارج ، فمن غير الممكن إثبات المتعين في الواقع الخارجي بالكلي، لأن الكلي لا وجود له في الأعيان، وإنما وجوده في الأذهان، ولا يكون الشيء موجودا في الخارج إلا مع تحققه بالصفات التي يتحقق بها وجوده وتميزه عن غيره من الموجودات ،أما ما يذهب إليه هؤلاء من إثبات إله لا صفات له تباينه عن غيره من الموجودات فهذا من الأوهام الذاتية الباطلة التي مؤداها نفي الخالق ، تعالى عن قولهم علواً كبيراً.

ومن هنا فإنه لا يصح إثباتهم لوجود الله تعالى بهذه العقيدة الضالة.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في محاجاة القائلين بهذه الأوهام أذناب الفلاسفة المجحفين:" فإذا ثبت له أن العقل الصريح يمنع أن يكون في الخارج وجود كلي مطلق بشرط الإطلاق ،وأن الكليات بشرط إطلاقها أو عمومها إنما وجودها في الأذهان ،لا في الخارج ،وكان عارفاً بهذه العلوم، وبينت له ما تستلزم أقوالهم الكثيرة من الجمع بين المتناقضات التي هي معلوم استحالتها ببداهة العقول، وما كان كذلك، فإذا ادعى أنه عرفه كشفاً وشهوداً أو ذوقاً علم أنه خيالات فاسدة، وأذواق فاسدة، وذلك أنه لا بد من أحد الأمرين:

إما أن يكون قد شهد ما وجوده في الأذهان، فاعتقد وجوده في الأعيان ،كما يقع لكثير من الناس،ومعلوم أن شهود الشيء غير العلم بكونه في النفس أو الخارج، وهؤلاء قد يحصل لهم مجرد الشهود من غير تمييز بين الموجود في النفس أو الخارج ،وكثيراً ما يضلهم الشيطان بتخيلات لا حقيقة لها في الخارج.

وإما أن يكون قد شهد ما وجوده في الخارج ،فظن أنه الخالق ،وإنما هو مخلوق ليس هو الخالق ، فكل شهود وذوق وكشف يدعى فيه أن المشهود بالقلب هو الله تعالى فذلك مما يناقض المعلوم بصريح العقل ،ويخالف الكتاب والسنة والإجماع، فإنه يكون المشهود به إما في الذهن وإما في الخارج ولكن ليس هو الله ولا هو ما يقال هو وجوده ولا ذاته".[1]

ولهذا فقد كان كفر هؤلاء الاتحادية أشد من اليهود والنصارى وعباد الأصنام ، " فإن هؤلاء يقولون بالحلول المقيد الخاص ، وأولئك يقولون بالإطلاق والتعميم ، ولهذا يقولون إن النصارى إنما كان خطؤهم لأنهم اقتصروا على بعض المظاهر دون بعض ، وهم يجوزون الشرك وعبادة الأصنام مطلقا على وجه الإطلاق والعموم"[2].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية : (٣٣٤/١).
(٢) مجموع الفتاوى : (٣٩٦/٣).

ويقول الإمام الشوكاني بعد أن ذكر أقوال العلماء في تكفير هؤلاء أمثال ابن تيمية وابن القيم وعبد السلام وابن حجر وابن خلدون ما نصه :" فأنا لا أرضى لهم بمطلق الكفر ، بل أقول : لا أعلم أحدا من مردة الكفرة : النمرود وفرعون وإبليس والباطنية والفلاسفة بل نفاة الصانع ، فإن هؤلاء نفوا الصنع فانتفى الصانع، فما أعلم أحدا بلغ هذا المبلغ في جميع الكفريات الماضية ، وإحداث ما هو شر منها .. إلى أن قال رحمه الله : اللهم العنهم لعنا كثيرا وأقطع دابرهم وامح أثرهم ، اللهم أمتنا على هذا واحشرنا عليه ، واكتبنا من الشاهدين عليهم آمين "[1].

****

ومع وضوح بطلان هذا المعتقد ، ومناقضته لحقيقة الدين المرتضى جملة وتفصيلا ، ومع وضوح سذاجة الفكر الذي لم يقنع بمخالفة مثل هذه الأوهام لصريح المعقول والمنقول ، إلا أنه يحسن بيان الخلط الذي وقع فيه أمثال هؤلاء ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : " وقد لحظ ملاحدة الاتحادية أمرا اشتبه عليهم :

من وحدة الموجد بوحدة الوجود.

وتوحيد الذات والصفات والأفعال بتوحيد الوجود .

وفيضان جوده بفيضان وجوده.

فوحدوا الوجود وزعموا أنه المعبود".

ولا شك أن إيجاده تعالى هو الذي فاض على الموجودات فوجدت وهو الذي اكتسته ، أما وجوده : فمختص به لا يشاركه فيه غيره ، كما هو مختص بماهيته وصفاته ، فهو بائن عن خلقه والخلق بائنون عنه ، فوجود ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن ، حاصل بإيجاده له ، فهو الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى"[2].

******

موقف الصاوي:

وبناء على ما تقدم من بيان حقيقة ذلك الاعتقاد الضال ، وما ينبني عليه من أحكام، فإنه يستحيل إثبات وحدة الوجود دون اعتقاد للحلول والاتحاد ، وذلك لأن وحدة الوجود بمعناها الكفري المعروف تتفق تمام الاتفاق مع الحلول والاتحاد من حيث المبدأ الذي يقضي بعدم التفريق بين الله سبحانه وتعالى عن قولهم وبين النفس البشرية ، ومن هنا يظهر الخطأ الذي وقع فيه الصاوي من اعتقاد صحة القول بالوحدة مع التنزيه عن الحلول المزجي ، والذي يقضي بالوقوف على الكنه ، لأن هذا في حقيقة الأمر جمع بين النقيضين : الوجود والعدم ، فمنع الاتحاد يعني عدم الوحدة، وإثباته يعني إثباتها ، لذلك فإن ما خرج به الصاوي وحدة الوجود مع التنزيه عن الحلول والإحاطة مغالطة ليس لها أساس من الصحة.

---

(1) الصوارم الحداد القاطعة لأرباب الاتحاد:٧٥.

(2) مدارج السالكين:(٣/٣٨٢).

وقد يفسر موقف الصاوي المتناقض في إثبات الوحدة مع التنزيه عن الحلول وتفسيرها بالمعية والإحاطة والعلم بما يكشف عن وجهة نظره في معنى وحدة الوجود عنده ، فإنه قد نص على تعريف وحدة الوجود بما يفسر به وحدة الشهود كما أن تأويله لوحدة الوجود بمشاهدة أفعال الله تعالى من المعية والقدرة والإحاطة ليدل على أن مراده بها وحدة الشهود، ومن هنا فإن إبطال إثباته لوحدة الوجود يكون ببيان مخالفة نظرية وحدة الشهود لوحدة الوجود ، فوحدة الشهود كما سبق وأن بينت المراد منها أن يرى السالك الله تعالى رؤية قلبية فلا يشهد شيئا مع شهوده إياه ، كما أن أساس استشعارها قائم على مبدأ الثنوية ، وقد يغرق الصوفي في هذا المعنى حتى يصل إلى ما يقارب وحدة الوجود من اعتقاد الحلول والاستغراق في الذات الإلهية ـ تعالى الله عن قولهم ـ فمع التسليم بأن وحدة الشهود قد تكون سبيلاً لوحدة الوجود وذريعة للإلحاد ، إلا أن كلام الصاوي في منع الحلول والوقوف على الكنه والتأكيد على أن المراد بها عنده قيومية الله قيومية إحاطة وعلم وقدرة يقطع بعدم إرادته للمعنى الكفري من وحدة الشهود.

وإذا ثبت بطلان إثبات وحدة الوجود على معنى لا يكون فيه اتحاد بين الخالق والمخلوق للاعتبارات السابقة ، فإن أي تفسير لنصوص الكتاب والسنة في سبيل التأصيل لها، يعد من التقول على الله بغير علم، فهو إذا تأويل باطل لا اعتداد به.وعليه فإن الاستدلال بقوله تعالى :{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}على ما تقدم من كلام الصاوي تأويل باطل ترده دلالة النص صراحة، إذ معنى الآية : العلامة الدالة على صدق المستدل له ، فالتأويل الصحيح لها أن هذا وعد من المولى تعالى بتحقيق الأدلة التي تقطع بصدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم.

يقول الإمام ابن كثير رحمه في معنى الآية:" أي سنظهر لهم دلالاتنا وحججنا على كون القرآن حقاً منزلاً من عند الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدلائل خارجية :من الفتوحات وظهور الإسلام على الأقاليم وسائر الأديان، قال مجاهد والحسن والسدي: ودلائل في أنفسهم قالوا: وقعة بدر وفتح مكة ونحو ذلك من الوقائع التي حلت بهم، نصر الله فيها محمداً صلى الله عليه وسلم وصحبه ،وخذل فيها الباطل وحزبه .

ويحتمل أن يكون المراد من ذلك ما الإنسان مركب منه وفيه وعليه من المواد والأخلاط والهيئات العجيبة، كما هو مبسوط في علم التشريح الدال على حكمة الصانع تبارك وتعالى ،وكذلك ما هو مجبول عليه من الأخلاق المتباينة من حسن وقبح، وغير ذلك" [1].

ـ بقي هنا معرفة وجه استدلال الصاوي بكلام ابن الوفا على وحدة الوجود ، أو ما الدافع الذي حمل الصاوي على نقل استدلال ابن الوفا لتقرير وحدة الوجود ؟، مع اختلاف وجهات النظر اختلافا جذريا في المراد بهذه الوحدة ، إذ المطالع لأقوال ابن الوفا لا يتردد في الحكم عليه أنه من الاتحادية الغلاة . ثم إن هذا الاستفسار ينسحب

---

(١) تفسير القرآن العظيم : (١٣١/٤).

أيضاً على استشهاده ببيت ابن الفارض ، الحق أن هذا دفاع عن الصوفية الغلاة وتأويل لكلامهم بما يخالفه،وهذا مما لا يسلم له أبدا.

ثانيا: حقيقة وحدة الشهود:

- ودون إغفال لحقيقة الشهود عند الصوفية وما جر إليه الاستغراق به من مخاطر أوهت بالثوابت وأردت بالقيم ، حيث حملهم على عدم التفريق بين المحظور والمأمور ، فصارت الطاعة مماثلة للمعصية حتى قال قائلهم : فعلمك لا جهل وفعلك لا وزر ، وهذا هو عين الكفر والخروج من الدين ، وقد يكون هذا من شدة الوارد وقد يكون متعمدا وأيا كان فإن هذا من الأوهام التي يستند إليها الجهلة في ارتكاب المحاذير، يقول شيخ الإسلام حاكياً شبهتهم في شهود الأفعال والاستغراق في مطالعة القدر:"وأما شهود القدر ، فيقال : لا ريب أن الله تعالى خالق كل شيء ومليكه ، والقدر هو قدرة الله ـ كما قال الإمام أحمد ـ وهو المقدر لكل ما هو كائن ، لكن هذا لا ينفي حقيقة الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وأن من الأفعال ما ينفع صاحبه فيحصل له به النعيم ، ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب ، فنحن لا ننكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور ، لكن نثبت فرقاً آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور ، فإن العاقبة للتقوى ، لا لغير المتقين ، وقد قال تعالى:{أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ}"[1].

ومن هنا كان "الفناء الذي يفضي بصاحبه إلى مثل هذا حال ناقص ، وإن كان صاحبه غير مكلف ، ولهذا لم يرد مثل هذا عن الصحابة الكرام الذين هم أفضل هذه الأمة ، ولا عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو أفضل الرسل "[2].

ولما كانت البدعة بريداً إلى الكفر ومفتاحاً لبابه ،لم يتوقف الأمر عند هذا الخلط والاضطراب في حقيقة الطاعة والمعصية ،بل تعداه إلى الكفر الصراح بتسوية الخالق بالمخلوق ، يقول شيخ الإسلام:"فمن شهد الحقيقة الكونية دون الحقيقة الدينية ، سوى بين هذه الأصناف المختلفة التي فرق الله بينها غاية التفريق ، حتى تؤول به هذه التسوية إلى أن يسوي بين الله وبين الأصنام ، كما قال تعالى:{تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ . إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ} (الشعراء:٩٧-٩٨) .

بل قد آل الأمر بهؤلاء إلى أن سووا الله بكل موجود ، إذ جعلوه هو وجود المخلوقات ، وهذا من أعظم الكفر والإلحاد برب العباد"[3]

ولكل ما تقدم أتى تحذير الشارع الحكيم من البدع ، قال تعالى: {وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ} (الأنعام:١٥٣).

---

(١) مجموع الفتاوى:(٣٠٨/٨).
(٢) مجموع الفتاوى:(٦٠/١٠).
(٣) العبودية:٤٨.

(المبحث الرابع)

الترقي في المقامات

لما كان الهدف الأسمى - عند الصوفية - من العروج في هذه المقامات تحقق مقتضى الخلاص بتجلي المعارف النورانية حيث تتكشف الغيوب وتتحد الإرادة إلى غير ذلك من أوهامهم ، فقد وضعوا للمريد عددا من المجاهدات ، التي يتم بها قطع عقبات النفس ، وذلك بمحو أي خصلة فيها قد تحول دون صاحبها والتلذذ بأعلى هذه المقامات [١].

وبيان ذلك أن النفس عند المتصوفة يراد بها كل"ما كان معلولاً من أوصاف العبد، ومذموماً من أخلاقه وأفعاله"[٢].

وإذا كان قد سبق الحديث عن أقسام المقامات من جهة ما يتعلق بها من أحكام ، فإن الحديث هنا يختص ببيان حال النفس عند محاولة العروج والترقي في تلك المقامات ، وأثرها على نجاح تلك المحاولة أو إخفاقها ، ومن ثم بيان السبل التي ينصح بها المريد من أجل الخلوص من كل ما يمكن أن يحول دون تذليل تلك القواطع والصوارف .

وعند إرادة الكشف عن حقيقة هذه المجاهدات التي أجمع الصوفية على تأصيلها والدفاع عنها ، فإن الحديث يرتبط بما سبقت الإشارة إليه من وجود تأثر واضح بالديانة البوذية، فإن الصوفي يعتقد" كما يعتقد الهندوسي أن نظاماً من التطهير لا بد منه لكي ينكشف عنه الغطاء ، ويرقى إلى عالم الفيض والإلهام . والتطهير يكون بضروب من التفاني في الطاعات والتأمل والنظر والتدبر... فالصوفي الكامل يحب الله لذاته لا رغبة في ثواب ولا خوف من عقاب"[٣].

وهذا منهج معروف عند الصوفية، وقد قامت بوضع أساسه رابعة العدوية التي أثر عنها أقوال عدة في تقرير هذا المبدأ ، ومن ذلك أنه حين سئلت عن حقيقة إيمانها، " قالت: ما عبدته خوفاً من ناره ولا طمعاً لجنته فأكون كالأجير السوء ، عبدته حباً له وشوقا إليه"[٤].

ويقول القشيري عن أحدهم: حقيقة المحبة أن ينسى العبد حظه من الله عز وجل ، وينسى حوائجه إليه.

وقيل: أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام أني إذا اطلعت على قلب عبد ، فلم أجد فيه حب الدنيا والآخرة ملأته من حبي"[٥]

****

---

(١) انظر: في التصوف والأخلاق، للدكتور/ عبد الفتاح بركة :١٥٦.

(٢) الرسالة القشيرية:٨٧.

(٣) قصة الحضارة ، ول ديورانت ، ترجمة/ محمد بدران:(٢١٦/١٣).

(٤) الكواكب الدرية ، للمناوي:(٢٠٢/١). وانظر نساء في محراب الحب الإلهي، رغداء الحمصي:٢٠٥.

(٥) الرسالة: ٣٢٥.

ومن جملة الأسباب التي يتوصل بها إلى تذليل عوائق الطريق النفسية تجلي الأسماء الحسنى، حيث يعتقد الصوفي أن فناءه عن شهود السوى الذي حقيقته فناء عن شهود جميع الأفعال غير فعل الرب الذي هو الحقيقة الكونية القدرية يضفي عليه تجليات من صفات مشهوده الذي استغرق في مشاهدته ، وبحسب استغراقه في استشعار الأسماء والصفات يكون حظه من تلك الصفات ، وقد يغرق بعضهم في هذا حتى يدعي لنفسه منها ما يضفي عليه بعضا من خصائص الربوبية، كالتصرف في الأكوان إلى غير ذلك[١] .

وهذا بلا شك تأثر واضح بالمعتقد الكفري الفلسفي الإشراقي ،الذي يقوم على مبدأ الفيض والصدور ، فالعقل الفعال هو العقل العاشر وإذا اقترب منه الناسك تجلى عليه بالعلوم والمعارف وأحرز تقدما كبيرا في الاقتراب من الإله أو التشبه به على قدر الطاقة[٢] وقد يصرح بعضهم[٣] بمماثلة هذا الفكر لعالم المثل الذي ابتدعه أفلاطون ليصل إلى أن النفس إنما تتحصل على الكمال إذا شابهت مثالها في العالم العلوي ، فيقول :" فالنفوس إذا صفت ورقت تبهت بالملأ الأعلى وانتقشت فيها أمثلة الكائنات ، واطلعت على المغيبات ، وأثرت في السفليات ، كما أن الحديدة المحماة إذا تشبثت بالنار وتكيفت بها صارت تؤثر في الأجسام أثرها ، لأجل التشبه بها ، فمن أجل ذلك كان تأثير النفوس في هذا العالم على قدر تشبهها بالعالم الأعلى "[٤]

ويخضع هذا الاتجاه الفكري إلى قضية الرمز والتأويل ، فالأسماء الحسنى التي تدل على ما يتصف به الرب عز وجل إذ ذكرها العبد مستغرقا تجلت له معارف وعلوم تناسب حاله في الاستغراق ، حيث يفتح له بابا من الفيض والإشراق يتمكن به من الوقوف على حقائقها المجردة ، وحالهم في هذا الزعم مشابه تماما لحال أسلافهم من الفلاسفة الأفلاطونية" فكما أن رجال الأفلاطونية لم يروا في الألفاظ إلا ظلالا شاحبة للحقيقة المجردة ، وقالوا :إن المعرفة الحقة اليقينية لا تدرك إلا بالتأمل الباطني العميق والمجاهدة النفسية في درجات الكشف العليا حين تتضح خلالها للمتأمل الحقائق على ما هي عليه ، كذلك اعتمد فلاسفة الصوفية هذه الدعوى ، وزعموا أن الوقوف على ظاهر نصوص الشرع حجاب يمنع من الوصول إلى حقائق الأمور "[٥]

وفي تقرير مبدأ الوصول إلى أعلى الأحوال بالذكر المعروف الذي يكون بترديد اسم من الأسماء الحسنى : كقولهم : الله الله ، أو حي حي يقول الحكيم الترمذي[٦] في رسالته المسمى : مكر النفس بما يعبر عن مسلك معتدل في الفكر

---

(١) انظر الإنسان الكامل ، عبد الرحمن بدوي:٢٠٦.

(٢) انظر الفلسفة العربية عبر التاريخ، رمزي نجار: الفارابي: ٩٤.

(٣) هو عبد الرحمن الأنصاري المعروف بابن الدباغ ، توفي سنة: ٦٩٦هـ انظر : مقدمة كتابه مشارق الأنوار تحقيق: ريتر.

(٤) مشارق أنوار القلوب:١٠٠.

(٥) نشأة الفلسفة الصوفية:٦٧.

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي عرف بالصلاح وهذا ما شهد به شيخ الإسلام رحمه الله ، وكان أول من قال بختم الولاية حيث ادعى أنه في آخر الزمان سيكون ولي هو أفضل من الصحابة الكرام وقد أثار بذلك حنق العلماء عليه فطرد من بلده ، واتبعه أهل الابتداع على هذه المقولة الضالة ،وقد ضمنها كتابه

الصوفي اتجاه استشعار الأسماء الحسنى :" إنا وجدنا مكر النفس في الكليتين ، وكياسة المعرفة في الفؤاد ، فبكياسة المعرفة يعرف مكر النفس :

وكياسة المعرفة من اسمه **الحي** ، ومكر النفس من حدة الهوى الذي يصير إلى النفس من معدنه ، فتلتقط لطائف الشهوات ، وعذوبة الأفراح ، وبهاء الزينة ، فتحمله إلى الصدر حتى يشبه على عين الفؤاد ، ويطفئ نور الكياسة ، ويخمد وقود حياتها ، فيكون كالحي المسبوت[١] .

فمن شأن القائم ببرهان ذلك بالعناية والبال العظيم ،أن يراقب أحوال النفس في هذا المكر الذي يعامل به ، فيلقي كل حال وكل شأن بمثلها من الكياسة حتى يردعها عن وجهتها التي قصدت إليها ، فترجع النفس بمكرها منقمعة خاسئة بما لقيت من زجرة الكياسة"[٢]

أما غلاة الصوفية فيجعلون من ذكر الله تعالى بالأسماء الحسنى سبيلا إلى الاتصاف بها حتى يخرج بهم الأمر إلى ادعاء مشاركة الرب تعالى في مقتضى هذا الاسم الذي لا ينبغي إلا لذاته سبحانه ، يقول الكاشاني في تعريف العبادلة:"هم أرباب التجليات الأسمائية إذا تحققوا بحقيقة اسم من أسمائه تعالى ، واتصفوا بالصفة التي هي حقيقة ذلك الاسم".

ومن أمثلة ذلك ، يقول في معنى عبد القهار: هو الذي وفقه الله بتأييده لقهر قوى نفسه ، فتجلى له باسمه القهار ، فيقهر كل من نوأه ، ويهزم كل من بارزه وعاداه ، ويؤثر في الأكوان ولا يتأثر منها "[٣]

ويقول:"عبد الحي: من تجلى له الحق بحياته السرمدية ، فحي بحياته الديمومية.

عبد القيوم : هو الذي شاهد قيام الأشياء بالحق ، فتجلت قيوميته فصار قائماً بمصالح الخلق قيما بالله ، مقيما لأوامر الله تعالى في خلقه بقيوميته ، ممداً لهم فيما يقومون به من معايشهم وومصالحهم وحياتهم"[٤]

ومن هنا كانت عناية الطائفة بالذكر ، فقد قدموه على جميع الوسائل المقومة للسلوك من الصلاة وغيرها ، يقول الشعراني:" ومن شأنه مكايدة خواطره ، ومعالجة أخلاقه ، ونفي الغفلة عن قلبه بمداومة الذكر ، وأما كثرة تلاوة القرآن والصلاة ، فلا يعول المريد الصادق عليه ،لأن القرآن إنما هو ورد الكمل ، وكذلك الصلاة .وأما المريد فإنما عمله الدائم في تنظيف ظاهره وباطنه عن الصفات التي تمنعه من دخول حضرة الله عز وجل ، كالغضب وعز النفس والكبر والحسد ونحو ذلك"[٥]

المسمى بختم الأنبياء ، توفي سنة : ٢٥٥هـ انظر مجموع الفتاوى : (٢٦٧/١٣)،(٢١٨/١٧) ، وانظر كشف الظنون : (٧٠٠/١).

(١) المسبوت النائم والساكن.

(٢) نص الرسالة محقق في آخر كتاب : التصوف والأخلاق ، للدكتور / عبد الفتاح بركة : ٢٩٧.

(٣) اصطلاحات الصوفية:١٢٥.

(٤) المرجع السابق:١٣٤.

(٥) الأنوار القدسية، للشعراني:١٠١.

رأي الشيخ الصاوي

يرى الصاوي أن طريق الوصول إلى هذه المقامات يكون بالتزام الطريقة الصوفية على يد شيخ عارف ، وعليه فإنه يرى أن هذه المقامات مما ينال بطريق المجاهدة وبذل الأسباب ، يقول:" ولما ذكر مقام البقاء ولا يكون صاحبه إلا كامل الإيمان لتخليه عن الأغيار ، طلب تحليته بالعطايا "وصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وانشر علينا نعمتك المخصوصة بأهل العنايات ، وهم الصديقون الذين أخذهم الله لنفسه ، على حد قوله تعالى: {وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي}(طه:٤١) وهذا من التحلية بعد التخلية ؛ لأنه طالب الفتح الأكبر ولا يكون بالمجاهدة ، بل بالمواهب الربانية ، بخلاف التخلية من الأغيار حتى يكون من أهل البقاء ، فإن له سبباً عادياً وهو المجاهدة على يد شيخ عارف التزم معه الشروط والآداب " [1]

أولا عقبات الترقي :

وفي بيان العقبات التي يجب على المريد تذليلها من أجل الترقي إلى هذه المقامات فإنه يقول في شرحه لإحدى الصلوات : [وصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وانزع من قلوبنا حب الشهوات والأغراض]"المبعدة عن الحضرة الإلهية ، وهي حجب النفس الظلمانية والنورانية "

ثم يشرع في بيات هذه الحجب ، يقول : " فالظلمانية : شهوات المعاصي الباطنية والظاهرية .

والنورانية : طلب غير الله من الأمور الأخروية ، كالعبادة لأجل حصول العلم. أو لأجل الكرامات :كالكشف والطيران والجنة والخلاص من النار والقبر ونعيمه وعذابه وسعة الدنيا وإقبال الناس بقصد نفعهم ،أو قصد الولاية أو الاجتماع بالنبي أو الأنبياء أو الأولياء والحاذق يقيس، كما قال بعض العارفين:

أحبك لا لي بل لأنك أهله ... وما لي في شيء سواك مطامع

وقال سيدي عمر بن الفارض (رضي الله عنه)!:

قال لي حسن كل شيء تجلى ... بي تمل فقلت قصدي وراكا
وحد القلب حبه فالتفاتي ... لك شرك ولا أرى إلا شراكا.

وقال صاحب الحكم (رضي الله عنه)!: ما أردت همة سالك أن تقف عندما كشف لها إلا ونادته هواتف الحقيقة :الذي تطلب أمامك ، قال تعالى : {وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى}(النجم:٤٢) {ألا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ} (الشورى:٥٣) .

ولذلك ورد أن من عبد الله بهذا الوجه: تزفه الملائكة إلى الجنة مسحوباً من سلاسل من ذهب ، ومن هنا قال العارف :

تركت للناس دنياهم ودينهم ... شغلاً بحبك يا ديني ودنياي.

---

[1] حاشية الصلوات::٦٨.

وقال ابن الفارض:

تعلق بأذيال الهوى واخلع الحيا   وخل سبيل الناسكين وإن جلوا

******

ثانيا: طريق الخلاص:

ـ وبعد أن بين العقبات فإنه يصف السبيل إلى تذليلها ـ كما يرى ـ وذلك بالإكثار من ذكر بعض أسماء الله الحسنى بقصد الاستدواء ،وفقاً للطريقة الخلوتية ، يقول:" ولما كان الخلاص من تلك الحجب واجباً عينياً على كل مريد لله ،وضعت أهل الطريقة الخلواتية أسماء سبعة ،لأن كمال النفس وخلاصها من تلك الحجب لا يحصل إلا بتجليات تلك الأسماء على الترتيب المعلوم عندهم ، لأنهم قسموا النفس إلا سبعة أقسام:أمارة ، ولوامة ، وملهمة، ومطمئنة، وراضية ، ومرضية، وكاملة:

ثم يأخذ بتوضيح سبب تسمية النفوس بهذه الأسماء مع وقفة يسيرة للنفس الرفيعة وذلك لبيان ترقيها بالمقامات بحسب ما اتصفت به من صفات علت بها عن غيرها ، يقول:"

فأخذوا الأمارة من قوله تعالى:{إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ} (يوسف:٥٣)وهي نفوس الفساق لا تأمر بخير أصلاً.

واللوامة من قوله تعالى: {وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ}(القيامة:٢)وهي تأمر بالمعاصي ، لكن تلوم صاحبها وتتوب.

والملهمة : من قوله تعالى: {فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا}(الشمس:٨)وهي التي ألهمت عيوبها فلا ترى لها تقوى ولا عملاً وصاحبها فان في مقام السكر .

والمطمئنة والراضية والمرضية من قوله تعالى: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً} (الفجر:٢٧ـ٢٨)والكاملة من قوله تعالى: {وَادْخُلِي جَنَّتِي}(الفجر:٣٠) ".

ويسترسل في بيان استحقاق هذه النفس لكل تلك الصفات على الترتيب وملاحظة الترقي في المقامات، يقول:

وسميت مطمئنة لرجوعها لمقام البقاء بربها ، وسكونها للمقادير لشهودها الحق في الآثار فترى كل شيء جميلاً .

فلذلك كان أول قدم يضعه المريد في الطريق ـ هو الوصول إلى مقام البقاء ـ وقبله كان مريداً ولم يكن من أهل الطريق .

فإذا استمرت تلك الطمأنينة واستمر بالباب، كانت راضية، فتكون مرضياً عليها من الله ،لأن من رضي له الرضى .

فإذا استمر على الباب تجلى عليه الحق بشهود الذات فضلاً منه وإحساناً وهي الكاملة ، وهذا إشارة لقوله تعالى:{وادخلي جنتي}أي جنة مشهودي في الدنيا"[1].
"وهذا مقام الواصلين وقبل ذلك يسمى مقام السائرين"[2]

ويعلل تفسيره للجنة بهذا المقام ، فيقول :" فإنه تقدم لنا أن مشهود الذات نعيم معجل للأولياء أعظم من نعيم الجنان".

وبعد ذلك يبين - الصاوي كما يرى - أثر تجلي أسماء الله الحسنى السبعة على هذه النفوس في ترقيها إلى المقامات الصوفية ، يقول:" فوضعوا للمقام الأول - يعني النفس **الأمارة** -: **لا إله إلا الله** لنفي الأغيار من كل حجاب ظلماني .
ووضعوا الاسم الأعظم وهو **الله** في المقام الثاني: للخلاص من النفس **اللوامة** فإن تجليه يفنيها .
ووضعوا للمقام الثالث - النفس **الملهمة** - **هو** بالسكون والمد موضوع لحقيقة الحق فذكره يناسب الفاني في ذات الله .

فإذا صحا من سكره وضعوا له **حق** ، لأن تجليه يحصل به دواماً **الطمأنينة** ، لكون معنى الحق الثابت الذي لا يقبل الزوال أزلاً ولا أبداً.

فإذا استمر ثابتاً بعد صحوه من الفناء وضعوا له في المقام الخامس : **حي** لتليه عليه بالحياة السرمدية ، فإذا خلعت عليه خلعته صارت نفسه **مرضية** للرب ، وناسبه **قيوم** لأن به قوام العالم فتخلع عليه خلعة القيومية ، وهو التصرف في العالم ، فيصلح للخلافة .

فينتقل **للكمال** وهو شهود الذات .فيناسبه **قهار** ليخلع عليه خلعة يقهر بها المعاندين والمعارضين ، لأنه صار داعياً من دعاة الحق"[3].

أمر المشايخ المريدين بتلاوة القرآن والتعبد به بعد كمالهم ونظافة قلوبهم ، وما داموا لم يكملوا يأمرونهم بالمجاهدة بالذكر ونحوه لتخلص قلوبهم ، والحكمة في ذلك أن الغفلة في الذكر أخف منها في القرآن لما في الأثر: رب قارئ والقرآن يلعنه ، فجعل العارفون للتوصل للقرآن طرقاً يجاهدون أنفسهم بها ليزدادوا بقراءتهم القرآن علوماً ومعارف وأخلاقاً "[4]

---

(١) حاشية الصلوات:٨٥
(٢) حاشية الجلالين:(٢٣٠/٢).
(٣) حاشية الصلوات:٨٥.
(٤) حاشية الجلالين:(٦٢/٣).

المناقشة:

إن موقف الصاوي من أساليب التطهير والذي يتحدد في أن إرادة النجاة من النار والفوز من الجنة إحدى الحجب التي تحول دون إخلاص العمل لله تعالى يعد امتداداً لما ادعاه أسلافه من الصوفية الذين تأثروا بالمذاهب الملحدة ، فحقيقته مستوحاة من غير هدي الرسالات المنزلة التي تتفق مع القيم والمبادئ الفطرية على هيئة تتكامل فيها الفطرة بما جبلت عليه مع الهدي الذي أتى لتقويمها وسدادها في مسيرة متوازنة بعيدا عن التناقض واختلاق العقبات.

إن نصوص الكتاب والسنة أتت صريحة بخلاف هذا الذي ذهب إليه بل بعده من الأباطيل التي ينقضها العقل والنقل، إذ الترغيب والترهيب من أهم المقومات التي ارتكزت عليها دعوة الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

قال تعالى : {رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً}.

يقول الإمام ابن جرير:" أرسلهم الله مبشرين لمن أطاع الله واتبعهم ، بالسعادة الدنيوية والأخروية ، ومنذرين من عصى الله وخالفهم بشقاوة الدارين"[1]

وعليه فإن إغفال هذا الجانب الجزائي العظيم من عملية التربية الدينية يعد خطأ جسيما ، وذلك لما يترتب عليه من أخطار عقدية وسلوكية يتحتم وجودها عند الإخفاق في هذه المهمة ، إذ النفس مجبولة على محبة الثواب وإرادته ، ولما كان الالتفات إليه في الدنيا مخل بحقيقة الإخلاص انعقد الخلاص بتوجيهه نحو الجزاء الأخروي الذي تعلقت آمال المخلصين بالحصول عليه .

ومن هنا أتى مدح المولى تعالى لخيرة عباده المؤمنين من المصطفين الأخيار ، حيث قال في محكم التنزيل :{إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ} ، يقول الإمام ابن جرير رحمه الله في بيان هذا الركن العظيم من أركان العبادة : " عنى بالدعاء في هذا الموضع : العبادة ، كما قال:{ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيّاً} (مريم:٤٨) ويعني بقوله :{رغباً}: أنهم كانوا يعبدونه رغبة منهم فيما يرجون منه من رحمته وفضله {ورهباً} : يعني رهبة منهم من عذابه و عقابه ، بتركهم عبادته ، وركوبهم معصيته" [2]

بقي التنبيه على حقيقة المحبة التي أنيط الفوز ببلوغ العبد إياها ، إن محبة الله تعالى أمر قد فطرت النفوس عليه إذ جبلها الله على محبة من أحسن إليها ولا أحد نعمه لا تحصى إلا إياه ومن هنا كانت محبته مخالطة لبشاشة قلوب الخلق ، حتى كان هذا الأصل مما لم ينازع فيه أحد وإنما كان النزاع في حقيقة المحبة المرادة الشرعية ، والتي أنيط تحقيق الأمل برضى الله عند تحقيقها في قلب العبد ، يتجلى هذا المعنى

---

(١) تيسير الكريم الرحمن: ٢٠٧.

(٢) جامع البيان : (٨٣/١٧).

وضوحا في قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} هنا علق المولى حقيقة المحبة المرادة بشرط تحققها وهو متابعة النبي صلى الله ليه وسلم .

وكما قيل لما كثر المدعون طولبوا بالبينة .

فالمحبة أصل التوحيد ولب العبادة ولكنها لا يمكن أن تتحقق بما يحفظ لها نقاءها مع امتناع الضابط والقائد ، فالضابط هو الخوف من عذاب الله تعالى ،فحتى لا يخرج الهوى صاحبه عن طريق العبادة المتمثل بالمحبة إلى الهوى فيضل عن سبيل الله كان الخوف رادعا وزاجرا يهيب بالعبد من مغبة الإعراض عن أمره ونهيه .

وكان القائد هو الرجاء ، فإذا استعدى الخوف بصاحبه أتى الرجاء قائدا له حادياً إلى مرضاة الله بعيدا عن القنوط من رحمته وجنته .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بيان هذه القاعدة الجليلة:" إن محركات القلوب إلى الله عز وجل ثلاثة: المحبة ، والخوف ، والرجاء .

وأقواها: المحبة وهي مقصودة تراد لذاتها ، لأنها تراد في الدنيا والآخرة ، بخلاف الخوف ، فإنه يزول في الآخرة ، قال تعالى: {أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ} .

والخوف المقصود منه الزجر والمنع عن الطريق ، فالمحبة تلقي العبد في السير إلى محبوبه ، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه .

فالخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب والرجاء يقوده ، فهذا أصل عظيم ، يجب على كل عبد أن يتنبه له ، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه"[1]

ومما يظهر به ضلال معتقدهم في تهميش جانب الرجاء ، وجعله من عوائق الخلاص والترقي في مقامات العبادة والسلوك ، أن غاية ما يرجوه العبد هو دخول الجنة ، والتنعم بما فيها ، وقد علم أن أعظم نعيم الجنة هو رؤية الله ، قال عليه الصلاة والسلام : (إذا دخل أهل الجنة الجنة قال : يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل) [2] .

وبهذا يكون موقفهم من ترك عبادة الله بالرجاء مناقضا لأصل ادعائهم المحبة ، فأن المحب مشتاق لرؤية محبوبه لا يزال يمني نفسه بها ويعمل لأجلها ، لذا كان من عذاب الكافرين أن الله لا ينظر إليهم يوم القيامة وأنهم يحجبون عن رؤيته ، فلا يكلمهم ولا يزكيهم ، وكان من أعظم نعيم أهل الجنة النظر إلى وجهه الكريم : { وجوه يؤمئذ ناضرة إلى ربها ناظرة}.

وإذا تم بيان مكانة المحبة في تحقيق العبودية ، وجب أن يبين ما يجب أن يعبر عنها من الألفاظ حتى تبقى هذه الحقيقة الإيمانية في صفاء بعيدا عن درن الضلال

---

(١) مجموع الفتاوى:(١/٩٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الايمان - باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ، رقم الحديث : ٤٤٨ .

والزيغ الذي يمليه الهوى ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله:" ولما كانت المحبة جنساً تحته أنواع متفاوتة في القدر والوصف ، كان أغلب ما يذكر فيها في حق الله تعالى : ما يختص به ويليق به كالعبادة والإنابة والإخبات ولهذا لا يذكر فيها لفظ العشق والغرام والصبابة والشغف والهوى ، وقد يذكر لفظ المحبة كقوله : {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} (المائدة:٥٤) .

وقوله : { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}.

وقوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ}(البقرة:١٦٥)" [١]

ومن هنا ظهر ضلال من سمى محبة الله هوى وعشقا كابن الفارض وغيره ممن تاهوا بإرادة هذه المعاني ولم يصلوا ، وقد سبقت الإشارة إلى أنواع الإلحاد التي ارتادها ابن الفارض بهذا الحب المزعوم الذي سولت له نفسه أن يجعله مسوغا له فيما ادعاه من أوهام الاتحاد ، ومع موقف الصاوي التأويلي لهذا الإلحاد الذي عجت بها أشعاره إلا أن الحق أحق أن يتبع ، وعليه فما ذكره في البيت من أمر للناسكين بالتعلق بأذيال الهوى وخلع الحياء في ذلك محض ضلال وتيه وبعد عن مقتضيات المحبة الشرعية، التي لا سبيل إليها إلا بالتزام آداب الشرع ظاهراً وباطناً، ولو علم هذا المحجوب : ابن الفارض ، وأمثاله ،أن قرة عين المحب في رضى محبوبه عنه لما تاه به المراد عن السبيل مع التلازم : {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ}

هذا وقد أصاب الصاوي في منعه إرادة المناصب أو الكرامات أو النعم المؤجلة أيا كانت لذاتها، وجعلها من معوقات الوصول إلى الإخلاص . أما مع وقوعها دون تشوف قلب فذلك فضل الله وهو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم :(عاجل بشرى المؤمن) [٢] .

وكان حديث الصاوي عن النفس مع أثر تجليات الأسماء عليها في الترقي للوصول إلى أعلى المقامات محل نقاش في بعض ما ذكر ، ويمكن إجمال ما يلحظ إليه في النقاط التالية:

أولاً: أنه جعل صاحب النفس الملهمة التي وردت في قوله تعالى:{فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا} في مقام الفناء الذي هو محل سكر واصطلام ، فكان هذا من باب تحميل النص ما لا يدل عليه ، فإن الفناء الذي يحمل صاحبه على السكر مقام نقص، فمن غير الممكن أن تجبل النفس على إرادته، وليس فيه مراعاة للتقوى والوجل ـ كما ذكر ـ بل كثيراً ما يدعي أصحابه سقوط التكاليف واستواء المأمور بالمحظور لمشاهدة المشيئة الكونية ، يصدق هذا من كلام الصاوي ما نقله عن أحدهم في مقام الفناء : فعلمك لا جهل وفعل لا وزر.

---

(١) : إغاثة اللهفان:(١٣٣/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الأدب البر والصلة والآداب ـ باب إذا أثنى على الصالح فهي بشرى ولا تضره ، رقم الحديث :٦٦٦٣.

وعليه فإن استدلاله بهذه الآية الكريمة على بلوغ النفس هذا المقام مما يرد عليه ، ثم إن في نفس الآية ما يدل على مناقضة ما ذهب إليه لأن المراد بهذه الآية الكريمة بيان حقيقة النفس التي جبلها الله تعالى على معرفة الخير من الشر، حتى تقوم الحجة عليها ويصح تكليفها فلا حجة لها حينئذ في معصية الأوامر الشرعية وقد جبلت على تمييز الخير من الشر.

ثانياً: أما تسمية النفس التي في مقام البقاء بالمطمئنة ففيه تفصيل ، ويرجع إلى ما سبق بيانه في الحديث عن مقام البقاء ، فإن البقاء الذي لا ينافي الفناء هو ما يكون العبد فيه بحيث لا تحجب مشاهدة أفعاله تعالى عن إدراك الفرق بين ما يحبه تعالى وما يسخطه يصل بصاحبه حقيقة إلى مقام الطمأنينة والرضا ، أما إذا أراد به المعنى الذي عليه عامة الصوفية والذي يظهر أنه المقصود من كلامه وهو مشاهدة الأفعال في الآثار حتى لا يرى معصية ولا يشهد كفرا أو ضلالاً ، فمعنى باطل ترده نصوص الكتاب والسنة وحقيقته غياب عن مقتضى العبودية الذي يلزم العبد باتباع المحاب واجتناب المساخط ، وقد سبق تفصيل ذلك.

- وبناء على هذا الذي تقرر عنده في معنى المطمئنة فقد أول دخول الجنة بتحقق وحدة الشهود ، متبعا بذلك مسلك الاستبطان في الاستدلال للأحكام الصوفية ، وبطلان هذا الذي ذهب إليه أبين من أن يستدل له ، ويكفي في رده أن القرآن أنزل بلغة العرب وليس هذا مما يراد بلفظ الجنة.
ومع أن الصاوي أشعري المعتقد ولا يقول بالمعاد الروحي قطعا ، إلا أنه في تحريره لهذه الترقيات بوجهة نظر صوفية ، كشف عن تأثر التصوف في مراحله الأخيرة بعقائد الفلاسفة في إثبات المعاد الروحاني دون الجسماني ، إذ غاية النعيم عنهم هو معرفة الروحانيات والتلذذ بها .

******

ثالثاً: لقد تابع الصاوي أسلافه المتصوفة في مفهوم تجلي الأسماء الحسنى على ذاكرها و المتعبد باستشعار معانيها ، ولا يخفى ما في هذا من غلو مقيت يخلط الحقائق و يطوي المرادات الشرعية على خلاف ما يقتضيه إثبات آثار الأسماء والصفات لله تبارك وتعالى.

فإذا كان الهدف الأسمى من العبادة السنية تحقيق الذل والافتقار إلى الله تعالى بالقيام بكل مأمور وترك كل محظور والازدياد من النوافل والقربات ، فإن هدف العبادة الصوفية الترقي إلى مراقي الربوبية ، وأنى لهم؟ بل هي مهاوي الإلحاد والمروق من الدين بالكلية، وبيان ذلك ما يلي:
إن توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته يقوم على نفي التمثيل والتشبيه والتحريف والتعطيل ، وكلامهم في هذا التجلي المزعوم ادعاء لمشاركة العبد ربه في مقتضى

الصفة ، وهذا باطل شرعاً وعقلاً ،" فإنه متى قامت الصفة بالموصوف لزمها أمور أربعة: أمران لفظيان، وأمران معنويان:

فاللفظيان : ثبوتي ، وسلبي ، فالثبوتي : أن يشتق للموصوف منها اسم.
والسلبي: أن يمتنع الاشتقاق لغيره.
والمعنويان: ثبوتي، وسلبي ، فالثبوتي : أن يعود حكمها إلى الموصوف ، ويخبر بها عنه.
والسلبي : أن لا يعود حكمها إلى غيره، ولا يكون خبراً عنه ."[1].

وهذه قاعدة تتوجه إلى جميع من اتصف بصفة فعلم قيامه بها ، و حقيقة هذا الحكم امتناع اتحاد الأفراد في الخارج لاشتراكها في أمر كلي، مثال ذلك صفة السمع فإن السمع إذا أفرد صار معنى كلي يشترك فيه كل من اتصف بهذه الصفة وليس يعني ذلك اتحاد المحل القابل للسمع فإن كل من له سمع في الخارج يختلف عن الآخر فسمع الإنسان ليس كسمع الحيوان وهكذا .
وهذه هي القاعدة التي قال عنها الإمام ابن القيم رحمه الله : أنها أصل أهل السنة الذي ردوا به على المعتزلة والجهمية وهو من أصح الأصول طرداً وعكساً"[2].

فإذا كانت هذه القاعدة يصح طردها في كل من اتصف بصفة أن يمتنع اتصاف غيره بنفس الصفة التي اتصف بها ، فإنه يتعين مزيد بيان بالنسبة لصفات الخالق في مقابل صفات المخلوق ، فكما أن تعالى له ذات ليست ؛ كالذوات فكذلك له صفات ليست كالصفات ،" فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات ، فالذات متصفة حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات " .
وهذا الأصل مستفاد من قوله تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}.
ومثال ذلك اتصافه تعالى بالسمع والعلم ، كما في قوله تعالى:{إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}، معنى ذلك أنه " هو وحده الذي له كمال قوة السمع وإحاطة العلم، لا كما يظن به أعداؤه الجاهلون : أنه لا يسمع إن أخفوا وأنه لا يعلم كثيراً مما يعملون"[3].

ـ وبهذا يتحقق إيمان العبد بصفاته تعالى ؛ فكلما ازداد العبد استشعارا وعلما للفرق الذي بينه وبين خالقه ؛ كلما تحققت عبوديته له وتأكدت ، إذ العبودية التامة هي غاية الحب مع غاية الذل والافتقار ، لذلك قال تعالى :{وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} ، إذا فمقتضى العلم بمعرفة أسمائه وصفاته تعالى هو الالتجاء بها إليه تعالى بالدعاء الذي هو حقيقة العبادة .

---

(١) بدائع الفوائد ، لابن القيم:(١/١٧٤)..
(٢) المرجع السابق.
(٣) إغاثة اللهفان ، لابن القيم:(١/٩٧).

وبيان ذلك أن الدعاء ـ كما سبق ذكره ـ ينقسم إلى قسمين : دعاء عبادة ، ودعاء مسألة ، ودعاء العبادة هو العمل بمقتضى تعظيم أسمائه فكل عمل ظاهر أو باطن صدر من العبد نتيجة لإيمانه بأسمائه وصفاته كالعلم والسمع والبصر والرحمة فهو من الدعاء بالأسماء ، وكل سؤال توجه به العبد لربه سائلا إياه بأسمائه فهو من الدعاء بها ، وهكذا.

وبناء على ما تقدم فإن ما تقرر عند الصاوي متبعا بذلك طريقة الصوفية من آثار بعض ما ذكر من الأسماء مردود عليه ، فقد ذكر أن ترديد الضمير (هو) يكون للنفس الملهمة ، وهذا مما لا أساس له ، أولا ؛ لبدعية هذا الذكر ، فذكر المولى تعالى المعتبر شرعا لابد أن يكون مقرونا بتعظيم المولى وتبجيله ، كقول : لا إله إلا الله ، الحمد لله ، سبحان الله ، وقد ورد في أفضل ما يذكر به المولى تعالى حديث النبي صلى الله عليه وسلم، حيث يقول : (أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله) .

وحقيقة هذا ؛ أن الكلام لا يضاف إليه مدحا أو ذما حتى يظهر به المراد ، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " أما الذكر بالاسم المفرد مظهرا ومضمرا بدعة في الشرع وخطأ في القول واللغة ، فإن الاسم المجرد ليس هو كلاما لا إيمانا ولا كفرا"[1]

فكيف يكون مثل هذا الكلام عمدة لأهل التحقيق والعبادة ؟

ومن هنا فقد حكم العلماء ببدعية هذا الذكر ووجوب رده على محدثه ، استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)[2] .

هذا وقد شرع ذكر الحق لمن صحا من سكره لأنه يفيد معنى الثبات والبقاء ، وكأنه يريد بذلك أن هذه الصفة مع كثرة ترديدها تنعكس معانيها على قائله فتكسبه الثبات بعد سكره وغيابه ، ونقض هذا يرجع إلى ما سبق وأن بينته من أسماء الله تعالى حقيقة فيه ليس لأحد أن يشاركه فيها كما أنها لا تستفاد أحكامها ومعانيها اللازمة لأحد مهما كثر ترديده لها فالله سبحانه فرد أحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، فكل ما يناله العبد منها من آثار الإيمان بها ، والتعبد بمقتضاها ، إنما يتوقف على الأحكام المتعدية منها والتي ينالها أهل الإيمان بإيمانهم بها والعمل بما يلزم من ذلك الإيمان .

فإن الإيمان بأن الله هو الحق كما دلت على ذلك النصوص الشرعية يثمر الاعتقاد الجازم بأن الله هو الموجود الباقي الذي ن الحق من صفات الله تعالى التي تفيد الثبات وتفيد البقاء والوجود الذي لم يزل ولا يزال متصفا بالجلال والجمال والكمال ، فقوله حق وفعله حق ولقاؤه حق ، وهو الحق الذي لا يعبد غيره ، فكل ما عبد من دونه فهو باطل زائل : { فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون} (يونس:٣١)[3]

---

(1) مجموع الفتاوى:(١٠/٣٩٧).

(2) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب الدعوات عن رسول الله ـ باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة ، رقم الحديث: ٣٣٨٣ : (٥/٤٣١)

(3) انظر النهج الأسمى :(٢/١٢-١٣).

فآثاره في قلب العبد يقينا بوجود الله الذي لا يعتريه زوال فهو الأول والآخر ، وإيمانا باستحقاقه لصفات الربوبية والألوهية ، وكل ما خلا ذلك من أوهام الصوفية ، فلا حجة فيه ولا معتمد .

أما ما ذكره من أن اسمه الحي إذا ردده العبد بعد الصحو من الفناء فإنه يخلع عليه صفة الحياة السرمدية ، فهذا باطل ليس له أساس من الصحة ، فصفة الحياة لله تعالى من الصفات الذاتية اللازمة، التي تعني اتصافه بالحياة على جهة لا يماثله فيها أحد ، كما في آية الكرسي :{اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ}(البقرة: ٢٥٥) فقد نفى تعالى عنه السنة وهي النعاس ليثبت في مقابلها كمال حياته وقيوميته ، فأين هذا مما يدعيه أولئك ؟ وقد دلت النصوص على جهة لا تحتمل الشك أن كل مخلوق فهو إلى فناء وأن البقاء لله تعالى :{كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ . وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ}(الرحمن:٢٦-٢٧) .

وهذا أيضاً ما يقال في صفة القيومية ، فإنه تعالى لما وصف نفسه بالحياة الذاتية التامة ، بين أن كل موجود سواه إنما كان بإيجاده له وقيوميته عليه فهو القائم على كل نفس خلقا ومشيئة إحياء وإماتة ، وعلى كل موجود حفظا ورعاية وإبقاء وإفناء ، فهو الحي القيوم الذي قامت به السموات والأرض.

وبهذا يعلم أن الأثر التعبدي للإيمان بهاتين الصفتين إنما يكون باستشعار الذل والافتقار لكمال الواحد القهار الذي بيده ملكوت كل شيء ومن ثم إفراده تعالى بالعبادة دعاء واستغاثة وتوسلا ومحبة ، لا كما يدعي هؤلاء من مزاعم التجلي التي هي صورة من صور الفيض الكفري الإشراقي الذي جاء به فلاسفة اليونان .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في وصف حال من ظهر عليه آثار التعبد بهذين الاسمين العظيمين : أن من شهد وصفه تعالى بالحي القيوم فإن يلمس" في كل ذرة من ذراته الظاهرة والباطنة فقراً تاماً إليه، من جهة كونه رباً ومن وجهة كونه إلهاً معبوداً لا غنى له عنه، كما لا وجود له بغيره، فهذا هو الفقر الأعلى الذي دارت عليه رحى القوم، بل هو قطب تلك الرحى، وإنما يصح له هذا بمعرفتين لا بد منهما: معرفة حقيقة الربوبية والإلهية، ومعرفة حقيقة النفس والعبودية، فهنالك تتم له معرفة هذا الفقر. فإن أعطى هاتين المعرفتين حقهما من العبودية، اتصف بهذا الفقر حالاً، فما أغناه حينئذ من فقير، وما أعزه من ذليل، وما أقواه من ضعيف، وما آنسه من وحيد، فهو الغني بلا مال ، القوي بلا سلطان ، العزيز بلا عشيرة، المكفي بلا عتاد، قد قرت عينه بالله ،فافتقر إليه الأغنياء" [(١)].

وكذلك صفة القهار لله عز وجل فإن العبد إذا علم ما اتصف به تعالى من القوة والغلبة والقهر كان ذلك دافعاً له للخوف والعمل ، كما أن من أثر الإيمان بهذه الصفة أن يزداد توكلاً عليه وتوجهاً فلا يخاف في الله أحداً، وبهذا تظهر عزة المؤمن وكبريائه أمام أعداء الله ؛ فالحكم لله العي الكبير.

---

(١) طريق الهجرتين:٥١.

الفصل الثالث

(الولاية والكرامة)

وفيه مبحثان

المبحث الأول : حقيقة الولاية

المبحث الثاني : حقيقة الكرامة

تمهيد

يقوم المعتقد الصحيح في استحقاق قبول العمل كما تقتضيه حقيقة الإيمان الشرعية على أمرين أساسين ، لا انفكاك لأحدهما عن الآخر وهما : صحة القصد وسلامة المنهج ، فإخلاص العمل لله تعالى ، مع موافقته لشرعه المطهر ، أساس القبول من المولى تبارك وتعالى .

وعلى هذا الأساس قام بناء الدين متكاملا ، يدعو لتحقيق السعادة في الداريين ، فإذا كانت دعوة الرسل الأولى هي الدعوة إلى التوحيد ، والتجرد من كل ألوان الشرك المخلة بهذا الأصل العظيم ، فقد بينت أيضا وجوب الاستقامة على الشرع ، وأناطت قبول ذلك الإخلاص المجرد لله تعالى بالتزام هدي الأنبياء والرسل ، الذين هم ترجمان الوحي ، والقدوة الحية ، التي يستنير بها طلاب الهداية والخير .

قال تعالى موجهاً الأمر لنبيه صلى الله عليه وسلم بالاستقامة : { فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ } (الشورى:١٥).

وقال تعالى : { فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ } (هود:١١٢١) إن هذه الآية التي قال فيها ابن عباس رضي الله عنه : (ما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم آية هي أشد ولا أشق من هذه الآية عليه) [١] لتكشف عن حقيقة الاتباع المأمور به ، والذي يقتضيه صدق الإيمان بالله تعالى وبرسوله ، وإخلاص التوبة له .

فالأمر بالاستقامة على دين الله هو حقيقة إقامة شرائع الدين المنزلة على المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ لذلك كان تفسير سفيان له بقوله : (فاستقم كما أمرت) : استقم على القرآن [٢]

ثم إن في هذه الكلمة وهي الأمر بالاستقامة في قوله : (فاستقم) دلالة على وجوب انتهاج الصراط المستقيم ، الذي هو مطلب العبد ، ومبتغاه الأسمى ؛ للوصول إلى رضوان الله تعالى ، وعليه فإن أي انحراف عن النهج السوي في امتثال شرع الله تعالى ، يعد مسلكاً عوجاً ينأى بصاحبه عن سلوك الصراط المستقيم ؛ ليوقعه في متاهات الهوى ، فليس الأمر بالاستقامة على ما يشاؤه العبد ، وإنما هو أمر اختص بما تصح به وجهته ، أنه أمر بالاستقامة كما أمر المولى تعالى ، لذلك أتى التحذير بعده من اتباع الهوى ، حيث قال : { ولا تتبع أهواءهم } ، وهنا يأتي الأمر مرة أخرى بالاعتدال ، وأخذ الحيطة في رسوخ القدم على الصراط المستقيم ، فليس ثمة طريق للنجاة سواه ، إنه التحذير من الطغيان ؛ وهو مجاوزة الحد بعد النهي عن

---

(١) تفسير القرطبي:(١٠٧/٩).
(٢) المصدر السابق.

التفريط والإهمال ، هكذا حتى يتم الثبات على الاستقامة المطلوبة ، بلا إفراط أو تفريط.

وكلما تحققت مقومات الاستقامة من الإتيان بالعمل الصالح الناجم عن التصور السليم ، المنبعث من صدق النية وصفاء الإرادة ؛ كلما آتت ثمارها بإذن ربها ، فتحقق بتحققها مقام الولاية الذي تعلقت به آمال الكثير ، وأنيط به مقام الأمن والسعادة : ركنا النجاة ومقوماتها الأساسية ، قال تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُون }(فصلت:٣٠) .

ومن هذا المنطلق أتى فهم السلف الصالح لحقيقة الولاية الشرعية ، إن الولاية عند أهل السنة والجماعة ؛ تعني ثمرة الالتزام بطاعة الله تعالى وحسن التوجه له ظاهرا وباطنا ، هكذا دون تشدق بالألفاظ المنمقة ، التي ليس لها مستند من الشرع المطهر، قال تعالى : { أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ } (يونس:٦٢-٦٣) .

فالإيمان والتقوى قرينان يستلزم أحدهما الآخر ، وهذا في الآية الكريمة من باب بيان الصفات التي تتأتى بها الولاية الموجبة للأمن في الدارين ، أمن يورثه تحقق معية المولى في الدنيا بالنصرة والمحبة ، وأمن يوم الفزع الأكبر ، يوم تتلقاهم الملائكة بالتبشير.

فالولاية عند أهل السنة والجماعة لها جانبان : أحدهما من جهة العبد ؛ قياما بأمر الله تعالى ؛ طاعة وامتثالا لما جاء به ؛ واجتنابا لما نهى عنه ، ثم يكون التدرج في مراقي التقرب إلى الله تعالى ظاهرا وباطنا ، كما جاء في الحديث : { ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه}[1].

والجانب الآخر هو الذي يكون من جهة الرب تبارك وتعالى ؛ جزاء لما كان من العبد ، فيتولاه المولى بالقرب والرحمة .

ومع وضوح مفهوم الولاية عند سلف الأمة ، فقد خالف في ذلك الكثير من الطوائف المبتدعة ، وكان على رأسها طائفة الصوفية ، التي نحن الآن بصدد الحديث عنها ، فقد غلت في هذا المقام غلوا أبعد بها عن مقتضى الأمر بالاستقامة، الذي هو أساس الدين ، حتى إنه حين سئل النبي عن قول في الإسلام يكون جامعا لأسسه ، قال عليه الصلاة والسلام : (قل آمنت بالله ثم استقم)[2]

فصارت الولاية عند أكثرهم مرتبة لا ينالها إلا أهل الكرامات وخرق العادات ، فليس صلاح الظاهر والاستقامة على الشريعة الغراء هو دليل تحققها للعبد ، بل الترقي في مقامات الفناء والبقاء هو السبيل الأوحد إليها ، والذي به تحصل الكرامات المنشودة ، فتتكشف الأسرار وتتخطى النفس حجب المادة ؛ لتسبح في عالم الملكوت، وتشارك في تصريف الكون ؟ وكل هذا بإذن الله !.

---

(١) كتاب التوحيد - باب ويحذركم الله نفسه ، رقم الحديث : ٦٩٧٠.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان - باب جامع أوصاف الإسلام ، رقم الحديث:(٩/٢)..

(المبحث الأول)

حقيقة الولاية

أولا : تعريف الولاية

" الولي من الولاء والتوالي ، وهو أن يحصل شيئان فصاعدا حصولا ليس بينهما ما ليس منهما ، ويستعار ذلك للقرب من حيث المكان ، ومن حيث النسبة ، ومن حيث الدين ، ومن حيث الصداقة ، والنصرة ، والاعتقاد..

والولي والمولى يستعملان في ذلك كل واحد منهما يقال في معنى الفاعل ، أي الموالي ، وفي معنى المفعول أي المولى ، يقال للمؤمن : هو ولي الله عز وجل ولم يرد مولاه ، وقد يقال : الله تعالى ولي المؤمنين وملاهم ، فمن الأول : { اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا }.

ومن الثاني : { ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا } (محمد:١١) .[١]

ولبيان آراء الصوفية على مختلف توجهاتهم بين الاعتدال والغلو في معنى الولاية وتعريف الولي ؛ سأذكر بعض أقوالهم فيها حتى يتسنى تصنيف أقوال الصاوي وتوجيهها وفق هذه الآراء المتعددة :

يقول عماد الدين الأموي : " الولي : من توالت طاعته لله تعالى من غير تخلل معصية ، وقيل الولي هو الذي تولى الحق سبحانه وتعالى حفظه وحراسته عن المعاصي والمخالفات ، قال تعالى : { وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ } (الأعراف:١٩٦) .

وعلى هذين التفسيرين ، فالولي محفوظ من المعاصي ، لا على سبيل الوجوب ، لأن الحفظ منها على سبيل الوجوب عصمة ، وذلك مخصوص بالأنبياء عليم السلام " [٢]

ويقول الكاشاني : " الولي من تولى الحق أمره ، وحفظه من العصيان ، ولم يخله ونفسه بالخذلان ، حتى يبلغه في الكمال مبلغ الرجال، قال تعالى : (وهو يتولى الصالحين) .

والولاية : هي قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه ، وذلك بتولي الحق إياه حتى يبلغه غاية مقام التمكين " [٣]

كما تعرف بأنها " التصرف في الخلق بالحق " [٤]

ويقول ابن عربي الضال في تفسير قوله تعالى : " (ألا أن أولياء الله) : المستغرقين في عين الهوية الأحدية بفناء الآنية .

---

(١) المفردات للراغب:(٥٣٣).بتصرف يسير.

(٢) حياة القلوب في كيفية الوصول إلى المحبوب ، بهامش قوت القلوب ، ل عماد الدين الأموي:٢٨٦.

(٣) اصطلاحات الصوفية ، عبد الرزاق الكاشاني:٧٦.

(٤) المصدر السابق.

(لا خوف عليهم) : إذ لم يبق منهم بقية خافوا بسببها حرمان ، ولا غاية وراء ما بلغوا.

(ولاهم يحزنون) : لامتناع فوات شيء من الكمالات واللذات منهم فيحزنوا عليه.

(الذين آمنوا وكانوا يتقون) : إن جعل صفة لأولياء الله ، فمعناه الذين آمنوا الإيمان الحقي ، وكانوا يتقون بقاياهم وظهور تلويناتهم "[1]

****

وتكشف هذه الأقوال عن حقيقة الولي في منظور الفكر الصوفي ، فالولاية عندهم منزلة قد تسمو بصاحبها حتى ترتفع به فوق منازل العباد ، فيتمكنون من التصرف في الكون ، وقد تتكشف لهم الحجب فيشهدون ما خفي من العلوم الغيبية بحكم هذه الولاية .

ولتأصيل هذه الأوهام والانحرافات العقدية ، فالصوفية يعتقدون بالإلهام أو بالوجدان النفسي ، كمصدر معتمد من مصادر المعرفة ، فيسلمون بالتلقي منه في الحكم على كثير من الأمور المتعلقة بالغيب والتشريع ؛ مما يؤدي في حقيقة الأمر إلى التقريب بين مقام النبوة والولاية ، أو إلى الدمج بينهما ، ويفصح عن هذا المعنى أبو حامد الغزالي وهو يحاول تقريب حقيقة النبوة للإفهام ، يقول : " ووراء العقل طور آخر تتفتح فيه عين أخرى يبصر بها الغيب وما سيكون في المستقبل...

وإنما ذكرناها لأن معك أنموذجا منها وهو مدركاتك في النوم ، ومعك علوم من جنسها في الطب والنجوم ، وهي معجزات الأنبياء ، ولا سبيل إليها للعقلاء ببضاعة العقل أصلاً .

وأما ما عدا هذا من خواص النبوة ؛ إنما يدرك بالذوق من سلوك طريق التصوف "[2]

وقد يعتقد بعضهم ارتفاعها على مرتبة النبوة ، كما هو عند الغلاة منهم ، يقول ابن عربي : " وهذا المقام دائرته أتم وأكبر من دائرة النبوة ؛ لذلك انختمت النبوة والولاية دائمة ، وجعل الولي اسم من أسماء الله دون النبي "[3]

وحجته في ذلك أن الولي يأخذ العلم بلا واسطة أما الرسول فلابد له من واسطة ملك ، ولا شك أن في هذا من الكفر والجحود ما ليس يخفى على أحد ، يقول شيخ الإسلام بعد ذكر هذه الأوهام الصوفية : " فتدبر ما فيه من الكفر ، الذي تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا ، وما فيه من جحد خلق الله وأمره وجحود ربوبيته وألوهيته وشتمه وسبه ، وما فيه من الإزراء برسله وصديقيه والتقدم عليهم "[4]

---

(١) تفسير ابن عربي : (٢٤١/١).
(٢) المنقذ من الضلال : ٥٤.
(٣) فصوص الحكم : ١٢٥، وانظر الواسطة بين الله وخلقه ، الدكتور : المرابط الشنقيطي : ٤٨٤.
(٤) فتاوى شيخ الإسلام : (٢٠٩/٢) .

وحتى يتم لهم هذا التقريب المزعوم بين الولاية والنبوة ؛ فقد ادعوا العصمة للأولياء ، فلا يجوز الاعتراض على حالهم ، حتى ولو عارض الشرع في الظاهر ، وقد لا يصرحون باعتقاد العصمة ؛ لمخالفتها مقتضى دلائل الشرع التي تقطع باختصاص الأنبياء في هذا الوصف ، فيعبرون لأجل ذلك بالحفظ بدلا عن العصمة وهذا كثير في مؤلفاتهم .

والحقيقة أنهم لا يريدون به المعنى المراد في الشرع من التزام أوامر الشارع دون درجة الامتناع التام عن المعاصي ، ولكنهم يعنون به المعنى الأول وهو العصمة كحال الأنبياء ، وكتب القوم وتراجمهم أكبر شاهد على هذا ، وقد يقرنون بين حال الأنبياء والأولياء لدلالة الموافقة في معنى العصمة .

يقول الكلاباذي في ذلك : " وقول من قال إن الفاني يرد إلى أوصافه محال ، لأن القائل إذ أقر بأن الله تعالى اختص عبداً ، واصطنعه لنفسه ، ثم قال : إنه يرده ، فكأنه قال : يختص مالا يختص ، ويصطنع مالا يصطنع ، وهذا محال ، وجوازه من جهة التربية والحفظ عن الفتنة لا يصح أيضاً ؛ لأن الله تعالى لا يحفظ على العبد ما آتاه من جهة السلب ، ولا بأن يرده إلى الأوضع عن الأرفع ، ولو جاز هذا جاز أن لا يحفظ مواضع الفتن من الأنبياء بأن يردهم من رتبة النبوة إلى رتبة الولاية ، أو ما دونها وهذا غير جائز ، ولطائف الله تعالى في عصمة أنبيائه ، وحفظ أوليائه من الفتنة أكثر من أن تقع تحت الإحصاء والعد ".[1]

*****

- هذا والصوفية في وجوب التخلق بآداب الشريعة لتحقق الولاية على مذاهب مختلفة ، فأوائل القوم كانوا يؤمنون بوجوب استقامة حال الولي على أصول الشرع ، أما المتأخرون منهم وهم الأكثر فلا يرون ذلك شرطاً ، بل يجوزون مخالفته ظاهر الشرع ؛ مادام الباطن قد عمر بالإخلاص ، الذي هو أساس الولاية كما زعموا، ولهم في ذلك حكايات عجيبة تعج بها المؤلفات التي عنت بترجمتهم.

وممن رأى أن الاستقامة شرط الولاية ، موافقا بذلك المعتد الصحيح ، سهل بن عبد الله ، يقول : " الولي هو الذي توالت أفعاله على الموافقة " [2]

- أما من تخطى هذا القيد فهم الكثير من أهل التصوف ، روي عن بعضهم أنه قال : " الوقوف مع الظاهر حجاب ظاهر ، والترقي عن المظاهر كشف ظاهر "[3]

وفي ترجمة واحد منهم عد المناوي[4] الأكل في نهار رمضان من دلائل كراماته وسمو أحواله ، يقول عنه : " كان من أرباب الأحوال والمكاشفات الخارقة ،

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف:١٣٠.
(٢) الرسالة القشيرية:٢٦٢.
(٣) الكوكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، عبد الرؤوف المناوي:(٣ /٨٦).
(٤) هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري الشافعي ، شارك في علوم شتى بالتدريس والتصنيف من تصانيفه:غاية الإرشاد في معرفة الحيوان والنبات والجماد ، الروض الباسم

وكان يحلق رأسه ولحيته وحواجبه ، وكان أصحاب النوبة يعظمونه ، وكان يأكل في نهار رمضان ويقول : أنا معتوق ، أعتقني ربي ، وكان من أنكر عليه يعطبه في الحال "[1]

ويصل ابن عربي إلى قمة الإغراق في الانحراف الفكري عند الصوفية ، حتى ذهب إلى أن الكافرين هم الأولياء وقد صدق لأنهم أولياء الشيطان ، يقول في تجلي نعت الولي : " هم المجهولون في الدنيا والآخرة المسودة وجوههم عند العالمين لشدة القرب وإسقاط التكليف ، لا في الدنيا يحكمون ، ولا في الآخرة يشفعون ،{ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ } (البقرة/١٧١)،{ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ }(البقرة/١٨) "[2]

ومن هنا ارتبط مقام الولاية بالخفاء والسرية ؛ فليس من الممكن الاطلاع على السرائر ، وهي أهم ما يجب أن يصلحه العبد بالإخلاص ، لذلك فقد أبعد كثير من الصوفية في هذا الجانب ، وهو عدم إمكان معرفة الولي ، نقل عن أبي يزيد البسطامي أنه قال : " أولياء الله عرائس الله تعالى ، ولا يرى العرائس إلا المحرمون ، فهم مخدرون عنده في حجاب الأنس ، لا يراهم أحد في الدنيا ولا في الآخرة "[3]

وعليه فإن " الأولياء يعيشون مغمورين غالباً ويموتون وهم مجهولون ، ويوجد منهم أربعة آلاف لا يعرف أحدهم الآخر ، كما لا يتبينون جمال حالهم ، وهم مستورون في كل الأحوال عن أنفسهم وعن الخلق أجمعين "[4]

ولهذا فحين سئل أحدهم عن الله تعالى ، وعن الولي ، أيهما معرفته أصعب ؟ قال : معرفة الولي أصعب من معرفة الله تعالى .

حتى بلغ ببعضهم أنه قال : " من ادعى أنه ولي يموت كافرا .

وقال : إن الولي لو كشف للناس لعبدوه ؛ لأن حقيقة الولي أنه يسلب من جميع البشرية ، ويتحلى بالأخلاق الإلهية ظاهرا وباطنا[5]

ـ وتعظيماً لشأن الولاية وإغراقاً في الانحراف الغالي اتجاهها ، فإن بعض الصوفية أمثال الحكيم الترمذي ، وابن عربي ، يرون ختمها بما يسمى : خاتم الأولياء، ولابن عربي كلام خطير في هذا المنحى ، يفصل فيه وجهة نظره في تفضيل خاتم الأولياء على خاتم الأنبياء ، وكان هذا الاعتقاد منه برهانا اعتمده العلماء في تكفيره[6]

في شمائل المصطفى أبي القاسم ، شرح التحرير في فروع الفقه الشافعي ، المواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ، توفي سنة:١٠٣١هـ . معجم المؤلفين:(٢٢٠/٥).

(١) المصدر السابق:(١٣١/٣).

(٢) انظر : رسائل ابن عربي، كتاب التجليات:٤٤٧.

(٣) الرسالة القشيرية:٢٦١.

(٤) تاريخ التصوف في الإسلام ، الدكتور.قاسم غني:٣٣٧.

(٥) انظر : إلى التصوف يا عباد الله ، للشيخ الجزائري:٣٧.مع تصرف يسير

(٦) انظر فصوص الحكم : ١٦١ـ ١٦٤.وانظر مجموع الفتاوى:(٢٢٣/٢).

رأي الشيخ الصاوي :

حقيقة الولي :

يعرف الصاوي الولي في اللغة ، فيقول : " الولي من الولاء وهو العز والقرب والنصرة .
أما في الاصطلاح ، فيقول في معنى الأولياء : " جمع ولي وهو المواظب على الطاعات ، التارك للمنهيات ، المعرض عن اللذات والشهوات ، فلا يفعل شهوة من حيث هي شهوة ، بل أفعاله دائرة بين واجب ومندوب ، مثل : يأكل بقصد التقوي على الطاعات ، وينكح بقصد عفة الزوجة والنسل ، وبالجملة فأفعاله ليست بشهوات " [1].

ويعلل سبب تسميته بذلك ، فيقول وسموا بذلك لأنهم هم المنصورون بالله المعززون به لا يطمعون في شيء سوى القرب منه ".

وذلك لأن أصل كلمة ولي : " فعيل : إما بمعنى فاعل أي متولي خدمة ربه بكل ما أمكنه بروحه وجسمه ودنياه .
أو بمعنى مفعول ، أي تولى الله إكرامه وعطاياه ونفحاته ، فلم يكله لشيء سواه ، فحيث تولى الخدمة تولاه الله بالنعمة والنفحة .

ولكل ما سبق فإن معنى الولي : هو " المنهمك في طاعة ربه الذي أفيضت عليه الأنوار والأسرار ، لما ورد في الحديث : (من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً ، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً ، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة)[2]

صفات الولي :

ولهذا الذي سبق بيانه من تعريف الولي يمكن معرفة العلامات التي يتأتى بها معرفته وتمييزه عن غيره ، يقول : " وعلامة الولي كما في الحديث:سئل رسول الله عن علامة الأولياء ، فقال : (هم الذين إذا رؤوا ذكر الله) [3]
وسبب ذلك ظهور أنوار المعرفة الكائنة في قلوبهم على ظواهرهم ، وذلك سر قوله تعالى :{ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ }(الفتح:٢٩).

ـ وكانت هذه العلامة للولي ـ كما بين الصاوي ـ دليلاً على اتصافه بأكرم الصفات من معرفة الله وتقواه ، وهذا ما فصل القول به عند تفسيره قول الله تعالى :{

---

(١) حاشية الجوهرة : ٥٤.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى :(ويحذركم الله نفسه)، رقم الحديث: ٧٤٠٥.
(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى ـ كتاب التفسير ـ باب قول الله : (ألا أن أولياء الله لا خوف عليه }، رقم الحديث : ١١٢٣٥: (٦/٣٦٢) .

ألا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ}
يقول : " هذه الجملة مستأنفة ، واقعة في جواب سؤال مقدر تقديره ما صفات أولياء الله .
فأجاب : بأنهم الذين اتصفوا بالإيمان والتقوى ، والمعنى : أن أولياء الله هم الذين اتصفوا بالإيمان ، وهو : الاعتقاد الصحيح المبني على الدلائل القطعية .
والتقوى وهي : الامتثال بالمأمورات ، واجتناب المنهيات على طبق الشرع .

ولكن اتصاف الولي بالتقوى ـ في نظره ـ لا يمنع من وقوعه في المعصية ؛ لعدم العصمة ، يقول في قصة أخوة يوسف عليه السلام : " إنه على القول بعدم نبوتهم ففعلهم باق على ظاهره ولا تأويل فيه ، لأن الولي تجوز عليه المعصية ، ولكن لا يصر عليها بل يتوب ، وهؤلاء آل أمرهم لحسن التوبة ".[1]

شرط الولاية :

ولما تقدم فإنه يرى أن للولاية شروطاً لا يمكن لأحد أن يتصف بها دون أن تقوم به هذه الشروط ، يقول : " إن شرط الولاية المعرفة بالله سبحانه وتعالى ، وظهور نور الإيمان له حتى يكون مراقباً لله في جميع أحواله ، فينتج ذلك أنه يستدل بالحق على الخلق ، عكس العوام[2]

" فشرط الولي أن يكون محفوظاً ، كما أن من شرط النبي أن يكون معصوماً ، فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرر مخادع .

قال الإمام الشافعي وأبو حنيفة : إذا لم تكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي ، وذلك في العالم العامل بعلمه "[3]
وإذا كان الصاوي يرى وجوب الالتزام بالشرع في حق الولي وأنه من ظهر منه خلاف ذلك فليس له ولاية في حقيقة الأمر ، إلا أنه في موضع آخر يخالف هذا عند حديثه عن آداب المريد مع الشيخ ، حيث يوجب احترامه وتوقيره " وعدم الاعتراض عليه في شيء فعله ، ولو كان ظاهره أنه حرام ، و يؤول ما أنبهم عليه "[4].

ومما لا يرى اشتراطه لنيل الولاية التمكن من أنواع العلوم ، عدم التعمق في العلوم الشرعية ليس مانعاً من الولاية ، يقول : " أما العلم بالأحكام الشرعية كالأنكحة والبياعات ، وغير ذلك فإن هذا ليس شرطاً بإجماع العارفين " [5]

---

(1) حاشية الجلالين:(٢/٢١٩-١٨٢).
(2) حاشية الجوهرة:١٠.
(3) حاشية الجلالين:(١٨٢/٢).
(4) حاشية الخريدة:٧٦.
(5) المرجع السابق:١٠.

وبناء على ما سبق فإن كل عالم عامل ولي ، وليس كل ولي عالم عامل ، فقد يكفيه الحد المتوسط من العلم الذي يحمله على الإخلاص ، فهو أساس الولاية وسرها الأوحد.

ـ وهذا ما أشار إليه ، في قوله : " وقال العارفون : معرفة الولي أصعب من معرفة الله تعالى ، فإن الله معروف بكماله وجلاله ، لأن ولايته متوقفة على إخلاصه في العمل لربه ، والإخلاص سر بين العبد وربه لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ، فإذا علمت ذلك فالخلق لا تعرف من بعضها إلا الظاهر ، ويجب عليهم تحسين الظن ، حيث حسن الظاهر ، والله متولي السرائر " .[1]

*****

الفرق بين الولي والدعي :

وهو بهذه التنبيهات والقيود والشروط للاتصاف بالولاية ؛ يؤكد على أن هناك الكثير ممن يدعي الولاية ، وليس لهم منها في الحقيقة سوى الاسم ، حيث خالفوا طريق السلامة في الاستقامة على الشريعة ، يقول : " أما المشتبهون بلبس الخرق ، المنهمكون في الشهوات ، وأنواع الجهالات ، ولا يعرفون من طريقة شيخهم إلا اسمها ، وينكبون على الدنيا انكباب الأسد على الفريسة ، ويخترعون أموراً لا تحل في الشرع ، كالطبول والزمور والكاسات ، خصوصاً في مساجد الله ، ويكثرون من وقيد الزيت والشموع ، ويزعمون أنها طريقة الرحمن ، كلا والله ، بل طريقة الشيطان " .[2]

جزاء الأولياء :

ـ وكان حديثه في جزاء الأولياء وما أعد الله لهم ، مما فصل القول به وذلك عند قوله تعالى : { أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } ، فقد ذكر في ذلك الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد روي عنه أنه قال : قال النبي صلى الله عليه و سلم : (إن من عباد الله لأناساً ما هم بأنبياء و لا شهداء، يغبطهم الأنبياء و الشهداء يوم القيامة بمكانهم من الله تعالى .

قالوا : يا رسول الله تخبرنا من هم ؟ قال : هم قوم تحابوا بروح الله على غير أرحام بينهم و لا أموال يتعاطونها ، فوالله إن وجوههم لنور ، و إنهم على نور : لا يخافون إذا خاف الناس ، ولا يحزنون إذا حزن الناس ، و قرأ هذه الآية : " ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم و لا هم يحزنون ")[3]

---

(1) حاشية الصلوات:٥٩.

(2) حاشية الصلوات:٧٧-٧٨.

(3) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الإجارة ـ باب في الرهن ، رقم الحديث:٣٥٢١:(١٩٠/٤).صححه الألباني في صحيح أبي داود ، برقم:٣٠١٢:(٦٧٣/٢).

أما في بيان الشق الثاني من الجزاء وهو البشرى ، فيفسرها بما فسرها به النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : (لم يبق من النبوة إلا المبشرات) . قالوا : وما المبشرات ؟ قال : (الرؤيا الصالحة) .[1]

فإن الرؤيا الصالحة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة)[2]

ولا يكتفي بهذا التفسير بل يورد ما قيل في معنى البشرى من أقوال : " قيل : المراد بالبشرى في الحياة الدنيا : نزول الملائكة بالبشارة من عند الله عند الموت ، ويدل عليه قوله تعالى : { تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ } .

وقيل : البشرى في الحياة الدنيا : الثناء الحسن ، ومحبة الخلق لهم ، لما ورد عن أبي ذر رضي الله عنه : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير ، ويحمده الناس عليه ؟ قال : (تلك عاجل بشرى للمؤمن).[3]

وورد أيضاً : (إذا أحب الله العبد نادى جبريل : إن الله يحب فلاناً فأحببه ، فيحبه جبريل ، فينادي جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلاناً فأحبوه، فيحبه أهل السماء ، ثم يوضع له القبول في الأرض) .[4]

قال بعض المحققين : إذا اشتغل العبد بالله عز وجل استنار قلبه ، وامتلأ نوراً فيفيض من ذلك النور الذي في قلبه على وجهه ، فيظهر عليه آثار الخشوع والخضوع ، فيحبه الناس ويثنون عليه ، فتلك عاجل بشراه بمحبة الله له ورضوانه عليه .

وقيل : البشرى في الحياة الدنيا ظهور الكرامات ، وقضاء الحوائج بسهولة ، فكلما توجه العبد المحبوب لشيء من أموره قضي عاجلاً .

والأحسن : أن يراد بالبشرى في الدنيا جميع ما تقدم ، وأعظمها : التوفيق لخدمة الله ، وراحة الجسد في طاعة الله ، وانشراح الصدر لذلك .

وأما البشرى في الآخرة ، فالجنة وما فيها من النعيم الدائم ، قال الله تعالى : { يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } (الحديد:١٢).

طرق الولاية :

- وقد تعرض الصاوي لمسألة مهمة مما يتعلق بالولاية ، وكان رأيه فيها يعتبر نوع امتداد لتعريفه للولي ، وبيان صفاته ، وما يشترط فيه ، وهي : هل الولاية مكتسبة ؟ أم هي محض عناية من الله تعالى ، يقول على جهة التفصيل : " قال بعضهم : الولاية مكتسبة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التعبير - باب المبشرات، رقم الحديث:٦٩٩٠.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التعبير - باب الرؤيا الصالحة ، رقم الحديث:٦٩٨٧.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب البر والصلة - باب المرء مع من أحب:(١٨٩/١٦).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب بدء الخلق - رقم الحديث:٣٢٠٩.

وقال بعضهم : كالنبوة ليست مكتسبة .
فمن قال : مكتسبة وأراد بها التخلي عن الأغيار ، وشهود الواحد القهار ، فإنها مكتسبة بالمجاهدة ، كما علمت .
وأما الولاية بمعنى العطايا التي خصت بها العنايات كالعلوم اللدنية ، والكشف على المغيبات والاجتماع بسيد العالمين ، والكرامات : فليست مكتسبة ، بل قد يكمل الشخص ولا يحصل له شيء من ذلك "[1] .
وهو بهذا يقرر استقلال الإلهام في اعتماد معرفة العلوم الغيبية ، إلا أنه في موضع الحكم على الإلهام يرى مفارقته للوحي من حيث انعدام العصمة لهم ، يقول : " غير أن إلهام الأولياء لا مانع من اختلاط الشيطان به ؛ لأنهم غير معصومين بخلاف الأنبياء، فإلهامهم محفوظ منه"[2]

فضائل الأولياء :

- ولكل هذه الخصائص التي قد تتحصل للأولياء فإن الصاوي يرى مشروعية التبرك بهم على نحو لا يكون لغيرهم من عامة المسلمين، يقول عند قوله تعالى : { مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ }(العنكبوت:٤١) : " حمل المفسر - السيوطي - الأولياء على الأصنام مخرج للأولياء ، بمعنى المتولين في خدمة ربهم ، فإن اتخاذهم بمعنى التبرك بهم والالتجاء لهم والتعلق بأذيالهم مأمور به ، وهم أسباب عادية : تنزل الرحمات والبركات عندهم ،لا بهم ، خلافاً لمن جهل وعاند ، وزعم أن التبرك بهم شرك " [3].

*****

زمن الولاية :

- ومما أتم بها الحديث عن الولاية : فترتها الزمنية الممكنة ، حيث بين أن الولاية باقية ببقاء القرآن وتختتم برفعه وبموت عيسى ، ويعلل ذلك بقوله : " لأنه ما دام المتذكرون للقرآن المعتبرون به فهو باق ، فعلامة انعدام الأولياء رفع القرآن ".

وبهذا تبين أن كل ما يحدث في خلال هذه المدة ، مما قد يظن في ظاهره انعدام وجود الولي ، كنزول البلايا وحلول الفتن ، فلا يعد في حقيقته مانعاً لوجود الأولياء ، يقول : " ونزول البلايا ليس دليلاً على عدم وجود الأولياء ، فإن البلايا كانت تنزل في زمن الأنبياء ، وفي الحديث : " يا رسول الله ، أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : (نعم ، إذا كثر الخبث)[4] "[5] .

---

(١) المرجع السابق:٦٨.
(٢) حاشية الجلالين:(٤٢/٤).
(٣) حاشية الجلالين:(٢٢٢/٣).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأنبياء - باب قصة يأجوج ومأجوج ، رقم الحديث:٣٣٤٦.
(٥) حاشية الجوهرة:٤٥.

المناقشة :

حقيقة الولاية :

عند سبر أقوال الصاوي في هذا المبحث ، يظهر جلياً موقفه المعتدل مقارنة بما سبق بيانه من الاتجاهات الصوفية الغالية ، فالصاوي يرى وجوب التمسك بالشرع ، ببيان أن الاستقامة هي طريق الولاية الأوحد ، فالتقوى والإيمان هي من أهم صفات الولي كما أشار إلى ذلك في تفسر قوله تعالى : { أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } .

فحقيقة الولاية ؛ كما تقدم هي متابعة المولى تعالى في أمره ونهيه ، حتى يكون موافقا له في مراده المحبوب ، وهذا هو مقتضى الإيمان الشرعي الذي يحمل على التزام التقوى ومجانبة الهوى ، وعليه فإن المقياس الصحيح في ثبوت وصف الولاية للمعين هو المتابعة التامة للمأمور الشرعي " إذ الولي لا يكون وليا لله إلا بمتابعة الرسول باطناً وظاهراً فعلى قدر المتابعة للرسول يكون قدر الولاية "[1].

فـ"أصل الولاية الحب ، وهذا لأن حقيقة التوحيد أن لا يحب إلا الله ، ويحب ما يحبه الله لله ، فلا يحب إلا لله ، ولا يبغض إلا لله " [2].

فإذا تحقق هذا الأصل في قلب العبد فإنه " يصير محباً لما أحب الرب مبغضاً لما ابغض ، موالياً لمن يوالي ، معادياً لمن يعادي ، فيتحد مراده مع المراد المأمور به الذى يحبه الله ويرضاه ، وهذا مما يدخل في موالاة العبد لربه ، وموالاة الرب لعبده ، فإن الولاية ضد العداوة ، والولاية تتضمن المحبة والموافقة ، والعداوة تتضمن البغض والمخالفة "[3].

ويعرف الحافظ ابن حجر- رحمه الله - الولي وفق هذا المفهوم السلفي ، فيقول : " المراد بولي الله العالم بالله تعالى ، المواظب على طاعته المخلص في عبادته ".

ولهذا فقد استحق الولي موالاة الله له بإتمام نعمته عليه وهدايته إلى الصراط المستقيم :{ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ }. ومن هنا فإن كل من ثبت له وصف الإيمان فإنه ولي لله تعالى ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في بيان هذه الحقيقة : " فإن الله قد وصف الولي بصفة المؤمن فقال : { وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ} (الأنفال:٣٤) ، وهذه صفة المؤمن ثم لا يجوز أن يصف نفسه بأنه ولي وكذلك المؤمن ، ولأنه إنما يكون ولياً بتوليه لطاعات الله وقيامه بها كالمؤمن - و - لأن الولاية هي القرب من الله عز وجل ؛ فولى الله هو القريب منه المختص به ، والولاء هو في اللغة القرب ، ولهذا علامات وأدلة وله أسباب وشروط وموجبات ، وله موانع وآفات وقواطع ".

---

(١) فتاوى شيخ الإسلام:(٢/٢٢٥).
(٢) المرجع السابق:(١٠/٤٦٥).
(٣) المرجع السابق:(٥/٥١٠).

ومع هذا إلا أن المؤمنين في ثبوت الولاية لهم على مراتب ، فكما أن أهل الإيمان على درجات متفاوتة فيه ؛ فكذلك حالهم مع الولاية ، فإنه بحسب التزام العبد بمقتضيات الإيمان يكون حظه من ولاية الله تعالى له ، وكأن منزلة الولاية التامة ـ بمعناها الخاص ـ مقارنة لمرتبة الإحسان من حيث ملازمة أسباب القرب ، واكتمال أوصاف العبودية ، يقول ابن القيم متمما حديثه في هذه الحقائق : فـ" ولاية الله تعالى نوعان : عامة وخاصة ، فالعامة : ولاية كل مؤمن ، فمن كان مؤمناً لله تقياً كان له ولياً ، وفيه من الولاية بقدر إيمانه وتقواه ..

والولاية الخاصة : إن من علم من نفسه أنه قائم لله بجميع حقوقه ، مؤثر له على كل ما سواه في جميع حالاته ، قد صارت مراضي الله ومحابه هي همه ، ومتعلق خواطره ، يصبح ويمسي وهمه مرضاة ربه ، وإن سخط الخلق ؛ فهذا إذا قال : أنا ولي الله ، كان صادقاً "[١].

وإذا علمت حقيقة الولاية أدركت درجات التفاضل بين الأولياء فيكون " أفضل أولياء الله هم الأنبياء ، وأفضل الأنبياء هم المرسلون ، وأفضل الرسل هم أولو العزم : نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ، ومحمد صلى الله عليه وسلم ، وأفضل أولي العزم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، أفضل أولي العزم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي أنزل الله سبحانه عليه : { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ } فجعل سبحانه صدق محبة الله عز وجل متوقفة على اتباعه ، وجعل اتباعه سبب حصول المحبة من الله سبحانه "[٢].

فبتحقق الاتباع من العبد وفق الطريقة النبوية ؛ يتحقق البرهان الأوحد على صدق المحبة التي هي أصل الولاية وغايتها ، فعلاقة الاتباع بالولاية حينئذ علاقة تلازم واقتضاء لا يصلح انفكاكها عنه ، وإلا فسد الادعاء وصار كحال اليهود والنصارى حيث قالوا : { نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ } ، فجاء الرد عليهم بما يدل على عدم إتيانهم بمقتضى المحبة من الاتباع والتزام أسباب النجاة : { قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ } (المائدة:١٨) .

وقد أكد الصاوي على أن هذه هي حقيقة الولي في مقابل الدعي الذي لم يلتزم طريق الولاية الحقة من اتباع الطريقة النبوية ، فخالفها إلى الابتداع بارتكاب أمور ما أنزل الله بها من سلطان ، كاستخدام الطبول والزمور والكاسات خصوصا في مساجد الله ، فقد أجاد رحمه الله ببيان بطلان هذه المحدثات وأن من ادعى ولايته على أساسها فهو موافق لطريقة الشيطان لا طريقة الرحمن .

وبهذا فالصاوي قد وافق منهج السلف الصالح في تحديد الطريق إلى الولاية ، ومع ذلك فلم تمنعه هذه البداية المسددة من الانحراف في بقية مقتضيات الولاية

---

[١] بدائع الفوائد:(٦٢١/٣).
[٢] قطر الولي على حديث الولي للشوكاني:٢٣٨.

ومستلزماتها ، وسأقوم بتناول هذه الملاحظات على جهة الترتيب ، كما أوردتها في أقواله :

١ـ **شروط الولي** : إن ما ذكره الصاوي من أن الولي يشترط لصحة ولايته أن يتعمق في تقوى الله ومراقبته ؛ حتى يستدل بالحق على الخلق ، فحقيقته اعتقاد أن معرفة الله تعالى من أعرف المعارف أي من الضروريات ، التي يستدل بها ولا يستدل لها ، ومع التسليم له بهذه الحقيقة إلا أن هذا لا يخرج عن كونه فناء في ربوبية المولى ، ولم يكن هذا هو المقصد الأعظم من إرسال الرسل وإنزال الكتب ، بل حقيقة التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء هو إفراد الله تعالى بالعبادة ، قال تعالى : { وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}.

وهذا يرجع إلى ما أسلفت الحديث عنه ، من أن معرفة الله تعالى فطرية في النفوس ، وإنما كانت الخصومة فيما تقتضيه هذه المعرفة ، من وجوب إفراد الله بالعبادة على الطريقة التي شرعها ، وأنزلها على أنبيائه ورسله.

بقي معرفة حقيقة الاستدلال على وجود الله بالخلق هل هو ـ كما يدعي الصاوي ـ من مسالك العوام في معرفة الله ، دون الخواص من الأولياء ؟

إن مصادر التلقي الشرعية ، التي هي محور الاستدلال الديني ، لتدل في الكثير من مواضعها على شرعية هذا المسلك ، بل وعلى بيان فضله ومنزلة سالكيه ، فالآيات والأحاديث في هذا كثيرة ، مما يصعب استقصاؤه هنا، ولعلي اكتفي منها بقوله تعالى في سورة آل عمران : { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ } (آل عمران:١٩٠ـ١٩١) .

إن هذا القرآن الذي جاء ليخاطب الفطرة الإنسانية بما أودع فيها من ركائز ، ليسمو بالمخاطب في درجات العبودية بحثه على إعمال تلك الركائز المودعة فيه ، فيجعل منها طريقا يصل به إلى إدراك أسمى المعارف والعلوم الدينية ، فليس ثمة تناقض بينها ، وليس في اعتمادها ما يشين العبد ، كما يظن أمثال هؤلاء المتصوفة ، إن السبيل الأوحد لمرضاة الله تعالى هو موافقة المنهج القرآني ، الذي يرسم الطريق الأمثل في إدراك حقائق العبودية ، ذلك السبيل الذي يتسم بتحقيق التوازن بين القدرات البشرية ، وبين متطلبات العبودية ، دون إفراط أو تفريط .

ـ ومما اشترطه الصاوي لأجل الولاية الحفظ ، وعلل ذلك بأنه من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرر مخادع ، ومع ما قدمت من بيان أصل هذا المعتقد عند الصوفية ، وأن مقصودهم بذلك هو اعتقاد العصمة للولي ، بحيث لا يمكن أن يتردى

عن هذه المنزلة التي وصل إليها ، واعتمدت من كلامهم الكثير في هذا مما أورده الكلاباذي ، حيث عمد إلى عقد مقارنة بين النبي والولي ، ببيان أنه كما لا يجوز سلب مقام النبوة عن النبي بعد اختياره لها ، فكذلك لا يجوز هذا في حال الولي .

فإذا كنت قد أشرت إلى أن مرادهم بهذا الحفظ هو عدم الاعتراض على الولي ؛ حتى ولو أتى بما يخالف الشرع ، فإن ما وقع به الصاوي من التناقض في هذا المجال ، ليدل صراحة على هذا المعنى ، حيث أوجب على المريد تعظيم الشيخ ، وعدم الاعتراض عليه ، حتى ولو أتى بما يخالف ظاهر الشرع ، وأن على المريد تأويل تلك المخالفة بما لا يخلع عن الولي مهابة الحفظ ، التي توجب الاتباع والتقدير .

يقول شيخ الإسلام في بيان حقيقة الحفظ : " وكثير من الغلاة في المشايخ يعتقد أحدهم في شيخه نحو ذلك ، ويقولون : الشيخ محفوظ ، ويأمرون باتباع الشيخ في كل ما يفعل ، لا يخالف في شيء أصلاً ، وهذا من جنس غلو الرافضة والنصارى والإسماعيلية : تدعي في أئمتها أنهم كانوا معصومين "[١].

وإذا علم هذا تبين أن ما يدعيه الصوفية في حفظ الولي مخالف لمقتضى البشرية ، وهذا ما ظهر من موقف الصاوي المتناقض حيث حصر أفعال الأولياء في دائرة الواجب والمندوب فلا تخرج عنها ، ومع ذلك جوز المعصية عليهم في حديثه عن الأسباط وما قيل في حقيقتهم ، ومن ثم فهو محاولة منهم في تزكية المشايخ ؛ حتى لا يعترض عليهم معترض ، وكل هذا مما لا أصل له من الشرع المطهر ، فهاهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وهو خير من طلعة عليه الشمس بعد الأنبياء والرسل ، يقول في خطبة توليه الحكم : " يا أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن ضعفت فقوموني ، وإن أحسنت فأعينوني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، الضعيف فيكم القوي عندي حتى أزيح عليه حقه إن شاء الله ، والقوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالفقر ، ولا ظهرت ـ أو قال : شاعت ـ الفاحشة في قوم إلا عمهم البلاء ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم "[٢].

٢ـ معرفة الولي :

وما ذكره الصاوي من أن معرفة الولي أصعب من معرفة الله ؛ لأن أساس الولاية الإخلاص وهو سر بين العبد وربه ، فيه مقارنة لا وجه لها إذ أن معرفة الله تعالى فطرية في الخليقة ، فليس ثمة مجال للمقارنة بينهما ، ثم إن في هذا رفع لمقام الولاية ، بما لا يليق ؛ فلا وجه لمقارنة الرب تعالى بخلقه .

---

(١) منهاج السنة:(١٨٩/٦).
(٢) مصنف عبد الرزاق ـ كتاب العلم ـ باب لا طاعة في معصية ، رقم الحديث:٢٠٧٠٢:(٣٣٦/١١).

كما أن فيه نوعا من المبالغة في سرية الولاية وتضيقا لدائرتها ، مع أن المولى تعالى قد أثبتها لكل من سلك سبيل الإيمان ، معتصماً فيه بتقواه وملاحظته.

٣- **آثار الولاية** ، وهذا ما عبر عنه بفيض الأنوار والأسرار ، وإن كنت قد أفردت الحديث عنه لاحقا في مبحث الكرامة ، فيحسن أن أبين ما في هذا الكلام من غموض قد يدل على انحراف في مقتضيات الولاية ، فمع أن الصاوي لم يوضح مراده من الأنوار والأسرار هنا ، إلا أنه يمكن فهم مراده منها من خلال تتبع آرائه في مختلف مؤلفاته العقدية ، فإن الصاوي قد قصر علم الإشارة الذي يدرك به أسرار التنزيل على الأولياء كما قدمت الحديث عنه في مبحث القرآن ، وجعله من العلوم الخاصة التي لا تكشف لأهل الظاهر ، كما يرى ، ولا شك أن هذا اعتقاد ليس يسنده شيء من أدلة الشرع والدين ، فلا أسرار ولا باطن بل العلم هو ما جاء به النبي المرسل لكل الناس ، فلا يختص إدراكه لأحد منهم بلا سبب كوني أو شرعي [1].

طرق الولاية :

يعرض الصاوي لمسألة مهمة وهي هل الولاية مكتسبة أم لا ؟ واستنادا إلى ما ذهب إليه من وجب التمسك والاستقامة ؛ فإنه يرى أنها مكتسبة ، ولكن في تعبيره عن هذا بالشهود والتخلي مما يقضي بأن وصول العبد إلى مقام الفناء هو مفتاح الولاية ، وغاية التزام التقوى ، وهذا مما سيرد تفصيله في مبحث مستقل ، حتى يتسنى معرفة حقيقته في الميزان الشرعي ، وفق ما أريد به على لسان القوم .
وتكفي الإشارة هنا إلى بدعية هذه المفاهيم ، لانعدام مستندها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام .

وهو بهذا يرى أن مقتضيات الولاية الأخرى ، والتي تعني في المفهوم الصوفي : الكرامات والعطايا المترتبة على التزام مقام الولاية ، ليست مما يمكن تحصيله بالاكتساب ؛ فهي محض فضل يختص المولى به من يشاء من عباده ، فقد يكمل الشخص ولا يتحقق له شيء من ذلك .

وهذا المعتقد في بادئ الأمر دون الخوض في تفاصيل هذه المواهب مما يسلم له ، فليست الكرامة هي دليل الولاية وبرهانها ، بحيث لا يمكن ثبوت الاتصاف بها إلا مع التحلي بتلك العطايا والكرامات . وأعني بها : الكرامة في معناها الخاص ، وهي ما يتحصل به خرق العادات ، كالسير على المياه ومعرفة ما قد يقع في المستقبل ، عن طريق الإلهام الكشفي أو المنامي مثلا .
ولكن هنا ما يجب التنبيه إليه : فكما أن هذه المواهب مما لا يتوقف ثبوت الولاية عليها ، فليست مانعا من قيامها بالعبد ، فكذلك الحال مع وجودها ؛ أعني أن تحققها في المكلف لا يدل على ولايته ، وهذا ما لم يفطن إليه الصاوي .

---

[1] وسيأتي تفصيله لاحقا في مبحث الكرامة بإذن الله : ٥٧٧.

وعليه فالكرامة بهذا المفهوم الخاص قد فقدت مقومات الدلالة ، فمن المقرر أنه إذا وجد الدليل وجد المدلول " فإن الدليل ملزوم للمدلول عليه ، وإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم و وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ، فإذا ثبت الدليل ثبت المدلول عليه ، وإذا فسد المدلول عليه لزم فساد الدليل " [١] .

يقول العلامة الألوسي : " وأحسن ما يعتمد عليه في معرفة الولاية اتباع الشريعة الغراء ، وسلوك المحجة البيضاء ، فمن خرج عنها قيد شبر بعد عن الولاية بمراحل ، فلا ينبغي أن يطلق عليه اسم ولي ، ولو أتى بألف ألف خارق ، فالولي الشرعي اليوم أعز من الكبريت الأحمر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله :

أما الخيام فإنها كخيامهم   وأرى نساء الحي غير نسائها" [٢] .

أما ما ذكر إمكان حصوله من الأمور الغير مكتسبة للولي كالعلم بالمغيبات ، والعلوم اللدنية والاجتماع بسيد العالمين ، فهذا فيه تفصيل ، لأن العلم بالغيب وإن وقع بطريق الكشف والإلهام المقرر شرعا ، إلا أنه لا يستند إليه في أمر أخروي على جهة الإطلاق.

إن مهمة الرؤيا الصادقة كواحدة من أهم مسالك الإلهام للعبد لتقف عند حد التبشير ، كما بين ذلك المولى بقوله : { لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } (يونس:٦٤) ، أما ما عدا ذلك من وظائف الوحي ، كالبلاغ مثلا ، فليس لها أي تأثير فيها ، لأن هذه المهمة متعلقة بالرسالة لتكفل المولى تعالى بالعصمة لأنبيائه من اختلاط الشياطين ومضلاتهم .

أما ما ذكره من الاجتماع بسيد العالمين النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه لم يحدد مراده بهذا الاجتماع ، متى يكون وكيف وأين ؟ وما هي عمدته في تحققه؟ ولكن يكفي فيه أنه باطل لا حقيقة له شرعا ؛ فلا يجتمع أحد برسول الله صلى الله عليه وسلم بعد مماته أبدا إلا في المنام فإنه صلى الله عليه وسلم قال : (من رآني في المنام فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتخيل بي ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) .[٣]، أما في اليقظة فالنبي بشر قد توفاه الله ، وعلم ذلك بالضرورة الشرعية والعقلية والعرفية ، وهذا الاعتقاد مشهور عن الصوفية ، فإنهم يعتقدون بالحضرة ويقيمون من أجلها الموالد والحفلات ، ويقرؤون الأشعار والابتهالات ، حتى إذا لبس عليهم الشيطان وأنساهم ذكر الله ظنوا أن النبي حاضر بينهم ، وما هو إلا شيطان أغواهم لما صرفوا أنواع العبادة لغير الله تعالى من التوسل والاستغاثة والدعاء والذكر .

وفي المبحث التالي مزيد بيان لارتباط هذه المفاهيم بحقيقة الكرامة .

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية:(٤٢/٢).

(٢) روح المعاني:(١٤٩/١١).

(٣) صحيح البخاري : كتاب :كتاب التعبير - باب : من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، رقم الحديث :٦٥٩٣ .

فضائل الأولياء :

يرى الصاوي مشروعية التبرك بالأولياء ؛ موافقة لمذهب الصوفية في هذا الاعتقاد ، ولأن هذا المبحث من مفردات توحيد الإرادة ؛ فقد قدمت الحديث عنه في مبحث التوحيد ، مبينة أن لفظ التبرك من الألفاظ المجملة ، التي تشتمل على معنى حق مراد من جهة الشرع ، وآخر بدعي شركي كثر خوض الناس فيه بالباطل ، وقطعاً فإن هذا المعنى الباطل من قوادح التوحيد التي أتى فيها الوعيد مفصلاً .

وليس هذا مجال تفصيل ما تقدم ، ويكفي التنبيه إلى أن التبرك بذوات الأولياء مما ليس له مستند شرعي ، فحقيقته ابتداع لا حجة له من الكتاب أو السنة .

أما التبرك بدعاء الأولياء ، وحضور مجالس ذكرهم ومحبتهم ، فهذا من التوسل المشروع ، الذي لا يخرج العبد من دائرة التوحيد فحقيقته أخذ بالأسباب المشروعة الممدوحة ، التي جاء بها الوحي المطهر .

ويظهر من كلام الصاوي هنا تشبثه بنفي السببية حتى أنه يرجع حصول البركة من المشايخ بالاقتران العادي لا بالسبب المقتضي ، ولا شك أن هذا يظهر تمسكه بأشعريته حتى في تحرير كلام الصوفية واعتقادهم في أوليائهم ، وإن كان الحديث هنا منصبا على بيان حقيقة البركة المشروعة ورد ما عداها من المبتدعة ، فإن القول بأن البركة التي تحصل شرعا من المايخ ترجع إلى مجرد العادة لا السبب القدري فهذا غير صحيح ، لأن الله تعالى هو خالق الأسباب ومسبباتها فكونه تعالى يخلق السبب سواء كان شرعيا أم كونيا في أمر من الأمور فإن هذا يؤكد على حقيقة تأثيره بمشيئة الله وتقديره ، فلو شاء لأبطل الأسباب ولو شاء لتحقق مقتضاها مع توفر شروطها وانتفاء موانعها.

أما عن التبرك الغير مشروع ، نعود إلى التأكيد على أهمية لتوحيد ، فإن من أسمى مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين ، وأساس الدين توحيد الله تعالى وإخلاص العبادة له ، فهو حق الله الأعظم الذي أنيط بتحققه قبول العمل الموجب لدخول الجنة والنجاة من النار .

فلا غرو إذاً أن يأتي الشارع الحكيم بسد ذرائع الشرك التي كانت سببا في وقوع أمم من الجن والإنس في الشرك الأكبر المخرج من الملة ، ولعلي أذكر أمثلة لحرص المصطفى صلى الله عليه وسلم على صفاء المعتقد وخلوصه من أدران الشرك ، فـ " عن عبد الله بن الشخير قال انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : أنت سيدنا ، فقال : (السيد الله تعالى) ، قلنا : وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً ، فقال : (قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان) [1].

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الأدب - باب في كراهية التمادح ، رقم الحديث:٤٧٧٣:(٢٧٨/٥) صححه الألباني في صحيح أبي داود ، برقم:٤٠٢١:(٩١٢/٣).

وهذا كله من حماية النبي صلى الله عليه وسلم جناب التوحيد ، وكما قال لمن قال تعالوا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق قال : (إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله) " .[1]

ومن هنا كان التوسل بذوات الأولياء ، من أعظم ذرائع الشرك ، فقد تسبب هذا المعتقد في ضلال قوم نوح .
كما أن أساس الشرك الذي وقع فيه كفار مكة ؛ مرده إلى هذا التوسل الشركي ، حيث ظن مشركو قريش أن لهذه الآلهة منزلة عند الله ، تقربهم بعبادتها ، والتبرك بها ، والتعلق بأذيالها من المولى تعالى .

ولما كانت العبادة توقيفية ، فليس للعقل فيها استقلال عن الشرع ؛ فقد حرم التبرك بذوات الصالحين ، وعد الوقوع به من ألوان الابتداع الذي يقدح في جناب التوحيد ، وبحسب درجة الاعتقاد في ذلك التبرك ؛ يقرب هذا الابتداع من دائرة الشرك أو يدخل فيها .
فمن ظن أن لهؤلاء الأولياء نوع نفع أوضر ، ولو على غير جهة الاستقلال - وهذا هو حال من يعتقد البركة فيهم ، إذ حقيقة التبرك هو طلب البركة بالزيادة والنفع - كما ظن أولئك المشركون في ألهتهم ؛ فقد وقع في الشرك الأكبر المخرج من الملة، إذ العلة في دخول أولئك في الشرك مع فعل هؤلاء واحدة ، فلم يكن الدافع لأولئك في توسلهم بالآلهة اعتقاد انفرادهم بالضر أو النفع ، فقد كانوا يعلمون بأنهم عبيد لله ، يصدق ذلك قولهم : لبيك لا شريك لك ، إلا شريك هو لك ، تملكه وما ملك .

وأساس هذا المنع أعني به التبرك بالذوات من جهتين : الأولى من جهة وجوب أفراد الله تعالى بأفعال الربوبية ، فإن في نسبة نوع من الضر أو النفع لأحد لم يرد في استحقاقه ذلك دليل كوني أو شرعي ، محض تحكم على المولى تعالى ، كيف وقد أمر المصطفى وهو خير من طلعت عليه الشمس أن يعلن افتقاره إلى ربه بقوله : { قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ } .
أما الجهة الأخرى وهي في الحقيقة مستلزمة للأولى : حفظ لإرادة العبد من التعلق بغير الله تعالى ، فينصرف لأجله نوع من أنواع العبادة التي لا تبتغي إلا لله ، كالخوف أو الرجاء أو المحبة لذلك الولي ، مما يؤدي إلى الوقوع في الشرك المخرج من الملة ، فمن المعلوم أن أساس التوحيد هو إفراد الله تعالى بأفعال العباد ، وفي الحديث الصحيح : (حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا) [2].
وهذا التوحيد هو الذي حصلت فيه الخصومة بين الأنبياء والأمم ، فكان أساس دعوتهم لأقوامهم يستند إلى تحقيقه ، وتخليص العقائد من معوقاته وموانعه ، وأكتفي بهذا البيان هنا[3]

---

(1) تقدم تخريجه ، معارج القبول : (٥٣٢/٢).
(2) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد والسير باب اسم الفرس والحمار ، رقم الحديث :
(3) انظر مبحث التوحيد : ١٢٠.

مدة الولاية :

لقد وافق الصاوي في هذه المسألة معتقد أهل السنة والجماعة ؛ فظهر اعتداله في التفكير الصوفي جليا هنا ، فمن المسلم به أن الولاية ليست مقيدة بزمن معين ، فهي باقية ببقاء أهل الإيمان وقراءة القرآن ، فمع وجود المقتضي من الإيمان والتقوى ، وانتفاء المانع من الإفراط أو التفريط ؛ يتحقق مقام الولاية لمن اكتملت فيه هذه المقومات الموجبة لا تصافه بها.

وعليه فلا أساس لدعوى القائلين بختم الولاية من الصوفية ، يقول شيخ الإسلام في هذه الحقيقة : " ولفظ خاتم الأولياء لا يوجد في كلام أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ، ولا له ذكر في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وموجب هذا اللفظ أنه آخر مؤمن تقي فان الله يقول : { أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } ، فكل من كان مؤمنا تقيا كان لله وليا ، وهم على درجتين : السابقون المقربون ، وأصحاب اليمين المقتصدون ، كما قسمهم الله تعالى في سورة فاطر وسورة الواقعة والإنسان والمطففين " [١]

أما الشق الثاني من هذه الدعوى الباطلة ، وهو اعتقاد أفضلية خاتم الأولياء ، فليس ثمة ما يستند إليه في ذلك ، بل الأدلة تقطع بأفضلية القرون الأولي ، وهذا في حال أهل الإيمان عامة ، فما بال المقارنة بخاتم الرسل عليه أفضل الصلاة والتسلم أن العلم بتفضيله على سائر الأمة ، مما يعلم من الدين بالضرورة .

وشيخ الإسلام إذ يقطع بكفر من اعتقد هذا، فإنه أيضاً يبطل حجة من اعتقد أفضيلة خاتم الأولياء على غيره من المؤمنين على افتراض وجوده ، وهو بهذا يسلك مسلك التنزل مع المخالف للوصول إلى الهدف المنشود ، يقول رحمه الله : " وإذا كان خاتم الأولياء آخر مؤمن تقي في الدنيا ؛ فليس ذلك الرجل أفضل الأولياء ولا أكملهم ، بل أفضلهم وأكملهم سابقوهم ، الذين هم أخص بأفضل الرسل من غيرهم .

فإنه كلما كان الولي أعظم اختصاصاً بالرسول وأخذاً عنه ، وموافقة له كان أفضل ، إذ الولي لا يكون ولياً لله إلا بمتابعة الرسول باطناً وظاهراً ، فعلى قدر المتابعة للرسول يكون قدر الولاية " [٢]

****

---

[١] فتاوى شيخ الإسلام : (٢٢٤/٢).
[٢] مجموع الفتاوى : (٢٢٥/٢).

(المبحث الثاني)

حقيقة الكرامة

مما يقوم عليه معتقد أهل السنة والجماعة في جانب الولاية ، الإيمان بإمكان وقوع الكرامة في حق الأولياء ، وأنها من فضل الله الذي يؤتيه من يشاء من أهل تقواه و الاستقامة على دينه القويم .

والكرامة في اللغة مشتقة من الإكرام ، و" الكرام بالضم مثل الكريم فإذا أفرط في الكرم قلت كرام بالتشديد ، والتكريم و الإكرام بمعنى والاسم منه: الكرامة "[1].

أما في الاصطلاح ، فالكرامة لها معنيان ، معنى عام ، وآخر خاص ، أما العام فتكون اسما جامعا لكل ما يكرم الله به عبده من النعم الظاهرة والباطنة ، كالعلم والطاعة والرزق .

وأما في معناها الخاص ؛ فهي الأمر الخارق لعادة الإنس والجن، يقع على يد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبيه .

فكان أهل السنة بهذا الاعتقاد وسطاً بين الغلو والتفريط ، فقد جفت المعتزلة في هذا الباب ، فأنكروا الكرامة ، وكان مستندهم في ذلك مسلماتهم العقلية ، إذ الخوف من اختلاط الكرامة بالمعجزة حجتهم في المنع ؛ حتى لا يحصل اللبس بين الولي والنبي .

ولا شك أن في هذا مخالفة لصريح المنقول من الشرع المطهر ، فقد دلت آيات الكتاب وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم على إثبات الكرامة في حق من استقام حاله ظاهراً وباطناً .

وفي مقابل هذا الاتجاه الجافي ؛ يأتي مذهب أهل الغلو والإفراط وهم الصوفية ، فقد غلو في إثبات الكرامة إلى حد بعيد ، فحادوا بذلك عن الطريق المستقيم ، حيث أدخلوا في مسمى الكرامة الكثير من الأمور ، التي لا يصح وقوعها لأحد من البشر كائنا من كان ، وقد ساقهم هذا المنحى المضطرب في فهم حقيقة الكرامة إلى ابتذالها ، حتى غدت علما عندهم على الإتيان بالعجائب من الأفعال والأقوال ، ولو كانت مما يخل بالمروءة والقيم الأصيلة ، وحتى غدا المارستان موطنا للكثير من الكرامات.

- ولعلي أذكر بعض ما عجت به تصانيف الصوفية في هذا المقام ، يقول المناوي في ذي النون المصري : ومن مقاماته العلية الفائقة وأحواله المدهشة الخارقة أن روحه الشريفة كانت تدبر أجساما متعددة "[2] فهل هذا من الكرامة أم من الأوهام الخيالية ؟

ويقول في عبد القادر الجيلاني : ومن كراماته أنه كان أيام رضاعته لا يرضع في رمضان ، فكان الناس إذا شكوا في الهلال رجعوا إليه "[3]

---

(1) لسان العرب : (٣٨٦١/٧).

(2) الكواكب الدرية : (٤٠١/١).

(3) المرجع السابق:(٦٧٨/١).هذا وكثير مما حكي عنهم اختراعات لا أصل لها.

ويقول في أحدهم : " وله كرامات كثيرة ، فلما قدم السهروردي إلى دمشق أراد زيارته فقالوا له : لا تفعل الرجل لا يصوم ولا يصلي ويمشي مكشوف العورة غالبا ، فركب السهروردي بغلته وحوله الجمع الجم ، فلما وصل إلى قرب مكانه رآه الرجل فكشف عورته "[١]وهناك الكثير من القصص التي يستحيي من ذكرها [٢] ، ولعل في هذا القدر كفاية ، ولكل هذا الانحراف ؛ فقد صارت حقيقة الكرامة عندهم مخالفة تماماً للحقيقة الشرعية ، التي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة.

أما عن منزلة الكرامة عندهم ؛ فتعد الدليل الأوحد الذي يكمن بتحققه الوصول إلى مرتبة الولاية عندهم ، بل يرى البعض أن معرفة الولاية لا يكون إلا بمعرفة حد الكرامة ، كما أن النبوة لا تعرف إلا بمعرفة حد المعجزة ، فإذا كان من غير الممكن تكذيب النبي بعد ثبات نبوته بدليل المعجز كدليل برهاني، فكذلك لا يمكن بعد معرفة الكرامة وثبوت الوصف المعين الذي يميزها عن غيرها إنكار ولاية من قامت به دون غيره ، ومن جهة أخرى فالكرامة مما جاء الشرع بوجوب التصديق به ، فإذا ثبتت لأحد فلا يجوز أن يقدح في ولايته .

يقول القشيري في بيان ذلك : " ولأن من شرط صحة المعرفة بالنبوة الوقوف على حد المعجزة ، ويدخل في جملته العلم بحقيقة الكرامات ، فإذا رأى الكرامات ظاهرة عليه لا يمكنه أن لا يميز بينها وبين غيرها ، فإذا رأى شيئاً من ذلك علم أنه في الحال على الحق "[٣].

ويقول : " وظهور الكرامات علامة صدق من ظهرت عليه في أحواله ، فمن لم يكن صادقا فظهور مثلها عليه لا يجوز " [٤].

ويعد التصرف في الكون ومعرفة الغيوب من أهم الكرامات ، يعرف الزركشي الولي في ضوء مفهوم الكرامة عند الصوفية ، فيقول : " وسمي الولي وليا لأنه تولى الله بطاعته ، وقيل لأن الله تولاه بلطفه ، فهو فعيل ، إما بمعنى فاعل أو مفعول ، وحينئذ يصير مجاب الدعاء مكاشفا بغيب الأرض والسماء ، مخاطبا بسائر الأسماع فلا يدع إلا إياه إليه ، ولا يستدل بغيره عليه " [٥]

وهذا أصل اعتقادهم في الأقطاب فـ " القطب هو أعظم صوفية الزمان ، والحاكم على أولياء الله ، ومتى أراد فيجتمع حوله كل أولياء الله بطي الأرض من أطراف الدنيا ، ولكنافها في طرفة عين ، ويأتي عدد من الأولياء بعد القطب ، يعدون من أهل الحل والعقد ، وهم القادة في ساحة الله جل جلاله "[٦]

---

(١) المرجع السابق:(٦٩٠/١).
(٢) انظر الطبقات الكبرى للشعراني، ترجمة عبد القادر السبكي:٦٦٤.
(٣) الرسالة القشيرية:٢٦١.
(٤) المرجع السابق:٣٥٣.
(٥) تشنيف المسامع ، بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للشيخ بدر الدين الزركشي:(٩٣٢/٤).انظر الطبقات الكبرى للشعراني في ترجمة علي البرلسي :٦٠٨.
(٦) تاريخ التصوف ، قاسم غني:٣٣٧.

رأي الشيخ الصاوي :

يعرف الصاوي الكرامة، فيقول : " الكرامة هي : أمر خارق للعادة ، غير مقرون بدعوى النبوة ، ولا هو مقدمة لها ، يظهر على يد شخص ظاهر الصلاح، ملتزم لمتابعة نبيه ".

ثم يذكر قيود التعريف وذلك لتوضيح محترزاته ، يقول : " فخرج بالخارق للعادة : السحر ونحوه.
وبقوله : غير مقرون بدعوى النبوة : المعجزة .
وبقوله : ولا هو مقدمة لها : الإرهاص .
وبقوله : ظاهر الصلاح : المعونة والاستدراج والإهانة .

وفي بيان حكم اعتقاد ثبوتها وما يستند إليه ، يقول : " مما يجب اعتقاده ثبوت الكرامات للأولياء ، فهي واقعة شرعاً جائزة عقلاً .

دليل ذلك : ما ورد في القرآن من قصة مريم وولادتها عيسى من غير زوج مع كفالة زكريا لها ، وحفظها.
وقصة آصف بالمد وفتح الصاد ، ومجيئه بالعرش قبل أن يرتد طرف سليمان عليه السلام إليه ، حيث كان يعرف الإسم الأعظم ودعا الله به.
وما وقع من كرامات الصحابة والتابعين إلى وقتنا هذا".[1]

ـ وتأكيدا لاشتراط الصلاح والمتابعة ؛ فإن الصاوي يقوم بتعريفها تبعا للأسباب الموجبة لها ، يقول في ذلك : " تطلق على الأمر الخارق للعادة على يد ظاهر الصلاح ، ولكن المراد هنا ـ أي في لفظ الصلاة الدرديرية ـ ما أكرم به العبد من العطايا الإلهية ، كانت خارق للعادة أم لا :
معنوية ، كالمعرفة بالله ، والخشية ودوام المراقبة له ، والمسارعة لامتثال أمره ونهيه ، والرسوخ في اليقين ودوام المتابعة لله ، والفهم عنه وغير ذلك .

أو حسية ، كالأرزاق الدنيوية من الحلال ، وصحة البدن ، والزوجة الصالحة ، وحسن المنزل والمركب والفوز بالجنة من غير سابقة حساب ولا عذاب ، والسلامة من عذاب القبر ، والتنعم بنعيمه ،إلى غير ذلك من نعم الله التي قال فيها : {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا} ".[2]

*****

ومما يراه الصاوي خارقا للعادة من الكرامات : انكشاف يتأتى به الإطلاع على المغيبات ، إذاً الصاوي ينسب علم الغيب للأولياء ، ولكن ليس على جهة الاستقلال

---

(١) حاشية الجوهرة:٥٤.
(٢) حاشية الصلوات:٦٥.

بل على جهة العناية والفضل ، وهذا ما صرح به عند تفسير قوله تعالى : { وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَداً} ، يقول : " أي من حيث ذاتها ، أما بإعلام الله للعبد ، فلا مانع منه كالأنبياء وبعض الأولياء ، قال تعالى : { وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ }.

وقال تعالى : { عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً . إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ } .

قال العلماء : وكذلك ولي ، فلا مانع من كون الله يطلع بعض عباده الصالحين على بعض هذه المغيبات ، فتكون معجزة للنبي ، وكرامة للولي "[1].

ويقول عند آية الميثاق : " وكان علي كرم الله وجهه يقول : إني لأذكر العهد الذي عهد إلي ربي ، وكان سهل التستري يقول : إني لأعرف تلامذتي من ذلك اليوم ولم أزل أربيهم "[2]

ويقول أيضاً في بيان هذه العطايا الخاصة بالأولياء عند قوله تعالى : { بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} : أما أجسادهم ـ الشهداء ـ فمحلها القبور ، غير أن الأرواح لها تعلق بها ، فلذلك لا يحصل لأجسادهم بلاء ، فأرواحهم لها جولان عظيم من البرزخ إلى أعلى السموات إلى داخل الجنان ، والطيور الخضر لها كالهودج مع كونها متصلة بجسم صاحبها ، وما وصل للروح من النعيم يحصل للجسم أيضا ، وذلك نظير النائم ؛ فإن النائم يرى أن روحه في المشرق أو في المغرب مع كونها متصلة بجسمه ، وكالأولياء الذين أعطاهم الله التصريف ، فالواحد منهم يكون جالسا في مكان ، وروحه تسرح في أمكنة متعددة ، وربك على كل شيء قدير "[3]

ولهذا التصريف الذي يعتقده الصاوي لأهل المراتب العالية في الولاية ؛ فإنه يرى مشروعية الاستغاثة بهم ، يقول : " وتطلق الأنجاب في عرف الصوفية على طائفة فوق الأبدال ، ويقال لهم النجباء .

فأول المراتب الأولياء ، ثم الأبدال ، ثم النجباء ، ثم النقباء ، ثم العرفاء ، ثم الأقطاب ، ثم الغوث ، فستغاث بهم في النوازل على هذا الترتيب "[4]

****

---

(١) حاشية الجلالين:(٣/٢٤٤).
(٢) المرجع السابق:(٢/١٠٠).
(٣) حاشية الجلالين:(١/١٧٩).
(٤) حاشية الصلوات:٦٤.

المناقشة:

- أولا : حقيقة الكرامة

إن مفهوم الكرامة عند أهل السنة والجماعة ؛ يعد في الحقيقة نوع امتداد لمفهوم الولاية عندهم ، وكذلك الحال عند الصوفية ، فلما كانت حقيقة الولاية في ضوء ما ورد من نصوص الكتاب والسنة ؛ تعني تولي مراضي الرب تعالى بالاستقامة على شرعه ومتابعة نبيه محمد صلى عليه وسلم ، الموجبة لمولاة الرب تعالى بأنواع المنن ، وأعظمها دخول الجنة ، والأمن من عذاب النار ، كانت حقيقة الكرامة أيضا هي ثمرة التزام الاستقامة من خوارق العادات ، والعلم النافع وطاعة الباري تعالى .

وكما أن مفهوم الولاية عند الصوفية يقوم على اعتقاد خرق العادات والتصرف في الكون وعلم المغيبات ، فكذلك الكرامة عندهم ، إنها هي بعينها مقومات الولاية في الفكر الصوفي ، فليست تخرج عن هذه الأمور ، التي هي مطمح القوم ، ومحط آمالهم في الولاية ، ولو مع مخالفة ظاهرة لأوامر الشرع .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله معرفا الكرامة بما لا يمكن أن تتأتى إلا به :" إن الكرامة لزوم الاستقامة ، وإن الله لم يكرم عبده بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه ، وهو طاعته وطاعة رسوله وموالاة أوليائه ومعاداة أعدائه ، وهؤلاء هم أولياء الله : { أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } " [(١)].

حجية الكرامة :

لقد ثبت في الأدلة الشرعية ومن حياة أصدق الأولياء من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين : إجراء أحكام خارجة عن مقتضى العادة على يد بعض عباد الله الصالحين ، يتأتى بها تحقيق مطلب ديني أو دنيوي لهم ، تكون من الله تعال إكراماً للعبد ، وتبشيراً له ؛ لثبوته على مقومات الولاية .

فالكرامة من حيث هي أمر خارق للعادة ، يستند في تحققه إلى محض تصرف الباري تعالى ، قد ثبت وقوعها على وجوه كثيرة ، جماعها كما بين شيخ الإسلام : القدرة والعلم والغنى ، يقول شيخ الإسلام : " المعجزة للنبي والكرامة للولي وجماعها الأمر الخارق للعادة ، فنقول : صفات الكمال ترجع إلى ثلاث : العلم والقدرة والغنى ، وإن شئت أن تقول : العلم والقدرة إما على الفعل وهو التأثير ، وإما على الترك وهو الغنى . والأول أجود .

---

(١) مجموع الفتاوى : (٢٩/١٠).

وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده ، فإنه الذي أحاط بكل شيء علما ، وهو على كل شيء قدير وهو غني عن العالمين " [١].

ومن الأمثلة الدالة على ذلك : ما وقع لعمر رضي الله عنه من انكشاف الغيب؛ فطابق الوحي قبل نزوله على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، فعن أنس قال : قال عمر - رضي الله عنهما - : (وافقت ربي في ثلاث : فقلت يا رسول الله ، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى ، فنزلت : { وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى }.

وآية الحجاب ، قلت يا رسول الله ، لو أمرت نساءك أن يحتجبن ، فإنه يكلمهن البر والفاجر ، فنزلت آية الحجاب .

واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه ، فقلت لهن : عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ[٢].

فكان هذا دليلاً على حصول الانكشاف ، الذي به يتحصل علم الغيب ، لكن هو دون رتبة الأنبياء .

ومن ذلك ما أورده الصاوي من قصة مريم عليها السلام ، وذلك الذي أتى بالعرش لسليمان عليه السلام ، وتسميته بآصف قد وردت بها روايات ضعيفة [٣]لا يصح اعتمادها في التسمية.

ومن ذلك ما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم : (بينا رجل بفلاة من الأرض ، فسمع صوتاً في سحابة : اسق حديقة فلان ، فتنحى ذلك السحاب ، فأفرغ ماءه في حرة ، فإذا شرجة من تلك الشراج قد استوعبت ذلك الماء كله ، فتتبع الماء ، فإذا رجل قائم في حديقته يحول الماء بمسحاته ، فقال له : يا عبد الله ! ما اسمك ؟ قال : فلان . للاسم الذي سمع في السحابة ، فقال له : يا عبد الله ! لم تسألني عن اسمي ؟ فقال : إني سمعت صوتا في السحاب الذي هذا ماؤه يقول : اسق حديقة فلان ، لاسمك ، فما تصنع فيها ؟ قال : أما إذ قلت هذا ، فإني أنظر إلى ما يخرج منها ، فأتصدق بثلثه ، وأكل أنا و عيالي ثلثا ، وأرد فيها ثلثه)[٤] .

فـ " إذا ثبت ما ذكرت من الدلائل على جواز ظهورها بخرق العادة على يد الأولياء على سبيل الكرامة ، فماذا تتميز الكرامة عن المعجزة ؟ اختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أن شرط الكرامة : أن تكون من غير إيثار واختيار من الولي ، والمعجزة يكون بالإيثار والاختيار فيفترقان ، وقوم قالوا : يجوز ظهور الكرامة على يد الولي مع الاختيار ، ولكن لا يجوز ظهورها مع دعوى الولاية ، حتى لو ادعى الولاية وأراد إثباتها بالكرامة لم يخرق المعجزة فظهر مع دعوى النبوة .

---

(١) مجموع الفتاوى:(٣١٢/١١).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الصلاة - باب ما جاء في القبلة ، رقم الحديث:٤٠٢.
(٣) انظر كرامات أولياء الله لـ الإمام اللالكائي ، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي ، فقد بين انقطاع هذه الرواية : ٨٠.
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الزهد - باب الانفاق على المساكين:(١١٥/١٨).

والفرق الصحيح أن الكرامة لا تقع موافقاً لدعوى الولي ، والمعجزة شرطها أن تكون موافقة لدعوى مدع النبوة ، فيظهر به الفرق "[١].

وهذا إنما يكون على التسليم بإمكان الالتباس ، وذلك لأن الكرامة في الحقيقة تعد نوع امتداد للمعجزة ، التي تدل على صدق النبي ، فلا يحصل منها معارضة تقتضي التباسها بالمعجز ، وذلك لأنها لا تكون إلا لمن قامت به شروط الولاية من الاستقامة على متابعة النبي ، وإلا لم تقع ، فهي من هذه الحيثية آية على صدق النبي ومعجزة له ، فأي اختلال في صدق متابعة الولي ؛ يعد نقضاً لحقيقة الكرامة.

ثم إن ما يحصل للأولياء من خوارق العادات ، لا يماثل المعجزة من حيث القدر ، وهذا ما نبه إليه شيخ الإسلام رحمه الله : " وأما كرامات الأولياء فهي أيضا من آيات الأنبياء ، فإنها إنما تكون لمن تشهد لهم بالرسالة ، فهي دليل على صدق الشاهد لهم بالنبوة ، وأيضا فإن كرامات الأولياء معتادة من الصالحين ، ومعجزات الأنبياء فوق ذلك ، فانشقاق القمر والإتيان بالقرآن ، وانقلاب العصا حية ، وخروج الدابة من صخرة ، لم يكن مثله للأولياء ، وكذلك خلق الطير من الطين ، ولكن آياته صغار وكبار ، كما قال الله تعالى : { فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى } (النازعات:٢٠)، فلله تعالى آية كبيرة وصغيرة، وقال عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم : { لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى }(النجم:١٨) ، فالآيات الكبرى مختصة بهم ، وأما الآيات الصغرى فقد تكون للصالحين ، مثل تكثير الطعام " [٢]

وعليه فإن ما يقع لبعض الناس ، مما يظن فيه خرق للعادة مع عدم الاستقامة والمتابعة ، فإنه من الأحوال الشيطانية ، التي يتوهم خرقها للعادة مع كونها من مقدور الثقلين : الجن والإنس " ولهذا قال الأئمة : لو رأيتم الرجل يطير في الهواء ، أو يمشي على الماء ، فلا تغتروا به ، حتى تنظروا وقوفه عند الأمر والنهي ، ولهذا يوجد كثير من الناس يطير في الهواء ، وتكون الشياطين هي التي تحمله لا يكون من كرامات أولياء الله المتقين ، ومن هؤلاء من يحمله الشيطان إلى عرفات فيقف مع الناس ، ثم يحمله فيرده إلى مدينته تلك الليلة ، ويظن هذا الجاهل أن هذا من أولياء الله ، ولا يعرف أنه يجب عليه أن يتوب من هذا ، وإن اعتقد أن هذا طاعة وقربة إليه ، فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، لأن الحج الذى أمر الله به ورسوله لا بد فيه من الإحرام والوقوف بعرفة ، ولابد فيه من أن يطوف بعد ذلك طواف الإفاضة ، فإنه ركن لا يتم الحج إلا به ، بل عليه أن يقف بمزدلفة ويرمى الجمار ، ويطوف للوداع ، وعليه اجتناب المحظورات ، وأمثاله يقع كثيرا ، وهى أحوال شيطانية ، قال تعالى : { وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ } (الزخرف:٣٦) "[٣]

---

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر : (١/ ٩٩).
(٢) النبوات :٣٢٣.
(٣) مجموع الفتاوى : (٨٣/١).

وإذا علم هذا فإنه ليس بمستقيم أن تكون خرق العادات هي دليل الولاية والعلامة عليها ـ كما بين الصاوي ـ لأنه لم يتحقق حصولها لكثير ممن عرف بالصلاح والتقوى من أهل القرون الأولى ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن اعتمادها قد يؤدي إلى حصول اللبس عند كثير من غير المحققين ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بيان خطر هذا المعتقد على آحاد المسلمين : " فمنهم من يرتد عن الإسلام وينقلب على عقبيه ، ويعتقد فيمن لا يصلي بل ولا يؤمن بالرسل بل يسب الرسل ويتنقص بهم أنه من أعظم أولياء الله المتقين ، ومنهم من يبقى حائراً متردداً شاكاً مرتاباً ، يقدم إلى الكفر رجلا والى الإسلام أخرى ، وربما كان إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان ، وسبب ذلك : أنهم استدلوا على الولاية بما لا يدل عليها ، فإن الكفار والمشركين والسحرة والكهان معهم من الشياطين من يفعل بهم أضعاف أضعاف ذلك ، قال تعالى : { هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ }(الشعراء:٢٢١ـ٢٢٢)

فامتنع أن تكون دليلاً عليه ، وأولياء الله هم المؤمنون المتقون ، وكراماتهم ثمرة إيمانهم وتقواهم ، لا ثمرة الشرك والبدعة والفسق..

والمقصود هنا أن من أعظم أسباب ضلال المشركين ما يرونه أو يسمعونه عند الأوثان ، كإخبار عن غائب ، أو أمر يتضمن قضاء حاجة ونحو ذلك ، فإذا شاهد أحدهم القبر انشق وخرج منه شيخ بهي عانقه أو كلمه ؛ ظن أن ذلك هو النبي المقبور أو الشيخ المقبور ، والقبر لم ينشق ، وإنما الشيطان مثل له ذلك [١]

ولما كانت هذه الخوارق بمثابة الثواب المعجل للعبد الصالح ، فمن الممكن أن لا يتم تحققها في الدنيا وأن تدخر له في آخرته ، وكان هذا هو معتقد عباد الله الصالحين ، فلم يكن همهم حصول هذه الخوارق من المكاشفات ونحوها ، بل كان هدفهم الأسمى هو الثبات على مقامات الإيمان والعمل الصالح ، وإذا وقع لهم منها شيء كانوا على وجل وخوف فلا يطمئنون به ؛ لخوفهم من الاستدراج و تعجيل الطيبات.

وعلى العكس من هذا حال أهل البدع والمنكرات ، فهمهم الأكبر من العبادة والمجاهدة هو حصول مثل هذه الخوارق ، أو ما يظن بأنه خارق من أحوال الشياطين ، فإذا حصل لهم منها شيء تشدقوا بذكرها ، واحتالوا على الناس بألوان الحيل ؛ حتى يتم لهم التوجه بالهمم ، فيستغاث بهم ويتقرب لهم من دون الله ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " وغاية من يعبد الله يطلب خوارق العادات يكون له نصيب من هذا ، ولهذا كان منهم من يرى طائراً ، ومنهم يرى ماشياً ، ومنهم وفيهم جهال ضلال .

والحق المبين أن كمال الإنسان أن يعبد الله علماً وعملاً ، كما أمره ربه " [٢]

---

(١) مجموع الفتاوى:(١٧٦/١).

(٢) مجموع الفتاوى:(٩٦/٢).

شبهات حول الكرامة :

من كل ما تقدم تبين أن اعتقاد السلف في ثبوت الكرامة يقوم على أمرين :

١- أن الكرامة تشمل كل ما يمن به الرب تعالى على عبده المؤمن المتبع شريعة نبيه ، فهي ثمرة الإيمان والتقوى ، يتقدمها الثبات على الإيمان ، وانشراح الصدر لذلك ، ويدخل فيها ما يكون خارقا للعادة .

٢- أن الكرامة التي هي خرق للعادات ليست دليلاً على الولاية ، لأنه قد تتحقق مقومات الولاية في العبد دون أن يحصل له شيء من هذه الخوارق ، وهذا كثير في القرون المفضلة.

ومع موافقة الصاوي اعتقاد السلف في هذين الأمرين ، إلا أن مخالفته ظاهرة في تفاصيل اعتقاد خرق العادات ، وما ينبني عليها من أحكام .

وبيان هذا : أنه قد ثبت التصديق بإمكان حصول الانكشاف ومعرفة الغيب عن طريق الإلهام أو الرؤيا الصالحة ، وأنه مع اكتمال شروط الولاية فيمن حصل له ذلك فإنها تكون له من قبيل الكرامة ، ولكن لا يصح الاستدلال بها واعتمادها في الأحكام الشرعية .

فإذا كانت (الرؤيا الحسنة ، من الرجل الصالح ، جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة)[١] كما ورد في الحديث فقد بين حديث آخر أن هذا إنما يختص بمهمة التبشير وهي واحدة من وظائف النبوة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لم يبق من النبوة إلا المبشرات) . قالوا : وما المبشرات ؟ قال : (الرؤيا الصالحة)[٢]

ولهذا دلائل كثيرة مردها إلى اكتمال الدين وتمامه بشرعة المصطفى صلى الله عليه وسلم ؛ فليس لأحد أن يتقدمه بزيادة أو نقصان ، قال تعالى : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً } .

وقال عز من قائل في النهي عن التقدمة المخلة بتمام الالتزام وشكر المولى على تمام المنة باكتمال النعمة : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } .

هذا والأحاديث في النهي عن الابتداع ، ووجوب التمسك بالاتباع كثيرة ، وقد دلت على أن كل ما فيه مخالفة للشرعة المطهرة فهو مردود على صاحبه مهما ادعى

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التعبير - باب رؤيا الصالحين ، رقم الحديث:٦٥٨٢.
(٢) أخرجه البخاري أيضا في كتاب التعبير - باب رؤيا الصالحين ، رقم الحديث:٦٥٨٩.

من حصول الكشف والعرفان ، فلا يسلم له ؛ لامتناع العصمة والدلالة القطعية بعدم الحاجة إلى مثل هذه الأوهام .

يقول شيخ الإسلام في ذلك : فكل " من اتبع ما يرد عليه من الخطاب ، أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية ، ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة ، فإنما يتبع ظنا لا يغني من الحق شيئا .

فليس من المحدثين الملهمين أفضل من عمر ، كما قال صلى الله عليه وسلم: (إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب).[1] ، وقد وافق عمر ربه في عدة أشياء[2]، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول ، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول ، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله ، بل يجعل ما ورد عليه تبعاً ، وكان إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنة ، وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه فيرجع إلى بيان الصديق وإرشاده وتعليمه ، كما جرى يوم الحديبية ، ويوم مات الرسول [3]، ويوم ناظره من مانع الزكاة [4] وغير ذلك ، وكانت المرأة ترد عليه ما يقوله وتذكر الحجة من القرآن ، فيرجع إليها كما جرى في مهور النساء [5]، ومثل هذا كثير "[6].

وعليه فلا يصح الاستدلال بهذا الكشف في المسائل الشرعية ؛ كما جوز الصاوي اعتماده في التفسير الإشاري الذي سبق مناقشته فيه[7] .

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأنبياء - باب حديث الغار ، رقم الحديث:٣٤٦٩.

(2) تقدم بيانها .

(3) أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله مات وأبو بكر بالسنح فقام عمر يقول: والله ما مات رسول الله ، وقال عمر: والله ما كان يقع في نفسي إذ ذاك ، وليبعثنه الله ، فليقطعن أيدي رجالا وأرجلهم، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول فقبله، قال: بأبي أنت وأمي طبت حيا وميتا ، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتتين أبدا ، ثم خرج فقال:أيها الحالف على رسلك ، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر ، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه ، قال :ألا من كان يعبد محمدا صلى الله عليه وسلم فإن محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، وقال:{إنك ميت وإنهم ميتون}: كتاب فضائل الصحابة - باب قول النبي:(لو كنت متخذا خليلا)، رقم الحديث:٣٦٦٧-٣٦٦٨ . وفي رواية أن عمر رضي الله عنه قال:(والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت ، حتى ما تقلني رجلاي ، وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها ، علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات) : كتاب المغازي - باب مرض النبي ووفاته، رقم الحديث:٤٤٥٤.

(4) أخرج الإمام أحمد في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال:"لما توفي رسول الله وكان أبو بكر بعده وكفر من كفر العرب ، قال عمر: يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى) قال أبو بكر رضي الله عنه :والله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قال عمر رضي الله عنه : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه للقتال فعرفت أنه الحق)، رقم الحديث:١١٧ ،قال أحمد شاكر:إسناده صحيح:(٢١٦/١).

(5) ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه خرج وخطب في الناي ينهاهم عن كثرة المهور فقامت امرأة ليس ذلك لك يا عمر ، إن الله يقول:{وآتيتم إحداهن قنطارا}من ذهب ، قال وكذلك هي في قراءة عبد الله ، فلا يحل لكم فلا تأخذوا منه شيئا ، فقال عمر: إن امرأة خاصمت عمر فخصمته: مصنف عبد الرزاق: كتاب النكاح - باب غلاء الصداق ، رقم الحديث:١٠٤٢٠:(١٨٠/٦).

(6) الفرقان بين الحق والباطل:٤٨-٤٩.

(7) انظر مبحث آراؤه في القرآن : ٢٧٥.

ومن جهة أخرى ، فإنه لا يقطع بحصول مقتضى هذا الكشف من المعارف الغيبية ، إلا عند تحققه على أرض الواقع ، وهذا يرجع إلى أن دلالته على مقتضاه ظنية وليسن بيقينية ، فلاشيء دلالته يقينية في معرفة الغيب إلا ما كان مستنده الوحي المعصوم : الكتاب والسنة .

ومن هنا امتنع استقلالها باكتساب العلم الذي يقضي جزماً بمطابقة الواقع في علوم الغيب ، وأدلة هذا في الكتاب والسنة كثيرة متضافرة ، منها قوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } ، وهذه هي مفاتيح الغيب التي وردت في قوله تعالى : { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ }(الأنعام:٥٩).
وقد فسرها بهذا الصادق المصدوق ففي الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (مفاتيح الغيب خمس : { إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما في الأرحام ، وما تدري نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير }) [1]

وعليه فإن ما ادعاه الصاوي من أنه لا يمتنع أن ينكشف شيء من العلوم الغيبية للأولياء ؛ بتعليم الله لهم على جهة يتيقن منها حصول مقتضى هذا الكشف ، أمر لا حقيقة له ، بل هو من الأوهام التي تردها آيات الكتاب وسنة النبي عليه الصلاة والسلام ، وكم من الآيات تلك التي يأمر بها المولى تعالى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بالتبرؤ من علم الغيب ، قال تعالى : { قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ..الآية } (الأنعام:٥٠) .

وهذا الاعتقاد باستقلال الكشوفات والرؤى في معرفة الغيب ؛ أدى إلى وقوع الصوفية في الغلو المحرم ، الذي قد يكون شركا أو ذريعة إلى الشرك ، ومن هنا ظهر بطلان ما حكاه عن التستري أنه كان يعرف تلامذته منذ الميثاق ، وأنه كان يربيهم وما ذكره عن علي رضي الله عنه من أنه كان يتذكر ذلك اليوم الذي أخذ عليه الميثاق فيه ، إن كل هذه الأخبار مما لا حقيقة لها تستند إليه كوناً ولا شرعاً ، فليس من المقدور البشري تذكر ذلك اليوم ولا معرفة ما كان فيه ؛ لأن البشر كانوا في عهد الذر ، ولم يكونوا على هذه الهيئة التي صاروا إليها ، ثم إن هذا الإشهاد غايته معرفة الله وتوحيده ، ولو كان لأحد تذكر هذا اليوم لكان ذلك للمصطفى صلى الله عليه وسلم خير ولد آدم .
وليس يخفى ما في تخصيص علي رضي الله عنه بالعلم من التأثر بأقوال الغلاة فيه ، ومما يؤكد عدم ورود ما يخصصه بعلم عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ما أخرجه البخاري في صحيحه ، فعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال :"

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب التفسير - باب وعنده مفاتح الغيب ، رقم الحديث:٤٦٢٧.

قلت لعلي رضي الله عنه : هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ قال : (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن ، وما في هذه الصحيفة). قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : (العقل، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر) [١].

- هذا وقد أثبت للأولياء من خوارق العادات التأثير بالتصرف في الكون ، ولابد للحكم على هذا المقال من وزنه بميزان الشريعة ، فنعرف هل لهذا مستند من الكتاب أو السنة ؟

لقد دل الحديث القدسي الذي توعد الله فيه من أقدم على إيذاء ولي من الأولياء بالحرب ؛ على أن المولى تبارك وتعالى قد يتصرف في هذا الكون موافقة لغرض الولي لنصرته وحاجته ، إذا فمرد هذا التأثير إلى الله تعالى ، وقد يكون للعبد فيه نوع تأثير كالدعوة المستجابة [٢] ولكن ليس في هذا ما يقضي بتصرفه في المخلوقات ، فإن إجابة الدعاء هي محض فضل المولى ، كما أنها من التوسل المشروع الذي يتحقق به تمام العبودية .

ومن هنا علم أن ما يدعيه الصوفية في كرامات الأولياء ، التي تقضي بأحقية تصرفهم في الكون حتى يكون لأحدهم أن يقول للشيء كن فيكون ، ليس بصحيح أبداً ولو ادعي أنه على غير جهة الاستقلال ، بل هو من الضلالات القادحة في جناب التوحيد .

بيان ذلك أن مرد هذه الادعاءات إلى الكتاب والسنة ، ولم يرد فيهما ما يسند مثل هذه الأقوال الباطلة ، بل دلالتهما في هذه الأمور على النقيض من ذلك ، فما زالت الآيات الكريمة تبدي وتعيد في وجوب إفراد الله تعالى بأفعاله ، ومن ثم إفراده بأفعال العباد من الاستغاثة والاستعانة والدعاء ، فكم من الآيات تلك التي تؤكد على أنه ليس لأحد تصرف يملك فيه كشف ضر لحق به ، فضلاً عن إمكان دفعه .

وقد أمر المصطفى بإعلان هذه الكلمات التي تدفع كل الأوهام المتعلقة بغير الله تعالى ، كلمات تنبض بحقائق العبودية والإقرار التام بكمال ربوبية المولى تبارك وتعالى ، ورد الأمر إليه ظاهراً وباطناً : { قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ }(الأعراف:١٨٨).

ولهذا المبحث علاقة وثيقة بحقيقة التبرك ، فالانحراف في فهمه هو أساس الانحراف الحاصل في حقيقة التبرك ، فحين وقع غلاة الصوفية في الغلو المنهي عنه ، وادعوا للأولياء القدرة على التصرف ؛ توجهوا إليهم بالدعاء ، واعتقدوا حلول البركة بذواتهم ، فأشركوهم مع الله أحياء وأمواتاً ، ونسبوا لهم ما لا يليق إلا لذات الرب تبارك وتعالى[٣]

---

(١) كتاب الجهاد والسير - باب فكاك الأسير ، رقم الحديث:٣٠٤٧.
(٢) انظر الفتاوى:(٣١٤/١١).
(٣) لمزيد من التوسع انظر مبحث التوحيد : ١٣٣.

ومن هنا علم أن الكرامة لا تكون إلا للولي المستقيم على دين نبيه ، فلا ينسب حصول ما يقع له من خوارق العادات إلى ذاته ، بل هو على يقين من أنها محض قدرة الله تعالى ، تفضل بها عليه منا وكرما ، فلا يؤدي به ذلك إلى الاغترار والأمن ، بل يخاف دوما من العاقبة والاستدراج ، ولنا في عمر رضي الله عنه صاحب الكشوف والموافقات أصدق أسوة ، فمع شهادة النبي له بالجنة إلا أنه عند موته كان على خوف ووجل ، فعن ابن عمر قال : (كان رأس عمر رضي الله عنهما على حجري فقال : ضعه لا أم لك ، ثم قال : ويلي ويل أم عمر إن لم يغفر لي ربي)[١]

وقال خوفاً على اغترار المسلمين بكثرة الفتوحات التي حصلت في عصره : (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فمهما ابتغينا العزة بغير ما أعزنا الله به أذلنا الله) [٢]
ولشدة حرصه على صفاء عقيدة الصحابة ، وصدق توجهه إلى الله تعالى ؛ قام بعزل خالد رضي الله عنه من قيادة المعارك ، بعد إحرزاه النصر في الكثير منها.

ولو أردت استقصاء هذه المواقف الإيمانية في حرص النبي وصحابته الكرام على سلامة الاعتقاد وصفائه من أدران الشرك ؛ لطال بي المقام ، وما هي إلا لفتات وددت فيها أن أبين مكانة الكرامة في الصدر الأول ، بعيدا عن غلو هؤلاء الأدعياء .

بقي بيان حقيقة من نسب إليهم الصاوي مشروعية الاستغاثة بهم ، وهم النجباء والأقطاب والغوث ، فقد فصل شيخ الإسلام ما يمكن به رد وجودهم بما يتحقق به إبطال ما علق بهم الصوفية من أوهام لا أساس لها من الشرع ، وذلك ببيان أن كل ما استند إليه الصوفية من الأحاديث في ذكرهم فهي موضوعة لا يحتج بها . [٣]

وعليه فإن " الإيمان بوجود هؤلاء ليس واجبا عند أحد من علماء المسلمين وطوائفهم المعروفين ...إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع لأمته التصديق بوجود هؤلاء ، ولا أصحابه كانوا يجعلون ذلك من الدين " ، كما أن بطلان الدعوى تدل على بطلان تحققها للمدعى عليه ، فـ" القائلون بهذه الأمور منهم من ينسب إلى أحد هؤلاء ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر ، مثل دعوى بعضهم أن الغوث أو القطب هو الذي يمد أهل الأرض في هداهم ونصرهم ورزقهم ، فإن هذا لا يصل إلى أحد من أهل الأرض إلا بواسطة نزوله على ذلك الشخص ، وهذا باطل بإجماع المسلمين ، وهو من جنس قول النصارى في الباب" [٤]

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ـ كتاب الزهد ـ باب كلام عمر رضي الله عنه ، رقم الحديث: ٤٠:(١٥٣/٨).
(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه: كتاب الإيمان ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين لاحتجاجهما جميعا بأيوب بن عائذ الطائي وسائر رواته وأن لم يخرجاه:(٦١/١).
(٣) مجموع الفتاوى:(١٦٧/١١).
(٤) منهاج السنة:(٩٢/١ـ٩٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للكائنات وعلى صحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين ، أما بعد:

فإني بعد إتمامي بفضل الله تعالى لهذا البحث ، أود أن أوجز أهم ما توصلت إليه من نتائج ، وبيانها كالتالي:

١ـ الصاوي كواحد من علماء المذهب الأشعري تظهر موافقته جلية لذهب السلف الصالح في قضايا متنوعة من قضايا العقيدة ، منها : الإيمان بالملائكة والجن واليوم الآخر ، والصحابة والإمامة ، وغالب مسائل النبوات ، والكتب المنزلة .

٢ـ كما وافق الصاوي مذهب السلف مخالفا بذلك ما استقر عليه المذهب الأشعري في بعض قضايا الإلهيات ، كالقول بزيادة الإيمان ونقصانه للتصديق ، مصرحا بذلك في حاشيته على الجوهرة مانعا التأويل استنادا للأدلة التي تثبت الزيادة والنقصان حقيقة في الكتاب والسنة ، ومثل القول بصحة إيمان المقلد ، والاكتفاء بالدليل الجملي لصحة إيمان المكلف ، والقول بفطرية المعرفة وعدم حصر طريق الإيمان على المسلك العقلي لإثباتها.

٣ـ هذا وقد خالف الصاوي مذهب السلف متمسكا بمذهبه الأشعري في الكثير من قضايا الإلهيات ، كتقرير أدلة المتكلمين العقلية في الاستدلال على وجود الله ، وكتأويل الصفات الخبرية الذاتية منها والفعلية ، ووقوعه في مذهب الإرجاء في مسائل الإيمان والكفر ، وتمذهبه مسلك سلفه في مسائل القدر مما أوقعه في الجبر حتى صرح به مرارا ، كما نفى الأسباب وتأثيرها ، وأنكر على من خالف مذهبه إما تبديعا وإما تفسيقا وتكفيرا.

٤ـ نتيجة لموقف الصاوي المتميز عامة في تحرير مسائل العقيدة عن سلفه ؛ حيث تحرر في بعض منها ، نجده يقع في الاضطراب والحيرة في بعض المسائل المخالفة لمذهب السلف ، فمرة يحرر المسألة بمنطق أشعري وأخرى سلفي ، وذلك كمسألة إثبات الحكمة لله تعالى ، فقد وقع في التناقض حين أولها كتأويل الأشاعرة إياها بما يثبت مقتضاها في المصنوعات فتكون عندهم بمعنى الإتقان والإحكام ، ومرة تظهر موافقته للسلف جلية في بيان معناها إذ يعرفها بما أثر عنهم من أنها وضع للشيء في محله ، وبذلك فهو يعمم حكمها على كل أفعال الله تعالى مثبتا الغايات والمقاصد ، مقرا بقوله تعالى:{ربنا ما خلقت هذا عبثا}

وأيضا كتفسيره للإله ، فإنه في عدد من المرات يفسر الإله بأنه القادر على الاختراع بما يفيد معنى الربوبية ، إلا أنه فسره في موضع واحد بما يوافق مذهب

السلف من أنه المعبود ، ولكنه في كلا الحالتين لا يخرج في نهاية المطاف عن مذهب الأشاعرة ، ففي موقفه من الحكمة نجده يؤكد تأويله لها ونفيها عن أفعال الله في مقابل الرد على المعتزلة الذين ينفون أن يخلق الرب تعالى أفعال العباد بما فيها من شر بحجة منافاة ذلك لحكمته تعالى ، فهو يرى في تأويلها ما يفي بالرد عليهم ، وقد أبطلت مذهبه تماما في محله.

وكذلك في تفسير الإله بهذا الموقف المتباين فإنه يستقر على مذهب أسلافه حيث لا يرى أن أحدا كفر بسبب الشرك ، فالشرك عنده هو ما قدح في جانب الربوبية ومنكروا هذا قليل في بني آدم ، ولو أنه استقر على ما عرف الإله به من أنه المستحق للعبادة لعلم أن كفر مشركي قريش وغيرهم كثير إنما كان بسبب الشرك ، كما لا يخفى ، لأنهم لم يقروا بهذه الكلمة : لا إله إلا الله ، لا معبود بحق إلا الله .
وهذه بعض أمثلة لتناقضه .

٥- عرف الصاوي بتبني بعض الأقوال التي تمثل انحرافا خطيرا في المنهج ، كالقول بأن ظاهر الكتاب والسنة كفر ، فهي وإن كانت قد عرفت عن سابقيه من المتكلمين ، إلا أنه أظهر اعتناؤه بها ، فضمنها تفسيره لكتاب الله العزيز مؤكدا على منهجه في تأويل الصفات حسبما يقره مذهبه الأشعري ، مما استدعى ردود العلماء عليه كالإمام الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان .

٦- تأثر الصاوي بالعصر الذي عاش فيه ، فتابع أكثر علماء زمانه في محاربة الدعوة السلفية بقيادة الإمام محمد بن عبد الوهاب ، ورميها بأنواع التهم الجائرة ، حيث أطلق عليهم مسمى الخوارج.

٧- تابع الصاوي ما عليه متكلموا زمانه من سلوك مذهب الصوفية ، فوقع في الكثير من ألوان الغلو المذموم ، والذي يظهر جليلا في اعتقاده بالنبي صلى الله عليه وسلم ، حيث أثبت له الأصل النوري وكشف المغيبات وإثبات الواسطة له ، وشرع في حقه الكثير من الصلوات المبتدعة مقرا ما عليه الصوفية من ألوان البدع والمحدثات العقدية، كما ظهر انحرافه في الكثير من المسائل ؛ كادعاء علم الغيب للأولياء ، وجواز التوسل بهم ، والتبرك بذواتهم ، وأوجب متابعة الشيخ ولو ظهر منه ما يخالف ظاهر الشرع .

كما تأثر بمنهجهم المنحرف في تفسير القرآن العظيم بالتفسير الإشاري الاستبطاني ، وإن لم ينهج هذا المنهج كثيرا في تفسيره : الحاشية على الجلالين.

٨- وكما ظهر تميزه مجملا في تحرير مذهب الأشاعرة ، فكذلك كان حاله مع الصوفية ، حيث حاول التوسط والاعتدال في متابعة القوم ، فخالفهم في الكثير مما اشتهر عنهم ، فقد أكد الصاوي على تفضيل الإنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام

على سائر الأولياء ، كما أبطل عقيدة وحدة الوجود بمعناها الكفري ، وأكد على أن الولاية لا تنال إلا بمتابعة السنة وطريق القرآن ، وأكد في اختيار الشيخ وفق الكتاب والسنة .

٩- ومع ذلك ولإصراره على موافقة الصوفية في تقرير مسلكهم والاستدلال له بالمسالك الشرعية ، فقد خرج بأقوال عرف بها ؛ حاول أن يؤول موقف الصوفية الغلاة وأقوالهم المارقة ، فأقر وحدة الوجود ولكنه حملها على ما يعرف بوحدة الشهود ، وأقر المقامات على ما فيها من مخالفات جلية ؛ كإبطال التكاليف مع أنه يصر على وجوب الاستقامة لنيل الولاية ، فظهر بهذه المواقف المتعددة متناقضا يغرب كثيرا في تقرير المسائل العقدية.

١٠- كانت له مواقف مشكورة في إنكار ما عليه غالب الصوفية من قرع الطبول والتغني بالمزامير والتمايل والرقص مؤكدا أن هذه من البدع المحدثة.

أما عن توصياتي التي أتوجه بها للباحثين ي ختام هذا العمل الذي أسأل المولى تبارك وتعالى أن يتقبله ؛ فهي ؛ الاهتمام بكتب التفسير وشروح الحديث دراسة ونقدا على ضوء منهج السلف الصالح ، لأنها من أهم موارد العلم الشرعي الذي يرجع إلي في معرفة أصول الدين .

الفهارس والمصادر

فهرس الآيات

الفاتحة:

البقرة:

آل عمران :

النساء:

المائدة:

الأنعام:

الأعراف:

الأنفال:

التوبة:

يونس:

هود:

يوسف:

الرعد:

إبراهيم:

الحجر:

النحل:

الإسراء:

الكهف:

مريم:

طه:

الأنبياء:

الحج:

المؤمنون:

النور:

الفرقان:

الشعراء

النمل :

القصص:

العنكبوت:

الروم:

لقمان:

السجدة:

الأحزاب:

سبأ:

فاطر:

يس:

الصافات:

ص:

الزمر:

غافر:

فصلت:

الشورى:

الزخرف:

الدخان

الجاثية:

الأحقاف:

محمد:

الفتح:

الحجرات:

ق:

الذاريات:

الطور:

النجم:

القمر:

الرحمن:

الواقعة:

الحديد:

المجادلة:

الحشر:

الجمعة:

التغابن

التحريم:

الملك:

القلم:

الحاقة:

المعارج:

الجن:

المدثر :

القيامة:

الإنسان:

النبأ:

النازعات:

عبس:

التكوير:

الإنفطار:

الفجر:

الشمس:

القدر:

البينة:

العصر:

الهمزة:

الإخلاص:

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام

فهرس الفرق والنحل

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات ،أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء - تحقيق:أبو عبد الله محمد بن الحمود النجدي - لطبعة الأولى:١٤١٠.
- أبكار الأفكار في أصول الدين ، سيف الدين الآمدي - تحقيق:د/أحمد المهدي - ١٤٢٣- مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- ابن رشد وفلسفته الدينية ، محمود قاسم - ١٩٦٤- الأنجلو المصرية.
- الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة ، د/ عاطف عراقي .
- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة ، حمود التويجري - الطبعة الأولى :١٤١٤- دار الصميعي ، الرياض.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للغزالي ، للسيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي - الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي - الطبعة الرابعة:١٣٩٨- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - علاء الدين الفارسي - تحقيق:شعيب الأرنؤوط - الطبعة الأولى:١٤١٢- مؤسسة الرسالة بيروت.
- أحكام القرآن ، أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن العربي - تحقيق:علي محمد البجاوي - دار الفكر.
- إحياء علوم الدين ،أبو حامد الغزالي - الطبعة الأولى: ١٤٠٩- دار الكتب العلمية، بيروت.
- الآداب المرضية لسالك طريق الصوفية ،محمد بن أحمد البوزيدي - تحقيق: بسام محمد بارود - دار الفتح .
- الأدب المفرد للبخاري بشرح فضل الله الصمد لفضل الله الجيلاني - تحقيق: محب الدين الخطيب - الطبعة الثالثة:١٤٠٧- دار المطبعة السلفية.
- آراء ابن فورك الاعتقادية ، د/ عائشة روزي - رسالة مصورة.
- الإرشاد، للجويني - تحقيق:محمد يوسف موسى - مكتبة الخانجي ، بمصر.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، الشوكاني - دار المعرفة.
- الإسرائيليات والموضوعات ، محمد أبو شهبة - مكتبة السنة .
- الأسماء والصفات نقلا وعقلا - محمد الأمين - تحقيق:شريف هزاع - مكتبة التوعية الإسلامية.
- الإشاعة لأشراط الساعة ، محمد بن رسول الحسيني - الطبعة الأولى:١٤١٧- دار المنهاج للنشر، جدة.
- الأشباه و النظائر، لابن نجيم تاج الدين السبكي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية، لبنان.
- اشتقاق أسماء الله الحسنى ، أبو القاسم الزجاجي - تحقيق:المبارك - الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - مؤسسة الرسالة ،بيروت.
- أشراط الساعة ، يوسف الوابل - الطبعة الثالثة:١٤١١- دار ابن الجوزي الدمام .

- اصطلاحات الصوفية ، عبد الرزاق الكاشاني ، تحقيق: عبد الخالق محمود - الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - دار المعارف .
- الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات ، د/عبد القادر عطا - الطبعة الأولى:١٤١٨هـ - مكتبة الفراء الأثرية.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي - ١٣٨٦ - مطبعة المدني.
- الاعتصام، للشاطبي - تحقيق:أبو عبيدة مشهور آل سلمان - الطبعة الأولى :١٤١٢- مكتبة التوحيد.
- الإعلام (قاموس تراجم) خير الدين اللزركلي - الطبعة العاشرة - دار العلم للملايين ، بيروت.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - ١٩٧٣- دار الجيل ، بيروت.
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان - المحقق:محمد الفقي - الطبعة الثانية:١٣٩٥- دار المعرفة بيروت.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، ابن تيمية - تحقيق: ناصر العقل - الطبعة الثانية:١٤١١- مكتبة الرشد، الرياض.
- الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد - محمد المختار الشنقيطي - تحقيق:شريف هزاع - مكتبة ابن تيمية القاهرة.
- الأم ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي - الطبعة الثانية :١٣٩٣- دار المعرفة للطباعة .
- الإمام الصاوي وحاشيته على تفسير الجلالين (دراسة وتعليق) من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة المائدة ، محمد السيد عوض - رسالة مصورة.
- الإمام الصاوي وحاشيته على تفسير الجلالين (دراسة وتعليق)من أول الجزء الثامن يبدأ من سورة الأنعام إلى آخر سورة الإسراء، عطية طه الزلمه - رسالة مصورة.
- الإمام الصاوي وحاشيته على الجلالين (دراسة وتعليق) على الجزء الثالث - من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الزمر ، عبد النبي الشمندي - رسالة مصورة.
- الآمدي وآراؤه الكلامية ، د/ حسن الشافعي - الطبعة الأولى:١٤١٨- دار السلام للطباعة والنشر.
- الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين: الثالث عشر والرابع عشر ، الدكتور/ علي الزهراني - الطبعة الثانية :١٤١٨هـ - دار طيبة مكة المكرمة.
- الإنسان الكامل في الإسلام ، عبد الرحمن بدوي - الطبعة الثانية :١٩٧٦- وكالة المطبوعات ، الكويت.

- الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم من الكرامات والألطاف ، الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني - تحقيق: عبد الرزاق البدر - الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ - دار ابن عفان للنشر والتوزيع المملكة السعودية.

- الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، الباقلاني - تحقيق:عماد الدين حيدر - الطبعة الأولى :١٤٠٧- عالم الكتب بيروت.
- الإنصاف أيضا - تحقيق: الكوثري - مؤسسة الخانجي.
- أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب ، جلال لدين السيوطي - تحقيق:السيد عباس الحسيني - الطبعة الأولى:١٤١٨هـ - دار المدينة المنورة .
- الأنوار القدسية في بيان قواعد الصوفية، عبد الوهاب الشعراني، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م - دار البشائر للطباعة دمشق.
- الإيمان - أحمد بن تيمية - تحقيق:محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الخامسة: ١٤١٦- المكتب الإسلامي.
- الإيمان ، محمد بن إسحاق بن مندة - تحقيق:علي الفقيهي - الطبعة الأولى - إحياء التراث الإسلامي.

******

- بحوث في أصول التفسير ، محمد بن لطفي الصباغ - الطبعة الأولى:١٤٠٨- المكتب الإسلامي ، بيروت.
- بدائع الفوائد ، ابن القيم - تحقيق: هشام عطا - الطبعة الأولى: ١٤١٦- مكتبة الباز ، مكة المكرمة.
- بداية السول في تفضيل الرسول ، العز بن عبد السلام - تحقيق:محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الرابعة:١٤٠٦هـ - المكتب الإسلامي.
- البداية والنهاية ، ابن كثير - دار الفكر العربي ، بيروت.
- البدور السافرة في أمور الآخرة أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق:أبو محمد المصري - الطبعة الأولى:١٤١١هـ - مؤسسة الكتب الثقافية .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق:محمد أبو الفضل - دار التراث ، القاهرة.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، أحمد عبد الرحيم بن تيمية الحراني - تحقيق:محمد بن قاسم - الطبعة الأولى - مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة.

******

- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي - دار مكتبة الحياة.
- تاريخ التصوف الإسلامي ، عبد الرحمن بدوي - الطبعة الأولى:١٩٧٥- وكالة المطبوعات ، الكويت.
- تاريخ التصوف في الإسلام ، د/ قاسم غني ، ترجمة :صادق نشأت - مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.
- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، عبد الرحمن الرافعي - مطبعة النهضة، مصر.
- تاريخ الدولة العلية العثمانية ، محمد فريد بك - ١٩٧٧م - دار الجيل بيروت.

- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، عبد الرحمن الجبرتي - دار الجيل ، بيروت.
- تاريخ الفلسفة الحديثة ، يوسف كرم.
- تاريخ مصر الحديث ، جرجي زيدان - الطبعة الثالثة:١٩٢٥ - مطبعة الهلال مصر.
- تاريخ مصر الحديث ، الدكتور/عمر عبد العزيز عمر - الطبعة:١٩٨٣هـ - دار المعرفة الجامعية.
- تأويل مختلف الحديث ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق:محمد محي الدين الأصفر - الطبعة الأولى:١٤٠٩- المكتب الإسلامي ، دار الإشراق.بيروت.
- تأويل مشكل القرآن ،أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري - السيد أحمد صقر- المكتبة العلمية .
- التبرك أنواعه وأحكامه ، ناصر عبد الرحمن الجديع - مكتبة الرشد ، الرياض.
- التبيان في آداب حملة القرآن ، الإمام النووي - تحقيق:عبد القادر الأرنؤوط - الطبعة الأولى:١٤٠٣هـ - مكتبة دار البيان.
- التجانية ، علي محمد الدخيل الله - دار طيبة الرياض.
- التحبير في علم التفسير ، جلال الدين السيوطي - تحقيق:فتحي عبد القادر فريد - ١٤٠٦- دار المنار للنشر.
- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ، محمد علي الشوكاني - دار الكتاب العربي.
- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ،إبراهيم الباجوري - الطبعة الأولى:١٤٠٣دار الكتب العلمية،بيروت.
- التدمرية ، ابن تيمية - تحقيق:محمد السعوي - الطبعة الأولى:١٤٠٥.
- تذكرة الحفاظ ، للذهبي - دار الكتب العلمية ، بيروت.
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ، ابن جماعة الكناني - تحقيق: محمد هاشم الندوي - الطبعة الثالثة : ١٤١٩هـ - دار المعالي ، عمان الأردن
- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ، محمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي - الطبعة الأولى.
- الترغيب والترهيب ، عبد العظيم المنذري ، تحقيق مصطفى عمارة - دار الحديث القاهرة .
- التسعينية ، أحمد بن عبد الحليم الحراني - تحقيق:محمد العجلان - الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - مكتبة المعارف.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، عبد الرحمن المعلمي - تحقيق:عبد الرزاق حمزة ، محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الثانية:١٤٠٦- المكتب الإسلامي ، بيروت.
- التصوف الإسلامي ومدارسه، د. جلال شرف - دار المطبوعات الجامعية.
- التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق ، زكي مبارك - الطبعة الأولى:١٣٥٧- مطبعة الرسالة.

- التعرف لمذهب أهل التصوف ، محمد الكلاباذي أبو بكر ، ١٤٠٠- دار الكتب العلمية بيروت .
- التعريفات - السيد الشريف الجرجاني - تحقيق:عبد الرحمن عميرة - الطبعة الأولى: ١٤٠٧- عالم الكتب ، بيروت.
- تعظيم قدر الصلاة محمد بن نصر المروزي - تحقيق:عبد الرحمن الفريوائي - الطبعة الأولى:١٤٠٦- مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- التفسير والمفسرون ، محمد حسين الذهبي - الطبعة الثانية:١٣٩٦.
- تفسير ابن عربي ، محي الدين ابن عربي - الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ دار صادر بيروت.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) - الحسين بن مسعود البغوي - تحقيق:عثمان ضميرية وآخرون - ١٤١٢- دار طيبة للنشر.
- تفسير السعدي(تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) - عبد الرحمن السعدي - الطبعة الأولى:١٤١٩- دار المغني للنشر ، الرياض.

- تفسير السيوطي(الدر المنثور بالتأويل بالمأثور) - مطبعة الأنوار المحمدية.
- تفسير الشنقيطي (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) - محمد الأمين بن محمد المختار- مكتبة ابن تيمية: القاهرة.
- طبعة ثانية مركز صالح بن صالح الثقافي :عنيزة المملكة١٤٠٧.
- تفسير الشوكاني(فتح القدير) - محمد بن علي الشوكاني - تحقيق:سيد إبراهيم - الطبعة الأولى:١٤١٣-دار الحديث القاهرة.
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل آي القرآن) - محمد بن جرير الطبري - الفيصلية:مكة المكرمة.
- تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير - الطبعة الرابعة:١٤١٨- مؤسسة الريان ملبنان.
- تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن) - محمد بن أحمد الأنصاري - تحقيق:أحمد البردوني - دار إحياء التراث"طبعة معادة" .
- تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني - تحقيق:صغير أحمد شاغف - الطبعة الأولى:١٤١٦هـ - دار العاصمة المملكة.
- التصوف المنشأ والمصادر ، إحسان إلهي ظهير - إدارة ترجمان السنة ، باكستان.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، تحقيق:عماد الدين حيدر - الطبعة الأولى:١٩٨٧- مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد و ابن عبد البر- طبعة وزارة الأوقاف في المغرب.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، أبو طاهر بن يعقوب الفيروز أبادي - طبعة دار الفكر.
- تهافت الفلاسفة ، الغزالي - تحقيق:سليمان دنيا - الطبعة السابعة - دار المعارف.
- تهذيب التهذيب - ابن حجر - دار المعارف النظامية بالهند.

- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد ، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة - تحقيق:علي الفقيهي - مطابع الجامعة الإسلامية.
- التوقيف على مهمات التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي - المحقق/ د.محمد رضوان الداية - الطبعة الأولى:١٤١٠- دار الفكر المعاصر، بيروت.
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ،الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - الطبعة الخامسة:١٤٠٢-المكتب الإسلامي ،بيروت.

****

- جامع البيان في تأويل آي القرآن ، ابن جرير الطبري
- جامع بيان العلم وفضله ، يوسف ابن عبد البر - تحقيق: أبو الأشبال الزهيري - الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ - دار ابن الجوزي ، الدمام ، المملكة السعودية.
- جامع الرسائل ،لابن تيمية - تحقيق:محمد رشاد سالم - الطبعة الأولى:١٤٠٥- مكتبة الخانجي.
- جامع العلوم والحكم ،لابن رجب - تحقيق:شعيب الأرنؤوط - الطبعة الرابعة:١٣٩٣- مصطفى البابي الحلبي.
- جامع كرامات الأولياء ، للنبهاني - الطبعة الأولى ١٣٨١- مطبعة مصطفى حلبي ، مصر.
- الجامع لأحكام القرآن ،أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار إحياء التراث العربي،بيروت.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، الخطيب البغدادي - تحقيق: الدكتور/ محمود الطحان - الطبعة: ١٤٠٣هـ - مكتبة المعارف ،الرياض .
- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي - تحقيق:عبد العلي حامد - الطبعة الأولى:١٤٠٨- الدار السلفية بالهند.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام - تحقيق:محي الدين مستو - الطبعة الثانية :١٤١٣هـ - مكتبة دار التراث.
- جلاء البصائر في الرد على كتابي :شفاء الفؤاد والذخائر ، سمير مالكي - الطبعة الأولى:١٤٢١- دار سبيل الهدى المكية.
- جهود الإمامين ابن تيمية وابن القيم في دحض مفتريات اليهود ، سميرة بناني ، مطابع الجامعة:١٤١٨.
- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية ، شمس الدين الأفغاني - الطبعة الأولى:١٤١٦ - دار الصميعي ، الرياض.
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ،ابن القيم - دار الكتب العلمية ، بيروت.

****

- حادي الأرواح لابن القيم - تخريج عبد الحميد أحمد - الطبعة الأولى:١٤١٠- دار المرابطين للنشر، مصر.
- حاشية أم البراهين ، محمد بن أحمد الدسوقي - الطبعة الأخيرة - مطبعة مصطفى الحلبي.
- حاشية جوهرة التوحيد ، أحمد الصاوي - الطبعة الأولى - مطبعة الحلمية ، وكالة الركشي.
- حاشية الخريدة البهية - أحمد الصاوي - الطبعة الأولى - مطبعة الحلمية وكالة الركشي.
- حاشية الصاوي على الجلالين - أحمد الصاوي
- حاشية العطار على جمع الجوامع ، الشيخ حسن العطار على شرح الجلال المحلي - دار الكتب العلمية بيروت.
- الحاشية على الصلات الدرديرية ، أحمد الصاوي - تحقيق:محمد يوسف - الطبعة الثانية:١٤٢٢- مكتبة القاهرة .
- الحبائك في أخبار الملائك ، جلال الدين السيوطي - تحقيق:محمد زغلول - الطبعة الأولى:١٤٠٥- دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الحجة في بيان المحجة ، أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي - تحقيق:محمد بن ربيع المدخلي - مطبعة الجامعة.
- حلية الأولياء ، لأبي نعيم - دار أم القرى للطباعة - مكتبة ابن تيمية .
- الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، د/محمد فؤاد شكري - دار الفكر العربي.
- الحياة الآخرة ما بين البعث إلى دخول الجنة أو النار، د/غالب العواجي - الطبعة الأولى:١٤١٧- دار لينة.

******

- الخصائص الكبرى ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التفضيل ، للإمام البخاري - تحقيق:أبو هاجر محمد السعيد البسيوني - ١٤٠٨- مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة .

*****

- درء تعارض العقل والنقل ، أحمد بن تيمية الحراني - تحقيق: محمد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، عبد الرحمن السيوطي
- الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية ، أبو عبد الرحمن جيلان العروسي - الطبعة الأولى:١٤١٧- مكتبة الرشد، الرياض.
- دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، عبد العزيز عبد اللطيف - الطبعة الأولى:١٤١٢- دار الوطن .

- دعوة التوحيد ، محمد خليل هراس - مكتبة الصحابة بالقاهرة.
- دلائل النبوة ، الحافظ موفق الدين أبي القاسم الأصبهاني - تحقيق: مساعد الحميد - الطبعة الأولى:١٤١٢هـ - دار العاصمة بيروت.
- الدولة العثمانية دولة مفترى عليها ، الدكتور/عبد العزيز الشناوي - مطبعة الأنجلو المصرية.
- الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، د/إسماعيل أحمد ياغي - الطبعة الأولى:١٤١٦هـ - مكتبة العبيكان، الرياض.
- الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام:١٣٢٧هـ ، د/ خلف الونيناني - ١٤١٧هـ
- سلسلة رسائل جامعية موصى بطبعها.

- دولة محمد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال ، حسن الضيقة - الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م - المركز الثقافي العربي ، الدر البيضاء ، المغرب.
- ديوان البوصيري - تحقيق:أحمد بسج - الطبعة الأولى :١٤١٦هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت - تحقيق:وليد عرفات - دار صادر ، بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت - ١٤٠٣- دار بيروت للطباعة.
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق:إحسان عباس - ١٩٦٢- مطبعة الكويت.

******

- الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد بن حنبل - تحقيق:د/عبد الرحمن عميرة - الطبعة الثانية :١٤٠٢.
- الرد على المنطقيين ، ابن تيمية - ضبط:رفيق العجم - الطبعة الأولى:١٩٩٣- دار الفكر اللبناني،بيروت.
- الرد على المنطقيين ، ابن تيمية- إدارة ترجمان السنة ، لاهور.دار المعرفة بيروت.
-رسائل ابن عربي ، تحقيق: محمد شهاب الدين العربي ، الطبعة الأولى :١٩٩٧م - دار صادر بيروت.
- الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية ، محمد علي الشوكاني - تحقيق: خالد عبد الطيف العلمي ت الطبعة الأولى:١٤١١- دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الرسالة الصفدية ، شيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق: سيد بن عباس الحليمي و وأيمن بن عارف الدمشقي - الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ - دار ابن حزم ، بيروت لبنان .
- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - تحقيق:الشيخ ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى:١٤٠٥هـ.
- الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء - ١٣٩٥- دار الكتب العلمية، بيروت.
- روح المعاني وتفسير السبع المثاني، للألوسي ، طبعة:١٣٩٨هـ - دار الفكر العربي ، بيروت.

- روضة الناظر وجنة المناظر ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ،تحقيق: د/ عبد الكريم النملة - الطبعة الأولى- مكتبة الرشد.
- الرسالة القشيرية في علم التصوف ، عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري - تحقيق: معروف زريق - الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ - دار الخير ، بيروت لبنان.

****

- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن القيم - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - الطبعة الثانية:١٤٠١ - مؤسسة الرسالة للطباعة.
- الزهر النضر في نبأ الخضر ، ابن حجر العسقلاني - تحقيق:سمير حلبي - الطبعة الأولى:١٤٠٨هـ - دار الكتب العلمية، بيروت.

*****

- سلسلة المساعد الكيميائية ، سعيد بالبيد - الطبعة الأولى - مكتبة الملك فهد .
- السمط المجيد ، لصفي الدين أحمد الأنصاري القشاشي - الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند .
- السنة ، أبو بكر أحمد بن محمد بن يزيد الخلال - تحقيق:عطية الزهراني - الطبعة الأولى - دار الراية للنشر.
- السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل - تحقيق:محمد سعيد قحطاني - دار رمادي للنشر.
- سنن ابن ماجة - تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية بيروت.
- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني - تحقيق:محمد عوامة - الطبعة الأولى:١٤١٩ - مؤسسة الريان بيروت.
- سنن الترمذي ، للإمام أبي عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق :أحمد محمد شاكر- دار الحديث القاهرة.
- سنن الدارمي - تحقيق:محمد عبد العزيز الخالدي - الطبعة الأولى:١٤١٧- دار الكتب العلمية بيروت.
- السنن الكبرى للبيهقي - تحقيق:الجوهر النقي - ١٤١٣- دار المعرفة بيروت.
- السنن الكبرى للنسائي - تحقيق:الدكتور:عبد الغفار البنداري ، الدكتور:سيد كسروي حسن - الطبعة الأولى:١٤١١- دار الكتب العلمية بيروت.
- سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - الطبعة الثانية: ١٤٠٩- دار البشائر الإسلامية: بيروت.
- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها ،أبو عمرو المقري الداني - تحقيق:رضا الله المباركفوري - الطبعة الأولى:١٤١٦- دار العاصمة ، الرياض.
- سير أعلام النبلاء ، الذهبي - تحقيق:شعيب الأرنؤوط - الطبعة السادسة:١٤٠٩هـ - مؤسسة الرسالة بيروت.

****

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد مخلوف - دار الفكر ، بيروت.
- شذرات الذهب من أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي - طبعة جديدة - دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ،للإمام هبة الله اللالكائي - تحقيق:د/أحمد سعد الغامدي - دار طيبة.
- شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار - تحقيق:عبد الكريم عثمان - الطبعة الأولى - مكتبة وهبة، القاهرة.
- شرح حديث جبريل ،أحمد بن تيمية الحراني - تحقيق: علي الزهراني - الطبعة الأولى:١٤٢٣- دار ابن الجوزي ، الدمام.
- شرح حديث النزول ، أحمد عبد الحليم بن تيمية - تحقيق:محمد خميس - الطبعة الأولى :١٤١٤- دار العاصمة، الرياض.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - ١٤٠٧هـ - دار المعرفة .
- شرح السنة لأبي الحسين محمد بن مسعود البغوي - تحقيق:علي معوض - الطبعة الأولى:١٤١٢- دار الكتب العلمية.
- شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ، أحمد الصاوي - تحقيق:عبد الفتاح بزم - الطبعة الثالثة:١٤٢٤ه - دار ابن كثير دمشق.
- شرح العقائد النسفية ، التفتزاني .
- شرح العقيدة الأصفهانية ، أحمد عبد الحليم ابن تيمية - تحقيق:سعيد بن نصر - الطبعة الأولى:١٤٢٢- مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق جماعة من العلماء وتخريج الألباني الطبعة الثامنة : ١٤٠٤- المكتب الإسلامي.
- شرح العقيدة الواسطية ، محمد خليل هراس - تحقيق:علوي السقاف - الطبعة الثالثة: ١٤١٥- دار الهجرة للنشر.
- شرح العقيدة الواسطية ، الشيخ صالح العثيمين - تخريج:سعيد الصميل - الطبعة الثانية :١٤١٥- دار ابن الجوزي.
- شرح العقيدة الواسطية ، صالح الفوزان - الطبعة الخامسة :١٤١٠- مكتبة المعارف.
- شرح المعلقات العشر ، أحمد الشنقيطي - دار الكتاب العربي ، بيروت .
- شرح المقاصد ، مسعود سعد الدين التفتزاني - تحقيق:عبد الرحمن عميرة - الطبعة الأولى:١٤٠٩- عالم الكتب،بيروت.
- الشرح والإبانة على أصول الديانة ،أبو عبد الله بن بطة العكبري - تحقيق:رضا نعسان - الطبعة الثانية.
- شطحات الصوفية ، عبد الرحمن بدوي - الطبعة الثانية :١٩٧٦- وكالة المطبوعات ، الكويت.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل ، ابن قيم الجوزية - دار الكتب العلمية،بيروت.
- الشفاعة ،أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي - الطبعة الثانية :١٤٠٣- دار الأرقم ، الكويت.

- الشيخ عبد الرحمن السعدي وجهوده في توضيح العقيدة ، عبد الرزاق العباد - الطبعة الأولى: ١٤١١ـ الرشد،الرياض .

- الصارم المسلول على شاتم الرسول ، ابن تيمية - تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد - ١٤١١ـ المكتبة العصرية ، بيروت.
- صحيح الأدب المفرد - ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى:١٤١٤ـ دار الصديق ، الجبيل.
- صحيح أشراط الساعة ، مصطفى الشلبي - الطبعة الأولى:١٤١٣هـ - مكتبة السوادي ، جدة.
- صحيح البخاري ،محمد بن إسماعيل البخاري ، المطبوع مع فتح الباري ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة الرياض الحديثة.
- صحيح الجامع الصغير للألباني - الطبعة الثانية:١٣٩٩ - المكتب الإسلامي.
- صحيح سنن ابن ماجة ، محمد ناصر الدين الألباني : الطبعة الثالثة:١٤٠٨ـ المكتب الإسلامي بيروت.
- صحيح سنن أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى:١٤٠٩ـ المكتب الإسلامي بيروت.
- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى:١٤٠٨ـ المكتب الإسلامي بيروت.
- صحيح سنن النسائي ، محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى:١٤٠٩ـ المكتب الإسلامي بيروت.
- صحيح مسلم بشرح النووي - ١٤٠١ـ دار الفكر .
- صريح السنة ،للإمام أبي جعفر الطبري - تحقيق:بدر معتوق - الطبعة الأولى- دار الحلف للكتاب الإسلامي.
- الصفدية ، أحمد بن تيمية الحراني - تحقيق:محمد رشاد سالم - الطبعة الثانية:١٤٠٦ـ مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.
- الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد ، محمد علي الشوكاني ، تحقيق: محمد صبحي حسن الحلاق - الطبعة الأولى : ١٤١١هـ - دار الهجرة صنعاء.
- الصواعق المرسلة ، لابن القيم - تحقيق:د/علي بن محمد دخيل الله - الطبعة الأولى: ١٤٠٨ـ دار العاصمة، الرياض.
- الصوفية ونشأتها وتطورها ، محمد العبدة ، طارق عبد الحليم - الطبعة الثانية : ١٤١٢هـ - مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع الرياض.
- صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية، نبيل السيد الطوخي - الطبعة الأولى:١٩٩٧م - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

*****

- ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي :١٣٩٩
- ضوابط التكفير ، د/ عبد الله القرني - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة.

- طبقات الشافعية ، السبكي - تحقيق:عبد الفتاح الحلو - دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة.
طبقات الشافعية الكبرى ، ابن الصلاح - تحقيق:محي الدين نجيب - دار البشائر الإسلامية.
- طبقات الصوفية ، لأبي عبد الرحمن السلمي ، تحقيق : نور الدين شريبنة - الطبعة الثالثة :١٤١٨هـ - مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الطبقات الكبرى ، عبد الوهاب الشعراني - بدون - المكتبة التوفيقية .

*****

- ظاهرة الإرجاء ، سفر الحوالي - الطبعة الأولى - مكتب الطيب.

*****

- عالم الجن والشياطين،عمر الأشقر - الطبعة الخامسة:١٤٠٩- مكتبة الفلاح ، الكويت.
- عالم الملائكة الأبرار- عمر الأشقر - الطبعة الخامسة - مكتبة الفلاح ، الكويت.
- العالم العربي ، نجلاء عز الدين - الطبعة: الثانية:١٩٦٢م - دار إحياء الكتب العربية:عيسى البابي الحلبي.
- العبودية ، لشيخ الإسلام - تحقيق: علي حسن عبد الحميد - الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ - دار الأصالة ، الأردن.
- عصر محمد علي ، عبد الرحمن الرافعي - مكتبة النهضة المصرية.
- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام ، د/ناصر بن علي حسن الشيخ - الطبعة الأولى:١٤١٣- مكتبة الرشد ، الرياض.
- العقيدة السلفية في كلام رب البرية ، عبد الله الجديع - الطبعة الثانية:١٤١٦- دار الإمام مالك ، الرياض.
- عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية ، الدكتور/ أحمد القصير - الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - مكتبة الرشد الرياض.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، العيني على البخاري - دار الفكر .
- عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، عبد العزيز الشناوي - المؤسسة المصرية العامة.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، محمد شمس الحق مع شرح الحافظ ابن القيم ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان - مؤسسة قرطبة .
*****

- غاية السول في خصائص الرسول ، لأبي حفص الأنصاري الشهير بابن الملقن - تحقيق:عبد الله بحر الدين عبد الله - الطبعة الأولى:١٤١٤- دار البشائر ،بيروت.

*****

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني - محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة الرياض الحديثة.
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية ، محمد صالح العثيمين - الطبعة الرابعة :١٤١٠- مطابع جامعة الإمام سعود.
- فتح القدير ، الشوكاني - دار المعارف، بيروت.
- الفتاوى السعدية - مطبعة الكيلاني ، السعدية ، الرياض.
- الفرقان بين الحق والباطل ، شيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق/ عبد القادر أرنؤوط - الطبعة الأولى :١٤٠٥هـ - مكتبة دار البيان ، دمشق .
- الفرق بين الفرق ، عبد القاهر البغدادي - تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة:١٤١١- المطبعة المصرية، بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ،لابن حزم الظاهري ، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني - ١٤٠٦هـ - دار المعرفة، بيروت .
- فصوص الحكم ، ابن عربي - شرح القيصري - الطبعة الأولى - دار الاعتصام.
-فصول في أديان الهند ، محمد ضياء الرحمن الأعظمي - الطبعة الأولى:١٤١٧هـ - دار البخاري للنشر.
- فضائح الباطنية ، محمد بن محمد الغزالي - تحقيق: عبد الرحمن بدوي - مؤسسة دار الكتب الثقافية ، الكويت.

- الفقيه والمتفقه ، أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي - الطبعة الثانية : ١٤٠٠هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
- الفلسفة الحديثة ، الدكتور / أحمد السيد رمضان - مكتبة الإيمان، المنصورة.
- الفلسفة العربية عبر التاريخ ، رمزي نجار - الطبعة الأولى: ١٩٧٧م - دار الآفاق ، بيروت.
- الفوائد ، ابن القيم - تحقيق:بشير عون - الطبعة الثانية - مكتبة المؤيد، بيروت.
- الفوائد الطبعة الثانية:١٣٩٣-دار الكتب العلمية، بيروت.
- في تاريخ العرب الحديث ، الدكتور/ رأفت الشيخ - ١٩٧٧م - دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة.
- في تاريخ العثمانيين / الدكتور/ زكريا بيومي - الطبعة الأولى :١٤١١هـ - عالم المعرفة للنشر ،جدة.
- في التصوف والأخلاق ، عبد الفتاح عبد الله بركة - الطبعة الأولى :١٤٠٣- دار القلم ، الكويت.

******

- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، ابن تيمية - تحقيق:ربيع المدخلي - الطبعة الأولى:١٤٠٩- مكتبة لينة ، دمنهور ، مصر.
- القاموس المحيط - محمد يعقوب الفيروز أبادي - دار الفكر بيروت.
- قصة الحضارة ، ول ديورانت ، ترجمة : محمد بدران - دار الجيل ، بيروت.
- القضاء والقدر ، عبد الرحمن المحمود - الطبعة الثانية:١٤١٨- دار الوطن.
- قطر الولي على حديث الولي ، للإمام الشوكاني - الدكتور : إبراهيم هلال - دار الكتب الحديثة القاهرة، مصر.
- قواعد التفسير ، خالد السبت - الطبعة الأولى:١٤١٧- دار ابن عفان للنشر، الخبر.
- قواعد العقائد، أبو حامد محمد الغزالي - تحقيق: موسى بن نصر - الطبعة الثانية: ١٩٨٥- عالم الكتب، بيروت.
- القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها ، د/ صالح السدلان - الطبعة الثانية :١٤٢٠ هـ - دار بلنسية للنشر ، الرياض.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ، للشيخ أبي طالب المكي ، وبهامشه : سراج القلوب وعلاج الذنوب ، للشيخ علي زين الدين المعيري - دار الفكر بيروت .
- القول المفيد على كتاب التوحيد ، شرح الشيخ العثيمين ، تحقيق: سليمان أبا الخيل ، خالد المشيقح - الطبعة الأولى - دار العاصمة .

****

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، للذهبي - تحقيق:أحمد الخطيب - الطبعة الأولى:١٤١٣هـ - دار القبلة للثقافة الإسلامية
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.
- كتاب السنة ، للحافظ ابن أبي عاصم ، الشيخ ناصر الدين الألباني - الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامي.
- كرامات أولياء الله ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي - تحقيق : الدكتور/ أحمد سعد حمدان الغامدي - الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ - دار طيبة الرياض .
- كشف الشبهات ، محمد بن عبد الوهاب مع والتوضيحات الكاشفات على كشف الشبهات ، محمد بن عبد الله بن صالح - الطبعة الأولى :١٤٢٢هـ .
- كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون ، الحاجي خليفة - مكتبة ابن تيمية.
- الكشف عن مناهج الأدلة ، لابن رشد - تحقيق:محمد عابد الجابري - الطبعة الثانية: ١٣٥٣هـ - دار العلم للجميع ، دمشق سوريا.
- الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان ، أحمد بن تيمية الحراني - تحقيق:د/ محمود حسن الشيباني - الطبعة الأولى - شركة العبيكان.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين الهندي - ١٤٠٩مؤسسة الرسالة.
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ، أو طبقات المناوي الكبرى ، عبد الرؤوف المناوي - تحقيق : عبد الحميد حمدان - المكتبة الأزهرية للتراث.

****

ـ لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ـ تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون ـ دار المعارف، بيروت.
ـ لسان الميزان ،لابن حجر ـ طبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر أباد الهند .
ـ لمع الأدلة ،للجويني ـ تحقيق:فوقية حسين محمود ـ الطبعة الثانية :١٤٠٧ـ عالم الكتب ،بيروت.
ـ اللمع ، لأبي نصر السراج الطوسي ـ تحقيق: عبد الحليم محمود وآخرون ـ الطبعة: ١٣٨٠هـ ـدار الكتب الحديثة بمصر.

*****

ـ المباحث المشرقية ، الرازي ـ تحقيق:محمد المعتصم بالله البغدادي ـ الطبعة الأولى: ١٤١٠ـ دار الكتاب العربي .
ـ مجرد مقالات الأشعري ، لابن فورك ـ تحقيق:دانيال جمارية ـ دار المشرق بيروت.
ـ مجمع البحرين بزوائد العجمين ، للهيثمي ـ تحقيق: عبد القدوس نذير ـ الطبعة الأولى ـ مكتبة الرشد ، الرياض
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمي ـ الطبعة الثالثة:١٤٠٢ـ دار الكتاب العربي ، بيروت .
ـ مجموع الأوراد الكبير والأحزاب ـ مكتبة النصر ، القاهرة.
ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، تحقيق:عبد الرحمن قاسم وابنه محمد ـ الطبعة الأولى:١٣٨١ ـ مطابع الرياض .
ـ مجموعة التوحيد ـ المكتبة السلفية.
ـ مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ تصنيف عبد العزيز الرومي ـ مطابع الرياض.
ـ المحبة لله سبحانه ، إبراهيم بن عبد الله الجنيد ـ تحقيق: عبد الله بدران ـ الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ ـ دار المكتبي ، دمشق ، سوريا.
ـ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، فخر الدين محمد عمر الخطيب الرازي ـ مكتبة الكليات الأزهرية.
ـ المحيط بالتكليف ، القاضي عبد الجبار ـ تحقيق:أحمد فؤاد ـ الدار المصرية للتأليف.
ـ مختار الصحاح ، محمد عبد القادر الرازي ، تحقيق: عبد الفتاح البركاوي ـ طبعة جديدة ـ المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز ، دار المنار.
ـ مختصر العلو للعلي الغفار ، شمس الدين الذهبي ـ تحقيق:الألباني ـ الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ ـ المكتب الإسلامي.
ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، ابن القيم ـ تحقيق:محمد المعتصم بالله البغدادي ـ الطبعة الرابعة:١٤١٧ـ دار الكتاب العربي.

- مذاهب الإسلاميين ، عبد الرحمن بدوي - الطبعة الثالثة :١٩٨٣- دار العلم للملايين،بيروت .
- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد القاضي - الطبعة الأولى:١٤١٦- دار العاصمة ، الرياض.
- مراقي السعود مع شرحه نشر البنود ، عبد الله الشنقيطي - الطبعة الأولى:١٤٠٩- دار الكتب العلمية ،بيروت.
- المرجع في الكيمياء ، سعيد بالبيد ، الطبعة الأولى - مكتبة الملك فهد .
- مرويات الصحابة في الحوض والكوثر ، عبد القادر عطا صوفي - الطبعة الأولى: ١٣١٣- مكتبة العلوم والحكم ، المدينة.
- المستدرك على الصحيحين ، الحاكم ، وبذيله التلخيص للذهبي - إشراف د/ يوسف المرعشي - دار المعرفة بيروت.
- المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق:أحمد شاكر ، أحمد حمزة الزين - الطبعة الأولى:١٤١٦- دار الحديث القاهرة.
- مشارق أنوار القلوب ومفاتح أسرار الغيوب ، عبد الرحمن الأنصاري ، المعروف بابن الدباغ - تحقيق : هـ . ريتر - دار صادر بيروت.
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي
- مصر الحديثة ، الدكتور /جلال يحي - منشأة المعارف بالإسكندرية.
- مصر في القرن الثامن عشر ، محمود شرقاوي.
- المصنف للحافظ عبد الرزاق الصنعاني - تحقيق: حبيب الأعظمي - الطبعة الثانية: ١٤٠٣- المكتب الإسلامي بيروت.
- المطالب العالية من العلم الإلهي ، للرازي - تحقيق:أحمد حجازي سقا - الطبعة الأولى:١٤٠٧- دار الكتاب العربي ، بيروت.
- مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية ، إدريس محمود إدريس - الطبعة الأولى: ١٤١٩- مكتبة الرشد ، الرياض.
- مظهر التقديس ، عبد الرحمن الجبرتي - تحقيق:أحمد عطية وآخرون - ١٣٨٠هـ - القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- معارج القبول بشرح سلم الوصول ، حافظ بن أحمد الحكمي - الطبعة الأولى: ١٤١٠- دار ابن القيم ، الدمام.
- مختصر معارج القبول ، سعد القحطاني - الطبعة الثانية - دار إشبيليا .
- معالم الاستقامة في القرآن والسنة ، الشيخ / محمد عبد الكريم الشيخ ,رسالة ماجستير.
- معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة في الملائكة المقربين ، د/محمد بن عبد الوهاب عقيل - الطبعة الأولى:١٤٢٢- مكتبة الإمام البخاري ، مصر.
- المعجم الكبير للطبراني - تحقيق:حمدي السلفي - مكتبة ابن تيمية القاهرة.
- معجم المطبوعات العربية ، ليوسف إلياس سركيس ، مطبعة سركيس ، مصر.
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى:١٤١١- دار الجيل، بيروت.

- المعجم الموسوعي للديانات والعقائد والمذاهب ، سهيل زكار - الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ - دار الكتاب العربي - دمشق ، القاهرة.
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- المعرفة في الإسلام ، د/عبد الله القرني - الطبعة الأولى:١٤١٩دار عالم الفوائد.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل - القاضي عبد الجبار - تحقيق:عبد الحليم محمود - الدار المصرية ،القاهرة.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، ابن القيم - دار الكتب العلمية، بيروت.
- المفردات في غريب القرآن ، أبي القاسم الحسين بن راغب الأصفهاني - تحقيق:محمد سيد كيلاني - دار المعرفة بيروت.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، أبو حسن الأشعري - تحقيق:هلموت رتير - الطبعة الثالثة - دار أحياء التراث العربي، بيروت .
- مقدمة ابن خلدون - ١٤٠٨- دار إحياء التراث العربي ،بيروت.
- الملل والنحل ، الشهرستاني - تحقيق:محمد كيلاني - دار المعرفة ، بيروت.
- المنتقى النفيس من تلبيس إبليس ، ابن الجوزي ،علي حسن عبد الحميد - الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ - دار ابن الجوزي ، المملكة السعودية.
- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود - أحمد البنا- الطبعة الثانية:١٤٠٠ - المكتبة الإسلامية بيروت.
- المنقذ من الضلال ، أبو حامد الغزالي ، تحقيق: علي بو ملحم - الطبعة الأولى : ١٩٩٣م - مكتبة الهلال ، بيروت .
- منهاج السلامة في ميزان القيامة ، محمد بن أبي بكر القيس الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي - تحقيق:مشعل بن باقي الجبرين - الطبعة الأولى:١٤١٦- دار ابن حزم للطباعة، بيروت.
- منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية - تحقيق:محمد رشاد سالم - الطبعة الأولى:١٤٠٦- مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، عثمان بن علي بن حسن - الطبعة الأولى: ١٤١٢- مكتبة الرشد، الرياض.
- منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة ، د/أحمد عبد اللطيف - الطبعة الأولى:١٤١٤ - مركز الملك فيصل للبحوث.
- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، عبد الله نومسوك - الطبعة الأولى:١٤١٤- مكتبة دار القلم ، الرياض.
- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة ، خالد عبد اللطيف بن محمد نور .
- منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة ، محمد إسحاق كندو- الطبعة الأولى: ١٤١٩- مكتبة الرشد ، الرياض.
- المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي ، محمد عبد الستار البدري - الطبعة الأولى:١٤٢٢هـ - دار الشروق ، القاهرة.

- الموافقات ، أبو إسحاق الشاطبي - تحقيق:أبو عبيدة مشهور آل سلمان - الطبعة الأولى:١٤١٧- دار ابن عفان للنشر، الخبر.
- المواقف ، عضد الدين الإيجي - تحقيق: عبد الرحمن عميرة - الطبعة الأولى:١٩٩٧ - دار الجيل، بيروت.
- المواقف عضد الدين الإيجي - عالم الكتب ، بيروت.
- الموجز في الأديان والمذاهب ، ناصر القفاري - الطبعة الأولى:١٤١٣هـ دار الصميعي للنشر، الرياض.
- موسوعة تاريخ مصر ، أحمد حسين ، مطبعة دار الشعب، مصر.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الطبعة الثانية:١٤٠٩هـ .
- موسوعة النظم والحضارة الإسلامية ، أحمد شلبي - مطبعة النهضة، مصر.
- الموضوعات ، لابن الجوزي - الطبعة الأولى:١٣٨٦- المكتبة السلفية ، المدينة المنورة.
- الموطأ ، الإمام مالك بن أنس - تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، د/عبد الرحمن المحمود - الطبعة الأولى:١٤١٥- مكتبة الرشد ،الرياض.
- موقف ابن تيمية من النصرانية ، مريم عبد الرحمن الزامل ، مطابع الجامعة: ١٤١٧.
- موقف الإمام ابن تيمية من التصوف والصوفية ، الدكتور / أحمد البناني - الطبعة الثانية :١٤١٣هـ جامعة أم القرى.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي - تحقيق:علي البجاوي وآخرون - دار الفكر العربي.

*****

- النبوات ،شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني - طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- النجاة ، لابن سينا - الطبعة الأولى:١٩٥٨- مطبعة السعادة ، مصر.
- نساء في محراب الحب الإلهي،رغداء الحمصي،الطبعة الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ - دار المكتبي ، سورية دمشق.
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، علي النشار - الطبعة السابعة:١٩٧٨- دار المعارف ، القاهرة.
- نشأة الفلسفة الصوفية وتطورها ، عرفان عبد الحميد - الطبعة:١٣٩٤هـ المكتب الإسلامي.
- نظرات في معتقد ابن عربي ، الدكتور : كمال عيسى - الطبعة الثانية:١٤٠٦هـ - دار المجتمع للنشر ، جدة.

- نظم الدرة المضيئة في عقد أهل الفرقة المرضية ، أحمد السفاريني - تحقيق:أبو محمد أشرف عبد المقصود.
- نقض الإمام أبي سعيد الدارمي على المريسي العنيد - تحقيق:رشيد الألمعي - الطبعة الأولى:١٤١٨- مكتبة الرشد ، الرياض.
- نقض المنطق ، ابن تيمية- تحقيق:محمد عبد الرزاق حمزة - الطبعة الأولى:١٣٧٠- مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.
- نهاية الإقدام في علم الكلام ، الشهرستاني - تحقيق:الفرد جيوم - مكتبة الثقافة الدينية.
- النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى ، محمد النجدي - الطبعة الثانية:١٤١٧- مكتبة الإمام الذهبي، الكويت.
- نواقض الإيمان الاعتقادية - محمد الوهبي - الطبعة الأولى:١٤١٦- دار المسلم،الرياض.
- نواقض الإيمان القولية والفعلية ، عبد العزيز عبد اللطيف - الطبعة الثانية:١٤١٥ - دار الوطن، الرياض.
- النور الوضاء في مناقب وكرامة عمدة الأولياء ، إسماعيل عبد الله المغربي - مطبعة الخيرية ، القاهرة.

*****

- هذه هي الصوفية ، عبد الرحمن الوكيل - الطبعة الثالثة:١٣٩٩- دار الكتب العلمية .

******

- الواسطة بين الله وخلقه عند أهل السنة ومخالفيهم ، الدكتور/ المرابط الشنقيطي - الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - دار الفضيلة للنشر والتوزيع الرياض.
- واقعنا المعاصر ، محمد قطب - الطبعة الثالثة ١٩٩٠م - مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر.
- الوعد الأخروي ، الدكتور / عيسى السعدي - الطبعة الأولى:١٤٢٢- دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة.
- وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان - تحقيق:إحسان عباس :١٣٩٨- دار صادر، بيروت.
- اليوم الآخر القيامة الصغرى ، عمر الأشقر - الطبعة الثانية:١٤٠٨- مكتبة الفلاح الكويت.

******

فهرس الموضوعات

الباب الأول
الصاوي وعصره

الباب الثاني
آراء الصاوي الاعتقادية

الباب الثالث
آراؤه في السلوك

الفهارس